









الشمس من مدينتها



المجلد الثالث من ميسر  
شمس الائمة الخلداني

٢٢٢

كتاب المضاربة كتاب المزارعة كتاب الشرب كتاب الاشربة  
كتاب الاكله كتاب الحرق كتاب المازون كتاب الديات  
كتاب الجناية كتاب النوصا يا كتاب العين والدين

لصغر

بوكناي مصدرة بنم مبالغة  
بم اجون يازور مشد سليمان  
كتورد دي مصدرون كاكبا  
في رمضان سنة  
١٥١٨



| MURUOSMANIYE KUTUPHANESI |                   |
|--------------------------|-------------------|
| Kisim                    | <i>C. Muruslu</i> |
| Yıl                      | 1244/2            |
| Eski                     | 1603              |
| Tasit No.                | 297.4 (077) = 927 |

١٩٠٤



هذا وقف موهبة من السلطان  
 السلطان بن السلطان السلطان بن السلطان  
 مصطفى بن علي بن السلطان  
 طاعته نور العباد واما الداعي له  
 الخ الخ الخ الخ الخ  
 الخ الخ الخ الخ الخ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**كتاب المضاربة** قال واعلم بان المضاربة طائفة وكان ينبغي في القياس ان لا يجوز ان ذلك  
ان تساجر لغيره بشئ منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرباع من حديج لا تساجر بشئ منه لانه استجار  
تخص بعض بجهول وهو ان يحل لغيره ان يخرج او لا يخرج واي مخرج فاحدي الجاهلين كافيه لطلان  
العقد فاد اجمعا فهو اولى عن هذا المعنى **ق** ابو حنيفة بقضا المضاربة الا اذا جاوزت ذلك استحسانا  
بالكتاب والسنة وعمل الامة والافراد من رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الكتاب فقوله تعالى اليس عليكم  
نجاح ان تتبعوا افصاح من ربكم **ق** تعالى واتبعوا من فضل الله والمضاربة ضرب من اتباع الفضل  
واما السنة فذكر في الاصل من الاخبار واما عمل الامة فهو ان الامة عملت المضاربة من لدن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم على يومئذ هذا من غير تكليف ولا منازع واما الافراد فلان المضاربة لم يحل عليها اهل عصر  
فادركم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يعاملون بها فادركم ذلك والافراد من صاحب الشرع ركن من  
ازكان الشريعة كما في الاخبار والشرائط وعينها **ق** الاصل ان المضاربة فيها معنى الوكالة وفيها معنى  
الشركة لانه في راس المال **ق** وان تاليع والشرطي على العموم وفي النج غفلة شريكة لان الرخ يحصل بينهما على  
الشركة خلاص الوكالة المطلقة لانه لا يضمن الشريك **ق** وخلاف الشركة المطلقة لانه لا يضمن الشريك في  
المال والنج جميعا والمضاربة هي الشركة من البرج خاصة **ق** وذكر حديثا عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه انه اعطى مال النبي مضاربة قال ولا ادري كيف كان الشرط بينهما فعلم به بالعراق وكان ما في الجاه  
كان يقاوم عمر النج افاد هذه الجزاء المضاربة وافاد ثبوت الوكالة للحكام في مال الانبياء وافاد هذه  
الجزء من النج في مال المضاربة وقوله فلا ادري كيف كان الشرط بينهما لا يفتح في روايته لان المضاربة تكون  
على شرطين فالواوي وان لم يعرف ذلك فلا يوجب وهذا في حديثه الذي اورد في قوله لا ادري وفيما  
انصرف لا يوجب وهذا في حديثه كذلك ها هنا قال وعن ابراهيم ان عبد الله بن مسعود اعطى زيد بن  
خليد مالا مضاربة فاحل له ذلك الى غير ذلك من غروب في تاليع معلومه باسنان معلومة الى اجل معلوم  
حل الاجل فاستد عليه فابي عمر بن عبد الله بن مسعود يستعين به عليه فذكر له ذلك فقال عبد الله  
بن مسعود خذ راس مالك ولا تسلم شيئا من مالك في الحيوان افاد هذه الجزاء المضاربة وافاد ان السلم في  
الحيوان لا يجوز وافاد هذه الجزاء لا بأس بالانساب من الحلال وافاد ان العقد اذا كان فاسدا او حرج  
النجوع براس المال **ق** وعن ابراهيم انه كان يره المضاربة بالصف والملك وزيادة عشرة ذرايع قال  
رويت ان لم يرخ اهلك العشرة افاد هذه الجزاء كل شرط يودي الى قطع الشركة في النج كانت المضاربة  
فاسدة لان المضاربة اما عقد لحصول الشركة في النج فاذا كان الشرط يودي الى قطع الشركة فسد  
المضاربة والى هذه الجزاء الجزاء قال ارايت ان لم يرخ اهلك العشرة **ق** وعن ابراهيم قال في  
المضاربة والودعية والذين يتخاصون في ذلك في مال النبي جميعا واما قال ذلك اذا جهل المضاربة

قال في رتبة

في النج

الربوة

لنجيد

والودعية والذين يتخاصون في ذلك في مال النبي جميعا واما قال ذلك اذا جهل المضاربة والودعية لانه ما  
صار دنيا لغيره كالدن سبب اخر واما قلنا انه بالنجيد صار دنيا في ذمته لانه بالنجيد صبح مال المضاربة  
ومال الودعية والامين اذا صبح الامانة كان مضمونا عليه **ق** وعن ابراهيم في النج يعطى مال النبي مضاربة  
وان شال تجربه وان شال نفقة ان ذلك كان خير للنبي فكل افاد ان الجزاء المضاربة وافاد ان للوضعي لاية في مال  
النبي **ق** وعن عبد الرحمن بن مولى الحرقة قال كان عثمان بن عفان يعطى مالا مضاربة والمقارضة والمضاربة  
افاد جزاء المضاربة والمقارضة هي المضاربة بلغة اهل المدينة ولم يحصون بها يجوز المعاملة مساقاة والمراوعة  
مخارة والصلاة تحق والمقارضة ما يجوز من القرصن هو القطع يقال فرضت الفارة الثوب اني قطعته كانه يقطع  
طائفة من ماله وسيل اليه ليجريها او يقطع بعض النج المضارب بالشرط له واما المضاربة مستقاة من الضرب  
وهو المساقاة قال الله تعالى واذا ضربتم في الارض اي ستم وكان الضرب قطع الارض بالامانة وذلك المقارضة  
مستقاة من القرصن هو القطع فكان بينهما مشاهة من بين الوجهة **ق** وعن حلاس عن عيسى بن عبد الله كان يعطى مال النبي  
مضاربة ويقول **ق** رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع القلم عن بلده عن العالم حتى يحل وعن المجنون حتى يصح وعن  
الناسم حتى يستيقظ افاد هذه الجزاء المضاربة وافاد ان للقاضي لاية في مال النيام **ق** وعن عطاء ومناذرة  
ان عمر بن الخطاب وعائشة بن عمر رضوان الله عليهما كانوا يعطون مال النبي مضاربة افاد هذه الجزاء المضاربة  
قال وعن النبي انه سئل عن رجل ائتم ما لا مضاربة فانفق مضاربه حسمانية ثم ربح قال ثم راس ماله من النج افاد انه  
لا يربح الا بعد استيفاء راس المال وعن النبي انه سئل عن رجل اعطى خلا لاية الاف درهم مضاربة فخرج بها الى خراسان  
واشترى بها عند خروجه ان هذا المال مال صاحب الالفة الاف درهم ليس له فيه حق ثم اقبل فتوفي في الطريق فاشهد  
عند موته ايضا ان هذا مال صاحب الالفة الاف درهم ليس له فيه حق ثم ان رجلا خابصك فيه الف درهم مضاربة  
مع هذا الرجل في البيعة وفي قبل الالفة الاف باحدي وعشرين قال غامر بن اشهد في حياته وعبد مؤنة ان  
هذا المال لصاحب الالفة الاف فان طاهه المدعي بيعة ان له في هذا المال حقا فسماه والا فاما لصاحب الالفة  
الاف افاد هذه الجزاء المضاربة واما قال ان المال لصاحب الالفة الاف درهم لانه لما اشهد بن عبد مؤنة  
صار المال عند غزاة الودعية وصار عين المال ملكا للمهرلة وهذا المدعي لم يدع في هذا المال حصة لنفسه حقا  
واما ادعى في ذمة المبت كان صاحب الودعية اولى لان يقوم له منه على ان له في المال حقا حينئذ يقيم المال  
على قدر حصته **ق** قال وقال ابو حنيفة لا يكون المضاربة الا بالارز والارز والموت والارز والارز  
وقال محمد استحسان ان يكون بالفلوس النافقة ايضا واصل المسئلة ان الفلوس ليس بمر في الاصل عند ما الارز الالفة  
نجوز ربع واحد باثنين عند ما وعلى قول محمد ان الفلوس من الارز الالفة لا يجوز ربع واحد باثنين عند ما لا يجوز  
ربع الدرهم بالدرهمين والدليل على انه لا يعين خلاف حنبه **ق** واذا دفع الرجل الف درهم فصار  
على ان ما رزق الله في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهو طائر وما كان من ذلك من ربح فهو بينهما نصفان وكان  
لوفان ما رزقك من شئ فهو بينهما نصفان اذ قال ما ربح في ذلك من شئ فانه لا يتوهم انقطاع الشركة بينهما  
لانه يجرى جزاء معلوما والمضاربة اما العقد للشركة في النج وقد اشترى كافيته وذلك لوانه المضارب عشرة النج  
او اقل من ذلك والباقي لرب المال فهو طائر على ما اشترط المادركنا انه لا يتوهم انقطاع الشركة بينهما في النج ولو لم  
على ان ما رزق الله في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فاسد لان ذلك الشرط يودي الى قطع  
الشركة بينهما في النج لجواز ان لا يربح الا ذلك المسمى فان عمل مع هذا كان للمضارب لجزءه والنج كله لرب المال  
والوصية عليه لان رب المال يستوفي منافع بذمة لعقد فاسد عليه وذه ان قد رزق الله ولا بعد ربح ذلك عليه

لك







مکتبہ اسلامیہ

ما هو مقصود من لاسطل العقد وأما بنى باب المضاربة فالمرج والمشتروط مقصود كل واحد منهما من هذا العقد  
فاعتبر ما علم كل واحد منهما بما هو مقصود وهذا كما قلنا أن النافع إذا كان لا يعلم مقبداً للشيء لا يعلم مقبداً  
البيع بأن يكون منساراً إليه ولا مقبداً للعقد وكان فاسداً لهذا المعنى أن كل واحد منهما لم يعلم مما هو مقصود في  
هذا العقد فلا يجوز لذلك في المضاربة على ما قلنا **ق** وإذا دفع إلى الرجل الف درهم مضاربة لا يري كل واحد  
منهما ما دفعه وهو خيار بين المضاربة أمانة في يد المضارب الأخرى أنه لا يعرض للمضارب شيئا من المال ولا في الأمانة  
لا يحتاج إلى بيان المقدار كالودعة فإن قيل المقصود من المضاربة حصول المبرج فلا يحصل المبرج إلا بعد حصول رأس المال  
فلو كان رأس المال محبوساً لا يمكن استيفاءه فلا يمكن حصول المبرج فيه قبل أن يده وإن كان المحبوساً فإنه يصير معلوماً  
عند البشري لأنه لو اشترى بها شيئاً فأنشأ المال أولاً ثم دفعه إليه فبيعه معلوماً فإن على أم احتلفا في رأس المال  
فالقول قول المضارب مع غيبته لأن المنازعة وقعت في مقدر المقبوض فالقول قول القابض وإن أقام جميعاً البينة  
فالعينة سنة رب المال لأنه يدعى الفضل لذلك الذي ناب عنه **ق** وإذا كان الرجل عند رجل الف درهم ودفعه فمعه  
أن يعمل المضاربة بالصف فهو خيار لأنه لو دفع ألف درهم إليه مضاربة صارته أمانة فلا فرق بين ودعته عند  
وغير ودعته علم إليه الآن **ق** ولو كان الرجل على رجل الف درهم دنيا فامتنع أن يعمل بمضاربة واشترى بها ما  
من الثياب ثم بيعه فما كان فيه من فضله فهو بينهما هذا فاسد لأن المضاربة لا تصح بعد قبض رأس المال لأخرى إنما لو كان  
وقد قبض المضارب المال لم يصح المضاربة وسحق أن يكون قابضاً من نفسه لنفسه وكان معنى المضاربة لم يوجب  
ماها إلا بعضي يد أمانة ويد المديون لا يكون يد أمانة فيما يقضه من نفسه لأن يوكله بعض مالك ذمته  
لصاحب الدين لا يجوز فلم يبرأ ذمته عنه فكان المال مضموناً عليه ما لم يسله إلى صاحب الدين أو إلى وكيله وليس بينهما  
لو كان معصوماً فأمارة صاحب المال أن يعمل بها مضاربة بالصف بخلاف المال المعصوم عين عند الغائب فإذا  
أمر بالعمل بها مضاربة صار كأنه جعلها أمانة في يده وأما الذي قلناه في ذمته فصاحب الدين وإن عين مقدر  
الدين عند ذلك مملوك المديون مما لم يسله إلى صاحب الدين أو إلى وكيله فلا يبرأ ذمته فإذا كان كذلك فلم يوجب فيه  
قبض أمانة فلم يبرأ المديون إذا اشترى بها شيئاً هو مشتري لنفسه ورجحه له ولا يبرأ من المال فيه في قول أبي حنيفة  
وذمته عليه عشرة حالة **ق** أبو يوسف ما اشترى وناع فهو لرب المال المضارب يرى من حبه وأنه على رب المال  
أجرة مثله فيما عمل وهو فرع للمسئلة لغزى ولا يخاف أن يبيع البوع وهو أن كان له على المودع من كل صاحب الدين المديون  
لنيتري له شيء ما له في ذمته ثم جاز الوكالة في قول أبي حنيفة وكذلك إذا قال أسلمه مالي عليك من جزأه وعنده  
يبيع الوكالة ويكون مشترياً بالموكلة فإذا كان كذلك فإن المضارب على رب المال لجزأه مثله فيما عمل على قولنا وعلى قول  
أبي حنيفة يكون مشترياً بنفسه ولا يبرأ ذمته من الدين **ق** ولو قال رب المال لرجل اخراج مالي على كذا فإن شتر  
أعمل به مضاربة بالصف فهو خيار على ما قال لأنه بعد ما قبضه بأمرة صار أمانة في يده كالودعة وهذا ذكرنا  
المودع إذا أمر المودع أن يعمل بالودعة مضاربة بمرح معلوم كان خياراً لهذا لها **ق** **أشراط البيع الحسن**  
**ق** وإذا دفع الرجل إلى الرجل الف درهم مضاربة على أن مازروقه الله تعالى في ذلك من شيء للمضارب لله ولعبد  
المضارب لله ولرب المال لله فهو خيار يسلق المبرج للمضارب بهذا المسئلة على وجهين أما أن يشترط لعبد رب المال أو  
لعبد المضارب وكل وجه على الوجهة أما أن يكون المضارب عليه دين أو دين عليه اشترط عليه العمل أو لم يشترط  
أما إذا اشترط لعبد المضارب فإن كان العبد لا دين عليه فما اشترط للعبد فهو للمضارب لأن حسبه له سواء اشترط  
عليه العمل أو لم يشترط وإن كان على العبد دين فإن اشترط على العبد العمل فالعبد للعبد وذلك للمضارب فصارت له  
المال مضاربة إلى أجلين فلم يشترط عليه العمل على قول أبي حنيفة ما اشترط للعمل يكون لرب المال لأن المدين عبده



ان ذن العبد مع ملك السيد فصار له شرطه للاجتناب وشرطه للاجتناب كالمسكوت كان ذلك لرب المال حتى ملكه وبني  
قولها يكون المضارب ان من اصلها ان ذن العبد لا يمنع ملك السيد فصار شرطه للعبد بشرطه لمولاه واما اذا شرط  
لعبد رب المال فان كان العبد لا دين عليه فصار له يكون لرب المال سواء شرط عليه العمل او لم يشرط لان كس العبد  
لمولاه فصار شرطه للعبد بشرطه لنفسه فان قيل اذا كان العبد لا نسب عليه والشرط عليه فلم يشرط المضاربة ولم لا يكون  
من شرطه لرب المال قيل له لان العبد لو اشترط عليه العمل صار له ما دون له في التجارة والعبد لما دون له في التجارة  
كالخمس فصار له دفع الى ارباب مضاربة فخرج المال من يد نفسه الا ان ما اشترط للعبد يكون للمولى حتى للملك  
واما اذا شرط عليه لنفسه فلم يخرج المال من يد نفسه ولم يشرطه وبين المضارب والحلية من شرطه وان كان العبد  
عليه ذن ان شرط عليه العمل فالتك يكون للعبد فصار له دفعه الى ارباب مضاربة وان لم يشرط عليه العمل فالتك  
الذي اشترط له يكون لرب المال على الفلاني المذنبين اما على قول ابي حنيفة فلا ذن العبد مع ملك السيد فصار  
اشترطه للعبد كاشترطه للاجتناب ولو اشترط للاجتناب لم يشرط عليه العمل فان ذلك لرب المال لان المضارب انما يحسن  
بالشرط وقد شرط له الملك لا غير فاعلى قولها يكون للمولى ايضا لان الوهب عندنا ان ذن العبد لا يمنع ملك السيد مما شرط  
للعبد لمولاه لانه ملك نفسه ثم الاصل في هذه المسائل انها من شرط المضارب شرطاً وشرطاً لرب المال حتى الربح وان قيد  
شرطه صحت المضاربة لان هذا انما هو في ملك العبد ومن علم الفساد انه يحسن العمل فاذا افسد الشرط ولم يشرط وطاً  
في صلب العبد فان المضاربة خارجة عما لو شرطت للرب لغيره مما لو شرطت للمضاربة لان الفساد ليس في صلب العبد  
فلا يوجب افساده ويستحقه رب المال حتى ملكه **ق** ولو كان اشترطت الربح لزمارة المضارب كان من الشرط  
باطلاً والمضاربة خارجة واما قصد الشرط لانه لم يوجب باذنه راس المال لا عمل ولا ضمان واما شرطه لها فانه  
لم يخلق هذه مالم يخلق باطلاً الا ان بن الشرط القاسد لا يفيد المضاربة لان من شرطه والعقد المعنى ذلك  
انما لو صحت لصاحب الحق رب المال لا لرب المضارب لان المضارب بين الشرطه فلا يفيد صحة ولا يجوز ان يفيد حتى  
رب المال ايضا لان رب المال انما يستحق الربح براس المال لا بالشرط وما يتعلق بخواره بالخارج من الشرط والقاسد من  
الشرط لا يبطله كالتكاج وغيره ويكون المشروط لا يبراه كالمسكوت عنه ولو كان مسكوتاً عنه كان ذلك لرب المال  
حتى ملكه هاتماً وذلك لو كان اشترطه لرب المضارب او ملكه وذلك لو كان اشترطه لرب المضارب وبن المال  
او لولده او لغيره كان ذلك لما ذكرنا وذلك لو كان اشترط ذلك الثلث للمساكين او في الخراج او في الزكاة كان  
ذلك لرب المال ايضا لانه ليس من هاتماً ولا راس المال ولا ضمان ولا عمل فاذا بطل ذلك صار كالمسكوت عنه والمسكوت  
عنه يكون لرب المال حتى ملكه **ق** ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يربح المضارب وثلثه  
يعقب به ذن المضارب الذي للناس عليه لو قال الدين الذي لعلان عليه وثلث الربح لرب المال فالمضاربة خارجة  
وثلث الربح للمضارب فلا يجزى على دفع ذلك الى عزمائه لان المشروط لغيره فانه يكون له ان المسفعة راجعة اليه الا  
ربى ان الدين شرطه لغيره فصار له فانه قال الثلث له يعقب به ذن المضارب على دفعه لغيره  
بل هو بالخيار ان شاقني به الدين وان شام يقض لغيره شرطاً واثراً عليه باثارة فله ان لا يقتل تارة كما لو  
قال من هذا درهم لك هبة فخرج بها وقررت بها فله ان لا يخرجها ولا يصرفها فانها ملكها **ق** ولو دفع  
رطلان الف درهم لرب المضاربة على ان المضارب يربح جميع المال وما بقي من الربح لصاحب المال والثلث  
للآخر فعمل المضارب بالالف وربع فاما لان ذلك جميع ما ربح المضارب للمضارب والباقي بين صاحب المال  
صفان وما اشترط في الربح من الثلث والثلثان فهو باطل اما المضاربة خارجة لانه بين صلب المضارب وما بقي  
فهو بين صاحب المال صفان لان شرط الربح على الثلثان في حق ربي المال فاسد فانه لم يوجب من صلب فضل الربح

عند

الشرط

عمل ولا فضل راس المال فلا يبطله الفضل تصرفاً ذن الشرط لم يوجب فساد المضاربة لان الفساد وحدهما بين  
ربي المال ولا مضاربة بينهما واما المضاربة بين ربي المال والمضارب في الشرط القاسد وحدهما غير المضاربة  
فله يوجب فساد المضاربة وان استحقا ثمة الربح لا يتعلق بالخارج من الشرط لانهما يستحقان من ما لهما فالقاسد  
من الشرط لا يبطله **ق** ولو كان المضارب اشترط انه له ثلث الربح لمنا ذلك من حصته احدى المال والثلث من  
حصته الاخر على ان ما بقي من الربح هو بين صاحب المال صفان فربح فان للمضارب ثلث الربح على ما شرط ذلك  
من حصته الذي اشترط ذلك من حصته الاخر لانهما دفعاً اليه ما لهما مضاربة واشترط احدى المال اشترط  
الاخر وذلك خارج عما لو استأجره باجرين مختلفين ولا فساد في شرطه لان نصيب المضارب لا يجهالة منه بعد  
ذلك ولو اشترط على ان ما بقي من الربح بين صاحب المال صفان هذا الشرط لا يقع فيما بين ربي المال لان  
احدهما شرط لنفسه من نصيب صاحبه من غير راس المال فلا عمل كما ذكرنا في المسئلة الاولى فاذا كان كذلك قسم  
ما بقي بين صاحب المال على ابي عشرهما خمسة اثم للذي شرط للمضارب من حصته ثلثا الربح وسبعة اثم للاخر  
واذا اردت ان تعرف ذلك فتقول ان الربح بين صاحب المال صفان حتى يعلم قدر ما تاحد المضارب من  
مال هذا ومن مال هذا احتياج الى حساب له نصف فصح وثلث صحح واقله ستة فالنصف منه ثلثة والثلث منه  
سهمان يكون حصته كل واحد منهما ثلثة من الربح فلما اشترط للمضارب منه الثلث سهمان واشترط ذلك  
على الصدين جميعاً الا انهما على ثلثة لا يقسم لانه في اصل الحساب وفي ستة فصار ثمانية عشر سهماً بينهما  
صفان لكل واحد منهما تسعة وقد اشترط للمضارب ثلثة وهو ستة لمنا ذلك الثلث وهو اربعة من نصيب احد  
وثلثة وهو سهمان من نصيب الاخر من ربع من نصيب احدى اربعة صبي له خمسة وترفع من نصيب الاخر سهمين يعني اربعة  
اسم صحب ان يكون الباقي منها سبعة لاجلها خمسة للاخر فاذا اشترط ان يكون الباقي منها سبعة لاجلها  
الحصة لنفسه سهمان ربع مال الاخر من غير ان يكون راس مال ولا ضمان ولا عمل فله ربع ذلك الشرط لا يبطله الربح  
على ما كان لغير شرط ابي عشرهما ثمانية **ق** واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان يربح  
الله في ذلك من ثلث المضارب وثلثه الاخر من ثلث المضارب والثلث لرب المال فربح للمضارب ثلث الربح وثلث  
المال ثلثه وذلك الشرط باطل فانه شرط بعض الربح بمجول لم يوجب منه راس مال ولا ضمان ولا عمل وان شرط ذلك  
لم يعلم لم يوجب منه هذا الاشياء يصح فليف اذا اشترط لمجول هذه الصفة ثم فساد هذا الشرط اما وحدهما في  
المال لان المضارب قد بين له شرطه فصار له كالمسكوت عنه والمسكوت عنه من المال على ما ذكرنا وذلك لو كان  
قال لثلاث الربح بينهما من يشاؤون المال كان الجواب هذا **ق** واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على  
ان ما دفع الله في ذلك من ثلث المضارب من ثلث المضارب من الربح والآخر سدس الربح والآخر سدس من ما بقي من  
لا يوجب حوزان بشرط احدى المضاربين ولا حوزي العاملين (انتم) اشترط للاخر كما فعل الاخر **ق** ولو دفع  
رطلان الى رجلين الف درهم مضاربة على ان يربح المضاربين نصيبه من الربح الثلث والآخر السدس وما بقي من  
صاحب المال لاجلها ثلثة والاخر ثلثه فعمل الاخر كما مضى الربح للمضاربين على ما اشترط فالنصف الباقي بين صاحب  
المال صفان لما ذكرنا انه يجوز ان يكون نصيب احدى المضاربين ما في الاخر لان بين الشرطين صاحب المال  
لا يصح لان احدهما شرط لنفسه من مال صاحبه فضل ربح المال لا عمل ولا ضمان ولا يوجب ذلك لما ذكرنا ان الباقي بين  
صاحب المال بصعين لما ذكرنا ولو كانا فالا للمضاربين نصف الربح فثبت كما ذكرنا من الثلثان من نصيب احد  
صاحب المال منه ثلثة ومن نصيب الاخر ثلثة والفلان الاخر منه الثلث لمنا ذلك من نصيب الاخر والآخر نصف الباقي  
صاحب المال هو الذي اعطى الاقل ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب الاخر والنصف الباقي بين صاحب

والثلث من حصته

المال نصفان فلو ان ربحاً فضفا الربح بين صاحبين  
على ان شرطاً نصف الربح بين صاحبين











في القياس ان يكون مخالفاً على المسئلة الاولى في الاحتجاج ان يكون مخالفاً وهو خارج على المضاربة لان هذا الشرط  
غير مفيد لان بعد ذلك لو اخذ باختلاف اسواق كان غير مفيد لم يصح فصار كالمسئلة منه كانه في الكوفة  
ولم يدرك السوق ولو كان هكذا خالف بقرينة الكوفة في اي موضع كان خلاف ما لو قال له العمل بالكوفة لان ذلك  
الشرط لا يفيد ان القيد مختلف باختلاف ويكون من حطة الطريق ودركه الاصل قول اني يوسف وشيخه وكلاهما  
منه وذلك لوجهين الاول انهما على هذا فيه قياس استحسان فعمله لودعه اليه على ان يعمل به في سوق الكوفة  
وقال لا يعمل به الا في السوق فعليه في الكوفة في السوق فهو مخالف ضامن لانه لما قال لا يعمل به الا في السوق فقد  
عليه بقرينة في جميع الاماكن التي في السوق فالصرف فيما وراء السوق داخل تحت الحرف فادصرف في غيره فصرف في  
مخبره عليه كان مخالفاً **ق** ولو قال خذ مضاربة عملي في الكوفة اذ قال عملي في الكوفة فعليه في الكوفة فعليه في الكوفة فهو  
ضامن والفاظ القيد ثلاثة قوله على ان يعمل به بالكوفة اذ قال عملي بالكوفة فاعمله في الكوفة اذ قال على ان يعمل  
به بالكوفة لان كلمة على للشرط وقد وقع المال اليه بشرط العمل بالكوفة فعمله في غيره فعمله في الكوفة لان  
لان معناه العمل بالكوفة ومثل هذا في كل جهة التعليق الشرط كما يقال اوزون ترويض معناه اوزون لئلا يروني  
مبصر قوله عمل في قوله فاعمله في الكوفة اذ قال فاعمله في الكوفة لان الفاعل هو المولى فصار قوله فاعمله  
مؤولاً لغيره فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة فمضاربة  
ماي مكان ان لو ليس من حروف الوصل ولكنه للعطف خلاف الفاعل الذي له لو قال له عمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
طالوا فعمل الجواب لان الجواب في حلق به ولو قال له ان دخلت الدار فادخلت الدار فادخلت الدار فادخلت الدار فادخلت الدار  
تقع في الحال فاذا كانت الواو من حروف العطف لا من حروف الوصل فلو قال له خذ مضاربة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
وتوهم المالكين كما قال له واعمله بالكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
وله ان لا يمتثل قال وذلك لو قال خذ مضاربة بالصف بالكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
لعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
فكان ان بشرط عليه اخذ بالكوفة لان الاحتمال لا يحصل الا بالکوفة سواء الشرط او لم بشرط فلو ان قوله بالكوفة فعمله  
غير واجبه الى اخذ وانما هو واجبه الى العمل في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
خذ مضاربة بالصف في الطعام فهو مضاربة في الحطة والذوق خاصة وليس له ان يشري به غير ما لا يخرج الكلفة  
مخرج الشرط مفيد على ما ذكرنا في المسئلة الاولى ثم اذا علق المضاربة بشري الطعام فالقياس ان يكون له ان يشري كل  
طعم من طعم اوقافه او غيرهما وفي الاحتجاج يقع على ذلك في الحطة ودرقيها خاصة وجه القياس ان الطعام انما  
يطعم فيقع على جميع المطعوم كما قال في كتاب الامان اذا علقه باكل طعاما فاكل شيئا يطعم اي كان حيث في مسئلة  
فما علقه الاحتجاج ان الشري لا يكون الا بالبيع ثم بيع الطعام بالعراق بالحق الحطة ودرقيها يقال هذا السوق الطعام  
وهذا السوق الشري وانما غيرهما من المطعوم فلا يسمي بالبيع بالحق الطعام فلم يتناول العقد فاذا استراه صار مخالفاً مع  
مسئلة القيد عقد مبنية على الاقل والاقل ثم مبنية فوقع على جميع المطعوم وله ان يستاجر مبنية يتاح هذا الطعم  
او مبنية فيه او مبنية على من مصر الى مصر او ما كان ذلك بعد من الحارة ومن علقه مضاربة فاعمله في الكوفة فعمله في الكوفة  
قال وذلك كل صنف مما هو عليه خاصة فان اشري غيره فهو ضامن لان الخصيص بقيد بمقيد به قال ولو قال  
خذ مضاربة في الذوق وليس له ان يشري غير الذوق لما ذكرنا ان الخصيص بقيد وله ان يشري معضه بوجه ذوق  
وطعاماً وما لا يد له مبنية ويستاجر لم ما يحكم عليه لانه لا يد له مبنية فكان الامر بشري الذوق امر بشري ما لا يد  
لغيره مبنية ولا قال ذلك خذ مضاربة بالصف واشتره البز وبع فله ان يشري ما لا يد له من البز وغيره لما ذكرنا

ان الواو المشوكة لا للشرط وكذلك لو قال اشتره من فلان او قال خذ مضاربة او انظر فلان فاعمله فاستمر منه وبع  
او ذلك على سبيل التورية ومثله لودعه اليه مضاربة على ان يشري به من فلان وبيع منه على ان ما ذوق الله في ذلك او  
سهما صفاً فله مضاربة خائفة وليس للضارب ان يشري من غير ذلك لان الجدل كان بيع من غيره لان كلمة على للشرط فعمله  
الشرط بقيد اعتباره فاعتبره اذ كان ما هنا وسواين البيع والشري لانه لا يبيع من غيره ولا يشري من غير ما ان يشري من غيره  
او باع من غيره فهو ضامن وذلك في كتاب الوكالة وعرف بين البيع والشري فقال اذا علق بالبيع من انسان بعينه لم يلزم ان يبعه  
من غيره واذا امره بالشري من انسان بعينه كان له ان يشري من غيره فاما في البيع فليس له ان يبيع من غيره في البز والشري  
والمعنى في ذلك انه اذا علق بالبيع من انسان بعينه فهو ضامن لانه لو جاز له في ذلك لكان من غير فاذ امانه من  
غيره بعد اذ جازعه في ذمة غيره والناس متعاونون في الذم فصار مخالفاً معصياً واختلف جواب الشريك في كتاب الوكالة والضا  
فاما اختلف الجواب لاختلاف وضع المسئلة من الوكالة بالشري من انسان بعينه وعين العقد فان اشترى عدلان فاعمله  
وعلم ان عمره عين ذلك العقد خاصة صار ذلك العقد مقصوده بالشري يحصل من غير كما علقه فاما المضاربة فان  
المسئلة موضعها انه امر بان يشري من فلان ولم يبين العقد علم ان عمره ما لا يشري لغيره هو من غيره واما غيره من  
بقيه اذ قد يكون بعض الناس ممن يوزي الامانة فيما ساع واشترى ولا يملك عيباً فاعمله فاذا اشترى من غيره لم يحصل منه  
بالشري لان المقصود ذمة نفسه ولا يؤخذ ذلك في غيره فكان مخالفاً ولو دفعه اليه مضاربة على ان يشريه وبيع  
ما يشري وبيع ما يكون في رجل ليس هو من اهل الكوفة فهو خارج لان هذا التخصيص بقيد لانه ما من معنى يؤخذ في اهل الكوفة  
الا وهو مؤيد في عينه لان اهل الكوفة كلهم لا يكونون امثالاً يختلفون فيما بينهم كما يختلف غيرهم فيما بينهم فلم يغير  
ذلك الشرط خلاف ما لو حصل بخلافه لان الشرط هناك مقصوده ان يبعه وذمة غيره يحصل وخلاف ما لو حصل الكوفة  
لان التخصيص لغيره خلاف القيد وحط الطريق في ذلك لودعه اليه مضاربة في الصرف على ان يشري من الصيارفة  
ما لا يد له من الصرف لانه عين الصيارفة وخصم من غيره مع انهم يختلفون فيما بينهم والخاص يعلم ان قصده  
تخصيص ليس هو من اهل الصيارفة وانهم غير معصودين باهنتهم واما هو قصده تخصيص جسد تجارهم لانه لا يفسد  
لان عامة من يصرف في هذا الجسد هو الصيارفة فخصم هذا المعنى فلما كان القصد في جسد تجارهم لم يعل في الصرف  
سواء كان مع الصيارفة او مع غيره فمقتضى مقصوده كان مخالفاً **ق** واذا دفع الرجل مضاربة بالصف فاستمر  
به حطة قال رب المال بعده اليك مضاربة في البز والمضارب دفعه الى مضاربة ولم يسم شيئا فاقول قول  
المضارب مع مبنية **ق** والاهل في هذا ان رب المال والمضارب اذا اختلفا في العموم والخصوص فالقول قول من يملك  
العموم ايما كان لان مقتضى لفظ المضاربة العموم كان القول قول من يدعي مقتضاه كما لو اختلفا في البيع والحارة فاد  
احدهما ان العقد كان مطلقاً فان اختلفا في القول قول من يدعي العقد مطلقاً لغيره كما يشهد في مقتضى  
ومؤيد لا يقبل قول الآخر لانه لا يبيعه عموم عليه والفضل على الخصوص فقال احدهما كان في البز وان اختلفا في  
الطعام فالقول قول رب المال لان الشرط استيفاء من جهة فالقول قوله فعمله في الكوفة ولو اقاما جميعاً البينة فالبينة  
آتية من يدعي الخصوص ايما كان لاننا جعلنا قول من يدعي العموم كاتبة البينة في الكوفة خارج مع صاحب اليد اذ  
اقام جميعاً البينة كاتبة البينة في الخارج لان القول قول الآخر لانها قال **ق** ولو دفع اليه مضاربة بالصف  
ولم يقل له شيئا قال له رب المال بعد ذلك لا يعمل في المال الا في الحطة وليس له ان يعمل في الكوفة وامر لانه  
بدل ذلك بعد المضاربة وامره به في المضاربة سواء **ق** الشيخ الامام رضي الله عنه في المسئلة على وجهين اما ان يكون رب  
المال عامياً في يده واما ان يكون اشري به شيئا فان كان رب المال عامياً في يده صح بقرينة ان يبعه في كل بقرينة  
فعل الا ترى انه لو فتح المضاربة في هذه الحالة صح فله ان يشري ما لا يد له من البز وغيره لما ذكرنا

وبيع ما لا يد له من البز وغيره لما ذكرنا



فيه في حقه لا يمتنع من البيع والشراء من حقه ولا يمتنع من البيع والشراء من حقه  
 به الا الحظية وعلى هذه فيه ان يمتنع اذا كان له بيع كحل قول رب المال واذا دارس المال عمل ذلك الذي منه كما علم في الموكل  
 او لعل الموكل من الوكالة وهو لا يعلم فانه لا يعلم الوكالة واذا علمه صار مع ذلك الذي له الموكل وكما لم يمتنع اذا كان له  
 شرط الخيار وهو العقد في هذه الخيار وقد تم العقد لا يمتنع فان زالت عنه المحل قبل مضي المدة ثم ان ذلك العقد المسمى ان الرد به حصل الا ان  
 لم يمتنع البيع فيه كحل المحل فان زالت عنه المحل في هذه المدة ثم رد العقد الى مالكه المتابع بذلك الرد المتعقد من ذلك هامنا  
 فان انشأ من المال شيئا ثم امره رب المال ان لا يعمل الا في الحظية وليس للمصارع ان يشتري ما يمتنع بيده من المال  
 الا الحظية واما الثابت فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 واحدا في اصله **ق** ولو دفع اليه مضاربة بالبرص ولم يمتنع له شيئا قال له بعد ذلك اشترى البرص فله ان يشتري غيره  
 وليس له ان يبيع ما كان مشورا من بين الوكالات معطوفا على العقد بواو العقد لم يمتنع له شيئا لما ذكرنا من قبل فلو كان  
 مستأجرا عن العقد **ق** واذا قال رب المال نصه مضاربة في الطعام خاصة وقال المصارع اني ابيع خاصة فالقول  
 قول رب المال لما ذكرنا ان الشرط من قبل رب المال سقيا في القول قوله بما في يده فان قام المصارع المبيعة ان رب المال دفع  
 اليه الما لظاهرة ان يشتري به ما يملكه واقام رب المال المبيعة له ان يشتري بها شاعرا الطعام فانه يمتنع فان وقت  
 البنيان يؤخذ منه الوقت الاخر لان احدهما يكون ناسخا للاول كان الجزا لشرطين اقل خاصة لا يقبل البنيان جميعا فان  
 البنيان محبة يقبل منها ما يمكن فوله فان كان صاحب الوقت الاخر هو الذي يمتنع من جعله كانه اذن له في المضاربة فله ان يبيع  
 الى الخصم واطل عموم لفظه وان كان يمتنع به العموم امر اجعل ان الاذن في الاجتهاد كان خاصا لمصارع من بعد تسمية  
 وهو ملك الاخرين جميعا وان وقت احدهما اذن لم يوقت واحدة منهما فكان حكمهما واحدا في بوقت احدهما يظهر للمعقود من  
 المتأخر فبكونه المبيعة رب المال بان جعلنا القول قول المصارع بل دعواه العموم من غير تسمية مكاتب المبيعة في هذه رب المال  
 في ثبات شرط الخصوص كذا على هذا الوادعي رب المال على العموم والمصارع الخصوص فان القول قول رب المال فانما  
 جميعا المبيعة وقتا ومين فصاحت بيده لجزا لوقت وان لم يوقت اذ وقت احدهما دون الاخر فالمبيعة بيده  
 كذا جعلنا القول قول رب المال ليدعواه العموم مكاتب المبيعة في هذه رب المال ليدعواه العموم من غير تسمية مكاتب المبيعة في هذه رب المال  
 خاصا فان القول قول رب المال فانما المبيعة وقتا ومين فصاحت بيده لجزا لوقت وان لم يوقت اذ وقت احدهما دون الاخر فالمبيعة بيده  
 وان وقت احدهما اذن لم يوقت واحدة منهما فكان حكمهما واحدا في بوقت احدهما يظهر للمعقود من  
 فقبلت بيده قال ولو دفع اليه مضاربة على ان يشتري بالبرص ولم يمتنع له شيئا قال له بعد ذلك اشترى البرص فله ان يشتري غيره  
 او من التسمية لانه كان الخصم معقودا فان قال المصارع اني ابيع خاصة والسبب وقال رب المال اني ابيع خاصة فالقول  
 قول المصارع والمبيعة في هذه رب المال ان المصارع يمتنع موضوع المضاربة وهو العموم مكان القول قوله والمبيعة بيده  
 المال لما ذكرنا من قبل قال وان امره ان يبيع ما يملكه فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 وبعد اعلل في الاصل ولعل في الوكالة لو امره ان يبيع ما يملكه فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 لو امره ان يبيع ما يملكه فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 ان لو دفع اليه مضاربة وان امره ان يبيع ما يملكه فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 الطعام وزاد خبره ان الحال يكون خبرا من بين موكل ومع ذلك لم يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 نفعه شرا الطعام الحال فقد اضرجه من وجه اخر وذلك ان الطعام المسلم فيه اذا استحق بعد القبض فانه يجب له ان يبيع  
 على السلم له مثله ولا يمتنع له في الطعام ولا يمتنع له في بيع العين اذا استحق بعد القبض فانه يجب له ان يبيع  
 اصلا ولا يكون له حق ان يبيع مثله مكان السلم خيرا له من هذا الوجه هو ان يشتري به طعاما وان يمتنع من حقه

في البيع والشراء

انه من حال فقد اضرجه من وجه الذي يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 ها هنا فانه يمتنع من كل وجه واما المصارع وهو المشتري من حيث انه لم يمتنع له الا في الحظية فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 او كان لم يمتنع به كما لو امره ان يبيع ما يملكه فلا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 فلم يمتنع به واما المشتري بالكتاب فانه يمتنع له في الاصل فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 الطعام خاصة فله ان يستأجر نفسه مفعلة اذا خرج وان يشتري بماله على الطعام واذا لم يجد الكيل ان دفع المال مضاربا  
 اما يكون للاستئجار فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 عزت كالمشرط لفظا فان اشتري مفعلة على الطعام فان هذا لا يجوز على رب المال لانه ليس من عادة التجار شراء المفعول  
 مال التجارة فلم يمتنع له ذلك حتى لو كان في موضع كان من عادة التجار شراء المفعول على الطعام فله ان يشتري غيره  
 وان كان رب المال دفع اليه المضاربة بالبرص فلم يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 وانه خارج ذلك كله على رب المال كان من المضاربة لانه لم يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 المال فاما في المسئلة الاولى فقد خص نصه ببيع مكان له الصنف في ذلك النوع خاصة وان يبيع ما هو من عادة التجار  
 ولا يمتنع من ذلك **ق** واذا اختلف بعد ما اشترى بقا في غير المصارع كان له ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 في المصراع خاصة وقال الاخر لم يمتنع شيئا فلو كان قول المدين الذي لم يمتنع شيئا والمبيعة بيده الاخر لان احدهما يكون ناسخا للاول كان الجزا لشرطين اقل خاصة لا يقبل البنيان جميعا فان  
 والاخر يمتنع في الخصوص فالقول قول من يمتنع به العموم على ما ذكرنا **ق** واذا دفع الى رجل من رجلين الف درهم مضاربة  
 بالبرص فقال لهما فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 في ذلك فهو خيار لان رب المال رضي براهما ولم يرض بواحد منهما الا اذا كان لهما نصيبا فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 وان اضرع لهما نصيبا فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 عليه لانه يمتنع من نصيبه فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 حقا وان نصيبا الذي اضرع وان نصيبا المستضعف لهما جميعا خائفا ان يمتنع لهما نصيبا فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 لم يمتنع على ذلك المستضعف لانه ملك الصمان وذلك في وقت الذبح فصار نصيبا ملكا نفسه ولا يجب الصمان على المستضعف  
 وان نصيبا المستضعف يمتنع على المستضعف بما نصه لانه يملكه في نصيبه من الصمان يبيع به عليه واذا اذن كل واحد منهما لصاحبه في  
 ان يبيع ما نصيبا من المال فاضع احدهما بخلاف الآخر فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 قبل الاخر فصار نصيبا من كل واحد منهما يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 نصيبا من المشتري وان لم ياذن له في ذلك ولا يمتنع له شيئا فلو كان لا يمتنع به حيث راد به ذلك خبرا  
 حتى عقده والعاقبة من حق عقد بغير ماله المالك لانه يملكه احدهما فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 ولو كانا معا كان لكل واحد منهما نصيبا من كل واحد منهما فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 الدين لانه ليس له نصيبا من الدين الا مع صاحبه الا اذا كان من صاحبه لان الوكيلين بعض الدين لا يمتنع من  
 الدين حتى عقدهما ويحق عليهما واما نصيبا من الدين والرضى الموكل لما رضي براهما ولم يرض بواحد منهما واما  
 ها هنا فانه يمتنع من حق عقد بما الا اذا كان يملك الموكل نصيبا عنه فصارا كالمدين **ق** ولو قال لهما  
 عين دفع المال اليهما مضاربة لاصحهما المالك فاضعاهما فاضعاهما فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 ذلك ايضا على رب المال ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك  
 المال يشتري به لهما فهو خيار وهو من المضاربة كذلك ان معنى قول رب المال لاصعاه احدا اي لا يبيع على ماله احدا  
 والاسنان لا يبيعون الا ما يمتنع به فيقول انما هما الى ان يمتنع به فاد اضرعه منه لاصعاهما فله ان يبيع ما يملكه بما ذكرنا ان الذي في القام يمتنع في الغالب لا يمتنع فاد كان نصه خيارا رد ذلك

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء



كان لا يضره شيء اذا  
كان له مال مشترك  
في شيء

لو قلنا ان المصروف اليه كما انصرف الى غيره كان هو صاحبه بصلوة زاعا له ذلك الشيء انما عن الاصلح في حق نفسه لم يلزم  
تصان كما اذا استقر نصيبه في الاول ان الذي كما يقول في العبد المأذون اذا اكل من ثماره الا ان كان له في الاول ثلوه كل من  
مكة بخلافه كان من المصروف انما اذا اكل منه فقد رضي به بخلافه فانها المانع من صحة الصلوة حتى يرب المال فاذ ان  
قد وجد بصلوة نصيبه فان اذا انصرف المصروف في المضاربة الفاسدة هو خاير على رب المال للمضارب اجمالا فلو كان  
معنى المضاربة وان بطل بها الوكالة وحالة الامر ان كل ما كان من التصرف في المضاربة لا ذلك في المضاربة الفاسدة لان  
المال في الامر من جميعا مطلق فهو مخالف لمراد الامر واغلاط الامر للبركة وكما خالف الامر للبركة اثم وما عزم ومن خالف  
الامر عزم الا ترى ان من امره ان يلقى المال في السحر فاقاه لم يصح له لم يخالف امر الامر وما لم يخالف البركة والمضارب اجمالا  
لان على المستضع كعله لانه استعان به فاستقل عليه الذي ان من دفع الى امره من رغبة فاستعان الماربع عليه فاستعان  
حتى لم يزل كان ان رغب في الشيء على الشرط وان لم يشاركه في نفسه ذلك ها هنا وذلك لو كان قال له انما لك في ذلك خاير  
ما كان يجوز في المضاربة الصحيحة لما ذكرنا في اذ دفع الرجل الى الرجلين الف درهم مضاربة على ان لا يخرجهما من الف  
والآخر ما به درهم منه فلهما على ذلك ملك الف للمضارب الذي شرط له الرجوع وما بقي من الف فهو لرب المال عليه لمرئيل  
المضارب لا يجوز ان المضاربة فيما بينه وبينه فاستقر وضع الذي شرط له ملك الف خاير له حاله الا ان كان له في الف  
انصرف احد المالكين مع صاحبه فعليه انهما كانا ملكا لكونه المضارب الذي شرط له ما به درهم اجمالا فلهما نصيب  
المال وسوا كان هو الغافل وصاحبه لما ذكرنا ان عمل صاحبه ينقل اليه ثم يطران كان الذي انصرف صاحبه هو الذي شرط له  
ملك الف فله ملك الف لا فرق بين عمله بنفسه وبين عمله بائنه شركه ولا يجوز اجماله في عمل خالف المال الذي انصرف  
لانه بالعمل في نصيبه المال مع شركه كان عاملا لشركه في نصيبه المال لا يجوز له في ذلك شيء وفي نصيبه الآخر كان عاملا لنفسه  
له اجماله في ذلك النصيب وذلك ان كان المستضع هو الذي شرط له المانة والمستضع هو الذي شرط له الملك وهو على هذا  
ذكرنا وليس خافا ان ينصرف فيه دون الآخر لانه يرضى برأي احد المالكين كما لو كانت المضاربة صحيحة لهما مال واذا  
المضارب متاع المضاربة وسلمه الى المشتري ثم انصرف عن المشتري لعب له لغيره فهو خاير على رب المال لا يصح شي  
ولذلك لو اختلف بين المضارب على ان يشارك في المشتري او لا يشارك في ذلك من عمل التجارة وقد اذن له رب المال في التجارة  
مطلقا كما كان ذلك من عمل التجارة فهو داخل تحت الاذن وليس من اكل الوصي اذ اقبل لحواله كان الثاني السهم الاول خاير  
وان كان المستضع من الاول لم يجوز له ولاية الوصي بعدة بشرط الصالح للغير بقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا الى  
وليس من الصالح قبول الحوالة على الغير فلم يجوز ذلك واما ولاية المضاربة فمطلقة من كل ما يؤمن انواع التجارة وكل ما يؤمن  
التجارة فمطلقة التي فاقها من بين الوصية وفوق خريفها ان قبول الحوالة على من هو عزم من الاول يزل منزلة التاجر  
اذا كان مستعرا لباخره استيفاءه التي فاقها من المورث المضارب ملك التاجر والوصي لا يملك فاقها فاقها لم يجوز عنه  
ولله خطه سيما ان كان الخطايع طعن فيه المشتري فان الخطايع هو على رب المال لان الخطايع هو بعد البيع ليس من عمل  
التجارة ولا يترفع بعض المال من عين عزم باخره مضارب الا ان المضارب لا يملك الا فاقها من ذلك الخطايع فاقها  
جواز على رب المال بخلاف المضارب عند ان يترفع بعض المال لا يملك الا فاقها من ذلك الخطايع فاقها  
البيوع فان مضارب من المشتري ما بقي على قول في حقيقة ومخالف في اشتري وبيع ان يصنع فهو على المضاربة وراس المال  
فيه ذلك الذي مضربه من المشتري لان حظه بعضه يكون كاستهلاك بعض راس المال والمضارب لو استهلك بعض راس المال  
بغير ذلك العذر والباقي يكون على المضاربة لا ذلك ها هنا فان كان الخطايع طعن المشتري فيه ان كان ذلك مما يغفل  
الناس في سلبه خاير ذلك لا لا يفتان لان ذلك من عمل التجارة وان خطايعا فاقها في قول في حقيقة ومخالف في اشتري فاقها في قول  
لا يجوز ان قال واذ قال رب المال للمضارب اعمل فيه فراك فاحط به خاير به خاير على المضاربة ولو لم يقل اعمل فراك

كان

بالف من مال عبدا واحدا  
ويقتل بطل المال مع

كان مخالفا بالخط صا مباله والنسخ له والوصية عليه وقد ذكرنا هذه المسئلة فان لم يخلط ولكنه اشترى  
فهو خاير على المضاربة لانه اذن له من الشراء مطلقا من غير فصل بين ان يشتري به وحده وبين ان يشتري به  
وعمل بنفسه فلا يكون مخالفا لاصح المضارب شيئا من ذلك لانه لم يدخل في ملكه مما لم يصير له فلو اخطأ  
حتى يصح ذلك ولكنه دخل في ملكه مشتركا ولما دفع الخلف بينهما حكما واذ كان ذلك لم يصير صا مبالا  
اشترى المضارب نصف عبد من انسان فاقها لا يصح فان كان العبد مشتركا بين رب المال وبين ذلك  
النابع ولا ذلك لو اشترى المضارب عبدا من رجل فاقها يصح ويكون ذلك مشتركا بين رب المال وبين  
ذلك ان يخل ولا يصح المضارب لهذا المعنى ذلك ها هنا فان ناع العبد بالرب درهم ومضارب فاقها يصح  
المضاربة لان الشراكة في الثمن لا تمنع بصلوة واما مضارب الثمن مشتركا بينهما يكون الاصل مشتركا بينهما  
ثم دون الاصل مشتركا لم يوجب الثمن فذلك يكون بصلوة مشتركا لا يوجب الثمن فان عزم المضارب  
حصة المضاربة ثم اشترى يا جدي المالكين متاع فزج او يصنع ما يبيع لهما جميعا بصلوة المضارب ونصفه  
على المضاربة على ما اشتراط في المضاربة من الرجوع وان وضع فالوصية عليه نصفا فان وقسمه المضارب  
ماله من مال رب المال باطل لان الواحد لا يجوز ان يستوي القيمة من الجانبين كما لا يجوز ذلك في  
البيع كالمشتري يبيع المالك مشتركا بينهما وكل اشترى به كان بينهما كما كان قبل نصيبه نصف المضارب  
ونصفه على المضاربة والله اعلم **باب شراء المضارب وبيعها** قال واذ دفع الرجل  
الى الرجلين الف درهم مضاربة بالصف وقال لهما اعملا لبرايمكما اولم يعل فاشترى احد المالكين نصف المال  
بامر صاحبه ونازع حتى اصاب مالا وعمل الآخر نصف المال لغير امر صاحبه حتى اصاب مالا فان الغافل  
لغير امر صاحبه مخالفا صا من نصيب راس المال واما الذي عمل بامر صاحبه فانه يؤخذ من نصيبه  
راس المال والباقي بين المضاربين ورب المال على الشرط اما الذي عمل بغير اذن صاحبه فبعضه خالف  
لان رب المال لم يرض برأيه وحده واما نصيب راس المال فجميعا وقول رب المال لهما لبرايمكما يكون ذلك اذنا  
لما لا يعمل لهما جميعا كما لو دفع لهما غيرهما مضاربة او خطاها فاقها او شاركهما مع غيرهما ولا يوجب ذلك  
الاذن بل واحد منهما في العمل رايه وتجره فاذا كان ذلك نصيب نصيب راس المال والرجوع له والوصية  
عليه ونصيبه فاقها اذ على نصيب راس المال لانه استغاده نصيب حيث واما الذي عمل بامر صاحبه فانه  
يؤخذ منه نصيب راس المال لان صاحب المال اخذ نصيب راس المال من الخلف فاقها نصيبه منه والى  
سهمه على الشرط نصيب ذلك لرب المال ونصيبه من المضاربين كل واحد منهما لانه هذا شرط لهما  
هذا اذا كان المخالف موقفا بعد وعلى الاذا وان كان معبرا لا بعد وعلى الاذا اما وجب عليه  
وهو نصيب راس المال فانه يؤخذ جميع راس المال بما في الموافاة ملك بعض راس المال فاذا اهلك  
بعض راس المال من الرجوع لما ذكرنا ان الرجوع انما يظفر بعد استيفاء راس المال ثم شرط ان ما بقي من  
الرجوع يقيم اليه الذي في ذمة المخالف لانه لما اكل راس المال من المال الموجود في يد  
الموافق ما الذي ربح في المضاربة ونصيبه الفاضل من الرجوع لغير حصول راس المال فيفسد اذنا فان  
بلغ دفع الرجوع الفاضل مثل ما في ذمة الشريك حسب له ذلك من رغبة لانه قد استوفاه ويكون لما في  
في يد الآخر منه وبين رب المال الا ان حق رب المال شرا من كل واحد منهما كان للمضاربين الموافاة  
هم ولرب المال **باب ضمان** قال ان الرجوع على الخصامية التي في يد الموافق الفادرهم فانه يستوي  
رب المال الف درهم ونصيب الف وخصامية يقيم للدين الذي على الشريك الى هذا الرجوع وذلك خصامية يكون

الرج

ودخل اخر لا يباع مع



الفاد وهو النج من ذلك خمسة تحتب له من ربحه ومابقي ومو الف وخمسة تقسم بين رب  
المال وبين المضارب الموافق ابلا الف درهم من ذلك الرب المال وخمسة المضارب الموافق ودع  
الاحمل ان ينظر الى نصف راس المال الذي استهلكه فان كان مثل هذا النج كان ما سوى عليه حصته من النج  
واحد من المال والمضارب الموافق ربع النج الذي صار للمخالف ما استهلكه الا ان كان بين الكلام ان  
النج اذا كان العين اخذت المال وراس ماله الف درهم ونقي الف وخمسة الف ربح والخمسة الف الذي  
يؤدى الموافق يكون رب المال وبين المضاربين نصفين فكان نصيب المضارب الموافق ثمانية وخمسة وعشرين  
ونصيب المضارب المخالف هكذا تحتب له ذلك ثم عليه من نصيب ذلك النج من المال العين بين رب  
المال وبين المضارب الموافق ابلا ثلثا ذلك الرب المال وهو مائة وخمسون فكل الف درهم من النج  
ومائة وخمسة وعشرون للمضارب الموافق وكل له خمسة من النج وذلك نصيبه من النج وقد بقي في حصة المخالف  
مائة وخمسة وعشرون فذلك له وقد كل له خمسة من النج وان كان ربع النج الذي استهلكه في حصة المخالف  
من ربحه وربعه في يدي الاخر ومابقي فهو بين رب المال والمضارب الموافق ابلا ثلثا ومثل النج ان النج على  
الخمس الف التي في يد الموافق الفان وخمسة فاشترى رب المال الف درهم من ذلك ففي الفاد درهم مائة  
التي خمسة الف التي في حصة المخالف نصيب الفان وخمسة في ذلك الرب المال وذلك الف ومائة من حصة  
وكل واحد من المضاربين ستمائة وخمسة وعشرون معطى ذلك الف الف درهم من المال العين الف درهم  
وقمان مائة وخمسة وتسعون درهما فيكون سهمه ابلا وان كان ربع النج اقل مما في حصة فانه تحتب  
له ثمانية وخمسة وربع النج ومابقي من الدين المعين بين رب المال والمضارب ابلا ومثل  
ذلك ان يكون النج على الخمسة الف وهو نصيب في الفاد راس المال نصيب خمسة من النج نصيب  
الفاد تحتب الذي عليه الدين ربع ذلك مائة وخمسون درهما سبعة وخمسون للمضارب وبين  
رب المال ابلا فلهذا الذي اتى ما في المخالف فان سوى ما في يدي الموافق ولم يملك ما في يدي المخالف فان  
رب المال نصيب المضارب المخالف نصيب راس ماله لما ذكرنا وليس لرب المال شي بخلاف ذلك وكان نصف راس كان  
امانة في يد الموافق وامانة اذا هلك في يدي الامين لا شيء عليه ضمان فان ولو كان حين فصل المال  
مضاربة استسماها نصيب فاشترى احدتهما نصف المال عدا ثم صاحبه شره لم يكن العبد في المضاربة  
باحاربه لان بين الشري فذ وجد نفا على المشتري معه عليه ولا يوقف على الاحاربه وانما ان الشري  
لا يوقف على الاحاربه لان هذه المضارب المشتري يملك الحجاب العين في حصة والذواهم كالمعين في العبد  
فلم يقع العبد على عين ذلك الذي اهرم وامان وقع على ذن في حصة والبائع ايضا يملك الحجاب المال في  
عبده واذا خرج العبد من ملكه فاذا كان كذلك فله عليه فاذا العبد في حصة مال المضاربة صار ضامنا  
لان لم يودن له ان يشتري وحده المضاربة وليس بين البائع اذ يوقف على حاربه ماله لانه يريد الخروج  
العبد من ملك صاحبه وهو ملك ذلك فيوقف على حاربه ماله ولو كان ما اشترى ماله فله جميعا عدا ثم  
بائع احدتهما فاحاربه صاحبه لان صاحبه لو اذن له في الاجل فان معه حاربه وذلك في الاجل اذ الجار  
وان احاربه رب المال حاربه ايضا لانه لو امره بالاجل في البيع حاربه ذلك في الاجل والبائع هو الذي يبيع من  
من المشتري لانه هو العاقد والحكام العقد ربح اليه ان اذا اناعه بدراهم او بدناير او جمل او زني بغير  
عنه وهو موقوف في الحصة فان باعه لشيء غيره بالحيوان والعروض والجلد الموزون لشيء مبيع ذلك  
صاحبه فاذا بالقياس ان الجواز في الاجل ان الجواز في المضاربة وحجة القياس ان هذا العاقد تابع من حصة  
ومنه

وهو النج من ذلك خمسة تحتب له من ربحه ومابقي ومو الف وخمسة تقسم بين رب المال وبين المضارب الموافق ابلا الف درهم من ذلك الرب المال وخمسة المضارب الموافق ودع الاحمل ان ينظر الى نصف راس المال الذي استهلكه فان كان مثل هذا النج كان ما سوى عليه حصته من النج واحد من المال والمضارب الموافق ربع النج الذي صار للمخالف ما استهلكه الا ان كان بين الكلام ان النج اذا كان العين اخذت المال وراس ماله الف درهم ونقي الف وخمسة الف ربح والخمسة الف الذي يؤدى الموافق يكون رب المال وبين المضاربين نصفين فكان نصيب المضارب الموافق ثمانية وخمسة وعشرين ونصيب المضارب المخالف هكذا تحتب له ذلك ثم عليه من نصيب ذلك النج من المال العين بين رب المال وبين المضارب الموافق ابلا ثلثا ذلك الرب المال وهو مائة وخمسون فكل الف درهم من النج ومائة وخمسة وعشرون للمضارب الموافق وكل له خمسة من النج وذلك نصيبه من النج وقد بقي في حصة المخالف مائة وخمسة وعشرون فذلك له وقد كل له خمسة من النج وان كان ربع النج الذي استهلكه في حصة المخالف من ربحه وربعه في يدي الاخر ومابقي فهو بين رب المال والمضارب الموافق ابلا ثلثا ومثل النج ان النج على الخمس الف التي في يد الموافق الفان وخمسة فاشترى رب المال الف درهم من ذلك ففي الفاد درهم مائة التي خمسة الف التي في حصة المخالف نصيب الفان وخمسة في ذلك الرب المال وذلك الف ومائة من حصة و كل واحد من المضاربين ستمائة وخمسة وعشرون معطى ذلك الف الف درهم من المال العين الف درهم وقمان مائة وخمسة وتسعون درهما فيكون سهمه ابلا وان كان ربع النج اقل مما في حصة فانه تحتب له ثمانية وخمسة وربع النج ومابقي من الدين المعين بين رب المال والمضارب ابلا ومثل ذلك ان يكون النج على الخمسة الف وهو نصيب في الفاد راس المال نصيب خمسة من النج نصيب الفاد تحتب الذي عليه الدين ربع ذلك مائة وخمسون درهما سبعة وخمسون للمضارب وبين رب المال ابلا فلهذا الذي اتى ما في المخالف فان سوى ما في يدي الموافق ولم يملك ما في يدي المخالف فان رب المال نصيب المضارب المخالف نصيب راس ماله لما ذكرنا وليس لرب المال شي بخلاف ذلك وكان نصف راس كان امانة في يد الموافق وامانة اذا هلك في يدي الامين لا شيء عليه ضمان فان ولو كان حين فصل المال مضاربة استسماها نصيب فاشترى احدتهما نصف المال عدا ثم صاحبه شره لم يكن العبد في المضاربة باحاربه لان بين الشري فذ وجد نفا على المشتري معه عليه ولا يوقف على الاحاربه وانما ان الشري لا يوقف على الاحاربه لان هذه المضارب المشتري يملك الحجاب العين في حصة والذواهم كالمعين في العبد فلم يقع العبد على عين ذلك الذي اهرم وامان وقع على ذن في حصة والبائع ايضا يملك الحجاب المال في عبده واذا خرج العبد من ملكه فاذا كان كذلك فله عليه فاذا العبد في حصة مال المضاربة صار ضامنا لان لم يودن له ان يشتري وحده المضاربة وليس بين البائع اذ يوقف على حاربه ماله لانه يريد الخروج العبد من ملك صاحبه وهو ملك ذلك فيوقف على حاربه ماله ولو كان ما اشترى ماله فله جميعا عدا ثم بائع احدتهما فاحاربه صاحبه لان صاحبه لو اذن له في الاجل فان معه حاربه وذلك في الاجل اذ الجار وان احاربه رب المال حاربه ايضا لانه لو امره بالاجل في البيع حاربه ذلك في الاجل والبائع هو الذي يبيع من من المشتري لانه هو العاقد والحكام العقد ربح اليه ان اذا اناعه بدراهم او بدناير او جمل او زني بغير عنه وهو موقوف في الحصة فان باعه لشيء غيره بالحيوان والعروض والجلد الموزون لشيء مبيع ذلك صاحبه فاذا بالقياس ان الجواز في الاجل ان الجواز في المضاربة وحجة القياس ان هذا العاقد تابع من حصة ومنه

ومشتري من وجه لان كل واحد من البدين مما معين بالعقد والشرا لا يوقف على الاحاربه لان العبد  
المال فيه يتوقف وتصير مشترقا لنفسه لوانه اشترى بغير اذن شريكه فلم يتوقف الشرا ويتوقف  
العقد فاذا احاربه المضارب بعد اذن له بالف فذ نصا ومعتزا اناة فرضا فاسد لان من قال لا يجوز  
اشترى لشيء شيئا بعد ي بين ان المشتري يبيعون المشتري نصا والعبد فرضا فاسد لان المضارب  
ها هنا لا يملك اقراض العبد فلم يعمل احاربه وحده الاحسان ان ها هنا شيئا لانه احاربه البيع وجعل  
المشتري يبيعون المشتري وتعرض العبد والمضارب تلك شيئا واحدا وهو لاجل ذن البيع اذ الاحاربه  
في المشتري كالاذن في المشتري فصح الاحاربه بالبيع ولا يملك الاخرين فصح جعله لشيء ولا فرضا  
عليه بحاربه البيع نصا وعلى المضاربة لانه اشترى على وقاع بعد حصول رايها جميعا ولو كان رب المال  
هو الذي احاربه البيع العبد يبيع قبل ان يحدث البائع في حصة شيئا حاربه البيع العبد البائع وله حصة وهو ضامن  
لعمته العبد رب المال وقد بطلت المضاربة لان رب المال يملك اقراض العبد لانه فرض فاسد  
والعقد اذا سدد ونحو رد المثل ان كان مثليا وضمنه ان كان غير مثلي ولا يشترط رب المال المضارب  
لان رب المال يملك الاصول الثلاثة التي ذكرناها فصح ذلك والمضارب لا يملك الا باحدى هذه الاشياء  
فاقرضا من بين الوجه ولو كان باع احدتهما العبد لشيء غيره فلم يحبره الاخر حتى يرضى البائع ما باعه العبد  
فباعه ثم ان المضارب الاحاربه وما صنع من ذلك فاخاربه باطله لان المضارب انما استأذن العبد  
مال مسحق وهو مال المضاربة والمشتري يملك ما لم يسحق ملكه بالقبض وسعدية المصروفات لهذا العقد لانه  
قبضه باذن ماله ونحو عليه مثله ان كان مثليا وضمنه ان كان غير مثلي عليه وصعقته فاذا انظر  
معدا حاربه ما قد حاربه قبل احاربه ويرد العبد ويكون على المضاربة ان ذلك قبل المضاربة فبذلك هذا  
اذ انصرف في الثمن المقبوض فان كان قبضه ولم يبعه ولم ينصرف فيه حتى احاربه صاحبه عقد فلم يذرك في  
الاحمل ف مشا حنا ان احاربه في هذا الموضع لا يجوز ايضا لانه لما قبض فله ملكه بالقبض فاذا احاربه  
صاحبه عقده له ذلك بعد اذ احاربه بفعل الملك عنه الى المضاربة فلا يجوز ذلك فان واذا دفع  
الرجل الى الرجل الف درهم مضارب ما يبيع فاشترى عدا الف فلم يقضه قال اشترته وانما انوي  
ان يكون للمضاربة وكذا رب المال والعبد قائم او هالك فالقول قول المضارب ويضع المضاربة في  
ثمنه فان واعلم ان هذا للسئلة على وجهين اما ان يكون راس المال في يده او يكون هالك او هلك  
فان كان مال المضاربة قائما بعينه في يده فانه يقبل قوله في ذلك سواء كان العبد قائما او هلكا اما  
اما اذا كان العبد قائما بعينه فلا يسأل له اقراض المشتري للمضاربة في حجب تلك المشتري للمضاربة  
فصح اقراضه كالوجيل بالبيع قبل طرد العزل واما اذا كان المال مستهلكا فله ان يقرضه في امانه  
في يده وهو مسلط على الحجاب الدين في تلك الامانة يقبل قوله ولا يدعي الرجوع على رب المال لشيء وانما يدعي  
براهة نفسه والقول قول الامين في براهة فيه وان كان راس المال هالكا ففان اشترته وانما انوي للمضاربة  
وكذا رب المال هذا على وجهين ان اشترى ذلك بعد هلاك راس المال لم يصدق ولغيره له الرجوع  
على رب المال لانه لما هلك راس المال اعطيت المضاربة وصار معه حاربه فاذا اقرضه لم يصدق  
كالوجيل بالبيع اذ انا بعد ما طرد العزل من الموجل حيث ثبت قبل العزل فانه لا يصدق لهذا المعنى وبسوى  
الجواز في هذا الفصل ان يكون العبد قائما او هالك وان كان بين القول من المضارب قبل هلاك راس  
المال وشترى العبد قبل هلاك راس المال فان كان العبد قائما بعينه فالقول قول المضارب وبما

وله ثمنه بربعه











بطل حيا والروية فيه ثم ان الوية للمقدمه من رتب المال دلة على الرجعي به اذا امره بالشري ولو رضى  
 رب المال بعد ما استراه المضارب بطل خياره وان وية والمجمل في هذه المسائل ان المضارب اذا اذاع قبل الشري  
 ثم استراه بطل خياره والروية فيه لانه هو العاقد بعد رضى حيث استراه بعض الورثة فاما اذا اذاع رب المال  
 فانه ينظر ان كان عين له ذلك العبد الذي رآه ودفع المال اليه مضاربة على ان يشتري ذلك العبد بعينه  
 فاستراه لم يلحق خياره والروية بان رب المال رضى به ولو لم يعبر العبد وقد رآه عدا فاستراه المضارب ذلك  
 العبد كان له بخلافه وان وية لما ذكرنا وان لو كان رب المال قد علم انه اعور قبل ان يشتري به المضارب  
 فاستراه المضارب وهو لا يعلم به فله ان يردده وذلك ان الوكيل يشتري عدا الغير عنه ما لم يدرهم عملة المضارب  
 ولو كان العبد لعينه ذلك رآه رب المال لو علم انه اعور فليس المضارب ولا الوكيل ان يردده ولا يسته العبد  
 بعينه العبد نصير بعينه والعروق بينهما ما ذكرنا **ق** واذا دفع المال اليه مضاربة على ان يشتري  
 به الثياب ويبيع فله ان يشتري به الحر والحرير والعرا وشبان العطن والكان والاشبه والطايبه ويحوي  
 ذلك مما ليس الناس وليس له ان يشتري السوخر والسور والالا والرسايد والطايف مما لا يلبس لان الثياب  
 اسم لكل ملبوس والمتاع اسم للمصروف فان اشتري مما ليس بخاير وان اشتري المهن وشرا على المضارب ويصير له  
 خالف **ق** ولو دفعه اليه على ان يشتري به الثياب فليس العطن والكان وهذا على غرضه بما يدرهم فان  
 عرفهم المهر وغيره الحار فاما في غيره فلا فاصح الحر والحرير يسمى برار او يقع عليه **ق** واذا اذاع المتاع  
 عدا من المضاربة ثم قبله بغير محدث مسكه ما جاز له او عينه حكم اذا اذاعه فهو مسؤول وهو على المضاربة ان  
 هذا لا يخلو من احد وجهين اما ان يكون فحشا او عفا احد الايهي كان فانه يلزم مال المضاربة ان المضارب  
 ملك النسخ وملك استبد العقد بخلاف الوكيل المهر وانه اذا اذاعه لغيره فاصح لا يجوز ذلك على موطنة  
 لا ملك استبد العقد على موطنة فانه قاض من بين الوجهين ولو اذاع المضارب العيب ثم صالحه منه على ان رآه مع  
 العبد دينار او شوتا او نحو ذلك على المضاربة فانه ينظر ان كان ذلك مثله ذلك العيب او اكثر منه مقدرا  
 ما سغان الناس في مثله خاير ذلك على المضاربة لان المضارب ملك الخط مقدرا بحصة العيب عن المستوي  
 فان كان ذلك اكثر من حصة العيب فما لا تغاس الناس في مثله كما لو كانت حصة العيب ما يدرهم والقبول  
 الذي رآه المضارب يساوي ما يدرهم ويحسبون او اكثر فانه لا يجوز ذلك على رب المال ومن اصحابنا من قال  
 ان من اعلى قول ابي يوسف ومحمد فاما على قول ابي حنيفة فهو بخاير لان المضارب تابع ذلك العوض بحصة العيب  
 من الثمن والوكيل اذا اذاع تمام الغاس الناس في مثله خاير **ق** ابي حنيفة ولا يجوز في قولهما ان ذلك هاهنا  
**ق** بعضهم ان هذا لا يجوز في قولهم جميعا لان الخط وقع هاهنا لم يخط الخطم والصلب غنارة عن الاتفاق  
 والاستيفاء الا ترى انه لو اذاع على رجل مالا فصالحه المذمومة عليه على مال ثم طهره لانه لا مال له فله ان يصح باطلا  
 لانه اتفاقا واستيفاء ولا يسي هاهنا تحت استيفاءه فاذا كان ذلك ما كانه دفع على من يستوي وهذه الاجور  
 لان ذلك ليس من عمل الخاير **ق** ولو اشتري المضارب بالبع المضاربة من ولده او ولده او مكاتبه  
 او عبده وعليه ذن عبيداوي الف درهم فهو بخاير على المضاربة اما على قولهم فلا يسكل لان الوكيل بايع  
 اذا اذاع من لا يجوز ان يذاع لو خاير واما ابو حنيفة فوفى بين المضارب وبين الوكيل **ق** في الوكيل يجوز  
 وان تابع مثل قيمته وفي المضارب يجوز اذا اذاع مثل القيمة اذا اشتري مثل القيمة لان المضارب ولا يذاع من  
 من ولا يذاع الوكيل كان على الوكيل الذي يذاع ما صنعت في شرا هو خاير ولا يشرا الوكيل من هولا انها لا يجوز  
 لعله القيمة لا كما جهم ولا يستصيرهم في الغادة والتهمة من المضارب مستقيمة لانه يشتري لنفسه لانه يشاير

في المضاربة  
 في المضاربة  
 في المضاربة

في المضاربة

في النسخ فالتاخير انه لا يبيع المالكه والاسقف القابلة لنفسه ولو اشتري من واحد من لا يجوز شرا وية  
 له زيادة تلبسه مقدرا ما يغتن الناس فيه فانه يلزم المضارب خاصة في قول ابي حنيفة لانه لا يجوز شرا  
 منهم مثل قيمته لا يرتفع التهمة اذا كان يشتريه لمصلحة نفسه فاما اشتراؤه ما كثر من قيمته وان قد كان فيه ملك  
 التهمة فلم يجوز واما عند ابي يوسف ومحمد فاستراه من هولا شراؤه من الاخط لان المذهب عندهما ان الوكيل  
 ما يشتري لو اشتري من هولا خاير ولو اشتري من الاخط فاما سغان الناس فيه خاير ولو اذاع يشتري من مكاتبه  
 او عبده وعليه ذن فانه لا يجوز في قولهم جميعا لان مثل القيمة وقد يغتن الناس فيه لا يكون عقدا اما على  
 قول ابي حنيفة فلا يسكل فاما على قولهما لان الوكيل يشتري لو اشتري من هولا فانه لا يجوز ايضا لانه التهمة  
 فيه فاما المضارب اذا اشتراه بالعين ليس بالقيمة حقيقة واما يبيع التهمة اذا اشتراه مثل القيمة فكلهم وقوا  
 من المضارب ومن الوكيل اما ابو حنيفة **ق** في الوكيل انه لا يجوز تصرفه مع من لا يجوز تصرفه له مثل  
 القيمة ولا بالعين المستوي **ق** في المضارب يجوز تصرفه مثل القيمة واما سغانه ومن الوكيل فانه  
 انه يجوز التصرف منهم مثل القيمة والعين المستوي واما يوسف ومحمد فاضا فانا لا يذاع الوكيل  
 انه لا يجوز بيعه من عبده ومكاتبه بوجه لا يمثل القيمة ولا بالعين المستوي كما قال ابو حنيفة وقال ابي المضارب  
 يجوز بيعه من عبده ومكاتبه مثل القيمة ولا يجوز بالعين المستوي كما قال ابو حنيفة **ق** ولو كان العبد  
 سادى الفا فاذ المضارب ان سعيه مزاجحة لم يبعه في قول ابي حنيفة حتى يبين **ق** ابي يوسف  
 ومحمد سعيه مزاجحة ولا يذاع المضارب ان سعيه مزاجحة لم يبعه في قول ابي حنيفة حتى يبين **ق** ابي يوسف  
 ان يبيع المزاجحة بغير العانة صحب ضررها عن الجبانة وشبهها ما امكن وسعيه مزاجحة من غير بيان نوع من الخيانة  
 لانه يشتري بمن لا يجوز المالكه منهم في الظاهر وعلى اصله كما قال في الوكيل انه لا يجوز تصرفه مع هولا ودية  
 شرا من هولا شراؤه من الاخط خاير وان لم يبين وساعا على اصله فلو اشتراه من مكاتبه وعبده وعليه ذن  
 فاذا دان سعيه مزاجحة فانه لا يبيعه ما لم يبين الاتفاق لان التهمة منلته فيه كما قالوا جميعا ان الوكيل لا يملك  
 التصرف مع عبده ومكاتبه بالاتفاق **ق** ولو اشتري بالبع المضاربة اياه وامه واخاه او ولده  
 ولا فضل فيه على راس المال فهو بخاير على المضاربة والمضارب ان سعيه لانه يشتري من ملك سعيه ولا يستباح  
 عليه لانه لا يفتقر عليه اذا لم يبين في المضاربة ربح فلم يصير بخاير وان كان فيه فضل فانه لا يدره ولا يفتقر عليه  
 ويضمن ما قد من مال رب المال لانه خالف حيث اشتري من ملك سعيه هذا اذا اشتري بغير نفسه ولو  
 اشتري لرب المال او اخاه او ولده وفضله فضل او لا فضل فيه على راس المال فهو بغير نفسه لانه لو خاير شراؤه  
 على المضاربة يفتقر على رب المال فلا يملك سعيه فبصرفه فاما يذاع المضاربة **ق** واذا كان  
 لرجل على رجل الف درهم فامر رجلا ان يبيع من الذي عليه الدين جميع ماله وتعمل به مضاربة فانه  
 بعض المامور يصف ما عليه ثم عمل به فهو خاير على المضاربة وراس المال فاما مضاربة لانه يفتقر بعض ما امره  
 به وترك بعضه فلم يصير بخاير فاما يذاع المضاربة لا ترى انه لو دفع اليه الف درهم وامر ان  
 يفتقر مضاربة فعمل بعضه ولم يعمل بها فانه لا يفتقر لان ذلك هاهنا ومثله لو كان قال له انقص جميع الف  
 التي على فلان ثم اعمل مضاربة كان بخاير فانه منع لان فله ثم للتعقيب والترتيب في الطلب فاما امره  
 بالعمل بعد فض جميعه فلم يوجب مضاربة فبصرفه فاما يذاع المضاربة **ق** في المضاربة  
 واذا دفع الى رجل الف درهم او الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاستوى به ونازع فوج من غير اذن والد  
 الصبي مولا العبد يذاع خاير على رب المال والرجح بينهما على الشوط لانه راد وخير احب عقد على سبعة







من مال المضاربة سواء كان في السفر أو في المصارف اجبر الرب المال في المضاربة والاجرة لا تسحق النفقة  
على المشاع وفي الاحتجاج بحكم نفسه في عمل المضاربة فاستحققوا التسليم للنفقة ما على الزوجية انها  
سحق النفقة على زوجها المسلم لنفسه التي هي التي لو كانت ناشئة ولم يسلم لنفسه اليه لاستحقق وكالما مؤد بالحق والفرج  
الى الحق سحق النفقة في مال الميت لهذا المعنى ثم الجملة في هذه المسائل انه اذا اخذ المال مضاربة في مصر من  
الامصار اجبر نفقة في مال المضاربة وان كان يعمل في مصر او كان ذلك المصير مصر او مصر له فيه اهل اولم  
يكن ذلك ولكن كان مصافها لان قاضيه في هذه المصارف لعل من المال لا كان معقبا فيها بل اخذ المال  
مضاربة كالما مؤد بالحق ان نفقة الزوج في مال الميت ما اذا وقع في مصر لانه في الحالة التي كان عليها قبل دفع  
المال يملكون نفقة على نفسه كما قبل ذلك ذلك هذا ثم اذا وقع في السفر او في ما دون السفر في عمل المضاربة  
صفتها من مال المضاربة لا تسلم نفقة في عمل المضاربة وتخرج لعمل المضاربة فالخلف للحال بين مسيرة سفر وغيره  
سفر واذا انتهى الى مصر الذي نفقة شطرا كان ذلك مصر نفسه او مصر له فيه اهل سقط نفقة عن مال  
المضاربة لا تسلم نفقة في مال المضاربة فاذا خرج من ذلك المصير بحكم نفسه من مال المضاربة فاذا  
انتهى الى مصر الذي اخذ المال فيه شطرا كان ذلك مصر او مصر له فيه اهل سقط نفقة لا تسلم نفقة  
لا اجل المال وان لم يكن ذلك مصر ولا اهلها واما ما اذا خرج في مال المضاربة فان نفقة من مال المضاربة  
كما في السفر في مال المضاربة نفقة فيه حتى يخرج وانما كان ذلك لان مقامه فيه كان غارضا والمقام الغار  
بمقتضى السفر فاذا مضى ذلك فان حوزة اليه بعد ذلك والى مصر اخر سوا واما في الاجرة فكان معقبا في كل اخذ  
للمال فاجب نفقة في مال المضاربة فان نفقة في الموضع الذي يحس طعامه ونسبته وجبوبة ومروبه وبن  
السراج وغسل الثياب والذوات التي في كسبه يهرج ويصرف على ما في حق ربحه وما استبد ذلك فاما من الذوات  
واجر الاطباء ومن الحاجة والعهد والور والادهان والحل ونما يرجع الى اليد اوى واملاح الذين في ذلك  
في ماله في مال المضاربة لان المعروف في النفقات هو ما يحتاج الانسان اليه في عموم الاحوال انما ما يحتاج  
اليه في دفع اذ او لغاير من نفقات الذين فانه لا تعد ذلك من النفقات كما في نفقة الزنا وحاشا وكما في نفقة  
الحاج عن العيدين عليه انه لو كان المصارف فاضل لرجل صالح منه على مال فانه لا تعد ذلك من نفقات المصارف  
لو استوى خاديه لبطاها او لخدمته فان عن تلك الخاديه لا تعد من النفقة ولو استاجر اجير لخدمته في مصر لخدمته  
والطبخ وغسل الثياب وعمل المأكل لخدمته من نحو ما وصفا فانه يجب ذلك في مال المضاربة لان الانسان لا بد  
له من خاديم لخدمته في عموم الاحوال يدل عليه ان المصارف كان له ان يستأجر الخبير من الخياطة وان يدفع ثمنه  
ليعمل باجر على ذلك فاذا استاجر خادما لخدمته ذلك فان ذلك يقع في مال المضاربة ولو كان مع المصارف فليكن ان يعملون في  
للمال معقبة في مصر في مال المضاربة ذلك لو كانت له ذوات عمل لمشاغ المضاربة كان غارضا في مال المضاربة  
لا تسفقه جميعا وتسفقه ذواته وعلمانه دخل تحت نفقة المضاربة فيحس نفقته ما يجب نفقة نفسه واما ما يجب  
النفقة بالمعروف واما اذا انفق الزوج على زوجته نفقة الزنا فانه لا تسفقه نفقة الزنا في حاله لان  
النفقة ما يجب بالعلمين وفي كفا في نفقات وحاشا وكما في نفقة الحاج عن العيدين في مال الزوج والميت  
بالمعروف والمعروف قد نفقه مسله فان رجع المصارف الى مصر وقد نفقه ثبات او غير ذلك من طعاير  
فانه يزده في مال المضاربة لان فضل على جهة زوج عليه ردة كالحاج عن العيدين افضل للنسب من مال المضاربة  
الحج في نفقة في الطريق للذهاب كالحج فانه يلزمه ان ردة الى لوزنه لهذا المعنى ذلك فاما هنا ثم اذا  
اخذ منه المال بدى برأس المال فاستوى رب المال رأس ماله ثم تسوى في النفقة فابقي فان بقي بعد ذلك

في

في مال المضاربة

شيء يقيمها على ما شرط لان المصارف اما يجب له النفقة لعل في رأس المال بل وجعلنا النفقة في رأس المال  
لأن يجب رأس المال نفقة فلا هو عاملا فيه ولا يجب النفقة لعلنا في أن حج فاذا كان كذلك يذهب قد  
النفقة من الحج ثم نظرا ان يبقى هناك شيء كان ذلك يكون منها على شرطها لان الحج في المال هو الفضل على  
المال والفضل اما يظهر بعد ذهاب رأس المال والمؤمن جميعا يجب أن يرفع منه رأس المال والمؤمن فان  
بقي بعد شيء كان رجاء ويكون منها ذلك لو كان العقب منه قبل الشراء فصان المال ثم استوى بالنسبة  
ونافذ وزح فانه يرفع من الباقي رأس المال وقد نفقه النفقة ولو اخذ المال في مصر الذي له فيه اهل نفقة  
ذكرنا ان نفقة الزوج في مال المضاربة فلو كان المصير عظيما اهل في اقصاه والمكان الذي يسكنه في  
الحايات الاخر وكان معقبا هناك حجة ولا يرجع الى اهلها فلا نفقة له على المضاربة لان المصير الواحد وان ساعد  
اطرافه نفقة واحدة الا ترى ان المرأة اذا اطلقت زوجها وكان لها صنفه وله فاذا دفن ان مقلود لها من  
بيت الزوج الى منزلها ومن المال كان لها ذلك وان بعد منزل ان وجح وان اذ دفن ان مقلود بعض السوا  
ليس لها ذلك وان كان قرنا من المصير ذلك لو شرط تسليم التسليم في الحمل وموتة في ناحية ذلك كان لان  
يؤديه في اي ناحية من المصير وليس له العادة في السواد وان قرب ذلك المكان من المصير فاذا كان المصير  
في حله موضع واحد وان عظم وتابعت اطرافه بخار في ذلك المصير في اي محلة كان وكانت الحال كلها  
في حق المصير سواء لم يجب له النفقة في مال المضاربة خلاف ما لو خرج من المصير في المسئلة التي ذكرنا  
فان ولو كان له اهل في الكوفة واهل بالمصر وطبقة منهما جميعا خرج بالمال من الكوفة لتخذه بالقر  
فانه يرفع من مال المضاربة في طريقة لما ذكرنا انه يرفع في مال المضاربة خارج المصير لخرج لعمل المضاربة  
فاذا دخل المصير كانت نفقة على نفسه ما دام بالاهل ما مضى ما مضى لا اجل المال لا تسلم نفقة ما قبل  
عند المضاربة فاذا خرج من المصير واجبا الى الكوفة فان نفقة في مال المضاربة فاذا انتهى الى الكوفة سقطت  
نفقة لان له فيها اهلا قال ولو كان له اهل في المال بالكوفة واهل المصارف بالمصر خرج فاما ما  
من الكوفة الى المصير لتجربه فان نفقة على مال المضاربة حتى تدخل المصير المعقبة في ذلك وطن المصارف  
فاذا انتهى الى وطنه سقطت نفقة لان النفقة اما يجب للمصارف لا لرب المال فيرعى في نحو ما سبقنا  
حال المصارف واهل ما دون حال رب المال واهله قال ولو دفع اليه المال مضاربة وثم بالكوفة  
وليت له ما وطن ليرفق من مال المضاربة على نفسه ما دام بالكوفة لما ذكرنا في اول الباب في جملة المسائل  
ثم اذا عاد الى الكوفة بقى بالكوفة من مال المضاربة لا تسلم له اهل من جوعه الرأجل مال المضاربة فالكوفة له  
وعمرها من المصارف سواء اذا تزوج بها المرأة او احدها وطبقة وان نفقة عن مال المضاربة لا تسلم لما اخبرنا  
اذا اطلب مقامه بالخارجة وصار معقبا بوطبه واهله كانت نفقة على نفسه قال واذا سافر المصارف  
بالمال فاعانه رب المال لعلانه لعلوا منة في المضاربة لان التحلية قد صحت عمل المشاع الذي يسرى الى الصا  
ليرفع ذلك المضاربة لان التحلية قد صحت فاعانه بعد صحت التحلية كما غات سائر الاحايات ونفقة العاقل  
والذوات على رب المال دون مال المضاربة لا تسلم له اهل من جوعه الرأجل مال المضاربة فالكوفة له  
وهذا لان نفقة رب المال وسفقه علمانه ولو انه لم يدخل تحت النفقة كما لو استوى في ذلك فلم يجب لهم  
النفقة خلاف المصارف انه يستحق النفقة لعلانه وذاته لان مسفقه ومنفعة علمانه وذاته صارت  
مستحقة ولعند المضاربة فوجب نفقته في ان نفق عليهم المصارف لغير امر رب المال صفة من مال  
لهم كانوا لا يستحقون النفقة في مال المضاربة فاذا انفق عليهم صار مثليا للمال المضاربة فيضمن فان كان

في ناحية اخرى من المصير

انفقة



بما مر من المال حسب ذلك على رتب المال لان بقية ما به ودوايه كانت على رتب المال فاذا انفق عليه بامر  
منه انفق ماله على مله بامر من لم يقض كالمودع اذا انفق الوديعة على حال المودع بامر من وجبت بذلك من مال  
رب المال يحمل من حساب راس المال لان راس المال انما يكون محسوبا من اول ما يهل في راس المال واذا لم يهل  
الى رتب المال هو ما انفق عليه وعليه فممنه كان محسوبا من راس ماله فلا يشبه هذا رتب المضارب لان عمل المضارب  
يحمل المضارب ونفقة المضارب في عمل المضاربة فلهذا كان له الحلقا **ق** ولو دفع للمضارب مال  
المضاربة الى عبده ليخرج به الى مصر من الامصار لشترى به ويبيع فخرج به كانت نفقته على المضارب بين عمل  
عبده وحمله بنفسه ونفقته في عمله من مال المضاربة وذلك على عبده وهذا المضارب لو خرج بنفسه بالمال  
مع عبده ليعمل به العبد كانت نفقته ونفقة العبد جميعا على مال المضاربة وذلك ان الرسل العبد وحده فلو  
كان ذلك عند رتب المال ناديه وانعده اياه لم يقفه ذلك المضاربة ونفقة على رتب المال لما ذكرنا **ق** ولو  
اصغره المضارب مع رجل ليرى المستضعف في مال المضاربة نفقة لان المضاربة بيع مع المستضعف للامر الذي خرج  
لجعله فاذا كان يتكلم له ليرى له نفقة من نفقة **ق** وكما يقولون ان رجلا استأجر دابة ليجل  
عليه حمل فحمل فخرج رجل بحاله الى المكارى حتى خلفها سلك الدابة فانه لا يكون له قسط من اجر هذه المعنى  
ان بيع الحولة التي اجر الدابة ليجلها وليس بمقصود بنفسه فلم يجب به شي لانها استأجره ليرى له نفقة المضارب  
المضارب مع رتب المال **ق** فعمل به فهو على المضاربة والخرج منها على الشرط ولا نفقة لرب المال على المضاربة واما  
كان ان خرج منها على الشرط لان التحلية قد وجدت من رتب المال وبه انما منتهى له بعد صحة التحلية فلا نفقة  
ويكون ان خرج منها على الشرط فلا يستحق شي من النفقة لما ذكرنا في نفقة المستضعف **ق** واذا دفع رجل الى  
رجل مالا مضاربة وامر ان يعمل فيه رايه فدفعه المضارب الى اخر فصار المضارب اخر مال الى مصر من الامصار  
اشترى به مبيع فعقده على مال المضاربة لانه اذا قال له اعمل فيه رايك كان له دفع المال على ما ذكرنا في اول الكتاب  
ومما زاد الثاني مضارب في المال كالأول فلو كان في المال كالأول **ق** واذا دفع رجل الى رجل مالا  
خرج بها المضارب وفي الف درهم ونشرة الف من مال نفسه الى مصر من الامصار واشترى بها مبيع فان نفقته  
على احد عشر شهرا ومال المضاربة وعشر اجري من على نفسه لانه انما استأجره ليعمل في مال المضارب فنفقته  
المال على عمله في الثالث على احد عشر شهرا في مال المضاربة وعشر اجري في مال نفسه فيجب ايضا نفقته  
في الثالث على هذا الاعتبار فلهذا كان مال المضاربة الذي خرج فيه عشر الف ماله فانه نفقة على صاحبها  
لما ذكرنا وذلك لو كان قال له اعمل فيه رايك فحظا ماله مال المضاربة ثم خرج به لان عمله حصل في المالين جميعا  
فوجب على اعتبار المالين سواء كان مخلوطا او غير مخلوط **ق** وكل مضاربة فاسدة فلا نفقة للمضارب في عمل  
مال المضاربة وما انفق منه على نفسه حسب من لم يملكه لان المضاربة اذا كانت فاسدة كان المضارب لغير  
رب المال ومن استأجر اجير العمل ليعمل فان نفقته تلو في مال نفسه دون مال المسافر واما المضاربة الصحيحة  
فانه يكون عقد شري فلو كان المضارب شريكا في الاجير او اذا كان شريكا فيه كان عمله وانفاقه في مال الشريك  
نفقته منه ثم سطر الى ما انفق والى اجر مثله فان كانا معا فاستوفيا له وان كان الشريك ضمن الفضل او كان  
اقل فخرج بالفضل على صاحب المال **ق** واذا انفق في مال المضاربة الصحيحة في مصر من مال المضارب  
ثم انتهى الى مصر الذي قصد ولم يشتر شي حتى يرجع بالمال الى مصر فاحذر رتب المال منه ما بقي من ماله ليرى  
على المضارب ضمان فما انفق لان خروجه ورجوعه كان يحمل المضاربة فوجب نفقته في مال **ق** المضاربة  
ولا يجوز ان يسقط نفقة عن المال بترك البيع بعد ذلك لان الثاني يصرف في المال اذا كان يرى الرجوع في الصرف

وعسك المال ولا يصرف اذا كان رايه الصرف شيئا من الحسن فاذا كان هلهما كان ترك الشرايئ صواب  
واصح له فكان مصرف في العود ايضا يحمل المال وكانت نفقته في المال **ق** فاذا افترق المضارب بمال  
المضاربة على العاشر واخرج به فاحذر منه العشر فلا يملن على المضارب فيما اخذ العاشر منه لان المال في  
يده امانة واخذ العاشر منه له نصيبه والامانة اذا عصت لا تصح الا من كان لوديعه وان كان هو اعطى  
العاشر على ذلك لعين اياه من العاشر اياه فممنه لانه هو الذي صنع الامانة واسم ملك فكانت مضمونة عليه وذلك  
ان ما نفعه شي من المال حتى نفق عنه لانه دفعه لعين اياه فصار ماله **ق** واذا اشترى المضارب  
بالمال متاعا اذ لم يشتره فله رتب المال ان يخرج من البلد فليس له ان يخرج به من ذلك البلد فان خرج به  
فممنه لانه خالف امره وليس له ان يخرجه عما لو اراه عن البيع بعد الشراء فانه لا يبيع نفسه وله ان يبيعه ولا فرق بينهما ان  
في الشيء من السعر متعة لرب المال لانه مبيع عن خط الطريق ولا يجب نفقة المضارب في ماله وليس فيه مصرف  
على المضارب لان المضارب جهة في الصرف وانما الرجوع في ذلك الصرف وانما الرجوع في هذا كما يملكه في مصرف  
لغيره وان كان يتكلم بصرفه في عين هذا المصنف له قليلا كما كان ذلك صح نفسه واما في الشيء عن البيع بعد الشراء  
فانه مصرف على المضارب لانه المصنف له الوضوء الى الرجوع الا بالصراف فاذا اراه عنه كان فيه مصرف عليه فلم يصح  
نصفه عنه وقرن لغيره ان المضارب فالحرج الى السعر يزيد استحباب النفقة لنفسه في مال رتب المال  
قبل ان يجب مكان لانه ان يبيعه عن استحباب الجلم لنفسه في ماله ولا يصح به واما اذا اراه عن بيعه والشراء فان  
المضارب قد وجب له بالشراء حين انما الرجوع وطلب ان يارده من هذا المال بعهده هو اذ اراه عن الصرف  
فيه اذ ان سئل عن المضارب في انما الرجوع وان يارده بعد الوجوب فلم يرد له ذلك وعروض الامن مسلة  
المسافر ان لو كان للمضارب خرج الى مصر من الامصار ثم اراه رتب المال **ق** ان يعود ذلك المصنف الى مصر  
ويبيع السعر فانه لا يكون له ذلك لانه قد استوجب النفقة لنفسه في مال المضاربة بالخروج الى السعر  
فهو سبه لانه يريد ان يطال بنفسه عن مال المضاربة بعد ما خرج فلم يكن له ذلك فلو رده قبل ان يخرج  
فيه حد فابري من الضمان وعاد المال الى المضاربة على حاله لانه ما جرد من الحلال فعاذ امنا كما كان  
كالمودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق رتب من الضمان وذلك لو لم يبيعه وبين رتب المال  
والمضاربة في يدي المضارب عين او متاع فصار في المضارب بعد موته وقد علم موته اولى تعلم هو  
لان موته من له نصيبه يعطاه اذنه وبطلان ولا يبيعه والمصرف فاذ كان له ان هاهنا يكون يعلم اول يعلم  
لان الموت يوجب الفسخ الا من جهة الجلم وقد ثبت حكما كما ثبت صدق **ق** واذا سافر المضارب  
بالمال **ق** فاشترى ما متاعا في بلد لغرفات رتب المال وهو لا يعلم موته ثم سافر حتى اقام في احد معة  
المضارب بعد موته رتب المال على نفسه دون المضاربة وهو ما من لما هلك من المتاع في الطريق  
لانه سافر بعد انقطاع اذن رتب المال على نفسه دون المضاربة فصار رتب الفاء لم يملك المضاربة كانت  
سعة على نفسه ولو ملك شي من المال كان ضامنا فان سلم المتاع حتى سبعة خاد واول على المضاربة لانه  
ما دون ما تبع لسبعين راس المال وسئل الى خصه من الرجوع وموت رتب المال لا يحمي على البيع ليجل رتب المال  
كما لو اراه من رجوعه في العمل وهو لا يعلم موته لانه اذا كان يعلم موته فلا تسلك له معول ولو كان للمضارب  
خرج بالمتاع من ذلك المصنف قبل موته رتب المال فصار فيه ثم مات رتب المال لم يملن عليه ضمان وكانت نفقته في  
مصرف حتى انتهى الى المصنف واما ابدا السعر فهو نحو رة ولا من ورة فيه فكان ضامنا ولم يستحق من النفقة  
ولو كان رتب المال **ق** مات والمضارب بمصر عين مصرف رتب المال والمضاربة متاع في يده فخرج المضارب











صغيرين وان ما به من اربعة كان الثمن بينهما الا ان ذلك هاهنا **قال** واذا اشترى المصاريب المتاع  
بالف المصاربه وهبه ولم ينفقه الا ان حتى صارت فانه يرجع على رب المال بالف اخرى مفعدها  
اماه لانه يشترى لاجل رب المال فاذا اصاع الثمن رجعه عليه والالف الذي هلك في ذلك هلك امانه  
فاذا اراد المصاريب ان يبيع المتاع مزاجه فانه يبيع على الف درهم لا يزيد على ذلك شيئا اما اشترى  
بالف درهم فليكن له سبعة الاف اخرى فانه سبعة من اربعة على الف درهم لا يزيد على ذلك شيئا اما اشترى  
شيا وهلك ونفقه الاف اخرى فانه سبعة من اربعة على الف درهم فاذا اناع المتاع احد من المال راس  
ماله الفين والباقى ربح بينهما لانه دفع الفين على وجه المصاربه فيكون راس المال يجمع ما دفع اليه وذلك لو  
كان اشترى بالالف حاربه فلم ينفقه حتى ادعا المصاريب اليه فنفقه المتاع فجمع على ذلك الف فان المصاريب  
يجمع على رب المال الف درهم فانه يجمع على البايع وما اخذ الحاربه فيكون على المصاربه ولا يشترى من اربعة الاف  
درهم فانه يجمع على البايع لان البايع لما اخذ من الثمن صار كالمالك من طريق الحكم فصار له ما احدثه حقيقة  
ولاشبهه بن الوكيل ان بن الوكيل يرجع على الموكل مرة واحدة فاذا اخذها منه هلك على ملك الموكل في المصاربه  
اذا رجع عليه مرة واحدة ومما ساعد به يرجع عليه ثانيا وذلك ثانيا والثالث والرابع فيها ان البايع رجعه  
على الوكيل والوكيل على الموكل فاذا استوفى من الموكل مرة او انة استوفى في بيده البايع فليس له ان يستوفيه ثانيا  
لان الوكالة قد انتهت وانما في المصاربه فان عقد المصاربه قائم وانما استوفيه على المصاربه مكان المخرى في نوع  
عليه وذلك ان فرق بينهما ان المصاربه ينفق راس المال امانه في يد المصاريب بدليل انه لا يجوز ان يكون راس  
ما المصاربه ذبا فان من كان له على رجل دين فقال له اعمل به مزاربه لم يجز له الدليل عليه ايضا ان المال  
لو كان مضمونا فان كان عضوا فقال اعمل به مزاربه اعمل الى امانه في يده فاذا كان ذلك كانت الف  
الثانية امانه كالف الاولى كذلك الثالثة وان البعة فاما الوكالة فانه لا يضمن في المصاريب امانه في يده الا في  
لوقا **قال** استوفى الذي عليه من فدان هبته شيا كان خايرا وذلك لو وكل المعضون منه المصاريب  
بيع المعضون لم يملك امانه حتى لا يخرج من ضمانه مالم يبعه وسلم الى المشتري فاذا كان ذلك الا ان امانه  
في يده لانه ينفق ليعمل بها من غير ان كان له حق على الموكل كانت امانه في يده واما الاف الثانية فاما انفق حق  
على الموكل كانت مضمونة عليه فاذا هلك ملك من ماله **قال** واذا اشترى مال المصاربه ثوبا عشرة  
درهم ثم باعه من اربعة فقال المشتري ابيعك هذا الثوب بربح الدرهم فانه يبيع الثوب بربح درهم فانه يبيع  
على كل درهم درهما واذا اردت على كل درهم من العشر درهم فانه يبيع الثوب بربح درهم فانه يبيع  
ولو **قال** بربح الدرهم اثنين كان الثمن ثلثين درهما لانه باعه بربح درهم فانه يبيع الثوب بربح درهم فانه يبيع  
وتعدت الثمن ثلثين درهما ولو قال بربح العشر خمسة اوقال بربح الدرهم نصف درهم كان الثمن خمسة عشر درهما  
استخرج على العشرة خمسة اوقال **قال** بربح الدرهم نصف درهم فانه يبيع الثوب بربح درهم فانه يبيع  
مكان الثمن خمسة عشر ولو **قال** ابيعك بربح العشر خمسة عشر درهما فانه يبيع الثوب بربح درهم فانه يبيع  
ولما استخرج منه ان يكون خمسة عشر ووجه القياس انه راد على الثمن خمسة عشر درهما والثمن عشرة درهما فجمع  
وعشرون كما اذا قال ابيعك بربح العشر خمسة اوسنة او سبعة كان ذلك كله غنا وذلك اذا قال ابيعك بربح  
العشرة عشرة وخمسة كان الثمن خمسة وعشرين ذلك هاهنا وجه الاحتجاج ان العادة قد جرت بين الناس  
انهم يزدون مثل هذه اللفظة ويبدون بالربح مع الثمن لا يريدون جمعها بالربح فطردا **قال** بربح خمسة عشر  
الثمن في ذلك ولو **قال** بربح العشر اربعة عشر اوقال بربح العشر اربعة عشر ونصف فان الربح درهما ونصف

ذلك

ولذلك لو **قال** بربح العشر عشر ودانق كان الربح درهما ودانقا ومثله لو كان  
ربح العشرة عشر وخمسة اوقال **قال** خمسة وعشر كان الثمن خمسة وعشرين درهما ولا يكون قوله  
عشرة وخمسة عن الثمن وان يجمعها بل يكون غنا عنه عن الربح وحده لانه لو اراد هذا  
لوقا **قال** بربح عشر خمسة عشر العادة قد جرت في هذا اللفظ بربح الثمن مع الربح ولم  
يجر العادة في دونه مفعولا فكان غنا عنه عن الربح وحده بخلاف حذف الواو فانه اذا حذف  
الواو صار ذلك لسيبه واحدة وهي غنا عنه في عرف التجار وغنا عنهم عن ربح الخمسة على  
عشر **قال** فان كان الثوب اضعف منه حتى صار يساوي ثلثه ذراهم ثم باعه بوسبعة  
الدرهم درهم كان الثمن خمسة دراهم لانه باعه بربح درهم فان الربح مثل نصفه فذلك  
اذا باع بوسبعة الدرهم درهم كان الوصية مثل نصفه ولو **قال** الوصية الدرهم درهم  
كان الثمن ثلاثة دراهم ذلك لانه لو قال ابيعك بربح الدرهم درهم كان الربح مثل ثلث الثمن وهو  
عشرون درهما فذلك اذا باعه بوسبعة الدرهم درهم ان يكون الوصية مثل ثلث الثمن فذا  
جعلنا الوصية مثل العشرة سعى لثلاثة وثلاثين ولو **قال** بوسبعة الدرهم نصف درهم كان  
الثمن ستة دراهم وثلث لانه لو باعه بربح الدرهم نصف درهم كان الربح خمسة مثل ثلث  
راس المال **قال** فاذا باعه بوسبعة الدرهم نصف درهم كانت الوصية مثل ثلث راس المال  
وذلك ثلاثة وثلاثين وثلث وثلث الثمن ستة دراهم وثلث لانه لو **قال** بوسبعة العشر خمسة  
عشرة لانه لو باعه بربح العشر خمسة عشر كان الربح مثل ثلث الجملة وذلك اذا باعه بوسبعة العشرة  
خمسة عشر كانت الوصية مثل ثلث الثمن وهو ثلاثة وثلاثين وثلث وثلث الثمن ستة دراهم وثلثان  
**قال** ولو اشترى المصاريب عمدا او مضه ثم باعه بخاربه ومضه ودفع العبد لم يكن  
له ان يبيع الحاربه من اربعة على الثمن ولا تولية الا من الذي ملك العبد لان المزاجحة استتاج عن  
حاصل الثمن وذلك بمجهول ان الموهومين يملكون فلا اذا باعه من الذي على العبد عده  
مزاجحة بربح عشر فانه يجوز حمله لانه لا يحتاج الى الرجوع هاهنا **قال** باعه العبد عشرة  
ولذلك لو باعها امه فالبثمن الذي استرها به خاير واحد العبد لانه لا يحتاج الى الرجوع  
ولو كان الذي العبد في يده باعه من رجل اخر او هبه وسلم ثم باعه المصاريب الحاربه مزاجحة  
او توليه ان باعه من الموهوم له او من المستوفى الاخر خاير لانه لا يحتاج الى الرجوع فان  
باعه من المستوفى الاول لا يجوز لان العبد ليس في ملكه ولو باع المصاريب الحاربه من رجل لا يملك  
ذلك العبد بربح عشر دراهم على راس المال **قال** فعد ذلك انا لا يجوز الا اذا اخذ رب العبد البيع  
محمد بن جواد لانه باع الحاربه من رجل لعبد غيره فوقف البيع على اخاره صاحب العبد فاذا اخذ  
خاير ويكون العبد للبايع الحاربه والحاربه للمشتري ويجب لمول العلام على المشتري الحاربه بتمه  
العلام لما دلنا من قبل انه صار مضمونا للعبد منه ويكون ذلك اعادة للعقد على ما سبقت  
**قال** ولو كان المصاريب حاربه من المصاربه فانه يبيع بالعلام ونفاضا ثم ان المصاريب باع  
العلام من صاحب الحاربه العشر واحد عشر كان البيع فاسدا ومثله لو باع بربح عشرة دراهم  
ولم يقل بربح العشرة احد عشر فان البيع خاير او الفرق بينهما انه لما باع بربح عشر دراهم عده باعه  
بربح معلوم لانه يحتاج الى يوهها واما اذا **قال** بربح العشر احد عشر فاما جعل الربح جزءا من عشر











قصاع

کالحرم

المضارب

مع الثاني

الف

[illegible]

15/10/1913

٦

تأمة البنية







عند ذين رب المال انلا على ما قدمناه فان اقاموا جميعا النية على ما ادعوا فالنية نية  
رب المال فان لم يكن له نية حلفت المصارف على ما ادعى رب المال فان حلفت فالحوان على ما ادعى  
وان حلف من العيين فرائس ماله القان لان كله عنده اقراره في الحلف **قال** واذا دفع ان حلف الى  
ان حلف ماله اقراره فيه وحقا **قال** الغامل او صني هذا المال **قال** له الذي دفع دفعته اليك تصاعده  
قال مضاربه بالثبوت لا يقال سبب لك ما به درهم من النج فان القول قول رب المال لان الغامل  
يدعي عليه ملك ماله **قال** سبب المالك استقام من حلفه فالقول قوله في بيان حلفه **قال** انما  
على اقله ان لا حلف على جميع النج الى ذين المال اقراره بالثبوت فعدت اقراره على ان الملك له  
وان كان اقراره مضاربه فاسد اعطاه اجر مثله فاحد المصارف قضيها اقراره من المال الذي اخذه  
من رب المال لان رب المال اقراره بوجوب الاجر عليه في دفعته والمصارف يدعي ان جميع النج له وان  
رب المال اخذه منه فعين حو صارا ونيان عليه فعدت اقراره على وجوب الدين في ذين رب المال لانها  
احلقت في الحجة فان المقر يدفع من الوجه الذي اقره المقر له من الوجه الذي ادعى فان هلك المال  
بعد بين القول لقومنا من الاصل لان حلفا وقرنا ان القول قول رب المال وان المال كله له وانما  
في يد المصارف فهو كما ادعى انه فرض هذه النية الا انه قضى **قال** ولو كان المصارف سبب في دفع  
النج **قال** رب المال سبب لك الملك ثم هلك المال في يد المصارف هو صام من لئس النج لانها  
حلفت القول قول رب المال في شرطه ملك النج دون الرصف فكان نكاحا ان نكاحه على الملك لانها  
الرصف وهو السدس امانة في يد المصارف وقد ادعى لها نفسه ملكون ما ميب ذلك العدم من **قال**  
**قال** ولو كان رصف من المال ثم قال الغامل دفعته الى مضاربه **قال** رب المال دفعته اليك فصار  
عنده المسألة على وجهين اما ان يكون اقراره قبل ان يعمل في الآب او بعد ما عمل فيه فان كان اقراره  
ما عمل في الآب فالقول قول رب المال لان رب المال سبب في العمل فكان القول قوله ثم عمله في  
مال الغير ظهر فالقول في مال الغير سبب موجب للضمان فاذا ادعى الغامل انه مضاربه فعدت اقراره  
ان مضاربه للضمان عن نفسه بعد ما ظهر سببه فلم يصحق الا حجة فان قيل انها تضاد في العمل حلف بالاذن  
لان رب المال **قال** دفع اليك مضاربه فعدت اقراره بالاذن فوجب ان لا يضمن قبل ان يستقرض  
بلون كما لا يضمنه الا باذن صاحب المال بدليل ان رب المال لو قال له لا تعمل فصرح بفسخ ذين **قال**  
يقول الملك لم يعمل ما دعي بل الملك حصل لك فالضمان باذن فالصرف لئس بسفيدة من قبلي وانما بسفيدة  
من قبل الملك فلم يثبت الملك ثم لم يثبت الاذن فالصرف لئس حجة الملك ولا من جهة رب المال صحت  
استعمل اقراره وذلك بوجوب الضمان لما دعي فلو ان المصارف لم يعمل في الآب حتى هلك فالقول قول  
المصارف والضمان عليه لانها تضاد على ان يرضى الا ان ما دعي رب المال ولم يوجه منه سبب حجب به الضمان  
ثم ادعى رب المال عليه ان شرط الضمان وهو سبب كان القول قوله وان اقاموا جميعا النية فالنية نية  
رب المال سواء صاع المال قبل العمل او بعده **قال** استت النية الضمان عليه لان الاحكام وقع في اصل  
الضمان ان مضمون او لئس مضمون **قال** لا بد من ان مضمون والمصارف سببه والنية نية الذي  
الضمان **قال** ولو قال المصارف دفعته الى مضاربه **قال** رب المال اخذه مني عضوا  
فعدت اقراره على وجهين ان هلك المال قبل العمل فلا ضمان على المصارف لانها لم تعمل في النج والرفع  
وقول رب المال في ما له لا يوجب الضمان على احد وان كان يعمل ثم هلك فالمصارف صام من لئس النية

وإذا دفع النية على وجهين  
فان كان المصارف سبب في دفع النية  
فان كان المصارف سبب في دفع النية

السبب موجب للضمان وهو العمل ثم ادعى ان رب المال فيه سقط الضمان عن نفسه فلا يصدق فان اقاموا  
جميعا النية فالنية نية المصارف لانها لو هيئت جميعا سواء صاع المال قبل العمل او بعده **قال** استت النية الضمان عليه لان الاحكام وقع في اصل  
الضمان ان مضمون او لئس مضمون **قال** لا بد من ان مضمون والمصارف سببه والنية نية الذي  
الضمان **قال** ولو قال المصارف دفعته الى مضاربه **قال** رب المال اخذه مني عضوا  
فعدت اقراره على وجهين ان هلك المال قبل العمل فلا ضمان على المصارف لانها لم تعمل في النج والرفع  
وقول رب المال في ما له لا يوجب الضمان على احد وان كان يعمل ثم هلك فالمصارف صام من لئس النية  
رب المال سواء صاع المال قبل العمل او بعده **قال** استت النية الضمان عليه لان الاحكام وقع في اصل  
الضمان ان مضمون او لئس مضمون **قال** لا بد من ان مضمون والمصارف سببه والنية نية الذي  
الضمان **قال** ولو قال المصارف دفعته الى مضاربه **قال** رب المال اخذه مني عضوا  
فعدت اقراره على وجهين ان هلك المال قبل العمل فلا ضمان على المصارف لانها لم تعمل في النج والرفع  
وقول رب المال في ما له لا يوجب الضمان على احد وان كان يعمل ثم هلك فالمصارف صام من لئس النية

ولا يصدق







فان ضمن ان ابن ثم عقد الهم بينهما وصار كانه رهن ملك نفسه حتى يرفع عنه هذا عقد المرهون  
وان ضمن المرهون عليه ان يرفع ما ضمنه ودينه على الرهن ولا يطل الدين بطل عقد الرهن وان كان الملك  
الحالين جميعا والفرق بينهما وان كان عقد الرهن يعلق بوجود الملك في ان يرفع من رهن مال  
غيره ثم ملكه لم يصح ان يرفع من رهن مال غيره وان كان العقد مستند الى رهن المرهون  
ضمن بالرفع من ملك المرهون من رهن مال غيره وعقد الرهن كان سابقا على العقد حصل العقد لم يرفع  
الملك فلم يصح فاما هاهنا صحة المضاربة ليس بعلق بوجود الملك في رهن المال وقت عقد المضاربة بل ان  
لوقال لفرصتي الف درهم ثم اعمل كذا مئة رنة فين الف درهم من ماله ثم عمل به مضاربة كان حازرا واما عليه  
المال من رهن النعمان العمل به وعقد المضاربة كان سابقا عليه وذلك لو كان في يد انسان الف درهم و  
فقال اعمل لي لودعة مضاربة سنيتم لخاصة لودعة كان حازرا وقد سبق هاهنا عقد المضاربة الملك  
فادام من صحة المضاربة معلقة بوجود الملك في رهن المال وقت عقد المضاربة حازرت هاهنا المضاربة  
وان كان الملك في رهن المال يرفع من العقد فمن هذا الوجه فان اخذت المال ان يرفع من الرهن  
الذي رهنه الاخر ما شرطه البينة على الاول ولا يضمن ولحد منهما من المال شي لم يكن له ذلك لان المضارب الثاني  
لم يعمل باذنه ولا يوقف عقده على اخذ رنه حتى بعد باخاذه وانه الاول لما دفعه الى الثاني فعد خالفا  
وصار غاصبا حين تصرف فيه الثاني وطلعت المضاربة وصار هذا الرهن معلقا ما لم يرفع من رهنه  
مضاربة عمل به ثم احازر المرهون عليه انه لا يجوز اخاذه ذلك هاهنا **ف** ولو كان المضارب  
الثاني لم يعمل بالمال حتى يرفع رنه فلا ضمان على احد من المضاربين لان المال بيد المضارب الثاني  
على حكم الامانة فام لم يرفع رنه والمضارب الاول ان يرفع رنه عن غير ما اهلكه المال قبل الصرف فلا ضمان  
على واحد منهما فان عمل به الاخر ثم هلك المال وجب الضمان ورب المال بالخيار كما ذكرنا في رهنه فان  
ان وانه هاهنا وروى عن ابي حنيفة انه لا يضمن ما لم يرفع رنه المضارب الثاني كالرجل والمضارب الاول  
ان يوظف غيره فاذا رهن في المال حذفت وجب الضمان به لا يضمن من كان فيه وليس للمضارب الاول ان يرفع رنه  
وحده **ف** هاهنا وان وانه انه اذا صرف فيه حجب الضمان عن المضاربة اما في يده والامان اذا  
صرف في الامانة حجب عليه الضمان وذلك لو صرف رجل المال من الاخر الى الضمان على احد منهما كالودعة  
اذا عصبها عصبته انما حجب الضمان على المودع ذلك هاهنا ولو ان المضارب الاخر استهلك المال كان المالك عليه  
خاصة دون الاول لان الثاني لم يعمل للاول لانه خالف امره حيث استهلكه فلم يكن عمله العمل الاول حتى يرفع رنه  
ان يرفع عليه اذا رهن ان رهن المال لو ضمن الاول كان الاول ان يرفع على الثاني وكان حاصل الضمان عليه  
ولو اوصفه المضارب الثاني مع رجل يشترى به ويبيع موقعا كان الخوان كما ذكرنا في كتاب الخيارات رب المال  
الان هاهنا اذا سجد ما اخر وهو المستمع فرب المال بالخيار ان يضمن الاول وان يضمن الثاني وان يضمن  
المستمع فان ضمن الاول لم يرفع رنه على الثاني وان ضمن الثاني لم يرفع رنه على الاول كما ذكرنا في الفصل الاول  
وبدفعه المال بصفة لا يكون تخالفا للاول لان المضارب ان يبيع المال فاذا كان يملكه انصرف الضمان على  
المضارب وادفع على الاول وكل واحد منهما يرجع على من عمل به **ف** واذا دفع الرجل الى رجل ما لا مضاربة  
ما يضمن فلم يعمل له العمل فيه بل انك قد دفعه المضارب الى المضاربة بالملك ولم يعمل له العمل فيه بل انك قد دفعه  
الثاني الى الثالث مضاربة ما يضمن المضارب الثاني فخرج او دفعه المضارب الاول برى من الضمان لانه  
لم يضمنه الضمان بنقص الدفع الى الثاني لما ذكرنا انه لا يرفع ولم يضمنه ايضا دفع الثاني مضاربة الى غيره

انما يرفع رنه

انما يرفع رنه

لان الثاني لم يعمل به ذلك على زيادته اذ المضاربة لا يضمن دفع المالك مضاربة الى اخر خلاف الصواب  
في المسئلة الاولى فاذا كان ذلك برى الاول من الضمان ورب المال بالخيار ان يضمن الثاني وان  
يضمن الثالث فان ضمن الثالث رجع على الثاني وان ضمن الثاني لم يرجع على الثالث كما ذكرنا في الفصل  
والمضاربة بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب حين دفع المال الى الثاني قال له اعمل فيه رزلك قد دفعه  
الثاني الى الثالث مضاربة ما يضمن فرب المال بالخيار يضمن له رهنه ما شاء لان المضارب الثاني عمل على عقد  
الاول على وفائه به قال له اعمل فيه رزلك كان العمل الثاني ولو عمل الثاني كان له رهن المال ان يضمن به  
شأن ذلك هاهنا فان ضمن الثالث رجع على الثاني به عمله ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني  
رجع به على الاول فان ضمن الاول لم يرجع به على الثاني وصار حاصل الضمان على المضارب الاول وصحة  
المال عليه لان الوصية ابداء لكونه على رهن المال واما ان يرفع فلا مبررة لان المضارب الثاني شرط له  
السهم من المضارب الثاني سدر من المضارب الاول شرط له السهم وقد استحق المضارب الاخر بقية ذلك  
السهم وهو السهم صحت له السهم من كان للاول السهمان لان المال كله صار رهنه فاستحق الرهن عا به  
واما الثاني والثالث مستحقان بالشرط وشروطهما كان هكذا **ف** ولو كان المضارب الاول دفع  
المالك الى رجل مضاربة على ان المضارب الثاني ما يرفع رنه من الرهن عمل به فخرج او دفعه او يبيع  
المالك بعد ما عمل به فلا ضمان له على احد من المضاربين والوصية والسوا عليه من ماله لان المضاربة الثانية  
فاسدة بانه شرط له شرط يودي الى قطع الشركة على ما ذكرنا في اول الكتاب واذا افسدت المضاربة صار  
حكمه حكم الاخر او للمضارب ان يستاجر اجير العمل به **ف** المضاربة وحسب للعامل لغيره كماله  
سائر المضاربين الفاسدة ويلزم ذلك في مال المضاربة كما لو استاجر اجير العمل به مال المضاربة  
كان الامر بمال المضاربة ذلك هاهنا يرجع للعامل على المضارب الاول ويرجع الى الاول في مال  
المضاربة ذلك هاهنا يرجع للعامل على المضارب الاول ويرجع به الاول في مال المضاربة والثاني من  
الرهن يضمن منهما على الشرط **ف** واذا دفع الرجل الى رجل ما لا مضاربة على ان يرفع رنه من الرهن ما يرفع  
درهم ولو يعمل له العمل فيه رزلك قد دفعه المضارب الى المضاربة بالملك فادفعه او يبيع رنه على المضاربين  
في الوصية والسوا له لم يضمن من احد منهما لحياته في ماله لان دفعه المال مضاربة الى الثاني بوصية  
لا يقع شره الثاني في المالك به لم يكن ملك ذلك المضارب الاول فاذا كان كذلك لم يضمن كل واحد  
واحد منهما فكان رهنه كله لرب المال لان المضاربة كانت فاسدة او على رهن المال لغيره المضارب الاول  
فيما عمل المضارب الاخر لان المضارب الاخر كان اجير للمضارب الاول في عمل المضاربة وصار حاصل العمل  
ما لا يضمنه بنفسه وعلى المضارب الاول المضارب الثاني مثل نصف الرهن الذي رجع هو ما يرفع  
خاصة وذلك لانه كان اجير له فكان رهنه عليه واما وجب نصف الرهن لان الثاني لما عمل في المالك  
ورجع فعد طهره نصف الرهن لان رهن المالك استحق عليه ذلك وصار الاول مستاجر له فادفعه او يبيع  
مستحقة يضمن له مثلها من استاجر رجلا بدينهم فاستحقوا الدين فانه لا يطل العقد ويضمن للاجير مثلها  
وليس هذا كالمسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى المضاربة الاولى كانت صحيحة خلافا دفع الى الثاني مضاربة  
على ان يكون له من الرهن ما يرفع رنه مضاربة فانه استاجر له المضارب ان يستاجر له او يكون الاخر في  
مال المضاربة واستشهد به الاجير فقال الاجير ان رجلا لو استاجر رجلا ليعمل له ماله بدينه  
به ويبيع وصوفه واستاجر عليه ان احدث ذلك فاستاجر عليه الاجير من العمل به او اوصفه مع رجل عليه فخرج

على الثاني







المضاربة في بلد المضارب على حاله فاحذر رب المال من المضاربة من النج واحد المضارب مثلهما مضاربة ثم الملك  
الآلف التامة في بلد المضارب أو عمل في موضع فذا أو توث بعد ما قبل بها فان قسمها الى قسمين هما باطل الحسمانية  
التي اخذها رب المال بحسب من رأس المال ويعزم له المضارب الحسمانية التي اخذها لنفسه فيكون له من رأس  
ماله وما هلك فهو من النج لا بد لا ربح الا بعد استيفاء رأس المال وانما قسمها النج بشرط ان يسوي في  
رأس المال رأس ماله وما هلك قبل الاستيفاء صرف الى النج وجب ما استوفاه من رأس ماله والحسمانية التي اخذها  
المضارب لا يجوز ايضا يكون ربحا لا يسمي له شيء من النج ما لم يتم رأس المال تمامه الى رب المال بل كما يقول  
ان حق الورثة اما كان في الفضل على الذين فلم يصل الذين الى صاحبه لم يضح قيمة النج بين الورثة حتى ان  
الورثة اذا فروا البع درهم الدين ثم قسموا التامة ثم هلك الآلف المقر في بطن البضعة وذلك لو كان  
ذلك الدين درهمين واثنتين واحدا الوراثين عليه الف درهمين فقال الوراث الذي لا ذن له اضم الآلف العاد  
بيننا اولا ثم اضمي ذنك من الآلف التامة ففعل ذلك ثم هلك التامة فانه ينظر ذلك القسم وحسب ما  
اخذ صاحب الدين على أصل الميراث من ثمنه ويصرف الحسمانية التي في يد صاحبه لهذا المعنى ان الدين بقدره على  
الميراث فلا يتم الميراث الا بعد قضاء الدين له ذلك بها وهذا هو ذلك لو هلك ما اخذ كل واحد منهما لنفسه لما ذكرنا  
**فان** ولو كان النج الف درهم فاحذر كل واحد منهما القاضين النج تعرضا للمال كله ولم يقسم رب المال رأس  
ماله من المضارب فان الآلف التي قبض رب المال من المضارب من النج هو رأس ماله لان رأس المال مقدم على  
النج وتبقى الآلف التي قبض المضارب ربحا بينهما وتضمن له المضارب نصف الآلف التي اخذها لنفسه ربحا وان ضمن  
ذلك لانه اخذها من المال على يده له تضارضا منها لها وعرضت من المضاربة فلو لم يضع المال حتى اشترى  
المضارب بالآلف التي تعبت في يده بعد قسمه النج فربح ما لا كثير اكانت الآلف التي قبضها رب المال اولا  
من رأس ماله وما اخذ من هذا المال الف درهم مثلا اخذ المضارب من النج الاول ثم يكون الثاني ربحا  
بينهما نصيبين لان المضاربة الاولى بينهما تامة لم يقض من المضاربة والى ربحها ما القيمة ويدفع رأس المال الى  
رب المال وهاهنا قد قسم النج ورأس المال كان باقيا في يد المضارب فكان ان المضاربة الاولى كانت تامة  
فاذا عمل في كان عاملا على المضاربة فان قبل ان يقض رب المال كان محبوسا من رأس المال حتى انه لو هلك  
الثاني كان المقبوض رأس المال ان خاذا بقا المضاربة بعد وصول رأس المال الى رب المال قيل له ان  
الآلف التي قبض رب المال لم تكن من رأس المال حين وصل اليه وانما اخذها محبوسا من رأس المال عند  
لان الثاني فاذا لم يكن وصوله من وجه رأس المال لم يقض المضاربة وهذا كما يقول المضارب لو ناع غدا  
من المضاربة ورب المال ما بع درهم فان المضاربة لا تقضى ان كان قد وصل الى رب المال رأس المال  
ولكن قيل انه لم يصل اليه من جهة رأس المال مكان علمه موقوف ان اسلمه من حساب رأس المال فاسقط المضارب  
وان اذا حال الى المضاربة تعبت المضاربة على حالها ذلك ها هنا فلو ان رب المال استوفى رأس المال لنفسه  
ثم قسموا النج حازن القسم لان رأس المال وصل الى رب المال فلو ان رب المال دفع الى المضارب الف  
درهم التي كانت رأس المال فقال خذها واعمل بها على المضاربة التي كانت ففقد مضاربه مستقلة خارجا ان  
ربح في موضع لم يقض القسم الاول لان رأس المال استوفى وانما لم يقسم ما بقي من النج ففقدت  
المضاربة بينهما وانتهت لان ربحها بوصول رأس المال الى رب المال ونقسمه النج فاذا دفع المال اليه باناسا  
من مضاربه جديد فلا يكون ذلك المال مطلا للقسم الاول قول رب المال عمله على المضاربة الى كانت  
مقبوضا لك العقد وسان ان الشرط بينهما في هذا العقد موما اشترط في ذلك العقد لانه اعادة العقد الاول

عقبه وهذا من استأجره او اشترىه وذاهم فلما انقضا الشهر كان له اصله في كل على الاجارة التي كانت فان  
هذا يكون اجارة جديدة وتضمن بها للعقد الثاني بالعقد الاول ذلك ها هنا **فان** ولو دفع اليه الف  
درهم مضاربة بال نصف فربح منها العاد ربحا فاقسم ما دفع المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم مضار  
واخذ المضارب من الآلف حصته من النج الف درهم ونصف حصته رب المال فلم ياتخذها حتى ضاحي  
فانما يصنع منها جميعا ورد المضارب نصف ما اخذ من النج لان البضعة مقبوضة فلا تسلم الاخذها حصته  
ما لم يسلم الاخذها لم يسلم رب المال **الآلف** التي باء حصته المضارب فاذا هلك ملك الآلف  
كانت الهلاك عليه والآلف التي اخذ المضارب بينهما **فان** ان يخط ناع غدا تجارية ومض الجارية ولم يسلم  
العقد حتى هلك انقص العقد بينهما وكان عليه ان رد الجارية على صاحبه لانه لم يسلم الاخذ عوض الجارية  
فان كانت الآلف التي اخذها المضارب لنفسه من النج هو الذي ضاع هلك على المضارب خاصة والآلف  
التامة رب المال لانه قد سلمت حصته المضارب للمضارب لانه كان قابضا حصته فاذا هلك بعد القبض  
كان بحسب ما عليه ويسلم للاخذ ما اراد كما لو ناع غدا تجارية ومض الجارية ولم يسلم العقد حتى هلك  
الجارية لم يقض البيع ويحب عليه ان يسلم العقد الى صاحبه لانه قد قبض الجارية وهلك في يده **فكانت**  
محبوسة عليه فان كان المضارب قاسم رب المال النج فاحذر حصته ورب المال لم يقض حتى ضاع  
ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقضه رب المال **فان** هلك من مالها جميعا ويعزم  
المضارب رب المال نصف النج الذي كان قبضه لنفسه لان القسم لم يقض ما لم يسوي في رب المال  
حصته من النج فكان ما قبضه المضارب بينهما مقبوض له بنفسه والمعنى ما ذكرنا لانه كان مستوفيا له  
فالقبض فاذا استوفاه ولم يسلم للاخذ ما اراد رجع عليه بصفه **فان** واذا دفع اليه الف درهم  
مضاربة بال نصف فربح النج فاقسمها النج فاحذر كل واحد منهما فحصة ثم احلفا في رأس المال فقال  
رب المال **فان** لم يدفع الى رأس المال قال قول رب المال فلا يكون حصته للراج او ان يقض  
رأس المال ويأخذ الحسمانية التي اخذها المضارب فيكون له من رأس ماله لان قسمه النج قد يكون بعد  
قبض رأس المال وقد يكون قبله فلا يكون قسمه النج ولا على قبض رأس المال وكان القول قول رب  
المال لانه قبل قبض رأس المال **فان** لا يصدق في رب المال انه لم يقض رأس المال في قول المضارب  
حتى ان المضارب لا يقض رأس المال لا يصير المضارب خاذا الاثمانية حتى نصحه رب المال الآلف لها  
وصار حاصل الكلام ان كل واحد منهما مقبوض في حق نفسه غير مقبوض في حق صاحبه فكان المضارب  
مصدقا في اذا رأس المال **فان** حتى لا يقض رأس المال ولا يصدق في حصول تلك الحسمانية التي قبض  
لنفسه وكان القول قول رب المال انه لم يقض رأس المال في حق نفسه حتى لا يقطع بده عن  
تلك الحسمانية التي قبض المضارب ويسوي في يكون له من رأس ماله هذا كما يقول في صاحب الودعة  
اذا كان عليه الف درهم فامو المؤدع ان يدفع الودعة الى صاحب الدين ثم احلفا **فان** المؤدع  
قد دعت ذلك وانما المؤدع اليه بصفه كان القول قول المؤدع في ان لا يقض القول قول الذي  
له الدين في ان لا يسطر حقه في الدين يقول المؤدع ويأخذ رب المال **فان** يسوي في ماله ذلك كما بنا  
وان اقاما جميعا البضعة فالبضعة بين المضارب لانه ثبت تسليم رأس المال الى رب المال لانه ثبت نفسه  
حقا في هذه الآلف ولو لم يعين البضعة وهلك الحسمانية التي اخذها المضارب لنفسه فالمضارب ضامن  
لها من ماله لانه دخل في ضمانه لانه قبض لنفسه وسان ان ذلك حق رب المال **فان** ولو



دفع اليه الف درهم مضاربة بالصفحة وقد مضى المصارف انه قد ربح في الف وخامس لافين ثم ارجع  
فقال لمن ارجعها الاحتمالية فملك الالف في يده وقامت البيعة على امره مما قال من النج فانه يصير الحصة  
التي ارجعها من النج وتأخذها من المال من رأس ماله ولا يصير شيئا غير هذا لان المال كله امانة في يده بمنزلة الالف  
في يد المودع فاذا ارجعها منه صار غاصبا له فليدفعه اليه فانه يباح له من ملك الحصة في رأس ماله لان ضمانه عليه  
لضمانه على الاجنبي ولو كان له ذلك كان ذلك من المصارف **المال** من رأس ماله له ذلك ها هنا وهذا لان رأس المال  
مقدم على النج ولا ضمان عليه في الثاني لانه لم يحدد الثاني فملك على الامانة ولو حجة ان يكون ربح في المال شيئا  
والمسألة هنا تصاع المال بعد ذلك فان المصارف يصير الالف كلها امانة كانت في يده بقاها مضروبا عليه  
فاخذها من **المال** منه رأس ماله لما ذكرنا ولا ضمان على المصارف في رأس المال فانه لم يحدد **ف**  
ولو دفع اليه الف مضاربة بالصفحة فربحها الف وقال ان المال قد دفع اليك رأس المال الف درهم  
وبعت به الالف النج **وقال** رب المال لم اقض منك شيئا فاقول قول رب المال مع غشبه انه لم يقض  
منه وياخذ الالف الثانية من رأس المال لما ذكرنا انه يملك القرض والامن مضمون في حق نفسه غير مضمون  
حق غيره فلا يملك المصارف في الشريعة في هذه الالف ويحلف المصارف على الالف الناقصة ما استهلكته ولا  
صفتها لان رأس المال يدفع عليه النفع وهو يملكه وان حلف نرى وان حلف عن المصارف فانه انكول بمنزلة  
الافوار وصار كأنه افرايد لم يدفع اليه الالف فاخذها من **المال** منه ضمانه من حجابيه لانه وصل اليه رأس المال  
تمامه ولم يصل اليه شيء من النج فاخذ ضمانه من حساب النج وبقي للمصارف ضمانه من حساب النج  
ان المصارف حين اؤاذا من المال استحالة على الالف انه قد دفعها الي رب **المال** قال لم اؤتمنك  
مضاربة ولا ضاعت من مضاربه وتحلف على ذلك فانه يعرف ضمانه نصف الالف التي ذكرناه ودفعها  
الي رب المال لانه من اقبض في كلامه حين ادعى الدفع ثم الضمان فصار مملوكا نفسه بالقول الثاني لانه لو  
كان دفع لم يملك في يد ربه ولو حلف في يده لم يدفع اليه فلا يصح ان يخذ قوله للناقص في كلامه بالمودع  
اذا قال زدوني الوديعة ثم قال هلكت في يدي **وقال** اول اهلك ثم قال زدوني فانه يعرف هذا  
المعنى لانه اها هنا صار ضمانا حصصه رب المال من النج وان حلف عليه لساقت كلامه **ف** ولو ان  
المصارف حين قال دفع اليك رأس ماله وبعت به الالف النج في يدي وتذنبه رب المال  
ثم اقام جميعا البيعة على ما ادعى من ذلك فالبينة منه المصارف به البتة وصول رأس المال الي رب  
المال البتة الشريعة احكامها في رب المال معنى ذلك فكانت بينة المصارف اولى **و** ولو اقام المصارف  
البينة ان رب المال افرايد ففرض رأس ماله الف درهم واقام رب المال البينة ان المصارف افرايد  
رب المال لم يقض من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الافرايد او لا فالبيعة بينة الذي يدعي الافرايد  
للاقرار لان الافرايد الاخر مضمون للاقرار الاول منه من بيت الافرايد الاخر ثبت اقرارا صحيحا وبينة  
من يدعي الافرايد الاول ثبت اقرارا باطلا فكانت من يدعي الافرايد الاخر اولى **ف** واذا دفع اليها  
مضاربة تصير فاشترى به ونافع فربح اولم يربح اولم يشتر به شيئا بعد ما دفع اليه المال واشترى به  
عرضا فلم يضر حتى زاده رب المال من النج السدر فجعل للمصارف الثلثين ورب المال الثلث فان  
حظ رب المال السدر من النج تضاربت المال بثلثان والمصارف الثلث ثم ربح المصارف بعد ذلك  
بحسب ان هذا اقرار على ما قلناه وبغضمان على ذلك ما كان من ربح قبل ان يزداد لان الربا يزداد للمصارف  
سطر عن نصيبه لان نصيبه كان للصفحة فاذا اؤاذا رب **المال** السدر بعد خط عن نصيبه السدر

المال

والخط عن البدن خاير واذا اؤاذا رب **المال** السدر وقد زاد في بدل المصارف في حال قيام  
العقد بخارج كما لو زاد المشتري في القرض في حال قيام السلعة ولو كانا اقسمتا النج نصفين واخذت  
المال رأس ماله ثم خط المصارف او زاد فان الخط وان نأذره في قولهم جميعا والخطا غير حال قيام  
المعقود عليه وبعد ثلاثة الا ترى ان النافع اذا خط بعض الثمن بعد هلاك السلعة كان خائرا وذلك  
المستاجر اذا استوفى المنافع واستمت مدة الاجارة ثم خط الاخر بعض الاجرة كان خائرا كذلك  
ها هنا ولو ان رب المال زاد المصارف شيئا فالعقار ان يجوز وهو قول ابي يوسف وفي الاحتقان  
لا يجوز وهو قول محمد وسواء قوله ان المعقود هلك وان نأذره بعد هلاك المعقود عليه لا يجوز كما  
في باب البيع اذا زاد في الثمن بعد هلاك المعقود عليه وانما قلنا انه هالك لان المعقود عليه من حصة  
المصارف هو العمل في بعضه حيث اقسمت النج واخذت **المال** رأس ماله هذا كما يقول بعض اساطير  
كل ربح في العمل زاد في الاجرة شيئا ان ذلك لا يصح لان المعقود عليه موقوف وانفق والاجر لو خط عن  
الاجر حاد وذلك في كتاب المن ارادة الله اذا استحصل ان ربح ثم زاد صاحب الدين شيئا لا يجوز ولو  
خط الذي لا بد من حصة شيئا حاد وجهه قول ابي يوسف ان المصارف لو زاد رب **المال** شيئا  
جازت فذلك رب المال او اؤاذا المصارف شيئا وجب ان يجوز لان المضاربة اذا صحت اوجب الشرع  
في النج صحت ان نأذره فيه من الحاسبين جميعا وان اقبض العقد فاما في الشرع فليس جميعا لان النج اذا  
اقسمت النج ورأس المال ثم زاد احداهما صاحبة شيئا صح ذلك لانها امانة للشرع فكل  
ان يكون على اختلاف كما في المضاربة **باب من المصارف ودعونه** **ف**  
**و** اذا دفع النج الى ان يجل الف درهم مضاربة بالصفحة فاشترى اربعة اسياد فاعطى للمصارف  
نصفه باطل لان العبد كله مشغول برأس المال فلم يملك المصارف شيئا منه فاذا اعتقه كان معقولا لانه لا يملكه  
فلم يصح عتقه ولو اعتقه رب المال خاير عتقه وطلبت المضاربة لان ذلك كله مشغول برأس المال فكان يملكو  
لرب المال فاذا اعتقه كان معقولا ملك نفسه نصف عتقه وانما طلعت المضاربة لان مال المضاربة كله قد  
فات ما لعتق وفوات مال المضاربة يوجب طلاقا ولا ضمان على رب المال لانه لم يمل من العبد حصل على رأس  
المال فلم يمل للمصارف منه نصيب فلا يصح شيئا **ف** ولو كان اشترى بمحمية من المصارف شيئا ياتي  
القافصة المصارف نصفه باطل فاما الفصل الاول لان العبد كله مشغول برأس المال لان رأس المال الف  
درهم والعبد المصارف يساوي الف فاذا كان مشغولا برأس المال لان رأس المال لم يملك المصارف شيئا منه  
فلم يصح عتقه ولا يجوز ان يقال نصيب رأس المال في المحسنة الناقصة فكان ملك المحسنة مشغول نصفه  
رأس المال ونصف العبد مشغول نصف رأس **المال** ونصف فضل عن رأس المال فملك المصارف نصف  
ذلك النصف وهو ربع جميع العبد فاذا اعتقه فقد عتق عدا هو مال له بعد لان العبد كله مشغول برأس  
المال الا ان المحسنة اذا هلك كان العبد مشغولا برأس المال ومن اذن مال المضاربة اذا كان من  
حسين محملين كان كل واحد منهما مشغولا برأس المال وقد حو ان يكون الالف الواحدة بفعل الالفين اذا  
كان في موضعين فاما في مسألة الفصل الاول لم يمل من بالدين هيل وكان للاصيل القادوم ولا يكون  
كلا الدين مشغولين بالالف ولكن واحدة من الدين مشغولة بالدين والاخرى فادعته حتى تحضر  
الواحدة في ثلثين للالف ويجب ان نأذره لانها امانة للدين فان الالفين جميعا  
في موضع واحدة فكانت احدي الالفين مشغولة برأس المال ويكون مذكرا لالف فادعته فظهر الفصل

وذلك

وذلك

ك

مقتضى







وفي العبد الآخر ظهرا مشتملا كاشفها معقو نصفه خاصة وصار حكمه حكمه من اسن اعقدها **ق**  
واذا دفع الى ان يجل الف درهم مضاربة فاشترى بامره من سيادى كل منها القافعة المصارف معا  
او احدهما قبل صاحبه ثم تقاربت المال بين احدهما او قطع بدها فاستوفى نصفه راس ماله والعقود التي كان  
من المصارف منها قبل ذلك باطل لما ذكرنا ان كل واحد منهما مشغول برأس المال فاذا دفع راس المال عن  
احدهما او قطع بدها فاستوفى نصفه راس ماله وان كان اليد من الاذني نصفه فصار مستوفيا نصف راس ماله  
ونصف حصة من المصارف وهو خمسة اربعة مملون المحي عليه كذا مشغول به ونصف الصحيح ايضا مشغول ونصف راس  
المال وذلك خمسة اربعة مملون الصحيح على راس المال ملك المصارف نصف ذلك الصحيح وهو ربع الجميع فاذا اعقدها  
المصارف جميعا اربعة اضعافا مما قبل صاحبه قبل على العين لا يجوز دفعه لان ذلك كله واحد منها مشغول برأس المال  
فان اعقدها المصارف بعد ذلك بطل العقود المحي لان ذلك مشغول بالثاني من راس المال لان خمسة اربعة  
والثاني من راس المال خمسة اربعة فلم يملك المصارف شيئا منه فلم يصح دفعه وانما الصحيح فان نصفه مشغول برأس  
المال فلم يملك شيئا منه ايضا والنصف الآخر فصل على راس المال وذلك نصف ذلك النصف فيصح دفعه ثم ساق المحي  
ميدفع الى راس المال تمام راس ماله لان راس المال اعاقب من اربع ماله يملك القفاعة واذا كان ملك فصار  
راس المال المحي عليه اربعة اضعافا وانما الصحيح بعد عقده نصفه ومنع البعض لا سيما بعد فاذا استوفى راس المال ذلك  
بعد فصل جميع راس المال اليه وظهر ان العبد الصحيح كله يرخ فان زاد نصيب المصارف منه لان نصيبه صار نصف  
عدها كان ربعا الا ان تلك الزيادة حصلت بعد العقد فلا حصة منه في دفعه ذلك النصف وبقا المصارف نصفه  
ان شاء وان شاء استغناه منه ويكون الرب المال في نصيبه بل ان خيارا ان كان المصارف مؤسرا وخيارا ان  
ان كان معسرا ونهت الى يوسف فتوق كل العبد على ما سائر ما من **ق** واذا دفع الى ان يجل الف درهم  
مضاربة ما نصفه فاشترى بخاربه لساوي القافعة ولذا تساوي القافعة المصارف بدعوى باطلة  
لان البير في الخاربه ربع وكذا الولد فصل على راس المال فلم يملك المصارف شيئا من المصارف الخاربه ولا من  
الولد فلم يصح دفعه ونصيب من الخاربه اربعة افر بوطي ملك غيره ولا يملكه الخاربه لان المصارف لا يجرى قوى بسبب  
الملك بل كليل لا يملك احد منها معها كان ذلك شعبة نصف الحق منه وفي العقد يكون المصارف اربعة افر  
من مال المضاربة كان له ان يبيع الخاربه وولدها لهما على ما لم يصدق المصارف منها فان لم يبيع ولحقا  
حتى اذا دف الخاربه وصارت تساوي العين صارت الخاربه ام ولد المصارف لانها طهرت الفضل في الخاربه وهو النصف  
فملك نصف ذلك النصف وهو نصف نصف الاستيلاء في ذلك النصف وسري الى الثاني لان الاستيلاء في حقه  
صارت كلها ام ولد له فامره من اسن استولدها احدهما وانما العبد الاستيلاء عند ملكه ربه كالدعوى الشافعية  
خلافا للقانون لان الاستيلاء اذا كان محققا قبل الملك ثم حدث الملك بعد الاستيلاء صارت الخاربه ام ولد له  
كما اذا استولدها ام حجاج ثم ملكها صارت ام ولد له وانما الحق الحاصل قبل الملك فانه لا حصة له في الملك بعد  
والمعنى في ذلك ان الاستيلاء عارضا متى في الاخر اذ في حق المهر يردوم فاذا وجد ملكه بعد قوله وانما العبد فخرج  
مخرج الاجناب وذلك صحيح في حق الملك وتلا بطاع بعد صا في الملك وتنع والافلا من **ق** لان راس  
ان طالق فان صا في الانطاع الملك وتنع والافلا ففرض العقد من سلسل ان لو كان له من احد اهل  
او اقر او مولا اسعد ثم ملكه بعد ذلك من قبله كان ذلك خرج محجج الاخر اذ ملك الاستيلاء ونصيب المصارف  
المال لقا وخمسها له راس ماله وخمسها ربع فاما الولد من موصي على حاله ما لم يرد ما عليه من مائة ايام او اجاز  
رب المال شيئا من العقد لا فصل منه على راس المال والمصارف ان سبعة فان لم يرد حتى صار سيادى العين فان الولد

استفاد

بغير المصارف ونصف منه اربعة اربعة ملك رابعة وانما سدت دعواه لان ذلك خرج محجج الاخر اذ ملكه بكونه نائب  
التمهه ومان السبب لا يجري ولا ضمان على المصارف في الولد لا يستوفى بدعوى التي كانت قبل الزيادة ولا دفع له  
في ذلك فلم يوجد منه حياية على ملك راس المال ولم يملك مال راس المال لان الحولا يملك خلافا لمر الولد  
لان وان كان لم يوجد منه حياية بعد وجوبه التملك لهما ومن يملك ملك غيره لم يملك نفسه وبذلك فاذا كان  
لذلك استوفى راس المال من المصارف الف درهم راس ماله وصار ما بقي من الاجر وما بقي على المصارف من  
مئة الاخر وعين ما رعاكم وان كان العقد ما به وهو بعد دفعه في الاجل ان راس المال يصيب المصارف الا ان  
كلما والمائة الذي هو فالف ما في مئة الخاربه والمائة عفاها وان كان لا يجب عليه اكثر من خمسها وهو  
واما فان ذلك حتى سبب المصارف مئة اربعة اربعة من الولد ملك العقود في الولد وانما طاله ملك العقود في الولد  
لان اذا استوفى راس المال من الاجر الف درهم وما به درهم ونصف المصارف ايضا مئة اربعة اربعة من الولد  
ايضا اذ الف وما به معنى سبعة اربعة في الولد مملون من المصارف وراس المال نصفين معقو المصارف من الولد  
حصة المصارف وهو اربع مائة وخمسون ونصيب الولد راس المال في اربع مائة وخمسين ويكون الولد من المصارف  
ومن راس المال اربع مائة وعشرون ونصف من اربع مائة وعشرون راس ماله وانما بقي من  
الاولد يكون للمصارف على قايير بول في حصة وقد طعن بعض في هذا الفصل **ق** ان هذه احكامه لان  
ما بقي كله ربع منها نصفان ولا يكون حصة المصارف من الاجر في الولد خاصة وعن المصارف نصف ما بقي من نصف  
مئة ايام ونصف العبد ونصيب الولد في نصف مئة واستشهد مثله ذكرها في اخر الباب وقال ملك صحته في  
معص ولو كان المصارف معسرا لافه راس على ذلك الا اذا زاد راس المال ان سعى الخاربه في راس ماله  
وحصة من الاجر لم يكن له ذلك لان الاثني والخمسة صارت في المصارف اربعة اربعة ملك الخاربه عليه بالاشلا  
واذا صار ذنبا عليه لم يكن له ان يستعفي مملوكة من على المولى كاجل اعتبارها كذا كما لو اشترى امه وهو معسر  
لغيره للناج ان سعى الامه سبب اعتبار المستري وذلك لان الاستيلاء خاربه امه وهو معسر لم يكن  
للاجن ان يستعفي واذا اراد راس المال ان سعى الولد كان له ذلك لان الولد لم يصير مملوكا للمصارف  
بل هو مملوك لهما جميعا للمصارف رابعة ولرب المال ثلاثة اربعة وقد عوق نصيب المصارف جميعا وهو النصف  
فامسح اشتراكية للثاني على ملك راس المال فله ان يستعفيه في ثلاثة اربعة مئة وذلك الف وخمسها درهم  
مملون الف درهم راس ماله وخمسها ربع حصه من الاجر في الولد ويكون للولد ثلاثة اربعة اربعة راس المال  
وزنعة للمصارف ونصيب مئة ايام ونصف العقد في المصارف باجزة من طهرته فاذا المصارف ذلك  
الى راس المال وهو نصف مئة ايام ونصف عقدها الذي هو حصه فاذا اراد الولد ان يرجع شيئا مما سعى بوجهه على  
راس المال او على المصارف لم يكن له ذلك لان استيفاء ما راس ماله ملك نفسه بغير ان يزوج على احد منهما وانما  
او دفعه الاحكام وهو ان المصارف لو ادى الصمان قبل رعاية الولد لم يكن على الولد بقاية في هذا العقد  
واما كان عليه اقل من ذلك لان المصارف لم يحج عليه ونصيب انما كانت العقود في الحالة الاولى مع اربع الف وخمسها  
وخمسها على ما ذكرنا في المسئلة الاولى لما في ملك النجوع نصف على وانما في هذه الحالة فاما ما بقى الاذي  
لم يملك فلا يجب لك شي **ق** فان كان المصارف حين اشترى الخاربه بالالف سيادى القافعة ولذا  
وله السيادى القافعة بعدة واذا فاه راس المال فوايه واهمة ام ولد له ولا يعرف المصارف شيئا من مئة ايام  
نمية لانه لا حق للمصارف الا فصل منه على راس المال حتى سبب المصارف مئة نصف صحت دعوى ولا يعرف المصارف







فادعى عليه على العبد وحده العبد فاقوا العبد عليه بذلك والمصارف خاصه ورت المال غاي لم يقص على  
العبد ما يقص من ان حصر من المال المصارف غاي فلا يقص على العبد استقامته حتى يحضر المصارف لان رتب المال فيه  
ملكه والمصارف يدنا لا يسمع العبد على العبد حتى يجمع صاحب الملك واليد جميعا كالشئ او اقام العبد على المشتري والدار  
على النافع لم يسمع منه ما لم يحضر جميعا لان النافع يد والدار ملكا وهذا في قول ابي حنيفة ومحمد وفيه ابي يوسف  
يسمع واصل المسئلة ان العبد او اقامت على العبد لا يسمع العبد عدها وهذا في قول ابي يوسف يسمع وقد ذكرناه في كتاب جعل الدين  
ولان العبد او بالقبض يفتي عليه بالمصارف وكان رتب المال والمصارف خاصين اذ اثنين وجه الفرق بينهما ان  
العبد ما يظن بما كان من المولى دفع العبد ما يظن في الشئ فاستطاعته لهذا المعنى فاما ان كان لا يظن فيه النفع  
صحيحا مقولا لا يظن فيه حصوله لهما ولهذا المعنى فلان من دفع عليه منه مال يصاب لم يفتي عليه شئ حتى يحضر  
وذلك لو اخرج غاي فان المعاني ان يقضي عليه هذا المعنى ان العبد كان يظن من فاحتمل انه ذهب لما في المظن  
والاولى ان لا يظن فيه فلم يفتي عليه فائدة واذ اقر العبد بذلك ولما احضر ان يكون له النفع فيكون له ما كان  
الولي الاجر لان موجبا لا دفع اقراره في الاجر موجبا للمال لم يصب كما لو لم يصب الخطا بل ذلك اذا صار في الاجر  
موجبا للمال بطل ايضا فان كان المصارف اقراما فان العبد ان كان حصل منه فلا يصب اقراره لا لملكه لا اقراره  
عليه وان كان في العبد فضل نظر الى خصه المصارف من ذلك الفضل فيجب اقراره في نصيبه ان لو كان العبد كله لفتح اقراره  
من جميعه فاذا كان نصيبه في اقراره ايضا في قدر نصيبه ثم يقال ادفع نصف حصتك الى الولي الذي لم يصب به ولو  
نصفه رتب المال على العبد في كان عليه جميعا قد انصف العبد او دفعه في سطر نصيبه الحيايه يعقوبه الولي  
فاذا انصرف المصارف بالصدقة في وجه عليه دفع نصف حصته او دفعه او اقره اياها احراز دفع او اقره اياها بطلت المصارف اما اذا  
دفع فلا يملك ما اقره مكا من تسليم حصته من الحج الى غير نصا فلو مكا من استيفاء الحج او استيفاء حصته من الحج  
مقد ذكرناه اذا استوفى حصته من الحج نصيبه بطل المصارف فاذا بطلت المصارف اخذ رتب المال من العبد قدر رتب  
المال وحصته من الحج فكان له اربعة المصارف نصف حصته من اربعة المصارف نصف حصته من الذي بقي كان له اربع  
المصارف نظرا اربعة العبد واقره بذلك رتب المال فان كان العبد لا يملك فيه فانه لا يملك الى اربعة المصارف في نصيبه  
لا يملك في العبد فاما الملك كله لرب المال يصب اقراره في كله ويقال لرب المال ادفع نصف العبد بالحيايه الى الذي  
لم يصب اقراره لان الحيايه قد بطلت بغيره يعقوبه الولي واسكن نصيبه الاخر ما لا يوجب به نصف العبد الى الذي يملك  
نصيبه ما لا اقراره فان دفع كان نصف العبد الباقي على المصارف ان دفعه بالحيايه كما ساداه مال المصارف ولا يصب  
نصف المال بطلت المصارف في ذلك النصيب ولم يطل في النصيب الباقي وراس المال في الباقي جميعا به درهم نصيبا  
مستوفيا من راس المال وقد جملته نصيبه استهلك نصف العبد بدفعه وان كان اذ اقره لما ذكرنا ان نصف العبد لم  
ما لم يجمع رتب المال ما ضمن من دفعه على المصارف وان كان ذلك حاد ما عدا المصارف لان العبد كان عند  
المصارف على الامانة فكان كالعبد الوهمه اذ اخرج حجر الولي من الدفع والدار انه لا يرجع على المولى في هذا المعنى وان  
كانت حصه العبد من الف درهم الا انه حصه ما استهلك رتب المال من العبد بالدفع والمعنى ما ذكرناه ان حاد ما عدا المصارف  
ما ذكرنا او دفع من العبد مستهلكا نصا وقد برم مستوفيا راس المال ولو كانت حصه العبد من راس المال الباقي  
درهم بعد مستوفيا راس المال صدق رتب العبد بالحيايه خير رتب المال في ثلاثة ارباع العبد من دفعه نصفه الذي  
لم يصب من العبد فاما بطلت المصارف لانه اذا دفع بعد دفع راس المال وبعض الحج يكون في النصيب الحج ونصيبه  
ان يطل بالمصارف واذا دفعه لم يملك ذلك العبد بالدار من حصته نصا وكان دفع اليه فم استوفاه وهذا بطل المصارف  
ذلك ما عدا المصارف المسئلة الاولى ان حصه العبد اذا كانت الف درهم والمصلحة عاها وعجز من الدفع والدار فاحاد

هذا هو الوجه في دفع المصارف

دفع نصفه او العدا خرج النصيب من المصارف وجعلنا ذلك كاستدراج النصيب لان هناك لم يدفع شي من الحج حتى  
يكون ذلك حصته من الحج فاصرفا من هذا العبد **باب** فلو اشترى المصارف بالملك المصارف منه نصيبه التي ذكرنا  
الحيايه خطا لم يحضر المصارف ان يدفعه بالحيايه واقراره فان ذلك مستوفيا في العدا وكان العبد على المصارف  
فمن بين اربعة العبد المادون اذ اخرج عده حيايه كان له اربعة بالحيايه وجه الفرق بينهما ان المصارف نصيب  
ما لا دون فلا يفتي بغيره بما اذ له منه واما اذ كان له في الحيايه كعده الدفع بالحيايه ليس من الحيايه فلا يملكه واما ان  
العبد المادون فانه يفتي نصيبه على المصارف فاستطاعته المصارف والمصارف ان يدفع عده بالحيايه فان ذلك  
العبد المادون فلو اذ المصارف ان يدفعه كان له ذلك لان النصيب استا له في دفعه وكان مستوفيا فيه لانه لم يصب  
مخاطبا له نصيبا من العبد اذ اقراره ولو كان رتب المال خاصا لم يملك له اذ دفع اقراره لان الملك له ولا نصيب  
المصارف منه فان احاد العدا العبد ولم يملك المصارف عليه سبيل المادون انه نصيبه كانه استوفاه العبد بالدار فخرج من  
المصارف نصا مستوفيا به راس المال ولو دفعه ذلك خرج من المصارف وان اذ رتب المال دفعه فقال المصارف  
فاقرره ويكون على المصارف في اربعة ارباع منه فان كان له ذلك لانه يريد استيفاء العبد على ملك رتب  
المال من غير رتب المصارف فادى المدين له عليه صر ركان رتب المال مستوفيا في دفعه لانه يصب نصف المصارف  
فلم يملك ذلك ولو كان المصارف خاصا لم يملك رتب المال ان يدفعه الا يحضر من المصارف لان رتب المال ملكا للمصارف  
حتى يفتي بغيره المصارف رتب المال ابطال ذلك ولا لانه ابطال ملكه من اذ لم يملك ان يدفعه لان نصيبه ابطال  
حق احدثه **باب** وان كان المصارف اشترى بعض المصارف عده بالحيايه خطا في دفعه المصارف من المصارف  
قبل العدا او كبر لم يملك له ان يدفعه بالمال الذي في يده لانه ما دون في الحيايه والعبد ليس من الحيايه ولا ذلك  
النفع ويحكم ان يدفعه مستوفيا من ماله كما في الاحكام **باب** وان كان اشترى ماله المصارف عده بالسوى الذين  
الحيايه خطا نصيبه او اقره من المدين لو احدى منها اذ دفعه حتى يحضر جميعا واما اقراره فهو مستوفى في العدا لان العبد  
مستوفى بينهما وهو اشترى العبد المشتري من اربعة ارباع حيايه خطا ويقال ان يدفعه او دفعه بايا فان دفعه خرج  
العبد من المصارف لان مال المصارف قد هلك ما دفعه فان احاد العدا اقره اياها او اقره اياها اربعة ارباع العدا على رتب  
المال ودفعه على المصارف فيقيم ذلك على قدر ملكها والمالك سبها او بايا وسطل المصارف لان النصيب قد دفع  
بينهما سب اياها نصيب احدى منها من نصيب صاحبه وامت المصارف وازاحا احدى منها للدفع والاخر العدا كان له  
ذلك لان لكل واحد منهما ملكا في العبد فله ان يفعل في ملكه فائشا فان نصا رتب المال العدا او اقره المصارف  
الدفع دفع المصارف دفعه وقد رتب المال حصته لانه اربعة ارباع العدا وقد خرج العبد من المصارف ولو اقره رتب المال  
الدفع دفعه لانه اربعة ارباعه وقد رتب المصارف للنفع وهو حصته كان له ذلك النفع وقد دفع النصيب وسطل المصارف  
لما ذكرناه والله اعلم بالصواب **باب** ما يجوز للمصارف ان يفعل به **باب** ما لا يجوز له **باب**  
واذا اشترى المصارف بالملك المصارف عده او لم يملك ان يزوج واحدا منهما اربعة ارباع العدا فاحاد رتب المصارف  
لانه يريد ان يشغل نصيبه بالملك فاستطاعته من غير مفعلة يرجع الى رتب المال فلم يملك له ذلك وفي تزوج اربعة ارباع  
في قول ابي حنيفة ومحمد لا يجوز وفي قول ابي يوسف يجوز وقد ذكرناه في كتاب النكاح **باب** وليس للمصارف ان  
تات لانه اذ كان له ما يجازيه فان كانت اذى المكاتبه نظريه ذلك فان كان العبد لا يملك منه على المالك المكاتبه  
ناطقة وهو عبد فهو من المصارف لانه لا يملك له منه حتى يعقوبه اربعة ارباعه ولا يجوز ان يكون ذلك حتى يعقوبه اربعة ارباعه  
فاذا كان ذلك كان حصه من المصارف وان كان فيه فضل على راس المال حين كانت عده وحده اربعة ارباعه ان المكاتبه ايضا  
ناطقة ومعناه لا يملك من العبد مستوفى منه ويوزن المال بحاوت المكاتبه في نصيبه نصيبه مستوفى كانه احدى اربعة

رب

ل



كان للزئبق الاخر ان ينجح الكتابة لانه موصوفه به فمتبع نصه في ذلك قال في نسخ سعي ادى بدل الكتابة عنوصف  
المصاريب منه وله حصه نصه من الكتابة لان ذلك بدل ملكه يكون لما له ولا رايح الكتابة مضمومة الى  
رفقه ويكون ذلك على المضاربة ويسوي في المال راس مال من ثلاثة ارباع الكسب الذي بقي بعد ابدال  
الكتابة ويكون الثاني من تلك الثلاثة الانواع منه وبين المصاريب على ما استمر طاعة ثم جميعا اما على قول اي حقيقه  
فلا اسكان فيهم لان ثلاثة ارباعه عند على حاله وهو نصيب راس المال ويكون ذلك عند المضاربة يكون على المصا  
فتم ان صاد جميع العبد مكاسبه فان الكتابة لم يكن مستمرة في نصيب راس المال بل كان راس المال من سبعة ارباع  
الى حله المضاربة فكانت الكتابة موقوفه على نصيب المصاريب حصل الثبات في حال سائر المضاربة فيه فاذا كان ذلك  
كان ثلاثة ارباع الكسب على المضاربة واما رايح الكسب فلا يكون على المضاربة لانه مستوفى بالبدل فاذا استوفى بدل  
المال راس ماله يسم ما في الكسب بينهما على الشطر ولا ذلك العبد ايضا كان رايحها واما نصيب المصاريب فان كان راس  
موسر كان راس المال بالحيث ان ثلاثة ارباعه ان شأته العبد اذا كانت المضاربة بالبرصه وان شأته ان  
شأه استغنى الصديق في قول اي حقيقه وانه تمام ان كان مؤثرا من وان كان معسرا سعى في الاختلاف فغير **فان**  
ولو كان المصاريب استغنى على التي رايحهم يتطرقان لم يكن نصيبه فضل على راس المال بل نصيب المصاريب حصه من المال  
الذي يتوق عليه وراس المال من ثلثين ثلثا فاذ كان من الاختلاف **فان** ولو دفع اليه الف درهم مضاربة  
بالبرصه فاستغنى بعد فوجه المصاريب من عليه من غير المضاربة لم يجب ان كان في العبد فضل على راس المال اذ لم  
يكن اما اذ لم يكن في العبد فضل فحجزوا في ان نصيبه فضل المصاريب والبقاء له ملك مضاربه فاما المضاربة  
لا من مادون في ذلك او لو كان له ذلك اذ في حيز المال من المضاربة لان المال نصيبه ومن نصيبه نصيبه  
راس المال على المصاريب نصيبه مضمونا عليه والمال من نصيبه مضمونا على المصاريب فخرج من ان يكون من المصا  
وفوق من هذا ومن الاب والوصي اذ ارضاهما العبد من عليها كان خابرا او جهة القوق وهو ان ان يبيع  
النصف في الحال فاسم الكتابة ثم الاب والوصي ملكان كتابة عهده الصغيري ملكان وهذا مدتها واما المصاريب  
فلا تملك الكتابة فلا تملك ان هي ايضا لان نصيبه مضمون على ما يؤمن من التجارة وان ليس من التجارة الاخرى انه  
لا تملك ان كانت واما اذا كان في المال فضل على راس المال فله ذلك ايضا لانه لا يجوز ان نصيب راس المال المادون فاذا  
نظر نصيبه على الثاني شاعرا والسبب منع صحة ان نصيبه من المضاربة خابرا او كان فيه فضل فلم  
يكن فيه فضل لانه ملك قضاء من مال المضاربة فملك ان يملك المضاربة **فان** ولو لم يكن منه ومن العبد تملك  
مالا لان حله وقتل اذ ائتمه فاعاد المصاريب في ذلك ما دون تصوير راس المال او دفعه اليهم بل بهم او حتى الذين انتم  
من مال المضاربة بذلك خابرا فان هذا ومن الدفع بالحيث وجه الفرق بينهما لانه اذا استهلك ما لا كان  
منه فاعادها جوا من المال فكانت هذه معاوضة وتجارة فاسم البيع والشراء واما الدفع بالحيث فانه  
لقد دفع باراء الذم والذم ليس مال فلم يكن بين المعاوضة فلم يحز البيع بالذم من التجارة لانه ملك بدل بخلاف الحيا  
في سائر **فان** ولو اذن المصاريب ليعتد العبد في التجارة ولم يملك له العمل فيه بل كان في المضاربة فذلك خابرا على  
راس المال فان اذن في التجارة من التجارة فان استغنى هذا العبد من تجارته لم يكن له نصيبه من المضاربة فليس للعبد  
ان يدفعه ولا ان يملكه فزاد من هذا العبد المادون من جهة المولى في التجارة اذ استغنى عدا حتى  
مدح خايه فالعبد المادون ان يدفعه وان يملكه والفرق بينهما ان المادون من جهة المولى مادون من جهة  
ملك للدفع والعبد يملك ايضا الدفع والعقد واما المادون من جهة المصاريب مادون من جهة من ملك للدفع  
والعبد لا يملك ايضا الدفع ولا العبد **فان** ولو دفع مال امه الصغيري مضاربة بالبرصه او باقل او باكثر

منه في المضاربة  
فان كان له مال  
فان كان له مال  
فان كان له مال

لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها دفعت مال اليتيم مضاربة الى رجل فلهدي روي عن محمد بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
ولانه فيه مال ما حسن الوجوه اذ يحصل له من ماله وزيادته ميا وله عموم قول الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الى  
بي احسن وذلك لوجوه لغيره مضاربة لانه لا يملك ان يبيع مال امه من نصيبه فلو كان ملك دفع مال امه مضاربة الى نصيبه  
اولى **فان** ولو اخذ الاب لانه الصغيري مال دخل مضاربة على ان يعمل له الاب للابن فعمل له الاب ودفع قال في  
راس المال والاب يصفان ولا ينفقان لان الاب ينفق على منافع نصيبه لكونه لغيره لان من دفعه كماله لكونه  
الغنى للابن انه لا يجوز الاب ان يملك اليه يكون منه سيدة ولو كان مثله سيع طار ولسيوي فاحذر الاب على ان يسوي  
به العلام ويبيع من بينهما يصفان فالضاربة خابرة وان كان راس المال ومن الاب يصفان لانه ينفق على  
امه لكونه لغيره للابن وهذا خابرا كما لو دفع مال لابن لكونه لغيره لان فان عمل الاب في مال فان  
ذلك لا يخلو من احد ويحين اما ان يعمل اذ الاب او غير اذنه فان كان اذنه هو خابرا لانه يكون وكلاهما في ذلك  
فصير كما المستبعد وان كان لغير اذنه نصيبا لغيره لان المال مال راس المال وراس المال لم يملكه  
ما ينفق منه ولا دون له في ذلك فاذا كان ذلك كان هو لا ينفق في ذلك سواء كان غاصبا طامسا **فان**  
وان كان له نصيب من فيه جماع العقب قال والوصي في جميع ذلك عن الاب لان الوصي يملك مع مال يملك دفع  
ماله مضاربة فلو دفع الوصي مال اليتيم الصغيري مضاربة الى نصيبه خابرا لغيره فانما على قول اي حقيقه ولا ينفق  
يوسف فلا يملك لانه يملك مع مال الصغيري من نصيبه يملك دفعه مضاربة الى نصيبه كاي سواء وانما يملك على  
قول يملك لانه يملك مع مال اليتيم من نصيبه عده وملك اخذه مضاربة والفرق بينهما انه اذا اخذه مضاربة  
لم اخذه من مال اليتيم نصيبه شيا ولا اخذه ايضا ما لا يخرج من مال اليتيم لانه لا يخرج من نصيبه الذي ينفق منه ان  
وليس يخرج من المال تجارة واما اذا دفع ماله من نصيبه فهو ما اخذ ماله ولا يملك له الى اخذ ماله نصيبه سلك  
**فان** واذا دفع المكاتب ما لا مضاربة بالبرصه او باقل او باكثر او اخذ ما لا مضاربة فذلك هو خابرا وذلك  
العبد المادون وهذا نصيب الصغيري لا يخرج من المادون لعم التجارة وهذا نوع من التجارة وان دفعه الصغيري  
لغيره من امه وصغيره وهو يحجزه عليه فعمله المصاريب فهو خاص من له وان كان دفعه لم يصب صار  
حكمه حكم العقب **باب مضاربة اهل الكهف فان** ولا بأس بان ياتى المسلم من النصيب ما لا  
مضاربة وطيرة المسلم ان يدفع الى الصغيري ما لا مضاربة وهو خابرا في القضاء اما المسلم فاما يجوز له ان ياتى  
المال من الكاهن او من الذي واما النصيب فلا يجوز في ان يوافق الاله لا يعرف سائر الكلام فان عرفت لم يات  
من مخالف فلا يؤمن ان يطعم المسلم الحرام فله ذلك المعنى بلح المسلم ان يدفع اليه ما لا مضاربة وهو خابرا  
في القضاء لانه في المعاملات سواء **فان** ولا يلزم المسلم ان يدفع ماله الى مسلم ونصيبه مضاربة لان الكافر  
لا ينفق نصيبه وحده واما نصيبه مع المسلم والمسلم معية من ان يطعمه الحرام **فان** ولا يبيع المصاريب ولا يرب  
المال الا بطا خابرية المضاربة ان كان في فضل على راس المال اذ لم يكن ولا ياترها اما المصاريب فلا يطاها  
لانه اذا لم يكن في المال فضل ينفق راس المال وان كان في فضل ينفق منه وبين راس المال وفي  
الحالين جميعا لا يملك له وطيرة ذلك لانها لا يطاها اما اذا كان في المال فضل فلا يملك له نصيبه منها  
وان لم يكن منه فضل يملك له لانها لا يطاها لان المصاريب ينفقها لغيره الملك الاخرى ان راس المال يملك  
ان كان من نصيبه ولو فاعادها المصاريب فخرج نصيبه من النصيب ولو كان له يملك لم يملك راس المال ان  
يطاها فاذا كان له نصيبه من الملك طيرة ايضا لان المال ان يطاها ايضا يملكه ذكرها هذا وقال في  
كتاب المضاربة الصغيري اذ لم يكن فيها فضل فاحب الى ان لا يطاها راس المال ولا يعرف لها شي من هذا ولم يذكر

مضاربة الصغيري في مال الكافر  
ان ينفق من المسلم







فادوية الحربى مسلمة وتجع الى دار الحرب ثم دخل النصارى ما بين فاحل المال من المستودع فاشترى به وتاج فهو عامل بنفسه  
وبعض الرب المال راس ماله لان المضاربة قد قطعت فيما بينهما حتى دخل دار الحرب لانه انما ائتمنه على ماله مدة مقامه  
دارنا ولم ائتمنه عليه بعد موافقة الى دار الحرب لان المسلم لا يضمن الحربى على ماله وهو يستحل ماله ودمه على جميع النصارى ما بين  
جهد من فاد الحدة ذلك المال ويحل فيه صار غاصبا فيكون ضامنا له فلو ان هذا الحربى دخل بالمال الى دار الحرب فاشترى به  
وتاج فان هو له ولا ضمان عليه اي المال لانه امر مال المسلم بدار الحرب فلو ان المسلم اذن له ان يدخل دار الحرب ويشتري  
به ويبيع فدخل الحربى بالمال الى دار الحرب واشترى به وتاج فان المال يكون له في الغياب وفي الاجتهاد يكون على المصار  
وفي الغياب ان المضاربة المطلقة يخرج المصارى للغير فاما المضاربة بما يجزى لوضعه في الدين فله النصيب فادوية وهو  
ولو اطلق المضاربة فاحصا فاحل المضاربة دار الحرب تحت ملكه بالاحراز ذلك اذ النص عليه وفي الاجتهاد وهو ما  
اطلقا المضاربة اذ لم ينص عليه في وجه الاستدلال وهو انه لا ائتمنه على ماله بعد ما صار سحرا لدمه وماله فاد اياه  
الا حكام بالتحول مع المال الى دار الحرب ويخرج بالامان يبيع المضاربة على حالها فان السلم اهل الدار ويبيع المصارى الى دار  
الاسلام مسلما او معا جدا او امانا فان خرج بينهما على الشرط لما ذكرنا ان المضاربة نافذة في الاجتهاد ولو ظهر المسلمون على  
تلك الدار والمال في يد المصارى وتزوج فيه واشترى به من ضامه فضل او سرقه فضل فان ذلك المال يستوفى من المصارى  
واس ماله وصحة من النسخ وما يعنى فهو من المسلمين لان نصه ملك الحربى وهو نصه من النسخ كان ذلك فاد اياه  
المال وصحة من النسخ من النسخ ملك المسلم فلا يكون **فان** ولو دخل الحربى دار الاسلام ما بين فاد اياه فاد اياه الى  
ما حبه مالا مضاربة بالصفحة فخطا بهما في حكم النصارى في مدة الامان فمصلحة الدين فان دخل احداهما دار  
الحرب بعد ذلك لم يفسد المضاربة لانه دخل دار صاحبه والمعنى في ذلك ان كل واحد منهما لم يات من صاحبه على ماله لاجل  
الامان الذي بينهما حتى يقول انه اذا ارتفع الامان طلب المضاربة ولو ائتمنه لافا بهما في الدار وهذا المعنى  
قائم فلا يفسد المضاربة لانه دخل دار الحرب والمال وهى دار امانه مدة فلم يقطع اذنه ولم يسل العقد خلاف ما لو وقع  
للمسلم الى حربى مالا مضاربة ثم دخل الحربى دار الحرب ان المضاربة يفسد والعزى بينهما ان يقول المسلم دار الحرب لا يفسد  
الامان الذي بين الحربى فلا يوجب افساد المضاربة وتكون الحربى بدار الحرب بفساد الامان بفساد المضاربة لان  
المسلم انما ائتمنه مدة مقامه في دارنا على ما ذكرنا **فان** ولو ان احد الحربى وقع الى صاحبه مالا مضاربة على ان لا يضمن  
ما بينه وبين المضاربة فادوية وانه في ذلك غير المسلم لان حكم المسلمين لم يجرى لغير المسلمين ولو وقع الى حربى مالا  
مضاربة بعد الشرط لم يجرى ذلك حكم المسلمين في المضاربة في دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
في الحالين جميعا **فان** واذا دخل المسلم الى دار الحرب ما بين فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
اليه الذي كان ذلك فخطا بهما في قول ابي حنيفة ومحمد وان خرج منهما على ما اشترى فان لم يكن في المال من النسخ الا انما يجرى  
مضى كلها للمصارى وان كان اقل من ماله فذلك للمصارى وكفى على دار المال خرج فان ابو يوسف المضاربة فادوية  
وخالفنا في ذلك كما علمنا في دار الاسلام واصل الاجتهاد ان المسلم اذا دخل دار الحرب ما بين فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
ما بينه وبين المضاربة فادوية ومحمد في قول ابي يوسف لا يجوز ولو وقع مع حربى لم يضمن حاله فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
مضاربة خرج ماله في وجهه او وقع اليه ذلك لاجل بخرج ما بينه وبين فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
لا يجوز وقد ذكرنا في كتاب السير والله اعلم **باب** **التركة في المضاربة** **فان**  
وقد ذكرنا في اول الكتاب ان رب المال اذا مقل المصارى لم يملك من ارباحه ان خلطه بماله وانما المخرج ولا  
ان شاذ به ولا ينعى الى مخرج مضاربة ولو قال له اعمل به ارباحك كان له ان يفعل هذه الاشياء الثلاثة فاد اياه الى دار الحرب  
فلما **فان** واذا وقع النخل الى النخل لاجل المضاربة ولم يملك له ارباحه من ارباح المصارى المال الى رجل قال له

اخلطه بماله من اخلطه بماله الى هذا ثم اعمل بما جملنا واحدة ان خلط منه فلم خلطه حتى ضاع من يده ولا  
ضمان على المصارى ولا على الذي ائتمنه لانه لم خلطه بماله وانما دفعه اليه والدفع لا يوجب ضمان  
عليه كما لو اؤذنه ولو كان رب المال قال له شارك فيه فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
خارجا ولا ضمان على احد منهما فيه فان اشترى به الاخر وتاج فهو على المضاربة لانه ائتمنه بالشرط وفي  
المضاربة شرطه في النسخ **فان** ولو دفع اليه الف درهم مضاربة بالصفحة ودفع اليه الف الفى  
مضاربة بالثلث ولم يعل في واحد منهما اعمل منه برباك خلطها المصارى قبل ان يعل شيئا منهما ثم يعل  
به فخرج او وضع فلا ضمان عليه والوصية على رب المال وان كان فخر بخرج اقساما ينفق النسخ  
بصفين والصفين الاخر الا كما شرط لانه خلطها مال رب المال مال رب المال ولم يوجب فيه  
شرطه لغيره وخرج احد الاقان صفان ونصف النسخ الا كما شرطها وان وضع في احد هما  
وربح في الاخرى قبل ان خلطها فان خرج على ما شرط والوصية على المال الاخر ولا يخل لغيره المالاين  
في الاخر لان المال الاخر لم يخرجه وفيه وانما خرج في المال الثاني كان ذلك النسخ على الشرط فان خلطها  
بعد ذلك فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
الذي وضع فيه لانه خلط مال رب المال بغير امر رب المال مال نفسه لان بعض النسخ مال المصارى  
وقد خلط ما وضع فيه وكله مال رب المال مال نفسه فصار ضامنا ولا ضمان عليه في المال الذي خرج  
منه لانه خلط نصيبه من النسخ كان موجبا في ذلك المال من الخلط بعد المال الاخر وقد وقع ذلك  
الخلط حكما فلا يجب به الضمان فان عمل بما بعد ذلك كان بخرج المال الذي كان فيه النسخ على الشرط  
بينهما لانه لا ضمان عليه وخرج المال الذي كان فيه وصية المصارى بعد وفيه لانه صار ضامنا لانه  
المال حصل بضره في ملك نفسه الا انه سدد من النسخ لانه استفادة نسب حيث **فان** ولو دفع  
الف درهم مضاربة فاشترى بها المصارى ما بين فاد اياه فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
يقعدها بعد الشرط ثم بعد انما التاجر فلا ضمان عليه وانما ائتمنه على وجه الصفه لان المصارى  
اشترى نصف المضاربة ونصف المصارى وملك شري الشئ للمضاربة محاربا لشرى وانما  
لم يضمن لانه لما اشترى نصف المضاربة فصار ماله في ماله بالشرى فاد اياه الى دار الحرب ودار الاسلام لان الحربى يضمن  
النصف من مال المضاربة وملك ايضا نصيب الثمن من مال نفسه وامساك مال المضاربة لنفسه  
لان الوكيل يضمن الدين يملك ان يفتى الدين من راس ماله وعساك المال المدفوع اليه في نصيبه  
الدين بعد اذا خلطها بماله صار كانه امسها بنفسه فلا ضمان عليه وفيه اخزان الضمان وجب  
عليه بالخلط الا انه سقط من بعد لانه وجب الضمان بتراهما للمضاربة نصف الثمن للمصارى على رب  
المال وهو الف درهم ووجب لرب المال عليه الف درهم بالخلط فصارا فان تاج الحاربه بعد  
ذلك ونصف الثمن بخلطها فلا ضمان عليه في ذلك وله ان يشترى بالثمن بعد ذلك ويبيع ويملك  
نصفه على المضاربة نصفه للمصارى لان الحاربه كانت مشتركة بينهما فكان من النصيبا مشتركا بينهما  
والشرط وقعت من وجه الحاربه لامن وجه الفضل فلا يوجب الضمان فان قسم المصارى الثمن فجعله  
نصفين يعني بخرج رب المال فالنصف باطله لان الواحد لا يكون مقاسما كما لا يكون فاضا ومقبلا  
هذا اذا خلط المالاين بعد شرا الحاربه فلو انه خلطها بماله قبل ان يشترى ثم اشترى  
بهما كان مشتركا بنفسه وهو ما من مال المضاربة لانه وجب الشرط لنفسه في حاله هذا قبل ان يصير

لك



النسب وتساوية فصار دينا خلافا لما لو حطوا بعد الشري لما ذكرنا من الوصية ولو كان خلط المال  
بعد ما استوى لم يرد بعد التمس حتى ضاع في يده كان ضامنا له المصارفة حتى يدعى بها من مال البائع ولا  
يخرج ناسيا المال لأن الناصر وثق على المصارف التمس والمصارف على رب المال فاذا حطوا بعد الشري  
ما يستوفوا من غير له ان يستوي في مرة اخرى فاذا قضى التمس وقضى الحاربه كان ضامنا على  
المصارف ولا يثبت المصارف من المصارف من المصارف بحول الحاربه حين استأنا المصارف  
منع ذلك من انقراض المصارف كما لو يوى التمس وهلك بعد ما استوى بأخر وضاع لا يثبت المصارف لأن  
المصارف بحول التمس الى المصارف منع ذلك من صحة العقد لذلك ها هنا **قال** ولو كان المصارف استوى ذلك  
المصارف مع رجل باللف من عند ذلك للرجل حاربه ودفع قبل ان يخلط هو حاربه وصرف الحاربه على  
المصارف لما دللنا ان المصارف على السقف مكان يصرفها على المصارف وصرفها كذلك للرجل  
فان تأناها من واحد وصفاة محطها هو حاربه ولا ضمان على المصارف لما ذكرنا ان الشري وقت حكمه فان  
تاسم المصارف ذلك للرجل التمس هو حاربه لها مقاسمة بين اثنين حاربه فان خلى يصرف المصارف بعد  
القسمة نصيب ذلك ان يخلط المصارف ضامن للمصارف لا يخلط **قال** ولو دفع اليه الف درهم مضار  
بالبعض يعمل فيها رايه يعمل بها من الف القاسم اعطاه الف اخرى مضاربه بالبدل وتعمل في رايه خلط حصة  
من هذه الالف بالمصارف الا ان يقره ذلك منها الف فالحل في قول ابي يوسف هو دفع المال الاول  
وقد يمحى من ذلك كله بالحاربه على قول ابي يوسف لما حصل المال من الرجح بعت في يده الف وحصة  
بعضها الى الحصة كانت بعت في يده من المصارف الناسية فبعض العين يرد الى رب المال وذلك  
تمام راس ماله وامام على قول محمد لما جعل الاول الالف الهاكمة من المالبين جميعا قسم احصاء لا يخلط  
حصة بالالفين يحصل كل حصة له حصة من المصارف الناسية والرجح من الالف الهاكمة يكون  
ما بين مذهب من المصارف الناسية ما بين مذهب من رايه من رايه من الالف وحصة بعت في  
الحصة التي كانت في يده وردها الى رب المال **قال** ويدفع من مال المصارف ثمان مائة من  
ازعة الخمس الالف يكون ثمان مائة فاذا ذهب من الالف ثمان مائة درهم حتى هناك الف درهم  
ومائتان الف من راس مال المصارف الا ان يسلّم ويصفي مائتان من حساب الرجح فيهما سهمان  
اما ابو يوسف فانه يجعل ذلك كله مضاربه واحدة ويصرف المال كله الى الرجح ويحدها بمقارنين  
محللين ويصرف الهلالان اليهما جميعا ابو يوسف يقول انه جعل المال الثاني وناذرة في الاولى فوجب  
ان يصرف الهلال الى الرجح كما لو كان الثاني شرط التصريف واعا طاهاه او ذلك لأن صاحب المال  
واحد فالظاهر انه اذا ما ان ناذرة على الاول بذلك عليه ان المعازرة الشرط لا يوجب ان يكون العقد معتد  
انه يجوز ان يكون العقد واحدا بشرط شرطان الا ان يرد في العقد الف درهم ليعمل بها يكون الرجح  
البعض سهمان يصرف الرجح المصنف الا ان كان خائرا كما لو جعل الشرط في الاول شرط واحد لذلك  
ها هنا محمد يقول انه لما دفع الالف الاخرى بالبدل رجح من بين شرط الرجح علم انه لم يرد ناذرة على الالف  
واما نصيب فباعتها بعد ان يقره ان الاخرى انه لو دفع في العقد الف درهم ليعمل بها يكون الرجح  
محلل في الرجح لذلك في حق الهلالان خلافا لما اذا كان الثاني مضاربه بالبعض لانه لما خلط بينهما  
علم انه اذا رده ان ناذرة على العقد الاول فصار عقدا واحدا لأن ان ناذرة لم يصب بالعقد ويصير كالموجود  
عنده ولو صار عقدا واحدا لم يصرف الهلالان الى الرجح وها هنا لما حاربه عدين لو كان الالف للرجح بعت في

الغنية

الالف الثاني وجعل ذلك من له راس المال واجمعوا انه لو لم يملك حتى بل دفع الف اخرى فخر هذا  
الرجح من المصارف الاخرى وازعة الخمس على المصارف الا ان يرد في الرجح ابو يوسف من الرجح  
والهلالان وذلك ان الرجح بقا الى وقت المقصود بالعقد فخلط ذلك وهو سهمه ان رجح حطاه كالموجود  
وقت العقد واما اذا رده عليه الهلالان فالناذرة لم تكن في بقاها الى وقت المقصود بالعقد فخلط  
ذلك كان لم يكن هذا كما قلنا في المبيع اذا تولدت منه ناذرة ونقي الى وقت التصرفات لها حصه من  
التمس ولو هلك قبل حصول القبض جعلت كان لم يكن ذلك ها هنا واجمعوا انه لو كان دفع الالف الاخرى  
الى رجل يعمل فيها رايه فاحصا المصارف ان خلط المالبين بخر ملك حصه انه يملك بالحصة انهما عقدان  
محللان **قال** ولو دفع اليه الف درهم مضاربه بالبعض يعمل فيها رايه فخلط الف والرجح فخلط الف درهم  
مضاربه بالبعض يعمل فيها رايه فخلط المصارف الاول الالفين في رجل بالبدل وتعمل في رايه ودفع  
المصارف الثاني الالف الى هذا الرجل ايضا مضاربه بالبدل يعمل فيها رايه خلط الالف بالالفين فلا  
يضمن عليه رايه فاذا ردها بالالفين فخلطها بالالفين واما رايه فخلطها بالالفين فخلطها بالالفين  
وضمها حصة بالالفين الوصية على المالبين بالالفين فخلطها بالالفين فخلطها بالالفين فخلطها بالالفين  
الهاكمة من المال الاخر وذلك ما به ستة وستون وثمانين معنى من الالف الاخر ثمان مائة وثمانية  
وثلثون وثلث مائة المصارف الثاني ويردها المصارف الثاني ذلك على رب المال لا يرد من راس ماله  
وثلث الحصة من الوصية حصة الالفين وذلك بالالفين وثلثه وثلثون وثلث معنى من الالفين الف  
وسمائه ستة وستون وثمانين ويردها المصارف الاول ويدفع المصارف الاول منه الى رب المال  
الف درهم راس ماله ومعنى سمائه ستة وستون وثمانين ويحسب مليون منه وبين رب المال على ما  
استوطا وان رجح المالبين الف درهم حتى صادرت في يده اربعة آلاف درهم فانه يأخذ من هذه الالف  
الرجح هو خاصة ملكه لفسقه لأن كل واحد من المصارف شرط له من المصارف التي دفع اليه ملك الرجح  
وسمى ثلث الالف الازعة بقسم على مال المصارف ملك المصنف يضم الى المصارف الناسية التي كانت الف  
مدفعها الى المصارف الثاني ويقسم ثلث المصنف الى المصارف الاولى التي كانت الفين مدفعها مع الفين  
الى المصارف الاولى فالسهم الحساب على البدل يحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثه ثلث  
ميصير ملك الالف على تسعة اسهم ملكه وثلثه اسهم للمصارف الاخرى سهم من الالف وسهمان من حصة  
الالفين معنى ستة اسهم فيقسم ذلك الالفان سهمان منها يضم الى الالف ويدفع ذلك الى المصارف الثاني  
واذعة اسهم يضم الى الالفين ويدفع ذلك الى المصارف الاول ثم ياتي رب المال فيأخذ من المصارف الثاني  
الف درهم راس ماله ويقاسم السهمان وثلثه الالف على اربعة اسهم ثلثة اسهم لرب المال وسهم للمصارف  
الثاني لأن رب المال يقول له ان حصه الالف من الرجح ثلثة اسهم من تسعة مكات هي الالف اسهم معنى  
وسمائه ثمانين لأن شرط الرجح كان يينا على المصنف فلما استوفى المصارف الثالث ملك الرجح فاما السحق ذلك  
عليك من نصيبك دون يصير نصيبك من الرجح سهم ونصفه وثلثه سحق ذلك للرجل عليك سهمان وصبي  
سهم ونصفه وثلثه نصيبك سهم وثلثه سهم ونصفه فالسهم فاصغر رجل السهم نصف ذلك سهم وثلثه اسهم  
طاعة المعنى ثلثا انه يضم ارباعا واحدا من المال من المصارف الاول الف درهم راس ماله ويقاسم الازعة  
اسهم التي نصبت اليه من ربع الالف من المصارف الثالث على اربعة اسهم ثلثة اسهم لرب المال وسهم للمصارف  
الاول لما ذكرنا في المصارف الثاني ومعنى يده الف درهم كان رجحها هو عمله وثلث مليون منه وبين رب



المال بغيره فان هلك المال في يده من قبل او بعده ضمن نصفه وهو المدة الفاسدة وفوقه  
القيمة والاختارة وجعلوا الماخوذ على الاختارة الفاسدة امانة كالمأخوذ على الاختارة الصحيحة وانما  
لم يجعلوا المال الماخوذ على صحة المدة الفاسدة كالمأخوذ على صحة الاختارة وحده الفرض بينهما ان  
اذا اخذ على المدة الفاسدة لم يضمنه يكون مقعدا في احد اليد لا على السلم اخذت في يده فاسدة فاذا اخذ  
كان مقعدا في الاخرى فكان مضمونا عليه بخلاف المدة الحاضرة فانما في باب الاختارة الفاسدة الاخذ  
مستحق بالامانة لا باخذ العين بنفسه وانما تاخذها لحفظها على صاحبها وانما باخذها من يده فاسدة فكان في  
اخذ المتابع مقعدا بالمتابع ولو زعم في المال كان نصف النصف المدة للمضارب والنصف الاخر على شرط  
المضاربة وان وضع في الوصية بينهما نصفان لان المال بينهما نصفين النصف الذي اصاب المضارب لا يملكه  
النصف فالحصة الفاسدة في بعض النصفين الثاني منهما على الشرط ولو دفعها اليه على ان يصفها بضاعته وصرفها  
للمضاربة فهو على ما قال **قال** ولو دفعها اليه على ان يصفها بضاعته في يد المضارب ونصف مضاربه بالنصف  
من ذلك خاير على ما سمي لان المال كله امانة في يده نصفه علم الوجبة ونصفه علم المضاربة فان قسم الصا  
المال نصفين ثم هل يتعد النصفين على المضاربة فزعموا او وضع في الوصية عليه وعلى رب المال نصفان وان  
زعم فصف النصف للمضارب ونصفه على ما شرطت المضاربة لان سبب المضارب كانت باطله فلما اشترى نصف  
المال كان ذلك النصف الذي على يده نصفه في يده وجوبه صار مضمونا عليه في كل حال في الامانة غير ان  
وضف ذلك النصف للمضاربة في يد فادان ذلك ذلك كانت الوصية بينهما وانما النصف فانه  
للمضارب وزعمه رب المال لان نصف النصف الذي صار مضمونا عليه كان للمضارب خاصة والنصف  
الاخر بينهما فان اذ ان اشترى بالمضاربة فلا يضمن شيئا اشترى نصف الاخر غير مضمون ونصف العقد التي  
نصفها شايعا حتى يضمن مستر يا صفتها شايعا فصار السابغ شركا في الاخر لم يضمن حتى يحضر رب المال لان النصف  
**قال** الحائز ربحه الله تعالى بل هذا الذي اشترى نصفه وسلمه على الشفع لان الشفع في الوجبة الاول امانة  
بالسليم ثم شافع فطلب السلكة في هذه الموضع من الشفع الذي كان حصة في الوجبة الاول امانة  
الى النصف شايعا فان لم يحضر رب المال في هذه الحيلة في ضمان الذين من غير ضمان على المضارب على ان النصف  
نصف الاخر من المضارب من غير علمه ورضا فصار مضمونا على ذلك النصف وله على رب المال مثل ذلك النصف  
المضارب لان المال عند امانه ولو وصفت احد من الامين لاحت الضمان على الامين **قال** ولو دفع اليه  
الف درهم مضاربة بالنصف وانتهى عليه بالاعلانية انها فرضت فوقف بذلك على المضارب بالمال فان  
هذه المسئلة على وجه التصديق لان كان على ذلك وانما انتهى الى الفرض على وجه الثقة والمال في الحقيقة  
مضاربة فان المال مضاربة والوصية على رب المال وان على ما شرطت ان النصف للمضارب والنصف  
الصف على الفرض لم يزل حقيقة فيقسط معنى الفرض ورجع الى معنى المضاربة ولان رب المال امانة له  
على المضارب ومن الضمان اذ امانة لان ضمان سقط الضمان وان كان ما وقامت المدة بانه مضاربة  
وانتهى عليه بالفرض وقالوا اخرنا جميعا ايها الشاهد بالفرض على وجه الوجبة وليس بغيره اما هو مضارب  
كان كذلك ايضا لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرارهما وتصادفهما وان لم يكن له سبب على ذلك فالقول قول  
رب المال لان الاذن يستفاد من حصة القول قوله في حصة وان اقاما جميعا البيعة فشهد شاهدان  
بالمضاربة وشاهدان بالفرض يرد على المضاربة لانه يجوز ان يضمنه ما دفع اليه مضاربة والمضاربة رد  
على الفرض لانه لو دفع الدين الذي في حصة المضاربة لم يحضر الفرض الثاني في حصة المضاربة لانه

ما ضمن

ذلك

المال بغيره فان هلك المال في يده من قبل او بعده ضمن نصفه وهو المدة الفاسدة وفوقه  
القيمة والاختارة وجعلوا الماخوذ على الاختارة الفاسدة امانة كالمأخوذ على الاختارة الصحيحة وانما  
لم يجعلوا المال الماخوذ على صحة المدة الفاسدة كالمأخوذ على صحة الاختارة وحده الفرض بينهما ان  
اذا اخذ على المدة الفاسدة لم يضمنه يكون مقعدا في احد اليد لا على السلم اخذت في يده فاسدة فاذا اخذ  
كان مقعدا في الاخرى فكان مضمونا عليه بخلاف المدة الحاضرة فانما في باب الاختارة الفاسدة الاخذ  
مستحق بالامانة لا باخذ العين بنفسه وانما تاخذها لحفظها على صاحبها وانما باخذها من يده فاسدة فكان في  
اخذ المتابع مقعدا بالمتابع ولو زعم في المال كان نصف النصف المدة للمضارب والنصف الاخر على شرط  
المضاربة وان وضع في الوصية بينهما نصفان لان المال بينهما نصفين النصف الذي اصاب المضارب لا يملكه  
النصف فالحصة الفاسدة في بعض النصفين الثاني منهما على الشرط ولو دفعها اليه على ان يصفها بضاعته وصرفها  
للمضاربة فهو على ما قال **قال** ولو دفعها اليه على ان يصفها بضاعته في يد المضارب ونصف مضاربه بالنصف  
من ذلك خاير على ما سمي لان المال كله امانة في يده نصفه علم الوجبة ونصفه علم المضاربة فان قسم الصا  
المال نصفين ثم هل يتعد النصفين على المضاربة فزعموا او وضع في الوصية عليه وعلى رب المال نصفان وان  
زعم فصف النصف للمضارب ونصفه على ما شرطت المضاربة لان سبب المضارب كانت باطله فلما اشترى نصف  
المال كان ذلك النصف الذي على يده نصفه في يده وجوبه صار مضمونا عليه في كل حال في الامانة غير ان  
وضف ذلك النصف للمضاربة في يد فادان ذلك ذلك كانت الوصية بينهما وانما النصف فانه  
للمضارب وزعمه رب المال لان نصف النصف الذي صار مضمونا عليه كان للمضارب خاصة والنصف  
الاخر بينهما فان اذ ان اشترى بالمضاربة فلا يضمن شيئا اشترى نصف الاخر غير مضمون ونصف العقد التي  
نصفها شايعا حتى يضمن مستر يا صفتها شايعا فصار السابغ شركا في الاخر لم يضمن حتى يحضر رب المال لان النصف  
**قال** الحائز ربحه الله تعالى بل هذا الذي اشترى نصفه وسلمه على الشفع لان الشفع في الوجبة الاول امانة  
بالسليم ثم شافع فطلب السلكة في هذه الموضع من الشفع الذي كان حصة في الوجبة الاول امانة  
الى النصف شايعا فان لم يحضر رب المال في هذه الحيلة في ضمان الذين من غير ضمان على المضارب على ان النصف  
نصف الاخر من المضارب من غير علمه ورضا فصار مضمونا على ذلك النصف وله على رب المال مثل ذلك النصف  
المضارب لان المال عند امانه ولو وصفت احد من الامين لاحت الضمان على الامين **قال** ولو دفع اليه  
الف درهم مضاربة بالنصف وانتهى عليه بالاعلانية انها فرضت فوقف بذلك على المضارب بالمال فان  
هذه المسئلة على وجه التصديق لان كان على ذلك وانما انتهى الى الفرض على وجه الثقة والمال في الحقيقة  
مضاربة فان المال مضاربة والوصية على رب المال وان على ما شرطت ان النصف للمضارب والنصف  
الصف على الفرض لم يزل حقيقة فيقسط معنى الفرض ورجع الى معنى المضاربة ولان رب المال امانة له  
على المضارب ومن الضمان اذ امانة لان ضمان سقط الضمان وان كان ما وقامت المدة بانه مضاربة  
وانتهى عليه بالفرض وقالوا اخرنا جميعا ايها الشاهد بالفرض على وجه الوجبة وليس بغيره اما هو مضارب  
كان كذلك ايضا لان الثابت بالبيعة كالثابت باقرارهما وتصادفهما وان لم يكن له سبب على ذلك فالقول قول  
رب المال لان الاذن يستفاد من حصة القول قوله في حصة وان اقاما جميعا البيعة فشهد شاهدان  
بالمضاربة وشاهدان بالفرض يرد على المضاربة لانه يجوز ان يضمنه ما دفع اليه مضاربة والمضاربة رد  
على الفرض لانه لو دفع الدين الذي في حصة المضاربة لم يحضر الفرض الثاني في حصة المضاربة لانه

لا يضمن

رب

جها

نصف

يلحقان صا







وكل واحد منهم عن العيين ونحو جميع الذين في خصبة الناكل من الميراث وكذلك لو قال في مرضه دعت ابن  
المال الى ذب المال وخصبة من الحج هو من له قوله قد صاع في جميع ما وصفا الا ان ذب المال ان ياحد خصبة  
المقارب من الحج الذي حصل له يد به فليكون له من راس مال ذب المقارب مصدق في سقوط الضمان عنه  
وكن لا صدق في الاستحلال من ذلك الحج الذي يدعي انه خصبة فاداه صدق فانه في سقوط الضمان عنه صار ذلك  
عن خصبة وفعله ونحو ذلك العقد في يد به فليكون ذب المال **لحقه** ويكون ذلك من راس ماله فان كان  
على المقارب ذب من حط ماله وخصبة المقارب من الحج غير مصدق فانه ذب المال خاص الغرماء خصبة  
المقارب من الحج لان ذلك العقد من الحج امانة صدقة لرب المال فخطها مال لغير اوقات جعلها كان  
صاحبها **لحقا** ولو اقر المقارب صدق مؤنك وعليه ذب حط ماله انه قد ربح في المال **الف** درهم  
وان المضاربة والحج ذب على فلان ثم مات فان صدقة الغرماء فاما المقارب كان القول قول  
المقارب ولا حق لرب المال في ذب المقارب بل جميع ذلك الذي عليه الذين راس ماله وخصبة من الحج  
لهم تصادقوا جميعا على عيين ذلك الذين للمضاربة تصادقا ولو اقر المقارب بان هذا الالف مضاربة  
وصدقة الغرماء فانه كان ذب المال الحق بها من غير ذب تلك ها هنا وان تربية الغرماء فاما قال وقالوا الله  
لم يرب شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع ساير دينه بين الغرماء ذب المال  
بالخصص يقرب ذب المال راس ماله ولا يصرف شي من الحج لان المقارب لا يصدق في قطع حقوق الغرماء  
من ذلك الدين واستحلاله لرب المال كما هو اسوة الغرماء به ولا يصرف شي من الحج لانه لا يعرف حق  
الحج لرب المال الا بقول المقارب وحده فلا يشق حق ذب المال منه بقوله وحده كما لو اقر دين  
لاشيان ولا يعرف ذلك الا بقوله لم يست ذلك في حق الغرماء ذلك ها هنا **ف** ولو اقر في صدقة مالي  
في يد به انه مضاربة لفلان ولا يعرف ذلك الا بقوله يدعي بذن الحجبة لان اقاربه مضاربة لم  
يعرف تصادقا فاقاره بوجه لغة لم يعرف ولو اقر به ذلك وعليه ذب الحجبة لم يصدق في حق الغرماء لان ذلك  
ها هنا والمعنى في ذلك ان ذب الحجبة اولى من ذب الميراث وان لم يكن عليه ذب الحجبة وانما امر الدين  
في من صدق وهو حط ماله فان كان اقاربه بالدين قبل اقاربه بالمضاربة خاص ذب المال للغرماء فيما  
تول المقارب لان اقاربه بالمضاربة بعد اقاربه بالدين من له الاقارب بالدين تصادقا في ذلك ولو  
نه اما لا تصادق بالمضاربة بعينها بل اذ كان امانة قبل ظهور الدين فاستحق ذب المال العيين باقرا  
فاذا اقر بالدين من بعد صدقة اقاربه ما استحق العيين عليه فلا يصل اقاربه فيما استحق عليه ولا يكون فيه شياء وان  
كان اقر بالمضاربة بعينها ثم اقر بالدين فخاصوا جميعا لان اقاربه بالمضاربة او بالودعة بعينها او اقر  
بالدين تصادقا لو اقر بدين ثم بدين وان اقر بالمضاربة بعينها ثم بالدين ثم ان عيين المضاربة فقال المقارب  
في ذب الالف بعينها فانه لا يصدق في خاص ذب المال الغرماء في مال المضاربة راس ماله لانه لما اقر بعين  
عينا او لا تصادق بدين ثم بدين ان يقطع حق الغرماء من دين العبد ما يعلق حقهم به فلا يجوز **ف** ولو دفع هذه الذب  
مضاربة لفلان عدي وفلان عدي ووجه ذب الذي وفلان من الدين لانه اذ اقر بالمضاربة لانه اقر ملك  
الامانة فيها قبل ظهور الدين عليه فاستحق ذب المال **ف** ولو قال لفلان عدي الف درهم مضاربة  
بالصدق وهي ذب الصدق وفلان على الف درهم فلم يوجه في الصدق في ذب ما ترك المقارب  
من ذب المال وبين الغرماء بالخصص امراديه ان حق ذب المال لا يظلم ان لا يوجه في الصدق في ذب ما ترك  
ما بانه لم يوجه في اقاربه بوجه لغة لم يعرف ولو اقر بوجه لغة محمولة ثم من خاصا ذلك ها هنا ولو وجد

الصدوق

الصدوق الف درهم كان ذب المال الحق بنا لانه اقر له ماله الصدوق في هو كما لو اقر في ذب  
في يد به بعينها وذلك ليس بالميراث واليت ذب في ذب المضاربة الصغير اذ لم يصدق الصدوق  
ان هذه الالف كانت في البيت او في الصدوق يوم اقر جعلها بين الغرماء ذب المال بالخصص من ذب  
الاستحلال لانا لا صدق في الاقرار في الصدوق فان فلان ذب المال الف مضاربة خاصة والباقي  
من الغرماء سوا ذب الا فلان تحتلطان او غير تحتلطين لانه لم يصدق بالخط فحجب كانما احتلطان من غير  
جعلها فان علم ان ذب المقارب هو الذي حط المال بعين ما ربح المال كان المال **لحقه** منهم بالخصص  
في قول ابي جعفر لا رده عن عده انه لم يصدق ما بالخط ملله واقطع حق من المخلوط واما في قول  
ابي يوسف ويحمد مصدقة لرب المال وصدقة لغيره لانه لا يصدق في ذبها ان احدهما لا يقطع حق المخلو  
واصل المسئلة في كتاب الودعة **ف** ولو قال لفلان عدي الف درهم مضاربة وهي التي لفلان  
وفلان على الف درهم ذب وكما ان لم يصدق في ذب ذب المال لانه في مال المضاربة فصار  
كما لو عينا بالاشارة كان ذب ذب المال **ف** واذا اقر المقارب المضاربة في صدقة او في من  
ثم اقر بها في ذب في ماله لانه محمد الامانة ثم اقر بها ثم حلك المال ضمن كما قلنا في الموضع اذا اقر  
الودعة ثم اقر بها ذب ذب لو وجد شيئا من الحج اقربه ثم قال لم يصل الى ضمن ما محمد من الحج ذب ما محمد  
صا وصاحبها والمعنى فيه انه محمد الامانة وطعن يعني في هذا الفصل قال هذا الجواب خطأ لان الحق في  
والجمل يستويان في وجوب الضمان فانه اذا جعل الامانة ضمن كما اذا اقر بدين ولو جعل الحج حتى مات لم  
ضمن الحج على ما ذكرنا قبل هذا انه لو اقر به ربح على اقر المال الف درهم ولا يصدق في الحج لانه كان  
اقربا له في ذب ما لم يقر بوصول الحج اليه يجوز ان يحصل الحج ولا يصل اليه ولا يحق الضمان عليه بهذا القول  
من الاقرار له ذلك ها هنا اذا اقر الحج ثم اقربه لا يصدق في ذب الحج لانه قد كان حصل اليه وقيل في  
تصريف جواب الفصل ان اذ اقر به اذ اقر به ان ذب المال بل الحج ذب فلان له البصف يكون  
محجبا وليمة ذلك وقد محمد بدين الحج ثم اقر به فصح اقاربه **ف** واذا دفع رجل في رجلين مالا مضاربا  
تقاب احداهما قال الاخر ملك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الاخر ذب في ربحه لانهما لبيان في  
المضاربة صدق في الحج في الامانة التي في يد به ولا يصل في ما كان في يد غيره واذ لم يصدق وهو فيما  
في يد صاحبه وقد مات الثاني ولم يدر الامانة التي في يد به تصادقا واما عليه فان علم ان الميت كان  
اودع نصيبه صاحبه الحج فقال الحج ملك هلك فهو مصدق في جمعه لان له ان يودع عند صاحبه فاذا  
علم ذلك صار ذب المال المضاربة امانة في يده فالقول قوله ان الامانة قد هلك وان قال  
الحج ذب ذب ذب الى صاحبه كان مصدق فامع عنده وكان ذلك ذب ذب مال صاحبه واما فان كان  
لانه مودع الميت فليكون اقاربه بالذبح كاقاربه ذلك فاستيقا ولو اقر الميت في حياته بالاستيقا  
ولم يبين حتى صار نصيبه ذب ذب المال في ربحه ذب ذب ها هنا وطعن يعني في ذب المسئلة فقال ويجب  
ان يكون القول قول الحج لسقاط الضمان من نفسه دون ان يقر من غيرهما بقوله الا ترى ان  
صاحب الودعة لو قال **ف** للمودع اودع الودعة الى فلان فقال قد دفعها وقال لفلان لم اقبض شيئا  
فالقول قول المودع في ربه نصيبه ولا ضمان على الاقر لانه اقر بدين في حواله لم يضمنه واذ قال  
دفع الودعة فامرك الى فلان صدق فانه في حق ذب المال حتى لا يضمن لانه اقر على المال لم يصدق في  
وصولها الى المودع اليه لا المودع اليه لم يضمنه فاما ها هنا فان هذا الحج امين الميت مصدق في حق من

في الصدوق درهم فلا يكون له  
مالم يشهد الشهود على ذلك ولو وجد

وكان ولا يضمن المضاربة ولا ان كان  
ذب المال اذ من ربحه راس مال الف درهم



حتى انتم جعلتم اقراره بالانفاق اقراره بالانفاق **قال** واذا دفع المضارب بخله المال فافتره وليس  
المال الف درهم ثم قال خلطت مال المضاربة بما لي قبل ان ادفع فيه لم يصدق لانه اقره بخل المال  
ثم ادعى خلوصه لنفسه فلا يصدق على ذلك فان ذلك المال في يديه بعد ذلك ضمن المضارب المال لم يصدق  
المال وتضمنه من ان لا يصدق صاوغا وادفع اقراره بالانفاق صحيح في حق نفسه مكان ضامنا له **قال** واذا  
اقر المضارب بدين في المضاربة لولا المضارب او وليه او غيره وجبه او مكاتبه او غيره عليه ومن اذ لا  
دين عليه لزمه في ماله خاصة في قول ابي حنيفة انما اقره لغيره ولا دين عليه فلا يضمنه وعلى قول ابي  
يوسف ومحمد بن ابراهيم لا يضمنه اذ لمكانه فانه باطل ابو حنيفة يقول انه منهم في اقراره فلا يضمن  
اقراره وعلى مذهبه عند المستقيم ان المذهب عند ان الوكيل بالبيع اذا باع من يوكله لا يجوز بيعه في قول  
ابي حنيفة الا ان الفرق بينهما ان الوكيل اذا باع منهم لا يجوز له ان يقول ابي حنيفة في المضاربة يجوز بيع  
نفسه هو لا يبي يوفى ويضمن ما دون ما لم يضمنه من اقراره في كل حال الا ان المعادة مثل  
الفقه لا يضمنه فاما الاقرار بنفسه بتمه فافترقا وذلك في المضاربة الصعيقة ان على قول ابي حنيفة ان كان في  
المضاربة فضل لزم المضارب ما اقره في حصته كانه لا يضمنه في اقراره في نصيب نفسه **قال** ولو اقر  
للمضارب في نفسه مضاربة بغيره ثم اقر بغيره ودفعه لغيره ثم اقر بدين ثم اقر بدين في المضاربة ثم خاص  
صاحب الوديعة والدين فيما عدا ذلك في المضاربة فلا يضمنه في اقراره بغيره ودفعه للثاني فان  
فضل من حوز المال في كان بين يدي صاحب الدين والوديعة وصار كانه اقر بدين بغيره ثم يدين  
**باب الشفعة في المضاربة قال** الشيخ الامام رحمه الله الاصل ان كل من باع وسع له فلا شفعة له لكل  
من اشترى او اشترى له فله الشفعة وانما لم يكن للاول من الشفعة لا يملك المعقود عليه اليه واخذ بالشفعة  
كأنه فاضا شريك في نصيب ما من حصه واما في الشري فله الشفعة لان الشري يوجب المالك والاخذ  
بالشفعة يوجب من المملك وذلك يوجب الشري فلا منافاة بينهما **قال** واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم  
مضاربة فاشترى المضارب دارا يساوي من الف او اقل او اكثر وزد المضارب في يده فله ان يأخذ  
من المضارب بالشفعة ويدفع اليه الثمن فيكون الثمن على المضاربة لانه اشترى الدار لرب المال ولو  
اشترى لنفسه دارا هو يبيعها كان له الشفعة كذلك في المضارب له **قال** ولو اشترى المضارب  
بالمال دارا يساوي الف او زدت المال بغيرها فاضل الشفعة ثم باع المضارب الدار فلا شفعة لرب المال فيها  
لان المضارب اذ باع لرب المال وقد ذكرنا ان كل من باع اذ يبيع لغيره له الشفعة فله ان يبيع الدار ويملكه ويبيع  
المضارب وذلك لو باع لرب المال واداه لم يملك المضارب شفعة بدار المضاربة لانه وكله فادان باع لرب  
المال ثم اراد ويملكه ان يأخذ له بالشفعة لرب الدار اذن البيع فليس من حصته فادار وملكه ان يبيع ما من  
من حصته لا يملكه ذلك **قال** ولو اشترى المضارب مائة المضاربة دارا يساوي الفين وزد المضارب بغيرها  
فاضل الشفعة ثم باعها المضارب بالفي درهم لم يملك لرب المال ان يأخذ شريكها بالشفعة اذ لم يملكها  
ملك اذ كان الشفعة لما ذكرنا ان المضارب باعها لغيره فصار كما لو باعها لنفسه واما بصف المضارب فلا يملك  
اذا كان يبيع بغيره الشفعة على المشتري مائة صفة واحدة فليس له ان يفرق المالك عليه ولو لم يملكها  
بما رزب المال داره فاذا المضارب ان يأخذها بالشفعة لنفسه من اجل الرجوع الذي له في دار المضاربة  
كان له ذلك لانه مال المالك لرب الدار الذي يجب له الشفعة فصار كما لو باع انسان دارا لثلاثة ابناءهم  
للثالث وزادها لثالث **قال** ولو اشترى المضارب بعض المال اربعة فبعضه فله ان يبيع الدار ويملكها

واذا دفع المضارب بخله المال فافتره وليس  
المال الف درهم ثم قال خلطت مال المضاربة بما لي قبل ان ادفع فيه لم يصدق لانه اقره بخل المال  
ثم ادعى خلوصه لنفسه فلا يصدق على ذلك فان ذلك المال في يديه بعد ذلك ضمن المضارب المال لم يصدق  
المال وتضمنه من ان لا يصدق صاوغا وادفع اقراره بالانفاق صحيح في حق نفسه مكان ضامنا له  
اقر المضارب بدين في المضاربة لولا المضارب او وليه او غيره وجبه او مكاتبه او غيره عليه ومن اذ لا  
دين عليه لزمه في ماله خاصة في قول ابي حنيفة انما اقره لغيره ولا دين عليه فلا يضمنه وعلى قول ابي  
يوسف ومحمد بن ابراهيم لا يضمنه اذ لمكانه فانه باطل ابو حنيفة يقول انه منهم في اقراره فلا يضمن  
اقراره وعلى مذهبه عند المستقيم ان المذهب عند ان الوكيل بالبيع اذا باع من يوكله لا يجوز بيعه في قول  
ابي حنيفة الا ان الفرق بينهما ان الوكيل اذا باع منهم لا يجوز له ان يقول ابي حنيفة في المضاربة يجوز بيع  
نفسه هو لا يبي يوفى ويضمن ما دون ما لم يضمنه من اقراره في كل حال الا ان المعادة مثل  
الفقه لا يضمنه فاما الاقرار بنفسه بتمه فافترقا وذلك في المضاربة الصعيقة ان على قول ابي حنيفة ان كان في  
المضاربة فضل لزم المضارب ما اقره في حصته كانه لا يضمنه في اقراره في نصيب نفسه  
المضارب في نفسه مضاربة بغيره ثم اقر بغيره ودفعه لغيره ثم اقر بدين ثم اقر بدين في المضاربة ثم خاص  
صاحب الوديعة والدين فيما عدا ذلك في المضاربة فلا يضمنه في اقراره بغيره ودفعه للثاني فان  
فضل من حوز المال في كان بين يدي صاحب الدين والوديعة وصار كانه اقر بدين بغيره ثم يدين  
**باب الشفعة في المضاربة قال** الشيخ الامام رحمه الله الاصل ان كل من باع وسع له فلا شفعة له لكل  
من اشترى او اشترى له فله الشفعة وانما لم يكن للاول من الشفعة لا يملك المعقود عليه اليه واخذ بالشفعة  
كأنه فاضا شريك في نصيب ما من حصه واما في الشري فله الشفعة لان الشري يوجب المالك والاخذ  
بالشفعة يوجب من المملك وذلك يوجب الشري فلا منافاة بينهما  
واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب دارا يساوي من الف او اقل او اكثر وزد المضارب في يده فله ان يأخذ  
من المضارب بالشفعة ويدفع اليه الثمن فيكون الثمن على المضاربة لانه اشترى الدار لرب المال ولو  
اشترى لنفسه دارا هو يبيعها كان له الشفعة كذلك في المضارب له  
المال دارا يساوي الف او زدت المال بغيرها فاضل الشفعة ثم باع المضارب الدار فلا شفعة لرب المال فيها  
لان المضارب اذ باع لرب المال وقد ذكرنا ان كل من باع اذ يبيع لغيره له الشفعة فله ان يبيع الدار ويملكه ويبيع  
المضارب وذلك لو باع لرب المال واداه لم يملك المضارب شفعة بدار المضاربة لانه وكله فادان باع لرب  
المال ثم اراد ويملكه ان يأخذ له بالشفعة لرب الدار اذن البيع فليس من حصته فادار وملكه ان يبيع ما من  
من حصته لا يملكه ذلك  
ولو اشترى المضارب مائة المضاربة دارا يساوي الفين وزد المضارب بغيرها فاضل الشفعة ثم باعها المضارب بالفي درهم لم يملك لرب المال ان يأخذ شريكها بالشفعة اذ لم يملكها  
ملك اذ كان الشفعة لما ذكرنا ان المضارب باعها لغيره فصار كما لو باعها لنفسه واما بصف المضارب فلا يملك  
اذا كان يبيع بغيره الشفعة على المشتري مائة صفة واحدة فليس له ان يفرق المالك عليه ولو لم يملكها  
بما رزب المال داره فاذا المضارب ان يأخذها بالشفعة لنفسه من اجل الرجوع الذي له في دار المضاربة  
كان له ذلك لانه مال المالك لرب الدار الذي يجب له الشفعة فصار كما لو باع انسان دارا لثلاثة ابناءهم  
للثالث وزادها لثالث  
ولو اشترى المضارب بعض المال اربعة فبعضه فله ان يبيع الدار ويملكها

دارا ويملك المضارب من مال المضاربة مثل من الدار التي بيعت الى حجب دار المضاربة فاذا المضارب  
ان يملك تلك الدار بالشفعة لم يملك ذلك انما يأخذها ما على المضاربة اذ يبيع من حق المضاربة في الشفعة في ثلث  
وهو مقداره في حق المضاربة ورتب المال جميعا فوجب احدى الشفعة على المضاربة كما ان حق الشريك في  
كان مقداره ما على حق الحار فوجب الدار الى الشريك بالشفعة اولا وانما قلنا ان حق المضاربة في الشفعة هو ثلث  
لانها اذا احدثت بالشفعة على المضاربة وجب للمالك لرب المال وجب في الحق للمضارب وان احدثها  
رتب المال والمضارب لنفسه فله فيها المالك فاذا كان احدى الشفعة على المضاربة وجب اجماع الحقين  
فاخذ كل واحد منهما لنفسه لا يوجب الا لهما واحدا من ان يملك من ثلث وهو مقداره في حقهما في الشفعة  
وجب لهما الدار التي اشترى فيها حقان من حق المال والمضارب جميعا فوجب ان يكون ما احدثه بالشفعة على  
هذا الوجه وان كل واحد منهما في ان يأخذها لنفسه متاخرا لانه انما يأخذ كل واحد منهما الدار لنفسه متاخرا  
المضاربة فاذا كان كذلك وجب ان يحمل احدى الشفعة على المضاربة مقدما على احدى الشفعة فان سلم المضارب  
الشفعة فاذا رتب المال ان يأخذها بالشفعة لنفسه لم يملك له ذلك لان المضارب ملك احدى الشفعة  
ولرب المال على سبيل التجارة ملك احدى الشفعة على سبيل التجارة كالعدل للمالك  
لما ملك احدى الشفعة ولم يملك على سبيل التجارة ملك الا ان يملك له احدى الشفعة فان لم يملك له  
المضارب من مال المضاربة شي احده الدار التي بيعت كان له ان يأخذها لنفسه لانه لم يملك في يده  
شي من المضاربة فاذا كان له المملك احدى الشفعة المضاربة اذ ليس للمضارب ان يستر في حق المال  
فغيره فلم يكن له احدى الشفعة بالمضاربة فاذا اطلق حق المضاربة في الشفعة كان حازن فادان احدى الشفعة  
للآخر الشفعة فان لم يملك في المضارب ان يأخذها لنفسه لانه لا يملك في الدار التي في المضاربة وكان لرب  
المال ان يأخذها كما بالشفعة لان الدار التي للمضاربة مملوكة مسخوطة الشفعة وان سلم المضارب الشفعة  
كان سلمها باطلا وكان لرب المال احدى الشفعة لان المضارب لملك احدى الشفعة ولا يملك احدى الشفعة ولو  
لم يعلم المضارب بالشفعة في ثلثا المضاربة وانما الدار التي على المضاربة على فادان المال ان يبيع الدار  
ان يأخذ الدار المسخوطة لهما بالشفعة فله ذلك وانما سلم احدى الشفعة لرب المال في حق المضاربة في الشفعة  
قد يطل بالبيع فلما اطلق حق المضارب وجب احدى الشفعة على المالك والمالك بينهما هذا كما يقول ان حق الشريك  
اذا سقط كان تجار ان يأخذها بالشفعة لرب الدار لانه احدى الشفعة على المضاربة من احدى الشفعة  
للمضارب ولرب المال جميعا **قال** واذا دفع رجل الى رجل مضاربة فاستوفاه دارا وزد المضارب  
شريكها فله ان يأخذ حصه احدى الشفعة دون حصه الآخر فبما اذن بعضا لان العادة انسان وكله على الدار  
في احدى نصيبه ولو كان المضارب واحدا وزد المضارب انسان فليس لاحدهما ان يأخذ حصه لرب المضارب  
على المضارب بغيره الشفعة عليه وذلك لو كان الشفعة احدى فان له ان يأخذها من المضاربة و  
لم يحضر رب المال وقد كان الرجل اذ احكام العقد رجوع اليها وله ان يأخذ نصيب احدى الشفعة ولو كان المضارب  
وزد المضارب انسان والشفعة احدى لرب المال فليس لاحدهما ان يأخذ نصيب احدى الشفعة لان المشتري واحد وكان في  
ذلك بغيره الشفعة عليه **قال** واذا اوجبت الشفعة للمضاربة فليس احد المضاربين الشفعة لرب الدار ان  
لانه ليس لاحدهما ان يبيع الدار فانما لستين بان معا فادان احدى الشفعة لرب الدار ان يأخذها لانه في احدى  
الامر ان يملك الاخذ لولا اذ احدثها ان يأخذها بالشفعة دون الآخر لم يكن له ذلك لانه احدى الشفعة  
فاذا كان رتب المال الف درهم فاشترى به المضارب دارا يساوي الف او اقل او اكثر وشريكها رتب المال

في الدار التي بيعت الى حجب دار المضاربة فاذا المضارب  
ان يملك تلك الدار بالشفعة لم يملك ذلك انما يأخذها ما على المضاربة اذ يبيع من حق المضاربة في الشفعة في ثلث

في الدار التي بيعت الى حجب دار المضاربة فاذا المضارب  
ان يملك تلك الدار بالشفعة لم يملك ذلك انما يأخذها ما على المضاربة اذ يبيع من حق المضاربة في الشفعة في ثلث

حدها







ومن المالك لانه اشترى العبد بالف درهم وخمسائه ايضا خرجت من ملك المضارب لانه  
اشترى بالخمسائه التي هي حصته من النخ ربع العبد فيحقق البيع من ربع العبد فملك المضارب حصته من  
اعبار الخمسائه ايضا وانما الخمسائه الثانية من النخ وهي حصته من المال مطروح لانه لم يجمع من ان يطرح  
للمزاجه الا كانت ملك من المال في يد المضارب وفي الاصل فملكه فلا اعتبار بملك الخمسائه فادان كان له ذلك  
وتبعه من اربعة على الف وخمسائه وتطوعوا في هذا الفصل قالوا لعل ان سبعة من اربعة على الف وثلثين  
وخمسين لان المضارب اشترى ربع العبد لنفسه حصته من النخ وفي خمسائه فحق البيع في النخ حقيقة  
وفي ثلثه اربع العبد لنفسه حصته من النخ وهذا اشتراؤه المضارب بالف وخمسائه ومن المال كان اشترى  
ذلك مستعجلا وخمسين وذلك اقل الثمن وقد ذكرنا ان المضارب اذا اشتراؤه من ربح المال بعد من اربعة  
على اقل الثمن فيقيم ذلك الى الخمسائه فيقدره خمسائه وثلاثة اضعافه بالف وخمسائه لانه بعد واحد ملكه  
رب المال حله بذلك الثلث وملك المضارب ايضا حله بذلك الثلث فيجوز ان يملكها ما اذا  
اعتبرناه حله كان الجواز فيه كما قال في حله في الاصل لانه خرج من ملك من المال الف درهم فوجب اعتبار  
وتخرج من ملك المضارب خمسائه ايضا فوجب اعتبارها ولا يجب اعتبار الخمسائه الثالثة على ما سئل ولما كان  
رب المال اشتراؤه بخمسائه والمسلط خالها ما بين المضارب من اربعة على الف من خمسائه للثمن الاول خمسائه  
رب المضارب لانه خرج من ملك من المال خمسائه سوا ذلك العقد الاول وفي العقد الثاني فوجب اعتبار  
هذه الخمسائه وخمسائه ملك المضارب ملك لا ربع العبد بالثمن على الحقيقة لانه حصته من النخ وما زاد على ذلك  
وذلك الف درهم ملك رب المال قبل البيع وبعد خمسائه من ربح المال وخمسائه ربع رب المال بالثمن  
اعتبارها بملك ذلك سبعة من اربعة على الف درهم على قياس الثمن الاول سبعة من اربعة على الف درهم وخمسائه  
درهما خمسائه ربع المضارب وفي من ربع العبد وثلاثة اضعاف العبد فام على رب المال ثمانية وخمسة وسبعين  
وذلك اقل الثمن فصار ثلثه ثمانية وخمسة وسبعين درهما **فان** ولو كان اشتراؤه على الف درهم وخصته  
الف وثلاثة من المضارب بالثمن فان المضارب سبعة من اربعة على الف درهم لانه خرج من ملك رب المال  
الف درهم في حق العبد على الحقيقة فوجب اعتبارها وقد خرج من ملك المضارب الخمسائه ربع التي حصلت له الا  
انه لملك لا سوا من العبد الا فصل في حصته على الف التي اشترى بها رب المال وما يخرج من ملك الانسان لا  
ملك به شيئا فانه لا يعتبر في بيع المراجعة هذا كما قال في الجامع البصري لو ان رجلا اشترى عبدا بالف درهم فباعه  
اخي وراى اخي خمسائه لتابع وسلم له فادان المشتري ان سبعة من اربعة فانه سبعة من اربعة على الف  
الثلث الذي اشترى به العبد ولا سبعة على الخمسائه لان زيادة من الخمسائه وان خرجت من ملك الاخي ودخل في  
ملك التابع فان الاخي لم يملك الا من العبد فصار في الجلم كانه ثلث ولو كان رب المال اشتراؤه بخمسة  
وخصته الف فباعه من المضارب بالثمن فان المضارب سبعة من اربعة على خمسائه لانه خرج من ملك رب المال  
خمسائه وذلك اقل الثمن ولا اعتبار ان زيادة لانه ليس في خصته فضل من ربح المال ولو كان رب المال اشتراؤه  
بالثمن وخصته الف فباعه المضارب بالثمن فباعه المضارب من اربعة على الف درهم لان ثمن المضارب في حق  
الاخي ما حصل الا بالف درهم لان المضارب منى اشترى شيئا سوا رب الف بالثمن فان الثمن في حق  
رب المال كغيره فاعادها على المضارب فاعادها باعتبار زيادة رب المال ذلك لما ان الدليل على  
حصته حصل من المال فاذا كان كذلك صار ان الف الفاضل لملك الاخي ويحصل في العبد للمضارب  
بالف درهم مكان سبعة من اربعة على الف وخمسائه لان ذلك اقل الثمن لان ثمن في العقد الاول الف درهم

انهم قد قالوا في هذا العقد الاول ان سبعة من اربعة على الف درهم وخمسائه

وفي العقد الثاني الف وخمسائه الف درهم وخصته حصته المضارب من النخ وذلك لانه لا ملك  
بفان اذا فضل منه على ربح المال فلا يبيع من اربعة على الف لانه لو باعته من اربعة على الف وخمسائه كانت الخمسائه  
ربها من اربعة على الف يكون للمضارب سبعة لانه لم يملك ما زاد من اربعة على الف فاعادها على الف  
وذلك النخ ما بين وخمسون حصته وذلك ايضا يكون للمضارب سبعة لما ذكرنا فلا يثبت وتسقط حتى  
تاتي على جميع النخ كونه في الاصل ولو كان العبد سوا رب الف وخمسائه وقد اشتراؤه رب المال بالف درهم  
وامانة من المضارب بالثمن فباعه المضارب من اربعة على الف وثلثين وخمسين لان الف الخارج من ملك  
رب المال لم يعتبر وخمسائه ربع رب المال مطروح خمسائه ربع المضارب وقد استقدا باذا انما نصف ما بعد لها  
وذلك ما بين وخمسون وهو ثمن العبد لان خصته الف وخمسائه يكون ما بين وخمسون منه وقد  
الشد من ملكه لانه ثلثا لانه سبعة من اربعة على الف وثلثين وخمسين **فان** واذا دفع ان يخل في النخ الف  
درهم مضاربة بالثمن فاشترى بالمضارب بعدا فباعه من رب المال بالف درهم فباعه رب المال  
مراجعة على الف وخمسائه لان الف خارج من ملك رب المال وذلك ربح ماله وخمسائه حصته المضارب  
ولا يبيع من اربعة على الف وخمسائه ربع رب المال مطروح لانه ملكه بل البيع وبعده ولو كان المضارب اشترى العبد  
خمسائه من المضارب فباعه من رب المال بالف درهم فباعه رب المال من اربعة على الف درهم ان كان  
منه العبد اقل من ذلك او اكثر ولا يعتبر في هذا الوجه منه العبد لان الخمسائه التي اعطاها للمضارب في حق  
العبد اعطاها من مال رب المال **فان** فصار خارج من ملكه فوجب اعتبارها لما اشترى منه رب  
المال بالثمن فاعادها على خمسائه من الاثني مكان تلك الخمسائه وقد اعتبرناها مرة فلا اعتبار بها ثانية  
وخمسائه من ذلك ربع المضارب ففقد ربع الف درهم خمسائه من ربح المال فلا اعتبار بها الا لملكه بل البيع  
وبعده والخمسائه الثانية هي تمام ربح المال في حق العبد فلا يعتبر بها لملك رب المال وان كان مستغنيا  
خمسائه فان ربح المال كله يكون منه الف درهم حتى يملك للمضارب من العبد شيئا الا ان الخمسائه التي  
في يد المضارب لو هلك كان ربح المال الف درهم في العبد وفوق من ما اذا اشترى رب المال من  
المضارب ومن ما اذا اشترى المضارب من رب المال **فان** اذا باع رب المال من المضارب بالثمن  
بالف درهم وخصته الف درهم لم يملك المضارب سبعة من اربعة على الف وخمسائه واذا باع المضارب رب المال  
بالف درهم وخصته الف درهم او اقل او اكثر من المال على الف وخمسائه ولا يسلط الى منه العبد ويوجب الثمن  
بينهما انه اذا اشترى المضارب من رب المال بالثمن وخصته الف درهم فباعه من ملك المضارب  
خمسائه بعد الشراء لانه لم يملك بعد الشراء شيئا فلا يعتبر ذلك كما ذكرنا في الاخي اذا اراد ان يبيع  
واما رب المال اذا اشترى من المضارب فلم يملك له العبد الا بدل وزاد منه فصار من اشترى عبدا  
بالف درهم ثم زاد في الثمن ليعتبر ان زيادة في سبع المراجعة **فان** واذا دفع ان يخل في النخ الف درهم  
مضاربة بالثمن فاشترى بالمضارب بعدا فباعه من رب المال بالف درهم فباعه رب المال من ربح الف درهم  
مضاربة ثلاثة الاف درهم ثم اشتراؤه المضارب من الاخي الف درهم فان ربح المال من العبد فانه  
لا يبيع من اربعة على الف وخمسائه واصل المسئلة ما ذكرنا في كتاب البيع ان ما ربح المشتري في العقد الاول  
عط من العقد الثاني في قول اي حقيقته فاعادها من المال الاول كان الف درهم وربع المال المضارب فيه  
خمسائه حيث باعته من رب المال بالثمن ولا يعتبر منه حصته رب المال من النخ كما ذكرنا فلو زاد رب المال  
ان سبعة من اربعة على الف وخمسائه فاذا انا بعد ثلاثة الاف درهم فقد ربع رب المال منه الف وخمسائه

ولا يثبت

لان العقد







ان المضارب الثاني اشترى ملك العبد بالف درهم من مال نفسه مليون طه معتبرا كما لو اشترى من اجني  
 واشترى ملك العبد بالف درهم من مال المضاربة فكان الاول اشترى ملك العبد ملكي الف وذللك ستمائة وستة  
 وستون وثلثا درهم مليون معتبرا بقل الثمن وقد ناع ذلك بالالفين احدي الفين مستعولة من مال الف الفين  
 الاخر من ربع نصف المضارب الاول وهو معتبرا بثلث الفين ولا يكون معتبرا بجمع ما كان معتبرا الف  
 ومائة وستة وستون وثلثا درهم ولو كان المضارب الاول اشترى العبد بمائة من المضاربة والمسله حالها  
 فان الاخر سبعة مائة على الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 من مال نفسه وذلك واشترى ملك العبد بالف المضاربة وقد كان المضارب الاول اشترى ملك العبد ملكي  
 الخمائة وذلك بثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الاول فاعتبر مليون طه الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 ان حل الى ان حل الف درهم مضاربة بالصف ودفع الى اخر الف درهم مضاربة بالصف عمل الاخر بالمال حتى  
 صار الفين ثم اشترى الاول ملك المضاربة بمائة من الفين الدرس في يد وضمنه الفان فانه  
 يبيع مائة على الف وخمائة لان الف من مائة في كل الوجوه لا ياكل الثمن وخمائة من الف الثانية  
 ربع المضارب الاول على الثاني معتبرا بثلث الفين وخمائة منها ربع من المال فلا يعتبر ذلك مضارب الف  
 وخمائة مائة مائة على الف وكان الاول اشترى بمائة من المضاربة وخمائة من مال والمسله حالها فانه  
 الاخر مائة على الف وخمائة لان المضارب الاول اشترى نصف العبد لنفسه خاصة بخمائة وثلثا درهم وذلك  
 النصف من المضارب الثاني ملك المضاربة بثلثا درهم من المضارب الثاني من النصف من المضارب الاول  
 وشراؤه من الاجني سوا الف اشترى منه ملكه خاصة ببيع من النصف من الاجني وانما النصف الثاني فاما  
 اشترى المضارب الاول خمائة من المضاربة واشترى منه المضارب الثاني بالف من المضاربة مائة على الف  
 الف وذلك خمائة ولو كان المضارب الاول اشترى بالف من مائة وخمائة من المضاربة ثم ناع من المضارب  
 الاخر ملكي المضاربة التي في يد فانه سبعة الاجني من الف الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الاول اشترى ملك العبد لنفسه بالف درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وقد اشترى المضارب الاول خمائة من المضاربة وناع من الثاني ملك الفين وذلك ستمائة وستة وستون  
 وثلثا درهم مائة على الفين وذلك خمائة فصار حصة الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 لو كان الاول اشترى بالف المضاربة وخمائة من مال فالحال ان ذلك لان الاول اشترى ملك العبد بمائة  
 لنفسه من مال وناع من المضارب الثاني ملكي الفين وذلك ستمائة وستة وستون وثلثا درهم مائة  
 الاخر مائة عليه واشترى المضارب الاول ملكي العبد بالف المضاربة وخمائة من مال فالحال ان ذلك  
 وناع من المضارب الثاني ملكي الفين وذلك الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وذلك الف يضاف الى ستمائة وستة وستون وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 المضارب الاول والثاني كذلك بين مال والمضارب بضعان حصة المضارب من ذلك مائة وستة  
 وستون وثلثا درهم وذلك معتبرا بثلث الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 بالصف مائة على الف درهم مضاربة فاشترى الاول بالف درهم من مال وخمائة من المضاربة

فباعه من الاجني ستمائة الف درهم الفين ماله والفان من المضاربة فان الثاني سبعة مائة على الفين  
 وستمائة وستة وستين وثلثا درهم لان المضارب الاول اشترى ملكي العبد لنفسه بالف من مال وناع من  
 المضارب الثاني ملكي درهم ولا يطرح من ذلك شي لا ينع ذلك بالالفين من المضارب الثاني لثلاثة مضاربة  
 وثلثا درهم خاصة وكل واحد منهما معتبرا بثلثا درهم من المضاربة وشراؤه لنفسه سوا الف اشترى ملكه  
 خاصة فصار الاول ملك العبد المضاربة بمائة درهم من المضاربة ثم ناع من الف الف درهم وثلثا درهم  
 للمضاربة ملكي الف وثلثا درهم المضارب ملك الف بعد المعتبرا ايضا فاما ملك الف فانه ناع من المضارب الثاني  
 المضاربة ملكي الف وذلك ستمائة وستة وستون وثلثا درهم وذلك كان المضارب الاول اشترى ملكي  
 الخمائة وذلك بثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الذي اعتبرا فاما الاول وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الثاني خاصة وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وستة وستون وثلثا درهم مائة على الف وذلك لان الاول اشترى العبد وثلثا درهم وثلثا درهم  
 درهم بالالف المضاربة وخمائة من مال والمسله حالها يعني بثلث الفين المضارب الثاني ثلاثة الاف درهم  
 بالف من مال المضارب والف درهم من المضاربة فاما المسئلة الاولى قال سبعة مائة على الفين  
 لان المضارب الاول اشترى ملك العبد لنفسه بمائة درهم من المضارب الاخر بالف درهم بعينه من  
 ماله لنفسه وهو ملك الف وثلثا درهم وهو ملك الف مليون طه معتبرا كما ذكرنا في المسئلة الاولى  
 واشترى المضارب الاول ملكي العبد المضاربة بالف درهم ثم اشترى المضارب الثاني منه ذلك  
 الفين بالف درهم ملك الفين لنفسه ملك الفين وذلك ستمائة وستة وستين وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وثلثا درهم اشترى المضارب الثاني المضاربة ملكي الفين وذلك الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وكان المضارب الاول اشترى ستمائة وستة وستين وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 وستين وثلثا درهم وما زاد على ذلك الى تمام الف فهو غير معتبر وبقي هناك ثلثا درهم وثلثا درهم  
 ربع المضارب الاول على الثاني مليون حصة المضارب الاول من ذلك معتبرا بمائة وستة وستين وثلثا درهم  
 وحصة من المال من الربع غير معتبرة فصار الاول الف درهم والثاني خمائة وستة وستين وثلثا درهم  
 والثالث ستمائة وستة وستين وثلثا درهم وان ابيع مائة وستة وستين وثلثا درهم مليون طه على الخمائة  
 مائة مائة على الف وادفع الى ان حل الف درهم مضاربة بالصف ودفع الى اخر الف درهم  
 مضاربة بالصف فاشترى الاول طاربه بالف وخمائة درهم فباعه من الاجني ثلاثة الاف درهم من  
 المضاربة والفين من مال فان الثاني سبعة مائة على الفين وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الفين اخذ لنفسه من الفين حصة الفين فكان مائة من المضاربة لان الاول اشترى ملكه خاصة لنفسه  
 وفي ثلثا الفين وذلك الف وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 ستمائة وستة وستين وثلثا درهم مليون طه فاما مضاربة لما ذكرنا فانه من اشترى المضارب الاول  
 المضاربة بمائة درهم وثلثا درهم من المضارب الاخر بالف درهم لثلاثة الاف درهم من  
 لنفسه ملكي الف وذلك ستمائة وستة وستون وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الثاني المضاربة ملك الف وذلك ثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم  
 الخمائة وذلك مائة وستة وستون وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم وثلثا درهم

فان الاشياء معتبرة في اشترى المضارب

الثاني











[illegible]

بالبقي درهم لان حقوق العهد يرجع اليه ويرجع المضارب على ربح المال ما لفت وحتمية ولغيره من ماله حتمية  
لان الشري حصل منها اذ ناعا ويكون ربح المضارب ولا يكون على المضاربة لانه لا يجوز ان يكون ربح المال  
من المضارب فان مضاربه بعد ذلك وناعا بحتمية لان احد المضارب ربح العن وذلك الف مائتان  
وخمسون مليون ذلك لانه يدان ملكه خاصة ولانه اذ ناعا وذلك لانه الات وسبعماية وخمسون مليون  
ذلك لانه يكون على المضاربة تسوية فمن ذلك ربح المال وراس ماله وذلك العان وحتمية لان ربح المال  
ما دفع ورن المال الى المضارب واما دفع اليه العين وحتمية على دفعين معنى الف ومائتان وخمسون  
ربعمائة نصفان **قال** ولو اشترى المضارب بالالف المضاربة بخاربه فضاقت الالف قبل ان ينفذها  
فكان ربح المال ضاقت قبل الشري ومقصوده انك استر على القابك ولا يرجع لك على وفان المضارب  
بعد الشري ومقصوده ان يرجع منه على ربح المال فالقول قول ربح المال لان سبب اسقاط المضاربة  
مظهر وهو لان المال فاذ ادعى المضارب اضافة الشري الى ما قبل الحلال لم يصدق كما لو اختلف  
الوكيل الموكل بعد ظهور العزل لم يصدق الوكيل اضافة الشري الى ما قبل العزل لذلك عاها ولا  
المضارب يدعي التوقيع عليه وهو يترك مكان القول قوله فان اقام جميعا الغنية فالغنية عليه المضارب  
لا يثبت الدين على ربح المال وهو الشري ورن المال بغية فالغنية على الاثبات اذ لم يملك الالف ولم  
سدها والغنية اشترى بخاربه اخرى على المضاربة **قال** ابيع الحاربه ما بعد العن للادول فاعا  
اشترى الحاربه الاخرى لنفسه ولا يكون من المضاربة لان الالف القائمة ضد المضارب صار من غن  
المال مشغولة في من الحاربه الاذلى لما ذكرنا اي قال المضاربة تعين العقد في غن ربح المال حتى لو ملك  
قبل الشري بطلت المضاربة ولو ملكا ان ملك الشري الثانية على المضاربة يصير مستقيا على ربح المال  
لا يملك الاسترانة كما لو عد هالي من الحاربه الاذلى ثم اشترى بخاربه اخرى ان الثانية يكون لنفسه  
لان ذلك عاها ولو اشترى الحاربه التي قبض بخاربه اخرى صار على المضاربة لانه اشترها بمال  
المضاربة والشري بالمضاربة يكون على المضاربة **قال** ولو اشترى بخاربه ما لفت درهم ولم يمل  
عده الالف وقال اردت بذلك المضاربة صدق على ذلك لانه هو المجل قاله بانه لان له ولا يملك  
على نفسه وولاؤه على المضاربة فاهما نوى هو على ما نوى **قال** ولو اشترى ما لفت درهم سبه زيد  
بالمضاربة كان ذلك خارا لانه يمل ما يمل بالتجارة لان التجار لا يتدرون ويبيعون بالعبق والسبه جميعا وان  
فكرا فاشترى بها شيئا فهو على المضاربة لانه اشترى بمال المضاربة ولو لم يميز بالحاربه وان اشترى بالالف التي  
هي في يده كان مشغولا بنفسه لان الالف صارت مسخرة لبار العن فما اشتراه سبه فهو ملك الشري بها  
ثانية على المضاربة يكون على ربح المال وذلك لا يجوز اذ صار ذلك لحاربه اشترى بالالف الواحدة  
شتر حاربه فيصير ربح مال المضاربة عشرة الاي درهم وهو اذ دفع اليه الف درهم وهذا الاقيم **قال**  
ولو اشترى الف المضاربة حطة او غير هانم اشترى على ما يملكه عددا وهو زيد على اربع مائتيه  
وسعد الالف ولان يده رقما بالالف وهصل هو مشغول بنفسه لانه لم يميز مال المضاربة لان مال الما  
وشي الالف قد صار في من الحطة التي اشترى فلا يملك ان يشترى انما لا يميز مسدها على المضاربة **قال**  
ولو كان اشترى بالالف حطة ثم اشترى بخاربه بلر حطة وسط سبه سر وهو غير ذلك ان يكون على  
المضاربة لانه اشترها بمال المضاربة لان سده عن ما اشترى به بالمضاربة **قال** ولو كانت المضاربة  
بالف درهم فاشترى بخاربه بمائتين درهما وصرى الدرهم وسدها النافع فالعاب ان يكون مشغولا



نفسه وجه الاحتياان جور على المضاربة وكذلك لو كانت المضاربة وداين فاشترى عليها بدينهم وصرفها فمعد  
 الدينهم فعليه قايض احتياان وجه القياس انه استواها بعين مال المضاربة فصار مستورا بنفسه وجه الاحتيا  
 ان الدينهم والداينين في حق المضاربة والتمس به حتى واجه بدليل انه يجوز المضاربة على كل واحد منهما وانما اذا  
 سخن المضاربة على احد فاصح الفسخ وان كان رأس المال في المضاربة من الجنب الاخر فله ان يفسخ الشرا بحد يمتا  
 في جواره على المضاربة كالشرا بالاجرة خلاف الحطه والتعجيل فانما في حق المضاربة حتى واحد لانه لا يجوز المضاربة  
 عليها ولا يصح تعليقها الفسخ ولذلك لا هوام احد فاما مقام الثاني في جوار الشرا به على المضاربة واستفاد في  
 الاصل فمال الذي لو كانت المضاربة ودينهم حقه لها فله في الفسخ فاستوى المضارب بخاربه بالدينهم  
 على بعد الدين وصرف الدين بدينهم بالدين بدينهم من فساد راجع له بعد البيع لظواهرها التامع وكان خاسرا  
 استحسانا استفاد بالادبج وقال ايضا رجل دفع الى رجل مائة دينار وامضاربة فاستوى بحسين دينار  
 من بخاربه ببقية الدين واستوى بصادق راجع او فلو س طعنا ما بطل ان ذلك من المضاربة وقال في الاصل ولا  
 سه الدين راجع للدينين والعلوس ما سواها من الاشياء اذا كان الذي يده من المضاربة سوى هذه الاشياء  
 الاحتياان ثم استوى شيئا بدينهم او ذنا بدينهم ونصف عند ما في يده كان مستورا بنفسه والقرن ما ذنا  
 دخل العلوس في الاصل من لة الدينهم والدينين ولم يدر فيه الاحلاف ومعنى ان يكون ذلك على قول فمحل  
 لا يجوز لغير المضاربة ابتداء فاما على قول ابي حنيفة وابي يوسف في كالفرض ومن لا يملك الاخر ان المضاربة على  
 ابتداء **فان** ولو اشترى المضارب مال المضاربة بخاربه تساوى الفسخ ههنا ولم يعد الدينهم حتى يباع  
 الجارية بالدينهم ونقص الدينهم في ملك الدينهم قبل ان يرد حقه وملك الجارية معا في يده فعلى رب  
 المال ليه الف درهم درهم مكان الالف الذي اشترى الجارية فمدتها المضارب الى الذي ياتى به الجارية  
 ويعزم رب المال ايضا الف وخمسائة درهم مدتها الى المضارب في وقتها المضارب وخمسائة من مال الجارية  
 مستوى الجارية لان المضارب اشترى الجارية الاولى فلما رتب المال مكانه على رب المال فادار  
 ملك الفرض قبل ان يرد حقه وجب على رب المال قبلها واما الجارية البسيطة التي ياتى بها المضارب فاما ما كان ثلاثة  
 ارباعها من المال وربع لنفسه ونقص ثلاثة ارباع عن رب المال وربع لنفسه مليون على رب المال فاما  
 ما مضى المضارب بجملة على المضارب فاما ما مضى المضارب بجملة على المضارب فاما ما مضى المضارب بجملة  
 فمضى المضارب بجملة على المضارب فاما ما مضى المضارب بجملة على المضارب فاما ما مضى المضارب بجملة  
 والدينهم الثانية بعد ذلك فاللثة الف درهم على رب المال ولا يعزم المضارب شاق من ماله لانه لما ملك  
 الاولى ولا مضاربت تلك الالف وضا على المضاربة فانه في ربح المضارب ولم يبق له في ربح المضارب الا الف  
 الدين على الف رأس المال فلا يكون للمضارب ربح فصار الف درهم على ملك رب المال فكان صمان الجميع ما عليه  
 فاما اذا ملك المال حله بعد ملك قبل ان يحب فيه شي من الدين هلك المال والمضارب منه ربح  
 حسمه فيعزم للمضارب ذلك العقد ولو هلك الجارية او لم يملك المال الاول الاخر معا على رب  
 المال فان حسمه وعلى المضارب حسمه لانه لم يملك المضارب دين هلاك الجارية او لان من الجارية  
 في يد المضارب بملكه بعد الفسخ فادان ذلك كان الجواب منه كالجواب عما اذا هلك الجارية والمالان  
 حله ولا اذا هلك المال الاخر فملك الجارية ثم ملك المال الاول هلاك الجارية والمالان سواء  
 لان الدين فاعلى المضارب هلاك المال الاول وهو راس مال المضاربة معتبرا بقاءه وهلاكه **فان**  
 ولو كانت المضاربة الف درهم فاشترى على الجارية حسمه او حطه وسقط بعض الجارية وملك الدينهم

عند المضارب فالمضارب مشترى الجارية لنفسه وعليه ثمنها لانه اشترى المضاربة بعين مال المضارب  
 لان مال المضاربة ودينهم وهو ما استراها بالخطبة ولا يكون مستورا بالمضاربة الا مال المضاربة ولا  
 بعض مال المضاربة لانه لم يرد في ثمن ما استراها لنفسه ولو كان اشترى الجارية بحسين دينار فقصصها  
 ولم يرد الف درهم حتى صابت الدينهم رجع المضارب على رب المال بحسين دينار استحسانا استفاد في  
 من الجارية لما ذنا فادانها بعد ذلك ثلاثة ارباع درهم اذا قل او اكثر استوى رب المال رأس  
 ماله وذلك الف درهم وخمسون دينار والسابق ربح منه وذلك لو كان رأس المال تملك المال  
 فاستوى الجارية بالف عليه ولم يعد الدينهم حتى صابت الدينهم التي يملك المال فان المضارب رجع على رب  
 المال الف درهم عليه سفد بها التامع لان الدينهم للغة اقل من ثلث المال فصار كانه استوى بدين  
 مال المضاربة فكان خاسرا على المضاربة ثم اذا باعها المضارب استوى رب المال من عنها رأس مال  
 التي درهم منها الف ثلث رب المال والالف منها ثمة السلب والسابق ربح منها في **فان** واذا دفع اليه  
 الف درهم مضاربة بالصف فاستوى بخاربه تساوى الفاضل الجارية ولم يعد الدينهم حتى  
 باع الجارية بالدينهم ونقص الدينهم ولم يدر في الجارية حتى استوى بالدينين بخاربه تساوى الدين  
 مضى بها ولم يدر في الدينهم حتى يملك الدينهم كليها والجارية ان حسمها على المضارب ان يودي حسمه لا  
 درهم ويخرج على رب المال **باب** باربعة ارباعا غير المضارب حسمه الف درهم لان حقوق العقد  
 ترجع الى القامد فيكون الف درهم لمن ياتى به الجارية لانه استراها منه بالدين وادانها بدينهم  
 التي درهم الذي اشترى منه الجارية بالدينهم درهم لان الجارية بملك قبل السلم اليه فعليه ان يرد الدين  
 المقبوض على المستوى ويوم النابع الجارية الثانية التي درهم لانه مضى الجارية ولم يسله الثمن حتى يملك  
 فيوم يرد بها اليه ثم يرجع المضارب على رب المال بالالف الاولى لانه كان اشترى الجارية الاولى بال  
 المال خاصة لانه لم يحن فيها فضل على رأس المال ويخرج عليه ايضا بالدين وحسمه من الجارية التي ياتى بها  
 بالدينين لان الثمن في الملك كان عليه ارباعا ربعة المضارب ولانه ارباعه رب المال مليون الفمن  
 عليها ارباعا لادين على المضارب ولانه ارباعه على رب المال ويخرج عليه ايضا بالدين وحسمه من  
 من الجارية التي استراها بالدينين لان الشري حصل منها ارباعا فادانها بالالف الا فان كان الصمان عليها  
 ارباعا فاحصل ما وجب على رب المال اربعة ارباع درهم وتماصل ما وجب على المضارب الف درهم  
 وحسمه من من الجارية الثانية وحسمه من الجارية الثالثة فان لم يملك حتى من المال والجارية  
 حتى يملك الالف الاولى ولا يملك هلك ما بقي بعد ذلك فان المضارب بدين حسمه الاولى درهم لما ذنا  
 ويخرج جميع ذلك على رب المال ولا يعزم من ماله شيئا لانه لما يملك الالف الاولى التي كانت رأس  
 المال وقد لحق المضارب بها لهما دين الف درهم واسمى ربح المضارب ولم يبق له نصيبه لان مال  
 المضاربة صار الحاصل الدين الف من راس المال والالف درهم من ربح المضارب في ان يحسمها  
 ثبت بعد تصا الدين ورأس المال جميعا فادانها للمضاربة بملك كان الملك لرب المال كان  
 صمان الكل عليه ولو هلك الجارية الاخرى او لا يملك ما بقي رجع المضارب على رب المال بالدين  
 الف درهم كما في الفصل الاول لانه هلاك الجارية الاخرى لم يلحق المضارب دين لان الدين ثمانين  
 من الجارية بعد ثمانية في يده عليه ثمة ثمانية فادانها للمضاربة بملك المضارب منها كما كانت  
 ثلاثين الفمن ثمة وذلك لو كان ملك الجارية الاولى لم يلحق المضارب دين لان الالف التي في

ف  
 درهم

تا



تأنيده بانه يكره هذا في نفسه ولذا كان لو ان كان اولادها لم يلق المصارف من لان  
الحاربة التي بين هذه الافان منها تأنيده بانه يكره هذا في نفسه ولذا كان لو ان كان اولادها لم يلق المصارف من لان  
الفضل الاول فان ولو اشترى بالالف المصارف حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
بالحاربة حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى مات الحاربان وبذلك الف مفاعيل المصارف  
الف درهم من الحاربة الاولى والاف درهم من الحاربة الثانية ويرجع من ذلك على رب المال بالالفين  
وجسمانية لان من الحاربة الاولى نال بالقبض عليه بغيره الى الذي نالها واشترى المصارف الحاربة  
الثانية بالحاربة الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى حتى اشترى بالالف الاولى  
لان من اشترى غباغب وقبض المشتري ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى حتى اشترى بالالف الاولى  
ردوا قبضه وقد عجز عن رد ذلك المالك عليه قبضه وذلك القاب ثم يرجع على رب المال بالالف الاولى  
اشترى الحاربة الاولى ملكه الف وفي كل حارب المال او لا فضل منها على رب المال فيكون من ثمنه على رب  
المال فيا ويرجع عليه بالالف وجسمانية من ثمن الحاربة الثانية لانه اشترى الحاربة الثانية وثمرته التي  
ملك المصارف منها ان يرد وملك رب المال ثلاثة ارباعه فيكون الثمن على قبضه ارباعه فان لم يرد  
من ذلك شي حتى ملك الف الاولى ولا ثم ملك الحاربان معا فان على المصارف ثلاثة ارباعه من ثمنها  
ولذا ويرجع على رب المال بالالف هلالها على المصارف في الف درهم فلا يكون للمصارف في خمسة  
مليون المالك كله لان المال كان للثمن عليه فان لم يرد المصارف حتى ملك الحاربة الاخرى ولا يرد  
بذلك الف والحاربة الاولى على المصارف ثلاثة ارباعه كما ذكرنا ويرجع على رب المال بالالفين وجسمانية لانه لم  
يلحق المصارف هلالها من لان يرد ثمنها وهي الحاربة الاولى فانه كان هذا الفضل الاول سواء ان لم يرد  
الحاربة الاخرى ومن الحاربة الاولى ملك او لا يرد ملك الحاربة الاخرى والمال الاول جميعا فان هذا الاول  
سواء التي اشترىها بالمال فانه يرد ثمنها على ما عجز عن رد ثمنها فانه كان هذا الفضل الاول سواء ان لم يرد  
تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
بالحاربة تساوي ثلاثة ارباعه درهم وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى معا على  
المصارف ستة ارباعه درهم والاف درهم منها من الحاربة الاولى لانه اشترىها بالالف وتاد الثمن بالقبض والافان  
ثمنه العبد المشتري بالحاربة لانه قبض العبد ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
عليه رد العبد وقد عجز عن رد ثمنه عليه ثمنه وهو ثلاثة ارباعه الف درهم ثمنه الذي نالها لانه اشترىها بالالف  
وبذلك العبد واسقف السبع منها وذهب عليه رد الحارب وقد عجز عن رد ثمنه عليه ثمنه ثم يرجع المصارف  
على رب المال بالربعة الاف وجسمانية الف من ثمن الحاربة الاولى لانه اشترىها بالالف ولا فضل منها على رب  
المال كانت مملوكة لان رب المال والف وجسمانية من ثمنه العبد لانه اشترى العبد وذهب ثمنه فضل الف درهم  
على رب المال منها كان العبد منها ارباعا فيكون ثمنه على ارباعا ايضا الف وجسمانية على رب المال  
وجسمانية على المصارف ويرجع بالالف من ثمن الحاربة لان الحاربان كان بينهما الف لانه اشترى وثمرته لانه اشترى  
درهم وذهب المال الف درهم مليون الفان بجانتهما فصار ثلثا لان المال وثلثه للمصارف فيكون  
ثمنه عليها الف فصار حاصل ما عجز عن رب المال اربعة الاف وجسمانية وخاصل ما عجز عن المصارف  
الف وجسمانية فان لم يرد المصارف حتى ملك رب المال او لا يرد ملك ما سواه معا فان على المصارف  
سنة الف كما ذكرنا لانه لا فضل منها على رب المال وقبضها ولم يرد المصارف حتى ملك الثمن كان ذلك الف على

الرجوع في نفسه بانه يكره هذا في نفسه ولذا كان لو ان كان اولادها لم يلق المصارف من لان  
الحاربة التي بين هذه الافان منها تأنيده بانه يكره هذا في نفسه ولذا كان لو ان كان اولادها لم يلق المصارف من لان  
الفضل الاول فان ولو اشترى بالالف المصارف حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
بالحاربة حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى مات الحاربان وبذلك الف مفاعيل المصارف  
الف درهم من الحاربة الاولى والاف درهم من الحاربة الثانية ويرجع من ذلك على رب المال بالالفين  
وجسمانية لان من الحاربة الاولى نال بالقبض عليه بغيره الى الذي نالها واشترى المصارف الحاربة  
الثانية بالحاربة الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى حتى اشترى بالالف الاولى  
لان من اشترى غباغب وقبض المشتري ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى حتى اشترى بالالف الاولى  
ردوا قبضه وقد عجز عن رد ذلك المالك عليه قبضه وذلك القاب ثم يرجع على رب المال بالالف الاولى  
اشترى الحاربة الاولى ملكه الف وفي كل حارب المال او لا فضل منها على رب المال فيكون من ثمنه على رب  
المال فيا ويرجع عليه بالالف وجسمانية من ثمن الحاربة الثانية لانه اشترى الحاربة الثانية وثمرته التي  
ملك المصارف منها ان يرد وملك رب المال ثلاثة ارباعه فيكون الثمن على قبضه ارباعه فان لم يرد  
من ذلك شي حتى ملك الف الاولى ولا ثم ملك الحاربان معا فان على المصارف ثلاثة ارباعه من ثمنها  
ولذا ويرجع على رب المال بالالف هلالها على المصارف في الف درهم فلا يكون للمصارف في خمسة  
مليون المالك كله لان المال كان للثمن عليه فان لم يرد المصارف حتى ملك الحاربة الاخرى ولا يرد  
بذلك الف والحاربة الاولى على المصارف ثلاثة ارباعه كما ذكرنا ويرجع على رب المال بالالفين وجسمانية لانه لم  
يلحق المصارف هلالها من لان يرد ثمنها وهي الحاربة الاولى فانه كان هذا الفضل الاول سواء ان لم يرد  
الحاربة الاخرى ومن الحاربة الاولى ملك او لا يرد ملك الحاربة الاخرى والمال الاول جميعا فان هذا الاول  
سواء التي اشترىها بالمال فانه يرد ثمنها على ما عجز عن رد ثمنها فانه كان هذا الفضل الاول سواء ان لم يرد  
تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
بالحاربة تساوي ثلاثة ارباعه درهم وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى معا على  
المصارف ستة ارباعه درهم والاف درهم منها من الحاربة الاولى لانه اشترىها بالالف وتاد الثمن بالقبض والافان  
ثمنه العبد المشتري بالحاربة لانه قبض العبد ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
عليه رد العبد وقد عجز عن رد ثمنه عليه ثمنه وهو ثلاثة ارباعه الف درهم ثمنه الذي نالها لانه اشترىها بالالف  
وبذلك العبد واسقف السبع منها وذهب عليه رد الحارب وقد عجز عن رد ثمنه عليه ثمنه ثم يرجع المصارف  
على رب المال بالربعة الاف وجسمانية الف من ثمن الحاربة الاولى لانه اشترىها بالالف ولا فضل منها على رب  
المال كانت مملوكة لان رب المال والف وجسمانية من ثمنه العبد لانه اشترى العبد وذهب ثمنه فضل الف درهم  
على رب المال منها كان العبد منها ارباعا فيكون ثمنه على ارباعا ايضا الف وجسمانية على رب المال  
وجسمانية على المصارف ويرجع بالالف من ثمن الحاربة لان الحاربان كان بينهما الف لانه اشترى وثمرته لانه اشترى  
درهم وذهب المال الف درهم مليون الفان بجانتهما فصار ثلثا لان المال وثلثه للمصارف فيكون  
ثمنه عليها الف فصار حاصل ما عجز عن رب المال اربعة الاف وجسمانية وخاصل ما عجز عن المصارف  
الف وجسمانية فان لم يرد المصارف حتى ملك رب المال او لا يرد ملك ما سواه معا فان على المصارف  
سنة الف كما ذكرنا لانه لا فضل منها على رب المال وقبضها ولم يرد المصارف حتى ملك الثمن كان ذلك الف على

حب  
المجرب

رب المال ووجه ثمنه العبد عليها ارباعا لانه اشترى العبد بالحاربة وهو تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف المصارف حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
عليه ثمنه وهي الفان عليها ارباعا لانه اشترى العبد بالحاربة وهو تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
رب ثمنه العبد ما ورجع المشتري به العبد على المالك فله ثمنه كان عليه ربع ثمنه وذلك ربع ثمنه  
درهما وثلثه ارباعه ثمنه على رب المال وذلك الفان وحسبوا جميع ما عجز عن المصارف ثمنه جسمانية من ثمنه  
العبد ورجع ثمنه وحسبوا من ثمنه الحارب فيكون ذلك الفان وما سائران وحسبوا جميع ما عجز عن رب  
المال من الف الاولى وثمنه الفان وجسمانية من ثمنه العبد وما سائران وحسبوا من ثمنه الحارب وذلك  
كله لربعة الاف وجسمانية وحسبوا من ثمنه الفان وحسبوا من ثمنه الفان وحسبوا من ثمنه الفان وحسبوا من ثمنه الفان  
واس ما له منه الثمن من ثمنه ارباعه بذلك عجز عن ثمنه ارباعه لانه لا يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى  
فكان الذي اشترى به العبد ثمنه الحاربة ثمنه العبد ثم نال الحارب ثلاثة ارباعه الف درهم احد  
المصارف ربعه لثمنه وثلثه رب المال الفان وجسمانية من ثمنه ارباع الحارب ولا فاقضها فاقض  
ما بقي بقسط فان ولو اشترى بالالف حاربة تساوي الفاقضها ثم اشترى بالحاربة حاربة تساوي  
كل واحد منهما الف درهم والافان ثمنه الحاربين وحسبوا جميع ذلك على رب المال جميع ما عجز  
على المصارف ثلاثة ارباعه الف درهم والاف درهم من ثمن الحاربة الاولى لانه قبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
ثمنه الحاربين لانه اشترى بالحاربة وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالف الاولى وقبضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
درهما وقد عجز عن رد ثمنه عليه ثمنه واما رجع جميع ذلك على رب المال لانه اشترى الحاربين  
لان المال كل واحد منهما مشغولة من ثمن المال لا فضل منها على رب المال فيكون الثمن على رب المال  
وذلك هو الملك من هذا شي قبل فهو وعلاهما جميعا سواء ولو لم يلحق المصارف اشترى بالحاربة الحاربان  
ومن اشترى بالحاربة واحدة تساوي الفان وقبضها هلال الحاربة وذهب المال في يد المصارف على  
المصارف ثلاثة ارباعه الف درهم كما ذكرنا ويرجع على رب المال من ذلك بالالفين وجسمانية لانه اشترى  
الحاربة الثانية ورجعها لانه كان ثمنان ربع الثمن عليه وملك رب المال ثلاثة ارباعه فان كان ثمنان  
لثمنه ارباعها على رب المال لذلك لو ملك اشترى الحاربين او لا ثم ملك ما بقي بالربعة الاف هلالها  
الحاربين لالحاربين من لان ولو ملك الف الاولى ولا ثم هلك ما بقي بالربعة الاف هلالها  
رب المال لانه هلال رب المال لحو المصارف الف درهم من ثمنه فضل ملك للمصارف من لان يكون  
المال كله لان رب المال وحاصل المسائل ان يراعى المضمون فان لم يكن في المضمون فضل يرجع بذلك كله  
على رب المال ولو كان في المضمون فضل يعود للمصارف حصه من الفضل من ماله ويرجع ما بقي على رب  
المال فان ولو اشترى بالالف المصارف حاربة تساوي الفاقضها ولم يرد المصارف حتى اشترى  
المن ولم يرد المصارف حتى اشترى بالالفين والالف الاولى وهي في يده حاربة تساوي اربعة الاف  
درهم وقبضها ثم دفع راس المال الاول الى صاحبه ودفع الالفين الى الذي اشترى ثمنه الحاربة  
الاخرة فان عليه عجز عن الف درهم في مال الذي اشترى ثمنه الحاربة الاخرى وله ملك الحاربة  
الاخرة ملك الحاربة على المصارف ثمنه في الاصل دفع راس المال الاول الى صاحبه من ثمنه الحاربة  
واما ذهب على المصارف الف درهم ثمن الحاربة الاخرى لانه اشترى ملك الحاربة الاخرى لثمنه  
درهم لانه كان اشترى مرة بالالف الاولى حاربة المصارف واسحق بذلك الف عليه من الجاد

ربها ثم ملك الحاربين  
المصارف من الحاربة الاولى الف درهم







بني نعيم

संज्ञा संज्ञा संज्ञा

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

موجودہ جوہر معانی المسیح

فتم الثمن كله وذلك القان على احد عشر منها لان بيع المراجعة مع الثمن الذي قام عليه وذلك كله  
الف وما به يحمل كل ما به بها فما اصاب من ذلك عشر سهم تقسم مال المضاربة وما اصاب منها اجزا  
تقسم مال الشراكة على اعتبار شريكه الوجهه على ما ذكرنا مع كل بل واحد من التات على ما يوجبها الحكم بحالة  
الانفراد فاما ان من مال المضاربة يرتفع من المال ان ماله لولا الف درهم وما بقي فهو سهمها على الشرط  
وما كان من مال الشراكة فيبقى من ذلك اجر الصاع او لامابه درهم ويقسم ما بقي من مال المال وان  
المضارب يصفان على ما يصفه الشراكة بالوجهه هذا اذا قاما من احدى وتوناغها مساو ومال الفين  
فان الثمن يقسم على خمسة التات وعلى ما زاد الصع بها فما اصاب منها التات فهو على مال المضاربة وما اصاب  
الصع يعطى اجر الصاع والتاتي بينهما يصفان ان الثمن مع المساومة يقسم على خمسة المقفود عليه  
وسبع المراجعة فهو على حامل القان الا ترى ان رجلا لو اشترى نصف حاربه ماله درهم  
واشترى اخر النصف الثاني منها عانى درهم ثمر باعها من احدى ببح ما زاد درهم فانه يصفان الثمن  
بينما الاثنا للماله الذي اشترى نصفها عانى درهم ولله الذي اشترى نصفها ماله درهم  
لان الثمن كان عليهما الاثنان ومثله لتوناغها مساومة قسما بينهما يصفان لان الملك بينهما يصفان ذلك  
كما منا واغلب ان يقسم الثمن هاهنا على خمسة التات وعلى خمسة الصع ان يقوم التات الصا ويوم مصوغه  
ثم يطر الى القواني الذي مع بينهما فالفاضل بين الثمنين يكون منه الصع وما زاد ذلك يكون ثمة التات  
م يصفان على ما ذكرنا ف **ق** ولو دفع اليه الف درهم مضاربة بالملك فامر ان يسد على المال وان  
يعمل ذلك بابه فاشترى المضارب بالمال ببابا واستقرض على المال مابه درهم واشترى المضارب  
فان الثمن يقسم على احد عشر منها عشر السهم منها مال المضاربة بدفع المضارب المال والتاتي على الشرط وهم  
واحد للمضارب خاصة لما ذكرنا ان الوكالة لا لا يفرص لا يفرص مضاربها فاما الفرض من  
الرجح يكون له خاصة ولو لم يبعها من احدى ولحق باعها مساومة بسم الثمن على خمسة التات وعلى ما زاد الصع  
فما اصاب التات كان على المضاربة وما اصاب زيادة الصع فان المضارب وعليه اذا الفرض لما ذكرنا  
ولو كان اشترى المخرج ان ماله درهم بسنة صفع التات به كان هذا الذي اساجر الصاع مائه  
د درهم سواء لانه استدان على المضاربة وقد امر بذلك **ق** ولو دفع اليه الف درهم مضاربة بالملك  
ورج ان يعمل ماله بابه والتم ان يسد على المال فخرج المضارب بالمال فاشترى به ثمة ثمانية اشترى  
عليه حمالا ماله درهم حمله الى الصع فله ان يبعها من احدى على الف وماله لان اجر الحمل يصير الى الثمن  
في بيع المراجعة على ما ذكرنا في كتاب البيوع فان باعها من احدى ماله الف درهم كانت حصه المضاربة من ذلك  
عشر سهم يكون سهمها على الشرط وحصه الكري سهم واحد اربع الا التاتي لما يصفان على ما ذكرنا مثله  
الصع وتوناغها مساومة بالدين فان جميع الثمن مال المضاربة لسوقى مال المال وان ماله الف درهم  
والتاتي يكون سهمها على الشرط ويكون الثمن اثنان عليها ما اود به المضارب لان حقوق العبد واحده اليه فصف  
الرجل على مال لان بيع المساومة الثمن ثلاثة المقفود عليه والمقفود عليه بها هو المال الا ترى  
لان الكسبي يد التاتي لان تلك المنافع غير موجودة في الحال ولا هي مضمونة الى المقفود عليه فلا يكون  
لخاصة من الثمن واما في بيع المراجعة فاما مقفود **ق** الى الثمن كانت لخاصة من هذا الثمن فامر فاما  
ولو لم تكن يدين ولان اثنان ماله درهم فاشترى لهما بعا زاد واما على كل دانه كن الا ثوبا  
فله ان يبعها من احدى على الف وماله في قول من لدني فانه في الاصل قال انه قول لما حقيقه وفي

فَصَحَّحْتُ الشَّيْءَ ثُمَّ تَابَعْتُ مَا فِيهِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ  
وَعَلَى مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ بِالْبَيْتِ وَرَحِمَهُ

ثم يرجع



قوله اي يورث ويحمد سبعة من جهة على الف درهم ولا يدخل فيه حصة الكري وحده قولها انه  
استقرض المال لنفسه والقرى بذلك المال فكان موطوعا فيه ان المضارب مما لم يكن مادونا  
منه الا ان يورث ولو فعل ذلك احسن كان موطوعا ولا يصح ان يورث المال ذلك فافهموا هذا على وجه  
قوله اي حصة وهو انه قام عليه بالف ومائة الف من ومائة اذ في اجملة مبيعة من جهة على ما قام  
عليه فاذا انما على الف ومائة بالقرن كانت عشرة ابرم منها حصة المضاربة فرفع من ابرم المال والباقي  
على الشرب وهم واحد للمضارب خاصة لانه استقرض لنفسه فكانت حصة الكري له وان ناعه مساوية  
كان الموطوع مضاربة وثمان الف في مال المضارب خاصة لان كان موطوعا في الكري فان اختلفا في  
ذلك فقال المضارب ان مال المال اما استلقت للثبات الاجل ساكن وقال رب المال لعل الكري لك  
عمل علم حسنا على عملك فالفق قول رب المال انه اشكرها لما به التي استقرضت لنفسه  
كان مستاجر لنفسه فان لم يورث ما موزه ان يعمل بالمضاربة برأيه فاشترى بها ثوبا بائنا وى القفا  
ثم اشترى من عبده عصفرا بمائة درهم فصنعها به فهو ماضى للثبات لانه خلط ماله بملك نفسه  
خلط لا يمكن التمييز بينهما كان ضامنا لهما على ما ذكرنا في صدر الكتاب فان كان ذلك كان صاحبا للمال  
بالجار ان شاء ان يورثه واعطاه ما زاد القصف في ثيابه وان شأه حصة منه ثيابه الف درهم وكان  
الثبات للمضارب كما لو عصف ثوبا بصغره بعصفه ورعها ان وان لم يحرسها من ذلك حتى يبيع للمضارب  
الثبات بالقرى درهم حارسة وقيم القصف في ثيابه الف درهم وعلى ما زاد الصغره فيها فافهموا هذا  
الصغره هو المضارب وما اصاب الثبات هو على المضاربة على الشرب ولما حارسة على رب المال لان  
المضاربة لم يقطع بالخلاف لان الامر بالبيع لا يقطع بالخلاف كالوجه في البيع او اختلف لا ينعزل فاذا  
كان ذلك حارسة على المضاربة فاذا حارسة على المضاربة فسر القصف بينهما على ما ذكرنا ولو يملك  
القرى في يد المضارب فلا مان عليه كالفان اذ انما المعصوب بامر صاحبه كان للقرى امانة في يده  
ذلك فافهموا ولو كانت الثبات حين استراها المضارب تساوى الف درهم بصغره بعصفه من عبده  
فان شارب المال حصة لانه لا يبيع فسر الثبات وسلم الثبات للمضارب وان شأه لانه لا يبيع الثبات  
واعطاه ما زاد الصغره في ثيابه اذ انما يبيع الملك ربع الثبات فلا حصة رب المال ملك لنفسه ولما حصة  
ملكه فان لم يحرسها من ذلك حتى يبيع المضارب حارسة لما ذكرنا وكان للمضارب حصة الصغره  
من القصف لانه يملك ملكه والباقي مضاربة بينهما على الشرب ولو لم يصغره ولحمة قصفها مما كان  
درهم من عبده وذلك زيد فيها او عصفها فلا مان عليه في ذلك ان ردت او نقصت فافهموا هذا  
وذكر في الاصل انه لم يخلط فيها ثمن ماله والثمان لهما في بائنا الشربة وما لم يورث في الشربة  
فان بائنا ربع او وصغره فهو على المضاربة فافهموا هذا في الاصل فان كان بعض متاعا ان العسارة اذ لم  
يصف الثبات فلا مان عليه ولا يملك لانه رضى ملكه واذ ان عبده الوسخ فان كان القصار يفت  
الثبات فانه ينظر ان كانت لا ربح الا بالعسارة فلا مان عليه وان كانت تروح فعن المضارب وقد  
يعصفها للقضارة ولحمة لا يعلم ان القضارة لا يعصفها فلا مان عليه بصفه ان القضارة مما يعملها  
الحجار فان لم يعلم به لم يخرج من عادة التجار فلا مان وان يعصفها وكان يعلم ان القضارة مفضلة  
فانه صحت ان ذلك ليس من فعل التجار ولذلك اذ الكري عليه من عبده فهو موطوع وتجميع منها على  
المضاربة على ما ذكرنا فان ولو كانت الثبات تساوى القفا بصغره سودا هذا والعصان سواء

وجه على ثياب قوله اي حصة لان السواد عند نقص الثوب ولا مان على المضارب في ذلك لانه لم يخلط  
بالمضاربة مالا من عبده واستقرض من الاصل فان الكري انه لو باع بعض الثياب واشترى بمهنا سودا  
صنع الثياب الباقية لم يصف وانما على ثوبها فانه يصف لان السواد عند ثوبها له فافهموا هذا على وجه ان كان  
ولو كان امره ان يعمل بالمضاربة برأيه فاشترى ثيابا بصغره من عبده فهو يورث في الثياب بما زاد  
العصف فيها ولا مان عليه في ذلك والثبات على المضاربة لانه لما اذن له ان يعمل في ثيابه يصف بالجلط  
فان وان دفع اليه الف درهم مضاربة بالثبات وامن ان يعمل في ثيابه وامره ان يصف من على المال  
فاشترى بها وماله الف درهم حارسة تساوى حصة الف درهم بقصفها وناعها حصة الف درهم  
وصف الف درهم يملك المضاربة الا في الحارسة وقيمة في يد مضارب المضاربة تسعة الف درهم  
اربعة الف منها يورث الى بائع الحارسة لانه مضمون ولم يسلط على ثبات وبيد حصة الف درهم  
مشتري الحارسة لانه مضمون منها ولم يسلط الى المشتري ثم يرجع على رب المال من الثمان الذي ادى حصة  
الف درهم وحسابه وواحد واربعين درهم مليون في المضارب في ماله ثلاثة الف درهم  
واربعماية وثمانية وخمسون وثلث درهم لانه اشترى الحارسة باربعة الف درهم الف منها مضاد  
وثلثة الف منها استدانه مليون مشتركا بعينه للمضاربة مليون ضمن ثمان من الف على رب المال  
خاصة وثمان الف وحسابه على رب المال وثمان الف وحسابه على المضارب في ماله ثوب على رب  
المال لقا وحسابه وعلى المضارب الف وحسابه فلما باع حصة الف درهم وصف الف درهم ولم يملك  
الحارسة حتى يملك ولم يصف البيع بينهما هلالا عليه وذكرا وقد صا وباعا ربع الحارسة مليون على  
رب المال ايضا يبيع من ثمن ثوب ثمان وثمان وخمسون ربعا بينهما مليون ثلث النج ويولته وثمانون  
وثلث حصة المضارب لان ثلث النج مشروط له مليون ثمان من الف لعل عليه وثلث ذلك مائة وست  
وسبوت وثلثان حصة رب المال مليون ثمان عليه بقي لانه اذ باع حصة الف وذلك لانه لا  
وسبماية وخمسون وى حصة الشربة مائة على كل واحد منهما مليون على كل واحد منهما من ذلك الف  
وثمان مائة وخمسة وسبعون فافهموا هذا من الثمان عيارب المال مرة الف ومرة الف وحسابه  
ومرة ثلثة وثمانين وثلث ومرة الف الف وثمان مائة وخمسة وسبعين مليون حصة ذلك لانه  
الف واربعماية وثمانية وخمسين وثلث فان يملك المضاربة اولام يملك الحارسة والحصة الف درهم  
ذلك معا والمسئلة خالفا فانه يورث تسعة الف درهم على ما وصفنا اربعة الف الى بائع الحارسة  
وحصة الف الى مشتركا ويرجع منها على رب المال حصة الف وثمانية وخمسة وعشرون لانه لما يملك  
الف الا في الاصل ولا يورث ملك المضارب في النج وكانت حصة من النج ثلثة وثمانين وثلث  
درهم وغاد ذلك الى رب المال وقد كان عليه في المسئلة الا في حصة الف واحد واربعين وثلثا  
فاذا ردت عليها لانه وثمانين وثلث يكون حصة الف وثمانية وخمسة وعشرون على ما ذكرنا في  
الاصل ويكون على المضارب في ماله ثلاثة الف وثمان مائة وخمسة وسبعون درهم لانه غير مرة  
الف وثمان مائة وخمسة وسبعون مليون عليه من الف الذي ذكرناه والله اعلم  
**باب الشبهة الثالثة** واذا اقر المضارب ببيع من النج واذا على المضارب ببيع النج  
واقام شاهدين شهدا احدهما انه شرط له ثلث النج وشهد الآخر انه شرط له نصف النج فالشاهد  
ناطل في قوله اي حصة وقال فافهموا هذا في ثباته على الثلث واصل الخلاف ما ذكرنا في كتاب

درهم

التي كانت على المضاربة بالثبات ما بين وبين  
درهما مليون الف درهم

مرة مائة وخمسة وسبعون ثمان ومرة الف  
وثمان مائة وخمسة وسبعون مليون حصة الف  
وحسابه وواحد واربعين وثلث درهم واما  
المضارب فمضارب مرة الف وحسابه

درهم

سأله

وه



الشيء ذات الله اذا شهد احدنا على ما بينه والاخر على ما بينه والمدة على ما بين المالين بل لا سئل عند ابي  
حنيفة وعندنا على الأقل شرا هذا المصاريب سند من النسخ عند ابي حنيفة باجواز المال اهل الشرط من  
حصته فالقول قوله قال ولو قال رب المال هذه الديار بضاعه واذا في المصاريب انه شرط له ما في  
درهمين النسخ واما شاهد من شهد احدنا على ما بينه شرط له ما بين درهم وشهد الاخر على ما بينه درهم فالقول  
ناطله في ما سئل يقول ابي حنيفة فاذا طلبت الشك هذه عدة فلا يكون للمصاريب شيء من النسخ ولا من الاخر بل ان  
المال لم يغير له بشي طرزه وعندنا ما يجب له الجرم المثل مما جاز ان الشك في القبل في الاصل فيكون مضاربة في اليد  
على ما ذكرنا في صدر الكتاب ولو ادعى المصاريب انه شرط له ما بينه وخمسين درهما واما شاهد من شهد  
احدهما ما بينه وخمسين درهما وشهد الاخر ما بينه درهم فله الجرم كله في قولهم جميعا لان الشك فيهما  
متبل على الأقل بالاتفاق وفي ما بين درهم ومن دفع الى احدنا ما لا مضاربة على ان المصاريب ما بينه درهم  
النسخ كانت المضاربة فاسد وتجب الجرم المثل في ذلك ولو دفع الى رجلين النسخ درهم مضاربة فلهما درهمان  
نادى احدنا انه شرط له نصف النسخ وادعى الاخر انه شرط له الثلث وادعى رب المال انه شرط له ثلث النسخ  
درهم من النسخ فالقول قول رب المال لان الشرط شرط من حصته فالقول قوله ومن كان فيه ما  
للمضاربة على ما ذكرنا في صدر الكتاب فان اقام شاهد من شهد احدنا نصف النسخ والآخر ثلثه فان  
قاس قول ابي حنيفة اسئل على ما ذكرنا فلهما الجرم كله في كل ما قدر رب المال انه شرط له ما بينه درهم  
من النسخ واما على قوله فانما هذه حادثة على الأقل لان الذي ادعى النصف صح في ذمها وفي ثلثها  
حقه ان المضاربة كانت ثلث النسخ مليون له نصف الثلث وهو الثلث لان الشاهد من شهد الله باقل ما شهد  
واما الذي ادعى ثلث النسخ فقد ثبت ان الشاهد الذي شهد له بالنصف مطلق شرا ذمته له بشي شاهد  
فلا ثبت شرا ذمته وحده له بشي معنى اقرار رب المال له باجدر مثله فله الجرم المثل اقرار رب المال له  
بوجوده ومن كان المضاربة الصنيع قال رضي الله عنه واذا اشترى المصاريب بالمال وبالف درهم  
خارصا ثم هلك الف مخرج مطلقا على رب المال وتقدر بقرنا الجارية سلافة الف درهم فاشترى  
بها مائة فاصلة قبل ان يوزعها فانه يرجع على رب المال بالعين وخمسها لانه باع الجارية سلافة الف درهم  
راس المال بالعين ومنه الف درهم فله الثلث يرجع على رب المال بالعين وخمسها لانه يهودى من عبد حنانيا  
فاذا انما المتاع بعد ذلك بعشر الاثان كان حصته الثلث من المصاريب خاصة لانه اشترى المتاع سلافة الف  
وخمسها من ذلك كانت المضاربة خاصة بخمسها لانه لانه لاف سندك فله الثلث كان للمصاريب السدس  
من الخمسة اسدس المضاربة يسوي ملكا رب المال راس ماله والذعة الاف وخمسها لانه بعد  
مرة الف درهم الفين وخمسها لانه الباقي دفع بينهما قال ابو يوسف اذا عمل الوصي بمال اليتيم  
فوضع اذرع فقال ثلثها مضاربة فهو مصدق في حال الوصية ولا يصدق في حال النسخ حتى يشهد  
بما جعل له لعمله مضاربة اما اذا وضع فهو مصدق لانه لا يدعى نفسه حقا وان دفع لم يصدق حتى  
يشهد على ذلك بل العمل لانه يدعى نفسه شرا وان قال اسرقه لم يصدق وان كان قد دفع حتى  
يشهد بل العمل لا يدعى اصل المال لنفسه بالاستقراض فلا يصدق على ذلك وان كان منه وصية  
فهو ما من الالة اقر على نفسه بها وان املحت اقرارا لنفسه على وجه القرض ولا ذلك لو دفعه الى  
رجل على ان يقره فمضاربة او قال فمضاربة او قال فمضاربة او قال فمضاربة او قال فمضاربة او قال  
حين دفع الى الاخر فمضاربة وان قال مضاربة اليتيم او مضاربة له ومضاربة اليتيم ومضاربة له

عليه لانه دفعه على وجه الامانة وامر القاضى بتعقبه على وجه الامانة والامان غير ما من في بصره  
على الامانة وان كان منه دفع فهو لليتيم كله لا يبيد انما الله فخرج مال اليتيم الا اذا شهد على ما صنع من  
ذلك قبل ان يعلم منه ان الاشهاد يزيل اليتم وسلبه للقطعة اذا شهد عند الاخر انه اخذ بغيره على  
ما فيه ثم هلك الله لانه لا يضمن عليه لان الاشهاد يزيل اليتم عند الاخذ وفي هذا كله سعة من سعة  
الله تعالى اذا كان صادقا في مقامه الا ان القاضي لا يصدقه الا بعد ان يسمع من الشاهد في المال فلا  
يصدقه القاضي على ذلك **كتاب المزارعة** قال الشيخ الامام رضي الله عنه المزارعة  
والمعاملة فلهما فاسد فان في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وعلى قوله رضي الله عنه فلهما فاسد فان في قول الشافعي  
خامسة والمزارعة فاسدة اخرج ابو حنيفة ثمانية رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
لا رافع من حذو حن من مزارعة له استأجرها فقال لا تستأجرها بشي منها والمزارعة استأجرها  
واخرج ايضا عما ذكر في اهل من المزارعة لان المزارعة عندنا معقدة على علم المزارعة ان صاحب  
اليد والشرط للخرش من الخارج عن يده با امان يتوفى من مائة حصه او ارضه وهذا هو  
صورة المزارعة واذا ثبت لها سعة على جمل المزارعة فسد ان النسخ مجهولة في نفسها وخواتم  
بدا لانه قد يوجد وقد لا يوجد وقد يغفل وقد يفسد فسد كما اذا استأجر رجلا ليرعى غنما على  
ان الخارج منها عينا نصفان فانه لا يجوز ولا فرق بين الخارج من الغنم وبين الخارج من البقر  
خلاف المضاربة اما يجوز بينهما لم سعة على جمل المزارعة واما معقدة على جمل الشرا كان لانه لم يشترط له  
شيا من ماله با امانا فله انما ثبت له شرا فلهما حديث سقره ان النسخ لا يولد من راس المال واما ان  
يحدث بالشرا والبيع وهذا هو صورة الشرا ان يبت له الشرا فلهما حديث سقره ان النسخ لا يولد من راس المال واما ان  
الى النسخ وفي الشرا يضاف الى الاصل والنسخ والشرا يجوز فان كان ما عرفت له من النسخ محو لا يخرج  
ابو يوسف ومحمد فاذ يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دفع خيبر حين فتحها استأجرها معااملة  
وارضها مزارعة بالشرط وكذا اتهم المزارعة محابرة مسوقة من حبه واحتمل ايضا بعض الاطاريق  
المهذورة في الاصل يروي عن جماعة من الصحابة عموما وعلى عهد النبي بن مسعود وسعد بن ابي وقاص  
وغيرهم رضي الله عنهم انهم كانوا يدعون الارض من مزارعة وهذه اجزى النوازل الى يومنا هذا  
مؤاخذ المسلمين من اقوى الحجج الشافعي يقول ان عامة الاماورد في المعاملة في هذه خيبر  
فاخذ ثلثا والمزارعة ردت الى اصل الفاسق قال محمد بن ابي المعطوف عن ابي هري قال حدثني  
من الائمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود عن غنمكم على خيبر اقرهم على ما اقرهم الله  
تعالى وان سئ عذر عذر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اشترى خيبر وجازته يهود وادي  
ذلك القرى اسرايين عذرة بالوادي فاعطوا ابايهم وحسبوا ان يقرهم فقالوا ابايهم والوادي حين  
فعلوا ايضاك نصف لسي عذره ونصف لليهود فحسبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والوادي ان  
لثالثه وللمسلمين وللمناخضة في عذرهم ولثالث لليهود وكان الوادي على ذلك حتى اذا احل لليهود  
من حذرهم يهود الوادي ان يحجزوا بالكل الى الشام فقال له يهود الوادي اما عني اموالا قد  
اقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم واتمنا فقال لهم عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال اقرهم ما اقرهم الله تعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد عهد ان لا يجمع من العرب  
دينان والى يجل من لم يكن معه عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا نقرهم اموالهم هذه

المعاملة



معظمهم انما هم قوم متبعين الف دينار في نفعي عن ربي الله فلهذا هم واحدا هم ومضى اموالهم ثم قال  
لبي قد رزقنا ان نطلبكم من سائر اهل ارضنا وانا في اموال اليهود ان شئتم اعطيكم نصف ما اعطيتكم  
واعطيكم نصف اموالهم وان شئتم علم لنا البيع الذي لم نقالت بولعدهم لا اعطيكم نصف الذي اعطيتم  
من المال ونفاهمونا اموالهم ما عت بولعدهم في ذلك الرقيق والابن العنم حتى نفعوا لاهل ارضنا رضى الله  
عنه حسنة واربعين الف دينار احسن عمر رضى الله عنه الوادي نصفين من الامارة ومن سبي عذرة وذلك  
زمان الخطير حتى خطو الوادي نصفين هذا هو الخبر تمامه افاد هذه الخبر فوايد نخذها ان لا يكون  
اذا كان ثقة فردى عن انسان وامر اسمه خازله ان قبل خبرته ولولم يسفر ذلك لان اوى لان ان يسفر  
قال حذني من ابيهم ولقرسيم ال اوى ويلون ذلك الخبر المزيل عذرة ما سمع اذ كان الذي ارسله نعمة  
وانا واسنان المعاملة خازلة لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليهم معاملة وهو خفي على ابي حنيفة وفوقه  
افهم ما افهم الله تعالى انما قال ذلك لانه خير واليهود ومعه اى معناه اى معناه الله تعالى لم يفرقا  
مؤبدا وكان ذلك الى حاله رضى الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم اجمع في ارض العرب دنان وبعاه  
فوقه ان سبي عذرة خازل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اسخ خبر حابة يهود وادى القدر استراكا  
سبي عذرة بالوادي فاعطوا ابا بصر معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع خبره وكانت خبره اربعة عشر  
وكان وادى القدر من هذه الحصون وكانت لى العذرة ويهود وادى القدر فحوا على انفسهم  
ان يعيدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يطفر بصر وطلبوا امة الصلح فامطحو اعل ان يكون الوادي  
الذي لنا لى صلى الله عليه وسلم والمسلمين ولنا لليهود ولنا لى عذرة فاما كان ذلك ذلك ان رسول الله  
الله صلى الله عليه وسلم لا يتم اما صاحبه خوفا منه من غير ان كان للمسلمين فيه سبب محمل ذلك منهم  
الانما على وجه صلب رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمة من عذرة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان نأخذ شيئا لنفسه بل كان يرفع منه مقدرة وقومه وما حاج اليه بى اموال الدنيا ونواهيها وحمل ال  
المسلمين بل ذلك لم يخص نفسه بالملك فلما كان زمن عمر رضى الله عنه وقد كان اسلم يهودا وده  
سليم يهود وادى القدر انما اهل عمر رضى الله عنه اليهود من جيرانهم الوادي ايضا بالجلال الى  
الناس واجتمع عليهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم اجمع من ارض العرب دنان وادى ايضا ان  
المشركى اذا كانت له السعة فليكون هو والسبيع سواء لان عمر رضى الله عنه لما اخذ وادى القدر  
بالعنة لعنك البضف لنفسه بالسعة للمسلمين ودفع الى سبي عذرة البضف ولم يدفع اليهم لئلا يكون  
احدا ما هو بالعنة لان ما لم يحد من ارضي ان الذي اذ اسلم عذرة فانه لا يكون ملكا لى اهل ارضنا عليه  
ويضع منه اليه ولا ذلك ام ولد البضف اذ اسلمت بعضا عليها طابطه ثم يعقوا فادى ايضا ان يكون  
والوالى نأخذة بالسعة لاجل الواليه لان عمر رضى الله عنه كان موليا للمسلمين وقد اخذ البضف السعة  
والمشركى اذا كان شقيقا فانه لا حاج الى طلب السعة بل ذلك المعنى قال انتم سقوا وانا ان شئتم اديم  
بضف ما اعطيتهم فربما نأخذ بالسعة بالبعث وليس من اكلوا ارضي انسان عت وادى الوادي  
دارا او عت ان باط والمساكين ان السعة لا يفي فيه للمولى لان ذلك لم يكن يدي عمر مؤتوفه على المسلمين  
بل كانت مملوكة لعمر لى ان عمر رضى الله عنه لو اذ اذ بعثها عليهم كان له ان يبيعها ويضعها كسبت  
المال وحب السعة فاما ذلك لى به السعة خالان ارض مؤتوفه والباطان اجمعوا نعمة فاجب  
به السعة فلهذا لا ينجى به السعة ايضا ومول وكان ذلك زمان الخطير بحمل بعضين بحمل الله

في سائر ارضنا وانا في اموال اليهود ان شئتم اعطيكم نصف ما اعطيتكم واعطيكم نصف اموالهم وان شئتم علم لنا البيع الذي لم نقالت بولعدهم لا اعطيكم نصف الذي اعطيتم من المال ونفاهمونا اموالهم ما عت بولعدهم في ذلك الرقيق والابن العنم حتى نفعوا لاهل ارضنا رضى الله عنه حسنة واربعين الف دينار احسن عمر رضى الله عنه الوادي نصفين من الامارة ومن سبي عذرة وذلك زمان الخطير حتى خطو الوادي نصفين هذا هو الخبر تمامه افاد هذه الخبر فوايد نخذها ان لا يكون اذا كان ثقة فردى عن انسان وامر اسمه خازله ان قبل خبرته ولولم يسفر ذلك لان اوى لان ان يسفر قال حذني من ابيهم ولقرسيم ال اوى ويلون ذلك الخبر المزيل عذرة ما سمع اذ كان الذي ارسله نعمة وانا واسنان المعاملة خازلة لان النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليهم معاملة وهو خفي على ابي حنيفة وفوقه افهم ما افهم الله تعالى انما قال ذلك لانه خير واليهود ومعه اى معناه اى معناه الله تعالى لم يفرقا مؤبدا وكان ذلك الى حاله رضى الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم اجمع في ارض العرب دنان وبعاه فوقه ان سبي عذرة خازل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اسخ خبر حابة يهود وادى القدر استراكا سبي عذرة بالوادي فاعطوا ابا بصر معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع خبره وكانت خبره اربعة عشر وكان وادى القدر من هذه الحصون وكانت لى العذرة ويهود وادى القدر فحوا على انفسهم ان يعيدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يطفر بصر وطلبوا امة الصلح فامطحو اعل ان يكون الوادي الذي لنا لى صلى الله عليه وسلم والمسلمين ولنا لليهود ولنا لى عذرة فاما كان ذلك ذلك ان رسول الله الله صلى الله عليه وسلم لا يتم اما صاحبه خوفا منه من غير ان كان للمسلمين فيه سبب محمل ذلك منهم الانما على وجه صلب رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمة من عذرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نأخذ شيئا لنفسه بل كان يرفع منه مقدرة وقومه وما حاج اليه بى اموال الدنيا ونواهيها وحمل ال المسلمين بل ذلك لم يخص نفسه بالملك فلما كان زمن عمر رضى الله عنه وقد كان اسلم يهودا وده سليم يهود وادى القدر انما اهل عمر رضى الله عنه اليهود من جيرانهم الوادي ايضا بالجلال الى الناس واجتمع عليهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم اجمع من ارض العرب دنان وادى ايضا ان المشركى اذا كانت له السعة فليكون هو والسبيع سواء لان عمر رضى الله عنه لما اخذ وادى القدر بالعنة لعنك البضف لنفسه بالسعة للمسلمين ودفع الى سبي عذرة البضف ولم يدفع اليهم لئلا يكون احدا ما هو بالعنة لان ما لم يحد من ارضي ان الذي اذ اسلم عذرة فانه لا يكون ملكا لى اهل ارضنا عليه ويضع منه اليه ولا ذلك ام ولد البضف اذ اسلمت بعضا عليها طابطه ثم يعقوا فادى ايضا ان يكون والوالى نأخذة بالسعة لاجل الواليه لان عمر رضى الله عنه كان موليا للمسلمين وقد اخذ البضف السعة والمشركى اذا كان شقيقا فانه لا حاج الى طلب السعة بل ذلك المعنى قال انتم سقوا وانا ان شئتم اديم بضف ما اعطيتهم فربما نأخذ بالسعة بالبعث وليس من اكلوا ارضي انسان عت وادى الوادي دارا او عت ان باط والمساكين ان السعة لا يفي فيه للمولى لان ذلك لم يكن يدي عمر مؤتوفه على المسلمين بل كانت مملوكة لعمر لى ان عمر رضى الله عنه لو اذ اذ بعثها عليهم كان له ان يبيعها ويضعها كسبت المال وحب السعة فاما ذلك لى به السعة خالان ارض مؤتوفه والباطان اجمعوا نعمة فاجب به السعة فلهذا لا ينجى به السعة ايضا ومول وكان ذلك زمان الخطير بحمل بعضين بحمل الله

اراد به المنع فقال بن اثنى بخطو وادى يمتون عنة فليكون معناه انه منع اليهود عن المقامه بحبه ذلك  
ان زمان الخطير وادى زمان المنع بحمل الله اراد به الجمع وللهذا السبي جميع الامم عطية وكان معناه  
انه جعل نصف ما اشترى من اليهود والمسلمين وجمعه مع بعضهم وجمع النصف الثاني الى سبي عذرة  
قال وقال ان هوى وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صالح اهل حبيرو اعطاهم النخل ان  
يعلموا ونفاهم نصف الثمار وكان سبب لعنة ذلك عبد الله بن رواحة فحوص عليهم ثم يقول ان  
شئتم فليعلم وان شئتم قلنا افاد هذه الخبر جزاء المعاملة وهو خفي على ابي حنيفة ولما جوار ذلك بالجرح  
لان عبد الله بن رواحة كان محمولا بذلك وكان عريص من حيث لا ينع منه ان نأخذة والنصف ان كان  
لا ينع لى صلى الله عليه وسلم من الخصومة ما ليس لعنه بهم فاما اليوم نادى ان القومين شرايين  
على ارض النخل ولا يجوز لهما ان يفساهن بالجرح من ذلك بيع القربا ليعر حابة وذلك لا يجوز لانه  
ليكون نأخذة ويحمل الله انما جوار ذلك وان كان الماخوذ من القومين من النصف الذي على ارض النخل  
ولا يجوز له ان يفساهن بالجرح فليكون النصف بارا السعة الذي كانوا يخذونه فادى على هذا  
الوجه فليكون منه ان باقى وعن محمول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع خبره الى اهلها  
الذي كانت لعنه على ان يعلموا فادى النصف الثاني كان اتم النصف والمسلمين النصف مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من رواحة محمولا عليهم افاد هذا الخبر ما افاد الخبر الاول قال وعن الحاج  
بن ارضاه قال سالت محمد بن علي بن الحسن ما باليك والنصف فقال انطى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خبيرو بالنظر وكان يوبى وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب الى يومهم هذا ليعلموا انه افاد هذا الخبر حوا  
المراة لان السؤال كان على امر اربعة فالحوا ان ايضا كان من امر اربعة قال وعن سعيد بن المسيب  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اسخ خبره قال لليهود افرهم ما افرهم الله تعالى على ان العت  
شيئا وسلمهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سبب من رواحة فحوص عليهم ثم يقول ان  
شئتم فليعلم وان شئتم قلنا قال وكانوا يخذونه افاد هذا الخبر مثل ما افاد الخبر الاول  
قال وعن سلم بن يساف ان النبي صلى الله عليه وسلم كان سبب من رواحة فحوص منهم ومن اليهود قال  
لجمعوا له عطيا من حلى نسايم فقالوا اهد لك واحفف عنا ونحنا ورسى القصة قال فامعشر اليهود  
العلم اعطى خلق الله الى وما ذلك حاملى على ان احفف عنكم اما الذي عزمتم من الرثوة فانه  
عت وانا لا نأكلها فقالوا لى الله اقامت السموات والارض افاد هذا الخبر ان الرثوة عزم وفوقه  
ما ذاك حاملى على ان احفف عليهم يعنى ان يحصى عليهم لا على ان اطلوهم من الناس من حجب عذرة  
الحديث وقال لا سمعى للمسلم ان علمهم مع الكافرا بالنسب وسمه عليهم مع خلاص فليط كما فعل عبد الله بن  
رواحه وقال لعنه سبى ان سمعوا الدين والى من وهذا هو لا يبع ايم ليسوا اشر من فرعون  
والله تعالى قال لموسى وهذون ملوأت الله عليهما بقوله له فولاك ليا وروى عن طلحة بن عمار  
انه قال ملك لعطافك انك بجمع عذرة ناس من اهل النخلة وانا رجل في حدة فاقول لهم بعض  
القول العليط فقال عطا لعطاف ذلك فان الله تعالى يقول وتولوا الناس حسنا فدخل في هذه  
الامة اليهود والنصرى يذهب صاحب الهواء وروى عن عائشة رضى الله عنها ان يهودا دخل فارتو  
الله صلى الله عليه وسلم فقال السام عليهم فقال عائشة وعطيك السام واللغة ودار القبيح  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكونى حاشه فان النخل لو كان رجلا لكان رجل سوءا واما خبره

على



























علي ما قدمناه

وهذا لو انفراد كان  
جائزا فلما قال علي ان  
يزرع نصيبك علي ان  
تلتني الخارج لك وانتك  
لي

卷之六

الحاج في محضه ووجه ذلك ان المزارع يعمل في زرع مشترك بينهما فانه قال استوطنا  
الاخر على كل حصة من ذلك لا يجوز ودون ذلك في رواية ابي سليم ان المزارعة خايرة ووجه ذلك ان  
خايرة هي احدى العتبات اما في الاستبراء الاول فمخايرة قال ازرع بصيكتك مذكر على ان الخارج  
ذلك بعد الوفاء وكان خايرة او يكون ذلك مشورة فلما قال على ان تزرع بصيكتي سدي  
على ان الخارج سينا الملائكة يكون هذا فاما بعد الالة استنباط منه بعض ما يخرج من نصيب صاحبه ولعمري  
بمع الاستنباط فلما كان في احدى العتبات خايرة على الجوار على ما قدمنا وقال بعضهم انما دفع الاجارة  
من المزارع لوضع المسئلة واما في الموضع الذي قال هو خارجا برعيها فموقع الاجارة بين المزارع  
اذا كان المزارع غير محليط واما في الموضع الذي يكون المزارع محلو طاقول هو فاسد يعني اذا كان  
البيع محلو طاقول المزارع اذا كان محلو طاقول مزارعا فلا يجوز استحباب المزارع في عمل مشترك بينهما  
من اذا استوطنا المزارع في الموضع الذي كان هذا فاما بعد الالة في العتبات جميعا اما  
في الاستبراء الاول فمخايرة قال ازرع بصيكتي سدي على ان الخارج سينا الملائكة على ان تزرع بصيكتك  
مذكر على ان الخارج لي بعد فاما بعد الالة استنباط منه بعض ما يخرج من نصيب صاحبه  
فلم يبح الاستنباط وبحسب الاستنباط واما على اعتبار الثاني فمخايرة قال ازرع بصيكتي سدي على ان الخارج  
سينا الملائكة بعد الخايرة الوفاء الالة فلما قال ازرع بصيكتك مذكر على ان الخارج سينا الملائكة  
فاسد ايضا لانه ليس للمزارع بازا اما استوطنا لعمري من نصيب صاحبه على الارض ولا بد ولا ضمان ولا  
يطب الخارج الا باحدى هذه المعاني فلما صددت المزارعة في المسلمين كان الخارج بينهما نصفان على مقدار ارضيهما  
ولا يجوز احدى منهما على صاحبه لانه محلي في حصة من ثرك فلا صدق واحد منهما لشي لا يخرج من ارضه وبدره  
شرطا الخارج بينهما نصفين كان خايرة وكان العامل معينا اياه في عمله قال ولو استوطنا المزارع على  
الدفع ولمنه على العامل الخارج نصفين بعد فاما بعد الالة في العتبات فاسد ايضا اما على الاستبراء الاول  
فمخايرة قال ازرع بصيكتي سدي على ان الخارج سينا الملائكة بعد الخايرة الوفاء وكانت استعانة منه  
فلما قال على ان اذفع اليك المزارع على ان تزرع في ارضك مع مذكر سلتى ارضك مذكر على ان الخارج كله لك  
بعد الخايرة الوفاء الالة فلما قال ازرع في ثرك ارضك مذكر على ان الخارج كله لك بعد فاما بعد الالة دفع  
المزارع من ارضه وانه قطع الشقة منه حب جعل جميع الخارج لعمري واما في الاستبراء الثاني فمخايرة قال ازرع  
بصيكتي سدي على ان ما خرج فهو سينا نصفان هو خارج الوفاء الالة فلما قال على ان اذفع اليك ثرك  
المزارع على ان تزرع مذكر على ان الخارج سينا نصفان بعد فاما بعد الالة دفع المزارع من ارضه فلما صددت  
في الاستبراء جميعا صددت وما خرجاه فلما دفع لصاحب المزارع لصاحب المزارع على ان تزرع مذكر على ان  
للعامل في عمله لانه محلي في حصة من ثرك ولا صدق صاحب المزارع لشي لا يخرج من ارضه وبدره واما الدفع  
فطيب له نصف المزارع لانه يخرج من ارضه وبدره وعلية اجر مثل سدس الارض للعامل لانه استوى في منعه ورضه  
لعمري فاسد لعمري الى مقدار سدس الخارج وهو زرع الخارج الذي جعل له وتزرع منه بدره واجر الارض من ذلك  
المقدار وصدق ما للعامل لانه يخرج من ارض غيره وهذا اذا استوطنا المزارع ولو شرط للمزارع على العامل  
والملك على الدفع على ان الخارج بينهما نصفان بعد فاما بعد الالة في العتبات جميعا اما على الاستبراء الاول  
فمخايرة قال ازرع بصيكتي مذكر على ان الخارج كله لك بعد الخايرة الوفاء الالة فلما قال على ان تزرع ارضي  
ملك مذكر مع سلتى مذكر على ان الخارج كله لك وعلية في ذلك الاجور وصار كانه دفع بعض ارضه من ارضه

وهذا لو انتردكان مايزالان  
ما قال على ان ترع نصيک بيترک  
على ان الحارج بينا انلا شاعی

الثاني



عن الخارج وهذا الجوز لما لا ياتي الفضل الا بالما الإخبار الثاني عند ما كان قال ازرع بصبي على يد ربي ذلك  
على ان الخارج ينشأ بصفان على ان تزرع صبيك ثلثي دنك وثلثي البذر على ان الخارج ينشأ بصفان هذا فائدة لما  
فلما صدقت المنة اربعة كان للعامل ثلثا البع والذراع الثلث على مقدار بذرهما وعلى العامل الجوز ثلث البع والذراع  
استوى منقعة اربعة لعقد فامد وطب له نصف البع لانه خرج من ارضه ويزدده من السدس الثاني وربعه  
من البذر من الجوز وصدق بالفضل لانه خرج من ارضه ويزدده من ارضه وربعه من ارضه ويزدده  
ولو اشترط المصنف الذراع والبدن على العامل والخارج بينهما صفين هذا فائدة لما ذكرنا ان الخارج  
وذلك خلافا لما ذكرنا في الاثار واما ان كان لواء شرط المدين لصاحب البذر لما ذكرنا ان الخارج  
**من الخارج على العمل والشرط البذر** قال الامام في الباب ان المنة اربعة استحق العامل الجوز نصف الخارج فمضى  
استحق العامل الجوز نصف الخارج او يرضى بالخارج وبغير الخارج نصف المنة اربعة ان الخارج ان الجوز المنة  
الان المنة حرة ربحا بوضف فان وجدت والاهي من ذودة الى الامام اصل احسان من على ان يرضى بذلك  
ولم يستحق الاجرة لانه لم يصبه فلا يستحق العوض بل غيره واذا اردت ان تعقب المتاجر بينهما فانظر الى صاحب البذر  
فكل من كان العاقد من جهة او كان يد ربه التي فهو المتاجر في ذلك واذا دفع الى رجل ارضا وزرع بغيره  
وبعده والبذر منها بصفان على ان الخارج ينشأ بصفان فكل هذا اقل المنة اربعة فائدة لانه جعل كانه قال ازرع  
نصف ارضي يد ربي على ان الخارج كله لي على ان اذنع اليك نصف ارضي على ان تزرع بذر ربي على ان الخارج  
كله لك فقد جعل الذراع نصف ارضه اقل العامل في ثلثي مشترك بينهما وهو البذر لان البذر مشترك  
بينهما فادام يصح المنة اربعة كان الخارج بينهما بصفان على مقدار بذرهما ما لم يصح العامل لانه لم يرضى  
به مشترك ولصاحب الارض على العامل نصف ارضه استوى منقعة اربعة لعقد فامد وطب له نصف البع لانه خرج من ارضه  
في كتاب النكاح سيما اذا اشترط رجل لغيره ثلثي حقه فيكون له ثلثي حقه المنة اربعة اذا اشترط لغيره ثلثي حقه فائدة  
انه لا يخرج المنة اربعة ذلك اذا اشترط لصانع منه ما لا يملك منها ان كان له ثلثي حقه وقد ذكرنا الفرق هناك  
ان ارضي نصف الخارج كانه خرج من ارضه ويزدده واما العامل فصدق بالفضل في نصيبه لانه خرج من ارضه  
غيره على ما قلنا وما ذكرنا ان لواء شرط للعامل في الخارج وذلك لواء شرط لصاحب الارض على ان الخارج المنة اربعة  
فائدة انما اشترط للعامل على الخارج فالفائدة ان في الموضع الذي لم يشترط للمنة اربعة ان يخرج من بذر  
كان فامد فادام اشترط زيادة من نصيبه كان فامد ايضا فالفائدة ان ذلك ما ذكرنا انه جعل منقعة بعض ارضه  
مواضع للعامل فله في ثلثي مشترك ولا يصح لانه لم يرضى بالبذر كما قال للعامل ازرع نصف ارضي يد ربي على ان  
الخارج ينشأ المنة اربعة في ثلثي مشترك هذا استحق العامل الجوز نصف الخارج لو ارضى عليه وعلى ان تزرع  
نصف ارضي يد ربي على ان الخارج كله لك فقد جعل منقعة بعض ارضه على العمل لانه جعل منقعة بعض ارضه  
وذلك لا يجوز واما اذا اشترط المدين للذراع والبدن للعامل كان فائدة ان المنة اربعة لانه جعل منقعة بعض ارضه  
قال ازرع نصف ارضي يد ربي على ان يكون الخارج كله لي ازرع نصف ارضي للخارج يد ربي على ان يكون  
لمنه لي وثلثاه لك فقد حصل للعامل اجرة ثلثي نصف الذي على يد ربي من الخارج وعلمه نصف ارضه  
بحالنا وذلك لا يجوز قال ذلك لو كان البذر ثلثاه من اجدهما نصيبه واشترط الذراع على يد البذر واشترط  
ان البع بينهما بصفان كانت المنة اربعة فائدة ان الخارج على مقدار بذرهما اما اذا كان ثلثا البذر من  
قبل الذراع وثلثاه من العامل والخارج فقد اريد بذرهما لاجرة بذرهما كان الذراع قال للعامل ازرع ثلثي ارضي يد ربي  
على ان يكون الخارج كله لي هذا لا يجوز لواء شرط ارضي يد ربي على ان يكون الخارج كله لك فقد جعل الذراع

ويصدق

وما عتد

منقعة

بصير

اجرة عمل العامل في المدين الذي رغبة للذراع منقعة لث ارضه وهذا لا يجوز لما ذكرنا لو كان ثلثا  
البذر من العامل كان ثلثا البذر لانه يصير كان الذراع قال للعامل ازرع ثلثي ارضي يد ربي على ان يكون الخارج  
كله لك واذنع ثلث ارضي يد ربي على ان يكون الخارج لي جعل منقعة ثلثي ارضي ارضي يد ربي على ان يكون الخارج  
الذراع وهذا لا يجوز ولما اشترط ان الخارج بينهما على يد بذرهما وعلى ان اشترط ان الخارج بينهما بصفان كان  
هذا ايضا فائدة واما اذا كان ثلثا البذر من قبل الذراع وكان الذراع نصيبا كان قال للمدة فخرج اليه ارضي يد ربي  
يد ربي على ان يكون الخارج كله لك واذنع ثلثي ارضي يد ربي على ان يكون الخارج مينا ارضا مائة اربعة  
لي وثلثاه لك فقد حصل الذراع ارضي يد ربي على العمل لانه جعل منقعة ثلثي ارضي وربع الخارج من ثلثي ارضي  
وهذا لا يجوز واما اذا كان البذر من قبل الذراع وثلثاه من قبل المدة فخرج اليه والخارج بينهما بصفان لا يجوز  
ايضا لانه يصير كان الذراع قال للمدة فخرج اليه ارضي يد ربي على ان يكون الخارج كله لي واذنع ثلثي  
الارض يد ربي على ان يكون الخارج لي الباقي لك لث في البضف هذا مخرج للارض ربع الخارج وثلثه في مال  
مشترك بينهما وذلك لا يجوز قال واذنع ارضي يد ربي على ان يكون الخارج ربع الارض والمدة فخرج اليه ستة اربعة  
يد ربي منها بصفان على ان الخارج بينهما بصفان هذا لا يجوز واذنع ارضي يد ربي على ان يكون الخارج ربع الارض  
قال انا ازرع نصف ارضي يد ربي على ان الخارج لي واذنع اليك نصف ارضي يد ربي على ان تزرع بذر ربي على ان الخارج  
كله لك كان خارجا لانه لم يصح ارضي يد ربي على ما فيه عوضا لانه ولا ارضه ويكون صاحب الارض مع نصف ارضي  
من صاحبه وغاملا لنصفه نصف ارضي ولما جعلنا هذا لان عمل الانسان في الشيء المشترك يقع في نصيبه من  
جهة الحاكم لان يكون هناك دليل يستدل به انه دفع في ملك بذر ربي الا ترى ان العدة اذا كان بين اثنين فاما  
كان كل واحد منهما مالعا نصيب نصيبه خاصة ولا جعل كانه يرضى نصيب نصيبه وصيب صاحبه وليس في هذا الثاني مسألة  
خارجة الامة المسئلة قال ولما اشترط ان الخارج ارضي يد ربي على ان يكون الخارج ربع الارض يد ربي على ان يكون الخارج  
قال للمدة فخرج اليه ارضي يد ربي على ان يكون الخارج كله لي واذنع نصف ارضي يد ربي على ان يكون الخارج  
واعمل انا معك على ان الخارج ينشأ المنة اربعة لي حتى يتم في المنة اربعة وذلك لانه جعل في ذلك لا يجوز لانه جعل لغيره  
ارضه التي رزقها المدة فخرج اليه ثلث ذلك الخارج وعلمه منقعة هذه الاجرة لان الخلية لان الخلية لم توجد من رزق  
الارض في الارض فلما صدقت المنة اربعة كان الرزق بينهما على مقدار بذرهما وما صار لصاحب الارض من ثلث رزق  
فهو له طب لانه خرج من ارضه ويزدده ولا يجوز لواء شرط ارضي يد ربي على ان يكون الخارج ربع الارض يد ربي على ان يكون الخارج  
الارض على الاجرة مثل نصف ارضي وصدق العامل ثلثا ارضي يد ربي وثلثه في العدة والاجرة الذي غزاه هذا اذا  
اشترط المدين لرب الارض ولواء شرط المدين للعامل المسئلة في المسئلة ان فامد ايضا لانه يصير كان قال  
ارزق معي نصف ارضي يد ربي على ان يكون الخارج ينشأ المنة اربعة لك وثلثاه لي واذنع نصف ارضي  
يد ربي معي الخارج كله لك لثي لك المنة اربعة وهذا لا يجوز لما ذكرنا والخارج بينهما بصفان على مقدار بذر  
ولا يجوز لواء شرط على العامل وهذه المسئلة خلاف المسئلة الاولى فان صاحب الارض لم يشترط فعلا في نصيب  
كما اشترط في المسئلة الاولى مطب لثا جميع الرزق لان صاحب الارض اناح للعامل ان يعمل نصف ارضه يد ربي  
على ان يكون الخارج كله له وفي المسئلة الاولى لا يطب له الا قدر العدة والاجرة الذي غزاه لانه اناح له  
منقعة نصف ارضه على شرط ان لا يغلي منه فلم يسلم له فوجب شرطه صح ما زاد به له قال ولواء شرط المدين  
عليها والخارج منها بصفان والبذر من المدة فخرج اليه خاصة فعلا ارضي يد ربي وثلثه في العدة لانه  
الخلية لم توجد والخارج لصاحب البذر لانه لما ملك ولصاحب الارض اجرة ارضه وعلمه ان كان على ان ربي ارضي







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

63

العلم

وہ میری



الشيء بالنقص

رضامع



موت ہو

هذه











فان اتوا ان يقو مواعيد كان الحجاز لوزنة صاحب الارض على ما ذكرنا في الوجه الاول من بعض المعاملة والبشر  
 انفسهم او الاول سوا والحاكمة الى العالم فان شاعل كان على المنة في ذلك غير من احد الوجوه الثلاثة  
 الا ان الفرق في المعاملة والمزارة ان العمل بها على العالم وفي المنة العمل عليها وقد ذكرنا الفرق ولولم يقق  
 المعاملة وكان لوزن الارض من لا فاعند الاسع الجبل في الجبل اسد وطلع لم يبلغ لم يجز على الجبل حتى يبلغ المنة  
 كما ذكرنا في المنة اربعة ولو سمى العالم الجبل فامر عليه الاله لم يخرج شيئا حتى مات احدتهما او بعض المدة او كل ما  
 الارض من لا فاعند الاله سمعت المعاملة ولم يكن له في بعضه شي على ما ذكرنا في المنة اربعة ولو كان اطلع  
 قد خرج وصار سيرا شححت الارض كان العمل وما منه السحق في جمع العالم على التبع باجر مثل على جلا في المنة اربعة  
 وقد ذكرنا الفرق ويدل على هذا ما نيل المنة اربعة والمعاملة فقد ذكرنا ذلك في حجة سائل الباب **فان ما حرج**  
**استداده وما الحرج** قال الامل في هذا الباب انه اذا شرط احد هما شرط يودي الى قطع الشربة فالمنة اربعة  
 فاسد وقد ذكرنا في هذا الكتاب قال واذ شرط في المنة اربعة والبد من احد هما على ما خرج من احد من الارض  
 مع وفه ولرب الارض ما خرجت ناحية من اخرى مع وفه فهو فاسد وان دفع لصاحب البذر ان شرط يودي  
 الى قطع الشربة وذلك لو شرط على ان ما خرج الله عز وجل من ربيع على السوا في هولي اربع وما خرج من الاكواب  
 فلو لم يكن الارض ان شرط يودي الى قطع الشربة **فان** وذلك لو شرط ان يخرج صاحب البذر ما يصير والحل في ذلك  
 لو علم احد هما الاجرة معلومة والمغنى ما ذكرنا ان ذلك شرط يودي الى قطع الشربة ثم هذه والمسئلة على وجه اما  
 ان شرط الحب منهما وحل من الشربة او شرط النعير بينهما او شرط الحب بينهما او شرط الحب بينهما او شرط الحب  
 لاحد منهما او شرط الحب بينهما والدين لاحد منهما اما اذا شرط الحب بينهما والدين بينهما حارب المنة اربعة على الشرط  
 ولا يشك واما اذا لم يشترط وسكانها فالمنة اربعة فاسدة ولا يشك وقد ذكرنا حكم المنة اربعة الفاسدة واما اذا شرط  
 الحب بينهما وسكان في الشربة فالمنة اربعة خابرة والنتن لصاحب البذر ولو كان الحب هو المقصود ولم يقطع الشربة  
 في المقصود والنتن لصاحب البذر وان صاحب البذر يسحقه بداره ولا يحتاج الى الشرط وروي عن ابي يوسف  
 انه قال المنة اربعة فاسدة لان الدين مقصود كما ان الحب مقصود ولو كان في الشرط فاسد المنة اربعة وذلك  
 اذا سكان في الشربة وروي الطحاوي عن محمد بن علي ابي يوسف فاما في ظاهر البذر والية صحح ان الحب هو المقصود  
 واما الدين فهو بان على الامل لو شرط النعير بينهما وسكان في الشرط فالمنة اربعة فاسدة بالاجماع لان الحب هو المقصود  
 وقد سكان في الشرط والنتن بينهما والحل لاحد منهما اما لصاحب البذر او لآخر فالمنة اربعة فاسدة لان الحب هو  
 المقصود وقد قطعنا الشربة فيه حب شرطنا لاحد منهما ولو شرط الحب بينهما والنتن لاحد منهما شرطنا ذلك لصاحب  
 البذر فانه يجوز ويكوز النعير على الاله لانه يسحقه من غير شرط فالشرط لا يزيد الا ما جدد ولو شرط الدين الذي  
 ليس البذر من جهة فالمنة اربعة فاسد لانهما لما شرط النعير له فقد قطعنا الشربة في الدين فلا يجوز كما لو شرط الحب  
 لانه لا يجوز على ما لو شرط النعير لصاحب البذر وانه يسحقه ملكه لانه متولد من بذرهم قال ولودع البذر  
 او اعطى من سنة على ان يزرعها ويغرسها ما بدله على ان ما اجر الله تعالى من شي هو بينهما بصفان وما رزق  
 وعرض هو بينهما بصفان مزره وتجره وموونه وبعته وطره واموالها وعنه وادبه وامول الكرم وحطبه وقدره  
 والجواب في هذه المسئلة والفتوى فيها كالجواب في فصل المنة اربعة والتمرها هنا كالحب والتجرها هنا كالدين لان  
 التمرها هو المقصود والحل هنا فاذا شرط النعير بينهما وسكان في الشرط فالمنة اربعة فاسدة بالاجماع لان الحب هو المقصود  
 ان طلبة هو الغالب في بقية المعاملة كما في بعض المنة اربعة اذا سكان في الشرط لان الدين ان الدين يكون لصاحب  
 البذر لانه متولد من مله لذلك فاما الشجر والكرم لغالبين ذلك لو كانا شرط ذلك للغالبين لانه يسحقه من

في حجة سائل الباب  
 فان ما حرج  
 استداده وما الحرج

غير شرط فالشرط فانه زاد الاله كما لو شرط الحب بينهما والدين لصاحب البذر ولو شرط ذلك لصاحب الارض كانت  
 المعاملة فاسدة كما لو شرط الدين الذي لا بد من بقية حقه الاله اذا دفع الارض من غير مزرعة ولو دفع الارض من غير  
 على ان يكون التمرها بينهما كان ذلك حاربا كما في المنة اربعة اذا دفع الارض والدين وبيان ان يكون الحراج بينهما ولو دفع  
 شرط على ان يكون التمرها بينهما والاحزاب بينهما فانه لا يجوز لان المعاملة وهو الحراج فاما الموجود قبل عليه فلا يصح  
 الشربة منه وصار كانه شرط له بعض الحراج وبعض الموجود اخرج له له وذلك لا يجوز كما لو شرط له بعض الحراج  
 وما لا يجوز ذلك الاله كما لو دفع البذر في حرج الى انسان مضاربة على ان يكون ان يحسبها والامل بينهما بصفان  
 بعد الحراج وذلك ان حاشا ولا فاعند الاله جعلنا له بعض التمرها كان العالم من كمال العمل لا يجوز ان يستخرج  
 ان حرج على عمل هو منه شريك وليس هذا كما لو دفع البذر ارضا ايضا لغيره العالم على ان يكون الحراج بينهما  
 بصفان انه لا يجوز له شرط له بعض الحراج فكم يصير شريكا في العمل وصار كما لو دفع ارضا مزارعة لغيره العالم بغير  
 على ان يكون الحراج بينهما بصفان انه لا يجوز ان شرط في المنة اربعة ان ما خرج من الحطة بينهما بصفان وما  
 خرج من التمرها لصاحب البذر وسرقه واحد لم يجوز ذلك لو شرط الاخر لان هذا شرط يودي الى قطع الشربة  
 ومعنى الشرط ان يظهر سبيل التمير فيكون له فهو فاسد لما ذكرنا **فان** ولو دفع رزعا في ارض وقد صار معلوما  
 مزارعة واشترط ان الحن بينهما بصفان والدين لصاحب الارض وسكانها فهو حاربا والدين لصاحب الارض لانه  
 يسحقه بداره والبد من جهة ولو شرط النعير بينهما لهما كان فاسدا وقد ذكرنا **فان** **عند المنة اربعة**  
**على شرط** **فان** قال واذا دفع الى رجل الى رجل ارضا لغيره فاسدة من سكره وعمله على انه ان رزعا في  
 اول يوم من حراجي الا في الحراج بينهما بصفان وان رزعا في اول يوم من حراجي الا في الحراج بينهما بصفان  
 لصاحب الارض والبد للمنة اربع والشرط الاول حاربا والثاني فاسد في فاسد في حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي  
 وقال ابو يوسف ومحمد الشركان حاربان وامل المسئلة ما ذكرنا في كتاب الا حاربان انه اذا دفع الى حياط يوبا على  
 انه ان حاطة اليوم بدارهم وان حاطة عند بصفان في حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي  
 الشرطان جميعا حاربان لان هذا ابو حنيفة يقول ان الاول حاربا مضاف الى وقت والا حاربا فانه لهما  
 من الاضافة الى الوقت في الاول والشرط الثاني فاسد لانهما لانهما لانهما لانهما لانهما لانهما لانهما لانهما لانهما  
 منع وجود الاول في حاطة الا حاربا بالخط لا يجوز وليس كما لو قال ان حطب حاطة ما رسته ذلك الذي وان حطب  
 حاطة وومنه ذلك الذي ان الشرطين جميعا حاربان لانه عند هذا على علمين محققين وخير في البدارية انهما  
 شتا ولم يعلم وجود احد منهما فخط فوات حاربان ذلك لو كان الدين من رتب الارض وقد ذكرنا في كتاب حاربان  
 قال ولو قال على ان ما رزق في هذه الارض في يومين انا حراج منهم بينهما بصفان وما رزق من هذه الارض  
 في يومين في ذلك اربع ملك الحراج ولرب الارض ملناه فقد فاسد الاله لانه دفع بعض الارض على شرط بصفان  
 على شرط اخر وذلك لجهول هذا كما لو قال للحياط ان ما حاط منه اليوم فعلى حساب دهرهم وما حاط منه  
 عند على حساب بصفان دهرهم هذا فاسد لانه كما يجب ان يكون الحراج معلومة فلهذا لا بد ان يكون المسئلة  
 ما رزقا معلومة طام المين معلومة لم يجوز ان لو كان في المسئلة الاولى رزق بصفان في اول يوم من حراجي  
 الاولى بصفان في اول يوم من حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي الا في حراجي  
 الوقت الثاني فالحراج لصاحب البذر على حقيقته ومرت على امله وفي قول ابي يوسف ومحمد كلاهما  
 بينهما على الشرط وسعى على املهما وهذا على قياس خلاصهم فيمن دفع ثوبا الى حياط على انه ان حاطة اليوم بدارهم  
 وان حاطة عند بصفان دهرهم فخط بصفان اليوم بصفان عند بصفان فاما حاطة اليوم بصفان الا حراجي الا في حراجي

بلي



وذلك نصف درهم وفيما خاطبته عند الجرسية لا يعصم عن ربع درهم ولا زاد على نصف درهم عند أي جمعة  
وعند ما جئنا لثلاثة ارباع درهم نصف المشروط في اليوم ونصف المشروط في اليوم ذلك هاهنا قال ولوق  
على انه ان زرعها يد الله او سايرها لثلاثين المربع والثلث لرب الارض وان زرعها ما سحر او قمار السما  
فالحاج بينهما صفان هو خارج على ما اشترط وهذا شرط ان وزنه والغاربية لانه خير من عملين  
ايها شاولي علق احدهما بغير الاخر فاذ قال ولوق ان على ان ما زرع منك يد يولد لثلاثه ولرب الارض  
ثلاثة وما زرع منها ما خرج مصفاة هذه مزارعة فاسدة لانه لغير بعض الارض باخر معلومة ونصف باخر  
معلومة وذلك النصف مجهول ونحوه المعقود عليه بوجوب فساد العقد وهذا كما لو دفع الحياض  
اثواب قطعها فضا على ان ما خاطبته روميا فله درهم في كل يوم وما خاطبته فارسي فله نصف درهم  
في كل يوم فحين اقامت الحياض المعقود عليه ذلك هاهنا قالت ولودعني الله بزرعي اليه خمس سنين ما  
بداله وعلى ان ما خرج منك في السنة الاولى هو بينهما نصفان وما زرع منها في السنة الثانية فله ثلث الارض  
الملك وللثلاثين المثلثان وبقيا ثلث سنة معلوما عود ذلك فهو خارج لانه جمع بين الحار والبارد  
افترت كل واحدة منهما تحت ملكك اذا اتممت وتحت كالمسألة الاولى المحلف فيها على قول أبي حنيفة  
لان هناك علق بوجوب الاطارة الثانية بقوت الاولى وهما لم يعلق واحدة من الاخرتين بقوت  
الاخرى بدليل انه ثبت الثانية مع وجود الاولى وذلك الثانية وان اتمت كذلك لو اشترط ان  
الملك في السنة الاولى من قبل المربع وفي السنة الثانية من قبل رب الارض وفي السنة الثالثة من المربع  
ولما عود ذلك فهو خارج لانه في السنة الاولى اذا كان المربع من قبل المربع فحينئذ اشترط الارض بعض  
الارض الخارج وفي السنة الثانية اذا كان الملك من قبل رب الارض فحينئذ اشترط المربع بعض الخارج وكل  
ذلك خارج واستشهد في الامانة فان هذا امر له عيب وقيمة طيبك الحابل في خمسة اشهر اخرى كل عشرة وراهم فهو خارج  
ان يطيه في كل شهر خمسة وراهم وعلى ان يطيبك الحابل في خمسة اشهر اخرى كل عشرة وراهم فهو خارج  
فما اشترط لانه اشترط الحابل خمسة اشهر خمسة وراهم وراهم وراهم الحابل العاشر خمسة اشهر اخرى بعد ذلك  
عشرة وراهم لعل العاشر مع الحابل خارج ذلك هاهنا ونقص متاعنا طعنوا في هذه المسألة وقالوا انه ينبغي  
ان يقول مكان قوله على ان يطيبك الحابل في خمسة اشهر اخرى عشرة وراهم ويطيبك الحابل لانه اذا قال  
على ان يطيبك الحابل بقدر الاطارة الثانية شرط في الاطارة الاولى ولا يجوز اشتراط الاطارة في الاطارة  
ولما اذا قال ويطيبك الحابل فان هذا يكون عطف خارج على اطارة وذلك خارج ويطيب ما قالوا فحينئذ  
ارضا ايضا وفيها جليل انسان على ان يزرعها يد الله على ان يكون التمر بينهما فانه لا يجوز ولوق ان وهو فر على  
التمثيل بينهما وحفظه على ان يكون التمر بينهما كان خارجا لانه هاهنا قال ولودعني الله ثلاث سنين  
ان وزرع في السنة الاولى ثمانية اربعة ارباع لرب الارض وللثلاثين المربع لانه لغير ما به درهم فهو خارج  
كله على ما اشترط لانه دفع في السنة الاولى اربعة ارباع لرب الارض بعض الخارج حيث شرط الخارج منها نصفان والبدن  
العاشر في السنة الثانية اربعة ارباع لرب الارض منه ثمانية وراهم وفي السنة الثالثة اربعة ارباع لرب الارض منه درهم  
حيث شرط الملك من رب الارض والخارج له وللعاشر ما به درهم وكل ذلك خارج وذلك لو كان البدن  
في السنة الاولى من صاحب الارض قال ولودعني رجل رجل اربعة ارباع لرب الارض وراهم ان وزرعها اربعة ارباع  
يعود ذلك من موضع اخر من الارض ويسقيه وهو فر عليه على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان  
هو خارج وذلك لو كان الملك في الغرض من قبل صاحب الارض هذه المسألة على وجهين اما ان بين موضع التحويل

فاقرقا

اليوم

في يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
والآله الطيبين الطاهرين  
أجمعين  
أما بعد  
فإننا نحن undersigned  
في هذا اليوم  
وغيره سائري  
بمدينه مكة

بين فان بين موضع التحويل كان فاسدا فان لم يكن موضع التحويل كان القياس ان لا يجوز وفي الاحتقان  
جورا اما اذا بين موضع التحويل لم يكن لانه اشترط عليه العمل في موضعين ومثل له الحياز من احد الموضعين  
وهذا لا يجوز لانه لم يستاجر بعض الخارج منها ولم بين موضع التحويل القياس انه لا يجوز للعق الذي ذكرنا في  
الاحتقان يجوز لانه اذا لم يكن التحويل فحينئذ اشترط عليه شرطاً فيه ثمة الربيع وبوسمه وذلك شرطاً عليه  
الوفاء به بخارج كما لو لم يشرط الربيع على ما اذا بين التحويل لان هناك شرطاً عليه شرطاً لانه الوفاء به لانه  
يعمل ان يكون يخرج من هذا الموضع وزرع في الموضع الاخر الذي اعطى تحويله اليه فلما شرط في المزارعة  
شرطاً لانه الوفاء به فثبت المزارعة قال ولودعني الله اربعة ارباع لرب الارض وراهم ان وزرعها اربعة ارباع  
بمدينه وفعله على ان يحول ما بينه وبين هذه ويسقيه وهو فر عليه فما خرج فهو بينهما نصفان فحينئذ  
مزارعة فاسدة لانه بين موضع التحويل وذلك لا يجوز لما ذكرنا والمسألة مصورة على عرف ولا يجوز ان في بلاد  
عناج في مزارعة الارض الى التحويل حتى يخرج منه الربيع وذلك لو كان الملك من قبل رب الارض وذلك لو كان  
جميع الربيع والغرض وذلك لو كانت ارضاً واحدة فاشترط ان يزرع اربعة ارباع من خارج منها معلومة على ان يحول  
ذلك الى باقية اخذ منها معلومة وذلك التحويل وكل ما يحول فهو على ما ذكرنا قال ولودعني الله  
ارضا السنة هذه على ان يزرعها يد الله فوطا فما خرج منها من عشرين فهو للاربعة وما خرج من عشرين  
الارض فهو فاسد وذلك لو اشترط القدر من الربيع والعشرين لرب الارض وذلك لو كان البدن من  
رب الارض وذلك لو كان الملك من قبل رب الارض فاشترط لاجلها نصفه المكان فلا يجوز له ذلك ان شرطه  
لو اشترط لاجلها نصفه من الرطبة والاجر من الملك لو اشترط القدر من الربيع والعشرين لرب الارض  
نصفان او اشترط العشر لاجلها والعشرين لرب الارض فحينئذ اشترط لاجلها نصفه والعشرين لرب الارض  
والبدن وكان ذلك الرطبة والفت شيان مختلفان كل واحد منهما مقصود اليه فاشترط العشر  
كله لاجلها فحينئذ اشترط قطع الشجرة في ذلك النصف وفي باب المزارعة اذا اشترط ما يؤدي الى طبع الشجرة  
كان فاسدا لما ذكرنا وليس كما لو اشترط الحبل بينهما والربيع لصاحب الملك لانه لا يجوز لان الربيع ليس مقصود  
اليه فصاحب الملك يستحقه ماله من غير شرط بلع الشجرة او من غير ان يمس ملكه الربيع ان اشترط  
ساعة لصاحب الملك رب العشر والعشرين لرب الارض فاشترط لاجلها نصفه والعشرين لرب الارض  
اشترط القدر لاجلها نصفه والعشرين لرب الارض فاشترط لاجلها نصفه والعشرين لرب الارض  
منها نصفان لم يجد ذلك من ايمان كان البدن يجمع لاجلها جميعا عمره التمر والمغني فيه ما ذكرنا **فان**  
**اشترط عمل العبد والعرض من قبل احداهما قال** واذا دفع الرجل الى الرجل ارضاً فاشترط ان يزرعها  
ان يزرعها هو وعبدك هذا ايمان خرج للمربع اربعة ارباع لرب الارض لانه هو خارج وقد ذكرنا  
هنا انما بقدره وحصلت ثمانية اربعة ارباع لرب الارض او ملكات رب الارض فان اشترط عليه  
العمل فهو خارج وما ذكرنا دفع الارض مزارعة الى من لان الملك يملك ملكه فله ان يملك ملكه فله ان يملك ملكه  
له دون مولاه وان لم يشرط عليه عمل فالمرأة اربعة ارباع خارج والشرط باطل لانه يصير كانه ذهب منه  
بعض الخارج فثبت الهبة وما زاد ذلك كالمسحوق عنه فيكون ذلك الشرط لصاحب الملك وصاحب  
الارض هاهنا يوزن الارض فيكون ثلثا الارض لرب الارض وذلك لو ولد والاحق في ذلك قوله  
اما ان كان بينهما ولو كان البدن من العاقل فما اشترط لعبد للعامل فهو للعامل ان اشترط عليه العمل  
او لم يشرط والمزارعة خارجة لان الشرط لعبد كالمسحوق لانه على ما ذكرنا من قبل وان اشترط لكاية

هجر  
وكذلك الغرض







من يدوم ولا يحصى من ذلك النصف والشرط اشراك المزايع الى النصف الذي ملكه على ما ذكرنا فاما  
 فاما ما خارج من يدوم النصف لا يملكون نصف النصف بينهما نصيبين على الشرط ولا على الثاني لغير  
 مثل نصف الارض لان رتب الارض لما فرض الامر اليه قد يجهل بان يتبادر غيره فلما شاذك الثاني فامر  
 ما ذكرنا انما هو نصف الارض بل لا يجزئ عليه الاجر ولو كان المزايع الاول لغير الثاني ومن دفع اليه  
 اليه على ان يعمل به ومن مثله على ان الخارج بينهما نصيبان فالنصف فاسد لانه لا يجوز ان يدفع ارض  
 نصيبه والى نصيبها والعمل من الغايل لذلك اذا دفع ارض غير هذه الشرط يكون فاسدا ايضا هذه  
 المزايع بعد فسادها على نصيبين اما ان قال له اعمل فيه رايك او لم يقل قال له ذلك لم يصح افعالا  
 ما دفع الى الثاني وما ذكرنا دفعه باذن رتب الارض من رتبة فاسدة يملكون نصف الخارج للثاني لانه  
 ما دفعه ونصف الخارج بين المزايع الاول على الغايل الثاني اجزئ مثل نصف الارض لانه استعمل بعد فساد  
 وسوى هذا الاجزئ من الثاني الاول ويدفع الى رتب الارض لان حقوق العقد ترجح الى  
 القاعد والقاعد هو ولا يجب له اجزئ مثل النصف الذي رتبته سيد راذن صاحب الارض على صاحب  
 الارض والشرط بينهما ان المزايع الاجزئ كان اجزئ النصف ليعمل في شئ مشترك بينهما والاجر لا  
 يستحق الاجزئ ليعمل في شئ مشترك على ما ذكرنا في موضع اخر ورتب الارض كان موجزا نصف الارض من  
 المزايع الثاني ليعمل فيه على اشتراك وانما رتبته الموضع ليعمل فيه على اشتراك يكون بخلافه كما لو اشتركا  
 من ارض نصيب فيه طعاما مشتركاً فيه وبين صاحب الخاقوت انه يجوز رتب الاجزئ له كما لو اشتركا  
 العقد صحيحا يجب المسمى ولو كان فاسدا لم يجب اجر المثل ثم المزايع الثاني نأخذ من نصف المزايع الذي صار له  
 يدوم ونعقده ما عرفت من الاجزئ ونصدق ما الفصل لما ذكرنا ورتب الارض مع المزايع الاول لاصد فان  
 بالفصل بطريقه ذلك لان عقد المزايع كان صحيحا بين رتب الارض والمزايع الاول وانما نصيب المزايع  
 الاول والثاني فلم يوجب ذلك فساد العقد بين رتب الارض والمزايع الاول وكان الفصل مستقداً ذلك  
 عقد صحيح فلا يفسد فان كان اذا قال له اعمل فيه رايك وان لم يقل ذلك كان الخارج بين الاول والثاني نصيبين  
 لان الاول كان الغايل بالاختلاف والجواب في نصيب ارض على ما ذكرنا من الاختلاف وفي ضمان اليد وهو  
 بالخيار ان شاع من الاول وان شاع من الثاني ان كان الثاني المظلم على ما ذكرنا في الفصل الاول والمزايع  
 الاول على المزايع الثاني اجزئ مثل نصف الارض لان الثاني استوفى متعة الارض بعقد فاسد فله نصيب  
 اجر المثل ويكون ذلك للمزايع الاول لان هذا الاجزئ واجب بعقد المزايع الاول بل لعل ان الثاني  
 لو دفعه لغير عقدي لا يجب عليه شئ بان وجوبه بعقد فاسد كان له لان عقده فاسدا كان نصيبه لانه لم  
 يكن ما مور من قبل غير في المسئلة المستعينة عقده مع الثاني كان رتب الارض لانه كان ما مور من قبل  
 مكاتب الاجرة لرتب الارض فان قبل المزايع الاجزئ قد وجب عليه ضمان نصيب الارض لصاحب الارض فلم  
 يوجب عليه الاجزئ والاجزئ مع الضمان لا يحتمل ان عدا ما قبل الاجزئ والضمان انما لا يحتمل ان اذا كان صحيحا  
 لو اجد كما في الفصل الاول لو وجب جميعا لهما جميعا لارض لوجب الاجزئ ولم يجب الضمان وهاهنا يكون  
 وجوبهما جميعا لو اجد لان ضمان النصفان على لصاحب الارض والاجزئ للمزايع الرابع فترى وضع على المزايع الاول  
 ضمان النصفان صفتي عليه الاجزئ فله في الغايل يكون النصفان على المزايع الرابع الاول فصار في  
 الحصة انجاب الاجزئ والضمان على اثنين وهذا بخلاف المزايع الرابع الاول والثاني صفة فان جميعا عما  
 راذل ان على ما مضى وما عرفت ما لان ذلك مستقداً للعقد فاسد والقاعدة كان من قبل رتب

من عند

كان

الارض

الارض فوجب النصف والفضل فيه قال ولو دفع اليه ارضا ورتب رتبته هذه فما اخرج الله تعالى  
 منها فهو نصيبا نصيبان قد تعهد المزايع الى المزايع مزايعه ما يملك هذه النصفان فحقين ان لغير قبل له العمل فيه  
 ورايك والجواب فيه كالجواب في سلة الباب انه صار حلالا ما دفع الى غير ان له ان يعمل اليد رايها ما هو  
 ويضمن الثاني نصيبان المزايع رتبة المزايع الاول اختلاف لان هاهنا الخارج بين الاول والثاني المزايع  
 ما اشترطنا كما غاب اذا دفع الارض واليد رتبته كان الخارج بينهما على الشرط اي المزايع الاول لاجد رتبة  
 الذي يجب ونصيبه بالفضل لما ذكرنا واما المزايع الاجزئ فلا يصدق في ان الغايل الاول اساجر بعض المزايع  
 وقد وجب على الاول نصيبه في جميع الخارج بالفضل واما من لانه صار غاصبا لارضه ويدوم لانه اساجر الثاني  
 قال لصدقة ومن اساجر لغيره مال الصدقة فانه لا يجب على الاجزئ النصف في ذلك المال الذي احدث واما  
 يجب على المساجر ان يصدق في مثله لانه صار ذميا عليه ومن اساجر خلافا لرتبه ودفعه الى الاجزئ لا يجب  
 على الاجزئ النصف فيه واما يجب على المساجر النصف في او مثله هذا اذا لم يقل اعمل فيه رايك وان كان  
 قال له اعمل فيه رايك كان نصف الخارج للثاني والى ذلك الثاني والى ذلك الاول لان المزايع الاول كان  
 يملك النصف فلما اشترط ذلك لغيره في هذا الشرط نصيبه خاصة وبقي له النصف من قبل له عند بين  
 اثنين فاعاد احداهما لانه فان البيع نصيب الى نصيب نصيبه خاصة وبقي له النصف من قبل له كما لو اشترط  
 وان كان دفع اليه ارضا ورتب رتبته هذه فما رتبته الله تعالى في ذلك من شئ فهو  
 بينهما نصيبان قد تعهد المزايع الى رجل ان يصدق هذه النصفان لانه اشترط لغيره نصيبه  
 خارج ذلك ويكون نصف الخارج للثاني ونصيبه بين المزايع الاول والنصفان لانه اشترط لغيره نصيبه  
 ما رتب الله تعالى قد رتب الله تعالى المزايع الاول من هذه المزايع النصف فكان رتب الارض نصيب  
 ذلك النصف ولذا لو قال على ان ما اصيب في ذلك من شئ فهو نصيبا نصيبان وقال على ان ما اخرج  
 الله تعالى لك منها من شئ فهو نصيبا نصيبان لانه شرط لغيره نصيبه ما نصيبه وهذا ما نصيبه نصيبه ولو  
 لغير قبل اعمل فيه رايك كان الجواب كما ذكرنا انه يصح اليد رايها شاذك نصيبان الارض اختلاف ولو لم  
 فلو لم يزوج الاخر حتى يقع اليد من يد يد او عرفت الارض نصيبات فلا ضمان على احد منهما في شئ من ذلك  
 الضمان لا يجب عليه من تسليم اليد الى الثاني كما لو اساجر رجلا ليعمل له ودفع اليه رايه واما يجب عليه نصيبه  
 بالاشتراك مع الثاني والشرط انما يشترط له بالاعمال اليد في الارض ويظهر على الشرط بنات المزايع الدليل  
 عليه ان صاحب الارض يملك والزوج عنه قبل الغايل رايه ويصح قبل الغايل اليد ولو لم يوجب الاضمان  
 حتى ثبت الشرط ولا يصح لان ذلك كان امارة في يد يد قال ولو دفع اليه ارضا ورتب رتبته هذه فما اخرج الله تعالى  
 سنة هذه فما اخرج الله تعالى من شئ فهو نصيبا نصيبان وقال له اعمل فيه رايك قد تعهد المزايع الى  
 رجل اجزئ رتبة على ان المزايع الاجزئ المزايع الاول فما صحح الارض والاولى ذلك فانه اقل على ذلك  
 كان له الاجزئ اجزئ على الاول الخارج بين رتب الارض وبين الاول نصيبان طيب لعل ان المزايع الاول  
 اساجر المزايع الثاني باجرة معينة بعضها مسجوق وبعضها مسجوق لان رايه دفعه على النصف الى تمام الدين  
 مسجوق لانه رتب الارض فلا يملكه اجزئ الكل لان بعضه مسجوق واجاب المسجوق لا يملك ولا يملك ايضا اجاب  
 المقدم الذي هو غير مسجوق واجزئ المثل حصته المسجوق لانه ثبت الشرط في هذا المال فيسحق اجر المثل  
 بالعدل والاجزئ وان يسحق الانسان اجر المثل في الذمة للثاني شئ هو منه رايك فاذا لم تكن الشان لكل  
 له ولا اجاب البعض مع بعض اجر المثل صار كما لو اسحق الكل والاجرة المعينة او اسحق كل فانه نصيبه

اول

يج

ن

بالعذر وبعد انما البذر يكون لاحدا  
 فخذ بالعذر في ان البذر انما  
 يثبت بانها البذر



العقد وجب للعامل اجر مثل عمله وليست المزارعة كالمقاربة وهو ان رجلا لودع الى رجل الف درهم  
مقاربة على ان الارض بينهما نصفان وقال له اعمل فيه براكك تدفع المصاريب لك الف الى احد مقاربة  
وشرط للتاني ان يلقى النج والمصاريب الاول لك النج كان نصف النج لصاحب المال ونصفه للمصاريب  
التاني واجر المصاريب الاول للتاني من مال به سكر النج كما لا للملئين فالقارعة حارة لان الاجرة  
في المقاربة الذاهبة والذاهب والعقد لا يعلق بينهما الا ترى ان من استاجر ارضاً بهذه النج والاهم  
والذاهب لغيره حارة الا حارة وعلى المشاجر مثل تلك الذاهب والاجر باب المزارعة الخارج من  
الارض والعقد يعلق بعينه مبيد كانه استاجر الاجر بعد الحظية وهو لا يملكها كانت الا حارة فاسدة  
فان قال **قوله المزارعة والمشاركة** قال واذا دفع رجل الى رجل ارضاً بزرعها  
سنة هذه على ان الخارج بينهما نصفان هذه حارة وما خرجت الارض نصفه للآخر ونصفه لرب الارض  
ولا لصاحب البذر وليس هذا كما لو كان البذر من صاحب الارض لم يقل له اعمل فيه براكك فانه مبيد  
المزارع الاول للتاني جميعاً فاصيب وهما يصح العقد على كل حال الفرق بينهما ان البذر اذا كان  
من مربي الارض فقد اخذ من المزارع الشفعة في مال غيره وصاحب المال لم يرص في ذلك فلا يصح احداً  
من الشفعة وهما الارضاه وهو ان يقول اعمل فيه براكك فاما اذا كان البذر من قبل العامل بعد احد الشفعة  
الارضاه وهو ان يقول اعمل فيه براكك فاما اذا كان البذر من قبل العامل بعد احد الشفعة في مال نفسه  
فصح اشراكه كما صح اشراكه لرب الارض ونصف النج للتاني ونصفه لرب الارض لا يملكها ولا ذلك  
لو كان البذر من قبل المزارع الاخذ فدفع اليه المزارع الاول على ان يزرع بماله فما اخرج الله تعالى منها  
من ثمن فهو بينهما نصفان هذا خارج ونصف النج لرب الارض ونصفه للمزارع الاخذ ولا يملكها  
ولذا والمعنى منه ان البذر اذا كان مشترطاً من جهة المزارع الاول كان هو مستأجر الارض معصاً الخارج  
فلما دفع الى غيره مزارعة ما نصفه على ان البذر من جهة الثاني هذا خارج الارض منه ومن اجراء ما لم يزرع  
من غير مثل ذلك او ما قل حارة ولو كان اشتراط المزارع الآخر لك الخارج في المسلمين جميعاً والآخر لك ولرب  
الارض النصف والمزارع الاول ليدرك ان الثاني اسحق لك من نصيب الاول فتعني **قوله** المزارع ولو كان  
رب الارض دفعها اليه على ان ما زرعه الله في ذلك من ثمن فهو بينهما نصفان ولو قيل له لعل البذر براكك  
قد تعنى المزارع تد راعها الى رجل بالنصف نصف الخارج للاخذ ونصفه لرب الارض والاول نصفان  
لان رب الارض شرط لنفسه نصف ما يزرع الله تعالى للعامل الاول واما زرعه الله تعالى فهو للخارج  
ويكون له نصف ذلك النصف وذلك قوله ما اصيب في ذلك او ما خرج لك وذلك لو كان البذر  
من قبل الاخذ والمعنى ما ذكرنا قال ولو دفعها الى الاول على ان يزرع بماله فما اخرج الله تعالى منها فهو  
بينهما نصفان فدفعها الاول الى الآخر على ان يعمل بماله فما اخرج الله تعالى منها من ثمن فلهما الاخذ  
والملك الاول فلهما على ذلك تعللنا الخارج للتاني وملكه لرب الارض ولرب الارض على الاول اجرتك  
الارض لان المزارع الاول استاجر الارض نصف الخارج لان البذر كان مشترطاً من جهة المزارع  
التاني بالملك حارة وليس هذا كما لو كان البذر من قبل رب الارض وشرط على الاول النصف فدفع الاول  
الى الثاني مزارعة على ان الخارج بينهما الاثلاث فلما للعامل وملكه للمزارع الاول ان المزارعة فاسدة  
والفرق بينهما ان في هذه المسئلة شرط المزارع الاخذ من مال نفسه فصح الشرط الا انه اقضى بقوتك  
نصيب رب الارض فاقصص ذلك العقد والاجر معبى فيرجع باجر المثل هو ملك الاجر لانه فان ملك الاجرة

هذا هو العقد الصحيح  
في المزارعة والمشاركة  
والاجرة هي التي  
تدفع للمزارع

المعينة فيرجع باجر مثل ملك الارض ولو كان البذر من جهة المزارع الاول كان ملك الجواب للملئين المزارع  
التاني ولرب الارض الملك وملك المثل تحت الاجر على المزارع الاول لان الاول لما شرط للتاني الملئين وقد  
كان شرط لرب الارض النصف فقد توفى عليه ملك شرطه وتوفى عليه جميع شرطه بان يحار الارض من غيره  
عز جميع اجرت المثل فكان للخارج المستعين وذلك اذا توفى ملك شرطه بغيره ملك الاجر اعتبار البعض بالكل  
غلاب ما اذا كان البذر من جهة رب الارض ودفع الاول الى الثاني من ارضه ما يملكه بالملئين ان المزارعة  
فاسدة لانه شرط للتاني من ملك غيره فلم يصح على ما ذكرنا قال ولو كان الاول قد اعطى الى الاخذ مخرجاً  
بزرع لنفسه فزرعها فالحارج كله له وصاحب الارض على الاول اجرتك لانه بغيره هاهنا خرج  
الحق الا انه اسحق عليه فاقصص العقد فوجب عليه اجر المثل قال ولو كان البذر من قبل الاول فاستعان  
بامان واستاجر ماله فيها نصف الخارج الاول ونصفه لرب الارض لان المزارع الاول ان يصح العمل  
ان شاقبه وان شاقبه قال واذا دفع الى رجل ارضاً على ان يزرع بماله والحارج بينهما نصفان  
ولو قيل له اعمل فيه براكك فشارك في الاجر فاحر فاحر جميعاً راعى ان يعمل والحارج بينهما نصفان  
للآخر ونصفه لرب الارض وفي الاول نصفان وعلى الاول لرب الارض اجرتك نصف الارض فاما خارجها  
لانه اشرك غيره في ملك نفسه لان البذر من جهة واحدة وله ان يشرك غيره في ملك نفسه ولا يرون بين  
ان يقول اعمل فيه براكك اولم يقل فان احزب الارض ذرعاً فاحر فاحر للتاني لان نصف البذر لرب  
مكان نصف الخارج له والنصف الآخر من رب الارض والمزارع الاول نصفان لان الاجرة قد بعيت لرب  
الارض مخرج النج الا انه اسحق نصفه عليه فاحر فاحر جميعاً وبيع بقدر ما اسحق باجر المثل وذلك  
نصف اجرتك نصف الارض لانه لو اسحق الكل رجع باجر مثل جميع الارض ولو لم يزرع شي لم يدفع شي فاذا  
اسحق نصفه رجع بقدره ولو استوطى العمل على الشريك الاخذ خاصة هذا فاسد لان صاحب الارض لو  
فعل ذلك كان فاسداً لانه اذا دفع ارضه وبدن على ان يعمل العامل بماله وبذر به نفسه كان فاسداً  
لذلك اذا فعل المزارع الاول فادامت المزارعة كان الخارج بينهما على مقدار براكك بهما مكوون نصف  
الخارج للاخذ وعليه اجرتك نصف الارض لانه زرعه بالعقد فاسد والعقد جرى بين الاول  
والتاني ونصفه المزارع هو الاول وملك رب الارض طيب لهما وعلى الاول لرب الارض نصف لرب الارض  
لانه توفى عليه نصف المشرط فاقصص العقد فوجب عليه باجر مثله والجواب في المدة ما ذكرنا  
فما دفع مزارعة **قوله المزارع الى رب الارض** قال واذا دفع الى رجل ارضاً على ان يزرع بماله  
وبذر ارضه فاسد هذه على ان الخارج بينهما نصفان فصح استعانة رب الارض على ملكه لرب الارض  
ذلك بالمزارعة ولا يجوز له في عمله لرب الارض وطالب في العقد دفع عقداً من ارضه ثم عليه بعد العقد  
على سبيل الغائبة لا سبيل المعقود وليس هذا من استاجر ارضاً على ان يعمل له لا يعمل فاستعان بالاجر  
بالمستاجر في ذلك العمل فانه لا يجب الاجر للمستاجر ولم يعمل على المستاجر فله الاجر لا ملك الحارة محضه  
والمعقود عليه في باب الحارة هو المفعة فاذا عمل المستاجر مفعبه فان تسليم المعقود عليه لم يصح لانه  
لا يملكه تسليمه الى المستاجر بعد ذلك فلا يجب الاجر كما قلنا في البيع اذا فات تسليم المعقود عليه لا يجب  
التمسك بالمستوى واما هاهنا فان بنا المزارعة على الحارة ولها حظ من الشفعة واحد الشملين اذا عمل  
في المال كان ذلك العمل لهما لك هاهنا المزارعة منه للحارة من وجهه وتسببه الشفعة من وجهه  
فلو كانت من جهة من جميع الوجوه كان عمل صاحبه اعانة للمزارع سواء عمل باذنه او بغير اذنه ولو كانت حارة



من جميع الوجوه كان عمل رب الارض نقضا لاختاره سواء عمل اذنه او غير اذنه كما ذكرنا في تلك المسئلة لانه هو  
المستاجر للقابل لما كانت احارة من وجهه وشركة من وجهه يوفى على كل واحد منهما حصة من الحبل بمقول ان  
عمل اذنه كانت اغانة والمزارة على كاشرة وان عمل غير اذنه كان بقصا المزارعة كالاحارة ولو اشاح  
رب الارض به واهجر معلومة كانت الاحارة باطلية والمزارعة منها على الشرط وانما بطلت الاحارة  
لانه استأجر على عمل له فيه شركة فلا يوجب فيها لأحد وبقي عمله باذن المزارع فصار معياله هذا كما  
نقول من استوى القرض على رجل ثم استأجر الرجل من له من ثماره فادخل في الحرج وطالت الزيادة للرجل  
لان الاحارة قد بطلت وبقي لشرك باذن رب العمل فذلك لو دفعه اليه من ثماره على ان له ملك نصيبه  
فعلما على هذا كان الامر منها على المزارعة الاولى ولا يفيد فاما نصيبا والشرط الثاني باطلت دون  
في عمله متطوع لانه لا يجوز اشتراط شي من الخارج ايضا فان قيل له لا يحمل اشتراط ذلك له خطا لم يحمل  
كانه ولا حجة على المصنف الى ذلك والخطا في قوله لا يكون خطا لان الخط ما لا يقابل له العوض  
وهنا شرط على رب الارض عمل المزارعة في المزارعة فكان ذلك معاوضة ولم يكن خطا وذلك ان استأجر  
رب الارض لئلا يترك يد واهجر ولا بد عليه كانت الاحارة باطلية ولا امر عليه والمزارعة الاولى على ما  
لان الشرط عليه اذ العبد عليه ان يكون لولا له ولو شرط ذلك لولا له لا يجوز ذلك اذ الشرط العبد  
ولا بد عليه وان كان العبد عليه من كانت الاحارة خاتمة والاحد والآخر لقام حق العتق باله صار كما  
لا يخفى ان استأجر مكانه او امده خار لان المكاتب ملك ملك مملوك فذلك لو كان العبد من المزارع  
جميع هذه الوجوه وذلك المعاملة في جميع ذلك ولو ان المستاجر استأجر العبد لكان اجر العبد على المزارع  
لان العمل مستحق عليه مكانه له عليه قال ولو دفع الى رجل ارضا وادبها بغيره فخرج منها  
نقلا مبيعا فهو مستحقان على ذلك ثم اخذ صاحب البذر ربه فادبها بغيره فخرج منها فخرجت زرعان  
كبريت ذلك كله لرب الارض وقد بطلت المزارعة لانه لو باذن له في ذلك حتى يكون معياله منه كما  
عمله نفسه مملوك ان ربح له وليس هذا كالمزارعة لان عقد الشركة يقتضي اذن كل واحد منهما في العمل فاحراز كل  
واحد منهما منهما وان لم يباذن له شركة من جاحا ويكون في حصته الشريك معياله وعقد المزارعة لا يصح عمل  
صاحب الارض فاذا عمل بغير اذنه لا يكون معياله اياه ولا يكون غاصبا للبذر كما لا يخفى اذ احرازه فعل فذلك ان  
غاصبا الا انه يقع القرض فاعلم ان البذر اذا كان من قبل العامل او من قبل رب الارض فاذا كان البذر من  
قبل رب الارض وزرع بغير اذن المزارع كان مبطلا للمزارعة لان صاحب البذر يملك الفسخ وان قيل  
الفا البذر لما ذكرنا من قبل فاذا اوجده منه ذلك كان ذلك فسخا وردا فاما اذا كان البذر من قبل المزارع  
فان رب الارض لا يملك الفسخ فاذا اوجده وزرع صارا غاصبا للبذر وكانت زراعته وزراعته عن سواء ولو وزرع  
غيره كان غاصبا وكان الفسخ كله له ويضمن مثل بذر له ذلك فاعلم ان البذر من قبل رب الارض  
قال ولو دفع رجل الى رجل ارضا بغيره فادبها بغيره فخرج منها فخرجت زرعان  
على ان يربي الفارها فالمرارعة فاسدة لانه شرط على المزارع شرط معنى متفق عليه وهو ان يربي  
المدة بوجوب ذلك فساد المزارعة على ما قدمنا من قبل بشرط بعد ذلك ان كان البذر من قبل المزارع  
فالخارج كله له ولصاحب الارض اجرت ارضه لانه استوى في متفق ارضه لعقيد فاسد ولصاحب العمل  
اجرت مثل عمله من جازاها لانه اعلم ان الفارها متفق الخراج من الارض ولم يسلط له ذلك ولو كان  
البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له وللعامل اجرت ارضه في المزارعة وبما لا يخفى لانه عمل لرب الارض

في نسخة اخرى في نسخة اخرى  
في نسخة اخرى في نسخة اخرى

ما ورد في نسخة

ولو كان البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له وللعامل اجرت ارضه في المزارعة وبما لا يخفى لانه عمل لرب الارض

المرحوم

والمرحوم له في ذلك اجر لانه لم يشرط في العقد مكان منوطا على العمل وهو لا يعمل فبقي من العتق بغيره من  
كان منوطا على ذلك فاعلم ان ذلك لو اشترط عليه اصلاح مساقا كان الجواب على العمل لانه لو كان  
ولو كانا اشتراطا على رب الارض من جازاها لانه لا يخفى ان البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له ولصاحب الارض  
شرطهما لان من استأجر المزارعة العقد بغير شرط فالشرط ما زاد الاثابة ولذلك لو كان البذر من قبل العامل  
لعن المعنى واستشهد في الامل يقال لا يري ان ارضا لو اشاح وادبها بغيره فادبها بغيره فخرج منها فخرجت زرعان  
ان يطين رب البذر سطوحا وادبها بغيره فادبها بغيره فخرج منها فخرجت زرعان لان ذلك ولو كان البذر من قبل رب الارض  
من غير شرط ولو اشترط رب البذر على المستاجر ذلك كانت الاحارة فاسدة لما ذكرنا فان ولو اشترط  
على رب الارض جازاها او البذر والتمس ان يفسد المسئلة في وجهين وكل وجه على وجهين اما ان  
يكون البذر من قبل المزارع او من قبل رب الارض واما ان يوفى البذر والتمس ان لا يوفى بان  
البذر من قبل المزارع فالمرارعة فاسدة لانه اذ العتق ما للبذر واما ان يوفى البذر واما ان يوفى البذر  
لمعنيين احدهما جازاها وقت رب المزارعة لانه اذ المزارع الكسب وقام على وقت التسليم في  
المزارع ومعاخره شرط في المزارعة عمل رب الارض ولو شرط عليه جميع العمل لا يجوز ذلك لان  
اذ اشترط عليه بعض العمل وان بين البذر واما فهو فاسد لمعنى واحد وهو شرط العمل على رب  
الارض وان كان البذر من قبل رب الارض ان العتق بغيره فادبها بغيره فخرج منها فخرجت زرعان  
المزارعة وان بين البذر واما جازاها لان المزارع قبل الارض ملوكة ويجوز دفع الارض اليه  
ملوكة وقام ربه الحبل كان البذر المزارعة وقت البذر وهو ملك فاجرت المزارعة الى ذلك  
الوقت خلاف ما اذا كان البذر من قبل المزارع لان هناك لا يملك المزارع البذر بغيره فادبها بغيره فخرج منها  
الى المزارع عتق عليه حال الشرط قال ولو اشترط على احد البذر ان يربيها او لغيره فخرج منها  
المسئلة على اوجه في المسئلة اوجه المزارعة فاسدة في وجه واحد خاتمة فان كان البذر  
من قبل رب الارض واشترط السوفين من قبل المزارع كانت فاسدة لانه شرط عليه شرط معنى متفق  
الى السنة الثامنة فصار شرط الذي ويجوز ذلك فاذا وزع فالحارج كله للمزارع لان البذر زلة ولصاحب  
اجرت ارضه على المزارع واما اذا اشترط السوفين على المزارع فاسدة ايضا لان المزارع صار  
مشتركا في البذر بين بعض المزارع وبين المزارع فالحارج لا يجوز ان يوزع فاذا وزع فالحارج كله للمزارع  
لان البذر زلة وعليه اجرت ارضه لانه استوى في متفق فاسد وعليه قيمة الشرفين لانه  
استوى الشرفين شرافا فاسدا واستشهد في ذلك في الفصل الاول لا يخفى فيه الشرفين على احد لان المزارع  
كان هو المستاجر للارض وهو الذي يملك سرفين بغيره واما فاعلم ان البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له  
البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له ولصاحب الارض اجرت ارضه لانه استوى في متفق فاسد ولصاحب العمل  
اجرت مثل عمله من جازاها لانه اعلم ان الفارها متفق الخراج من الارض ولم يسلط له ذلك ولو كان  
البذر من قبل رب الارض فالخارج كله له وللعامل اجرت ارضه في المزارعة وبما لا يخفى لانه عمل لرب الارض



وقدم

ix

العامل لانه لما قال علي ان يزوج نفسه  
كان في ذلك دليل ان ابدا ركاز علي











في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما

يتا لاج

في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما  
في اربعة عشر يوما

انكر الزلزلة واقربا لآخر كان القول قوله بل ذلك اذا انزل الزلزلة واقربا لآخر وان اقاما جميعا البينة فالبينة مينة  
رب الارض لانه ثبت لنفسه الزلزلة في الخارج والشارع ولا يثبت حق في العقد كان اولى بالقول قول الرابع  
ايقام مع مينة لان رب الارض يدعي عليه اجر الارض الربيع فيكون كان القول قوله مع مينة ولو اقاما  
جميعا البينة فالبينة مينة الربيع ايضا لانه العقد بين كانت مينة اولى واما اذا ادعى ولم يخرج شيئا حتى يكون له  
حتى من ذلك البضف فان مينة رب الارض اخذ وان لم يثبت مينة الربيع قال شرط لك البضف وقال  
رب الارض شرطت لغيره فغيرا فان البضف الاحلاف والقول قول الرابع مع مينة لان رب الارض يدعي  
عليه اجر مثل البضف لارض وهو يثبت كان القول قوله مع مينة فان قامت للمصنف البينة فالبينة مينة الربيع  
ايضا لانه ثبت العقد بين وطعن يدعي في هذا الفصل قال سعي ان يكون البينة مينة رب الارض لان مينة رب  
الارض ثبت عليه اجر المثل مينة الربيع بعينه فالبينة المثبتة اولى من البينة النافية واستدل في المسئلة  
من كان المضاربة وهي بطرية هذه المسئلة وهي ان المضارب ورب المال اذا اختلفا فادعى المضارب ان رب  
المال لم يطله ما يمانية برهمن فان المضاربة قاسية وان وجه له عليه اجر المثل وانما ان المال انما يمانية  
ضف الربيع ولم يجعل من الربيع شيئا واقاما جميعا البينة فالبينة مينة المضارب لانه مينة ثبت ما يدعيه  
مخرج المثل مينة رب المال يعني ذلك فكانت البينة اولى لذلك هاهنا اذ لا فرق بينهما من اصحابا من موقن  
مسئلة المضاربة ومسئلة الربيع ووجه الفرق بينهما وهو ان الربيع مينة البضف أكد ودعوى من الربيع  
عشر بغير دليل ان الربيع اذ كانت بالبضف فانه موقن ان الربيع الذي لا يثبت عليه على الربيع  
واذا كانت الربيع لعشر بغير دليل فانه لا يثبت على الربيع اذ كان ذلك بعد ان ثبت الربيع ان العقد بين  
واثبت رب الارض ادعى العقد بين فمن حجت مينة الربيع فاما في المضاربة فانها ان كانت مينة او بعض  
الخارج هو سواء اكل واحد منهما لآخر لان رب المال لا يجبر على تسليم رأس المال ولا المضارب يجبر على القبض باذ  
اقاما جميعا البينة على ما ادعاه فقد استويا في العقد ولم يقع الترخيص في العقد لاجل ما تخرج المضارب  
رب المال في وجهه وهو انه ثبت لغير المثل الذي يدعيه فكانت مينة اولى ولو اختلفا قبل ان يذوقا القول قول  
الذي ادعى عشر بغير دليل ان الربيع اذ كانت بالبينة مينة من ادعى الجوارح ان اذ كان البين من الربيع  
ولو كان البين من رب الارض فالجوارح كما ذكرنا الان لان رب الارض كان اربع والمربيع مينة رب الارض شرط  
لك عشر بغير دليل فاما اذا ادعى رب الارض شرطت للبضف فقد اختلفا بعد ما خرج الربيع فالحق قول رب  
الارض لانه يثبت مينة لآخر على ما ادعى فان قال ولو لم يثبت الارض الربيع فقال رب الارض والمربيع شرطت لك  
البضف وزيادة عشر اقضه وقال العامل شرطت لك البضف فالحق قول العامل والبينة مينة رب الارض  
وهذه المسئلة ايضا لا تخلو من ثلثة احوال اما ان اختلفا بعد خروج الربيع او بعد ان راعى قبل خروج الربيع  
ثم لم يثبت لآخر امان اربعة او خمسة اما ان يكون رب الارض هو الذي قال شرطت لك البضف وزيادة عشر  
والربيع يقول شرطت لي البضف لغيره فاما ان يقول شرطت لك البضف الا عشر اقضه والمربيع يقول شرطت  
لي البضف لغيره فاما ان يكون الربيع هو الذي قال لي البضف وزيادة عشر اقضه ورب الارض يقول  
شرطت لك البضف الا عشر اقضه والمربيع يقول شرطت لي البضف لغيره فاما ان يكون الربيع هو الذي قال لي البضف  
بنه المسائل القول قول من كان من قبل البين لان الشرط مستقفا من قبله الان يكون من قوله ودعوى  
العقد لا يثبت قوله لانه لا يثبت في اصوله والبينة مينة الذي يدعي في الجوارح الان يكون في  
البينة لآخر زيادة شرط خمسين مينة لآخر اولى لان البينة اثبات ان زيادة فادعى فانه ارجحنا الى يقين

فالحق قوله

فاذا قال رب الارض

الربيع او قبل

هذه المسائل فالحق اذا اختلفا بعد خروج الربيع فقال رب الارض شرطت لك البضف وزيادة عشر  
اقضه فقال الربيع شرطت لي البضف والقول قول الرابع مع مينة لانه فادعى فانه ارجحنا الى يقين  
وهو دفع العقد بالبضف واختلفا في الزيادة المضمومة الى البضف فادعى رب الارض ان الزيادة على  
البضف للبضف العقد وليس يدعي الزيادة مفعلة الا انفساد فلا يهلك قوله فان اقاما جميعا البينة  
فاما اذ ادعى فالبينة مينة رب الارض لان في مينة اثبات زيادة شرط والبينة قبل على الزيادة ولو ان  
الربيع هو الذي قال شرطت لي البضف وزيادة عشر اقضه وقال رب الارض شرطت لك البضف  
لا يثبت مينة الربيع زيادة وقد تصاد فاعلى البضف فكانت الربيع خاتمة ولو اقاما جميعا البينة فالبينة  
مينة الربيع والمربيع فادعى لان هاتين مينة الربيع زيادة شرط والبينة اثبات الزيادة ولو ان  
رب الارض شرطت لك البضف الا عشر اقضه فقال الربيع شرطت لي البضف فالحق قول رب الارض  
مع مينة والمربيع فادعى لان لم تصاد فاعلى البضف فالحق قول رب الارض زيادة ورب الارض يثبت  
فالحق قوله وان اقاما جميعا البينة فالبينة مينة الربيع لان في مينة اثبات زيادة شرط ولو ان  
رب الارض شرطت لك البضف وقال الربيع شرطت لي البضف الا عشر اقضه فالحق قول رب الارض  
لان البين مينة وقد قول الربيع بالبضف فالحق قول رب الارض فادعى فانه ارجحنا الى يقين  
اقضه مفعلة فادعى الفساد وان اقاما البينة فالبينة مينة رب الارض لان في مينة اثبات الزيادة  
ولان في مينة اثبات الربيع العقد عند اذا اختلفا بعد خروج الربيع ولو اختلفا بعد الربيع ولم يخرج الربيع  
شيئا فان قال رب الارض شرطت لك البضف وزيادة عشر اقضه وقال الربيع شرطت لي البضف هذا  
الاختلاف لا يثبت لان رب الارض لم يخرج شيئا حتى يكون مينة البضف ورب الارض هاتين مينة باجر  
المثل والمربيع مينة فان صدق باجر والا فلا ولو ان الربيع شرطت لي البضف وزيادة عشر اقضه  
وقال رب الارض شرطت لك البضف هذا الاختلاف بعد والقول قول رب الارض لانه يثبت مينة  
الاجر فان اقاما البينة فالبينة مينة الربيع لان في مينة اثبات زيادة شرط للبضف مينة بعض  
على رب الارض باجر مثل عليه ولو ان رب الارض شرطت لك البضف الا عشر اقضه وقال الربيع شرطت لي  
البضف الا عشر فقد اختلفا لا يثبت لان رب الارض يثبت له بالاجر وهو قوله فان تصادق وان تالفة  
ولو ان رب الارض شرطت لك البضف وقال الربيع شرطت لي البضف الا عشر اقضه هذا الاختلاف  
بغير فالحق قول رب الارض لانه يثبت مينة لآخر وهو الربيع وان اقاما البينة فالبينة مينة رب الارض لان في  
مينة اثبات زيادة شرط لانه يدعي البضف والمربيع يدعي البضف الا عشر اقضه ولان منه اثبات  
العقد بين وهو العقد الحار واما اذا اختلفا قبل ان راعى فان قال رب الارض شرطت لك البضف  
وزيادة عشر اقضه وقال الربيع شرطت لي البضف لغيره فالحق قول الربيع مع مينة لانه تصادقا  
على البضف وان يظهر زيادة شرط رب الارض يثبت على نفسه زيادة عشر اقضه ولا يثبت له مينة  
العقد فلا يثبت الى قوله فان اقاما البينة فالبينة مينة رب الارض لان في مينة اثبات زيادة شرط ولو ان رب الارض  
قال شرطت لك البضف لغيره فالحق قول الربيع شرطت لي البضف وزيادة عشر اقضه فالحق قول رب  
الارض مع مينة عند اى حقيقة على قياس قول من اثار الربيع وادعى فانه ارجحنا الى يقين  
مثل ان راعى اختلاف في جوار العقد وفساده وليس باختلاف في جوار الاجر والربيع ساقعة الربيع فادعى  
قال الربيع شرطت لي البضف وزيادة عشر اقضه وقال رب الارض شرطت لك البضف فالحق قول رب

بينه











اليه الارض على ان يرد بها من يجمعها وما خرج منه فهو منها نصيبان فخرجت رعاياها من اربعة  
 ناصية وما خرج هو منها نصيبان اما الميراث فاصدة لانه وقع اليد رمية هذه الارض على ما ذكرنا  
 والحاج منها لان اليد ركان منهن والارض نصيبا اخر على ما قبل لانه استعمل النصف بالحق  
 ناصية نصيبا اخر عليه ربح الارض وعشدة الطعام عمله على ربح الارض في قول ابي حنيفة لان النصف  
 ربح النصف للاخر وجب الاجر له حكما لفساد الميراث ووجب عليه شرا فان العشر على الميراث في قول  
 ابي حنيفة لذي يمانا واما في قولهم العشر في الخارج على ما ذكرنا والاجر للعامل على ربح الارض في قول  
 علي بن ابي طالب لان اليد ركان مشتركين فيها ومن كل شيء شريك لم يجر له الاجر وليس له الاجر الا ان  
 الله سبحانه على العامل اجرا مثل نصف الارض لان الارض ملك صاحب الارض وجوز ان يعمل في شيء خاص لا يجر  
 شيء مشترك في له الاجر كما لو استاجر من شريك له شيئا له خالصا على ان يضع فيه طعاما مستقرا كالبهائم فانه  
 يجوز وجب الاجر له لك هاهنا ووقع اليد ر المشترك في ارض خاص من كل شيء له الاجر فان زاد  
 وقع العمل على ان يعمل ارض عشر على ان يرد بها من يجمعها وما خرج منه فهو منها نصيبان فخرجت رعاياها من اربعة  
 الن ربع ولم يجره حتى اشترى الارض او شرفه وهو مقربه ولا عشر على واحد منهما حتى اوامسها ملكا ماعطية  
 لما ذكرنا ان الن ربع اذ افات قبل الحصاد ولا شيء عليه وهما من المستهلك والساري غائب وقد امكن  
 عن النصف والتملك واذا ادى شيئا كان على ربح الارض عشر حصته من ذلك ونصبة الميراث من ذلك ايضا  
 في قياس قول ابي حنيفة واما على قولنا ما خرج من شيء اخذ السلطان عشدة ذلك الميراث او الثاني منها نصيبا  
 وذلك لو كانت الارض مما صالح الامام او اهلها على ان جعل خراجها نصف ما يخرج منها لما ذكرنا ان خراج  
 المناصفة خمسة ستة على ان يرد بها فاستخدم رعاياها شرا مستهلك لم يجر على الميراث ولا على ربح  
 الارض عشر الحاج لما ذكرنا في المسئلة الاولى فان ادى المستهلك شيئا منه الى المستاجر كان على ربح  
 الارض عشر ما فضل في المستاجر في قول ابي حنيفة على ما ذكرنا من الاجل في قال واذ اوجب الن رجل  
 ارض عشر او ارض خراج وذلك على خصين اما ان تقصص الميراث رمية او لم تقصص فان كانت الارض  
 ارض العشر ولم تقصص الميراث رمية فالتصير على الميراث رمية لان مفعلة الارض حلت له من غير ان يعرف على ما  
 شيئا كان العشر عليه كما في الغارية فان مفعلة الميراث رمية نصيبا على الغاصب نصيبا الميراث رمية كان العشر  
 على ربح الارض وقياس قولنا با حنيفة ذلك ضمان النصفان او اكثر وضاد كما لو اجرد رايهم ولو اجرد الارض  
 مليل او غير فان العشر على ربح الارض على اصله لذلك اذا اخذ ضمان النصفان واما على قياس قولنا في العشر  
 في الخارج كما لو اجرد هاتك واهم اما الخراج فان ربح الغاصب ولزم مفعلة الميراث رمية شيئا بالخارج على  
 الغاصب ووزن بين هذين المسعين فان الغارية ربح الخراج على ربح الارض والعين منها ان ربح  
 الغارية صاحب الارض هو الذي ملكه من الاستفاد به فاذا كان كذلك فمفعلة ربحي بوجوب الخراج على  
 نفسه مكان عليه كما لو غطل الارض فان الخارج ربح عليه كذلك هاهنا واما في القصد فان الغاصب  
 هو الذي حال بين ربح الارض وبين ربح الارض وهو لم يربح بذلك حتى ربح عليه الخراج كما لو حال  
 بينه وبين ربح الارض بالشر او بالتقاطع المانع من الخراج على الغاصب لان الخارج ربح على ربح الارض  
 بملكه من ربح حتى اذ لم يملكها فادفع الغاصب ربح الارض على ربحه ولكن لو سبقه فانام او  
 مقار ربح الارض في ملكه من خراجها عليه من اذ لم يقصص الميراث رمية الارض واما اذا انقص فانه ربح  
 عليه ضمان النصفان لانه اسقص الموقوف بملكه ربح عليه ضمانه والخارج ربح على ربح الارض كانه اجرها

بقية السارق

دعنا

واما في قول محمد فانه ينظر ان كان النصفان من مقدار الخارج فالخارج على الغاصب وسقط  
 عنه النصفان لانه لم يجره لرب الارض مفعلة فيه وان كان النصفان مثل الخراج او الشرا فان  
 الخراج في ذلك النصفان ربح على الميراث ربح النصفان وعلى ربح الارض الخراج ويكون النصف  
 من ذلك ربح الارض فاما في قول ابي حنيفة فالخراج على ربح الارض والنصفان ربحا وهو قول ابي  
 يوسف كما اذا اجرها فاجل الخراج على قول ابي يوسف لان العشر ربح في الخارج على قول ابي يوسف  
**باب المعاملة** قال واذ وقع الن رجل في ان يعمل معاملة مستن معلومة بالعرف وتوارد  
 صاحب العمل ان يخرج العامل ليركب له ذلك الامن عند ربح العذر منه ان لا يجوز فادع لا فاعنده به  
 الاسابيع وهذا كما ذكرنا في الميراث رمية ولا فرق بينه الا ان هاهنا زيادة وكما ذكرنا هاهنا كقول  
 ان العامل اذا كان سارقا معذوبا بالشرقة غاثا فادع العمل واحد مفعلة وما يكون في الكرم  
 كان ربح الن رجل اخراجه عن الكرم العمل وكان له ان يقصص ان ههنا ربحا بوجوه العقد فلا فرق  
 احب للمعاقد من حاله كما قالوا ان الطير اذا كانت سارقة ولا يوم من عليها من مرفوعة مال الصبي ومنازع  
 اهل الصبي خاذا لصغر ان يخرجوها من اليد واسقصوا الاطارة للمعنى الذي ذكرنا فان كان السرقة  
 خرج ولم يبلغ ثم حنقه دين لا فاعنده الاسابيع لعل ليربح له ان يقصص المعاملة كما ذكرنا في الميراث رمية  
 ولو اذاد العامل يرك العمل بمل خراج العمل لم يكن له ذلك الا ان يصرفه عن العمل معه  
 يكون ههنا عند ربح الارض او ارض فان المعقود عليه كما ذكرنا في الميراث رمية **قال** واذ  
 وقع الن رجل في ان يعمل معاملة مستن معلومة بالعرف ولم يجر الوقت هو خاذا استحسانا  
 والقياس ان لا يجوز ربحه القياس ربحه استاجر العمل مدة مجهولة فلا يجوز كما لو استاجر عبد لخدمته ولم  
 يوف وقفا وكما لو وقع الارض من اربعة والعشرين الوقت وكما لو استاجر دابة لخدمته ولم يبين مدته  
 فانه يجوز ربحه الاستحسان ان وقت المعاملة وقت ابد البقا معلومة ووقت ابد البقا معلوم  
 ولا تفاوت الوقت فيها الا نفا وتا سيرا وذلك لانفسد العقد خلاف الميراث رمية فان ابد وقت  
 الميراث رمية غير معلومة بل تفاوتت تفاوتا فاحشا فان في الميراث رمية ماسدا من وقت النصف بان طرقت  
 الارض وبني ويسوي الى وقت القا اليد رمية ومنها ما لا يسقط بها الا وقت القا اليد فاذا كان  
 تفاوتت ابد البقا لها لا يجوز ربحه حتى يدرك حتى اذا كان في ملكه اول وقت الميراث رمية واخره معلوم  
 او تفاوتت تفاوتا سيرا فاذا كان فان المعاملة منع على ذلك اول السنة ولا يقرب الى السنة الثانية  
 والثالثة لان السنة الاولى معلومة ويحولها في العقد ويحول السنة الاخرى معلومة ويحولها في  
 معلوم يدخوله كما لو استاجر املا ببيع عليه سنة فانه يبيع في السنة الاولى وذلك لو استاجر دابة  
 كل شهر عشرة دواهي فانه يبيع على الشهر الاول على اثبات وعلى الشهر الثاني يبيع ذلك هاهنا منع على  
 اول السنة فان لم يجدج له فترة في السنة الاولى يبيع المعاملة ولا تنع الثانية لما ذكرنا في  
 ولو وقع اليه ربحه له ناسبه في الارض معاملة ولم يجر الوقت فهو ناسبه لان ان طرقت لخدمته  
 سني البقا ربح المعاملة ربح مجهول ولو كان ان طرقت غايه سني البقا حتى يقطع مفعلة  
 يخرج بعد ذلك خاذا المعاملة مليون على بولجره كما ذكرنا في الن رجل **قال** ولو وقع الن رجل في  
 معاملة بالعرف ولم يجر الوقت فهو خاير على ذلك وكذا لو وقع اليه ربحه ماسدا ربحا بعض  
 احصا واحدا ولم يجره عظمه لان اذ كان وقتا معلوما مفعلة المعاملة كما اذا بين الوقت ولو وقع اليه ربحه

على صاحبها

على سنة

حتى يبيع



















الحمد لله الذي جعلنا من  
العلماء من لا يفترون

१०००  
 १०००  
 १०००

مل  
وقال ابرج وعلى قولها فيسند في الجاني الذي  
وجد فيه علة الفساد ويكون الباقي جائزا ومنهم  
من قال لا يسأل الا في بقيد العقد كله

اولی



فليس للخير ان يشرك غيره في مال المستاجر وان كان له العمل فيه برأيه ذلك فاما ما لو عمل الثاني  
 فالخارج كله لرب الارض لانه متوكل من يدينه وللعاقل الثاني على الاول اجرة لانه هو الذي  
 استاجر فكان اجرة مثل عليه وللعاقل الاول على رب الارض لانه لم يعمل ذلك العمل لان الاول لم يكن  
 مخالفا لغيره الى الثاني لان الثاني انما يحب ما يحب الشريك ولعمدة الثاني الشريك وصار  
 كان الاول استاجر لغير العمل في العمل لو كان بهذا كان اجرة الثاني على الاول ذلك فاما ما لو  
 وللاول على رب الارض لانه لم يعمل ذلك العمل ولذلك ان لم يجد في الارض شيئا ان الثاني لا يرجع على الاول  
 ما جرت عليه وللاول ان يرجع على رب الارض ما جرت عليه ذلك العمل لان احدنا لم يكن معلقا بالخارج  
 حتى يقوت بقواته ولعمدة يعلق بالعمدة والدمية فانه قال ولو دفع اليه ارضا ودينار من ارضه  
 ما يصفى وقال له العمل فيه برأيه لو لم يقدركم في ارضه من ارضه على ان لا يخرج منه عشرين  
 يعمل بالخارج بين رب الارض وبين الآخر نصفان وللآخر على الاول اجرة مثل عمله وهذا على ما ذكرناه اذ  
 شرط للاخر منه عشرين بعض الاخر ذلك ولم يشرط له بعض ذلك كانت المزارعة فاسد وحكم حكمه اذ  
 ثم المزارعة فاهنا من رب الارض وبين المزارعة كانت خابرة بالصفحة فلما دفع الاول في الثاني على ان  
 الثاني عشرين بعض اكانه استاجر خابرة فاسدة وللمزارعة ان استاجر غيره فله ذلك المعنى فان الخارج  
 بين رب الارض وبين الاول على الشريط والآخر على الاول اجرة مثل عمله لفائدة المزارعة قال ولو دفع اليه  
 ارضا على ان يزرعها منه وبه وعمله فخرج من كل رب الارض منه عشرين بعض الثاني للمزارعة او كان  
 شرط الاخر منه للمزارعة والثاني لرب الارض فخرج من ارضه فاسد على ما ذكرناه من مزارعة واذا دفع  
 المزارعة الى اخرها بالصفحة والرب ثمن عند الاول ومن قبل الآخر فعمل بالخارج بين المزارعة وبين  
 لان الاول استاجر الارض من رب الارض خابرة فاسدة ومن استاجر ارضا خارجا فاسدة او فاسدة  
 ودفعها الى اخر من ارضه بالصفحة والرب ثمن قبله اذ من قبل الثاني كان ذلك خابرا ولرب الارض  
 اجرة مثل ارضه على الاول لانه استعملها على عهده فاسد في عمله اجرة مثله ولو لم يعمل الاجرة في الارض بعد  
 ما تعاقد المزارعة فان لرب الارض اخر الارض وهو ما تعاقد عليه بذلك له لان فساد العقد  
 عند ربه فاسد واحدها من غير كان للمزارعة ان يفسد المزارعة ولو كان الاجد قد دفع لرب  
 لمن لرب الارض احد ارضه حتى يستحق المزارعة لان المزارعة ايضا فاسد ما يعقد قبل ارضه ولا يفسد  
 ان ارضه ولان المزارعة كما يفسد بالعدس لا يفسد بالعدس وانما احد الارض فاهنا من ربا للمزارعة  
 الثاني فيبقى حقه قال ولو كان لرب الارض دفع كل الاول من ارضه بالصفحة وقال له العمل  
 برأيه او لم يعمل في الاول ودينار معه الى اخر مزارعة على ان لا يخرج عشرين بعض المزارعة  
 الارض لو استقرها ان الاول عشرين بعض العمل على ذلك بالخارج بين رب الارض وبين الاول  
 نصفان وللآخر على الاول اجرة مثل عمله لان المزارعة الاجرة فاسدة لما ذكرناه من مزارعة وصار  
 كان الاول استاجر القابل بالذرايم وقد كانت المزارعة بين العاقل وبين رب الارض صحيحة وكان  
 الخارج منها نصفان وللآخر على الاول اجرة مثله لانه استوفى مسعته لعقد فاسد فلو كان  
 الرب من جهة المزارعة الاخر فالخارج كله للاخر لانه متوكل من يدينه وعلى المزارعة الاخر  
 اجرة مثل الارض المزارعة الاول لان الاول استاجر ما خابرة صحيحة والثاني استوفى متابع الارض  
 التي استاجرها الاول بعقد فاسد فلو كان له اجرة مثل الارض ولرب الارض على المزارعة الاول

بشر

فليس للخير ان يشرك غيره في مال المستاجر وان كان له العمل فيه برأيه ذلك فاما ما لو عمل الثاني  
 فالخارج كله لرب الارض لانه متوكل من يدينه وللعاقل الثاني على الاول اجرة لانه هو الذي  
 استاجر فكان اجرة مثل عليه وللعاقل الاول على رب الارض لانه لم يعمل ذلك العمل لان الاول لم يكن  
 مخالفا لغيره الى الثاني لان الثاني انما يحب ما يحب الشريك ولعمدة الثاني الشريك وصار  
 كان الاول استاجر لغير العمل في العمل لو كان بهذا كان اجرة الثاني على الاول ذلك فاما ما لو  
 وللاول على رب الارض لانه لم يعمل ذلك العمل ولذلك ان لم يجد في الارض شيئا ان الثاني لا يرجع على الاول  
 ما جرت عليه وللاول ان يرجع على رب الارض ما جرت عليه ذلك العمل لان احدنا لم يكن معلقا بالخارج  
 حتى يقوت بقواته ولعمدة يعلق بالعمدة والدمية فانه قال ولو دفع اليه ارضا ودينار من ارضه  
 ما يصفى وقال له العمل فيه برأيه لو لم يقدركم في ارضه من ارضه على ان لا يخرج منه عشرين  
 يعمل بالخارج بين رب الارض وبين الآخر نصفان وللآخر على الاول اجرة مثل عمله وهذا على ما ذكرناه اذ  
 شرط للاخر منه عشرين بعض الاخر ذلك ولم يشرط له بعض ذلك كانت المزارعة فاسد وحكم حكمه اذ  
 ثم المزارعة فاهنا من رب الارض وبين المزارعة كانت خابرة بالصفحة فلما دفع الاول في الثاني على ان  
 الثاني عشرين بعض اكانه استاجر خابرة فاسدة وللمزارعة ان استاجر غيره فله ذلك المعنى فان الخارج  
 بين رب الارض وبين الاول على الشريط والآخر على الاول اجرة مثل عمله لفائدة المزارعة قال ولو دفع اليه  
 ارضا على ان يزرعها منه وبه وعمله فخرج من كل رب الارض منه عشرين بعض الثاني للمزارعة او كان  
 شرط الاخر منه للمزارعة والثاني لرب الارض فخرج من ارضه فاسد على ما ذكرناه من مزارعة واذا دفع  
 المزارعة الى اخرها بالصفحة والرب ثمن عند الاول ومن قبل الآخر فعمل بالخارج بين المزارعة وبين  
 لان الاول استاجر الارض من رب الارض خابرة فاسدة ومن استاجر ارضا خارجا فاسدة او فاسدة  
 ودفعها الى اخر من ارضه بالصفحة والرب ثمن قبله اذ من قبل الثاني كان ذلك خابرا ولرب الارض  
 اجرة مثل ارضه على الاول لانه استعملها على عهده فاسد في عمله اجرة مثله ولو لم يعمل الاجرة في الارض بعد  
 ما تعاقد المزارعة فان لرب الارض اخر الارض وهو ما تعاقد عليه بذلك له لان فساد العقد  
 عند ربه فاسد واحدها من غير كان للمزارعة ان يفسد المزارعة ولو كان الاجد قد دفع لرب  
 لمن لرب الارض احد ارضه حتى يستحق المزارعة لان المزارعة ايضا فاسد ما يعقد قبل ارضه ولا يفسد  
 ان ارضه ولان المزارعة كما يفسد بالعدس لا يفسد بالعدس وانما احد الارض فاهنا من ربا للمزارعة  
 الثاني فيبقى حقه قال ولو كان لرب الارض دفع كل الاول من ارضه بالصفحة وقال له العمل  
 برأيه او لم يعمل في الاول ودينار معه الى اخر مزارعة على ان لا يخرج عشرين بعض المزارعة  
 الارض لو استقرها ان الاول عشرين بعض العمل على ذلك بالخارج بين رب الارض وبين الاول  
 نصفان وللآخر على الاول اجرة مثل عمله لان المزارعة الاجرة فاسدة لما ذكرناه من مزارعة وصار  
 كان الاول استاجر القابل بالذرايم وقد كانت المزارعة بين العاقل وبين رب الارض صحيحة وكان  
 الخارج منها نصفان وللآخر على الاول اجرة مثله لانه استوفى مسعته لعقد فاسد فلو كان  
 الرب من جهة المزارعة الاخر فالخارج كله للاخر لانه متوكل من يدينه وعلى المزارعة الاخر  
 اجرة مثل الارض المزارعة الاول لان الاول استاجر ما خابرة صحيحة والثاني استوفى متابع الارض  
 التي استاجرها الاول بعقد فاسد فلو كان له اجرة مثل الارض ولرب الارض على المزارعة الاول

كمن اشتري ارضا

فاما بعد الزرع







المرتبة الى مرتبة او مسلم خلافة معاملة سنة من بالصفه فعل في ذلك ثم قبل صاحب الخجل على  
 رتبة الخارج بوزنه وكذا في العالم في قول اي حقيقه لانه من ماله وعمل العالم لا يصير مسلما  
 خلافا لما اذا دفع المرتبة الى مرتبة او مسلم ارضا ودين رتبة بوزنه ان الخارج كله للرباع وغيره  
 من اهل ربه وبعثان الارض لان الدين رتبة بوزنه كما ان رتبة ولو كان صاحب الخجل مسلما والقبائل مرتبة  
 فقبل على رتبة بعد ما عمل اوقات الحرب او السلم فهو سواء الخارج منها على الشرط ان  
 صاحب الخجل استأجر المرتبة ليعمل له ولاحق للوزنه في مفعلة على اذنا في المرتبة فان ولو كان  
 عقد ان رتبة او المعاملة في جميع هذه الوجوه واما سلمان والذين رتبوا الدافع او العالم فخراسة لغيره  
 انما كان بغير عمل المعاملة ووزنه فان ذلك وقبل على الرتبة كان الخارج منها على الشرط ان قولهم جميعا لان  
 العقد كان صحيحا في حالة الاسلام فلا معنى بارتد اده ولا يملك سوا العمل والعمل من المسلم وامن المرتبة  
 سواء وليس هذا كما دفع النخل في الرتبة لا مضاربه ثم اريد الدافع صار في الحكم كانه دفع المضاربة  
 بعد الارتداد واصير مؤثقا حتى لو اسلم بعد وان مات او قتل والحرب فانه سطر عقد  
 المضاربة وما هنا اذا دفع الارض والدين ولا عمل كانه عقد الارتداد والعقود بينهما وان المرتبة  
 عقد واجب وقد تم ذلك وان يورث ليس العقد بدليل ان الدين لا يورث من قبله لو اراد ان يبيع من  
 العمل لم يطر له ذلك ويحيز على تمامه وان يورثا لارتداد بعدة لا يوجب ابطاله كسائر العقود فانما  
 المضاربة فلم يرد دليل ان الدافع لو اشترى قبل ان يشترى ارضه والمضارب اشترى من العمل كان ذلك وانما  
 ذلك بالشر والسبع ارب المال فلما ارتد صاحب المال فلا يملك البيع والشر نفسه لاجل الزدة فلا يملك  
 وكله ايضا وهو المضارب ان يشترى ويبع له ايضا فصار كانه دفع الارض مضاربة لعقد الزدة فانما  
 من هذا الوجه **باب من رتبة الحربي** فان اذا دفع الحربي ارضا للاسلام بامان يدفع  
 اليه رطل ارضه ودين رتبة هذه بالصفه هو خارج والخارج منها على الشرط ان الحربي  
 المستامن في عقود المعاملات في هذه امانه كالذي دفع الى ديني من رتبة خارج وسعى للوالي  
 ان لا يرد في دار الاسلام هذه المدة اذا اقر سنة كاملة لان الذي لا يملك في داره ناسه لعين  
 حربية ذلك الحربي وسعى للوالي ان يقدّم رتبة في الحربي وعلمه انه لو ملكها ما انا الى ارضه  
 جعل عليه الجزية ويجعله دنا على ما ذكرنا في كتابه **باب** ولو اشترى الحربي المستامن ارضا عشرية  
 او ارض خارجية قد تم الى مسلم من رتبة هو خارج والخارج منها على الشرط ان الحربي في مدينه  
 امانه كالذي دفع الى ديني من رتبة اما اذا اشترى ارضا خارجية ودفعها من رتبة  
 او رتبها نفسه فقد رتب بوزنه الحربي عليه فلما وجب عليه جراح الارض وجب عليه جراح الراس  
 ولا يرد ان يخرج الى دار الحرب وصار دمييا واحلف مشاحنا في ذلك فان بعضهم بانه يصير دمييا  
 نفس الشراية بالشرى الربية حقوق الارض واذا التزم حقوق الارض وهي كالحق في السنة الا ان  
 كان ذلك دالة الاقامة في رتبة بعضهم بانه لا يصير دمييا ما لم يورثها او يورثه لانه لان الانسان  
 قد اشترى الارض ببيعها فلا يرد في رتبة طارئة على طارئة لم يرد في البيع واما انما اهل الرتبة  
 والانسان لا يرد في الارض في طارئة السفينة واما ما رتب في حالة الاقامة فذلك على الوطن والاقامة  
 واما اذا اشترى الارض عشرية صار رتبة خارجية في قول اي حقيقه والجواب منه كما ذكرنا على قول  
 اي يوسف لا يصير خارجية ولكن يوضع على عشر وون في قول محمد عمن واحد كما كان وقد ذكرنا في كتاب

فلان

الركاة

ان كاه ولم يذكر الاصل ان على قول اي يوسف ومحمد هل يصير دمييا اذا وجب عليه عشر وروى عنها  
 انه يصير دمييا وذكر في السير الكبير ان الحربي المستامن اذا استأجر ارضا خارجا يصير دمييا لان الخارج  
 عبي على غير ولو استأجر ارضا لعشر في قياس قول اي حقيقه لا يصير دمييا لان العرض على غير وفي قول محمد  
 يصير دمييا لان العرض عليه وكذلك في قول اي يوسف فان ولو دخل المسلم دار الحرب بامان فاستأجر  
 ارضا في ارض اهل الحرب قد تعهد الى حربي من رتبة فالخارج منها على الشرط ان قولهم جميعا اما على قولهم  
 فلان ان رتبة كانت خاتمة بين المسلمين فذلك يكون خاتمة بين المسلم والحربي والشر او غيرهما واما  
 على قول اي حقيقه هذه المرتبة لا يجوز بين المسلمين ويجوز بين الحربي في دار الحرب كما لو باع المسلم  
 من حربي درهما بدينارين في قول اي حقيقه ومحمد وكذلك اذا دفع الارض من رتبة ودين لك لوزنه  
 المسلم ارضا الحربي من رتبة بالصفه كانت خارج في قولهم جميعا ولو ان هذا المسلم دفع الى حربي من رتبة  
 على ان لا يحد ما عشرين فعلم من الخارج انما كان خارجا في قول اي حقيقه ومحمد ولا يجوز في قولهم  
 لان عقد العقد فاسد فيما بين المسلمين والمسلم عند اي حقيقه ومحمد ان العقد اذا كان فاسدا بين المسلمين  
 بين المسلمين كان خارجا بين المسلم والحربي في دار الحرب كما لو باع دينارين من دمييا لروى عن النبي في  
 الله عليه وسلم انه قال لا يبيع المسلم ارضا اهل الحرب فلان اسواقهم بين المسلمين الا اذا دخل بامان فلا يجوز  
 ان ياجد اسواقهم لعين طرية انفسهم وعلى قول اي يوسف كل عقد فان فاسد بين المسلمين كان فاسدا بين  
 المسلمين والحربي على ما ذكرنا في كتاب الصنف ثم على قول اي حقيقه ومحمد لما حازت المرتبة فاحد الشرط  
 له فاشترط له فان بقي شيء كان للخروج الا فلا ولو لم يخرج قد العشرين ويخرج اقل من ذلك كان ذلك العقد  
 المشروطا وليس له يخرج لك لانه شرط له العشرين من الخارج ولو لم يخرج لم يملك شيء منهما فاذا اخرج  
 المشروطا كان له ذلك العشرين واما على قول اي يوسف لما صدقت المرتبة كان الخارج كله لصاحبها  
 ولا يصير الاخر ما دام في دار الحرب يعني بذلك فلا يقضي لان حكمه لا يجرى عليها في دار الحرب فان اسلم الحربي  
 المسلم محمد بعض قال فالمرتبة من المسلمين الخارجين في دار الحرب انه لا يجوز عند اي حقيقه ويجوز  
 عند ما لان لا يجوز بين المسلمين في دار الاسلام لا يجوز بين المستامن في دار الحرب حتى انه لو اشترطه  
 لاجد ما عشرين فعلم ان الخارج ارضه بذلك فاسد عند من لان ذلك لا يجوز فيها بين المسلمين في دار  
 الاسلام لان ذلك لا يجوز بينهما في دار الحرب ولو دفع هذه المسلم الذي دخل دار الحرب فاحترق ارضه  
 من رتبة في مسلم اسلم هناك بالصفه كان ذلك خارجا في قولهم جميعا ولا يشك في لوزنه لاجد ما عشرين  
 فعلم خارجا في قول اي حقيقه ومحمد وعلى قول اي يوسف ومحمد واهل المسئلة ان المسلم اذا دفع درهما بدينارين  
 من مسلم اسلم هناك انما رتبة في قول اي حقيقه ولا يجوز في قول اي يوسف ومحمد واما ابو حقيقه فعلم من  
 امله واما ابو يوسف مرق على ارضه ومحمد فزون من الذي اسلم هناك ومن الحربي الذي اسلم وقد ذكرنا  
 الفرق بين هذه الموضع اما اذا قال فاذا اشترى المسلم ارضا في دار الحرب ايضا قد عرفنا الحربي من  
 بالصفه هذه السنة فزدها كما استجد ان رتبة لم يحدد ما حتى ظهر المسلمون على ملك الدار فصار ان  
 اسلام فلا ارض وان رتبة في دار الحرب اما الارض فانها نصرت لاهلها وامن اهل الحرب والشر  
 لا يخرج من ان يكون دار الحرب فلما صارت الدار كلها ارضه واما حصة الارض فانها نصرت لاهلها  
 لا تصير لدار الحرب والارض لا يرد في رتبة في دار الحرب ايضا فلما كان ان رتبة في دار الحرب  
 على الدار صارت الارض فيا نصيب الحربي فيا نصيب المسلم لا يصير فيا ويكون له فان رتبة

سكايح

المسلم

الا انهما

ذلك الجزاء ايضا للمسلمين  
 الزرع فان حصة الحربي والاسباب  
 فيها انما يكون في الارضه صارت  
 فيا قل ذلك بالصارفيا



بعد الحاد وما ذمقوا وليس رابع لما قوفي فان قيل ان راع اذا لم يحصد لم جعلته سبعا للارض في حق العايد  
 واما جعله سبعا للارض في البيع فليس كذلك لان شرط قبل له العرف من قبل ان يوافق القاي انما  
 ثبت فكلما ثبت في الارض واما كان سبعا لما فاما البيع فاما ثبت من جهة الشرط لان جهة الحكم فلاست لانه  
 حق القوام كالاسية والاشجار فاما ما كان سبعا في ال راع فانه يكون كالشي الموصوف في الارض فلا  
 يدخل فيه الا بالشرط عند انما يتناهي سبعا للشفقة انه ثبت له حق الشفعة في الارض وان راع جميعا لان  
 حق الشفعة انما ثبت من جهة الحكم معتمدا على ان كان متصلا بها ومثله لو نافع ارضا من روعة ولا يدخل في راع  
 في حق البيع بالشرط له ذلك ها هنا وذلك لو كان صاحب الارض هو الخوي فالمسلم هو ال راع كان الجواب  
 بكنى والمعنى فيه ما ذكرنا فان كان ال راع لم يحصد فترك الاما فاهلها ورك الارض في يد اقله يودون  
 من الخراج كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما روى السواد كانت ارض لصاحبها بها كان لان الارض لم يصد  
 فلا يكون ال راع كما يكون سبعا في ما اشترطت فاقاب ولو دخل مسلمان دار الحرب بامان فاشترى احد  
 ارضا من ارضهم فذمتها لصاحبه من روعة ما بالصف من السعة واستوطا اليه راعا احدهما بغيره فاعلم  
 هذا فاحصد ال راع ولو حصده حتى ظهر المسلمون على تلك الدار فالارض وان راع في ان الارض فارت  
 فبا عذنا وال راع تابع لها فصار قاي معها كما ذكرنا في روعة المسلم من الخوي وان ظهر ارضه بعد ما حصد  
 ال راع فالارض في لانه بيع للدار وال راع سبعا لان ال راع صار موقولا وخرج من ان يكون سبعا  
 للارض وهو المسلمون فلا يكون قاي فاقاب ولو دخل المسلم في روعة من روعة من هذه السعة بالصف واليد  
 من احدهما بغيره والعمل عليها جميعا فعلا فخرجت ارض ال راع ثم اسلم اهل الدار فاحصد ال راع وتفرق  
 عبيد بعد ما خارت في قول اني حصة والخارج منها بصفان في ما اشترط لانه لو حصل هذه العقدة من المسلمين  
 كان فاسدا لعدم الحيلة فاذ حصل بين المسلم والخوي في دار الحرب فاحصد ال راع في حصة ويملك على قول في  
 كذا وكذا من قبل الخراج لصاحب اليد في الاخر الاخر على ما ذكرنا من روع ولو لم يملك اهل الدار ولو ظهر المسلمون  
 على الدار كانت الارض وما فيها قاي ولا يملك احد على صاحبه من روعة لانه في قولهم جميعا اما الارض وما فيها  
 في قاي لا يملك ارضا ولو لم يملك احد على صاحبه من روعة لانه في قولهم جميعا اما الارض وما فيها  
 وما ذكرنا هلك ال راع بصفه واما على قول اني يوصف مكان ال روعة فاسد في الخوي القابل لوصول على  
 المسلمون فان اليد من جهة القابل لان الاخرة سقطت ها هنا حتى صار قاي لان الخوي اذا سقط الدين الذي  
 له وعليه جميعا على ما ذكرنا في كتاب السد فان راعهم الاما في ارضهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 ما روى السواد ومن اعلم به اسلامهم عليهم في قولهم جميعا لما ذكرنا ان الارض لم يملك قاي فلا يكون سبعا ما كان  
 والمعاملة في الشجر مملو القابل لجميع ما رويهم لك والخوي منه كذا فاقاب واذ كانت ال روعة في  
 دار الحرب بين خويين فاحصد ال راع ان يكون بالصف او بايقن سماء من الخراج ثم اسلم اهل اليد  
 وصارت دار الاسلام فان كانت ال روعة بالصف وقد حصد ال راع الوحدة فهو خارجا راعا عذنا فكان للعقد  
 العقد خايرا لو كانا مسلمين فذلك العقد خايرا اذ انا ناي وقت العقد خويين واما على قول اني يوصف  
 لو كانا مسلمين لم يجد الا انهما اسلما فاعلم ان العقد فاسد في روعة الى احكام الاسلام لان الاسلام يلا  
 في المنة القاسية بالعقد وان اسلم اهل الدار قبل ان يرد ال راع صحت ال روعة على قول اني حصة راعا  
 كانه دفع اليه في الحال انهم اسلموا قبل انما ال روعة والاسلام لا يلاي الحزمة القائمة بان روعة وذلك لو  
 اسلم اهل الدار قبل ان ترع على قول اني حصة هذا اذا دفع بالصف واما اذا دفع بايقن سماء من الخراج

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

فاسم ال راع بغيره واسلم اهل الدار فهو خارجا راعا ثم حصد لان هذه ال روعة كانت خايرة من الخويين على هذا  
 الشرط بالانفاق لان ان يوا كان لا حصد في سبعم فاذ اسلم اهل الدار وقد انتهى ال راع لانه فلا يجب روعة  
 الى احكام المسلمين ولو اسلم اهل الدار قبل ال روعة او بعد ال روعة وان راع يقول اني لم يحصد بعد علم  
 بعد ذلك حتى يحصد فالر روعة فاسد في قولهم جميعا لانه لو لم يحصد لاسلامهم قبل ان يتهي العقد فاسد  
 موجب روعة العقد لاسلامهم ومن حصد الاسلام ان ال روعة على من الشرط فاسدة بالانفاق وصار مملو  
 هذا انما لو اسلم بعد بيع الخوي قبل مضي المدة العقد فذلك ها هنا **باب من روعة العبد والعتق**  
 قات والعبد المادون له في التجارة مملو له الحصة من ال روعة لان العبد وان كان من قبل العقد قبل ساجر  
 القابل لبعض الخراج وان كان العبد من قبل القابل قبل ساجر الارض منه بعض الخراج وهو الملك الاشجار  
 والاعارة وذلك لو ان العبد ساجر الارض من روع مزارعة واستوطا اليه راعا احدهما بغيره فاعلم لانه  
 ان كان العبد من جهة العقد مملو هو ساجر الارض بعض الخراج ويجوز له اشجار وان كان العبد  
 من قبل الاخر بعد اجر العبد بصفه للعمل وذلك الصبي المادون له في التجارة فهو على حد امان مجرمله للمولى  
 بعد ما اخذ ارضا مزارعة لودع الارض من روعة فالامل فيه ان كل كان للعبد ان يبيع ال روعة للمولا  
 ان يحصد عليه ويبيع المزارعة وكل من لم يملك للعبد ان يبيع ال روعة فليس للمولى ان يبيع المزارعة او يحصد  
 عليه في ذلك العمل فاما ما روى عن ابي سعيد ان راع العبد ارضا وقد راع ال راع بعض ال راع  
 او باخذ ارضا وبيعها او باخذ ارضا فغيره راعا او اذ دفع ارضا وبيعها راعا فاحصد عليه المولا فلو لا ان  
 يبيع ال روعة قبل ارض روعها من روع لان اليد واذ كان من قبل العقد كان للعبد ان يبيع ذلك الخراج  
 له ان يبيع قبل القابل اليد لان فيه الملك ماله له لك ها هنا للمولى ان يبيع ولو دفع ارضا لعبد لم يملك  
 له ان يبيع المزارعة لان العبد لو اراد ان يبيع عن السلم لم يكن له ذلك فله ذلك المولى والمعنى فيه ان العبد  
 ابر ال راع في حال ما كان المولى سبطه على العبد فلا يملك المولى ايضا فاسا على اير العبد وقبل المحر فلما  
 اذ اخذ ارضا وبيعها لم يملك المولى ان يحصد عليه لان العبد ما راع اير ال راع ولو اراد العبد بيع العقد  
 لم يملك ذلك المولى قبل ان يبيع اسقف المزارعة بصفه المحر وليس له ان يبيع ال راع واليد روعه  
 عليه المولى ان المزارعة لا يبيع ما لم يملك المولى فلا يبيع ماله يبيع المولى فاما اذا اخذ ال راع بغيره  
 الى عمله الا ان له ان يبيع لان العبد ان يبيع فله ذلك المولى فلا يبيع ماله يبيع المولى فاما اذا اخذ ال راع بغيره  
 فالعبد يتوقع منه العمل لما حصد عليه المولى فاحصد عن العمل فاسد من العمل بوجوب ان ال راع فاسد فله ذلك  
 الصبي المادون له في التجارة فاحصد عليه ابو اوصيه فاحصد عليه ابو اوصيه فاحصد عليه ابو اوصيه فاحصد عليه ابو اوصيه  
 اذ كان للعبد المادون له او الصبي المادون له على يد روعة في رجل معاملة بالصف او باخذ الخراج  
 لم يملك لانه ان يبيع العقد بصفه ما حصد عليه في الفضل جميعا لانه لما اخذ الخراج معاملة كان العبد خايرا له  
 وليس له ان يبيع عن العمل له المولى لا يملك الخراج ولو كان الخراج للعبد فذمتها معاملة لم يحصد عليه  
 مولا له ان يبيع ارضا لان العبد ما كان له الخراج لانه ليس في الصبي في المعاملة استملا ان يعلق ال راع  
 قال ولو لم يحصد عليه وليس له ان يبيع مزارعة عن العمل بعد العقد او يبيع عن العقد قبل ان يبيع كان له  
 باطلا وذلك لان الصبي ان الاذن بان وقفا اذنه بطلوا العقد بعد نفسه مكان هذا فاحصد ارضا في راع  
 غام والخراج الخاص بالاذن العام لا يعمل كما اذ اذن له في التجارة ثم نهاه عن شره في بيعه لانه لا يبيع بصفه فله ذلك  
 ها هنا فاقاب واذ اشترى الصبي التاجر ارضا ثم حصد عليه ابو اوصيه فاحصد عليه ابو اوصيه فاحصد عليه ابو اوصيه



وعليه جعل على ذلك فالخارج للعامل وليس عليه بفقان الأرض لأنه عقد الميراث بعد المحرور ولا يصح عقده  
 ويؤخره مكان الخارج للعامل لأنه ما قبله عليه بفقان الأرض فان بفقان الميراث فالتأويل  
 سقطا من العقول لا سقطاه بعقد الصبي والصبي لا يملك اسقاط الفقان لعقده فاذ كان كذلك  
 سقط الفقان عليه فان كانت الارعة لم يفسد الأرض شيئا فالقياس ان يكون الخارج كله لصاحب الميراث  
 وهو العامل ولا يملك عليه وفي الإسكان الخارج منها على شرط وجه القياس ان صاحب الميراث صار  
 غاصبا للأرض بمقتضى عقد الفقان واستعمله لأب عليه الآخر لذلك فهاهنا وجه الإسكان  
 ان المحرور عليه ما دون ما جلا لا المنافع الى غيره غير ما دون ما جلا لا المصار الا ان قبل الميراث  
 يصح ولغيره باله ولا يصح وبطلان من العقد من زعمه لأنه يملك عليه منقعة أرضه بعقد عوص  
 يجوز به منقعة له يحصل له بعض الخارج مكان يجوز اذ لم ولو كان الميراث من قبل الذافع كما اذا دفع الصبي  
 او العبد ارضا وبها من اربعة فميراثها للعامل كان الخارج للعامل عليه عقد الميراث وبها وجه الإسكان  
 ولغيره بفقان الأرض ان كان في بفقان وذلك لو لم يخرج الأرض شيئا لأنه لما اخذ الميراث من الصبي  
 او العبد المحرور مع الأرض من اربعة فميراثها من اربعة وصار الميراث غاصبا للميراث وحصل عليه فهاهنا  
 فاذ كان كذلك كان الميراث كله له لغيره قبل بده وبفقان الأرض كالعقد فاذ دفع المحرور  
 العبد المحرور عليه او الصبي المحرور عليه ارضا وبها وجه الإسكان وبها وجه القياس ان يخرج المحرور  
 وسلم للعامل الخارج منها على الشرط وجه الإسكان والقياس ان لا يكون للميراث شيئا والخارج لها  
 الميراث واما الإسكان الخارج منها بفقان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 والعبد واستعملها بعقد الميراث من الخارج من ذلك ان لها الآخر لذلك فهاهنا وجه الإسكان  
 غاصبا للعبد والصبي يملك منها لو لم يملك على الذافع فهاهنا وجه الإسكان واستعمله وجه  
 الإسكان ما قلنا ان المحرور عليه ما دون ما جلا لا المنافع غير ما دون ما جلا لا المصار وبها وجه العقد  
 منقعة لها ولا يفسد عليها وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 فكل الاربع بعد ما استعمله الاربع فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 اذن مولاة حتى يملك ما استعمله والامانة فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 في حال الحب فاذ دفع ميراثه ملك كما قلنا في القصاص العبد المعضوب انه يملك الاربع من الاربع فكله له  
 وللمعضوب ولو كان الميراث هو الصبي ومات قبل الميراث اربعة بعد ما استعمله ان دفع فان دفع منها على ما  
 اشترط على الميراث فكله ما قبل الأرض دية الصبي ولما دفع دية الصبي لم يفسد الميراث لانه ان كان الميراث  
 عنه يوجب حاجته الى الحفظ يملكون ذلك فهاهنا وجه القياس وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 عنه ان يملك ما يملك من الميراث اربعة فانه يملك ان يملك ما يملك من الميراث اربعة فانه يملك ما يملك من الميراث  
 بينهما على ما اشترط لان الميراث ملك ما يملك من الميراث فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 على ملك الصبي استحسانا لما قلنا فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 الصبي والعبد مبدرا بها فالمن اربعة فاسد لانه لا يملك الاربع فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 الميراث اربعة كان الخارج كله للصبي او العبد لأنه يولد من مبدرا ولا يملك الاربع من بفقان الأرض ولا يفسد  
 لانه اذن له لا لا يسقط في ارضه واسترط عليها العوص فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 العوص على العبد من الميراث لا يجوز في الصبي لا يجوز ارضا فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له

اكتساب

ولا يرجع على الصبي شيئا وان لم ير لان الميراث ما لا يملك عليه الحق المولى فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 من اهل الميراث والعبد من اهل الميراث من اهل الميراث فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 في عمل الميراث اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 الأرض في ذلك خلاف المسئلة الاولى ان مكان الميراث مكان من جهة زب الأرض في ذلك خلاف  
 المسئلة الاولى وقد استعملها وهكذا في عملها عليه الفقان كما ذكرنا وان كانت الأرض لم يخرج شيئا لان  
 لم يملك زب الأرض مكان بدها ولا غير الا ان زب الأرض لم يفسد بدها لانه الميراث من اربعة فكله له  
 واذ دفع الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 يخرج القرض فالحاج لصاحب الفقان دفع العبد المحرور فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 له ولا يملك للعامل الا الميراث من اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 العبد المحرور عليه ارضا في بدها فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 فالمر اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 بفقان الأرض لمولا العبد لانه من اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 بفقان الأرض لان العبد قد عزم حيث دفع اليه ارض مولاة يعني ارضا فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 العبد بفقان الأرض للميراث كان للعبد ان يخذل من الميراث بفقان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 الأرض ما ذكرناه العبد عليه الفقان املا من ان الميراث اربعة كانت منه ومن العبد طرقت شرعا من ان  
 البصف فاشترى في العبد من ماله ما عزمه للميراث فان كان منه فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 للميراث اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 فان المولاة الامتدأ قبل ان يفيق العبد انا اخذ نصف ما عزمه الأرض ولا أرض بل بفقان الأرض كما  
 له ذلك ان سبق العبد او لم يبق لاننا انما اخذناه بفقان الأرض لحقه فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له  
 ولا لا سقى الفقان فاذ دفع العقد بفقان الميراث بفقان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 من المولى والميراث بفقان استحسانا كما ذكرنا في المسائل المتقدمة فاذ دفع الميراث من اربعة فكله له  
 رجل ارضا من ارض مولاة وبها من ارض مولاة او ما كان من عاونه قبل ان يخرج عليه من اربعة فكله له  
 هذه السنة فميراث الميراث فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 للميراث اربعة بفقان ارضه لان عزمه على ملك مولاة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 عبق العبد بفقان ارضه لان عزمه على ملك مولاة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 سقوني منه ما يملك ويكون الفقل لمولاة لما ذكرنا انه لا يملك الفقان عنه ما ذكرناه لغيره في العمل  
 شيئا ولو اراد المولى الاربع من الميراث من الفقان شيئا فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض  
 في الفصل الاول **باب الكسالة في الميراث والعقار** قال والاملا لغيره **باب**  
 ان الكسالة تجوز في الميراث اذ كان الكسالة قد راعى بقوله والكسالة في الشيء الذي لم يملك مضمونا  
 او كان مضمونا ومن العبد لغيره عاقبة فالكسالة باطلة والاملا ان الميراث اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 الشرط فالعقار من الشرط بطلها لغيره البيع والاملا من الميراث اربعة فكله له لان الميراث من اربعة فكله له  
 ان لم يملك الكسالة شرط في الميراث اربعة فالمر اربعة خارج والكسالة باطلة لقاد ما ذكرنا كانت الكسالة  
 شرط في الميراث اربعة فالكسالة في الميراث اربعة فهاهنا وجه الإسكان وجه القياس ان يملك الميراث بطل بفقان من الأرض

في تجارة ارضا احدها  
 من ارض مولاة صح

ط







للواريث شيئا والمعنى في ذلك ان المفعلة ليست بمالك فلا يلزم للورثة في حق الارض ان ينفذوا عن يد  
على ارضه خارج ولو لم ينفذوا على من ينفذوا ايضا خارجا اذ كان البدن من جهة الارض ولو كان البدن  
صاحب الارض وحدهم للفاصل بين سبعة اعشار الخارج والربع الارض عشرة فزعموا ان المورث فاحجب ورعا  
ثم مات المورث وكان له عشرين ارض والطعام والادوية عليه فانه يظن ان حصة المورث من الخارج يوم يخرج  
الربع فان كانت حصة من الارض مثل اجر عمله لو اقل هو كونه وان رأت عينا على اجر عمله بعد  
ذلك بالقيام والسعي غير ذلك وان كانت حصة من الخارج يوم يخرج الارض من اجر عمله ثم رأت  
بعد ذلك فانه لا يكون له وللثاني ربع من حصة الخارج يوم يخرج الارض من اجر عمله ان رأت  
عليه حصة له فان كانت الزيادة خرج من الثلث فهي للثاني ربع وان لم يخرج من الثلث فله مقدار  
يخرج من الثلث والثاني للورثة اما اذا كانت حصة حصة يوم يخرج مقدار اجر عمله او اقل كان الخارج  
منها على ما اشترط لان هذا العقد لا وصية فيه ولا هبة فيه لانه استأجر باجر عمله فذلك الذي رأت  
سبعة اعشار الثمن ربع في ذلك الوقت فاذا زاد بعد ذلك وصارت حصة من ذلك كله للثاني ربع  
الزيادة خرجت من ملك المورث فكان له الارض ان موفيا لواجبها لخدمة فاعادته بعينه  
وسلم الحاربه واجر عمله مثل حصة الحاربه ثم رأت الحاربه ما عاين ما كان ثم مات المورث بالحاربه  
كلها للاجبر فانما لان الزيادة حدثت على ملكه ذلك هاتما واما اذا كانت حصة من الارض من  
اجر عمله يوم يخرج الارض وصارت له حصة فان ذلك لا يكون له ويرجع الاجر من الارض مقدار  
اجر عمله ويعتبر ان زيادة حصة من الثلث فان قبل اجر عمله مقدار اجر عمله من الارض يوم يخرج  
ملكه وسلم اليه ويجعل الزيادة على ذلك العدة زيادة على ملكه يكون ذلك العدة من الارض زيادة على  
ملكه والثاني مع الزيادة عليه وصية قبله انما كان له ذلك لان المقصود بالوصية بالملك  
بالفرض قبل الموت بل يكون ناسبا على حصة ملك الميت من ذلك المقصود منه فالأجر لا يملك لانه لا يخرج  
احدا من الارض اذا كان كذلك يوقف الكل على ملك الوصي فمطلق العدة على ملكه كما قلنا في الحاربه  
التي جعلها المورث اجرا له وصية يوم العدة ان من اجر عمله كان كلها موقوفة على حصة ملك الميت ولا يكون  
مقدارا خرج من الارض من ذلك ملكا له حتى يجعل الزيادة على ذلك العدة ملكا له فذلك هاتما او نحو  
انه لم يصب فيه هاتما لان من السراحي اجرا له وتكون موقوف حتى الورثة واذ العدة نصيبه تكون الزيادة  
كلها حاصلة على ملك المورث فخرج ان يخرج حصة من الثلث وفروا بين هذه اربع الفاضلة فانه لو  
دفع المورث المال الى المقارب على ان الارض بينهما سبعة اعشار الارض للعامل وعشرة للمالك فانه يجوز  
سوا كان ذلك الذي من اجر عمله او مثله او اقل منه ولا يخرج حصة من الثلث والعرض بينهما وهو ان  
المشروط للمقارب ليس المشروط من مال الميت الذي يعلق به حق الورثة به واما المشروط لما حصل له  
بعقله من اموال الارض بغيره ولا معنى لاجتماع ذلك من الثلث اما في الارض فانه المشروط للعامل  
مشروط من مال الميت لان المشروط خارج من ملكه وهو الذي رأت اذ كان مشروطا من ملكه ونما يخرج من  
ملكه عنده من الثلث بل على العرف بينهما ان مال الميت في المقاربة يسوي رأس ماله تمامه ثم يقيم  
منها ما حصل له رأس ماله تمامه لا يخرج من الارض من الثلث فاما في باب المورث فانه يسوي رأس  
ماله وهو الذي رأت سبعة اعشار الارض واذ احوال عين ماله رأت اعين ذلك من الثلث وان كان المورث  
وارثه كان الجواز في ذلك الا انه فان اخار سائر الورثة يجوز ان لا يخرج واما فانه يظن ان حصة

عليها

في وصية له الا  
اذا جاز سائر الورثة

الخارج

الربع حتى صار له حصة فان كان ذلك مقدرا لاجر عمله او اقل حاد من الارض ويرون ان ربع من  
المن اربع الواريث ومن سائر الورثة على ما استوطنا لانه لا ينفذ في هذه العقود ان كان لاجر عمله اقل  
فله من الارض ربع اجر عمله والثاني من سبعة ومن سائر الورثة لان هذه وصية ولا وصية للورث  
وهذه اقول اني يوسف ويحمد ويصاير من اربع حصة سواء كان اجر عمله اكثر او اقل اجوز ان من العمل  
حصة ان البيع من الواريث في حالة المورث لا يبيع حليل الثمر ولا الميراث اذ كان مريضا من الموت فله ذلك  
من الارضة والاخارة وان كان الارض احييا وقد دفع ارضا ودين وامن ارضا بالوصية في مرضه وعلى  
المريض دين وليس له مال غير ذلك فانه يظن ان حصة المورث من الارض يوم يخرج من الارض وله حصة  
فان كانت حصة من ذلك مثل اجر عمله او اقل من ذلك حاد شرطه لما ذكرنا الان ذلك لا يسلم له فمقتضى ذلك  
كله من العزماء نصيب منه العزماء بينهم نصيب منه المورث ربع حصة فاما العزماء الارض فاما ان كان  
كان له ما اخرجت الارض وما اصاب العزماء لم يفسد منه منهم بالخصص ولا يكون من احق حصة  
فما اخرجت الارض من العزماء واما يكون المورث اربع اسوة العزماء ان ربع لان حقوق العزماء كانت متعلقة  
بالارض والبدن والمريض لغيره فمقتضى ذلك ما اخرج من المورث ربع حصة من الارض المعنى ان اسوة العزماء  
تخلو ما اذا باع المورث عدا بالقبول فيم ينادي العاقل لاجل العزماء على المشي لانه اخرج من ملكه  
عد لما اخذ وقبل منهم من بين العزماء فانه ياب من بين الوصية ولو كان اجر عمله اقل من نصف الخارج  
فليس للاربع الا ربع المثل لان هذه وصية ولا يجوز الوصية الا بعد نصا الذين فاذا كان ذلك فالن نصيب  
مقدار اجر عمله وسائر العزماء يرون ان يومهم لما ذكرنا فاما العامل على ذلك فكانت وصية ولا وصية  
الا بعد نصا الذين ولذا في من امور استأجر رجلا حاربه لخدمته ان يخل سبعة هده وذلها لخدمته  
مات المورث فان كان لاجر الاجري مثل حصة الحاربه او اكثر حاد من الارض الا انه لا يسلم له الحاربه  
وساير الحاربه ونصيب الاجري حصة الحاربه والعزماء يرون ان كان اجر عمله اقل فلا نصيب الا  
باجر عمله فله ذلك في باب المورث اربعة قات واذا دفع العزماء المورث ارضا له على ان يزرعها  
هذه السنة فما خرج منها فهو سهمه بنصفه من زرعها المورث من قبله وكس له مال غير ما خرج  
زرعا لغيره ثم مات من من حصة فانه يظن ان حصة رب الارض فاما اخرجت الارض يوم ما رزعا حصة  
فان كانت حصة من ذلك مثل اجر الارض او اقل فالخارج عنها على الشرط وان كانت حصة يوم يخرج  
ان ربع من الارض التي من اجر عمله الارض يظن ان حصة يوم العدة فاعطى مقدار اجر عمله  
الارض وذلك رتبة الميت مما بقي من حصة وصية له والجواز في هذه المسئلة كالجواز في سائر  
من المسائل لان هناك استأجر العامل موطول لاجر عمله فاما ما البدن من حصة المورث ونكده  
استأجر الارض موطول الى اجر عمله الارض وذلك ان كان رب الارض احد ورثه الا انه لا وصية له  
كما ذكرنا اذا كان البدن من قبل رب الارض واستأجر العامل فاعطى من حصة بدنه ولو كان غير  
وارث على الميت من حصة فانه كان الجواز في ذلك الا انه اسوة للعزماء ما ثبت له من ذلك على  
ما ذكرنا في ملك المسئلة هذا اذا كان الدين سب في حال الهبة ولو كان الدين اقرضه في من حصة  
كان المورث ربع وارب الارض لغيره ما شرط لها من عزماء المورث لان دين الاجري من حصة  
بدل ان عزماء الاجري اجر عزماء الهبة ودين الهبة اولى من دين المورث ولما فضل على اجر عمله  
فان دين المورث اولى منه لان الوصل على اجر العمل وصية ودين المورث يقدّم على الوصية فانه

ع  
عن التدرج بين اخص يتعلق حق الفقهاء  
فلما قلنا في منافع العامل والعميل







قات واد الساجر الخ في مرضه عذمة سنة تجارية فتمت ثلاث مائة درهم واجرم مثل الخ في مرضه  
 مائة درهم فتمت الخدمة الاجير حتى اكمل الخدمة ونقص الحاربه فاق الميرض كمال له غير ما عدا ذلك  
 اما ان الورثة او لم يجزوا ان احاد الورثة سلك الحاربه كلها للاجير وان الورثة ان  
 غيروا للاجير خمسة اشباع الحاربه والورثة اربعة اشباع منها وان للاجير بعض الاطارة ورد  
 الحاربه على الورثة وكان له مال الميت اجرمه مائة درهم ساع الحاربه حتى يسوي ذلك وانما  
 كان ذلك لان اجرة مثله كان مثل الحاربه فذلك لك الميت له بالاطارة وذلك الثاني له  
 وصية محتاج الى حساب له ملك وللميت ملك فاضرب ثلثه في ثلثه فصار سبعة اشباع للاجير ثلث الحاربه  
 بالاطارة وبولائه اشباع سبعة وثلثه من ذلك وبسهمان فذلك خمسة اشباع وبقي الورثة  
 اربعة اشباع معطى فتمت ذلك للورثة حتى يسلموا جميعا لان في السبعين ضرابا على ما ذكرنا وليس هذا  
 كالمزعة والمعاملة والفرق بينهما ما ذكرنا وان شاع الاجير بعض الحاربه ورد الحاربه وتاجد  
 مائة درهم مثله مائة درهم لانه لا يسلم له جميع الحاربه الا بالغير فله ان لا يصح في ذلك الغير  
 يزد ما وياخذ اجرة مثله مائة درهم ويطلب الوصية لان الوصية في ضمن الاطارة فاذن انطقت الاطارة  
 بطل ما في ضمن الوصية من اذا كان اجرمه مائة درهم ولو كان اجرمه ثلث مائة درهم فتمت  
 اليه الساجر عذمة الاجير سنة ومفكر ثمرات المساجر في مرضه ذلك وفردا ان الحاربه في  
 يدك او في البعير اولدت ولدك لا يرب الاجير قبل موت الميرض بعد ما ملك السنة او قبل ان تملك السنة  
 وعلى المساجر دين عظيم تالم ولانك لا تعرفها فان الحاربه ورودها واللب ما اسلم للاجير ولله  
 قسم من عذمائه ومن الاجير لما قدمنا ان الميرض اذا استاجر اجيرا تالم وعليه دين السنة ونسب الاجير  
 للاجير فانه لا يسلم كله للاجير لما ذكرنا من المعنى ان حق الغرماء ما كان متعلقا تالم والميرض لم يقبل  
 منهم عن هذه العين في عيوض معلق عنهم به على ما بينا الا ان الاجير يقرب منه الحاربه واولا دها  
 وروايدها واولا دها للاجير اخرج له فاذا كانت هناك من اجرة ضرب بدلك كله مع الغرماء اما  
 الاجير كان له من الحاربه واولا دها وما اصاب الغرماء للاجير او مائة درهم او دنانير في الغرماء  
 حتى سبهي وجوب السبعين على ما ذكرنا فان ابي يعطى القيمة ورد الحاربه كان له ذلك حتى يلتمس الله  
 فاذا رد ونقص الاطارة بعد الحاربه واولا دها ونقص الثمن من الاجير ومن الغرماء مضرب الاجير  
 مثله لان الوصية قد بطلت ما بطلت عنها الاطارة لان الوصية كانت في ضمنه ونقص الغرماء بدتهم  
 ولو كانت الحاربه لم ترد او لم تلب في يد الاجير ولذا يقرب الساجر حتى صار تساوي مائة درهم  
 والسلة عا لها ولايمان على الاجير في النقض لان نقض الساجر ليس نقضان في عينه وبين النقضان  
 وقع لعله رغبة الناس في ذلك فلا يكون ذلك النقضان مضمونا على احد ان ليس نقضان وانما في  
 يده فاذا الميرض شيا يقرب الحاربه من الاجير ومن الغرماء مضرب الاجير في ذلك مائة الحاربه  
 مائة درهم ونقص الغرماء بدتهم لانه لم يكن لها هاذن كانت هذه الحاربه ومائة مائة درهم  
 للاجير باجر فاذا كانت هناك من اجرة الغرماء مضرب الساجر ونقص الغرماء بدتهم فما اصاب الاجير  
 من كانت له ويضمن منه الباقي للغرماء حتى لا يلحقهم ضرر السبعين ان ابي يعطى القيمة سعت الحاربه  
 مضرب الاجير في ثلث مائة درهم اجرمه والغرماء بدتهم لما ذكرنا من مائة ولو كانت الحاربه نصف  
 في اليد حتى صار تساوي مائة درهم فان مائة الحاربه يوم مضرب الاجير وهي ثلث مائة درهم

تسم

تسم من الاجير ومن الغرماء لان النقضان في البدن نقضان في العين وكانت العين في يد بعض اجرة  
 له وبعض الغرماء مضمون عليه بالمتفق فاذا انقص المضمون وجب ضمانه عليه خلاف النقضان في البعد  
 فما اصاب الغرماء من لم الاجير في ماله يسلم له الحاربه لما ذكرنا في الفصل الاول لان هاهنا ليس  
 له ان يرد الحاربه لانه لا يملكه رد ما عليه كما مضى لانها اسقطت وقت كالمبيع اذا وحدثت به عيب  
 في ضمان المشتري واطلع على عيب لها كان ضمانان المانع بطل خياره في الرد كذلك هاهنا فان  
 واذا دفع الميرض حلاله معاملة الى رجل من السنة ما لم يصف فاحرج الكوم والميرض يكون  
 مثل اجر العامل او اقل بما قر عليه وسرقاه حتى صار يسير اسير او ما لا عظميا فخر ما رخصها سنة اقل  
 من سنة الميرض يوم خرج مخرمات الميرض عليه من كبر فان ماله يقسم بين الغرماء والعامل  
 مضرب منه مئة نصف الحرف فقط فما اصابه كان له في خصته من الحرف وما اصاب الغرماء لم يمسهم  
 لانه اذا انقص يد العامل فلا ضمان عليه في ذلك لانه لم يمسح الثمن وانما خرج في يده فلا يكون مضمونا  
 عليه ذلك المضمون يكون امانة وليس من اكل الحاربه او اسقطت في يده لانها كانت مضمونة عليه  
 حتى لو هلك ضمن ما كان عليه من حق الغرماء فاذا كان له ذلك يقضي ما اسقط من يده واما هاهنا  
 فلو ملك الحاربه كان لا يقضي وذلك او اسقط من يده فان كان له ذلك ضرر العامل نصف  
 الحرف لانه لو لا ان الغرماء كان له نصف الحرف فاذا راجحه العدم مضرب مئة **باب**  
**الوكالة في الرأية والقائمة** قال واذا دخل الرجل الرجل ارض له على ان يدفع من ارضه مائة السنة  
 بعد هذه المسئلة على وجهين اما ان يوكله بان يدفع ارضه العير في ارضه مع البذر فان  
 بان يدفع ارضه بعضه على ان يدفع من ارضه لورعه العامل من دفعه من ارضه ما يملك  
 او اقل او يملك فهو خيار ان كان الرجل على تحايه متعان الناس في مثلها كما في الرجل في البيع  
 والرجل في الشراء اذا خاض متعان الناس في مثله يجوز ذلك هاهنا فاذا ادرك ان رجلا لو وكل  
 هو الذي يصرص مضرب رب الارض ويدفعه الى رب الارض لان البعض من حقوق العود حقوق  
 العقد يرجع الى العامل الا ترى ان الوكيل بالمبيع هو الذي يقضي الثمن والرجل بالاجارة هو الذي  
 نقص الحاربه فذلك هنا والوكيل هو الذي يقضي لاقصه الموكل لا بما هو الرجل الا اذا دفع الميرض  
 الى الموكل ببيعة رى لانه اوكل الحق في استحقاقه ودفع المونة عنه ولو اشترط لرب الارض مضربا  
 ملاكوت رما لا يشترط ان اسيرهم ولا تخاف الناس في مثله حاز ذلك في قول ابي حنيفة  
 ولا يجوز في قول صاحبه لانه وكله سبع مئة الارض والرجل بالسبع اذا باع ما عزره وما يربى من كان  
 حاز في قول ابي حنيفة ولا يكون محالفا واما عندنا فلا يجوز الا ما متعان الناس في مثله فاحار  
 عند ابي حنيفة كان الخارج بين المزارع وبين رب الارض على ما شرطوا ولما لم يجدوا فيكون  
 الخارج بين الرجل المزارع على ما شرطوا لان الوكيل ما عزره الغائب اذا عطف ارضا ودفع في  
 رجل مزارعة لزمها المزارع مائة فان الخارج يكون بين الغائب والمزارع على ما شرطوا ويجب  
 على المزارع نقضان الارض ويرجع به على الوكيل لانه هو الذي عزره فيجمع الميرض على الغارعا  
 عزره فان لرب الارض ان يقضي الرجل نقضان الارض وليس له ذلك في قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف الا ان في قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول له ان يقضي الوكيل اصل المسئلة ان  
 العقارات لا يقضي بالعقب في قولنا وعند محمد يقضي على ما ذكرنا في كتاب العقب وذلك باقي الفصل







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

من مباحها الموكل على ان يزرعها عليه بغير اذن من المالك له ان يزرع الا بشرط عليه وبلا اذن  
لما ذكرنا ان صاحب الارض لم يرض بان يكون اجراءه غير المشروط قال فلو وكله ان يدفع ارضا لمن اراد  
هذه السنة فاحدها التي في حطة او شجرة او شيئا مما يخرج الارض خارا سحبا ما دله ان يزرعها ما يرضى به  
ووجه التيسار انه وكله بالتي ارادة على ما امره الموكل الا ترى انه لو امره بان يواجر اجراءه فبعضه امره  
لم يخلو ذلك هاهنا ووجه الاحتياط انه لما امره بالتي في حطة او شجرة او شيئا مما يخرج الارض خارا سحبا ما دله ان يزرعها ما يرضى به  
وامر ما يدور اهر اوسان او حواها بما لا يزرع لم يخلو لانه لم يرض بان يكون اجراءه  
ذراهم او ثابا فليحذر قال وان امره ان يدفعها من السنة من اربعة بالمحطة خاصة فاحدها التي في حطة  
وسط هذا الجوار والقياس لا يجوز ووجه القياس انه لو قيد العقد بالمواراة لانه امره بالتي في حطة  
وقد حابا بالاجارة فلم يخلو ووجه الاحتياط لانه امره بان يسترط له بعض الخارج بان يدفعها اليه بالصفحة  
ان يحل له بعض ذلك كما اذا اخرج النزع ويجوز ان لا يحل كما اذا اخرج النزع الارض شيئا او لم يخرج وصار حدها كما لو وكله بان يبيع  
حطة وسط ووجه اوجب عليه المصلحة ووجهه ان صاحب الارض شيئا او لم يخرج وصار حدها كما لو وكله بان يبيع  
عبدته بالتي في حطة او ثابا فليحذر قال وان امره ان يدفعها من السنة من اربعة بالمحطة خاصة فاحدها التي في حطة  
ما اذا اجرها عبد ذراهم او ثابا فليحذر قال وان امره ان يدفعها من السنة من اربعة بالمحطة خاصة فاحدها التي في حطة  
مقصوده بعض ما يخرج الارض من الحبوب ولم يجره ذلك على ان الفصل الاول فما حازت الا حارة على الحطة  
وسط اسحبا ما يجوز للملح ان يزرع فيها ما يدور من النزع وانما مما هو اقل من الحطة او مثلها لان الا  
ها من حطة وسط وذلك الاجر على خاله لا يبيع وصاحب الارض يعني بصر الحطة بما كان منه الا ووجه  
فدحل فيه قال ولو وكله بان يدفعها من اربعة ما يملك قد تم على ان لرب الارض تلك فاحدها التي في حطة  
على وجهين اما ان يكون البذر من قبل الغافل اذن قبل رب الارض بان كان البذر من قبل الغافل وكله بان  
يدفعها من اربعة ما يملك قد تم على ان لرب الارض تلك فاحدها التي في حطة لان صاحب البذر هو الغافل يستحق  
مذبه ورب الارض يستحق بالشرط فانصرف اليه فان قال رب الارض عيت بان يكون للملح اربع الثلث لم  
يصح لما ذكرنا ولو كان البذر من قبل رب الارض فقال عيت ان يكون للملح اربع الثلث كان القول قوله  
لان الشرط يصرف الى من لا يدور من حبه قال ولو وكله ان يدفعها من اربعة ما يملك فاحدها التي في حطة  
حطة وسط فاحدها التي في حطة لان البذر من قبل الغافل اذن قبل رب الارض بان كان البذر من قبل الغافل وكله بان  
ان الرب لم يرض بان يدفعها من اربعة ما يملك قد تم على ان لرب الارض تلك فاحدها التي في حطة لان صاحب البذر هو الغافل يستحق  
لانه متوكل من يزرع وعليه الحطة وسطا لم يجر لانه استأجره والاجرة ما يعلق بالملح فاحدها التي في حطة  
الارض لصاحبها ويرجع به على المولى وان شاذ الرب الارض فمن ذلك المولى في قول ابي يوسف الاول وهو  
قول محمد على ما ذكرنا من الاحلاف وباجة المواجه من الكبر الذي اجرت له الارض ما ضمن وصده في العقد  
على ما ذكرنا في من قال وان امره ان يواجرها لمحطة وسطا قد مضى من اربعة ما يرضى به ان يزرعها حطة  
فوزنها صفا والاول سواء وهو مخالف لانه خالف امره بان يقره عبد الا حارة على ان لا يقره فاحدها التي في حطة  
فلما مضى من اربعة ما يرضى به يقول ذلك يقول الخارج قال ولو وكله بان يواجر هذه الارض موازعة فاستأجر  
من يرضى به على كل حال كان عبد الا حارة قال ولو وكله بان يواجرها لانه من اربعة ما يملك  
فاحدها التي في حطة على ان يزرعها الملى اربع ويكون للملح اربع الثلث الخارج ولرب الارض ثلثاه وللملح هذا على  
الارباع والخارج في هذه المسئلة كالجواب فيما ذكرنا في الدفع ان صاحب البذر يستحق ما يملك بالشرط انصرف

لا نه خالصه الى حيدر: حصله بمقتضاه  
من وجهه يكون اشفع للموكل حتى

حق

ع.

لی شیء

2.

الى بني  
 ما اليكم من خطه وشطه لم يجز على الامم الا ان يرضى  
 لانه حاله في شئ لم يند وكله ان ساجر هافان  
 كان منها ولا فلا وقد استاجر ما







والعقد لا يبطئ بالشروط  
الفاصلة ٤

فاسدة

[illegible]



الاستعداد

الابان يعمل بالاراء ان لما ثبت ان الواقع شرط على نفسه العمل كانت معامله فاسدة لعدم المحلية بعضه  
 الا انه لا يستدل به فالمعاملة فاسدة لعدم المحلية بين العامل وبين الخلق فلهذا لو ترك السقي بصره وبعده  
 ونفسه بعضه الا انه لا يستدل به فالمعاملة فاسدة لانه استأجر نصف ما يخرج من القربان من العيوب  
 ولا يلزم ان يملك غير معيب الا لعمله فصار بعض العمل مشروطا عليه فلم يخرج وان كان لا يحتاج الى السقي الا  
 انه مع السقي احوذ بالعمود فالمعاملة خائرة لانه حصل ترك السقي بمره عن نفسه ولا يحصل به مره حدة وعلى  
 المتأجر ان يسلم الاجرة غير معصية ولا يلزمه تسليم البقية بمره فلم يغير في هذا الوجه شي من الاعمال مشروطا  
 على ان العمل خارج المعاملة فمر في الموضع الذي لمحه وكان العقد فاسدا كان له الجزاء عليه وانه ما لمحه  
 به لانه استوفى عمله بعد فاسد فحق عليه الجزاء عليه وحي عليه ما لمحه به من ادوية الامل وذلك على  
 اقسام ان كان ترك العمل امر من ان يشوي ما لمحه به فاشتراه ولحقه فانه يرجع عليه من ما استوفى لانه  
 وجب له ثرائه فيرجع من ما استوفى وان كان شرط عليه البليغ فلم يمس من ثرائه بلحقه فهو على  
 وجهين ان كان البليغ عليه فابى العمل ما زاد اليه فانه يرجع عليه بعمه من ذلك غير مال قائم له في  
 العمل فيرجع بعمه عليه وان لم يمس من ثرائه فاما ولحقه زاد البليغ في فانه يرجع عليه بعمه ما زاد عليه  
 منه لانه ليس به غير مال قائم واما حصل هناك زيادة من ملكه فيرجع عليه بعمه ما زاد عليه منه وذلك  
 كان ترك الشرط البليغ عليه وقد اشترط ما سواه فهو على هذا الفصل ان كان تركه ضمن بعد بقي  
 بعض العامل على ما ثبت في العمل بالاجور لعدم المحلية وان كان العمل لا يحتاج الى البليغ وبعد على غير  
 البليغ ان البليغ يجوز له فالمعاملة خائرة لما ذكرنا في الفصل الاول قال ولو دفع اليه العمل لمفعلا او شرط  
 عليه السقي لخطا خارج لانه لم يشترط منه عمل في العمل لو دفعه اليه عن بليغ ولا اشترط البليغ خارج  
 العمل وان دفعه اليه غير بليغ ولا اشترط البليغ خارج العمل لم يجد لعدم المحلية وان اشترط ان البليغ  
 صاحبه ثم يحتفظ العامل ويسقطها بعد اقل وجهين ان لم يوف البليغ فاما معلوما فالمعاملة فاسدة  
 لان ابتداء وقت المعاملة فاسد فمحمول لا يورث للبليغ وما اشترط على ان لمعه العامل وسبقه من  
 مره الشهر الذي اذا دخل كان بخار الا ان وقت المعاملة فاسد معلوما وصار كانه دفع للعمل معاملة بعد  
 البليغ محمولا وذلك قال ولو دفع اليه واشترط البليغ والسقي على العامل والخطا على ان العمل لم يجد الا  
 ان يكون في موضع لا يحتاج لخطا محمولا اما اذا كان يحتاج الى الخطا فالمعاملة فاسدة لعدم المحلية  
 وبين العامل وان كان لا يحتاج الى الخطا كانت المعاملة خائرة لانه اذا كان لا يحتاج اليه كان دفع  
 والمسكوت عنه سواء ولو اشترط السقي لترك العمل والبليغ والخطا على العامل فهو على هذا ان كان السقي  
 لا يريد منه شيئا ولا يضر تركه فالمعاملة خائرة والشرط لما ذكرنا ان ذلولة والمسكوت عنه سواء وان كان  
 لا يضر الا ان السقي فالمعاملة فاسدة لان شرط بعض العمل على ان كان يضر بعضه لان السقي  
 اوصلا يكون احوذ لم يجد ايضا وليس هذا الا لشرط البليغ على العامل وملته من السقي الا انه مع السقي  
 احوذ كانت المعاملة خائرة لان السقي اذا كان مشروطا على ان العمل وذلك يورث الجوده في العمل  
 وقد ذهب عليه سلم الجوده في العمل اليه فصار بعض اعماله مشروطا على ان العمل مقصد العود واما اذا  
 سلك من ذكر السقي فانه يقع على خارج كل ما يخرج للناس ولا يلزمه الاجور فلم يمس العمل مستحقا عليه فانه  
 من هذا الوجه قال واذا دفع الى العمل ان يخل ارضا ويتركها على ان يتركها هذه السنة فما خرج منه  
 فهو بينهما فمقتان ولم يشترط عليه من العمل غير العذر وان كان ارضا سقيها السها لا يحتاج الى السقي فانه

وقد تعذر استحضار وجهه ويملكه  
منه

ولا تحفظ مثل ارض الجريد وكحوها



خاتمة على شرطها لان جميع اعمال الميراثية هامة القادرات اذا كانت الارض على هذه الصورة فهو كما لو شرط  
 جميع الاعمال عليه وان كان لا يستغنى عن الحفظ والسقي فالمراد ان الارض فاسدة لانه متى بعت الارض على ان يكون  
 بيع تلك الحقة وان كان الميراثية لا تحتاج الى السقي ولله لو اشترى كان احوط في ما ذكرنا في اول  
 الكتاب وان كان اذا كان السقي حلك بعت الارض وتخرج بعضه خاصة عطشا فان الارض فاسدة لانه متى  
 بعت الميراثية على ان يكون على ما ذكرنا في الحقل ولو استوفى جميع الاعمال على العامل لا الحفظ فانه اشترط على  
 ان الارض فالمراد ان الارض فاسدة اذا كان يحتاج الى الحفظ على ما ذكرنا في الحقل وكذلك لو اشترط على السقي  
 او اشترط عليه ان يزرع على ما ذكرنا في الحقل اذا كان يحتاج الى السقي ولا يحتاج اليه ولكنه مع السقي يعود  
 فالت الارض فاسدة فاسدة على ما ذكرنا في الحقل ان كان السقي لا يريد به حرقا فالمراد ان الارض فاسدة وشرطه باطل  
 كما ذكرنا في الحقل ولو شرط عليه ان يزرع فان كان السقي لا يريد به حرقا فالمراد ان الارض فاسدة وشرطه باطل  
 وتعمل على ان يكون بعد ذلك نحو ان شرط ان يزرع فان كان السقي لا يريد به حرقا فالمراد ان الارض فاسدة وشرطه باطل  
 الميراثية من غير السقي الذي لا يخل حتى يستحقه على ان الخارج منها هو فان كان خارجا على ما ذكرنا في الحقل وان  
 كان لا يريد به حرقا فهو موقع التملك في وجوب شرطه فانه اذا ثبت ان الارض فاسدة لم يمتنع من شرطه على  
 على ان يزرع ويحفظه فخرج منه فهو مستحق نصفه فان شرطه باطل ولو لم يزرع ما حرقا فالمراد ان الارض فاسدة  
 بعد ما ثبت ان الارض فان بين له وشرطه باطل وان لم يزرع فشرطه باطل وان كان الميراثية من غير  
 الميراثية على ان الذي على طرح الميراثية في الارض وشرطه باطل وان كان الميراثية من غير  
 بعت او لم يشرط فالمراد ان الارض فاسدة لانه لو اشترط الحفظ والسقي على الارض لان الميراثية اذا كان من  
 قبل الميراثية فاسد الارض وشرط الارض جميعا بعض الخارج ومنه لا يجوز ولو لم يشرط الحفظ  
 والسقي على واحد منهما فخرج منه الميراثية على ان يزرع كذا وكان ذلك على الميراثية لان الميراثية اذا كان من  
 حقة الميراثية فهو مستحق الارض يكون الاعمال عليه ان لا يعمل او ان لا يعمل بعد اذا كان الميراثية من  
 حقة رتب الارض لانه استاجر العامل بعض الخارج ولقطة ان رتبة لفظه عامية بطل ان يستحق جميع  
 الاعمال للميراثية فدخلت الاعمال فيه كلها واما اذا شرط عليه بوعا من العمل فهو على ما ذكرنا في العمل  
 فانه اذا وقع ان يزرع على الارض فاسدة هذه السنة على ان يزرعها فخرج منه فهو مستحق  
 نصفه فان شرطه باطل وان رتب الميراثية رتب الارض فاسدة هذه السنة على ان يزرعها فخرج منه فهو مستحق  
 الحارة الميراثية فان الحارة الميراثية حارة واما الارض فاسدة هذه السنة على ان يزرعها فخرج منه فهو مستحق  
 حق الميراثية في استجاره فلا يتم العقد الا باطاله وباتصاله هذه السنة على ان يزرعها فخرج منه فهو مستحق  
 سنة لتعدد العقد وتوقف على الحارة المستاجر واسمها الحقة وكذلك العقد على سبب رتب الارض  
 من الميراثية لانه لم يتم العقد الا بالحارة الميراثية ولا يجوز البيع في بيعه وحده لانه لو حاز البيع في بيعه  
 وحده كان المشتري ان يقول استحق ان يزرع الارض فلا يملك حقة الاستحقاق الميراثية من غير رتب الارض  
 المعنى توقف على الحارة وذلك لان الميراثية لو كان الميراثية من قبل رتب الارض والمسألة عا لها كان هذه السنة  
 لان الميراثية لو كان من قبله ولم يملك الميراثية المستاجر الارض وانما كان لغيره لانه حق يزرع وان رتب  
 الارض في وقت الاختصاص فهو كما لو كان له حق الميراثية بعد الحارة فان لم يحده حتى يحسمه ان رتب  
 ومقت السنة وقد نال مع الميراثية ان يملك الارض ونصف الميراثية حقة من الميراثية اذا تمت  
 مدة الارض ومدة الميراثية بوقت البيع لان الميراثية اذا كان من حقة الميراثية فخرج منه فهو مستحق لانه

في هذه السنة  
 في هذه السنة  
 في هذه السنة  
 في هذه السنة  
 في هذه السنة

نشر

انتهت مدة الحارة وان كان الميراثية من حقة رتب الارض فلم يبق الميراثية حق للميراثية لان الميراثية  
 انتهى منها ذلك المعنى حاز البيع وانما باخذ الارض ونصف الميراثية حقة من الميراثية بوقت البيع ولا  
 يطرأ زيادة الميراثية رتب الارض ملك المشتري ولو لم يستحق الميراثية وان اراد اخذها بوقت البيع ولم يجر  
 للميراثية بوقت البيع بوقت البيع الى المشتري لانه انما يخرجه حق المشتري لانه لا يملك الميراثية  
 في الحال وانما استواه ليعلم اليه فاذا انا حرقه كان له ان يفرق فاما الميراثية بوقت البيع من حقة  
 فان لم يرد واحد منهما بوقت البيع وحصر الشفع فان اراد اخذها بالشفعة كان له ذلك ويكون من حقة  
 المشتري ان يملك الميراثية والشفعة وانما كان له ذلك لان البيع تم من حقة الميراثية وانما بقي الحارة رتب  
 للمشتري لكونه شفع لا يخل الميراثية انما حاز وان شاقص وحاز المشتري لا يمنع وجوب الشفعة  
 للشفعة كما لو اشترى دارا على ان المشتري بالحجارة بوقت الشفعة فله ذلك هاهنا فاذا اخذها  
 قام مقام المشتري في بيعه والحارة فان قال المشتري والتابع للشفعة لا يملك الميراثية حتى يملك الميراثية  
 لم يكن له ذلك ولا لزمه ان يفرق لانه قد قام مقام المشتري فان يملك الشفعة بعد المشتري  
 فلم يطلبه ببيعها بطلت شفعة لان البيع قد تم من حقة الميراثية لان الحارة رتب حقة للمشتري فوجب  
 الشفعة للشفعة بالقبول والحارة المشتري لا يمنع وجوب الشفعة له فاذا لم يطله بعد ما وجب بطلت  
 الشفعة ولو بطلت الشفعة حين وقع البيع مكل ان يملك الميراثية فانه لا يملك الشفعة بملك الميراثية لان  
 ان يملك الميراثية الارض للشفعة وان لم يملك الارض للشفعة بملك الميراثية ان يملك الميراثية حتى يملك الميراثية  
 البيع اذا كان تاما فاسلم بغير مبيع لانه يملك الميراثية بملك الميراثية او لا لانه حقة في الارض  
 صعين والتمن بغير مبيع وانما مبيع ذلك بالقبول فاما في سلبنا فالسليم على من يملك فان حقه وطا له  
 ما بين والا فلا باب **موت الميراثية ولا يدرى ما يقع الميراثية ولا يدرى ما يقع الميراثية** فان اذا مات  
 الميراثية بعد ما استحق الميراثية بوقت الميراثية الارض رتب الارض ولا يدرى ما يقع حقة رتب الارض من الميراثية  
 في مال الميراثية من الميراثية لان الميراثية في مال الميراثية رتب الارض رتب الارض وانما مات ولم يولد  
 حازها ما ولد له في المعاملة اذا مات العامل بعد ما طلع القمر وبلغ ولم يبلغ فلم يولد في الحقل فان  
 الجواب كما ذكرنا في المطاوعة قال واذا مات رتب الارض والميراثية او ما اجمعا فاختلف في رتبتهما  
 او احلها فيما في حقاها في شرط الايقا لقول قول صاحب الميراثية رتب الارض رتب الارض او البينة  
 بينة الذي لا يدرى من حقة لانه هو الميراثية ان يحول في صاحب الميراثية رتب الارض رتب الارض او البينة  
 من على شرطى السلب في ذلك لانه في القول قول الميراثية لان الميراثية في يد من كان القول قول  
 في الميراثية والشرط جميعا والبينة بينة رتب الارض لانه انت ما بينة على صاحب الميراثية رتب الارض  
 واذا ثبت ان الميراثية رتب الارض كان القول قوله في مود الميراثية فان اذا امر الميراثية رتب الارض  
 لم يخل فاحدنا من رتبة وعليه دين في الحقة والميراثية رتب الارض فانه شرط لصاحب الارض الميراثية فان  
 فخر على جميع اما ان يكون الميراثية رتب الارض او الميراثية رتب الارض فانه شرط لصاحب الارض الميراثية فان  
 فاما اذا كان الميراثية بعد ما استحق الميراثية رتب الارض فان كان عليه دين الحقة فافتراره باطل في حق حقة الحقة  
 ويكون الميراثية رتب الارض لان الميراثية رتب الارض او الميراثية رتب الارض فانه شرط لصاحب الارض الميراثية فان  
 لانه الميراثية رتب الارض في وقت البيع استحق الميراثية رتب الارض في ذلك الوقت فكان الميراثية رتب الارض  
 والامانة في يد الميراثية رتب الارض ومن كان عليه دين الحقة فافتراره في حقه ان عند المال وبقية غيره فله

ولا يملك ذلك شفعة وليس هذا كما اذا  
 كان تاما بان الشفع بوقت الميراثية

على من الصداق ومن الميراثية  
 ان يكون دين عليه فذلك كله مستأجر











၁၀၇၈၈၈ ၃  
 ၁၀၈၈၈၈ ၃  
 ၁၀၉၈၈၈ ၃

ان عادى الارض والعروا الرسول فاعادى ارضا  
مينة افادها الخبز افادته  
معي  
فنسب الي عاد لقدمها



























او اعادة اذ اعادته فهو رضى بالشرى ان سعى به المستعير ولم يسوق به بعد ان يكون قد استغفر  
فان اعادته لانه في هذا كله يفرق فيه بصر الملاك فكان ذلك دليل الاختيار ان  
ولو اشترى وحامها بهرهما والى الذى يفرق منه على ان يكون بالحق بل لانه انما كان طين  
لحق هذا ارضا لان الطين لا يختار بصر هذا كما لا يختار في الحاربه ولو اختار في الحاربه  
لا يكون رضى الا ان العنق من الاختار كما لا يختار في الحاربه ولو اختار في الحاربه لا  
يكون رضى والطين انما اذا صنف من صنف بطرف فاد الطين ثانيا كان ذلك رضى فاما في  
الاختار كما ان اختار مرة او مرارا فانه لا يدخل على ان يفرق لان الاملا والظنون ان كان  
طين لا يفرق الطين لزمه البيع لحدوث البيع لا فاك ولو اشترى شيئا وقال لي الرخا لاني  
ان يفرق احد وان كرهت ذلك او قال لي الحاربه لاني فمضوا لانه حاسر الحاربه لان بصر  
الحاربه لو رضى احد وان لم يرضه من ذلك واذ انما رجل ارضا وشرا الحاربه واستطاع  
الحاربه لانه انما كان مع الحاربه ما به من رضى فاستقر الحاربه هذا ايضا لزمه ان يفرق  
ان العرض اذا كان او شرا او كان هذا ارضا منه والذرايم ان فخر بها ذلك لم يكن رضى والعنق  
سواء ان الذرايم لكون معقروا لانه لا يفرق في عقود المعاري فان اذ ان يفرق في المعقروا عليه  
لا يكون اختيارا والعنق بعين المعقود بعد بصر المعقود عليه بصر الملاك فكان اختيارا ان  
وذا كان يفرق يوم ام عليه ارضون ولعوض ارضهم واني في ذلك النهر والعنق واولى  
لست له شافيه ولا وانه وحيث لم يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا  
فاحضروا هذا النهر فافترق صاحب هذه الارض ان لا يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا  
اي من اصحاب السواقي والاعالي دون الارض يعني احسن ان جعل النهر بينهم جميعا على قدر ارضهم  
على شاطئ النهر وحيث النهر في يدي اصحاب السواقي والذرايم لاني لم يفرق ولا وحيث لم يفرق ولا  
تأخر في انما فاحضروا ما رآب قال اني في ذلك فاشا وحيث الاختار ان الشرب يفرق الارض وحيث  
لا يفرق الارض في الشرب لاني يفرق في الارض فان كان لم يفرق في الارض فذلك لزم  
لانهم حصص كل واحد منهم وان كان هذه الارض التي لا شافيه لها ولا واليه شرب معنى من هذه  
النهر وليس لها من هذا شي لاننا انما نصيبنا ما يشرب سحنا فاحضروا النهر فاحضروا الظاهر وقد ان حله الظاهر  
حيث كان لا شرب من النهر الا ان يكون لها من هذا شي معنى من ذلك ان كان له ارض اخرى  
مصلحة بالارض المصلحة بالشرب ولا شرب لاني في موضع اخر فليكن من هذا النهر شرب سحنا فاحضروا النهر  
الشرب وسواك ان ملك الارض صاحب النهر او رجل اخر لان الظاهر ان شرب من هذا النهر والارض  
لا تستغنى عن الشرب الا ان يكون النهر معقروا فالعنق خاصه والارض خاصه فلا جعل لعنق ارض شرب لانه  
قال وان كان هذا النهر يفرق في ارضه وعليه ارض يقوم بمحلقين فلا يدرى كيف كانت حاله  
ولا ان كان اصله فتأخر اهل الارضين فاهل الارضين في ارضه لاني في ارضه بالارض بالارض بالارض بالارض  
ولس لاني ان يعطوه من الاجرة وليس لاهل الارض ان يعطوهم عن السبل في اجرتهم لانهم استحقوا عليهم  
اجرا لما فيها من السبل في الاجرة فان ولان رجلا سحنا سحنا من حجارة في الفرات واعد عليه رجلا  
من السبل وحينئذ ان يكون النهر فاما مثل الفرات وحينئذ ان يكون خاصا بين قوم فان كان عام فانه  
سواء مما سجد ومن الله تعالى ان يفرق بين ان لم يكن في ذلك من رضى احد ولكن من خاصة من ان لم يكن

سواء الظاهر

او ذمى او امرأة او مكاسبه كان له ان يهدمه لانهم اصحاب الحقون والصبي والمعقود فانه  
لا خصوصه له منه لانهم ليسوا من اهل الخصومة الا اذا خاض منه ابوه او وصيه وان  
كان النهر خاصا لغيره لان من سوا من يفرق او لم يفرق لان الملك مشترك بينهم وليس  
ان يفرق شيئا الا براضا من هذا فاما بالنسبة الى الطين فليكن وان الطين ان كان عام  
وذا واما ان سعى في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
سواء ارض او لم يرض الا براضا من هذا فاما بالنسبة الى الطين فليكن وان الطين ان كان عام  
ولا يفرق فاما سحنا على ان سعى صاحب السبل منه يوما وصاحب السبلين يومين فانه انما  
لانه لا يمكن الا براضا من هذا فاما بالنسبة الى الطين فليكن وان الطين ان كان عام  
وفي في ارض اخرى فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
في يدي المشتري وهو بالحق وعلية ايام بعد السبل فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
للمشتري ان يفرق فاحضروا ما به من رضى فاستقر الحاربه هذا ايضا لزمه ان يفرق  
في البوع ان الحاربه اذا كان المشتري معقود فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
او بانه سحنا وقد ذكرنا جواب كل فصل في هذه السبل فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
في السبل لزمه البيع في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يفرق الحاربه والمشتري بما اجره  
في السبل من ذلك وقد ذكرنا الاختلاف في قول ابي يوسف في ذلك لانه لو كان المبيع عند ائمه السبل  
في يد المشتري فان البيع لارض المشتري بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
في حاربه السواقي ولو اشترى يوما وصفيه ولم يفرق في السبل فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يفرق الحاربه والمشتري بما اجره  
قال لعله يفرق منهم حرق حصصه ووجهه فليكن في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
انه دفع نصيب ان حلق في ارضهم والمدفوع اليه سحنا في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
حرقه او يفرق في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
مصدق في بوايه نفسه ولا يفرق في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
من العنق ولا يفرق في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
دفع نصيب في هذا الواحد فانه يفرق في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
ذلك والسنه ما به من رضى فاستقر الحاربه هذا ايضا لزمه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
وسعى في يده لعله يفرق منها ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
في نصيب المدفوع اليه وحيث بل لانه لان العنق في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
صديق في حق السبل الاخر وصا في حق السبل عليه الصان وذلك بل لانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
السبل بينهم واحد وحيث حق السبل سحنا في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
لكن من السبلين يفرق لان المدفوع لما قال ودفع الى ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
الشراة ان الثاني يفرق في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض  
السبل في المال وقد ذكرنا في مقدم ان النهر في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض  
سواء كان حرقه في ارضه لاني في ذلك فانه ان يفرق بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض بالارض







عبادة من الصلوات وهو عن النبي فقال عبادة ما اري النار هل يقال له عمارا احمى الله  
يكون خما م يكون خلا فاطه افاد هذا الخبر ايد احدا ان الانسان اذا اخرج الانسان  
دوى الراي وان كان هو من اهل العقل والراي كما استشار عن رضي الله عنه وهذا هو  
يقول الله تعالى وشاورهم في الامر وافاد انه لا بأس بطعام اهل الذمة لان عمر رضي الله عنه  
دان من شراب هذا النص في افاد انه لا بأس بصدقة اهل الذمة لان عمر رضي الله عنه صدق  
النص في مقالة حيث قال كيف يصنعون وهذا هو قول الله تعالى ومن اهل  
من ان الله بقطار يوده اليك وافاد ان شراب المثلث لا بأس به وافاد انه لا بأس به  
وافاد انه لا بأس به لانه لا يفسد على المطا والارشاد الى السداد لانه قال عبادة احمى الله  
جما م يكون خلا فاطه قال وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كل شئ يفسد عند الله  
فهيبيد ولا بأس به وكل شئ يزداد جوده على طول الترت فلا خيرة اراد قوله كل شئ  
يفسد عند الله يعني ما الى الخوصه وصار خلا فلا بأس به وقوله كل شئ يزداد جوده  
يعني يزداد جوده فلا خيرة قال وعن ابن عباس رضي الله عنه قال كل شئ يفسد عند الله  
وكثيرها والسكر من كل شراب افاد هذا الخبر جواب سورت السيد الشدة لانه غايته  
في المحل في الحكم فلو حرم التذليل منه والكتب لو كان لغاية منها معنى **قال** وعن  
ابن عباس رضي الله عنه قال انما السكر من الحرام واحلف مشايخي في ذلك قال بعضهم ان القدر  
المستداد السكر ما را الكحل حراما من اوله الى اخره وقال عامة مشايخنا او الصبح السكر  
حرام لا غير وهو حجة اي خيفة واي يوسف لا بأس شراب المثلث والسكر منه حرام وقال  
ابو يوسف في الاصل انما في ذلك مشدوم في ثوب فلا بأس بالصلوة فيه ان كان ثوبا فاد ان  
لو حلف الصلوة فيه وشرب بطريق غيبه واهله من كسبه فلا بأس به فاد ان شراب في  
فلا بأس به ولا ينبغي ذلك السيد لا بأس به شراب على طاعتك والاخر في السكر منه لانه  
اسراف فاد ان السكر يفسد الترت الا ترى ان النبي وما اشبهه من الشراب ملاك فلا ينبغي  
له ان كان مسكرا لسكر منه وقد يكون السكر من اللبن وقال اصل الخبر قوله ملبونون  
اد اسكر ومن اللبن وقوم روي اذ اسكر من الرابب ولذلك السبع لا بأس به ادوي به  
الانسان فاد ان اراد ان يذهب عقله فلا ينبغي له ان يفعل ذلك وانما اورد هذا لانه  
الاستعداد انه يجوز ان يكون عليه بياض وكثير حرام **قال** وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
كنت اشد لرسول الله صلى الله عليه وسلم عما ان يسمه فامرني فالتفت فيه ربي الله  
هذا الخبر اباحة النبي الشديد لان الاستعداد لا يحل الا ما لا يفسد منه لان الخلو يفسد ولا  
وهو حجة اي خيفة رضي الله عنه واي يوسف قال وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان ابا  
آباء وفي طيه صفر فقال وصف لي السكر فقال عبد الله ان الله تعالى ان الله تعالى لم يجعل  
شفاكم فيما رويكم افاد هذا الخبر حرم السكر وهو النبي من ما التمر وافاد هذا الخبر  
ان التداوي بالحرام لا يجوز والصفر انه في البطن يفسد سوسة اذا طاع قال وعن يريه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يستكر من كثرة زياره القبور فزورا فاد ان المحل في  
زيارة قبره ولا يقولوا هرا وعن لحم الاضاحي ان مشكره فوق ثلثه ايام فاستكره تاد الكره

فردوا

فردوا فانما هي شكر توسع موسرهم على بصرهم وعن النبي في الدنيا والختم والمزق فاشربوا  
في كل طرف فان الطرف لا يحل شيا ولا حرمه ولا شربوا اسكرا وانما هي كمن راي القبور  
في الاشد لان القوم كانوا يجتمعون في القباب ويذكرون النحر ويذكرون الثالث لغرضهم  
والمثالث لا يفسد فاما كوكب الملك العادة اماح لهودك وانما هي عن اساك الحور الاضاحي  
فوق ثلثه ايام لان القوم كانوا في الشدة والنخط فها هم ليوسع توسرهم على صرهم طالع  
ذلك المعنى وردت الاباحة فيه ولفظهم عن النبي في الدنيا والختم والمزق فاشربوا  
والختم حرق حضا محل من اللبن وانما المزق فها هو الذي يقال له الفارسية يشكره وانما  
يعني عن الشرب في هذه الاوعية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شدد عليهم في الشرب  
في اتد الا سلام لولوعهم بذلك الا ترى انه من كسر الدنان ثم اماح الرب في ذلك  
وقال الطرف لا يحل شيا ولا يجر شيا وعن ابيهم قال ان عمر رضي الله عنه تاعلى سكران  
معه اذ ادع من نبي فاد عمر رضي الله عنه ان جعل خطا ما اعياه الا ذهاب عقله فامر به  
فحبس حتى توضع الحدود ثم ادعى له لونه وناسبه فداقه فقال او هذا عضدك  
نصب منه في ايام صب عليه الماشرب منه وسقى اصحابه وقال اذ اراكم شراكم فاسكروا  
منوا لما افاد هذا الخبر ايد احدا ان الحق يد والاشهاد لان عمر رضي الله عنه اراد  
ان يحل له مخرا وافاد ان المحل اذ اسكر وافاد ان السكر لا يفسد عليه الحد ما لم يصرح لان  
الحد للرجع والرجع ليس به الا لم والكبح فينزع عن كثر والسكران لا يحل له ولا فاد  
ان هذا التمر لا بأس به ما لم يشكر وفي الجارية لم يذكره هنا وهو ان الاعرابي قال لعمرك  
بني الله عنه انما في شراب شره وسقى اصحابك فقال عمر رضي الله عنه انما صرتك  
لسكر لعل لا شرب منه ولم اسكرا وكثرة الماء اولك **قال قيل** لو شرب عمر  
رضي الله عنه شراب الاعرابي لغير اذنه **قلت** له الشراب يحل ان يكون من سكر المالب  
وبان عمر رضي الله عنه واصحابه بصيب وجواب اخر ان عمر رضي الله عنه انما شرب من شراب  
لانه علم ان الاعرابي لا يشرب عليه والرجل اذ اسكر مال انسان وعلم انه لا يشرب على صاحبه  
فلا بأس بالساو وهذا كما روي عن عباد بن حكيم انه خرج من المسجد فخرج على قراي علاما  
وهو مسكر فاد انه فقال له شداد باعلام لمن هذه الدابة فقال لفلان فلان قسمني بعض  
الشاخ فقال مرة بقولها وركب وسار الى منزله فخرج صاحب الدابة فلم يرد اياه وذهب  
الى منزله ماشيا فلما رجع علامه قال له ارب يا علام فقال خرج شيخ من المسجد وقال لي  
قربها قال فاستحييت فقرتها منه فركب وسار الى منزله في سكره كذا اوله فقال له نقل  
هذا شدا من حكم قال كنت صاد فاني يقال لك فانت حق لوجه الله تعالى ودوي عن فتح الله  
انه دخل بيتا صديق فقال لجارته ان فلان قال انك خرجت فقال لها اني بكين  
دراهم فجات به فاخذ منها درهمين وخرج فلما رجع الرجل الى منزله اخبره الجارية ما  
فقال ان كنت صادقة فانت حرة لوجه الله تعالى **قال** وعن عطاء قال دخلت على  
ابيهم وهو يتخذ في عابدين فرب وسقاي في راي في الدابة فحدثني عن علقته  
انه كان يدخل ساعدا لله من سعود فيتغدي عنه وليب عنه النبي فاد هذا



الحياة لا بأس شراب السيد الشديد وهو حجة أي حقيقته وأي يوسف لأنه لو لم يكن شديد لما  
 رأي فيه الكراهية وقد روي عن أبيهم النبي أنه كان يملأ إلى شراب السيد وأن  
 يقول لا خير في السيد أو الركن شديد أو أراد فيه مكان الكوفة أو قبل الشرب وأن  
 لا يرد شراب ولا يبي وأن كان الحدي وعن عبيد أنه رآهم الجر الأخضر الذي كان  
 يبتدئ به لا يمتنع فافاد ما أفاده الجر الأول قال وعن عن عمر رضي الله عنه أنه  
 كان يذله العجوة والربيب أفاد ما أفاد الأول وعن أبيهم قال أعانهم الربيب  
 لشدة العشر في ذلك الزمان كما كان لهم والهم وكان أن يقول الرجل لبي العجوة كما  
 اليوم فلا بأس به أفاد أن المحمدين لا بأس به اليوم وإنما كان في الاستدلال المذكور  
 من النبي قال وعن أبيهم قال قال مولد الناس ما استقبله حرام خطاهم أعان أرادوا  
 السحرام فخطاه وهذا الخبر حجة لا يفي حقيقته رضي الله عنه وقول أبي يوسف  
 لأن أبيهم النبي قد طعن في هذا الحديث وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يمتنع  
 جر والتمس من المعتزلة لا يمتنع فرب عليه من هذا السيد نقطاني طولا أفاد  
 لا بأس شراب السيد الشديد قال قلت رأيت سيد الربيب المعتزلة الرطخ هل  
 ري منه ما إذا لم يعل ما أعلا وأشد فلا يخبره حمله هذه المسألة أن يقول الحاج  
 من العج على لث درجات والحاج من التمر الربيب على درجتين فاما العج فادركه الدرع  
 منه هو النبي من ياه ما دام طولا هو طلال شربه وسبعه وهو طاهر ولذلك انكارا  
 لقول الله تعالى وطوا وأسرعا الآية من الطبقات من الرنق فدخل تحت قوله قل من  
 حرم ربيته الله التي أحج لعباده والطبقات من الرنق فادركه السيد وعلى تدف بالرب  
 صار حراما ولا يجل شره الإجماع لقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأصاب  
 والأدلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ذلك الآية على حرمها من وجه آخر فانه  
 رجس والحلال لا يكون تحت قوله من عمل الشيطان والحلال ليس من عمل الشيطان وتوكل  
 فاجتنبوه والحلال لا يورس اجتنابه ولما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
 قال حرمت الخمر لعينها فليها وكسرها والسكر من كل شراب فلا يجوز بيعها لما روي  
 أباعل اهدي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من خمر عار حرمت الخمر باجره رسول  
 صلى الله عليه وسلم الحزمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيا واستعين عنك بها  
 يا باعاهم الذي حرم شرها حرم بيعها وكل عنها ويفر مستهلكا لانه استحل ما لبس  
 من ثياب والآخبار المتواترة وإجماع الأمة ومن يرب منه مقدار ما يصل إلى حوض  
 يحدا يربطه لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من شرب الخمر فاطلعه  
 ولم يسل من ثيابها وكسرها وإذا أصاب الثوب أو البدن من قدر الدرع فهو حرام  
 الصلوة لانه يحس العين فلا ضرورة في إطلاعه فصار كالدم والبول ولو انه إذا غلى  
 وأشد ولم يقدف بالربيد ولم يصف هو طلال عند أي حقيقته رضي الله عنه وقدف  
 الرند من شريط الخمر عده وقال أبو يوسف ومحمد إذا غلا وأشد صار حراما لا يمتنع  
 رضي الله عنه أن الحبيب يقبل الحديث فيه فتعلق بالكامل منه كارتا والشرع فإن الخمر

لا يجب

لا يجب بها إلا بعد وجود أصل ما لم يرد في إجماع في النسخ بعينه وفي السرقة  
 هناك حكمة الخمر وأخذ المال بغير شبهة ولذلك الأبطال في الصور لا يجب التفتاة إلا  
 بأكل الصيام وهو الفرض بآدمه من غير شبهة والكاتب وأيضا شبهة في الذي تدف بالرب  
 الخوطلا فادام يغلي فيه بعض الخلاص وأقل ما في الباب أن يجب الشهد لها أنه أخذ طعم  
 الخمر وارتجها وحوها والآنكسار بها والجواب ما ذكرناه هذا هو الحكم في الدرر الأولى أما  
 الدرجة الثانية وهو أنه إذا طبخ حتى ذهب لونه وسبق له ما دام طولا فهو طلال فادام السيد  
 صار مستكرا ولذلك عن أبي حنيفة رضي الله عنه وهو يقول أي يوسف الآخر الآن السيد منه  
 حرام وهذا إذا شرب منه للتقوى على الطاعة وألذ أوى فاما إذا شرب للهو فلا يجل فطر  
 ولكن غيبه طلال وقال محمد والناسي إن ذلك حرام وإذا شرب وسكره لا يجل فطر  
 أو حقيقته وأبو يوسف رضي الله عنهما يروى عن أبيه مسعود الأضاري أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أي سيدك للسقاء فيه وقطب وجهه فقال له رجل أحرار هو فقال كذب  
 عليه المأم قال إذا رآهم شربا فأكسروا منوه المائي الجر ديل لانه كان شديد الآية  
 قطب وجهه وهذا كان عام حجة الودع في لغز عمر بعد ذلك أنه الخمر ويوي سعيد  
 الحدي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قال الله تعالى حرمت الخمر لعينها فليها  
 وكسرها والسكر من كل شراب وروى عن عمر رضي الله عنه أنه أتى شراب شديد فقال  
 ما أشبه هذا بطلا لا يلف يصنعه فقال بطخه حتى ذهب لونه وسبق له ما  
 ذكرنا فما تقدم وفي بعض الأخبار انه قال ذهب حرمه ورجح حوه ولأن الله تعالى  
 ما وعدنا في الجنة إلا وقد خلق شله في الدنيا غنيا لنا في ذلك وأعني بها ما خلق الله  
 تعالى من النعم كلها من اختصاص الأبقار وشاؤل الفواكه والأطعمة واللباس وأنواع  
 فوجب أن يكون في الدنيا من حقه شيء طلال وليس كذلك السيد وأجم محمد والناسي  
 روي جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما سكر كسره فقليله حرام  
 ولأن الله تعالى حرم الخمر وبين المعنى فيه وهو أنه يصدر عن كراهة تعالى وعن الصلوة وهذا  
 المعنى بوجوده في كل مستكرا ثم استدل باللعنة التي كرها الله تعالى في الخمر الجواب  
 عنه أن يقال إن هذه الروايات لا تكاد صحح الرها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها  
 كل مستكرا وما وكذلك عن عمر رضي الله عنه أنه قال قال الناس ما سكر كسره فقليله  
 حرام خطا أما السكر منه حرام فذلك روي عن أبيهم النبي أنه قال هكذا جواب  
 آخر يحملان هذا أقاله في استدلال الخمر فخطا وتشدد الآن الناس كانوا القواني  
 الخمر فأنكرت الخمر عظم النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها في إباحة حرموا عن ذلك العبادة بوا  
 الآن في أنه أمر كسره الدنان ونهى عن الشرب في ظروها ولذلك حرم ما هو في حقه فخطا  
 عليهم فلما استقر من التحريم وأمر حرمنا وسط ما ثبت فخطا حتى أن اليوم لا يجل كسره الدنان  
 ولو كس ضرع من الشرب في ظروها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها حراما فخطا  
 وأناس ألفوا من قبلها حتى يجرروا عن ذلك العادة فلما أنه حرم ما ثبت فخطا  
 للنيل وبقيت الحزمة الأصلية لذلك هنا وأما قوله أن العكة في الخمر أنه يصدر عن كراهة

أو قارصا مع

لأنه كمن فيه عيني من معين والتمس من الإخبار  
 لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم مع



فلما هذه العلة انما توجد في الكثير من الخمر الذي يتكاد في القليل فان قيل حرم لغيره  
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم حرم الخمر لغيره والسكمر من كل شراب فصلح السبع  
اجزاء الخمر غير شغل منه بالعتي ولكن تعلق بالعتي فلم يحرم غيره عليه فلما كان السكمر  
في الكثير من الخمر لا حرم حرمنا القمح السكمر من كل شراب لوجود العلة التي حرمت الخمر  
الكثير لا جلا فلما القليل فاما العلة لا يخفى فيه واما الحكم في الدرجة الثالثة وهو  
انه اذا طبع ادي طبعه او طبع مادون التلبيس اذا اشتد فعلا ونفذ بالركب فلا يحل شربه  
في قول عامة العلماء وقد بشر كل شرية وجه قوله انه اذا طبع فقد تغير عن طبعه فصار  
كالمثلث والمطبوخ ادي طبعه من التمر والرب الا انما يخرج بما روي عن عمر بن الخطاب عنه  
انه ان شربا قد ذهب لثاه وبقي لثته فقال ذهب حرامه وبقي طلاله فاحرم عن النبي  
ان التلبيس حرم وان سماع الجنون لما لم يذهب لثاه فلا يخفى فيه ولا في بعض النشاط  
واللهو كالحمل الا ترى ان التقصير يجمعون عليه كما على الخمر الا ان الحد لا يجب الا بالسكمر  
لان اخذ ودره اما التلبيس والطبخ فحله في المحلة فقليله اوجب التلبيس وان لم يوج  
الاباحة واما الخارج من الرب والتمتع في وجوبه بالمطبوخ ادي طبعه من المثلث  
من العسل الاختلاف فيه كما ذكرنا والمضي في ذلك ان السكمر قد اصحبه فاد طبع ادي طبعه  
تباعد وحين لم يحل المثلث من العسل غير المطبوخ سكا بالمطبوخ ادي طبعه من العسل  
في جميع اجزائه لان السكمر قد اصحبه وعلت فيه التمر كما فعل ادي طبعه فكان حكمه حكم  
المطبوخ ادي طبعه فاذا عرفنا هذه المحلة ينشأ عليها المسائل فاد قلت ارايت سيد الربيب  
المقترع الرطب هل تري به اسكالا لا بأس به اذ الرطب فاد فعلا واشتد فلا يخفى فيه لان عسل  
المطبوخ منه كالمطبوخ ادي طبعه من العسل فذلك لا يحل في قول عامة العلماء فاد لا بأس به  
التمتع والسر حراما او اصحا واد طبعه لما ذكرنا ان المطبوخ ادي طبعه منها كالمثلث من  
العسل فاد الاختلاف فاد قلت فالتمتع والتمتع والربيب بطبخ لم يقض فاد لا بأس به  
لان المطبوخ منه ادي طبعه كالمثلث من العسل فاما التمر والربيب الذي يحذر من العسل والذرة  
والخطم والسبع فلا بأس به وان اشتد في طاهر الرواية لما روي عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال الخمر من هائل الشجرين وشار إلى الكرم والتحل ولا يهه الايا  
من حله الاطعمة فصار بمنزلة الربيب والتمر في حرمه ولا يجد شاربه وان  
سكلا من هذه المحلة الاطعمة وروي عن محمد ان ما اسكر الكثير منه فلا يجوز شربه فقليله  
واجب في ذلك ما روي ابو موسى الاشعري انه ساد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يهل التمر شرا من احد ما منع وهو من العسل والآخر الذي  
وهو من الذرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكرها كرم عن كل مسكر وروي عن النبي صلى الله  
انه سئل عن الخمر فقال الخمر ما طهر العقل واد من حمة اشيا من التمر والعسل والخطم  
والسبع العسل وقد خلط محمد في الاصل العسل والذرة والتمر والربيب والجواب فيه ما ذكرنا  
فاد انما يخرج من اعمه من التلبيس من سكر التمر او شبع الربيب بعد ما يغلي فاد نعم وهذا  
قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز سكره ولذلك هذا الاختلاف

في المطبوخ ادي طبعه من العسل واما قال ابو يوسف ومحمد ان هذا شراب حرم من  
قليله وكثيره فلا يجوز سكره كالحمل وهذا لان ما يلهي التي انما يعرف بالايقاع به فلما لم يحرم  
قليله ولا كثيره ثبت انه لا يتبع به بوجه من الوجوه يد عليه قول النبي صلى الله عليه  
وسلم ان الذي حرم شرابا حرم سكره واد منها فاما ثبت ان شرية لا يجوز له ان لا يجوز سكره  
وابن حنيفة يقول ان الخمر حرمت لغيرها كما وردت الاخبار فاما حرمه هذا فقد عرفت  
بأخبار الاطاد وقاله اعمه الاخبار فقصرت حرمته عن حرمه الخمر فلا يحل حرمته لا يجوز  
شرية ومن الخمر ما يحاط في الجاهل ولا يتصور حرمته بجور سكره لان السكمر ما لا يحاط في افساده  
وقد يجوز سكره لا يجوز اكله ولا شره الا ترى ان الفارة اذا وقعت في الرث فمات فيه يجوز  
سكره ولا يجوز اكله ولا شره فذلك هنا فاد ولا بأس بشرب العسل ما لم يغلي وقد عرفت  
بالذبح فاد انقل ذلك فقد صار حراما ومن شرب منه حرمته ولا بأس به وهذا ذكرنا وان  
طبعه في كرمه الطبخ ويجوز شربه منه لانه لا يغلي وقد عرفت بالذبح فقد صار حراما وحرمه  
م الطبخ بعد ذلك لانه رفع الحرمه **فاد** فمات في بيده الكرم فاد لا بأس به والتمتع هو  
المثلث من العسل يوجب فيه من الما مقدار ما ذكبت منه ثم يطبخه ادي طبعه وتتركه حتى  
يشيد هذا الاختلاف في قول محمد والساجي وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف لا بأس به وبقي  
هذا التمر ابو يوسف لان ابو يوسف كان يشعله واعلم ان العرب قد عمت لكل شراب  
ايها فاما ما العسل فاد اوطوا البي عصدا واد اشتد صار حراما واد طبعه ادي طبعه  
واشتد فصار حراما واد امان مطبوخا على النصف واشتد سمي منصفكا واد طبعه على التلبيس  
سمي شلكا واد طبعه التمر من كرم حتى غلظ سمي طلا واد التمر والربيب في الما حتى استخرج  
منه الخلاوة وكمر طبعه فاد اوطوا البي شلكا واد اشتد سمي سكر او لا يخفى فيه واد طبعه ادي  
طبعه فانه يسمى بيذا واد اشتد كان فيه اختلاف واقوال الذي يحذر من العسل يسمى السك  
والذي يحذر من الذرة يسمى المزر والذي يحذر من التمر يسمى المحرم واما الذي يحذر من الخطم يسمى  
السكبر كاد قلت هذا رخص في من المطبوخ على النصف او اقل من ذلك وهو طوطو فاد لا  
أرجح في من كرم الاما به ذهب لثاه وبقي لثته واد ذكرناه واد بقوله وهو طوطو اي طبع  
وهو طوطم غير فاد واد وقعت قطره من سكر او شبع الربيب قد اشتد في قدح  
ما امرت باراقته وكرهت شرية والتوضيح اما في الخمر فلا يسل لا فاحجه العبر بغيره  
في جميع اجزاء المالا لان الما لطيف فيفرض في جميع اجزائه وكذلك لو وقعت فيه قطره من سكر او  
شبع الربيب قد اشتد سكره حراما ايضا كالتن فيفرض الحرام من جميع اجزاء المالا الا انه لا يجد  
شاربه فقليله ما لم يشكر لما ذكرنا من المعنى **فاد** فان شرب رطل ما فيه حرام لا يجد فيه  
طعم ولا ريحا ولا شر بها لم يجد وان كان يوصد منه ريحا وطعمها وسين لو فاحه لانه لم  
يوجد فيه ريحا ووجد طعم واحد وطائل الجواب ان الغلبة اذا كانت للما قلل حرمه عليه  
فان الغلبة للمع فقليله المدا لان الغلبة اذا كانت للما فان الخمر فيه مستهلكه وملك عذفا  
اسم الخمر الا ان الما صار حراما ولو ان بطا سكر ما حراما لحد عليه لكان هنا واما اذا كانت  
الغلبة للمع فانه يجب الحد عليه لان الما صار مستهلكا في الخمر وملك عنه اسم الما واستحق



اشهد للمحبي عليه الحد فان كان يوجد طهرا فالحمي هو العائنه في الحد وان كان لا يوجد طهرا  
فالماء هو الغالب وان استويا فلم يدرك وتبين انه يحل عليه لان الحرام والحلال اذا جمع  
كانت الغلبة للحرمة عن عند الله من سقوط والمعنى ان الحرام موجب الاحتياط لا محالة والحلال  
لا يوجب التأول لا محالة وترتفع حجة الحرمة على جميع المحل **قال** ولو املأناه حجارة ثم  
نحيا ولم يضر جوفه شيء منه لم يحد له لم يثرب والحد انما يرفع وجوبه على الشارب قال  
قلت ارايت المطبوخ لو شرب منه الغيب فلتان جمعا والغيب غيب مطبوخ قال انك ذلك  
وانتي عنه ولا احد من شربه الا ان هذا لا يصل في هذه المكيل انه متى شرب من الغيب  
مشاء وبقى منه فانه يجوز شربه وان كان اقل من ذلك لا يجوز لان الغيب لو كان بالافراد  
لا يجوز شربه الا ان يذهب مشاء ولذلك اذا كان تحت طهرا بشي آخر ولا يحل الحد ما لم يشك  
هذا اذا كان ما الغيب اقل ما اذا كان ما الغيب اكثر فالحكم على الحد على ما ذكرنا قال ولو غلط  
المحبي بغيره من الشرب لم يثربا ولم يشك قال ان كانت المحي هي الغالبة صدقته وان كان  
الشرب هو الغالب لم يحد لما ذكرنا فيما اذا غلط مع الماء قلت ارايت البهيم الغيب  
يخطان في فحاة او قد رثم يطحن جمعا حتى يذهب منها الغيب فيمرسان وسدان قال  
لا بأس بذلك اذا كان ما في الغيب من الماء يذهب مشاء لما ذكرنا وكذلك الرطب والغيب  
وان طبخ الرطب وحده من الغيب فيه فلا بأس به مادام طوا اما اذا اشتد فلا يخفى فيه  
لما ذكرنا ان الغيب لم يطبخ ولم يذهب مشاء فان لم يحرس منه الغيب وان اجد الرطب فانزع  
من فيه فلا بأس به مادام طوا اما اذا اشتد فلا يخفى فيه لما ذكرنا ان ما الغيب لم يطبخ ولذلك  
ان من الغيب في شيد العسل والتر فهو كما ذكرنا **قال** واذا اخذ عصير العسل ثم طبخ مع  
الرطب او التمر حتى يذهب مشاء العسل فلا بأس به لانه ذهب من الغيب مشاء قال  
قلت ارايت شيد العسل مطبوخا قال لا بأس به فاطبخ وند وعق قال لا بأس به وهذا  
اذا طبخ حتى يذهب مشاء وبقى منه ولذلك شيد التمر المطبوخ المفق الذي يجعل منه الداء  
هذا اذا نطخ اذ في طخه هو كالمثلث من العسل والاختلاف فيه ما ذكرنا قال قلت ارايت  
التوت والبس وحب السكر والفانيد او الناطف او القند او الارز قال لا بأس  
بشيد هذا كله وقد ذكرناه قال قلت ارايت شرا ما يصنع من الحنطة والشعر والاف من ماري  
فيه قال لا بأس به وقد ذكرناه **قال** ويح شرب دردي الحمر والانتفاع به لانه حرام  
اجزا الحمر والحرام جميع اجزا الا ان الحد لا يجب ما لم يشك في قول اصحابنا وقال الشافعي  
رحمه الله يجب الحد لا يحاسبنا رحمهم الله ان الدردي لا يثرب مقصودا ولا يجمع عليه الشافعي  
من الشارب الحد انما يجب بالكامل منه والكامل منه هو الذي يحل هذا المحل الربد المدين  
المحبي الشافعي يقول ان فيه اجزا من لوثها منفردة عن الدردي لا وجب الحد وهي  
قائمة مع غيره فلا يمنع الوجوب لمعنى في غيره كما لو ثرب قطرة من خم ثم اكل خرا او شرب  
ما الا ترى انه لا يجوز استنجاء المحل قبل له هو كذلك الا انه مغلوب بغيره فصار كالحمر  
اذا غلط بالماء **قال** ويح ان يدلك به الرطل في الحمار لان الحمر حرام والانتفاع بالحرام  
قال ولا بأس بان يحل في حل لانه يصير طهرا لان الحد يجديها اليه ويحلها عن جوفها

وطهرا

وطهرا فيصير طهرا قال قلت ارايت المحي يطرح فيها رجان يقال له السوس حتى اخذ رجه ثم باع  
آري بما ان ذهوبه او يطيب به قال لا يخفى لانه حرام وانما الطيب فيه لا يملح حراما  
**قال** ولا يملح الدابة الحمر لانه اسفل بالحمر ولا يجوز الانتفاع بها ولا يبقى اصيان للذوا  
لانما خذ الله اديها حراما على ما روي عن ابن عباس قال ان ولد له ولد واعلى النطع  
فلا يملح لودم بالحمر ولا يحد وهو فان الله تعالى لم يجعل في رجه حراما وانما الامم على من قهاهم  
وذكر المحي في الاصل قال ويح للرجل ان يداوي بها جرحا في يده او يداوي دودا منه لما روي  
من الجح قال واد اغسل الطيف الذي كان فيه خم فلا بأس بالانتفاع به ويجل منه السيد  
لان الطيف طاهر العين الا ان النجاسة اصابته فاذا غسل رأت النجاسة عنه بقي عا طار  
كما هو قال قلت ارايت المحي يطرح في السك والمخ فيصنع من اياه لا بأس بذلك اذا تحوت  
عن طار المحي وصارت طهرا او ما يوه في قول اصحابنا ولا بأس بحليل المحي محل في ثوبا او على  
او بالشر قال الشافعي لا يجوز ومنه قوله في القح لا يحل اكله وان شربا طهرا ولكن لا بأس  
له ان يحل لا يحاسبنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما اهاب خرج فقد طهر  
تخلل فخلل برفع النافض الجرح بيل فاطح ونسبه البعج اذ لا ل لان الشبه ابا يكون الطه  
من الذي شبهه **قال** روي فخلل بفتح النافض بغيره فخلل الا ان احدى الناف  
استطقت حقيقا على ما عليه عادة العرب **قال** له الرواية بالرفع هي المشهورة فلا تنافس  
بالغلبة وفي من الحديث ما يدل على هذا الا ان النبي صلى الله عليه وسلم شبه الداعية والبعج  
تعل ما قام يستقيم بشبهه ما لا يحليل الذي هو فعلنا لا التحليل الذي هو طهرا المحي  
اخر ان القيل بالدوايين جميعا المعنى في المسئلة وهو ان هذا اخل في امر عارضة نجاسة فوجب  
حمله شربه واكله كما اذا اخل بنفسه ولا يحد عند فعله ازالة النجاسة التي هي في الرذال  
فوجب ان يكون الفعل مباحا وفيه الطهارة دليله ما لو غسل الثوب عن النجاسة ودليله  
ما لو دبح جلد ميتة فانه يطهر لانه المعنى كذا من هنا بوضحة ان فعل الادبي له اثر في احدث  
الطهارة والا لاجله لا يخل في ذلك عند فعله الا ترى انه اذا دبح الشاة حل ولو ما يصف  
انفعا لا يحل وكذلك اذا قام في مهب السبع حتى اصاب الراب وجهه ودراعيه ونوى به السم  
لا يجوز شربه ولو ضرب يده على الارض ويمر به جازم رايان هذه الطهارة يحصل عند عدم  
النفيل عند وجود الفعل اولى واخر اجمع الشافعي ما روي عن ابن مالك ان ايا طهرا  
سات رسول الله صلى الله عليه وسلم عن محو الانام ورواها قال امر بها فقال افاظها  
قال لا بأس بشي على الله عليه وسلم امر بالاراقة حتى يسيل ولو كان التحليل جازما لما امر بالاراقة  
لانما امر بشيهاك الشتم ولا يبال التحليل فانه وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان  
تحد المحل لا والمعنى في المسئلة وهو ان الحد اذا التقى في المحل من المحل وكذلك المحل واذا  
غير المحل الذي التقى فيه لم يحد المحل وان صارت طهرا منه من النجاسة كما لو التقى فيه قطرة من  
بول لم يحد الا طهرا ولا يحد انصب في المحل والنصف في المحل بغيره فلا يجوز ان يسجله اما  
الجواب عن احتجاجة المحي فان الرواية متعارضة ذكر في بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه  
قال لم يحد العمد على الرادر اما الملام بالاراقة فلا يحد على حرمه التحليل لانه لا حرمه لها



الحال وانما امر آخر ثم قال انتم انما هذا ليس مال له وجواب آخر فيقول ان هذا كان في اول  
الامر حين كان النبي صلى الله عليه وسلم غلط الامر في باب الحرم امر كسر الدنان على ما قلنا الا ان  
انه امر لا راقه واليوم صباح ان سبها للتخيل والاجماع ولذلك الجواب عن احتجاج المحرر  
الساجي والجواب عن قوله انه اذا التقى فيه شيء محرم فكلنا نجاسته كانت نجاسته المحرم  
كغير المحرم نجاسته المحرم تنسخ حدوث معنى الحلية فيه ثم كما لو غلغل بنفسه الا ترى ان المحرم  
يصير نجاستا فاذا تخلل صار طاهرا لا نجاسته كانت باجرا المحرم قد زال ذلك خلاف ما لو  
وقعت في المحرم قطرة من البول لم صار طاهرا لانه لا يطهر لان نجاسته ليست نجاسته المحرم الا ترى  
ان الجواب لو كان نجاستا بالبول لم يطهر التخلل كذلك فها هو قوله ان النصف في المحرم نجاسته فلا بد  
لان النصف فيه وتخليله لا صلاحه وذلك ليس بعصية هذا كما قلنا طه الميته اذا دبر بطهره  
بالا لان فيه اصلاحه واخرجه عن طه الفساد لو خرج من نجاسته الا ترى انه اذا اسكها  
للتخيل لا يله ولا يكون نجاستا في المحرم ان كان اسك المحرم نجاسته لانه انما سبها للتخيل لا  
ذلك على من ادركه ان النجاسة تنطوق بالحرم والطاهر تنطوق بالحلية والمحرم روي  
بالصلاح فنزول نجاسته يروى ان لعله لا لعله اذا رأت رآه معلوما به والى النبي  
قدنا كما اذا انقضى في المحرم سكر وصار طاهرا لانه لا يطهر لان من المحرم فاعية وانما الخلاص غلبت  
عليه ومعنى النجاسة لا تطهر ولا تستط بالغبلة كما لو وقعت قطرة من بول في جب ما نجسته  
ولا يطهر ولا تستط حكم النجاسة بالغبلة فاما فها فغير نجاسته صار طاهرا ولم يصح محلوها  
لغيرها لان من طبع المحرم صير طاهرا وليس من طبعها ان يصير طاهرا ولا يحل للمسلم ج المحرم ولا نجاسته  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكلها  
فان قلت انتم تقيها او تقيها فلا بد بل اصنعوا فلا كما ذكرنا من الخلاف فاد  
ارأت المرف يصح فيه المحرم يطبخ فاد الدهر ولا احد من شرب ذلك لان المحرم نجاسته  
في المحرم نجاسته في المحرم يطبخ فاد الدهر ولا احد من شرب ذلك لان المحرم نجاسته  
لان المحرم معلومته نجاسته **قال** وبه الاحقان بالمحرم الاقطار منه في الاطيل لان  
هذا نوع من الافعال ها فيكم له ذلك ولا حديق لان الشرب لو وجد فاد قلت ارأت  
شرا باطخ من العسل والنفاح فيترك حتى يشد فاد لا بأس به ولذلك شراب الكحل والبقرة  
ولذلك الميطخ مع التوت وتذكرناه **قال** ولذلك لو غلب الدين المحرم حتى كرهه طه  
لان النجاسة اختلطت بالدين فخر منه ونجسته **قال** ولو وضعت المحرم في الحطة لو وكل  
حتى تغسل لان النجاسة اصابتها فان غسلت وطخت ولا يوجد فيها طم المحرم ولا يطهر فلا بأس  
بأكلها لان الحطة كانت طاهرة الا ان النجاسة الترتب بها فاد ارأت النجاسة على  
نقت الحطة على طها كما لو بيلتق به النجاسة وتقبل وليريد كعبته الغل فها  
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغسل ثلث مرات ويحرق في كل مرة فاما التعفيف في كل مرة  
مقام عقوبتها ولذلك هذا في طها لا على عصه نحو الجهد والبوارى وعرف ذلك **قال** وبه  
ان يبقى الدواب المحرم وان سقاها التلم الذي او السكركه لانه ما يوراجبناه ونهائى  
عن الافعال بها بوجه من الوجوه ما خلا عليها على ما ذكرنا **قال** واد كان لم يزل على

دينا نقضاه من ثم خرا وخرس لم يخطه الا ان يكون الذي عليه الدنان كافر اذ لا بأس حينئذ  
ان اخذه لان المحرم ليس بمال في حق المسلم فله ان يملكه ليس مال في حقه فلا يجوز ان يقضيها  
فاما اذا كان الذي يملكه ديني نقضاه الذي من المحرم فانه يجوز له ان يملكه لان المحرم مال في حقه  
وجوز ما يملكه فيما بينهم فحار للطالب المسلم ان اخذ من المحرم ذلك لو كان حراما بملك عليه ما  
روي عن عمر رضي الله عنه انه قال لعائشة ولو هو سبها وضدوا العن من ثيابها **قال** ومن  
اهراق حرم مسلم فلا ضمان عليه لان المحرم لا قيمة لما في حق المسلم وان كان كذا او طرا لا يطرح حتى هك  
لمنه باهراقه رجل فعله بيمته وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ويحمد  
لا يبي عليه وهذا كما قلنا في البيع ان يقول ابي حنيفة يجوز بيعه لانه مال وعندهما لا يجوز  
بيعه ولو عصفت جلد ميتة تحتها الرب صار ذلك داما لانه قال لا يبيعه ولا يبي عليه لان ليس  
للغاصب فيه مال قائم وانما وجد منه مجرد العمل ويجوز العمل لا قيمة له الا بالشرط او ما يور  
مقام الشرط ولو وجد ولو دفعه شيء له قيمة فليصاحبه ان اخذه ويبيع ابنته ما زاد الدعا  
فيه وقد ذكرنا في باب العصب **قال** ولا بأس بطنان المحرم من اهل الشرك ما خلا الذبايح  
ولا بأس بالأكل في ابيهم لقول الله عز وجل وطاقم الدين ونوا لكاب حل لكم ولا ان الطعام  
ما لا يحتاج اليه لذكاه ولا بأس بأكله ما خلا الذبايح فان حجة المحرم لا يحل ودحجه اهل الكتاب  
حل لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في محرم من حرم من اللحم شواسته اهل  
الكتاب غير اني ناهيهم ولا اكل في ابيهم من المحرم من اهل الذمة من هذين الحكمين وهذا الجليل  
ايضا على حل كل طعام المحرم حتى جعل حكمهم في كل حكم اهل الكتاب ولذلك الاكل في ابيهم  
لا بأس به لا يفتننا بطهارتها والشك وقع في نجاستها والنقص لا يطل بالشك وتكون غلبتها احب  
لانهم لا يتجاوزون النجاسات وأكل الميتة مفيد اسقاما **قال** ولا بأس بالجين وان كان من  
صنعة المحرم بما الجين لن فاذا اصنعوا فيه انفعه الميتة فلا بأس به ايضا وانفعه الميتة طاهرة  
في بول اسقاما الا ان علي قول ابي يوسف ومحمد ان حبات جامده غسلت واظلت وان كانت ناعمة  
لا توكل لانها ليست نجاسة العين ولكن نجاسة الوعاء النجس اياها فان الثاني هي نجاسة العين اما  
الشافعي فيقد مرس على اصله لان المذهب عنده ان الدين الموت نجس فاما ما في قوله اسقاما فلا نجاسة  
الموت فها لا روح فيه ولا حياة فيه والموت يجل الحياء والروح والدليل على انه لا روح فيه  
اذا دأ الروح يتلما رآته والدليل على طهارته ايضا قول الله عز وجل من يمتوت ودمه لسقاها  
ولم ينصل من طاله الحيوة وطالة الموت وروي عن بعض الصحابة رضي الله عنه انه قال قد دأ الروح  
الاطعمة عند عمر رضي الله عنه يصنعونه ويحلقون فيه انفعه الميتة فقال عمر رضي الله عنه  
سموا اتم وكلموا ولا به في بقدره ومضانه فلا حرج من نجاسته فاما على الدين من الحنابلة فيخرج من  
بين فرت ودمه بموطأه وكذلك البينة لا يحكم نجاسته **قال** واد اسقاما خمر الوالكه  
لله ولا حرج وانما ساعد لان المحرم صارت مستهلكة فيها فلا بأس باكل اللحم الا ترى ان الحمار  
اذا سقيت بما يحرم فلا بأس باكل ما يخرج منه وكذلك لو صب طم من حن في هوكين فصار طاهرا  
لا يري ان سقا لا يوجد طم فلا بأس بشرب ذلك الما لان المحرم صارت مستهلكة ولو صب طم  
طابه خمر في بطن مثل الفرات او اصغر منه وطل اسفل منه فرت به المحرم في الما فاد لا بأس



ان شرب من ذلك الماء ان يكون يوجد فيه ريحها او طعمها فلا يحل له حبيبه لان الحرام حطت الماء  
فصارت مستهلكه فيه فلا يشربه لما ذكرنا **قال** واذا خاف العطش الموت من العطش فلا  
يأمن شربه لما ذكرنا ان شرب من الحرام ما يحرمه وهذا في قول اصحابنا وفي قول الشافعي لا يحل واكل  
الميتة والحرام يجوز اكلها في حال الضرورة ايضا لا يحل ان الاضطرار معنى منع له الاقدام على  
المأكل والمشرب المحرمه دليله قول الله تعالى فمن اضطر غير غرار ولا عاد فلا اثم عليه وكان  
يضم مضاه غير غرار على السلطان ولا ماد على المسلمين فان كان غنيا او عاديا فلا يحل له ذلك  
كما اذا خج لتقطع الطريق وتخذلك وقال بعضهم غير غرار يعني لا يعود الى اكله اذا اكل منه  
مقدار ما يبد رمقه ولاغ يعني غير طالب فلا راس اكله فاما عند ما يجوز له ان يشرب ذلك  
ويأكل الميتة سواء خج للمصيبة او لغيرها كما ان سار الاضطرار العاصي والطبع فيها سورا وهو  
جواز المتح على الحيف وجوب المياح وغيرها من الاحكام فلا له لو شرب في حالة الاضطرار  
كان فيه اعانة على اهلاك النفس وذلك لا يجوز الا ترى ان المكدر على شرب الحرام او المذنب على اكل  
الكثير لو اشبع حتى قتل كان امساك الشافعي انه لا رده العطش له رده لما فيه من الحرارة الطبيعية  
والحرارة انما تولد بعد وقت ولعله يجد ما الى تلك الساعة وكان هذا بمنزلة ما لم ياكل  
له ان شربه عند الاضطرار وان كان به العطش لما انه يمنع العطش للحال لذلك ههنا قال  
فان شرب مما هو مفضل سكر لو عدل لانه تناول ما قد اخرج له فصار فلكم في ذلك وان  
كان حرمه مالا سكر بعد ذلك قال محمد لا يفسد الشجر للسكر وروى ذلك صاحب كتاب  
السيد فسكر **قال** واذا كان مع ريق له ما كفي فاما ان يصفه ط له ان يحال له عليه  
مادون السراح هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون المالك الذي هو في يده واما ان يكون المالك  
للعامة مثل الخمر او البيرة اما اذا اكل المالك له كما اذا اخرج المالك للسكر ط له ان يحال له  
بمادون السراح ولا يجوز له ان يحال له بالسراح وان كان المالك العامة كالبيد والخمر ط له  
ان يحال له بالسراح اما اذا اكل المالك له فانه يحال له بمادون السراح لا من يضطر الى سار  
سالة فانه يتناول له عضبا وفسا على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا اذ رفع  
من صفوان فقال اغضبني محمد فقال لا والله عار به مقبونه ولا يحال له بالسراح ان ذلك  
ملك صاحبه الا انه يجب عليه ان يدفع الما فلا يملك الرجل العطش فلا اشبع من ذلك فقد  
اشبع من وجب واجب عليه فيومر به ذلك ولا يحال له بالسراح لان الامر المعروف لا يجب بالسراح  
واما اذا اكل المالك العامة كان له ان يحال له بالسراح لان له في ذلك نصيبا وقال النبي صلى الله  
م قبل دون ماله فهو شهيد وذكر عن الحسن ان قوما وردوا وقد اذت ان يطعم اعانهم واما  
بطا فهو من العطش قالوا ابل الما ان يعطوه فهدوا او جلا فابوا فذكر ذلك ليعمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه فاد فملا وضعم فيهن السراح والغني في ذلك ان الشر مشرك  
يكل واحد في حق فذل تحت قوله قاله وبنالك فان بقية تخاف على نفسه الموت ان  
لو حرمناه **قال** ما حرمه بعضه وترك بعضه لان ذلك احيا الا ينفر جميعا وفي اخذ  
الكل ملاف صاحبه وليس له ان يحي نفسه من حيث يلف صاحبه قال قلت ارايت الرجل  
يحاف على نفسه الموت من الخمر ومع ريق له طعام فاد ان يطعمه هل حل له قتاله عليه

في شرب الخمر  
في شرب الخمر  
في شرب الخمر

السلاح كالحل قتاله على الماء اذا كان في البئر قال لا لما ذكرنا قال قلت فهل بعضه ماء السطح  
ما طله ثم يعطيه منه قال نعم لما روي عن جعفر بن صفوان **قال** ويضرب الساق المذ في سار  
واذا راد ليس عليه عين ويضرب بالسوط وكذا في بئر المدود لان المقصود من الحد انما هو  
والدفع فيضرب في ازار واحد حتى يصل الى الما فيه فيخرج من تحت ذلك ويضرب بالسوط لان السوط  
ليس لغني فان الحب وما اشبهها يحرق الاعضا او يوقها فيؤدي الى التلف ويغير الضرب  
على الاعضا كلها ما خلا الوجه والذكر والاسن عا ما ذكرنا في باب الحدود والماء في حكم  
الحد كما رطل لانما في الخطاب سوا الا انما ضرب فاعده لان ذلك استر لها وضرب وعليها ما  
ولا يمنع من شئ الا الخمر والفرو فان لم يكن الجنة محبوه او حبه فرو لم يمنع عنها فاعونه  
ولا يجوز فاد قلت فهل لمعك في الحرام قال نعم لمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
اني ثارب وعندهم اربعون سطلا فامرهم ان يصرعوا على كل واحد منهم سطلا فلما كان من  
عمر رضي الله عنه جعل ذلك سارا سوطا على ما روي عن عمر رضي الله عنه انه استشار النكاح  
في حد الحرام فقال عبد الرحمن بن عوف اصل الحد في كتاب الله ثمانون وقال على سوطا لكرم  
اذا شرب سكر واذا سكره او اذا هدى اقرى فاد اعطيه حد المفدى فاجعوا على ذلك  
وقال بعض من الصحابة فلم يكر عليه احد فصار كالاحاط وبه اشد اصحابنا وعلى قول الشافعي  
يضرب اربعون واجم في ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ان شارب نضر  
اربعين قيل له الروايات معارضة روي انهم ضربوا ثمانين سوطا فاد وكلف تعرف السكر فاد  
اذا د هب عقله وكان كلامه مختلطا لا يفهم سوطا ولا ملا ولا جوا كما في السكر الذي  
فيه الحد هكذا ذكره هنا وذكر في الجراح الصغرى اذ كان حال لا يعرف الارض من السماء  
ولا الماء من البئر فلا افرق بين الجراح والقتل فاد ذلك كله غاية السكر اذ المانع السكر  
عائته يجب الحد لما في حد السرة وحد الرنا **قال** واذا شهدت اليهود عليه بالسرب وهو  
سكان حبه حتى يصرعوا يضرب الحد لان المقصود من الحد ايضا الا لرحم حتى يصرعوا معاود  
سكته والسكان لا يصل اليه الا لرحم **قال** وحد الخمر والسكر سوا على ما ذكرنا الا ان في الحد  
الحد من غير سكر وفي سائر الاشربة لا يجب ما لو سكر من حرمه الحرام سكر الله تعالى في  
الائمة وما حرمه سائر الاشربة فقد ثبت باخبار الاماد وانما ورد الحد في السكر لقول النبي  
صلى الله عليه وسلم كل سكر حرام وكل خمر حرام ولا حجة على الذي في الرب لانهم يستحبون  
شرقا ويعقدون حلهما وكانت الخمر كالحل لنا وقد امرنا بتوهم وما يدعون به غير اعطاك  
الجريه وروي الحسن بن ابي ان النبي اذا شرب الخمر وسكر وجب عليه الحد ووجه ذلك ان  
يحرمون السكر كما حرمه المسلمون يجب عليهم الحد كما يجب على المسلم واما في طاهر الرواية ولا  
يجب لان الحد هو الاصل فلما لم يجب عليه الحد في الخمر فلا يجب في السكر ايضا ولا حد  
الم يوجود مع الحرام حتى شهد اليهود عليه شرها او يقر لان وجود الرامح ليس بمعنى  
وجب الحد عليه لانه لو شرب الخمر ملدا او مضطرا لا يجب الحد عليه وان من القوا له ما يشبه  
رايحة الخمر فاد اكان كذلك فلم يجب الحد عليه بوجود الرائحة **قال** ولو شهد عليه واحد  
انه شرها وشهد الاخر انه فاد لم يحد لان احدهما يشهد بتعل موجب الحد والاخر يشهد بتعل



موجب **قال** وكذلك لو شهد على الشرب والبيع منه موجود واختلاف في الوقت لان اختلاف  
الشهود في المكان والزمان فما كان مرجعه الى الاعقاب يوجب ابطال الشهادة على ما ذكرنا في  
كتاب الشهادات وكذلك ان شهد احد ما انه شربها وشهد الاخر على اقرانه فشهدا احدهما احلفا  
في الشهادة لان احدهما شهد بالنقل والاخر شهد على القول وليس على واحد منهما شاهدان ولا  
لو شهدا احدهما انه سكران من الخمر وشهد الاخر انه سكران من السكر او من هذا الربيب لم يحكم  
لاهما شهدا بنقلين مختلفين وليس على كل فعل شهادة شاهدين **قال** ولا حد في السكر من  
دوا كما ذكرنا مما اذا شرب البغ وغيره **قال** ولا حد باقرانه في ما سكره من الشراب لان اقرار  
السكران الحد لا يصح لان كلامه شبه الهديان **قال** ولو اقر عده القاصي انه شرب خمر الخمر  
حد انما يجب الحد اذا ادى ساعه شرب والبيع بوجده منه وهذا في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد بن سعد باقرانه ولا يشترط وجود الراية ولذلك هذا الاختلاف في الشهادة اذا شهد  
عليه بشرط المحل لا يشترط قول ابي حنيفة وابي يوسف الا ان يوثق به ويحلف بوجده منه وفي قول  
محمد بن سعد الشهادة ولا يشترط وجود الراية الا ان يثبت الشهادة اذا انقضى العهد لا قبل و  
شبه انه جعل التقادم سدا لو كان بينهم وبين القاصي مكانه فلما استواء الله بهما الراية  
من اليهود عليه جازت شهادتهم بالافتراق لانه لو حذر في اداء الشهادة ولا يمكن فيها اشتراط  
الراية محمد بن قاسم هذا على حد الزنا والسرقة واجمع في ذلك ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال من شرب فاجلدوه ولم يشترط الراية فيه ولا في الراية شبه الراية لان من القوال  
ما يشبه رايه المحل فلا يشترط وجود الراية لابي حنيفة وابي يوسف انه اقر وصرف  
اقراره علامة فلا تشترط اقراره الا تلك العلامة كما لو اقر فقال قطعت يدك ويد القرلة  
صحبة لا تشترط اقراره كذلك هنا ولذلك في فصل الشهادة الفهرست وادعوا وشهدوا  
علامة فلا تشترط الاطراف تلك العلامة كما لو شهدوا ان هذا اجمع هذا الرجل لا تشترط اذ  
ما لم يكن المحل ظاهرا كذا في هذا **قال** واذا اذله الرجل شرب الخمر لم يحكم ولذلك  
الرجل كونه عبده لانه شربا مضطرا وهو كمن شربا في حالة العطش كما ان عوف منه الا ان  
على قول ابي حنيفة لا يجوز الاكراه الا من السلطان وعندهما يكون من غيره والمثله في جوار الاكراه  
واكراه الرجل عبده كاكراه السلطان **قال** واذا اسلم المحرم وطا الى دار الاسلام فوشرب  
الخمر قبل ان يعلم الفاحشة عليه لم يحكم لان الشرايع لا تملك الا في الكساح هو فيا يدعي من الجهل  
في الشريعة معذور لانه كان في دار الكفر خلاف الذي يدار الاسلام والمولود في الاسلام اذ اسلم  
الحمل وهو بالغ فعليه الحد ولا يصدق انه لم يعلم لانه ادعى امره استنكاحه الا ان دار الاسلام دار  
الشريعة فلم يكن معذورا بجهله فكان هذا استباحة له ولم يكن جاهلا وعمله لوزني او سرق ثم  
قال لم أعلم فانه لا يصدق في ذلك ويضرب الحد لان الزنا المحرم في الادمان كلها وكذلك السرقة  
خلاف المحرم في السرقة عرفا من طين السياسة في داره فلهذا اذ **قال** واذا شرب قور  
شربا افسد بعضه دون بعض حد والماد كذا ان الحد يطعن السكر فاسوا الخمر واذا شرب الخمر  
خمر افسد عليه الحد لا يفسد منه الا حرام ولا الحرام اما الاحرام فلا يمنع من وجوب الحد لان  
عيا المحرم لو شرب الخمر حد ولذلك المحرم لان الاحرام ما زاد الا كيدا او شديدا ولذلك اذا

شرب

شرب في الحرم لانه هو الذي هتك حرمة الحرم فتنك حرمة الاخرى انه لو شرب في الحرم سئل  
فصاحا غلاف ما لو شرب خارج الحرم ثم اتى به الحرم لا ينسب له ذلك ههنا وقد ذكرنا في باب  
السكر **قال** واذا اذنت السكران رجلان حبس حتى يحوئا ثم يحد للحدف ويحبس حتى يخف  
عنه الضرب ثم يحد للسكران حد القذف من حقوق العباد وفيه حق الله تعالى وحد السكران  
حق الله تعالى فكان حد القذف اقوى فيد ايه ثم يحبس حتى يخف عنه الضرب ثم يحد لانه لو  
يحد ان يخف لم يضمن ان يحد والمحد للحدف **قال** واذا شرب الرجل الخمر في شهر رمضان  
رمضان لم يحد له اذا حد الخمر ثم حبس حتى يخف عنه الضرب ثم يحد لا يطهر في شهر رمضان اما  
وجوب الحد فلا ذكرنا واما التعزير فلا ذكرنا هذا المنكر يدل عليه ما روي عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه انه اتى النخعي الحارثي وقد شرب الخمر في رمضان فحد ثم حبسه حتى اذا كان الغد  
اخرجه فصره عشرة سوخا فقال هذا اجر انك على الله تعالى وانطارك في شهر رمضان او روى  
الحرفي الاصل قال قلت لابي ابي عبد الله عن ابي اسلم قال يحد في جميع ذلك ما خلا الخمر والسكر فانه لا يحد  
من غير الخمر او سرق او زني ثم اب واستلم قال يحد في جميع ذلك ما خلا الخمر والسكر فانه لا يحد  
هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون الزند محسوسا في يد الامام او كان غير محسوس ولكن في يد  
فان كان الزند في يد الامام فانه يعامل كما يعامل الذي في امر الحدود ولا يحد كما يمنع من  
دخول دار الحرب فصار هذا التعزير منزلة الذي في الذي لو شرب الخمر لا يحد ولو زني او سرق  
يقام عليه الحد الا ان ههنا لا يقام عليه ما لو سكر لانه اذا لم يسل سئل وسئل حد الزنا وحده  
السرقة ويضرب حد السرقة ويقام عليه حد القذف وكذلك ههنا واما اذا لم يكن في يد الامام  
فهو بمنزلة السارق لان هذا يملك النياب الى دار الحرب وهو كادار له ههنا فصار والمثله  
في هذا المعنى والمستأنز اذا سرق او سرق لا يقام عليه الحدود ولو قذف رجل اقام عليه حد القذف  
لذلك ههنا هذا اذا اسلم وان لم يسلم لم يحد عليه شارب الحدود غير حد القذف لانه قبل  
فان سرق فهو سارق فاحده فلما وقع في يدك ازددت مائة او اسلم لم يحد وان كان سرقا او زني  
عليه الحد واما قلنا انه لا يقام عليه حد الخمر لانه اذا اراد فقطد استحل عقوبته الاستحلال  
وهو القتل وعقوبة الاستحلال يسطر بالاسلام واما اذا زني وشرب وهو مسلم ثم اراد  
توبته لو يسطر عنه حد ما لان هذا لا يستحله احد فلهذا عوقبه الاستحلال **قال** ويضرب  
السكران وله الضرب وهبته وما اسبه ذلك من افعاله جازية لان السكر لا يزيل الخطاب  
عنه فهو كغير السكران الا انه اذا امر بشئ من الجحد ولا يجب الحد لان الحد ما يزيل بالشبهة و  
يقض البينة لان كلامه شبه الهديان ولو شهد رجلان فاحلفا له ان يشهد لانه قات  
ولا ينبغي ان يشهد على عادة النسخ **قال** واذا اتى الامام رجلان شرب الخمر وشهدا عليه ما  
قال فقال انما كرهت عليهما ولم اعرفهما اتم عليه الحد الا ان اتى شاهدين انه اكله عليا فبئس  
عنه لان الحد وجب عليه بشهادة اليهود وهو يكره ان يحدوا اذا شهدوا على رجل لانه قد  
سرق الخمر وهو يقول لم اشرب فانه لا يصدق في عيادته كذلك ههنا وليس هذا باليهود اذا  
شهدوا على رجلان وقال الرجل قد زوجا فانه يثبت قوله ويدع عنه الحد والفرق بينهما  
ان التبع امر متقدم ولو قرضه اليهود الذي شهدوا على الزنا فتملكت البينة في الحد واما



في الاكراه على الشرب فقد ادعى في حالة الشرب والشهود شهدوا على شرب بغير اكراه فلا ينبل  
قوله وذكر في الاصل انه اذا جازا شهد من شهدا على الاكراه بغير اكراه فليدفع عنه الحد وهذا اذا  
شهد عليه الشهود انه شرب الخمر ولم يدرك الطبع فاما اذا شهدوا انه شرب طوعا وامام المدي  
عليه البتة انه شربا كرها فانه لا يدفع عنه الحد لانه ثبت عليه الشرب مرتين بغير اكراه  
مرة طوعا واخر كرها فيقام الحد عليه لشره طوعا لا لشره كرها فاما عند اطلاق الشهادة فلم  
ثبت عليه الا شرب واحد وصار موضوعا بصفه الاكراه **قال** ويكفي للرجل ان ياكل على  
ما يشرب عليه الخمر لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى ان ياكل الرجل على ما يشرب  
يشرب عليه الخمر لان فيه استخفافا بالدين وترك الامر بالحرف واعاثة لياهم على العصية  
**قال** وقال محمد في العصب طبع حتى يذهب منه نصفه ثم يترك حتى يغلي او يتغير عن طالع العصب  
فاذا تغير عن طالع العصب فلا حرمه وهذا في قول علماء الجاهلية والشرب وقد ذكرناه **قال**  
وقال ابو يوسف ومحمد في عشرة واربع عصب صبي في قدر ثم يطبخ في ذلك فيغلي ويقدح لجل  
ما فيه ذلك الرب حتى يحس منه قدره ورق فانه يطبخ حتى يبقى ثلثه ودارق ثلث الباقي والاصل  
ما اخذ من الرب لان الرب ليس بعصب فصار كانه لم يكن فيطبخ حتى يذهب ثلث الباقي ويبقى ثلثه  
في رجل صبي في قدره عشرة واربع عصب وعشرين ذوقا **قال** ان كان الما يذهب قبل العصب فانه  
يطبخ حتى يذهب الى السع وهو ثلث العصب لان العشر في المالاغرة له لانه ليس من العصب فان  
ذهب اوله جعل كان لم يكن فينبغي ان يطبخ حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وذلك منه ذلك  
وموتش الحنج لان الماء والعصب كله لم يوج وورقا وتبع الثلث ثلثه وذهب الثلث  
ثلاثة اشاعه وذلك ستة وعشرون وثلثان وان علم ان الماء والعصب كلاهما يهوانا  
في الغليان بان يطبخ حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه وذلك عشرة واربع فذهب من الماء ثلثه  
وبقى ثلثه ومن العصب ثلثه ويبقى ثلثه وصار هذا العصب طبع حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه ثم  
يذهب من الماء اذا طبع عصب حتى يذهب ثلثه ثم صنع منه ملين فان كان صبي فمثل ان يغلي او  
يتغير عن طالع العصب فلا بأس وان صبي بعد ما غلي وتغير عن طالع العصب واستد قبل ان  
الثلثين صارا حراما والحرم لا يمنع باحد الطعام فاما قبل الغليان والنجس هو طالع  
ان يصح منه الطعام فاما اذا طبع الرجل عصب حتى يذهب ثلثه ثم يترك حتى يذهب ثلثه  
الطبخ حتى يذهب نصف ما بقي فان كان اعاد عليه الطبخ قبل ان يغلي ويتغير عن طالع العصب فلا  
باس وان كان تغير عن طالع العصب ويغلي فلا حرمه اما اذا تغير عن طالع وعلى فلا حرمه لما  
ذكرنا وان اعاد عليه الطبخ قبل ان يغلي ويتغير فلا بأس ولا يطبخ به بدعتين ولا فرق  
ايطبخ بدعة وبين الطبخ بدعتين **قال** ابو يوسف انه كل شارب من الخمر يرد اذ جوده  
على طول التراك ولا اجزائه ووقته عشرة ايام فاذا بقي الرب من عشرة ايام فهو مكره عند  
حي يغلي لانه اخذ طبع الخمر من اذ جوده على طول التراك ثم رجع عن ذلك الى قول  
ابن حنبل بنى الله عنه **قال** لا بأس ما دام طوعا الا انه لم يصح ما اولاه فيدفع الخمر من  
الاستكراه وغيره **قال** قلت ارايت الرجل يشرب الخمر الذي يطبخ حتى يذهب عشرة **قال** ان  
سكر عليه الحد وان لم يسكر فلا حد عليه وقد ذكرنا **قال** واذا استطاع الرجل الخمر او

التحل

اكتحل بها او اقطر بها في اذنيه او داءا واجافته او امة صعد الى ماغته فلا حد عليه لان الحد  
عرف بالشرعة والشرعة وردت في الشرب خاصة دون غيره **قال** ولو عجن دواء الخمر اولت  
بها او جلقا احدى اخطا الداء ثم شربا والدواء هو الغالب فلا حد عليه وان كان الخمر يهي  
الغالبية حد وقد ذكرناها فيما تقدم **باب التغير** **قال** الشيخ الامام  
رحمه الله عليه الاصل في هذا الباب ان كل من اكل من ذلك سكر او اذا سكر او سكره بغيره  
او قوله وجب عليه التغير وهذا لان الامام ما نوى بحد صور الشربة وبطلانها عن الشرب  
ولا يسئل له ان يخرج ذلك الا بالثابت يد عليه قوله الله تعالى فواضعتكم واهليكم  
نارا وانما يقينهم بالثابت **قال** وعن الشعبي لا يبلغ بالشرب اربعين سوطا **قال** ابو حنيفة  
رضي الله عنه وابو يوسف ومحمد لا يبلغ بالشرب ما يوجب سوطا او يوجب سوطا في ثياب السكادات  
**قال** اذا وجد الرجل مع الماء وقد اصاب من سوطا لم يوجب له سوطا ولا يوجب له سوطا  
ان ذلك السكر فيخرج من ريقه ويخرج بابه الشرب حتى يخرج ريقا او ياكل الا لونه اليه  
اذا التغير والحد لا يضاق الا لونه واشد الضرب التغير من حد الزمان حد الشرب ثم حد العبد  
وحد القذف كغيره ولا يفرق التغير في الاعضاء حتى لا يكون محققا وقد ذكرنا في غير هذا  
الكتاب **قال** واذا قبض السارق البيت واخذ المتاع فاخذ في البيت او اخذ وقد خرج  
بمتاع لا يساوي عشرة دراهم **قال** يغير لانه ارتكب الكسر حث دخل منه بغير اذنه  
واخذ ما لم يغيره بغير اذنه الا انه لا يجب عليه النطق لاسرقة له حمل **قال** وتغير الزمان  
في مثل هذا وفي الوجه الاول لا يحتاج الى التناوب كالرجل **قال** واذا كان الرجل نائما  
سما بالشربة اخذ وغرر وحبس حتى يحدث توبه اما التغير فلا ذكرنا او انما يحبس لان  
حبسه اسن فاده وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سكر في سوطا في سعة **قال**  
قلت فالذي نرى في شهر رمضان فصارا في شهره يدعي شربه يدعيه بغير اذنه فلا يطاع  
**قال** نعم ولا احبته وانما يغير لانه ارتكب السكر ولا يحبس لان نفيه لا ينفذ في سعة  
غيره **قال** قلت فالتام ياكل الداء او يبيع الخمر لجمع غرضه لث فيخرج الى الامام **قال** يجرؤ  
الحث لانهم ارتكبوا السكر **قال** فالتامجه والفتنة **قال** يجرؤان وحسبان حتى يحد ثوبه  
لان نفيهما طاهر ويتعدي ذلك الى غيرها وحسبان **قال** واذا شتم المسلم امرأة دينه  
وقد فاعزروا ذلك اذا نذرت سكره قدرت او سكره قد نذرت او امة مسلمه لانه اذا هم  
بغير حق ولا يجب الحد لانه لم يقدح المحسن **قال** واذا اقطع اللصوص الطريق على قوم فليهم  
ان قالوا هم ليقول النبي صلى الله عليه وسلم قال دون بالث فان استعانوا بغيرهم من المسلمين  
لم يحل لهم الا ان يصروهم ويقالوا لهم وان اوعا على نعمهم لما روي عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه **قال** استعز بالمسلمين **قال** قلت فالرجل يحيط السيف على الرجل ويريد ان  
يصره ولم يفعل او شربه بغيره يسكنه اعطاه ثم لم يصره بشي من ذلك **قال** نعم فلا حد  
سلا واركتب السكر **قال** فالرجل يوجب في مثله الخمر الكوفة وبوقايق او يوجب القوم بمقتضى علمه ولم يصر  
احد يصره فاعزروا لم يصره لم يصره **قال** نعم لان الاجتماع على الشرب نوع من الشرب  
فيعدرون حتى يصره واعز ذلك وكذلك الرجل يوجد معه ركوبه من خمر الكوفة لانه لم يصره في

الشرب



لا بد من لا يشرب الخمر وقال بعض الناس ان يجب الحلال الظاهر انه يحلها شرها فاما في قول  
علمائنا فلا بد من الحلال انه لا يشرب وروي عن ابي ج أنه قد مر المدينة فزاي رجل قد اجتمع عليه الناس  
فقال عنه الناس فقالوا وجدنا معه ركن خمر فزاد ان يتم عليه الحد فقال ابو حنيفة قد وجدتم  
معه انه انما يتحلى بجمع ففروا وتركوا الدليل **باب طلع العصب** قال الشيخ  
الامام رحمه الله **قال** طلع عشرين اطارا عصب حتى ذهب منه بطل ثم اهرق منه ثلثه اطار  
ثم اراد ان يطلع البقية حتى ذهب ثلثاه ابطيخه **قال** بطنه حتى بقي منه رطلان ولسع طلع لانه  
لما ذهب رطل بالعلين فقد راجعت احدا ذلك الرطل الى البقية الباقية فصارت رطلان  
طلع نسج فاما اهرق منه اطارا فهو في الحكم كانه ثلثه اطارا وثلثه اطلع طلع لانه انما في  
ذلك الحكم كل رطل موطأ ونسج رطل بقي فبات رطلان في اي العين وهو في الحكم كانه  
اطارا وسته اطلع رطل بطنه حتى بقي ثلث ذلك وهو رطلان ونسج رطل **قال** ويدف  
اربعة اطارا واربعة اطارا رطل وطريق اخر ان يقول انما ذهب من اطارا ذهب من الحرام خاصة  
لان اطارا لا ذهب الحرام في ذلك واحد من اطارا ذهب من رطل واحد من رطل في الحلال والحرام  
في رطل من رطل من عشرة اطارا لانه اطارا وثلث رطل والحرام منه اطارا وثلث رطل  
فاما اهرق من ثلثه اطارا لانه اطارا وثلث رطل واطرح من رطل الحلال لانه اطارا  
وثلث رطل فاما اطارا لانه بقي رطلان ونسج رطل فاجتج اطارا له ثلث وثلثه ثلث  
وذلك تسعة فيجعل كل رطل ثلثا تسعة فيصير ثلثه اطارا وثلث الدين حرام فيطلع ثلثها  
وذلك عشرة ونسج عشرة فيجعل كل تسعة رطلا فيصير جمع ذلك رطلين ونسج رطل  
**قال** ولو كان ذهب منه بالعلين رطلان فاما اهرق منه رطلين **قال** بطنه حتى بقي منه  
رطلان ونصف لانه لما ذهب رطلان بالعلين فقد راجعت اخر للطلين ثلثا ثمانية  
الباقية فصارت كل رطل كانه رطل وربع رطل فاما اهرق منه رطلين وتمام في اي العين رطلان  
وفي الحكم رطلان وربع رطل وبقية ستة في اي العين وفي الحكم كانه ثلثه اطارا  
وسته اطارا رطل فنبغي ان يطلع حتى بقي ثلث ذلك وهو رطلان وربع رطل وان شئت فقل رطلان  
ونصف رطل واما الطريقة الثانية فان يقول انما ذهب بالعلين ذهب من الحرام وماز  
بالاداة وهو رطلان ذهب منها جميعا من الحرام والحلال لما ذكرنا في المسئلة الاولى وهو  
الحلال من الحلة لانه اطارا وثلث رطل لانه لم يذهب من رطل فاما اهرق منه رطلين  
فقد اراد من الحلال رطلان فقد ذهب رطل الحلال وبقية ثلثه اطارا وثلثه اطارا  
اطارا وثلث رطل رطلان نصف رطل فاما اهرق منه رطلين **قال** ان تعرفت بالعام فاجعل كل رطل رطل  
مما لحاجتك الى حساب منه رطل وثلث وخرج ذلك من رطلين ثلثا وثلثه ثلثه اطارا  
والكل على ابي عشر مما بلغ ذلك ستة وثلثين مما لم يرد عليه ثلث رطل وهو اربعة اطارا  
فيكون اربعين وقد ذهب بالاداة رطلان وهو عشرة اطارا وثلث رطلين مما بقي ثلثه  
اربعة اطارا وثلث رطلان وهو رطلان نصف رطل وثلث رطلان وقال ولو ذهب بالعلين  
خمس اطارا ثم اخذ منه رطل رطلان فاما يطلع الباقي حتى بقي رطلان وثلث رطل لانه  
لما ذهب خمسة اطارا بالعلين فقد راجعت اخر الحلة الى الحصة الباقية وصارت كل

في كل رطل من رطلين  
في كل رطل من رطلين

رطل كانه رطلان فلما اهرق رطلان في الم كان رطلان وبقية اربعة وثلث في الحكم كانه  
ثلثين ان يطلع حتى بقي ثلث ذلك وثلث رطلين ثلثا رطل واما الطريقة الثانية فهو ان  
ياطلع ذهب من الحرام خاصة وما ذهب بالاداة فقد ذهب منها والحلال من الحلة لانه  
وثلث رطل فلما ذهب بالاداة رطل وخرج هذا انقص من الحلال خمسة وثلث رطلان  
اربعة اطارا من الحرام والحلال ثلثه اطارا وثلث رطل وبقية اربعة اطارا وثلث رطلان  
وثلث رطل فاما اهرق منه رطلين **قال** ان تعرفت بالعام فاجعل كل رطل رطل  
مما لحاجتك الى حساب منه رطل وثلث وخرج ذلك من رطلين ثلثا وثلثه ثلثه اطارا  
والكل على ابي عشر مما بلغ ذلك ستة وثلثين مما لم يرد عليه ثلث رطل وهو اربعة اطارا  
فيكون اربعين وقد ذهب بالاداة رطلان وهو عشرة اطارا وثلث رطلين مما بقي ثلثه  
اربعة اطارا وثلث رطلان وهو رطلان نصف رطل وثلث رطلان وقال ولو ذهب بالعلين  
خمس اطارا ثم اخذ منه رطل رطلان فاما يطلع الباقي حتى بقي رطلان وثلث رطل لانه  
لما ذهب خمسة اطارا بالعلين فقد راجعت اخر الحلة الى الحصة الباقية وصارت كل

**كتاب الاكرام** **قال** الشيخ  
الامام رحمه الله عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
وهو كانه انه كان واقع وقال ولو شاء الله لكانت ايامه من هذا وهو في كف ما كان انا  
ارطلان الملك وبقائه واقع وفي المسئلة اخلاف وقد ذكرنا في كتاب الطلاق **قال** وعن  
عمر بن عبد العزير انه كان اجار طلاق للمدة افاد ما افاده الاوكة **قال** وعن جندب بن  
الاشعث انه ذكر له ان بطلا غصب غلامه حتى طلق امرأته فقال ليس باضح افاد هذا الطلاق الملك واقع  
لا به لو لم يكن الطلاق واقع لما الحق اليك بطله فلما قال ليس باضح حيث الحام الصاب  
عليه يقع حيث انه راي الطلاق واقع وروي عن بعض اصحابنا في رجل باع عبدا بثلثي  
اثره فباع صاحبه فقال ليس باضح كان ذلك اجازة منه ولو قال بغير ما مضى لا يكون  
اكرامه وبعائه بغير ما مضى حيث عقد الى الحار فيه ان شئت اخذت وان شئت لا اخذت وروي  
فيما مضى عن محمد بن ابي حنيفة انه اذا قال له اخذت جارية بثلثي فقلت بثلثي هذا اذا قال  
بغير ما مضى بثلثي ان يكون اجازة ايضا ولو قال بغير ما مضى بثلثي ان لا يكون هذا الطلاق  
لا به ليس فيه مضى الاجازة **قال** وعن صفوان بن عمار الطائي ان رجلا قال له امرأته فاحذرت  
كما وطئت فليصد به فوضعت السكر عطفه وقالت لطلعتي ملك البتة او لا وحك  
فأشأ الله فأت عليه فطلقها لما قد روي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا  
تتولوا في الطلاق معناه لا يرجع فيه ولا يمكن نسجه وهو حجة اي يوسف ومحمد علي بن الحسين  
انه اذا جازع من السلطان مثل ما يجي من السلطان يكون ذلك اكراما على ما ذكره **قال**  
وعن عمر بن شريك ان امرأته كانت مفضة لزوجها فاداه على الطلاق فاني انطلقها فلما را  
ايامها تاتي الى سيفه فاحذرت ووضعه على طيه ثم حركه برطلها فلما استنظت فأتها الله  
لا بعد ذلك او تطلقني فطلقها فلما تاتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستغاث به فشم  
فقال وحك ما حكك علي ما صنعت فصالت بعض اياه فامضى طلاقه اذاد هذا انا فاد الج  
الاوكة **قال** وعن علي بن ابي طالب فاد ما افاده الاوكة **قال** وعن  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال اربع واجبات على كل من طلق امرأته الطلاق العتاق والعتاق  
والعتاق اذاد هذا انه يجوز ذلك كله في حاله النطوع والله والحد والعتاق والله



قالوا عن طاب كرم الله وجهه قال قلت لابي عبد الله ع القنق والطلاق والصدقة  
اراد به ان الصدقة لا يرجع فيها ذلك الطلاق والقنق **قال** وعن عمر الخطاب رضي  
قال اربع مباحات مقلات ليس فيهن رد الطلاق والطلاق والصدقة والصدقة  
مقلات اي شدة ودان محكمات لا يمكن رد ها ولا الرجوع عنها من قولهم اصب البياض اي غلظة  
وقوله ليس فيهن رد اي اراد به الرد وهو على ميزان فعله بقوله طيب في الجلاء وروي عن  
علي بن طاب رضي الله عنه لو لا الحلفي لك نود كما قال وعن ابن المسيب قال قلت ليس فيهن  
لعب الطلاق والطلاق والقنق والقنق ان الجاد والقنق فيها **قال** وعن علي بن ابي طالب  
قلت لا لعب فيهن واللعب فيهن الجاد والطلاق والقنق افاد ما افاده الاول **قال**  
وعن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت جد جدي وهدم جد الطلاق  
والرجعة والطلاق افاد ما افاده الاول **قال** وعن الشعبي قال اذا اصر السلطان على الطلاق  
فصوبان وان كان لسانا فلا شيء عليه افاد هذا ان الاكره لا يحقق من غير السلطان وهو حجة ابي  
عليها **قال** وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال كل طلاق جائز الاطلاق المعصوم وقال  
محمد بن فضال في هذا الطلاق المذكور افاد ما افاده الاول **قال** وعن الزهري ان نبي نود كان  
مع اي كرم الصدق وكان قراقران فبعت ابوك رطلا ليعطي في الصدقة فقال له اذهب  
بهذا العلام منك يرضي عنك ولعنك يعطيه من يملك فذهب بالنقي فخرج وذهب  
نبيه فقال ابوك رضي الله عنه وحكم ما لك قال فاعطى ابي حنيفة رطله من رطله  
فقال ابوك واهل بيته قطعك بغير حق لا مدرك منه قال فلبسوا ما لبسوا ان  
ساعا لاراه اي كرم الصدق سرق ذلك الاسود فامر على فخرج به الى الساعا وقال  
اظهر على الساعا الساعا اظهر على الساعا فوجدوا ذلك المتاع عنده فقال ابوك وريك  
ما كان اجلك بالله ثم امره بقطع رطله وكان اول من قطع رطله افاده هذا الجراح  
الساعا اذا كان مقطوع اليك البني ينقطع رطله البشري هكذا ذكر في كتاب الاكره وروي  
في بعض الروايات انه كان مقطوع اليد والرجل فخرجت تلك الرواية وهو حجة الساعا  
ان الساعا بوي على اطرافه الاربعة وافاد هذا الجراح المذكور بعب عليه التماس وهو  
حجة ابي حنيفة ومحمد لانه قال ولو علمت انه قطع بغير حق لا مدرك منه والقنق في العادل  
لا يتولى البطح والقنق فيه بل امر غيره وقال محمد بن الفضل في هذا الجراح اذا بع الخليم  
عالم لا فتعدى على رجل فامره بقطع يده او فتل بغير حق انقص من العادل الذي امر به  
كما قال ابوك والله لو صدرت قطعك بغير حق لا مدرك منه **قال** وعن ابي حنيفة بن محمد  
عن عمار بن ابي سفيان قال احد المشركين عمار بن ابي سفيان فمروا به حتى ركب رسول الله صلى الله عليه  
وفكر انهم يحرم ركوبه فلما اوى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا سفيان انك قد نرسنا  
تركوي حتى تمت منك وذكر ان القنق بغير حق قال طيب محمد بن علي قال اجد مطيئا الامان  
قال فان عادوا بعد افاد هذا الجراح اذا اكره على الكلام بالقرآن له ذلك اذا كان  
تلبه مطيئا الايمان بقول الله عز وجل الامان له وتلبه مطيئا الايمان فلو صحت حيل  
كان ما جودا اراد به اعزاد من الله تعالى افاد ان الاسلام والكفر تعلقان ايضا الاربي

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل فقال كيف تجد قلبك قال اجد مطيئا بالايمان قال فان  
عاد وافعد **قال** وعن ابي حنيفة بن محمد بن عمار في قول الله تعالى من كفر بالله بعد ايمانه قال ذلك عمار  
بأنه ولكن من شرح بالكفر صدرا ذلك عبد الله بن مسعود وروي انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما ركب قوله تعالى طلقا النطفة علقه فخلقها الكلفة مضغته الى قوله تعالى ثم انشأها خلقا  
آخر فبارك الله اخبر الجاهل فبين قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انك فاه وحى فاجبت نفسه  
وقال انا اقول مثل ما يقول محمد صلى الله عليه وسلم فارد عن الاسلام وتحوير فلما فتح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مكة اخرجهم جميعا الاسنة فبين من الرجال احدثهم عبد الله بن مسعود فاجابه عن نفسه  
نصي الله عنه وكان من اقربائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بان اربعة فاطم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه فقال له عثمان بن ابي طالب فاطم رسول الله صلى  
عليه وسلم رأسه ثم رفع قال عثمان بن ابي طالب يا نبي الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع قال النبي  
صلى الله عليه وسلم ما كان فيكم احد يقتله حتى اطلق اي قالوا اهل لا ارسب اليها بعينك فقال رسول  
صلى الله عليه وسلم ما كان اي خائنه الاعين **قال** وعن جابر الجعفي انه قال قال النبي  
الرجل يا عبيد ان يقتل رجلا فان فيها لئنه انا اول قد قتل قبل العبد وقد قتل قبل العبد والولي  
وقد قتل قبل المولى فاما من قال يقتل العبد فوجه قوله ان امر المولى يقتل باطل بقوله النبي صلى  
عليه وسلم لا طاعة للمخلوق في منصبة الخائف فلما بطل امر المولى باقتل بقي قتله بغير امر من العبد  
اذا قتل رجلا يجب انقص من ايمان قال ان المولى يقتل فلان العبد اذا قتل امر المولى وكان المولى هو  
الذي قتله لان العبد مضطر في ذلك فيقتل بغير امر المولى الا ترى الى قول الله تعالى في قصه عيون  
ان قرعون علفي الارض وجعل فلما سبعا الى قوله يدع اناهم ويستحيي نساءهم فاضاف الدع الى عيون  
وهو كان لا يدع نفسه وانما كان يدع خدمه امره فاضاف الدع اليه وامره قال انما يقتلان جميعا  
فلان كل واحد منهما سبب القتل فصارا كاهما قتلاه جميعا ولو ان بطيخا رجلا يجب عليها العيا  
كذلك هنا وانما في قول انما قتلان كل الاكره انما لا يخاف عليه التلف فالتقصا على اهل خاصة  
يجب على الذي اكره التعرض ولا يجب عليه التماس اما اذا اكره انما لا يخاف عليه التلف فالتقصا  
على الذي اكره في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يجب التماس في الدع في قول ابي يوسف لا يجب التماس  
ولا يجب الدية على المدة وقال الشافعي يقتلان جميعا ويذكر الاختلاف من بعده **قال** وعن جابر الجعفي  
انه قال انكف جانيه الى جوار القبة الا انه كان لا يحل في الشل نفسه وبغير النقية ان كره الرجل  
ان يكره الكفر فانه سعه ان يكرهه ليدرا عن نفسه انقتل شيئا ما ذكرنا ومعنى قوله الا انه كان لا يحل  
في اقتل نفسه يعني لو اذن على الشل بطلا لا سعه انقتل لانه ليس له ان يقتل غيره وحيث منه **قال**  
وعن ابن عباس قال انما البقية باللسان ليس باليد الا اذا اراد باليد الشل واللسان الرد **قال**  
وعن الحسن بن علي بن ابي حنيفة يقتل رجلا قال يقتل السيد وقد ذكرنا وجه ذلك **قال** وعن جابر  
قال منه السوط احدث منه السيف قالوا له كيف ذلك قال ان الرجل يضرب بالسوط حتى ك  
الحية ويخاضه في الاكره بالضرب فيما يخاف منه التلف فتمزله السيف اراد بالحية الصلب  
فتمزلا لا يفعل وان ضرب بالسوط ركب الحية واختار ذلك على الضرب وهذا اذا كان يضرب بخاف منه  
التلف **قال** وعن سفيان قال بقت معوية ثمانين من صفير بيع بارس الهند فمما على سفيان



نقل لو اني علم ان يقتلني لرحمتي وكذا ان يعضني ففعلني والله ما ادري الا الرطل معوية  
بين له سوعله فادخل قدس من الاحمر هو منع من الدنيا فاد هذا الجبان الاكراه يضرب بخاف منه  
التلف يكون كراهيا وافاد ان الانسان اذا عجز عن الامر المعروف باليد ينبغي ان امر اللسان ويظهر  
الكرهية في نفسه الا ترى ان شروفا لما عجز عن تعرق النمايل اطهر الكراهية من شدة ومن ان تلك  
التي عمل سكران **باب** كيف يظن بجوارحه انه يفت الاصنام الى الكفار بعنده **باب** احتلال  
النمايل لم يكن ما يمل الاصنام التي يعبد ولكن كانت نمايل صلبة للرب او نحو ذلك وكان ذلك منه  
زلة ولم يكن كفرا **قال** وعن طرب بن عبد الله قال لا جناح في طاعة الظالم اذا اكره على ما وقد ذكرنا  
فيما قبله **باب** **سأله** عليه قال الشيخ الامام رضي الله عنه جملة مسائل الباب ان  
الاكراه على تناول المظفور على الميتة وجه في وجه له تناول ولو تركه كان مواظبا وفي وجه  
يأكل له تناول وان اتسع حتى فصل فهو ما جاور وفي وجه لا يبيعه ان يفعل وان ان شافه فاما  
الوجه الذي يأكل له تناول وان لم يفعل فهو امر ففوان في الرطل شارب للميت او اكل الميتة وجر  
الحرب اكره يخاف منه التلف او تلف عضو من اعضاءه كما اذا قال لا مملكتك او قال لا مملكتك  
يدك او رطلك او اصبعك او اذنك ما يسطو او اقل منها ما يخاف منه التلف وفاء عضو  
لا يبيعه الا شيئا ما يباح في حالة الضرر وقد جات الضرر فاذا اتسع عن اوله حتى فعل ذلك  
العمل تام بذلك لانه عرض عنه التلف وقال الله تعالى ولا تقوا ايديكم الى التهلكة هذا اذا  
الرطل يعلم انه يباح له تناول وان كان لا يعلم بذلك فانه لا يكون مواظبا به لان الحمل زل الهم هذا  
اذا كان كراهيه انه يفعل ما هدهه لو اتسع عن اوله وان كان في الكراهيه انه لا يفعل ذلك لا  
يأكل له تناول وان اتسع عنه ذلك لان القول بالكره ابي واجب ولو كان امره ولو وعده وفي الكس  
رايه انه يقتله او تلف عضو من اعضاءه ان لو اتسع عنه كان له تناول في الجرم في هذا الاكراه  
وعلى ما يتبع في القلب الا ترى انك لو رايت رجلا يقض عليك ذكرك من خارج لو دخل عليك لولا  
من القلب بالشف وفت ان اندرته ان يضربك وكان يناديك اكره انك وسعك ان يتكلم قبل ان  
تعله لذلك هنا يعلم اكره الرأى هذا اذا تواضع بتكلم او قطع او يبايكون به تلف عضو من اعضاءه  
وكو تواضع بحسنه او دولا او اقبل او يضرب سوطا يخاف منه التلف لا يباح له تناول لان  
تناوله لدفع الضرر عنه والناسق انما يشهدون الجملة مع التضرع وكان فعله شيئا بفعل الساق  
وليس في هذا احد محذور يشار اليه اعادة ذلك على ما يشي في القلب انه يودي الى التلف او الى  
عضو من اعضاءه وقد ر بعضهم في ذلك اربعة سوطا فان هدهه باقل من ان يبيعه الاقدام وان  
تهدده بها او اكرهتها وسعته الاقدام ذلك وذهب في ذلك الى انه ادنى الحدود وليس هذا شئ لان  
من الجواب من لا يحتمل ادنى الحدود ومنهم من يحتمل اكثر من ذلك فيختلف ذلك باختلاف احوال الرجا  
في قوتهم وضعفهم منظر كل رجل في حال نفسه وما تشر عليه من ريبه وطفته فلا قدر ريبه في  
وكو وعده بالحسن جودا وكان اكره رايه انه يكون على التاميد خارج كراهيا لانه يخاف منه التلف  
ولو قال له ليحقيقك او ليعلن بعد ما ذكرنا لا يبيعه الاقدام عليه حتى يحس من الخوف ما يخاف  
منه التلف واما عضو فاذ اخاف منه التلف فلا يباح الاقدام عليه لان من الخوف لا يكون منه  
تلف واما الذي يباح له تناول وان لم يفعل حتى تمل كان ما جاور او هو نحو ان كره يخاف التلف

منه

منه التلف او ذهاب عضو على ما ذكرنا على ان يحكم بالكفد او يتم سلا او يتملك ماله فهو مخذول  
لقول الله عز وجل الا من كره وقبته مطين الايمان ولما روي من خبر طرب بن اس وان لم يفعل حتى  
تمل هو ما جاور لانه اراد باستناعه اغراض الله تعالى بخلاف ما اذا اشبع عن شرب الخمر واكل الميتة  
لا يبيعه في الاستناع من ذلك اغراض الدين في الاجتناب عن شرب الخمر او اكل الميتة قال ما كان  
اكرهه يدرا عني ضمني سوطا الا كنت سوطا عند ذي سلطان واما يتبع هذا الشبه على الرضا هنا  
فيه الا لولا الشد وان كان سوطا على كسل الدمنة واما الذي يباح تناول له حال ففوان كره على  
اقتل او على الزنا فلا يبيعه ان يفعل ذلك لانه لا يجري فيه الا اجابة بوجه من الوجوه **قال** ولو  
تهدده تلف نفس او عضو او يقيده على ان يرضى ليرجل اليه ويحرم قاتله فالاقرار بليل الاصل  
في هذه المسائل انه اذا اكره على ان يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين وان كان عقدا لا يطله التلف  
مثل النكاح والطلاق والعتاق جاز العقد ولا يطل الاكراه بالاخبار التي ذكرنا في اول الكتاب وان  
كان عقدا يطله التلف بطل البيع والشر والاطاعة وغيره فانه لا يجوز وبطل الاكراه سواء كان الاكراه  
بشيء يخاف منه التلف ولا يخاف كالمجنس من القيد لان الرضا من شرط صحة هذه العقود والاكراه وان  
كان بالقيد او بالمجنس فانه يفوت الرضا من شرطه وكذلك الاقرار على هذا او انا بطل الاكراه  
الاقرار لان الاكراه على الاقرار اكره على الاخبار والاضار ينقض حق المجعته فان كان هناك مخير  
عنه صح والا فهو كذب والاكراه على الكذب لا يتعلق به حركه ولو اوعده بضرب سوط واحد او بحسن  
او قيد يوم على الاقرار بالالف فاقربه كان الاقرار جائزا الا انه لم يعد مرضاه اذ مثل هذا الاكراه  
لا يحسم الرضا والحد في الضرب الذي هو اكره ما يحسمه الا لولا الشد وفي الجبس والقيد ما يحسمه  
الاقرار الميتة ليس في ذلك حمل لامراده عليه ولا يقتضيه وذلك على قدر ما يري الحاضر اذ راع  
فان رايه اكره ابطال الاقرار به وكذلك الشيخ وما شابه ذلك وروي في الاصل عن شيخ انه قال  
اقتيدته والوعيد كره والضرب كره والنجس كره اذ كان في يطله التلف مثل البيع طالا  
والاقرار في غير ذلك فاما في شرب الخمر اكل الميتة فلا يجوز كراهيا وروي عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه انك ليس الرطل امر شيئا عنه اذ اضرب او وقت او جوعت معناه انه لا يصدق في ذلك اذ  
كان ضرب حتى يفر من ذلك لان الرضا يعدم **قال** والاكراه على ان يقتله بالالف فاقربه كان  
باطلا لان الحسنة بطل الف فاذا كان مكرها على الف كان مكرها على جميع اجزائه ولو اقر بالقتل  
فالاقرار بالالف جائز وبالف الاخرى باطل لانه مكره بالف غير مكره بالف اخرى فاما مكرها  
فيه بطل وما كان طائعا فيه جان ونبي ان نحو هذا الجواب على قول اي وصف وكذا خاصة اني  
فان قول اي حقه ينبغي ان يجوز اقراره بالالفين جميعا لانه اقر بغير ما اكره عليه لان من اضربه  
انه لو شهد شاهد على الف وشهد اخر على الفين فمادهما باطله لان الشاهد على الفين غير  
الشهادة على الف وكذلك لو وكل بطلان بطلان امراته بطلقة فطلقة طليقتين لم يتبع شيئا  
توله وصار كانه جابرها وكله فذلك هنا الا ان يكون الاكراه على اقرار بالف ايضا فاقربه كان  
الف والف اخرى جائزا اقراره بالف وبطل اقراره بالف الاخرى لذلك فمما في قوله  
جميعا قالوا جميعا اذ شهد شاهد ليس بعينه وشهد اخر يدك الشئ وشي اخر جان في الذي انقضا  
عليه كذلك هذا ولو اوعيا دينا ولزمته لانه اقر بغير ما اكره عليه فصار طائعا وكذلك اذ اقر



صف غيرا انه عليه **قال** ولو اكرهه على ان يقر له بالف درهم فاقوله وتغلان الغائب  
درهم فالأقرار كله باطل في قياس قول أبي حنيفة ان اقر للغائب أو هذا العمل شرهه أو كرهه وقال  
أصده الغائب فيما أقر به بطل الأقرار كله قال فان لم يصب في عليه نصف هذا المال ولا شركة  
بينه وبين هذا الذي أقره على الأقرار له في اختيار الأقرار للغائب نصف المال إذا صدقه أو  
قاله اقره بطل الاضاق لأن في نصيب أحدهما كان مكرها والأقرار في حاله الإكراه باطل والأقرار  
في حصة الآخر باطل أيضا لأنه لو كان في نصيب الآخر كان للأول ان يشاركه فيؤدي ذلك إلى جواز  
الأقرار بالإكراه فإذا كان يؤدي إلى هذا فالأقرار باطل وأما إذا كان الغائب ملوك في وقت  
أبي حنيفة وإلى يوسف لأن كلام المقس كان في الفساد لأنه أقر بالكره فيما بينهما فلا يصح تصدق  
عليه وتكديبه لأنه لو كان يجوز بقول غيره وهذا الجور وهذا الاختلاف مثل ما قالوا في كتاب  
الأقرار ان بطلوا قول في مرضه لو اقر ولو اقر في الأقرار باطل فان انكر الأقرار في كره الوارث  
فوق على هذا الاختلاف كذا في كتابنا **قال** ولو اكرهه على حصة جاريته ليعده الله فوهبها لغيره  
وزيد وقبضا لها بغير حصة زيد وبطلت حصة عبد الله لأن في النصف كان ملكا وفي  
كتابنا يجوز في النصف الذي كان بالكره ويجوز في حصة المثلح فيما لا يحتمل النسبة فيجوز  
كان في ذلك في الف درهم وبما يحتمل النسبة بطلت الحصة كلها في قولهم جميعا أما على قول أبي حنيفة  
ومحمد في بطل المعنى واحد وهو ان الحصة إذا بطلت في النصف بقيت الحصة في النصف الآخر  
نصف الآخر باطل لأن هذا حصة المثلح فيما لا يحتمل النسبة وذلك باطل وأما على قول أبي حنيفة  
في بطل المعنيين أحدهما مادركنا والثاني ان من أضله ان يطلكو وهب الف درهم لغيره ليعده الله  
بحر الحصة فإذا كان مكرها في نصيب أحد ما أقر ان لا يجوز الحصة وهذا قول في بطل اشتريها  
وهو صحيحها وبطل ان يطلكو أيضا فوهب المشتري الدار في بطل سلمه إليه ثم حضر السبع  
فاخذ نصف الدار بالسبعة بطلت الحصة في نصف الثاني لأنه أحد بسبب تقدم عقد الهبة  
ان الحصة في النصف كان شايغا وكذلك لو ان بطلوا بطلت من بطل دارهم استحق نصفها بطلت الحصة  
في الباقي لأنه ظهر ان السبع كان في وقت الحصة لأن المشتري أحد بسبب تقدمه على العقد لكانت  
تقنيا وليس هذا القول وهب دار لغيره من ماله مات وليس له مال غيره ذلك فاحد الورثة على  
الدار ام بطلت الحصة في الثلث الباقي لأن السبع ظهر بعد صحة الهبة والمعنى في ذلك ان هذا  
شيع عارض لأن هبة العكر في الابتداء كان صحيحا وإنما اغتصب السبع من بعد وفي مثله السبعة  
والأدراه انما يجب السبع بسبب تقدم العقد على مادركنا **قال** ولو اكرهه على حصة جاريته حل  
تدفعها إليه فوهب ودفع فاعقبا الوهب له جازعته وغرم القس في حصة ذلك لو دبرها  
أو استولدها أو أجاز عتق الوهب له فيه لأن الإكراه لا يمنع وقوع القس ورواها الملك والدرهم  
ملكه حق السبع لرواها الرضا فإذا أضاف اغناقه إلى ملكه تقدم الواجب للميار ان شاعى الملك وان  
شاعى الوهب له لأن كل واحد منهما جازي حقه فإذا اختار نصيب الوهب له لا مرجع على المدة لا  
قبض لنفسه فقد حقه الضمان لعل كل نفسه فلا يستوجب الرجوع على غيره وان اختار نصيب الملك  
كان له ان يرجع على الوهب له لأنه لما ضمنه فقد ملك الجارية بالصان وانما يجب عليه الضمان  
بالسليم إلى الوهب له والهبة قدمت على ذلك فصارت حصة الوهب شاه لو ملكها لم يحرك ملك الهبة

فما بطلت الهبة يرجع عليه بعينها ان قدر بطلها وقبضها ان عجز عن قبضها وقد عجز عن قبضها  
من القس والتدبير والاستيلاء فيأخذ منها وليس هذا كالموهوب من غيره كالموهوب من غيره كالموهوب من غيره  
من اخذ وكذا الهبة ثم اعتقه المشتري من الغائب أو الوهب له ثم اختار صاحب العبد نصيب العام بعد  
في العبد والغيب والبيع لأنه انما يصح منه يوم الغيب واستند ملكه إلى ذلك الوقت فجاء الهبة  
والبيع وذلك لو اكرهه على البيع فالجواب فيه كالجواب في الهبة إلا أنه إذا اختار نصيب الملك يرجع  
على المشتري وان اختار نصيب المشتري وقد كان قبض منه الثمن فاصان بذلك المقدار لأن المشتري علم  
التمس والبيع عليه الله فيقاصان ولو ان المشتري والوهب له لم يجعلها من ذلك القس والتدبير  
والاستيلاء ولكنه باعها أو وهبها أو سلمها أو ملكها كان لمولاه الملك ان يقص جمع ذلك ولاخذ  
الجارية لأن هبة العتق تحتمل النقض والسخ وكان لمولاه الملك حتى النقض ما دام في الوهب له أو  
المشتري فليس له الوهب له أو المشتري ان يطل حقه بالنصف كما قول لو ان بطل اشتري من بطل  
دارهم باعها من غيره أو وهبها كان للشيخ ان يطل البيع والهبة بان حصة شفعة له مات فلا يجوز ان يطل  
حقه الا ان يطل الوهب له أو المشتري من بطل عتقها فلو عتقها الثمن حتى قبض العبد يجراد البيع ويأخذ من  
أو وهب فليبايع ان يطل البيع والهبة لأن البيع كان له حتى قبض ليس للمشتري ان يطل حقه وليس  
كالمقبوض بالعقد العاصد ان المشتري إذا انصف فيه لم يكن للبايع حق من حقه لأن البيع باطل على  
ذلك حيث باع منه وسلكه إليه براءة وأما هبة فلو سكتها على ذلك لأنه كان مكرها فيه وقال في الأصل  
وليس في شيء على الإنسان الأول أنه من دعه الإنياجري فيه عتق أو يدبر أو يطلق أو يملك أو يذره أو  
رضعه في العتق أو في الاستيلاء لا يقدر على الجمع فان هذه الأشياء يجوز في الإكراه ولا رد والمعنى في ذلك ان  
هذه الأشياء لا تحتمل النقض اذ على ما ذكرنا من واحد في موضعها فان عتق المشتري الآخر قبل ان يقص  
البيع أو الوهب له لا يخرج الجارية أو يدبر أو يملكها جازعته في ذلك كما ذكرنا لأن هذه الأشياء لا  
تحتمل النقض وهو في الجارية الجارية من الهبة أو من الشان الملك وان شاعى المشتري الأول وان شاعى  
المشتري الآخر الذي يصف فيه بالعتق والتدبير والاستيلاء لأن كل واحد منهما جازي حقه فان  
ضمن الملك بسخ المدة بالقيمة على المشتري الأول وان شاعى على المشتري الثاني فان ضمن المشتري الأول  
جاء البيع الثاني لأنه ملكه بالقبضان من وقت قبضه والبيع الثاني أخر عنه وان ضمن الثاني انقص البيع  
الثاني وبيع الثاني بالشرع على المشتري الأول لأن المقود عليه لم يكن له لأن أحد القيمة منه كالحق  
أكتفى وبيع المشتري الأول بالشرع على الجارية وان اختار نصيب الجارية في الابتداء نصيب المشتري  
الأول جازا لبيع الثاني مادركنا وان اختار نصيب المشتري الثاني انقص السبع جميعا لأنه ملكها  
ولم يملكها بالشرع **قال** ولو كان الإكراه بقيد أو بغيره على أن يطل بالف درهم وقبضها على  
فباعها منه باقر من الف درهم كان البيع جازا في القياس وفي الاستحسان البيع باطل وصدر العتق  
ان كالعقد غير العقد الذي أكره عليه نصارى باعها في عقده وانما قلنا هذا وذاك لأن البيع  
غير البيع بالف الا ترى انه لو شهد أحد الشاهدين على البيع بالف وشهد الآخر على البيع بحصة لم يجز  
شهادتهما معا على عقد من يطلن فصار هذا كالمواكفة على البيع بالف فباع بالف وماله انه يجوز  
البيع كذلك ههنا وجه القياس ان ما باع به فهو باطل تحت الإكراه لأن ما باع بالالف باع بالالف وقد  
عدم الرضا بالف فإذا عدم الرضا بالف فقد عدم الرضا باقل من ذلك كما إذا أكره على الأقرار بالف















أورني أشرب خمرًا ومثل ما قد ذكركم أنه لا قيام عليه فإن قام القاضي عليه ذلك بان كان المراد  
مع ما جاء في قوله إلا أنه عليه ما ليس من مقتضى ما استلزمه من مقتضى ما استلزمه من مقتضى ما استلزمه  
يستطاع التمسك به لأنه قتلته بعينه لأن إقراره كان باطلاً وفي الاستحسان لا يجب التمسك به  
الدية على الذي قتلته إذا كان المقتول قد بذل الأثر لولا نظرنا إلى الإكراه فانه يدرك على الكذب  
وعلى عدم وجوب التمسك به لولا نظرنا إلى حاله فانه يدرك على أنه صادق في إقراره فكذلك الشهادة  
في التمسك به التمسك به إذا كانت الشهادة وقد أضافت في كل وجه فتدبر في كل وجه فتدبر في كل وجه  
الدار إذا قتلته لأنه قصد قتلها وأخذ ما في دار كان القتل بطريق غير مباشر فعلى صاحب الدار  
أكبرية وإن لم يكن مخرجاً وقد يدرك على صاحب الدار التمسك به فذلك منها إذا كان المالك لا يملك  
شيء من ماله من مقتضى ما استلزمه من مقتضى ما استلزمه من مقتضى ما استلزمه والله أعلم  
**باب في العاقل** قال الشيخ الإمام رضي الله عنه وأخواته الحليفة ما لا يمكن  
قوة نقاد لطلوعه على العقول ولا في غير ما لا يقتل هذا الرجل عدو السيف أو لا يملك  
تقتله المأمور فالقول على العاقل كانه قتلته يدور المأمور والمأمور في كل وجه ولا يجوز  
البراءة ويحرم الأمر بالبراءة وهذا قول أبي حنيفة ونحوه وقال أبو يوسف يستحسن أن يجعل على  
العاقل الدية ولا يقتله وقال أنما يقتل العاقل في كل وجه كانه قتلته على ما لا يمكن  
جعل المالك في الإكراه وجعل الدية عليه في ماله وأبو حنيفة ومحمد جعلوا الدية في الإكراه  
وجعلوا الدية له في القتل وإنما قال أبو حنيفة ومحمد بقوله ذلك لأن المالك هو القاتل  
والتمسك به على القاتل والدليل على أنه المباشرة لقتل الجاني جميعاً أن المباشرة يملك المالك  
أما على قول الشافعي بالتمسك به على المالك أيضاً وأما على قول أبي يوسف فلا بد من الدية يجب  
في إسكان المالك وهذا من أحكام المباشرة والدليل على أن القتل يضاف إليه ويصير المباشرة أنه  
الحال المالك على قتلته فإنه لم يقتل نفسه فعمله إليه كما في المالك أن الضمان على المالك  
دون المباشرة كانه بضمة يديه وألف به مال إنسان لولاه لما كان الضمان له دون المباشرة ولذا  
في باب القتل يصير المباشرة قاتلاً ولو شدد على به شيء فقتل ساعده فقتل به إنساناً ولو عمل  
مكداً كان المباشرة هو المالك دون صاحب اليد فلهذا ما يملك عليه أنه إنما انتقل القتل إليه  
في المالك لأنه يمكن أن يجعل المباشرة له لتخليه وهذا المعنى يعني فيما نحن فيه موجود وهذا  
وردت المعارضة بين على القول بطلان أو عناق لأنه لا يمكن أن جعل المالك المأمور  
الامر كانه يظهر لمالك المباشرة فلو نقل إليه كلامه كل اقتصر على المالك فقد عليه ما لا يمكن  
المراد الذي يدل عليه قوله عز وجل ذبح ابنه ويحيى بن مريم سب ما لم يذبحه من المأمور لما كان  
ذلك بآية وإن لم يقوله نفسه **فان قيل** لا يجوز أن يقال بأن القتل انتقل إلى المأمور لأن المباشرة  
بالإجماع ولو انتقل القتل إليه لما أثمر قتلها علم أنه بقي عليه حرم فعله حقيقة وانتقل إلى المأمور  
حكما وصاد كانه قتلته جميعاً لأن في المالك ما انتقل إلى المأمور الأمر لو أمر المباشرة **فيل**  
له المباشرة غير الأثر المقتل لأنه انتقل عنه إلى المأمور وقيل إن المأمور لا يملك جعل نفسه القاتل  
وفي صحة أن لا ينتقل ذلك نصاً وهذا إنما هو ما لو أن المالك قبض عليه وضرب به إنساناً فقتله  
وفي صحة أن لا ينتقل ذلك فلو قيل أن ذلك فيها وإنما في باب المالك لم يأثم وإن جعل نفسه له

له خوفه على نفسه فتطعت حرمة المالك بحرمة النفس فما في سلبها منه فلا يجوز أن ينط حرمته كذا  
أنفسه خوفه على نفسه لأنه سلبه ما يقتل في الآثم من هذا الوجه الذي يدرك عليه التمسك به لولا  
ينط بالشيء ولا يشهد به إلا أن الشهادة بما ثبت في فعله كما إذا كان خطياً أو في الإكراه كما إذا قتلته  
مخرج أو القتل كما إذا قتلته ولا يشهد به إلا أن الشهادة بما ثبت في فعله ولا في الإكراه في القتل  
فلو ثبت بالشهادة لثبت في فعله مخرجاً أنه لم يباشر فلا يشهد به من هذا الوجه كما لو رماه بسهم فأصاب  
أنه لو ثبت التمسك به الرامي أن لم يوجد منه براءة حقيقة هذا الوجه لا في فعل الآثم انتقل  
إلى الرامي وصار كانه ضربه بالسهم مكرراً أما فعل المباشرة انتقل إلى المالك صار كانه قتل نفسه  
ووجه آخر أن هذا السلب هو السلب في المباشرة كما في قطع الطريق إذا أوجب القتل إذا  
منهم جعل قتلهم جميعاً ولا يوجب المالك سب القتل ولم يقتل نفسه ولا يجب التمسك به السلب  
كما لو ضربته في الطريق فوقع في نار أو مات وكما ثبت في الشاهد إذا شهد على رجل التمسك به في  
اقتضاه ثم رجعاً بينهما المالك ولا يقتل عليه وجه آخر أن الفعل من القاتل في الحقيقة يدل أنه أثمر  
في فعله والمالك ليس بالقاتل في الحقيقة يدل أنه لو طعن لا يقتل بطلاناً ولا يقتل على فعله  
أنه لا يجب تثبت أنه في الحقيقة ليس بالقاتل إلا أنه من طريق الحكم كالتقابل فلما كان من وجه كانه هو  
التقابل ومن وجه كان التقابل عيناً فثبت السلب في التمسك به التمسك به إذا كانت الشهادة الشافعي  
يقول أنها يتصلان جميعاً أما المالك فلا هو المباشرة في الحقيقة وأما المالك فلا في الفعل انتقل إليه  
حكما صار كانه قتلته والجواب عنه ما ذكرنا وذكرنا في الأصل وحكي عن الحنفية في إقراره  
على رجل أن يذبحه الناس فقتلوه ثم رجع فقتل الشهود فادعى قتل المالك وعن أهل المدينة في بطلان  
بطلان رجل خي قتلته وهو يعلم أنه يريد قتله إنما يتصلان جميعاً إنما ورد هذا دفع الاستحسان أنه  
لا يسلك أن يجب التمسك به المباشرة لئلا يشهد به ولم يردده للإجماع به لأننا نقول بذلك ولذا  
لو قال القاتل له لا يقطع به ولا فتلك لم يسمع له أن يعمل به ذلك فإن فعله فلا شيء عليه إلا الآثم  
لأنه يخاف بقطع يده التمسك به فلا يشهد به إن تلف غيره ويحرم منه فأن فعل ذلك فالتمسك به  
المالك في قول أبي حنيفة ومحمد كما ذكرناه في الفصل الأول فإن أرى الحليفة أن يجره ويحرمه فعمل الآثم  
ارتكب المنكر ثم حقه التعزير وكذلك لو أمره بقطع أصبح أو نحو ما ذكرنا من قبل أن الإكراه يكون القتل  
ويقطع عضو من أعضائه ولو أمره أن يضره بوسط أو أصاب أو أمره أن يقطع رأسه ويحرمه أو أن يقطع رأسه  
فيحرمه رجوت أن لا يكون ثماً في فعله ولا في نكته وإنما جاز له أن يعمل لأنه ليس منه المالك التمسك به  
عضو من أعضائه وإنما فيه أخطأ الغرض عليه وجود أن يدخل الغرض عليه بأحد أعضائه الآثم أنه  
لو كان في مكانة وكاف على نفسه الهلاك من المجمع ومع رفيقه طعاماً وإنما دفع إليه جازله أن  
يأخذ منه ويدفع إليه فتمت وإن كان أخطأ الغرض عليه لئلا يكون هذا الناس لا يقدرون هذا القدر  
من الظلم والأذى والأذى ظلم من حيث أخطأ نفس أو تلف عضو من أعضائه والذي يفعل به هذا الفعل  
طلب نفسه في حب أصاحه فذلك كان في وسعه من فعله ولو لم يفعل لا ياتم أيضاً لأنه أراد به  
صاحبه المسلم وما له لو كان الوعيد محلياً وفيداً وضرب بوسط أو طعن رأسه لم ينتج له شيء من  
عليه شيء من الظلم فذلك أو كذا ما ذكرنا من قبل أنه ليس فيه خوف التمسك به فلا يفتن عضو  
من أعضائه وإنما ذلك لأننا لقا الغرض عنه ولا يجوز أن يكرهها **فان** ولو أكره الحنفية أن يقطع















على عرف زمانها **قال** وفي كل موضع دوري الحد يجب المدة وإذا وجب الحد بطل المدة ولا يجتمعان في جماع  
واحد ولا يكون جماع ابدا لا يجب فيه حد ولا مهر لأن الزوجي دار السلام لا ينقل من يوجب عقوبه لو ادعى  
عزاه على ما ذكرنا في كتاب الحدود ولو مات المهر المهر المهر الجبس أو بالقتل فلا حد عليها لأن المهر لم يكن  
منا فعل في الحقيقة ولم يوجد لها دليل الرضا وإذا وجب المهر عليه لا يصح ملك على المدة لأن المهر  
يدل منه استنواها فأنفسه فلا يصح به على غيره وهذا كله إذا ادعى بوعيد بنفس أو مال  
عضو من أعضاء ما إذا ادعى الجبس والقيود فتعلم ذلك كان عليه الحد لأن المهر لم يرد له أو شئت وأما  
فعله لدفع الخ من نفسه فصار كالطباع على ما تقدم من قبل وأن استخفى بالزنا حتى مثل كان باجورا  
وقد ذكرناه **قال** ولو قال بقتل نفسك أو بقتل يديك أو بقتل يديك فقال له ذلك الرجل قد ارتكبت  
ذلك في التطع فأنطع وهو غير ممكن لو سأل المدة أن تطع يدي فأن تطع يدي فأن تطع يدي فأن تطع يدي  
أو أنه في التطع صحيح في حق نفسه ولم يصح في حق غيره فلو قال ذلك رجل من الظالم والمادي فلا حيلة  
أن تطع لغير الله تعالى ولكنه إذا تطع لأحد لا بد له من حجة في حق نفسه وما دون النفس  
يجوز البذل والأباحة الأثرى أنه لو وقعت في يده أكله ما يطل منطعا منطعا أن يجوز ذلك  
ووجه آخر أن ما دون النفس يسلك فيه مسلك الأموال الأثرى أنه بغيره المساكاة فصار كأنه  
أذن له باستهلاك ماله فلا يجب عليه شيء وإن كان صاحب اليد مكرها من جهة ذلك المدة أو غيره  
على الأذن في التطع بوعيد لغيره فالتصا من الذي أكله الفاعل على التطع لأن فعله فعل الله تعالى  
المدة كالشأن كما ذكرنا في الأكرام على القتل وليس هذا كما إذا ارتكبت المرأة الزنا حتى يجرى بها الحد  
يجب وإذا شرط الحد للشبهة حب المدة لأن الأباحة لا تجري فيه بوجه من الوجوه فلم يصح الأول  
أما **قال** ولو قال له بقتل نفسك أو بقتل يديك فقال له ذلك الرجل أنتلني فأتيت في كل من ذلك وهو  
غير ممكن فقتله بالسيف فعلى الأكرام في ماله كأنه قتله بغيره لأن المدة من حق الوتر لم يجعل أذنه  
فيها فوجب الرية على المدة فأنه قتله بأذنه نفسه بخلاف ما دون النفس لأن الأذن حقه فعل المدة  
فيه وإن النفس ما لا يجري فيها الأباحة وكان ينبغي أن التصا من شرط للشبهة حب  
الدية في ماله بخلاف ما دون النفس لأن الأباحة تجري فيه على ما ذكرنا **قال** ولو أكره على أن يصح  
شأن لا يخاف منه تلف من ضرب أو سوط أو غيره ففعله رجم أو لا يم فيه لأن هذا القدر من العمل لا يبد  
ظلمة من حيث أحيان نفس أو ماله على ذلك بالرضا يكون من جنس الظالم لأن أي ذلك عليه فأتت منه ما  
ذمته على ما قبله المدة لأن فعل المدة في الضرب فصار كأنه ضربه بالسوط بنفسه ولو ضرب بنفسه  
مضربك كات الدية على ما قبله كذلك **قال** ولو أكرهه تلف على أن يأخذ ماله رجل مضى  
به ففعله فلا شيء كما واحد منها لأن رجمة الماله ليست من جهة عينه أعاد ذلك لعدم الرية من صاحبه  
فقطط الضمان ولو كان أنه صاحب الماله بوعيد لغيره أيضا على أن أمه بذلك فالضمان على الذي  
أمر الفاعل فلا ضامن الفاعل إن علم أن صاحب الماله ملكه على الأذن أو لم يجعل لا يفعله ملك  
إلى المدة فصار كأنه تولى يده ولو كان الفاعل أكره على ذلك بحسن أو قبح لم يحل له أن يملك ماله  
لما ذكرنا أن ذلك لا يكون كراهيا إلا أن أمه صاحبه بغير أكرهه فحسب جوره ذلك **قال** والعبد  
والأمة فلا ياذن فيه مولا ما في جميع ما وصفت لك مثل المروءة والمروءة التي في حمله واحدة ولا يبر  
فمن الملوكة إذا أذن له المولى في قتله بغير أكرهه لأن الملوكة ماله فصح أذنه في حق نفسه في الملاف

نقل إليه صح  
فأذن له صاحبه وفعله صح

ماله واستأطضا عنه وإن لم يصح أذنه في أباحة قتله في حق الله تعالى باستأطضا المأم عنه ولا كذلك  
الحر لانه ليس مال فلم يصح البذل في نفسه فذلك خلف **باب الأكرام على البيع من سبعة المراتب**  
قال الشيخ الإمام رحمه الله وإذا أكره الرجل بوعيد تلف على بيع عبده لبيد أو عشرة آلاف درهم  
من هذا الرجل البذل وهو يدفع إليه ويقتضى الثمن فتعلم ذلك وقبضا والمشتري غير ممكن فلا يجوز  
عن ذلك المجلس قال البايع قد أجزت البيع كان البيع كراهيا إلا أن الأكرام لا يمنع وقوع العقد إلا أنه كان البيع  
خيار البيع لعدم رضاه فإذا أكره الباز بعد رضاه وبطل خيار البيع الأثرى أن يطلو على عبده بغير أذنه  
لم يخرج فإذا أكره صاحب البيع جاز ذلك هنا ولو لم يخرج البيع ولكن مضى الثمن الطوع بآراء البيع ومثل هذا  
مطابق لآل دليل والأباحة تكون بالدليل وقد يكون الصبح الأثرى أن يطلو على عبده بغير أذنه ثم إن  
المولى يقتضى الثمن الطوع بخلاف ذلك منه إجازة لبيع ذلك هنا ولو لم يفعل ذلك حتى عتق المشتري العبد  
فعتقه جائز وهذا في قول أصحابنا وفي قول زفر لا يجوز عتقه ولو أعتقه قبل القبض لا يجوز عتقه إلا أن  
ولو وصف فيه تصرفا يحتمل الفسخ من البيع والدية وتغيره بغيره خلاف البيع القاسد إذا قبضه  
فيه لا يقض عليه بغيره وألحق بينهما ما ذكره وقد أقول أصحابنا أن طلقه بآراء وألحق بغيره  
وإن لم يقدر الملك بنفسه لا تقرر في حق فانه يقصد الملك عند القبض فليجوز البيع القاسد إلا أن  
المعنى المقر بالإيجاب هنا هو الأكرام وفي الأصل المردود إليه السداد ولا فرق هنا ولا يلزم هذا  
البيع شرط الخيار لبيع أنه لا يقيد الملك عند القبض لو أعتقه المشتري لا يجوز عتقه لأن الإيجاب  
هنا كغيره طلق ولا يلزم على هذا الأصول إذا باع مال الغريم سلم إلى المشتري لا يملك حتى لو أعتقه  
لا يقيد عتقه لا تملك من المالكين لم يصدرا الإيجاب من غير المالكين **باب ثلث** البيع القاسد بما  
أفاد الملك بالقبض من بعض تصرفاته المحتملة للقبض هنا إجماعا أنه يقض تصرفا من البيع والدية  
ذلك أنه لا يقيد الملك **قال** له من التصرفات ما يقض لبيع القاسد وهو الإجارة ثم لا بد  
ذلك على عدم الملك وكذلك هنا البيع والدية ثم يقض التصرفات لا يدل على عدم الملك إلا أن المكي  
إذا قبض البيع في البيع الصحيح من غير رضي الباي قبل قبض الثمن يصف فيه من البيع والدية فإن المانع  
أن يقض تصرفا من ذلك البيع مملوك له حتى لو أعتقه المشتري بآراء عتقه وهذا المعنى وهو أنه لم  
يمن يقضه وتصرفه وعدم الرضا بالقبض والتصرف من التصرفات المحتملة للقبض كما في ذلك  
المسألة بخلاف البيع القاسد فإن ضمان رضي الباي يقضه وتصرفه فذلك لم يمتد تصرفا من ذلك  
أن الرضا على في مال الملك والأكرام حول الرضا فلا يملكه المشتري كأد باع على أن البيع الخيار إلى  
ملكه أيام قبضه المشتري وأعتقه أنه لا يفد له ذلك هنا قيل له في كل هذا إما أن يبايعه عند أكرام  
وقبضا فاعتق مشتري العبد القيد لم يستحق الثوب لا يطل عتقه وإن ظهر عند الاستحقاق أن  
بايع العبد لم يرض عن مال ملكه عن العبد إلا عند سلامة الثوب ولو سلم الثوب ثم الفرق من هذا  
ما إذا كان الخيار لبيع أن يك الخيار ثبت تصدا وشرطا فصح وقوع الملك وهنا الخيار ثبت من  
طريق الحكم فلم يصح الملك هذا كما عرفت أن المشتري إذا كان له خيار الرضا لا يملك الباي عليه  
وإذا كان له خيار العيب أو خيار الروة ملك الباي عليه الثمن لأن الخيار ثبت من طريق الحكم لا الشرط  
كذلك هنا والتبديل والاستبدال في الحارثة في مضي العتق لأنه لا يحتمل القبض والفسخ فلو أعتق المشتري  
أو دبره أو استولده لم قال المدة بعد ذلك قد أجزت البيع فأت إجازته بآراء لأن البيع صار كأنه



في الحكم بالتقاضي الاجازة للاحق العقد الذي جاز به العقد عليه **قال** ولو لم يتنفسه المشتري لم  
يجب فيه شيئا ولو لم يجر البيع حتى التناقل المشتري قد تنفس البيع فيما بين يديك وقال البائع الاجر  
سلك وقد اجرت فقد استغنى البيع بالاصل في هذه المسائل ان البيع اذا كان فاسدا لا يلحق في القبول  
عليه وانما كان ذلك لخطا في العقد كما في هذه المسألة وكما في البيع بشرط الاجل والمصادق والبار  
فان كان قبل التنفس وكل واحد منهما تنفسه اما البائع فلاجل الاكراه والمشتري له ان يتنفس اجازة ان  
لزم العقد وكذا ان لو كان المشتري هو المالك والبائع غير المالك فكل واحد منهما ان يتنفس البيع قبل  
التنفس لما ذكرنا من المعنى الذي ان جاز البائع مال غيره بغير اذنه ثم ان يتنفس البيع قبل اجازة صاحبه فان  
له ذلك لان العقد لم يجره اذا كان صاحبه وله ان يتنفس في نفسه العقد وكذلك لو قبل من اجل غيره  
اذنه ثم اراد ان يتنفس للعقود قبل ان يجر المثلول له فله ذلك لانه ان يخرجه عن حوزة امان الله  
هو ما اذا كان بعد التنفس فملكه ان يتنفس الاجل الاكراه وليس للاخر ان يتنفس لانه كاطا بغير  
منه وقد خرج الشيء من ملكه بالتنفس فلا معنى لبيان الحاد ولو كان البيع فاسدا من اصل كالتنفس  
بالحبس والحبس وما شابه ذلك فاما بغيره فان تنفسه جاز الا ان يفسد العقد لاجل الحرمة  
والزوا وكل واحد منهما ما يورث التوبة عن الزوا والرجوع عنه فاما ما تاتى وبيع مع فسخ وتنفسه  
**قال** ولو لم يتنفسه المشتري حتى اذنه المشتري من اخذ منه كان تنفسه باكراه البائع فجاز البائع على  
طاله ان يتنفس البيع كله واخذ العقد وانما اجازة البيع الاول فان اجازة طر البائع جميعا  
وانما كان البائع بالحيار لا المشتري تنفس في حوزة غيره بغيره فله ان يتنفس ذلك  
كالمشتري اذا تنفس في احوال الشراء ولما شئنا ان يتنفس ان يطره من وجهه وليس هذا المقصود  
المشتري ثم انفسه بعد ما تنفسه انفسه تنفسه لانه يفسد بفساد صاحبه على ما ذكرنا من الشرع  
في المسألة الاولى واستشهد في الاصل كما ذكرنا في المسألة القديمة ان يطره المشتري من حوزة البائع  
ديهم كما له تنفسه المشتري بغيره البائع فباعته كان جازر للبائع الا ان يشترط فان يطره  
استعمل البيع الثاني ان لم يجر البائع الاول للمشتري الاول فتنفسه جاز البيع الثاني وجاز كل بيع  
كان في ذلك وانما شئنا عشرة بيع بعضهم من بعض كذا في ملكه لو شاع عنه عشرة بيع بعضهم  
من بعض كان له ان اخذه ويتنفس سبع كلها لانه هنا فان لم يجر البائع الاول والثاني والاخر او يجر  
من البيع بارت البيع كلها وكان له التمسك بالشري الاول وليس هذا المقصود ان يطره المشتري  
من حوزة البائع بعد اذ لا يملكه طر ما بعده بالاعايب ولم يجر ما سلكه والفرق بين  
ان يطره الاكراه كان البيع وانما حصل الملك للمشتري لان البائع كان له خيار البيع والتنفس  
لعدم رضاه فلما اجاز واحد من هذه البياعات فقد وجد رضاه وطلبا ما كان من خيار البيع هو  
بجارت البياعات كلها وهي كلها تخلف الاجازة بقا العز عليه ولا ذلك التنفس لان العقد  
ليس صحيح الاجازة والتمسك لما صنفه فقد ملكه بالتمسك بالقيمة التي وجبت عليه فلما تمت اتم ملكه  
بالقيمة بطل الملك الذي كان له بانفسه ان يجر البائع الذي كان له لانه لا يملكه فله ان يطره  
التمسك الى وقت التنفس فباعته كان له تنفسه جازر فله العز طر ما بعد التنفس ولو  
يجز ما قبله فان اعتقه المشتري الاخر قبل اجازة البائع وقد شئنا عشرة كان العز طر ما ذكرنا  
ان الملك وقع للمشتري الاول بالتنفس فاذا اعتقه المشتري الاخر فقد المقتضا كما جاز عقده

اولا متنبه لان ملك البائع قد زال بقبول الاول فلا يجوز اجازة المالك بعد ذلك لما ذكرنا ان البيع  
عليه قد هلك وكان له ان يتنفس منه عبده ايمنا لانه هلك بطل من الحكم فان ضمن الى كرهه رجع لها  
على البيع الاول وجازت البيوع النافذة كلها وانفسها البائع المشتري الاول الى لدى له  
البيوع النافذة كلها وانفسها احد البيعة الباقي لم يطره كل بيع كان بعد ذلك البيع وبيع المشتري  
الذي يضمن على البائع بالتمسك الذي اعطاه وبيع الاثمان حتى تنهوا الى البائع المالك لما ذكرنا **قال**  
ولو ان يطره المالك ويعد له على المشتري من بطل عبدا له يكاوي الف درهم بعينه الا في البيع  
غيره فله ان يطره على البائع والتنفس دفع التي فلما تنفسه المشتري اعتقه او يجره او كانت امه وطرا  
او ترها بغيره او تظر الى فرجها بغيره واقر بذلك او قال قد رضيتا فهذا كله جاز عليه لان  
البائع كان غير مكره على البيع والمشتري كان مكرها فلما تنفس فيه بعد التنفس منه صار راضيا  
به ولذلك لو قال قد رضيتا ثم هذه المسألة على وجه اما ان يكون المشتري مكرها والبائع غير مكره  
او البائع مكرها والمشتري غير مكره او كلاهما مكرهين فلا يخلو اما ان يتنفسه البائع او المشتري او كلا  
مكرهين ولا يخلو اما ان يكون قبل التنفس او بعد التنفس فاما اذا كان المشتري مكرها والبائع غير مكره  
كان بعد التنفس فعلى المشتري جاز عتق البائع اطلاق لان المشتري لما تنفسه فقد ملكه وخرج من ملك  
البائع فالمشتري ملك نفسه ان اعتقا جميعا مطلقا فعلى المشتري جواز اجازة المالك ان يملكه البائع  
واذا كان قبل التنفس ان كان المشتري هو الذي اعتقه فان التمسك ان لا يجوز عقده لانه لا يملكه الا  
فلا يملك قبل التنفس ان كان المشتري هو الذي اعتقه فان التمسك ان لا يجوز عقده لانه لا يملكه الا  
ولو يوجد وفي الاستحسان يجوز لان البيع كان فاسدا لاجل المشتري لانه هو المالك على الشايبا البائع  
وكان غير مكره فلما اعتقه المشتري فقد وجد رضاه وصار بمنزلة اجازة البيع كما لو اشترى عبدا على  
ان المشتري بالحيار لثمة ايام فاعتقه المشتري كان عقده وصار كذا اجازة البيع ثم اعتقه وكذلك هنا  
ولو اعتقه جميعا فعلى البائع اولى من عتق المشتري لان ملك البائع اقوى من ملك المشتري لان  
الشيء على ملكه ما لم يطره المشتري او يجره البائع وملك المشتري باجمد وفي النفس والاطار فليست ان  
ملك البائع اقوى من عقده اولى من عتق المشتري بطله اذ كان المشتري مكرها والبائع غير مكره  
كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فان كان العبد غير مقبوض فعلى البائع جاز لان البائع اعطى ملك  
نفسه لان المشتري لا يملكه الا بالنفس وكذا عتق المشتري لا يجوز عقده لانه لو ملكه لان البيع فاسد  
وليس هذا اذ لو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فاعتقه المشتري قبل التنفس لا يجوز عقده  
لما ذكرنا في الفصل الاول ان البائع كان ايمنا فباعته المشتري فيه وجد رضاه انفسا فاما هنا  
فالبائع كان غير ايمنا فعلى المشتري لا يطره ولو اجاز البائع البيع بعد عتق المشتري فلا يجوز ذلك  
اكتفى بخلاف المشتري من ايمنا اذ اعطى ثم اجاز العتق منه البيع انه يفسد عقده لان هناك  
سبب الملك قد تم فيلزم العاقد ان اذ الوجه لو اصد منها في العقد طر الا انه كان متوقفا على شيء  
هو اما ان يفسد روال حق هذه الثالث واما في الاكراه فلم يتم سبب الملك بين المتعاقدين لان الحاد  
بيع غار الملك فله ان يطره واقره وجوز البيع باجارة البائع لان عتق المشتري لم يجره فله ان يطره  
العقود عليه فله ان يطره لانه المالك للعقود عليه ولو اعتقا جميعا جاز عتق البائع لمصادمته ملكه  
ولو كان هذا العقد البائع فاعتقه المشتري جاز عقده لانه ملكه بالنفس ورواى ملك البائع عنه وليس



كما لو اشترى البائع الحمار لنفسه ثم اياه صر محافضة المشتري واعتقه ان لا يفد عنه وهذا البيع  
ملكه والحمار ثبت له وملكه ذلك لو بيع وقنع الملك المشتري بالقبض والفرق بينهما ان الحمار لم يملك  
صراحتا من الملك وان قبض المشتري بالحمار الثالث حكم الاكراه الا ترى ان خيار الطهر عند المهر  
والسلم وان بعد القبض ربحا والخيار المحكي لا يمنع ولو اعقاه جميعا فعد عتق المشتري فيه لانه ملكه  
بالقبض كما ذكرنا ولو كانا جميعا لم يحرر شيئا من قبضه وان قبض المشتري في ملكه كان البيع بملكه  
فان اطار احداهما البيع فقد بطل له الاكراه من حيث وصار كان الاخر هو الملك فان كان المشتري هو الذي  
اطار صار كان البيع هو الملك والجواب فيه كالجواب في تلك المسئلة وان اجازة البيع طار كان ملك  
كان هو الملك والجواب فيه كالجواب في تلك المسئلة **باب** ولو كانا جميعا لم يحرر شيئا من قبضه  
منه فلا بد لك فقال احدهما بعد ذلك قد اجرت البيع كان جائزا من قبضه والاخر على حاله كان ولو  
الذي غير لما ذكرنا ولو لم يحرر حتى اعتقه المشتري طار عنه فعد عتقه لانه قد قبضه وملكه بالقبض  
واجازة الاخر بعد ذلك لا يجعل وان كانا جميعا فصارا باذنه اذ كانا جميعا فصارا باذنه اذ كانا  
عتق البائع فيه اما اذا اجازة المشتري فصار البائع على حاله فاذا اعقاه معا جاز عتق البائع فيه  
لانه على ملكه واما اذا اجازة البائع ثم اعقاه فذلك جاز عتق البائع لان المشتري لم يملكه بعد عدم  
القبض وان كان اعتقه احدهما ثم اعقاه الاخر بعد قبضه في ذلك بان كان البائع اعتق اولاهما  
نقض البيع ولا يجوز عتق المشتري لان البائع ملك الفرج بالقبض فملك المفقود عليه حكمه وان اعتقه  
المشتري او لا لم يفد عنه فعد عتق البائع بعد ذلك لما ذكرنا فلو ان المشتري اعتقه اولاهما  
البائع اجازة البيع فعد اجازة البائع لان عتق المشتري في اول مره لم يجعل لعدم الملك ولكن طار  
حيث وصار خيار البيع فلما اجازة البائع بعد ذلك بطل ايضا خياره ونفي العقد عارضا عن خياره  
جميعا ولو ان المشتري هو الذي اجازة اول مره ثم اعتقه البائع طار البائع وكان عتقه بنفسه البيع  
لانه لو يرد عنه ملكه ما لم يقبل به قبض المشتري فجاز عتق البائع فاد في الاصل وانما شلها  
شك بطل بشرى عبد المالك درهم على ان المشتري بالحمار اذا فطر قبضه حتى اعقاه فعد عتق البائع  
كان لان البيع قائم ولا عليك المشتري الا بالقبض ان اعتقه المشتري او لا فالنبا من منه ان  
عتقه باطلا لانه لم يملكه ويجوز استحقاقا وجعل عتقه اماه ربحا بالبيع وهذا اذا اعتقه في الايام  
السلامة وان اعقاه بعد الايام السلامه فذلك قولها لان القبض تالده عند ما لان شرط الخيار  
المرتب له اياما غير عتقها واما على قول ابي حنيفة رضي الله عنه فقد اكد المفسر بعضه ايام  
فلا يجوز عتقه **باب** ولو كان المشتري قبض العبد في الاكراه وفي الخيار فصار له ان  
احدهما البيع في الاكراه لم يحرر عند الشافعي منه في جاز لما ذكرنا ان ملك البائع زال عنه فقبض  
المشتري ولو ان المشتري اكد على الشراء والقبض ودفع الثمن لم يحرر البائع على ذلك فقبضه  
التقيا فذاك البائع قد قبضت السبع لم يثبتت اليه قوله وكان ذلك الي المشتري لما ذكرنا ان الخيار  
اذا كان للمشتري وقد قبضه فجاز انقبض الاجارة له على حاله فان كان قبل القبض وقبل واحد  
منهما حتى انتقض لما ذكرنا من قبل وان كان البيع فليد في افضله فكل واحد منهما حتى انتقض ملك  
القبض بعده وذكرنا الفرق بينهما في هذا الباب **باب الاكراه على عتق او طلاق**  
**باب** واذا اكد الرجل بوعيد تلف حتى يشر من رجل عتقا بعشر الاف درهم ويمنه الف

وعلى دفع الثمن قبض العبد والمشتري طلف ان كل عبد يملكه نيا يتقبل فوجس وطف على ملك  
العبد منه فقد عتق العبد وعلى المشتري قيمته ببيع ولا يبرج على الملك شيئا وانما عتق لوجود ط  
حده بعد ما ملكه بقبضه وانما لم يبرج قيمته لانه يقبض بالعقد العاقد والمقبوض العاقد  
مملوك بصف بالقيمة وانما لم يبرج على الملك شيئا لانه لو وجب عليه الضمان لوجب باطنه حقيقا اما  
ان يبرج البيع او العتق ولا يجوز ان يبرج لاجل البيع لانه ادخل في ملك المشتري عدل ما اخرج من ملكه  
لان بعد قيمته الف درهم ولم يبرج على المشتري اكثر من الف درهم ولا يجوز ان يبرج ان يبرج ان يبرج  
لان العبد عتق قيمته واليمين كانت من قبل المشتري لانه قبل الملك ثبت انه لا معنى لوجوب الضمان  
بوجه من الوجوه ولذلك لو اكرهه على شراخي بكم محرم او امة قد قلت منه او امة جعلها  
مرتبة ان يملكها والمعنى بما ذكرنا انه ادخل في ملكه عدل ما اخرج من ملكه ولذلك اذا شهد  
على رجل وقد قال لعبد ان يملكه فوجس فعد عتقه لانه اشتراه بالف درهم هي قيمته والبيع  
يدعي بيع فبقي القاضى في ذلك واعقبه بقوله ان ملكه فوجس ثم ربحا فلا ضمان عليهما لما ذكرنا من  
القبض ان الشاهد ادخل في ملكه عدل ما اخرج من ملكه فلا ضمان عليهما واستشهد ابي الاصل فقالا  
الا ترى لو قال لعبد حتى ان يبرج هذه الدار فاكه بوعيد تلف حتى يبرج فعد عتق ان الملك لا يبرج  
العبد لان العبد انما عتق باليمين لساغه ولذلك لو طلف ان يبرج في هذه الدار فعد عتق هذا  
فاحمله قوم وهو لا يملك من شيء شيئا حتى ادخل في الدار وصار فيها باذنه فعد عتق العبد  
وكبريخ والله شيئا وانما عتق بوجوه شرط وهو صيرورته في الدار ولا يجب الضمان الا الذي اخذ  
لانه انما عتق باليمين لساغه ولذلك ان قال ان يبرج فانه في طابق فانه حتى وجها بربطها  
لم يبرج على الذي اكرهه بايقوم لقام نصف المهر لا انما طلفت باليمين لساغه ولا منع الملك في ذلك  
**باب** ولو اكره بوعيد تلف على ان يحل عتق عتق في هذا الرجل او طلاق امراته ولم يبرج فعد عتق  
فطلق ذلك الرجل المراه او عتق العبد كان القياس فيه ان يبرج العتق والطلاق ولا يبرج الملك شيئا  
وفي الاستحسان يبرج فيه العتق ويصرف المهر الذي غرمه الزوج لارائه وجه القياس انه لا يبرج لانه لم  
يبرج على امره ولا يبرج لانه قد عتق وقد لا يبرج فاد لم يبرج على امره ولا يبرج على امره ولا يبرج  
على امره الاصل فقال لانه لم يبرج على الطلاق والعنان بينه الا ترى ان شاهدين لو شهدا ان المولى  
وكل هذا الرجل يحرر عتقه او شهدا انه جعل امره بعهده بيده فاعتق بربطها لاجب عليها الضمان ولذلك  
الاكراه وجه الاستحسان في ذلك لانه الله على اخراج الامر ببيع وحيث لا يملكه ماله ولا يبرج  
منه لان التقبض لا يبرج الرجوع عنه فاشبه نفس الطلاق والعنان وليس هذا امره اليهود اذا شهدا  
على التوكيل او شهدوا انه جعل امره بعهده بيده وقضى القاضى بربطهم ثم رجعوا انه لا ضمان عليهم لان اليهود  
شهود اعلى من ما نحن فيهم وجعل الامر بعهده واقضى بقبضه في المتألف من قبل الوكيل فلو كان الاكراه  
من اليهود واما في الاكراه فقد كان اكرها على امره في المتألف والقن ايضا في المتألف فاد بعله  
الملك صار كان الملك هو الذي فعله هذا ما نقول ان يهود الاحصان لو رجعوا بعد الرجوع والوا  
شهدا بالباطل ونحن نعلم انه باطل لم يبرج ضمان لان يهود الاحصان اجبروا على امرهم والرجوع  
امر في المتألف فلا يبرج النعل اليها وعنده لو ان القاضى قال قد علمت انه لم يبرج امره طلاق  
واما اعلم انه لا يبرج عليه والله الناس حتى يبرج منه دية لانه من القاضى بالرجوع كان في المتألف



فليسبب الافلاف اليه وكذلك هنا اختلاف حكم المدة وصحة الاكراه وكان ينبغي في قياس قول محمد  
ان قيل القاضى انما كان يتيسر عند ذلك لان من فيه ان الملك على التمسك كالمالك او يوجب  
الا ان المذهب عند ابي حنيفة اذا قلنا بما لا يعين مثله كالعصا الكلب والحجر البكر انه لا يحل  
وعلى قولنا يجب كذلك هنا ينبغي قياس قول محمد ان القصاص لا ان القصاص ينط للشيء  
هنا رحمه الله القاضى القصاص ينط بالشيء والدية لا تنط **فأجاب** ولو ان جلا اكره  
على ان يحل كل ملوك عليه فما يتقبل هو من فعله فملك ملوكا بوجه الرجوع عن الاضطرار  
المكره فيه كما اذا اشترى ملوكا او وهب له او اوصى له به لانه عتق اختياره لانه يقضى بقوله  
وكان مختارا فيه ولو كان مضطرا فيه وادعت انه ملكه باختياره فلا يجب الضمان على احد ولو  
عنه او عتق عليه كان التيسر ان لا يعرض في الاستحسان ضمن وجه التيسر انه تدرت العتق وقد  
لا يرث فلم يكن اكرهه الاقامه الاتري ان الشاهد لو شهد على رجل بالنسب ثم كان الرجل وورث  
منه المهور له ثم رجع الشاهد ان الاضطرار لانه تدرت منه وقد لا يرث فلم يكن اكرهه اذ تم على  
الافافيه للميراث وجه الاستحسان ان العتق دخل في ملكه بغيره فصار هو الذي الملك **فأجاب**  
ولو اكرهه على ان يبال لعينه ان ثبت فالتحقيق فشا العتق عتق ومهر المدة فبینه وكذلك لو كان اكرهه  
على ان يبال له ان خطت الدار فالتحقيق فشا اكرهه على اخرج امره من حيث لا يعلم اكرهه  
لا يكره الرجوع في العتق ولا في النفوس **فأجاب** ولو كان اكرهه على ان يبال لعينه ان ثبت فالتحقيق  
او اكرهه او رثت فالتحقيق فشا من ضح ذلك فان العتق يعنى وغيره الذي اكرهه فبینه وكذلك لو كان  
لا يكرهه المدة بما امر ان يخط لانه اذا كان لا يكرهه المدة فالتحقيق فشا اكرهه على اعتاقه فبینه  
ذلك الى الملك ومثله لو اكرهه على ان يخط ان القاضى في الذي على فلان واقلت طعاما كذا  
فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
لانه لو كان مضطرا في ذلك فصار ذلك غير له الاكراه بالحسب والقيده لانه لو اكرهه بالحسب حتى عتق  
العبد لا يجب الضمان على المدة وكذلك هنا **فأجاب** اذا قاله الرض لا يكرهه ان القاضى  
فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
واقل الطعام لانه لا بد لصاحب ذلك من ان لا يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
المسلمين لان في تلك المسئلة لو كانت المدة مكرهه بالحسب حتى كانت الطلاق بوجع فادرك من القاء  
وفي هذه المسئلة لو كان المولى يكرهه بالحسب لا يكون ذلك اكرهه فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
الاكراه بالحسب فلا يكرهه وفي تلك المسئلة له غيره **فأجاب** ولو ان جلا قتل عتبه فلا خطا ولا  
فيه الى القاضى فانه القاضى المولى عتق عتبه بوعيد ليف حتى عتقه وقد علم المولى اليك فلا  
على المولى في الجنايه وانما الضمان على الذي اكرهه فيغير قيمته وايدى المولى فيدعى الى الجنايه  
وانما الضمان القاضى لانه المدة عتبه بالاكراه على العتق فيغير قيمته ولا يجرى القاضى المدة لان القاضى  
لا يكرهه الجنايه اكرهه وانما الضمان على الذي اكرهه فيغير قيمته ولا يجرى القاضى المدة لان القاضى  
القيمة من القاضى يدعى الى الجنايه ولا يجب عليه دية المتوفى وان كان عالما بالجنايه لان  
لا يكرهه الجنايه ولو كان الاكراه بالحسب لا يكرهه القاضى ضامن ويضامن المولى عتبه العتد لا يجب  
الجنايه ولا يكرهه اكرهه وانما اكرهه على القاضى الضامن لا يكرهه الاكراه او كان الاكراه بالحسب

لما قد سنا وانما الضمان المولى القيمة ولو يجرى المدة لان الاكراه بالحسب فوق الرضى في باب الاحوال فادوات  
الرضى يوجب للاختيار **فأجاب** ولو كان المولى اكرهه بوعيد ليف حتى يكرهه عتدا كان المولى ان يكرهه  
اكرهه لان على التمسك اليه فصار كانه هو الذي يكرهه عتدا على قول ابي حنيفة ومحمد ويحل في الجنايه  
لان قيمته ان يكرهه وتدرت رقبته ولو لم يجرى قيمته فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
ولو كان القيمة لا يكرهه الاكراه لان القيمة قامت مقامه ولو كان الاكراه بالمثل والحسب على ملكه المولى فان  
على المولى قيمة الجنايه لان الضرر لم يثبت وانما الجنايه ليعدم الرضا على ما ذكرنا والله اعلم  
**فأجاب** الاكراه على الله والدين **فأجاب** الشيخ الامام رحمه الله ولو كان اكرهه بوعيد ليف حتى  
على قيمته صدقة لله او صوما او حجا او عتق او غدا في كل الله او هبته او شيئا يقرب به الى الله تعالى  
لانه ذلك ولا ضمان له على الملك وانما اكرهه لان التمسك لا يطلعه العتد ولا يخطل الشيخ فصار كالاكراه  
على الطلاق والعتاق فبينا الاكراه في كل شي ما ذكرنا في اول الكتاب وانما قلنا انه لا ضمان  
على الملك لانه لم يثبت عليه ما لا يكرهه من جوب الصدقة في ماله لان ملكه طهره القرض اذ اكرهه  
في ماله لا يكرهه ملكه وانما اكرهه عليه قربة بغيره فبينا جوب الصدقة والحق القاضى في ذلك ولا  
يجب عليه فاذا كان يكرهه على الاستحالة فلا يخط عليه وهذا كما قالوا في رجل امر بطلاق زوجته  
او بودي ماله او بغيره فبينا فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
هنا وكذلك لو اكرهه على العتق في كل شي من ذلك او لعنه من الطاعات والمعاصي لان العتق لا يخطل الشيخ  
ولا يجمع الرجوع عن **فأجاب** ولو كان اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
بغيره فبينا فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
على عتق عتبه ولو يعين العتد فاعتق عتبه اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
ولو اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
الاكراه لا يخطل في العتاق كما ذكرنا وعلى الملك قيمة لانه اكرهه عليه ملكه باكرهه لا يخطل فبينا  
اكرهه لو كان مستحبا عليه الطلاق لا يكرهه ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
تدرج عليه وكان ذلك ميمنا للذرة والغير اذا كان بالبدل لا يجوز عن الكفارة وقيل ان كان ذلك  
العبد الذي اكرهه على عتقه اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
امر بالمعروف ولو كان العتد من ميمنا لا يجوز عن الكفارة والمدة ضامن لقيمته على ما ذكرنا فان قال المتيقن  
ان اكرهه من القيمة حتى يجرى من الكفارة فبينا ذلك لان العتق وموت وقوعه ليرجع من الكفارة ولا  
يقتل طارا بعد ذلك كما لو اعتقه بالبدل عن كفارة ثم اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
ولو رجع له على المدة في لانه اقران العتق ليرجع الاكراه وانما كان الطبع عن كفارته وانما ارادت  
العتق من الطلاق امره ولو يخطل على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
لا يخطل عليه قيمته ولا يجوز عن الكفارة لمصولة بالبدل على ما ذكرنا وان اكرهه بحسب اكرهه اكرهه  
عنه ولا ضمان على الملك لان هذا ليس اكرهه موجب شيئا فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط فالتحقيق فشا اكرهه على ان يخط  
الكفارة لا ضمان الا بغيره **فأجاب** ولو كان اكرهه بوعيد ليف حتى يكرهه عتدا كان المولى ان يكرهه  
الاكراه لا يخطل في الاكراه ولا يكرهه الاكراه ولا يكرهه الاكراه ولا يكرهه الاكراه ولا يكرهه الاكراه



من

908

۱۰ و حنا



وهذا كره على الجهد وقدما  
بالبيع فكما قال فان سلم  
اليده العوض صح

وكذا ان الاكراه لا يمنع وقوع العقد وكذلك لو اكره على البيع والتفويض فوجهه على عوض وشا بيا  
ذكر ابن المعنى **باب** ولو اكره على بيعه ويدهعه اليه ففعل ففعله الاخر من البيع بغير اكره ففعله  
كان هذا اقراره منه حتى يرضى العوض صار ذلك بيعا منه لانه صار مجبرا له بشرط العوض وفتنه  
فهو طر وبتوخي له اليه على شرط العوض لانه صار مجبرا له بشرط هذا العوض فلو ان الموهوب له ابا  
ان سلم اليه العوض قال له قد سلمت في الهبة حتى يرضى العوض فلا ادفع اليك العوض ولا يملك على  
الهبة لو رجع له ذلك لانه سلم على العوض فهو بمنزلة اشتراط العوض في التسليم في الاصل فقال الا ترى انه  
لو قال قد سلمت اليك على ان تقبضني لدا فاني لم يكن هذا تسليما منه للهبة لان الاكراه كانت بالشرط ولو  
يوجد الا ترى ان يطلو لو وهب جارية رجل بغير شرط ولحقه الموهوب له فقال له رب الجارية عوضني  
منها ففعله عوضا وقبضه كان هذا اقراره منه للهبة والمقني تادركا ذلك لو اكره على بيع عبده بالف  
درهم وعلى غيره وقبض الثمن ثم قال المشتري رديني في الثمن الف درهم لو رجع هذا اقراره منه ببيع اللد  
بان اده جارية وان لم يردده فله ان يطلو وكذلك لو قال قد اخرجت ذلك البيع على ان يديني الف درهم  
والمعنى في ذلك كله انه اقراره بالزيادة فان حصلت الزيادة صحح الاكراه والا فلا ولو اكره ووعده  
تلف او طين شيئا ان يبيع عبده عن هذا الف درهم ولو لم يرضه فباعه ففعله لم يكن على الذي اكره  
شي وبني ان يجوز البيع اذا كان هو الذي اكره او اكرهه او اكرهه او اكرهه او اكرهه او اكرهه او اكرهه او اكرهه  
لا اكرهه على العقد وذلك يتعلق بالرضا والاكراه بالحس فبوت الرضا والاكراه على البيع لا يكون الاكراه  
على الدفع لانه اكره على ان يملكه ويملكه برون لمجرد العقد وان لم يتصل به البيع فله ان يطلو  
والتسليم بأكراهه صار بالتسليم مختارا للبيوع وليس هذا اكرهه على الهبة لانه لو اكره على ان يملكه  
ولم يرضه بالدفع ولو رجع عن ذلك ففعله ففعله لم يجر الهبة لان الاكراه على الهبة اكرهه على ان يملكه  
المدة ففعله ذلك اقراره لانه اكرهه على ان يملكه في الهبة لا يردول الاستيلاء ففعله ففعله  
اكرهه فلم يرضه اقراره وان لم يملكه واستشهد في الاصل فقال الا ترى ان يطلو لو اكرهه على ان يملكه  
جاريته هذه فلان فاعده المأمور وهو اقراره ففعله ففعله وكان الاقرار الهبة امر بالهبة والبيع  
فذلك الاكراه امر بالهبة او له بالدفع **باب** ولو اكرهه على ان يبيع شيئا ففعله ففعله ففعله ففعله  
لانه طاف امر وبيع باختياره ورضاه صح لانه اكره على ان يبيع شيئا ففعله ففعله ففعله ففعله  
الا بعد ان قال قبض المشتري به فلما اعهه شيئا ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ما اكره وصار متعها ما اكره به ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
فباع شيئا ففعله او دفعه اليه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
دون البيع الجارية وصار كانه ما يقبض ما اكرهه ودخل ذلك تحت الاقرار وهذا اقراره على ان يبيع  
بالف درهم فباع بحسبة في الهبة ذلك هنا وان اكرهه على ان يبيع المشتري كانه طافا في قبضه فان كان  
الله يبيع على المشتري لانه ملكه الضمان **باب** ولو اكرهه على ان يبيع له نصف هذه الدار ففعله ففعله  
فوهب الدار كلها ودفع اليه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
وكذلك هذا اذا اكره على ان يبيع نصف داره ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
اكرهه على ان يبيع نصف الدار وعلى ان يبيع نصفها ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
فذلك الزيادة على ما كان في البيع اذا كان ما ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله

غيره في البيع وهذه النصف وبيع النصف لا يتعلق بخواره بخوار النصف لانه امر ان يبيع نفسه  
ويعتق نفسه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
لانه لا يعرف اي العبيد كان فيه طابعا اذا كان الاخر هكذا ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
فاد اطل بصفه طابعه **باب الاكراه على ان يبيع عبده عن غيره** ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ولو ان لصا غلبا اكرهه بطلو عبده ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ذلك وقبضه العتق عنه طابعا ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
عنده والعتق عنه وان اكرهه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
عنده عن غيره بالف درهم اكرهه باع منه اولاه امره بان يبعه عنه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
هنا صار كانه اكرهه على ان يبيع منه ويملكه اليه ويعتقه الاخر فيعتقه ولو فعل هكذا اكرهه ان يبيع  
الا اكرهه ان يبعه لان العقد ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
استوطنا فان لم يملكه يبيع بها على العتق عنه لانه ملكه بالضمان وان لم يملكه ففعله ففعله ففعله ففعله  
لان العتق حصل عنه طابعا **باب** لو اكرهه على ان يبيع نفسه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
عتق قبل القبض في البيع ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
عني الف وطلو من غير فعل جاز العتق عنه وكان ضامنا للهبة وجعل العتق عنه امر بتركه القبض ففعله  
في الاكراه وقبضه الاستدلال الاصل من هذه المسئلة لا يكون من اربعة اوجه اما ان يكون المولى العتق عنه ففعله  
بالسئل او طابعا مكرهين بالحس اكرهه كان المولى مكرها بالسئل والعق عنه بالحس او المولى كان مكرها بالحس  
والعتق عنه بالسئل والاصل الاكراه بالحس ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
الحس ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
به دفع الخوض عنه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
العتق عن العتق عنه والولا له من خيار العتق على الذي اكرهه المولى العتق ولا ضمان على العتق عنه وانما العتق  
لان العتق بعد وقوعه لا يحتمل البيع مادركا ان الاكراه لا يمنع وقوع العقد لانه انما يبيع بعد بيعي الملك  
لا يحتمل البيع فكان العتق عن العتق عنه والولا له والضمان على الملك خاصة لان العتق عنه كان مضطرا  
بالقبول لانه اكرهه بالسئل او يقطع عضو من اعضائه ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
فانه هو الذي اكرهه **باب** كيف يجوز ان يعتق العتق عنه ويثبت فيه الولا بغير ذلك  
ولا بد من **باب** له وثبت هذا الولا بالبدل الالة وجب للمولى في الملك القيمة ولكنه على العتق  
لان الولا لا يحصل للمدة ثم يكون العتق عنه ان يبيع على الملك لانه اكرهه على ان يبيع ففعله ففعله ففعله ففعله  
ولو كان اجمعا مكرهين بالحس ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ذلك ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ما يملك المشتري البيع وكانت القيمة عليه ولو كان البيع مكرها بالسئل والمشتري مكرها بالحس  
ذلك في كل له اول الباب اذا كان المولى مكرها والعق عنه غير مكره والجواب فيه مادركا ان الجواب  
ان يبيع اجمعا ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
المدة لانه كالتطاع وانما ما انصاره ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله  
ذلك ولو كان البيع مكرها بالحس ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله ففعله

وقد







لو اكرهه على العتق او التبرير فهو على هذا التفصيل **باب** ولو كان الناجع غير مكلف ولم يطلب اليه الذي  
اكرهه المشتري بوعيد تلف على ان يشتري عبده بالبيع درهم وبعينه الف درهم وشبهه على ذلك  
ثم اكرهه على مثله عدل او اعقبه بوعيد تلف ملاحظا على المشتري في ذلك وعلى الذي اكرهه بینه  
العتد للناجع وانما لم يضمن المشتري لانه كان مضطرا اليه لانه لم يكن في البضاعة النسل اذ في كل واحد منهما  
كان مكلفا بوعيد التلف وكان الضمان في القيمة على المكلف لانه لم يصر بالاكره على النسل وانما امره  
بالاكره بالشري والرضى الاكره على النسل لا يكون حقا باستهلاك الاكره ان العبد لو كان قائما بعينه  
رد عليه فاذا كان كذلك كان الضمان على المكلف لانه هو الذي تلف عبد الناجع فيجب عليه قيمته و  
ولو لم يكرهه على النسل والعنق وانما اكرهه على تبرير العبد والناجع بالخيار ان يضمن الذي اكرهه بینه  
عنه غير مكلف لانه هكذا تلف عليه بغير ضمان لما ذكرنا ان الرضا بالشري لا يكون رضاه بغيره  
الذي اكرهه بقيمة العبد على المشتري مدبر الا ان المكلف ملكه الضمان وانما يصح بيمينته مدبر الا ان  
هكذا ملكه المشتري وانما الناجع من المشتري فيمنه مدبر او غير الذي اكرهه بيمينته فان النسيان على ما  
ذكرنا من الفرق بين العتق والتبرير انه في التبرير جسد العبد يملكه مضطرا لاجب قيمته كما اذا ساءت  
لغلام انسان عند خوفه على نفسه الهلاك جو عاض فيمنه ويضمن المكلف ضمان المدبر لا ملك الرأ  
المفحما المكلف بغير ضمان هذا اذا كان الناجع والمشتري مكرهين بوعيد التلف على البيع والتفويض  
واكرهه المشتري على النسل بوعيد التلف ولو كان المشتري اكره على الشراء والتفويض الجسد والمثله كما  
لو كان الناجع على الذي اكرهه المشتري ضمان لانه لم يضمن له في البضاعة المكلف ولو كان المشتري  
في يمينه عتده لان عمله لم يضمن منه انظر ان اكرهه المشتري على ان يملكه بوعيد التلف كان له ان  
يملكه بيمينته وصار كانه يملكه بيمينته لان يملكه بيمينته وان اكرهه على العتق بيمينته فيمنه  
بضمان التبرير لانه هو الذي تلف على اكرهه بيمينته بوعيد التلف وان كان اكرهه على التبرير بيمينته  
ان يضمنوا الذي اكرهه على التبرير بيمينته العتد لان العتد هلك بسبب كان من جهة المكلف وصار كانه  
استهلكه وان كان لا يخرج من يمينه فانه لا يضمن مقدار ما يجب على العبد من الجاهل لان ذلك المقدار  
يصل اليه لو ربه من جهة العتد ولم ان يضمنه لعتد وهذا كما قالوا في شاهد من شهدا على رجل  
اخذ بوعيد بوعيد وقضى القاضي بذلك ثم رجعا فانما يضمنان ضمان التبرير فاذا مات الوفي ضمان  
قيمة المدبر ان كان يخرج من يمينه وان لم يخرج من يمينه يضمنان لعتد بيمينته والتدبير في العتد  
لذلك ههنا ولو كان اكرهه في ذلك كله الجسد لرجح ببيع على الذي اكرهه ضمان لان عمله لم يضمن  
ايته ولكن يضمن المشتري قيمة عتده لما ذكرنا من قبل **باب** ولو ان لصا غلبا اكره بطلا بوعيد  
على ان يملك من بلان ان يضمن عتده عند الف درهم وبعينه الف درهم ومطلوب من يرب العتد  
بيمينته فالتفويض على العتق عنه ولا ضمان عليه ولا على الذي اكرهه وبغير ذلك السكدة ان  
يولى العتد فانه لم يضمن عتده في ذلك على الف درهم فاكف النسل المتفق عنه على ان يملك هذا  
فتفويض لعتد وانما لم يجب الضمان على اكره لان الوفي كان طائعا لملكه عليه حيث امره بان يملكه  
وانما لم يملك بالبدن فالا ضمان عليه وهذا كما لو ساء الوفي البض ان كره هذا الرجل بوعيد تلف  
ان يشتري منه هذا العتد بالف درهم ويضمنه فتعلق ذلك فاق في يمينه لو يضمن المكلف ولا

المولى شيئا وكذلك ان ساء مع ذلك ان كرهه على عتقه بوعيد تلف فتعلق والغنى في ذلك ان المولى  
كان طائعا في ذلك كله **باب** ولو اكره المولى الجسد على البيع والدفع واكره الاخر بوعيد تلف على الشراء  
والنسيان فتعلق ذلك ثم اكره المولى الجسد على ان يملكه المشتري بالبيع او بالتفويض على ان يضمن  
التلف متعلقا بيمينه او بيمينته على الذي اكره الناجع لان امره بالبيع وبوعد المكلف الجسد بيمينته الرضا  
على العتق فكان الضمان عليه وانما لم يصح امره وان كان يكرهها الجسد لعتد رضاه في حق المالية فوجب عليه ضمان  
القيمة **باب الاداء على الوديعة** قال الشيخ الامام رحمه الله الحجة في كمال هذا الباب  
ما ذكر في الاصل في آخر الباب ان الاكره بوعيد التلف او الجسد اني الاكره على البيع والشراء ولو  
بكل عقد يتعلق بالرضى لان الرضا من شرط هذه العقود والاكره الجسد بيمينته الرضا والاكره بوعيد  
التلف والاكره الجسد بيمينته فيما لا يتعلق بالرضى كالعتق والطلاق فان كان الاكره الجسد فلا يضمن  
الاكره ما وصار كانه اعتق وطلق طائعا حتى لا يجب الضمان على المكلف فذلك الاكره على النسل كالنسل واسهلا  
الايوال فاما اذا كان الاكره بوعيد التلف فانه يجوز له ان يملكه وصار كانه اكره بيمينته حتى اذ  
اكرهه على النسل يجب الضمان على المكلف على ما ذكرنا من الاختلاف ولو اكرهه على استهلاك المال فالتفويض  
الذي اكرهه كانه استهلك بيمينته وان اكرهه على العتق فانه يجب على الذي اكرهه بيمينته العتد لان العمل  
لا يتعلق بالنفس وكذلك الطلاق ويجب على المكلف ضمان المدبر ان كان اكرهه بوعيد التلف في الطلاق  
فيل الدخول فاذا اكرهه بيمينته ان يقول **باب** ولو ان لصا غلبا اكره بطلا بوعيد تلف  
هذا الرجل فاودعه فذلك عند المستوع وهو غير مكلف ليعرض المستوع ولا الذي اكرهه بيمينته لان  
الاكره الجسد بيمينته في النسل بيمينته اودع طائعا فلا يجب الضمان على اكرهه وان كان اكرهه بيمينته  
تلف فليدرب المالك ان يضمن ان يضمن المستوع وان يضمن الذي اكرهه بيمينته لان عمله في البيع والتفويض  
نقل الى المكلف وصار كانه يملكه بيمينته وودعه اليه ولو دفع ذلك كان لرب المال الخيار ان يضمن  
ضمن الناجع لان يملكه بيمينته وان يضمن القايض لانه قبض به بغير اذنه فليضمن لا يرجع على صاحب  
اما المستوع فانه يضمن بيمينته وهو قبضه فلا يرجع على غيره وانما اذ اضمن المكلف فلا يرجع على المستوع  
لانه لما ضمنه فقد ملكه بالضمان فصار كانه يملك نفسه فلا يرجع على غيره وليس هذا الاصل اذ اكرهه  
اكرهه بوعيد تلف فوجب له ضمان الوعد له غير مكلف فاختار الداهية بيمينته الذي اكرهه كان له ان  
يرجع على الوعد له والفرق بينهما ان في الصلة اخذ لنفسه وقد ضل اطلاق بيمينته وانما ههنا فليضمن  
فلا يجب عليه الضمان ثم هذه المسئلة على أربعة اوجه اما ان يكون الدافع والقايض مكرهين بالنسل اذ  
كانا مكرهين الجسد وكان الدافع مكرها بالنسل والقايض مكرها الجسد الدافع مكرها الجسد والقايض  
مكرها بالنسل فاذا كانا مكرهين بالنسل فالضمان على المكلف لان يملكه بيمينته ولا يرجع به على اكرهه وان كانا  
مكرهين الجسد فلا ضمان على المكلف لان يملكه بيمينته اذ الاكره الجسد لا يكون اكرهه في النسل ثم  
يظهر ان كان الدافع وبوصاحب المالك هو الذي دفع الى القايض فلا ضمان على القايض لانه لم يضمن  
باختياره لان الاكره الجسد لم يضمن فيه وان كان اذ ناله بالتفويض فليضمن المستوع لان الاكره الجسد  
اكره في القول الذي يضمن الرضا فانه اكرهه بيمينته بيمينته بيمينته ولو كان الدافع مكرها بالنسل  
والقايض مكرها بالنسل فليضمن الدافع ولو كان الدافع مكرها الجسد والقايض مكرها بالنسل  
فلا ضمان على القايض لان يملكه بيمينته في غير ذلك ان كان الدافع هو الذي دفع فلا ضمان على











ويظهر انه غير هزل ولا باطل ويظهر ذلك اننا جعلنا في السر هزلا فقد اطلت ديت وحلها  
 جدا جازبا واشهدا على انفسها بذلك ثم انما فالاعلان قد اطلنا كل هزل في هذا البيع ونحن جعله  
 سجا صحيحا قنا على هذا مطلب احدهما رطارة البيع فالبس طار الا ان قمر الاخر البينة على اننا  
 قال في السر من لك فان اما البينة على ذلك فالبس باطل لانه يدعي المواضعة على ابطال العقد  
 الذي تعاقداه والاخر سكرها فالقول قوله وعلى المدعي البينة فاد افا البينة على ذلك فالبس باطل  
 كان فاك في العلانية انما قلنا في السر سريدا في شاي في العلانية سجا باطلا فذلك لا يفسد ابطالنا  
 فقال صاحبه صدقت ثم تابعا فالبس باطل اذا قامت البينة على ما كانا قال في السر فاما توافقا على ابطال  
 البيع وعلى المواضعة في السر على ابطال البيع الا اذا قال احدهما بمحض صاحبه وهو ليس انما قلنا في السر  
 انما شاع هزلا وتلنا في السر انما ظهر في العلانية انما قد اطلنا كل قول قلنا في السر هزلا وانما  
 اطلنا جميع ما قلنا في السر من هذا وتابينا صحيحا فاد افا لا هذا اوقا له احدهما والاخر سجا فالبس  
 طار لا يقدر احدهما ان يطله لانه قصد ابطال جميع ما سكا في السر والاصل فيه انما اذا سكا في العلانية  
 سجا سكا في السر واخر انما رجعا عن ذلك ثم تابعا طار لا ما سكا في السر لادرجع لما ذكرنا وان اطلنا ذلك  
 وخطه وزعم انك سجا طار فليس هذا سجا طار ليقام خيار الاخر **باب العهد في الاكراه**  
 قال الشيخ الامام رحمه الله ولو ان لصا طالب الكره رطلا بوعيد ليف او بغيره ان سجا اللص من  
 هذا الرجل بالف درهم والمشتري غير مكه فباعه فالبس طار لانه باع سجا الكره بامره ومن باع سجا غيره  
 بامره صاحبه جازا لبيع الا ان العهد على الذي اكرهه دون البيع لان البيع لمرض بالتموا العهد حكا  
 ملكا على ذلك فلا يخرجه العهد الا بامره وهذا الرجل بامره اذا وصييا محجورا عليه سجا سجا  
 انما سجا طار ولا عهد على البيع وانما العهد على الامر فاطلب البيع من المشتري بغير اكراه فله ان  
 وعلى المشتري نفع البينة وكول العهد عليه لان صاحب السجا لما امن سجا سجا فقد اذ له في قبضه  
 ان العهد انما كانت لا يخرجه بغيره بامره لان صاحب السجا بالتموا العهد فله  
**باب** ولو اكره رطلا على ان يشتريه سجا طار بطل الف درهم فاشتراه كان الثمن على الذي اكرهه دون  
 المشتري وانما جازا لشرائه لانه اشترى له سجا بامره فجاز عليه الا ان الثمن على الذي اكرهه دون  
 لما ذكرنا ان العهد لا يخرجه لعدم رضاه فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك وعليه  
 ويرجع على الاكره لانه لما امر بشرائه فقد رضي ببعده الا ان العهد لا يخرجه لعدم رضاه فلما طارته احبها  
 كان اصيلها والتموا به فاد افا لانه لا يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك  
 رضاه بذلك **باب** ولو ان رجلا باع عبدا من رجل لم يرضه الثمن فباعه لغيره فاد افا لانه لا يخرجه  
 بوعيد ليف او بغيره فاد افا لانه لا يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك  
 راض فصار كان المشتري هو الذي اكرهه بغير رضاه فله ذلك كان له الارجاع والاكراه بوعيد ليف او  
 ملاما سوا الا هذا مما يتعلق بالامر والاكراه المحجب بوعيد الرضخ لذلك لو ان المشتري قد باعه اوق  
 كان لبيح ان يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك  
 اذا نكح في الدار سجا او بغيره فاد افا لانه لا يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك  
 اكره الرضخ على ان يرد الرضخ الى الراهن فاد افا لانه لا يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك  
 كان للرهن ان يخرجه بغيره بامره فاد افا لانه لا يخرجه بغيره بامره فاطلب المشتري السجا ليبينه بغير اكراه فله ذلك

**باب ما يحظر مال الله عند ما كان**

**باب** واذا اكره رجل على الكفر بالله فقال كفر بالله وقال لخطي على ان اقول لم كفر بالله فريده الحرس  
 عما مضى نقلت ذلك اريد به الحرس عما مضى والكذب ولما ان فعلت ذلك فيما مضى ان منه اكره في الحكم  
 واما ما بينه وبين الله تعالى في امراته هذه المسئلة على لانه اوجه في وجهه في النكاح ولا يفر بما بينه  
 وبين الله تعالى وفي وجهه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى وفي وجهه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه  
 وبين الله تعالى اما الوجه الذي كفر فيه في النكاح ولا يفر فيما بينه وبين الله تعالى وهو ان يقول  
 خطي على ان اقول لخطي فريده الله اريد بذلك الحرس عما مضى والكذب نقلت ذلك وما كنت كفر بالله  
 فتالي قبل ذلك ما كنت منه امراته في الحكم ولا يصدق في النكاح واما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يفر  
 امراته وانما لو يصدق في النكاح اقرانه اعرض عما اكره عليه ولم يرد جواب من اكرهه قصارا به  
 بغير الكفر ثم قال اردت الكذب فانه لا يصدق في النكاح ولا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى  
 لذلك ههنا واما الوجه الذي لا يفر فيه في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى وهو ان يقول  
 سجا في وجهه واجابهم الي ما قالوا فكلوا بكم الكفر وقيل له مطين الايمان فلا يكون كفرا لانه لو وجد منه  
 الاعتقاد والكفر بما يكون الاعتقاد اما الوجه الذي كفر فيه في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 وهو ان يقول خطي على ان اقول لخطي فريده الله اريد بذلك الحرس عما مضى والكذب نقلت ذلك وما كنت كفر بالله  
 فتالي قبل ذلك ما كنت منه امراته في الحكم ولا يصدق في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى فلا يفر  
 مطين الايمان فانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه لو وجد منه  
 ظركه وجد عيل اليه ولا يكون كفرا فاما لو عمل في ذلك الوجه واجابهم الي ما قالوا فكلوا بكم الكفر  
 الكفر بطوع وذلك لو اكره على ان يصلي لهذا الصليب اريد الصلوة لله تعالى نقلت ذلك ولو فعل  
 ما اكرهه فانه لا يصدق في النكاح ولا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يفر في النكاح ولا فيما بينه  
 بيني ان اجرت بالكذب ان اصلي لهذا الصليب فاد افا لانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 فيما بينه وبين الله تعالى وان قال لم خطي على وجهه واجابهم الي ما قالوا فكلوا بكم الكفر  
 في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه لو وجد منه  
 بطل من التصاري فاد افا لانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه لو وجد منه  
 تخلص ان ك ما خطر على قلبه وشتم محمد صلى الله عليه وسلم وقيل له ذلك لانه لو وجد منه  
 لانه وجد المحلص لم يخلص بغيره فاد افا لانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه لو وجد منه  
 لم يجد المحلص **باب** ولو اكره بوعيد ليف على ان يرضع هذه الايجاع لانه اوجه اخرج على ان  
 يقول بوعيد ريد به الحرس عما مضى والكذب وسعه ان سكا فيما بينه وبين الله تعالى فاد افا لانه لا يفر  
 لانه اقرانه اعرض عما اكرهه فاد افا لانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 ولا يصدق في النكاح ههنا وليس على الذي اكرهه فان لانه لم يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 منه فلا يجب على الذي اكرهه ضمان والوجه الثاني ان قال خطي على ان اقول لخطي فريده الله اريد بذلك  
 ذلك نقلت ههنا اردت به عينا مستقبلا عن عليه في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى فاد افا لانه لا يفر  
 يخلص الا انه يجب ضمان البينة على الذي اكرهه لانه نقل فله اليه في ضمان حب هل اكرهه فاد افا لانه لا يفر  
 كانه باس الا ان ما له **باب** ليس له ما وجد المحلص فاد افا لانه لا يفر في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 بغيره الي الذي اكرهه **باب** ليس له لانه لم يجد المحلص في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى  
 في النكاح ولا يصدق في النكاح ولا فيما بينه وبين الله تعالى لانه لو وجد منه

وهو على هذا الفصل ان قال قد خطي مال  
 ان اخبر بالكذب ان اصلي بهذا الصليب







راجعاً لزوم نصف الصد انما فله من اجتهاده وكذلك لو طلق النطقه اي جعلها الله الزوج  
 اكراه لانه كان اختياره ولو كان طلقها النطقه التي اكرهه عليه دون الاخرى رجع الزوج على الله نصف  
 الكراهه لان النطقه حصلت بالاكره فنقل فعله الى الذي اكرهه فله ذلك رجع عليه واستبد بها  
 الا ترى انه لو قال لامرأته ولم يدخل بها استطلق طلقه اذ اشيت ثم انه اكره بعد ذلك او قتل على  
 نفوق لما استطلق طلقه اذ اشيت فقال لما طلق نفسه فطلقت منه النطقه جميعاً غير  
 لها الزوج نصف المهر ولم يرجع على الذي اكرهه لان احدى النطقتين وقعت باختياره وملك النطقه  
 بوجوب نصف المهر عليه فلا يخل هذا الحكم بزيادة ما اكرهه عليه وعمله لو طلق نفسه النطقه التي  
 اكرهه عليها بقصد ذلك رجع الزوج نصف المهر على الذي اكرهه لان المهر هو الذي يملك نصف المهر على  
 الزوج فرجع عليه بذلك ولو كانت المرأة هي التي طلق الزوج على ذلك واكرهته عليه ولم يدخل المهر  
 على الزوج من المهر لان مع النفوق عليه جازم قبل التسليم فنظرت له وهذا اذا كان الاكره  
 بوعيد التلف ولو كان الاكره بالحجر اذ نصف المهر ان لان الاكره بالحجر نفوق الرجعي الرضا  
 بشرط في الطلاق **قال** ولو اكره رجل الزوج بوعيد تلف على ان يطلق واحده بالف درهم فطلقها  
 كل واحد بالف فقبلت جميع ذلك طلقها لثا ووجب له عليها المهر الا ان درهم لا حراماً على  
 الخلع انا المرأة طامس طامس في القول واما الزوج فله ذلك لانه زاد على ما اكرهه عليه فصار راضياً  
 بغيره ولما على الزوج نصف مهرها الذي زوجها عليه فله ذلك او كره وهذا على قياس قوله اي نفوق  
 ونحوه وفي قياس قوله اي حيفه اي في الزوج وأصل المسئلة ان الاوص اذا اختلعا على مال لم يملك  
 ان يرجع على صاحبه شيء من المهر في قول أبي حنيفة وكذلك الباراء وما كره محمد تراجيحاً به في التفسير  
 وقال ابو يوسف في الباراء كما قال ابو حنيفة رحمه الله وقد ذكرنا في باب الطلاق ولا يرجع الزوج على  
 المهر شيء لان الزوج لما زاد على ما اكرهه عليه صار مختاراً او زال معنى الاكره **قال** ولو اكرهه على  
 ان يطلق واحده بالف ففعل وقبلت ذلك وجب له عليها الف درهم لا يطاع في التوبة ثم نظر  
 الى نصف مهرها في قول أبي يوسف ومحمد ان كان المهر من المهر ادي الزوج اليها ملك الزيادة فيجب  
 الزيادة على الذي اكرهه لانه التمرينك الزيادة اكرهه حيث طلق ما اكرهه عليه ففعل فعله اليه  
 من جهة الصان ولو كان اكرهه بالحجر لم يرجع به عليه لانه لم يتقبل فعله اليه **قال** ولو اعتقت انه  
 لم يزوج حراً ولم يدخل بها فاكراه بوعيد تلف او غيره على ان اختارت نفسها في مجلسها فاختارت نفسها  
 طلق الصداق كله عن زوجها لان اختيارها لنفسها بوجوب الفسخ ووجوب الصداق قبل الدخول في النسخ  
 التمس ليس لفاعل الله شيء لانه الفسخ حقاً يعرض عوضاً لها وهو انما ملكت نفسها وبسط اختيارها  
 وليس لزوجها على الذي اكرهه غيرها اي كراهه المهر الفسخ والبعض في حال عروجه من ملك الزوج لا بعد  
 ما اذا اكرهه عليه المهر لا يجب الصان عليه ولو كان الزوج دخل بها والمسئلة محالاً كان المهر  
 الصداق عاروفاً لان العقد انما انسخ بعدما استوفى النفوق عليه وما اكرهه عليه به لانه فلا يستط  
 بعد ذلك فلا يرجع الزوج على المهر شيء لانه لم يملك عليه الا مجرد البعض وذلك ليس بالحق في هذه  
 لما ذكرنا واما المهر فلا يملكه عليه بغيره لانه لا يملك الا الاكره **باب الحمار في الاكره**  
**قال** الشيخ الامام رحمه الله واذا قال لص غائب ليرجل لاقتلتك او لعققتك عندك هذا او  
 لطلقك ايمانك هذه ايمانيت ففعل المهر احد ما فيه المسئلة على وجهين اما ان يكون المهر مدحوا

وفي الخلع كما قال محمد

بها ولو كان مدحوا فاما اذا كانت المرأة غير مدحولة ففعل المهر احد الامرين فعلى المهر ان يخرج من الاقل من  
 نصف المهر ومن جهة العبد لانه اضطر الى المهر احد المالين اما على العبد واما ما قيد نصف الصداق  
 فاذا امان الى الاكره مخلصه عنه بالاقبل صار مدحوا للزيادة باختياره فله تحقيق فيها الاكره لان كل واحد  
 مخلصاً فان الاكره فيه لا يحقق وكل واحد مخلصاً فان الاكره فيه يحقق ولا يجد المخلص عن الاكره  
 واما اذا كانت المرأة مدحولة فلا ضمان على المهر لان الصداق انما اكرهه عليه قبل الطلاق فكان مخلص  
 المهر لا يخلو امره من المهر في المهر في العبد لانه لو طلقها كان لا يجب عليه الطلاق فكان مخلص  
 الى العقب صار اختياراً المهر في المهر وهذا اذا كان الاكره بالقتل او بوعيد التلف ولو كان الاكره  
 بالحجر لا يجب على المهر شيء في الوجهين جميعاً لانه لو كان مضرراً الى ان لا يقتل **قال** ولو قال  
 له لاقتلك او لعققتك ان الله او لقتل هذه المسلمة ايمانك فله عليه مطلق الايمان فهو حي  
 ولا ضمان منه امره لما ذكرنا في أصل الكتاب ولا يخل له ان يقتل المسلم لما ذكرنا في صدر الكتاب فان لم  
 يقتل ولا يطمع بالقتل لم يجرى له الموت فواجب له ارادة اقراره بالله تعالى ويحقق نفس المسلم وان لم  
 يقتل الكفر ولكنه مثل المسلم كان القياس ان يقتل القاتل وفي الاستحسان لا يجب النكاح ويجب  
 عليه الدية في ما يملك سبيل وجه القاتل في وجه القاتل في قتله لانه كان يجد المخلص عنه باجراً  
 كلمة الكفر لم يمانه وقلبه مطمئن بالإيمان صار مختاراً لنفسه وفي الاستحسان لا يجب عليه النكاح  
 لانه قتله بالتأويل لكي يخلص عن كلمة الكفر فصار ذلك شبهة في النكاح والنكاح في المثلثات  
 فاذا سقط النكاح شبهة وجه الدية في ما له في ثلث سبيل لانه عده ووجب الدية بالقتل والدية  
 اذا رجب بالقتل يجب في ثلث سبيل وهذا اذا لم يجرى الما ان اجرا كلمة الكفر بسخة في هذا الوجه  
 واما اذا كان عالماً بذلك اقتض منه لانه لا شبهة في امره ولا ضمان على المهر ويجب عليه التمس لانه  
 قتله مختاراً على ما ذكرنا **قال** ولو قال له لاقتلك وتاكل هذه الميتة او يقتل هذه المسلمة  
 فلا بأس باكل الميتة لان الميتة محل له في حالة الضرورة وقد جازت الضرورة وان لم يجرى لها حتى يقتل فهو  
 اثم لما ذكرنا انه باح تاكلها في حالة الضرورة الا ان لا يعلم ان ذلك يبعثه لان الجمل من الاشهر وان لم  
 تاكلها وتقتل المسلم وجب النكاح عليه لان الميتة محل له في حالة الضرورة فلما اعرض عن اكل الميتة  
 التمس فقد صار قائلاً بغير حق وهذا هو القياس في الكفر في المسئلة الاولى لا اثم استحسنوا في ذلك  
 لما ذكرنا في الغني لو اكره في عده اكرهه بوعيد بغير او قيد لم يبعثه اكرهه فان فعلت منه امره  
 لانه لا ضرورة فيه لانه فعله لم يضره عن نفسه ولا يبعثه ان اكل الميتة وشرب الخمر لعده الضرر  
 فان شرب الخمر لم يجرى عليه طه ولكنه يامر به لان الاكره بالحجر لعده الضرر فاوردت ذلك شبهة  
 في الخمر وموضوعه على الدرر والاسقاط **قال** ولو قال له لاقتلك او تقتل هذه المسلمة عدا  
 او لتبسين هذه الماء لم يبعثه ان يضره واحد ايها وان يضره اثم لانه لا يجرى الا اجماع في احد من هذين  
 التبعين فلا يخل في حالة الضرورة فان فعل احد التبعين فانه يطرأ مثل المسلم يجب النكاح على المهر  
 في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف على المهر الدية في ما له وهذا الاطلاق قد سبق ذكره  
 وان لم يقتل ولكنه زني كان القياس ان يجب عليه الحد وفي الاستحسان لا يجب ويجب عليه المهر  
 القياس ان يملكه ان يفعل فعلاً لا ينسب ذلك الفعل اليه وانما ينسب الى غيره وهو القتل لانه  
 لو قتل يجب النكاح على المهر ولو كان القاتل مثل القاتل فلما اعرض عن ذلك الفعل الذي ينسب اليه



وما إلى النبل الذي يئيب إليه صار طائفا في بخله وجه الاستقصاء أن السبل أمر مستظوم  
فلا يسهه أن ينسكه وأما سب إلى غيره فذلك الزمان مستظوم نصار مضطرا إلى أحد البغليين  
لا محالة تمكنت الشهية في الحزن وأنت قلت أن التماس حب عليه الحد وهو قول أبي حنيفة الأول  
لأن الزنا لا يحق إلا الانتشار ولا يشر إلا بوجود الله فإذا جاز الله ارتفع الإكراه وفي الاستصحاب  
وهو قول أبي حنيفة الآخر وقول أبي يوسف ومحمد لا يحل الحد قد ذكرنا فيما تقدم وإن كان الإكراه على  
بالحبس وجب عليه حد الزنا والتقصص لانه لا ضرورة في ذلك نصار فاعلما باختياره ولو أنه صبر  
وكوسل ولو زن حتى قتل كان باجورا في ذلك لانه أراد به اغراء بغير الله هذا إذا أكره الرجل ولو أكره  
المراة على الزنا بغيره أو بمن لم يحل له لا ليست برأيه في الحقيقة وهي مري بها وحده حلول النبل فيها  
غير أن الحد يجب عليها إذا سكت من فعل صحيح ولو وجد المكي من فعل صحيح لغيره رضا فلا بدك اختلاف  
**قال** ولو قال له لا تملكك أو يقتلن هذا الرجل أو أخذ ما له فقتله فله قتله وهو الركن الذي  
أو أقر فلا بأس أن أخذ ما له فقتله ويؤخذ أنه على المكة لا حرمته الدم أعظم من حرمه المال إلا  
تري أنه رخص له بقاء المال عند الضرورة ولا رخص له في قتل السلم في حاله الضرورة فلم يجز أن  
في استهلاك المال في حياها النفس الضمان على المكة قل أو كره لأن بعد المكة سفل على المكة إذا  
لا يجد المخلص عنه فان قتل السلم قتل به القاتل لانه قتله باختياره لانه كان يخلص عنه استهلاك  
ماله من حيث لا يخطئه اسمه ولا يلزمه عمن نصار بخلافه لئله فوجب عليه التقصص ولو رخص  
وأخذ منه حتى قتل بانه غير مباح في ذلك لانه أراد به تحقيق نفس السلم وتحقيق ماله وإرادته اغراء  
بغير الله واستشهد في الأصل بقا الأثر في أنه لو اضطر إلى طعام رجل عاف على نفسه الموت أن لم  
أقل وصاحبه يبا أن يعطيه فلم يأخذه حتى مات لم يأثم عند أبي ذر لانه قصد به تحقيق ماله السلم  
الأثر في أنه لو قال له لا تملكك أو تطلق امرأتك أو تعقني عندك فلم يفعل حتى قتل لم يأثم لأن مقتضى ماله  
وكذلك أن قال لا تملكك أو تطلق امرأتك أو تعقني عندك فلم يفعل حتى قتل لم يأثم لأن مقتضى ماله  
مقتضى امرأته كماله أن يرضى سائر أملاكه **قال** ولو أكرهه بوعيد يقتل عينا أو يقتل عبده  
عند أوفيقه ألف درهم أو يئيبك ماله وهو ألف درهم فاما أن يفعل واحد منها حتى يهلك  
أثما لما ذكرنا أنه فعل لتحقيق ماله وإن استهلك ماله ولم يقتل عبده فقد أحسن لأن حرمه المال  
أهون وأبسر من حرمه الدم وإن قتل منه العبد وقد أتى بلبس عليه أن يهلك أهله الذي له  
من ماله بالتمام لا يملكه قتل غيره إليه ولو قتل العبد وكره ماله المال كان إنما يفعل  
لانه كان يجد عنه مخلصا استهلاك المال فلما مال إلى أعظم حرمه مع وجود المخلص عنه فقد أصر  
بما به ولم يجز له على الذي أكرهه قود ولا ضمان لانه قتله باختياره **قال** ولو أكرهه بوعيد  
على أن يقتل عبده هذا أو عبده هذا أو أخذ ما أقل فقتله من الإخ فقتل أحدهما إذا كان له أن يقتل  
لانه قتله باختياره لا بما في حرمه الدم وكان لا يجد المخلص عن قتل أحدهما نصار فاعلما بالإكراه  
وكذلك لو كان أكرهه بوعيد يقتل عينا أن يقطع يده أو يقتل عبده أو يقتل أحدهما كان له  
أن يقطع من المكة أيما فعل لانه فعل باختياره لا بما في حرمه الدم **قال** ولو أكرهه على أن يقطع  
أصبعه مائة مائة سوط ففعل ذلك باختياره غرم الله أن يقتل يمينه لا يهد أضفار المال فلا الضمان  
بالسوط خطا في النفس كان يخلص يمينه أو يقطع يمينه على كراهية على الذي أكرهه ضار الزيادة

وليس

وليس هذا الإكراه على القتل لأن الواجب هو التقصص وأقلها قيمة وأكره ما في وجوب  
التقصص على السوا **قال** ولو أكرهه على أن يأخذ مال هذا الرجل أو مال هذا الرجل فلا  
باس أن يأخذ مال أحدهما لأنه رخص له سائر ما له عند الضرورة فالمستحب أن يأخذ مال أحدهما  
عن ذلك المال وإن كان لك أكثر لأن الضرر عليه أقل فإذا أتى بين البغليين ينبغي  
أن يختار أيسرها وربما يكون المال قليل المال على صاحب الليل الذي هو من المال الذي  
على الآخر إذا كان أعني فإذا أتى في الغني وأخذ أقلها لأن لك أقل ضرا من الآخر فان  
أخذ أحد المالين وأنت تملكه فطريق لك فان كان استهلك أقل المالين غير المالك ذلك  
لانه قتل فعله إلى المكة إذا كان لا يجد المخلص وإن استهلكه أكثرهما غير المالك  
مقدار أقلها وغير المستهلك النبل لانه المثل الزيادة باختياره لانه كان يجد  
المخلص عنه باستهلاك الأقل **قال** ولو أكرهه أن يقتل عبده هذا الرجل  
عبد أو يأخذ مال الرجل الآخر أو مال صاحب العبد فيطرحه في ملكة أو يعطيه  
انسانا فلا بأس أن يعطي المال ما أصر وغيره في المال بالتمام على المكة لأن  
أخذ المال واستهلاكه أهون وأيسر لأنه يباح في حالة الضرورة وأما حب الضمان على  
المكة لانه لم يجد مخلصا عنه وقيل فعله إليه فان قتل العبد قتل القاتل القود  
لانه قتله بخلاف الإكراه يمكنه التخلص عنه بالمال والمال على المكة الأدب والمحبس لانه  
ارتكب المخد فبقا بقا بالتعريض ليرجى **قال** ولو كان أكرهه أن يقتل  
المال أو يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك المال على المكة لأن استهلاك  
المال أيسر وأما وجب الضمان على المكة لأن فعله قتل ليه وبكره لو ضرب  
العبد لانه عاف منه لطف النفس فان ضرب العبد ومات من ذلك الضرب كان قتله  
على عاقبة الضارب في ثلاث سنين ولا ضمان على المكة لانه ضربه باختياره وكذلك  
لو كان المال والعبد جميعا للمكة لم يسهه ضرب عبده ولكنه يستهلك ماله ويرجى  
به على الذي أكرهه فان ضرب عبده فمات لم يكن له على المكة ضمان لما ذكرنا في الفصل  
الأول **قال** ولو أكرهه بوعيد يقتل عينا أن يقتل عبده هذا أو يقتل  
الذي أكرهه العبد أو يقتل ابنه أو قال عندك هذا الآخر أو قتل أباك لم يسهه  
أن يقتل عبده الذي أكرهه على قتله وإن قتله فلا شيء له على المكة سوا الأدب لانه  
لا ضرورة له في ذلك حيث لا يخاف على نفسه ولا على عضو من أعضائه لانه لو قتل عبده قتله  
المكة فيجب التقصص عليه فان قتل عبده نفسه فقد قتله مختار فلا يجب على المكة  
شي إلا التعذر واستشهد في الأصل بقا الأثر في أنه لو قيل له يقتلن أباك أو  
يقتلن هذا الرجل وهو عاف أن يقتل هو أن لم يقتله لم يسهه أن يقتل الرجل وإن  
قتله قتل به لانه فعله باختياره ولانه إنما قتل حتى لا يقتل هو أباه وقتل المكة بعصيه  
وعصيان الخ لا يباح العصية على العبد ولذلك لو أكرهه على أن يقتل مال هذا  
الرجل أو يقتلن أباة فاستهلكه صوته ولم يرج به على المكة لانه فعله مختار  
لانه إنما استهلكه حتى لا يذل عليه العن يقتل أبيه نصار كالأكره بالحبس لا يجب



على ملكه الضمان لانه استهلك ماله حتى لا يتركب الكفر المعصية بالقتل وعصيا  
الفر لا يبيع المعصية عليه على ما ذكرنا الا ان فيها بيعه ان يستهلك ماله ولا يتم  
استهلاكه مائة لعدم ملكه لان حرية المال ليست كحرية الدم من جميع الوجوه  
فلذلك بيعه استهلاكه وجب عليه ضمانه وان لم يستهلكه كما ان حتى تقتل الكافر  
ذلك الرجل لم يكن عليه اثم ان شاء الله تعالى لانه كان يكرهه عنه اذا استهلكه  
فاستغنى عن ذلك حتى لا يلزمه الضمان وانما علقه بالسيئة لانه ترك نعمة المسلم  
وصون ماله ودمه ولو كان هذا شيئا يبيعه فلا أحب له ان يترك استهلاكه  
فليهلك ثم يغير لصاحبه لان احيا النفس خير من استهلاك المال اليسير  
واستشهد في الاصل فقال الا ترى ان رجلا لو راى رجلا يخاف عليه الموت من  
الطعن والجمع ومع رجل طعام او شراب فاني ان يعطيه يقوي عليه الرجل عا  
أخذه منه حتى اخذه حتى دفعه الى الرجل نياكاه وليس له وسعه ان يفعل ذلك ما دون  
ان يقتله ويغرمه له فذلك في استهلاك المال وان تركه حتى يموت وسعه ذلك  
عينا لانه في الغرم عن نفسه ولكن اخذه افضل لانه امر بسبب لا يحسن به غرمه  
ولو كان ذلك محققا لم ار باسنا ان لا يأخذه كذلك في مثلنا هذه وكوراي  
رجلا تقتل رجلا وهو يقوي على نعمة لم يستغنى عني ان لا يبيعها وان ابي ذلك  
على نفس الذي اراد تقتل صاحبه ولا يشبه هذا عندى الاول لان هذا لمحقه الغرم  
لانه ايج له ذلك وفي الفضل الاول كان لمحقه الغرم فاقترع ما بين هذا الوجه  
**قال** ولو انتهوا الى بيع ما فتح المضطر من الشرب منها فلم يقو عليه  
وقوي صاحبه على تناوله حتى اشد الما يلقينه لم يستغنى الادبك واداي على انفسهم  
لان البهارة اكات لعامة المسلمين كان لكل واحد من اعدائ المسلمين من احق كان  
لغيره ان يبيع ويقال له فيه بالسلاح كان المضطر يبيعه بحل له ان يقاتلهم بالسيف  
حتى يقتلهم او يحولوا بينهم وبين المالكين ان يبيعوا على ذلك ان كان المالك محروما في ارضهم  
او الطعام لم يحل له ان يقاتلهم بالسلاح لان ملكهم ولكن يقاتلهم بدون السلاح احيا  
لنفسهم ثم يغير لهم قيمته كذا فينا ولو بدلوا له بشئ مثل ما اشترى مثله فاب ان  
يأخذه بذلك حتى مات وهو يقدد على عينه كان هذا امثالا لانه اعان على قتل نفسه ولو  
تبل له لشرب هذه الخمر او تناول هذه الميتة او لقتل نيك هذا لم يستغنى شرب  
الخمر ولا اكل الميتة لانه ليس مضطر في ذلك لانه لا حبيبه تقتل منه سوى الغرم  
فصار بمنزلة الاكراه بالحسين ولو اكرهه بالحسين لا يبيعه ان شرب الخمر واكل الميتة  
كذا فينا **قال** ولو قيل له لقتل انك هذا او لنبيح عندك هذا الف  
دينار كان التماس ان يحوذ البيع وفي الاستحسان البيع باطل ووجه التماس وهو  
ان الاكراه لم يستحق لان هذه مواعدة على المعصية فصار رايها باختياره فجان  
وجه الاستحسان الغرم الذي يدخل عليه تقتل اسه الكرم الذي يدخل عليه  
بالحسين فلو كان ملكا بالحسين كان البيع باطلا كذا هذا وكذلك تقتل

مثل كل ذي رحم محرم منه ولذلك الاقرار بالدين والحبس وكل عقد بعقده  
لان ذلك يتلقى بالرضى ولا يجوز بدونه كالاكراه بالحسين وكذلك لو قيل  
له لمحبس اباك في السجن ان لم تبغض عبدك من هذا الرجل بالف  
ورهم ففعل ذلك فيه قياس واستحسان وكذلك الاقرار والحبس  
وكل عقد وكذلك كل ذي رحم محرم وجهه القياس ما ذكرنا وجه الاستحسان انه  
عسى انه ومحا وميدخل عليه الغرم فصار بالبيع بغير رضى والرضا من شرط  
هذه العقود والله اعلم بالصواب **باب الاكراه فواجب طئه ان يرد**  
**قال** رحمه الله وادراكه الرجل بوعيد ليف على ان كفر عسقا قد حدث فيها  
فكفر بعتق عبده او صدقه او كسره اكرهه ذلك ولم يبع على الذي التزمه بشئ  
لانه امر بامر تنفيذه في عينه وانما امر بالتكفير لا امر بقدا كرهه على عقيد  
ما رجب عليه تنفيذه فكان امر بالمعروف **قال** رحمه الله ولو اكرهه  
على ان يعتق عبده هذا عسقا ففعل لم يجرى وعلى الملك قيمته لان عتق العبد عين  
مستحق عليه في كفارة اليمين لانه محرم من ماله ايا فاذ كان كذلك ضمن منه هو  
لاستهلاك ماله ولا يجوز من الكفارة لان عتق العبد ولو كان هذا في كفارة  
الظهار فارقه على ان يعتق هذا العبد بعينه فان كان العبد من ادنى العبيد  
في القيمة لا يفي لان عتق العبد مستحق عليه في كفارة الظهار وان كان العبد  
مربعا فانه يفي بجميع البينة ولا يجزى عن الكفارة الا ان الملك قد وجب عليه  
ضمان الزيادة فطلب ملك الزيادة من الكفارة واذ اجلل البعض بطل الكل عا  
وكانه اكرهه على عتق عبده بغير الكفارة ولو اكرهه على اطعام عشرة مساكين  
كفارة اليمين ففعل ذلك نظريه فان كانت اقل قيمة من ادنى الرقاب ومراي  
اللسع التي يجوز ابيض المذبح واكرهه ذلك لان ذلك القدر واجب عليه وقد  
الركه على عقيد ما رجب عليه وان كانت اكرهه من غيره ما لم يجرى  
الكفارة وضمنه الذي اكرهه لان الزيادة على ادنى الرقاب واجبي اللسع  
لا جبر عليه وانما التزمه ذلك ما اكرهه فصار الملك ماسا فاذ رجب الصا  
فان شرط جواره عن الكفارة فان قدر على اخذه اخذه ورد عليه لان  
ذلك عين ماله ولم يرض بملكه والرضا في التملك شرط وكذلك  
يه عليه وان كان الاكراه بالحسين في العتق اجزاء عن الكفارة لان الضمان لم يجر  
على الملك لان هذا النوع من الاكراه لا وجب نقل التملك اليه واذ امر بعتق العبد  
طار عن كفارته وان كان غير راض بذلك لان رضاه ليس شرط في  
وان كان اكرهه بالحسين يطاق اطعام امرئ منه الملك ايضا لما ذكرنا  
انه لا وجب نقل التملك اليه لانه يبيع به على الذي اخذه منه لان  
الصا في التملك شرط ولم يوجد فان اقصاه له بعد ذلك بغير اكرهه اجزاه  
ان كان قائما وان كان مستهلكا لم يجز اساءة ان كان قائما فانه يجوز



لأن الأجرة منزلة السكينة منه فيجوز إذا كان قائما وإن كان مأكلا لم يحسن  
لأن العاك لا يجتهد إلا طاعة **قال** رحمه الله وكذلك كل من ربح ذلك  
عليه من مئة أو هدي أو صدقة أو حج فأكراه على أن يرضيه ففعل ولم يرضه الله  
بشيء بعينه ولا ضمانا الملك وما انشاء الرجل من ذلك هو الحرية لأنه امره  
تفسيده ما ربح عليه وكان ذلك أمرا بالمعروف وإن أوجب شيئا بعينه على  
ففيه صدقة في الساكن فأكراه بقينه أو حبس على أن يتصدق بذلك مادام  
صحيح منه ولم يرض على الملك بشيء لأنه امره بتفسيده ما ربح عليه ولذلك  
الأخيرة وصدقة العظم لو أكره عليها رجل حتى فعله أجزأه ولم يرض على  
الملك بشيء للعني الذي ذكرنا **قال** رحمه الله ولو أن رجلا قال  
له علي هدي أو صدقة إلى بيت الله تعالى فأكراه بالقبيل على أن يهديه بقدر  
أمره وسخوها ويتصدق بها ففعل كان الملك ضامنا لقبيلتها ولا يجزيه  
بما أوجبه عليه لأنه وجب عليه بأجره أدنى الهدايا وهو الشاة ولم  
يجب الزيادة عليه فصار الملك مسلما عليه بأكرهه فلم يرض الضمان فلما  
وجب عليه الضمان لم يجزه ما وجب عليه وصار كأنه أكرهه على الملائمة من  
غير ما أوجبه ولو كان أكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها  
فانصاه لم يرضه الملك شيئا وكذلك على هذا لو قال له علي عتق رقبة فأكراه  
على أن يعتق عبد بعينه فقبل ضمن الملك قيمته ولم يرض من التذر لأن ذلك  
غير مستحق عليه ولو كان يعلم أن الذي أكرهه على عتقه أدنى ما يكون من  
السم لم يكن على الملك ضمان وأجرا عن العتق لأن ذلك القدر مستحق عليه  
**قال** رحمه الله ولو قال له علي أن تصدق بثوب هروي أو بدي  
فأكراه على أن تصدق بثوب بعينه فتصدق به فأنه يخطئ إلى الذي يصدي  
به فإن كان العلم محيطا بأنه أدنى ما يكون من ذلك الحسن في القيمة وغيرها  
أجراه ذلك في القيمة ولا ضمان على الملك لأن ذلك القدر مستحق عليه  
وإن كان يوجد من ذلك الحسن أقل قيمة منه غير الملك فصل ما بين العتقين  
وأجراه الباقي عن الواجب ولا يشبه هذا الهدى والأخيرة والعتق من الرق  
بينهما إن أتى بثلث الثوب أو المثلف عليه الزيادة لا غير لأن الباقي بقدر  
عند الزيادة يوجب ما وجب عليه لأن من أوجب على نفسه أن تصدق بثوب  
هروي روي فتصدق بنصف ثوب هروي جيد فأكراه ذلك فإذا كان الثاني  
يوجب عن الواجب عليه لم يترك عليه إلا الزيادة فيغيرها وأما في ثلث الهدى  
والتذر وعتق الرقبة فإن بعض ذلك لا يوجب عن العتق فإن من  
أوجب على نفسه عتق رقبة روية لم يحسن وكذلك الهدى والإحسان  
وليس هذا أصا كما كنس في كفارة اليمين وليس هذا أصا كما كنس في كفارة  
اليمين ولا يجوز والمكره ضامن لجميع القيمة لأن ضاكت لا يجوز بعض الثوب

بعض الثوب عن جميع الثوب لأن الله تعالى أمر أن يكون كل سكين أو ثوب جاءه فهو أفضل في إيجاب الله تعالى  
نأما في إيجاب نفسه فقد أنصرت إلى الذي يثاب لأنه لم يحظر بآله جميع أو صان الثياب وإنما حذر بآله  
بعض أو صان الثياب فانصرف إلى أقل الثياب لأنه أطاقه وقينا فإذا كان كذلك كان من بعض  
عن نكل على كل البنية فأما في إيجاب الله تعالى فلا يتصور هذا المعنى لأن الله تعالى عالم بحج أو صان  
الثياب فلما أمر بكنس عشره وكبره من الثوب فأي ثوب جاءه فهو المراد **قال** ولو قال لله علي  
أن تصدق بعشرة أضعف حظه على التاجر فأكراه بوعيد على أن تصدق بحجة أضعف حظه فيه يساوي  
عشر أضعف حظه روية فأكراه من طعام مثله وعلى التاجر أن تصدق بعشر أضعف روية يساوي  
هناك لا يوجب من ثوب العن لأن الكيل في الزيادة لا يوجب حمله على التاجر من ثوب الجاهل وأما إذا لم يجد ذلك  
صار مسلما للكل خلاف العود **قال** ولو أن رجلا قال له خمس عشرة من ثوب خاض كأكرا جلا المولى  
فوجب فيها من ثوب خاض من ثوب فأكراه بوعيد بثلث على أن تصدق على الساكن بأنه خاض جميع غير الملك  
فيما على ثوبه الوسط وتجاوزت الصدقة على الصدق لأن البعض من ثوب على اعتبار الثوب  
لأن من وجب عليه أنه خاض من ثوب يتصدق نصف أنه خاض خاض يساوي قيمة أنه خاض من ثوب خاض  
والعني منه أنه لا يوجب إلى التاجر أو صار كالثياب والعود من ثوب فأكراه ذلك صار ثوبا للزيادة لأنه  
بضمها **باب الأكره على الوكيل** وإذا أكره الوكيل بوعيد لم يرض على أن يملك  
شيء عنه من هذا الباب وهو وأكرهه على دفعه إليه حتى يبعه ففعل ذلك فباعه الوكيل وأخذ  
الثلث ودفع العبد إلى المشتري فلا بد العبد في يده من غير فعله والوكيل المشتري غير كرهين فالوكيل  
بالحيار أن يرضى المشتري منه عبده وإن يرضى الوكيل وإن يرضى الذي أكرهه وإنما كان ذلك لأن  
وأجدهم جاز في حقه أما الملك فلا كراهة له على إخراج العبد منه وإنما الوكيل فله دفعه إلى المشتري  
بأختياره لأن أمر الملك بالبيع لم يرض لعدم رضاه وإنما المشتري بآله قبض اختياره بغير أن أكره  
فانضم المشتري لم يرض على أدنى شيء لأنه قد وكل إليه بذلك ما ضمن وهو العبد الذي هلك على  
ملكه وإن ضمن الوكيل بيع الوكيل على المشتري بالقيمة لأن الوكيل يملكه بالضمان من وقت التسليم ورد  
الثلث إلى كونه لأن هذا القيمة من المشتري كما إذا عتق الوكيل من المشتري كان له أن يرضى  
على الوكيل كذلك هذا ولا ينفذ ذلك البيع الذي يرضى حتى لا يكون له الثمن خلاف العتق فإن من عتق عبدا  
وأعده ثم منه مولاة قيمة جازة لك البيع والثلث من ثوب له والعتق منها أن الوكيل في مثلها هذه أما  
بأجرة الوكيل فتوقف العقد على إقراره فلا يرضى الوكيل بالقيمة فقد نقص ثوب البيع وأما في العتق فقد  
بأجرة الغاصب لقيمة فإذا ضمن قيمته بعد ذلك البيع وقرضه منها أن الوكيل يملك بالضمان منها وقت  
التسليم والبيع قل لك نصارك من بيع عبدا ثم ملكه إن لك البيع لا ينفذ فأما في باب العتق فاما ما يجب عليه  
صان العتق والعقب يفسد البيع فإذا أكرهه ملكه من ثوب الوكيل ففسد البيع الذي كان عبده وإن  
ضمن مولى العبد الذي أكرهه كان له الخيار أن يرضى المشتري بالقيمة وأن يرضى الوكيل لأنه ملكه الصا  
فصار الوكيل معا عبده إلى المشتري بغير أن يرضى الضمان لأنه أكره الوكيل على أن يملكه ولم يملكه  
الوكيل على أن يملك الوكيل ماله صار طامعا عبده بغير أن يرضى بختياره وأن يرضى المشتري لأنه قبض له بغير  
أمره فإن يرضى على الوكيل يرضى الوكيل على المشتري على ما ذكرنا ولو كان الدهر في هذا بوعيد من ثوب  
الملك شيئا لأن الأكره بالحسن لا يوجب ثوبا للغير بل الملك على ما ذكرنا من ثوب إلا أن له الخيار أن يرضى















شأنه في ذلك وليردعه كغيره من مال له لأن هذا الميراثه إباحية وهو محجور عن التصرف في ماله وعليه اللسان  
بالصوم لكل من شأنه إباحية لأنه ممنوع عن ماله نصا وميراثا أن السبل المتطوع عن ماله الأري أن يطل  
لوحت في عين طهها وما له عليه عنه اجزاء أن صوم وكذلك لو كان ماله دينيا على رجل أو عصا فإني أعطيه  
اجزاء الصوم كذلك هنا وكذلك لو طاهر هذا الميراث من إباحية اجزاء الصوم نصا لأنه مستطوع عن ماله  
وكو اعتق عبده عن طهها كذا القول لا ذرا أن الحق بطله الميراث ويستحق القدر في جميع ماله لما ذكرنا ولو  
جاء الحق عن الطاهر لأن هذا اعتق البدل فلا يجوز عن الكفارة الأري أن يرتفع بطلها واعتق عبده عن  
طهها أو قبل ولا مال له غيره ثم مات من مرضه حتى القدر في ماله فماتت لوجهه عن الكفارة للبدل الذي  
أن صار هذا الميراث أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع  
كالصلح الميراث استيسر بعد ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع ما صار أحد الشرائع  
من ماله إباحية الاستلام أو غير ذلك فهو المصلح فيه سواء اختلفا فيما أوجب هو على عبده لأنه  
غيرهم فما أوجب الله تعالى عليه ويومئذ فإوجهه على عبده لأن القاضي امره أن يعطيه المسكين كغيره  
مخافة أن ينفذ ماله ولا ينفذه في القدر ولا غند مستحبه ولذلك اطلب من الباقي ما لا يقبله قرائته  
ألا يجرى على بعض إباحية التي كانت لا آخذ لا يمنع أكال اليه ولكنه يمنع الإري الدم المحرم وأما غيره التي  
لأن ذلك وجب إباحية السبع لإباحية الأري أن يصيبها لو كان له دور من محرم مصر فإن القاضي ينبغي في  
ماله بفقته كذلك هنا وهذا إذا كانت آذاة طاهرة فاما إذا كانت أقرابا طاهرة فانه يقدر  
في الولد والولد والروضة لما ذكرنا في باب الدعاوي أن القدر لا يجوز في ربحه شيئا في الولد والولد  
والروضة والولي إذا كان هذا الولي عام فكذلك هنا يصح في الولد والولد والروضة وأما الولد  
فلا يجب نفقة عليه وفي الولد والولد والروضة إذا كانت غيرهما البينة فلا يجب بقوله هذا المحرم  
لأنه منهم في ذلك فاما في الروضة فلا يحتاج إلى القدر لأنه يجب نفقة الروضة وأما كانت مؤمنة فاما إذا كان  
بالإجماع والجم ونحو ذلك فلا يصح إقرار المحرم عليه ويحتاج إلى ثبوت البينة القرائة والعلم فإن كان في  
عداوة ذلك أنه لم أراه كان رضي عليه بفقته في أول ذلك الأمر لم يصح في ذلك ما سمي من ذلك لأنه  
منهم فيه **قال** وإذا أراد أن يحججه الإسلام لم يصح إلا أن يحججه إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
العلم من واجبه لم يصح شيئا أيضا لأخلاق العلماء قال الشافعي رحمه الله أن العلم من واجبه لم يصح شيئا  
أيضا لأخلاق العلماء قال واجبه استحسانا في ذلك فإن أراد أن يقرن ويؤوقه لم يصح شيئا وإن كانت  
الشاة بخلاف الناس في ذلك فإن من الناس من يقول في هيب قوله تعالى فما استليس من الهدى  
يعني ذلك أو غيره وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان عبد الله بن عمر يقول ما استليس من الهدى  
شاة فلا كان عند بعض الناس سوا البينة في التزاور والمنفعة فينبغي أن لا يصح من ذلك وفي هذا كله ينبغي  
للشافعي أن لا يمنع المال إليه لأنه لو دفع إليه المال يخاف عليه التصنع ثم يقول ضاع شيء فأعطوني مثله  
وذلك القاضي طاهر في نفسه من يد المزوج إلى ماله فيدفع إليه ما يكفي المحرم عليه للهدى والمنفعة والهدى  
تلك ذلك بل ذلك الرجل الشقة عليه وما أراد من الهدى محذور التصنع **قال** فإن سقطاد في إقرار  
سيد أو طهر أنه من الإدا أو من شأنه إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
لأن ذلك وجب بفسحه واختياره وبمكة أن يحج عنه بالصوم لأنه محجور في كفاية الأولى لذلك في ما  
تقل الصبي يقوم مكان كل نصف صاع صوما وإن أي الحاكم أن امر الرجل أن يجل إذا في ربه أو ما

ويجوز في حق البنت فيص أو غير ذلك أن يحج عنه أو يصدق له ربه إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
سبل سله اختيارا إلا أن الرجل لا ينفقه إلا امر المحرم عليه لأن النفقة الميراث **قال** وإن طيب المحرم  
في إقراره طيب كيدا وقبل بغيره أو من شأنه إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
مودة إذا صار مسلما ولا يؤدي عنه في حال فكاكه ويؤخر له ألقبه المادون في حج هذه الكفارات  
لأنه لا يدخل للصوم في هذه الكفارات لأنه وجب إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
أمراته بعد ما وقف بغيره لأن هناك يجب البدن وهو منهم في ذلك يجب بعد ما صار مسلما وإن كان  
تبل ما عتق بغيره يندجه ومنع عن الكفارة ما لم يصح لها ما ذكرنا أنه لا يمنع عن نفقة البنت في إقراره  
ولا نفقة القود من عام قائل للنفقة لأنه يجب عليه المضي في فائه وذلك وجب إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
أراد الصافي في سنة أخرى فانه لا يمنع عنه النفقة لأن ذلك وجب إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
بحج الإسلام وكذلك هذا في الحج الأري أن الرجل ليس لما أن يحججه الإسلام إلا إباحية إباحية إباحية إباحية  
لحج الإسلام مع المحرم بغيره من ربه ما وجبت في إقرارها طاهرة أو مستحبة صبي في الحج التماس  
والمصح في التماس من القود للنفقة لأن ذلك وجب إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية إباحية  
للنفقة وأما ذلك في كل سنة وفي هذا ما يندفع القول أي حجة الله لا يمكنه أن ينفق المال من هذا  
الوجه فلا ينفقه في الحج عليه وكذلك لو تزوج أربع نسوة وكذلك لو تزوج كل يوم واحدة منهن لم ينفقها  
تبل الدخول بها **قال** ولو أن هذا المحرم عليه قضى حقه كله إلا الطواف البراءة ثم رجع إلى أهله لم  
يطلق طواف الصدقة فانه يطلب له نفقة الرجوع لذلك الطواف ويصح إذا ما مضى في السنة إلا أن  
طواف الزيارة ركن من ركن الحج لا يقوم عين مقامه وذلك ما أوجه الله تعالى عليه فلم يكن بد من حج  
النفقة إليه كدفع إليه في الدنيا المحرم الذي لم ينفقه عليه أن لا ينفق عليه وأما من طواف البيت  
الاجل بفقته في هذه **قال** وأما طواف حيا ثم رجع إلى أهله لم ينفق له نفقة الرجوع للطواف ويكون عليه  
بمنه طواف الزيارة حيا وشاه بطواف الصدقة مودعا إذا أحل لأن البينة تجري عن طواف الزيارة حيا وأما  
عن طواف الصدقة فلا ضرورة في القود إلى مكة لأجله ويجب ذلك عليه إذا صلح لأنه هو الذي أوجهه على نفسه  
حيث طاف حيا فيجب عليه الكفارة بغير ما صلح وإن احضر من حج الإسلام فانه ينبغي للذي عليه نفقة  
أن يتقصد يدي عنه محله لأن هذا أحد أصابع من غير فعله الأري أن الصبي إذا حج أحد بولاه فله حرم  
على بولاه أن يهدى بهدي فبذلك هنا **قال** ولو أن هذا المحرم عليه أحرم حجه طوعا في قضاء الدين  
عليه لأنه لم ينفق الطوع بفسحه واختياره فلو دفع إليه ماله لم يوف أن ما حج حجه طوعا في قضاء الدين  
فبطل مضي الحج ويكون دفع إليه من النفقة ما يكون في ماله ولا يرد على ذلك ثم يقال له أنت تخرج ما شئت  
لأن هذا القدر من النفقة ينفق عليه في منزله وإن كان ميسرا كالمال فقد كان الحج موسعه عليه في منزله  
لذلك وكان بما يطعم من النفقة تصرفه قال إمامنا ذلك وأما من غشي من البوب أطلق له ذلك  
من غير أن يدفع إليه النفقة ولكنه يدفع إلى نفسه نفقا على ما أراد لأن هذا القدر من النفقة كان واجبا  
نه في منزله إلا أنه يدفع إلى نفسه نفقا عليه حتى لا ينفقها هذا المحرم عليه فإن لم يقدر على الرجوع وأقام  
حراما بطاذه ذلك حتى أتته من إقراره حرمه فكان عليه من كل مرض أو غيره فلا بد من إجابات الضرورة  
أن ينفق عليه من ماله حتى ينفق إقراره ويصح لأن نفقة زوجته مثله إذا كان حيا لا ينفقه لزوجها وطالب  
نكته حراما فله نقدات الضرورة فإذا كان كذلك فلا بد من إجابات إجابات إجابات إجابات إجابات إجابات إجابات إجابات



ويصح لان له ضمان لاجله فلا يفتي بغيره منه عند ثبوت الفرض وكذلك لو اصر في احرام الطمع لم  
يجب بالذي يفتي به لما ذكرنا الا ان ثبت من يفتي فان اذنت لم يمنع منه لما ذكرنا ان كذا القدر  
من النفقة واجب له في منزله فان لم يكن من يفتي ما يقدر على ان يثبت بذلك بدنه على حاله حتى اني القدر  
الذي وصفت لك ثم يفتي عليه بعدى من يملك له لما ذكرنا ان المال انما يصح ان يصلاح النفس فاذا  
تلفت نفسه فلا يفتي بصيانة المال **باب** واذا تلفت المراه نفسه فاختلعت من وجهها ما لا  
كان المخرج ولا يبرز المال وانما كان المخرج لانه طلاق والطلاق يد الزوج ولا يلزم المال لا المحجور  
عليها من النصف في المبال وكذا لو صارت مملوكة لم يبرزها ذلك المال لان شرط لزوم المال قد  
يطل أصله فلا يبرزها على غير النصف فيه فلا يواخذ به بعد ذلك وبما كان الصبر اني لم يمنع اذا  
اختلعت من وجهها على ما لا ان الطلاق اخرج والمال لا يلزم كذلك عنها ثم يطران كان يلفظ المخرج بالطلاق  
ان لا يطلع من المناظر الكاينات والكاينات بوار فان كان يلفظ الطلاق يكون حيا لا يصح الطلاق  
ولم يبرز المال أصلا في الحال ولا يبرز ان يصير مملوكة وليس هذا من اهل الامية يظنوا روجها بطلاقه على  
الف درهم وقد كان ظلها روجها ان الامية يلزمها المال اذا اعتقت والظليقة بانه لا شرط ان  
حجة في حقها ولم يبرز في حق المولى فاذا زال حق ولا يبرزها كانت مواضعة به فاذا وجب المال كان الطلاق  
يايا وهذا هو المخرج ان يبرز مبدل موصول ان الطلاق يكون بايا كذلك هذا وانما هو ما يوجب المال اطلاقا  
عاجلا ولا اجلا لا يفسد شرط فته المبال حيا لا يبرزها فسد أصلا ما ذكرنا في هذه الوجه ولور ان  
كانت نفسه مملوكة كانت حجة عليها كالطلاق رجعي ولا يلزمها المال اذا اعتقت الفساد **باب**  
ولو ان غلاما ادرك مقبدا فلم يرفع امره الى القاضي حتى يباع شيئا من تركه والده وامر يدين كبير وموت هبات  
وقد قد تصدقات ثم رفع امره الى القاضي فانه سئل حرم ذلك وموجر عليه وان لم يبرزها فانه  
يهدد وامر على قول ابي يوسف فلا يصح موجر اعليه الا حرم القاضي وقد ذكرناه فان قضى من مباح  
ثم رفع ذلك الى القاضي نظريه فان ابي مباح وغيبه جاز ان كان الثمن ما لا يال القاضي يثبت اطرافا في مو  
المسلمين وجب ان يخطب الى صلح الوحيين وان كان الثمن ما لا يال فانه لا ينبغي ان يبرزها في البيع لانه لا يبرزها في  
ذلك البيع لانه لو اجاز البيع جاز المحجور عليه ان يبيع الثمن ويملك على الامانة ويجوز البيع ولا يبرزها  
المن يملك الا ترى ان يبرزها لو غصب لعل عند فاعه وقبض الثمن فذلك في بيعه ثم ان يولي القصد ابا البيع  
جاز البيع ويملك الثمن الا انه ولا يبرزها القاصب وكذلك ههنا لو اجاز القاضي البيع يملك الثمن الا انه  
والبيع سلم المشتري ولو قبض البيع ورد البيع ولا يجب على المحجور ان يملك في بيعه من الثمن وانما يجوز ايجازته  
فاذا لم يكن في ايجازته هذا البيع اصلاح فلا ينبغي له ان يبرزها وكذلك اذا كان قضى الثمن يرفع المشتري اليه  
من يرفع اليه يرفع الى القاضي فانه يفتي حرم ولا يبرزها المحجور عليه من الثمن لانه هو الذي يملك ماله  
حيث دفعه اليه وشرط عليه الرجوع حيث استحق المبيع فدفعه جاز بشرط الصانع اطل لا يمنع عن  
كالصبي المحجور عليه فلا يبرزها في ايجازته فانه لا يبرزها ويبيع البيع ورد البيع اليه ولا يبرزها ما يملك  
من الثمن فان كان هذا المحجور قد قبض الثمن انتفع على نفسه نفقه مثله في ملك الله اوجبه حجة الاسلام او  
اوي منه ركنه ماله اوضح فيه شيئا كان القاضي يفتي منه ثم رفع اليه نظريه فان كان البيع وعنه وان  
كانت نفقه مثل الثمن الذي اخذ اجاز البيع واما المشتري من الثمن لانه لا يفسد في هذا البيع واما اطل  
القاضي عقوده لاجل فساد الا لا يبرزها ولا يبرز في هذا وانما يبرزها فلا يفتي في البيع وان كانت فيه

في حقها ولم يبرز في حق المولى فاذا زال حق ولا يبرزها كانت مواضعة به فاذا وجب المال كان الطلاق

مما هو باطله القاضي لم يطل الثمن عن المحجور عليه ولكن القاضي يفتي من يملكه وانما اطل البيع لانه يفتي في  
هذا البيع حيث اخرج بالافتقار الناس في مثله وانما يفتي من يملكه لانه احرم ما يملكه القاضي عليه وصار  
كالموجر عليه اذا استقرض من رجل مالا قبضه من المثل المراه قضى القاضي العوض من يملكه لان المثل المراه حتى  
عليه ولا يبرزها فلا يفتي انما اطله لان القاضي لو قضى اطله اضر المخرج فسادا وانما يملك لو  
كان استقرض مالا فانه يفتي على نفسه نفقه مثله لان ذلك القدر في يملكه مستحق عليه فلا يبرزها اطل  
وان كان يفتي بامان حرم القاضي المرف من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في مثل ملك الله وقضاء من يملكه  
واطل النفل لانه لا يفسد في قدر نفقه المثل لانه مستحقا عليه وانما يفسد في الرادة وعنده لو كان  
استقرضه لذلك ثم استهلكه في شخص حليته لم يكن يملكه عليه في حال فساد ولا يبرزها لانه ليس  
مستحقا عليه فطل نفسه بيه يملكه الفساد ولا يبرزها عليه في حال فساد ولا يبرزها لانه ليس  
سأطه على الاستهلاك بشرط عليه الضمان فتكسبه اياه على الاستهلاك صحيح بشرط الضمان اطل لانه محجور  
عليه كالصبي المحجور عليه ولا يبرزها من المكيل بشرط الضمان عليه ولكنه صحيح في قدر ما هو مستحق عليه ففسد  
نفسه بيه لانه لا يفسد في ذلك القدر الذي هو مستحق عليه والمحجور عليه لا يبرزها لاجل الفساد قال في الاجل وانما  
شيء المحجور عليه العلامة الذي لم يبرزها فانها فسد او ما يبرزها في تلافيه الا ترى ان هذا المحجور  
لو اقرضه ثمنه لعله اقرضه ثمنه قطع او اقرضه ثمنه حذو خلاف الصبي لانه لو اقرضه ثمنه لم يبرزها  
مديان اما يجوز له ان يملك الصبي فانه يملك **باب** ولو اقرضه رجل مالا فانه استهلكه لم يبرزها  
على ذلك ولا يبرزها عند الاقرار شيئا الا ان اقرضه بوجوب المال عليه في حاله المحجور اقرارا أصلا لم يبرزها  
عليه فلم يبرزها في الحال ولا يبرزها ماله وكذلك لو استهلكه محجور من اليهود لم يبرزها لان رب المال يملكه من  
استهلاك ماله واشترط عليه الضمان فتكسبه اياه على الاستهلاك صحيح بشرط الضمان اطل لانه محجور  
عليه مالا فانه يملكه لم يبرزها اياه في قول ابي حنيفة ومحمد ويصح في قول ابي يوسف كذلك هذا على هذا  
على هذا الاختلاف الامكان فان يبرزها المحجور يبرزها اقرضه في حال فساد **باب** فان قال قد  
استهلكه وكان ذلك حياض وكان يملك كالمديان اقراره ان كان قد استهلك في حال فساد لم يبرزها  
ايضا في قول ابي حنيفة ومحمد ويصح في قول ابي يوسف على ما ذكرنا **باب** وان اقرض المحجور غلاما او جارية تسلك خطا  
كانت قيمته على عاتقه لا حكر النفل المثل فذلك اقراره اذا كان مثله معاشرة وان لم يملكه لم يبرزها لانه يملكه  
ولا يبرزها فانه لا يبرزها في المبال فان يبرزها المحجور يبرزها يملكها اقرضه في حال فساد فان اقرضه في حال  
صلاحه فتح اقراره لا يبرزها اقراره مستند او يبرزها بعد اقراره الا انه يبرزها بيمينه القيد في  
ماله في ثلث سنين من يبرزها عليه لان العاقلة لا تقعد الاقرار في عهد الله عيان بيمينه عنه **باب**  
وكذا في المحجور عليه انه اخذ مالا رجل يبرزها فانه يملكه لم يبرزها في حال فساد ولا يبرزها لانه ليس  
بمدين ماله ايا ما ذكرنا الا انه مستند فان اقرضه ثمنه كان حياض اقرضه وكان يملك اقراره وان  
انما ان يكون حياض فانه لا يبرزها لان اقراره كان في حاله المحجور وكذلك لو كان قد يبرزها في اقراره وانما  
محجور على ان يملكه ذلك الف درهم وقاد رب المال اقرضه في يملكه في حال صلاحه اقراره اقرضه  
في حال فسادك ولكنه حق وقال المقلد لم يكن يملك حياض يعني بالقول قول المقلد لانه اقرضه ثمنه لانه  
لا يبرزها في حاله المحجور اقراره لعل اقرضه ثمنه في حال فساد لم يبرزها لانه ليس بدين ماله ايا ما ذكرنا  
لو قال بعد ما صلح ان كنت اقرضته في حال فساد يملك الف درهم واستقرض اقراره قد كنت اقرضته في حال



صادق في نفسه وقاد ربه المال انما كان قضي المالك وايداعه بعد ما حلت فالتقول قول ربه المال  
وهذا الاختلاف انما عند قول محمد خاصة واما على قول ابي يوسف فلا يابى لهذا الاختلاف لانه اوجه  
في حاله الجرا او في حاله الصلاح فاستهلك فوضا من ماله واما في قول محمد فنفيد الاختلاف بان الابداع  
كان في طاعة المحي فاستهلك فلا ضمان عليه فان كان في طاعة الصلاح فوضا من ماله فاختلاف كان القول قول  
ربه المال لانه انما انفق على الاستهلاك الا ان المقر اذعي عليه من الملاف ورت المال على المحي فالتقول  
قوله وان كان ربه المال قد اؤتمنتك ذلك او اؤتمنتك في حال حرك ذلك انما استهلكته بعد ما  
فالتقول قول المحي عليه لانه اقرانه بكنه من الاستهلاك الا انه يدعي وجوب الصلاح عليه فلا يصدق الا ان  
يقيم البيه ان المال كان في يده بعد ما صلح وجب عليه ان كان باعنا وتيمنه ان كان هاتكا واستهلك في ذلك  
فقال الا ترى ان غلاما لو سلب لواءه رجل انه اؤتمنتك ذلك وذهب من كبر فتراه استهلك في حال حركه  
وقال ربه المال استهلك بعد ان التزم القول قول الغلام لان المحي من الاستهلاك قد وجد الا ان  
ربه المال يدعي عليه الضمان باستهلاكه بعد الكبر فالتقول قول الغلام يكره فالتقول قول ربه المال انما اؤتمنت  
او اؤتمنتك بعد الكبر واستهلكه بعد الكبر وقد اؤتمنتك قبل الكبر كان الغلام ضامن لمحمد ذلك  
لان ربه المال لم يقر المحي من الاستهلاك فكان القول قوله كذا هنا **قال** واذا بلغت المراه محجرا  
عليك لتعاده فزوجت لغيرها فاشترى الناس منه فوجبا لان المحي لم يرد عليا في ذلك  
لان حركه وهذله سواء وان كان قرضه بالاشترار الناس منه فذا على وجهين اما ان يكون الزوج دخل بها  
او لم يدخل بها فان كان لم يدخل بها فان القاضي يحل الزوج فان شاذ اذ ابي مرساها فان ابا ذوق منها لان  
شفاها عن مرساها لم يصح وانما يحل الزوج لانه لم يرد عليه زيادة غير موطر واجبا فذلك فلا يبرئه الا ان  
قد كان قد دخل بها فعلى الزوج مرساها وعطى حماره لان المياري انما وجب له لما لم يرد منه زيادة غير موطر فاذا  
لذلك الزيادة بالدخول فلا يابى في المياري وذلك ان الذي يزوجها محجورا عليه شفاها اذا تزوجها  
هذا المحجور على كرم مرساها بطل النكاح لان تصرف المحجور في الزيادة على مرساها اطل ولا خيار المراه ان دخل بها  
او لم يدخل بها لا لانه لا يملك الزيادة حتى يجر والنكاح مرساها بطله الشفع وان كانت زوجت مرساها  
غير موطر في النكاح فبطلت لان الكفاة في النكاح معتبرة **قال** ولو ان غلاما ادرك وهو صغير قد اؤتمنت  
الشد قد دفع اليه وصيه او القاضي ما له وسلطه عليه ثم ضد بعد ذلك فصار يستحق المحي محجورا عليه وان  
لم يحج عليه القاضي وهذا قول محمد واما على قول ابي يوسف فلا يصح محجورا اما لم يحج عليه القاضي ولو كان باع  
عنه فلم يدفع اليه حي فبطلت وبوطا لا وبوط حتى ضد فسادا استحق المحي دفع البيه الغريم المال فدفعه  
باطل وهذا على قول محمد ايضا واستشهد نقا الا ترى ان محجورا باع عبدا وقبضه المشتري ولو نقد  
الشيء حتى صار المباح معتوقا الا ان كنهه ستن لم يحج قبضه ان دفعه اليه المشتري وقد ذكرنا الفرق لابي  
من الخوف والفساد **قال** وكذلك لو ان بطلا وكله مع عبده له وهو صغير ثم ان باع مكره منه اثم ستن  
المحج قبضه المبيع ذلك فان اؤتمنته الى الامري المشتري من المثل لان المحي وصلا مستحقة وان اؤتمنت  
الى الامري ملك في يد المالك ملك من مال المشتري ولا ضمان على المالك ويضمن المشتري من احدى ولا ضمان له  
في بعض البيع يعني لا ضمان للمشتري لان المشتري هو الذي سجن ماله حيث دفعه الى المحي عليه فاذا كان المحي  
هو الذي سجن فلا ضمان للمياري له وهو اصيل على فعله **قال** ولو ان الامري مع العبد والماءور  
سجن فباع قبض المثل والامري لم يفسده او لا يعلم فباع باع والسجن باع لانه لما ارمع البيع وهو سجن

تقدرا

تقدرا اذ له في قبض المثل انما اذا كان يعلم فسادا فلا يملك واما اذا كان لا يعلم فذلك لان النفس كما  
من قبله حيث لم يعلم عن حال ربه وفساده وليس بعد اكاله الا في حاله في ملك المالك ارمع البيع  
فباع فلم يرض قبض المثل في حال فساد **قال** ولو باع العبد مائة من ماله ولم يضمنه حتى دفع الى  
القاضي فانه يحل البيع وسجن المشتري عن دفع المثل على المحي عليه وانما يحل البيع لانه لا ضمان في قبض البيع  
لانه ارمع ماله وانما سجن المشتري عن دفع المثل اليه لانه لا ضمان من سجنه ثم هذا على وجهين اما ان  
يحل البيع وسجن المشتري عن دفع المثل على المحي عليه او يحل البيع ولا ضمان عن دفع المثل اليه اما اذا باع المالك  
وفاء عن دفع المثل فانه يضمنه بها لانه فباع في المحي عليه لانه لم يضمنه المشتري ويحتمل دفع المثل الى القاضي  
ولا ضمان له في دفع البيع لان دفعه الى المحي عليه لا يضمنه لغيره بل هو ان القاضي اذ باع المالك ولم يضمنه عن دفع  
اليه فدفعه اليه فان كان الا ان باع المالك اليه فباعه له بحج خصوصه ودفع المثل من ماله فصار حيا للدفع الا  
ان سجن القاضي فقول ابراهيم البيع ولا ضمان للمشتري ان دفع المثل اليه فان دفعه ذلك فصار حيا للدفع  
المشتري المثل اليه لانه لم يضمنه القاضي او لم يعلم لان القاضي اذ باع المالك على شرط وانما دفع على  
ماله لانه كان لا يضمن دفعه المثل اليه وهو محجور عليه فباع القاضي فباعه على طاعة وكان حكمه فباع  
دفعه فلم يقول القاضي او لم يعلم ولو ان القاضي اذ باع المالك حله ولم يضمنه عن دفع المثل اليه ثم قال بعد ذلك  
قد نصت المشتري عن دفع المثل فان علم المشتري باع المالك لا يضمنه لان المياري لا يضمن الا على كماله عن الوكالة وان كان  
لا يعلم بالذي حتى اعطى المثل يري من المثل الا ان المياري لم يضمنه من غير علم فاذا اعلم بذلك بطلان عدلان او غير  
عدلين مع المثل كذا ان اخبر واحد عدل وان اخبر واحد غير عدل كان ذلك نصا اجماعا في قول ابي  
ويحمد ما ذكرنا في كتاب الوكالة واستشهد في الاصل نقا الا ترى ان قبض الوكالة له القاضي مع عبده  
هذا بائنا في دهره ولم يضمنه عن قبض المثل فباعه وقبض المثل فباعه كان قبضه جائزا ولو كان قال  
ولا يضمن لم يحج قبضه ويحج المشتري على اذ ارمع ماله من اخري ولا ضمان له في قبض البيع ان علم بذلك او لم يعلم  
ان علم بذلك فان كان ارمع ماله ولم يضمنه عن قبض المثل فباعه ذلك الخبايع فلا يضمن المثل فباعه عن  
ذلك طه ان سجنه وقبض المثل ما لم يضمنه القاضي له في قبضه **قال** واذا ادرك الصغير  
مسند المحر عليه او لم يحج وسال البيه وصيه ارمع ماله فباعه في بيعه لولمعه فالوصي ضامن للمالك  
وهذا بالاتفاق لان شرط الدفع اليه لم يوجد لان شرط الدفع انما هو الرشد منه لقول الله عز وجل فان  
انتم منهم ربه فادفعوا اليهم اموالهم يعني امههم وعلم منهم رشا ما قال في اية اخرى اني انساها  
اي اصبحت فان كان له ذلك كان له ان سجن قبضه وكذا لو كان الوصي ودفعه المالك ايداعا لهذا المعنى  
وليس بعد الدفع الوصي مال البيه المصلح الذي لم يضمنه او قبضه او قبضه به وشترى هذا الاضطرار  
ارضا عنه او ضيعه لانه ما نوى قبضه وكان ربه المال على وجه الامتحان ولم يحج على وجه الاستهلاك  
واما المالك المحر عليه فقد ظهر له فساد دفعه اليه كان استهلاكه منه الا ترى انه لو اؤتمنت البيه المصلح  
في التجارة جاز ولو اؤتمنت في التجارة بكونه محجورا فان هذا الوجه **قال** ولو ان القاضي ارمع ماله  
الفيد ان سجن في ماله ويشترى فباعه ذلك طه وان كان قد اؤتمنت من القاضي ارمع ماله من المحي في هذا  
خاصه حي وهو سجن او صدق لا يجوز وان اعنى سجن الغلام في قبضه لان دفعه الى المحي اؤتمنته  
فاما ما فيه فساد فلا اذن منه ولا ضمان له والصدق وان اعنى ليس من قبض البيع فلا يملكه كالعبد المادون  
والصبي المادون ولو باع ما يبعان الناس في مثله جاز وان اشترى وبيع ما يبعان الناس في مثله لم

بالاتفاق الناس في مثله  
بالاتفاق الناس في مثله  
بالاتفاق الناس في مثله







التجارة من لك الشافعي قوله أنه تصرف بالأم فلا يملك التصرف على نفسه كالأبيع نفسه قبل البيع نفسه  
 ضد الاذن فلهذا لا يملك فاما اجاره نفسه فاكسب المالك ولا ضد الاذن فلهذا كان له ان اجار  
 نفسه قبل الاذن فمراعاة لان البذر اذا كان من حقه فلهذا استجار الارض بنفس الحاج فان كان البذر  
 من حقه صاحب الارض فلهذا اجاره النفس بنفس الحاج وكل ذلك يجوز وليس له ان يدفع طعاما الى رجل ليعمل  
 ذلك الرجل في ارضه بالنصف لان الرجل لو فعل ذلك لاجوز وكذا العبد فاذا دفع البذر فمراعاة ورعي  
 للعامل فالخارج كله للعامل وبوصا من لئلا البذر ويصير لك فمراعاته وليس للعبد ان يقرض ماله لك  
 مضمونا عليه وذكر في باب الرزقه ان الرجل اذا دفع الى رجل مائة مائة فزرعه للعامل في ارضه  
 فالخارج كله للواضع وعليه اجر مثل ما عمل للعامل واجر ارضه في ارضها من قال ان في المثلث وراثة  
 فيه المثلث على قياس لك المثلث ينبغي ان يكون الخارج كله للعبد وكذا لآخر ارضه وعمله وكذا المثلث  
 على قياس هذه المثلث ينبغي ان يكون الخارج كله للذراع وللذراع مثل ماله وتضمن فرق بينهما المثلث  
 اما من قال ان في المثلث وراثة وجه الرواية ان الخارج يكون للذراع ويقضي ماله لانه  
 اخذ البذر لمنعه نفسه لانه اخذ له ما خدسه نصف الخارج وهذا هو صورة الرض ان اخذ لمنعه  
 فاذا كان كالقرض كان الخارج كله له وعليه ضمان البذر وجه الرواية ان اخذ البذر كاستجار  
 للعامل وارضه نصف الخارج وقد سد ذلك فيجب عليه اجر مثل ارضه وعمله والخارج لصاحب البذر  
 واما من فرق بينهما لوضع المثلث لانه هذا الدافع هو العبد وهناك الدافع حر والعبد اقصر في الاستهلاك  
 من الحر الا ترى ان العبد لو دفع الى رجل مالا وقال له ازرعه في البحر ففعل ذلك صار الرجل ضائعا ولا  
 يجوز ان العبد في ذلك ولو كان الحر هو الذي دون ذلك لرجل في ماله طارده ولا ضمان على الذي  
 استهلكه وكذلك هنا ان العبد استهلك البذر باطل فحق استهلاك الرجل بغير اذنه فيجب عليه ضمان  
 فاذا وجب عليه الضمان كان الخارج كله له وفي تلك المسئلة ان الحر استهلك البذر كاي ملحق على الذراع  
 ضمان وخرج الزرع على ملك صاحب البذر فكان الخارج له **قال** وليس في المولى ان يشهد الشهود حتى  
 ياذن له في التجارة ولا في الاجابة على البيع والشراء والتجارات والمعاملات كذلك في الاولون  
 انما يشهد وانما يشهد كالتجارات وغير **قال** واذا نظر الرجل الى عبده يشتري ويبع طرده عن  
 ذلك فهو اذن منه له في التجارة بمنزله قوله اذنت لك في التجارة وهذا في قول اصحابنا وفي قولنا  
 لا يصير باذنا واجمعوا ان التصرف الذي راى فيه المولى لا يفيد وانما الخلاف في الذي يملكه العبد بعد  
 ذلك دليلنا ان العبد يتصرف في نفسه لما ذكرنا من الدلائل والمولى ليس له حق الشراء والبيع على العبد دليل  
 انه لو اراد ان يشتري شيئا لعبد وان لم يرضه ورضته لا يفيد على ذلك لان الحق للعبد بمثل  
 ان العبد لو اشترى شيئا لم يجره بيع في حقه حتى يوافق منه بعد العتاق الا ان المولى هو المانع لبيعه  
 بملكه في رقبته فاذا علم ولم يخ مع القدرة عليه صار ارضا بجماره دليله الشئ اذا راى  
 المشتري بيع الشئ للمشتري الذي وجب فيه الشئ ويكفي بطلب بيعته لهذا المعنى ان  
 بيعه لنفسه الا ان الشئ حتى يبيع لبيعه حقيقة فاذا علمه ولم يخ قد صار ارضا بجماره يستوطن حقه  
 ولذلك هنا ولا يلزم على هذا التصرف الذي راى العبد بنفسه حيث لا يفيد لانه هو الذي  
 والعلم بجماره انصارا كان العبد باع ثم اذن له ان ذلك البيع لا يفيد ذلك هنا ولا يلزم على هذا اذا  
 راى منه يزوج اذانه فيشك ان لا يكون ارضا لان التبيع من حق المولى في العبد وعلى الامر مثل

انه لا يملك عليه شيئا او بالان رفع العتد بكرة منه جازعنا فلا يلزم ذلك من العتد بل من المولى فلا  
عليه الإرضاء صرحا فاما هذا فنحن نحن العتد الا ان المولى له حق النهي فصار كالسبي مع المشتري ولا يلزم  
على هذا ما اذا باع ما له المولى فملك له لا يكون مالا من ماله المولى من حق المولى لا من حق العتد ولا  
ملك عليه الإرضاء صرحا ولا يلزم على هذا الا ان المولى له حق النهي فصار كالسبي مع المشتري ولا يلزم  
والساجد والرهن ساكان انه لا يفيد عليه ما لا يملك من حق الرهن لانه يملك شيعة على الرهن عند  
تقدر استيفاء الدين منه وكان لك حقه فلا يملك عليه الإرضاء صرحا وان ثبت اليد على العين  
ملوك لها والبيع يطل بدما ويتناول المحل الذي هو بينهما فلا يطل ذلك الا بالاذن الصريح بخلاف  
شلتا هذا الثاني فيقول ان السكوت لا يدل على الرضا الا في مواضع مخصوصة وصار هذا كما لو باع  
المولى وراه ملكا وكان رجع العتد اذ رآه وراه المولى فملك له لا يكون مالا من ماله المولى من حق المولى لا من حق العتد  
استثنى منها **قال** واذا كان الرهن بعتد اذ ان العتد كل من رخصه ذراهم فعدا اذ منه له في  
لانه اذن له اذ العتد فلا يمتثل الى اذ العتد الا بالتجارة فكل اذا نادى له ولدتك ليوافق اذا اذنت  
الى القامات من وكذلك لو قال اذ الى القامات فعدا اذ منه له في التجارة لما ذكرنا انه لا يمتثل الى  
الاذ الى التجارة وجوب لفظ القامات وجوب الا بالواو ولو اذنه وضع القامات لكان الواو والواو طان  
القامات من رخصته كما اذا قال ان اذت الى القامات فعدا اذ الى القامات فعدا اذ الى القامات فعدا اذ الى القامات  
الحرف في غير موضع صرحا فملك ساعته فعدا اذ الى القامات فعدا اذ الى القامات فعدا اذ الى القامات  
من **قال** ولو قال له اذت صرحا او صرحا فعدا اذ له في جميع التجارات وله ان يتعدى في  
وعينه وامثل السلة الى المادون في نوع يكون مالا من ماله المولى لا من حق المولى لا من حق العتد  
الانواع كلها يبقى من كسبه عند اصحابه الا انه وقاد زفر والسابع لا يصير مالا من ماله المولى لا من حق المولى لا من حق العتد  
وحقن باقصه اصحابا ان العتد يقرن لنفسه لما ذكرنا من الدلائل ان العتد اذ المحنة العهد لا  
يرجع الى المولى حتى ان اشترى شيئا وهلك في يده واذا عتد العتد من ملكه لا يرجع على بولاه  
ولو كان يصرح له لرجع على بولاه كالوكل والضارب الا انه يحتاج الى اذن المولى لملك المحرمة وذلك  
المحر لا يجزى كالموكل منه او عتقه او القسي اذ بلغ المحر ان كل شيء يطلن المحر من نوع من التجارة فانه يطلن  
في جميع الانواع كالنكاح والسود من البهي **قال** فلو كان المحر اذ كان من طهر في المحر لا يجزى كالطهر  
في البهي والقنق من العتد والافاقه من المحر لانه لا اختصاص له بالاسباب تنقض البهي  
دون ان تنقض بغيره فاما هذا فانك المحر بالاذن ونه اخضر الاذن بعض البهيات دون البعض فترج  
ذلك على غيره فاختص به موضع الفرق بينهما فضل البهيات فان البهي البائع والعتد البائع والمحر  
بالافاقه صاروا مستقلين عنهم في البهيات فجار ان يقر في التجارات فاما هذا فلا يملك المحر  
في البهيات فلهذا لا يملك المحر في التجارات ولا يلزم على هذا الكلام لان عقد الكفاية وقع عام  
يتناول جميع التجارات فلا اذن هذا اذ وقع عامًا تناول جميع التجارات ولا يتناول البهي **قال**  
له يملك هذا المولى على ان يكاتب عتده على نصف في نوع ما من له ان يصرح في الانواع كلها وكذلك  
المحر عليه كالبهي اذ اذن له الكاتب في نوع يصير اذ في الانواع كلها مع وجوده المعنى الا ان قصد  
المحر عليه البهي على هذه الاختلاف ولا يسلو ذلك فاما فضل الكفاية فلا يلزم منه على قول الساجد  
لان عقد الكفاية يفسد هذه الطرق ويبطلها في نوع يقتصر عليه واما يلزم هذا انه فاسد وم







ويقال لك أنه لو اشترى المشتري شيئاً ولم يحدد ذلك زمان بيعه يدك على الشئ لا حرج ولا حرج له والكل  
يبيع على الموكل بالخصه من الضمان وكذا لو اشترى شيئاً ما امره المشتري بآراءه وصار ذلك الشراء  
عليه خاصة ولا يبيع على المشتري ويكون رقبته لانه ما دون في حق المولى في القيد المادون اذ الخصه  
الذين يكونون رقبته **قال** والقيد المادون ان اذن لعبد في التجارة ان كان عليه دين او لم  
يكن لان الاذن في التجارة من التجارة لان فيه الكتاب المالك على وجه التجارة والمولى قد اذن لبي محمور  
التجارات وكذلك لو اذن شركة العنان في بيع من تجارته في التجارة على شركه وكذلك اذن المالك  
لعبد من المضاربة لبي الذي ذكرنا **قال** لو اذن للعبد المادون ان اذن لعبد في التجارة وفي ايجاب لعبد  
شئ ما اوجب ولا يجوز ان يوجب لغيره شئ ما اوجب له كالمضارب ليس له ان يبيع الى غيره مضاربة  
وليس للوكيل ان يبيع لغيره ولا لغيره ولا لغيره **قال** له والفرق بينهما ان القيد المادون  
يصرف لنفسه عند اطلاق الحرج منه فاذا كان لذلك جاز له ان يبيع لغيره شئ ما اوجب له الا ترى ان  
المالك له ان يكتب غيره لا مكانه لنفسه واما المضارب والمالك والوكيل فليعمل لغيره فليس له ان يبيع  
شئ ما اوجب له ويجوز اقل من ذلك كالمضارب لغيره وكل غيره وكذلك شرك العنان **قال** واذا امر  
الوكيل بعبد ببيع حله داره او امر ببيع كل دين له على الناس او بعهده بالخصومة في ذلك فليس هذا  
اذن في التجارة لانه لو امره بالمبايعه وانما هو كالوكيل فيجوز ذلك من الاستحسان وكذلك لو امره بالبيع  
على بيع له او امره له في ناداه او امره بآراءه او امره بآراءه او امره بآراءه على الناس او يورث  
عنه حراج ارضه او ينفق عنه ديناً عليه لانه لو امره بالمبايعه فكان ذلك استحساناً **قال** ولو امره  
بقره له عظيمه ان يورثها ويشتري الطعام فيبيع فيها ويبيع من الثمار فيبيعها وانما كان هذا  
ادناه في جميع التجارات لانه امره بالاطاعة وامر بالشر والسعي والادب في نوع اذن له في انواع كل عامه  
**قال** وكذا لو اذن لعبد اشتري البراء والطعام او اذن له ان يشتري فلان البراء والطعام هذا اذن في التجاره  
لانه اذن في نوع منها وهذا مثل قوله اشتري ثيابك وكذلك القيد الصغير الذي لم يسلح الا انه يعقد  
الشراء والبيع في جميع ذلك مادراً **قال** وكذلك اذن القاضي لعبد ان يبيع في تجاره لانه وليه تجار  
ادنه ولو اذن القاضي للعبد التجار في الطعام لكان اذن في نوع اذن في الاعايج كلها وكذلك لو اذن  
القاضي التجار في البر خاصه ولا يبيعه الى غيره فاني قد جرت عليك ان تعدي الى غيره فموادون في جميع  
التجارات وقول القاضي في ذلك باطل لان الاذن على العوم فلا يجوز ان يكون مادراً في بيعه  
في بيعه اخذ وقول القاضي غير القاضي ولو اذن له ان يبيع في غير ما امره به الا ان يبيع في غير ما امره به  
القضاء لا يكون الا من الخصم ولو اذن له ان يبيع في غير ما امره به فليقمه من دين ثم رفع ذلك الى القاضي  
فلا ينبغي ان يطله مادراً لانه ما دون له في التجارات كلها ولو اذن له ان يطله بطل البيع وليس لقاض اخر ان  
يجزه ويطل قضاءه لان القاضي يبيع في محله لانه فاس هذا على الوكالة لان من امر اخر ان يبيع شيئاً  
فاشترى غيره لغيره فلما كان هذا المحله اذنه بغير قضاءه وليس لقاض اخر ان يطل قضاءه فكان هذا البيع  
تصاحيف كان بين المحلين خلاف النقل الاول **قال** فصل في الباب وكذا في البيع في الاصل  
وهو ان المضارب اذا كان مادراً في تجارة خاصة فاذن لعبد في المضاربة في التجارة بغير القيد مادراً له  
في التجارات كلها اذ في ذلك النوع خاصة فلان دأبه ان يبيع ما يبيعه فيجوز ان يقال ان القيد يكون مادراً  
في ذلك النوع خاصة لانه استفاد الاذن من جهة المضارب والمضارب لا يملك التجارة الا في ذلك النوع كما

فكذا

فكذا هذا ويجوز ان يقال ان يكون القيد مادراً في التجارات كلها لان الاذن على العوم قصار كان ب المال  
اذن للمضارب في تجارة خاصة وان له ان اذن للعبد في التجارة لانه اما اذن له اذن ب المال من طين البذل  
**باب الاذن للصبي والمعتق** قال الشيخ رحمه الله واذا اذن الرجل لغيره الصبي في التجارة او في  
بيع من طين البذل او في بيع من طين البذل او في بيع من طين البذل او في بيع من طين البذل او في بيع من طين البذل  
اصحاباً وفي قول الشافعي لا يبيع وكذلك هذا الاختلاف في الوصي اذا اذن لليتيم في التجارة واجتباوا على  
اذا اذن لعبد البائع في التجارة ان يبيع ولو كان القيد صغيراً فاذن له في التجارة ان يبيع وهو يبيع البيع  
والشراف على قول اصحابنا يبيع واختلفت مشايخهم في ذلك منهم من سلم ومنهم من لا يسلم لاصحابنا ان هذا  
صرف اذن من يملكه يبيع بغيره فليقله القيد الصغير ان لم يولد له او لم يولد له الى القيد الكبير  
ولا يلزم الصبي الذي لا يخلو لان احرازه عنه ظاهر وفي طين البذل لا يلزم لان الوصي وضع الاذن  
في غير موضع انه لا يدري ما يبيع ولا يشتري الى التصرفات فليصح كالموكل اذا اذن لعبد الذي لا يخلو  
خلاف سلبها هذه الشافعي قول ان البائع من الصبي هو الصغير والصغير بعد الاذن باق فكان الشافعي  
خلاف فان هذا البائع من المولى وحق المولى يبيع بالاذن يد عليه ان فصل الصغير المالك للصغير  
لا يخلو لغيره وفي فصل القيد المالك للمولى بهذا ان الصغير حرج عليه لصاحبه لا يخلو لغيره وفي فصل  
العبد حرج عليه للمولى والذي يد عليه ان القيد المحجور عليه اذا اذن له ان يبيع بعد عتقه ولو اذن  
حق المولى والصبي المحجور عليه اذا اذن له ان يبيع بعد عتقه لانه فليصح كالموكل اذا اذن لعبد الذي لا يخلو  
الا اذن العبد يد عليه ان القيد يملك ما لا يخلو للمولى فيه كالطلاق والمهرود والصغير يملك ذلك  
فليقله لا فرق بينهما لان في القيد المانع من المولى كما ذكرنا وان اذن حق المولى الاذن فليقله في الصبي المانع  
حق المولى وقد اذن اذن الصبي للمولى ان تصرف في ماله بالبيع والشراء والولاية التي لا يملك احد  
عزله عما يملك بغيره بغيره اليه وهذا المانع اذن بالاذن الذي يد عليه ان الحق ثبت للمولى عليه بولا  
عبيده فلو تصرف بغيره فقد بطل حق المولى فيما حصل الشئ له ذلك فلا ينفذ صيانة حق المولى لا يملك  
كالانفاد تصرف البائع في ماله اذا كان يطل من الرهن والمستأجر والاب اذا اذن سقط وزاد الحرج كما  
اذا اذن الرهن للرهن من تصرف خلاف الطلاق والمهرود والبرعات لانه حرج عليه لا يخلو لغيره  
الاب لا يملك ذلك بولا بغيره بغيره واما حرج عليه في ذلك نظر اذ له ودفعاً لغيره عنه لا ليست معاً  
وذلك رقبته لا يبيع ولا يوصد بعد البلوغ اذا امر في حال حرجه لانه حرج عليه نظراً له فلا يورث من اذن  
حق الاب فاما القيد فيما حرج عليه في الاقرار نظراً له ولكن الحق للمولى فاذ استطاع المولى فليقله عليه  
**فان قيل** هذا يشكل الاقرار فان الصغير المانع له ملك الاقرار بعد الاذن عند ذكروا الاب ما كان يملك  
الاقرار عليه ولا يجوز ان يثبت له اذنه ما كطلاق العتاق **قال** له ان الاقرار الطلاق من التجاره حتى  
يملكه القيد المادون فلما ملك الاذن بالتجارة بالاذن يملك الاقرار اذا اذن من التجارة فاما الاقرار اذا  
اقر على الصغير فذلك شهادة وشهادة الواهب لا يملكها كالتجارة المولى اذا اقر على عبده بغيره بغيره  
اقراره لانه اقر على عبده اذ لا يملك له حتى اذا اقر على عبده وعلى القيد بغيره بغيره لا يبيع  
اقراره عليه ثم يطل منه المصلحة ان المولى اذا اقر على عبده بغيره بغيره لا يبيع اقراره بالاداء ولو اذن  
لعبد في التجارة يملك القيد الاقرار باضمان بغيره بغيره فليقله الاب لا يملك الاقرار عليه والصبي المادون  
يملك الاقرار **قال** واقراره بالدين في الغيب والاستهلال جائز لان الغيب والاستهلال المالك لعبد



من التجارة لانه يملك المصوب والمستهلك فانه وان كان يسب فاسد والاذن في المصلحة اذن في هابيد  
منها وفي الجار الا ترى انه لو اشترى شيئا فاعطاه الرمة لذلك الاقرار بالدين المطلق اقرار بالدين  
ولذلك لو اقر بشي من كنه امه لانسان وهذا في ظاهر الرواية انه يجوز اقراره في جميع ذلك وروي الحسن  
بن ابي عمير انه قال لا يجوز اقراره بما ورث من امه وامه ليس من تجارته وانما يجوز اقراره بغيره  
بما كان من تجارته الا ترى ان العبد الماذون لو باع شيئا من مال نولاه لم يحسن وجه ظاهر الرواية اننا لا نرى  
على العموم فاذا صار ماذون في نوع صار ماذون في النوع كلها ولا يجوز اقراره بما ورث من امه  
وامه ادى ذلك الى ان يكون ماذون في كل ما يملكه من ماله الذي يتيقن من ماله وركبه  
ايه وامه من ماله فاذا كان يودي الى الجواز فلا فائدة في بطلانه ولذلك لو كان غصب فلا فائدة  
او استهلك كذا قيل ان يودي في التجارة اذ قد يملك لا في كنه امه اقراره في الحال **قال** ولو  
اعتق العبد او الاب عبد النبي شيئا لم يورث عنه فكلما باع العبد فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لو كان يملك  
أخي في الأصل في هذه المسائل ان كل عقد لا يورث له في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
وكذا كل عقد له يورث في الحال فاعطاه له بعد البيع لا يورثه كان يتوقع على الاجارة ويصرفه في ان يورث  
او الاب اذا اعتق عبد النبي شيئا لم يورث عنه او يورث عنه او يورث عنه او يورث عنه او يورث عنه  
او اخي فعلمه ثم ادرك العبد فاعطاه له لا يورثه في هذه العقود غير متوقعة لا يجوز اقراره احد في  
وتمثله لو رجع الاجبي استه او كان عبده لم يورث عنه فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لو كان يورث  
ورث استه العبد او كان عبده كان يورث عنه فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لو كان يورث  
العبد نفسه او باع او كان او رجع ثم ادرك فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان هذه العقود لها محسن في  
لان لان لو كان نكاحه او غيره او شراؤه كان يورث له او ان لم يكن له اب فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
كان يورثه ان هذه العقود لها محسن في توقفت على الاجارة على قياس قول زفر لا يجوز اقراره  
بعد الادراك وانما على قول علي بن ابي حمزة وانما توقفت العقد على طارده ولو لم يملك العقد  
مع كون اباه ومن يكون غيره وهذا الاختلاف من هذه الخلافات الذي في بطل ربيع ابن بل بعد  
اذن به والابن غير مخرج الاب عن حقه ثم اجاز الحد كان في قول علي بن ابي حمزة ولا يجوز في قول  
زفر ذلك **هنا قال** ولو كان النبي امراه فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك او اعطى عبده ثم ابار النبي  
بعد ما كان فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال ولو كان محسنه في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
فلا فائدة او قال قد اوتعت على العقد ذلك العتق الذي اوتعت فلا فائدة في الطلاق والعتاق  
لان هذه النظم تفعل لا تند الاطلاع فكان لا يقع المستعمل خلاف الاجارة لان الاجارة استندت  
الى الاستداد كان له باطلا وقد روي عن ابي جعفر الطحاوي وابي عبد الله البجلي ومحمد بن عمار ان  
مسئلة خلاف هذه المسئلة وهو ان يطلو فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
ذلك لان تطلقات فقال كما في قوله وفي لا يورثه الا من له الدار والابن في محسنه ان يملك المارة  
تطلو فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال  
وانما انما انما اليها انما تطلو فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
لا يصح العتق بعد الطلاق الذي اوتعت في له الصعد لان كان باطلا وقد اشار الى ذلك الطلاق  
في حال الصعد وكان ينبغي ان لا يقع على قياس هذه المسئلة وقد قيل ان الشئ وقع بينهما لوضع المسئلة لا

اشاع

هنا

هنا في سله الكتاب كذا اوتعت ذلك الطلاق وفي هذه المسئلة التي رويت عن الشافعي لم يزل اوتعت  
ولو قال اوتعت كان يبيع ايضا فثبت انه لا فرق بينهما في الحاصل **قال** واذا باع الصبي وهو  
البيع عدا من يملك بالبيع ويرجع العبد وقيل فمن ثم من يملك المشتري ما ادركه في العبد من ذلك  
فاستحق العبد في يد المشتري فان كان الصبي ماذونا جاز النكاح والمشتري يبيع بالثمن ان يملك الصبي  
وان يملك الكليل ويبيع الكليل على الصبي ان كان كليل امه لان الصبي الماذون له في تجارته كالنكاح  
وكان ذلك المحض موصوفا على الصبي والكفالة بالمال المضمون به ويبيع الكليل على الصبي ان كان امه  
كان في العبد وان كان ضمن بغيره ما رتبنا فيه كما في الكفالة اذا كان الصبي ماذونا له في التجارة  
فاما اذا كان محجورا فعليه ماله على وجهين ان كان الكليل على الصبي كليل بغيره ما دفع المشتري اليه الثمن  
لم يرضاه لان الصبي لم يبيع عليه النكاح يتبين الثمن لانه قبض اذن المشتري فيكون الثمن امانة في يده  
الا ترى انه لو سلمت في يده لوجب عليه النكاح بالاجماع والكفالة بالامانة باطل وانما اذا قبل قبل  
ان دفع اليه المشتري الثمن كانت كفالته لانه لما قبض قبل الدفع صار كاره قال ادفع الى هذا الصبي  
الف وصر على ان يضمن ولو قال هكذا الرمة النكاح لانه صبي في المحكم له المستقر من يكون  
الصبي له الوكيل له في الشئ والصبي يبيع ان يكون وكيله في القبض فصار كاره قال اقرضني الف  
درهم وادفع الى هذا الصبي دفع اليه اذ هو موصوفه عليه النكاح وانما في الفضل الاول فقد مضت  
الدراهم في يد الصبي امانة فلا يجوز ان يبيع الا الاستقراض بعد ما صار قبض الصبي على وجه الامانة وانما  
في الفضل الثاني الا ترى ان يطلو لو قال ليط ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم ففقه على نفسه  
على ان يضمن لها او يبيع محجور عليه ففعل كان ضاملا على الكليل خاصة والتي فيه ما ذكرنا ان ذلك  
استقراض منه ثم يبيع للصبي القبض ولو كان في الدراهم او لا الى الصبي امه ان يملك على نفسه  
له رجل بعد اذ دفع كان ضاملا لانه لا يبيع الدراهم وتقت في يده امانة كذلك في هذه المسئلة واذا اشترى  
الصبي الماذون له بعد اذ كان له في التجارة واذن له ابو او وصيه في التجارة وعلى الصبي من اولاد علي بن  
صويان لانه اذن له وليه وكذلك الصبي الماذون اذا اذن لغيره كما قلنا في العبد الماذون اذا اذن  
لعبد **قال** ولو لم يكن للصبي الاوصى الامر فاذن له او لغيره في التجارة فانه باطل لانه يقوم مقام الوكيل  
وفي الامر والام لا على الاذن له فذلك من قام مقامه وكذلك في بيع الاخ والعمر على هذا الخلاف ومن  
الاب والجد والقاضي لهم على كون الاذن بذلك من قام مقامهم **قال** واذن القاضي في الوكيل الذي  
يستعمل القاضي للصبي في التجارة فانه لا يقع القاضي لانه على الصبي وكذلك الوكيل الذي يستعمل القاضي في  
امر الخط ومن حوى النكاح في ذلك باطل **قال** والمصوب الذي يبيع الشراؤه بغيره الصبي في  
جميع ذلك لانه ما قبض البطل فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك لان محسنه في الحال فاعطاه له لم يحسن وجه ذلك  
والبيع فاذن له ابو في التجارة فاذن باطل وهذا بمنزلة الذي لا يبيع لانه وضع الاذن في غيره ففقه على  
ما ذكرنا وكذلك لو اذن للعبد الذي لا يبيع البيع والشرا في التجارة لانه كان اذ به باطلا لانه لا يبيع  
نصاره اكله انما **باب الحجر على المولا** الاصل في هذا الباب ان الحجر العام  
يجعل في الاذن العام والحجر الخاص جعل في الاذن الخاص ولا يجعل في الاذن العام فالحجر العام  
ان يحجر عليه في نفسه او يبيعه في جماعة والحجر الخاص ان يحجر عليه في نفسه ولا يبيعه في نفسه والاذن العام  
ان اذن له في كل شئ والاذن الخاص ان اذن له في شئ ولا يبيعه في نفسه **قال** واذن العبد الما







محمد الرق ثم لحقه الدين وقامت عليه البيعة بالرق وقضى القاضي بكت فانه لا يساع رقبته و  
لذلك هبنا يد عليه ان المولى لا يملك التصرف بنفسه عليه فحاج ان يستغفره القنف  
عليه كالعبد المحرر اذا اذن لغيره او القضي اذا اذن لغيره وهذا المعنى وهو انه بالامان كالعاصيا  
فتعاقب باقضى ما يمكن واقضى ما يمكن ان يعاقب بالترام كدخول دونه مال المولى كما قلنا في  
الزيد اذا اذن له بالربح او غيره من غير ربه ولا يلزم على العبد ان يبادر بعبادة الماد  
فانه يستغفر على المولى التصرف فيه ولو استغفر عليه لا قد اضرنا بقولنا غيبته والاني ان هناك  
لم يستغفر عليه التصرف حمله فانه يملك ان يواحد واتج بعض الناس في المسئلة ان العبد لما اذن له  
فانما يفتنه فصار محجورا كما لو غصبه غيره انه يصير محجورا عليه وكان النقيض ان يوقعه ربه الله يقول ان  
العبد اذا اغصبه فاصب لا يصير محجورا عليه بل يملك ما قال في الكتاب ان العبد اذا اسره العدو ولم يرد  
دار الحرب حتى يهرب منهم انه ما ذوله على حاله واعصب اكثر من اذن العدو وثبت هذه الطريقة ولا  
تصح والاعتماد على الطريقة الاولى **باب** في ان العبد اذا اذن له الرق لا يساع رقبته لان المعنى هناك  
نحو ان يد المولى عنه بواحدة حتى يملك بيعة من احد ولا يفتنه ولا يفتنه عن كفارة عيبه فلهذا لا يملك  
على المولى انما ههنا فان يد المولى لم يزل عليه واحدة الا ترى انه لو اعقبه عن كفارة ما ذوله لو وصيه لانه  
الضحية كان جاز ان لا يستغفر التصرف عليه وانما لا يفتنه تصرف المولى لانه يحتاج فيه الى التسليم وهو  
يقدر على التسليم وهذه في جانب العبد مقدور فانه يقدر على التسليم فجاز تصرفه فيه **باب** في الاجل  
يستغفر على المولى عاقبة تصرفه لو اعقبه عن كفارة ما ذوله ولو وصيه لانه الضحية كان جاز ولو اعقبه عن كفارة  
اذا اتفق ربه وقوله ان اشباع التصرفات على المولى يجوز في التسليم فلنا منع على العبد ان يفتنه عن كفارة على  
التسليم كما اذا اشبع تصرف المولى محجور الرق كدخول بيع تصرف العبد ايضا حتى لو اقام المولى عليه  
البيعة بالرق لا يفتنه في كسبه **باب** وان ابيعه رجل ثم اختلف فقال المولى كان اشقاوا  
الذي يابعه لم يكن اشقا لو يصدق المولى في اباة التسليم لانه تصادقا ان العبد كان ما ذولا وان  
حقون العبد تلتزمه فلا يصدق المولى في ابطاله الا بالبيعة فان اقام احد ما البيعة قبل بيعة الا  
حيثما البيعة كما اذا اقام المولى البيعة انه كان اشقا و اقام الذي يابعه البيعة ان المولى هو الذي  
ارسله الى ذلك الموضع فالبيعة بينه الذي يابح العبد لانه يدعي جواز البيع ولزوم العبد للبيعة  
والمولى يملك بطلان البيعة بينه الذي **باب** واذا اراد العبد المادون ثم باع او اشترى فان  
عليه رد ثمنه او ما كان بطلان حجة مانع في قوله اي حيفه وان سلم حجة ذلك وقال ان يوصف ومحمد ذلك  
كأن ان سلم او قلنا رده واصل المسئلة ان عقود الرق موقوف على الاختلاف الذي ذكرنا في كتاب  
السياسة وان كانت امة جاز حجة ما صنعت في ردنا ان سلمت او لو سلم في قوله جميعا كالحق المرددة  
هذا كما لو قيل اذا باع او اشترى في حال رده جاز رده لانه تصرفت في ملك غيره بادره والاد  
قاييم من المالك فاما ههنا فالعبد في تجارته كالمالك بدليل ان الحق في التصان لا يرجع به على  
المولى فصار الاختلاف فيه كالاختلاف في الحر **باب** واذا اراد العبد وعبد امة ذوله في التجارة  
واخرجه في ارضه فقد صار محجورا عليه لان ملكه بالاختلاف وخرج من ملك المولى بدليل انه  
لو املوا يكون له ذلك ولو اعقبه المولى لا يفتنه تصار هذا كما باعة فان اقبلت منهم او اخطه  
المسلون فدون الي صاحبه لم يفتنه ماد ذولا الا باذنه لان الاذن قد بطل الخروج من ملكه فلا  
يعود

يعود الاذن بالعود الى ملكه كما لو باعه ثم اشتراه وان كان من الحرب لم يجوز في ارضه حتى اغلقتهم  
او اخطه السلون فوعلى اذنه لان ملكه لا يملكه الا ترى ان المولى لو اعقبه كازعقه **باب** واذا باع  
المولى عبده المادون يباعا فانه لا يملكه الا ترى ان المولى لو اعقبه كازعقه **باب** واذا باع  
اذنه لم يخرج من ملك المولى وان قبضه المشتري فوعلى وجهين اما ان قبضه باذن المانع او بغيره فان  
قبضه باذن المانع صار العبد محجورا عليه فاقبض في المجلس او بعد ما فاقا عن المجلس لان اذنه بالتصريح  
فاد اقبض لانه ملكه وخرج عن ملك المانع وان قبضه بغير اذنه ينظر ان قبضه في المجلس فليكن ان لا  
يملكه والاستحسان بملكه وجه التماس ان العبد على ملك المانع فليكن الملك الا باذنه وجه الاستحسان  
ان المانع قصد عليه ولا يبيع الملك الا بالتصريح تصار كانه اذن له بالتصريح بطريق الدلالة وصار البعض  
منها مبرأة القبول اني البيع الجاز كذا في ههنا ان قبض ما دام في المجلس لم يفتنه فاقبض لا يجوز قبض  
ولا يملك لانه لم يوجد من اذن المانع الاذن بالتصريح لا يفتنه ولا يفتنه كذا في ههنا جواب في الجواب اذا  
العبد لم يزل فيه محجورا فقبض في المجلس او بعد ذلك اذنه او بغيره فان الجواب على ما ذكرنا هذا اذا  
كان البيع فانه يبيع الملك منه بالتصريح اما اذا كان البيع باطلا كما اذا باعه بحسبه او بغيره لم يفتنه  
العبد محجورا عليه وان قبضه واما بيع واشترى في يد المشتري فهو جاز لان البيع لا يرفع الملك بالتصريح  
لان العقد لم يوجد لان المنة ليست بمالك في من الاديان على ما ذكرنا في كتاب البيع ولو كان  
البيع صحيحا صار العبد محجورا عليه قبضه المشتري او قبضه لان البيع الجاز يرفع الملك بالتصريح  
فاذا زال ملك المانع عنه صار محجورا عليه هذا كله اذا كان البيع باطلا واذا كان شرط الحياض فهو  
على وجهين اما ان يكون الحياض للمشتري او للمانع فان كان الحياض للمشتري صار محجورا عليه بنفس البيع  
لان خيار المشتري لا يمنع زوال ملك المانع في قوله جميعا وان كان لا يملك في ملك المشتري في قوله  
اي حيفه فرفع المحجور لولا ملكه ولو كان الحياض للمانع فلا يصير محجورا عليه بنفس البيع قبضه المشتري  
او قبضه لان خيار المانع منع زوال ملكه الا ترى ان المانع لو اعقبه كازعقه الا اذا اطار المانع  
البيع او مضت مدة الحياض فحينئذ يؤول ملكه ويصير العبد محجورا عليه **باب** واذا اغصب الرجل  
الرجل عبدا محجورا عليه فطلبه صاحبه لمحجور القاصب وحلف عليه فلم يكن له كسبه بيعة ثم اذن له  
القاصب في التجارة ببيع واشترى والعصوب منه يراه فلم يفتنه ثم وجد منه بيعة انه عبده وانما  
عند القاضي فقبض له فان القاضي حلف جميعا يباع واشترى اراده ان يفتنه في هذه الحالة لا يكون  
اذا ناله في التجارة لانه سلمت في حال لا يقدر على منع لان العبد ليس له يد وكان كونه مكوث اضطرار  
لا يكون اختيارا ولذلك لو ادعى العبد انه حر فحلف القاضي بقوله فاشترى وبيع والمولى يظن  
البيعة لا يراه ثم اقام البيعة انه عبده كان الجواب هكذا وسكوته في هذه الحالة لا يكون اذنا لان العبد  
ليس له يد فكان كونه مكوث اضطرار على ما ذكرنا **باب** واذا ادبر المولى عبده المادون فوعلى  
اذنه لان العبد لا يصاد الاذن بدليل انه لو اذن لم يدره فان اذنا كان له ذلك لا يصير محجورا بالتدبير ومثله  
لو كانت امة مادونه فاستوله المولى فالتصريح لا يصير محجورا وهو قول زفر وفي الاستحسان يصير  
محجورا وجه التماس ان الاشهاد لا تصاد الاذن الا ترى انه لو اذن لامر وله في التجارة جاز صار  
حكمه كحكم المدبر وجه الاستحسان ان هذا حجة من طريق الدليل لان الرجل اذا استوله جازته فانه  
يحسبها ويحسبها من الخراج فكان له منعها من طريق الدليل **باب** واذا اذن العبد الناجر لغيره في التجارة

فكان ان له ان يقبل في البيع الجازم



تباع واشترى بشفعة لمحمد بن محمد المولى جرج على عبد الأول هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون  
العبد الاول دين واما ان لا يكون عليه دين فان كان على العبد الاول دين كان ذلك جرج عليه علم الثاني  
بذلك او لم يعلم لان الاول اذا كان عليه دين فاداه لنفسه لا يكون للمولى والثاني مستفيد الاذن من  
جده العبد الاول فاذا صار الاول جرجا صار الثاني جرجا جرجا وان لم يكن على الاول دين فلا يصح  
الثاني جرجا جرجا الاول لانه اذن الثاني اذن المولى فصار كل المولى هو الذي اذن له فلا يصح الثاني  
جرجا جرجا الاول وصار هذا الجرجا لو اذن لعبدية في التجارة جرجا جرجا جرجا جرجا جرجا جرجا جرجا  
نوضح الفرق بينهما اذا كان على العبد الاول دين وبينما اذا لم يكن عليه دين ان المولى لو اذن لعبد  
عبدية في التجارة ان كان على الاول دين لم يجز اذنه وان لم يكن عليه دين جاز اذنه لذلك ههنا ولد  
لومات العبد الاول قبل ان يحضر عليه المولى فهو على هذا ان كان عليه دين كان وان لم يكن عليه دين  
فالثاني جرجا اذنه والمضي ما ذكرنا ان اذنه للمولى وصار الاول كالوكيل للمولى من وكل وفلا كان  
ياذن لعبدية في التجارة فاذا اذن له ثم غرله المولى او مات الوكيل لم يصح العبد جرجا عليه كذلك ههنا لو  
مات المولى ولم يمت واحد من العبدين كان جرجا عليها وسوا كان الاول دين او لم يكن لانه اذا كان الاول  
دين صار الثاني جرجا جرجا الاول وان لم يكن عليه دين صار الثاني جرجا جرجا عليه موت المولى **قال**  
واذا اذن المكاتب لعبدية في التجارة لم يجز عليه دين اولاد عليه فهو جرج على العبد لان العبد استغفار  
الاذن من قبله دون المولى لان المولى لا يملك مكاتب مكاتبه سوا كان عليه دين او لم يكن وكذلك لو مات  
المكاتب عن فاداه عن غيره فاداه ولد ولد في المكاتبه يعني في المكاتب لما مات انتظمت ولايته  
فانتظمت اذنه وان اذن الولد للعبد تقدم موت المكاتب في التجارة لم يجز لان المكاتب لم يملك مال ابيه  
ما لم يرض مكاتبه فلما لم يملك لا يجوز اذنه وصار اذنه بمنزلة اذن رجل من عرس اناس وكذلك الخوازا  
مات وله عبد وعليه دين فاذا اذنه في التجارة فاذنه باطل لان العبد شغل يد ابيه فلا يملك  
وارثه الزكوة الا بعد قضا الدين فلا يجوز اذنه كما لا يملك فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ  
اذنه ايضا لان الابن ان ربح في مال ابيه وكان الدين حيا صلا على الاب فان ابا الابن اياه من المال  
الذي قضى عنه فقد اذنه للعبد وصار ما اشترى قبل قضا الدين وقبضه لان اذنه انما لا ينفذ حتى يرضى  
فلما ارضى حتى الرضا فقد اذنه وهو بمنزلة حر مات وترك عبدا وعليه دين يحيط بركته فامسك العبد  
لم يجز عقبة فان ابراء الغريم من الدين فقد ذكرك العتق لانه اما كان ممنوعا عنه ولم يملكه لاجل ذلك  
فاذا انتفع الدين ملك من وقت الموت وكذلك الاذن وهذا اذا كان الدين على المولى ولو لم يكن على المكاتب  
دين وكان الدين على العبد جاز اذن الوارث له في التجارة لان من العبد لا يمنع ملك الوارث لان الوارث  
يقوم مقام المورث ثم دين العبد لا يمنع ملك المورث في رقبته وكذلك لا يمنع ملك الوارث في رقبته ولد  
ان المكاتب لو اذن للعبد الذي تركه ابيه في التجارة فقد ذكرنا انه لا يجوز ولو ان الابن استقرض من ابيه  
مقتضى الكفاية لم يجز اذنه في التجارة لان من المقرض واجب في مال المكاتب فلا فرق بين هذا الدين وبين  
دين لكاهن الا ترى ان المقرض ان منع العبد من رقبته فثبت ان مال المكاتب شغل يد ابيه واستقرض  
الابن او كاهن بمنزلة استقرض المكاتب ولو لم يستقرض ولكن وهب رجل من المكاتب مالا فقصى به الكاهن  
جاز اذنه للعبد في التجارة لان ملك العبد صار كملك كسب المكاتب فاذا قضى الكاهن انتفع  
الدين وصار العبد ماله واما من ذلك الوقت **قال** واذا اذن رجل لعبدية في التجارة لم يجز المولى فان

الثاني جرجا جرجا

كان جرجا طبعا فهو جرج على العبد لان العبد استغفار الاذن من جهة المولى والمولى صار جرجا عليه بالجور  
الطبقي لذلك العبد استغفار الاذن من جهة وان كان المليون غير مطبق فالعبد على اذنه وهذا الجواب  
الاستحسان والقياس ان جرجا جرجا عليه لان المولى في الحال التي صار جرجا جرجا عليه لان المولى  
في الحال التي صار جرجا جرجا عليه فذلك العبد الذي استغفار الاذن من جهة واما جرجا جرجا  
فلا يملك المالك لا يملك الوكالة كالتورم والاعاؤ لم يذكر في الجور المطبق في طاهر الدابة عن محمد  
والحسن انه قال بمقتضى ذلك سنة لانه اذا مضت سنة فقد مضى عليه وقت يستل عا جميع العبادات  
وكما لو مضت سنة من ذلك فصار كما يصح ودوي عنه في رواية اخرى انه اعتبر في ذلك السنة وهكذا  
روى عن علي بن يوسف لان الراشي عود مقام هذه في كثير من الاحكام وقال بعضهم بمقتضى ذلك لان التمس  
في هذا العبد الاجل وهو ما ذكره في ذلك فهو في هذا العبد العاقل **قال** ولو اراد المولى ثم باع العبد  
واشترى ثم باع العبد واشترى فان قتل او مات على يد غيره او لم يدر الحرب وقضى القاضي لما جرح  
ما منع العبد بعد رقبته بطلان ان لم يدر الحرب ولا ربح الحرب وبيع او قتل ان لم يرض فذلك كله كان  
وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جميع ذلك جاز لان اصل ابي حنيفة ان المولى لو اذنه  
في حال رقبته يكون موقوفا فذلك العبد الذي استغفار الاذن من جهة ومن اصلها ان تصفاته المدة  
نايته فذلك عده تصرف عده واجتوا ان المولى لو اذن لغيره ثم باع العبد واشترى ان ذلك موقوفا  
فان ربح قبل ان يتقضى القاضي لماله فاذن تصرف العبد وان قضى القاضي لماله او مات بماله بطلان  
تصرف العبد فاما ابو حنيفة فقدم على اصله واما ابو يوسف ومحمد يقولان ان عمر المدة فانه  
اذا لم يدر الحرب فعقوبته موقوفة لان القاضي يتقضى موقوفة لغيره بدار الحرب موقوفة اقامه امر في  
داره لا يقضى موقوفة فلما كان لم يدر الحرب جازا فاذن القاضي بذلك صار كانه مات في ذلك  
الوقت فلا يجوز تصرف العبد عده بعد موته واما اذا لم يرض القاضي حتى يرض سلكا جازت عقوبه لانه  
كان يبيع على دار الاسلام فلا يصح صا كان له ترك ههنا وفي هذه المسئلة انه يقول ابي حنيفة ولو كان  
المولى كره فانه منع العبد شارب ذلك فوطاير في قوله جرجا لان اذنه مالا لا يملك ولا يملك الا لا يملك  
الا اذا لم يرض بدار الحرب ثم باع العبد واشترى كان تصرفه موقوفا فان بيعت قبل ان يتقضى القاضي فذلك  
وان لم يرض حتى قضى القاضي لماله فاذن القاضي لم يرض فذلك العبد من ابي ثم رخصت مسئلة لم يجز  
ما منع بعده لما يدر الحرب في قولهم جميعا لما ذكرنا ان لما يدر الحرب سب لوليا فاذن القاضي القاضي  
نقد قضى بمقام من ذلك الوقت فلا يجوز تصرف غيرها بعد موتها فاذن القاضي في الرجل واذا اذن المصارع لعبدية  
المصارعة في التجارة فهو جاز على المالك لان الاذن في التجارة للعبد من التجارة فان جرج عليه رب المالك  
فجرح باطل لان المصارعة اذا صارت عهدا لا يجوز جرح رب المالك على المصارع الا ترى انه لو منع عنه على الج  
لا يجوز بيعه كذلك لا يجوز جرحه على العبد الذي اذن له المصارع والى هذه المعنى اشارة في الاصل فقاتل  
لان المصارع يوفى برحمة في بيعه فوفى رب المالك واذا اشترى العبد المادون عبد اذنه في التجارة فجرح  
المولى على العبد الا جرح باطل ان كان على الاول دين او لم يكن لان هذا الجرح خاص في اذن عام وذلك لاجل  
روية لما اذن المولى في التجارة فقد اذن في جميع انواعها فاذا جرح على عده فقد جرح عن بعض فلا يصح الا ترى  
ان العبد الاول لو كان امر جرجا عليه فانه المولى منه باطل كذلك ههنا ولو كان المولى جرجا على العبد  
وقبضه من الاول فهو على وجهين ان كان على العبد الاول دين لم يجز جرحه لانه لا يملك قبضه منه اذا

روايل ولايته



عليه دين لانه لا يملك كسبه وان لم يكن عليه دين فحجر عليه جائز لانه يملك نفسه منه اذا لم يكن عليه دين  
لانه يملك كسبه واذا قبضه منه فقد انال يده عنه فصار محجورا عليه **قال** واذا دفع المولى الى  
المادون له مالا وامر ان يشتري به عبدا او اذن له في التجارة فمكنته من حق المولى في الاوك وعنده  
اولاد من عليه فليس له ان يحجر على الابن ولو حجر المولى على الابن كان حجره جائزا لان الاوك كان وكل المولى  
بالاذن ولو وكل المولى جارا اذن لعبد في التجارة ثم عرذ الاوك لوصار لعبد محجورا عليه ولو حجر على  
العبد الاخر جازحه لان مال المولى والعبد الاول كالوكيل فصح حجره عنه **قال** وحجر الاب على الابن  
وحجر المادون له في التجارة مثل حجر العبد سواء كان له ولاية اقصى في مال اقصى فكان له ولاية الاذن  
والحجر كالولي وكذلك حجر القاضى عليه وكذلك حجره لولا ما على عبده اقصى بعد ما اذنت له في التجارة لان له  
ولاية عليه **قال** وموت الاب والوصي حجر على البقي وعلي عبده وكذلك حجره لولا ما على عبده اقصى بعد ما اذنت له في التجارة لان له  
مالا في موت المولى وصيته وكذلك عرذ القاضى الوصي عن الوصيه لان الوصيه لان الوصيه اذنت له في التجارة  
وبالغالب بكار كونه وصيه لو كان القاضى هو الذي اذن للبقي وبمعنونه في التجارة كان البقي  
والمعنونه على اذنتها ولا فرق بينهما ان اذن القاضى حكمه ونقض عرذ القاضى لا يطلعه ولا يوجب  
حكمه وكذلك موته وجونه كالا يطل سائر احكامه وانما اذن من غيرهم من الاوليا فانما يقدر الولاية وقد  
نالت الولاية بالموت والجون والغرب **قال** واذا كان البقي في المعنونه اب او وصي وداني القرب  
ان اذن له في التجارة فاذن له ان ذلك اذنت له او وصيه فاذن القاضى له بان لا ولاية للقاضى اع من الولاية  
هو لا يملك في الولاية الا ان يملك مع ما لم يحريم وان حجر عليهم احد من هؤلاء حجره اذن  
لان ولاية القاضى امره فله ذلك المضي كاذنته وكذلك لو مات القاضى وعرذ حجر عليه احدهم حجره اذن  
لما ذكرنا ان فعله لا يوجب القضا فلا حجر موته وعرذ فله ذلك لو حجر عليه ذلك القاضى بعد موته لان  
القاضى لا ولاية له بعد الغيب وانما يجوز الحجر على هذا لتمام من القاضى الذي وفي ففرضي بعد موته  
او عرذ لان للقاضى الثاني ولاية عامه ايضا **قال** واذا اذن الرجل لعبد انه يصرف في التجارة ثم  
مات الابن ووارثه الاب فحجر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن لان ذنته كان في ملك البقي  
وتدرا لملك البقي ولو مرض ان يكون كاذن له في ملك نفسه ولو ان الابن لم يمت وبقي ادرك البقي  
فالعبد على اذنته وكذلك لو كان معنونا فانما ليس قد اذن له في لوكاله اذ وكل الاب وجلا في مال اذنته  
ثم ادرك البقي صار الوكيل معنونا لان لوكاله اذ في المشاف فلما ادرك البقي صار له وكل بعد  
البيع وتوكله على البقي بعد الكبر لا يجوز وهذا لان لوكاله اذ في المشاف فلما ادرك البقي صار له وكل بعد  
البيع واذا اذن فاذن فان ساء على العبد فبصير ما ذن في عور الاوقات في حال صغر وبعد ادراكه  
وقد اذن له لوكاله حج على موكله بالحقه من الضمان ولو كان الوكيل عا وكالته بعد ادراك البقي كان  
له ان يرجع في مال البقي بما يقضه من الضمان لا يجوز ان يرجع عليه الضمان بعد البلوغ وانما العبد ما  
لحقه من الضمان يكون في ذن خاصه ولا يرجع على احد فلا يكون في ذن كالحاجب الضمان على البقي فكان  
على اذنته وكذلك لو مات الاب بعد ادراك البقي واذنته المعنونه كان العبد على اذنته لما ذكرنا **قال**  
فاذا اذن الاب بعد ما اذن لعبد انه يصرف في التجارة ثم حجره لم يحجره جاز لان حجره كان موثوقا  
في قولهم جميعا فان اذن جازحه لان تصرفه ليس في املاكه حتى يكون في الاصل ولا يملك ولا يملك  
وكله فاذا اذن بوقت ولايته فان اذن جازحه وان قبل عرذته فله ذلك محررا لا لاجل حجره لان حجره

بطون القدر

بالنقل والموت ولكن يصير محجورا بموته **قال** ولو اذن لايه في التجارة بعد دونه فباع واشتري لم يضر  
دين ثم حجر عليه ثم اذن له في البيع فاصح ان يبيع من ذلك جاز لان الاذن في الحجر جميعا حصل في حاله الا اذا اذن  
فما اذن له في البيع فاصح ان يبيع من ذلك جاز لان الاذن في الحجر جميعا حصل في حاله الا اذا اذن  
او مات كان جميع ما صنع الان من ذلك باطلا لان بيعه وشراؤه كان موثوقا ان اذن جاز وان مات او  
يحل **قال** والذي في اذنته لايه الصخر او المقتض في التجارة وهو على عبده من ماله السلواني حج ما صنع  
وكذلك وصيه لان له ولاية على ابنه الصخر اذ كان كافرا ففقد اذنته في التجارة كالسلوان لايه  
وكوكان ابنه سلوانا لم اذنته بيع اذنته لانه لا ولاية للابن على ابنه المسلم فاذا اذن له بعد  
ذلك لم يحجره لان اذنته في بيعه في الامة اذ لا يبيع الا بعد حذبه واستيفاء المادون الا ولايته  
له عليه خلاف الرشد ان ذلك موثوقا ان سلوانا لم يذنته كان له ولاية على ابنه قبل الرقة وان  
زالت ولايته على كل التوقف والذي لم يذنته له ولاية على ولده المسلم فلم يكن ذلك الاذن منه  
صحيا فلم يتوقف ولكن يتجدد له عليه ولاية بالاسلام فلم يتجدد ما فعل مثل ثبوت الولاية والله اعلم  
**باب العبد من يملك اذن له اذما** قال الشيخ رحمه الله واذا كان العبد من يطين فاذن له  
اذا في التجارة فباع واشتري لم يضر دين وذلك طه جاز في نصيب الذي اذن له لانه لما اذن له  
في التجارة فقد رضي استحقاق رقبته عبده في عبده ولو يرضى من الاذن فصح اذنته في نصيب نفسه دون  
نصيب غيره فان لم يرضه دين وفي بيع ماله اصابه من تجارته فانه تنفخ منه من حج ماله والباقي من  
الوليين ضمان وهذا جواب الاستحسان وكان التماس ان يكون نصف المال للذي اذن له ونصف  
الدين من نصيب الذي اذن له وجه التماس ان هذا البعده بينهما فالذي اذن له ليرض ان  
يقضي بغيره كسبه وجه الاستحسان ان العبد المشت هذا المال تجارته وهو مشغول بالدين فكان  
صاحب الدين وفي ما فضل من الدين يكون منها لغرضه عن حقوقهم بان اذنته الدين على ما كان في ملك  
الربا في نصيب الذي اذن له خاصة في رقبته لان الاذن ليرض ان يرضى من اذنته ولو اذن له في  
نصيب او استهلك ماله او غيره كان في نصيب العبد الذي اذن له ولا يكون في النصيب الذي لم  
اذن لان الاقرار انما يصح لاجل الاذن في التجارة وكان في نصيب الاذن وعنده لو استهلك مالا  
بيته فانت عليه او عقر دابة او احرق مائكا فان ذلك في حج العبد لا في هذا الميراث في حاله الحجر  
كالمرنه في حاله الاذن الا ان العبد المحجور عليه لو استهلك مالا بيته فانت عليه او شيئا  
لرنته ذلك فلما لم يرضه بالاذن كان في ذلك في حج العبد فاذن اذ كان المالك من تجارته فاما اذا  
استفاد من غير حجة التجار بالعبه او بالصدقه فهو منها لانه لو استفده الاذن حتى يكون غريمه حق  
به **قال** ولو اشتري العبد وبيع وبولاه الذي اذن له براه فله منه هذا اذن منه له في الجا  
وهذا جواب الاستحسان وفي التماس لا يصير نصيبه ماله ولا يذنته القياس والاستحسان هما وانما  
ذكر في باب الكتاب قاله واذا اكلته احد ما وراه الاخر فصح ويشترى فلك فان في القياس ان لا  
يكون اذنا في الاستحسان يكون اذنا فذلك في هذه المسئلة وجه التماس ان العبد سيج اذن المولى لو  
اراد هذا المولى بغيره من التجارة لاي عليه ذلك فظهر اليه لا عرذ له وجه الاستحسان ان نصيب  
لو لم يرضه ماله في الناس ذلك عرذ لا يرضه اذ اعطوا ان يرض القدر المحجور عليه لا يرضون تجارته لانه  
لا يباع ذلك في الدين فاذا اراد ان يرضه المولى عند بيعه وشراؤه وقع عند ماله ماذون له







باب الدين لمحمي الغندمادون

فصل

مصاركا لكتب المتنوع من به ولو ان المولى لم يمتد منه الا كتاب ثم اقر بالدين لا يسترد منه اكتابا له ذلك انما  
فانا في شكتنا هذه فالرقبة والاكتساب في يد العبد فوجب ان يتوالتنا في عتق ان الرتبة لم تزد طاعت  
انه دليل انه لا يملك النصف منها فصار طاك الرتبة بعد الاذن لحالها قبل الاذن ثم قبل الاذن لا يملك  
رقبة بين شتا اقراره او معاقبه فذلك بعد الاذن خلاف دين الاستهلاك فان ثبت قبل الاذن  
لذلك بعد الاذن قبل له لا فرق بينهما في التصحيح لا قبل الاذن لم يمتد الدين الذي ثبت اقراره وبقيده  
في حق المولى دليل انه لا يطالب به ولا يصف فيه اليه ودين الاستهلاك ظهر في حق المولى حين مطالبه  
في الحال فاما بعد الاذن فقد ظهر في حق المولى بما كان اقراره فان لم يمد يطالب به فصار ذلك دين الاستهلاك  
من هذا الوجه **قال** ولا يجوز بيع المولى للعبد بامر بعض الغرما اراده ان الغرما ان يطولوا البيع فاما  
ايح في الاستدراك ان موقوفا فان قضا المولى فيه او اراه الغرما على الدين عدايح لان المولى باع ملك نفسه  
وانما لم يرد عليه من الغرما اذا اشترى من الغرما فذلك المعنى كان الغرما ان يطولوا البيع لانه نصف  
في ختمه وان اطلب عليهم من كسائه لان الغرما ان يستعصم في الدين الى سبعة بمقدار دينه والثا ودفع اليهم  
ديونهم فليس لهم ان يطولوا البيع لانه قد وصلت اليهم حقوقهم وفضل المصلحان المولى اذا باع العبد المادور  
وعليه من ان البيع موقوف على ما ذكرنا في هذه المسئلة اذا باعه بامر بعض الغرما كان للبائين ان يطولوا  
البيع لانه ابطال على البائين حق الكسائه فلم ان لا يرضوا بذلك ومثله لو دفعه بعض الغرما الى القاضي فبعض  
عقب فباعه القاضي بالمحضور باريقه وكبيع اليهم حصصهم من ماله وتوقف حصته الغيب حتى حضر او اوفى  
سما ان المولى لا يجوز تفرقه في حق الغائب لعدم ولايته عليه فاما القاضي فله ولاية في تصيب الغائب خاز  
بيته وتوقف حصته لان القاضي يصيب ناظر في امور المسلمين باقرا من هذا الوجه **قال** واذا اقال العبد  
قبل ان يباع ان يلدن على مال كذا فصدقه المولى بذلك او كذبه وفلان غائب وكذبه المحضور من غرما  
بذلك فالعبد صدق فيه وتوقف حصته المقر له من الشئ حتى حضر فاذا حضر صدق في العبد اخذه وان  
لذبه يتم من غرما البائين لانه رد عليه اقراره بالكدب فارد واما جارا اقراره لان العبد لم يحجوا  
عليه لمحقو الدين فان اعد القاضي شرا اقر بالدين لم يحجوا اقراره وان صدقه المولى بالبيع بذلك لانه صار  
محمودا بالبيع واقرار المحجور لا يجوز كماله يفتقر كوصدقه الغرما ان هذا الذي كان قبل البيع اوله من الغالب  
واقام فيه على حصه ايج الغرما حصته من الشئ الذي اخذه لانه ادعى تورده عوا به اليه فوقع الشر  
بينه وبين غرما فبا اخذه ولم يكن له على العبد كيل لان المشتري لم يرض بمطالبة العبد بالدين  
وكيس له على البايع كيل ايضا لانه انا كاف موضح على ملكه وقد زال ملكه فاد ازال القاضي ان استوفى  
من الغرما بمقتضى حق تقدم الغائب فابوا ان ينفعوا لم يحجوا على ذلك لان فيه تاخير حتى حاضر عرف شوبه يوم  
حق غائب لم يعرف شوبه وهذا نوع من المحجور وعلى قبايس مذهب ابي يوسف ومحمد وجب ان يوضع منهم البطل  
كما ذكرنا في المراث في باب الدعوي والجامع ايضا لانه اطلق الجواب في الاصل ولم يذكر الاختلاف  
**قال** واذا اذن لبلل العبد في التجارة فالتب ما لا فاضد المولى فيه ثم لحقه دين بعد ذلك و  
استهلك المولى المال او لم يمتد ذلك فصد المسئلة على وجهين اما ان يكون على العبد دين او لم يكن عليه دين  
فان كان على العبد دين وم اذن المولى المال منه فعليه رده لان حق الغرما يتعلق به فلم يرض اصدقه  
بملكه ليعتق حق الغرما ويتم من غرما به المحض وان لم يكن على العبد دين يوفيه فصوله المولى  
لان ملك كسب عبده اذ لم يكن عليه دين لغرضه وعدم شغله من حق الغير فاذا الحق الدين بعد ذلك لم







لان التدبير لا يمنع الاذن لما قد مضى فان باع واشترى بعد التدبير كان لصحاب هذا الدين ان يستحقوه  
ولا يسئل لهم على الولى لان الولى لم يطل على هؤلاء حتى اتى لانه لم يمتهم ومعه ما اذا استغناه الغنى  
الاخرون في دينهم لو كان الاولين الذين ضمنوا الولى لقيمة فيما اخذوا من قليل ولا كثيرا لان ما اخذوا  
نصيب الولى فقد نوا المدين من الصان وكان كسبه للغير الاخرين الذين احادوا اسعائه فاصه وكذلك  
لو فصل شيء من كسبه بعد استيفاء الاخرين لو كان الاولين كان الولى لانهم يروا العبد لما اتوا الى حين  
الولى فان مثل المدين كانت قيمته للاخرين لان من الاخرين في رقبته فكانوا احسن بدل رقبته من غيرهم  
ودين الاولين في دينه الولى فلو كان له على رقبته **قال** واذا اذن الرجل لعبد في التجارة وقيمتها  
الف درهم فخلق دين ثلاثة الاف درهم لثلاثة نفر ثم دبر الولى فاختر بعض الغنى باع الولى  
واختر بعضهم استعفا القيد فذلك ان الولى لم يلف عليهم الثمن التدبير حيث اطلع عليهم حق البيع وان  
استعوا المدين لانه دين عليه وكان لهم حق الكسبه وان اختر بعضهم باع الولى بالقيمة واختر بعضهم استعفا  
القيد فذلك لم يلدوا فان اختر اثنان منهم صان الولى واحد منهم اساع العبد فان الذي اختر اساع العبد  
يستحقه في جميع دينهم لان اصل الدين عليه والذات اختر اثنان الولى كان لهما ثلثا قيمته العبد على الولى  
من قيمة العبد وسلك الولى ثلث القيمة ثم هذه المصلحة على ربيعة او حقه اساعوا اكلهم الولى او كلهم المدين  
او اثنان اساعوا المولى الواحد اساع المدين او اثنان اتبعوا المولى والواحد اساع المولى سا اذا ابيعوا  
كلهم الولى فلم ان اخذ واسعه الاقيمة واحد منهم هو التدبير لانه اتيه عليهم الكسب فذلك فان اخذوا  
منه مقدار القيمة فليس لهم على المدين شي ما بقي من دينهم في قول اصحابنا ما لم يعق في قول ركن  
لهم ان يبيع في قيمته ديونهم وجه قوله ان الدين في رقبته وارسل اليهم تمام حقوقهم الا ترى ان الولى  
لو اعتقه واحد الغنى من الولى لقيمة فلم يخذ وما بقي من دينهم من العبد الا يقات فذلك اذا دبر  
والصحابنا ان الغنى يملكون است التدبير فطامس الولى فقد ملكه كسبه فليس لهم بعد ذلك على كسبه  
كل ولان القيمة تقوم مقام الثمن ولو ان العبد لم يمتهم دين فبيع في الدين لو كان الغنى في يمينه فلو يفر  
على العبد بكل ما لم يعق كذا ذلك ههنا ولو اسعوا اكلهم المدين لم ان اخذ واسعه جميع ديونهم لان اصل الدين  
عليه وانهم اخذوا منه شيئا شاركه الاخران لان الدين تعلل كسبه فكان لهم حق المشاركة فيه وان اخذوا  
الولى الواحد اساع المدين فلما ان اخذ من الولى ثلث القيمة والاخران اخذوا من المدين تمام دينه لان الغنى  
كلهم لو اسعوا الولى لا يخذون منه الاقيمة واحدة فلما اساع واحد منهم المدين فقد رى الولى بذلك العبد  
من القيمة لان الدين يؤخذ من المدين من مال الولى فلا يجوز له ان اخذ من الولى الصان مدين وكواش  
المدين والواحد اساع الولى فالاخرين ان اخذوا من المدين تمام دينها ماد كذا ان اصل الدين عليه واخذوا  
الاخر من الولى ثلث القيمة ماد كذا فان اختر بعضهم اساع الولى وبعضهم اساع العبد فالذي اخذ من الولى  
لا يشاركه الا الذي اختر سعاية العبد لان قيمته في كسب العبد حيث اختر سعيته والذي اختر سعيته  
المدين اذا اخذ من المدين شيئا لا يشاركه الا الذي اختر غنا الولى لان حقه صار في حصة الولى فان اراد الذي  
اساع المدين لو كان له ذلك لان الذي اساع الولى قد ملك كسبه بذلك المقدار فليس له ان يطل بمليكه  
الذى اختر المدين اراد الولى فليس له ان يطل اياه فان اشترى المدين بعد ذلك وباع فله حقه من اخذ  
كان جميع ما اكسبه المدين وسعيته من صاحب الدين الذي اختر سعيته ومن اصحاب الدين الذي لم يمتهم  
اخرا وليس لاحد منهم ان اخذ شيئا منه دون صاحبه فان اخذ شاركه اصحابه لان خوف الدين اياه فكان

ولا على يد غيره

كسبه

كسبه بينهما سواء ابتكر الحق الذي للماني وبعده لان هذا السب المدين فكان من غير ما ان الا اذا قبض الذي  
اختر سعيته سامر سعيته قبل الحق الذي للماني كان له خاصة لانه ملك ما قبض منه لانه  
قبضه وهو باع من الدين الذي قبضه وقبض الملك له ولو قبضه بعد الحق الذي للماني كان  
ذلك فيما يخص لانه قبضه وهو سخره حتى غير فلو قبض قبضه ولم يمتهم الملك له خاصة فكان من  
**قال** وكواش المدينين لعل الف درهم ذكره كان عليه قبل التدبير وصدره صاحبه  
اذا كان صاحبه كان بعد التدبير وذلك سواء ذلك على وجوه فان كسبه الغنى والولى فان اراد المدين  
غنى مدين ولا يجوز على الولى ولكن المدين اساع المدين خاصة لانه على دينه بعد التدبير لانه لا يصدق  
الغنى والولى حتى ان الغنى اذا ضمنوا الولى لقيمة لا يشاركهم المقله في ذلك ولو صدقه الولى الغنى  
ذلك صار غنله الدين الظاهر وله الخيار كما كان الغنى الاولين وان كسبه الغنى وصدره الولى قد  
دفع المولى لمي قيمته الى الغنى الذي اساعه فذلك اعلى ويحق ان اساع الولى دفع لمي القيمة بصفاء  
او دفع اليها بغير صفاء القاضي فان كان في ذلك اليها بصفاء القاضي فان الغنى الاخر اخذ من الولى مدين  
بيد العبد لان من مدين الولى ان القيمة ارباع لكل واحد منهم البيع الا ان الاولين قد اخذوا منه ملك القيمة  
وكان حقه النصف لكل واحد منهما النصف فقد اخذ اربعة السدس فصف السدس من نصيبه بصف السدس  
من نصيبك وانما كان له ذلك لان الذي اختر استعفا ملك هذا الثلث اياه فقام الولى بتمام الثلث  
ومن بعد اخذه وحل المقله سواء كان من مدين ان نصف العبد لهما لكل واحد منهما ربحه وقد اخذ المولى  
وكان منها لاقاره ودفعه السدس لكن الغنى الاولين بمنزلة هلكه والمال اذا كان مشتركين بين كسبه  
ملك ذلك من المدين وما بقي بقي على المدين فاذا استقص من نصيب هذا المقله نصف السدس بقي من حقه  
السدس على المولى وذلك مما ربح فاذا اخذ فيه السدس فله ان يبيع على المدين ثلث دينه لانه لو اخذ من الولى  
ربح القيمة لو كان له على المدين شيئا لم يخذ من الولى شيئا فان له ان اخذ من الغنى تمام دينه فانما اخذ  
فيه مدين حقه وموئيد من القيمة بطل حقه من المدين بمقدار مدين حقه وبقي له على المدين مقدار ثلث الدين فانما  
اراد ان الولى دفع لغير صفاء القاضي فالاخران اخذوا من الولى ربع القيمة لان الولى قد اراد بالربح وقد املك  
حقه حيث دفع الى الاولين اكثر مما يفرق القاضي فليس له ان ينقص من حق الاخر شيئا واستدعي  
الاصل بكتاب الاربي ان الغنى الاولين لو اخذوا جميعا فان الولى فقصوه القيمة فله ان يبيع ثلثها  
القاضي لو ادعى اخذ على المدين الف درهم كانت له عليه قبل التدبير وصدره الولى والمدين في الكسبه  
لا يسئل له الا الغنى المقله ان يبيع على المدين دينه لان الغنى لو اخذ من المدين شيئا من الولى فذلك في  
اذا اخذ المقله سدين القيمة وكذلك لما حقه وهو البيع بطل حقه من المدين بثلث المقدار وبقي له على المدين  
مقدار ثلث الدين **قال** واذا اذن الرجل لعبد في التجارة فله حقه من ثلثه الاف درهم ثلثه نقد  
يكل واحد منهم الف درهم فطعمه المولى وهو يوسر او يمس فهو سوا والغنى الخيار ان اسعوا الولى  
بالقيمة واخذوا من العبد ما بقي من دينهم وان شادوا اخذوا جميع دينهم من العبد واسر الولى وانما استوي  
من الدين والعبد لانه اذا كان له لاهل عتق لما ان الولى ضمن له الاذن ان يوفى حقوقهم من مدين وقد  
اطلع ذلك بالعتق في زمان الكفالة لا يختلف المواب بين الدين والعبد ففتح الفارق بين العتق والتدبير  
في ثلثه مواضع احدها انهم اذا اسعوا الولى او بعضهم اسعوه ثم اراد ان يتركه فهو سب العبد او اساع العبد  
ثم اراد ان يبيع الولى فله ذلك في العتق وفي التدبير لو كان له ذلك فالفارق بينهما ان الصان يجب على الولى



بين أصله على المرفأ فاشبهه ضان الكفال له وفي باب الكفال له أن تبيع الكفيل انما والمكفول عنه انما  
ولا يكون اشبع اذما ابرا الاخر فذلك ههنا والغني في ذلك انه احتل ضامنا اصله على غيره فاساني  
الدين فان الذي يولد من المديون يولد من مال المولى فاما اتبعوا القيد فقد ملكوا كسبه فليس لهم ان  
يطلبوا عليه فاما اذا اختاروا ضان المولى وكان هو من استعيا المديون فاصفوا المولى ملكا وذلك  
من المولى فليس لهم ان يطلبوا ذلك للمالك وهذا الغني في المرفأ وهو وانما انما ان لا يسل اذا  
المولى اسج واحد القيد القيد فليس له ان يسل المولى ان احد اسبه حج القيمة ولذلك لو اسبه الواحد  
فله ان اخذ منه حج القيمة وفي المديون اذا اسعه انسان لا اخذ ان الاصل القيمة ولو اسبه الواحد اخذ  
ملك القيمة والفرق بينهما ان القيمة التي وجبت على المولى باللاف الرقبة القيد انما كان في نفسه  
المضايقة فان راح احد منهم باساعه القيد القيد فملك القيمة للباقيين وسلمت له تسعة  
لجاعة لم واحد منهم سبعة كانت السبعة للباقيين وكذا لو كانت بينهما ديون الواحد منهم  
سملت التركة للباقيين كذلك ههنا وانما في المديون القيمة كانت بينهم ايضا الا ان الذي اختار رعاية  
الدين اختار اخذ نصيبه من مال المولى لان سلب المديون فملك المولى نصيبه اذ انما اخذ من كسب المديون  
فستطد ذلك عنه وتبقى نصيب الآخرين وانما في المرفأ فليس عليك المولى حتى يملك المولى حصته  
بارايه وانما انما انما انما اذا اخذ واحد منهم من القيد منه فهو له خاصة ولا يشاركه غيره  
واما اخذ واحد من الغنما من التمة التي على المولى فله منها جميع من اختار ضان المولى وليس لذلك الذي  
اذا اخذ ديون فاما اخذ واحد من المديون كان بينهم والفرق بينهما ان في القيد ثمة ديونهم عليه بآلة  
مختلفة وليس اصل المال مشترك بينهم فاذا اختلفت اسباب الديون كان باخذ واحد منهم حصصا به  
كالخ اذا كان عليه ديون لاس من مختلفين فاقض بعضهم لا يشاركه الباقيون وانما اذا اخذ المولى من  
قائه فله هو جميع من اختار ضان المولى لان المولى ما يرضى لغيره بحايته باللاف الرقبة عليهم وحياته عليهم  
على السوا لان الرقبة كانت بينهم مشتركه فلكل القيمة وكذا المديون فله ديون فاما اخذ بعض الغنما  
شاركه فيه الباقيون لانهم ثبت في كسبه وكنه مسعود حقوقهم فاما اخذ واحد منهم شاركه الباقيون  
وانما في الغني فهو عليه وشارك مختلفان فله ان يرضى لغيره ما يرضى له فذلك انما هو **باب** ولوا  
لغيره في التجارة فله حصته من كسبه انما هو من كسبه انما هو من كسبه انما هو من كسبه انما هو من كسبه  
استعوا المولى فصفوه قيمته وبيته ما استهلك من ماله اما قيمته فلان المولى يملك عليهم ما في قيمته باعلا  
من حجه عليهم باعتباره وانما قيمة ما استهلك من ماله فلا استهلكه وهو مسعود حتى الغنما فان فضل  
منهم استعوا لان اصل الدين عليه وانما اذا اخذوا جميع دينهم من القيد القيد لان اصل الدين فان  
اختاروا الساع المولى لم يكن المولى ان يحج على القيد لان الضمان لغيره بحايته واستهلاكه وان اختاروا الساع  
القيد كان للقيد ان يحج على المولى ببيته ما استهلك من ماله ولا يحج عليه بقيمة نفسه وانما يحج بقيمة ماله  
لان القيد كان انما ذلك القيد من المالك حتى الغنما والمولى كان يملك القيد فيه ولا يحج عليه بقيمة  
نفسه لان القيد لا حتى له قيمة نفسه الا ترى انه لو حوص في دية نفسه لا يصب حصا ولو حوص  
في كسبه يصب حصا فاما في هذا الوجه هذا اذا كان المال الذي اخذه المولى استهلكه فاما اذا  
كان تاما في يد المولى ح القيد مستوفي منه الدين الذي ادي وما اصله من المولى لان كان ثبت له  
حتى يرجع بقيته فاذا قدر على ساع وكسوف في سعة دينه هذا اذا ادي القيد الدين فاما اذا ادي

ولكن

ولكن الغنما اذ يرض منه لو ذهبه ليرجع على المولى بشي من ذلك المال لان الغنما لما يرض من الدين سخط الد  
بش الاصل فصار المولى اخذ اسبه المال ولا يرض عليه فليس له ولذلك ان كانت امه فاصفها ماله وولدها  
وانما معها وقد كان الدين لها قبل الولادة والحياة ثم حضر غنما وانما المولى على ان دفع اليها ماله ليقضي  
منه دينها لتعلق حق الغنما بذلك المال ولا يحج على حق الولد والارض اليها ولكن ساع الولد فيقضي من ثمن  
ومن اسب الدين لانه لو لم يخذوا الولد منها كان الولد ساع في الدين بعدما اخذ منها فان اعتقه المولى  
بالغنما المكار كما ذكرنا انما اذا رجعوا على المولى قيمة الامه لانه يملك عليهم حقهم بالعتق وانما لو كان  
في دينهم لان الولد مستقل لا يقين بحق الاربعاء في الدين فخذوا من المولى الاربعاء لان الغنما انما رجعته  
من المولى والارض له وانما اذا استعوا الامه دينهم كله لان اصل الدين عليها على ما ذكرنا فان استعوا المولى لا يرضوا  
على الامه الحقيقة بشي ما ذكرنا وان استعوا الامه دينهم فخذوا من المولى ساع القيد على المولى بالولد والارض لان  
الولد من غير اخاء والارض من غير اخاء وقد ذكرنا انه لا يرضى في ساع ولا يرضى قيمته على المولى فلكل  
لا يرضى بالولد والارض لذلك لو باعها لغيره باذنه وقض الثمن ثم اعتق المشتري الحرة فالتغيا بالخيار انما اذا  
اخذوا الثمن من المولى واستعوا الحرة بما بقي من دينهم وانما اذا استعوا الحرة فحج دينهم لان اصل الدين فان  
اخذوا حج الدين منها سلم المولى الثمن لان الثمن ما يرضى بها ولا حتى في قيمته لذلك لو كان المولى  
كافرا باذن لغيره كان اخذوا من المولى حج ما يقض من الكفاة لان دينهم اقوى من كفاة فهو اقوى من  
لغيره ان يرضوا عليها بشي من دينهم مادامت مكاتبه لان يرضى عنهم عليها بدينهم الى سعة من الكفاة وليس لهم ذلك  
لحصول الكفاة باذنه وبما هو فان قضى المولى حج المكاتبه وعفت بالغنما المكار كما ذكرنا انما اذا اخذوا  
المكاتبه من السيد واستعوا الامه بما بقي من دينهم كافي الفصل الاول من المديون اخذوا الثمن من المولى واستعوا الا  
بما بقي من دينهم وانما اذا اخذوا الامه حج دينهم فان اخذوا منها ساع الكفاة للمولى لا يملك رقبته فكل المولى  
اخذوا منها واذا اذن المولى لغيره في التجارة فله حصته من كسبه ان المولى يملكه ان ردها المكاتبه ويصعوا القيد  
في دينهم لان الكفاة تحلل السخ فلو لم يرضوا كان ذلك ابطال حتى يرضى عليهم فان لم يرضوا حتى ادا الكفاة  
عسى ادا الامه وجد شرط العتق ولغيره ان اخذوا الكفاة من المولى ويخضع فيه القيد وانما كان المديون اخذوا  
الكفاة من المولى لان دينهم اقوى من مكاتبه ولغيره من حصته القيد لانه يملك عليهم قدر قيمته باطله  
حتى يرضى عليهم فان بقي من دينهم استعوا القيد المديون وانما اذا استعوا القيد حج دينهم وليس للقيد ان يحج  
على المولى في مادي لان ذلك يد رقبته فصار كالثمن ان المديون يملكه وانما لو كان القيد ادي حصصا  
ثم با الغنما فلم ان طوا المكاتبه وساع لغيره لولا ان القيد لم يقض بقدر الكفاة فحل السخ ولغيره ان اخذوا  
ما قضى المولى من الكفاة لان ذلك سب القيد والغنما اقوى فان اخذوا الكفاة فازت لانه انما كان لا يجوز  
لغيره وقد ظللهم الاجانة وكان ما قضى المولى وما بقي منها بين الغنما لان الغنما انما سب القيد من المولى فان  
صلحت ذلك في يد المولى في الاجارة او بعد الاجارة فلا ضمان على المولى لان الاجارة في الاصل كالاداء في الاصل  
وهذا انما قلنا بين ما عده غيره بخلافه وقض الثمن ثم اخذوا المولى وملك الثمن في يده فكل الاجارة او بعد  
بلا ضمان عليه وكذلك لو اطار المكاتبه بعض الغنما ماديون البعض لم يملك لان يرضى واحد منهم حتى سح الا  
ولو ارادوا رد المكاتبه واعطاء المديونهم او اعطاء مديون المكاتب فابوا ان يقتلوا او ارادوا رد المكاتب  
لرخصه لولا ذلك لان السخ انما يملكه الدين فترد الى الدين لادن وليس للغنما ان يرضوا قول الدين لادن  
اذا با بالدين واي صاحب الدين يقول اجبر على قبوله وجهه ان يرضى منه ويمن المال وكذلك ههنا الدين







فإذا أنه اجتمع مائة درهم فخر الغريم فطلب منه وجاء أحد الوليين فان نصيب الغائب لا يقضي فيه شيء  
حتى يخلص له لوجه نصيبه كان نصيبا على الغائب وذلك باطل ولكن ساع نصيب المولى الخاص في جميع الرب  
لأنه من على العبد وكل جزء من أجزاء شغوك بالدين كما قد ادان له في التجارة فان ساع عام درهم اذها  
الغريم كلما نادى الغائب كان للذي ساع نصيبه ان سيعه بحسب ما في نصيبه حتى ساع فيه او نصيبه  
لان نصيبه بطل لانه كان طالبا به فكان نصيبه عن صاحبه بطل فلا يوقف بالتمتع ولا  
دين الاجمعي ثبت في النصيبين جميعا في كل نصيب نصيبه وقد استوفاه من نصيب احد ما اذا كان ذلك  
لنصيب إلى التمتع هذا كما قول في الدين اذا كان في الركة فخر الغريم المثلث ووجد بعض الورثة فله ان  
يستوفي جميع الدين من نصيبه ثم يرجع الحاضر على الوارث الغائب اذا حضر كذلك هذا للغريم ان اخذ منه  
كله من نصيب الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب اذا حضر والمغني فيه تاذر الوارث العبد قبل باخذ الحاضر  
نصف قيمته كان للغريم ان اخذ كله ورجع المادون منه في نصيب شركه اذا حضر فقبض للمغني الذي  
ذكرنا وكوكان العبدين يطعن فاذناله في التجارة فله ان يخذل في الف درهم ليطعن بطل واحد منها ألف درهم في  
يخذل به فخر فاذن ما أحد المولىين فاستهلكها ومات العبد فله ان يخذل فخر من ان اخذ المستهلك بالالف فيقسمها  
نصفين لان ههما كانا ساعا في ذلك الف فيجب على المستهلك ضامه لهما فان ضامه في ذلك إلى القاضى فقبض  
عليه بغيره اليها لو لم يقض شيء حتى اخذ احد الغريمين العبد والولي من ماله فان الغريم الآخر يخذل  
المستهلك بجميع الف لان حتى كل واحد منهما ألف تامه وانما كانت العبد منها لصايقه وقد ارتفعت  
الكفاية بآراء الصدا وكذلك لو كان المولى واحدا واستهلك بالالف كان الجواب هكذا واستشهد في الأصل  
بقال الأثرين ان حوالوات وترك ألف درهم وعليه دين لم يلزم بطل واحد منها ألف درهم فقبض  
القاضي بغيره بينهما فله ان يقبضها فخر او يقبضها حتى ابراء احد الغريمين المثلث من ماله فالف كلها  
للغريم الثاني كذلك ههنا ولو اقتضاها ما ابراء احد المثلث من ماله ما اخذ ولو كان المثلث  
ما قبض قبل ولا يملك وكذلك ههنا غريم العبد لو اخذ الف من المولى المستهلك واقتضاها ما ابراء احد  
من ماله ساع بطل واحد منها نصيب المغني في ذلك لهما جميعا اقتضاها كان من ههنا في ذلك ولو ابراء احد  
تبعها فلا يطل ذلك بآراء الصدا **قال** واذا كان العبد بين رجلين فاذن له احد ما في التجارة فاق العبد  
بالف درهم في ماله اذ ذبحه ليطل وكوم من ذلك المولى ان فالتيسار في هذا ان اخذ المولى الذي لو اذن  
له نصف الف ويكون النصف الاخر المستوع وكذا سحس فحل الف كلها المستوع وجه القياس  
ان هذا المال في يد العبد بصفه الذي لو اذن له ونصيبه للذي اذن له فلا يبيع اذ ان في حق الذي لم  
ياذن له وجه الاستحسان ان القول قول العبد لان الوديعه بعد من التجارة اذا التجار لا تسلم منها وكان القول  
ببكا قول العبد وهذا القياس والاستحسان كالوكان العبد في ماله فقات العبد هذا المال بما  
لخصه من الدين وقال الذي لم ياذن له بل هو ما وهب لك فصفه في القياس ان يكون القول قول  
المولى وله نصف المال وللغريم النصف وفي الاستحسان القول قول العبد لان الظاهر انه استغانه  
وجه التجارة ومن حيث اذن له ذلك ههنا ولو لم يقربا الوديعه حتى قبض المولى ان منهم اقر بعد ذلك انما  
وديعه فلان وكذا لم يصدق على الف لان الوليين لك الف بالقبض اذ قبضا وليس على العبد  
دين في الظاهر فلا يصدق العبد على ابطال ملكها ولا يملكه في الوديعه لانه لم يملكها واستشهد  
في الأصل بقال الأثرين ان يطل أحسبا لو اخذ منه ثم وجد ان يكون اخذ منه وادعى العبد أنه اخذها

منه

منه انه لا ضمان على العبد لانه لم يملكه كذلك ههنا **قال** واذا اذن للعبد أحد المولىين في التجارة  
فادان له اجتمع مائة درهم وادان له الذي اذن له مائة درهم فخرها سلسلان اما ان ادان الذي اذن له  
مائة درهم وادان الذي لو اذن له مائة درهم فان ادان له الذي اذن له فانه ساع نصيب الذي اذن  
له ويصرف كله إلى الاجمعي ولا شيء للمولى لانه لا يكون له على عهده دين ولا ساع نصيب الاخر في دين  
الاجمعي لان الاخر لو اذن له ولو مرض استغنا الدين من نصيبه ولو ادي به المولى الذي لو اذن له كان  
ادان منه له في التجارة لانه قصد اداه منه فخرها سلسلان اما ان ادان الذي لو اذن له بعد  
ما لحقه دين الاجمعي فانه ساع نصيب الذي اذن له ولا ساع نصيب الذي لو اذن له لان الاجمعي لحقه  
في نصيب الذي اذن له خاصة لان نصيب الاخر لم يكن ما ذكرا وانما صار ما ذكرا له بعد ما لحقه دين الاجمعي  
فيساع من العبد بصفه وهو حقه المولى الذي كان اذ له فصرف منه الاجمعي جميع دينه ويعرف منه المولى  
الذي اذانه نصف دينه لانه بطل من مولى بصفه وبقي النصف ونصيب الاجمعي كله ثابت فيقسم  
على قدر دينها المالك وان كان ادان فخر ادان الاجمعي فقد صار نصيبه ما ذكرا له قبل ادان الاجمعي فصار  
العبد كله ما ذكرا وساع العبد كله ويقسم الثمن بينهما المالك على قول ابي حنيفة رحمه الله على طريق القول  
يقسم ارباعا على طريق المسارعة كما ذكرنا في اول الباب **باب القيد المادون مع الركة** ما لا يعمل  
**قال** واذا دفع الرجل للعبد مالا يعمل به يشترى ويبيع واذن له في التجارة فباع واشترى فله  
دين من ماله العبد وفي ماله لا يفرق منه مال المولى لانه فخر ما في يد العبد بين الغريمين المولى من الاثر  
يعرف شيئا بعينه للمولى وليه دون الغريم اما اذا عرف ماله فهو احرر لانه وجد عين ماله وان لم يعرف ماله  
فان جميع ما في يد العبد يصرف إلى غريمه ولا شيء للمولى لان القيد كالمات ولم يربح فقد جعل الوديعه والبيع  
اذا جعل الوديعه مسارت ديا عليه والمولى لا يبيع ان حول له على عهده دين فصار كالقيد استهلك الم  
المولى لو استهلك القيد ماله المولى فخر ماله وترك ماله وعليه دين فان ماله لغريمه ولا يكون  
للمولى شيء في ذلك ههنا وكذلك لو عرف شيئا بعينه كثره اراه بماله المولى او باع ماله المولى كان المولى  
اخر لان حق الغريم لا يعلق بكتاب المولى وانما يعلق بكتاب العبد **قال** ولو اقر العبد في حقه  
بعد ما لحقه الدين بان هذا الماد الذي في يده بعينه ماله ماله الذي دفعه اليه لو يصدق فاذن ذلك  
الاثر يعرفه الشهود بعينه ام يقره الغريم لان القيد لما لحقه الذي يعلق حق الغريم في ماله فلا يبيع اذ ان  
في حقه وهذا كالمريض اذا اقر بوديعه لاجمعي وعليه دين بغيره لانه لا يصدق الا ان يقوم البينة او يصدق  
الغريم والعقبة في ذلك انه لما مرض مرض الموت فعلق حق الغريم بماله فلا يبيع اذ ان في حقه ذلك ههنا الا  
ان الشك بينهما ان العبد ان كان صحيحا وعليه دين فلا يبيع اذ ان بعض من الاعيان خلاف الحواد اقر في  
حقه فانه يبيع اذ ان وجه الفرق بينهما ان العبد ان كان صحيحا فدين الغريم يعلق بكتاب المالك الاثر في الغريم ان  
يقبضه لانه يبيعونه في دينهم وانما في الحق فاما يعلق حق الغريم في ماله ولا يعلق في ماله صحه نصا  
قال العبد في حال الصحة كحال المريض في المرض والمغني في ذلك ان المولى يعلق بكتاب العبد بوجه القيد  
الاثر شرط فاع دونه من الدين كالمات يعلق بكتاب الركة من حقه المورث لكن بشرط فراغ الركة من الدين  
فذلك ههنا ولو كان العبد اقر الوديعه بغيره لاجمعي كان اقراره طائرا والاجمعي اقرارا لها والغريم وان لم  
كن منه على اصل الوديعه لان الحق الذي لا يخرج من الاذن واقرار الماد والاجمعي يبيع بعينه طائرا  
يبيع اقراره بالمدايه ولو اقر بطل البينة على الحق الرضا او دفعه عبدا وقبضه الرضا الا ان الشهود















عليه دين فلا يجوز اقراره كما ولا يملكه في حق العتق فانه اذا اقر المولى او المصليين به فاما اذا اقر  
المصليين بنفسه كما لو اقر زوجته اولاده او لاجد من لا يجوز شهادته له ان كان حرا فاقاره  
باطل في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد وهذا كالاخلاق الذي قالوا  
في كتاب البيع ان لو اقر ابايع من بعض مولا لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله ويجوز في قولهما كذا  
هنا والمعنى في ذلك ان العتق تصرف باذن مولاه كما تصرف الوكيل باذن موكله فلا يجوز بيعه من مولا  
للمتعة كذلك لا يجوز اقراره في قول ابي حنيفة رحمه الله وكذلك لو اقر لمطاب ابيه او لعتدائه وعلمت  
اولاد بن عليه وعلى الماد ورج بن اولاد بن عليه فاقاره ابطال في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله  
كما في البيع ان لو اقر ابايع من مولا واماني في قياس قول ابي يوسف ومحمد فاقاره في ذلك جائز وصار  
كون العتق وان لا يحد منهم يوديعه بعد ابايعه على يد مولا **باب** واذا كان على العتق الماد ورج بن  
فاذن لجايته له في التجارة فليشهد من ثم اقر له يوديعه في يد المصدق على ذلك هذه المسئلة على حين  
اسان قبل التجارة للعتق بالدين او بالوديعه او بغير العتق بالدين التجارة او بالوديعه فاما اذا اقر  
الامة للعتق فلا يجوز اقراره بالدين ولا يكون للمولى في اشته دين ولو اقر العتق لامة فان  
اقر بالدين نظر ان كان على الامة من اقرار العتق لانه اقر لها بها وان لم يحرم على العتق من اقراره  
لان كتب الامة له نصارى غير اقر لعتد بنفسه دين ولا دين عليه فاقاره باطل كذلك هذا اول ذلك  
لو اقر لها يوديعه وصار حال الامة فيما بين الامة بينها وبين العتق بطل العتق مع المولى في المسائل المتقدمة  
فان كان بعض غنايا سكت للمولى او عتد اسادوكا له في التجارة وعليه دين فانه يحظر ان كان المولى من  
عليه فاقاره لها بالدين او بالوديعه جائز كالعتق المادون واذا اقر لمطاب المولى او لعتد المولى وعلى العتق  
دين ولا دين على المولى ان اقراره جائز كذلك هنا وان كان على المولى فاقاره لها باطل والعلة ما ذكر في  
الاصل انه لو اقر لسارك المكاتب والعتق منها كما يرغى باية فلا يصح لغير العتق والعتق في الفصل الا  
تري ان طلالومات وعليه دين لقوم شي متفرقين ثم حضر طلالا الموت فادليت يوديعه الف درهم  
في يده او دين ثم مات ونقض غنايا الميت لغيره وانه كان اقراره باطلا فله ان يقر ولو كان بعض  
غنايا الجارية او المولى وابنه فاقره لعتد يدين او يوديعه جازا فاقاره لانه يبيع غنايا بها وطراب  
المولى ابنه ولو اقر لها ابتداء بالدين جازا فاقاره لانه يبيع غنايا بها والمولى وابنه ولو اقر لها  
ابتداء بالدين جازا فاقاره كذلك هنا نظر ان كان اقر لها شي بعينه لانه مثل الغنايا وان كان اقر لها دين  
الغنايا في يده وفي قبضه ولو كان بعض غنايا ان العتق او لعتد على العتق دين اولاد بن عليه فاقاره في  
قياس قول ابي حنيفة رحمه الله باطل وموطا في قول ابي يوسف ومحمد وهذا كما ذكرنا في العتق المادون  
اذا اقر لايه اولاده دين لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله للمتعة وعلى مولا يجوز وكذلك لو كان  
بعض غنايا بها مكاتب لا يقر العتق اولاده ولو كان بعض غنايا اكل للعتق كان اقراره لها باطلا لانه  
لا يقر من يجوز شهادته له **باب** واذا اقر المادون له وعليه دين اولاد بن عليه دين كالميت  
ومو يجوز عليه من فرض غضب او يوديعه استهلكها او ما اشبه ذلك هذه المسئلة على وجهين اما  
اخذت المقله انه كان في طالع الجارية او له وقال كان في طالع الاذن اما اذا اقر العتق فانه يقر  
في الحال سواء صدقه المقله او لانه لا يقر بغير استوى فيه المادون والمجوز لان المجوز عليه اذا  
غضب مالا واستهلك عليه الضمان فاذا ثبت ان ضمان الغضب يتولى فيه المادون والمجوز

ومما

تقدرا

تقدرا ضمان واجب فصار كانه قد استهلكه في الحال واما في الفرض فان اقرته استقرض في حالة الجح  
ولم يقر بالاستهلاك فان صدقه المقله ان في تلك الحالة الجح فلا ضمان عليه ما لم يقر في قبض المالك يارن  
صاحبه فلا يجب عليه الضمان ما لم يقر به الا اذا عتق فبوجه حنيفة لان استقرضه في حق نفسه  
كان بايا ولا يجوز في حق المولى فاذا اقر المولى بالعتق لعتد له وان لانه المقله وقال استقرض بعد  
الاذن قاله قول المقله لان العتق اقر بالضمان واذا عتق المولى الى وقت العتق صار كمن اقر دين  
موطا فان اقراره جائز ولا يصدق على الاصل كذلك هنا وكذا اذا اقر بالاستقرض ولم يقر بالاستهلاك  
ولو اقر بالفرض والاستهلاك فان كونه المقله قاله قولها ايضا للمادون او العتق ضمان وان صدقه  
المقله انه كان اقرضه كالمجوز استهلكه ا لعتد فان في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد لا يجب الضمان  
ما لم يقر في قول ابي يوسف يجب الضمان في الحال والمثله في باب الوديعه واما اذا اقر يوديعه  
ولم يقر بالاستهلاك فله ان يقر عليه الضمان الا لما كان لا يقر بغير الضمان ولو اقر بالاستهلاك وكذا لانه  
صاحب المالك وقال انما اودعتك في حالة الاذن استهلكته فالتوك قوله في قوله لان العتق يدين  
التسلط على الاستهلاك وصاحب المالك يدين فالتوك قوله ولو صدقه انه كان في حالة الجح مبي قوله  
ابي حنيفة ومحمد لا ضمان عليه ما لم يقر في قول ابي يوسف يجب عليه في الحال والاختلاف في الفرض  
والوديعه واحد وتدد كراه في باب الوديعه ولو كان مكان لعتد مبي والمثله كما لما مبي كل موطا  
الضمان على العتق في الحال يجب الضمان على المبي في الحال وفي كل موطا لا يجب الضمان على العتق ما لم يقر  
بأن المبي يواظبه ابد او ان المانع من العتق من المولى لانه عاقل ما عاقل فاذا اقر المولى بالعتق واما  
الصبي فليس من اهل وجوب الضمان حتى يقبضه وكان باياد من كل وجه فان انا ما جعلا ابيه فاقام  
المدعي ابيه انه كان بعد واقام العتق ابيه او الصبي انه كان ابا لبيته منه المدعي لان بيته اتا  
الضمان وكان لقول قوله والبيته بيته وذكر في الاصل ان مبي ان كان طهر في هذا الفصل وقال  
الجواب في مسلة الصبي على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف مستقيم وموطا في قول محمد وكان  
ينبغي في قول محمد ان لا يجب الضمان على الصبي في العتق غير لان المصنف عليه ان المجري اذا اسلم ثم  
يقول لعل عتقتك الف درهم في الحرب والمجري استهلكه وقال الرجل غصبا فيج ارا اسلامه  
فالتوك قول المجري في قول محمد لانه يبيع ويوجب الضمان كذلك هنا وكذا لو اقر المجري ببيع وصبر حار  
للمجري لان الصبي اقر بما لو كان بايا في يده وجب عليه رده والمجري اقر بما لو طر صدقه فيه وكان  
ناما في يده لم يجب رده فاقام هذا الوجه **باب** واذا اذن الرجل لعتده في التجارة ثم حج عليه ثم اذن  
له ثم اقر بعتد ذلك انه كان استقرض من هذا الرجل الف درهم في طاب اذنه الاول ونقض اسنه او انه  
كان يشترطه في طاب اذنه الاول الف درهم فاستهلكها او ما اشبه ذلك صدقه دو المالك اولاده  
فالمالك لا يقر للعتق في الوضوع فكما يحاضر غريانه العرويين لانه امر في طالع الاذن واذا اقر المادون  
الاذن صح حلال الفصل الاول لان ضمانك اصاكنه الى طالع الجح فلا يخرجه اذا صدقه المقله  
الصبي والعتق في هذا المعنى ما ذكرنا انه امر في طالع الاذن واقام الى طالع الاذن **باب** واذا  
اذن الرجل لعتده في التجارة ثم حج عليه فاقى بعد الجح غضب او عتقه في طالع اذنه او يقرض او يوديعه  
او يضاربه استهلكها في طاب اذنه وكذا المولى في ذلك نظر في ذلك فان لم يكن في يده مال لم يجز  
اقراره في قوله حرجا لان قوله انما كان يجوز في الحال لبيان الاذن قد ارسخ المعنى الذي كان يجوز

قبل الاذن



الغرامة وانما اذا كان في يده مال صح في حق كسبه في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح جمعها  
انه لا يصح رقبته اربعة يقول فان مجرد حجر المولى يتطع تطرفاته المبتدأة ولا يتطع علائق تجارتها بل  
انه اذا اقر باستيفاء دينه بمعاذ صح ولو اذن ابتداء المبيع وهذا من علائق تجارتها لان الاقرار بمن  
اشترائه في حالة الاذن من علائق تجارتها فوجب ان لا يقطع الحجر ولا يذرع عليه ما اذا انتزع المولى الا لئلا  
يرجع ثمراته لا يصح لان مجرد الحجر لم يبيع ولكن انتزع الكسب من الاثري انه لو انتزع في حال قيام الاذن  
صح جواز اقراره فيه ولا يلزم ما اذا اباعه المولى او وصيه ثم اقرانه لا يصح لان مجرد الحجر لم يبيع ومن  
زواله عن الكسب واستيفاء الدين فيه من الاثري انه من اقراره باستيفاء الدين فلا يلزم عليه الرجوع  
انه لا يصح اقراره في حق الرقبة لان مجرد الحجر لا يبيع وانما المالك انتزعه من يده لان الرقبة صارت بالجور  
مستعرة في يده حقيقة وصح ما صار الكسب المتبوع فاما الكسب ففي يده حقيقة وسبب تصور الاقرار  
في الكسب الاول الاذن الاثري انه لا ينفذ في الاكساب المستعرة من في حالة الاذن لئلا يذهب  
وان كان الاذن اياها عننا ان يصح تصوره اليد وذلك بان بعد الحجر **فان قيل** وهو قولها انه الحجر  
لما صارت الرقبة مستعرة لذلك الكسب وجب ان يكون المتبوع قائما في يده عنده كانه في يده **فيل**  
هذا يطل ما لو اقر قبل الحجر اقراره في كسبه ولو كان كالمبيع في يده وجب ان لا يصح اقراره ولو اقر  
اقراره في يده لم يصح اقراره لما ذكرنا فادعوا ان اقراره لا يصح لان اقراره لم يجرى في حق نفسه لانه عاين  
بائع الاصل لم يوافق لتمام المولى فاذا زال حق المولى بالعتق فقد بان لم يفتن ولكن المولى اذ له  
مع اخرى لا يوافق اقراره في حاله لانه لا يزل حق المولى فان ادعى المقر له فالتقاضى  
يسأله عما اقره فان اقره بعد الاذن اخذه لان اقراره الاول بطل لوقوعه في حق المولى فوجب  
اقراره الثاني لانه حاكم في حالة الاذن وان اقره اقراره لم يكن اقراره في حق نفسه وقد كنت اذنت  
في حاله لم يوافق اقراره لان اقراره في حاله لم يجرى ولا يوجد ما يفتن بذلك البتة والفتنة  
**فان** ولو لم يفتن في حاله حجه ولكنه اقر في حال اذنه الاخر انه اقر وهو محجور عليه انه عصب  
هذا الرجل ألف درهم في حال اذنه الاول او اباعه اذنه منه ألف درهم وديعة او مضاره ثم  
ناست ملكا نظري في ذلك ان صدقه رب المال في ذلك لم يذره شي حتى يفتن لانه اقراره واجب وادعى  
ابطالي وقت العتق صدقه المقر له في ذلك تضار كذا اقراره المحجور لانه لا يلزمه الا بعد العتق وان اقره  
رب المال وقال اقرت لي في ذلك في حال اذنه الاول او قال في حال اذنه الاخر فاقول بوليه  
المقر له ويؤخذ بالمال لانه اقره من اصل الاقرار وادعى التجاري وقت العتق وكذا يد المقر له في التا  
فلا يصح وطءه بكان القول قول المقر له والبيته ايضا بيته على ما ذكرنا وكان ذلك في  
الوفى المقوم لم يذره في ذلك ما لم يفتن البيته على اقراره في حال الاذن لان اقراره لم يجرى عليه  
غيره ولا في الصغر ولا بعد الكسب ولا بعد الكسب الصغير فاما العبد السابق لم يذره بعد العتق  
**فان** واذا حجر الرجل على عتبه ثم اذله وفي يده ألف درهم فاعلم ان اقراره في حال الاذن الاول في  
يده فاقرا لكانت وديعة لفلان فهو صدق في قول ابي حنيفة رحمه الله وتذكرنا هذا الاختلاف  
وكذلك لو اقر في يده انه عصبك من فلان في حاله الاذن الاول فهو صدق ايضا في قول ابي  
رحمة الله لا للذهب عنده انه لو اقر الحجر والالف في يده فصح اقراره فالاولى ان يصح اقراره اذا  
استفاد اذنا في وعيها لا يصح اقراره لان العبد لا يبيع عندهما ان المراد اورد على العبد صار الكسب

في يده كالمبيع منه ولو انتزع منه ثم اقر لم يصح اقراره في حق ذلك الكسب وسبح المقر له العبد بما اقره  
في رقبته فبيعه فيه لانه اقر وهو اذن يبيع فيه وكذلك لو اقره بعد ابعاده الى الله في الاول  
اثنان فالالف للمقر له في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد هو للمولى لانه كالمبيع من  
**فان** واذا اقر الرجل لعبد في العتق فاقرا له قد كان المقر له الرجل وهو محجور عليه الف درهم  
وقال المقر له اقرت لي بما بعد الاذن قال قول قول المقر له لانه اقره من اصل الاقرار لانه ادعى  
الاصل ما وقت العتق فلا يصح الا تصديق المقر له ولو كان العبد صغيرا او كان حرا صغيرا او معتقا  
ما اقره في حال الاذن بانهم اقره له بذلك قبل الاذن قال قول قولهم لانه اضافوا الاقرار الى حالة  
لا يذره في ذلك الاقرار في خلاف العتق **باب اقرار المحجور عليه** قال الشيخ رحمه الله  
واذا حجر الرجل عليه المادون ثم باع بعده ذلك او اشترى او اقره بذلك لطل لا انا محجور نفسه  
لغيره الاذن فاذا حجر عليه طلب العتق الموجه للموازي اذا كان في يده مال فاقرا في يده في ذلك عليه  
في يده فهو صدق وان اقره في يده في حاله صدق في يده في حاله مال ولو صدق في استيفاء الدين  
وهذا في قول ابي حنيفة وفي قولها لا يصدق وهو اقراره قد ذكرنا ما لا يصدق في رقبته ولا في  
المبيع من يده بالافاق وكذلك لو باعه ثم اقره في يده في حاله صدق في يده في حاله بالافاق لان  
المولى لما باعه فقد تحول ملكه الى الملك المشتري وبقي المالك الذي في يده على ملك البائع والاذن كان  
في يده البائع فلا يجوز اقراره في يده في حاله صدق في يده في حاله صدق في يده في حاله صدق في يده  
من ثانيا الجارية كالمادون وانما اذا باعه فقد صار بقاءا مكررا كالميت الدليل عليه انه لو كان له  
على الناس بون حجر عليه المولى كان له ان يتوفي بونه ومثله لو باعه لم يكن العبد ان اخذ بونه ولو  
اقر بنفسه لم يجر اقراره ولكن القاضي جعل له ولا يفتن بونه كالميت فاقرا ولو كان عليه دين في طر  
اقره باقراره او بيته كان ذلك الدين منه با على ما اقره بعد الحجر لان في هذا يعلق بذلك المال فلا  
يجوز اقراره بعد الحجر في حق الغرامة وكذلك العتق الصغير العتق وقد ذكرنا الفرق بين البائع وبين البتة  
**فان** واذا حجر الرجل على عتبه وفي يده ألف درهم فاقرا له المولى ثم اقر العتق اقامات وديعة  
في يده لفلان وكذا المولى لم يصدق في العتق على ذلك لما ذكرنا انه لا يصدق في حاله المال المتبوع من يده  
فان عتق العبد لم يصدق في يده في ذلك لانه اقر الامانة وقد اذنه المولى الامانة عنه فصار اقراره المولى  
عصب فاصب ولو اقره فاصب عتبه ألف درهم فاقرا له العتق لان العتق موجب الصان خلاف الورع  
في الحال ولا بعد العتق كذا اقراره ولو كان عتبا اذ اعنى لان العتق موجب الصان خلاف الورع  
والضاربة **فان** ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم فاقرا في يده الف درهم  
عنه لفلان او مضاربة او فريما او غصبا لم يصدق في ذلك واذن صاحب الدين من حصر ثم اعتق  
العبد كانت الالف دينك عليه يؤخذ بها وانما لم يصدق في حاله لان الالف مشغول على الغرامة ولا  
يصدق في ابطال ضمهم ولكن العبد اذ اعنى كان لصاحب الوديعة ان يرضه لان العتق صرف الى غرامة فصار  
كان العبد صار من يده مال صاحب الوديعة وكان هذا خلاف المسئلة الاولى لان هناك لم يفتن  
الى يده وانما اذنه المولى صار لعصب فاصب **فان** ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم فاقرا له العتق  
بدين ألف درهم عليه ثم اقر بان يده وديعة في يده لفلان فلهذا المسئلة على وجهين اما ان يقر بالدين  
اولا ثم الوديعة او يقر بالوديعة اولاً ثم بالدين وكل وجه على وجهين اما ان يكون كلامه موصولا او

والبضاعة



فاما على قول أي يوسف ومحمد الالف لولاه ولاسي لصاحب الوديعه لاني المال ولا بعد الف والي  
 لصاحب الدين في الحال فاذا عني مضمونه لما ذكرنا ان الالف كانت في يد المولى على يد ميمها فلا يصح اقراره  
 في تلك الحال فلا يصح بالوديعه بعد الف والي اخذ منه المولى نصا كعقب غاصب واما  
 في الدين فبعد الف والي قول أي خفيده بعد الله فان يد المدين ثم بالوديعه فان  
 كان يصولا فالالف لصاحب الدين لان اقراره بالوديعه يضيء الف والي وان كان لا يصولا بخاصا  
 للوديعه بعد ما عني لانه قضى فيه من مال الوديعه فيض الف والي وان كان لا يصولا بخاصا  
 لاني اقرار الوديعه مشغولة على الغرض فان اقرار الوديعه اقرار بالدين وصار كانه اقرار بالالف  
 وبالف متصلا ولو قل ذلك كانه الالف بينهما كذا ههنا فاذا عني احد ما بقي لهما لا احطفت  
 اقراره لهما كقراره بالدين في الدين فبعد الف والي ولو كان الوديعه ثم بالدين في القلام يصول  
 او يصول صاحب الوديعه اولى لانه لما اقر بالدين بعد ملك صاحب الوديعه العقب والي  
 للبعد ملك فلا يجوز اقراره لصاحب الدين بالدين بعد ملك صاحب الوديعه العقب والي  
 الوارث على الميت يدين ثم بالوديعه فان كان القلام يصولا لصاحب الدين اولى وان كان يصولا  
 بخاصا ولو كان الوديعه ثم بالدين لصاحب الوديعه اولى كذا ههنا ولو اذ عني جميعا فادعي  
 صاحب الوديعه الوديعه وادعي صاحب الدين الدين يقال العبد صدق كانه الالف بينهما مضمون  
 لانه لما قال صدقها صار كانه اقرارا جميعا وظاهر الاقرار بقا وليس اقرارا اولى من الاخر فيكون بينهما  
 واذا عني العبد فليطو واحد منهما ان اخذ منه حمايه لانه اقرار لصاحب الدين بالف وليرسل اليه الا  
 حمايه واقرار لصاحب الوديعه بالف ووصل اليه حمايه وقد صرف حمايه في غرضه فيض بينهما  
 للمولى فاذا عني ضد بالدين ولا يوصل الوديعه لما قدنا بذلك العبد الضيف او المولى الضيف في ذلك  
 انما لا يواظد ان بعد الف والي في ما يوصله العبد بعد الف والي في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 عني وفي يد الف درهم فاقرب الف درهم او يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 من ذلك في حق من يوصله بالدين ويصل الوديعه اما على قولها فلم يصح اقراره في ذلك المال لا عند ما ان  
 ذلك المال لا يوصله في ذلك المال كالمستع من يوصله بالدين بعد الف والي ولا يوصله الوديعه اذ  
 واما على قول أي خفيده مع اقراره بالوديعه والدين جميعا لقيام المال في يد اذ اهلك المال لا يرضى  
 في الوديعه اذ لا الوديعه اذ اهلك لا يوجب الضمان واما في الدين فبعد الف والي في ما يوصله العبد  
 المحجور اذا اقر بالدين وليس في يد شي اذ يواظد بعد ما عني اذ كان العبد كبيرا بالعا **قال** ولو حجب  
 وفي يد الف درهم وعليه من الف درهم فاقرب الف درهم او يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 التي في يد صاحب الدين الاول خاصه لان الاذن الثاني في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 بالدين الاول قبل الاذن الثاني وصح في حق نفسه فلم يرضه في رقبته لانه اقرار وهو مادون ولذا اذا  
 اقر العبد ان هذا الدين في حال الاذن الاول ولذا لو اقر بالوديعه عنده ليرسل اودعه اياها في  
 حال الاذن الاول فالالف اقل من الالف وصح صاحب الوديعه بغير رقبته لان اقرار العبد في حق  
 نفسه ولا يصح في حق الغير الاول **قال** ولو حجب عليه وفي يد الف درهم ولا يرضى عليه فواذله  
 فاقرب من الف درهم كان عليه في حال الاذن الاول فهو يصدق في المال الذي في يد وفي رقبته  
 لما ذكرنا ان ما قول أي خفيده مع اقراره بالمال الذي في يد الا انهما يصح في رقبته ايعالاه اقر

وموئادون في الحال واما على قولها الالف لولاه وصح في الدين في رقبته وانما كان للمولى ان الالف التي  
 في يد المستع منه في قولها فلم يصح اقراره في تلك الالف وصح في حق رقبته لانه اقرار وهو مادون **قال**  
 ولو حجب عليه وفي يد الف درهم وعليه من الف درهم فاقرب الف درهم او يوصله العبد في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 ذلك ما وان تلك الالف كانت في يد المولى لولاه وصح في رقبته لانه اقرار وهو مادون لان رقبته لا يرضى  
 اقرها فلم يصح اقراره في انطال حتم والحمايه من الالف تصرف الى غرضه المعروف لان رقبته لا يرضى  
 الاذن والحمايه تصرف الى المولى الذي اقره في حاله المحجور في قول أي خفيده من اقراره بالدين بعد  
 المحجور في قدر ما في يد من المال عنده ثم لصاحب الوديعه ان اخذ من العبد الف درهم في الحال او راع  
 بينه لانه قد اقر في حاله الاذن وقد صرف الالف الى غرضه نصا كانه قضى من نفسه بماله وهو الموضع  
 فلو عني للمقر له الذي اقره بالدين في حاله المحجور ان سحبه حمايه درهم لانه قد اقره بالف درهم  
 في حاله المحجور وقد وصل اليه حمايه مما كان في يده وفي رقبته حمايه من الالف حمايه درهم  
 لان ثبت ثبات على كل باب لانه ثبت في حاله الاذن واما حمايه الباقيه للمولى لان المذهب عند ما ان  
 اقراره في الحال لا يصح والكتب الذي في يد المولى ولصاحب الوديعه ان سحبه حمايه درهم التي  
 اخذها الغرض المعروف لان تلك حمايه ضمنت الى غرضه نصا كانه قضى منه بال الوديعه فاما  
 الحمايه التي اخذها المولى صار غرضه غاصب عصيا لانه لم يرض الى من نفسه فلا يصح عليه في ذلك  
 ثم اذا عني العبد للمقر له الذي اقره في حاله المحجور ان سحبه من رقبته لان العبد اذا اقر في حاله المحجور فانه  
 يصح بعد الف والي لما ذكرنا ان اقراره يصح في حق نفسه فلا يصح في حق المولى فاذا اقر المولى فقد ولولم  
 يفد صاحب الدين من الالف حتى هلك منها حمايه وقيت حمايه بالحمايه الباقيه لصاحب الدين  
 الاول خاصة في قولهم جميعا لانه اخذها لما قدنا ذلك العبد بعد الف والي في ما يوصله العبد في ما يوصله العبد  
 قضى بدينه ويصل حمايه لانه لم يرض بدينه وكتبها هلك بنفسه فلم يكن يصوله عليه **قال** واذا  
 هلك الرجل لعبد محجور عليه الف درهم ونظر العبد فواظد باسبه المولى حتى استهلك رجل الف درهم  
 بينه فالالف الهبة للمولى والدين في رقبته العبد لانه جن ما قبض الهبة لرجل عليه من طالع الك  
 ما المولى فلا يرضى منه من مال المولى بخلاف العبد المادون اذا وهب له منه ثم لحقه الدين ان منه  
 يرضى من تلك الهبة لان الهبة اذا قبضت في المادون يجوز تصرفه فيها نصا كانه حكر اموال تجارته  
 واما المحجور عليه لا يجوز تصرفه في ذلك المال نصا كونه في يد العبد بخلافه اذ المال من يد ولو كان  
 المحجور عليه استهلك المال قبل الهبة فان ملك الدين اقر تلك الهبة حتى يستوفي منه لان الهبة  
 كتب العبد وقد كتب وتوصل بالدين فقال الغرض اقر كسبه ولو كان الدين الاول قبل الهبة  
 والثاني بعد فانه الهبة لصاحب الدين الاول لان الهبة هلك في يد المولى فمغولة المدين الا ان كان  
 اولى كسبه من المولى ومن صاحب الدين الثاني لان الهبة وقعت في يد قبل الدين الثاني وصح صاحب  
 رقبته لان العبد المحجور ما خذ بضمان الاستهلاك ولو كان العبد مادونا له في التجارة كانت الهبة بين محجور  
 الدين سواء كان الدين قبل الهبة او بعد الهبة لان العبد المادون يملك النصف في كتاب الكتب نصا  
 من اموال تجارته فيصرف الى الدينين **باب خصومة المحجور عليه ما يصح له** **قال** الشيعه الله و  
 اشترى العبد المحجور عليه عبدا بغير مولاه فشرأه باطل يعني سيطر لان لفقد شفيعه حتى لو با  
 المولى لان الشرا كان موثوقا على طاعة المولى لوجب الشفيعه لانه يستوفي من ماله اما من رقبته العبد

لانه محجور عليه فلا يصح تصرفه معا فوله  
 في الاصل فشرأه باطل صح



واما من سار انواله وانما توفى هذا الشرا لانه لم يجد النقاد على العاقد خلاف الحاذق استوي بالوجه  
انه لا يوقف على جاريته لانه وجد النقاد على العاقد فاستغنى عن التوقف وكذلك ما باع من مال مولا  
او جاريته له فبيعه باطل فان اجاره المولى جاز والعهد على العبد لان اجارته استند الى وقت العقد  
فصار كانه اذن له في الاستدانة باع واشترى فان العهد لم يمتد له هناك وكذلك الاجارة والرهن  
فوق على هذا انه موقوف على الاجارة وكذلك القسي والحق والعنف في ذلك انه موقوف على اجارة نفسه  
**باب** واذا اشترى العبد المحجور عليه متاعا بغير اذن المولى ثم اذن له مولا في التجارة لم يجز له ان  
المتقدم لان العقد كان موقوفا على الاجارة لما ذكرنا والاذن ليس اجارة فلو اجاره المولى اجاز له العقد  
كان موقوفا على اجارته لما ذكرنا وان اجاز العبد بغير اذن جاز وسنبي ان يكون هذا جواب الاستفسار  
ان يجوز وقد ذكر القياس الاستحسان في الجاه البكر في عقد زوج امره بغير اذن مولا ثم اذن له المولى  
بالتحاج فاجاز العقد ذلك التحاج لم يخرج في القياس لانه اذن له بالتحاج والاجارة غير التحاج فكذلك ان  
الشهود شرط عند العقد وليس شرط على الاجارة وفي الاستحسان يجوز له عليك استيناف العقد  
الاجارة ويجوز ان يقال بان هذه المسألة محسنة واستحسانا لان الادب في التجارة على العموم  
فانه يتبع على بند الشرا والاجارة جميعا خلاف التحاج ولو لم يمتد له العقد لم يجز الشرا المتقدم واجاز هذا  
كالجواز ان العبد اذا تزوج امره بغير اذن المولى ثم اعققه المولى جاز التحاج وافترق بينهما العقد التحاج وان  
للعقد دون المولى لانه عليك الاستحسان والمنفعة راجعة اليه الا ان فيه ضرا على المولى لتعلق العقد  
برقبته فاذا زال حق المولى بقدر عليه كعقد الرهن ان باعه الرهن لم يسطح الرهن بوجه  
من الوجه جاز ربه كذلك هنا اذا سطر حق المولى بالتعلق بقدر ماله واما هنا الشرا كان انما للمولى  
ولا يتبع للعقد فلما اعققه صار كانه لو اذن له استيناف الشرا للمولى بعد اذنه لم يجز فاذ كان كذلك العقد  
والمنفعة لا يمتد الاجارة حتى ان العبد لو اجاز او اجاز المولى واجاز المحجور واستشهد في العمل بها  
الا ترى ان عبد المحجور اطلقه لو اشترى جارية باللف درهم ثم ان المولى باع عبده من رجل باجار المشتري الجارية  
لم يجز وكذلك لو ان الباع اجاز البيع لم يجز لهذا القبي ان العقد وقع على ان يكون للمالك المولى الاول فلا يجوز  
ان يحول الى المشتري باجارته كذلك هذا اذا اجاز المحجور ولا يحول اليه ولو ان الباع اجاز للمشتري  
لما ذكرنا في الحق لانه بعد ما باع العبد صار كانه لو استأنف الشرا على الباع لم يجز فاستغنى العقد وكذلك  
لو كانت ثوبته وارثه فاجاز البيع لم يجز لانه صار كانه لو استأنف العقد على المولى لم يجز فبطل البيع  
فلا يمتد الاجارة **باب** واذا اشترى العبد المحجور عليه عبدا من رجل باللف درهم فقبض العبد ولم ينقض  
التمن حتى مات العبد في يومه فلا ضمان عليه في العبد حتى يعقب فاذا عتق لزمه قيمة العبد الذي قبضه الفقه  
ما لم يمتد لان العبد المحجور ليس من اهل الجاه الضمان على نفسه في الجاه الا ترى انه لو اذن له في نفسه يدى له  
ليزنيه ما لم يعقب كذلك هنا **باب** العبد المحجور من اهل الجاه عليه الضمان بالعقد والتقصير  
فيه فوجب ارجح في الجاه **باب** له الضمان هنا انما يجب بالعقد لا بالتقصير لان التقصير حصل الاذن  
فلا يوجب الضمان فكان ذلك الضمان اجبا بالقول والعقد المحجور عليه اذ وجب عليه الضمان بالقول  
انما يجب عليه بعد ما يتحقق وهذا علل في الاصل فقال لان البيع كان باعدا ولو قبض العبد من الباع ثم  
قبل بغير مولا اذعه او اذعه لان الباع لم يوجد وضمان التسل يتوهم فيه المحجور والمال  
فذلك الغنى فقال للبائع ادفع او اذعه **باب** ان هذا البيع فابعد ومن اشترى بغير اذن

ثم ملكه بحب عليه قيمته وصار قاطنا لملك نفسه فلا يكون في العبد هكذا لو حب على المولى الدفع او التمسك  
**باب** له العبد لم يملكه بالتبضع لانه لو ملكه بالتبضع لكان له الاضرار بالبائع لان الاول ملكه ولا يجب على  
العبد البينة في الجاه خلاف الجاهان للملكة بالتبضع لانه بحب عليه ضمان البينة في الجاه فملك المشتري  
نصارا قاطنا لملك نفسه ولو كان كان العبد ثياب او غرض او دواب فاستهلكها العبد ضيقا لم يضر حتى  
عتق فاذا عتق من ثمنها بالعقد ما لم يمتد لان الباع سطره على استهلاكه واشترط الضمان عليه فصح تسلطه على  
الاستهلاك وتطل اشرط الضمان عليه في من سببه لكونه محجورا عليه فصح في حق نفسه فاذا اذن له في مولا  
بعينه اذنه وكذلك لو كان الباع كذلك في العبد عبدا مادونا وصيغا مادونا في التجارة فاستهلك  
العبد المحجور عليه فصح بعد العتق لما ذكرنا ولو كان الباع عبدا المحجور عليه او صيغا محجورا عليه احد المشتري  
بشرا بملك في بيعه او استهلكه في الجاه لان في البيع بالتبضع باطل لان الباع كان محجورا عليه فلما باطل  
بقي قبض المشتري بغير اذنه واذا قبض المحجور شيئا بغير اذن ملكه صار مادونا ولو كان المشتري صيغا محجورا  
عليه او صيغا كان عبدا العبد المحجور عليه في جميع ما وصفا الا في شئ واحد ما اذنا اذا اقلنا العبد  
كان على عاتقه ما لم يمتد اذ اتمل فان عتق مولا او عتق في ماله مولا او عتق في ماله مولا او عتق في ماله مولا  
بذلك اذ الباع في عقل الممنوع لان شرط الضمان في العتق والممنوع لم يمتد فيهما معنى فيها ففسد  
اصلا وفي العتق في حق نفسه وتطل في حق سببه وانما في حق نفسه لانه ما قبل الباع فاذا زال حق المولى  
**باب** واذا اشترى العبد المحجور عليه من رجل باللف درهم وقيمة الف درهم فقبضه فباعه  
بيع منه ثم اشترى منه وبيع حتى صار في ماله الف درهم ثم حصل الباع هذه المسألة على وجه اما ان يعلم ان الباع  
في بيعه اصله من رجل العبد او لم يعلم او اختلفا في ذلك اما اذا علم ان هذا المال اصله من رجل العبد  
الباع ان يتوهم في بيعه استحسانا والقياس ان لا يكون له عليه كيل لا في ذلك كب العبد المحجور عليه  
فولاه حتى يرضه الاستحسان ان هذا اقل لملكه والعبد الذي ابعه منه فكان هو اخص المدل اذ كان باع  
فذلك يذله في يوم ماله وان كان لا يعلم فلا كيل للبائع عليه ويكون للمولى لان ذلك كتب العبد وكس العبد  
المحجور عليه لما ملكه وان اختلفا في ذلك فقال الباع هو من ذلك المال وقال المولى هذا المال ذهب لغيري  
لواصا به من غير من عبده الذي بعته فالقول في ذلك قول المولى لان باع في العبد المحجور عليه كانه في  
مولا فكان القول قول صاحب اليد ولا يقبل قول العبد انه من اصل ذلك العبد لانه محجور عليه ولو كان  
جحا البينة فالبينة بينة الباع لان الباع يريد استحقاق ذلك المال والبينة لا يثبت وكذلك لو كان  
سكان شرا العبد فبذل الف درهم او وبيعة الف درهم او عرض فبصرف فيما العبد فهو على ما ذكرنا من  
الوجه **باب** ولو دفع اليه طمعا كضاعة فباعه العبد طمعا به والتمس الامن والعهد على الاخرى  
يعقب لان عبارة صحته وموتعه عن الامن نصا كان الامر باعائه فبصرف فيما العبد فهو على ما ذكرنا من  
اعلم ولو كتب الباع الى المشتري اني بعت منك عبداك باللف درهم فملكه الكتاب وقبلة المشتري حاز  
ذلك عمرها والعهد على الامر لان وجوب العهد صلب المولى ولا يجوز اذ كان الضم على مولا فان عتق  
العبد لزمته العهد لان العبد انما لم يمتد به العهد لانه ليس من اهل الجاه المولى فاذا زال حق  
المولى ففسد وكذلك لو اذن له مولا لزمته العهد لان العهد المادون من اهل الجاه وجوب العهد فان كان  
المشتري قد اثار البينة على العبد قبل ان يعقب العبد ثم عتق فصح في ذلك وبعض الحكماء على العبد ملك  
البينة لان الامر كان خصا في ذلك فكان باعها مالا العبد كالوكيل عنه فلما ماتت البينة على الحكم لا يمتد

والبينة بينه والبائع وانما كان القول قول المولى



الآزى أن يجلوا واشترى من رجل شيئا وجده عبدا وأقام البيعة على البيع ثم أن الباع مات بملك  
أن جده على الورثة ولا يحتاج إلى إعادة البيعة لأن الورثة قاموا مقام الميت كذلك ههنا وكذلك لو أقيم  
شاهدا ولعلنا على الأمر لو تكلف إعادة البيعة على العبد وحكم عليه إذا شهد عليه شاهد آخر بالعبودية فإن قضا  
القاضي العبد على العبد ونقض البيع فإن كان الأمر هو الذي قبض الثمن من المشتري أخذ الثمن الكسب ولو  
ج العبد لا لأن البيع أنقض بغيره الذي خرج من البيعة وقد دفع إلى المولى وإن كان خرج إلى العبد يسترد  
منه لما ذكرنا ولو كان قبضه العبد وملك عنه أخذ العبد به لأنه هو الذي قبضه ويصح ملك على  
الأمر لأنه قبضه بآذنه وإن أذنه في البيع أدن له قبض الثمن ولو كان العبد صبيًا محجورًا عليه وقبضه  
كان القبض على الأمر واليمين عليه على العلم إلا أن القضي إذا أدرك والمعتق إذا أفاق لا يلزمهما العبد  
مخلاف العبد البكر إذا عتق تدرك الفرق فيما تقدم **قوله** وإذا وجب العبد للمادون على رجل  
من من سيج أو أجرة أو قرض أو شهلاك أو وجه من الوجه ثم حج عليه بولاه فالحكم فيه العبد لا يحمى  
أفتقد خرج إلى العاقبة فليس للمولى أن يطل عليه حقه فإن قبضه الذي عليه إلى العبد يري أو أجاز عليه  
دين ولو لم يكن لأن حقوق القبض للعبد وقد دفع إلى من له حق القبض وإن قبضه إلى المولى أن لم يكن على العبد  
دين جاز فقه ويرى المشتري لأن العبد لو قبض إنما يقبض للمولى فإذا قبض بغيره دفع الموهبة عنه  
كما ملك في المشتري إذا دفع الثمن الموكل يري لأنه لو دفع إلى الموكل فالوكل يبيع إلى الموكل فإذا دفع إلى  
الموكل دفع الموهبة عنه وإن كان على العبد دين لم يجر قبض المولى ولو تراءى بغيره إلى المولى لأن العبد يقبضه  
للغير لا للمولى إلا أن قبض المولى للدين فإن ضاه يري المطلوب من الدين ويجز قبض المولى جميعه لأنه  
كسبه بعد تصاديه فإن مات العبد بعد حجه أو باعته المولى فإنه يطرد أن لم يكن على العبد دين كان للمولى  
أن يقبض بونه إذا مات نقد صار محجورًا من جميع السلم من جميع الوجه ولا يشك ذلك إذا باعته أو أجاز  
عن ملكه بوجه من الوجه لأنه صار مشغولًا بخدمة المولى الثاني وأنقطع حق المولى الأول نصار كونه  
فإذا كان كذلك نظر أن لم يكن على العبد دين كان للمولى أن يقبض بونه لأن بائنا له للمولى وكان  
المولى يملكه الوارث والمورث إذا مات وله دين على الناس كان للوارث أن يقبض بونه كذلك ههنا  
وإن كان على العبد دين فالحكم هو المولى يصان في شأبه ماله على الناس عنه ثم فإذا قضى ذلك لم يكن للمولى  
قبضه حتى يرضى الغرماء منهم ما فضل من ذلك كان للمولى ما ذكرنا أن المولى يملكه الوارث ولو أن يجلوا ماله عليه  
ديون وله على الناس ديون كان للوارث حصا في شأبه فإذا قضى ذلك كان الغرماء وما فضل حون للوارث  
أنه يك ههنا ولو كان المولى يملكه كان العبد هو الحكم في جميع ذلك لأنه صار بالقبض بذلك المانع ولذلك  
لواجبه المولى فاعقده المشتري فالعبد هو الحكم في جميع ذلك لأنه المانع وصيرورته من قبل القبض **قوله**  
وإذا أبيع العبد المادون شيئا عا من رجل بالقدرة وقاضا ثم حج عليه المولى بوجه المشتري بالبيع عينا  
فالحكم فيه العبد لأن الرجل بالقبض من حقوق العبد وحقوق القدر يخرج إلى العاقبة وهو العبد فليس للمولى  
أن يطلحق المشتري فإن أثار المشتري البيعة على العبد وصحده عليه كان للمشتري أن يحبس حتى يدفع  
لأن البيع لم يصل إليه إلا بسلام الثمن في الاستدراج من مع الإرداء الثمن عليه فلو كان على الباع  
ديون سواء على الذي وجب عليه رده وليس للعبد مال ساع هذه السلع فمدا من المشتري إلا  
لأن المشتري كان أخيه لأنه لو ضل في بعه بطلاديه فكان أخيه شبيهه أجماعا في الرهن فإن لم  
ذلك منه يعني له شيء شارك غرماءه في رقبته لأن ذلك دين في رقبته ككثير الديون فخاصون منه وإن

وإن جعل المشتري دفع إليه المانع فانه ساع ويكون المشتري وكبار الغرماء في الرهن أو فخاصون في ذلك  
بدينهم لأنه لما رده فقد أطلق حقه فلم يكن هو الذي من عبته كالمدة إذا رده من على الرهن من عبته إذا أجاز ذلك  
البيعة على العبد وإن لم يكن له منه على العبد فاليقين على العبد ومن بولاه لأنه هو الحكم في ذلك فالحكم  
يرى وإن نظره عليه بالعبد وكان النكول في هذه الفصل فاقطع البيعة على العبد ولا يجعل عمله أو  
بالعبد لأنه لا يعلم شيئا أنه ليس بعبد فله أن يحلف على أنه لا يعلم به إذا تكلم في الوكل في البيع إذا  
ردت عليه السلعة فكله عن يمين كان ذلك الرد على الوكل ويكون الرد بالنكول كالمدة فاقطع البيعة له  
المعنى ولو أثار العبد بالعبد عينا القاضي فإن كان العبد لا يحدث شمله طارأه لأنه لا ممة في إقراره  
وإن كان العبد حدث شمله لم يصح إقراره ولم يردده القاضي عليه بإقراره لأنه منهم في إقراره وخرج العبد  
من المحوكة ويكول المحوكة إلى المولى لأن إقرار المحجور عليه لم يجر هذا كما لو كحل البيع إذا أقر العبد  
لم يجر إقراره على الوكل لذلك ههنا إلا أن في الوكل محجور إقراره على غيبه ورد عليه لأن الوكل ملك الشا  
لبيعه وأما العبد المحجور فلا يملك الشا لبيعه فبطل إقراره وخرج من المحوكة فإن أثار المشتري البيعة  
على المولى العبد رد عليه وكان له فيه عمله أقامة البيعة على العبد لأنه هو الحكم فيه وإن لم يكن له  
بيعه يحلف المولى على العلم فإن نكل عن يمين أو أقره رد عليه بالعبد وحل السكون ههنا كالأقرار العبد  
مخلاف العبد إذا نكل حل حوله فاقامة البيعة والفرق ههنا أن العبد يحلف على الشا وكان قد ورد  
في النكول عن يمين لأن له أن يحلف على أنه لا يعلم فله حجه في حوله فله نصار كونه وأقامة البيعة على السوا  
وأما ههنا المولى يحلف على العلم فإذا الرقيل بالعبد كان ينبغي له أن يحلف فلم يجر حجه وذا في حوله عن  
نصار كونه بغيره الأقرار شبه لأنه منهم في حوله والعبد لم يكن ههنا في حوله نصار بغيره أقامة البيعة  
فإن كان على العبد دين فذلك غرماء العبد والسيد عما أقره من العبد ببيع المانع في بيته ويخطي عنه  
المشتري لأن من المشتري تغلقه فإن فصل من عبته الأخرى فاشبهه الأول كان الغرماء للعبد لأن أصل  
كسبه عتق ديون فغرماءه أحسن وإن قبض من الآخر عن الأول فالنقل في رقبته العبد لأن ذلك دين  
ثبت عليه في حقه غير أن الغرماء ديون فيسبغوه في دينهم فإن بقي شيء كان للمشتري لأن الغرماء ثبت في  
رقبته قبل هذه الحالة ومثلا الدين ثبت ما أثار المولى للمال نصار دين الغرماء كدين الصحة ومثلا الدين  
كدين الرهن وكان من رقبته أولى فإن فصل من عبته شيء بعد تصاد ديونهم كان للمشتري ولو لم يفسد فلا شيء  
فإن لم يكن على العبد دين فكان من المانع في دينه وفي المانع ساعا كان له لأن هذا دين له منه يتبع منه  
ورقبته إلا أن عبده المولى ولو كان المولى يطف أن عبده لم يدر له للعبد لورد على المولى وأكل على العبد  
دين أو لم يكن لأن إقرار العبد لا يجر في حقه بولاه ويصح في حقه قبضه حتى لو عتق بعه ولزمه عنه وكان  
المانع له لأن الباع قد زال ويصح للمولى **قوله** وإذا أبيع العبد المادون شيئا عا من رجل بالقدرة وقاضا ثم حج عليه المولى بوجه المشتري بالبيع عينا  
الالف من العبد ثم حج عليه بولاه وفيه ألف درهم ثم طعن المشتري ببيع في المانع وأقره العبد وشمله  
يحدث فهو يصدق في مكان أو يخفيه وإنما كان العبد حقا بقدر ما حج عليه لما قد سار المحجور لا يجر في حقه  
العبد فإن أقر العبد بالعبد ويحدث شمله صدق في قول أبي حنيفة لأن إقرار العبد أقرار العبد أو أقر بخصته  
ألم يكن وقد ذكرنا ما عده من أن العبد لو أقر بعد المحجورين وفيه مال صح إقراره استحكا في قول أبي حنيفة  
رحم الله ولم يصرح عندنا ولو أقر بغيره في مال ولكن ما عت يد مال فانه ذمه المولى ثم أقر ببيع إقراره في  
قوله لو كان في يده مال وعليه دين شمله لم يصرح إقراره في قوله ولو كان في يده مال



دين مثله لم يرد له لان قدر الدين من المال مستحق عليه نصا اقراره كادار المدين اذا كان عليه دين اذ  
لا يصح في حقهم **باب** واذا باع العبد المادون شاقا مخر عليه المولى شرا المولى العبد المخر عليه  
المشتري المباع عينا فليس العبد محص فيه والمحم هو المولى ان كان على العبد من حرمه مولا او لم يكن  
ذكر ان العبد بعد البيع طر مستولا محصه المشتري فصارت له وجوز المحصية الى المولى فان كانت له  
على العيب ردة المباع وسج في عيه وكان المشتري له من سائر العتبات اذ اقامت البينة على العبد  
وان نقص عنه ولو عرف عن المشتري حاص الرضا فيما تبضه من اي العبد لان الرد كان باقامة البينة ولو  
بدنه فله ولو اقره المولى او نكل عن البين فله سماع في حق المشتري فان نقص عنه لم يكن للمشتري ان يشارك  
سائر العتبات في حق العبد المادون لان اقرار المولى سائر العتبات لا يجوز وكذلك اذا نكل وحصل المولا  
ممنها كالاقرار لما ذكرنا ان كان خلف على العلم فاذا لم يعلم بالبيع كان ينبغي ان خلف فلم يكن مقدورا  
في النكاح نصا انكول نصا اقراره منه لانهم في ذلك خلاف العبد اذا نكل عن البين لان قوله  
كاقامة البينة لانه يحلف على التثبت فله ان يحلف بشي لا يتلزم وقد ذكرنا الفرق في المسئلة الاولى  
**باب** ولو خرج المولى على العبد ولم يبعه ثم طعن المشتري بعيب في المباع فصدته به العبد ونقصه  
ربيع يبرضا فاقض والعيب يحدث مثله ولا يحدث مثله فاقضه اياه باطل لان الرد بالعيب  
نقصا انما يصح في جديده والمجور لا يملك انشا العقد فذلك لو اقاله بغير عيب لان اقاله في جديده  
في حق البت فاذا اذن له المولى بعد ذلك لم يملك انشا العقد لان اقاله كان متوقفا على اذنه المولى  
والاذن ليس باذن فان اقاله فله ان يملكه او اجازا باذنه اقاله فله ان يملكه بارادته صار  
مادونا والعبد المادون اذا اقاله صار مملوكا اذا اجازا باذنه لان العقد كان متوقفا على اذنه المولى  
لان عليه فله ان يملكه او اجازا باذنه اقاله فله ان يملكه او اجازا باذنه اقاله فله ان يملكه  
في بيعه حاله ثم اذن له المولى من التجارة لم يملك انشا العقد لان اقراره اقراره اقراره اقراره  
ما شاع اذا لم يكن في بيعه حاله فلا يجوز طارا بالاذن لانه بالاذن لا يملك من المولى وانما يملك  
فان اختلفا في ذلك فقال المشتري اقول في العيب مع المادون والآخر وقال العبد اقراره في الحال لاخذ  
اقراره لانها تصادقا على اقراره في حاله الحجج في حق عيه يكتفي به لو اخذ حكمه بعد  
التقوى وانما لا يصح حتى يولد فاذا امكن الاقرار الى حاله الحجج لا يصدق بمثله لو كان العبد غير المادون  
كما قلنا فقول العبد لانها تصادقا على اقراره لان اقراره اقراره اقراره اقراره اقراره  
بعد الاقرار فالمشتري يملك الاقرار المذموم والباع يدعي المذموم فالتقول قول المذموم **باب** واذا دفع  
رجل اجبي شاقا له الى عبد ماذون سعه له بغير اذن مولاه فباعه فهو باطل والعهد على العبد ان  
كان عليه دين او لم يكن لان العبد ماذون والعبد المادون من اهل لزوم العهد ولذلك لو دفع  
اليه مولا عدا بيعه فباعه فان حج عليه مولا ثم طعن المشتري بعيب فاقضه هو المحص لما ذكرنا  
وان قامت البينة على العبد او كان عينا لا يحدث مثله او نكل العبد عن البين ردة العبد الذي اشتراه  
على العبد المحجوع عليه فباع في حق المشتري فان عني كان يفتقه لما قد سار وسج يدرك على البين  
ماجه له اذنيها كان او مولا لانه باعه بوكالة والوكيل اذا اخذه فان فيما يوطئه سجع على  
موكله وان كان الاخي او المولى جبر من حاص المشتري الغنا وربة العبد المحجوع عليه باع من  
دينه لان حقه باق في رقبته العبد حتى يبار الغنا وحج المولى ليس واجب استناط حقه ثم سجع المشتري

في البيع  
في البيع  
في البيع

من رقبته العبد فاذا دفعه الى المشتري  
رقبه العبد التي ثبت له حق الاستيفاء

بما بقي من دينه الذي له لان العبد خرج من ان يكون خصا حيث سجع نصا كالمكيل اذا مات ان المشتري ان سجع  
بالتمسك على المولى اذ ادره العبد كذلك ههنا وسجع غرضا العبد ايضا على الامر بما اخذ المشتري من ثمن العبد لا  
لغيره من الاستيفاء منه كان المحجوع على المولى كالمكيل في البيع عليه لو لم يكن مكيلا من فان كان العبد  
اقرارا بعيب وهو يحدث مثله فاذا لم يطل ولا يكون خصا منه بعد ذلك ويحب المباع هو المحص فيه لان العبد  
متم في اقراره وتحوط المحصية الى المولى كما ذكرنا في مثل ان العبد اذا اقرارا بعيب وهو يحدث مثله تحوالت  
المحصية للمولى فان البين اقامت البينة رة عليه فلا يشك وكذلك اذا نكل عن البين وحصل المولا  
ان في حق المولى كاقامة البينة على ما ذكرنا فاذا اذن المولى على البين ثم سجع ان نقص الثمن من العبد يوطئه منه  
وكذلك اذا ملك الثمن عند العبد لانه وكله فذلك في حق المولى وان لم يقبل الثمن ولا سجع  
وان خلف على العبد فلا محصية بينهما لانه قطع دعواه فاذا اعتق العبد ردة عليه المشتري باقراره الذي  
كان في حالة الحج وانقص منه الثمن وكان المباع للعبد المتقوى كالعبد المحجوع عليه اذا اقر بالدين ثم سجع اخذ به  
**باب اقرار المولى على عهده المادون** واذا اذن المولى ليعتد في التجارة ثم اقر عليه دين الدين  
بعتبه وانكح العبد فان الدين لم يرد له سماع فيه وانما الذي استسحقه في العبد واكسبه كان  
ملك المولا نقد اقر المولى صرف كسبه ورقبته الى عيه فصح اقراره فباع العبد في ذلك فان بقي في عيه  
ما بيعت رقبته فيه فان العبد لا يصح بعد التقوى الا بقدر قيمته لان اقرار المولى بحوله على عيه وقيمة العبد  
وكسبه كان ملكا له فيجوز اقراره فيه ولا يجوز في حق العبد حتى لا يصح بعد التقوى الا بقدر قيمته لان المولى  
ملك اعلان رقبته بقدر قيمتها من الدين فصار له كالمدين الظاهر وسجع به ولا يصح بالبيعة ولا يملك  
لما اقر عليه كقائه امره فتقول في هذا **باب** فان كانت قيمته ألفا فدفعها فارق عليه المولى دين عشرة آلاف  
وغيره نعلي المولى قيمته للغنا ويرجعون ايضا على العبد بقدر قيمته وانما وجب على المولى قيمة لانه المالك  
بالتقوى عليهم قيمته باطلا له من البيع عليهم ويرجعون ايضا على العبد بقدر قيمته لان المولى اعلن منه دين  
وسمى ان لم يرد عيه قدر قيمته بعد التقوى لانه عدا كرهه اذا اعتقه الراعي وهو مفسد فان  
يسعى في قيمة الثمن لان المولى اعلن قيمته منه ولا للعبد وكل ليا رقبته بالتقوى وقال الغنا اخذ به ثم  
اخذ واستدله وهو القيمة وكذلك لو اقر المولى من القيمة او بقيت عليه لم يرجعوا على العبد الا  
بقدر قيمته لان هذا حق وجب على فنيين من جنس تخلفين لان المولى التزم قيمته بالآلاف وانما العبد  
فانما التزمه لاقرار المولى عليه فصارت رقبته مشغولة بحقه فلما اختلف بسبب وجوبها بارادتهما  
لا يوجب ارا الاخر وكذلك لو سعي لغير العبد في خمسة الاف درهم ثم اعتقه المولى في حقه ثم مات المولى  
ولم يبع شيئا فعلى العبد ان يسعي لغيره في خمسة الاف ان يكون في الدين اقل سكا لان ما اداه العبد يتل  
فانما اداه من مال المولى لانه كسبه فلا يصح لك وجب عليه قيمته بعد التقوى الا ان يكون في الدين  
من القيمة لانه لا يرد على الدين وهذا اكله اذا كان العبد منكرا للدين وانما اذا كان مقرا بالدين لانه  
لان اقرار المادون باقراره جازا الذي فاذا اجمع اقراره مع اقرار المولى ومواولي الجواز الا ان مقدار  
الف درهم ومقدار قيمة العبد فالغنا بالخيار ان شاء واخذ وامس العبد وان شاء واخذ وامس المولى  
مقرا بالدين واخذ من الزيادة على الف من العبد **باب** ولو اقر عليه المولى دين عشرة الاف درهم  
وانكره العبد فصح بالدين واقسم الغنا عنه فلا يملك لغيره على العبد على المشتري فان عقه المشتري سجع  
الغنا على العبد بقبضته وانما الذي لم يملك على العبد من المشتري لانهم لو اتفقوا العبد كان للمشتري



أولى بطلب المال وإن قرأه وجب عليه بعد قبضه لم يجر عليه رده لأنه حين أخذه منه الكتاب كان قارئاً  
وهذا دليل أخذ المال من العبد المأذون ثم أقر عليه من فصول هذه الأقسام الذي ذكرنا وأما الخلف  
الكتاب والغنا فقال الغنا ما كان الدين قبل قبضك وقال الكاتب كان بعده فالتقوى قول الكاتب لا  
يكره استحقاق ما قبض من المال مع عبته على عبته لأنه يحلف على فعل عبته لا على قول سادته قبل الأقرار  
**قال** ولو أقر الكاتب عليه بالدين ثم أقر يفتق عن عبته لا لأن الكاتب الأعلى إذا عتق عتق  
من قبله في كتابه على ما ذكرنا في باب الكاتب ولا شيء مما واحد بينهما من ذلك الدين ما على الكاتب الأول فلا  
أقراره لم يجر على الكاتب الثاني وإنما على الكاتب الثاني لأن عبته بعد العتق كونه فلا يصح إقراره على عبته  
نقد العتق **قال** وكذلك لو كان اشتري أياه أو أذره محمراً منه في قول أبي يوسف ومحمد وأصل الحكم  
ما ذكرنا في باب الكاتب أن الكاتب إذا اشتري أياه أو أذره محمراً منه يكتب عليه في قولهما نصار الحكم  
فيه كالجواب فيما إذا اشتري أباه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا يكتب عليه وهو عبده له والحجج  
فيه كما إذا أقر على عبده وصح إقراره عليه كما ذكرنا فيما إذا أقر على عبته فلو أدي الكاتب وعق حنيفة  
الأخ وكذا في رسم محمراً منه لأنه ما رجا وأما إذا ملك أياه عتق عليه وضمن عبته للغنا لأنه عتق  
فأدى الكتاب نصاراً هذا كما إذا أقر على عبته ثم عتقه أنه ضمن عبته وعلى العتق نصاراً فتمت إلا أن  
يكون باقي الدين أقل مما ذكرنا **قال** ولو كان يجرى شري أباه أو ابنه أقر عليه بجناحه خطأ فأقراره  
عليه باطل لما ذكرنا أنه لا يملك التصرف في عبته فلا يملك الإقرار عليه إلا أنهما إذا التمسكاً كان  
الكتاب آخر من صاحب الجناية لإخائه الكاتب مما يصح لا يتقضا القاضي أو يوقع الناس عن الدفع  
من عبده أو أصله فإذا لم يوجد واحد من عبته العاني كان الكاتب أعز كسبه فان لو أقر عليه الكتاب منه  
حتى مات المقر عليه بالجناية أحد صاحب الجناية من ذلك المال الأقل من عبته ومن الجناية لأنه لما مات  
دفع الناس عن دفع من غير نصاراً لا نصاراً القدر أو لو كان الكاتب قبض منه كسبه قبل موته لم  
يكن لصاحب الجناية على ذلك سبيل لأن الكاتب أخذه قبل أن يصير الجناية مالا لموت الجاني وبعد عتقه  
في الأصل ولو لم يمت ولم يرض عنه الكاتب كسبه حتى أدي الكتاب معصاً فالكاتب كسبه لا يكتب ولا شيء  
لصاحب الجناية منه ولا على واحد منهما لأن الجناية إنما تصير مالا بالعتق فكان الكتاب الذي قبل العتق  
للكاتب خاصة ولا شيء على المقر عليه من الجناية لأن الجناية إنما تصير مالا بعد عتق المقر عليه وأقرار الكاتب  
عليه الجناية وفي كسبه بعد عتقه لا ينفذ فلم يرض عنه لأنه لا يملك كسبه وليس هذا كالأقسام الأول  
وتركنا ولم يرض عنه الكاتب كسبه لأن صاحب الجناية أولى بذلك الكتاب لأن أوله لما انتهى آخره من أحدا  
حيوة دفع الناس عن دفع من غير عتق وصارت الجناية مالا في وقت يملك الكاتب كسبه نصاراً أقر  
عليه بالدين في ذلك الوقت وأما إذا عتق الولد لا يجوز أن يرض عنه بأقرار غيره وهو **قال** ولو  
كان الكاتب أقر عليه بجناية خطأ ثم أقر عليه بدين فان هذا على أربعة أوجه أما أن يرض عنه الجناية  
ثم بالدين أو أقر بالدين ثم أقر بالجناية أو أقر بالدين ثم أقر بالجناية ثم أقر بالجناية أما إذا أقر  
بالجناية ثم أقر عليه بالدين فلا يصح كلاهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم كالأول ولا يملك هو التصرف في عبته  
فلا يملك الإقرار عليه لما ذكرنا ونحن لو أكتب المقر عليه مالا كان صاحب الدين أخوه لما ذكرنا أن الكاتب  
أقران صاحب الدين أولى به ولا يكون لصاحب الجناية شيء من ذلك لأن الجناية لا تصير مالا إلا بصدي  
صاحب ملك على ما ذكرنا ولم يوجد من لم يرض عنه صاحب الدين حتى مات المقر عليه وترك مالا فان صاحب

أن يرضه بالعتق والبيع كان أمراً لا يجوز له أن يطلبوا البيع الذي كان أمراً لا يملك له أن يرضه لو كان هو على  
العبد سبيل ما لم يفتق فإذا اعتقه المشتري ربح الغنا على العبد بقبضه لأن أقرار المولى كان جائزاً في قبض  
قبضه على العبد فصار ذلك القدر من عبته جازاً ولو أن الأول اعتقه كان العبد يرضه بغير قبضه ولو  
إذا اعتقه المشتري **قال** ولو سعى في الدين حتى ربح المولى فله الغنا أن يرضها المولى بقبضه لأن المولى والله  
سعى رقبته عليهم وألف عليهم حتى البيع فصار ضامناً ولا شيء لهم على العبد حتى يفتقوا فإذا عتق أحد من عبته  
لأن الغنا وصلوا إليه بقبضه مع بقا الرق منه فصار كالمبيع ولو باعوا الأجير لم على العبد حتى يفتقوا  
ههنا وإن باعوا واستغوا الدين في جميع دينهم لأن المولى يملك دين المدين وقد أقر على عبته أن الغنا  
به فان إذا أحسنه الآن دينهم ثم اعتقه المولى أخذ الغنا منه قبضه إلا أن يكون باقي الدين أقل مما ذكرنا  
**قال** ولو لم يرضه حتى يرض المولى فاعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يسعى في قبضه  
غنا العبد دون الورثة وإنما يسعى في القبضة لأن الوصية لأن المولى لما عتق العبد صارت ألقته  
عليه والمعتق في المهر وصية ولأن صفة الابتداء تضاف للدين لأن المعتق لا يملك قبضه في قبضه ولو  
ذلك لغنا العبد فتكون هذه القبضة من مال المولى ثم يسعى العبد في قبضة أخرى لأن الغنا إذا أضاف  
عن غنا المولى فصار هذا كما لو اعتقه في حال قبضه فأخذ الغنا القبضة من المولى كان لغنا أخذ المهر والعبد  
بمنه أخرى ولا شيء للورثة غنا المولى من ذلك لأن القبضة تقوم مقام العبد ولو كان العبد قائماً كان غنا العبد  
أولى عنه من غنا المولى فله ذلك قبضه والعقب في ذلك أن المولى يملك إعلان قبضه بالدين فان كان  
طفاً أمر على العبد بالدين في المرض السلالة حالاً كانت القبضة الأولى لغنا المولى خاصة والقبضة الثانية  
لغنا العبد خاصة لأن المولى حين أقر على العبد ورده عليه بوقا من الحجر ولو أقر على عبته في ذلك الوقت  
بين كان من الصحة أولى كذلك إذا أقر على عبته ولو لم يرض عنه بالدين قد أقر عليه بجناحه خطأ فانه  
يدينه بها أو يدينه لأن إقراره على العبد بجناحه خطأ إقراره على عبته لأنه يجب عليه الدفع أو الفداء أو  
إقراره على نفسه بغير ذلك ولو أقر على أنه في يدي العبد بدين وجناحه كان مثل إقراره على العبد ولو  
أن عتقه بعد ذلك كان عبته لأن المولى يملك كسبه نصاراً حتى حكم العبد **قال** وإذا أقر  
الأب أو الوصي على الضمي المأذون له في التجارة أن يرض عنه بطل لأنه لا يملك كسبه نصاراً إقراره  
بمنه إقراره على الآخر ولو أن الوصي الشاخص أذن لعبده في تجارته ثم أقر الوصي على العبد بدين وجناحه خطأ  
ثم حجه العبد كان إقرار الوصي عليه في جميع ذلك بمنه إقراره بالكره لأنه يملك التصرف عليه في قبضه  
يملك الإقرار عليه بالدين فكبير وكذلك الكاتب والعبد المأذون يأذن لعبده في التجارة ثم يرض عنه  
شخص ما ذكرى أن فصوله إقراره على عبته لا يملك التصرف في قبضه فلهذا كان الإقرار عليه ماله  
كالحر **قال** وإذا اشتري الكاتب ابنه أو أياه أو ولد له في مكانه وله فصولاً دون له في التجارة وإن  
لم يرض له الكاتب لأنه يصير كائناً كالكتاب الأول على ما ذكرنا في باب الكاتب والكاتب يصير ماله  
وان لو يرض له ماله فإذ أقر عليه الكاتب بدين لم يرض له لأنه لا يملك التصرف في قبضه فلو كان  
مكاتباً قبله ولكن لو أكتب المقر عليه مالا بعد إقرار الكاتب أو كاتب يده مال كان لغنا أخوه لا  
الكاتب يملك كسبه الكاتب الأخرى أن له أن أخذ كسبه في يده من كسبه ولما أقر عليه بالمال  
نقد أقران غنا من أحسنه منه فان أخذ الكاتب منه كسبه ثم أقر عليه بالدين فان كان الكاتب  
عن ذلك فان أقران الدين كان عليه واجباً قبل أن يأخذ منه الكتاب فعليه أن يدفع إلى المقر لأنه كان



الدين صاحب الجناية فيه سواء أخصان في ذلك الضرب فيه صاحب الجناية الآخر من قبته ومن الجناية  
وصاحب الدين بدنيه لان الجناية صارت مالاً بموجب القرض عليه والاقرار الجناية كان قبل الاقرار بالدين  
الا انما صارت مالاً بعد وجوب الدين لا صارت مالاً بالموثوق به بعد وجوب الدين نصار من وجه  
كان الدين يسبق ومن وجه كان الجناية تسبق فاستوي في ذلك نصار كما أنه أثر بما يتخاصان في ذلك فان  
كان الكتاب وجده قبل موته كان الجواب هكذا لا يلو لم يمت قبضه لكونه مشغولاً بحل لغزها فكان  
الجواب فيه قبل الاخذ وبعد الاخذ واحد ولو لم يمت ولكن الكتاب الذي الكتابه وعساً كان صاحب الدين  
أحق بذلك المال وظلت الجناية لان الجناية صارت مالاً بالقبض والقرار عليه الجناية بعد القبض لا يحل  
تقبل اقراره بالجناية عليه واقراره بالدين صحيح في قبته قبل القبض لان من ربحه أن القرض اولى بان  
تقبل عن الغريم في كان الكتاب من الكتاب ملك شبهه الا ان من ربحه أن الغريم اولى به فاداً استوي في الدين  
فيه كان الكتاب وأما الفصل الثاني إذا أقر بالدين ثم الجناية كذلك لا يصح كما في الفصل الاول فاداً  
كجا كان القرض بالدين اولى لما ذكرنا الا ان هنا اذا مات القرض عليه الجناية كان لصاحب الدين الحق ولا  
يتخاصان لان الجناية صارت مالاً بعد موته والاقرار بالدين كان قبل الاقرار بالجناية فكانت تلك استوي  
الوجه صحيحاً فلن فصل من الدين في كان لصاحب الجناية لان الجناية صارت مالاً بعد موت القرض عليه الا  
الدين كان اولى لكونه سبق فاداً استوي فيه كان لصاحب الجناية وأما الفصل الثالث اذا أقر الدين  
بالدين والكتب القرض عليه ما كان فيه بطر ان كان اقراره موصولاً كحاصاً في ذلك سواء كان الولد مباد  
مات بعد ذلك لان الظاهر يعطى له صك الصحة احره فاذا كان موصولاً كحاصاً وصار كانه اقراراً بصحاً  
وان كان موصولاً وصاحب الدين الاول اولى لانه اولى بالاول فقد وجب له حق الاستيفاء من كسبه  
فلا يجوز اقراره للثاني على الاول ما لم يستوف حقه لكون السبب مشغولاً بحقه هذا كما نقول في الورث  
اذا أقر على الورث بين يدين ثم يدين ان كان موصولاً كحاصاً كانه اقراراً وان كان منفصلاً فالاولى به لهذا السبب  
فذلك هذا ولذلك ان لو لم يمت فادي الكتاب وعساً ان كان اقراره منفصلاً كحاصاً وان كان موصولاً فالاول  
اولى به فان فصلت كان القرض الثاني وأما الفصل الرابع اذا أقر بالجناية ثم الجناية فلا يحل اقراره بها  
في الحال لان الجناية ليست بمالك في المال فاذا مات القرض عليه ورك مالاً كسبهما ويتخاصان فيه سواء  
كان الاقرار موصولاً أو منفصلاً لان خاتماً صارت مالاً في حالة واحدة ويجب ههنا في كسبه في قبته  
واحد وهو الموت نصار كما أنه اقر عليه في هذه الحالة فاستويان فكان الفصل والتميز سواء لهذا المعنى  
ولو اقر عليه يدين ثم الجناية ثم يدين فالقرض عليه محرم ما مات القرض عليه وفيه مال فانه يدين بالدين  
وكان الاول اولى من الجناية ومن الدين الاخر لان الجناية صارت مالاً بالموت فالاقرار بالدين الاول  
من كل وجه والاقرار بالدين الاول اولى من الدين الاخر ولا يتخاصان لانه لما اقر بالدين ثم الجناية ثم  
بالدين صار الاقرار بالدين الثاني موصولاً عن الاقرار بالدين الاول فان فصل من الدين الاول في كان بين  
صاحب الجناية والدين الاخر يتخاصان في ذلك لان الجناية صارت مالاً بعد الموت والدين الاخر كان  
يسبق في الوجوب الا ان الاقرار بالجناية قبل الاقرار بالدين فاستويان في هذه الوجه كما اذا اقر بالجناية ثم الدين  
ولو لم يمت ولكن ابي الكتاب معاً بالدين الاول لما ذكرنا فان فصلت كان لصاحب الدين الاخر ولا يحل  
لصاحب الجناية لان الاقرار بالجناية يطل بقبته فان بقي كان لصاحب الدين الاخر ولا يحل لصاحب  
الجناية لان الاقرار بالدين الاخر صحيح فيما لم يكن مشغولاً بالدين الاول وانما لا يصح في قديمه ما كان مشغولاً به

فان فصلت كان الكتاب ولو كان لصاحب الجناية لما ذكرنا ولو اقر عليه بجناية ثم يدين ثم بجناية مثل الاول  
ثم مات القرض عليه وفيه مال فانه يتخاصان صاحب الجناية الاول وصاحب الدين لما ذكرنا الجناية بصير  
بالا بعد الموت والدين يسبق فيه والاقرار بالجناية تسبق من الاقرار بالدين فاذا استويان لم يمت  
بشأن وصاحب الجناية الاخره صاحب الجناية الاول فيما اقره فان بقي بعد قبضه صاحب الاول  
حقه وصاحب الدين حقه اضيف ذلك الباقي لهما ما اجات صاحب الجناية الاول فاقبضه ذلك نصين  
لان الاقرار بالجناية الاخره صحيح في حق صاحب الجناية الاول لان كل واحد منهما يصير بالاقراء الموت  
ما استوي في ذلك فذلك المعنى بشاركه ولا يشاركه الجناية الاخره صاحب الدين لانه سبق وصار  
المال مشغولاً بحقه ولو لم يمت ولكن الكتاب او ادي تعق بطلت الجنايتان لما ذكرنا الا الاقرار  
بالجناية يطل بالقبض فكان صاحب الدين احره فان فصلت كان المطالب لما ذكرنا ان كسبه لكتاب الا  
ان من ربحه أن الغريم احره فاذا استوي في الغريم حقه كان الكتاب **فان** واذا اذن الرجل لعبد في  
وجته ألف درهم فاذا كان الف درهم ثم اقر المولى عليه بين الف درهم وهو محرم ذلك ثم ان المولى  
أعقبه فان الغريم الذي اذن ان العبد الجار ان يرضى المولى منه لان المولى الف على الغريم قدر  
قبته باعقائه اياه حيث اطل عليه من ربحه وانما اقره دينه من لعبد لان استدائه كانت صحيحة  
وقد صار حراً فيؤخذ بدنيه فان اثار الغريم بغير المولى واستوفاه منه لم يكن يلزم على الاول ولا على  
العبد في لان اقرار المولى على العبد لا يصح لان العبد مشغول بدين نفسه والمولى يرضى عنه وقبته نصار كما لو  
بيع بالدين ولو لم يمت بدين العبد لم يكن للغريم الذي اقره المولى في ذلك هنا وان اختار بغير العبد واحد  
منه دينه كان الاخران احره من المولى فانه العبد لان اقرار المولى انما كان لا يصح بشغل رقبته العبد من  
نفسه فاذا اذن الغريم دينه فقد فرغت رقبته عن الدين فصح اقرار المولى عليه وبعد فاذا اعقبه ضمن  
**فان** ولو كان المولى اقر على العبد بدين الف درهم ولا يدين عليه سواء بعد العبد ثم صار على العبد الف  
درهم باقرار او بقبته فانه يباع ويضرب كل واحد منهما في ماله في ماله في ماله لان اقرار المولى عليه بالقبض  
لا يقره رقبته طرحة ولا ماله في اقراره فاذا اقر العبد بعد ذلك بالف درهم صح اقراره ايضا لان الحق  
الدين اياه لا يمنع عن الاقرار لان اقراره بالتجارة بان يباع الاقرار جميعاً كساع العبد ويقتصر القرض المالا  
لما له الذي اقره المولى لان دينه الفان ولله الذي اقره العبد لان دينه الف درهم ولو ان العبد  
اقر ولا يالف درهم ثم اقر المولى فاقرار المولى عليه لا يصح لانه اقره رقبته مشغوله بدين نفسه والاصل في  
هذه المسألة ان اقرار المولى يجوز على نفسه في الاحوال كلها سواء كان عليه دين او لم يكن فاقرار المولى لا يجوز الا  
بكون رقبته فارغة وان كان بعضاً فارغاً يجوز اقرار المولى عليه بذلك المقدار فاذا كان كذلك كساع العبد  
ثم الى الغريم الذي اقره العبد فان فصلت من ذلك يرضى الى الغريم الذي اقره المولى لانه لا يملك الفصل  
نقد نقد اقرار المولى لانه اقر في ذلك نفسه وكذلك لو لم يمت فصح منها الف درهم وسوت الف  
درهم كان الخارج منها الذي اقره العبد لما ذكرنا ان اقرار العبد اذ كان ولا يرضى البقية فان كان العبد  
اقر بالف درهم ثم اقر المولى عليه بالالف ثم اقر العبد بالف درهم فانه يباع ويضرب في ماله الذي اقره  
العبد فان بقي منه شيء كان الذي اقره المولى لان العبد لما اقره بالف درهم صح ذلك ولا يشك في ذلك  
الذي اقره العبد كساع ايضا لان الحق الدين رقبته لا يمنع عن الاقرار بقسم الاول فصح كلامنا  
اقرار المولى عليه بالدين لا اقره مشغول بالدين **فان** ولو لم يمت العبد على نفسه شيء فاقر المولى



عليه من الف درهم ثم من الف درهم ثم من الف درهم فلهذا هي وجبت اما ان يكون موصولا او منفصلا  
 فان اقر الدين موصولا صار كانه اقربا جميعا لان الكلام اذا كان موصولا لا يعطى له حكم الصحة الا بعد  
 الفراغ منه فصار كانه اقربا جميعا وسواء في ذلك صدقة العبد فيها او كونه فيها او صدقة في الاول  
 وكذا في الثاني او صدقة في الثاني وكذا في الاول لان الدين قد وجبا جميعا فلا يعتبر صدق العبد  
 وكذا فيهما او صدقة في الاول وكذا في الثاني ولذا في الاول وصدقة في الثاني اما ان الله في الله  
 جميعا كما في الاول ولا يجوز الاقرار الثاني لما في الاول فقد صارت رقبته مشغولة فلا يجوز  
 اقراره الثاني لاشغالها حتى وليس هذا اقرارا العبد في نفسه اذ اقر من جوار الاقرار ان جميعا  
 اقراره انما يجوز لا اعتبار الاذن في التجارة والدين فلو كان الدين لا يرضى الاذن واما اقرار المولى فاما يجوز  
 لا اعتبار ملكه فلا اقرار ولا يشغل رقبته فلا يجوز اقراره الثاني لو صدقة العبد في الدين جميعا كما  
 الاقرار ان جميعا لان العبد لما صدق صار كانه العبد هو الذي اقر بالدين جميعا ولو كان هو الذي اقر  
 جاز اقراره بما فلهذا اقر صدقة المولى ويكون اقرار العبد بمنزلة اقرار المولى اذ اقر من جوار  
 الاقرار ان جميعا ويكون اقرار المولى بمنزلة اقرار الوارث على يورثه ولو اقر الوارث على يورثه من في الكلام  
 فالاول اولى له فكذلك هنا ولو كان العبد صدقة في الدين الاول وكذا في الثاني هو كذا في ذلك  
 جميعا ان الاول اولى لان الدين الاول لا يحتاج الى صدق العبد لان رقبته كانت فارغة فلا جاز الاول  
 صارت رقبته مشغولة لم يجز الاقرار الثاني فلوان العبد صدقة في الدين الثاني خاصة جاز الاقرار  
 وصار كانه العبد صدقة في الدين الثاني جميعا لان اقراره الاول لا يحتاج الى صدق العبد فصح ذلك ومع  
 الثاني يصدق العبد وصار كانه العبد اقرارا الثاني **فان** ولو كانت فيه العبد الف وخمسة فاقصد  
 العبد من الف درهم ثم اقر عليه المولى من الف درهم ثم اقر العبد من الف درهم فان في هذه  
 المسئلة حكمها ان يباع العبد او يعقده المولى فان سيج العبد الف درهم ثم سيج منه على خمسة اسم سما  
 للذي اقر له العبد او لا ويسمى للذي اقر له العبد اخر اسم للذي اقر له المولى لان المولى من اقر له  
 بالف درهم كانت قيمة الف وخمسة وكان عليه الف درهم من فاقصد المولى لا يجوز الا في بقدر العبد  
 منه وهي خمسة وكان عليه الف درهم واقرار العبد جاز في الف درهم الاول وبار لاخر في الف درهم  
 واقل الا حبا حبا فاحل كل خمسة فيها فالغرم الذي اقر له العبد ولا يضر به من الغرم  
 الذي اقر له العبد اخر الغرم بمنزلة الغرم الذي اقر له المولى يضر بهم فيقسم الاصلان على  
 خمسة اسم كل اسم يكون اربعة من الغرم الذي اقر له العبد او خمسة من الغرم الذي اقر له العبد  
 اخر الذي للغرم الذي اقر له المولى ربعا ولو لم يبع العبد ولكن اعقده المولى فالغرم الجبار كما  
 ذكرنا في السائل المتقدم انما ابيع المولى وانما ابيع العبد فان ابيع المولى فهو ابيع العبد الف وخمسة  
 لاحد الف مائة رقبته بالعتق وقيمة الف وخمسة فيغير ذلك فاذا اصد وابنه الف وخمسة  
 على خمسة اسم لما ذكرنا فلهذا الاول خمسة وذلك سبب في درهم وللغرم الاخر خمسة ايضا وذلك  
 سبب في درهم وللذي اقر له المولى الحشر وهو ثمانية من الغرم الاول ان يبع العبد باربعة دراهم  
 العبد قد اقر على نفسه الاول بالف درهم وقد وصل اليه ثمانية درهم من جهة المولى وبقي من حصة  
 اربعة درهم فلهذا ان اخذ يدك ولديك الغرم الاخر الذي اقر له المولى ياخذ من العبد ما ي  
 درهم لان اقرار المولى بعد عتقه بخمسة درهم وصار كانه العبد هو الذي اقر ذلك المقدار وليس له

وما اذا اقر الدين في كلامه من هذا  
 على اربعة اوجها اما ان يصدق العبد فيها  
 او يصدق المولى فيها

ان اخذ من العبد خمسة اخرى لان اقراره المولى لم يصدق على العبد في الدين خمسة وليس له ان اخذ من المولى  
 هذه الخمسة لان المولى العبد لا يجب عليه الدين منه وقد غفر عنه مع فلا يغيرها كما وقد اذبح الغم  
 المولى فلو انهم اقراروا اتسع العبد فالاول ياخذ منهم ثمانية الف والاخر كذلك ليخدمه ثمانية الف  
 لان اقرار العبد قد صح بذلك قبل العتق فلا يطل عنه العتق ولا يخدمه الذي اقر له المولى حبا لان  
 ذلك الاقرار قد صح قبل العتق فصار كانه ما ذكرنا العبد ثم لقر له ان سيج المولى ويخدمه خمسة ثمانية  
 الف لان المولى قد اقر اربعة الف درهم ولم يطل اليه الا خمسة درهم والمولى اقر المائة رقبته  
 ولم يخدمه ثمانية الف والمولى يقر بان ذلك في ثمانية الف وانه المائة فيصير له ذلك العبد **فان** ولو  
 كانت قيمة العبد الف درهم فاقصد من الف درهم ثم اقر المولى عليه من الف درهم ثم اردت  
 ثمانية حتى صارت الف درهم ثم اقر العبد من الف درهم فصار اياها حبا كان ابيع العبد او يعقده  
 المولى فان سيج العبد ما يدرهم فالتسع الاول والاخر يصفين ولا ينفصل الذي اقر له المولى لان المولى  
 حين اقر عليه كانت رقبته مشغولة ولم يكن فيها فضل ملارد وانما حلت قيمته بعد ذلك حتى صارت ثمانية  
 الف درهم كان جاز اقرار المولى لظهور الفضل ولو لم يقر العبد من الف درهم بعد ذلك ولكن العبد  
 لما اقر بعد ذلك بالف درهم فقد صارت رقبته مشغولة ولم يبق فيه فضل وانما يفسد الفضل وقت  
 اقرار المولى فقدت القيمة وهناك من اقر المولى لم يكن فيه فضل ولا وقت القيمة اياها مشغولة بال  
 الذي اقره العبد وانما يعتبر يوم القيمة لان المولى انما اشترا لزيادة فحسب الزيادة وت  
 القيمة كالتسوية في حال المضاربة ان من المضارب انما يظفر في الزيادة بوزن القيمة فاذا صارت مشغولة قيل  
 وقت القيمة جعل كالمضارب ولو ان المولى اعقده وقيمة الف درهم فالغرم الاول والاخر الجبار  
 انما ابيع المولى واخذ منه الف درهم وليس للاوسط على المولى ولا على العبد لان اقرار المولى لم يصح  
 على العبد وكان الاول والاخر ايعا العبد للاوسطه ان سيج المولى بالف درهم لان المولى قد اقر له  
 بالف درهم وقد ائلف عليه المولى فيضمن مقدار ما اقر له ولو لم يضمن للمولى شيئا **فان** ولو كانت  
 قيمة العبد الف وخمسة فاقصد المولى من الف درهم بالف فان في هذه المسئلة حكمها ان يباع العبد  
 ثمانية واما ان يعقده المولى فان سيج بالف درهم كان الثمن من الغرم الاول والثاني ملاك لان اقراره كان  
 جازا الاول في جميع الف وبار للثاني في خمسة لانه حين اقر للثاني في رقبته فضل الاضياء فلا جاز  
 اقراره الاول بالف والثاني خمسة يقسم الثمن بينهما على قدرهما المالا ولا ياتي للثاني لانه لم يقر اقراره  
 له ولو لم يبع العبد ولكنه اعقده الاول وقيمة الف درهم وقت العتق فان الغرم الاول والثاني الجبار  
 انما ابيع المولى وانما ابيع العبد فان سيج المولى احد من الف درهم واقتساما للمسا للغير الاول للمسا لثاني  
 وذلك سبب في ثمانية وستون ولثاني درهم والثاني ثمانية وستون وثمانية وثمانون وذلك وقد سيج من حق  
 الاول ثمانية الف وذلك ثمانية وثمانية وثمانون وذلك وبقي من حق الثاني ثمانية وثمانية وستون  
 وستون ولثاني درهم وذلك سدس الف فلما ارجعها العبد ذلك المقدار لان اقرار المولى قد صح الاول  
 بالف والثاني خمسة وصار كانه العبد اقر بذلك المقدار وصار كانه يظفر فلما ان اخذ من العبد ذلك  
 فلوانما لم يبع المولى لهما ايعا العبد فلما ان اخذ من العبد الف درهم قيمة العبد وقت العتق لان  
 العبد لا يوضع بعد العتق باقرار المولى الا قدر قيمته وقت العتق فاذا اخذ منه الف درهم كان لها  
 ان اخذ المولى اياها جميع قيمته حتى يصل اليها دينها لان المولى قد اقر بالدين ثمانية ثم اطل من حصة عليها







جمع في السؤال بين الاب والوصي والجواب مختلف اما اذا باع الاب من ابيه يجوز مثل القيمة او اقل قدر  
ما يتعارف الناس في مثله لان الاستفاد الاذن من جهة الاب والاب لو اشترى مال ابيه من نفسه  
مثل القيمة او اقل قدر ما يتعارف الناس فيه كانه كذلك اذا اشترى من الابن واما ان يتم اذا باع من  
وصيه مثل القيمة او اقل قدر ما يتعارف الناس في مثله لا يجوز لانه استفاد الاذن من جهة الوصي والوصي  
لو اشترى مال ابيه من نفسه مثل القيمة او اقل لا يجوز كذلك اذا اشترى من التميم ولو اشترى من التميم  
القيمة كانه في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاخر في قول محمد لا يجوز كذلك اذا اشترى من التميم وهذا  
ذكر في الفصل السابع من البيع من الوصي الذي ذكره في السؤال نظر وموضع في موضع اخر وفيه  
ما ذكرنا وان كان اياه في بيع الناس في مثله لا يجوز في قولهم جميعا لان الاب لو اشترى مال الابن  
من نفسه باقل من قيمته ما لا يتعارف الناس في مثله لا يجوز وكذلك لو اشترى من ابيه قال الحارثي صح وراى  
في بعض روايات هذا الباب انه جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد وفيه نظر  
يحيى لانه هذه الرواية وليس الوصي كالعبد لان العبد اذا كان عليه دين فباع من ماله مائة مائة  
قليلة انه لا يجوز والوصي اذا باع من ابيه مائة مائة قليلة جاز والفرق بينهما ان الاملاك مستقيمة يراى  
والوصي فصار عقده معه كعقده مع الاطباء فاما في العبد فالاملاك ليست مستقيمة لان المولى ملك  
كسبه اذا كان عليه دين مستغرق وان كان مستغرا فانه يملك ماله بغيره لفسخه العبد او ابا ان  
يودي فيه من عتقه نفسه فهو كالمالك الثابت في الحال والمعاذ انما يحصل في ملكين متميزين فاذا لم يكن  
معاذ في الحقيقة ولكنه ما له بدل مثله والمولى يملك ذلك الا ترى انه يملك التخليص لنفسه  
فاذا كان له ذلك لم يجد باقل من قيمته فلو ان الوصي اذا اقر بقبض الثمن فهو كانه يملك في هذه الرواية  
وذكر في بعض الروايات انه لا يجوز وجه ملك الرواية ان الابن قد استفاد الاذن من جهة ابيه ولو ان  
الاب قال قبضت الدين الذي علي لم يصدق كذلك اذا اقر به الابن وجه هذه الرواية ان بعد البيع  
يحقق بينه وبين ابيه لثمن ملكها فحل الاب محل الاطباء صح اقراره بقبض الثمن منه كما يصح اقراره بقبض  
من غيره بخلاف العبد اذا اقر بقبض الثمن من ماله وعليه دين لا يصح لان الاملاك ليست متميزين على  
ما ذكرنا فلو صح اقراره الا ترى ان العبد اذا كان عليه دين فاقبل ماله بغيره او بديعة انه لا يصح ولو اقر  
الوصي اياه وكوصيه كانه **باب** واذا وكل العبد التاجر وعليه دين وكلا يصح شاعه من الوصي فبايع  
ثم اقر الوكيل بقبض الثمن من المولى ودفعه الى العبد وصده العبد او كونه لم يصدق كانه لا يملك  
استفاد الاذن من جهة العبد ولو ان العبد هو الذي باعه ثم اقر بقبض الثمن لم يجز اقراره كذلك الوكيل  
والوصي الحارثي كما ذكرنا في العبد اذا باع نفسه واقر بقبض الثمن ان شأدي الثمن مرة اخرى وان شاقص  
البيع ان كان البيع تايغا واما اختيار المولى بقبض البيع او اجازته فله ان اخذ من الوكيل بقبض الثمن الذي  
اقر بقبضه لان الوكيل اقر بقبض الثمن منه ولو توسط الطالبة عن المولى بقبض الثمن بغيره للمولى ما  
قبض ولا يصح الوكيل على العبد لان الوكيل التاجر الصانع باقرار نفسه واقراره مع في حق نفسه ولا يصح  
في حق غيره وليس هذا كالعبد اذا كان له على ماله من فوكل وكلا بقبضه فاقول الوكيل لا يقبض لوصيه  
الوكيل يقبض الثمن وعلى المولى ان يودي ما عليه من الدين ثم لو كان لشيء ان مع على الوكيل لا يقبض  
منك العبد بدليل ان العبد لو جمع على الوكيل مع جمعه على العبد نصارى الوكيل كسبه وصار كالعبد  
اقر بقبضه ولو اقر العبد بالقبض لم يكن على الوكيل ضمان واما هذا الوكيل هو الذي حوى البيع

للمتبرع

له التبرع حتى العقد نصارا لو كان في التبرع كالمالك بدليل ان العبد لو جمع عن التبرع لم يجمع فادان  
كذلك صار كان الوكيل قبضه لنفسه فكان المولى ان يجمع عليه بذلك اقراره **باب** ولو دفع العبد  
الى مولاة الف درهم وصيغته او بضاعه او مضاربة ثم اقر بقبضها منه قال لقول قوله لانه لا يملك في  
كسبه لانه لو كسبه كان لقول قوله المولى في الرد لانه امين في ذلك فكان لقول قوله وهذا كما  
اذا اقر بقبض ودفعه من داره باقراره لانه المولى كذا المعنى كذلك هنا بخلاف الدين اذا اقر العبد بقبضه  
انه لا يصدق لانه لو كسبه لم يصدق المولى في رد الدين المضمون عليه الا بالبيضة فيفيد كسبه **باب**  
ولو دفع العبد الى المولى الف درهم مضاربة بالقبض دفع فيه المولى الف درهم فالتضاربة  
بالبينة لا من التجارة ولا لانه لو شرط له شيء من المال كضريبة فاعلمنا اشتراطه البيع ما يظهر من عمله فكان ذلك  
بغير البينة فان قال العبد قد اخذت من المولى راس المال وصحتي من البيع فكذا هذا لو ادعى  
ذلك المولى فكذا العبد والعلم والغرماء فلا ضمان على المولى ح عتبه لان المولى امين في ما ادعى المضاربة  
قول الاميرج البين الا انه لا يصدق في استخلاص ما ياتي به لفسخه لان الامن يصدق في حق نفسه  
ولا يصدق في حق العبد وللعبد ان يبيع من المولى ما اصابه من البيع فيكون له من ارماله لان  
المولى والعبد لا يصدقان في حق الغرماء بقبضه البيع فيكون للعبد حصته من البيع ما ياتي به المولى **باب**  
ولو شارك العبد مولاة شركة عنان فحماة ما ياتي به وحماة مولاة على ان يبايعا ويشتركا  
فمولاة لان الشركة في التجارة فان اشترا ربا عما فلهما حاشا ثم اقر العبد انه قد قاسم مولاة المال فاشترى  
منه بقبضه ودفع الى المولى بقبضه وصده المولى فالجواب كما ذكرنا في الفصل الاول ان لقول قوله  
المولى والعبد في حق نفسه الا انما لا يصدقان في قبض ما بقي لمولاة في حق الغرماء لان الامن لا يصدق  
في حق غيره وقد عرفت ان المال بينهما في الشركة فكان كل واحد من ابراهيهما بالشركة فادعى العبد  
ذلك لمولاة ما كان له اقر لمولاة شيء من المال واقراره لمولاة في حق الغرماء لا يجوز فكان الغرماء ان اخذوا  
بصف ما في يده وكذلك لو كان بينهما على شركة فان العبد لا يصدق في الشركة والتبرع لان  
التمود ذلك لما ذكرنا **باب** واذا كان على العبد المادون دين فوكل بقبضه شاع له من ماله فبايع  
ثم جهر المولى بقبضه فاقول الوكيل بقبض الثمن لم يصدق بغيره وعمله لبيع القاضى العبد للغير في دين  
ثم اقر الوكيل بقبض الثمن من المولى باقراره والتفرق بينهما ان حق التبرع على العبد لانه هو القاعد  
فماذا اقر العبد في ملك المولى هو في قبضه باقراره كالمادون فادان كذلك صار اذا اراد الوكيل كادرا  
العبد ولو ان العبد اقر بقبض الثمن من المولى باقراره كذلك اذا اقر بقبضه فاما اذا باع كان العبد  
بغيره وكل الغرماء لان العبد اذا باع لم يصدق له مدي في قبضه باقراره صار محجورا كما لو ارب ملكه  
فاذا كان كذلك لو كان الوكيل وكلا للعبد وكان كالوكيل للغير لانه يقبض لطلبه والغرماء لو اقر  
التمن من المولى باقراره فهو كذلك وكلامهم ولهذا اعتل في الاصل **باب** واذا كان على العبد المادون  
دين فادع المولى بدينه من رقيقه ببيع وقبض المشتري ثمنه على المشتري فاقول العبد انه ان  
مولاة بذلك فاقول ان لا اجازة في الاتساع والبيع ما يورط الادب في الاستدلال ولو اجاز في الحال صحت  
اجازته فكذا ذلك بعد اقراره بالادب وطعن عيسى في هذا الفصل وقال ينبغي ان لا يصدق العبد على  
شأن مثله اول الباب اذا اقر العبد بقبض الثمن الذي وجب له على المولى انه لا يصح اقراره ولذلك  
في مثله الاجازة التي بعدها اذا اجاز وبجارية هالكه والمعنى في ذلك ان ما رآه المولى يقول



العبد عن لزمه وقيل في الشرع بينهما ان في مسألة اول الباب ان العبد اذا اقر بقبض من كان يملكه  
على المولى لم يصح اقراره وهما اقراران للمولى لو كان يملكه وفي مسألة الاطارة يعني ما استخلفا موقفا  
فلم يصح فيه ولو كان العبد انكر ان يكون المولى مبيعاً ضمن المولى فمقتضى ان العبد لا يملكه  
وكان القول قوله وصار المولى مستهلكاً له فيقبض لو ان العبد قال له المولى مديون وكنت قد  
أخرجت السح فان كان المبيع قائماً او لا يدري ايا قايته او هالكه جاز ليبيع اما اذا كانت قايته جازلاً  
المعقود عليه محل استدعاء العقد فكان محلاً للاطارة وكذلك اذا كان لا يدري لان المبيع كان بائناً ولم  
يتبين هلاكه فان كان بائناً لا يجوز اقراره لان المبيع محال لا يجوز استيفاء العقد عليه فلا يكون محل  
الاقرار لان المالك يبيع للمشتري بالاجارة فلما اوجز الاطارة كان مبيعاً للمولى قيمة الجارية لانه المفسد  
ولو لم يفسد العبد يبي من ذلك حتى يجر عليه مولاه ثم اقراره انه يبيع لم يصح وقد ثبت ذلك والمولى  
صاحب لقبه لانه صار محجوراً عن الاذن بالبيع فصار محجوراً عن المولى بذلك لم يصح ولا يصح ان يبيع  
طريق الحكم **قال** واذا كان يملك العبد المادون دين كبيع فباع جارية له من ان مولاه او ان كاتبه  
او عبده باجر عليه دين او لادب عليه بالشر فمقتضى ان يبيع المولى اليه المديون ثم اقر بقبض المديون منه جاز  
اقراره بذلك الا في العبد والكاتب فاما المولى اما اذا اقر باستيفاء المدين من ان مولاه او ابنه  
او من لا يجوز شهادة المولى له كاد لانه لا يثبت في اقراره لان الاملاك متغيرة الا ترى ان الوكيل يبيع  
اذا باع من اب الوكيل او ابنه جاز ولو كان المشتري يملك المولى او عبده وعليه دين لا يثبت عليه  
لم يجر اقراره بالقبض منه لان اقراره لما ولا اقرار المولى لان العبد له او المديون عليه دين وان كان  
عليه دين بالدين لا يملكه ماله مخلصه لقبه فكانت في اقراره وكذلك مكاتبه لان شفعه ذلك المالك  
تعود اليه اما حال الاداء اما بالاجرة وكذا يبيع العبد بالبيع في ذلك لان يملكه بقوله بقاءه  
**قال** ولو كان ابن العبد استهلك ماله العبد ويحرم او يبيع او امرأته او مكاتبه اياه او عبده اياها  
وعليه دين ولا دين عليه فاذا المادون انه قبض ذلك من المديون لم يصح في قول ابي حنيفة ولا  
ابن يوسف ومحمد وموسى ق وأصل المسئلة ان الوكيل يبيع او باع من لا يجوز زيادة الوكيل له لم يجز  
في قول ابي حنيفة ويجوز في قولهما وهما العبد التام كالوكيل للمولى فلا يجوز اقراره بقبض الدين  
انتم لانه منهم في ذلك وعلى قولهما يجوز ذلك ولو لم يكن عليه دين في القولين جميعاً يعني انه على الاختلاف  
وكوكان المستهلك اياه كان اقراره بالقبض منه جاز لان شهادة له جائز ولو كان مديوناً في اقراره **قال**  
واذا كان يملك العبد المادون دين فباع ساعاً الى مولاه وامره لم يصح ساعته من قبل وملكه اليه بواقر  
المولى اقر بقبض المدين من المشتري ودفعه الى العبد فهو مصدق على ذلك مع عبثه لان المولى مادون ابي  
تتبعه فصار مادوناً له في الاقرار باستيفاء المدين الا انه مكلف لان المدين قبل قوله ح اليه كالمويع ولا  
يميز في المشتري لان العاقبة اقراره باستيفاء منه وكذلك لو حجب على العبد ثم اقر بقبض المدين ولذلك لو ان  
هو باع العبد في الدين ثم اقر بقبض المدين بعد بيعه فاقراره جائز لان العبد في استيفاء المدين يبيع اياه  
كاقراره وسأل المولى عن المدين فان ادعى انه صدق مع عبثه لانه امين بالقول قوله ح اليه  
كالمويع **قال** ولو كان العبد هو الذي باع فاقر بقبض المدين عليه صدق في ذلك لانه مادون  
بالبيع فكان مادوناً بقبض المدين ولا يميز في العاقبة لان العاقبة اقراره باستيفاءه وكذلك لو اقر  
المدين بعد ما حجب عليه مولاه لان حق القبض على العاقبة ولا يبيع المحر في حق من حقوق العبد فان كان

ج في الدين ثم اقر بقبض المدين او كانت الشهود انه دفع المدين اليه بعد ما حجب فالتزم على المشتري على حاله لانه  
صار محجوراً عليه حكماً ولو ان ملكه وتثبت الشيء كما وان كان لا يثبت قصد **قال** ولو كان المولى باع  
العبد بدين من قبل وضمن المدين المشتري لغيره فباعه باطل والبيع جائز لان المولى امين في ذلك فلا يصح  
ان يكون مبيعاً ولا ان يبايع في حق قبض المدين كالمالك فصار عبده ضامه لغيره وضامه لنفسه باطل  
فان قال المولى قد قبض العبد المدين من المشتري وادعاه المشتري وانكره العبد والعهدا قالوا  
قول المولى مع عبثه والمشتري يري من المدين ولا يميز عليه لان المولى هو العاقد وقد اقر بقبض الموكل  
المدين يكان القول قوله ولا يميز في المشتري لان العاقد اقراره وكذلك لو اقر العبد ان المولى قبض  
المدين وحجب المولى لان العبد هو الموكل وقد اقر بقبض وكيفية المدين فصح اقراره الا ترى ان المشتري لو دفع  
المدين الى العبد وهو الموكل جاز دفعه فلما جاز قبض العبد جاز اقراره **قال** ولو استهلك رجل الف  
ودفعه للعبد فباعه منه المولى جاز فباعه لان ضامه للعبد في حال ثبوت الدين في العبد ضامن للغير  
وضامه للغير كما جاز فان اقر العبد بقبض المالك من المولى او من المشتري لم يصدق فذلك لو كان المالك  
على المولى احيى قبل عبثه اياه او بغيره فان اقر العبد بقبض المالك من المولى ومن قبضه لا يثبت في اقراره  
برأه للمولى اما اذا اقر بقبضه لا يثبت وان اقر بقبض من المشتري فذلك لانه قبض من الاصل فري  
الكفيل وكذلك لو كان المالك على المولى احيى قبل عبثه اما اذا اقر بقبض من المولى فلا يثبت وان اقر بقبض  
من قبضه فذلك لان قبض من الكفيل اذ استبرأ المولى من قبضه هذا الاصل فباعه المولى فصار المولى لو ان  
مصار الحكم فيه كالحكم في المدين اذا كان له على ارضه دين احيى قبل عبثه او ارضه على الاخوة الوارث  
تقبل عنه فاقبض الدين من الاخوة او من الوارث لم يجر اقراره بذلك وهذا وكذا في الامور الا يجوز لان الا  
بغير استئذان معروف والعبد ليس من اهل التعريف فلا يصح اقراره وكذلك الوكيل لو كان العبد مكاتب  
المولى والاخي كقبضه او كان الكفيل مكاتب للمولى كان عبده المولى وكفيله لان الاداء يستيفها الدين  
من مكاتب المولى كما اقراره باستيفاء الدين من المولى وكان الجواب كذا في المولى وكفيله وكوكان العبد من  
المولى وكان الكفيل انه كان العبد مضمناً على الاقرار بالقبض لان الملك يميز بين المولى وبين هولا قصد  
كثيرة الاطاب فيبيع اقراره بقبض المدين واستيفاءه منهم **باب** **قال** وماذا الاجتناب العبد  
قال واذا واكل الاجني عبداً باجره عليه دين او لادب عليه بقبض من له على مولى العبد فالتوكيل جائز  
فان اقر العبد بقبضه وهلاكه فالقول قوله مع عبثه لانه لا يملك العبد على ما في مولاه ولا يملكه  
الكل من ذلك لقبه فاشبهه الاخوة لا يميز في المولى لان الوكيل اقر بقبض منه وحلف العبد  
لانه امين والقول قول الامين مع اليقين فان يكل عن المدين صار مضمناً بالقبض فصار مكاتباً عليه  
وحامض الوكيل عزمه لان ذلك صار ديناً عليه كسائر الديون ومثله لو كان الدين على العبد موكلاً  
الطالب للمولى بقبض الدين من عبده لم يكن ذلك ولا يجر قبضه باقراره ولا يباعه شهود ان كان  
على العبد دين او لم يكن ولا يميز العبد من الدين بدفعه الى مولاه وذكر في كتاب الوكالة اذا وكل رجل  
بقبض من له على اب الوكيل او ابنه او مكاتبه او عبده جازت الوكالة فصار في المسئلة روايان اما  
وجه هذه الرواية لان الوكالة بالخلعة لانه وكفه بقبض الدين من ماله فلا يصح ان يكون وكلاً بقبض  
الدين من ماله فصح هذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان على العبد دين فذلك لان المولى كل من  
العبد لنفسه لانه لو جاز اقراره بقبض الدين منه خلصت رقبته له ولذلك المكاتب لا يشفعه



ذلك تعود اليه اما طالا او مالا الا ترى انه لو كان له على رجل دين في كسبه بوط الطالب الكسب  
الدين من الطلوب لو حرك كانه ولو اقر بالقبض لا يجوز اقراره بكاره لو كل قبض الدين من كسبه واما  
وجه تلك الرواية فهو ان المولى لما وكله بالقبض وقد رتعت التهمة الا ترى انه لو وكل ذلك باسح  
عبد له مائة من كسبه لو كان المولى او كل اذن له بان يسح من كسبه بغيره جازعه لانه لما  
اذن له بالسح منه فقد ارتفعت التهمة ولذلك هنا **قال** ولو كان لرجل عبدان احدهما بوط  
اجني اصدما بقبض من له على العبد الاخر فاستبصنه فاعول قوله مع عبده لانه لا تمة بينهما وليس  
بوكله اياه بالكر من كسبه باستيفاء الدين من المولى ولو وكله باستيفاء الدين من المولى جاز ذلك  
اذا وكله باستيفاء الدين من عبده والمعنى ما ذكرنا الا انه يحلف هذا الرجل لا اجعلك العول  
قوله مع عبده فان بكل عن الدين لانه في عبده لان المراه وقعت للمشتري اقراره بالقبض باذا  
نظر فقد اقر بما قبضه فصار مستهلكا اياه قبض وكذلك لو كان الرجل مكاتب المولى وابنه لما  
ذكرنا **قال** واذا اراد العبد المادون ان يقبض من بعض غرامه او يعطيه به رهنا فلا حرج  
ان يقبض منه لان ذلك من بعض الغرام على البعض مع استوائ حقوقهم في كسبه فليس ذلك بركه  
اكره لو كان الغريم واحدا فمن عبده رهنا جاز لان في الرهن ايقا له وله ان يوفي غريمه ولو  
عنه او وصيه على المولى فضاغ في يد المولى من مال العبد والدين عليه حاله ولا يكون المولى يملكه في  
ذلك لان في الرهن ايقا ولا يخل ان يكون المولى امينا في قبض الدين من عبده على ما ذكرنا في اول الباب  
فذلك لا يخل ان يكون عدا في اسكان الرهن لاحلوا اذ يملك الرهن تحت الدين وصار العبد فارغا  
وطخت رقبته للمولى فاذا كان كذلك لا يخل استيفاء ذلك وكوضع الرهن في يد عبده اذ المولى  
او مكاتب له او ابنه هلك في يد العبد وذهب بالدين لان استيفاءه هو لا الدين من العبد مع وضع  
الرهن عند غريمه جاز ايضا لما ذكرنا انه لو وكل العبد باستيفاء الدين من عبده اذ وكلهما لرجل واحد  
جاز كذلك هنا صاحب الدين مع العبد اذ اوصى على يد عبده اذ المولى ولو كان الدين على المولى  
والعبد هو العدل في الرهن هلك ذهب يافته لما ذكرنا انه لو وكل العبد باستيفاء الدين من  
مولا جاز على ما ذكرنا في اول الباب كذلك يصلح ان يكون عدا بينهما فاذا هلك ذهب يافته لان  
يد العدل بيد الرهن لان قبضه له ولذلك لو لم يعرف ملاكه الا بقول العبد لا العبد اذن بالكل  
قوله مع عبده **قال** واذا كان العبد لغيره في التجارة فله كل واحد منها دين بوط بعض غراما  
الاول العبد الاخر قبضه منه فاقبضه جاز اقراره والحال بين العبد الاول وبين العبد الثاني  
بماله الحال بين الحرس عبده فان كان الدين على العبد الاول جاز ان يكون العبد الثاني وكله بقبض  
الدين من مولا والمعنى في ذلك ما ذكرنا انه لا تمة في ذلك وان كان الدين على الثاني فلا يصلح ان يكون  
الاول وكله بقبض الدين منه كما ذكرنا في المراه لا يصلح ان يكون ولا بقبض الدين من عبده والمعنى ما ذكرنا  
انه ستم في ذلك ولو لم يترك قبض الدين ولكن كان كل واحد منهما مكاتبه ووضع على يد  
الاخر نضاع الرهان فان رهن الاول بذهب يافته ورهن العبد الثاني من مال الثاني لا يقبض  
الا على طر حرج وقبض الا على لاجع لما وصفنا **قال** واذا اذن لرجل العبد في التجارة فله من  
كسبه اقراره فاما العبد احد غرامه بدينه على رجل فله السله على وجهين فان كانت المراه مقبضه  
بما عليه من الدين والمراه باطله لان المال الذي للعبد على الخصال عليه جميع غرامه فلا يجوز ان

بوتر بعض الغرام على البعض لما ذكرنا فيما اذا قضى بعض غرامه او رهنا عنه رهنا انه لا يجوز ولو كان المراه  
مكسبه ولم يكن مقبضه مال جاز لان المحال عليه مع قبول المراه وهذا امر اصله فصار المحال  
عليه بغيره سائر الغرام **قال** وان وكل الغريم بقبض الدين من المحال عليه العبد الذي عليه الاصل او  
مولا لرجل قبضه لان اصل الدين كان على العبد فلا يجوز ان يكون في قبض من كان اصله عليه  
**قال** المراه مبرية وقد يري العبد رهنا فلو لا يكون مع كسبه كسبه الا جسي **قال** له المراه  
مراه مبرية موقوفه الا ترى ان المحال عليه اذا سأت مقلدا عاد المال على الجبل وهو بالقبض بوط المراه  
اياه فله جرح ولذلك لو وكل مولا لا قبض المولى بوجبه تمة لو قوعه لغيره فلما وقعت التهمة  
بطل ذلك منها فلما بطلت الوكالة فان كانت الالف في يد القابض ردت على صاحبها لنسأد القبض وان  
كانت قد ضاعت فلا ضمان على الذي ضاعت في ماله قبض اذ صاحبها ولو كان بكل قبضه عبد  
او المولى او مكاتبه او اسلم للمولى وعند اللقبه المادون الذي كان عليه اصل الدين فانه  
من المحال عليه جاز اقراره لما ذكرنا ان لا يخفى لو وكل العبد بقبض الدين من المولى او وكل العبد بقبض  
الدين من مولا جاز على جرح ان الغريم وكل عبده المولى فانه قبضه جاز لانه لو وكل العبد بقبض الدين  
من مولا جاز كذلك اذا وكله بقبضه من المحال عليه والمعنى ما ذكرنا انه لا تمة في ذلك لانه لا يمكن  
ان يخلص ذلك بقبضه **قال** واذا وكل الاخي بقبض من له على عبده مادون ابن العبد والاخر او  
مكاتب ايه او عبدا لايه مادونا او محجورا اعلية فانه قبضه منه جاز في قوله جميعا لانه لما وكل  
ما على العبد فقد استفت التمة بتبصيصه على ذلك وصار جاز لو وكله بقبضه منه من امته او مولا  
جاز كذلك هنا **قال** واذا غصب العبد المادون من رجل الف درهم فقبض منه بطلت  
عنده ثم حضر صاحبها فاختار رضاه الاخي بدينه العبد منها لانه كان الجاز ان يرضى الغاصب وهو العبد  
وان يرضى الماي لان كل واحد منهم جاز في قبضه فان اختار قبض الماي يري العبد من الضمان لانه تمة  
فقد ملكه ذلك المال وليس له ان يسح في ذلك بغير صاحب المال العبد او مولا بالقبض من الاخي  
جاز التوكيل فاذا اقر الرجل بالقبض جاز اقراره لانه لما اختار قبض الاخي فقد راء العبد براه لا يعود  
اليه ابد انصار في حقه ذلك الدين الاخي ولله امتزاج المراه التي ذكرنا لان في المراه لو يرا  
راه بوجه لانه يرضى ان يعود الدين اليه فاذا اقر بالقبض فقد اكد ذلك المراه ولو لم يرض صاحب المال  
فما ان الاخي في كسبه اختار رضاه العبد ثم وكل مولا العبد بقبضه لا يسح بوطه ولا يسح اقرار المولى بالقبض  
منه لان المولى ستم في القبض منه لا يحلف العبد بقبضه ولو وكل الاخي بالقبض من العبد بوطه  
ولو اقر بالقبض طر لانه لا تمنحه للاخي في ذلك لانه لما اختار قبض العبد بدينه الاخي بكاره  
كذلك من غير المال **قال** واذا وصى المولى عبده التاجر وعليه دين وقد ذكرنا فيما تقدم ان الغرام  
الجاز ان يرضى او يمنوا المولى القية وان شاءوا استعوا المولى بجميع الدين فان اخذوا والتجاع المولى القية  
ثم وكل الدين بقبضه لرجل بوطه ولا اقرار الدين بالقبض لان اصل الدين عليه فلا يصلح ان يكون وكلا  
بقبض من اجله عليه الا ترى انه يطالب بقبضه الدين بعد التقى والمال المولى كالوكله ولذلك ان اخذوا  
استاع المدين ووكلا المولى بقبضه منه لرجل قبضه لان المولى يرى ملكه والساجه عن الدين فلا يسح فان  
المولى المدبر بعد ذلك لو لم يرضه ضمان مستأف لان المولى لربه الضمان بالتدبير فلا لزمه الضمان من  
اخرى وهذا اذا اختاروا اتباع المولى ولو اختاروا اتباع المدين فذلك لا لزم المولى ضمان بالتقرب

فلم يجز وكذا لو وكل مولا لا قبض المولى  
بوجبه لانه لو قوعه لغيره فلما وقعت  
بقبضها صح











أشترى بغيره كذا في باب العيب أن العيب من عند البائع إذا أخذ القيمة بالبينة أو  
 بغيره فإن البينة ترجح على الغرض من البينة لأن البينة لا تملك الباع ولا غيره على البينة  
 في ذلك ما ذكرنا أو بغيره لو كان المولى الذي باعه للغير باعهم وقبض الثمن فصاع في يده ثم وجد العيب  
 به عكس فده على البائع من غير أن يكون له الرد بقضا القاضي بالبينة أو الباع فإن القاضي لا يمتنع  
 بغيره وهو في المشتري منه لتعلقه بغيره فإن بعض الثمن الثاني عن الثمن الأول غير البائع وهو المولى  
 الفصل من ماله فيدفعه إلى المشتري الأول لأن البعده لم يملكه فلا بد من خلاف الباع والقاضي  
 لأن البعده لم يملكه على ما ذكرنا ثم يرجع المولى في الزمان ما عده بأكمله وعلى الباع ما لم يملكه من الثمن  
 ولورد القاضي عليه بأقراره فإن كان العيب لا يحدث مثله لذلك الجواب لا يردده بيب لأنه فيه صار  
 كالأمر بأكمله البينة والرد بابا البينة لأنه يبيع لأنه لا يملكه على ولا يملكه وإن  
 رده عليه بأقراره بيب يحدث مثله بغير العيب ويكفي في المشتري فإن نقص عنه من البائع ما نقص  
 منه ولا يرجع به على الغرض لأن أقراره يرجع في حق نفسه ولا يرجع في حق الغرض لأن الغرض لا يملكه على العيب  
 يرجع به على الغرض لأنه لما أقر بالبينة أن العيب كان بالبينة قبل أن يقبضه المشتري بالقيمة فبذلك  
 وإن لم يملكه استعمل الغرض على علمه لأن اختلافهم بعيد لأنهم لو كانوا على البينة صاروا مقربين بعد  
 ما ردوا بيب قبل أن يساع الباع الثاني فإن كان الباع القاضي هو الذي باعه فلا غير عليه ما ذكرنا أو بغير  
 المشتري بالثمن في الغرض وإن كان المولى هو الباع من المشتري لأن البعده ثم يرجع به على الغرض لأنه على  
 البعده أن يكون القاضي رده عليه بأقراره بيب يحدث مثله فلا يرجع حبيد بالثمن في الغرض لأن الأقرار  
 في حق الغرض لا يرجع إلا أن تقوم البينة على العيب ولو الباع ما ذكرنا هكذا إذا كان الرد بقضا القاضي  
 وإنما إذا كان الرد بغير قضا القاضي وقبضه أمين القاضي أو المولى الباع كان هذا كبيع جديد فإن مات  
 البعده عند ما ملك من ماله الردود عليه وغرم المشتري ولم يرجع به على الغرض أو كان العيب يحدث  
 مثله أو لا يحدث وصار بعد ما لو باعه ثم اشتراه ولو فعل هكذا غرم الباع ولا يرجع به على الغرض لذلك  
 هنا وكذلك لو رعت البعده فلو لم يردده عليه وليس للغير ما يبعه ولا يملكه الردود عليه وعلى  
 الباع لو اشتراه بغيره جديدا **فأما** وإذا كان في البعده المادون من بضاعه المولى بالباع وهو  
 آثم وسلكه إلى المشتري بعينه فالغرض بالحيار أن باعوا المشتري القيمة وأنشأوا المشتري لأن  
 كل واحد منهم جاز في حقه فإذا اختاروا أحدهما المشتري القيمة يرجع المشتري على الباع بالثمن سواء كان الثمن  
 أكثر من القيمة أو أقل لأن أخذ القيمة منه كان أخذ العين بقيامها خاتمة ولو استحق العين من بغيره  
 كان متردد الباعين بكمه كذلك هنا وإن اختاروا الباعين الباع قيمته سلم الباع من الباع والمشتري لا  
 بضمان القيمة قلت أكره له وستطعن الغرض عنه ولو سح المولى كالباع إذا باع ثم ضم القيمة وأما  
 ما اختاروا الغرض ضامه يري الآخر لأن يحس اختارهم ضامه بملكه منهم ذلك مع ملكه من الآخر فأطلق  
 في الباعين وقاصب الباعين أن العيب من عند الباع إذا اختاروا أحدهما يري الآخر فإن سويت القيمة  
 الذي اختاروه لم يرجعوا على الآخر لوقع الباع اختاروا واختاروا أحدهما ثم ظهر البعده فذا  
 على وجهين إن كان القاضي يقي القيمة بقول الغرض كما إذا قضى بالبينة أو بابا البينة فلا يسلل للمشتري على  
 البعده لأن الغرض أخذ القيمة التي باعها أو يقيها بغيره ذلك كالباع وإن أخذ القيمة بقوله وقد  
 ادعى الغرض أنه قد اختار أحدهما وأخذ تلك القيمة وإن شاء وأردوا وأخذوا البعده بيب

وقد أفاضنا في باب العيب أن العيب من عند البائع إذا أخذ القيمة بالبينة أو  
 بغيره فإن الباع ثم ظهر البعده فلا يسلل للمشتري على البعده وإن أخذوا القيمة بقوله القاضي كالأصل  
 القاضي ثم ظهر البعده كان المقصود منه الحيار أن يرضي تلك القيمة وسلك البعده إلى القاضي  
 وإن شاء القيمة وأخذ البعده كذلك هنا **فأما** وإذا اختاروا الباع الباع فقبضه قيمته  
 وأتموا بينهم ثم ظهر البعده في المشتري ووجد به عيبا فيه المشكك على وجهين أما إذا اختاروا الباع  
 الباع أو اختاروا الباع المشتري فإن اختاروا الباع ثم ظهر البعده في المشتري ووجد به عيبا  
 فانه رده على الباع وهو المولى لأنه إنما اشترى البعده من المولى فيه رده عليه وقد قدس به بغيره  
 فإذا رده عليه إن رده بقبضه قيمته فالت على العيب وبذلك الباع على الباع أو بأقراره بيب  
 يحدث مثله فالباع بالحيار أن يرضي البعده وكان البعده له وإن استرد من الغرض ما أعطاه  
 ورجع البعده للمدول المولى استرداد ثمن الملك من جهة الغرض وكانم بالبينة باعه من المولى ولو  
 اشترى منهم ووجد به عيبا كان له أن رده عليهم كذلك هنا وهذا هو الأصل في المشتري من بضاعه عيبا  
 أن يرضي البعده والمادون والمادون كان شراؤه فذلك هنا ولورد القاضي على الباع بأقراره والعيب  
 يحدث مثله فلا يسلل للباع على الغرض في القيمة لأن أقراره عينا فانه في حق الغرض فظن في حق نفسه  
 بالأخذ ولا يصدق في حق غيره بالرجوع عليهم إلا إذا أقر الباع بالبينة أن العيب كان بالبينة قبل أن  
 يبعه لأنه لما أقر بالبينة على العيب يرضي رده عليه فحاص في حق الغرض ولو لم يرض له يملك  
 الغرض لأن الاختلافات بعيد ويكفيهم على البينة لأنهم لما أخذوا الباع القيمة صار كأنهم باعوه الباع  
 خلف على الباع فأنظروا أن لا ارد عليهم وإن كانوا الباع أن يرد عليهم ويأخذ القيمة منهم ورجع البعده  
 للمشتري رده المشتري على الباع وهو المولى بغير قبضه قاض والعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله ولا  
 يسلل للباع على الغرض في القيمة لأن هذا كبيع جديد صار كأنه باعه ثم اشتراه فإن كان الباع قد ظهر الباع  
 مثلا أن يبعه رده المشتري عليه بذلك العيب فانه ينظر أن كان الغرض ضاموا الباع قيمته بيب كانت  
 البينة للغير ويكون البعده المولى لما ذكرنا أن المولى كالمشتري من الغرض ومن اشترى شيئا وباعه عيب قد علم  
 به المشتري فانه لا يردده كذلك هنا وإن كانوا ضاموا قيمته صححوا كان المولى رده على الغرض وساع  
 في بينهم وبينهم البينة وأركان عالميا البعده لأنه لو ضمن قيمته صححوا اختياره وأنضموا مدركا فلهذا  
 راجعا بالباع وإن سلكوا القيمة للمدول وأمسك البعده لا في ذلك مرجعه وله أن يرضي به بيب هذا أصل  
 إذا ضم الباع القيمة ولو أنهم اختاروا الباعين المشتري ورجع المشتري بالباع ثم ظهر البعده وبو  
 للمشتري لأنه ملكه بالضمان فإذا وجد به عيبا كان غدا الباع فانه رده على الغرض إن شاء وأبى للمشتري  
 لأن ما ضمنه القيمة فقد ضموا الباع الذي كان بين الباع والمشتري وسلك المشتري البعده بالباع  
 من بينهم بكار كأنه اشتراه منهم فبذلك عليهم **فأما** وكذلك لو كان المشتري بالحيار ما كان في البعده  
 رده الحيار بعد ما قضى الغرض الباع القيمة لو كان الباع أن يرجع عليهم بالقيمة بخلاف الرد بالبينة  
 المشتري إذا رد على الباع بالعيب بقضا القاضي كان له أن رده على الغرض على ما ذكرنا من الباعين والباعين  
 بينهما أن الرد بالباع لا يسلل للباع وذلك العيب موجود بين الباع والغرض كما ثبت بين الباع والمشتري  
 فأما الرد بخيار الباع فانه من حقوق البعده مقصور على الباع والمشتري فلا يردده على غيره وكذلك لو  
 كان المشتري أرسل رسولاً يقبض البعده من الباع ولم يردده ثم راي المشتري البعده فده حيار الرد



على البيع لم يكن له أن يرجع بالقيمة على الغرماء ما ذكرنا وكذا لو كان البيع بالخيار وقد دفع العبد إلى المالك  
ثم اختار البيع رد العيب فانه لا يرد على البيع واستشهد في الأصل بقول الأبي أن رجلا لو عصبه  
رجل فباعه من رجل ودفعه إلى المشتري واشترى فيه بالخيار ثم انقلب العبد من البيع اليه ثم ان  
اشترى رد العبد بالخيار على البيع أو أجاز البيع سلك القيمة لرب العبد والعنى ما ذكرنا أن المالك  
مقصود عليهما كذلك **باب** وإذا باع المولى العبد المأذون بغير امر الغرماء فاعقبه المشتري  
فقد اعلى وجب انما يعقبه المشتري قبل القبض أو يعقبه بعد القبض فان يعقبه المشتري قبل  
القبض يعقبه موقوف وان أجاز الغرماء البيع أو ضعى بينهم لو كان في القن فافاضه فقد القن فان  
يتم البيع أطله القاضي وباع العبد في ذمتهم لا سب الملك كما قال ما بين العا من كلامه على الشرط  
الا انه كان لا ينفذ على الغرماء فاذ ازال حق الغرماء بعد هذا كما يقول في الوارث اذا اعتق عبد المالك  
والركة مستغفقه بالدين أن القن موقوف فإذا استطاع الغرماء عند القن ذلك هناك فان لم يوط  
واحد من هذه العاني بطل القن في ذمتهم ولو اعتق بعد القن بطل القن فاعقبه أجاز الغرماء أو لم  
لان البيع فاسد والقن بطل القن فاسد فصادف القن ملكه ففقد والغرماء بالخيار ان  
يضموا المولى القيمة وان شاءوا ضموا المشتري ولو لم يعقبه المشتري ولكنه باع أو وهبه وملكه  
فالباع موقوف وكذلك القيمة فان تم البيع الاول بقص ما وصفنا جاز ما فعل المشتري فيه وان لم  
يطل لان حق الغرماء ان يكون موقفا حقيق خلافا لما اذا اعتق بعد القبض انه يفد لان القن بعد  
وتوقعه لا يخلل القبض والرد خلافا لبيع الفاسد ان المشتري لو باعه أو وهبه بعد ما قبضه جاز ذلك  
لان المالك سلكه على ذلك فجاز وما هنا صاحب الحق لم يطله على ذلك **باب** ولو لم يعقبه المولى  
وكن وجهه لرجل وملكه اليه ففقد الغرماء القيمة ثم رجع في العتة فمكروا بغير حرج على العبد له ولو  
على العبد ولا للغرماء على العبد سلك لان البيع كائن القيمة صار كانه اشترى من الغرماء من اشترى عتده  
ثم وجهه من رجل ثم رجع في عتته لم يكن للبايع عليه سلك ولا له على المشتري سلك فذلك هنا ويتحقق  
الغرماء الى وقت القن فلو رجع في عتته ثم وجهه عتده بقبضه من العتة التي غرمها كان له ان يرد  
القيمة لان الغرماء لما ضمنوا القيمة صار كانه اشترى منهم ومن اشترى عتده ثم وجهه من رجل وملكه  
ثم رجع في عتته ثم وجهه عتده بقبضه من العتة التي غرمها كان له ان يرد  
فمن صار كانه لو مخرج من ملكه فان اعقبه أو وجهه بعد ما رجع في العتة ثم علمه عتده بقبضه من العتة  
والندب كان له ان يرجع بنقصان العيب لان الرد اشترى من المشتري بغير عتده لان القن  
في ملكه لا يغيره بقبضه كما ذكرنا في كتاب البيع وكوعدت عند المشتري عتده بقبضه من العتة التي غرمها  
بالعيب الذي كان عند البيع لانه قبضه بعيب واحد فلا يرد به بقبضه من العتة التي غرمها لان  
الرد اشترى من جهة البيع لو قبضه كان له ذلك ولا يصل الى الرد متى اشترى من جهة العتده او من جهة  
البيع كان للمشتري ان يرجع بنقصان العيب متى اشترى الرد من جهة المشتري بغير قبضه من العتده  
العيب واذا اشترى من جهة المشتري بغير قبضه من العتده كان له ان يرجع بنقصان العيب وقد ذكرنا في كتاب  
البيع **باب** وان كان له في جارية وقد وطئت بشبهة فوجب لها العتد لم يكن للغرماء عليها  
واصل الدابة وردوا بنقصان العيب من القيمة لان الرد اشترى من جهة العتده على ما ذكرنا ولو كان  
المولى باع العبد وعتبه المشتري ففقد الغرماء القيمة المولى ثم وجهه المشتري بالعبد عتده لانه

لان البيع

سلكه وحدث به عتبه من رجع بنقصان القيمة على البيع لم يكن للبايع ان يرجع على الغرماء بالقيمة لان العبد  
لم يرد عليه ورجع بنقصان العيب على الغرماء ولم يرد في الأصل أصلا فان قيل ان هذا على قول أبي يوسف  
ومحمد فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله فلا يرجع وأصل المسئلة ان من اشترى من آخر عتده أو باعه من غيره  
فذلك في يد الثاني وعتبه عتده بعيب اخر ثم رجع على بايعه بنقصان العيب لم يكن للبايع ان يرجع بنقصان  
العيب على بايعه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قولهما يرجع كذلك هنا وكذلك ان يطل البيع العتده  
اذا اراد المشتري الرجوع بنقصان العيب لا يرجع على بايعه بشئ لانه قبضه بقبضه من العتده فلو كان يملكها  
حق الغرماء او رضاه في حق الغرماء لا يرجع **باب** **بيع المولى عتده المأذون** قالوا اذا كان الدين  
على العبد المأذون الى رجل فباعه المولى بأكبر من ثمنه أو باقل من ثمنه جائز ولا حق للغرماء في ذلك محل  
ديونهم لان الغرماء حق ابل والمولى حق باجل فلا يطل الحق باجل الا باجل واذا اذن له اجل فتمت المولى  
قيمة لانه اطل عليهم خراجه ببيعته المتقدمة لانه لو لا بعه كان له ان يبيعوا اذا اطل الاجل ولا  
سلك للمعسر على القن ان اذنوا البيع أو لم يخرجه الا ان البيع لم يكن باجرا ثم بطل طرعا فلا حاجة الى اجازته  
ولذلك لو وجهه لرجل وملكه اليه كاذرا في البيع فاذ اطل الاجل كان له ان يبيعوا المولى قيمته فان  
توا على المولى من القيمة لم يكن له على العبد ولا على الموهوب له سلك لان القيمة والبيع جازان فذلك  
لم يكن للغرماء سلك على المشتري والموهوب له ولا على العبد **باب** **سلك** الفرق بين هذه المسئلة  
ما قالوا في الرضا او هب عتده من رجل ولم يكن له مال غير ذلك وعليه من لم يكن للغرماء على العبد سلك  
في الحال فاذ مات الواهب كان له ان يقضوا القيمة وان كان منهم وجب بقبضه ههنا اذا اطل الاجل  
لم يكن للغرماء حق قبض القيمة **سلك** لانه الفرق بينهما ان في مسألة الرضا يجب على الرضا الضمان فلو  
لم يكن له من قبض القيمة ادى ذلك الى ابطال حقه فموتت ههنا ان رجع من قبضه جاز ان ياتي فله  
ان يطلوا حتى لا يودي الى ابطال حقه واما هنا يجب على المولى الضمان فلو انتقض حقه من العبد لم يوجب  
ذلك ابطال حقه واستشهد في الأصل بقول الأبي أن رجلا لو عصبه رجل فباعه من رجل ودفعه إلى المشتري  
وعلى الرضا بركب فموت الرضا حتى يلقه الموهوب له أو وجهه وملكه ثم مات الواهب فلا يملك  
لغرماء على العبد ولا على الذي هو في يده وانما لغرماء القيمة على الموهوب له ان يوت أو رجعت والعنى ما ذكرنا  
**باب** **سلك** ولو لم يطل ان يبيع عتده العتده المأذون اذا كان عليه الى طرعه ان يبايعه وانما وجهه  
لانه لا حق للغرماء قبل طول الاجل ما ذكرنا فاذا اطل الاجل لم يكن له ان يقضوا الرضا بقبضه من العتده  
قيمة كما قلنا في البيع ولم يطلوا الاطارة واذا اطل الاجل قبل ان تصامدة الاطارة والفرق بينهما ان  
ان الرضا لا ينقص العتد والرقن له حق قوي سببه الملك فاما الاطارة فيقبض العتد وحق الغرماء ههنا  
من اعطاه الاعذار وقد اكا قول فيم اشترى عتده اشرا فاسد أو رهنه عند رجل فبلى باع ان يبيع المولى  
القيمة ولا ينقص الرضا لو كان رجعه فله ان يقض الاطارة كذلك ههنا فلو ان المولى ابتاع الرضا  
ان اشترى قبل ان يقضى القاضى عليه بالقيمة ودفعه الى الغرماء باع في ذمتهم فيبذل الرضا لانه انما  
كان يضمن المنعم عن الغرماء واطال حتى البيع فلما اشترى زال المعنى الموجب للضمان وان اشترى بعد  
ما قبض القاضى عليه بالقيمة فالقيمة عليه والعبد له فلا يملك للغرماء على العبد لان حق الغرماء هو  
الى القيمة فصار كانه اشترى منهم وأطلع حقه من العتده ههنا اكله اذا كان الدين الى اطل ولو كان  
الدين لا كان للغرماء المولى من اشتداه والسفره من طرعه ورهنه لان حق الغرماء يتلقى منه طرعا



سید محمد علی حسینی

صَلَاتُ

الدين



اذا قضى القاضى الشفعة للشفيعين ثم علم احد ما لم يكن الاخر الا النصف ومنها ما اراه احدهما بعد ما  
 القاضى ان الشفعة بينهما وجب ان لا يكون الاخر المحج واما ان كان له النصف على قياس سلك الشفعة **فصل**  
 الحكم فيما بعد النصف من الشفعة قبل النصف لان منهما حقهما لم يكن في الشفعة بعد  
 النصف دليل ان الشفعة لو ملك لم ينقطع دينها وكان لها ان تأخذ الباقي بعد التقس واما في حق  
 العبد والاشياء التي لا تنقطع لما قضى القاضى بينهما بعد معرفتهما وملك كل واحد منهما النصف ويطرح  
 الاخر عن هذا النصف فاذا استأجر احد ما بعد ذلك لا يحول ذلك الى الاخر وهذا العتيق قبل النصف  
 معك ولو ان المولى حب احد نصف الشفعة فالحال ان يكون له النصف من النصف من النصف من النصف  
 الشفعة الذي يملكه من نفسه جاز فانه لا يملك في الشفعة فارقا من رتبة فلو كان العبد في يد من  
 قبل طول الاجل جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 المولى ملك الحصة لما ذكرنا انه لو تصرف في رتبة العبد جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 كل الاجل لذلك فانه فان تولى المولى وكان يملكها فالغرم الثاني بيع الاول وشاركه لا يملكها  
 سواء بعد ما حل الاجل هذا لان لم يشرع في بيع المولى وليست رد ان فيه الحماية لان المولى تصارعت  
 دينه وعزم العبد دينها على العبد واذا اجمع دين المولى ودين العبد كان على العبد ودين من  
 المولى بخلاف ما اذا كان قد رجع على ارضه من المولى لان تصرف المولى فيه جاز لما ذكرنا الا انه اذا كان له  
 على ارضه من المولى كان له ان يشاركه في ملكه الذي كان له نصيبا لصاحب الدين الحالك في ذلك المالك  
 حتى تصاركة تصرفه من ان يشاركه في العبد ودين جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 في المالك فانه ان المالك كان عليه دين جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 في الدين وكن المولى الذي يملكه بضم المولى الذي يملكه في حال جاز فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 صاحب الدين الحالك نصف الشفعة والنصف يكون في يد المولى لما ذكرنا الا انه اذا حل الاجل فلا يملك  
 للغرم على الشفعة وان كان قائما في يد المولى لكن المولى من نصف قيمة العبد بخلاف بيع القاضى لان المولى  
 شفعه عن بيع شفعه التقدم تصاركا لا يملكه ولا يملك في الشفعة لان الشفعة لو رجع من قبل فلا يملك  
 الشفعة بخلاف بيع القاضى لان بيع القاضى يجوز على الغرمين فكان له نصف الشفعة والاولى الاول  
 على الغرم الذي رضى حقه ولم يجر على الاخر فان تولى على المولى فاداد الغرم الثاني ان يشر  
 وشاركه في نصف الشفعة ليس له ذلك لان في الاول وجب في الشفعة في الثاني وجب في الشفعة تصار  
 بملك حصتين مختلفتين فلا يشاركه فيها **فصل** واذا كان على العبد المادون دون الاجل  
 مختلفة فبما هو المولى قبل ان يملك منها ثم طرد من الاول فان قيمة العبد تقسم على الدين كله ما حل  
 منه وما لم يحل فما اطلب الذي حل منها من القيمة اخذه وكذلك كل من طرد منه من غير ما يملكه صار  
 حصته من العبد عند طول الدين يبيع التقدم فيصير قيمته لما ذكرنا **فصل** فان كان الدين ملائمة  
 الا ان يهرم لظن ان الف درهم حل الف منها فطلب صاحبها الى القاضى بيع العبد فانه يبيع  
 ويعطيه ملك منه ويبيع الثلثين في يد المولى لان بيع العبد وقع في الكل الا ان صاحب الدين المولى  
 لا يبيع احد نصيبه في الحال فاذا حل ارضه ارضه ثلثا الشفعة فاذا ارضه ثلثا الشفعة اعطاه الثلث الباقي فان  
 حل الدين لثالث فقد توى الثلث الباقي في يد المولى فلا يشر في الشفعة ان يشارك الاولين بالدين كله  
 واخذ منها ملك ما في يده حتى يقع الاثنان بينهما فيصالح الى حساب له ملك وثلثه ملك وذلك

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

لسهه وقد ملك الثلث وتولى له سهم بقي لثمة سهم في ايديهما في يد كل واحد منهما لثمة فلما اثنان  
 يأخذ من كل واحد منهما ملك ما في يده وذلك سهم واحد حتى يملكه فكان فان لم يملكه من الاخر فله  
 ان يأخذ نصف ما في يده وذلك سهم نصف لان حقهما سواء فان لم يملكه من الاخر اخذ لثمة ملك ما في يده  
 وذلك سهم فيكون بينهما نصفان لان في ايديهما لثمة سهم لكل واحد منهما سهم ونصف وفي الذي لثمة  
 لثمة سهم ويبيعي ان يكون كل واحد منهما على السواء فلما ان اخذ لثمة الثلث وموسم في احد حصص  
 لثمة اربعة سهم لكل واحد منهما سهم ونصف لثمة سهمان وان لم يملكه جميعا ولكن لثمة احداهما  
 فله ان يأخذ منه ربع ما في يده لان من حقه ان يقول في يدي سهم ونصف وفي يد لثمة سهم فيكون له  
 كله اربعة ونصف فيبيعي ان يكون اربعة ونصف فثلثا نصفين حتى يكون لكل واحد منهما سهم ونصف  
 اربعة فان لم يملكه الاخر بعد ذلك اخذ منها ربع ما في يده لان من حقه ان يقول في يدي سهم ونصف وفي  
 يد لثمة اربعة ونصف فله ان يبيعي ان يكون اربعة ونصف فثلثا نصفين حتى يكون لكل واحد منهما سهم ونصف  
 سهم ونصف ويحتاج الى زيادة نصف سهم حتى يصير سهم ونصف سهم ونصف سهم ونصف سهم ونصف  
 ونصف نصف سهم من اربعة ونصف يكون ربع **فصل** واذا اقال المادون احد مولا ولا يملك  
 عليه لظن ان مات فلا يملك لثمة الثلث عليه فاما ما من لثمة حتى دفعها اليك ثم لم يملك العبد  
 الف درهم فباعه القاضى في دينه فالف درهم فانه فله ان يشر في الشفعة جاز فانه فله ان يشر  
 العبد ضمان كملكه احد المملوك له في الغرم نصف الشفعة الذي ارضه ويملكه كلها الى صاحب الدين  
 المالك ولا يوقف لاجل صاحب الكفالة في لان يملك الكفالة لثمة بعد واما ما ثبت ان لو مات  
 المملوك عنه قبل ان يرضى منه وليس له اكل الدين المولى ان يوقف لاجل صاحب الدين المولى حصته  
 لان صاحب الدين المولى مات للحال الا انه سافر الطالبة فذلك الشفعة يوقف نصيبه ويمنع  
 ان صاحب الدين الحالك حصته ويستوفيه من ارضه منه كملكه وهذا في قولهم جميعا لانه قد وجد  
 في الوهب وهو الكفالة المتقدمة فيستوفيه من ارضه منه لوجود دينه فان مات المملوك عنه قبل ان  
 يرضى احد المملوك له من الغرم نصف الشفعة الذي ارضه لان فيه الحال ليس يتقدم وامتويكا  
 تصارعت العبد مشتركا بينهما **فصل** واذا اقال المادون دينك فوجهه مولا له لثمة  
 اية فاجبة باطله معناه سيطر لانه اطلب على الشفعة حيث سخرهم عن البيع فان ارضها الغرماء  
 يجرى لانه انما كان لا يجوز لهم فاذا اقالوا اجازت فاطل دينهم ولا يملك المولى ولا على العبد  
 حتى يرضى لان المولى لم يرض في حقهم حيث اقالوا الشفعة تصاركا ثم اذنوا له بالهبة انما اذلا  
 في المولى على العبد ايضا لان الوهب له لرضى ان يستحق رقبته بالدين بعد ما ملكه فلا يبيع بغيره  
 وبيع بعد التقس هذا اذا كان الدين لا يملكه ولا يملك على العبد جازت الهبة والعتيق لما ذكرنا في البيع  
 فاذا اطل اطل الدين كان للغرم ان يرضى المولى قيمته وليس له على العبد يملك لما ذكرنا في البيع فاذا ارضه  
 الشفعة من المولى او قضى القاضى عليه ثم رجع المولى في حقه فلا يملك المولى على العبد لانه لما رضه قيمته  
 او قضى القاضى فبما ملكه اياه واعتل حقه عنه فان اذن له المولى بعد ذلك في التجارة فله دين بيع  
 في الدين الاخر ما فيه ولم يكن للاوليين على الشفعة لانه لا يملك في العبد بعد ما ملكه المولى في  
 ضمان الشفعة فلا يملك لغيره في يد ولا يملك لغيره الاخرين على القيمة التي من المولى لان ذلك على الاولين لانه  
 قبل موت دين الاخرين على المولى فان مات المولى قبل ان يبيع فلا مال له عليه بيع مدام من الاخرين فان

سهم يكون ربع ما في يدي الاخرين هو ربع  
 لثمة اسهم



منه شيء كان لا بد من ان يكون له في رقبته العبد وعلى الاول من المولى وهو البقيع وبين المولى  
وبين العبد اذا اجتمع كان من العبد اولى فان بقي من المولى كان لا بد من ان يكون له في رقبته العبد  
وبين المولى من سواهما او تدعى من المولى بعد من المولى من سواهما او تدعى من المولى من سواهما  
الاولون صرف ذلك الاولون بغيره العبد والحق في المولى من سواهما لان ذلك من المولى من سواهما  
وجبت في ذلك منه لما سبق من غيره وهكذا الحكم في المولى من سواهما وترك ما لا **قال** واذا كان  
على العبد للمادون ألف طالة وألف إلى أجل فوضه مولاة له وكله إليه فلهما كالمالكين  
يرد إليه لما ذكرنا أنه أبطأ حقه فله الرد فان جازيا جازت العبد لانه أبطأ حقه فله الرد فان جازيا  
دينه إلى باقية العتق فان جازيا جازت العبد لانه أبطأ حقه فله الرد فان جازيا جازت العبد لانه أبطأ حقه  
حقه إلى ما بعد العتق ولحق العبد الاذن في اقله والباقي للمالكين وكان جميع القيمة لصاحب الدين الثاني  
وكو ان صاحب الدين الحال لم يجر العبد ولم يقدر على العبد فله ان يبيع المولى نصف قيمته العبد لانه  
فيه نصف العبد وأبطل عليه من غيره فبعضه نصف قيمته فان ضمه طرا العبد فلهما طيرة ولا يملك  
واحد من العبد على العبد اما صاحب الدين الحال فقد وكل للاحق حقه حيث نصف القيمة وملكه  
ذلك النصف واما صاحب الدين الموطول لم يكن له حق بغير العبد ولكنه سيج المولى نصف القيمة انما  
كان حقه في النصف وان شاركه الاول فبما أخذ لان حقه جميعا حقه الى القيمة وكان ذلك شركتهما  
ثم سيجان المولى نصف القيمة لان جميع القيمة وجبت على المولى وكان شركتهما لا يستويان ولو كان  
الموطول لم يملك حتى يبع المولى في ماله كان لصاحبه ان يبيع العبد حتى يباع في حقه لان الرجوع في العبد  
منع بصادقته إلى الرقبه كما كان قبل العبد ان شارك الاول فبما أخذ لانه لما طر منه صار حقه وحق  
الاول سواهما المولى لا يبيع في حقه ثم سيجان نصف العبد في حقه لا يستويان في ذلك فان أعور العبد  
في يد الوهب له قبل ان يبع فيه المالك من المولى يبع منه وبع نصفه في حقه لان العبد لو ملك  
كله في يد الوهب له من المولى نصف قيمته لصاحب الدين الموطول لان حقه في نصف العبد ولو لم يملك  
يبيع في جميع العبد وكان لا يبيع شيئا ويبيع نصفه في حقه فلما أعور عبد الوهب له ملك نصفه لا  
أكثر من الاذن في نصفه فيض نصف النصف ويبيع القيمة اغنيانا للبعض بالكل ولو أعور عبد مارج  
إلى المولى لم يبيع من حقه شيئا يبيع نصفه أعور في حقه لانه لو ملك عليه بعد ما قاد اليه فحماؤه  
يعرضون وكذلك اذا فات جرم من اجزائه ولكنه سيج نصف العبد أعور في حقه لان حقه هكذا ارجع  
**قال** واذا كثر المادون من يملأ الف درهم لم يولد ولا يدر عليه ثم اعاد المولى فليكن له  
ان تنقض البيع لان الكفالة قد حلت بوقوعها اذن المولى فيوجب عليه دين فليكن له فقال له ان  
تنقض البيع كما قلنا في باب الرد وان كان له الكفالة بالنفس لم يكن فليكن له ان تنقض البيع لان  
الكفالة لم يثبت في حقه ولم تعلق بانه الا انه مطالب باحضار النفس فليس له حقه فاشته العتق  
والفكاك وجوب النقص بثبوت الفكاك لا يطلأ البيع ولكن العبد يورثه بالنفس فلا يملك له  
اقرار وارث الرقبه لان الكفالة قد حلت به فكيف عيبره ان كان المشتري فيها لم يدر لان المطالب به  
حول منه وبين مكاتبه فاشته الفكاك وان كان المالك يدرك وقت الشراء فليشتر له الرد لانه صار راسما  
في كافي يار العيوب فان كانت الكفالة على انه كمل نفس المطلوب ان لم يخطئ المطلوب ما عليه الى  
كذا وكذا المالك المشتري ان يبعه بغير هذه الكفالة حتى يحل عليه شرطها لان الكفالة لم يثبت بعد فاد

وجبه

وجبت على العبد رده المشتري ان لو كان عليه حتى اشتراه لانه صار راسما بيب قدم به الشراء وهو  
عقد الكفالة فكان له الرد وان علموا حين اشتراؤه فليشتر له الرد لانه صار راسما بيب **قال** والحق  
في حق المولى ما بين يدي العبد المادون او وصيته وعليه دين طالت او موطأ كانا وضعا في حق المادون  
نفسه انما ان الدين اذا كان على العبد طالا فباع المولى رقبته كان الغرماء ان طالا البيع وان كان  
موطأ فليشتر له النقص بغير قيمته اذا اطل الاجل والمغني فيه ما ذكرنا في حق العبد المادون نفسه ولذلك  
عقد رقبته العبد المادون جازيا في قوله ان يبيعه رقبته الله اذا كان موطأ وان كان موطأه وما في  
ولا يطلأ فيه انه لا حق لصاحب الدين الموطول في الحال الا انه يبيع منه اذا اطل الاجل واما الاصل  
فبما اذا كان على العبد المادون من يخطئ رقبته وكسبه فاعتق المولى رقبته لا يجوز في قوله ان يبيعه  
لان يبيع العبد ماله السيد في قوله ان يبيعه رقبته الله وعندما لا يبيع يجوز بغير قيمته **قال**  
واذا اقر العبد الموطول عليه ما سواه لا الف درهم لم يدر له حقه حتى يفتن فادعته فله ان يبيع  
اقراره جميع في حقه فله ان يبيع ما سواه الا انه لا يؤخذ من المولى فاذا زال حق المولى بالعتق اخذ به فان  
ضم عنه رجل هذا الذي قبل ان يفتن اخذ به الكفيل طالا لان الدين يجب على العبد طالا الا ان يبيعه  
اذا اعتقه موطأه في الحال الا انه لا يؤخذ به في الحال ليجوز عن الادعاء صار كما لو كثر عنه دين  
عليه انه موطأ في الحال وليس هذا لو كثر دين موطأ ان الكفيل يؤخذ به الى ذلك الاجل لان الاجل  
كان للدين والدين طالعها وكان الاجل لها واما هذا الدين طالت على ما ذكرنا فان اشتراه صاحب الدين  
فاعتقه او اسكه بطا ديه على العبد لانه لما ملكه فقد سقط دينه لان المولى لا يثبت له على غيره  
دين فليأمر العبد بدينه ليس له عليه سبيل في الحال ولا بعد العتق ولا سبيل له على المولى انما  
لان الدين ظهر باقرار العبد واقرار العبد على البيع لا يجوز فكان المولى لا يبيع الا ان الكفيل يبيع الاول  
من المولى وما ضمه من الدين وراه الاصيل وهو العبد لا يوجب راء الكفيل من ان منه لم يستطع  
املا وانما استقل من رقبته الى يده لان الدين قد تحول الى المولى الا انه لم يصدق في حق البيع حتى  
استقل من رقبته الى يده لم يوجب ذلك استاقل الدين فادعته لم يستطع الدين لم يدر الكفيل  
زاد على المولى على العبد ويرى منه من غير ان تحول الى يده فتطعن العبد اذ لا سقط عن كسبه  
ملكه للمغني لانه يبيع الاول من ماله وما ضمه ولولا رقبته ولكن صاحبه وماله ملكه  
اليه يطلأ دينه عن العبد وعن الكفيل لانه لما قضيه فقد ملكه ولم يستقل الى يده سقط الدين عن  
الاصيل سقوطا لم يبق له ان يفتري كسبه فلو ان المولى يبيع في حقه لم يدر الدين اذ كان في الرد  
العرف اذا وصته المولى لصاحب الدين كله اليه بطل الدين فان يبيع في العبد لم يدر الدين  
ولم يدر ههنا اخلافا وذكر في الراديات ان هذا على قول محمد وكل قول ابي يوسف يعود وقد ذكرنا  
الاختلاف في كتاب الراديات وكذلك لو كان الدين لم يكن ويضه حال ويضه موطأ فوضه  
المولى لانه ما ملكه اليه فليشتر له ان تنقض العبد لان رقبته تعلق به فله ان تنقض العبد فان قضى  
يج العبد كله في حقه ويستوي في الدين نفس العبد دينه فان بقي كان للمولى وليس للوهب له  
من يبيع شي لانه لما ملكه بالهبة فقد سقط حقه ودينه ثم لا يعود ذلك الدين باقتصاص العبد وهذا  
على قياس قول محمد فاما على قياس قول ابي يوسف الممنوعان يضافان لان المذهب عنده ان الهبة اذا  
استقطت عاد الدين وشمله لو باع المولى من احد ما ونقص الاجزاء يبيع ثم باعه فالمنع يضافان الا ان



لان من المشتري لو بطل اطلاقه ولكن تحول الى الثمن فاذا انقضى البيع عاد الى الملك الاول نادى ارجع كان الثمن  
بشيء نصفي **باب** واذا كان على العبد المادون دين بطل فباعه المولى من صاحب الدين باقل من  
او بالثمن المولى وموافق حتى يجل الدين من الثمن على الغرم لان حق الغرم لم يجب بعد فاذا اهل الدين  
بدا الثمن على الغرم ولا يفي المولى القيمة بخلاف ما اذا باعه لغيره من الغرم وجدرضا الغرم بعد البيع فلا  
يغيره له القيمة وتودي الثمن اليه فاما اذا باعه من غيره فلم يوجد رضاه بالبيع وقد منح رفته عن الغرم  
فيغيره قيمته فان بوى الثمن يد المولى لم يكن للغرم على المولى بطل لان الثمن لم يركب وكولفت الرتبة  
في يد ملك امانه كذا بدله فان كان على العبد دين اخر وقد حل له الدين على المولى يصف القيمة  
ولا يشاركه المشتري فيه سواء كان شريكا في الدين الذي على العبد او لم يكن شريكا لانه حل منها ما حله  
مدى المشتري استقل من ثمنه العبد الى غيره ودين اخر في ثمنه المولى وموضف القيمة فلما اختلف كلهما  
فلا يتبع شيئا منهما ولا يشاركه وانما يغيره يصف القيمة لانه صار ما يباعه يصف القيمة ببيعته المتقدر  
**باب** واذا اذن لرجل بعهده في التجارة ثم اقره فكل رجل بائع وهو على بطل شيئا ان الغرم ان  
مات ولو دفع المالك الى رجل المال فابعد من المال هو طائر لان ثمنه كايه في حق نفسه وانما  
لا يجوز على المولى فاذا اذن له المولى وبقي ذلك جازت فان باعه المولى من رجل المال بائع وهو او  
بائعا او بائعا ببيعته طين وتبضع الثمن فيضعه ما بدا له لانه لم يشك فيقول له حق على العبد بعد  
وانما يشك اذا كانت الغرم ثم قبل الادا نصار هذه كما ذكرها في الدين الموطل فادامات المكفول  
عنه قبل اداء المال كان للذي اشترى العبد ان يرجع فالثمن على المولى صاف دونه ان كان رجل  
الدين او اقل كما قلنا في صاحب الدين الموطل فلا يصفه القيمة لانه لما اشترى صار واما ببيعته  
كما قلنا في الدين الموطل ولو كان رضاء بعض الثمن من المولى استوفى دينه ما بقي فان بقي كان للمولى  
وان انقضى لم يبق للمولى من حيا التقصير لانه كان سائيا في اسكان الثمن كما لو هلك العبد وله ثمن  
لو هلك المولى لم يبق شيئا مادونا فان ملك الثمن يد المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا زده  
على المولى فلا تخاف على المولى للبايع في الثمن لما كذا لان بفضه كان امانه كما اذا باع من رجل اخر بطل  
ثمنه بامر الغرم هلك في يده انه لا يلزمه ضمان الثمن لغيره كذا ههنا ولكن باع العبد واستوفى  
الثمن الذي عند البايع فان ضل شيئا منه المشتري بركبته وانما يبدل بالثمن لان الثمن يد العبد وتدر  
بغيره رتبة العبد في المشتري الا ترى ان له حق حبسه حتى يستوفي الثمن الذي قد هوى اكله من  
سائر الدواب فان فضل من ثمنه اخذه في يده لان المشتري وموا المكفول له على جاله فهو  
**باب** **بوكل العبد المادون في المحسومة** قال وتوكل العبد المادون بالمحسومة له عليه  
كان مثل الحر لان التجارة لا تسلم عن المحسومة والاذن في التجارة اذن فيها وفيها لا بد لها من ملك  
كالجارة والاعارة كذا ان كان الوكيل مولاه او بعض عرابيه او ابنه او ابنه المدعي ومكانه ان  
عند ما ذر له اما اذا وكل المولى جازت وكان له اقراره على العبد لان العبد ان كان عليه دين  
فالمولى كسار الاجاب وان لم يكن عليه دين فاقاره في الحقيقة على نفسه ويجوز ذلك ولذا لو  
بعض عرابيه لان في اقراره على العبد الحاق نصيبه بهم وذلك جائز وكذلك لو وكل ابن المولى  
او مكانه او عند امانه وانه يجوز اقراره على العبد لانه لما وكل هو لا فقد رضي العبد بمخاضه  
وبقي اقراره عليه فلو لم يكن له الا يجوز حقه وتدا بطل في نفسه هذا كما يقول في رجل رطلان

بيع عده فباعه من هو لا يجوز ولو لولص عليه ووكله بالبيع من هو لا يجوز لانه لما وكله بذلك فقد  
التمه فجاز **باب** واقرار وكيله عليه عند القاضي كان وان لم يكن مولاه عرابيه والمسئلة في باب  
الوكالة ان الوكيل اذا اقر على موكله في مجلس القاضي ببيع وعند غير القاضي لا يبيع في قول ابي حنيفة رحمه  
ومحمد وتذكر الاختلاف هناك **باب** فان اقر عند القاضي ببيع بعهده الى القاضي وادعى اقرارا  
عنده عند سالكه عن ذلك بان اقراره او يد لك قبل ان تقدم اليه الرتبة ذلك لان اقراره عند القاضي انه  
كان اقرارا لك قبل ان تقدم اليه بعهده اقرارا منه عند القاضي وهذا كما يصح ان اطلق امره ثم  
بيع وثبات او تعت ذلك اطلاقا صح كذا ههنا وان كان اقرت به قبل ان يملك هذا على وجهين اما  
ان يصدره المحكم بذلك او كذا به ويقول اقرت بعد الوكالة فان صدقه فلا يصح اقراره لانه نصا وقال ان  
الاقرار كان قبل الوكيل ولا يصح اقراره على الموكل في ذلك الوقت الا ان التوكيل يخرج من المحسومة لان  
من غير الوكيل انه لا يحل له اقراره على المحكم فان وكله اياه بذلك باطل ببيع اقراره في حق نفسه وان  
كذلك وقال اقرت بعد الوكالة فالقول قول المحكم وسيل اقراره على الموكل لانه اقره في الحال وانما  
اقراره الى كاتل الوكالة فاقراره في الحال جائز ولا يجوز اقراره الى بائع ذلك ولو وجد الوكيل الاقرار لم يخل  
عليه لان من غير المدعي انه ليس يحكم لانه اقرارا من لا يخلف من ليس يحكم فان اقر المحكم ببيع اقراره قبل  
الوكالة او بعد ما اخرجه القاضي بالوكالة لم يخر اقراره على موكله لانه ثبت اقراره في حال لا يجوز الوكيل  
بقيام البينة عليه **باب** وكان المدعي على العبد وكله بولي العبد محسومة وعلى العبد من لا  
دفعه كانت وكالته اطلاقا لانه لا يملك خاصة عند نفسه فلا يملك خاصة لغيره فلا وكالة له لو  
يجوز اقراره ببيع المالك من غيره فيسلك العبد له ويحل له شفعه ذلك المالك وكذا لو وكل غيره  
من غير العبد كان شفعه ذلك تعود اليه لانه اقر ببيع المالك فيسلك العبد له وكذا العبد هو الذي  
وكل المولى بالمحسومة جازت وكان له لان المولى لو اقر على عده يكون له ذلك اذ قال الصديق عليه  
ولا يكون له في ذلك شفعه نصا كقولنا لا يصح لو كان الوكيل ان الغرم او مكانه او عبدا له عليه  
دين او لا دين عليه او كان ابن المولى ومكانه او عبده كان جائزا واقراره على موكله جائز لانه لا شفعه  
لها ولا شيء من جهة المالك في اقراره فصر كسار الاجاب والاعاد **باب** واذا انقضى المولى ما في  
يد العبد المادون ولا دين عليه ثم ادعى بطل فيه دعوى فوكل العبد وكل المحسومة لم يكن بطل  
ولا اقراره من وكله عليه هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون العبد لادين عليه او كان عليه دين فان كان  
العبد لادين عليه يتوكل العبد بالمحسومة باطل لان المولى لما قبض المالك من يد العبد فقد اخرجه من  
تجارته ولم يبق للعبد من ذلك المالك نصار العبد فلا يصح لو كان على العبد دين كان يتوكل العبد  
وبجوز اقراره ووكله لان العبد اذا كان عليه دين لم يكن للمولى ان يصف المالك العبد واخذ المولى لك  
المالك باطل وحق المحسومة للعبد فاذا كان حق المحسومة له جاز بوكله **باب** واذا اوجب للعبد  
المادون ولغيره على رجل الف درهم فحده المدعي عليه المالك وكل العبد وشركه محسومة مولى  
العبد وعلى العبد دين او لا دين عليه فاقرا المولى عند القاضي ان الغرم قد اوفى عده وشركه جميع  
المالك جاز اقراره عليها وان حدها اما حوازا الوكالة فلا يملك خاصة الغرم لنفسه فملك خاصة  
لعبد وشركه ويجوز اقراره عليها لانه لا شفعه له في هذا الاقرار بل فيه مضه له بان يرا الغرم  
عن عده وهذه المسئلة على وجهين اما ان يصدره العبد والشرك جميعا او كذا جميعا او صدقه



الشريك وكذا العبد او صدقه القيد وكذا الشريك اما اذا صدقناه جميعا وقال كل واحد  
صدق المولى فلا مضى فلا شغل ان العبد يبرأ ولا ضمان لاحد على صاحبه ولو كذا به جميعا كما اذا  
قال كل واحد منهما كذب المولى وما قبض شيئا جازا اقرار المولى ايضا ويرى الغريم ان العبد والشريك  
لما وملاه فقد اتجه على الاقرار بخوارق اقراره عليهما جميعا بالنقض لكن لا على صاحبه ان يرجع  
شيئا كان على العبد دين او لا دين عليه لان اقرار المولى انما يجوز في اراء المطلب خاصة ولا  
يجوز اقراره بايجاب الضمان عليهما وكذلك لو صدق الشريك المولى بما قاله وكذا العبد كان  
الاقرار ايضا ويرى الغريم ولا يرجع واحد منهما على صاحبه شيئا اما القيد فلا يرجع عليه لانه اقر  
بالنقض والعبد لا يرجع عليه ايضا لان اقرار المولى عليه بالنقض يجوز اما اذا لم يكن عليه دين فلا  
يؤكل واما اذا كان عليه دين لذلك لان اقراره جاز عليه بالتوكيل ولان القيد لما كذا به فقد اقر  
ان شريكه لم يقبض شيئا فلا يرجع وكذلك اذا اقر القيد بما قاله المولى وصدقته في ذلك فكذا الشريك  
يرى الغريم ولا يرجع واحد منهما على صاحبه شيئا اما القيد فلا صدقه واما الشريك فلا يرجع على  
العبد لان الشريك لما كذا به من ربحه ان العبد لم يقبض شيئا فلا يرجع ولو قال كل واحد منهما انا حيا  
قبض ولو اقبض انا شيئا فان كان على العبد دين جاز اقرار المولى ويرى الغريم وليس للشريك والعبد  
ان يرجع ارضا على صاحبه شيئا لما ذكرنا ان اقرار المولى لا يجوز بايجاب الضمان على احدهما واما  
استيفاء ابراء الغريم خاصة وكذا كان العبد لا يرجع عليه كان الشريك ان يرجع على القيد بغير ما  
يقبل لعبد ولو كان للعبد ان يرجع على الشريك شيئا لان العبد كان لا دين عليه فان اقرار المولى  
يجوز عليه لاجل ملكه لاجل الوكالة فلما كان اقرار المولى على القيد لاجل ملكه صار بمنزلة قبض  
المعاشرة ولو ظهر قبض العبد بالمعاشرة او ظهر اقرار القيد بالنقض كان للشريك ان يشاركه خلاف  
ما اذا كذب الشريك المولى انه لا يرجع على القيد لان من ربحه ان العبد لم يقبض شيئا واما استيفاء  
ان العبد قبض انا المولى للعبد ان يرجع على الشريك لان اقرار المولى على الشريك انما يجوز لاجل ملكه  
فلا يجوز اقراره في وجوب الضمان عليه فاذا كان على العبد دين فقد ذكرنا ان الشريك لا يرجع على  
ولا على مولاه شيئا الا اذا قضى الدين الذي على العبد فاذا قضى الدين بقيت في حياقي يد العبد وفي  
دقيقته كان للشريك ان يرجع منه حتى يستوفي نصف دينه وذلك ما بين وجوب قبض المولى للعبد لما  
قضى منه جاز اقرار المولى على العبد حتى يملكه فيرجع الشريك عليه بنصفه كما اذا ارجع عليه من ان  
الشريك يرجع عليه بنصف ما قبض لذلك اذا قبض الدين يرجع عليه بنصف الباقي **باب** ولو كان  
الشريك هو الذي وكل العبد بالخصوصية في شيء فاقرا العبد عند القاضي انه لا حق للشريك قبل  
اقراره قد استوفى من الغريم نصيبه ومحدد ذلك الشريك يرى الغريم من حصته الشريك لال العبد  
ويكل الشريك واقرار الوكيل على موكله كائن اذا اقر عند القاضي الا ان العبد ياتى من الغريم نصف  
الدين فاذا ائتمن شاركه الشريك فيه ان كان على العبد دين او لو كان لان العبد يصدق في سكرة  
الغريم الا انه لا يصح في غلبه ما قبض من الغريم لنفسه فوجب ان يكون بينهما بضعين ولو ذكر  
في الاصل حكم اليقين ولكن ينبغي ان يكون في الاستدلال القول قوله مع عينه لان العبد كان امسك الشريك  
بنصف نصف الدين فلما ادعى بطلان الشريك كان القول قوله مع عينه كما لو ادعى ان  
الوديعة كان القول قوله مع عينه كذلك ههنا ان اقبض العبد النصف فارد شريكه ان يشاركه

ينبغي

ينبغي ان يكون القول قوله مع عينه لا لو قبض من الغريم شيئا لان القيد اصغر خليف ما في نفسه  
والشريك مثلا فالقول قوله مع عينه **باب** ولو كان للعبد وشريكه على رجل الف درهم ومومن  
بما اصاب الغريم فادعى العبد ان شريكه قد قبض حقه واراد ان يرجع عليه بنصفه فحده الشريك ووطل  
مولى العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين او لا دين عليه او وكل الشريك بعض ماله العبد  
فاذا وكل الشريك ان استوفى نصيبه فاقراره باطل ولا يكون كذا في ذلك لان المولى حر الي غيبه  
منفعة المال وكذلك الغريم اذا كان وكلا ولا يملك المولى لا يملك خاصة القيد لنفسه فلا يملك خاصة  
لعبد وبذلك لو كان الشريك ادعى على العبد الاستيفاء فوطل العبد بالخصوصية فيه مولاه او بعض غريمه  
حازت الوكالة وجاز اقرار المولى بذلك لانه لا يجوز ان يفسد منفعة المال وكذلك لو وكل غريمه من ماله  
لانه اذا اقبضت القيد ربح الغريم اليه فلما حازت الوكالة واقرار المولى بنقض العبد نصيبه من  
الدين جاز اقراره وللشريك ان يرجع على القيد بنصف حقه لان اقرار المولى بغيره اقرار القيد لا العبد  
اذا وكله فقد اقامه مقام نفسه في الاقرار فلما ادينه الشريك بنصف حقه ثم حضر المطلب يطلب  
العبد منه نصيبه من الدين فاذا اقر المطلب ان يرجع عليه باقرار مولاه عليه بالنقض فان كان العبد  
لا دين عليه لم يكن للعبد ان يرجع على المطلب شيئا لان العبد اذا لم يكن عليه دين جاز اقرار المولى  
على الملك وصار اقرار المولى على نصيب العبد شاهدا وكذا كان العبد دين كان للعبد ان يرجع  
على المطلب بنصفه من الدين ولا يطلخص العبد باقرار المولى لان اقرار المولى جاز على عهده لاجل  
الوكالة لاجل وجه الملك وانما يجوز اقرار الوكيل على الموكل فيما وكله خاصة ولا يجوز في غيره  
وانما وكله العبد فيما بينه وبين الشريك خاصة ولو وكله فيما بينه وبين المطلب فلو لم يكن استيفاء  
منه وبين المطلب لم يطل حقه باقرار المولى بالنقض للعبد ان يرجع عليه بحقه وقد بقي من  
حق شريكه بنصف حقه لانه اذا قبض حقه من العبد فله ان يرجع بذلك على المطلب ايضا فانما  
ما قبض شيئا استيفاء ائتمنا لان حق العبد حصة وحسب الشريك ما بين وجوب قبضه على مقدار  
نظما حتى يستوفيه سبحانه **باب** واذا كان الرجل على المادون الف درهم فادعى العبد  
على احدهما انه قد استوفى نصيبه وحده المدعي عليه فوطل المدعي عليه مولى العبد بذلك فاذا المولى  
عند القاضي فاقراره باطل ولا يكون المولى خصم في ذلك ان كان على العبد دين او لم يكن لان اقرار المولى  
بالاستيفاء يخلص رقبته العبد بنفسه وكذلك لو كان الرجل غريما للعبد لانه حر الي نفسه منفعته كما  
وليس للشريك الاخر ان يشاركه في شيء لانه لا يرجع اقراره بالاستيفاء فلا يثبت له حق الرجوع بالنصف  
وكذا كان احد الزكيتين وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فان التوكيل فاذا اقر عند القاضي ان  
صاحبه قد استوفى حصته من العبد جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويطل من حصته الدين جميعا وليس  
للغريم الذي كان شريكه فالغريم الذي لا شريك له انه قد وكل العبد الذي ليس شريكه بالتوكيل لا يجوز  
لان هناك كان شريكا في ذلك لانه لو وكلت فوطل من نصيبه فطلخص الموكل وعلى حق الموكل  
وكان في اقراره بغير رقبته العبد بنفسه فكان شريكا في اقراره فلم يجز انما اذا كان شريكا فلا تمت  
في اقراره لانه لو اقبضت شريكه لاصح اقراره في حق الشريك حتى لا يرجع عليه شيئا اما اقراره في حق  
حق العبد عن حصة وكان ذلك القول على نفسه وعلى شريكه والباقي يكون لنفسه ولشريكه لانه  
يصدق في حق رابة العبد ولا يصح في حق قطع الشريك فاذا كان ذلك لو كان في اقراره تمت

وحين



فجاز الوكيل **باب** وإذا وجب لرطب على العبد دين ألف درهم فادعى عليه ما على صاحبه أنه  
تقص حصة من الدين وأخذه الشريك ووطئ المولى أو العبد أو غيره بالعبد محصومة صاحبه  
أدى ذلك فأقر الوكيل عند القاضي أن وطئه قد قص ما ادعاه شريكه لم يحزن توكله ولا أقاربه ولا  
الوكالة لو جازت جاز أقرا الوكيل على الوكيل بالإستيفاء وكان في ذلك براءة العبد وخلصه لنفسه  
ولو لم يوطئ المدعي عليه ولكن المدعي قد وكله لا خصوصيته فأقر الوكيل أن المدعي لم يتقص شيئا من الدين  
جاز على المدعي أن أقرا الوكيل على الوكيل يجوز ولا منعقة للوكيل في ذلك وهذا على العبد كماله  
**باب شراء العبد للمأذون وبه** قال وهو العبد المأذون وبه ما يتعارف به  
بينه جاز طالا أو جلا أو سلبا في قولهم جميعا لأن هذا من عمل التجار ولوايع أو أشترى بالأسعار  
الناس منه جاز في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قولها لا في حصة أن العبد يقرب نفسه لأتري أنه لا يصح  
بالعبد على غيره وأنه سيج العرض إلا في خلاف الوكيل البيع على قولها فأنشبه المحرور إذا ذكرنا  
في أول الكتاب أن العبد إذا انكح المحررة التي حكمه بالأحرار لها أن التصود من الإذن في التجارة  
وهو طلب النفل والزيادة دون المال المالك وفي الحماة الكبيرة المالك فلما قيل يخل بالحق  
فصار كالوهاب أو عتق فاسأل على الوصي في مال التيمم والاب من مال الصغر والقاضي أنه لا يجوز لهم  
وشرأهوا الأعلی العرف والجواب ما ذكرنا أن المحرر لما انكح عنه التيمم من الأحرار خلاف الأب والوصي  
والقاضي لا لهم أمروا بقربان مال التيمم التي هي أحسن فلا يجوز تصدقهم إلا على العرف وكذلك  
من لا يجوز هبته مثل المكاتب والصبي والصورة بأذن له أبوه في التجارة فاشترى أو باع بالائتقان  
الناس به فهو على هذا الاختلاف والمجته لا في حصة في الصبي للمأذون والعبد المأذون أنه غير  
الاذن والاذن لا يحتمل التخصيص في نوع من التجارة فذلك لا يحتمل في نوع من البيع وحجتها ما ذكرنا  
وإذا كان في يد المأذون جارية تباع لمن يوطئ بفلام وسلكه إليه الجارية ولو قبض الفلام حتى ذهب  
عن الجارية أو شئت يدعها ثم مات الفلام فعليه المصلحة على وجهين إما أن يكون العيب الذي حدث بالجارية  
قبل هلاك الفلام أو بعد هلاكه وطأه لا يخلو من ثبوت أوجه إما أن يكون العيب بأية مماويه أو بفعل  
المشتري أو بفعل الأجنبي إما إذا حدث العيب قبل هلاك الفلام كان نقصان ما ويا أو بفعل المشتري  
فالمشتري للفلام الجارية أو ما رضى الجارية بعبه ولا تتبع المشتري بالنقصان وإن شارك الحاد  
وضى المشتري قيمة الجارية بعد القبض وإنما لم يركله أن يرضى المشتري بالنقصان وإن استقصت بفعله  
لأنه من ملك نفسه فلا يجوز أن يجب عليه الضمان بنقصان ملك نفسه إلا أن يشتري العبد له  
الجارية لأن السلعة قد صارت بأفقه وبني الجارية وهو الجارية أو ما رضى بالنقصان وإن شارك  
وضمته قيمة الجارية وهذا كما قالوا في كتاب البيح إذا زوج امرأة على جارية ودفع المهر فطلق قبل  
الدخول بها وقد استقصت الجارية في يد المرأة فالزوج بالجارية أو ما رضى لها ما نصه ولم يرضى الرضا  
من النقصان وإن شارك الجارية وأد نصف قيمتها يوم المهر وذلك ههنا ولو كان النقصان  
بفعل الأجنبي فإن المشتري للعبد ما خد من باع الفلام قيمة الجارية ولا يسأل له على الجارية لأن الإرض  
منع النسخ والدفع إنما عني عن أحد ما كانا هلك في يد المشتري وكما عليه الفقه وهذا كما قالوا  
في المهر إذا استقصت في يد المرأة بفعل الأجنبي لم يطلعه قبل الدخول بها لم يرضى للزوج إلا نصف القيمة  
لك ذلك ههنا إذا كان النقصان من هلاك الفلام ولو كان النقصان بعد هلاك الفلام فإن

كَانَ الْعَيْبُ بِأَفْجَاءٍ أَوْ سَعَلَ الْمُشْتَرِي كَمَا لِلْعَيْبِ الْمَادُونُ أَنْ أَخَذَ الْحَارِجَةَ وَبَعْضُ الْمُشْتَرِي النَّصَّانَ  
 لِأَنَّ الْعِلَامَ هَلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَقَدْ اسْتَقْبَلَ الْبَيْعَ وَبَقِيَ الْحَارِجَةُ فِي يَدِهِ بَيْعٌ فَلَيْدَ طَوَكَاتِ الْحَارِجَةِ فِي  
 بَيْعٍ فَلَيْدَ فَاسْقَصَتْ فِي يَدِهِ سَعْلُهُ أَوْ أَنَّهُ حَاوِيَهُ رَدَّ بِلَا حَالِ النَّصَّانَ لَدَيْهِ مِمَّا وَكُوَانِ النَّصَّانَ  
 سَعَلَ الْإِجْمَاعِي كَمَا لِلْعَيْبِ الْمَادُونِ أَنْ سَعَلَ الْحَارِجَةَ وَهُوَ الْحَارِجَةُ فِي حَالِ النَّصَّانَ أَنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي  
 لِأَنَّ الْحَارِجَةَ كَانَتْ فِي حَالِهِ وَسَعَلَ الْمُشْتَرِي الْإِجْمَاعِيهَ وَأَنْ شَاءَ الْإِجْمَاعِي فَصْنَهُ بِحَالِهِ وَلَا يَبْجَحُ الْإِجْمَاعِي  
 عَلَى الْمُشْتَرِي **قَالَ** فَإِنْ كَانَ حَدَثَ لَهَا عَيْبَانِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ هَلَاكِ الْعِلَامِ وَالْآخَرُ قَبْلَ هَلَاكِهَ فَإِنَّ شَاءَ الْمَادُونُ  
 أَحَدَهُمَا نَصَّانَ عَيْبَهُ الْآخَرَ وَأَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ هَلَاكِ الْحَارِجَةِ يَوْمَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ لَمْ يَلِ الْعَيْبَ الَّذِي حَدَثَ بَلْ  
 هَلَاكَ الْعِلَامُ لَا يَكُونُ مَحْمُولًا عَلَيْهِ لِحُدُوثِهِ فِي يَدِهِ **قَالَ** وَلَوْ لَحِثَ حَدَثَ هَذَا لَمْ يَكُنْ يَطْعُ رِجْلَهُمَا  
 أَوْ تَقَاعُصُهَا أَوْ يَطْلُبُهَا الْوُطْأُ أَوْ لَمْ يَقْضِهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَكِنْ أَمْرٌ غَيْرُ سَيِّدٍ أَمْ هَلَكَ الْعِلَامُ هَذَا أَعْلَى  
 وَجْهًا أَمَّا أَنْ حَدَثَ ذَلِكَ قَبْلَ بُلُوغِ الْعِلَامِ أَوْ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَنْ كَانَ بَلْ قَتَلَ بُلُوغَ الْعِلَامِ فَلَا يَكُنْ لَهُ رَدٌّ  
 عَلَى الْحَارِجَةِ وَيُضْمَنُ قِيَمَتَهَا بَعْدَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ لِأَنَّ الْأَرْضَ وَالنَّفْسَ وَالْوَلَدَ مَعَ الرَّدِّ وَالشَّيْءَ عَلَى مَا دُرِّبَ وَأَنْ  
 كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ بُلُوغِ الْعِلَامِ أَحَدَ الْمَادُونِ حَارِجَتِهِ وَعَقْرَهَا وَكَوَلَدَهَا وَاحِدَ نَقْصَانٍ عَمَّا جَاءَهَا مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْمُسْكَنِ  
 وَأَنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي الْإِجْمَاعِي لِأَنَّ الْعِلَامَ لَمْ يَهْلِكْ بَقِيَ الْحَارِجَةُ فِي يَدِهِ يَكُونُ سَعْلُهُ وَالْجَوَابُ فِي بَيْعِ الْعِلَامِ  
 مَا دُرِّبَ أَمَّا أَحَدُهَا وَوَلَدَهَا وَأَنْ كَانَتْ الْحَارِجَةُ وَلَدَتْ أَمْ هَلَكَ الْعِلَامُ طَرَفُهَا لَمْ يَنْصَبْ لَهُ قِيَمَةُ الْحَارِجَةِ حَتَّى يَهْلِكَ  
 الْوَلَدُ فَإِلَّا الْمَادُونُ الْمَيَادِينَ أَنْ أَخَذَ الْحَارِجَةَ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَنْهَا وَأَنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي قِيَمَتَهَا يَوْمَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ لِأَنَّ  
 الْوَلَدَ كَانَ مَالًا لِلدَّارِ وَهَلَكَ الْوَلَدُ وَارْتَضَى الْمَالُ إِلَّا أَنْ الْمُشْتَرِي بِالْحَارِجَةِ اسْتَقْبَلَ بِالْوَلَدِ  
 فَإِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ النَّصَّانِ لِأَنَّ اسْتَقْبَالَ فِي يَدِهِ الْمُشْتَرِي وَأَنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا يَوْمَ دَفْعِهَا  
 إِلَيْهِ لَمْ يَلِ الْمَادُونُ أَوْ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْحَارِجَةِ أَوْ أَرْضَ أَوْ عَمَّا كَانَتْ أَمَّا عَمَّا وَلَدَتْ وَلَكِنْ أَمْرٌ غَيْرُ سَيِّدٍ أَمْ هَلَكَ الْعِلَامُ  
 وَلَدَتْ أَمْ هَلَكَ الْعَيْبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الشَّاهِ سَبِيلٌ وَبَقِيَ قِيَمَةُ الشَّاهِ لِأَنَّ الْوَلَدَ مَعَ الشَّيْءِ وَالرَّدُّ فَلَوْ هَلَكَ الْوَلَدُ  
 بَلْدَانُ بَقِيَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الشَّاهِ كَمَا كَانَ الْمَادُونُ أَنْ أَخَذَ الشَّاهَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ فِي ذَلِكَ خِيَارٌ لِأَنَّ الشَّاهَ لَا يَقْضِي إِلَّا  
 عَلَى بَنَاتِ أَدَمٍ **قَالَ** وَأَنْ كَانَتْ الْحَارِجَةُ وَلَدَتْ وَلَدًا فَاعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي ثُمَّ مَاتَ الْعِلَامُ عَلَى الْمُسْكَنِ  
 قِيَمَةُ الْحَارِجَةِ وَلَا يَرُدُّ الْحَارِجَةَ لِأَنَّ شَيْءَ لَهُ وَلَا الْوَلَدَ بِالْعَقْرِ وَالْوَلَدُ بِإِذْنِهِ فَشَيْءٌ كَمَا فِي بَابِ الزَّادِ أَدَبُ  
 فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ بَعْدَ الْعَقْرِ بَلْدَانُ نَقَضِيَ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيَمَةُ الْحَارِجَةِ فَإِذَا رَدَّ الْمَادُونُ أَنْ أَحَدَ حَارِجَتِهِ وَلَوْ  
 يَكُنْ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْوَلَدُ تَرَدَّدَ وَلَدًا أَحَدًا لَا عَلَى الْمُشْتَرِي وَبَعِيرٌ ذَلِكَ أَنْ هَذَا الْوَلَدُ لَمْ يَكُنْ مَرْجُوعًا بَعْقَتُهُ  
 إِنْسَانٌ فَهَلَكَتْ وَلَدًا كَانَ لَا الْوَلَدَ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَمْرِ فَادْعَ عَلَى الْمُشْتَرِي هَذَا الْوَلَدَ وَتَرَدَّدَ وَلَدَهُ الَّذِي مِنْ  
 الْعَقْتِ بَلْدَانُ نَقَضِيَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْحَارِجَةِ لَوْ كُنْ الْمَادُونُ عَلَى الْحَارِجَةِ كُلِّهَا لِأَنَّهُ قَدْ عَمِيَ لِلْمُسْكَنِ وَلَا تَأْتِي  
 وَذَلِكَ بِإِذْنِهِ مَعَ الرَّدِّ وَلَوْ لَمْ يَسَلِ الْوَلَدُ وَلَدَ الْآخَرِ وَلَهُ لِلْمُسْكَنِ كَمَا لِلْعَيْبِ أَنْ أَخَذَ الْحَارِجَةَ نَاقِصَةً  
 وَلَا يَضْمَنُ قِيَمَةَ النَّصَّانِ الْمَادُونُ أَوْ شَاءَ أَحَدُهُمَا وَضَمَنَ قِيَمَةَ الْحَارِجَةِ يَوْمَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ وَإِنَّمَا حَرَجُ الْجَلِ النَّصَّانِ  
**قَالَ** وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي بِقَبْضِ الْحَارِجَةِ قَطَعَ يَدًا أَوْ وَطْأَ وَبَعِيَ كَرَادِيْبَ أَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا قَبْلَ ذَلِكَ  
 الْمُشْتَرِي ثُمَّ مَاتَ الْعِلَامُ فِي يَدِ الْبَيْعِ فَإِنَّ الْبَيْعَ فَإِنَّ الْمَادُونُ أَخَذَ الْحَارِجَةَ وَلَمْ يَقْضِ لِلْمُسْكَنِ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ وَأَنْ شَاءَ  
 أَحَدُهُمَا الْحَارِجَةَ يَوْمَ دَفْعِهَا إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي مَا وَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْحَارِجَةِ حَتَّى يَمُوتَ الرَّدُّ وَالشَّيْءُ لَا يَرُدُّ  
 بَعْلَهُ فِي يَدِهِ مِلْكًا حَقِيقًا أَمْ حَرَامًا فِي يَدِ الْبَيْدِ فَلَا جُلَّ النَّصَّانِ فَلَا يَسْكُنُ وَلَدَهُ لَوْ مَاتَ  
 وَلَدَهُ لَا يَسْتَوْفِي جَزَاءَ مِنْ إِجْرَائِهِ فَلَهُ أَنْ يَرْضَى بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ وَطْأَ وَبَعِيَ كَرَادِيْبَ أَمَّا إِذَا كَانَتْ























نصف الثمن ولا يمين على المشتري لأن العاقبة امر براءه وليس للأمر أن يحلف المشتري أيضا لأنه ليس بعاقد  
معه وبقوله أن أحد نصف الثمن ويشاركه فيه ويأخذ منه نصفه لأننا نأخذ منه في إقراره نفسه عن  
فانما إذا أراد استخلاص المتبوض لنفسه لم يكن له ذلك إلا أنه إذا أراد مشاركته يحلفه العبد بالله  
ما قبضت نصيبك فاحلف حكيما يشاركه وأن كل لم يشاركه هذا إذا حلف العبد ولو بطل من  
لشركه نصف الثمن لأنه المثل نصف الثمن بقراره بقبضته فلما دخل على العين لم يظهر قبضته فكان الضمان عليه  
هذا إذا أقر العبد أن الشريك قبض الثمن ولو أن الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض الثمن كله ومكذوبة  
المشتري وكذلك العبد يرى المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري لأن الأمر بذلك نصف  
فلما قال للعبد قبضت جميع الثمن فقد أقر وصيب الأمر فأقر الأمر في تمامه المشتري عن نصيب نفسه بقرار  
ولا يمين على المشتري لأن الأمر ببراءته ثم للأمر أن يحلف العبد بالله ما قبضت جميع الثمن فإن بطل على العين  
صار مقرا بقبض جميع الثمن وبطل حق العبد وبغيره للشريك نصف الثمن لا بالتكول صار مقرا بقبض  
جميع الثمن فيغير من نصف الشريك وأحلف يرى من نصيب الأمر لأنه قطع بحسبه خصوصته وللعبد نصف  
التمس على المشتري لأنه لم يظهر قبضته فله أن يأخذ بنصيب نفسه وهو النصف ولا يشاركه الأمر في ذلك  
ويسلم العبد لأن الأمر المثل حق نفسه حيث أقر أن الشريك قبض جميع الثمن فأيما يرى المشتري عن نصيبه  
بأقراره وصار كدين مشترك بين اثنين لم يلف أحدهما نصيبه وجه من الوجه وبقي نصيب الآخر فان أحد  
الآخر نصيبه لم يشاركه الشريك في ذلك ولا يرفع من العبد قبض جميع الثمن وما قبض من ذلك إنما هو  
ظلم منه ولا حق فيه ولأنه لا يشاركه هذا إذا أقر الأمر أن العبد قبض جميع الثمن يرى المشتري  
عن مع الثمن لأنه لو أقر قبض جميعه يرى المشتري عن النصف فإذا أقر قبض النصف براء المشتري عن نصف  
هذا النصف وهو ربع جميع الثمن وذلك ما بين في محمول وبقي على المشتري لانه أربعة وذلك بحماية  
وخصونه بما ما قبض العبد شيئا فلا أمر له وللعبد لئلا يأن حق العبد بحماية درهم وحال الأمر ما لا  
وخصونه **فاد** ولو أقر الأمر أن العبد براء المشتري من جميع الثمن بغير قبض أو أنه وهبه له فأبواه  
بالجدة فلو جمع جميعا ولا يمين على المشتري لأنه لا أمر خطا أو اطلاعا العبد ليس من أصل الإجماع فلو جمع  
حكماه نصار لعبد بجر وعبد أقر الحق أن العبد اعترض نصيبه لم يرفع هذا أي وهو عده لها وكذلك لو أقر  
العبد بذلك على الأمر وأنكر الأمر لأنه لو يرى أملا بقرار العبد أن الأمر براءه والعبد لو فعل ذلك منه  
لو نحن فله ذلك إذا أمر على غيره كما يقول في عهد مشترك بين عده أقر العبد أن الحق نصيبه لم يرفع  
عن شرا فاقه ولو عتق لا يترعا وهو ليس من قبله **فاد** ولو كان شريك العبد هو الذي وثق بالشئ  
العبد ثم أقر على العبد قبض الثمن أو قبض حصته كان ذلك عذرا لقرار العبد عليه أو كان العبد وبالشئ  
والجواب فيه كما ذكرنا ولو أقر العبد على الناحي بالإمارة أو الهبة كان الخطأ وكذلك لو أقر العبد بذلك على  
الناحي والمعتني فيه ما ذكرنا **فاد** وإذا كانت الحارة بين حرس فاعل أحد صاحبين صاحبه من العبد المأدوم  
بألف درهم ثم أقر الأمر أن الناحي براء المشتري من الثمن أو وهبه له وأدعاه العبد ومحمد الساج فقد  
يرى العبد من حصته الأمر من الثمن ولا يمين عليه في شيء من ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد لأن الأمر أقر أن  
العبد وهو المشتري يرى من جميع الثمن فأقراره في نصيب نفسه جائز ويرى المشتري ولا يمين عليه  
لأن المالك أقر ببراءته وحلف المأدوم بالله ما براه فأطاعت أحد من المشتري نصف الثمن بقراره  
لأنه قطع دعواه بحسبه وأن كل لزمه نصف الثمن لأنه صار مقرا ببراءته بقراره عن جميع الثمن فمع إقراره

أن العبد قبض نصيبه

لأنه مشترك بقبض

في غير ما قبض العبد

لأن حق العبد لثامه

نصف الثمن للأمر لأن الوكيل بالبيع إذا أقر المشتري عن الثمن صح إقراره في قول أبي حنيفة ومحمد ونص ذلك  
هنا وعلى قول أبي يوسف التمس على كاله على المشتري لأن الموكل ادعى على الوكيل شيئا لا يملكه الوكيل إذا أقر  
عنده أن الوكيل إذا أقر المشتري عن الثمن لا يصح إقراره هذا إذا أقر الأمر أن الوكيل براء المشتري عن جميع  
التمس ولو أقر الوكيل أن الأمر قبض حصته من الثمن وأقر المشتري أو وهبه له أو أقر أنه إقراره عن جميع الثمن  
أو قبض جميع الثمن فالجواب واحد لأن الأمر لا يملك إلا النصف فإذا كان ذلك كان إقراره وسرا للمشتري  
عن جميع الثمن ولا يمين على العبد وهو المشتري لأن القاطن أقر ببراءته وبغيره الوكيل للأمر نصف الثمن  
بعد ما حلف الأمارة ببراءته لأن إقراره ببراءة الأمر يقتضي أنه المشتري صار كالوكيل ببراءة المشتري  
التمس في قول أبي حنيفة ومحمد ويصح ابتاع على المشتري نصف الثمن لأنه لو فسر براءته عن نصيب نفسه  
قول أبي يوسف لا يجوز إقراره لما ذكرنا أن إقراره ببراءة المشتري لا يصح **فاد** وإذا دفع المأدوم إلى  
رجل بارية له سبعا فباعها من رجل له على المأدوم من دفع إليه الجارية فقد صار الثمن بالدين قصاصا  
هذه المثلثة على ثلثة أوجه أما أن يكون للمشتري على الموكل ألف درهمين وكان له على الوكيل ألف درهمين  
دين أو كان له على كل واحد منهما ألف درهم أما إذا كان له على الموكل ألف درهمين أو كان له على كل واحد منهما  
جميعا لا يملك العين للموكل وقد كان للمشتري عليه ألف درهم وعلى الموكل عليه ألف درهم فعقد البيع  
فالمشتري قصاصا ولا يكون هذا شيئا أما هذا الأمر الآخر الذي يكون قصاصا على الدين قد  
مدد الموكل الثمن أخرا فلا يكون شيئا ولكنه يسهل شيئا الموكل به وأمر الموكل بغيره في قوله جميعا ولو كان  
الدين على الوكيل صار قصاصا وببراءة المشتري وبغيره الوكيل للأمر ألف درهم في قول أبي حنيفة ومحمد  
وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا وموقع عليه فاب البيع ولو كان الدين عليها صار قصاصا بالدين  
الذي على الأمر ولا يصير قصاصا بالدين الذي على الوكيل في قوله جميعا إنما على قول أبي يوسف فلا  
أمر الوكيل بالبيع وأمر الموكل بالبيع وعلى قول أبي حنيفة ومحمد فلا من المالك أقوى من غيره لأن المالك يملك  
حقيقته الملك والوكيل لا يملك إلا ترى أنه إذا صار قصاصا بالدين الموكل لا يجب عليه الضمان وإذا صار  
قصاصا بالدين الموكل بغير **باب البيع القاسم من المأدوم** **فاد** وإذا دفع المأدوم بارية سبعا فباعها  
من رجل ولما أتته براء للمشتري فيها من البيع والعين عتق ذلك ما يجوز له في شرائه من الحج لا للعبد المأدوم  
في بياره كالحق والبيع القاسم من الثمن لا ترى أن الوكيل بالبيع إذا دفع سبعا فباعها فلا يكون مالكا فاد عبط  
في المشتري عليه كانت أغله موقوفه إن تم البيع فيها هلاك الجارية أو بغيره فالعكة له وإن دبت  
الجارية على كاهلها فالعكة له لأن الجارية موقوف فطقت العكة التي هي مع لها موقوفه فإن تم  
فالمشتري وإن أنسخ فليست مع قوله في الأصل علة الجارية أي حوت نفسها فاما إذا أقر المشتري  
فالأمر يكون له كما إذا أقرت الجارية المعضومة كانت الجارية لصاحبها فإن أقر العاصب كان الأمر له  
فإن دبت الجارية إلى العبد المأدوم ح أغله إن كان على العبد من بغير العكة إلى دينه ولا يصدق  
شي لأن العبد ليس من أهل الصدقة فلا يجب على غيرها الصدقة أيضا لأنهم أخذوا العكة مداعين بينهم  
فلا يجب عليهم الصدقة كما لو أقر أحد المأدومين من البضائع في بضاع التصاريح فاد ذلك الثمن أنه  
لا يصدق به لأن ذلك بدو دينه كذلك هنا وإن كان العبد لا بد عليه ذلك للمولى ويصدق به لأنه  
أخذ عين العكة وقد استفاد ما يستحب حيث لا يملك له ولا ضمان هذا إذا دفع المأدوم بارية سبعا  
فأدركه وأقر المشتري المأدوم بارية مخرج شرا فأيضا أو قبضها فاعلن غلة نظرا ثم ملك العبد بارية



شيء كان عليه من اذ لم يكن لان ملكه قد تم فيها وانما انسخ فحصلت الغلة له في ملكه وفي غيره فلا  
يصدق بكونه ملكا عليه من اذ لم يكن وان ينقض البيع رد الغلة فيها ويصدق البيع بالغلة لانه ما قبل  
الصدق وقد حصلت الغلة في غيرها فلا يطبق له **قال** واذا باع المادون جارية من رجل عاقل  
مولاها اليه ثم ان المشتري باعها من مولاها هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون على العبد من اولاد عليه  
وان لم يكن على العبد من كان له نصيب للبيع الاول لان المشتري كان مورا بالرد وتدرجها على  
المالك الاول لان مال العبد لولاه اذ لم يكن عليه من نصيب كرده على العبد ولورده على العبد يستعمل  
كان نصيب البيع الاول كذلك ههنا واذا كان على العبد من نصيب المولي لم يكن نصيب البيع الاول ولا  
يغاسق بينهما وبعد المشتري فيه الجارية وعلى المولي الثمن لان له تعلقه من قبل المولى  
محل الاطاب ولو باع من الاجبي كازال البيع الثاني ويحب على المشتري فيه الجارية كذلك ههنا وكذلك لو باع  
من عبد آخر للمولى اجبي وسلمها اليه فقد اكمل لواعا من المولى ان لم يكن على واحد منهما من نصيب البيع  
القاسم لان رد العبد للمولى ولا يرد على العبد كرده على المولى ولا يرد المشتري من نصيبه الا بعد ما  
على العبد المادون او الى مولاها لان الجارية في حيز المشتري بالنقض فلا يرد من نصيبه الا بعد الوصول  
الى ابيها وهو العبد او الى مولاها وان كان على احد من كان له نصيبا مستقبلا ولا يكون نصيبا للبيع  
من قبلها يتعلق به نصيب الاجبي **قال** وان باع من مضارب المادون فهو باع ولا يكون نصيبا للبيع  
الاول لان المضارب له حق قوي بسبب الملك الا ترى ان رب المال لا يملك فيه من البيع ولا يملك  
لو اشترى اذ اورد رب المال شيئا كان له الشفعة وكذلك لو باع رب المال دابة او مضارب شيئا  
بدار المضاربة كان له الشفعة فنصاريه من المضارب كبيعته من الاجبي وكذلك لو باع من مضارب المولى  
العبد من اولاد عليه او باع من المولى او مضاربه او باعها من المولى لان له صفة في حاله فهو باع  
لما ذكرنا ان المضارب حق قوي بسبب الملك وكذلك لو باع من المولى او مضاربه لان الاملاك متميزة  
نصا واما الاطاب وكذلك لو ان اخيبا وكل المولى شيئا له فاشراها وكل العبد من اولاد عليه هو  
باين والبيع على المولى وللعبد القيمة على المشتري لانه لم يرجع الى الملك الاول وانما يرجع الى الملك الاجبي  
وصار كان الاجبي هو الذي اشترى فقدر البيع الثاني ولا يكون نصيبا للبيع الاول وكذلك لو ان الاجبي  
وكل المادون البيع اشراها فاشراها لا يكون نصيبا للبيع الاول لان الملك لم يرفع للعبد وانما رفع  
للاجبي فنصار كان الاجبي هو الذي اشراها وكان للمادون نصيبا المشتري القيمة والمشتري عليه الثمن لان  
التمسح على الوكيل وهو الذي يطالب به فيصير نصيبا ويخرج العبد على الاثر بالتمسح اذ يري من ماله  
**قال** ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما لو باع من اخيبا بالتمسح ثم ان اخيبا وكل  
البيع اشراها منه باقل من ذلك لو باع من مضارب او بعينه من ماله شرايه لنفسه فلم لا يكون ههنا كذلك  
محل له في ذلك المسئلة انما يفند البيع لاجل الربا والربا يفسد الخط فها نصا شرايه لنفسه ولغيره  
واما ههنا يعتبر وصوله الى الملك الاول حتى يكون نصيب البيع ولم يوجد الا ترى ان مكاتب التاج لو  
اشترى باقل من ماله من ماله شرايه لبيع او امان في سلمه السح الفاسد لو اشترى مكاتب التاج لو  
شرا البيع **قال** ولو كان المادون باع هو الذي وكل ابنا كاشرا له فنقل ونقض هو نصيب البيع  
ففيه اشراها لان المولى كان شرا المادون وتمتبه كتمسك المادون وكواشترى بنفسه كان نصيبا  
لبيع كذلك ههنا **قال** وكوفها المادون في المشتري فهو نصيب البيع لان المادون من الاستعداد

لشاه البيع وقوله استرد اذ استرد الا ترى ان بطلوا اشترى عده او قبضه مثل ان يقبل الثمن فيراد ان التاج ثم  
ان التاج قبله كان شرا له وسطا المولى لذلك لو غصب من رجل عده ثم ان الغصب منه مثل العبد صار  
مستردا له ولا يجب على الغاصب ضمانه لذلك ههنا وكذلك لو كان حفر يورا في الطريق قبل البيع او بعده  
الجارية وما كانت فان نصيبا للبيع والمشتري يري من ماله ان يورث الى العبد وصار العبد مالا  
من طريق الحكم الا ترى ان اخيبا لو وضع فيها حمارا كان العبد ماله كذلك ههنا ولو لم يمت ولم يحدث لها  
عيب من ذلك الوقوع ثم مات ولم يمت المشتري وهو نصيب للبيع ولا يمتي على المشتري من القيمة لان هذا  
العيب حدث بفعل المادون فنصار كان العبد هو الذي جري عليه وطردت العيب في ماله من قبله بنصف منه  
لما وصايات من ذلك العيب او من غيره لان العيب اذا حدث بفعل المادون صار مستردا او قاصدا فاذا ملك  
بعد الاستعداد في بعض ماله ملك من ماله التاج ولو سلم المشتري ثم مات فالمشتري ضمان لقيمة  
لان العقد عليه ملك في ماله والعبد ضمان لما نص من ماله لانه صار جارية على ملك الغرقان  
المولى قبل جميع ذلك ان لم يكن على العبد من صار الجواب فيه كالوفد العبد لما ذكرنا وان كان على العبد  
من سلمها للمولى او وقعت في يده من المولى حمارا كالوفد العبد على الاجبي على ما قلنا المولى القيمة في  
سبل المشتري اذا حدث الموت بفعله وهو خطأ على المشتري فتمسك للعبد وان حدث العيب من قبله والله  
من عهده على المشتري فتمسك لانه نصيبا بغيره ويخرج على المولى شفعان العيب في ماله طالا  
لانه نصيب ملكه يجب في ماله لان الجارية في العبد والامانة فيادون النفس لا يجب على القاتلة **قال** وان  
كانت وقت في ماله المولى في ملكه او للعبد في جاريته لم يكن ذلك نصيبا للبيع لانه لا يجب على صاحب الجارية  
ضمان لانه حذر في ملك نفسه فلم يكن ذلك ضامه منه فلم يكن مستردا فاذا كان كذلك وجب على المشتري  
ميتا لان المقبوض للعبد القاسم ملوك مقبوضا القيمة والله اعلم **باب قبض المادون في البيع**  
قال والعبد المادون بمدة له في حكر قبض ما اشتراه المولى الجارية عليه لان القبض من حق العبد  
وقد اذن في القبض جميع حقوقه وكذلك لو جري عليه لانه المالك بعض البيع من غير البيع وبالنسبة نصيبا  
وكذلك لو كانت جارية موطاة ففقط المولى او لم يقصدا لان المولى استبقا المقبوض عليه وقد وجد صور  
بما اذات في المشتري وجب على المشتري جميع الثمن اذ الموضع البيع الجارية من المشتري وهو العبد كاللنا  
في الحر وكذلك ان اقر المولى لدية المولى فيه لانه اقر بالقبض فصح اقراره كالم **قال** واذا اشترى المادون  
من رجل كحظية يساري مائة درهم ثيابا وبما نصيب فيه العبد قبل ان قبضه فافنده نصارت لساوي  
مما بينهما ثم ان التاج صلب فيه بعد ذلك ما فافنده نصارت لساوي شيئين مما كانا المادون الجارية ان  
أخذ الثوب اربعة وسبعين دكرا وان اشترى من ماله فافنده وانما كان له الجارية لانه لما صلب عليه  
الماد فافنده فقد صار حمارا كالم فافنده البيع بعد ذلك صار مستردا لان البيع كان له من الاستعداد  
للعبد الثمن واذا كان له من الاستعداد صار مستردا الجارية لان البيع زاد العيب فيها فافنده الثمن  
كان له الجارية ان اشترى اربعة اربعة وسبعين دكرا وان اشترى من ماله فافنده نصارت لساوي درهم وقد  
استهلكه منه العبد بمقدار عشرين دكرا والعشرون منها المحرق كذلك البيع استهلكه منها بمقدار الخمس  
وهو عشرين دكرا فان اشترى اربعة فافنده ثمنه ثمنه ثمنه وهو المحرق الذي افنده التاج فقط  
عنه بذلك القدر من الثمن ان لم يكن ثمانون وحده ستة عشر دكرا على عده اربعة وسبعين دكرا وان  
اشترى مائة فلا ضمان عليه ما افنده لان البيع قد وصل اليه وانما له سل عليه فلو افنده من العبد النصا







لو كان له الرد لانه قبضه بعيب واحد فلا رد ابيض ويصح نقضان العيب لان الرد استع من جهة  
البايع لانه لو قبلها جاز قبوله كذلك فلو اراد المشتري ان اخذها بغيرها الذي حدث عند العبد  
كان له ذلك لانه انما لا رد عليه حتى لا يضره فاذا رجع في طر فاد اذ اراد رجع التمس الاصله العيب  
الاول الذي كان عند العبد لان الرد بالعيب الاول كرمح من جهة المشتري وانما رجع من قبل البائع  
لان العبد البايع لو قبلها مع ذلك العيب كان ولحقه ان يرجع على العبد بتقصان العيب الا ان كان  
عنده لانه رجع في ذلك حيث قبضه مع ذلك العيب وكذلك لو كان العيب الاخر ضايعا من قبل العبد او وطبا  
الجناية حصلت على ملكه وكذلك لو طوى بالوجه به ارض ولا عقور فصادا الفصل الاول ولو كان الخراج  
من الاجنبي اصيل الوطى من الاجنبي وجب الارش والمهر وطهران الجارية كما حدثت بعايب عند المشتري  
يكره ان رد الجارية ولكنه رجع على المشتري بتقصان العيب الذي حدث عنده لان الارش والمهر يمان  
الرد وكان استماع الرد من جهة المراجعة وليس له ان يملكها ويخرج العبد عليه بتقصان العيب الذي كان  
عنده وليس له الادب عند اكله اذ اوجب عند المشتري الجارية عينا كان عند البائع وقد لم يطره ان  
الجارية كانت تعبت في يد المشتري بعيب وكود دما المشتري بالعيب ثم طهر ان رد ما كانت تطفئ عنده  
المشتري فليعبد ان رد ما سوا كان القطع بفعل الاجنبي لا يطره ان المشتري لم يكن له حق النسخ فاصح  
عند العبد الجارية عيب اخر فهو على وجهين اما ان يكون قطع اليد في يد المشتري بفعل المشتري او  
بفعل الاجنبي فان كان المشتري هو الذي قطع يده او وطبا ونقصا الوطى فالمشتري الجارية كما ذكرنا  
اذا ورد على العبد جميع الثمن الانتصان العيب الذي حدث عنده من الثمن لان المشتري اذا قطع يدها او  
وطبا لم يجب ذلك ارض ولا مهر وصار كدونه بافد سائمة والجواب فيه كما ذكرنا ولو كان المشتري يوطا  
وتشيب ولم ينقص الوطى شيئا لم يرجع المشتري عليه شيء لان ذلك ليس بعيب والجارية لازمة للعبد وان  
كان القطع بفعل الاجنبي والوطى لذلك وجب الارش والمهر مع الرد وليس للعبد ان يقبلها فانه اكل ذلك  
تبين ان الرد كان باطلا والقاضي اخطا في قضائه ورد الجارية على المشتري وايضا العبد الذي  
الذي اعطاه والمشتري رجع على العبد بالتقصان العيب الاول ونقصان العيب الاخر الذي حصل  
عند العبد اما انتصان العيب الاول فلا ذكرنا واما انتصان العيب الثاني فلاه من ان رد القاصي اطلب  
لاجل الارش والمهر فصارت الجارية في يد العبد كالمقبوض بالعقد الفاسد والنسب من العقد الفاسد اذا  
حدث به عيب عند المشتري فلا يفسخ الرد ورد مع نقصان العيب كذلك فلو كان العيب عند العبد  
فبفعل الاجنبي فله ان رد كالمقبوض بالعقد الفاسد اذ رجع عليه الاجنبي لانه لا يفسخ الرد ثم المشتري رجع  
سارده عليه الجارية انما اخذ ذلك انتصان من العبد والعبد رجع على الاجنبي وانما رجع الاجنبي  
كما في المقبوض بالبيع الفاسد فان كان العبد قبلها او قبلها رجع في يد العبد فان المشتري انما رجع  
العبد بمثلها ولا يسئل له على الاجنبي ورجع العبد على الاجنبي القيمة التي ضمنها لا اصلها الجارية في يد  
العبد بمثلها المقبوض بالعقد الفاسد والحكم في البيع الفاسد هكذا انه اذا اقبلها المشتري والاول  
يجب على المشتري بمثلها لان النسخ اشع فيه فصار للسل على ملك المشتري وما للملك المشتري به  
فلذلك المعنى لا يسئل للمشتري على الاجنبي القابل بخلاف الجناية فبما دون النفس لان المشتري لم يرجع عن  
رده ولم يات له ملكه منها وكان المشتري الجارية كما ذكرنا اذ وجبت القيمة على المشتري بالمثل كان عينا  
المشتري ان رجع الثمن لا العبد الاصله بتقصان العيب الاول لان اخذ القيمة كاخذ العبد ولو اخذ

البر

العبد كان الجواب هكذا او لو كان العبد باعها جارية كالمقبوض بالعقد الفاسد اذ اقبلها المشتري جارية  
وعليه تمتها والجواب فيه كالجواب في القتل وكذلك لو كان الرد بالعيب بعد تصاقض وكذا لو كان  
باقالة في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لان الرد بالعيب والاقالة لا تحدث لحدوث الزيادة صارت في  
يده كالمقبوض بالعقد الفاسد فانه حله سائل هذا الباب وقال **باب الجارية في ح الماد**  
**قال** والمادون مثل المرحوم في الجارية المشروط في البيع لان البيع شرط الجارية من التجارة وهو مادون في الجا  
**قال** واذا باع المادون سائعا او اشتراه او اشترى نفسه الجارية من غيره فله ان يرد عليه نص  
المولي البيع فانه اعلم بجهن ما ان نقض المولي البيع وانما ان يحسن فان نقض المولي البيع لا يجوز نقضه سوا  
كان على العبد دين او لم يكن لان في النقض بطلان خيار العبد وليس للمولي ان يطل بها من تجارة العبد  
مادام العبد مادون ولا يخرج ذلك جرحا خاصا في اذن عام ولا يخرج الخاص لا يعلل في الادب العام وقد قد شاهدنا  
المسئلة ولو اجاز كان العبد لاد عليه جازت اكارته لانه نصرت في ملكه ولم يرد المهر منه وان كان عليه دين  
لا يجوز اكارته لان ما له تعلق من الثمن فصار المولي كالايجي في اكاره الاجنبي لا يجوز **قال** وان كان  
الجارية المشتري من العبد فنقص صاحب الجارية البيع فحصله المولي وعلى العبد دين او لا دين عليه فنقصه  
باطل في قول ابي حنيفة ومحمد لان النسخ انما يكون على العائد والعائد هو العبد ونقص المولي لا يصح على ما  
ذكرنا في المسئلة الاولى فذلك اذ انقص المشتري من العبد او البائع من العبد فحصل المولي والعبد عيب  
وعلى قول ابي يوسف ومحمد النسخ بغير محض من الاخر وقد ذكرنا ما في باب النسخ **قال** واذا باع المادون  
جارية على اية الجارية لثمة ايام فاخذ المولي الجارية فباعها او وطبا او قبضها بشيء او قبضها بغير  
محض من المشتري وذلك بعد ما قبضها فان كان العبد لا يملكه فله ان ينقص للبيع والجارية للمولي وقد  
خرجت من تجارة العبد والاشكال في هذه المسئلة في موضعين احدهما انه جاز ان ينسخ من غير محض  
في قول ابي حنيفة ومحمد والثاني انه لما طار نقض المولي باطل بجارة العبد اما الانتصان عن الاول ان  
نسخ ثبت حكما وقد يجوز النقض من طريق الحكم ما لا يجوز من طريق الفعل الا ترى ان الموكل اذا غرل الموكل  
من غير علم الموكل لا يجوز ولو مات او باع الشيء الذي وكله بيعه انكره الوكيل ان لم يعلم له ان يملكها  
والانتصان عن الثاني ان المولي لا يملك ابطال بجارة العبد مادام المالك من تجارته لا من تجارة خاص في  
اذا غرر فاما اذا اخذ المولي منه المالك فقد اخرجته من تجارته والتحق بملكه سائر املكه فلم يرجع ذلك  
حكما ولكن اخرج المالك من تجارته والمولي ملك اذ لم يكن عينا العبد دين وكذلك لو قبض المولي ثم فاك  
قد نقضت البيع لانه لما قبض فقد اخرجها من تجارة العبد الا ان ههنا انما يصح نقضه بمحض من المشتري  
في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد لان هذا انتقص من جهة الفعل وهذا مله اذ لم يكن على العبد دين ان  
فان عا العبد دين فنقص المولي البيع واخذ الجارية باطلا والبيع على ما له لان المولي يمنع عن مال العبد  
ممنه ما لا يصح اخذه ونقصه وان قبض المولي ولم يتنقص البيع حتى قبضت الايام لثمة طار النسخ فله ان  
على المشتري ولا يكون نقض المولي نصا للبيع ما لم ينقصه محضه المشتري او يصر فيه كصرف المالك  
محضه المشتري بغير محضه لانه لما قبض المالك العبد فهو ما عا انتقص فيها الا ان ذلك لا يطل ببعده الا  
ترى ان من يشتري شيئا على ان المشتري الجارية لثمة ايام ثم من المشتري او اراد ثم افاق او لم يفرق  
الملك ان البيع لا ينقص كذلك هذا ايضا اذ لم يكن عا العبد دين وان كان عا العبد دين فلا يصح نقض  
لما ذكرنا **قال** واذا اشتري المادون جارية واشترط الجارية للمولي لثمة ايام طار البيع بعد الشرطي

او البائع من العبد











ولكنه ينظر الى ما فضل العطي من ثمنها يكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها في قياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله لا يجعلنا المشتري ههنا كالبائع والبائع لو اصاب الحاربه المبيعه كان الجواب هكذا في قول  
ابي حنيفة رحمه الله كذلك ههنا وعلى قول ابي يوسف ومحمد ينظر الى الاكثر من عقربها وما نقصها الوطي  
من ثمنها فيكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها وان كانت سبعا لم ينقص الوطي ثمنها اذ ههنا البائع ولا  
ثمن على المشتري في الوطي في قياس قول ابي حنيفة كما قلنا في البيع اذا وطئ الحاربه المبيعه وههنا  
ان المشتري اخذها ولا شيء على البائع في الوطي كذلك ههنا جعلنا المشتري كالبائع وعلى قول  
ابي يوسف ومحمد يجوز اعتبارا وصار كالاجني وطئا واخذ البائع العقب واسهل ذلك ههنا  
محل كان المشتري استهلك العقب فبقسم الثمن بيننا وعلى عقربها فيأخذها البائع وحصل العقب  
من ثمنها وجعل العقب بمنزلة ولد ولدت فاستهلك المشتري وابو حنيفة يقول الولد لا يبيعه العقب لان  
الولد له حصه من الثمن قبل ان يلف وانما العقب لم يكن فاعا بعينه فلا حصه له في الثمن مثل ان يلف  
والثمنه ذلها ههنا في باب البيع **قال** ولو مات ولدك ولدك في الايام الثلاثة وصحت الامام ومحلها  
ما ان له في الايام الثلاثة او بعد الايام الثلاثة فان لدت في الايام الثلاثة وصحت الامام ومحلها  
فالحاربه وقوله ههنا المشتري بالثمن والاختيار للبائع لان الولد رآه في العقود عليه مع الفسخ ولو ولد  
بعد بض الايام الثلاثة ان لم ينقص الولاده فللبائع ان اخذها والاختيار له لما ذكرنا ان المشتري ههنا كان  
والبائع كالمشتري ولو اشترى حاربه فولدت قبل القبض ولد او لم ينقص الولاده كان المشتري ان اخذها  
والاختيار له ولو نقص الولاده فالبيع الحاربه ان اخذها ويرى المشتري من الثمن والحاربه المبيعه اذا  
ولدت ولد في يد البائع ونقص الولاده كان الجواب هكذا اذ ههنا ولو مات الحاربه وعقب الولد وقد  
ولدت بعد الايام الثلاثة فالبيع الحاربه ان اخذها الولد للمشتري واخذ منه جميع الثمن وان اخذ الولد  
وربح على المشتري حصه الاخر من الثمن لما ذكرنا ان المشتري ههنا كالبائع ولو اشترى حاربه وولد بعد  
البيع ثم ماتت الحاربه وعقب الولد كان الجواب هكذا اذ ههنا ولو مات الولد وبعت الامام فانه اخذ  
الامر والاختيار له اذا لم ينقص الولاده كما في البيع ولو ماتت بعد بض الايام الثلاثة لزم المشتري الثمن  
كالحاربه المبيعه اذ كانت في يد البائع ههنا كالبائع ولو لم تكن الحاربه ولكن رادت في يد البائع في الايام  
الثلاثة وصحت الايام الثلاثة ولم يقصد الثمن انقص البيع وكان للبائع ان اخذها ولدت لو اردت في  
يد البائع بعد بض الايام الثلاثة كان للبائع ان اخذها ومثل ان هذا على قول محمد لان الرأيه المصلحة في  
العامه وانما لا يفسخ البيع واسا على قول ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف مع الفسخ وأصل المسأله ما ذكرنا  
في باب النكاح ان المهر اذا زاد في البدن رآه منفصلة والمهر في يد المراه طلقها قبل النكاح ببيع  
التصيف في قول ابي حنيفة واي يوسف وفي قول محمد لا يمنع كذلك ههنا ويحمل ان يكون هذا في قولهم  
حيثما فرق ابو حنيفة وابو يوسف بين هذه المسأله ومسأله النكاح وجه ذلك ان الرأيه المنصه انما  
تكون بانته من الرد اذا كان احداهما من غير ذل بارأيهما كما في النكاح واليه وما اذا كان ذكرا بالبدن  
فانما لا يمنع دليله اذ اشترى حاربه ثم اردت في يد البائع ان المشتري اطلع على عيب كان له ان يرها  
بالعقب لذلك ههنا **قال** ولو كان اشترى الحاربه بعرض بعينه على انه ان لم يبيط البائع ذلك الى  
لثنيه ايام فلاح بينهما فوطئ كما ذكرنا في المسأله الاولى اذا كان الشراء لدا ههنا فان حدث بالحاربه  
عقب قبل بض الايام الثلاثة بافء مما وية او ينقل المشتري او ينقل الاجني فللجواب فيه كما ذكرنا

في الرد اهره وانما يخلف الجواب فيما اذا كان الثمن عوضا وفيما اذا كان الثمن راءهم في فعل وهو انه اذا لم  
يعط المشتري البائع العرض في الايام الثلاثة وصحت الايام الثلاثة ههنا ههنا الحاربه في المشتري او قلنا  
كان على المشتري ثمنها ولا يسئل له على ثمنها وفي الفصل الاول اذا كان الثمن راءهم او دأهم او راءهم في  
الثلثه ههنا ههنا الحاربه بعد بض الايام الثلاثة انقص الفسخ وتم البيع وعلى المشتري الثمن وأصل المسأله  
ان ههنا العقود عليها يمنع الفسخ وههنا بعد بضه ربعه وههنا احد العقود عليها لا يمنع الفسخ وههنا  
احدا بعد بضه لا ربعه كما في الاقاله في الفصل الاول كان الثمن راءهم او دأهم او راءهم في حكم  
العامه وان عيب لا يملكه لا يملك العقد فاذا ههنا الحاربه انقص الفسخ لعلك العقود عليه من  
الجانبين كما في الاقاله فاذا استنقص البائع عاد البيع وجب الثمن وانما اذا كان الثمن عيبا او ههنا الحاربه  
بذلك الفسخ لا يستنقص لان احد العقود عليها تام وهو العقد فلا يستنقص الفسخ ولا يستنقص الفسخ  
على المشتري عيبه الحاربه لعجز عن دفع ثمنها بافء مما وية او ينقل المشتري ذلك الفسخ على كاله واخذ  
البائع الحاربه ونقص قيمتها ولا يسئل له على الثمن لان الحاربه مضمونه عند المشتري بعد البيع لذلك  
اخذها مضمونه والعين من الادبي صفه ولو ان الاجني قلنا ذلك الفسخ على كاله لقيام العقد والبيع  
بالحاربه انما اخذ قيمتها من مال المشتري حاله لان الحاربه مضمونه في المشتري وانما يبيع بها على  
عائلة القابل فيتم بها في ثلث سنين لا يملك الدية وذلك آلهه على القائله في ثلث سنين فان  
ربح ما على المشتري ببيع المشتري على عائلة القابل في ثلث سنين كان يبيع لها على المشتري ببيع المشتري  
لان ملكها بالصفان وان ضمن العائلة فلا يبيع على احد ولو نفا اجني عنها او قطع بها ذلك الفسخ على كاله  
والبيع الحاربه في راس العين واليد انما اخذ من المشتري كالا لا يملك مضمونه عند البقيه وبيع المشتري  
على الجاني وانما يبيع الجاني كما ذكرنا في الفصل ولا يسئل للبائع على الثمن بوجه من الوجوه لما ذكرنا ان الفسخ البيع  
على كاله **قال** واذا باع المادون او المخرم بطل حاربه الف درهم وقبضا على ان البيع ان رد  
التمس على المشتري ليلامه ايام فلاح بينهما فوطئ هذا البيع عبره البيع بشرط الحاربه والجاربه  
مضمونه عند المشتري بالقيمة ولو ان المشتري وطئ الحاربه او قبضها في الايام الثلاثة فحاربه البائع  
على كاله انما راءه الثمن على المشتري ونقص البيع وانما الورثه ونقص البيع بغير المدة لانه لم يوجب ما وجب  
ابطال خياره فان رد الثمن على المشتري في الايام الثلاثة انقص البيع بينهما واخذ جاريته وبغير المشتري  
من الوطي عقربها وفي التقى نصف قيمتها لان الحاربه مضمونه في المشتري ببيعها وانقصت الايام الثلاثة  
قبل ان تد الثمن طار البيع لانه لم يوجد سبب الفسخ ولا شيء على المشتري من الفسخ والارث لانه وطئ ذلك  
فسبه ولو ان الاجني هو الذي وطئا وطئا ههنا ذلك حار البائع على كاله فان رد الثمن على المشتري في الايام  
الثلاثة انقص البيع بينهما واخذ جاريته واخذ الارث انما من المشتري لانه في ضمانه وبيع المشتري على الجاني  
انما يبيع الجاني وما في الوطي ان كانت هكذا فذلك لان الوطي بقضا وان كانت سبعا لم ينقص الوطي اخذها  
البائع واخذ من الوطي العقب ولا يسئل له على المشتري لانه لم ينقص في ضاه هذا اذا ارد البائع الثمن في  
الايام الثلاثة ولو لم يرد الثمن حتى مضت الايام الثلاثة تم البيع واتبع المشتري الجاني والواطي بالارث  
والعقب لان الجانيه حصلت على ملكه ولو كان البائع هو الذي وطئا او قبضها في الثلث فقد استنقص  
البيع ان رد الثمن بعد ذلك او لم يرد واخذ جاريته لان البائع اذا كان الجانيه وصحت البيع في البيع صار  
ناجيا للبيع كذلك ههنا ولو فعل البائع ذلك بعد بض الايام الثلاثة ولو رد الثمن طار البيع وعلى البائع عقربها

كما في الاقاله ولو لم يملك الجانيه  
ولكن ذهبت عنها







خاص في اذن عام وما الفرق بين هذه المسئلة وبين المسئلة التي سبق ذكرها ان العبد المادون اذا اشترى  
شئ على ان يشتري الحمار لملكه ايام ثم ان المولى ان ياتي له ليرجعه لانه لو طار كان له حمارا  
في اذن عام وذلك لا يجوز **قال** له الفرق بينهما ان المولى اذا جوزه في الخاص فما اذا كان من عام  
فاما ما لم يكن من عامه فيجوز رجوع الاخرى ان العبد اذا باع شئ على انه بالحمار لملكه ايام فانه المولى  
المبيع وقض البيع طار فمضه لانه اخرجه من حماره العبد ولو لم يرد فيه لم يرد فمضه لانه في  
تجارته ثم في هذه المسئلة الدار لبيت من حماره العبد ما لم يرد ما بالشفعة فيجوز للمولى بطا  
حقه في ذلك على قولهما فلا يسلط لانه ملكه وانا على قول اي حقه رده الله وان لم يملكه الا ان  
تجارته لانه خرج عن ملك البائع ويجوز صرف العبد منه فاما ههنا الدار على ملك المسمى بعد  
ولم يكن صرف العبد لها فلم يكن من تجارته فيجوز رد المولى وكو كان على العبد من تسليم المولى  
بطل لان البيع لم يرد له وانا قد دفع له فاما فان لم يرد العبد بالشفعة حتى مض المادونهم او  
اودوا العبد من حمارهم حلت الدار لشرى بتسلم الشفعة لان تسليم المولى اياها كان لا يجوز للمدعي  
فاذا اراد حقه فلا يرد العبد بالشفعة بعد تسليمه كالمثل في الوارث اذا اعتق عبد المالك  
والركه مستغربه بالدين ثم زال حتى التزمه عبد الحق فذلك ههنا **قال** ولو جرح عليه المولى  
بعد وجوب الشفعة له وفيه ما ذكر وعليه من اولاد بن عليه لم يكن له ان يرد الشفعة لان الشفعة  
بالشفعة بمنزلة الشراء والعبد مجبور ولا يملك الشراء فذلك لا يملك الاخذ بالشفعة وان لم يكن  
عليه واراد المولى اخذ الشفعة وكو يملك العبد ان كان العبد لا يرد عليه فله ذلك لان ملك الدار  
التي تحت بها الشفعة للمولى وان كان على العبد من تسليمه ان اخذ بالشفعة لان الدار التي  
تحت بها الشفعة تعلق بها حتى التزمه نصار المولى كالا حتى الا ان تنفي الدين فان تصاهر كان  
ان اخذ بالشفعة لرد الحق لهما **قال** ولو كان على العبد من فارد العتق ان اخذ بالشفعة  
لم يكن له ذلك لان العتق لا يملك له في قبة الدار التي تحت بها الشفعة وانما هو استغناء  
مركبه والشفعة لا تثبت الا بالملك **قال** وارجح عليه بعد وجوب الشفعة له ثم ان اراد ان  
اخذ بالشفعة او لم يكن على العبد من تسليم المولى ان اخذ بالشفعة ان سلم العبد بعد الحج او لم  
يسلم لان تسليم العبد بعد الحج لا يجوز لما ذكرنا من ان نصار كان له لم يسلم ولو لم يسلم حتى اخذ المولى الشفعة  
ان لم يكن على العبد من فارد المادون وان كان على العبد من فلا يجوز اخذه الا ان ينفي الدار كما  
ذكرنا في الفصل الاول **قال** واذا اشترى المادون ارضا وقاضى فوكل الشئ مولى  
العبد باخذها والحصونة عنها وعلى العبد من اولاد بن عليه فلو كان له باطل لان المولى لا يملك شئ  
عنه فمضه لا يملك خاصته لغيره والعنى في ذلك ان شفعة التوكل مرجع اليه لانه يسلم الشفعة  
تسليم الدار لعبده فيصير متعلقا بشفعة المالك الى نفسه فلا يجوز وكذلك لو وكل الشئ بعض  
غيرا العبد بعد المعنى ان شفعة ذلك ترجع اليه وهذا كما ذكرنا فيما تقدم ان العتق اذا وكل  
المولى تنفي الدين من عبده او وكل بعض غيرا العبد بتنفي الدين من العبد لم يرد ذلك في احد  
الشفعة فاذا بطلت معني الوكالة بقي فيها معنى الرقابة فكان الشئ ارجل المولى لطلب الشفعة  
ولا يجوز طلب الشفعة بالرسول فيكون ما بين الشئ والمولى ما يكون من الرسوب والكيل ولا  
يلزم المولى العهد وتكون العتقة من العبد والشئ حتى ان العبد اذا كان عليه دين فمض الشفعة

المولى صارت له ارض الشئ والمولى كالرسول فلا يملك الشفعة والعهد وللشئ ان ينفي الدار من العبد  
فيما بين العبد والشئ ولا عهد فيما بين المولى وعنده والمولى كالرسول والرسول لا يملك الشفعة  
هذه اذا وكل الشئ المولى او غيرهما من عتق العبد ولو وكل العبد المولى والعبد هو الشئ فوكل  
مولا ان اخذ بالشفعة جازت الوكالة سواء كان على العبد دين او لم يكن لان المولى ملك خاصته  
المشتري لنفسه فملك خاصته لعبده لان المولى اخذها لنفسه ان لم يكن على العبد دين وان  
كان عليه دين فباعتها بالشفعة وكل ذلك جائز فان سلم المولى الشفعة للمشتري جاز تسليمه في قول  
اي حقه واني يوسف رحمه الله اذا سلم من مجلس القاضي وان سلم عنه غير القاضي لا يجوز تسليمه  
وعلى قول محمد لا يجوز تسليمه على كل حال وفيه قول محمد انه وطه بالاحد فلا يكون وكله بالتسليم لا  
ينفي الدين لا يكون وكله الا بالارسال ان المذهب عند محمد ان من استغنى الولاه من جهة العبد  
لا يجوز تسليمه الشفعة كما قال في الاب او الوصي اذا سلم شفعة التيمم انه لا يجوز عنده وجهه  
انه وكل الاخذ وشرط الحصونة والحصونة الوكالة اما تحقق عند القاضي فان سلم حاله  
خصما مع تسليمه وهذا على من يبيعها مستقيم كما قال في الاب او الوصي اذا سلم شفعة التيمم انه  
يجوز عنده ما الا ان الفرق بينهما ان تسليم الاب والوصي جائز في الاحوال كلها عند القاضي بعينه  
عنه وفي الوكيل لا يجوز الا عند القاضي وجه الفرق بينهما ان الاب او الوصي يرضى بها بولايته  
عامة لمحل المالك واما المولى فانه يرضى على عبده اذا كان عليه دين ولان الوكالة محبة  
مستغنة عن القاضي فذلك انما هذا اذا سلم نفسه وكو اقر ان موكله قد سلم الشفعة ان  
كان اقر عند القاضي مع اقراره وان اقر عند غير القاضي لا يصح اقراره في قول اي حقه ومحمد  
وقال ابو يوسف اخر انه يجوز اقراره عند القاضي وعند غير القاضي والمثله فرع المسئلة  
كتاب الوكالة ان الوكيل المحصونة اذا اقر على موكله بطلان شفعة او لم يرد الحق ما ذكرنا من الاملا  
في كتاب الوكالة وكو سلم المولى شفعة عند غير القاضي فلا دين على العبد جاز تسليمه لان العبد  
اذا لم يكن عليه دين يرضى المولى عن الملك لا حتى الوكالة فذلك المعنى جاز تسليمه عند غيره  
القاضي ولو وكل العبد بالشفعة والحصونة فيما بين بعض عتقه فالحجاب جاز انما اذا  
الوكيل هو المولى ان سلم الغرم الشفعة عند القاضي جاز وعند غير القاضي لا يجوز في قول اي حقه  
واني يوسف رحمه الله كما ذكرنا من الاختلاف الا ان الغرم او المولى اذا سلم الشفعة خرج عن القيد  
والعبد ان اخذ بالشفعة لانه بتسليمه عند القاضي اقر على نفسه بطلان شفعة بعد اقراره على  
ذلك ان اقر ان العبد قد سلم قبل ان يتم التيمم لانه اشاف الاقرار عند القاضي وللجواب عنه  
كالجواب فيما اذا اقر على موكله انه سلم الشفعة في مجلس القاضي **قال** رطل مات وعليه دين فباع الوكيل  
دار الميت ولما شئ فوكل الشئ بتنفي غرم الميت ان اخذ له لم يكن ذلك لانه منهم فيه كما ذكرنا  
في العبد اذا اشترى دارا فوكل الشئ العبد او غرم العبد بطلت الشفعة لو كان ذلك هو مولا  
لو كان اشترى الميت في حقه ومضام مات وعليه دين فطلب الشئ الشفعة وحصل الحصونة في بعض  
غيرا الميت لم يكن ذلك كما ذكرنا في الشئ اذا وكل غرم العبد فان سلم الوصي بغير حقه وجب الشئ كما  
ذكرنا في ذلك الفصل وتكون العهد من الوصي من البيع ولا يكون على الغرم منه لما ذكرنا في ذلك الفصل  
وكذلك لو وكل دارا لم يملك لانه منهم في ذلك وكو لم يملك المادون ارضا وكلها المادون الشئ خصه المشتري



مولى العبد وعليه دين أو لا دين عليه أو وكل بعض غرا ألقيد فالوقلة ماطلة لأن الدار سعت للمولى وللغير  
وقد ذكرنا أن من باع أوجه له فلا تنفع له لأنه سعى في نقض ما لم ينعقد له  
وهذا الجوز وأشهد في الأصل وقال الأري أن الوكيل إذا باع دار رجل أمة فوكل الشئع الأبر  
بخصوصه المشتري لم يكن له كذا لأنه سعى له وكذلك المضارب إذا باع داراً من المضاربة فوكل شئعها  
رب المال بالخصوصية والآخر بالشيعة لم يكن له كذا لأنه سعى له فإن ملك المشتري بخصوصية دار  
والشئع هو الذي ينفذ العبد بين الشئع والمشتري وخرج الوكيل عن الوسط لذلك هذا والله  
**باب بيع الكيل والورد من مضمون** قال وإذا باع الما قول أو الحرم رجل عشرة أقد  
خطة وعشرة أقد شجر فقال أبيعك هذه عشرة أقد خطة وهذه الأقد شجر أقد  
بدرهم فالبيع جائز لأن العقود عليه معلوم فإن قيل ثم وجد بالخطة عينا رد نصف الثمن وإن وجد  
بالخطة عينا ولكنه وجد بالشجر عينا كذلك رده نصف الثمن وإن لم يجد بالخطة عينا ولكنه وجد  
بالشجر عينا كذلك رده نصف الثمن لأنه أورد كل واحد منهما بالذكار كما قال بعت منك كل  
تفريق من الخطة بدرهم وكل تفريق من الشجر بدرهم وكذا قال هكذا ثمن الخطة وثمر الشجر واحد فلهذا  
رد كل واحد منهما بنصف الثمن لذلك لو قال أبيعك هذه الخطة وبها عشرة أقد وهذه الشجر  
وبها عشرة أقد التفريق بدرهم لأن قوله التفريق نصف إلى اليهود وهو ما شق من الخطة  
والشجر نصارى أبيع كل تفريق من الخطة بدرهم وكل تفريق من الشجر بدرهم فالتفريق الثمن في ذلك ولو  
قبل فلهذا ولو قال أبيعك هذه عشرة أقد خطة وهذه عشرة أقد شجر أقد تفريقا  
بدرهم وقابضاً ثم وجد بالخطة عينا فإن الثمن قسم على حساب كل تفريقها نصفه من الخطة ونصفه  
من الشجر يقسم الثمن ثمانية الخطة والشجر باكتاف ثمانية الخطة عشر من درهمها وبها عشرة أقد  
رد الخطة إلى الثمن وكذلك على هذا القياس لأنه أضاف كل تفريق إلى الخطة والشجر بقوله منها  
ومن اشتري شئين صفقة واحدة انقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما بخلاف المسئلة الأولى لأن  
هناك لو نصف اليها وأما باع كل تفريق بدرهم فأنصف إلى كل واحد درهمين فقيس من الخطة بدرهم  
وتفريق من الشجر بدرهم ولذلك لو قال أبيعك هذه الخطة وهذه الشجر ولم يسم طماطك  
تفريق بدرهم فالبيع فاسد في قياس قوله أي حقيقته حتى يبيح الكل فلهذا أعله هو المحارر أنها  
أحد كل تفريق خطة بدرهم وكل تفريق شجر بدرهم وإن شئت قال أبو يوسف ومحمد البيع  
كل تفريق من الخطة بدرهم وأصل المسئلة ما ذكرنا من الاختلاف من كتاب البيع إذا قال بعت  
منك هذه الخطة كل تفريق بدرهم إلا أن هناك يجوز البيع في تفريق واحد في قوله أي حقيقته وبها  
لا يجوز والفرق بينهما أن في تلك المسئلة التفريق معلوم ومنه معلوم وهو درهم فاما هذه المسئلة  
العقد مجهول لأنه لا يدري أحد من الخطة أم من الشجر وكذا قال كل تفريق منها بدرهم كان البيع  
في قوله أي حقيقته رضي الله عنه على تفريق نصفه من الخطة ونصفه من الشجر والثاني يوجب  
على علمه في الحظر إذا علم كان الحظر على ما ذكرنا لأن العقد الواحد معلوم في هذا الفصل لأنه  
وقع على تفريق نصفه من الخطة ونصفه من الشجر وفي الفصل الأول العقد الواحد مجهول لأنه  
لا يقع على تفريق الخطة أو على تفريق الشجر وذلك مجهول وعلى قوله أي يوسف ومحمد لم يسم طماطك  
كل تفريقها بدرهم نصفه من الخطة ونصفه من الشجر وقد ذكرنا الاختلاف في كتاب البيع قال

ولو قال أبيعك هذه الخطة على أنها أقل من كذا فاشترها ما على ذلك فوجد ما أقل من كذا فالبيع جائز لا يبرأ  
عينا بوصفها بصفة ويؤان كون أقل من كذا وقد وجد هذا الوصف نصارى كذا لو باع عينا على أنه كذا  
فوجد ذلك **باب قيل** لو باع عينا أبيع ولا يدري فيه النقصان مؤصلاً أو أقل **قال** له البيع  
ورد على من الخطة بخلافه وحاله ألقيد في المحاررة لا يطل البيع وإن وجد كذا أو أكثر فالبيع فاسد  
لأن البيع وقع على أقل من كذا فإذا وجد كذا أو أكثر لم يعرف قدر ما يجب أن يقص منه فيصير العقود عليه  
مجهولاً فلا يجوز **باب** ولو كان ثابك على أنها أكثر من كذا فوجد ما أكثر من كذا فبيد أو كذا فالبيع جائز  
لأنه وجد ما كما اشتراها نصارى كذا الشئ الخطة بخلافه وإن وجد ما كذا أو أقل فالبيع فاسد  
لأنه اشتري أكثر من كذا وقد وجد استص من الشئ فاحتاج إلى أن يرضيه من الثمن بصفة  
ما يستط من الثمن مجهول وإذا أجمعت حصة ما يقص من الثمن صار الثمن إلى الباقي مجهولاً والبيع  
بالثمن المجهول **باب** ولو قال على أنها كذا أو أقل منه فإن وجد ما كذا أو أقل منه فالبيع  
جائز لأنه وجد ما كما اشتري **باب قيل** لو باع عينا أبيع وقد وقع البيع على أحد المقدارين **قال**  
له البيع وقع على الثمن المشار إليه ولو شئع على المقدار نصارى كذا قال بعت هذه الخطة  
بما كذا أو أقل ولو شئعها أكثر من كذا لم يرض المشتري من ذلك والزيادة للبايع لأن الزيادة للمدعي  
بكت البيع لأن المشتري رضي أن يكون المبيع كذا فطابت الزيادة للبايع ولو قال على أن يكون أكثر من  
كذا فوجد ما كذا أو أقل هو جائز لأنه وجد العقود عليه بما اشترط ولا جالة في الثمن وإن وجد ما أقل من  
كذا فالمشتري الجار أن ما فيه بخصاً من الثمن وإن شئت كذا لأن العقود عليه كذا فإن وجد ما أقل من  
عليك الزيادة ليطر الوجود فإن وجد ما ملكها والآخر لما كان العقود عليه كذا فإن وجد ما أقل من  
كذا ففوت الصفقة عليه ويقسم الثمن على الكذا وعلى ما انتقص فتنظر من الثمن قدره وإن شارك البيع  
وكذا الحسن بن زياد عن أبي خزيمة رحمه الله في باب المجد صلاً آخر لم يذكره هنا أو قال بعت منك على  
أما أكثر من كذا أو أقل فإن وجد ما أقل من كذا أو أكثر كان البيع فاسداً كما أشترط وإن وجد ما  
كذا فالبيع فاسد لأنه لو اشتراها على أنها أكثر من كذا فوجد ما كذا أو أكثر كان البيع فاسداً كما أشترط وإن  
على أنه أقل من كذا فوجد ما كذا أو أكثر كان البيع فاسداً كما أشترط وإن كان البيع فاسداً على أن أكثر من كذا  
أو أقل فوجد ما كذا أو أكثر كان البيع فاسداً وكذا قال بعت منك على أن يكون أكثر من كذا أو أقل فالبيع  
جائز لأنه رضي بها في الوجه **باب** ولو قال أبيعك هذه الدار على أن يكون أقل من كذا أو أكثر  
فأشترها على هذا أو وجد ما أقل من كذا أو أكثر من كذا فالبيع جائز لأن الدار في المذرع  
صفة لأن ثبتي عن الطول والعرض في الصفقة فيه نصارى كذا إذا اشتري عينا على أنه بصفة  
فوجد طولا أو اشتري على أنه أشل البيتين فإذا وصح البيتين كان البيع لازماً كذلك فلهذا خلاف  
الخطة لأن التكليف في البيتين قد زاد أو وجد كذا أو أكثر كان البيع فاسداً لأنه لا يدري ما زاد  
نصفه على ما ذكرنا أو لو كان ثابك على أنها أكثر من كذا فوجد ما أكثر من كذا فبيد أو كذا فالبيع  
لا يبر ولا يبيد وإن وجد ما أقل من كذا أو أكثر كان البيع فاسداً كما أشترط وإن كان البيع فاسداً  
بأن لأن البيع في المذرع بصفة فقد وجد ما استص ما وصف له وكان الجار أن ما فيه بخصاً من الثمن  
وإن شارك بخلاف الخطة **باب** ولو اشتري من رجل بواحدة درهم فباعها بثلاثة أدرهم فاشترتها بثلاثة



دراهم على عشرة اذرع فوجه ثمانية وقال البايع بعتك على ثمانية اذرع فالقول قول البايع  
مع غيره لان المشتري ادعى لنفسه الخيار والبايع ينكح وكان القول قوله وعلى المشتري البيعة  
ولم يخلو في اصل الثمن وانما اختلف في وجوب الخيار للمشتري فكان المشتري ادعى شرط  
الخيار لنفسه والبايع ينكح وانما قال المشتري اشترته على عشرة اذرع فكذلك ادعى درهم فوجه  
ثمانية وقال البايع بعتك على ثمانية اذرع فالقول قول البايع مع غيره ايضا لان المشتري ادعى  
لنفسه الخيار كما ذكرنا في المسئلة الاولى لانها تصادق ان الثمن ثمانية لان المشتري يقول اشترته  
على عشرة اذرع فكذلك ادعى درهم فوجه ثمانية وان الثمن ثمانية لانه لما سمي فكذلك ادعى مائة  
صكته معقودا عليه الا ان الخيار لا يبيى اشترته على عشرة فوجه ثمانية والبايع يقول بعتك  
على ثمانية اذرع فكذلك ادعى درهم وان الثمن ثمانية الا انه لا خيار لك وكان القول قوله وعلى  
لوقاك المشتري اشترته بعشرة اذرع على عشرة اذرع درهم فوجه ثمانية وقال البايع بعتك  
على ثمانية اذرع بعشرة درهم ولم اشط فكذلك ادعى درهم كالحال وانما اختلفا في هذا العقد  
في قدر الثمن لان المشتري يقول الثمن ثمانية لاني اشترته على عشرة اذرع فكذلك ادعى درهم فوجه  
ثمانية كان الثمن ثمانية والبايع يقول بعتك على ثمانية اذرع بعشرة درهم ولم اشط فكذلك  
ادعى درهم وان الثمن عشرة درهم والاختلاف متى دفع في قدر الثمن كالحال او راد او متى دفع  
الاختلاف في الصفة او في شرط اريد في العقد فالقول قول البايع ولا خيار لك والذي يبدى  
بالثمن هو المشتري في قول ابي يوسف والاخر وهو قول محمد ومالك في كتاب البيع وانما كان  
حيثما بينه فالبينة بينه البايع لانه اثبت على المشتري زيادة في الثمن والبينة لا تثبت الزيادة  
**باب متى المولى عبده المادون والفقهاء** واذا اعتق المولى عبده المادون وعليه  
دين الكرم من ثمنه وهو يعلمه او لا يعلمه غير المولى بتمته بالغة ما بلغت لانه اعتق ملك عبده  
لان حقوق الدين لا يملكه الا انه يقرض الغريم من ثمنه واعراض الحق في الرقبة  
لا يمنع حوازا للثمن كما ذكرنا من اذا اعتق العبد المرفوع طارعه وان كان له ثمن فيه من ربح  
المال اذا اعتق عبدا المضاربة طارعه وان كان المضارب فيه من ثمنه لا طراف في الرقبة ان الدين  
لا يملك ملك المولى في الرقبة وانما الاختلاف في حساب العبد على ما تدبرنا من قبل وبغيره الاقل  
من ثمنه ومن الدين هو ان كان موصرا او موصرا لانه انما سمي موصرا لانه موصر لغيره فيمنع ثمنه الا ان يكون  
اقل فيمنع ملكا الدين لانه لا يملك على الدين وانما يبيع موصرا كان او موصرا كما في ما يراه الاملاء وليس  
هذا العقد بين شيئين اعتقه احدهما انه يبيع اذا كان موصرا ولا يبيع اذا كان موصرا لان هناك اعتق  
ملك نفسه وليس لاحد في ملكه عن شريكه الى يبيع شريكه فاذا اعتق ملك نفسه لم يملك له  
حياته من جميع الوجوه وانما يكون حيا اذا كان موصرا لانه يمكنه ان يقرض الى الله تعالى من  
وجه اخر فاما اذا كان موصرا فلا يمكنه ان يقرض الى الله تعالى الا من هذا الوجه فلا يكون فيه حياة  
فلا يبيع موصرا في هذا العقد اذا كان المولى يعلم بالدين او لا يعلم لانه يبيع المنع عن البيع والبيع  
فيما سمي وعمله لو ان العبد قبل الخط اعقده مولاه فخلق الحالك بين العلم والحال ان  
كان عالما بالبيعة بصيرته بالدفع وان كان غير عالما بالبيعة يلزمه الاقل من ثمنه ومن الدين

بتمته

والقول

والقول بينهما ان الحياية كانت على المولى لان المولى ما قبلته وكان حيا بين اذرع ومن ان غدي  
فلما اعتقه اعرض عن الدفع واختار الفدية الان المجبرين امرن اذا مال الى احد ما صار محاررا  
وان كان المولى لم يعلم بالحياية يلزمه الاقل من ثمنه ومن الدين لانه الملقه بغير اختيار فلا يجب  
عليه الكرم الملق وانما في باب الدين قاله من لم يكن على المولى وانما كان في رتبة العبد الا ان كان  
العبد يبيع بغيره يفتق الا ان المولى كان حيا بين اذرع ومن قضا الدين فلما اعتقه والدين يبيع  
رقبته فقدم الملق على الغريم فمعه فاقترام يطران كل المولى يعلم بالحياية والقول  
حس عليه دية لانه صار محاررا له على ما ذكرنا وان كان القول عبدا بغيره فتمت القول الا  
الدين بتمته القول عشرة الاف درهم فنقص ثمان عشرة درهم لانه لا يبلغ قيمة العبد دية المرحوم  
على ما ذكرنا في باب الدين ولو لم يعلم بالحياية لاصح محاررا او بغيره فتمت عتده لا دية المحارر الا ان  
يبلغ عشرة الاف درهم فنقص ثمان عشرة درهم لما ذكرنا انه لا يبلغ قيمة العبد دية المحارر وان كان القول  
عبدا بغيره فتمت القول الاقل من ثمنه عتده ومن ثمنه القول لانه صار حيا لمحضارة فليز منه اقل  
القيمتين الا ان يبلغ اقل القيمتين عشرة الاف درهم فنقص ثمان عشرة درهم لما ذكرنا **قال**  
وان اعتقه وعليه ديون او جارات هذه المسئلة على وجهين اما ان يعلم بالحياية او لا يعلم بالحياية  
فاما في باب الدين يعلم وغير العلم سواء على ما ذكرنا فان كان لا يعلم بالحياية غرم لاصحاب الدين ثمنه بالغة  
ما بلغت كما في باب الافراد وبغيره لاصحاب الحيايات الاقل من ثمنه ومن عشرة الاف درهم  
الا عشرة كما في حالة الافراد فيود كل واحد منها الى اصله عند الاجتماع ولا شر له من الغريم ومن  
اصحاب الحيايات لان حقوقهم مختلفة الا ترى انه لو لم يبعه بل بعه الى مولى الحياية او غدي  
ولي الدين بعه او بعضي الحقوق اذا كانت مختلفة لا يجب الشركة في القنوس هذا اذا كان لا يعلم  
بالحياية ولو كان يعلم بالحياية فموجب لاصحاب الدين بتمته بالغة ما بلغت الا ان يكون الدين اقل لما ذكرنا  
وضان الحيايات كلها لانه بما كان في حالة الافراد **قال** لو استهلك اخي هذا العبد بغير  
بيته واحده فموجب على المولى قيمته **قال** له الفرق بينهما ان المولى كان باخذا بالدين الى اصحاب الحيايات  
وقد ائلف عليهم الرقبة فكان باخذا بائيع لاصحاب الدين وقد ائلف عليهم حصصهم في البيع وعليه  
ان غرمهم كل من ائلف عليهم واما الاخي لم يكن باخذا بالدين ولا بائيع فلا يجب عليه الكرم الملق  
وقد ائلف رقبته واحده **قال** وليكان المادون مديرا او امولا فاعقده المولى وعليه دين كبير  
لم يفرم المولى لانه لم يطل طاعرا بما يحق للبيعة لانه لا يباعان فبالعتق لم يطل طاعرا فموجب  
وانما كان عن الغريم في ثمنها والعتق اذ هو حيا حيث صار فان لم **قال** واذا كان المادون  
من قليل او كثير فاعتق المولى لانه المادون حقيقة باطل ثم يبيع او يخير رحمه الله عن هذه القول وقال  
ان كان الدين بغيره المادون ويبيع ما في يده فحقه باطل وان كان في رقبته وما في يده فضل  
عن ثمنه باع رقبته اصل المسئلة ما ذكرنا فاقدر ان الدين اذا كان غريم رقبته وما في يده من  
المولى في قول ابي حنيفة الاول وفي قوله الاخر لا غريم وان كان يحيط رقبته وما في يده من ملك المولى  
في الاكتاب في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وفي قولهما لا يبيع وقد ذكرنا انما كان المذهب عندنا ان  
الدين اذا كان محيطا لا يبيع ملك المولى طارعه ورضي ثمنه للغريم موصرا كان او موصرا لانه ائلف  
عليهم بتمته الا اذا كان موصرا فتمت المقتضى ثم يرجع ذلك على المولى لانه كان لغريمه اشتيفادهم



من عينا بادا وقع العن من ذلك كان له ان يستغوا ثم رجع ذلك على التمسك لا مضى فيه مضطرا  
ومن قضي من غيره مضطرا رجع بذلك عليه وهذا الجارية الرهونة اعققت الراهن بعد عقده فان  
كان العن حرا فمقتضى الحق رجع بذلك على الراهن كذلك رجع على قول اي خفيه رجع الله  
اذا كان الدين غير محيط عقدا بالحواب هكذا الا يقتضيه نفيه والدين اذا كان غير محيط لا يمنع ملكه  
وكذلك لو ورثته عبده المادون وعليه حين فهو على ما ذكرنا من التفضيل والاختلاف وذكرنا في  
كتاب المادون والصيغ ان المولى اذا اعتق جارية العبد المادون بعد موت المادون فهو لعقده اياها  
في حاشية على ما ذكرنا من الاختلاف لان الدين الذي عليه اذا كان محيطا يمنع ذلك المولى في الكساة وعلى  
لا يمنع فلا يفتقر المحال بين حياه المادون وميراثه وذكرنا في الاصل وكذلك فاك ابو يوسف ومحمد  
في بطلان ميراث جارية ولهم مع ما لا غيرها وعليه من اقل من خمس فاعققت الوارث معناه انه  
يقتضيه لان الدين اذا كان غير محيط بالرقبة لم يمنع ملك الوارث وقيل للفرع وقال ابو يوسف  
وابو يوسف ومحمد لو وطئ المولى امه المادون فجات بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له  
ويضمن فمها ولا يضمن عقدا فان كان محيطا ببقية المادون ويجمع ما في هذه وهذه اجواب الاستحسان  
والقياس ان لا يصح دعوته على قول اي خفيه رجع الله ذكرنا في كتاب المادون الصيغ وجه التماس  
انه لا يصح عقده بصرحا في قول اي خفيه رجع الله وكذلك لا على استلاد الا ان ذلك شبهه من شعب  
الافتقار وجه الاستحسان ان النسب ثبت في الملك وفي اول الملك ههنا الكرم من اهل الاب في مال  
وكذا دليل انه لو اراد ان يخلص مال العبد لنفسه بان يضي منه المرد لك خلاف الاب في مال الله  
فلما ثبت النسب صارت الجارية ام ولد له ويضمن المولى ثمنه الجارية لغيرها الا انها المقت الجارية  
بالاستلاد فلا يضمن العبد لاه ملكا من وقت التناول وصار وطئا في الدين ملك نفسه فالا  
ليست له جارية ابيه انه لا يغير العن ولا يضمن ملك النفس فلا يغير ماله فكلنا في الاب سو  
جارية ابيه ولذلك لو كان الوطئ بعد موت المادون لان شبهه الملك قايمة بعد موته لانه ملكه  
ان يضي منه فيخلص كسبه لنفسه واذا اعتق المولى جارية المادون وعليه من محيط ببقية رعياني  
يجه نفيه باطل وفي قول اي خفيه رجع الله المادون فان ضا العبد الدين او اراه منه الغنا او  
اياه بعضهم حتى صار في حقه وفيما في نفيه فضل عن الدين جارية المولى في الجارية موله في الاصل ان  
عقده باطل يعني سيطر والاعتققة متوفت فاذا زال حق الراهن بوجه من الوجوه اما بالامر او بالامر  
بعد العن لانه اما كان لا يفتقر لهم فاذا زال حقهم بعد هذا كما ان الوارث اذا اعتق عبدا من الركة  
وعلى الميت ومن محيط بجميع الركة ان عقده لا يفتقر في قولهم فاذا زال حق الراهن اما بالامر او بالسماحة  
ذلك التمسك لك ههنا وكذلك نفي المولى **قال** ولو اعتق المولى جارية المادون وعليه من  
يحيط ببقية وماله بطل عقده في قول اي خفيه رجع الله المولى بطل المولى بعد ذلك فجات بولد فادعاه  
دعوتها جارية وموفا من لقيته الجارية للفرع الجارية حرة العن الذي كان منه قبل الوطئ وعلى  
المولى العن لانه لما ادعى بولد فقد صارت ام ولد له وصارت رقبة فارغه من الدين لا اما  
حال لا يباع في الدين فلما صارت رقبة فارغة من الدين فقد اعتق من المولى وميراثه وطوى  
حقه لان العن كان قبل الوطئ يجب العن لها **قال قيل** الجارية ولو صارت ام ولد له لو كانت  
نارغة من الدين **قيل** له لان الدين لم يكن عليها وانما كان الدين على العبد المادون الا انها

مالا كانت مشغولة بالدين فلما خرجت من ان يكون الا لو حرر ان تكون مشغولة بذلك الدين فتفقد  
العن لهذا المعنى **قال** ولو ادعى المولى بعض فتيق المادون انه ولد له ولم يكن ولده في ملكه  
المادون فدعوتها لطلقة في قيس قول اي خفيه رجع الله لان الدين محيط ببقية رقبته وكسبه فتح ملك  
المولى خلاف ما اذا وطئ جارية من قبل العبد المادون فجات بولد فادعاه انه يصح دعوتها لانه ولد لها  
ان له فيه تاويل الملك لان العن كان في ملك العبد المادون وعلى قولهم دعوتها جارية لان العبد  
لا يمنع ملك المولى عندها ويضمن المولى قيمة الولد للفرع لانه اطل عليهم حتى رجع فان كان المولى  
معتق يصح التمسك بالقيمة على الولد كما قلنا في عبد الرهن رجع بذلك على ابيه لما ذكرنا والله اعلم  
**باب حاشية المادون وعده والجارية عليه** قال واذا اخذ المادون على جارية وعده وعليه  
دين قبل المولاه اذ دفعه او اذ دفعه لان ما تملكه مولاه حتى ملكه والحقوق للدين لا يرسل ملك الرقبة  
عنه وكان هو المخاطب بملك الجارية فان دفعه باعه الغنا حسم لان العبد مضمون بالخيار  
وان دفعه لغيره ابيد الغنا في ايدي اصحاب الجارية فيباعونه في حسم الا ان دفعه الاولا لان الدين  
في رقبته يندور ان مادار العبد وانما يدي اصحاب الجارية لان في ابداءه هم يودي اليهم  
جميعا لو دفع بالجارية يكون حق الغنا على ماله لان حسم في رقبته العبد فلا يطل حسم في الدين الى  
اصحاب الجارية ولو دفع في الدين ويدي الغنا كان فيه ابطال حق اصحاب الجارية لان حسم الجارية  
على المولى الا ترى ان المولى لو باعه او اعتقه لاصح العبد بعد ذلك ويكسب على المولى ههنا  
لو ارم القاضى بالبيع لا يجب على المولى لاصحاب الجارية شي لانه لم يستهلكه ولا يجب على العبد شي لان  
حسم الجارية كان على المولى ولم يكن على العبد فيؤدي ذلك الى ابطال حق اصحاب الجارية فاذا كان  
ذلك رجع ان يدفع الى اصحاب الجارية او لا حتى يسل كل ذي حق ليعقده **قال** واذا كان المادون  
جارية من تجارته بقتل متلا خطا فانها المادون رعاها وان كانت الا ان كان عليه دين او لم يكن  
لان الجارية من تجارته ودرها بالثمن المادون والمادون ان يضارب لا مخاطب ببيع  
المضاربة ولا بالعبد الا ان يضارب قالوا كيف يملك ان يفتقر من الصان رجع على رب المال والاداء  
لا يرجع على المولى بالحق من الصان فصار كالم **قال** واذا كانت الجارية نفسها وقبلة الجارية الف  
ودهم فتدفع المادون عشرة الاف هو طير في قول اي خفيه ولا يجوز في قيس قول اي يوسف  
ومحمد لانه نداه بعشرة الاف ودهم عنده ثم اياه اياها ذلك لانه يحرم بالعدا والاصل عند اي  
رضي الله عنه ان العبد المادون اذا اشترى او باع باع ربه وكان له ههنا وغدا لا يجوز  
الا ان يبيع ويشترى مما يتغير الناس في مثله ولذلك هذا الاختلاف فيما اذا كانت الجارية قيمتها الف  
ودهم والجارية قيمتها الف ودهم ودفعها بالجارية طارعة عند اي خفيه رضي الله عنه ولا يجوز  
عنده ما هذا اذا جئت الجارية خطا وكوكت الجارية عدا اي النفس ويجب النقصان عليها تصالح المادون  
عنها جاز لانه حتى كسبه بالصلح وذلك في حق الشراء وقد دخلت الاذن ولو كان العبد المادون له  
هو الذي تصالح عن نفسه لم يحل لانه لا ولاية له على رقبة نفسه لانه لم يدخل تحت الاذن ان  
له الولاية على كسبه الا ترى انه لو باع نفسه لا يجوز ولو باع فيه جاز فلما اطل الصلح لم يكن لولي القتل  
ان يملكه بعد ذلك ولا يضمنه شي حتى يرضى فاذا اعتق لغيره بما كسبه عليه حكمة لان المولى لما كسبه  
فقد اعتقه ليطالب به والفقير قد صح بلا جوع فيه والشرط قد صح في حقه ايضا وانما لا يصح في حق







حتى تحقه الدين فانما تجزأ من الوكيل نصارى كان الولي قد ناله بغيره الجاه لا راحة وانه على الاذن من له  
اذن مستقبل كما في الوكالة لو ان بطلا وكل رجلا في صحته بان يطلو الوكيل بغيره لما تم من الوكيل  
ثم طلق الوكيل لما كان الراة رث منه وصار كان الزوج طلقها لما في مرضه لان الوكالة من  
في السانف صار الدوام عليها كالمدة الوكالة كذلك الاذن ولو كان الدين تحقه قبل الجاه  
لمرج ولي الجاه على الولي بالقيمة لان الرتبة كانت يوم الجاه مشغولة بالدين وقد علمت لصاحبه  
الجاه هكذا فصاح الدرع اليهم فلا رجوع في ولو كان الحقة ألف درهم من قبل الجاه وألف  
بعد الجاه والسند كما كان صاحب الجاه على الولي نصف القيمة وموصية اصحاب الدين الا ان  
لان الدين لو كان كله لحقه بعد الجاه فقدرى اوسع كان لصاحب الجاه ان يرجع على الولي في  
القيمة ولو كان كله لحقه قبل الجاه ولم يرجع صاحب الجاه على الولي في لاهته وجب في بقية  
مشغولة فصاح الدرع اليه فلا يرجع شي فلما وجب نصفه قبل الجاه ونصفه بعد الجاه يرجع نصف  
ألفيه ردا الى اصله **قال** واذا قتل العبد المادون او المجرور مخطئا ثم اقر عليه الولي  
بدين يستغرق بقية وليس له الاختيار منه ويكرهه او يفديه لاه لم يسه من الدرع لان العبد  
بعد الاقرار عليه بالدين محل للدرع وانما يصير لعا و اسعه من الدرع فان داه من الدين وذلك  
اذا دفعه في الدين الا ان يفديه ولي الجاه لما ذكرنا انه يرجع ولي الجاه على الولي ببقية لان  
الدرع لم يسلم لم حيث استحق عليهم سبب اقرار الولي عليه بالدين وذلك قد اخرج عن الجاه **قال**  
ولو كان الولي اقر عليه بقتل رجل مخطئا ثم اقر عليه بقتل رجل خطا فله في ذلك اولى الجاه  
الاولى فانه يدفعه بالثنتين او يفديه وليس له ان يقر على عبده دين ثم اقر عليه من ان  
صاحب الدين الاول اولى والفرق بينهما ان الدين ثبت في بقية العبد بغير مشغولة فلا يرجع  
اقراره في المرة الثانية الا ترى ان العبد سلع في الدين ولا كذلك الجاه لان الجاه لا يثبت في دين  
العبد الا ترى ان الولي هو الذي يحاط به وهو الدرع والعبد كذلك العبي لم يرجع اقراره  
اقراره الثاني فاذا كان ذلك دفعه الى اولى الجاهتين بضعين ثم مرجع اولى الاول على الولي  
بقية لاه المثل عليهم اقراره بغير الرتبة لان حقهم تعاون في رتبة فارعه وقد استحق بضعه عليهم  
باقراره بعد ثبوت فيه ولو كان على العبد دين يستغرق بقية لوجه اقرار الولي عليه الجاه  
الا ان يفديه من الدين فقدره حبيد الجاه او يفديه لان الرتبة صارت مستحقة لاصحاب  
الدين مشغولة بغيرهم فلو كان الولي اطالب ذلك عليهم فان داه الولي رب الرتبة ومع اقراره  
عليه الجاه وان لم يفديه مع لاصحاب الدين ويطلب من صاحب الجاه لانه لم يرجع اقراره الجاه  
**قال** ولو قتل العبد بطلا عدا او عليه دين فصاح صاحب الجاه ساعا على رتبة العبد فان العبد  
ساع في الدين فان بقي من غيره شي كان لصاحب الجاه وان لم يبق شي فلا شيء لصاحب الجاه على  
الولي ولا على العبد اذ لا لالعبد اذا كان عليه دين لا يجوز للولي ان يسه ولا سعه فذلك  
لا يجوز ان يدفعه الجاه الا ان القصاص قد سقط لان الولي لما صاحجه على رتبة كان ذلك عمدا  
سبه وسقط القصاص لشبهه وساع العبد في الدين لما ذكرنا ان دفعه الجاه لا يصح بان فصل  
بمن لم يكن كان لصاحب الجاه لاه انما لا يصح على غيرها فاذا زال حق الزمان قد وقال الفصل للوكيل  
وان لم يبق من غيره شي فلا شيء لصاحب الجاه على الولي ولا على العبد وان عثر لم يتبعوا شي لان

صلحه لم يصح في حق العبد ولو لم يصح المولى ولكن كان للدين والبار على احد ولي الدين فان المولى  
ضفه الى الاخر ارفدهم ساع حج العبد في الدين لاه لما عفي اذما انقلب ضيف الاخر بالاه  
صاح الجاه المطالب بمطالبة مولاه يدفع ضفه الى الذي لم يعف او يفديه نصف الدين ثم  
ساع حج العبد في الدين لما ذكرنا ان العبد اذا مات عليه جاه ودين هذا الجاه ثم ساع في الدين  
لان العبد اقره بالتفويض على ما ذكرنا **قال** ولو اقر العبد انه قتل بطلا عدا او عليه  
كان صدقا في ذلك ان دفعه المولى فيه او كرهه لان العبد مالك الدم ولم يزل ذلك تحت الدين  
فيما اقراره بوجوب القصاص عليه ولا يثبت الى ضد في المولى وكذا في من عفي احد ولي الجاه  
بطلت الجاه كلها لاه لما عفي اذما يطل القصاص في ضفه فطل في كله لا يخرى ولا يخرى ولا يخرى  
صنيت الاخر بالاه صا ركانه اقر على ضفه بالقتل المخطا وذلك لا يصح في حق المولى ولكنه ساع  
للغير في دينهم الا ان يفديه المولى بحج الدين فان داه المولى الدين نظري في ذلك ان كان الولي  
صدق العبد بالجاهة قبل المولى دفع نصف العبد الى ولي الجاه الذي لم يعف او افده  
الدين لان المولى لما صدقه مع اقراره بالمطالبة كان المولى اقره عليه كاطاعه وان لم يقره في ذلك لم  
يجز له على العبد سلع ولو لم يولي لان اقراره في ضفه لا يصح **قال** واذا وجد العبد المادون رجلا  
في دار مولاه ولا دين عليه فدمه هدر لان وجود القتل في داره يخرجه قتل المولى اياه من طريق الحر  
ولو ان الولي قتل عبده ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ناله مالا  
الاقل من قيمته ومن دونه لان ذلك عبدة تملكه يكرهه وعليه دين الجواب هكذا الرد  
هنا ولو كان الدين غير مستغرق فذلك يلزمه الاقل من قيمته ومن دونه لان المولى انفق عليهم  
حقهم وموخر الشيخ **قال** ولو وجد عبدا من عبيد المادون مثلا في دار المولى ولا دين على المادون  
فدمه هدر لان العبد المادون اذا لم يكن عليه دين كان له بل للسيد فكان المولى قتل عبدا  
بقية فكان هدر او لو كان على المادون دين يحيط ببقية وماله على المولى قيمة السيل في ماله  
في ذلك سبب في قياس قول اخي حقه رضي الله عنه وعلى قولنا عليه قيمته مالا وافضل المسئلة ان  
دين العبد يبيع ملك المولى في كسبه صار لعبد الاجني ان وجد عبدا الاجني مثلا في داره وجب  
على المولى قيمته في ذلك سبب والعبي في ذلك ان ذلك الصانع صانع جاه وليس صانع من ذلك  
لمرجع في ذلك سبب وعندنا من العبد لا يبيع ملك المولى في كسبه صار كسب العبد ولو وجد عبدا  
مثلا في دار المولى وعلى العبد دين عليه الاقل من قيمته ومن الدين مالا له هرا وان كان  
الدين لا يحيط بحج ذلك كانت القيمة ماله في قولهم جحلا لانه ملك المولى بالاتفاق تصا ركنين  
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين وجب مالا لاه جحس حقهم عنهم فحب مالا ولدك لو قتل  
المولى في جميع ذلك لان وجود السيل في داره كقتله يكرهه وقد ذكرنا جوابه **قال** ولو قتل المولى  
مكاتبه او عبدا مكاتبه عدا او خطا او وجد المكاتب مثلا في دار مولاه فعلى المولى قيمة السيل  
في ماله في ذلك سبب لان المكاتب صار ارض نفسه وماله من المولى صار كالعبد الاجني من قبل  
عندنا خطا وسقط القصاص اجني وجبت القيمة في ماله في ذلك سبب وكذلك لو وجد المكاتب  
مثلا في دار مولاه لاه يصير في الحكم كاه تملكه يكرهه وهو اذ كان مملوكا في ركنه وقا بالمكاتب  
بان لم يرجع بها وقا فلا شيء على المولى لانه قتل وهو عا ضا ركانه مثله بغيره **قال** ولو



وجد المولى ميتا في دار عبده المادون كان دية المولى على عائلته لو رثته في قيار قول أبي خنيفة  
رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد دية هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده فيلاني في داره  
والذهب عند أبي خنيفة رضي الله عنه أنه لو وجد فيلاني في اربعة ارجعه كانت الدية على عائلته لو رثته  
وعند ما دمه هدر كذلك هبنا والمثله في كتاب الرقات **قال** ولو وجد العبد فيلاني في دار  
نفسه ولا دين عليه فدمه هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه اذ لو كان عليه  
دين ولو ان عبدا وجد ميتا في اربعة ارجعه ولا دين عليه كان مده هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه  
عليه دين فعلى المولى لا يقل من مائة درهم ومن مائة درهم في مال له ودار العبد في هذا الوجه هدر لا يرد في  
لأن المولى أحسن الناس اياه وان كان عليه دين الا ترى ان المولى عليك ان يتصل بنفسه ولا يملك  
الغنياء ذلك صار كان المولى باشر قتله وعليه دين يجب عليه الاقل من مائة درهم ومن مائة كالأدوية  
يجب مالا لأن هذا أصل المال وخان المال دون ضمان الحياة اذ جناية المولى على عبده غير ضمان  
المال يجب مالا الا ترى ان المطالبة في ذلك إلى الغنياء وهذا جواب الاستحسان وكان القياس ان لا  
يجب على المولى إذا كان عليه دين لأن المولى لا يملك ملك الدن وصحة في ذلك حكم الاخص لا يرد  
انه منع عن التصرف فيها ذكرنا في المادون الصريح وكما في العبد من قدمه هدر ولا يجب  
على المولى واستشهد في الأصل فقال الا ترى ان اجنيا لو وجد فيلاني في هذه الدار كان العبد  
ووثقه على عائلته المولى والمعنى اذ لو وجد العبد الذي له الدن فيلاني في اربعة ارجعه اذ لو كان  
كان دية على عائلته مولا في قدمه هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه  
اخرى ما ذكرنا ولا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه  
العبد وكذلك لو كان السيل عند الغنم **قال** واذا اذن الكاتب لعبد في التجارة فوجد  
في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه  
اما اذا لم يكن عليه دين فلا يرد في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه  
لأن الكاتب اخص بداره وصار كان الكاتب قتل فيلاني ولو قتل الكاتب فيلاني علم الاكل من  
ميتته ومن اشر الجناية كذلك هبنا يجب عليه ميتته في ماله كاله وكون الكاتب هو السيل  
كان مده هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه  
أبي خنيفة رضي الله عنه لأن الحر له عاقله واما الكاتب فلا عاقله له وكون المادون هو السيل  
كان على الكاتب الاقل من مائة درهم ومائة درهم في مال له وكون الكاتب هو السيل  
فانما دار الكاتب ولو وجد عبد الكاتب فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه فيلاني في اربعة ارجعه  
وان كان عليه دين كان مده هدر لا يرد في وجوده فيلاني في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه  
ماله مالا لغنياء المادون لانه الملق على الغنم **باب ما يجوز للمادون ان يفعل**  
**قال** وليس للعبد المادون ان يملك ماله لان الكتابة ليست من التجارة ولا من علق التجارة ولا  
من ذلك وهذا هو الأصل ان كل ما كان من التجارة أو من علق التجارة أو من علق التجارة أو من علق التجارة  
بالتجارة منه كان للمادون ان يفعل ماله فلا تان كاتبه واما زولا نظر ان لو كان العبد  
دين جازت الكتابة من جهة المولى وصار العبد كالوكل له في الكتابة لان الاجارة اللاحقة كالوكالة  
الساقية وكذلك ان لحقه دين بعد اجارة المولى بكتابة لم يكن لغنياء كل ذلك المالك لان

الكتابة تدعت باجارة المولى وصار كان المولى اذ كسبه ثم لحقه دين وليس للعبد ان يتصرف في  
الكتابة الا ان يملكه المولى شخصيا واما ان يملكه المولى فلا يرد في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه كوجوده في اربعة ارجعه  
في باب الكتابة صح الى من عقده فلا يرجع الى العاقل خلاف الوكيل البيع والشراء وطا كان ماله  
مالا مالا وما كان ماله مالا لا يرجع الى فان احكام العبد صح الى من عقده كالنكاح والطلاق  
والصلح عرج بر العبد وتذكرها هبنا في كتاب الوكالة هذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان على العبد  
دين لم يلل او كسبه اطله وان اطار المولى لان حق الغنياء تغلق كسبه فيفسخ ذلك حق الغنياء  
الكتابة ما يحتمل النسخ فان لم يرد الكتابة حتى اذا كان المولى لم يجز له ان يكتب ان يكتب  
اطلة والكاتب رقيق العبد المادون باع في دينه وصرف الماخوذ على وجه الكتابة الى حقه لانه  
كتب عبده وان كان المولى اجاز المالكه واما العبد سطر ومضا العبد سطر في ذلك فان كان  
العبد دين عطف رقبته وعان في دينه قد اذ الاول سوا في قيار قول أبي خنيفة رضي الله عنه باع في  
وتصرف الماخوذ على وجه الكتابة الى حقه كانه لو لم يجز المولى لان الذهب عند أبي خنيفة ان الدين اذا كان  
محطاً رقبته وكسبه منع ملك المولى كما لو اغتقه فانه لا يجوز عقده في قول أبي خنيفة رحمه الله كذلك  
هنا وعلى قولنا لا منع ملك المولى فيجوز عقده ويضمن منه للغنياء لانه الملق عليهم حكم لذلك هبنا  
اذا اجاز المولى وكل العبد يتصرف في الكتابة وقضى العبد صار كان المولى اغتقه ولو اغتقه المولى  
جار عقده عندهما ويضمن منه للغنياء كذلك هبنا والكاتبه التي قضى العبد للغنياء في دينه لا يرد في ذلك  
كسب عبده لانه لا يرضى الا باذن الكاتب كاد الملك اوضح من الكتابة فلهذا كسب عبده موك  
من ذلك دينه وكون من المادون لا يحيط به وبما له جواب أبي خنيفة رحمه الله مثل قولنا لان الدين  
اذا كان غير محط بالركه فلا يمنع ملك المولى في قولنا لا اطاره اما كان لا يجوز لتعلق حق الغنياء  
فاد المود والكاتبه وادي الكاتب بدل الكتابة قبض العبد المادون بامر المولى صار كان  
المولى اغتقه ولو اغتقه المولى جار عقده ويضمن منه للغنياء في قولنا كذلك هبنا وتصرف بذلك  
الكتابة ايضا الى الغنياء لانه كسب عبده لانه انما يتفق بعد اذ ابدل الكتابة على ما ذكرنا **قال**  
وليس للمادون ان يملك ماله ولا يرضى ولا يملك ولا يصدق بالدرهم والنوب وما اشبه  
لان هذا كله بالتبعية والعبد ليس من ماله والدليل على انه تبعية ان الرضا لو تكل هذا في ماله اغتقه  
ذلك من ماله فان اجاز المولى ما منع العبد من ماله او هبنا او صدقه بطريق ذلك ان لو كان  
العبد دين طرد ذلك كله لانه عليك كسبه صار طاه فعله نفسه ولو كان على العبد دين لم يجز لانه  
متعلق بحق الغنياء وموريد الاجارة اطله حكمهم **قال** وقالوا اذا اهدى المادون هديه او دعا  
بطلا الى منزله هذاه او اعارة دابة ركبا او ما يشبه ذلك لا يرد ولا ضمان منه على الرجل ان  
ملك شي من ذلك عبده ان كان على العبد دين او لم يكن هذا استحسان والقياس ان لا يكون هذا  
كله لان هذا ابيع احكاما والعبد ليس من ماله ويجوز استحسانا للمادون عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه اجاب دعوى المالك وروى عن عمر رضي الله عنه انه سئل ما تصدق العبد قال بالبرقيع وكحه  
وقوله في الأصل اذا اهدى المادون هديه انا دعه الطعام وكحه فاما اذا اهدى ثوبا او  
درهما فانه لا يجوز وانا يفسر في الطعام الجرا الذي رونا ويجوز اعارة احكاما لان الاعارة دون  
الاطعام فلما جاز الاطعام فلا يجوز الاعارة اولى لان الاعارة من علق التجارة لا تسلم التجارة غدا



الاري ان الباعة والمشتريين يطلون فانوته ويخلصون على بطلته وذلك نوع من الاعارة **قال**  
واذا اعتل المادون استه على مال لم يحن لان ذلك ليس من التجارة ولا من القس على مال او على غير مال  
يتبع لان غنقه لو كان مع القس المالك يتبع في حقه القس فان اجاز الولي نظرا ان لم يكن على العبد  
دين كانت اجارته وصار كان الولي اغنقه على مال ولو كان هلكا كان قبض المالك الى الولي العبد  
المادون كالمعنه وان لم يحن بعد اجازة الولي لم يكن له في ذلك المالك حتى يادرك في المال  
الاول في فضل البائع وان كان على المادون دين نظري في ذلك ان كان الدين غير مستحق له  
وكسبه طارا القس اجارة الولي في قوله لانه لا يملك كسبه ويغير قيمته لانه المالك حقه حيث  
اظهر عليهم حق البيع والمال الذي على القس للمولى وان لم يكن له ليس كسبه عند العبد المادون  
وانما هو دين على المادون لا على القس هذا الصلح او لا يمتد الى الدين عليه طورا للمعنه حتى في  
البائع لا يمتد الا اذا كان البائع فنانا اذاه قبل القس كتب عبده مكان القس المادون فانه كان  
وان كان عليه دين يحيط بدينه وعاني به فعلى قولها لذلك الجواب لان دين العبد لا يمتد مال الولي  
عندنا وعلى قول ابي حنيفة رضي الله عنه منع فلم يتبع اجارته للعقد ولم يتبع **قال** ولو روي  
أقراة حقه بغير اذن بولاه وظلها فارق منها ولم يمتد بالمهر حتى يمتد لان نطاق العبد لا يجوز الامان  
المولى ولم ياد له المولى بالنكاح فيفترق منها ولا يجب المهر بالدخول ما لم يقبل لان النكاح وحده  
ليس من التجارة فلا يواحد في الحال وانما واحد بعد ما زال عن المولى بالعتق **قال** واذا اشترى العبد  
المادون لها في التجارة شركه عنان على ان يشرا بالنقد والبيعة بينهما فمتان لو لم يكن ذلك البيعة  
وبان النقد انما النقد يجوز لان الشركة من التجارة وانما البيعة فلا يجوز لان البيعة معنى الشراكة  
عن كسبه والتمار دقت ما لا عن المهر ولذلك نوع من البكاله وقالة العبد بغير اذن بولاه لا يجوز  
وهذا على الاصل بان اذن لها الوليان في ذلك طارا اذا لم يكن على العبد دين لان كفالته العبد  
يجوز بان المولى اذ لم يكن عليه دين في كتاب القالة **قال** واذا اشترى المادون وعليه  
دين او اذن عليه ثوبا يشره دراهمه فباعه من بولاه حقه لمرسعه المولى مراعاة الاعش  
دراهم لان بيع الراحة مع اماله يجب صولا عن الحاجة وشبهه كما لا يمكن طارا كذا في كتاب البيع  
وهذا البيع لا يمتد فيه معنى البيع من جميع الوجوه فتمت فيه البيعة فسه على اقل الضمان  
لان الاصل لا يمتد فيه ولذلك المولى اشترى بغيره ثم باعه من العبد بحقة عشر لهذا المعنى لذلك  
لواحة المولى من ابي العبد المادون لها في التجارة لان المادون كتب العبد المادون بشار البيع  
كما كان من العبد المادون فبيعه مراعاة على اقل الضمان وكذلك لو كان المادون اشتراه  
ثم باعه عن مكان الولي او من عبده مادون له او من عبده القاطب المولى ومن مضارب الكتاب لم  
يعد مراعاة الا على اقل الضمان لان البيع من بولاه كالباع من المولى من وجه تملك فيه البيعة  
رعي الراحة منه عن القس ولو باعه من المولى او ابيه او امه طارا في قول ابي حنيفة  
رحم الله في قولها ببيعه مراعاة على خمسة عشر وهذا في الاختلاف في كتاب البيع واسلم  
**باب الغرور في العبد المادون** قال واذا اجاز المولى العبد الى السوق فباعه  
عبدى فبايعه فقد اذنت له في التجارة فبايعه من بولاه طورا لم يمتد في القول ولا يعلم به  
لحقه دين ثم علم انه كان حرا او استخفه رجل فعلى الذي امره ببيعه الاقل من قيمته والدين

ساره عروكو لم يقل قد اذنت له في التجارة ولكنه قال هذا عبدي فبايعه كان الجواب هكذا  
لانه لما قال هذا عبدي فبايعه فقد اظهر من نفسه ان العبد ملكه وانه ملك فضا الدين من حقه  
فلا طر خلاف ذلك انه قد غرر بعبده تلك الامور والغرر مدح على الفار بباعه بولاه لما قال هذا  
عبدى بايعه فقد غرر بعبده من نفسه فصار ذلك بمنزلة الكفالة من طريق الدلالة وانما يجب الصلح  
بوجود شرط انما ان يضيف العبد الى نفسه وهو ان يقول هذا عبدي والبايع ان امره بالبايع  
يقول بايعه ولو لم يقل بايعه ولا قال هذا عبدي قد اذنت له في التجارة لم يكن هذا غرورا  
منه او قال بايعه هذا العبد ولم يقل عبدي لاجب الضمان عليه انما اذا قال هذا عبدي  
وقد اذنت له في التجارة ولم يقل بايعه لاجب الضمان قبل المولى لانه لم يرض لم يرضه حيث  
لا يرضه بغيره وانما اخر الاذ لا يرضه ففرض الاذن لا يوجب المباشرة والعاقلة لاحالة الاذن  
لو قال في بيعة قد اذنت له في التجارة صار ما ذكرا ولا يكون لك غرور منه فكذلك اذا قال  
بخص اقبل السوق قد اذنت له في التجارة ولو امره بالمباشرة لا يكون غرورا ايضا وانما اذا قال  
بايعه هذا العبد ولم يقل عبدي لاجب عليه الضمان ايضا ولا يكون غرورا لانه لم يرضه من نفسه  
انه ملك فضا الدين من حقه في الموضع الذي كان غرورا العبد بالخيار ان شاء او رجوعا على المولى  
بالاقل من قيمته ومن الدين ولا يرضى المولى بغيره كسبه لانه انما غرر في قدر قيمته العبد حيث امره  
بالمباشرة معه فلا يرضى الكسب وان شاء او رجوعا منهم على الذي ولي ببيعه لان اصل الدين  
عليه هذا اذا كان الذي ولي بالمباشرة حرا وان طاراه عبدا واستخفه رجل لم يرضه اليه الا  
العتق لانه بالعاقلة معهم غررهم الا ان غررهم في حق نفسه ولم يرضه في حق بولاه الذي لم  
فاذا زال عن المولى بالعتق فقد عليه فان اختار او اضيق المولى ثم يوي ما عليه استجوا العبد  
ديهم اذا اعتل ما ذكرا ولو كان حرا انجوز بيعه حتى عبده ولو لم يكن هكذا وبين العبد اقام  
البيعة ان بولاه الذي اذنت له ببيع قبل ان يذنت له او كانت امته له فقامت البيعة انما  
او ولد له فذا اعتل ما لا يمكن بيعه هولا في الدين فصح العهر كما في الحر والمستحق ولو  
ان المولى قال هذه القالة بخص من اصل سوتيه فبايعه من بولاه هذه القالة غرر المولى ببيعه لغير  
حقا وهذا الذي لم يرضه والذي سمح حرا لان المولى اخذ القالة بخص القوم فدخل في كلامه من  
كان حرا وما ومن لم يكن حرا في المطالب الا في عم في المطالب الا في عم في المطالب الا في عم في المطالب  
وقال قد جرت على عبدي ثم بايعه من بولاه ذلك القول وقد سمع عامة المولى ببيعه من بولاه  
من بولاه لان المولى اخذ القول بخص القوم فصح الذي سمح من كان حرا وما وفي حق من لم يكن حرا  
فكذلك في حق الاذن **قال** وكذلك لو قال هذا عبدي فبايعه في الن فبايعه في الن فبايعه في الن فبايعه في الن  
التجارة فبايعه في غير الن فالمسألة كما لا يمتد ذلك غار وبياعته اياه في الن فبايعه في الن فبايعه في الن فبايعه في الن  
**قال** واذا اذن لرجل ببيعه في التجارة ثم امره ببيعه ثم ان المولى امره ببيعه او قولا اعتكاف  
ببياعته فبايعه قوما اخرين ايضا قد علموا امر المولى فلهذا دين ثم استخف او وجد حرا او قد دس  
المولى فلهذا امره المولى ببياعته عليه الاقل من قيمته من حقه العبد ومن حقه واما الاخرين فلا يمتد  
على المولى من ذلك لان الغرور في قوله بايعه وبوا عا طاب بالمباشرة فبما طار كان في حقه لم  
يوطه في حق الاخرين سواء الاذن مجرد الاذن ليس بغيره على ما ذكرنا وليس كالاذن العام الذي في



لان هناك انما نحن لمجمل الناس ولم يقصد البعض ذلك البعض فكان عار لمجمل الناس **قال** ولو كان امر  
توكلنا بمجانبة من يبايعه في الرضا بغيره او فيه فهو سوا الضمان واجب على العاقل لان امره اياهم  
ببايعه في الرضا لم يبايعه في غيره فكان عار لمجمل الناس **قال** ولو اتي به الى السوق  
فقال هذا عبيدي فبايعوه ثم دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن العاقل يستحي في الدين لانه  
لو وجب عليه الضمان لوجب بالامر والتدبير ولا جاز ان يجب عليه بالامر لانه من امر هو المالك  
كان عبدا ولم يكن مديرا فلم يظهر منه ضرر ولا جاز ان يجب عليه الضمان بالتدبير لانه حين  
كان نازعا من الدين وانما يخصص الدين بعد ذلك فاذا لم يوجد سبب وجوب الضمان فلا يجب ولا ريب  
لو كان عتقه بعد وجود الادب ثم لحقه الدين فلا ضمان على المولى لما ذكرنا وسبب المعقن بالدين لا  
اصل الدين عليه وكذلك لو باعه بعد الادب ثم بايعوه فله دين لو كان على الامانة في ما ذكرنا  
ان البيع كان قبل الحق الدين **قال** واذا اتي الرجل بالعبد الى السوق فقال ان هذا عبيدي قد  
ادنت له في التجارة فبايعوه ثم استحي او فطعوا او الذي امرهم ببايعته عبدا ماذون او مكاتب  
او مومي حر ماذون له في التجارة فلا ضمان على الاس في ذلك ان علم الدين بايعوه بذلك او لم يعلموا  
لان ضمان الغرور يشبه ضمان الكفالة وكفالة هو لا يبيع فان ادى المكاتب فعتق او عتق العبد  
الماذون كان للغرور ان جعلوا عليه ما لا يقل من قيمته العبد لان غروره يباح في حق بعضها  
وانما كان لا يبيع في حق المولى فاذا زال حق المولى بعد الطلأ كان ذلك واما الصبي فلا واحد قبل الادب  
لما ذكرنا وتذكرنا ما في كتاب الكفالة **قال** فان كان الامر متبنا جازا به الى السوق وبات  
هذه احدى فبايعوه فقد ادنت لها في التجارة فلهما دين ثم لم لا تدولت له من مكاتبه قبل  
ان يادلت لها فليغرمها ان يضمنوا المكاتب الاقل من قيمتها امة ومنهم لانه لو ضمن عن ام ولد له دينه  
فارضاهه وضمان الغرور غير ذل ضمان الكفالة وتذكرنا ما في الاصل والامارات فقال له عن ام ولد  
لان المكاتب كذلك هو واجب عليه لانه انما يستوفى من ام ولد له كسبا ملك المكاتب فاذا  
ضمن ما كان واجبا عليه فاما في النسل الاول لم يضمن ما كان واجبا عليه لان من العبد يستوفى منه  
لا من سبب المكاتب فاذا ضمن المالك واجبا عليه لم يضمن ضمانه في حق المولى فاذا عتق بواحدة  
**قال** واذا اتي بالعبد الى السوق فقال هذا عبيدي فبايعوه وقد ادنت له في التجارة فله  
فلحقه دين ثم استحيه بطل وقد كان المستحي ادنت له في التجارة قبل ان ياتي به الى السوق فانه يباع  
في الدين ولا ضمان على الذي امرهم ببايعته لان الامر ضمن هذا الدين من عبده وقد كان العبد  
مادونا قبل ذلك فكان للغرور ان احدثوا الدين من عبده فلم يظهر الغرور ولو ظهر انه كان مديرا  
للمستحي ما ذل له في التجارة ضمن هذا العار الاقل من قيمته غير مدين ومنهم لانه ضمن لغروره امانة  
دينه وضمان الدين من عبده الا ان يكون الدين اقل فيضمن قدر الدين لانه لا يرد على الدين ولو  
كان عبدا المحجور عليه اي هذا السوق بغير الامر ثم ادنت له نولاه في التجارة فلحقه دين بعد ذلك  
لو كان على الغار ضمان لان دينه يباع للغرور في دينهم باذن المولى وقد كان ضمن لغرور ذلك يسلم لم  
سما من ولو كان له دين في الف درهم قبل ان يولد له في التجارة والف درهم بعد ارضه له  
ينكح فانما على العار الاقل من الدين ومن يصف بعبده لان جميع الدين لو كان لحقه قبل الادب  
لزمه الاقل من قيمته ومن جميع الدين لغروره في جميع العبد ولو لحقه جميع الدين بعد الادب لم

الحق

لحقه شي لسلامة رقبته لغروره في جميع البيع فاذا الحق بعضه قبل الادب وبعضه بعد الادب وذلك  
واحدة منها الى اهلكه **قال** واذا اتي الرجل بالعبد الى السوق وقال ان هذا عبيدي فلا بد وكلني ان  
ادنت في التجارة وان امرهم ببايعته وقد ادنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وبيع فلحقه دين في كل  
مولاه فامركه الوكيل فالوكيل ضامن للاقل من الدين والقيمة وانما كان القول قول المولى لان الد  
يدعي عليه الادب وهو منكم فكان القول قوله مع عبده وجب عليه الاقل من قيمته ومن الدين  
لانه غروره حيث ضمن لغرور تصان الدين من عبده والغرور في عبده وعنده غيره سوا واستشهد  
في الاصل بقبال الا ترى ان المشتري اذا اشترى في الارض ثم استحق بيع على البائع بعتبة البنا الغرور  
وان كان عامه غيبه او بالعدا وكالة لغيره فوجب العبد حقا او استحقه فكان او كان مديرا لمولاه  
فالوكيل ضامن ايضا لانه غروره ايضا فلان الوكيل او الموكل كما ادعاه الوكيل كان للوكيل ان يبيع  
بما يرضى المولى لان الوكالة ثبتت باقراره والتوكيل يبيع على الموكل بما يحسنه من الضمان **قال** ولو كان  
هذا عبدا اشترى وهو صبي في عيالي فبايعوه فلحقه دين فمراستحي او وطعوا فانه الضمان على الاب  
وكذلك وصي الاب لان الاب قد ضمن لغرور تصان الدين من عبده ان كان ابه صغيرا فقد وجد الغرور  
وكذلك الوصي لهذا المعنى واما الام والاخت ومن اشبههما فان فعل شي من ذلك لم يكن غرورا ولا ضمان  
ضمان لان امرهما ولا يجوز علي العبد ولا على مولاه وهو الصبي فلم يصر غروره كما اذا قال هذا  
عبد اخر فبايعوه قد ادنت له في التجارة وكفالة هكذا هذا **قال** واذا اتي الرجل  
الى السوق بصبي فقال هذا ابني فبايعوه والصبي يعقل البيع والشراء فلحقه دين ثم ان يطلق امره  
البينة انه ابنة فان الدين يطل عن الصبي ابدان يبيع الضمان يجمع دينهم على العار وانما يطل الدين  
عن الصبي ابدان حتى اذ ادبه كان باطلا حيث ظهر انه ابن لغيره فلا واحد بعد الكمال المانع سوى  
منه وهو الصبي فلم يضمنه ذلك ابدان خلاف العبد البائع فان عاينه بجملة الا انه انما كان لا  
يفعل الحق المولى فاذا زال حق المولى قد وسع الغرور يجمع الدين على العار خلاف العبد لا ضمان  
يبيع الاقل من قيمته ومن الدين ما الفرق بينهما ان العبد مال يجوز بيعه وضمان الدين من عبده والمولى  
ضمن لغرور تصان الدين من عبده فلما لم يضمن ذلك من عبده العبد الا اذا كان الدين اقل واما الصبي  
فليس بمال فلم يضمن لغروره الدين من رقبته فلا يضمن لك ويضمن جميع دينهم بالعالم بغير غروره  
ايام وكذلك وصي الاب **قال** واذا اتي الرجل بعبد الى السوق فقال هذا عبيدي وهو مدين  
فبايعوه ثم لحقه دين فاقام رجل البينة انه عبده مديركه بطل الدين عن المدين حتى يضمن ولا ضمان  
العار من قيمة رقبته ولا كسبه لانه لما رأى انه مدين لم يضمن بطل ادته فلا يجب عليه السعاية في الحار  
ويؤذنه بعد العتق كالغيب المحجور ولا ضمان على الامر لانه لو ضمن لغرور تصان دينهم من عبده لان الدين  
لا يباع ضمانا **قال** فبايعوه على ان اتقي الدين من سببائه فلما لم يجب عليه السعاية فقد  
ألف على الغرور سببائه وهو ذل المنفعة وستلف المنفعة لا ضمان عليه الا ترى ان جلا لو ألفت  
شاه عبدا انسان لا يجب عليه الضمان لذلك ههنا ولو قبل المدين في يدي الذي استحقه ضمن العار  
ففيه لان المدين لما قبل ضمانا لم يضمن الاستحقاق كانت القيمة للغرور فظهر ان الامر غرور في المال  
او صار مالا في الاصل ضمانا كان مالا في الاصل الا ان امره ان عبدا لو كان عليه دين بقتل عبدا  
كان للمالك القصاص لاني للغرور ولو كان المولى صالح عن القصاص على مال كان المالك للغرور لا الضمان



لما صار لأصا في الحركه كان لا في الاستدلال **فأما** ولو اوجبه الى السوق فقال  
 ان هذه اتي بها يوكا فلهما من حيطير قتيلا ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل فاحدا وولد لها من  
 الغار قتيلا وقيمه ولدها لان ولدها من اجرتها وتضمن لغيرها ما يحج اجرتها وولد لها  
 الا ترى انه يستحق ملك الاصل بخلاف الهبة والهبه لا يجب على الغار قتيلا لان كسبا ليس  
 اجرتها ولا يستحق ملك الاصل ولو افاض لغيرها ما يحج اجرتها لا يملك الاصل الى قتيلا  
 استحققت قلت او كرت ولا يخط الى قتيلا لان الغار قتيلا في ايد قتيلا في الولد قتيلا لملك  
 الجارية عليهم وقيمه اذ اردت بغير قتيلا اياه ولا يتم يستحقون مع الرقه بويته فظهر الى  
 قتيلا في ذلك اليوم فان قام الغار لبيته على المستحق اذ قد اذن لها في التجارة قبل ان يهرس  
 من الصان لا يفتلج في الدين وقد تضمن بها الدين من قتيلا وملك ذلك فلا يضمن والله اعلم

**باب الشاهد على العبد المادون** قال وشهداهما المادون والعبي المادون والعبد المادون  
 له في التجارة بغير او ببيعة مستهلكه او على اقراره بذلك او ببيع او بغيره وان كان بولاه  
 ونقص القاض عليه بذلك لان العبد في تجارة وما كان بصلها تجارة وما كان من علاقها كالمهر  
 الحزم في ذلك ولا يشترط حضور المولى ولو كان العبد محجور اعليه لا يتقبل البيعة عليه الا ان يكون  
 المولى حاضرا لان العبد غير مادون المحصومة الا ترى انه لو اقر عليه لاجور اقراره فذلك لا يتقبل  
 البيعة عليه واما المادون لو اقر على نفسه بالعقب او بالدين جاز اقراره فذلك يتقبل البيعة  
 عليه وان كان المولى حاضرا يتقبل البيعة عليه اذ اشهد واعلى بغيته العقب من العبد ببيع  
 العبد او بغير المولى لان المحرك في العبد اذ اعصب مال رجل والمهر هكذا فكان الحزم هو  
 المولى فانما اذا اقام البيعة على العبد ببيعة استهلكها او بمضاربة استهلكها والعبد محجور  
 فلا يتقبل البيعة ولا يفي عليه في ثمن قول اي حفيقه ومحمد لان من اصلها ان العبد المحجور عليه  
 اذا استهلك مال الوديعه لا يجب عليه الصان الاتبع العقب وفي قول اي يوسف يتقبل  
 ويضمن لان من اصله ان العبد المحجور عليه اذا استهلك مال الوديعه يجب عليه الصان في المال  
 وقد ذكرنا في باب الوديعه وكوته واعلى قوله بذلك ومولاه حاضرا واعلى فلا يتقبل لان  
 اقرار العبد المحجور عليه لا يصح في حق المولى وكذلك اذا قامت البيعة على اقراره **فأما** وقال  
 ابو حنيفة ومحمد لو شهد واعلى عليه ببيع عمدا او نكاحا او شرب خمر لم يقض به عليه حتى يرضى  
 مولاه وعلى قول اي يوسف يتقبل والاختلاف في العبد المادون والمحجور واحد وجه قول  
 اي يوسف ان العبد فيما يرجع الى العصوه على يده يرد مولاه الا حار الا ترى ان المولى لو اقر  
 عليه بذلك لا يصح ولو ابر العبد بذلك صح وجه قولهما ان في هذا اضر على العبد وعلى المولى اما  
 صر العبد نظا ههنا اضر المولى وهو الملاف كاليته تكا حضور العبد شرط لصحة الحزم  
 وكذلك حضور المولى شرط لصحة المحصومة لوصول الصاد ببيته ولا ان المولى لو كان حاضرا  
 وطهر في الشادة يتقبل طهره ومن له الطعن اذا كان عاينا لا يتقبل كالمهر المولى وغا العبد  
 وكذلك لو شهد واعلى عليه باقراره بذلك كله والمولى غايب فهو على هذه الاختلاف وان كان  
 المولى حاضرا يتقبل الشادة على اقراره بالتقيد والقدف ولا يفي بغيره الرأى واحد الشرب  
 والفرق بينهما ان حد الرأى واحد الشرب ما يصح الرجوع عنه بعد الاقرار فاد اقراره

وإذا شهدوا

كانه رجوع عنه واما اذا اقر بالتبطل او بالقدف ثم رجوع عنه لا يصح رجوعه فقبيل البيعة على اقراره  
 اخر اكان المولى حاضرا فاقربا من هذا الوجه واما اذا شهد واعلى الصبي والعنفه ما ذكرنا كان اذ  
 محجورا فلا يتقبل في الحدود وكلها لا يما غير مخاطبين بحق الله تعالى الا في التبطل خاصة فانهم اذا  
 شهدوا على بغيته التبطل يتقبل لان الصبي والعنفه اذا اتقلا حرا عدا او خطا بغير الرقة على  
 على ما ذكر في باب الديات وانما يتقبل اذا كان الصبي والعنفه او وصيها حاضرا لان الحزم عنها  
 ابو حنيفة ولو شهد واعلى اقرارا بذلك لو شهد حاضرا لهما او غايب لانهما غير مودون  
 باقرارهما في باب الحدود ما ذكرنا او محجورين بخلاف الاقرار بالمال انه يصح من المادون على  
 ما ذكرنا من قبل **فأما** ولو شهد واعلى العبد المادون ببيعة عصبه وراهم او اقراره كان المولى  
 حاضرا يتقبل منه الشادة ويتطوع به ولا يفي العبد الرقه وهذه الاتفاق لان التطوع مع الصا  
 لا يفتلج الا اذا كان المال باختياره على صاحبه وان كان المولى غايبا لا يتقبل هذه الشادة ولا يفي  
 العبد في قول اي حفيقه ومحمد كما ذكرنا من الاختلاف في الحدود والقصاص ويؤخذ من العبد الصان  
 لان الحزم في المال هو العبد المادون ولا يشترط حضره المولى وعلى قول اي يوسف يتطوع ولا يفي  
 ومن على أصله وكوته واعلى ببيعة اقل من غيره وراهم من الرقه لان التطوع لم يجب والحزم في المال  
 هو العبد ولا يشترط حضور المولى **فأما** ولو شهد واعلى صبي مادون او معتق مادون فما  
 ببيعة عصبه وراهم او اقراره بالدين وان كان الذي اذ له علاما لان الصبي والعنفه لا يجب  
 التطوع ببيعة المحصومة في المال والصبي المادون حزم في المال وكوته واعلى المادون باقراره ببيعة  
 عصبه وراهم او اقراره اقل والعبد محجور في مال فان القاض لزمه ضمان الرقه ولا يقطع حصر المولى  
 غايب لان محجوره كرجوعه وكوا اقر رجوعه في حق التطوع فلا يصح في حق المال والعبد المادون  
 هو الحزم في المال فلا يشترط في ذلك حصر المولى وكذلك الصبي والعنفه لا يتطوع لاجب عليها **فأما**  
 وكوته واعلى عبد محجور ببيعة عصبه وراهم او اقراره المولى غايب لم يقض عليه بشي حتى حضر المولى في قول  
 اي حفيقه ومحمد على ما ذكرنا من الاختلاف وان كان حاضرا قطعت به لان الحزم حاضرا وعلى العبد  
 المحجور اذا كان عاينا فلا ضمان عليه الا اذا كان باختياره على المادون منه وان كانا شهدا على اقرار  
 العبد بذلك وهو محجور فاشادة باطله وان محجوره كرجوعه ولا يجب المال لان اقرار العبد المحجور باله  
 لا يصح بخلاف المادون **فأما** ولو اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فاشتري حرا او صريحا  
 فهو كافر ان كان عليه دين او لم يكن لان العبد هو الذي يبيع ببيعة البيع وهو كافر ببيع الله  
 للمولى من طهر المحجور والمسلم يملك المحجور الا ترى انه يشترط علمها وهذا لا يملك كالمذهب اي  
 يفي الله عنه لان من يذهب به ان المسلم لو وكل ميا بشرا المحرم الحرام طار وملكه الوكيل فاما على  
 قولنا فلا يملكه الوكيل وهما يملكه وجه الفرق لها ان بالوكيل لملكه ملكه صفا وهما  
 يملكه صفا والمسلم من اهل تلك المحرم صفا وكوا شري مية او دما او باع كادرا فواطل وهو  
 في جميع ما عاين من المسلمين الا في المحرم الحرام لان المية والدر لبيتها باب في من من الاذان  
 واما الرأى فالرأى والمسلم فيه سوا لانه كتب في عهدهم ان لا يرضى احد **فأما** ولو شهد  
 عليه كافران ببيعة او ببيعة استهلكها او ببيعة او ببيعة او ببيعة ذلك او شهد واعلى  
 اقراره بذلك وهو مولاه يتكافأ شادة ما جاز استحقا ما ذكرنا في باب المادون والصبي



القباس ان في هذه الشهادة ضد المسلم وشهادة الكافر على المسلم بما يضر المسلم لا تسبيل وجهه الا  
ان هذه الشهادة ملائي لعبد الكافر لان هذا امر خارج الاموال والعبد في حيا الاموال كالمير وشهادة  
الكافر على الكافر مقبولة ثم المسلم وان كان يتضرر هذا لا يمنع قبول الشهادة لان المولى ضمن هذا  
الضرر حيث اذن له في التجارة مع علمه انه لا يتسلم من الدين فادان له ذلك بضمي الملاف رفته في  
الدين وشهادة الكافر لان العبد كافر وكذلك الضمي الكافر ما دون له وصيه المسلم او وحده في  
شعره على هذا اذا كان العبد كافرا والمولى مسلما ولو كان العبد المادون مسلما وبولاه كافر لم  
يجز شهادة الكافر على العبد شي من ذلك وان لم يكن عليه دين لان الشهادة ملائي لعبد المسلم  
وشهادة الكافر على المسلم لا تسبيل **قال** واحدا شهيد الكافر ان عينا العبد المحجور الكافر بغير  
وبولاه مسلم فادان بطل لان العبد المحجور لا يكون خصما فيما يدعي عليه من الضمان فوثقت  
الشهادة على المولى وهو مسلم مطلق وان كان بولاه كافرا فشهدا معا جائز لان الخصم في العبد المحجور  
عليه هو المولى والمولى كافر فجازت الشهادة **قال** واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة  
فشهد عليه كافرا ان يحيا خطا او يتل عدا او شرب خمر او يقدف او يشهد عليه اربعة لقار  
بالدنا وهو بولاه نكاح لك فالشهادة باطله لان هذه شهادة قامت عليها جميعا الا ترى ان  
العبد لو كان حاضرا والمولى غائب لا تقبل منه الشهادة فلما كان كذلك لم تسبيل هذه الشهادة اذا  
كان اصحابا مسلما او كان مادونا او محجورا لان المحجور والمادون في حق الحد بدموا وليس هذا  
كالشهادة على المال لان الشهادة على المال تكون على العبد خاصة ولا تكون على المولى اكان  
العبد مادونا وان كان محجورا يعتبر حال المولى لان العبد اذا اذن مادونا فالشهادة على العبد  
وان كان محجورا فالشهادة على المولى الا ترى انه لا يحتاج الى خصما واما ما هناء في الحد ووالصا  
والشهادة عليهما دليل انه يحتاج الى حضورهما فلا تسبيل الا لشهادة مسلمين **قال** واذا اذن  
المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافرا ان كان او لم يكن دين الف درهم والعبد محجور  
وعليه من الف درهم لسل او كافرا فشهدا معا جائز عليه لان شهادة الكافر على الكافر مقبولة  
ولكن ان كان صاحب الاول مسلما استوفى من ثمن العبد حج دينه او لا فان بقي شيء كان للذي  
شهد له الكافر لان شهادة الكافر مقبل على العبد الكافر ولكن لا تقبل في حق صاحب الدين الاول  
لا في مسلم وشهادة الكافر فيما يضر المسلم لا تسبيل فكان في المسلم تعديا فان بقي شيء فله على  
له الكافر **قال** واذا ادى عليه مسلم كل واحد مائة الف درهم فشهدا معا  
مسلمان شهد للاخر دينه كافران فان القاضي يقضي الدين كله عليه لما ذكرنا ان الشهادة عليه  
كافر وشهادة الكافر على الكافر مقبولة الا انه يدان شهادة المسلمين فتتضح منه فان بقيت كان  
للذي شهد له الكافر ان لا يراه الكافر لا تسبيل فيما يضر المسلم وكما جرت عادة المسلمين  
قبل ما يضر المسلم الذي شهد له الكافر ان فادان العبد الذي شهد له الكافر ان يحيا خطا  
بشيء تكون ما يضمن لان اقرار العبد على نفسه بالدين يجوز على المسلم الذي شهد له المسلمان  
واسواء لو كان الذي شهد له الكافر مسلم او الذي شهد له المسلمان كافرا او العبد محجور ذلك  
يجز القيد لما وافقنا منه بغير لان شهادة المسلمين لكافر على المسلم مقبولة وشهادة الكافر على  
على الكافر مقبولة فاستويا **قال** ولو كان الدين المئاة كل واحد منهم مائة الف درهم اقره

في اربعة اشهر  
شهرين واربعة اشهرين  
سبعة اشهرين

شهد له الكافران والمالي مسلم شهد له مسلمان والثالث كافر شهد له مسلمان فانه يقضي عليه حج  
الدين لان الشهادة عليه كافر وشهادة المسلم والكافر على الكافر مقبولة الا ان العبد يباع فيقسم عنه  
المسلم الذي شهد له المسلمان وبين الكافر الذي شهد له المسلمان بغير لان شهادة كل واحد من  
الغنيين على الآخر طين فباعد المسلم نصف المال فيسلم له وياخذ الكافر النصف الاخر ويكون لك  
النصف بينه وبين المسلم الذي شهد له الكافر بغير لان كل واحد منهما جاحجه بحجوه على صاحبه  
لان المسلم اقام شاهدين كافرين وذلك حجة على الكافر والكافر اقام شاهدين مسلمين وذلك حجة  
على المسلم فاستويا من هذا الوجه **قال** ولو كان احد الغنيين شهد له كافران والاخران كافران  
شهد بكل واحد منهما كافران بي المسلم فان بقيت كان من الكافرين لان شهادة يهود هاديين الكافر  
ان في المسلم لا تقبل لانه كافر وشهادة الكافران اللذين شهدوا بالمسلم على الكافرين مقبولة فكان  
في المسلم مقبولا عليهما **قال** ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا والغني رطلان اصدما سلم شهد له  
كافران والاخر كافر شهد له مسلمان والعبد محجور ذلك فان القاضي يطلد دعوى المسلم الذي شهد له الكا  
لان العبد مسلم وشهادة الكافر على المسلم لا تسبيل وساع العبد الاخر الذي شهد له المسلمان لان  
شهادته المسلم على المسلم مقبولة فان بقيت من غيره شيء لم يكن المسلم المدعي عنه في لان شهادته يهوده لم  
تقبل في حق العبد وكذلك لو كان العبد محجورا عليه لان العبد اذا كان مسلما فلا تسبيل شهادة الكفار على  
نما يوضح في الحار هو الغضب ولا تسبيل اصحابا فيما يوضح بعد الغضب وهو الاقرار بالدين **قال** ولو كان  
العبد كافرا محجورا عليه وبولاه مسلم والغني رطلان اصدما سلم شهد له كافران ان العبد غصبة  
الف درهم وشهد عليه مسلمان كافر انه غصبه الف درهم والعبد جاحد فانه يقضي عليه دين الف  
ولا يقضي عليه دين المسلم في حق الخصم وهو المولى اذا كان العبد محجورا عليه والمولى مسلم فلا  
تقبل شهادة الكافر من الدين شهد للمسلم وتقبل شهادة المسلمين للذي شهد له الكافر الا ان ياذن  
الكافر من دينه يكاره فيه المسلم ويشهد بغيره لانه انما لا تسبيل على المولى فاما في حق العبد وجب  
تقبل شهادته الكافر فذلك الذي اسره **قال** انما يثبت الركة بعد ثبوت اصل الدين على الدين  
واصل دين المسلم لم يثبت شهادة الكافرين لان المولى سلم **قال** له ان اقر الدين به على العبد  
لان شهادة الكفار على العبد مقبولة لان العبد كافرا الا انه اشع القضاء على المولى لانه سلم فاذا  
تضمنيا لكافر وشهادة المسلمين خرج المولى عن الوسط وارتفع المانع وكان المسلم الذي شهد له الكافر  
ان يشارك الكافر لان شهادة الكافر على الكافر مقبولة طواف المسلم المولى لان هذا الحكم هو العبد  
وهو مسلم واصل الدين لم يثبت عليه لانه سلم فلم يثبت الدين على الاصل فلم يكن له حق الركة **قال**  
واذا اذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافرا ان دين الف درهم وهو مسلم او كافرا  
او غصب تقضي القاضي ذلك وتباع العبد في الدين بالف درهم فباعد الغريم ادعى سلم على  
العبد الف درهم كانت عليه قبل البيع وانما على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي اخذ الالف  
من الغريم الذي شهد له الكافران تدفعها الى هذا الذي شهد له المسلمان لان المسلم لو كان حاضرا  
في ذلك الوقت كان هو الذي يملك ذلك اذا حضر بعد ذلك الا ترى ان مريضا لو اقر عليه رطل البيعة  
اقراره في مرضه وتقي القاضي معات الرض ثم جازل وانما عليه البيعة دين وجب في حال  
الصحة فان القاضي اخذ المال من الاول ويضع اليه لانه لو كان حاضرا في الاجتهاد كان أولى بذلك



في هذه المسئلة ولو كان هذا الثاني كافرا أخذ نصف ما أخذ الأول لأما في الإجماع الركا كما مضى كان  
نقص ما بينهما نصفين لذلك إذا أخذ العبد ثلث وكوفاً لا ذكراً ولا أنثى وشاهدان مسلمان والثاني سلم  
أو كافراً وشاهدان كافران فإنه يأخذ من الأول نصف ما أخذ لأن كل واحد منهما كافر يجوز على العبد  
وعلى صاحبه فيكون بينهما نصفين وأما في الأصل فيقال لا يرى أن كافراً أو هلكاً ورزقاً الف  
درهم فأكثر وأما كافراً شاهدين مسلمين على الميت ألف درهم فنقص القاضى له بالالف  
ثم إن سلموا أو كافراً أو كافراً على الميت شاهدين كافرين من ألف درهم فإنه يأخذ من الأول نصف ما  
لأن كل واحد منهما كافر يجوز على الميت وعلى صاحبه كذلك **قال** وإذا أذن الرجل لعبد  
الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أعتق فادعى عليه ديناً فما أخذ مما شاهدان مسلمين من ألف  
درهم كانت عليه في حال كفره والمدينان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافراً فشهداه المسلم  
على لعنه جائز ولا شيء للميت شهداه الشاهدان الكافران لا ما جاز منه إذا كان العبد مسلماً فلا شيء  
القاضي بشهادة الكافر على العبد المسلم فلم يثبت به الدين للذي شهد به الكافران فلا يبرهان في  
ذلك ويجوز كله للذي شهد له المسلمان **قال** ولو كان العبد مسلماً ومولاه كافراً أو مسلماً فشهد  
العبد على المولى فشهد عليه المسلمان كافراً أو مسلماً مالاً وشهد عليه كافراً أو كافراً مالاً  
فشهدا المسلمان عليه وشهادة الكافرين باطله لأن شهادة المسلم مقبولة في حق كافر التمس وشهادة  
الكافرين لا تقبل في حق المسلم لأن المذهب ليس له دين فله عليه فهو يجوز على الإسلام وكان حكم المسلم  
ولا تقبل شهادة الكافرين عليه **قال** وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة والمولى علم أودى فشهد  
عليه مسلمان مسلمين وشهد عليه دميان مسلمين وشهد عليه حريان مسلمين مستأمنين لمسلمين  
فان القاضى بطلان شهادة الحريين لأن شهادة الحريين على الدين لا تقبل وينقص عليه بشهادة الدينين  
والمسلمين لأن شهادة المسلم والذي على الذي مقبولة إلا أن سماع العبد بينة من الذي شهد له الله  
فان بقي شيء كان للذي شهد له الدينان لأن الذي شهد له الدينان حجة لا تعمل في حق المسلم الذي  
شهد له المسلمان وإن كانت تعمل في حق العبد فله ذلك الغنى بكأنه فإن بقي شيء كان للذي شهد له  
الدينان فإن بقي شيء كان للمولى ولا شيء للذي شهد له الحريان لأن شهادتهما لا تقبل أصلاً لأن العبد دى فهو  
شكر شهادة أهل الحرب عليه وكذلك لو كان المولى حرياً مستأماً كان الخواب هكذا إلا أن المذهب عليه هو  
العبد والعبد دى **قال** ولو كان المولى وعبد حراً وطلاً أمان والمسئلة على ما مضى الذي  
كله على العبد وجب فيه لأن شهادة الفرق الثلاث المسلمين والدينين الحريين مقبولة على الحري  
غير أنه يبدى بالذي شهد له المسلمان لأن شهادة الدينين والحريين لا تقبل فيما يضر المسلم فإن بقي  
في كان للذي شهد له الدينان لأن شهادة الحريين لا يجوز فيما يضر الذي يأن في يظل الذي شهد  
له الحريان فإن كان أصحاب الدين كلهم أهل الذمة والمسئلة على ما مضى مما مضى عنه الذي شهد  
المسلمان والذي شهد له الدينان لا ما استويا في ذلك لأن شهادة الدينين فيما يضر الدين  
جائز وكذلك شهادة المسلمين فإن بقي شيء كان للذي شهد له الحريين لأن شهادة الحريين على العبد  
الحري جائز غير أنها لا تقبل فيما يضر المسلم والذي فاذ أفضى بهما كان الثاني الذي شهد له  
الحريان ولو كان أصحاب الدين كلهم مستأمنين كما مضى أجمعاً فيهم لا استويا في ذلك لأن  
شهادتهم بعضهم على ما يضر صاحبه جائز **قال** ولو كان المولى مسلماً أو مسلماً والعبد حرياً

أما ما اشتراه هذا المولى فاذن له في التجارة والمسئلة على ما مضى مما مضى عنه الذي شهد له الدينان  
شهد الله والعلة ما ذكر في الأصل أن العبد مذكور بالشرافية ولا يجوز عليه شهادة أهل الحرب  
**قال** وإذا دخل الحري من الأتباع سائماً ومعه عتقه فاذن له في التجارة بآثار شهادة  
المستأمنين عليه بالدين المسلم وساع به لأن العبد حري وشهادة الحريين عليه مقبولة **قال** ولو كان  
الغنى بالمائة مسلم شهد له حريان من ألف درهم وذبح عتقه دميان من ألف درهم وحري  
شهد له مسلمان من ألف درهم ثم سح للعبد ألف درهم فإنه يقسمه الذي الذي شهد له المسلمان  
نصفين يأخذ المسلم من الحري نصف ما صار له أما شهادة الفرق الثلاث مقبولة في الإجماع إلا أن  
المذهب عليه عتقه حري إلا أن القاضى يبعه ويقسم الثمن من الذي الذي شهد له الدينان ومن  
الحري الذي شهد له المسلمان نصفين لأن شهادة المسلمين فيما يضر الذي مقبولة وشهادة الذي  
يما يضر الحري مقبولة ثم يأخذ المسلم من الحري نصف ما صار له لأن المسلم أثار شاهدين حريين  
وشهادة الحريين فيما يضر الحري مقبولة فلهذا المعنى يباركه ولا يشارك الذي لأن شهادة الحري  
فيما يضر الذي لا يقبل وطعن عيسى في هذا الفصل **قال** يجب أن يكون الالف بينهم المالكات  
شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل كما لا تقبل شهادة أهل الحرب على الذي فلما قبلت هذه الشهادة مع  
أن الشهادة قبلت على العبد والعبد حري فلهذا المعنى ثبت المالكات وهكذا روي عن أبي  
رحمة الله أنه يقسم بينهم المالكات لأن الشهادة قامت على العبد والعبد حري قال الحارث رحمه الله  
وقيل في دفع ذلك أن أمان الحري ثبت المسلم أو مع قومه فقامت وعقد الذمة ليس ثبت بالدين  
وله أن كانت شهادة أهل الذمة للذي أقوى من شهادة المستأمنين المسلم وليس في هذا الكبرياء  
عقد الذمة كما لا يثبت بالذي لذلك الإمان الوقت لا يثبت بالذي قال الذي إذا من أهل الحرب لا  
أمانه **قال** ولو كان شهود الدين حريين ونهود المسلمين والمسئلة على ما مضى من الحري  
والمسلم نصفين ويأخذ الذي نصف ما أصاب الحري لأن الحري شهد له مسلمان وشهادة المسلم فيما يضر  
المسلم مقبولة والمسلم شهد له دميان وشهادة الذي فيما يضر الحري مقبولة فاستويا ثم أخذ الذي  
نصف ما أصاب الحري لأن الذي شهد له حريان وشهادة الحري فيما يضر الحري مقبولة ولا  
من التمس إلا لأن شهادة الحريين فيما يضر المسلم لا تقبل **قال** ولو كان الذي شهد له المسلمان دمي  
والذي شهد له الدينان حري والذي شهد له الحريان مسلم فإن الثمن من الحري والذي شهد له  
وأخذ المسلم نصف ما أصاب الحري لأن الحري شهد له الدينان وشهادة الذي فيما يضر الذي  
والذي شهد له المسلمان وشهادة المسلم فيما يضر الحري مقبولة فاستويا وأما المسلم شهد له حريان فلا  
تقبل ذلك فيما يضر الذي وتقبل فيما يضر الحري ولذلك يأخذ نصف ما أصاب الحري ولا أحد من  
الذين يبارك **قال** وإذا أذن العبد من مولاة هو محجور عليه وذاك الغنى هو مآذون له فالقول  
قول المولى لأن الأذن يستفاد من جهة فالقول قوله أنه لم يذن له وعلى الغنى البينة فإن كان الغنى  
شاهدين على الأذن فشهدا أحدهما أن مولاة أذن له في شرا الثمن وشهد الآخر أنه أذن له في شرا  
الطعام فمأذوناً جائز وإن كان الدين من غير هذين النصفين لأن كل واحد منهما شهد على القول  
والأذن في نوع أذن في الأنواع ومثله لو شهد أحدهما أنه أذن له في شرا الثمن وشهد الآخر أنه أذن له  
البر وكبريته لم يحل لأما أخلف لأن أحدهما شهد على القول والآخر شهد على الفعل لأن حكمه من







مدخل ليقضي عليه اعطاسا وان دخل مسلما او صار ذميا اذ فيه لاه صار من اهل دارنا من جميع الوجوه  
 وكذلك لو كان الحرى والدي اذ ان المسلم ذميا في الحرب ثم اسروا وعده اظلال الدين عن  
 السلام لاه زال ملكه عن نفسه ففي املاكه اولى وطاعته له لما صار عبد الا عليك طاعة الله  
 وظل في طاعته هو ساقط وكذلك لو طاعته لم يوجب له السلام لاه لم يدخل دار الاسلام  
 ليقضي له على المسلم وانما دخل دار النسخ كلام الله ثم يصف الا اذا دخل مسلما او صار ذميا  
 به صبيد لاه صار من اهل دارنا من جميع الوجوه فيقضي **باب اقرار المادون في مرض مولا**  
 قال واذا اذن الرجل لعبد في التجارة ثم مرض المولى مرضا مات فيه فاقربيه العبد يدين ان  
 غصب او ودعيه قائمه او مستهلكه او عجزت من التجارات فان كان العبد لا يدين عليه فاقرار  
 كائن لان مرض المولى لا يوجب الحجر على العبد فصح اقراره ولا العبد استفاد الاذن من مرض  
 المولى ولو اقر المولى في هذه الحالة صح اقراره وكذلك من استفاد الاذن من مرضه ولو كان ساقط  
 المولى في الصحة يدين المولى من تكته ومن يقبض العبد وماله لان المولى لما مرض عليه  
 دين فان عجزه تعلق بماله والعبد وماله مال المولى ولا العبد استفاد الاذن  
 من مرض المولى ولو ان المولى اقر في مرضه يدين عليه من الصحة يدين في الصحة لذلك اقر  
 اقره العبد بان فضل صف الى غريم العبد لاه ارفع المانع عن الجوار وهو من المولى ولان  
 كان المولى عاقل ينفق القاض من المولى من ثمن العبد وما في يده ثم حضه المولى فان اقره  
 لم يضمنه من العبد وما كان في يده فيقضي من العبد وما اقره لان ذلك المالك لو كان كاملا  
 في الكفاية اقره المولى باذن ذلك المالك وعزما العبد ياخذون من العبد وكذلك اقر  
 خصه ذلك المالك وسين ان عزم المولى اذ ما كان عاقل العبد **قال** فان كان عاقل المولى  
 دين الصحة وعلى العبد دين الصحة واقر العبد في مرض المولى ما وصفتنا بيدين العبد  
 كان في صحة المولى مدين المولى الذي كان في الصحة بما اقره العبد في مرض المولى وانما اقر  
 دين العبد الذي كان في حال الصحة اولى من المولى لان العبد يدين في صحة العبد  
 وفي كسبه في حال صحة العبد والمولى ودين المولى لا يتعلق بالمالك الا في حال مرضه فقد  
 سبق وجوب الدين الذي على العبد في حال صحته فذلك يدين به ثم ما فضل من ذلك فضل  
 الى غريم المولى الذي كان في حال الصحة لما ذكرنا ان اقرار العبد في مرض المولى يقر اقرار  
 المولى ولو اقر المولى في مرضه وعليه دين الصحة كان دين الصحة اولى لذلك هنا فان فضل  
 من كان لغريم العبد الذي اقره في حال مرضه ولو لم يقر العبد بذلك في مرض مولا ولا  
 نكته بحايته الشهود لزمه ذلك مثلهما عليه في الصحة ويدين بجميعه وبما عليه قبل ان  
 المولى لاه وجب ذلك بسبب لانه بينه نادا استوي لك في دين الصحة الذي وجب على  
 العبد في الاقرار **قال** ولو مرض المولى ولا دين عاقل واحد ساقط وقبض العبد الف درهم  
 فاقرا المولى في نفسه يدين الف درهم ولا مال له بجز العبد ثم اقر العبد على نفسه يدين الف  
 درهم ومات المولى فان العبد ساقط ويحاصر الغريم في هذه الاصل في هذه المسائل ان اقرار  
 في مرض المولى بمنزلة اقرار المولى بالوديعة في حق اقرار المولى في اقرار المولى في حق  
 اقرار العبد بمنزلة اقراره بالدين لان اقرار العبد اضرت الى مال مخصوص به هو رقبته

وكسبه

وكسبه ولا يضر الى كسبه اموال المولى نصا رقبته اقرار المولى بالوديعة بين يديه واقرار  
 المولى بصف الى ذلك المال والى غيره نصا رقبته الاقرار بالدين والرض لو اقر يدين ثم  
 يوديعة فانها خاصان ولو اقر يوديعة ثم يدين فاصل الوديعة اولى ثم هذا المولى اذا  
 اقر في مرضه يدين الف درهم ثم اقر العبد يدين الف درهم كما صافي عند كالمريض اذا اقر  
 بالدين ثم بالوديعة خاصا في رقبته والمعنى في ذلك ان المولى لما اقر تعلق اقراره برقبته لا  
 العبد كان نازعا من الدين ثم اقر العبد بذلك مع اقراره بذلك لبقاء الاذن نصا راد  
 المرض وصار كما لو اقر في مرضه يدين ثم يوديعة يتحصان لو اقر العبد او لا يدين يدين  
 كما لو اقر المرض يوديعة ثم يدين كالت الوديعة اولى والمعنى في ذلك ان العبد لما اقر ولا  
 شغل رقبته فلا يصح اقرار المولى بعد ذلك كما لو اقر يوديعة ثم يدين **قال** ولو لم يكن المولى  
 فاقرب يدين الف درهم ثم اقر يدين الف درهم ثم بالف درهم اقرار استطلا او مستطعا ثم  
 اقر العبد يدين الف درهم ثم مات فان عزم المولى بحاصون مع غريم العبد في غريمه جميع ديوره  
 لان اقرار المولى بالالف ككفاية لغير المانع لان رقبته وقت اقرار المولى كانت فارغة  
 واقرار العبد ايضا قد صح لان اقرار المولى لا يوجب الحجر عليه وصار طوا اقراره بالوديعة  
 يتحصن في ذلك وكذلك لو كان العبد اقر الف ثم بالف اقرار استطلا او مستطعا بعد اقرار المولى  
 صواب الجميع ذلك مع غريم المولى في غريمه الصحة الاقراران ككفاية كما لو اقر بالدين ثم بالوديعة  
**قال** ولو اقر المولى يدين الف درهم ثم اقر العبد يدين الف درهم ثم اقر المولى يدين الف  
 درهم عاقل او اجمعا لانه مولى الامن الى هذا في الاستحالة لا يضمنه من غريم المولى الذي  
 اقره الا من غريم العبد بصفين لصحة اقراره لما ذكرنا في المسئلة الاولى ثم يحجر غريم  
 المولى الذي اقره اخر اتيه من غريمه الاول بصف ماله لان اقرار المولى اذا كان على الصحة  
 دين فاما لا يصح لغيره العبد فاما في حق نفسه وغريمه فاقرارهم جميع واذا صح اقراره في حق  
 غريمه الذي يدين فيه في المرض شارك الاخر الاول فيما اقدم به الاول على الثاني بعد  
 ما يتبع منها المساواة ثم يشاركه الاخر مع على شريكه فيكون هكذا حتى يصير المالك بينهم للاسا  
 ومحمد اجاب في الاصل بما ناول اليه في الاسا ولو كان العبد اقر قبل اقرار المولى بالف درهم  
 ثم اقر المولى بالف ثم اقر العبد بالف فيضمنه من غريمي العبد ولا شيء لغريم المولى لان اقراره  
 لم يصح في حق غريم العبد اذا لم يكن في رقبته فضل حين اقره المولى فلم يصح اقراره **قال**  
 ولو كانت قيمته الف درهم فاقرا العبد يدين الف درهم ثم اقر المولى يدين الف درهم ومات  
 فانه ساقط ونوفي غريم العبد حقه وغريم المولى حقه لان اقرار المولى مع على نفسه ولا يتصل  
 واقرار العبد مع الف ايضا لان رقبته ذلك القدر من الفضل فان كانت قيمته بصف بصف  
 بالف درهم وهي لغريم العبد طامسه لان حق غريم المولى انما ثبت في الفضل على القيمة ولو لم  
 وحسن غريم العبد ثبت في الاصل طامسا وصار كان المولى اقر ولا فضل في رقبته وان ساقط الف  
 وصا به كانت الف من المولى لغريم العبد والباقي لغريم المولى لان التحصان في حق غريم المولى لما  
 ذكرنا صار كان المولى اقر وصحه العبد الف وصحاه **قال** ولو كان العبد اقر يدين الف درهم  
 وقيمه الفان م اقر المولى في نفسه يدين الف درهم ثم اقر العبد يدين الف درهم ومات



المولى فيبيع العبد بالدين اقسمه العتقا الملاك لان اقرار العبد صحيح في الاحوال كلها واقرار المولى  
صحيح ايضا لانه لما اقر كان في رقبته فضل الف درهم على ما اقره العبد فطامع اقراره ما ضرر  
كل واحد منهم جميع ما اقره فان سح بالف وخمسة اتمتعوا احكاما صواب بينه عزم المولى عتقا  
وصواب كل واحد من عزمي العبد بالف درهم لان اقرار العبد صحيح في الالفين واقرار المولى  
لصحيح الا في قدر خمسين وان سح بالف درهم كانت لغرم العبد خمسة لان النقصان من حق  
عزم المولى ما ذكرنا صار كان المولى اقر ولا فضل في رقبته **قال** ولو ولد المولى فاقول عليه  
دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم ثم اقر المولى دين الف فان القاضي يبيع العبد بغير  
عنه من العتقا المحض لان اقرار المولى او الف درهم كان على العبد لان رقبته فارغة فاذا  
اقر العبد بعد ذلك صح اقراره ايضا لان اقرار العبد صحيح في الاحوال كلها ليقا الاذن بقرار  
اقرار المولى بعد ذلك صح اقراره ايضا لان لما وجد له ان يشارك الاوك ويبيع عليه لا يتوا  
حقا فلو اخذ منه شيئا وشاركه كان له ان يرجع على عزم العبد فاذا كان الثاني ان يشاركه  
فلا يزال يتراسا ان حتى اخذ كل واحد حقه فذلك فلما اخذ قسمتهم الملاك لما له يودي ان  
يكون كذلك في الاثنا ولا يجوز ان يقال ان المولى يلزمه حكم المحر لا اعماله في حق ما بينه  
وبين العبد واما في حق ما بين المولى والعتقا فلا الا ترى انه لو اقر دين ثوبين استوفى في ذلك  
**قال** ولو ولد العبد فاقرب من الف درهم ثم اقر المولى دين الف درهم ثم بالف ثم الف فكل  
او استطاع ثم اقر العبد دين الف درهم ثم مات المولى وصح العبد بالقي درهم ضرب فيه عتقا  
العبد كله واخذ جميع دينه وضرب فيه عزم المولى كلم بالف درهم فقط لان المولى اقر في رقبته  
فضل الف درهم فاما ما ثبت في الف واحد وعزم العتقا العبد ثبت في الالفين  
لان اقرار العبد صحيح في الاحوال كلها فيقسم بينهم الملاك والربع بالف وخمسة درهم ضرب فيه  
عزم العبد جميع دينهم وضرب فيه عزم المولى كلم خمسين لان الفضل عتقا اقره العبد جميعا  
فلا يجوز اقرار المولى الا في ذلك القدر فيقسم بينهم احكاما حصة لغرم المولى وذلك لما بينه ورده  
اكتسبه لغرمي العبد وذلك الف وما تبقى درهم فان خرج بعد ذلك مال المولى الف درهم فان  
عزم المولى حتى لها لانه لا حق لغرم العبد في مال المولى وكذلك لو خرج الف الف درهم وخمسين  
لا يخرج عزم المولى لئنه الف درهم نقد صواب الحماية فيصرف هذا الخارج الى دينهم فان  
خرج منه لئنه الف درهم اخذ عزم المولى من ذلك الفين وسبعه واذ عزم العتقا منه  
عشمايه لان هذه لئنه الف درهم لو كانت موجودة في الايدي قبل قبضه الثمن فان عزم المولى  
يأخذ ولها كلها واخذ عزم العبد الثمن كله ولم يثبت لغرم المولى حتى الاثني عشر منه فلما  
اخذ الثمن من المولى من عزم العبد وموجبه الف وخمسة ثم طهر له من المال قدر ما سح دينهم  
علم انهم اخذوا ذلك بغير حق يلزمهم رده على عزم العبد من هذا المال فان كان خرج منه  
الف وسبعه واذ عزم المولى منه الالفين وخمسة وخمسين وربما واحد عزم المولى  
منه خمسين وربما لان هذا المال لو كان موجودا من الامسا قبل قبضه الثمن اخذ عزم المولى  
كله ولم يبق من دينهم الا اربعة واثنا عشر لئنه ثمنهم على حصة لهم حصة انهم لغرم العبد وكر  
واحد لغرم المولى لا يكمل كل اربعة واثنا عشر حتى عزم العتقا الفان وعزم المولى اربعة

واربعة من الفين واربعة مثل سح ما ثبت ان قسم سح الف وخمسين وهو ما بين وخمسون  
وقد اخذوا حصة ثمانية فصاروا اذ من خمسين بغير حق فله عليهم من هذا المال ولو كان العبد  
لغرم المولى الاوك والمصلحة عتقا اخذ عزم المولى جميع ما سح من الفين وهو الفان  
وسمائه مبيع العبد فان سح بالف درهم ضرب فيه عزم المولى الالفين وسمائه لانه لا حق  
لغرم العبد في مال السيد وعزمي مائة اربعة فاذا سح العبد بالف درهم ضرب فيه عزم  
المولى اربعة واثنا عشر ضرب فيه عزم العبد بالف درهم **قال** ولو كانت بينه العتقا القادر  
فاقرار العبد في مرض المولى دين الف درهم ثم اقر المولى دين الف درهم ثم اشترى العبد  
بما يري الف درهم بالف درهم وقبضه بعتائه اليهود فبات في يده ثم مات السيد ولا مال له  
غير المادون فيج بالف درهم اقسمه عزم العبد بينهم ولا يبيع فيه لغرم المولى لان الشرايط  
بعتائه اليهود فهو كدين الصحة لانه لا مئة فيه فثبت هذا الف وقد اقر العبد قبل اقرار  
المولى بالف فلم يبق من رقبته العتقا يجوز اقرار المولى به صار كان العبد اقر بالدين ثم اقر  
المولى له لا يجوز اقراره ولهذا اقل في الاصل **قال** ولو لم يثبت المادون شيئا وكل المولى  
هو الذي اشترى عتقا بالف درهم بياوي القادر قبضه بعتائه اليهود ثم مات في يده ثم  
مات المولى من مرضه والمصلحة عتقا وسح العبد بالف درهم فانه يدين المبيع وما بقي بعد  
ذلك كان بين عزم العتقا لان اقرار العبد انما طار باذن المولى الا ترى لو اذن له في التجارة في  
صحته ثم مرض فاق العتقا لنقص دينه المولى دين ثم مات المولى ان اقراره باطل سواء كان على المولى  
دين خط ما كاه وبالعبد لو لم يحن عليه دين ان اقرار العبد بغيره اقرار المولى ثم اذا اشترى  
المولى بعتائه اليهود بذلك كدين الصحة ودين الصحة اولى من دين المير فذلك كان المبيع  
اولي وما بقي من عزم العتقا وهو الف درهم هو لغرم العتقا دون السيد لانه لم يبق بين  
من السيد فضل يجوز اقرار المولى فيه **قال** واذا اذن الرجل لعتقه في التجارة فله من  
دين ثم مات المولى صار يجوز اعلية موته ثم اقر دين لم يخر اقراره وانما صار محجور اعلمه لا  
ملك المولى قد زال بموته فبطل الاذن كما لو زال ملكه فاذا اقر بالدين بعد ذلك لم يخر لانه  
محجور عليه واقرار المحجور عليه في حق المولى لا يجوز فاذا اذن له الوارث في التجارة جاز اذنه  
لانه ملك رقبته اذ دين العبد لا ينع ملك الوارث فاذا اقر العبد بعد اذنه بدين طار اقراره  
وتشارك القر له أصحاب الدين لا يدين لان كل واحد من الدينين ثبت في حاله الاذن ولم  
يحل منها الا حصة المحجور وذلك لا يمنع حوا اقراره ولو كان بين المولى بن لم يخر اذن الوارث  
له في التجارة ولا اقرار العبد بالدين لان المولى ينع ملك الوارث فلم يحن اذنه بخلاف  
دين العبد انه لا ينع ملك الوارث على ما ذكرنا في غير هذا الموضع والله اعلم بالصواب  
**باب بيع المادون وشرايه واقراءه في مرضه** **قال** واذا اذن الرجل لعتقه في التجارة  
ثم مرض المولى ببيع العبد بعض ما كان في يده من كمارته او اشترى شيئا فباعه لك ثم مات  
المولى ولا مال له غير العتقا وما في يده جميع ما فعل العبد من ذلك بعتاين الناس به او بما  
لا يتبين الناس فيه جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله من ملك مال المولى فذلك قول ابي حنيفة  
ومحمد بن عتيق الناس منه وهذا الاختلاف كاختلافهم في حال الصحة ان العتقا المادون فباع

وما ثبت بعتائه اليهود



واشترى وطبايا يتعاس الناس او لا يتعاس الناس في قول اي خفيه وعندما لا يجوز الامتلا  
يتعاس الناس في مثله كذلك اذا فعله في حال مرض المولى الا ان هنا اعتبار الحماة من مال  
المولى لان العبد يتصرف باذن مولاه فصارت كان المولى باع في مرضه واشترى وطبايا ان لا يدار  
اذا كان يخرج من ماله لا يما وصيته والوصية خارجة من المثلث فذلك ان كان على العبد  
من يحيط بربطه ويحج ما في يده كان يوصيها ايضا بحماها للعبد بعد الدين من ماله مال  
المولى على ما وصفت لك لان العبد وان كان عليه من لم يصحح مجور اعلمته صغار الجوار  
كالجواب في الفصل الاول انه يعين بعد قضاء دين العبد من ماله مال المولى فان كان على المولى  
من يحيط بربطه العبد فيما في يده ولا مال له غيره لم يخرج من حماها العبد شي وقيل للشرى  
ان شئت فاقض البيع فاذا الحماة كلما لان حماها العبد حماها المولى لان المولى يمكنه ان  
يخرج عليه في حال مرضه حتى لا يقد ر علي ج فيه حماها فاذا اقره على الادن السابق يمكنه ان  
في بيعه وحماها صارت كان المولى هو الذي طبايا في مرضه وعليه من يحيط ان لك باطل وكل  
الشرى ان شئت فاقض البيع لانه لم يحصل له مقصوده وان شئت نفع الى حماها لئنه ولو  
كان الذي طباها العبد بعض ورثة المولى كانت الحماة باطلا في جميع هذه الوجوه لانه اسع  
به وارث المولى باذنه وتفرغ على الادن فصارت كانت اسع حماها المولى وذلك باطل كذلك  
هنا **قال** ولو ان بطل ادخ الى هذا العبد بارة بيعها له في مرض المولى فباعها من  
المولى فخماها فيها طار ذلك لان حماها انما تعين بحماها المولى فيما ملكه المولى والمولى لا يملك  
ذلك العبد فصارت حماها الحماة الاخرى لو ارث المولى وذلك جان **قال** ولو باع العبد في  
مرض المولى شيئا ولم يحاب فيه ولا دين على واحد منها واشترى شيئا ولم يحاب فيه ثم ارث  
ما اشترى او قبض من ماله مات المولى فاقره جان لانه ان اعتبر المولى فذلك طار لان  
المريض اذا استقر باستيفاء الدين من العبد ولا دين عليه طار وان اعتبر بالعبد فذلك لانه  
غير مجور عن الاقرار بالاستيفاء وكذلك ان كان على العبد دين بشر ولا دين على المولى لان  
العبد لا يسع جوار اقراره لانه لم يصح مجور اعلمه ولو كان على المولى من كبير يحيط ورثة العبد  
وما في يده لم يصدق العبد على البيع الا بئنه وقال للشرى ان شئت فاد الفهم مرة اخرى  
وان شئت فاقض البيع وسواء كان على العبد دين او لم يكن لان حقوق عرما المولى تتعلق  
بربته وستقف فابقا على الادن موجب التمه في طاب المولى فلا يجوز اقراره بالاستيفاء في  
حق عرما المولى وصلا ذلك فالأقرار من المولى ولا غيره لذين العبد ولو كان الذي باعه بعض  
ورثة المولى لم يخرج اقرار العبد بالتبض ان كان عليه دين او على المولى من او لم يكن لان البيع  
هنا اتصال البيع الى ورثة المولى وانما وصل الى هذا البيع باذن المولى فصارت كادار المولى  
لو ارثه في مرضه وذلك لا يجوز **باب اقرار العبد في مرضه** قالوا اذا  
ادن الرجل لعبد في التجارة ثم مضى العبد فاقر دين او بوجديعة او دين من وجوه العمارات  
مات من مرضه ولا دين عليه في الصحة فاقره جان وان كان عليه من في الصحة يد  
يدل الصحة لان العبد في جائزه طار والمجور او في مرضه يدس كان الجواب هكذا كذا العبد  
**قال** وان كان الذي يخطه من الدين في المرض منه شادوا اصحاب الدين في الصحة من الركة

لان الذي ثبت بمعاينة اليهود لانه في ثوبه فحل محل دين الصحة في القوم لانه لو ثبت بقوله  
واما ثبت بالبينه وهذا كذا في الجاني في الاقرار بالدين والوديعة وقدم الاقرار احدكما  
على الاخر وفيما يخطه من ذلك بينه وعليه دين الصحة لما ذكرنا ان العبد في جائزه طار **قال**  
واذا ارث من عليه دين الصحة فاقر في مرضه على نفسه يدس الف درهم ثم ارث شيئا الف درهم  
من سيج وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على نفسه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبين الغرم  
الاخر يضمن فيؤدي بصفه اليه لان هذا بمنزلة اقراره لانيين ولو اقر في مرضه لانيين  
يدس بايها بتماما وان لم يكن احدما اولى من الاخر ولا يجوز اقراره لاحدما على الاخر كذا هنا  
وهذا لانه لما اقر شيئا ذلك الدين صارت كانت امره على الاخر عاله وذلك لا يجوز وتما كان  
**قال** واذا امضى المادون وعليه دين الصحة تقضي بعض عرماه دون بعض لم يكن كالحال  
اذا قبض بعض عرماه دون بعض لم يخرج الا ان في العبد اذا قضى في حال صحة بعض عرماه  
لم يخرج الا ان كسبه في حال صحته يتعلق بحق العرماه ماله في حال صحته واما يتعلق بغير ماله في  
مرضه حث اسرف على الهلاك **قال** ولو اشترى شيئا في مرضه بمعاينة اليهود ثم قد غنه  
الشيء يدينه ثم مات العبد لم يكن لغيره على البايع كيل فيما قبض من الثمن لانه قبض منه عد  
مادخ اليه فلم يكن في دفعه تمته ولم يطل حق البايع في هذا في الصحة وبئله لو كان  
هذا اجر اجبا او مرامه في صحة او مرض كان للغير ان يشاركوا الماء والاخر فيما قبض لانه لم  
يأخذ منه عدل مادخ اليه لانه لم يأخذ منه الا خلافا الشرا اذا استقرض لانه قد قبض من  
عدل مادخ اليه فلم يكن في دفعه اياه تمته فاقرنا **قال** واذا طابا العبد في مرضه ولا دين  
عليه ثم مات فالحماة طار لان حماها المولى لا يشفاد ذلك من بئله والمولى صح فحج  
حماها من جميع المال سواء كان ذلك ما يتعاس الناس في مثله او لا يتعاس الناس في قول  
اي خفيه رحمه الله على مادكا من الاخلاص وكذلك لو كان عليه دين فوفاه ماله بالدين لم يطل  
الغيرا الحماها وان لو يف ماله بالدين لم يخرج الحماها لان حق الغيرا يتعلق بماله فلو خرج حماها بحق  
الغيرا **قال** واذا امضى المادون فوجب له على رجل ألف درهم من ثمن سيج او غيره فاقبضها  
منه ولا دين على المادون ولا مال له غير ذلك الدين ثم اقر بعد ذلك على نفسه يدس الف درهم  
ثم مات فاقره بالاستيفاء جان لانه اقر ولا حق لاحد فيه فلم يصح اقراره بطلا حق غيره ثم لم يحن الدين  
بعد ذلك باقراره لا يطل حرا اقراره المتقدم وبئله لو لم يقر بالدين ولكن لم يخطه دين بمعاينة من  
اليهود يطل اقراره بالاستيفاء لان ذلك بمنزلة دين العبد ولو كان عليه دين الصحة فاقر في مرضه  
دين وجب له في حال المرض لم يخرج في دين الصحة للتمته فذلك هنا ومن كاب الماد والغيرا فذلك  
ارايه عدين باجر من كل واحد منهما لطل اشترى كل واحد منهما لصاحبه من مولاه قال ان علم ايها  
اول ولا يبين عليه دين فيترا الاول لصاحبه جان وشرا الثاني لطل لانه لما اشترى صاحبه  
او لا ملكه وصار صاحبه مجور اعلمه لان المولى اذا باع عبده المادون صا مجور اعلمه حتى  
من ملكه وشرا المجور عليه لا يصح لان العبد المشترا قد دخل في ملك المشتري بنفسه لا يجوز ان  
يشترى مولى نفسه لانه يكون ما كاله ومملوكه وان لم يعلم تقدم احدما على الاخر ضد البعان  
جميعا لانه علمنا مادا دائما بالتحسين ليس احدما اولى من الاخر ضد اجمعاً وهذا اذا لم يكن

قبضه



عليها دين وان كان عليها دين لا يجوز شرا واحد منها لان الولي لا يملك بيع عبده اذا كان عليه دين الا  
ان يحرم الغنى قال قلت اريت العبد الناجدا او اشتري امه فوطي فقلت ولد اذ ادعى الولد الم  
ذلك فوله كل يجوز ادعاه وثبت نسبه منه قال نعم لان العبد المادون املك الجارية من ماله  
لان العبد اذا اخته دين كان له ان يتخير فيه من ماله اذا كان على العبد دين لو ادعى بقبه الجارية  
مدع كان المحرم هو العبد دون المولى فاذا كان كذلك ثبت نسبه منه ولا يصير الجارية ام ولد  
له لان العبد لا يملك حقيقة الملك والاشهاد لا يصح الا في الملك والست ثبت في غير الملك  
ثبت بدعواه تابع ولا يثبت ما لا يصح ولو كانت الجارية الكوطر لمولى العبد من غير كراه العبد  
لم يثبت نسبه منه لان ذلك ليس من كسبه نصارت كجارية الاجبي فان اقرانه وطبها ولم يلد شعر  
استحتمل رجل هل يكون على العبد من مال لا والعنى ما ذكر في الاصل ان المولى اذا نزل به في الجماع  
فلا يملكه ولا يملك المولى اني قلت اريت العبد الذي امره بولاه بان يشتري ويبع ميتا  
ذلك ولا يملكه فيه دين قال نعم على كاله فاذا استوفى الرهن ماله مبيع العبد في الدين لا  
يملك للجارية على العبد مادام رهنها اما جوار الاذن فلا يملك له مدخل ضرر اهل الرهن وانما اهل  
الضرر على نفسه فيجوز ادعاه في حق نفسه خاصة ولا يجوز في حق الرهن لان المولى لا يملك ان  
يطلب حق الرهن فاذا ابيع العبد واشتري فله في بيع العبد فييد ادين الرهن فان  
فصل في كان لغير العبد لان رهنه في حق الرهن كان لا يجوز لخلق حق الرهن به نصارت  
غير العبد كانه غير موجود في حق الرهن قال قلت فان كان العبد ناجا له على رجل الف درهم  
ثم ان بولي العبد وهب العبد للغير و قبضه اخذوا لهبة فادعوا له في الرهن فادعوا له في الرهن  
العبء على كاله اما جوار لهبة فلا لا حق له في رهنه العبد لانه لا دين عليه اما له الدين  
الموصوب له اما الدين فهو للولي فلا يثبت وان سقطت مطالبة العبد لان الدين في الحقيقة  
ملك المولى الا ان المطالبة الى العبد كطالبة العبد وان سقطت لانه لا يملك ان يطالب بولاه  
وهو الموصوب له فيطلب حق المولى كما لو مات العبد وله على رجل دين ان المولى ان يطالب له  
هنا قال قلت اريت العبد المادون عليه دين حيا به درهم و قيمته الف درهم فقتل بولاه  
عن رجل بالف درهم فاذن بولاه ثم استدان العبد الف الف اخرى وكنت يا الف اخرى ثم مع ثوبا  
في دينهم بالف درهم كيف يقسم بينهم قال اما الكفالة الاولى فتطلب نصف ونصف صاحبها  
نصفها قدر نصف قيمته لان كفالته الاولى فتطلب نصف ونصف صاحبها  
عنه دين الف درهم وفي قيمته حيا به ثوب من هذه الالف حيا به وطلب حيا به فذلك  
قلنا انه نصف نصفها واما الكفالة الثانية اطلبه لما ذكرنا ان ثوب لم له اقرار المولى على عبده  
ولا يجوز اقرار المولى في ماله لانه لا يملك رهنه العبد على الدين فاذا كان له ذلك نص  
صاحب الدين الاول وهو صاحب الحماية جمع دينه وهو حيا به ويقتض صاحب الدين الثاني  
جمع دينه وهو الف درهم لان استغراق قيمته بالدين لا يمنع اقرار العبد بالدين لما ذكرنا  
من ثوب ويقتض الكفول له حيا به درهم فاصل كل حيا به سجا فاصل الدين الاول نص  
بهم والكفول له ثوب وصاحب الدين الثاني الذي اقره العبد بههم فيقسم ثوب العبد  
بهم اياهما فان اصاب الدين دينهم الاول وسهم للكفول له والله اعلم بالصواب

كتاب الرهن

**كتاب الديان**

قال ابو حنيفة رضي الله عنه القتل على الام او وجهه عذو  
رشته العبد قال قلنا نخذت ضربه بسلج وثبه النصاص الا ان يعفو الاوليا او يصالحوا  
في قول اصحابنا وموجب مثل العبد هو النصاص عذو والساق في قولان احدهما انه يجب النصاص  
او الدية ويبحث ذلك في حين المولى وفي قول يجب النصاص ونوجه النصاص لان المولى  
ان اخذ الدية بغير رضا الاخ اصحابنا يقولون كتب عليهم النصاص في النبي قاله تعالى ان  
النصاص متبعين فمن اوجب احدهما عن فقد ظالف الآية او جعل للمولى حق احدهما من غير  
يصل القائل فقد ظالف الآية ايضا لان الله تعالى جعل له النصاص ولم يجعل له الدية لقوله  
تعالى وكتبنا عليهم نجا ان النفس بالنفس وسائر الايات الموجهة للنصاص وقوله عليه السلام  
العقدود اي العبد سوجب للقيود والعنى في المسئلة انه قد روي على استيفائه من حيا به كاله  
ان لا يجوز له العدول الى خلاف الجنس الا من ضامن عليه الحق دليله ما لو الف على اخ خطنة  
يجب عليه المثل ولا يجوز له العدول الى خلاف الجنس الا بضر من عليه الحق كذا فيهما وانما  
قلنا انه قد روي على استيفائه كاله من حيا به ان الله تعالى جعل النفس بالنفس بقوله النفس  
ولان النصاص يجب لا رايان روجه ويصح انما يثل روح الاول في الكفر والليل عليه ايضا  
اجامعا على انه لو استوفى النصاص كان مستويا كفه كاله بالاجماع ثبت انه قد روي على استيفائه  
من حيا به كاله على هذا اذا قطع يد رجل وكذا القاطع سلا او اناصة الاصابع او شح راس انما  
نوجه واحد ما بين في المحجوع وفي لا اخذ ما بين في الشاح فان من له النصاص المحجور انما  
استوفى الدية وانما استوفى النصاص عروضة من الاصل المذود اليه ان لو عصب منه حطة  
ياسه والمفكاهم قد روي على حطة مذكولة فانما اذبا وانما امرض لها وضنه سلا يا سكة ولا  
لمنه على هذا اما اذا كان النصاص من اثنين فعلى احدهما انقلب نصف الاخرى الا وله ان اخذ  
نصيبه من الدية لانه يجوز على استيفاء النصاص وكواشوا لانه لا يصير مستويا كل من عروضة من  
الاصل المذود اليه ان لو جرح عن استيفاء المثل بان يتطع من ايدي الناس كان له ان اخذ القتم  
واما جرحا لم يجز على استيفاء المثل اجماع الساق في قوله عروضة من عفى له من اخيه شي فاستع بالعدو  
واذا اليه احسان قاله تعالى من ربح العفو له اداء الدية الى ربه القتل بالاحسان ثبت  
ان ذلك واجب عليه ولا يعتبر بضاها لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من قتل  
قتلا فامه من حرمين ان اجوا او ان اجوا اظوا الدية في موم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بسط القائل ولا يقد روي على احيا نفسه بدل العاد له فله فله ذلك كما اذا اصابته محصه وح  
طعاما يشربه يقتض عليه شراوه لا حيا نفسه كذا في هذا ولا الاصل في باب الاستهلاكات  
انه يجب الضمان ولا يجب حيوان من حيا به كاله لو اغتوى عبدا منه وبينه وبينه وبينه وبينه  
استهلك دابة انسان فقتل فقتلها فذلك هو واجب ان حيا به كاله كان اخطا الا ان العبد  
يجب النصاص رجاء وردعا فاذا رضى من له الحق بسقوط ذلك كان له اخذ موجهه وهي الدية هذا  
كما يقول ان من سرق مال اثنى فانه يجب ان يرد ذلك عليه الا انه يتطع به رجاء وردعا فلو ان  
صاحب المال لم يطالبه ولكن اشترى المال منه كان له ذلك لانه هذا الجواب عن احتجاجة  
الاية ان يقال بان الآية روت في من بين من عفا احدهما كان على الاخر ان يسبح القائل نصيبه



من الدية بالعروف والقابل يودي اليه احسان هكذا روي عن عبد الله بن مسعود انه قال هكذا  
يدل عليه انه قال سي ووجه في الاشارة ونقص النقص من الحلة فلا يجوز ان يرضى الى عفو الحلة  
وتأويل اخر ما روي عن عبد الله بن مسعود انه قال انما اراده ولي التبتل يعني يعطى له مائة  
اخره شي فاشاع بالعروف ونودي القابل الدية اليه بلحسان يدل عليه انه قال من اخيه  
والاخر انما يكون بين التبتل ووليه ولا اخيه ولا وصلة بين القابل والمنول وكان في هذه  
الاية دلاله على جواز الصلح عن العمد حقيقة هذه الاية خلاف ما اراد الامر مد عليه في  
ساق الاية ذلك بحديث من روى عنه وكذا في الجواب عن احتجاجه بالمران قال تعالى وعناه وان شأنا  
أخذنا الدية اذ رضينا القابل الا ان هذا الشرط شرط لا في العادة اذ القابل في العادة  
يدل على ان الله تعالى بن مسعود رضي الله عنه لا اخذ الاصلك او رأسك بل يعني ملك رضى  
او مخط ورأس مالك ان يرضى الاخر الا انه لم يذكر هذا الشرط لان الظاهر ان المسلم اليه رضى  
مدلك الذي يدل عليه ما روي في بعض الاخبار قال اجوا ما دروا والفاذاه فاعله ولله  
بحري بين اثنين والجواب عن قوله انه قد روى احصاه يدل على انه قد روى ذلك فلا  
رواه عن احصاه انه بل لم يرد الاحياء فيقول لم يرد ذلك بينه وبين ربه فلو اتفق عن  
ذلك أم ربه الا ان البدل لم يرد الا في المصطلح انه لم يرد بينه وبين ربه ان  
شترى ذلك الطعام لاجل نفسه واما اذ المرض ولم يتقبل لم يرد البدل والجواب عن  
ان النقصان شرع زجرا وردعا وليس كذلك لانه لو اراد استيفاء النقصان أخذ المال لم يكن  
ذلك ولو كان النقصان شرع زجرا وردعا والدية شرع مدلا وجب ان يكون ذلك كالمال  
ان يطلع من الرقبة ان له ان يطلع ويشره ماله **قال** واما شبهة العمد فهو ما تقدمت به  
او السوط او الحرا او الدية تغلطة على عاقلة القابل وعلى القابل كفارة وفي المسئلة  
اختلاف ويذكر الاختلاف بعد هذا ويذكر تفسير الغلظة واما الخط فهو ما أصبت فكذلك بعد  
عنه فعلى القابل الكفارة اما الخط وشبه العمد يجب الكفارة فيها بالإجماع لقوله عز وجل ومن  
قتل نفسا متعمدا فجزاؤه بقدر ربه مؤسنة ودية مسلمة الى أهله ولقوله تعالى فجزاؤه بقدر ربه مؤسنة  
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين كذلك في شبه العمد يجب الكفارة لما روي عن رسول الله  
صل الله عليه وسلم انه قال الا ان تخط الخط العمد مثل السوط والعصا فيه ما به من الاكل عام  
خطا وفي الخط الكفارة ولانه ملحق بالخط في حكم الدية كذلك في حكم الكفارة واختلفوا في مثل  
العمد قال أصحابنا رحمهم الله لا كفارة في مثل العمد وقال الشافعي رحمه الله يجب الكفارة لا صاعا  
رحمهم الله ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حرم لكفارة فيمن الاشرار الله  
والفرار من الرجب وعقوق الوالدين واليمين الغموس وتناول اخيه لم يفرج عن والمعنى في الشك  
ان هذه جناية أوجب القتل ولا نوجب الكفارة كما لو رزق وهو محبس ولا يفرج ولا يفرج ولا يفرج  
منقول واحد اوجه النفا بغيره بنوري ح الشيات فلا يجب معه غرامه في المال شتى  
الشيات دليله لو نوي ح مطاوعة انه يجب المجد ولا يجب الملس وكذلك القتل العمد الواجب  
مع النقصان وان ثبت ذلك ان الكفارة غرامه من خطا الى المال فلا يجب مع النقصان الدية التي  
يقول ان النقصان يدل على المنول خالصا والكفارة يجب حقا لله تعالى طامسا كالمال في القتل

ان الدية

ان الدية يجب بدل عن المنول حقا لله تعالى واجب الكفارة فقال الله تعالى كما لو قتل متعمدا ما كان  
انه يجب الجزاء ثانيا والقيمة لما لله والدليل على ان النقصان من العمد خالصا انه يجب على الذي  
ولا يفرج عن القاتل من احد وهو العمد دليله انما كان قتله بخلاف نفس المنول ان يرضى  
حقان حق الله وهو العمد دليله انما كان قتله ولا يفرج عن القاتل به الكفارة ويجب ان يرضى  
فيه العمد والخطا دليله انما كان القاتل والخطا في اليدين الجواب عن الاول انك انما في النقصان  
حقان حق الله وهو العمد فاذا استوفى النقصان استوفى الحقان جميعا الدليل على ان النقصان  
حق الله تعالى انه يستط بالثبوت ولو كان حقا للعدا لكان استط بالثبوت والدية واما في الجواب  
ان الدية صاعك يجب بدلا عن المنول طامسا لا ترى انه لا يستط بالثبوت ولذلك اذا قتل متعمدا  
ما كان في الجزاء ان القيمة يجب بدلا عن المنول حقا للعدا طامسا لا يرى انه لا يستط بالثبوت  
يدل عليه ان النقصان في العمد يرد مره وجوب الدية والكفارة في الخط ان الدية يجب بدلا  
عن المنول والكفارة خيرا لتعجيل ذلك النقصان يجب بدلا عن المنول وجزاؤه الغلظة والدليل  
على انه يجب جزاؤه الغلظة انه يعز الخط ويستط بالثبوت ولو كان ذلك بدلا عن المنول طامسا لما عر  
بالخط والدية كمال الما والدليل عليه ان جماعة لو نزلوا بطلا خطا يجب عليهم الدية واحدة لا  
بدل الثلث طامسا ويجب على كل واحد منهم كفارة لان ذلك خيرا بطل العمد وذلك ما لا يخفى  
قبوله ان جماعة منكم اعدوا اعداء فلو اجمعوا ولو وجب النقصان بدلا عن المنول كما  
لما يجب نفوس من كذبوا واما وجب القتل عليهم جزاؤه الغلظة وبما شئتم القتل وذلك لا يجب  
كالكفارة في الخط الجواب عن الثاني ان كفارة اليمين واجب على العقد المنعقد والعقد كحل الخ  
سواء كان محطيا او عامدا وذلك اليمين عقد في الحالين ولذلك كفارة الظاهر تعلقت بالجرمة  
حاصلة في الحال واما كفارة الجحيم فجزاؤه الغلظة وفي النقصان استيفاء جزاؤه الغلظة على ما ذكرنا ولا  
يجب جزاؤه **قال** وفي النفس الدية لقوله عز وجل ومن قتل متعمدا فجزاؤه بقدر ربه مؤسنة  
ودية مسلمة الى أهله وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كتب الى عمر بن الخطاب في النفس  
الدية وفي الايف الدية وفي اللسان الدية وفي اليدين الدية وفي اصبعها نصف الدية وفي اليد  
وفي اصبعها نصف الدية والاصغر ان الدية الكاملة انما يجب باحد امرين اما نفوت الشبهة كمالها  
او ان الاله كماله لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى عمر بن الخطاب في النفس  
كامل المنفعة ولو وجب نصف الدية بنفوت نصف المنفعة فذلك هذا في الحال لان الحال  
من المبلغ تانبشع به الانسان في دية فان الله كماله المنفعة كمالها فادعنا هذا منقول  
في الايف الدية فافيه لانه رآه الحال على كماله ولانه قوت المنفعة كمالها وهي منفعة الشجر  
وفي المارن الدية والمارن حادون فبشبه الايف لنفوت شجرة الشجر ونفوت الحال  
**قال** وفي اللسان الدية وفي بصره اذا منع الكلام الدية لانه اذا منع الكلام كماله  
منع البصر حاكمه عدل وروى عن علي بن يوسف رحمه الله قال يقسم على عدد الحروف الذي يحاج  
اليه اللسان فان را نصف ولو را نصف يجب نصف الدية وان را البصير ولو را البصير  
الدية على هذه التماس ولا يقسم على الحروف التي لا يحتاج الى اللسان مثل الباء لها وجود ذلك  
**قال** وفي الذكر الدية وفي الحشفة الدية كماله لانه قوت عليه منفعة التماس **قال** وفي

بكالها



الصلب الدية كاملة اذا ضاع الحجاج او جرب اما اذا ضاع الحجاج فانه ازال المنفعة على الكمال  
ويجب منعه التنازل واما اذا جرب فلا يزال الحجاج على الكمال وهذا اذا لم يفسد اما اذا فسد  
وعاد الى حاله فلم ينقصه ذلك شيئا الا ان يفسد فيه فحينئذ ينقصه عدل اما اذا فسد  
ولم يفسد له ان لا يجب شي لانه لم يفسد له شي واما اذا فسد الحجاج وبالعوض لا يجب شي وان  
بقي له الرجوع فحينئذ ينقصه عدل وحكمه العدل ان ينظر اليه لو كان عدل لم ينقص من حقه شيء  
ملك القدر من الدية كما اذا كان من تلك البراحة ينقص عشر حقه بغير الدية وان كان ينقص  
الحسن بغير الدية على هذا الاعتبار **قال** طذا ضرب على رأس رجل فذهب عقله ففيه  
الدية لانه فوت المنفعة على الكمال **قال** وفي الرجل اذا قطعت نصف الدية وكذلك اليد  
لما ذكرنا **قال** وفي الاصبع خمس من الابل وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين سوا الماروي  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في كل اصبع مائة من الابل وروي عن  
ابن الخطاب رضي الله عنه انه قال في الاية افضل بعض الاصابع على البعض وكان يقول في الحصر  
ست من الابل وفي النصف تسع من الابل وفي الوسطى عشر من الابل وفي السابعة والاثمان في كل  
واحدة منهن عشرون من الابل فلما بلغه الموضع عزم على ذلك وقال الاصابع كلها سواء وروي  
عن عبد الله بن عباس انه قال هذه وهذه سواء وأشار الى الحصر والاثمان وفي العير انقت  
نصف الدية وكذلك الاذن لانه فيه نصف المنفعة ونصف الحالب وفيها جميعا الدية  
كاملة **قال** وفي كل سخص من الابل والاشنان كلها سواء الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه اوجب هكذا وفي الاثني اذ اقطعنا الدية وفي احدى ما نصف الدية لانه في قطعها ارباب  
المنفعة بأكملها وفي قطع احدى ما ذاب نصف المنفعة كما قلنا في العين واليد **قال** قلنا  
ان عاين طالب رضي الله عنه قال في الرأس اذا قطع لم يثبت الدية كاملة وقال في النخية اذا  
قطعت لم يثبت الدية كاملة وهذا في قول أصحابنا وفي قول الثاني لا يجب الدية واجب  
حكمة عدل وكذلك هذه الاختلاف في الحاجبين اذا اقطعوا فلم يثبت الدية في الاختلاف  
اذا لم يثبت لاصحابنا الماروي عن عاين طالب رضي الله عنه والمغني انه ازال  
الحال على الكمال فيلزمه الدية كاملة كما اذا قطع الاذنين او قطع الاربعه واما قلنا انه ازال  
الحال على الكمال اما في الحاجبين والاشنان فلا يسقط لان فيها حال ظاهر **قال** وفي النخية فلا يثبت  
حقيقه شرعا اما الحقيقة فلان الرجل يغير بالسطط وعقد النخية من حرج عن حد العني وكذلك  
العينين يسبح السبح من عجزه واما السبع فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان  
الملايكه في ذلك والذي روى الرجل بالنسبة بالدواب **قال** في النخية لا مجال بها لان  
أصل النخية لا يجب لغيره وان كان بها مال كان ولازم أصل النخية **قال** في النخية على سبيل  
الصبيان والنخية فيهم لا تكون دية وعلى ذلك الاصل في الرأفة قال في النخية لا يثبت  
وفي الدنيا بعد رآه حتى لو ضرب على صلب رجل فذهب ما صلبه ضحك الدية **قال** في  
في الأصل المدد واليه انما يجب الدية كاملة ليقوت المنفعة لان الاذن يجمع الصوت  
نحوه الى الصياح وكذلك الاربعه يجمع الرياح فيخرجها الى الدماغ فاما النخية فلا تنفع ولا  
يجب ما ناله الدية كما في سائر الشقوق الذي على اليدين **قال** في الانسان بعد قطع

للأذن

الأذن مثل ما يتبع قبله وكذلك بعد قطع الاربعه يشترط في الدية كما يجب قبله فنقصه السبع  
والسماقية بعد قطع الاذنين والاربعه مع ذلك يجب كمال الدية ثبت ان الدية انما يجب  
بالدالة الحال على الكمال الثاني قول ان القيمة في العبد تجري مجرى الدية في الاضرار  
ثم احصينا انه لو طلق لحيه عند عمره ان طلق طاحه وكمرست انه لا يجب كمال القيمة لذلك  
في الخلاص كمال الدية لكثر الشقوق على البدن وعلى عكسه البدان والرجلان ولا بد لهما  
يجب في طلق النخية ويجب ان يجب النصف في طلق النصف كما في اليدين والرجلين والعينين وعلى عكسه  
سائر الشقوق على البدن اما الجواب عن الفصل الاول هذا نظر لاسري عن يافته وقد ذكر  
الكافي عن علي بن خفيقه انه يجب في طلق لحيه العبد القيمة كاملة والعبد الحاقق وذكر النخية  
أبو الليث رحمه الله عليه في العيون عن علي بن خفيقه رحمه الله روايتين في رواية قطع ما دون العبد  
والنخية النقصان وفي رواية كمال القيمة ولين لنا فنقول ان في قطع اليدين والرجلين من  
العبد انما يجب كمال القيمة كما يجب في الحي كمال الدية لان شقعة الحرق والعبد يستويان في ذلك  
ناستويا فاما هنا فانما يجب تقويت الحال وبما خلفنا في ذلك لان النخية تكون رنية للحسن  
ومدركة للعبد فلما اختلفا في الرنية كاد ان يخلق في الارض ايضا والجواب عن الثاني له لا بد  
فيه فقد روي عن أصحابنا انه يجب في نصف النخية نصف الدية ثم يشك هذا بما لو قطع نصف  
الاربعه او نصف الاذن يجب حكمة عدل ولو قطع الاذن كله يجب الدية كاملة **قال**  
وفي العينين الدية كاملة وفي احدى ما نصف الدية انما يجب او ذهب بغيرها وفي رواية او  
انقصت خفيقه البصر فهو حلال ان ياتاه العينين كمال المنفعة وفي اناة احدى ما تقويت  
نصف المنفعة **قال** واذا اكلت اليد خفيقه كمنع بها او قطعت فهو سواء وفيها اربابا  
لانه ازال المنفعة على الكمال **قال** وفي الحاجبين الدية كاملة وفي احدى ما نصف الدية  
وتذكر الاختلاف **قال** وفي انفاز العينين الدية كاملة او الدية كما ذكرنا في كل فقره  
الدية لانه اربعة اشعار يجب في جميع الدية كاملة ويكون في كل واحد منها السبع وكذلك اذا قطع  
الحجور بالاشعار لانه فوت منعة كاملة ولا يناد على الدية بتقطع الكف لذلك مما **قال** وفي  
يدي المارة دية الماء كاملة وفي احدى ما نصف الدية لانه فوت منعة كاملة وفي منعه الاربعه  
ولذلك في حلق المارة دية كاملة وفي احدى ما نصف الدية لا يلا قدر على الارضاع بعد ونا  
الحلتين والصغير والكبيرة في ذلك سواء كما في اليد والرجل والعين **قال** وفي الموضحة نصف  
عشر الدية المحلة في هذا ان يقول الشجاع عشرة او لها الحارسة وهي التي تحبس الجلد ولا يحج  
الدورم الدامية وهي التي يدي ولا يسيل ثمر الدامعة وهي التي يدي تسيل الدمم التي  
وهي التي تضع اللحم في منقعه ثم التلاخمة وهي التي تدق اللحم ولا تسقط ثم السماق وهي التي  
يهاوس العظم طوله رقيقه ثم الموضحة وهي التي توضع العظم ثم القاشمة وهي التي تسحق العظم  
اي كسره ثم المقللة وهي التي تحج العظم لانه وهي التي تقبل الى ام الراس واما الراس في  
الجلد الذي بينا الدماغ والحمايقه هي التي تصلها الحروف او دون الموضحة يجب فيه حكمة  
في الحارسة اكل وفي الدامية كثر منها ولذلك الدامعة والباصعة والملاخمة وقال  
بعضهم ان ارش الباصعة اكثر من ارش التلاخمة وقال بعضهم ارش الملاخمة اكثر وارش الحارسة



الذي من هذا كله هكذا روي عن جماعة من التابعين اربع مئة النجى الشعي عن عمر بن الخطاب انه قال  
ان تاذر الموصحة فيها حكمة عدل وفي الموصحة نصف عشر الدية من الدراهم خمائة ومن  
الابل خمس وفي الحاشية عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف وفي الامه ثلث الدية وهكذا اكله  
بالجهد لا مدخل للقياس فيه وهذه السجح كلها تكون في الرأس الا الحاشية فاما يكون في الجوف  
ونما ثلث الدية مثل ما يجب في الامه فاعدت الى الجانب الآخر كما طيفت فيهما ثلث الدية  
وهذا اكله اذا كان خطأ واما اذا كان عداً يجب النقصان في الموصحة وما ذوا لا يمكن  
استيفاء النقصان لا نقصان في الحاشية والمنقلة والامه والجانبية لانه لا يمكن كماله  
بعد هذا في باب النقصان ان الله تعالى وفي كل فصل من الاصل ثلث دية الاصل اطاقا  
بما كانت نفاضل لان التقدير انما في الاصل ولو ورد التقدير في الفاضل لان الاصل  
كان كالمثلث ففاضل بقدر الاصل على الفاضل الثلثة في كل مفضل ثلث دية الاصل لان  
شئعة الفاضل سواء في الاصل كل مفضل نصف الدية لان فيما مفضلان **قال** وعن ابن  
سعود انه قال في دية الخط اثمانا عشرة وصدعة وعشرون حقه وعشرون انه يكون  
انه محض وعشرون ان محض وصدعة وصدعة وعشرون حقه وعشرون انه يكون  
العهد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة واهل البيت واهل الشام واهل العراق ومحمد وفي شيبه  
وعشرون حقه وعشرون انه يكون وعشرون حقه وعشرون انه يكون وعشرون حقه وعشرون  
في الاصل وعلى قول محمد بن النكاح ثلثون حقه وثلثون صدعة واربعون ما من منه الى يارل  
عالم كلما حلقه والحلقه الحامل ويوفون زيد بن اب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما والخير  
وابو موسى الاشعري ذكر قولهم في الاصل اجمع ابو حنيفة وابو يوسف ياروي عن عبد الله بن  
انه قال ثلث ما ثلثا وهذا باب لا يعرف فيما ثبت انه قاله سمعنا من رسول الله صلى الله عليه  
والعنة في السلة وهو ان الحلقه طين بال لا ثبت ديكاً ثلثا الساب الوجب فكذلك لا  
لهذا السب قيساً على الدرة والجوصه وعلمته سائر انواع الابل ونعني قولنا سائر اسباب  
الوجب لا لا لا ثبت ديكاً في باب النكاح والجمع والصلح عن من العهد وعمر اجمع محمد ياروي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في خطبه الا ان تمل خطا العهد قبل السوط والخصم  
ماية من الابل سائر اربعون في طونها اولاداً ولما روي عن جماعة من الصحابة انه قالوا هكذا قيل  
له قول اربعون اولاداً في طونها هذه الزيادة غير صحيحة لان الصحابة اختلفوا في هذه المسئلة  
اخلاقاً لم يكن قال عبد الله بن مسعود رحمه الله مثل قولنا وقال عمر بن زيد وجماعة من الصحابة  
قولهم وقال علي بن طالب رضي الله عنه ثلثه وثلثون حقه وثلثه وثلثون صدعة واربعون  
حلقه وقال عمر بن عفان رحمه الله يجب في كل صنف ثلثه وثلثون وثلث وثلثون صدعة  
الحج على صاحبه ولو كان ثلثاً لا يخفى بعضهم على صاحبه وكواجم به لرجح صاحبه اليه ولا يهمل  
ان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في خطبه ولا يبلغ هؤلاء الا طار من الصحابة ثم رجع قول  
عبد الله بن مسعود على قول غيره لعرضه الاصول اماه فصول الحلقه لم تسمع واجاب عن موضع  
من المواضع الا ترى انما الاجب في باب الركن ولذلك في العقود التي ذكرها **قال** عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه جعل الدية على ابل الابل ماية من الابل وعلى ابل الورق عشرة الاف وعلى ابل

الدين ألف دينار وعلى ابل النساء الف شاه منه فته وعلى ابل النقر ما يقيه وعلى ابل الخيل  
ما ياطله وهذا اكله ماخذ ابو يوسف ومحمد بنهما الله والدية على مذهبها يجب من هذه الاشياء الستة  
فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب من الاشياء الثلثة من الابل والدين والفضة اما من الابل ماية  
من الابل ثمانية اضعاف عشرة الاف وصدعة ومن الدين ألف دينار وعلى قول الشافعي  
يجب من النصف اشاعر لقا واجموا انه يجب من الذهب الف دينار الا ان همه الذهب عنده  
دينار انا عشر وعندها قيمة كل دينار عشرة دراهم لا صاحباً يحكم الله ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
انه ارجب الدية على ابل الورق عشرة الاف وصدعة وروي ان طلائع طعت يد علي بن عبد الله رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فنقض الدية خمسة الاف وصدعة وصدعة نصف دية النبي صلى الله عليه وسلم  
وفي اليد نصف الدية وفي اليد من الدية اجمع الشافعي رحمه الله ما روي عن عبد الله بن عباس ان طلائع  
ملا عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقض الدية اشاعر لقا قبلته الدراهم عن عبد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كانت سفارته نصفها كانت اشاعر قيراطاً ونصف عشرة ونصف عشرة ولا  
يبري اي مقدار اراد به وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عشرة الاف وصدعة من الصحابة فوجب ان  
وانما قال ابو يوسف ومحمد ان الدية من الاشياء الستة لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قد ذكر ذلك  
الحديث في الاصل وابو حنيفة رحمه الله اجاب عنه في الاصل ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما فعل ذلك لانما كانت  
ابو الهيثم لما كانت في الدواوين والاعطية جعل ابو الهيثم الدراهم والدين والابل بالاختلاف بينهم  
في الحاصل لان ما حقه انما اجاب بذلك لان غالب أموال اهل زمانه كانت الدراهم والدين والابل  
وابو يوسف ومحمد انما اجاب بذلك لان غالب أموال اهل زمانه الاشياء الستة والدين لا  
خلاف بينهم في الحاصل بما قالوا في باب العاقل ان الولي اذ اصاح بالكر من ماله او اكر من ماله  
او اكر من ماله لا يجوز ودرك عقبيه وهذا قول ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد ولو لا ان ما حقه  
رحمة الله راي الدية من هذه الاوصاف الثلثة ايضاً كان كمال الضلع وان كان اكر من ماله كمال الضلع  
على طين اخر **قال** ولما عارض طاب رضي الله عنه انه قال في دية الداء على النصف من ماله  
الرجل في النقص وما ذوا وذلك ماخذ وعلى قول مالك يكرى الداء الرجل يملك الدية فان كان  
ذلك فدينها على النصف وبما ذوا في الشافعي وبما ذوا في الشافعي اصحابنا ياروي عن عمر  
وعلى رضي الله عنهما انما قالوا ان دية الداء على النصف من ماله الرجل لان احكام النساء في النصف  
ايضاً كالرجل كالسادات والديار وغير ذلك وفي بعض الاحكام حكم الرجل والنساء سواء وما ذوا  
ان حكم النساء على النصف في الدية في النقص وما ذوا الى الثلث ولذلك المثلث وما ذوا لان النقص  
من الرجل ضخم ما ذوا ياروي عن زيد بن اسب موقوفاً عليه ومن موقوفاً الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
الداء تعادل الرجل اليك دية اي ساوي وروي عن ربيعة الراي انه قال خدر السب من  
نقص اسب اراه فادجب عشر من الابل فان قطع اصبعين فادع عشرة من الابل فان قطع ثلثه  
اصابع فادع ثلاثون من الابل فان قطع اربع اصابع فادع عشرة من الابل فان قال ربيعة صاحب  
لما استدلى وعطو صلا قل ارشاً فقال له سعيد اعراي ك هكذا السنة ياراج والسنة اذا  
اطلقت راداسه النبي صلى الله عليه وسلم الجواب عن اصحابه الجواب ان هذا موقوف على زيد بن  
معارض يقول عمر وعلي رضي الله عنهما والجواب عن قوله السنة ياراج حكاه انه اراده سنة رسول الله



صل الله عليه وسلم وحمل انه اراده منه غيره فلا تحتججه بالشك وقد ذكرنا السنة ورواها عنه  
ويجوز ان عليه السلام عليه السلام في سنة الخلق الراشدين من عهدي وفاق عليه السلام من  
حسنة له اجرا واحدا من عمل ما لم يكن له من ذلك الرجل لظنه انه لم يعارض بقوله عمر بن الخطاب  
في الشيب كان من الناس بعين ولا يقد **قال** وفي ذكر الحصى وليس الاخرس واليه السلام والرجل  
العرج والعين المقايمة العود او السير السود او ذرا العن كمد له لاه افات عضوا ناقص المنفعة  
فلا يجب فيه الدية الكاملة انما يجب الدية الناقصة ولا يعرف مقدار النقصان في الرعي مح  
حكمة عدل **قال** وفي الداميه من الشجاج وفي التي يدي الراس حكم عدل وقد قدسنا هذا **قال**  
وفي الطبع حكم عدل لانه ليس فيه ارش بقدر يجب حكم عدل **قال** وفي الرمي حكم عدل لانه  
ليس فيه ارش بقدر **قال** وفي الساعد اذا كسر وكسر احد الزبدين حكم عدل لانه ليس فيه ارش  
بقدر **قال** وفي الساق اذا كسر حكم عدل لهذا المعنى **قال** وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعد  
دية اليد وحكم عدل فيما بين الكف الي الساعد فان كان في الرق كان في الذراع بعد دية الكف حكم  
عدل الكرم من ذلك وروى عن ابو يوسف انه قال يجب دية اليد لا عن وجه ظاهر الرقابة وبوانا  
اجمعنا انه لو قطع الاصابع كلها يجب دية اليد كاملة ولو قطع الاصابع مع الكف يجب ايضا دية  
اليه كاملة وكان الكف بعا للاصابع لان الكف ليس له ارش بقدر وفيه صلة بالاصابع انما كانت منفعة  
لان البطش في الاخذ انما يحصل بها ثم الساعد لا يخلو اما ان يكون بعا للكف وللاصابع فلا يجوز ان  
يكون بعا للكف لان الكف يتبع والتبع لا يتبع غيره ولا جاز ان يكون بعا للاصابع لان الكف بعا  
سواء وانما يتبع شي عليه دون ما لا يليه حتى ابو يوسف في ذلك الدوايه ما روي عن رسول  
صلى الله عليه وسلم انه قال في اليد من الدية وفي احد يها نصف الدية واليد اعظم اقله من اطراف  
الاصابع الى اصل المثلب ولانه الترمك الدية لجنايته في هذا العضو فوجب ان لا يتوجه عليه  
جنايته شي اخر في هذا العضو لئلا يله ما لو لم يقطع رطل موصلة حتى يارسلها فيه فانه لم يترك  
الدية ولا يتركه ارش الموصلة الجواب عن احتجاجه بالخبر ان الخبر دليلنا لانه ذكر اليد في حال القطع  
واليد اذا ذكرت في حال ذكر النطق راد بها الى الرسخ لقوله تعالى والسارق والسارقة  
فاقطعوا ايديهما اراد بها النطق من الرسخ بالاجماع فصار كجناية اليد جناية على جهة  
على الساعد جناية على جهة والجواب عن المعنى ان يقال قياسه على ما توجه موصلة وسائر مع ذلك  
شعر دية لا يصح لان هناك الترم جناية كما قال عدل الراس فجاز ان لا يلزم جنايته شانه في  
ذلك العفو وهو الراس اما نحنا لم يكن في الساعد شي لان الناس الذي لزمه بدل الكف  
والاصابع على ما ذكرنا فلو كان من اجاب شي اخر في الساعد **قال** واذا كسر الالف ففيه حكم  
عدل لانه اوجب النفس مع يجب النقصان **قال** واذا انقطعت الكف وليس فيها الا اصبع  
فيسا حسانا الدية في قول ابو حنيفة رحمه الله هذه المسئلة على الالف اوجه اما ان يكون في الكف  
ثلثة اصابع او اقله وانما لا يكون في من الاصابع واما ان يكون فيه اصبع او اصبعان اما  
اذا كان في الكف ثلثة اصابع ففيه ارش الاصابع والكف يتبع لما في قولهم جميعا لان اكر الاصابع في  
نصارها الاكثر منها بعا العقل ولو كان الكل بايضا يجب ارش الاصابع وكان الكف بعا لذلك منها  
وان لم يكن في الكف شيء من الاصابع فقلية حكمه عدل لانه لما لم يكن فيها اصبع انقطع حكم

اللف فقلية وليس فيه ارش بقدر يجب حكمة عدل وان كان في الكف اصبع او اصبعان ولو  
واحد فقد اختلفوا فيه فاك ابو حنيفة رحمه الله عليه ارش ما بقي من الاصابع والكف يتبع لما في  
قوله يقطع الى ارش الاصابع والى حكمة عدل من الكف فاما كان الكف عليه ذلك ويظل القليل  
في الكف ابو حنيفة رحمه الله يقول ان الاصابع هي المتبوعة والكف يتبع لها الا ترى انه لو قطع  
الاصابع كلها يجب دية اليد ولو قطع الكف مع الاصابع يجب دية اليد ايضا ولا يراد الدية بازيد  
الجناية والاصابع تتبع القطع وان قل الاصابع وكسر الفصع كالمسنة مع النقصان ان النقصان  
يكون بعا للدية وكذا الرقبة وكفاية رجل واحد مع الساق في باب التامة اذا كان في الحمار  
واحد من اصحاب الحطة والباقيون مشتركون ولا يسكان فلا غيره فليس من السكان ما دام واحد  
من اصحاب الحطة بايضا وكذلك اذا اوصى لولد فلان وليس لولد ولد من غير ما دام الولد بايضا  
ابو يوسف ومحمد يقولان ان الجنايتين اجتماعا في مكان واحد فيدخل الاقل في الاكثر كالزوج  
بطل موصلة فتأثر من لك بعض حرد اسفه فانه يقطع في ذلك الى ارش الموصلة والى حكمة العدل  
في السعد فاما كان الاقل دخل الاقل في الاكثر كذلك هذا الجواب عنه ما ذكرنا ان الاصح اصله  
والكف يتبع فيستتبع الاصل الفصع على ما ذكرنا وليس هذا كالمزوج راسه فتأثر بعض حرد اسفه انه دخل  
الاقل في الاكثر لانه في اصل الفصع ليس اجدها بعا للاخر اما الشعر فليس يتبع الموصلة بل الشعر اذا  
تأثر كان تبوعا لان بعا ذلك كمال الدية وكذلك الموصلة ليست تتبع لسائر الشعر الا ترى ان لا يخفى  
رأسه اذا شجه رجل موصلة كان ارش غير سواها اذا لم يكن احد منها بعا للاخر في اصل الزوج  
ذلك وجب الاجتماع لا اتحاد الجناية والمحل جاز ان يجر الاقل والاكثر **قال** وفي يدي الرجل حكم  
عدل لانه لم يترك الجناح على الكف وهو موصلة الاصابع على ان يدي الماء اوجب فيها دية  
كاملة لان فيه بقوت المنفعة على الكف وفيه منفعة الاصابع **قال** وفي الاذن اذا ايسر  
او اخصف حكم عدل لانه اوجب التنص في الجناح حيث صار سخر اقل بلفعا على ربه رحمه الله  
فان لا تعقل العاقلة الاحصاية درهم فصاعدا بكل من خطا مع جمالية درهم نصف عشرة درهم  
او نصف عشرة درهم الماء مائتان وخمسون دينا فاعلى العاقلة في منه ومدا جوارب الاسفان وان  
سبغ في التماس ان حب في ماله ولا يجب على العاقلة تياك على الجناية في الماء وفي الاستفان يجب  
على العاقلة ما روي ان جرح من اسفان فضت ادمما صاحبها يعود مصطفا لقت جنيها شيئا فاح  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة عاقرة عدا اومه فتمتها حسانا درهم ونصف عشرة دية  
الرجل وروي ايضا ان المرأة مات بعد ما اقلت الحين اوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم دية  
على العاقلة في ثلث سنين فالثلث في سنة والنصف في سنتين والثلاث في سنين ولا يعمل العاقلة  
ارش باذن الموصلة ويجب في ماله في قول اصحابنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تحمله العاقلة حتى  
اصحابنا رحمهم الله ما روي عن عبد الله بن عباس بن موقوف عليه ومن موعا الى النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال لا يعقل العاقلة عدا ولا عدا ولا صلحا ولا اعراكا وامادون ارش الموصلة قال كان  
هذا من موعا فهو حجة وان كان موقوفا على ابن عباس رحمه الله فذلك ايضا لان هذا باب لا يعرف  
تياك فثبت انه قاله جماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان التماس اوجب على العاقلة  
شي لا ذكرنا ان الجرح في اجاب الدية على العاقلة ولذلك اوجب العزم على العاقلة وميمه حسانا



فذلك نصف عشر الدية وما دون كثر يرد إلى أصل القياس ولا يقاس بما ورد به الا في النسخ  
في نفيه لانه ليس بمادون الموحدة ارس قد رفاشته فان الاموال والمحرم في المسئلة ان هذا ليس  
ببدل النفس ولا بدل عضو بل مبلغ النفس فلا تحلة العاقلة كصان الاموال ولا يلزم على هذا اذا  
تلك ايمته اقل من حمايه انه يجب على العاقلة لارج لك بدل النفس ولا يلزم ان هذا الموحدة لانه  
بدل عضو بل مبلغ النفس فان حمايه بدل نفس الجنب الشاقي رحمه الله يقول ان هذا ارس  
جنايه خطايج بالنسبه فوجب ان حمله العاقلة دليله ما لو كانت حمايه والجواب ما ذكرنا **قال**  
وديه اهل الذمه فلهذا في المنلح كذا جراحاتهم وكذا جباياتهم فيما بينهم وهكذا في قولنا  
وقال الشاقي رحمه الله دية اليهودي والنصارى على المسلمين ودية المجوسي ثمان مائة درهم  
لان لدية عنده اشاعترا لاف درهم والثلاث اربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم  
ولذلك هذا الاختلاف في المستأمر وقال مالك دية اليهودي والنصارى على النصف من دية المسلم  
لان اصحابنا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال دية كل ذي عهد في عهد الف  
دينار وعن طاب رضي الله عنه انه قال انا اعطيناكم الايمان ليكون ما عمره كسانا واليه  
كانوا لنا وعن الزهري انه قال كانت دية اهل الكتاب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واي كدوم وعثمان بن عفان دية المسلمين فلما كان من عوجيه جعله على النصف من ذلك اجبرا فانما  
ولان الذي هم دية باعصم ماله وكذا المسلم من مكرها المالك لا يفارق المسلمين ذلك  
في ضمان النفس اجماع الشاقي عاروي عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى دية  
اليهودي والنصارى باربعة الاف درهم وعن عتبة بن راس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى  
اربع مائة المجوسي ثمانا درهم ولا نقصان ماله الكفر اعظم من نقصان الانوثة ثم نقصان الاثو  
نقصان ما نقصان الله فوجب ان ينقص عن دية المراه فاذا ثبت النقصان ثبت مدته من ذلك  
عليه ان المراه انما انتقصت دية نقصان سكر الماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان  
ما نقصت العقل والدين فقل وما نقصت عقلا من قاتل تعد شهادة اسن من شهادة رجل  
واحد وقيل وما نقصت منهن قاتل جليس احد من شطرا لا تنصلي فلما انتقصت دية نقصان  
دينارا فلان ينقص في الموضع الذي لا يدين له اولى اجماع مالك عاروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال دية اليهودي والنصارى نصف دية المسلم الجواب عن هذا انه كان في يد الاسلام  
حيث كانت الدية على النفاضل ثم نسخ ذلك بقوله وان احكم بينهم بما اذن الله يد له عليه ما روي عن  
عبد الله بن عباس رضي الله عنه انه كان من حين من العرب قاتل ومما بنو النبط وهو قريضة فامطرا  
عليان من قبل من بني قريظة رطلين من النبط يودي الدية كامله ومن قبل من بني النبط رطلين من  
قريضة اودي نصف الدية لشر بني النبط على بني قريضة فانك الله تعالى قوله وان احكم بينهم بما  
اذن الله والجواب عن قوله ان نقصان ماله الكفر الر من نقصان الانوثة قلنا هذا انك لا صاحب  
الهدا والفاش ان نقصان ماله بعد الكفر من نقصان الانوثة ثم لو جوب نقصان في الدية وهذا  
لان الكفر ليس بنقصان في دية انما ذلك نقصان في الاعتقاد والدية انما يجب بدلا عن النفس والنقصان  
في الاعتقاد لا يوجب نقصان في الدية كما في اصحاب الاصول اختلاف المراه لا يماطلت في الاصل  
لا شلح ليج ما شلح له الرجل من العاني المستغله من شي ام جاز ان يكون تنقص **قال**

رجاية النبي المصطفى والمجنون عدما وخطا ما طله على العاقلة اذ بلغت حمليته وهو يمكن على قول  
اصحابنا وعند الشاقي رحمه الله عده عمد وقاية هذا الاختلاف ان الدية في عده يجب على العاقلة  
عند الخطا وعده يجب في ماله واجمعوا انه لا يجب النصاص لجل الشبهة اجماع اصحابنا عاروي  
ان مجنونا على رجل بالتيق فتنتله فوجب على عاقلة دية القتل وقال عده وخطا سوار  
بين المحرمين ومن اعلمه ايضا والعني هو ان هذا قتل بعري عن الحج فوجب ان يكون الدية الواجب  
بينه على عاقلة دليله مثل الخطا ولا يلزم على هذا الاب اذا قتل ابيه عده المخطئه الحج بدلك  
القتل الذي يد عليه ان بعد يكون بالنقل والنقل بالنقل ليس من اهل النقل صار قتله بغير  
تعدا القتل اذا كان بغير تعلم كخطا ويجب على العاقلة اجماع الشاقي رحمه الله عاروي عن  
عبد الله بن عباس انه قال لا تعقل العاقلة عمدا ولا عدا او قد اعدا والعني وهو ان هذا  
من يجب دية خطايه على عاقلة فوجب ان يجب دية عده في ماله كالبائع والدليل على ان فعله يوصف  
بالعدا انه يجرى على ذلك ويوجب عليه الجواب عن احتجاجه بالجران قال انا لا نكسر ان هذا عدا  
لان العدا هو النقل والنقل ليس من اهل النقل البصير دليله لا يخطئه الاسر والجواب عن العني  
ان يقال ان العدا لا يتصور دية على ما ذكرنا ويجوز ان يجب دية خطايه على العاقلة والعدا لا يتصور  
سنة كالتايرو وقوله انما يجرى تاويا له حتى لا يقاود ذلك هذا الايد على انه من اهل العدا كما يصي  
اذا بلغ عشرين يوجب على ذلك الفرائض فلا يدل على انه من اهل الفرائض مسئلة اخري مبني على  
هذه المسئلة وموان الصبي اذا قتل مورثه عدا او خطا لا حرم المراث في قول اصحابنا وعند  
الشاقي يحرم المراث لان فعله معتبر عده الا ترى انه وجبت الدية في ماله فصار كالبائع لا سيما  
ان حرمان المراث عقوبة فلا يواخذ به الصبي بالنصاص والدليل على ان حرمان المراث عقوبة لانه  
لا يحرم المراث اذا كان القتل سكا كما كالتصاص والدية وهذا اعل اصلنا مستقيم لان عده ليس بعد  
عندنا اولي له قصد صحيح فلما عدم القصد الصحيح وفعله صار كالتقتل بالسب وموانه اذا حضر  
بنا على قارة الطريق وقع فيها مورثه ارات انه لا يحرم المراث ومسئلة اخري مبني على هذه المسئلة انه  
لا لقاره على هذا الصبي عندنا وعند الشاقي رحمه الله يجب عليه الكفارة لان فعله معتبر عده كالبائع  
الا ان النصاص ينط بالشرية والكفارة لا تنط بالشرية والبائع اذا قتل خطا او عدا يجب القصاص  
عنده كذا في ههنا وعند الكفارة عليه لان الكفارة يجب جراح النسل فعمل النسل حرام الله تعالى  
وفعله غير معتبر عندنا ولا ان الصبي هو احد حقوق الله تعالى كما لا يواخذ بسائر الكفارات **قال**  
واذا ضرب الرجل بطن المراه فالتقت جنياسا فقيه الغرة عدا او دية بعد لدك حمايه  
والقياس ان لا يجب شي لانه لا يعرف حياته وموته وضمان المالك لا يجب بالشك كما في سائر الحيوان  
الا ان الصانع يجب بالسنة وهو ما روي ان ضربت اقلنتا وضربت احد ما جنيها يغور بصلحه  
فالتقت جنياسا فارب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغرة عدا او دية وفي بعض الروايات  
تمتته حمايه فوجب الغرة بهذا الجرح عرف بتمتة حامية الجرح واجماع الامه وقال بعضهم الغرة  
اسر العبد قال القائل كل قتل في كلب غره حتى مال العلاء وانما اراد بالغرة العبد وقال  
بعضهم انما سميت غره لانه اول مقدار نظر في باب الدية كما في اول الشرحه وهي وجه الانسان  
غره لانه اول شي ظهر منه الوجه قال في الاصل للناس رسول الله صلى الله عليه وسلم انه جعل



ذلك والجزءا رونا وهو على العاقلة في سنة لما رونا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسوا كان الخبير كما اورد  
 بعد ان خرج ميكا وجب حمايته لان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب حمايته وكبريائه وكذا اورد  
 وكذا كان الحكم يختلف لاستفسار حمايته من جهة الذكر نصف عشرها ومن جهة الانثى عشرها يجب في  
 حين الامه على هذا التقدير ان كان في كبر نصف عشر فمكنا وان كانت اثني عشر فمكنا ويكون  
 هذا الحماية ميراثا عن الخبير يورثه من رتبة على فرايض الله تعالى لان المكاتب بذلك تدل عن الخبير كون  
 مورثا عنه كلها كالام اذا مات وانما قلنا انه يدل عن الخبير لان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قضى على عاقلة الصارية لاجل الام الدية ولو وجبت في الجليل لغز افرد على حكم الام ولو كان محمولا  
 على الاعمال لصل الغز في الدية كما لو قطع دما ومات دخل ضمان العضو في الدية فلما لم يدخل ههنا  
 ثبت ان الضمان يجب للخبير وكان مورثا عنه الا ان الشبهة اوجب فيه الغز خلاف القياس كما ذكرنا الا  
 ان الكفارة لاجب فيه لانه مسك لقتله غيرها سوله صار الحاقا والدم لان فعل الجاني جعل في الا  
 لا في الولد **قال** واد اخرج حيا ثم مات ففيه دية كاملة وعلى الجاني الكفارة لانه ائلف نفسا  
 كاملة لان الموت تولد من جهة صار متلفا له فيجب الدية كاملة وجب الكفارة كما في الكفر **قال**  
 وكونت الامم خرج الخبير بعد ذلك ميكا فلا يمس في الخبير وفي الام الدية لان الام لما ماتت اولاد  
 وجب دية ووطا في طلبة في الدية لانه كان بعضا من معاينة ما لم يخرج فاذا اخرج بعد ما وجب جميع  
 الدية وبعد ما صار بايها لما في الضمان لاجب الضمان مع اخري لان القياس لاجب في الخبير في  
 لما ذكرنا الا ان الجوزد في حين خرج ميكا قبل موت الام فاما الذي خرج بعد موت الام رد الى  
 اصل القياس **قال** واد اكان في طلبة جنينان فخرج احدهما قبل موتهما وخرج الاخر بعد موتهما  
 وجنينا نفع الذي خرج قبل موتهما حمايته دهرهم ولا يورث من دية امه فكما ميراثا منه في  
 في الذي خرج بعد موتهما اما الذي خرج قبل موتهما حمايته بالجزا الذي رونا ولا يورث من دية  
 امه لانه مات قبلها ولم يورثها منه لانه لم يمس في الدية الذي خرج بعد موتهما لما ذكرنا  
 وان خرج حيا ثم مات ففيه الدية انما لما ذكرنا انه ائلف نفسا كاملة وله ميراثه من دية امه  
 وبما ورثت امه من اخيه لانه مات بعد موت الام وان لم يكن لاختيار جرحه ميراثه من اخيه انما  
 لان الاب كان يحب الاخوة والاخوات فاد الركن له اب كان ارث الخبير الذي مات قبل امه هذا  
 الاخ وامه فميراثه منها على فرايض الله تعالى **قال** ولا قصاص في الاوتن والاجداد والمحدثات  
 في مثل الولد وجرحه وعليم في مثله عدا الدية في ما لم يمس في مثل سنين وفي الخطا الدية على  
 العاقلة وعليم الكفارة اما في العمد فلا يجب القصاص لقوله عليه السلام لا عقاب الوالد  
 ولا السيد لبعده وجب الدية في ماله لانه عمد والعاقلة لا يعقل العمل لعبد الله عباس  
 وروي في الاصل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضى في رجل قتل امه عدا الدية في ماله  
 وجب في مثل سنين لان صفة دية وجب بالتلف في مثل سنين كما في مثل الخطا يجب على  
 العاقلة في مثل سنين واما في الخطا يجب الدية على العاقلة وجب الكفارة لان الحكم في الخطا  
 هكذا ام اخلصوا في العاقلة قال اصحابنا عاقلة الرجل اهل بيوت ان كان الرجل من اهل  
 الديوان وموالي الذين استأجرهم للارزاق من بيت المال للعارف ومنم العاقلة قال  
 الشافعي عاقلة الرجل عشرين دون اهل الديوان لاصحاب ان عمر رضي الله عنه لما دون الدوا

عقل عاقلة الرجل اهل بيوت وجعل الدية عليهم في مثل سنين في كل سنة لما كان ذلك محل الحكم  
 ولم يترك عليهم احد صار ذلك اجماعا بينهم الا ترى انه لما وضع الصفة الصاعقة على عاري  
 في غلب فان ذلك القصاص كذا صا اجماع الشافعي ان وجوب الدية على العاقلة الناصر  
 الا ترى انه لا يجب على النساء والصبيان لانهن ليسوا من اهل الناصر ثم الناصر اذا لم يحكم  
 القارة كان محلا لا يقطع الا ترى ان الروح لا يعمل على امراته وكذلك التجار واهل السوق لا  
 يضمن عن بعض وكذا طلبه العبد كذا هذا اهل الديوان محل الدفاع والاقطاع لانهم ربما  
 يعرفون او ينفقوا امرج وان اليح يولن او تغزل السلطان قبل له ان الناصر قبل وضع عمد  
 الدواوين كانت بالناسم الناصر الدواوين على ما ذكرنا واما قوله ان الروح لا يعمل على امراته  
 فقد روي عن علي بن يوسف انه قال عمل فلم يدر وما اهل السوق فقد روي عن الحسن بن سعيد  
 البجلي رحمه الله انه كان خطبان كانوا يتناصرون بالسوق او بالقرى فالدية عليهم حتى قالوا ان ساء  
 بل بعضهم عاقلة بعض قال ابو حنيفة لا كف الدية في مال الفاعل وكان يقول لا عاقلة للجم واما  
 كانت العاقلة للعب لانه كانوا يتناصرون فيما بينهم واختلف اهل الديوان من اهل الديوان  
 وكانت النصم بالعشرة والقارة والاقرب والابعد في ذلك سواء في قول اصحابنا وقال الشافعي  
 يجب على الاقرب فالاقرب الاخر ثم يوههم العام ثم يوههم لاصحاب الدية انما يجب على من  
 يجب انصارهم الا ترى انما لا يجب على الصبيان والنساء وفي حق الاقرب والابعد  
 سواء الشافعي يقول ان هذا حق متعلق بالقارب فيعلق الاقرب فالاقرب كالميراث قبل له لانفاق  
 بالقارة لانه لا يجب على النساء والصبيان وانما يجب بالناسم والاقرب والابعد في ذلك سواء  
 واذا اشترك الرجلان في مثل رجل احدهما بعضا والاخر كله فلا نقصان عليهما وعلى عاقلة صا  
 النصم نصف الدية وعلى صاحب المديرة نصف الدية في ماله اما صاحب النصم فلا نقصان عليه  
 لان ذلك شبه العمد ويجب نصف الدية على العاقلة واما صاحب المديرة فلا نقصان عليه لانه  
 شارك في فعل من لا يجب عليه النصم اصلا كصا كالحط في العام اذا اشركا وان قتلاه جميعا  
 رباح هذا على ماله ارضه اما ان يكون احدهما عامدا والاخر مخطئا او كان عامدا من غاب احدهما او  
 ربع القصور عن احدهما او كانا عامدا او كانا مخطئا او كان احدهما عامدا والاخر مخطئا  
 ولا نقصان على العامد الا اتفاق ويجب نصف الدية في ماله ونصف الدية على عاقلة الحاطي لانه  
 شاركه في قتله من لا يجب عليه النصم اصلا فاوردت ذلك شبهة في القصاص وان غاب احدهما  
 او غفي عن احدهما يجب على الآخر القصاص لان القصاص يجب عليهما في الاستدراك الا انه اشع الاستدراك  
 عن احدهما لغيرته امر لو وقع القصور عنه فلا يقطع القصاص عنه وان كان احدهما اب القصور فلا  
 قصاص على الاخر عند او الدية عليهما في ماله في مثل سنين وعلى قول الشافعي على الاخر النصم  
 ولو كان احدهما مخطئا او مجنونا فعلى قول اصحابنا لا قصاص على القابل وكذا في قولان في قول  
 وفي قول يجب على البايع والقابل الناصر لاصحابنا انه شارك في القتل من لا يجب القود عليه بقتله  
 فلا يجب القصاص عليه كالحاطي والعاقلة وانما قلنا هذا وذلك لان الاب لا يجب عليه القصاص  
 بقتل الابن بل لانه لا يستوفي منه القصاص كغيره من القتل كالحاطي ولا يلزم على هذا الجواب  
 فلا ريب بعد ان ان الولي غفي عن احدهما كان له ان يقتل الاخر لان القصاص قد وجب عليهما بولت

والاقطاع



ان كل واحد منهما لو انكر وجب النقص عليه الا انه سقط النقص عن احد ما لعقود ان لا وجب  
سقوطه في حق الآخر واما هنا خرج روجه بتعليق احد ما وجب والاخر غير وجب كالحال في القام  
**فان قيل** مثل الاب هنا ايضا وجب النقص لانه ينسب لعقود الشئ كما ينسب لعقود الوي  
والدليل عليه انه لا كفارة على الاب عندكم والدليل عليه ان الاب اذا انكر ان له عمدا كان  
المشول شهيدا ولا يفضل ما ان القتل وجب النقص ولو كان القتل وجب المال لكان يفضل  
لان كل قتل وجب المال ولا وجب النقص كالسوق لا يكون شهيدا ويفضل قيل له النقص  
لم يوجب هنا أصلا لكن النقص انما ينسب لحرمة الابوة وحرمة الابوة كانت فاعنه وقت القتل  
فينبغي الوجوب والدليل عليه ايضا ان كل من وجب النقص عليه ثم سقط من بعد الشهادة فانه  
معد على ان يفي بغيره يستوفي منه النقص كما لو ربي الى رجل على ظن انه حر في يده هو مسلم  
لا يجب النقص عليه للشبهة لانه قد ربي على ان يفي بغيره في هذا النقص كما  
لو بعد قتله وهذا الاب لا يقد ربي على ان يفي بغيره في هذا النقص كما لو ربي على ان يفي بغيره في هذا النقص  
فقد اخرج من بعد ما سبق ومع ذلك فلا يستوفي منه النقص من ان النقص لم يوجب عليه املا  
واما الكفارة فلا يجب عليه لانه بعد ان النقص لم يوجب للشبهة ولا كفارة في العمد عندك ولد  
الجواب عن فصل العمل هنا كما قلنا فيمن نزل عنه انه لا يجب النقص لشبهة الملك ولا كفارة عندك  
لانه بعد ان القتل لا يفضل كذلك هذا الشا في قول ان النفس تلفت بقتل عمد محض سقوط  
النقص عن احد القاتلين لا وجب سقوطه عن الآخر كطعن من لا رطل من عني عن احدكما وقيل كونه  
عمدا ما ذكر في السؤال والجواب ما ذكرنا ونقول ايضا ان استيعاب النقص عن احد القاتلين يعني  
بانه لا وجب سقوطه عن الآخر كما لو غاب احد القتيلين وعني عن احد القاتلين واما قلنا ذلك  
لان المانع عن النقص معني في التام وهو الابوة ولهذا يفارق الحاطي والعامة لان الشبهة المانعة  
عن النقص في فعله لا في معنيه الا ترى ان القتل بوصف به يقال قتل خطأ وقيل عمدا او بغيره  
ممنوع لفعل شريكه فلا يردى باي التعليل خرج روجه فلهذا لا ينقص النقص عليه واما هنا المانع عن  
النقص معني في نفسه ذو فعله ونقصه مقدر عن نفس صاحبه ان القتل لا يوصف به لانه  
لا يقال قتل اب انا يقال قتل الاب على سبيل الإضافة ولما كان معني في نفسه سقوطه عنه  
معني بغيره لا وجب سقوطه عن الآخر كما لو عني عن احد ما قيل له هنا وان كانت الشبهة معني في  
نفسه ولكن احرم القتل من ان يكون موجبا وقوله ان التعليل ممنوع في الحاطي والعامة فلا بد  
باي تعليل خرج روجه هذا كالحاطي والعامة **فان قيل** ولو اشتراك عشرة سقط في مثل  
رجل خطا كانت الدية على عواقلهم في ثلث سنين لانهم قتلوه خطأ والدية في الحاطي يجب على العاقله ثم  
دية واحدة لانهم لم يوافقوا واحدة **فان قيل** ولو اقر رجل بقتل خطا أو شبهه عمد كانت الدية عليه  
في ثلث سنين لانه اقر على نفسه بالقتل وعلى العاقله تحمل الدية عليهم فخرج من اقراره الى  
نفسه قبول ما يرجع اليه من ذنوبه عليه ما روي عن عبد الله بن عباس انه قال لا  
تقتل العاقله عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعتراكا **فان قيل** وكل خائفة عمد فمادون النفس لا يسطع  
بینه النقص وشبهه عمد فالأرض في مال الجاني بعلمه ولا تقتل العاقله من شبه العمد مادون  
النفس لما ينقص من عبد الله بن عباس شبه العمد فمادون النفس عمد على ما ذكرنا في غير هذا القول

**قال** واد اصاب الرجل رجل فمات فانه نكح بغيره لان الحيات بعنهما لهما الا  
تري ان من حج بطلا فمات من حج لك بعد ايام كان قاتلا وجب النقص عليه اذ كان عمدا او اخطا  
مردا لان السنة تشمل على اصول اربعة الشتاء والصيف والربيع والخريف فلهذا فصل من اصول  
السنة توافقته فمات فان سودت وسقطت او اجمرت او اضرقت فمات كما لو كانا اذا سقطت  
فلا نه فوت المنفعة واما اذا اسودت او اجمرت او اضرقت فلا نه فوت المال وان اضرقت  
فلم يذكر في الاصل وروي عن الجاهلية وروى عنهما الله ان عليه ارض السرى في قول اي وسقطت  
عليه حكومة عدل لا يخيئه وروى انه فوت المال فصار كالتى اجمرت او اضرقت لا يوجب  
ان الضقة قد تكون من لون الانسان فلو كان في ذلك اطلاق الحال من جميع الوجوه فقال النقيب  
ابو جعفر رحمه الله عليه يقول ليس عني في هذه المسئلة اختلاف في الحاطي لان الذي قال  
في الدية للسراة كانت الضقة مسعة وهو ان يكون خلاف لون الانسان والذي قال فيه حكومة  
عدل اذ كانت الضقة غير مسعة على ما يكون من لون الانسان قال فان اضرقت انا اسودت  
من شبهه حدث فيها بعد صبيين وكذا في الضرب فالحقول قول المصنف مع كونه الا ان قيل  
للضارب بينه على ما ادعى استحقاق هذه المانية من الإثارة والسنه اما وجه التماس ان القول قول  
الضارب لان الضارب سكر لوجوب الضمان فالقول قوله في الشبهة وجه الاستحسان ان الضارب  
سبب لالاف السرى والضرب مظهر ولم يظهر بيت اخر بعد ما انه سقط من الضربة ما لو سبب  
آخر الا ترى ان بطلا لو حج بطلا فمات من ضربه فاش خفي مات كان موته بحكم من الحراسة ولا يحل  
من سبب اخر كذلك هنا ومعني قوله في الكتاب استحقاق ما جاز فيه من الامانة السنة والاشارة اماره  
ما روي عن ابيهم النخعي انه قال القول قول الضارب والضربة اراو به الاسر الا ان يفسر  
وهو ما روي عن طبر بن عبد الله انه قال اني النبي صلى الله عليه وسلم في جراح قال ساسي لا حول  
فالقول قول الضارب لانه في الاخطار عليه ومثله لو حج بطلا بوجه ضارب  
مقتلة فقال الضارب صارت مقتلة من ضربك وقال الضارب بطل حدثت فيها من غير فعل  
فالقول قول الضارب بخلاف قوله ان هناك القول قول الضارب استحسانا  
والقول قول الضارب ان الوجه في التي بوض الخطم ولا يصح مقتلة الا بحدوث جناية اخرى وقال القول  
قول الضارب انا لم يحدث من جاني واما السن فقد تسود من غير حدوث جناية اخرى وكان القول  
قول الضارب وقرئ اخر ان قد ارا الارض مختلف في الوجهة والبقلة والضرب يدعي على الضارب  
زيادة الارض وهو يترك مكان القول قوله واما في السرى فالأرض غير مختلف فلهذا انما **قال**  
واد اطلع الرجل من رجل اوصي شريعت فلا شيء في القام وكذلك الطفل لان الحيات بعنهما لهما  
لا طاعا فاذا اثبت مكانا اخر بعد الحدوث الشئ وقام الماني مقامه وان ثبت السن سودا  
ارضا كما لو كان في السنة الا ان الضارب السرى اسودت يجب فيه ارضا كاملا كذلك اذا ثبتت اسود  
في السنة والسرى في ذلك انه فوت عليه الجاه وان ثبت الطفر اسود او متغير فيها حكم  
عدل لانه في السنة الوضعية حتى اسود طفره او تغيرت فيه حكومة عدل كذا في الاخطار  
والمنع في ذلك انه ليس فيه ارش بقدر **قال** واذا اتلف من رجل خطا فاعل التلوع منه فانه  
في مكانا ثبتت نقل القام ارضا كاملا وكذلك الاذن لان السن لم ترجع الى الحالة الاذن



ولم يزل الشرح على زاده في الشين لاح لك عظم الميت وروي عن محمد انه قال لا يجوز الصلاة  
سعة اذ كان لك الكرم من قدر الدرهم يعني اذا كان لك الكرم من وزن الدرهم ولا في الشين  
انفصلك من العروق والعضاد فلا يوصله ابدأ واسا اذ اصبغ نفسك فانما شئت من العروق  
كما كانت فاقربا **باب** واذا اصبغت العين من مرة رجل يذهب البياض منها فاصبر فليس  
على الصارب شي لا يباعاوت الى حالها واربع الجاية ولو حجه موضحة خطا فسط منها غير  
رأسه لم يصبغ فلي عاقلته الدية كاملة ويصل رأس الشجة في ذلك لان الجاية بعض ثياب المال  
وقد اكد الى باب حج الشعر ودية الدية وانما دخل رأس الموضحة في الدية لان الجاية بعضها  
في موضع واحد فكانت الجاية واحدة ولو ذهب من الشعر بعضه فانه يقطع الى رأس الموضحة  
وصكوة العلف في الشعر فاما كان اكل دخل الاقل في الاكر لما ذكرنا ان الجاية بعضها  
في موضع واحد وهذه خمس مسائل اذا حج رأسه موضحة فذهب شعره او ذهب بصره او ذهب  
لسانه او ذهب سمعه وعقله فاما اذا ذهب شعره فقد ذكرنا ان كود ذهب بصره او لسانه فعليه  
الدية في البصر او اللسان وعليه رأس الموضحة ولا يدخل اصمها في الاخر لانها جابتان مختلفتان  
حكما في موضعين فلا يدخل اصمها في الاخر وكود ذهب عقله فعليه الدية كاملة في ذهاب  
العقل ولا شيء عليه في الموضحة لان العقل ليس له موضع يشار اليه صارا كدع في الجدة ولو  
ان الموضحة كانت بقا دخل رأس الموضحة في دية النفس لذلك اذا ذهب عقله لانه لا ينسج  
به كبار الاعضاء الا العقل كالاشنع الا بالروح يصار ذهاب العقل بغير ذهاب الروح فاما  
اذا ذهب سمعه فعليه رأس الموضحة والدية في السمع في ظاهر الرواية وروي عن موسى انه قال  
يدخل رأس الموضحة في دية السمع وجه ظاهر الرواية ان موضع السمع معلوم نصار بغير ذهاب  
اللسان وجه رواية اي يوسف ان موضع السمع لا يشاهد ولكنه يعرف بالوصف الا ترى ان  
اللسان قد يكون له كمال السمع في الظاهر كما يكون لغيره وهو لا ينسج فلما كان هذا شيئا يعرف بالوصف  
نصار بغير ذهاب العقل وهذا كله قول اصحابنا الثلثة وفي قول الحسن بن باد لا يدخل رأس  
الموضحة في دية من هذه الاشياء الا في الشعراصة لانه متفصله وفي قول من لا يدخل رأس الموضحة  
في دية من هذه الاشياء لان هذه غير ذبايات مختلفة فيصير كل واحد منها على حدة وهذا كله اذا  
كان خطا واما اذا كان عدا استطاع النقص في قوله ان حقه لا يجب النقص في الموضحة  
وجب الارش عيما ذكرنا وعلى قول اي يوسف ومحمد رحموا الله يجب عليه النقص في الموضحة  
وجب عليه رأس السمع والبصر وقد اتفق الاضلاف الذي يذكر بعد هذا انه اذا قطع سمعه  
قتل له الماتية وروي محمد انه يسل عن رجل ضرب رأس رجل فذهب ثمنه قال عليه الدية  
قبل له لو قال لانه لم يجد رايحه الطيب قبل له انه لا يجد رايحه الجيفة ايضا فاك ان السمع  
لا يرضون هذا يعني اسم مسكون عن الرايحة الجيئة وانما فوق عليه الرايحة الطيبة لذلك  
انما في الموضحة في الوجه فتأمر من ذلك شعر طبعه فالجواب فيه كما ذكرنا انما اذا قطع سمعه  
من ذلك شعر رأسه والموضحة في الوجه والارش عيما ولا يستطاع علم ذهاب السمع الا ان يستعمل  
ميتا في حال عقله كما هي عن رجل جاد عن جفنه يعني الله عنه انه كان فاما كما  
النية اراه قد صارت رجل فصامت وادعت انها لا تسبى وكانت جالسه بين يدي امير

يستند

شغل تصامم فقال ما وجد لك ايها المرأة استري عورتك فقت الى فمنا بها فطرا لها كاذبة  
في مقالها واما البصانة بغير البصانة بل العلم بذلك لان موضع البصر موضع لشار اليه ويعرف  
بالنظر اليه فان اشكل الامر في ذلك صحح كما روي عن بعض النفاة انه امر ان يوتي حجة  
ما لقيت بين يديه فتقدم لك تعرف انه كاذب وقال اني الاصل بلغنا عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه قضى بارج ديات في رجل وبوحي وقصة ان رجلا اصاب حجر في رأسه  
فذهب سمعه وبصره ولسانه وماصلبه فتعفى عمر رضي الله عنه على الصارب بائع ديات  
والصارب جى **باب** واذا قطع اصبع رجل قتل احرى الى خيرا او قطع يده اليمنى قتل  
به اليسرى فلا تقصاص في شيء من ذلك والارش في اصبع لما قطع ولما حدث فيه من التسلل  
وهذا قول اي حفيوه رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحموا الله عليه التقصاص في الاصبع  
التي قطعت وعليه الارش في الاخرى وكذلك هذه الاختلاف فيما اذا شجه موضحة فذهب  
من ذلك سمعه وبصره واجفوا انه لو شجه موضحة صارت منقولة او كسر بعض سنه فاسود  
ما بقي او قطع الكف قتل الساعد او قطع اصبعاً قتل الكف او قطع مفلا من الاصبع  
قتل ما بقي من الاصبع فلا تقصاص في ذلك ابو حفيوه رضي الله عنه يقول ان الجاية بما دون  
بعض ثياب الماتية وهذه جاية او جبت السراية فليس في شيء من ذلك التقصاص فاما  
الشارع فسط قياتا على تلك المسائل التي اسودا ولان هذه جاية واحدة فادار بعضا  
ما لا صار الكل ما لا قياتا على ما ذكرنا ابو يوسف ومحمد رحموا الله يقولان ان هذه جاية طلت  
في عضون مختلفين فصارت في الحكم لجائتين مختلفتين فتسقط التقصاص في ادمها لا يوجب سقوط  
عن الاخر كما لو جنى على عضو من ادمها غير موجب التقصاص في الاخر خطا لا يوجب التقصاص  
يجب التقصاص فيما يجب وجب الدية في الخطا كما لو رمى بها الى رجل فاصابه وعدم منه واما  
اخرى فانها يجب التقصاص في الاول والدية على العاقلة في الثاني لذلك فهنا اختلاف  
ما اذا شجه موضحة صارا منقولة او كسر بعض سنه فاسود ما بقي او قطع مفلا قتل ما بقي  
من الاصبع لان الجاية طلت في عضون واحد فتسقط التقصاص في بعضه بوجبت سقوط التقصاص  
في كله واما اذا قطع اصبعه وثلث الكف يجب الدية للبكر ولا يجب التقصاص في الاصبع لان  
أرش الاصبع دخل في اليد دليل انه لو قطع اصبعه ثم قطع الكف قبل الرقابة لا يجب عليه  
الدية واحدة واما اذا قطع الاصبعين فلا يدخل اصمها في الاخرى فذلك الاصبعين جاسان  
مختلفتان حسا في عضون مختلفين وهما جاية واحدة والعضو واحد ولو قطع الاصبع فسط  
الكف من الفضل فقد ذكر الاختلاف في عشر روايه الاصول ان عا قول اي حفيوه واي  
رحموا الله لا تقصاص عليه ويجب دية اليد وروي عن محمد رحمه الله ان عليه التقصاص لما ان  
الشارع قطع الاصبع ولم يقطع الكف فلا يجوز ان يقطع كفه فلما لم يجب التقصاص وجب الدية  
محمد رحمه الله يقول ان الجاية بعض ثيابها فلا تسقط الكف من الفضل ما رآه قطع الكف من  
الفضل الا ترى انه لو قطع يده ثم مات منها وجب التقصاص في النفس وسقط حكم اليد لذلك  
هنا **باب** واذا شجه منقولة عدا او هو من اهل الاصل غلط عليه في الانسان ففعل عليه حنة  
في الاصل راجا وهذا قول اي حفيوه واي يوسف كما قال في النفس في شبه العمد ولم يذكر قول محمد



في الأصل وعلى قياس مذهب جاب المصنف في النفس في النفس على ما ذهب إليه جاب المصنف في قوله ولا  
صدقة وأربعون من الناس في طوله أولادها كذلك فبادر في النفس اعتباراً بالكل والكل وأدفع  
المفاهيم ان يعتد بها بالكل وهكذا روي عن محمد بن عمار عن محمد بن الحسن وكذلك هذا في الآية وفي  
نقله لك الديه وذلك لأنه ولو كان من الأول مقتضى عليه أياً ما في قوله أي خيفة وأي خوف  
وفي قوله محمد بن الله يقتضي عليه المالكاً في النفس وإن كان ذلك خطأ وجب الأمر على  
أن لا يخطئ لا يستحق التغلط كما في النفس جاب اختاراً بالافاق **قال** وإذا كان السائل خطأ  
من الأول لا يلزم على أكثر من عشرة آلاف درهم أو أكثر من ألف دينار نقداً أو بغيره  
بحسب أن يعطى أكثر من الديه هذه المسئلة على وجهين أما أن يكون قبل أن يعطى القاضى أربع  
ما تضي عليه القاضى ناصاً إذا لم يقض القاضى بحسب من الديه حتى يصاحبه على أكثر من عشرة آلاف  
درهم أو على أكثر من ألف دينار أو على أكثر من مائة من الإبل لم يجز لأن الديه قد قدرت بالرحمة  
فإذا أخذ الزيادة على ذلك كان ربا أو إباحاً ولو صححه على أقل من ذلك كما إذا صححه على خمسة  
الآف درهم أو خمسين ديناراً وخمسين من الإبل جاز لأن خط البعض والمخط جوازاً كان  
أو إلى أصل ولو لم يسمع إطلاقاً كان في ذلك سنين لأن الشئ واجب الديه في ثلث سنين فإذا  
خط بعض حقه كان الثاني في ثلث سنين ولو صححه على خلاف جيل الديه كما إذا صححه على الدر  
أو الحيوان جوازاً قلت فبسته أو كرت لأنه لا يبيحها لأخلاف الحسب وينبغي أن يكون عينا  
حي لا يكون اقترافاً من يددين هكذا إذا لم يقض القاضى بحسب من الديه ولو قضى القاضى بحسب  
من الديه كما إذا قضى عشرة آلاف درهم أو قضى ألف دينار أو قضى مائة من الإبل ثم صححه على  
جيل آخر من الديه جاز لأن القاضى لما قضى عليه بعينه لك عليه صار ديناً في دمه فإذا ملكه  
على جيل آخر جاز وإن كان ذلك الر من الديه وينبغي أن يكون عساً ولا يكون مؤطلاً في دفع  
الاتفاق عند يددين **قال** فإذا أقر الرجل أنه قتل ميراً خطأ وأدعى عليه العمد فله الديه  
في ماله وقد اجاب الاستحسان والنسب أن لا يجب عليه شيء لو روي عن جاب خيفة  
أنه كان يقول مع هذا القول وهو قول زفر بن رج أبو حنيفة **قال** عيب الديه في ماله وهو  
قول أبي يوسف ومحمد وجه الاستحسان أنه أقر بقتل جاب عليه المالك والولي إياه من ذلك  
وأدعى عليه النقص والذي ادعى عليه لم يشك والذي أقره القائل قد أبراه الولي عمن ذلك  
فلم يشك لأحد ولا هذه الأثرى أن القائل لو أقر بالعمد وأدعى الولي الخطأ أنه لا شيء له لذلك  
هنا وجه الاستحسان أن النقص يولد إلى المالك إذا كان مع النقص لا من قبل من له النقص  
الأثرى أن النقص بين رجلين عفا أحدهما فله نصيب الآخر مالا لأن مع النقص مالا  
من قبل من له النقص صار ذلك مالا فله ذلك هنا إذا أقر بالنقص فادعى الولي العمد فإن  
النقص لم يحمي من قبل الولي لأنه يدعى العمد وقد تجر عن استيفاء فله أن يأخذ المالك خلاف  
ما إذا أقر القائل بالعمد وأدعى الولي الخطأ أنه لا شيء له لأن مع النقص حاسم قبل من له النقص  
حيث ادعى الخطأ والمالك لا يحول إلى النقص فادعى ذلك هذا فيما دون النفس والعنى  
مأذوناً **قال** وإذا قتل النائم إنساناً فمقتطع عليه أو كان يده شيء فهو أيم فله الخطأ  
عائلته الديه لأن النائم أعدو من الخطي السطان لأن النائم لا قصد له ودية الخطي يجب على العائله

ويجب

ويجب الكفارة في ماله لأنه قاتل المباشرة فصارت الخطي **باب الشهادة في الديات**  
**قال** وإذا شهد شاهد على رجل قتل خطأ وشهد الآخر على أقارب القاتل القتل فمواظب لأن  
أحدنا شهد على النعل والآخر شهد على القول وبما شئان مختلفان وكذلك إذا شهدا على القتل  
واختلفا في الوقت أو المكان أو فيما قتله أماً إذا اختلفا في الوقت أو المكان فلا يثبت لأخلاف  
أكثر من المكان والزمان فما كان مرجحاً إلى الأفعال يوجب إبطال الشهادة لأن النعل الثاني  
غير النعل الأول وتذكر اجس هذه المسائل في كتاب الشهادات وأما إذا اختلفا فيما قتله  
لا يثبت ما إذا شهدا أحدهما أنه قتله بالخي وشهد الآخر أنه قتله بالصا فمأذوناً هما الما  
لأن كل واحد منهما شهد على خلاف ما شهد به صاحبه لأن النعل بالخي غير النعل بالصا **قال** فويل  
للشكر الذي يجب بالخي بل ما يجب بالصا فلم لا يثبت وقد استعاضا على الحكم الموجب **قال** له  
إفادتهما على الحكم الموجب بما يكون بعد ثبوت النعل والقتل لم يشك لأخلافها وهذا كما  
قالوا في باب الطلاق إذا شهد أحدهما أنه قال لامرأته أنت حلتية وشهد الآخر أنه قال لها أنت  
ربيه أو حرام فلا يثبت ما إذا كانا موثقين وأحد الاخر لا يثبتها وكذلك ههنا وكذلك  
لو قال أحدهما قتله بكذا وقال الآخر لا حقه بماذا قتله فمأذوناً هما الما لأنهما اختلفا في ما  
شهد على أنه القتل والآخر شهد على النعل ولم يشهد على أنه القتل فله لو قتل خلاف  
ما شهد به صاحبه وفي الظاهر هما مختلفان فلا يثبت ما إذا كانا موثقين أو كذا قال الشاهدان أنه قتله ولا  
يذكر بماذا قتله فالقياس أن لا يثبت ما إذا كانا موثقين في الاستحسان بيل وجب الديه في ماله وجه البيا  
أنه يجوز أن يكون نسل كل واحد منهما مخالفاً للآخر فلا يثبت ما لو شهد أحدهما أنه القتل وقال الآخر  
لا أدري بماذا قتله وجه الاستحسان أنما انتفا على النعل ولم يطره بينهما أخلاف في الظاهر  
وفي السبب موجب أن يثبت ما إذا كانا موثقين على النعل وجب الديه في ماله لأن وجوب الديه على القاتل  
قد أشبه الأمر به فلا يجب عليهم للأشياء **قال** وشكاه ابن أبي عمير مع رجل جازي في نيل الخطأ وفي نيل  
ما ليس منه فمأذوناً من هذه الأدلة قامت على المالك وشهادة الشايع الرجل طائر في الأموال ولا يجوز  
توافيه فمأذوناً ولا شهادة على شهادة ولا كتاب القاضى إلى القاضى لأن القاضى مما يستط بالبين  
وفي شهادة البيا بعض شبهة لأن بناء من على البينة والبينة قال الله تعالى أن تصد أحدهما  
فتذكر أحدهما الآخر يدل عليه ما روي عن الرهري أنه قال مضت السنة من لدن رسول  
صلى الله عليه وسلم والخلفيتين من بعده أن لا يثبت شهادة البيا في الحدود والنقص وكذلك  
الشهادة على الشهادة وجاب القاضى إلى القاضى لأن ذلك أضعف من شهادة البيا لأن الشهادة  
على الشهادة وجاب القاضى إلى القاضى جاب وشهادة البيا يعتد على العائنه فلما لم يثبت شهادة  
البيا مع الرقاب فلا يثبت الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى إلى القاضى أولى **قال** ولو شهد  
عليه رجلان بالعمد حتى يسل عنها وكذلك لو أقام شاهد واحد أو أحد عدلا وقال ابن شهاب الذي  
في المص لا يحد ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جالس رجل في ممة والعمد  
في الخطأ وشبه العمد في ذلك ما ذكرنا فان جاب هذا أخ إلى الله أيا ما ولا يخطئ سبيله لأنه لم  
يقصر عليه المحم وأما طس إذا أقام شاهدان أو شاهد عدلا وقال شهابي الآخر في المص لأن  
شهادة العدل أوثق بثبوت منه **قال** وإذا ادعى على النسل بينة كأمه في المص والقتل



خطا اخذ له من المدعي عليه كنية الى ثلثه امار لا كما ادعى ان سنته حضور فالظاهر انه مخفي  
دعواه فبانه لا دليل على ثلثه امار تطار المدعي اذ ليس كل حق يمكنه اقامة البيينة في اول المجلس  
والجمع بين الشهود والمدعي عليه يثبت له القاضي في المجلس الثاني والثالث وهذا ليس بتقدير  
لازم وانما هو اشارة الى التاجير الى المجلس الثاني وكان عندهم القاضي مجلس في كل يوم ايام  
مرة واحدة وان اقر ان سنته غيب لم يحد منه كنيلا لانه لم يظهر كونه محصا ولو كان الشهود  
فلا يحد منه الكنيلا في قول اي حيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يحد منه كنيلا  
ادعى عليه حافة وكذلك هذا الاختلاف في حد القذف وقد ذكرنا في باب الحدود والله اعلم  
**باب التمسك** اذ وجد الرجل قبلة في محله قوم فعملهم ان يقيم منهم خمسون فلا يمسك من ثلثه ولا  
علنا له قالوا لا يجوزون الدية وقد اقول اصحابنا وعند الشافعي رحمه الله ان كان من القبلة  
ومن اهل المحلة او القرية عداه فظاهره حلف المدعي وكذلك اذا كان هناك لو شكك في الدية  
واللوث هو ان يدخل بصرسا او صحرا او كانوا في اردحام جماعة فلا يقيمون الا مرتللس منهم او  
يوجد في ناحية قبيل وعنده رجل فابصر معلوب بالدية او عن رجل واحد عدل الحاكم اتم مثله او  
جماعة غير عدول اتم مثله فانه يحلف المدعي وان حلف اتم مثله خطأ جبت الدية وحلف  
اتم مثله عدل اجب عليهم النقصان في قول وفي قول جبت الدية وان بكل المدعي عن الجبن رد  
اليمين على المدعي عليهم فان حلفوا ببراءة او لا جبت الدية عليهم وان بكوا عن الجبن ففي قول جبت  
النقصان وفي قول جبت الدية وان لم يوجد واحد من هذه المعاني ثلثه يحلف اهل المحلة  
على ما ذكرنا فان حلفوا ببراءة ولا يجوزون الدية كما في سائر الدعوى ان المدعي عليه اذا حلف ركي  
ولا يقيم فالاختلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما ان اليمين لا تجب على الولي المدعي عنه وعنده  
جب اذا وجدت واحدة من المعاني الثلاثة والثاني ان اليمين انما وجب على اهل المحلة بغيره  
الدية عنه فاعنده لا يجوزون اجمع اصحابنا عاروي في الجرح المشهور عن رسول الله صلى الله عليه  
انه قال لو اعطى الناس دعوهم لا ادعى الناس ما قوم واموالهم ولكن البيينة على المدعي  
واليمين على من روي عن سبعة الحديث رضي الله عنه ان قبلا وجد بين قريتين فامر النبي  
صلى الله عليه وسلم بان يذبح فوجد الى احد القريتين اقرب ليس فالتقاء فهم وجعل عليهم الدية  
والقسامة ولم يصر احد من تلك المعاني وروي عن عمر رضي الله عنه انه وجد قبلا في محلة  
فارجح التسامية عليهم والدية على عواقلهم في ثلث سنين فقالوا يا ايها النبي لا ايماننا مع  
انوالنا ولا اموالنا مع ايماننا فقال اما اكره فمحق ما كره واما اموالكم فلو جود القبيل  
بينكم فكمروا وان اليمين لا تنقضها على المدعي في الاموال اتداع شهود علم فلا لا ينقضها  
على المدعي في الدماء اتداع غلط حكم اولي ولا اليمين لا تنقضها على المدعي اذا عدت  
الشرايط الثلاثة فذلك اذا وجدت دليلا في سائر الدعوى فان هناك لا تختلف الحكم فيها  
وحقيقة هذه المسئلة وما جاز لنا ان الشافعي يحلل القول قول المدعي اذا شهد له الظاهر  
مع عينة الله واصحابنا لا يحلون القول قول المدعي وان شهد له الظاهر وانما يتبين  
الاختلاف بيننا وبينه في سائر هذه المسئلة لان لعداوه اذا كانت بينهم ظاهرة فالظاهر  
شهد المدعي ومننا انه سفي شاهد وعين عنه لانه لما شهد له شاهد واحد صار الظاهر

شاهد المدعي كان القول قوله ح سبه وعنده لا يكون ومننا ان المدعي عليه اذا انكل عن اليمين  
رد اليمين على المدعي عنه لانه لما نكل عن اليمين صار الظاهر المدعي كان القول قوله وعنده  
لا يكون ومننا ان الرجح اذا التقي واستعت الداء من اللعان سفي حذر الزنا على الماء يقول الذبح  
عنده لان الظاهر معه وعنده لا يتضي والدليل على انه لا يجب اليمين على المدعي ان اليمين سفي  
حجه وانه لا يثبت بليل ان في الموضع الذي يجب على المدعي عليه بالافاق فكذلك حذر  
ولم تكن حجة للاشياء الا ترى ان المنكر اذا حلف ان هذا الشيء لم يكن حجة له ولم تدفع  
الحصومة ومتى حلف انه ليس للمدعي حجة دافعة للحصومة وكذلك صاحب اليد اذا  
حلف لا يتضي عليه بالدية ولكن يترك في يده كما كان حتى يمساه فصار ترك الاصل اسمها  
ولذلك الموضع اه اقال رد دت الوديعه على يدي وكيل صاحب الوديعه والوكاله تعرف  
كان القول قوله وفي القاض ان من سبه ولا يكون حجه في اجاب الضمان على الوكيل واساقوله  
ان اليمين حجة لمن شهد له الظاهر فقد ايشكل بما اذا شهد المدعي عبيده في باب الاموال فانه  
لا يحل القول قول المدعي ان كان الظاهر انه صادق وكذلك لو كان المدعي عدلا والاخر  
فاسقا لا يحل القول قول المدعي وان كان الظاهر معه والجملة للشافعي رحمه الله من جهة  
الحجر مروي ان عبد الله بن سهل دخل حرا الحار بعد فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد  
عبد الله بن سهل متلا في بلب من بلب خبي فحاصم اولياءه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وموعيد الرحمن اخوه وخوصه كانا اخون وقاما اساعا المشرك فادعته الرحمن  
ان يحلف نقال عليه السلام الكراي فوض الكلام الى الاكره فادعوه خوصه ان يحلف نقال  
مئل ذلك فحلف بحصه وكان اكرههم نقال رسول الله انا وجد عبد الله بن سهل متلا في  
بلب من بلب خبي ولا يشك ان اليهود قتله نقال عليه السلام اخلفون واستفتون م  
صاحبكم قالوا كيف حلف على امر لم يعان فقال عليه السلام تبرئكم اليهود انا فاحلفون  
حينئذ ساء الله ما قلناه ولا علنا له متلا فقالوا لا الاضي ايمان قوم كفار فكتب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الى يهود خيبر انه قد وجد قتل بين اظهركم فاما ان تدوا واما ان تدوا  
حرب بين الله ورسوله فكتبوا اليه ان لا علم لنا بذلك فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من اهل الصدقة وقد امدت الشافعي رحمه الله بعينه لان النبي صلى الله عليه وسلم يد ايمان  
المدعي والعداوه كانت ظاهرة بين اليهود المسلمين ثم لما اشع الاوليا عن اليمين رد اليمين  
على اهل المحلة واما هو نفس اليمين مقبولة ببركة اليهود ايمانا فاعناه ببركة عن الدعوى فلا يفي  
لكر عليهم شيء ثم رد اهل الصدقة ولوطات الدية واجبة عليهم لوجود القبيل بينهم حلفوا ولم  
حلفوا لما حلف النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز ان يحلف عن الكفار من بيت المال واما داه  
من اهل الصدقة لانه كره ان يدر دمه الحواب عنه ان قال ان هذه البصة روي رواية  
اخرى ان اولياءه لما جاوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم انما تون البيينة على ما  
احكمتم فقالوا رسول الله لو كانت لنا بيينة ما قلوع يعني ان الناس لو شاهدوا قتلهم لم يفتق  
نقال عليه السلام حلف لكم اليهود حينئذ ساء الله ما قلوع ولا علوا القتل كضارتكم وانه شهد  
وحارب اهران قوله اخلفون ليس عليه عرض اليمين واما ذلك على طريق الرجح والازكار هذا القول



انما هو الذکران من العالمين وتذرون ما خلق لكم من رزقكم من رزق الله تعالى ادعوا الى الله  
آخر الدليل عليه ان قوله وصحفونهم ما حكم خرج على سبيل العطف على الاول لا على سبيل الاستدلال  
الارتيان اعرض عن ارباب الاول وابت النور فيه وسى علامته للرفع ولو كان على سبيل الاستدلال لكان  
حق الكلام ان يقولوا السلفون فلستحقوا ادم ما حكم كما يقال ادخل البيت فميت فلما قال  
بالولد وابت النور فيه ثبت انه خلق العطف على وجه التعليل **قال** فان لم يكن العدد خمس  
ربلا كثر عليهم الايمان حتى كل جنون عينا لان الشئ ورد ما شئنا العدد من عدد الربا  
وعدد الايمان فان قدر عدد ادم كما هو عدد الربا لم يستعدرا استغناء عدد الايمان **قال**  
ولا وليا السبل ان كانوا في النسابة ما حي العشرة الذين بعد بين اظهروهم فخلقواهم لان  
الحق لا وليا السبل فلم ان كان من اجابوا ان لم يجدوا من اجابوا ان لم يجدوا من اجابوا ان لم يجدوا  
ان لم يجدوا الايمان على هولاء حسيين فقدر دوي عن محمد بن الحسن انه قال ان ربه وابت النور  
تخارون من غير الصلح حتى كل جنون عينا ولا يكره عليهم الايمان لان كثر الايمان للضرورة ولا  
صحة ادا وجدوا في المحلة خمسون بطلا **قال** ولو احسانا اذ فيهم اعني او محدودا في هدف كان  
لقد ذلك والمخارفة فيهم دون الامام لانهم من اهل البيت فخلقواهم غا ذلك وليس هذا الكلام  
ان اللعان لا يجوز بين المحدثين في القنف وفي امراته لان اللعان حكم بالشكوة والمحدود في اللعن  
ليس من اهل الشكوة **قال** واذا وجد القليل بين قريتين او سكتين فانه يقاس الى ابهاما  
كان اقرب وكان عليهم النسابة والديته وهذا اذا كان حال بيع الصوت منها وان تعد السبل  
في موضع لا يبع الصوت من احدى القريتين ويبع الصوت من القرية الاخرى فهو على اهل القرية  
التي يبع الصوت منها وان كان لا يبع الصوت منها جميعا فدمه هدر وصار كان السبل بعد  
في القفازة ولو ذكر هذا الشرط في الاصل وكفره كنه هلال في كتاب الوتف عن اصحابنا رحمهم الله  
وذكر ابو الحسن الكرخي ايضا لانه اذا كان حال لا يبع الصوت فلا يجب عليهم النصف والقوت  
واما يجب القوت على من يبع الصوت وان كان يبع الصوت منها جميعا فعلى اقربهم لان النبي  
اقرب اولى بالنصف ويقاس ما بين القريتين مد عليه ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضى بين  
في قريتين قريتين وقد روي عن شول الله صلى الله عليه وسلم انهما امران يبع بين قريتين  
في قريتين قريتين فان كلوا من القريتين جساوا حتى يخلقوا الا ان القريتين من قريتين عند اشتباه القائل على بار  
من الاختيار فاذا لم يخلقوا فقد قصدا واطال بهم يعجبون وروي عن يوسف انه قال  
اذا كلوا من القريتين قريتين على العاقلة ولا يجلسون كما لا يجلس بالبين في ما روي الواسع هذا  
روي عن جعفره ورضي **قال** واذا وجد السبل في قرية اصلها هو موسى منهم السلم والكاف  
فان النسابة على اهل القرية السلم منهم والكاف لان الملك لم جميعا مقام النسابة عليهم الاربي  
ان في وجوب النسابة الكاف والسلمية هو الحق عليهم وكذلك في حق النسابة وكره عليهم  
الايمان لمن يبايعون بطلا ما ذكرنا من قبل ثم يرضى عليهم الدية فما اصاب السلم من قبل  
عواقلهم لان الدية على العاقلة وما اصاب اهل الدية كان كانوا يتعاملون فيما بينهم فيجب عليهم  
وان كانوا لا يتعاملون فيما بينهم لان الدية على الجاني او لا ثم سحما العاقلة فان كانوا  
يتعاملون بينهم فعليه وان لم يكن كذلك فيجب في انوا لولا ان الدية كانت واجبة عليهم **قال**

واذا وجد السبل في قبيلة بالكونه فيها كان وفيها من قد اشترى من رزقه بالنسابة والدية  
على اهل الحطة دون السكان والمشرى فذا على قول اي خيفة ومجذولة النسابة على اهل  
اصحاب الحطة حتى لو لم يبق الا واحد كره عليه اليمن حين الله ما قتلت ولا عنت له فالأدلة  
على ما يثبت وقال ابو يوسف انما اهل الحطة والمشرى والسكان كلهم سواء وقول من يبايع  
فان لم يكن يبايع الا المشرى والسكان فالنسابة على المشرى والدية على عواقلهم عند اي  
وقال ابو يوسف عليهم جميعا وقول محمد بن مطرب في هذا الفصل في رواية مع اي خيفة وفي  
رواية مع اي يوسف وانما قال ابو خيفة ومجذولة على اصحاب الحطة لان مني الوجوب  
في النسابة على المشرى والدية الا ترى ان الرجل اذا وجد في ارضان قلة وبيها خدمة على  
واجره فان النسابة فيه والدية على صاحب الدار وبنم لان المشرى والنسبة اليهم ولو  
وجد في مسجد محله فالنسابة والدية على اهل تلك المحلة لنسبة المسجد اليهم ولو وجد على ياد  
الطريق او في مسجد الجاه فان النسابة والدية يجب على جماعة المسلمين لما ان المشرى والنسبة  
الدم وذلك في بيت المال ولذلك هتأدس المحلة والنسبة الى اصحاب الحطة دون الدليل  
فيهم ابو يوسف يقول بان النسابة والدية انما يجب على اهل المحلة لانهم التروا الحطة والنسبة  
السبل واصحاب الحطة والمشرى والسكان في ذلك سواء بل هو ما ذكرنا واما اذا كان  
فيهم مشررون وسكان فعلى قول اي يوسف كلاما سواء المادرا وعند اي خيفة على المشرى  
لان المشرى والنسبة اليهم والسكان يتولون عنه ساعة ف ساعة فموت المشرى مع السكان  
كصاحب الحطة مع المشرى وقول محمد بن مطرب في هذا الفصل في رواية مع اي خيفة لما ذكرنا  
ابو خيفة وفي رواية مع اي يوسف لان كل واحد منهما دخل ستوان في النسابة والدية وله  
هذا الاختلاف اذا وجد قريتين دار فيها ارباب وسكان فعلى قول اي خيفة ومجذولة الله  
على عاقلة الارباب خاصة وعلى قول اي يوسف على الارباب والسكان جميعا لان اهل الحطة لا دس لهم  
في ارضه وانما يدينهم في المحلة ومذير الدار الى صاحب الدار فوجب ان يكون النسابة عليهم والدية  
على العاقلة **قال** واذا باع اهل الحطة جميعا حتى لا يبقى منهم ادم وجد قريتين ملكه من ملكهم  
او في مسجد من سجد هو فالنسابة والدية على المشرى لانه اذا لم يبق احد من الاصول قار  
المشرى بمقار اهل الحطة وبما اكانا لو اني بطل او صحت ملكه لولد فلان فالتك لولد  
ملكه فان لم يبق منهم احد فهو لولد ولده فذلك هذا فان وجد في ارض احد المشرى فهو عليه  
خاصة على ما يثبت لان يد يترك الدار اليه **قال** واذا كانت الدارين بطين فوجد فيها  
قيل واحد مما الرضيينا من الاخر فالدية على عاقلة ما يصفين لان الغنم لها جميعا فذلك الغنم  
عليها لانه لو بيعت دار يجب هذه الدار فالنسبة على عود رومها لا على قدر اصحابها وكذلك  
الغنم **قال** واذا بقي من الحطة دار واحدة من وجد قريتين فالنسابة والدية على اهل  
الحطة دون السكان والمشرى وقد ذكرنا الاختلاف منه **قال** واذا وجد  
الرجل ضيلا في ارضه فعلى عاقلة الدية في قول اي خيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومجذولة  
لا شيء عليهم لاني خيفة رضي الله عنه ان يمد اسكان لو وجد عيين فذلك ما يجب الدية عليه وعلى  
عاقلة ما اذا وجد هو ضيلا قريبا ولم يعرف فذلك وجبت الدية على شرا ما كان في الحطة

والغنية



انه اذا وجد قتيلا في المحلة يجب الدية على جميع اهل المحلة فاذا وجد واحد من اهل المحلة  
بها فملاجب الدية على الباقين كذلك هنا الا ان شرارة عند وجود غيره متلازمة اهل  
المحلة بعد وجوده فملاجب دية عليهم وهذا شرارة عند وجود غيره متلازمة  
بعد وجوده يجب دية عليهم ولا يلزم اذا احضريرا على قارعه الطريق فوقع الكافر بها هدر  
دمه وغيره لو وجد قتيلا فيها يجب الدية على الخائف وعلى عائلته لانما قد اضرائني  
الفازة قول ما لو وجد غيره قتيلا فيها ولم تعرف قاتله ولم تعرف قاتله فاما جعلنا الخاف  
قائلا له والنفقة فيه ان في مثله هذا البير جعل كان الكافر مثله فاذا وجد قتيلا فيها  
جعل قاتله قتل نفسه هدر دمه الدليل على ان غيره لو وجد قتيلا فيها صار كان الخاف  
مثله لانه لا قسامة منه مع وجوب الدية واما هنا اذا وجد غيره قتيلا فيها لاجب  
كانه قتل لانه لا اجزاء ان يجب القسامة على صاحب الدار ولو جعلناه قاتلا لداره  
لكان لا قسامة فليته كما في مثله هدر البير ولا يلزم اذا وجد المكاتب قتيلا في دار  
نفسه انه فيدر دمه لان غيره لو وجد قتيلا بقي ارب المكاتب لا شريك له في دية  
وانما يجب على المكاتب الاقل من ختمه ومن الدين في سب المكاتب بعد وجود المكاتب  
قتلا لو اوجنا شيئا لا وجنا عليه وسهيل لك هدر دمه ولا يلزم على لاه هدر الدية  
المادون اذا وجد قتيلا في داره انه لا يجب عليه شي لان لو وجد غيره قتيلا في داره لاجب  
على القتيلا شي وانما يجب على الولي وعلى عائلته فلا حرم عند وجود الولي فملاجب على عائلته  
ديه عند اي حيفه ولا يلزم على هذا ما اذا وجد قتيلا في محله وفي المحلة لانه من اهل المحلة  
يجب دية عليهم وعلى عوائلهم فاذا وجد واحد من هؤلاء الثلاثة قتيلا فيها يجب دية على الكافر  
وعلى عائلته ولا يجب شي من الدين على عائلته لانما قلنا انه اذا وجد قتيلا فيها يجب الدية على  
شريكه وفي هذه المسئلة الدية يجب على شريكه ولو قتل في العتادة يجب ان يجب الدية على جميع  
شركاه ثم هذه المسئلة دليلنا لان الدية يجب ولا يهدر دمه فذلك في مثلها هذا يجب ان  
هدر دمه وغيره لا يهدر دمه لها ان غيره لو وجد قتيلا فيها صار قاتلا لداره فاذا وجد هو  
قتلا صار قاتلا لنفسه كما في مسئلة حضر البير والمواب على ما ذكرنا **قال** واكتفى عندنا بكون  
ه ان فان لم يكن ه ان فلا قسامة فيه ولا دية ايا هو ميت لان القسامة والدية انما يجب في  
القتل وهذا ليس بقتل انما هدم ميت **قال** فان خرج من ارض الا ان الدم خرج من ارضه  
فليس بقتل لان الدم قد يخرج من الارض بخاره غلبت عليه وكذلك ان خرج من مكانه لانه قد  
يخرج لخوف غلب عليه وكذلك لو خرج الدم من ارضه لانه قد يخرج اذا اكل شيئا لا والله ايا  
اذا خرج من ارضه او من عينه يجب فيه القسامة والدية لان الدم لا يخرج من الارض والعين  
الا ينفذ محله فصار ذلك من علامه القتل فيجب فيه ما يجب في القتل **قال** واذا  
ادعى اهل القتل شيئا بعض اهل المحلة الذي وجد والقتل بين اهل المحلة فلو اقله فلان  
عدا او خطا لم يطلب حقه ودية القسامة والدية لان لغيره ان يدعو على جميع محلة فذلك  
كان لغيره ان يدعو انفقوا فلا يجوز دعواه على بعضهم اربا للباقيين قال ابو يوسف ومحمد  
ادعوا على بطل من غيرهم فانما يجزئ شاة اهل القتل على قاتله وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزئ

شاة

شاة لهم ولا شيء عليهم من الدية واجمعوا انه لو ادعى شيئا واحد من اهل المحلة وشاة هدر ان من  
اهل المحلة انه لا شاة شاة لهم لا دية حيفه يعني الله عنه ان اهل المحلة كانوا خصما لوجود القتل  
بين اهل المحلة وقد عينوا للمصومة بكيل انصومة الولي سمح على اهل المحلة من غير دية ولا  
سمح على غيرهم الا بالبينه بدليل قول عمر رضي الله عنه اعزكم الله لوجود القتل بين اهل المحلة  
وساوة الخصم لا شاة وكسوى طاله وقت المصومة وبعد المصومة دليله الوصي اذا خرج  
من الوصية ثم شهد لبيت او الوكيل اذا عزل بعد ما خاض لا شاة شاة لانه كان خصما وان  
لم يكن في الحال خصما الذي يدل عليه انهم لما نصوا للمصومة فالولي حين ادعى على غيرهم  
نقد سقطت المصومة عنهم وهم شاة لهم بذلك في خصم الكفر عن قسمه وقطع الشبهة من  
كل وجه لانه متى قضى على غيرهم القتل سقطت الدية وانفتت الشبهة لانه ما لا يدرى من قبل  
شاة لهم لانهم يشهدون لا قسمهم مرجح قطع الشبهة والشبهة كانت لا بطال الشاة الا ترى انه  
لو شهد لوليه او لوالده لا شاة لان المنازع بينهما ينقله وشاة فيه شبهة انه شهد لنفسه فلم  
يشهد وقد اقا قول في الباع اذا شهد على المشتري انه سلم الشعة لم يشهد وان لم يكن هو  
خصما في الحال لانه بعد العهد عن نفسه وكانت فيها شبهة الشاة لفته وكذلك الباع اذا  
على الشيع انه سلم الشعة للمشتري لا شاة وان كان في يد المشتري وليس هو خصم  
في الحال وكذلك الجليل اذا شهد للحال عليه باءا الدين لا الحال له لم يشهد وان وقع الجلاء  
في الحال لا يوجب ويحمد ان الولي لما ادعى على غيرهم رواعي خصوصية القتل بواحدة لان  
الولي لو ادعى عليهم بعد ذلك لم يصح دعواه فاذا رواعي بواحدة طوا محل ما لو لم يوجد القتل  
بينهم فقتل شاة لهم لان الموجب للحق شيئا اهل المحلة هو الدعوي عليهم الا ترى انه اذا ادعى  
عليهم يستحق القسامة والدية واذا ادعى فلا يستحق القسامة والدية فلا المدع عليهم واذا ادعى  
غيرهم وجب ان يثبت شاة لهم هذا ما قول في الشيع اذا شهد للمشتري بالشرا من ارض قبلت  
شاة له اذا لم يطلب الشعة وان كان خصما لانه اذا ادعى سقطت خصوصية برك الطلب والحق  
يقين وكذلك الوصي له اذا شهد بالركة ولم يثبت الوصية قبلت شاة لانه لا مال شاة الوصية الحق  
يعني لذلك ههنا الجواب عنه ما ذكرنا انهم نصوا للمصومة عليهم لوجود القتل بين اهل المحلة فلا  
يشهد شاة لهم بخلاف الشيع اذا لم يثبت الشعة وشاة بالشرا للمشتري من ارضه فقتل لا لا الشيع  
لم يثبت للمصومة عليه انما المصومة انما خاض وانما لم يخاض واما اهل المحلة فالمصومة عليهم  
لا لهم لان الشيع لا يكون خصما بنفس البيع انما له حق ان يحل نفسه خصما بالطلب فاذا لم يرد  
يطلب لمرخصا من اهل لاه كان خصما خرج من بعد الا ترى ان الشيع والمشتري اذا اخلفا  
نقال المشتري علت اسر ولم يطلب فقال الشيع علت اسر وطلب كما علت قال قول قول  
المشتري لان الحق في الشيع عند العلم فالشيع بعد الكلام يدعي ثوب الحق لنفسه والمشتري  
وكان القول قوله ولو كان الحق ما بالبيع وسقط بالسكوت بحل القول قول الشيع لانه يكره  
السقوط وكذلك الوصي له اذا شهد بالركة لم يثبت فانه يثبت الوصية ولم يطلب  
لان المصومة لم توجه عليه وانما الحق له انما خاض وانما لم يخاض كما ذكرنا في الشيع ولا  
الوصي له لم يثبت للمصومة لان نفس الوث ليس بسبب المصومة كما لو مات من غير تركه وانما



السبب مقامه مقام الميت في الزكاة بالسبب الذي انعقد بينهما وهو الوصية ولما يقرر فيه  
اذا قبل وطلب تاما اذا لم يتصل له بصره كما وانما اصل المحلة يقتضوا المصونة بوجود السبل  
بين اطارهم فاقربا **قال** واذا وجد التتيل في محلة فارعي اهل المحلة انه قتله فمهم فان اهلها  
على رجل منه من غيرهم فوطان لا يتم ادعوا وسوروا دعوا هم البينة فان ادعى الاولنا  
على ذلك الرجل اذله بالدية لان البينة قامت على ذلك الرجل فان ابروه لم يكن له عليه  
ولا على اهل المحلة شيء اما اذا لم يكن لهم عليه شيء لانهم ابروه ولم يكن لهم على اهل المحلة شيء  
لان اهل المحلة اثبتوا التتيل على غيرهم ودعواهم على غير اهل المحلة اما لا اهل المحلة  
ودعواهم على واحد من اهل المحلة لا يكون اهل المحلة وقد ذكرنا **قال** واذا وجد  
بمن القتل او الممن يصف البدن او يصف البدن ومعه الراس في محلة على اهلها  
القسامة والدية لان الجرح ردي في القتل اذا وجد في المحلة والقتل اسم اكله ولا يشترط  
وان وجد الاقل من النصف فلا قسامة ولا دية لانه لو وجبت القسامة والدية لو جبت  
في قتل واحد قسامة وديتان لان الباقي اذا وجد بجب فيه القسامة والدية  
وكذلك لو وجد طرف من اطرافه ولو وجد نصفه ان وجد النصف مشقوقا ولو كان قسامة  
ولا دية لانه يودي الى القسامة في قتل واحد لان النصف الاخر اذا وجد وجبته  
القسامة والدية وهذا بخلاف الجرح وان وجد النصف مشقوقا عرضا ان كان نصفانية  
الرأس بجب فيه القسامة والدية وان وجد اقل من النصف وفيه الرأس فلا قسامة ولا  
دية لانه يودي الى القسامة من بين وهذا اذا ذكرنا في الصلوة **قال** واذا وجد  
المكاتب او المذبح او امر الولد قتل في محلة وجبت القسامة والدية في ثلث سنين لان  
التي على الله عليه وسلم اوجب القسامة والدية في القتل ولو بصل وجب قيمته  
في ثلث سنين لان القيمة في العبد كالدية في الاحرار ولان العبد في باب الدنيا كالاحرار  
الا ترى ان النصاب بجب قيمه فاما الدواب والبهائم والكرور وما اشبه ذلك اذا وجد  
في محلة فلا قسامة فيها ولا قيمة لان الشئ ورد بايجاب القسامة والدية في بني آدم محالها  
للقياس فلا يقاس عليه غيره **قال** وان وجد فيه جرح وسقط فليس علمي لانه ميت  
الا اذا كان امارته اثر القتل فهو قتل فبني القسامة والدية لانه لما وجد منه اثر الجراحة  
علم انه قتل ووجب فيه القسامة والدية كما يجب في غيره **قال** ولو وجد المكاتب في ارضه قتل  
فلا شيء فيه وليس هذا الجرح في هذا وقد ذكرنا هذا في منله المختلف وفي قياس الجرح المكاتب  
على قوله اي خفيه ولو وجد المولى قتل في ارضه او اياه او اياه في ارضه او روجا فيه القسامة  
على العاقلة ولا يجرم المراث لان الجرح يوجب القسامة والدية من غير فصل ولا يجرم المراث  
لو بصل الماتر **قال** واذا وجد الرجل قتل على دابة لسوقها رجل او قودا او نور الكفا  
فمولى الذي معه الدابة لانه اقرب الناس اليه فان لم يكن معها احد فهو على اهل المحلة الذي  
وجد فيه على الدابة لان فعل الدابة حاكم في وجود القتل في المحلة وكذلك الرجل على قتل  
فمولى له في دية **قال** ولو وجد التتيل في البينة فالقسامة على من سبها من المكاتب  
وعمر من اهلها الذين هم فيها والدية عليهم وليس هذا كالدابة بوجد فيها قتل على

صاحب

صاحب الملك ولا يجب على الساكن في حاجب البينة انما يملك خشبا ولا يتعلق الخشب حتى  
اكتفون كما يتعلق الدار الا ترى انه لا يجب فيها القسامة كما يجب في الدار فاذا سقط اعتبار  
الملك فيه استوي فيه المالك بغض المالك وكوود التتيل في قتل عظيم جري فيه الما فلا شيء  
فيه لان هذه المسألة على وجهين اما ان يكون المهر صغيرا لقوم مخروطين او كان المهر عظيما  
لقوم مخروطين كالفراة وكفى فاما اذا كان المهر صغيرا لقوم مخروطين فهو عليهم لان  
المهر ملكهم فصارت كالدية وجد في دارهم او ارضهم وان كان في قتل عظيم ليس ملك الاخذ  
فمولى وجهين ان كان عرس في الماترته هكذا لانه مقول من موضع الى موضع آخر  
ولا يدرى من اي مكان قتله الما وان كان محسبا الى احد جانبيه فهو على اقرب القرا والار  
اليه لان التتيل ظهر في ذلك المكان ولم يتبين انه قتل من موضع اخر فصارت في الحكم كانه  
قتل هناك ولو قتل هناك كانت القسامة على اقرب القري كذلك ههنا وهذا اذا كان حال  
بيع الصوت واما اذا كان حال لا يسمع الصوت من هناك فدمه قدر **قال** وان وجد في قتل  
فليس فيه شيء وهذا اذا كان حال لا يصلح اليه صوت في بعض القرا فاما اذا كان حال سمع فجبت  
القسامة والدية عليهم وقد ذكرنا هذا ايضا قدر **قال** ولو وجد في سوق المسلمين في محلة  
جامعهم وهو على باب الماء وليس فيه قسامة وهذا في سوق اهل العراق خاصة لان سواهم  
للسلاطين وليس ذلك للناس يجب فيه الدية على باب الماء ولا قسامة فيه فاما اذا كان موضع  
كول السوق ملكا لهم فهو على اهل السوق واذا بقوله مسجد جامعهم المحلة الخارج فاما اذا كان  
في مسجد المحلة فهو على اهل المحلة وقد يعظم في عصر هذه السكة ان السوق اذا كان طريقا للناس  
المسلمين فالدية على باب الماء كالمسجد الخارج واما اذا كان هو كما يكون في بعض طرق خاص فهو على اهل  
السوق الذين يملكونه **قال** واذا كان في دار رجل خاصة مملوكة في السوق فعلى عاقلته القسامة  
والدية هكذا ذكره ههنا ان القسامة والدية على العاقلة والصحح ان يقال ان القسامة على ما  
الدار والدية على عاقلته وقد ذكرنا قبل هذا هكذا وذكرنا بعد هذا ان التتيل اذا وجد في سطاظ  
رجل فالقسامة على صاحب السطاظ وعلى عاقلته الدية وهذا الصغ لان القسامة انما يجب على  
من كان معها لصون منه على ما قاله عمر اما انما يجرى في ما يجرى في الدار منهم به فجب عليه  
القسامة والدية على عاقلته واذا خرج الرجل في قتل او اصابه جرح لا يدرى من ماله فلم يزل  
صاحب فراش حتى مات فعلى اولئك القسامة والدية لانه قتل في المحلة في الظاهر وان كان  
صاحب يد فجب وجب فلا شيء فيه لانه ليس قتل وموت وهذا في قول علماء وقال ابن ابي ليلى  
عليهم فيه لان الجرح ردي في قتل وجد في المحلة وهذا بخلافه **قال** واذا وجد القتل في عسكر  
والعسكر في ارض قلة فهو على البينة الذي وجد في طاهره لان اقرب الناس اليه لان ملك الارض  
لم يكن ملكا لاحد فلا عبرة لذلك فيعتبر في ذلك القرا والقسامة من العسكر فالمحلة من مصر  
والقريه فان كان العسكر في ملك رجل فعلى عاقلة صاحب الارض القسامة والدية لانه  
اغض الناس دمه ومدير ذلك الموضع اليه **قال** وان كان العسكر معاه من الارض ووجد  
القتل في سطاظ رجل فعليه القسامة يكرر عليه الاعان على عاقلته الدية لان موضع  
كان ايضا فالي يديره ونصره فصارت كانه ملكا له ولو كان في ذلك الموضع ملكا لغيره اكات

البنطل



كانت النسامة والدية على ما علمته فكذا كان اذا كان ضاكا اليه باليد والله سيد وان لو يكن ملكا له **قال** وان وجد السبيل من قبلين من العسكر فليجبا جميعا النسامة والدية  
اذا كان السبيل اليهما سوا وان كان احدهما اقرب فعلى اقربا **قال** وان  
كان اهل العسكر قد لقوا عددهم فلا قسامة في السبيل ولا دية لان الحرب كان سب  
القتل فالظاهر انه قتل في الحرب فلا شيء على اهل السبيلة الذين وجدتهم **قال** واذا  
كان العسكر مخلطا فوجد في طائفة منهم قتيلا وهو على اقرب اهل الاخيه اليه على من  
في الجبا جميعا لانهم اخو دمائه واذا وجد القتل في قبيلة فانه لا سبيل في النسامة  
النساء والصبيان والمالك والكاتب لان النسامة يجب على اهل النضر وهؤلاء  
ليسوا من اهل النضر والقوة ولا يتم بيع لغرضهم في الوات وقد امن من جنس الوات  
**قال** واذا وجد السبيل في دار امراه في ضر ليس منه من عشرين فما احد فقد اختلف  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في وجوب النسامة عليها قال محمد رحمه الله النسامة على المرأة  
تكره على المرأة حتى تخلف خمسين عيكا ثم يجب الدية على ما علمنا وهو قول ابي يوسف الاول وفي قول  
ابي يوسف الاخر لا قسامة عليها ويجب النسامة والدية على ما علمنا وجه قول محمد رحمه الله  
ان اليقين هنا وجب في الدعوي الخاص والمرأة من اهل وجوب اليقين في الدعوي الخاص لا  
تري ان ولي السبيل لو ادعى على المرأة السبيل فان المرأة تخلف على ذلك في قولهم جميعا  
لذلك هذا الذي يوسف رحمه الله ان النسامة يجب على من كان من اهل النضر والمرأة ليست  
من اهل النضر الا ترى انه لو وجد قتيلا في محله فلا قسامة على النسامة فذلك هنا وليس هذا  
ممن له الدعوي الخاص لان الدعوي الخاص لا يجب الا على من اصابه ومنها يجب حصون بمكان  
هنا يجب لاهل النضر وهو ليس من اهل النضر **قال** وكذلك الفرقة اذا كانت  
لرجل من اهل الدية فانه يكره عليه الايمان وعليه الدية لان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اوجب النسامة ولم يفسل بين المسلم والذمي وجب الدية عليه لانهم لا يتعابون بها  
بينهم وان كان الذمي اذ لا في قبيلة من القبائل فوجد فيها قتيلا لم يفسل الدية في النسامة  
ولا في العزم وكذلك السكان الزوال ما من عزم لما ذكرنا من قبل ان النسامة والدية على  
صاحب المظلة ان كان فان لم يكن فعلى المستتر ولا يجب على السكان **قال** واذا كانت  
مدينة ليس فيها قبائل فخرو فوجد في بعض قبائل فعلى اهل المدينة الذين وجدوا القتل  
من اهلهم والنسامة والدية لا لا بمحله مكان واحد **قال** واذا ابي الدرس  
وجد منهم السبيل ان يقتلوا حبسوا حتى يمتوا خمسين عيكا ثم يخرجون الدية وقد  
ذكرنا هذا من قبل **قال** ولو وجد السبيل في قرية تاتي معار ليس في ذلك الا  
من عشرين فما النسامة والدية على عاقلة التايي لا قسامة على التايي لان الصبي  
ليس من اهل ارجح عليه النسامة لانه ليس من اهل النضر فالرجح على التايي يجب  
على ما علمنا فان كان احد منهم مدركا فعليه النسامة يكره عليهم اليقين وعلى اقرب  
القبائل منهم الدية اني الوجهين جميعا لان احد حكم اذا كان مدركا فهو من اهل  
اليقين فيكره عليه اليقين لان من اهل النضر والدية على العاقلة والله اعلم بالصواب

**باب القصاص**

قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا قود الا بالسيوف فهذا الكلام  
يحتمل وجهين احدهما انه لا يجب القصاص الا ان يكون القتل بالسيوف والثاني انه لا يستوفي القصاص الا بالسيوف فان كان المراد  
الوجه الاول فعناه ان القصاص لا يجب الا بالسيوف وما يقوم مقامه كما اذا كان القتل بالحديد وما يعمل على الحديد لا يندرج  
عن عبد الله بن مسعود رجع انه قال لا قود الا بالسيوف وفي بعض الروايات لا قود الا بالحديد وان كان المراد به الوجه الثاني انه  
لا يستوفي الا بالسيوف فاحتجوا على الثاني بانه لا يقتل الا بالسيوف ما من حر رقبته ولا قتل بما قتله به وهذا لان القتل  
بالسيوف احسن من غيره لانه لا يخرج روحه باسرع الوقت باول الضرب وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب المحسن  
فاذا قتلتم واحسوا القتل واذا جتم فاحسوا الذمجة قال كل من قتل رجلا سيفنا وروح او دمه بهم او بشاة او غنم  
او ما اشبه ذلك من السلاح فعليه القصاص لان الحديد مخصوص عليه فلا يصح فيه المعنى فاذا قتله بالحديد كيف ما قتله سواء  
رضا او قطعه بغير القصاص واما في غير الحديد فغيره المعنى ان جرحه بغيره الا فلا على ما ذكر من بعد ان شاء الله تعالى قال  
وان اجتمع على ذلك هط فليدفع القصاص لما دوى عن عمر رضي الله عنه انه قتل سبعة نفر بامرأة وقال لولا اني عليه اهل ضنا  
لقتلهم بها لان الواحد يقتل بالجماعة ولا يجب سوا ذلك فيقتل به الجماعة ايضا مثل دم الواحد ساوي دم الجماعة وقات لا  
فيساويهم مقتولا لاجل ما دون النفس لان اليد الواحدة لا تساوي الايدي اذ كان قاطعا فان الواحد اذا قطع يدي  
بلاجلين ويقطع يده يديهما وديته بدينهما وكذلك لا يساويهم اذا كان مقطوعا والمسي في ذلك ان القصاص لما يجب  
بازهاق الروح وذلك مما لا يجوز فيضار كل واحد منهم قاتلا وما يندون النفس بغيره بالقطع والابانة وكل واحد  
منهما ابا بصفة دون جميعه وذلك مما لا يجوز فيا فافتراقا **قال** وكذلك لو قتل صبيا او امرأة او قتل المرأة  
رجلا او المملوك حر لان القصاص يقتل الروح وازواحماسوا واختلفوا فيما اذا قتل الحر العبد عدا قال ابي  
عبيد القصاص وقال الثاني لا يجب لاصحابنا رضوان الله عليهم اجمعين قوله صلى الله عليه وسلم العبد قود  
وقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تكافوا دما وهم ولستعي بدينهم اذنا هو والمعنى في المسئلة انه قتل من هو  
محمون الدم على التابيد وليس بينهما شبهة الملك ولا شبهة الولاء فوجب ان يتوينا في ايجاب القصاص كما اذا قتل  
حرا والعبد اذا قتل عبدا وهكذا لان القصاص يقتل الروح ولا فرق في روحه الا ترى ان العبد لو اقر على قتله بالنسابة  
يصح والمولى لو اقر عليه بالقصاص لا يصح ولا يلزم ما اذا قتل المستامن انه لا يجب القصاص عليه لان شبهة قات  
لان كونه حرا كان مبيحا في الجلة ولم يرتفع اصله وانما تنازع الى وقت دني اصل العلة فنفت شبهة بخلاف الذي  
عليه ان الدق لا يوجب ابا حرة الدية في حق غير الالة فان عصمة دم العبد كعصمة دم الحر الا ان بينهما تفاوت مرتبة  
الصفة من حيث الرق والحرية وليس في ذلك باعلى حال من التفاوت في العدم والتفاوت في العدد لا يمنع القصاص  
حتى يقتل الاقتل بالقتل الواحد وكذلك لتفاوت في الصفة ولهذا قلنا لا يقطع يد الحر سيد العبد لانا جعلنا  
التساوي في الصفة منزلة التساوي في العدد من التفاوت في العدد يمنع حرمان القصاص فيما دون النفس  
حتى يترك التفاوت في الصفة الذي يدل عليه ان فضيلة الحرية لو كانت مائة وجوب القصاص في الابتداء  
بالعبد منع اذا اعترض كما لا ينع القصاص على ابيه لفضيلة الابوة منع الاستيفاء فان الاب اذا قتل  
امراة وجب القصاص فموت المرأة فيدبر ابا لها من هذا القتال فان القصاص يسقط على عكسه ففصل العلم  
لما يمنع الوجوب لم يمنع الاستيفاء واجمعنا ان فضيلة الحرية لا تمنع استيفاء القصاص فان العبد اذا قتل عبدا  
م عتق القاتل قتل به الذي يوصفه ان دم الحر لو كان اكمل من دم العبد وجب ان لا يستوفي القصاص لعبد ما عتق  
القاتل لان العقوبة اذا وجبت على انسان لا يستوفي منه اكرها وجب عليه الا ترى ان العبد اذا اذن في وقت  
م عتق لا يستوفي منه حد الا حرار ولا يلزم على هذا العاقل اذا قتل رجلا لم يحل من ان لا يستوفي القصاص ومقتارته

الدين



مع لان الجنون ليس بفضيلة وقد قيل بالعاقبة وعلى ان لا يضر فيه احتج الشافعي بقول الله تعالى كتب عليكم  
القصاص في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد فانه واجب سبحانه وتعالى وجب للقصاص جلا من ضرر فقال الحر بالحر  
والعبد بالعبد فكان ينبغي ان لا يقتل الذكرا بالانثى لقوله تعالى والانثى بالانثى الا ان الدليل قام بخلافه واجب  
احدهما بالآخر والمعنى انه في المسئلة وهو ان كل من لا يقطع يد يده مع سلامته لا يقتل كعبد نفسه كالمستامن  
وهذا لان النفس عظم حرمه من الطرف فلما لم يجب القصاص في الطرف فلا يلحق القصاص في النفس او في الجوار  
عن احتجاجة بالاية لان هذا التخصيص لا يوجب تخصيصا الا ترى ان قال والانثى بالانثى ثم الذكرا يقتل بالانثى  
وجوابا لما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال في سب نزول هذه الآية ان الآية نزلت بسب  
حين كان بيننا قتال بنو قريظة وبنو النضير كان بنو النضير يقطعون يدي قريظة بالقوق والسوكة فاصططوا  
فيما بينهم ان يقتلوا بالعبد من بني النضير حرام من بني قريظة حريقه يقتلون من بني النضير عبد  
سرفهم وان يقتل بالانثى من بني النضير ذكرا منهم ذكرا بحرين منهم فانزل الله تعالى هذه الآية وأبطل الصلح  
واخرا ان الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى والعز في ماد ذلك النفس والنفس ان مادون النفس كل  
ذلك مسلك الاموال والمساواة في المالا معتبرة وهما ما يجب القصاص بازها في الروح وبينهما مساواة في الروح  
**قال** وكذلك لو قتل المسلم ذميا وهذا في قول اصحابنا رضوان الله عليهم وعدا الشافعي رحمه الله لا يقتل المسلم  
بالذمي واجمعوا انه لا يقتل المسلم المستامن واجمعوا ان الذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم القاتل قتل به لا تخافا  
رحمهم الله اجمعين بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا قتل مسلما بكافرا وقال انا حق من واثبة  
رواه محمد رحمه الله في الاصل وروي عن عمر رضي الله عنه انه امر بقتل مسلم برجل من اهل الذمة من الحر يقتل  
انه فارس من فارس المسلمين فامر بان يصاح عنه بالدية وروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه  
قال اغابوا لولا احره ليكون دما وهم كدماينا واموالهم كموالنا والمعنى في المسئلة وهو ان الكفر الذي فيه  
معنى لم يجب اباحة دمه ولا شبهة الاباحة فلا يمنع وجوب القصاص كالاثوثة والزانية وعلى عكسه النبوة مع الاب والملك  
مع المولى وانما قلنا انه لم يوجب الاباحة ولا شبهة الاباحة لاجتماعنا ان المسلم يقطع يد بسرقه مال الذي يقطع  
الذي يسرقه مال المسلم وهذا يدل على ان عقدا الذمة بعد الحرق والعصمة كالعقد عقد الاسلام فالقطع في السرقة  
كل هذا اقل من القطع في السرقة لان القطع في السرقة اقرب الى السقوط من القصاص لانه ان لو سرق مال  
ايه لا يلحق لقطع ولو قتل عدا قتل به وكذلك العبد لو سرق مال مولا لا يقطع ولو قتل عدا قتل به ثم القطع مع  
قربة الى السقوط لا يقطع عن المسلم اذا سرق من ذمي بالقصاص مع بعد من السقوط او لا يلزم على هذا ما اذا  
قتل المسلم مستامنا لا يلحق القصاص لانه لا يقتل به كذلك لا يقطع يد المسلم بسرقه ماله عند يده في الفقه فيه انما  
لو استويا في المعنى لان المسلم يحقون الدية على التابيد والذمي ايضا يحقون الدية على التابيد فاما المستامن فيجب  
الدية على التابيد وهذا المعنى وهو ان علة الاباحة في الاصل بسبب الكفر ولكن علة الاباحة هي المحاربة الا ان  
ان المرأة الحرة لا تقتل وكذلك الصبيان والمجانين لانهم ليسوا من اهل المحاربة والبايعي يقتل وان كان مسلما  
لوجود المحاربة ثم هذه العلة وهي المحاربة سقطت لعقد الذمة على التابيد فاذا سقطت العلة باطلت سقطت  
شبهة الاباحة بخلاف الامان لان معنى المحاربة لم سقط اصلا وانما يتأخر الى غاية فلما انتفت العلة من أصلها  
بقيت شبهة والدليل على ان عقدا الذمة لفقد الاسلام ان الله تعالى شرع القتال الى الاسلام والاعطاء الجزية  
فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى ان قال حتى يعطوا الجزية وقال الله تعالى يقاتلونهم او يسلمون وقال  
النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان تقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فثبت ان كل واحد منهما مظنة القتال

الموقت

والتي اذا انتهى سقط حكمه اصلا وكذلك الامام يلزمه ان يدعى الى اعطاء الجزية كما يدعى هو الى الاسلام وكذلك  
لو طلبوا منا قبول الذمة افترض علينا ان يحسم الي ذلك كالمواد والاسلام بخلاف الامان الموقت فانا لا  
ندعوهم الى ذلك ولا يلزمنا ان نقتل منهم الامان الموقت اما ذلك نظر امثالهم فان قيل قد يجوز ان يجب  
القطع في السرقة ولا يلحق القصاص كما اذا سرق مال قاتل ابيه فانه يقطع ولو قتل فانه لا يقتل به قيل له  
عندما وقع لخصم هناك اذا قتل فانه يقتل به ولكن في اي حال يقتل وفي اي حال لا يقتل فلا تعرض له  
الا ترى ان في مستنا اذا قتل ذمي ذميا فقد كان هذا الذي قتل اياه فانه لا يقتل به ايضا عندنا فاستوى  
فان قيل ليس كل من يقطع سرقه ماله يقتل بقتله فان من سرق مال مكاتب وله ابن يقطع به ولو قتل وترك  
المكاتب وفاؤه ابن حر لا يقتل به قيل له كما يقطع بسرقه ماله فكذلك يقتل بقتله ايضا اذا علم المستوفي  
الا ترى انه لو قتل المكاتب على حر كان للمولى ان يقتل القاتل قصاصا وكذلك لو قتل المكاتب وترك  
وفاؤه ليس وارث الا المولى كان للمولى ان يستوفي له القصاص لانه علم المستوفي فاما اذا قتل وترك وفاؤه  
وله ابن حر فاذا لا يقتل لاشتباه المولى لانه يجوز ان مات حر اكا قال اصحابنا رحمهم الله فيكون الاستيفاء الى  
الابن ويجوز ان مات عدا قال الشافعي وبعض الصحابة ولاجل ان المولى شبه لا يستوفي فاشبهه ما اذا اتيه  
المستوفي في القصاص واما في مستنا فلم يشبه المستوفي القصاص فاستوفي الذي يدل عليه صحة مذهبا  
ان فضيلة الاسلام لو كانت مانعة من القصاص لكان طرفا ما نفا من الاستيفاء كالا بوع لم يمنع وجوب القصاص  
من الاستيفاء فان الرجل اذا قتل اباه ووجب القصاص ثم ماتت المرأة وورثها ابن لها من هذا القاتل  
سقط القصاص ومنع من الاستيفاء على عكسه فضيلة العلم لما لم يمنع وجوب القصاص لرميغ الاستيفاء  
كما ذكرنا في المسئلة الاولى حجة الشافعي بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مومن بكافرا  
وهذا يقتضي الباب ولان القصاص مناه على المساواة في حق الدماء لا يوجب سبب الدماء المحقونة ولا تباوي  
بينهما حقا لان المسلم حق دمه باعلا اسباب الحق وهو الاسلام والذي حق دمه بالاضعاف الا ترى ان المسلم  
اذا اراد ان يقتل الاسلام وحق دمه لعينه لم يقدروا الذي اذا اراد ان يحق دمه بالاسلام فلا يول الكفر  
في الاصل صحيح يقتل والمسلمين له فاذا وجد الكفر فلا اباحة كان ذلك شبهة في ذم القصاص دليله الا ان  
قتل ابيه لا يلحق القصاص لقوله صلى الله عليه وسلم مات وما لك لا يبيك فمات علة تناول في حقه في ذم  
لرجل يعارض بقية الشهادة ودليله المسلم انه لا يقتل بالمستامن والجواب عن احتجاجة باحران معنى قوله  
لا يقتل مومن بكافرا قتله في الجاهلية هكذا روي عن سعيد بن جبير ان اهل الجاهلية كانوا يطلقون الدماء  
التي ارتقت في الجاهلية فاخبرانه لا يقتل مومن بكافرا يدل عليه سياق الحديث فانه قال هذا يوم فتح مكة  
حين قال لا وكل دم كان في الجاهلية فهو موضوع وجواب احارانه اراد به الكافر الحربي مستامنا كان او غير مستامنا  
لان الذي اختص في عرف الناس باسم احز وهو الذي والدليل على ان المراد به الكافر الحربي قوله صلى الله عليه  
وسلم لا يقتل مومن بكافرا ولا ذو عهد في عهد **قول** ولا ذو عهد في عهد هذه جملة ناقصة لا خبر فيها فله  
فيه ما تقدم فصار كانه قال لا يقتل مومن بكافرا ولا ذو عهد في عهد بكافرا كقولهم جازيد وعمر وارادوا  
جازيد وجاعروا وكقوله هذه طاعة وهذه اي وهذه طاعة لم لكافرا الذي لا يقتل به الذي هو الحربي مستامنا  
كان او غير مستامنا عندنا وعندهم اذا كان غير مستامن لاجتماعنا ان الذي يقتل بالذمي فان قيل روي  
الحربي ذميا اية اخرى لا يقتل مومن بكافرا ولا ذي عهد في عهد بالكفر فيكون المراد به ان المسلم لا يقتل  
بالكافر الحربي ولا يقتل ذي عهد في عهد قل له هذه الرواية غريبة وجواب احارانه انما الحفظ على

واما القطع استيفاء الى الامام فليست به  
المستوفي في حج



الاتباع كقول العرب حجة صب حرب فقولهم حجة الحرج ومن حقه الرفع وانما الحقت اتباعا للصبي كذا كذا  
سلة الرفع وايضا الحقت حجة الاتباع والجواب عن قوله انهما استويا في الحق فكذا في الشكل على مذهبه الذي  
انه يقتل بالمساواة وان كان حق من الذي قوي وعلى انهما قد استويا في الحق على ما ذكرنا في خلال الكلام وعلى  
ان قوة الحق بالاستسلام لم تظهر في حق المال تقطع يده بسرقته ماله فكذلك لا يظهر في حق النفس وقوله ان الكفر  
للقتل هذا يبطل بالذي اذا قتل ذميا انما يجب القصاص بالاتفاق وللکفر المباح قايما في المقتول بقول الكفر  
مباح انما المباح هو المحاربة على ما ذكرنا وحكي ان هذه الحادثة وقعت في زمن ابي يوسف القاضي وقتل مسلم ذميا  
عندما فاقهم اولياء الذي الى ابي يوسف رحمه الله فبلغهم بالله ان المقتول قدا في الجزية مبلغ الى ان قتل ما  
عن يد صاعقه ولا تقص عمن عهده فابوا ان يخلصوا فاسقط القصاص عن القاتل ووجب الدية وقد  
غير صحيح انه اذا قتل ذميا وكان يودي الجزية مبلغ الى ان قتل ولم يقص عمن عهده فان المسلم يقتل  
به والا فلا وكذلك هذا الاختلاف فيما اذا اجتمع نفر من المسلمين على قتل ذمي قتلوا به كما لو اجتمعوا على قتل مسلم  
قال وكل قطع من مفصل فيه القصاص في مثل ذلك الموضع قال شيخ الامام رحمه الله في هذه المسائل ان القصاص  
فيما دون النفس يعتبر فيه المساواة لان ما دون النفس ليس فيها اعتبار الاموال والاموال تعتبر فيها المساواة  
وتعتبر المساواة في الارض والحل جميعا فاذا عرفت هذا القول كان القصاص يجب في المفصل في مثل ذلك الموضع  
لا اعتبار بالمساواة ولا تقطع اليدين باليسار ولا اليسار باليمين لانه لا مساواة بينهما فكذلك لا تقطع اليد  
بالرجل ولا الاقدام لغيرها من الاصابع من يده باصبع من رجل لانه لا مساواة بينهما قال ولا يقتصر في عظم ما خلا  
السن لان المساواة بينهما متعده وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا قصاص في عظم وقد روي  
ابو البقاء عن عبد الله بن مسعود انه قال لا قصاص في عظم ما خلا السن ويقتصر في السن بالمبرد لانه يمكن  
المساواة **قال** ولا قصاص بين الحر والعبد والابن البعيد فيما بينهم فيما دون النفس اما الحر والعبد فلا لانه لا  
مساواة بينهما وكذلك فيما بين البعيد لانه لا مساواة بينهما في الارض ذمية كل واحد منهم يعرف بالحر والظن والارث  
فيهم يجب على اعتبار قيمتهم وليس هذا كالبشر ان القصاص مجري فيما دون النفس بينهم لان بينهم مساواة في الحل  
والارض لان الارض في ايديهم مقدرا بالبشر لا بالظن والحر ولا يجوز في القصاص بين الرجل والنساء لان بينهما  
تفاوت في الارض ولا يجب القصاص كما للصبيته مع الشاة وقال ابن ابي ليلى القصاص واجب بين الرجل والنساء  
فيما دون النفس ووجهه على النفس والرق ما ذكرنا فالقصاص واجب فيما بين المسلم والذمي فيما دون النفس لان  
بينهما مساواة في الارض والحل فصار الحكم بينهما كالحكم فيما بين المسلمين **قال** ولا يقطع يدا بيد واحدة  
لو اجتمع رجلان على قطع يد رجل عدا او عليها الدية في اموالها كذلك اليسار والرجلان والاختلاف فيما اذا اخذ  
المنشار وما اشبه ذلك وقطعاه بدفغة واحدة فاما اذا قطع هذا من جانب وهذا من جانب اخر حتى يتقيا فالجواب  
على ما قال اصحابنا انه لا يقطع واجمعوا ان الصبيته بالشاة لا يقطع فاما يد الانثى بالذكر والذكر بالانثى والعبد  
بالعبد ففيه اختلاف لاصحابنا رحمه الله عليهم وذلك لان اليد الواحدة لا تقادل اليدين فاليدان لا تقادل يدا  
واحدة قال درهم بدخمين والفقر بالفقرين وعلى عكسه الثوب بالتوبين والشاة بالشاتين لما كان الواحد  
منها يعادل الاثنين في المبالغة فالاسان يعادل الواحد وهذا المعنى وهو ان القصاص منبأه على المساواة كما في  
اموال الربا الا ترى ان الصبيته بالشاة لا تقطع بالاجماع وفيما قلنا ان اليد الواحدة لا تقادل اليدين ان رجلا  
لو قطع يميني رجلين فانه لا يكتفى بقطع يد واحدة بالاتفاق اما على مذهبه فان حل المقطوعة ايديهما معا يقطع  
يد لهما وديته يد بينهما وان حل احدهما قبل الاخر قطعت يده عليه دية الاخر سوا قطع ايديهما معا

نفوس

أو قطع

او قطع احدهما قبل صاحبه وعدل ان قطع يدا احدهما قبل الثاني فالقصاص الاول والثاني للدية وان قطعها  
معا فان القاضي يقرع بينهما من خرج له القرعة كان القصاص له ثبت ان اليد الواحدة لا تقادل اليدين على  
المذهبين جميعا ولا يلزم على هذا النسخ لان النفس يستوي بنفس واحد لان النفس الواحدة تعدل للنفس حتى ان  
واحدة لو قتل جماعة يقتل بهم ولا نعزم لاحد شيئا فلم يدر من انقصاصه فكذلك الجماعة تعدل الواحدة فان قيل  
اناس هذا على الاموال لا يصح فان الفقير والدرهمين لا يعاد لان الدرهم الواحد والفقر الواحد  
لان الكثير من المال لا يقابل القليل منه فلهذا بعض الجملة الكثير لا يكون بدلا عن الجملة القليلة واما فيما  
عن فيه فان الكثير من الجملة يحمل بدلا عن الواحد وهو ان الجماعة يقتلون رجلا واحدا فلهذا بعض  
الجملة جاز ان يحمل بدلا عن حر واحد ولا يملك ان يفرق فيقول ان في النفس يعادل النفس الواحدة  
فان عدلي لا تقادل فان الواحد اذا قتل رجلين ان قتلها على العقاب يقتل بالاول والثاني للدية فان  
معا ولا يدرى الاول منهما نفع القاضي بينهما والجواب عندي في النفس وما دون النفس واحد فلم يلزم الذي  
يؤكد هذا الكلام ان حكم النفس وحرمتها كدوا من جهة الاطراف الا ترى ان القصاص مجري في النفوس  
مجري في الاطراف ووجب الكفارة في النفس ولا يجب في الاطراف فاما جاز استيفاء النفوس الكثير بنفس واحد  
جاز الاستيفاء اطراف كثيرة بطرف واحد من طريق الاقل قيل له اعتبار الاطراف بالاموال او لا من اعتبار  
بالنفوس لا ترى ان في الاطراف يعتبر النكاح في المساواة كما في باب الاموال الا ترى ان اليد الصحيحة بالشاة  
لا تقطع والشاة تقطع بالصبيته اذا رزى المقطوع يده وان لم يرض بعزمه الدية فان النفس فان الصبيته  
بالزمن والزمن يقتل بالصبيته من غير اثبات الحنار وكذلك لو ان رجلا قال لآخر اقتلني فقتله لا يجزي عن  
الثمن وجب الدية ولو قال اقطع يدي فقطع يده لا يجزى عليه في وقوله ان حرمة النفس اقوى هذا ليدلنا  
لان حكم النفس كان اقوى لم يعتبر فيها المساواة وحكم الاطراف لما كان اضعفا اعتبر فيه المساواة وليس  
المساواة ان تقطع يدا بيد واحد ومنهم من يقول ان كل واحد منهما لم تقطع كما ليد فلهذا تقطع يده قياسا على  
ما لو وضع احدهما السكين من اعلا والاخر من اسفل فخرى حتى تتقيا فانه لا يجب القصاص وكذلك هاهنا ولا يلزم  
النفس لان كل واحد منهما له استيفاء قبض الروح الا انه لا تجزى فصار مستويا جميعه فان قيل في الاصل  
المقيس عليه كل واحد منهما قطع جزا لم يشاركه الاخر فيه فصار قاطعا بعض اليد ولا يجب فيه قطع جميع اليد  
واما هاهنا لم تقطع كل واحد منهما جزا الا ان يشاركه الاخر فيه فصار قاطعا للكل من طريق الحكم فيجب القصاص  
كما لو اشتركا في القتل فقتل له فيما دون النفس لقصاص تعلق بالابانة وفي الاصل المردود اليه الابانة معصاة  
اليها جميعا كما في سلتنا ثم لو جمل القصاص هناك لذلك في سلتنا لسا في حقه الله يقول انما اشتركا في حيايته  
لوا نرد كل واحد منهما جمل القصاص عليه فاذا اجتمعا وجب جمل القصاص عليهما كما في النفس والفرق ما ذكرنا  
**قال** ولو قطع رجل يد رجل من نصف الساعد ورجله من نصف الساق عدل لم يكن عليه في ذلك قصاص لان  
استيفاء القصاص متعذر والقصاص فيما دون النفس يعتبر فيه المساواة ولا يمكن اعتبار المساواة **قال**  
ولو قطع رجل يد رجلين اليمين واليسرى قطعت يدايهما وكذلك ان قطعها من واحد لانه يمكن استيفاء القصاص  
هاهنا لان اليمين باليمين واليسرى باليسرى والاشكال فيه انه اذا قطع اليمين من احد الرجلين واليسرى  
من الاخر فلم يستهلك واحد منهما فهاهنا اذا قطعت يمينه ولياها فانت منقعة البطش وصار مستهلكا من  
طريق الحكم حتى لو كان عدا فاعتقه عن كفارة عيمته لا يجوز ويقول انه لا يصير مستهلكا بفعل كل واحد  
ولكن باجتماع الحقيقتين صار مستهلكا وفي باب القصاص يستوي فان كان يودي الى الاستهلاك ويؤى على طرفه

بينهما



الاربع خلافا لقطع في باب المرقه وقال ولو قطع بين رجلين قطعت يمينه لهما وعمره الذي لهما عن اليد يمينها وهذا  
على قول اصحابنا سواء كان القطع على التعاقب او كانا جميعا معا وعند الشافعي ان قطعها على التعاقب بالقصاص الاول  
والثاني دية اليد فاذا قطعها معا فالقصاص يفرع بينهما فاذا خرجت فرعته فالقصاص له وللتاني الدية واجمعا  
ان احدهما لو بادروا استوفيا كان مستوفيا حقه وانتقل حق الثاني الى الارش وكذلك هذا الاختلاف في النفس  
اذا قتل رجلين على اقل من ما سوا قتلهم معا وعلى التعاقب والجواب عما شافعي كما قال فينا دون النفس الا ان احد  
اصحابنا يفرق بين النفس وما دون النفس في واحد ان يبادر دون النفس يقطع يده لهما ولعزم دية يمينها  
وفي النفس يقتل لهما ولا يمسوا ذلك اما استعمال الفرقة لظاهر المستحق بعد التساوي في سبب الاستحقاق بل  
عندنا وتذكرنا فيما تقدم من الكتب في رجل اغتصبه اعدله في مرض موته واما موضع الكلام فها هنا انه لا  
تأمر للدية ويقطع يده يمينها والدية لليد الاخرى يمينها لاصحابنا رحمهم الله انما استويا في سبب الوجوب لان  
الاموال لما دبت له القصاص يقطع القاطع يده وكذلك القطع على صورة وحد حق الثاني الا ان حق احدهما سبق  
حق الثاني وقام حق الاول لاسيما تبوت حق الثاني لدليلين احدهما ان الثاني لو بادروا استوفوا كان مستوفيا حقه  
من القصاص ولم يكن مستوفيا غير حقه وكذا كان قيام حق الاول يمنع تبوت حق الثاني اوجب ان لا يصح استيفاء  
كالودع عند رجل يورده عند الآخر ثم ان الثاني يادروا استوفوا لا يصح استيفاءه والثاني ان الاول وعفا  
كان للتاني حق الاستيفاء بالاجماع فلما ثبت ان قيام حق الاول لا يمنع تبوت حق الثاني لم يترجح الاول بالدية  
اذا كان سببه مثل سبب الاول هذا كما تقول فمن اوصى رجل ثلث ماله ثم اوصى به لآخر فانه يستويان فيه وكذلك  
المريض اذا استهلك الف درهم لرجل ثم استهلك الآخر الف درهم ثم مات وترك الف استويا في ذلك وكذلك العبد  
اذا استهلك الف درهم لرجل ثم استهلك الآخر الف درهم ثم مات وترك الف ولم يمت فانه سماع لهما جميعا لكذا المعنى  
ان تبوت حق الاول لا يمنع تبوت حق الثاني والسبب الثاني مثل الاول ووجه آخر ان يدا لقاطع بعد القطع باقية على  
ملكه بل يد له لو قطعت فمدا كان اليه استيفاء القصاص ولو كان خطأ كان الارش له فاذا ثبت ان يده باقية  
على ملكه لم يمنع تبوت حق الآخر فيه كما لو اوصى ثلث ماله لرجل ثم اوصى به لآخر فان الثلث يكون بينهما على سواء الا ان  
ملكه لا يزول بالوصية ولما تزول بالموت للشافعي يقول ان الاول سقى يده بالقصاص فلا يستحقه الثاني بل يله  
ما لو باع عبدا من رجل يورده من اخر لو رده من عند رجل يورده من عند اخر والجواب ما ذكرنا قال ولو عفا احدهما  
عنه قل القصاص قصصه الثاني ولا يبيح للعاني قال هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون العفو قبل قضا القصاص  
او بعد قضا القصاص عليه بالقصاص والدية قبل استيفاءه دية اليد او بعد قضا القصاص واخذ دية اليد  
اما اذا اعتق احدهما قبل القصاص وان الآخر ان يقطع يده لان القصاص واجب لكل واحد منهما الا ان يده تصابقت  
توقير حقهما فحل القصاص بينهما للضرورة فلما عفا احدهما فقد ارتفعت الضرورة هذا كما قلنا في الشقيقتين اذا لم  
احدهما قبل قضا القصاص لهما كان للآخر ان ياخذ جميع الدار بالشفقة كذلك هاهنا واما اذا عفا بعد القصاص قبل استيفاء  
دية اليد فيقول ان حقه وجه الله واي يوسف الآخر انه ان يقتضى في قول محمد لا يقتصر ولكن ياخذ الارش لاني  
حينئذ واي يوسف لان القصاص في باب الحدود والقصاص امضا وها فلما لم يمتص مكانه لم يقتصر الا ترى ان الشافعيين  
لوحدهما على ضرورة ان القصاص يقتضي القصاص ثم ليس المقصود عليه قبل الاستيفاء بطل القصاص وصار كما نراهم قبل  
القصاص كذلك هاهنا اذا عفا بعد القصاص كانه عفا عن قبل القصاص وجه قول محمد رحمه الله وذلك لان القصاص لما قضا  
بالقصاص يمينها وملك كل واحد منها نصف الدية فبطل حق كل واحد منهما في نفس القصاص لانه لا يجوز ان يحبس  
نصفه يده اليد وجميع القصاص في اليد فاذا كان كذلك فحل حقه في اليد هذا كما قلنا في الشقيقتين اذا قضا القصاص

لها بالشفقة ثم سلم احدهما ليس للآخر الا النصف وان سلم قبل قضا القصاص لهما كان للآخر ان ياخذ الجميع قبل ان يسلم  
الشفقة قضا القصاص لهما بالملك وملك كل واحد منهما نصف الدار بقضا القصاص فلا يغير ذلك الحكم واما هاهنا القصاص  
لم يكن في الارش ولم يملك كل واحد منهما يد فصار الحال بعد القصاص كما حال قبل القصاص وهذا الاختلاف مثل الاختلاف الذي  
في باب الحدود وان احدهما في باب المرقه اذا رجع بعد القصاص قبل الامتصاص كرجوعه قبل القصاص والامتناع بعد ذلك  
وقول الشافعي واي يوسف وعلى قول محمد الرجوع بعد القصاص قبل الامتناع كرجوعه قبل القصاص والامتناع بعد ذلك  
عني احدهما بعد استيفاء الدية فان على قول محمد لا يملك لانه ليس للآخر ان يقتصر ولكن ياخذ تمام الدية واما على قول الشافعي  
حينئذ واي يوسف وجهها الله القصاص بحسب القصاص وفي الاستحسان لا يجب وجه القصاص وذلك ان العفو ورد  
استيفاء القصاص فصار المسئلة الاولى الاستحسان لهما كما في هذا الدية وتقتضي لهما في ذلك المال وتلك ملكهما  
بجواز ان يملك احدهما تمام القصاص بعد ملكه للآخر بخلاف الفصل الاول اذا المستوفيا الدية لانه لم يكن من القاصي حقا  
القصاص ولا يجوز ان تقع المشاركة بينهما في القصاص في القول واما هاهنا فقد وقعت المشاركة في الارش ووقفت المشاركة بينهما  
في القصاص كما اشارت في المال ذكر القياس والاستحسان في رواية ابي سليمان فيها اذا اقتضى المال ولم ياخذ الدية  
ولكن اخذ بها رها كذا في قياسه واستحسانه لان في الارش ان استيفاء القصاص يقتضي المال وذكر القياس والاستحسان  
في رواية ابي حنيفة في فصل الرهن ولو اخذ بالمال الكفيلة فاجاب فيه كما اذا لم ياخذ المال لان الكفيلة ليس فيها معنى الاستيفاء  
فان قيل قضا القصاص للآخر ان يقتصر بالاجماع وان عفا بعد قضا القصاص في الاختلاف الذي قلنا قال واذا قطع الرجل  
اصبع من الفصل من يمينه ثم قطع بين احدهما باليد ثم قطع الاصبع ثم اجتمعا فانه يقطع اصبعه باصبعه ثم يقطع  
ما حبا ليد فان شاق قطع ما بقي وان شاق اخذ دية يده وانا بدنا باصباح الاصبع لان في الدية توفير الحقير جميعا ولو بدنا  
بالقصاص باليد فانه حق صاحب الاصبع اصلا وروا ولويدنا نحن صاحب الاصبع لا يبطل حق صاحب اليد ولكنه سبب تخيير  
شافعي به ناقضا ولا يبيح سوا ذلك وان شاق اخذ ارش اليد والاشنان قد يرضى بالقصاص تغيرا لغير القصة ولا  
رضى بالارش كاملا وهذا الرجل يقطع يده رجل فيل لقاطع شاكوا كانت مقطوعة الاصبع بالمقطوع يده بالخيار ان شاق  
رضى بالقصاص ناقضا وان شاق اخذ دية اليد كذلك هاهنا هذا اذا حضر جميعا ولو حضر احدهما قبل صاحبه ان حضر صاحب  
الاصبع او لا يقتصر له ثم اذا حضر صاحب اليد كان له الخيار لانها لو حضر جميعا كان الحكم هكذا اذا حضر صاحب الاصبع  
ولو حضر صاحب اليد ولا يقتصر له ويكون لصاحب الارش ان حق صاحب اليد عاجل وحق الآخر اجل فلا يبطل الحق العاجل بالاجل  
ثم اذا حضر صاحب الاصبع فان له الارش لانه قضي دينه في رفته مقصود فلا يبطل حقه بخلاف ما اذا مات اصبعه باصبعه  
**قال** ولو قطع من اصبع رجل مفصلا ومن اصبع رجل اخر مفصلي ومن اصبع رجل اخر الاصبع كلها ثم اجتمعا  
وذلك كله في اصبع واحدة فان هذه المسئلة على قياس المسئلة الاولى اي يدا يقطع صاحب المفصل الاعلى لان في الدية تدوير  
الحقوق كلها ولويدنا بصاحب الاصبع كان فيه ابطال الحق صاحب المفصل ولويدنا بالاصبع ولويدنا نحن صاحب المفصل  
كان فيه ابطال الحق صاحب المفصل ولويدنا بالاصبع يبطل الحقوق كلها ولويدنا نحن صاحب المفصل الاعلى يبطل الحق صاحب  
المفصل مفصل مخيران شاق اخذ المفصل ولا يبيح سوا ذلك وان شاق اخذ ارش المفصل لانه وجه حقه تغيرا لغيره  
ان صاحب الاصبع مخيران شاق اخذ ما بقي باصبعه وان شاق اخذ ارش الاصبع **قال** ولو قطع كف رجل من مفصل  
ثم قطع يده من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع لصاحب الكف وبين صاحب المرفق فان شاق قطع ما بقي حقه وان شاق  
الارش والمعنى ما ذكرنا في المسئلة الاولى قال فلا يخرج الرجل من شجرة فاخذت ما بين قولي المشجج ويهي لا داخله بين  
قولي الشاج كما اذا كان راس الشاج اكبر وراس المشجج اصغر وذلك للتقدير ان الشجرة لو شج من راس الشاج لا داخله بين  
فرعها وان المشجج بالخيار ان شاق اخذ الارش وان شاق اقتصر مقدار شجرة ولا داخله ما بين فرعه وبين راس الشاجين

وجه

الاصبع



انما يتصور ما استوفى كذا كذا فانها انما استوفى ما هو مضمون عليه الا انه لا يظهر الضمان لوقوع المعاصاة وانما تقع المقاصاة  
 اذا اراد من ذلك ان يكون يدا من فاذ اسرى الى النفس لم يكن قصاصا باليد لانها عدل واليد على انما عدل ان  
 القصاص فيما دون النفس لا يجري من اليد ولا من العبد والاحرار ولا من النساء والرجال والقصاص في النفس يجري  
 بينهم سلبا منها عدل وصار هذا كما اذا كان له عليه دراهم قد استوفاه في حرم على غزاة دراهم فاذا اجمعت دنائير  
 كانت مضمونة عليه ولا يلزم على هذا الامام اذا قطع يد السارق فذات من ذلك ان السراية لا تكون مضمونة عليه  
 لان الحناية هناك لم تكن مضمونة لانه لا يستوفى نفسه وانما يستوفى به سبحانه وتعالى الا ترى انه لو استوفى لم يرد  
 فكان القطع غير مضمون على الامام فلم يكن يلزم ولا يلزم على هذا النزاع والاحتجاج والحكم ان السراية لا تكون مضمونة  
 عليهم لان الحناية لم تكن مضمونة عليهم رفع الامر فنصارا عاملا له لا لنفسه واستقل علم اليه واما ما هنا استوفى  
 نفسه فلم ينقل الى غيرهم واصل الاستيفاء مضمون كذلك السراية تكون مضمونة على ما ذكرنا ولا يلزم ما اذا قال الاخر  
 اقطع يدي فقطع يده انه لا يجب الضمان عليه اذا اسرى الى النفس لان القطع هناك غير مضمون لانه لم يمل لغزير لا لنفسه  
 فاستقل علم اليه فلم يلزم ولا يلزم على هذا ما اذا استأجر اية للركوب ففقط بخرجه انه لا يضمن والركوب مضمون  
 عليه لانه ما بالاجن والاجر مضمون عليه لان الاجر ليس يار الركوب واما هو ما بالتمكين من الركوب في الطريق فلهذا  
 لا يولد من الذي يار به الاجر الا ترى انه لو ساقه ولم يركب لزم الاجر وان شئت قلت انه استوفى يده لنفسه فقطعه  
 بوجوبه يضمن ما يتولد منه كما لو قطعه ابتداء ولا يلزم المسائل التي ذكرنا لانهم ما استوفوا لانفسهم واما استوفوا  
 لغزيرهم وكان يضمن في انفسهم ان جبال القصاص كما لو قطع يده استأظما الا ان القصاص قد سقط هاهنا لثبته  
 وجب له في على اعاقبه لانه ما فقد قتلنا انما قصد استيفاء ما حصل له ذلك فصار كالمخيل والقصاص سقط  
 بالشبهة والديه لا سقط لاي يوسف ومحمد رحمهم الله وذلك ما دون بالقطع فاقول منه لا يكون مضمون عليه  
 كالقاضي اذا قطع يد السارق وكما اذا قال الاخر لقطع يدي فقطع من سواي النفس قيل له ان هذا القطع مضمون فالمر  
 كانت مضمونة بخلاف ذلك المسائل ولانه ما دون مضمون وهو ان يكون قصاصا فاذا اقتدي اليه غير مضمون كما قلنا فيمن  
 قلع من انسان فاقص منه وقتلنا من مقتله وجب عليه ان يرضى من مقتله منه لهذا المعنى انه لما ثبت من النفس  
 بين انهم استوفوه قصاصا فيجوز الارش ولا يجب القصاص بالشبهة كذلك هاهنا وعلى ما دون ولكن بشرط سلامة  
 العافية وقد يجوز مثل هذا كالمروء على قارة الطريق وكما قصار اذا دق الثوب وتحرق ضمن وكان ما دون الشرط  
 السلامة كذلك هاهنا **قال** ولو كان المقتول لو مات قتل به المقتول منه وقصير ان رجلا لو قطع يده  
 وجب القصاص فاقص منه ولم يجب المقتول منه وقام المقتول لميراث ذلك القطع كان قتل لا وجب القصاص في الاجل  
 قطع يده في لان من له القصاص في النفس على اخرا اذا قطع يده لا يجب عليه شيء لان نفسه كالمباح له **قال** وقول  
 رجل رجلا فمضى الى يد يده فقطع يده على اقل به في غير ذلك الموضع لم يضمن لان دمه مباح لهذا الولي فلا يجب عليه قطعه  
 ثانيا لانه لو لم يله ان يترك المقتول لما اتى به من المسئلة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن المسئلة **قال**  
 ولو قطع يده عفا عنه كاستغفاره دية اليد في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه  
 هذه المسئلة على وجهين اما ان يموت من ذلك او يبرأ منه اما اذا مات من ذلك تبين ان عفو الميراث لا يوجب عفا  
 لولا استيفاء حقه فلا ضمان في اليد بالاجماع وان برأ من ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن دية اليد فلا يجب عليه  
 القصاص بالشبهة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن لاي حبيبة رجلا له وذلك لانه استوفى ما ليس له فيضمن  
 اذا قطع يده رجلا فمضى الى يد يده فقطع يده على اقل به في غير ذلك الموضع لم يضمن لان دمه مباح لهذا الولي فلا يجب عليه قطعه  
 لا يضمن لقيام حقه في النفس فاذا عفا عن النفس سبيل العفو في وقت القتل وتبين انه استوفى اليد بعين حق

قد مر  
 في كتابنا في القصاص  
 في القصاص في النفس  
 في القصاص في النفس  
 في القصاص في النفس

انما يتصور ما استوفى كذا كذا فانها انما استوفى ما هو مضمون عليه الا انه لا يظهر الضمان لوقوع المعاصاة وانما تقع المقاصاة  
 اذا اراد من ذلك ان يكون يدا من فاذ اسرى الى النفس لم يكن قصاصا باليد لانها عدل واليد على انما عدل ان  
 القصاص فيما دون النفس لا يجري من اليد ولا من العبد والاحرار ولا من النساء والرجال والقصاص في النفس يجري  
 بينهم سلبا منها عدل وصار هذا كما اذا كان له عليه دراهم قد استوفاه في حرم على غزاة دراهم فاذا اجمعت دنائير  
 كانت مضمونة عليه ولا يلزم على هذا الامام اذا قطع يد السارق فذات من ذلك ان السراية لا تكون مضمونة عليه  
 لان الحناية هناك لم تكن مضمونة لانه لا يستوفى نفسه وانما يستوفى به سبحانه وتعالى الا ترى انه لو استوفى لم يرد  
 فكان القطع غير مضمون على الامام فلم يكن يلزم ولا يلزم على هذا النزاع والاحتجاج والحكم ان السراية لا تكون مضمونة  
 عليهم لان الحناية لم تكن مضمونة عليهم رفع الامر فنصارا عاملا له لا لنفسه واستقل علم اليه واما ما هنا استوفى  
 نفسه فلم ينقل الى غيرهم واصل الاستيفاء مضمون كذلك السراية تكون مضمونة على ما ذكرنا ولا يلزم ما اذا قال الاخر  
 اقطع يدي فقطع يده انه لا يجب الضمان عليه اذا اسرى الى النفس لان القطع هناك غير مضمون لانه لم يمل لغزير لا لنفسه  
 فاستقل علم اليه فلم يلزم ولا يلزم على هذا ما اذا استأجر اية للركوب ففقط بخرجه انه لا يضمن والركوب مضمون  
 عليه لانه ما بالاجن والاجر مضمون عليه لان الاجر ليس يار الركوب واما هو ما بالتمكين من الركوب في الطريق فلهذا  
 لا يولد من الذي يار به الاجر الا ترى انه لو ساقه ولم يركب لزم الاجر وان شئت قلت انه استوفى يده لنفسه فقطعه  
 بوجوبه يضمن ما يتولد منه كما لو قطعه ابتداء ولا يلزم المسائل التي ذكرنا لانهم ما استوفوا لانفسهم واما استوفوا  
 لغزيرهم وكان يضمن في انفسهم ان جبال القصاص كما لو قطع يده استأظما الا ان القصاص قد سقط هاهنا لثبته  
 وجب له في على اعاقبه لانه ما فقد قتلنا انما قصد استيفاء ما حصل له ذلك فصار كالمخيل والقصاص سقط  
 بالشبهة والديه لا سقط لاي يوسف ومحمد رحمهم الله وذلك ما دون بالقطع فاقول منه لا يكون مضمون عليه  
 كالقاضي اذا قطع يد السارق وكما اذا قال الاخر لقطع يدي فقطع من سواي النفس قيل له ان هذا القطع مضمون فالمر  
 كانت مضمونة بخلاف ذلك المسائل ولانه ما دون مضمون وهو ان يكون قصاصا فاذا اقتدي اليه غير مضمون كما قلنا فيمن  
 قلع من انسان فاقص منه وقتلنا من مقتله وجب عليه ان يرضى من مقتله منه لهذا المعنى انه لما ثبت من النفس  
 بين انهم استوفوه قصاصا فيجوز الارش ولا يجب القصاص بالشبهة كذلك هاهنا وعلى ما دون ولكن بشرط سلامة  
 العافية وقد يجوز مثل هذا كالمروء على قارة الطريق وكما قصار اذا دق الثوب وتحرق ضمن وكان ما دون الشرط  
 السلامة كذلك هاهنا **قال** ولو كان المقتول لو مات قتل به المقتول منه وقصير ان رجلا لو قطع يده  
 وجب القصاص فاقص منه ولم يجب المقتول منه وقام المقتول لميراث ذلك القطع كان قتل لا وجب القصاص في الاجل  
 قطع يده في لان من له القصاص في النفس على اخرا اذا قطع يده لا يجب عليه شيء لان نفسه كالمباح له **قال** وقول  
 رجل رجلا فمضى الى يد يده فقطع يده على اقل به في غير ذلك الموضع لم يضمن لان دمه مباح لهذا الولي فلا يجب عليه قطعه  
 ثانيا لانه لو لم يله ان يترك المقتول لما اتى به من المسئلة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن المسئلة **قال**  
 ولو قطع يده عفا عنه كاستغفاره دية اليد في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه  
 هذه المسئلة على وجهين اما ان يموت من ذلك او يبرأ منه اما اذا مات من ذلك تبين ان عفو الميراث لا يوجب عفا  
 لولا استيفاء حقه فلا ضمان في اليد بالاجماع وان برأ من ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن دية اليد فلا يجب عليه  
 القصاص بالشبهة وقال ابو يوسف ومحمد لا يضمن لاي حبيبة رجلا له وذلك لانه استوفى ما ليس له فيضمن  
 اذا قطع يده رجلا فمضى الى يد يده فقطع يده على اقل به في غير ذلك الموضع لم يضمن لان دمه مباح لهذا الولي فلا يجب عليه قطعه  
 لا يضمن لقيام حقه في النفس فاذا عفا عن النفس سبيل العفو في وقت القتل وتبين انه استوفى اليد بعين حق

لان علمهم



الا ان القصاص لا يجزى المشبهة وهو استيفاء في وقت كان حقه ثابتا فيه فبعد ذلك ان بين انه لاحق له فيه ولم يخط  
عن اجاب المشبهة وانما قلنا انه لاحق له في الطرف لانه لا يلحقه احداهما انه لو قص يده حقا كان عليه كما لو قطع يده اخر فقط  
يد قصاصا لم يضمن للولي شيئا وان كان الولي حين يديه يضمن كما اذا كان القصاص في اليد حقا فقتلها كما اذا قطع  
يد قصاصا لرجل اخر او قطعت في سرقه ضمن الولي يده والدليل عليه ان غيره لو اتلف عليه كان ارثا للقاتل  
للولي ولو كان له الحق فيها كان الارث له وبذلك لا بد من الاستيفاء والدليل على انه لاحق له في الاطراف انما حقه في النفس والمال  
يستوي في الرجل حق نفسه لم يحد من الاستيفاء والدليل على انه لاحق له في الاطراف انما حقه في النفس والمال  
انما اعتبر في اليد لانه لا في الاطراف عدلت هذه الدلائل انه لاحق له في الاطراف الا انه لا يضمن لقيام حقه في النفس  
وبالعفو سقط حقه عن النفس فان قتل الولي حقه في الطرف بدليل ما ذكر في الجامع في الشاهد من انما حقه في اليد  
رجل بالقصاص فقط القاصي به فقط الولي يده لم يرجع الشاهد عن الشهادة بضمن الشاهد ان يده اليد ولو  
يضمن الولي ولو لم يكن الولي حق وجب ان يضمن الولي والزم اخوان الشاهدين اذا رجعا لما يضمنان ما اوجبا  
ولو لم يوجبا للولي قطع يده لما وجب على اليد عليها قبل الرجوع فيها برجوعها لا يصدق ان على اجاب النعمان على او  
واما الثاني ان النعمان انما يرجع على الشاهدين لانهما اوجبا القسط ولكن لم يضمنوا القسط وهو ان القسط جعل بسبب  
شهادتهما وعلى المسبب على الموجب كما قلنا في شاهدي الظل قبل الدخول اذا رجعا وقصنا القاصي نصف المهر  
على الزوج جمعا نصف المهر وان لم يوجبا بشهادتهما المهر لان المهر كان واجبا بالعقد الا انه لما طاز الفرية  
الى الزوج قبل الدخول فقد اكمل على الزوج ذلك وظلت الاضافة الى الزوج وجعل الشهادة على اصل المهر كذا  
ها هنا حل اسباب القتل في اسقاط ضمان اليد محل شهادتهما باسقاط الضمان صريحا وكما قلنا في جاف المير على او  
الطرف لاني يوسف ومحمد رحمهم الله انما القاتل لاقية له في حق الولي بدليل انه لو قطع يده ثمرات من ذلك الحبل  
عليه في ذلك لو قطع يده لم يقتله لاجل عليه في ذلك حقه كان في الجمع فاذا قطع يده فقد استوفى حقه  
وارى عقوبه الى الثاني كما كان له على اخر القدر هو فاستوفى جسمانية ثم ابراه النصف الا ان الثاني كذلك ها هنا  
وقبلا على ما لو وجب القصاص في اليد فقطع اصبعها ثم على غير اليد لا يضمن الا اصبع يدا كذلك ها هنا  
والمعنى في ذلك ان موام الاصبغ باليد كما ان موام الطرف بالنفس لاجب عن قوله اذا استوفى بعض حقه فلا  
نسلم ذلك لما قلنا بانه لاحق له في اليد وليس هذا كما اذا كان له حق القصاص في اليد فاستوفى الاصبغ ثم  
عفا لانه لا يضمن الاصبغ لان اخر الاصبغ في تلك المسئلة كلها استحقه لان الاجزاء متحدة في باب القصاص  
اليده فصار من الاصبغ بعض حقه وقد استوفاهما وبالعفو سقط ما بقي وما في القصاص في النفس في الطرف غير  
معتبر على ما ذكرنا ان الصحيح يقتل بالزمن فلم يكن المستوفى من الطرف بعض حقه فاقتروا وقيل ان الجواب  
في الاصبغ في قول لي يوسف ومحمد رحمهم الله فاما على قول لي حنفية رحمه الله يضمن ارث الاصبغ ولا فرق بينهما  
قالوا في العين القصاص وفي السن اذا قطعت او كسر بعضا ولم يودع بقى والاصل ان في باب القصاص في ايد  
النفس يعتبر فيه المان له على ما ذكرنا فان امكن استيفاء القصاص بغيره لم يكن فلا يقتصر وجبا لدية  
في ماله ولا يجب على العاقلة فالعهد لما روي ان امرأة لطيفة فكرت نكاحها فاحصوا الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فامر بالقصاص فقلت هذا الخبر ان شبه العهد في ادون النفس عمد ويجزى القصاص واما النفس في شبه العهد  
تجلى لدية لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لان مثل خطا العهد مثل السوط والعصاة في شبه العهد  
الابل واسفا في كل واحد منها السببه وان لم يكن القصاص في ادون النفس تجزى لدية في ماله لما ذكرنا ان شبه العهد  
في ادون النفس عمد والعاقلة لا تقتل العهد **قال** واذا فقتل العين فذه يورها ولم تخفف فقتلها

القصاص

القصاص لانه اذا لم تخفف يكن استيفاء القصاص على ما ذكر في الاصل بحمل المراه لمرئى من يده يورها ومن نظر  
على غيره للاخري وعلى وجهه فقتل هكذا روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقتل هكذا قال واذا اخر قتل  
رجلا بالنار فقتله القصاص بقتله بالسيف انما وجب القصاص لان النار تعمل على الحد يد لا يمتنع بقتل  
الباطن ولا يدق دقا فصار في معنى السيف يقتل بالسيف ويقتل بالسيف ويقتل بالسيف ويقتل بالسيف  
الله في حقه القتل في الاستيفاء وبقوله مثل قتله وصورة المسلة رجل قطع يده رجل ومات من ذلك حرقة عنه  
وعنه تقطع يده كما قطع فان مات في مثل تلك المدة والاحرقه كذا ذلك اذا احرق رجلا بالنار عندنا يقتل بالسيف  
وعنه يودع مثل تلك النار فيدخل فيها فان مات في مثل تلك المدة والاحرقه كذا ذلك اذا احرق رجلا بالنار عندنا يقتل بالسيف  
رحمة الله عليهم اجمعين ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تؤذوا الا بالسيف هذا على الوجوب  
الاستيفاء جميعا وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقربوا احدا بعد الله والمعنى وهو ان هذا  
قتل وجب قصاصا فيستوفى عرقه كذا لو قتله ما حديد ولان هذا قتل وجب القتل فلا استوفى الا بالسيف  
دليلا ما قلنا في قاطع الطريق اذا قتل بالسيف بغيرها فانه يقتل بالسيف الذي يدل عليه ان الشافعي يعتبر المساواة  
في صفة القتل وحته والولي عاجز عن استيفاء القصاص تلك الجهة فقط المهر لنفس القتل فيقتل بالسيف  
وانما قلنا الولي عاجز عن ذلك لان الاول قتله بقطع يده في يده معلومة فليس من وسع الثاني قتله بالقطع والاد  
قرار في مثل تلك المدة فيحتاج الى حرقة بالسيف فتصير قار لابه دون الفعل الاول لان القسط كان يرضى  
منه الخاء وحرقه لارحمته الخاء فيضاف الوسا الى الثاني فيخرج الاول من ان يكون قتل نفسا عاجز  
استيفاء القصاص تلك الجهة والصفة وقاد ر عليه دون تلك الجهة بان حرقة موجبة من قبل الله  
الجهة التي يدل عليه ان الشافعي يعتبر المساواة في حقه القتل وصفته وعن تعتبر المساواة في نفس القتل  
فقول ما اعتبر الشافعي يودي الى ان ما خذ الولي الزيادة على الواجب لانه حرقة بقتله بعد القسط اذا لم يعت بالقسط  
في مثل تلك المدة كذلك القاه في النار وعن فيما اعتبر من المساواة في نفس القتل دون صفته يعطى بعض ما كان  
له من اعتبار الجهة فكان هذا الاعتبار اقل لان اسقاط بعض الحق امر خارج داخل الزيادة لا يجوز في القصاص  
كالحاجة الشافعي يقول الله سبحانه وتعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم اوجبا لاعتد  
بالمثل وروى ان يهوديان نكح حبيته حجارة فامر النبي صلى الله عليه وسلم وامر بوضع راسه بحجارة وروي عن  
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من عرق عرقاه ومن حرق حرقناه وهذا من باب والمعنى وهو ان المساواة  
معتبرة في القصاص ما امكن كما اذا قطع يده عدا ثم قتله عدا كان للولي ان يقطع يده ثم يقتله عدا حنفية  
رحمهم الله لاعتبار المساواة الجواب عن احتجاجه بالاية قلنا الآية حجة عليك لانه اعتدي عليه بخاتمة واحدة  
وعدل اعتبر عليه بخاتمين على ما ذكرنا والدار ان الآية محمولة على ما دون النفس لما ذكرنا والجواب عن خبر  
اليهوديان النبي صلى الله عليه وسلم انما امر بقتله بسيفه في الامر بالقصاص لا قصاصا الدليل على ان النبي  
صلى الله عليه وسلم امر بقتله ولم يفوضه الى ولي القصاص في بعض الاجزاء امر بان يرمي اليهودي والرجل ليجزى  
قصاصا وانما يجب على وجه المصلحة والياس والجواب عن الخبر الثاني انه انما قال ذلك على كمال التدبير والقد  
الاتيان قال مع هذا من قتل عدا قتلناه ومن جلع اسن خدعناه وهذا غير واجب بالاجماع والجواب  
قوله ان المساواة معتبرة في باب القصاص قلنا هذا لا يمكن لانه لا يمكن المساواة بينهما وليس هذا كما اذا  
قطع يده ثم قتله لانهما جانيان مختلفتان فكان له ان يستوفيهما جميعا فاما ها هنا جانية واحدة فلو قلنا  
انه يقتل به مثل ما فعل جانيان الى ان يحس عليه ما سحر رقتة اذا لم يعت من ذلك **قال** واذا لم يقتل رجل رجلا



برج كالحق فانت منه ضليه القصاص وكذلك لو شق بطنه بعود او ذبحه بفضة لان هذا يدل على الحديد لا بد بضع  
بعضا الا ترى انه لو ذبح شاة بعود له جرحه وبقضه حمارا كاله وصار بمنزلة ذبيحة السكين وكذلك هذا **قال**  
وان ضرب بعود حديد بسجدة حد يدا وما اشبه ذلك من الخاسر والحديد فعليه القصاص لان الحديد منصوص عليه  
فلا تترك فيه المعنى فاذا قتل به الحديد كيف ما قتل به وجب القصاص وكذلك الخاسر والرصاص لان ذلك من جنس الحديد والله  
اعلم **قال** ولو ضرب بجر او بعمامة خشب حتى يد منه لم يكن فيه قصاص في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف  
ويجوز حرم الله اذا جاز من هذا ما يعرف انه مثل السلاح واشد فيه القصاص وان قتل به بعضا صغيرا لا يجزى القصاص  
بالاجماع ولو اصاب الضرب بالعضا الصغيرة فقتله لم يجز القصاص عندنا وعند الشافعي يجب وفي الحديد يجب القصاص  
صغيرا كان او كبيرا احتج ابو حنيفة رحمه الله بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا ان قتل خكرا  
الهدم من السوط والقصاص من الابل وانما ساء خطا العمد لانه من جهة الفعل خطا من جهة الحكم لان الالهيت  
باله القتل تلت معنى الخطا ولم يفصل بين الصغير والكبير والموالاة وعدم الموالاة فان قتل السوط لا يكون الا  
صغيرا وكذلك المصاعيد الاطلاق لا يراد بها الا ما يعتد به الرجل عليه من ضعفه وذلك لا يكون الا بصغيرا والالفاظ الملقاة  
سرها لما يتعارفه الناس فيما بينهم من له ومن العضا ما تعد للرب عن نفسه كعضة الرعاة وللشافعي والقول  
صلى الله عليه وسلم لا فرق الا بالسيف فهذا على الوجوب والاستيفاء جميعا والمعنى المسئلة وهو ان الروح خرجت  
ولو خرجت سعة لا يجزى القصاص فلا يلزمه القصاص قياسا على الاب والام والجد اذا اجتمعوا على قتل الابن وكذلك  
اذا اوالا في السوط الصغير من الضربات لا يجزى القصاص عندنا لهذا المعنى وانما قلنا هذا وذلك لانه لو قتل به حرم  
الكبير وهو السوط او قتل به حجر صغير فذلك حرم من الكبير لا يجزى القصاص بالاجماع كذلك اذا قتلته بجموعه وكذلك  
السوط الصغير اذا اولى من الضربات ولا يلزمه على هذا الشيف لانه لو قتل به بعضه وهو الحديد الصغير كالابن وخوفا  
يجزى القصاص يدل عليه ان هذه الابن لو كانت له جرحا القصاص كان خروج الروح ببعضها يوجب القصاص وان كان  
لاستدبه القتل والاتلاف ولانه كان يجب به القصاص على القصاص ايضا اذا خرج سعة الروح كما اذا جرحه  
بسلة او بالسكين الصغير احتج ابو يوسف رحمه الله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان حرتين اقتتلا في  
عقد فضررت احدهما الاخرى فهو مصح فالتجديس ميتا وما شئت المرأة فواجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
الجرح في الام القود وروي ان يهود ياروخ راس صيدية بحجارة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يضربوا  
بالحجارة والمعنى وهو ان هذا الميت به الانسان غالبا ويقصد به الاتلاف فصار كالعود من الحديد والشيف  
العضا الصغير لان هذا ما لا يموت به الانسان غالبا ولا يقصد له بالاتلاف انما ذلك لتأديب به عليه ان  
الاتلاف في النار ما كان مما يقصد به الاتلاف ولم يسرع داسا حل محل القتل بالسيف في وجوب العضا فكذلك العضا  
الكبير والحجر الكبير لما الجواب عن احتجاجه بغير الضرب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجب في الجرح في الغرغرة وفي الام  
الدية والحجر في الجرح من العود كان من الحديد كذلك اوجب القود والجواب عن قوله فان هذا ما يموت به الانسان  
غالبا قلنا الحكم لا يتعلق بهذا فانه لو قتل بالابن جرحه عليه القصاص ومع ذلك لا يموت به الانسان غالبا وقوله  
انه يقصد به الاتلاف فليس كذلك بل الحديد في الاصل هو المعد للقتل والقتال قال السقالي وائرنا الحديد فيه  
باسنديد فاما العضا والحجر لم يعد للقتل غالبا وانما يستعمل على طريق الاستعانة في الاتلاف لانه لا يوجد بحجارة  
واحتج في حرمانه الاسلحة بخلاف العود من الحديد وليس هذا كما اذا القاه في النار واخرجه لان ذلك يدل على  
السيف لانه يدخل الباطن بخلاف المشاع فيه **قال** واذا غرق رجل رجلا في ماء فلا قصاص عليه وان كان لونه  
انه لا يتطلب منه تلفا نحو ذلك عن عمر رضي الله عنه وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد عليه القصاص

911

اذا طعن ذلك فلا يباح من مثله والاختلاف فيه كما ذكرنا فيما اذا قتل بالعضا الكبير فان ذلك لما كان حال قتل  
نحو من مثله وقيل لا يجوز عزقه وما تلاجه القصاص ويجوز الدية على العاقلة لان هذا مما جرى في المراح **قال**  
نصار شبه العمد وليس كالا حرق بالنار على قول ابي حنيفة رحمه الله لان النار قبل على الحديد لا تدخل النار  
مخلاف **قال** ولو ان رجلا خنق رجلا حتى مات او طرحه في بئر او القاه من ظهر جبل او سطح فانت لم يكن  
قصاص وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قياس قول ابي يوسف ومحمد ان القاه من موضع لم يكن  
لا يباح من مثله بجلب القصاص كما قالوا في القتل بالحجر فان كان اخنا قاذق حتى غرق فاحد معروف بذلك فعليه  
القتل بالحجر فان كان اخنا قاذق حتى غرق او احدهم معروف بذلك فعليه القتل وانما يتل بالسيوف القصاص  
نحو المسلمون عن شرم ولا يقتل قصاصا حتى ان يورثه المقتول الدية على عاقلة الخناق لانه لم يقتل قصا  
ولذلك الامام يقتله ولا يقصونه الى الاوتيا لانه يقتل سعيه في الارض بالسيوف **قال** ولو سعى رجل في  
سما او حرم اباه احار اقتله لم يكن عليه قصاص في الدية على عاقلة لانه شرب السم مما جرى في اشد اوى قصاص  
سبها باخطافا بغيره القتل باخنق والسوط ونحو ذلك هذا اذا ادمر ولو كان اعطاه اباه فشر به لم يكن  
عليه ولا على عاقلة شي لان الدية تله بنفسه وانما غرق وجده وباحداع والغرور لا يجزى القصاص ولا الدية  
وجب للمعزير لانه ارتكب المنكر **قال** واذا خرج الرجل الرجل عدا بالسيوف فاشهد المجرم على نفسه  
ان فلانا لم يجرحه ومات المجرم من ذلك فلا شيء على فلان ولا يقتل عليه البينة بالحجانية لانه لما قال المجرم  
فلان فقتل رجل حتى نفسه فلا يقتل بدنه ولا بینه ورثته على الحجانية لان البينة انما تقتل بعد صحة  
الدعوى فاشبه لانه نفي الجرح عنه ولا فاذا ادعى انه هو الذي جرحه لا يقتل قوله فكذلك ورايه لا يقتل  
بدنه لانه يقوم مقامه ولو لم يقتل المجرم بذلك ولكن عفا او يان عن الحجانية قبل موته لم يمت  
فالتياس ان لا يجوز عقوبتهم ويجوز في الاستحسان وكذلك هذا القياس والاستحسان في المجرم  
اذ عفا القياس ان لا يجوز لان حقهم تحت بعد موت المورث فاذا عفا قبل وجوب حق له لا يجوز الا ترى ان المريض  
لو كان له قتل رجل قصاصا لم يمت واحد من اوليائه فبقي عفا وارث المريض قبل موته لا يجوز عقوبته كذلكها  
والا ترى ان المريض عنه او عفا في هذه الحالة جاز عقوبته فثبت ان الحق له فلا يجوز عفو وارثه في هذه الحالة  
وجه الاستحسان ان القصاص جلي للورثه وقد جدد بسبب وجوب القصاص وهو الجرحه والعفو بعد جرحه  
يجوز وليس هذا القصاص الذي وجب للمريض على اخر لان هناك جرح القصاص للمريض ولا يجوز عقوبته وارثه  
هاهنا الاول ما يجزى القصاص جلي للوارث فاذا اعفى ذلكا يجل جرحه ولو ان المريض هو الذي عفا بنفسه  
القياس ان لا يجوز لان القصاص والما يجزى للوارث بالمريض اراد ابطال حق الوارث ولا يجوز وفي الاستحسان  
يجوز وجه الاستحسان ان الوارث يقوم مقام الميت فلما جاز عفو الذي قام مقامه بعقوبته  
اجوز والله اعلم **باب العقوب** قال والعقوب عن دم العهد كما يري في الرمن من جميع المال  
والعلة ما ذكر في الاصل انه ليس بمال واذا لم يكن مالا لم يعتبر خروجه من التلث قال والعقوب عن اخذ  
القبيلين لا يسطل القود عن القاتل الاخر وكذلك الصلح مع احدهما لان له ان يقتل احدهما ويترك الاخر  
وكذلك جنابه له ان يعفو عن احدهما ويقتل الاخر وليس هذا الحالة الاستدلال ان القصاص اذا لم يجب على  
احدهما في الاستدلال لا يجزى الاخر لان القصاص اذا لم يجب على احدهما في الاستدلال ليس له في قصاص الاخر  
اذا ضرب احدهما بالعضا والاخر بالسيف وكان احدا القاييلين او المقتول ونحو ذلك واما هاهنا كان العفو  
لعدو جوب القصاص عليها فاذا سقط عن احدهما بالعفو او بالصلح بقي القصاص في حق الاخر ولم يمكن للميت



في قصاص الاخر في اصل الوجوب وحكم النكاح حكم الابتداء على هذا كثير من المسائل مثل الاباق ووجوب العدة  
وجعله المدة وعرض ذلك **قال** ولكل وارث من دم العبد نصيب ميراثه بخلافه عمق وصلحه وهذا في قول  
علمائنا وقال ابن ابي ليلى لكل وارث القصاص الا الروح والزوج فانه لا حق لهما في القصاص وكذلك الاختلاف  
في الدية وجه قوله ان المرأة اما تراث بالدم والقصاص بحبل الموت وكذلك الدية والزوج قد انقطع الموت  
الاثر بانه لا يراد عليه فعل الميراث بخلاف سائر الورثة اجمع اصحابنا رحمهم الله ياروي عن النخعي بن سفيان الكلبي  
انه قال كنت امير اعلى بن كلاب فورد على ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ورث امرأة اسمعيل الصباي من دية  
اسم وعن علي رضي الله عنه انه كان يقتص الدية على من اخذ الميراث ولان المرأة تراث زوجها والزوج يرث امرأته  
فوجب ان يكون مستحقا لذلك دليله سائر الورثة ان ذلك يجعل الموت واما يجعل الموت بسبب الحرفة  
السابقة وعند ذلك السبب الميراث قائم والاصل في باب الميراث انه لا يرث من سائر الورثة ولا يعتبر اعيانها  
الاثر ان الرجل اذا مات وترك امرأة فثابت بولدها مائة وسبعين وعندكم ما يبرهن من بين اربع سنين فان  
الولد يرث ابيه في تلك الحالة ليست بحالة الميراث وحالة الميراث وقت الموت الا ان السبب الموجب للميراث لما  
كان قايما عند الموت وهو وجود ماله في رحمة ورثته وكذلك من رمى سهمه الى الصيد ثم مات الذي لم احسب  
للتصيد كان ملكا للراي حين ينتقل الى ورثته وان كان الملك يقع بالاصابة والمساكين من اهل ان ملكه لا  
لما ان السبب هو الراي والراي كان في حال الحيوة فملكه وانتقل الى ورثته قال فاذا كان دم العدين  
رجلين فقطصا احدهما فلا قود على القاتل والاخر حصته من الدية من مال القاتل بلغ ذلك عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وهو في ثلث سنين وهذا في قول علمائنا رحمة الله عليهم اجمعين وقال  
مالك ان الاخر حق القصاص لاصحابنا رحمهم الله ما روي عن عمر بن مسعود انه اختم السدي في ذلك فاستشاره عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه فقال عبد الله ان هذا قد اصاب بعض النفس فليس للاخر ان يقتص ما اصابها فقال عمر  
كيف لي علم فانقضا عليه ولم يخالفهما احد من الصحابة ولان القصاص حق موروث بينهما اذا انتقل الى  
نفس سبهما على اعتبار الميراث فاذا عوفي احدهما فقد ابطال حق نفسه وتقدر للاخر استيفاء القصاص بغير  
من قبل من عليه القصاص لانه لا يحتمل التحري فانقلب ما لا حق لا يطل حقه اصلا فالكذا يقول ان القصاص  
يقتل كل واحد منهما في النفس الكمال فاذا عفا احدهما فقد ابطال حق نفسه ولا يطل حق الاخر لعنف دليله  
ما لو قتل رجل رجلين وكل واحد منهما ولي فقتل احدهما كان لولي الاخر ان يقتله وكذلك لو قتل ميتا وليت  
ابن فصدقه احدهما كان للاخر ان يقتص الدية لذلك ما هنا فقتل له لاسم ان حق كل واحد منهما ثبت  
النفس على الكمال بل ثبت لكل واحد منهما الحق في النصف على ما ذكرنا انه ثبت على سهام الميراث فاذا عفا  
احدهما بعد للاخر استيفاء النصف فانقلب ما لا خلاف ما لو قتل رجلين وكل واحد منهما ولي فقتل  
احدهما كان للولي الاخر ان يقتضيه لانه الحق بثلث كل واحد منهما على الهم في جميع النفس لانه اذ حرمها  
للمزور فاعفا احدهما سقطت حق الاخر اجمع واما احدهما لم يثبت بينهما على سبيل الميراث لان الملك  
لا يورث وكل واحد منهما حق اقامه الحد في الفاعل عن نفسه فلما صدقه احدهما كان للاخر ان يقتص الدية  
العارض نفسه بخلاف مستثنى ان القصاص محرم بينه الميراث بخلاف ما اذا قطع يد خطا انه يجب دية اليد  
في سنتين الثلث في سنة والسدس في سنة اخرى لان ذلك يجب ابتداء وليس محرم ومن اجله فافتقر قاض الجملة فافتقر  
من هذا الوجه **قال** فاذا كان دم العدين اثنين فشهد احدهما على الاخر انه قد عفا فلهذا المسئلة  
اربعه اوجه اما ان يصدق القاتل والمشهد عليه لو كذب جميعا او صدقه القاتل كذبه المشهد عليه او كذبه

بطل

القاتل وصدقه المشهد عليه اما اذا صدقاه جميعا صار كما مر ظاهر وبطل نصيب المشهد عليه وانقلب نصيب  
الشاهد بالاول وهو نصف الدية وصار كمن شهد على غيره من اهل بيته او اذ كذبا جميعا نصيب الشاهد وصار  
نصيب المشهد عليه ما لا لان الشاهد لما شهد على صاحبه فالعفو فقد اقر بابطال حقه في القصاص بغير  
نفسه المال على القاتل والقاتل بكذبه فاقرار على نفسه فابطل القصاص جاز ودعواه المال باطل وصار  
شهاده بمنزلة العفو عند لان ابطال القصاص كحل من حقه فصار كانه عوفي ولو عوفي انقلب نصيب الاخر  
ما لا كذبه هاهنا واما صدقه القاتل وكذبه المشهد عليه فانه يقتضي على القاتل بديته تامة لكل واحد  
منهما النصف لان القاتل لما صدق الشاهد فقد اقر ان نصيب الشاهد صار ما لا وادعى ابطال حق الاخر  
والاخر بكذبه فلا يقدر على ابطال حق الاخر ولان الشاهد لما جاز نصيبه صار نصيب الاخر ما لا لان  
بطلان القصاص لم يكن من حقه وهذا جواب الاستحسان والقياس ان لا يكون للشاهد شيء لانه محال  
نفسه بشهادته نصف الدية وجه الاستحسان انه لما صدقه القاتل انتفى عنه عن شهادته وكان له  
نصف الدية واما اذا كذبه القاتل وصدقه المشهد عليه فالقياس ان لا يكون للقاتل وفي الاستحسان  
على القاتل نصيب الدية للشاهد ولا للمشهد عليه وجه القياس ان الشاهد قد ابطال حقه لانه اقر  
بابطلان القصاص وادعى ان نصيبه صار ما لا وكذبه القاتل في ذلك فبطل حقه وصار بمنزلة القاتل  
ثم لما صدقه المشهد عليه فقد ابطال حقه ايضا حيث اقر بالعفو فبطل حقه جميعا وجه الاستحسان  
ان الشاهد لما شهد على العفو وكذبه القاتل فقد اقر ان نصيب المشهد عليه صار ما لا لانما قال القاتل  
عليه قد عفوت حاز فانه قال الذي اقر على القاتل هو الشاهد على العفو فحجوز اقراره وصير ذلك النصف  
من الدية للشاهد وهذا القياس والاستحسان كما قلنا في رجل قال لفلان على الف درهم فقال لفلان  
ليس لي واما هو لفلان فانه يكون لفلان استحسانا والقياس ان لا يكون له شيء كذا هاهنا **قال**  
ولو شهد كل واحد على صاحبه انه قد عوفي فان كانت احدي الشهادتين قبل من الاخرى فان الكلام فيه كالقائل  
وفي المسئلة الاولى لان الاول لما شهد اول مرة فقد بطل حقه ثم يدعي على القاتل المال والمشهد عليه بكذبه  
لانه يقول عفو تات وما عفو تات انا فينظر الى صدق القاتل وتكذيب كما ذكرنا في الفصل الاول وان  
كانت الشهادتان معا فهو مل ولا نه اوجه اما ان يصدق القاتل او يكذبها او صدق احدهما وكذب  
الاخر فاما اذا كذبها جميعا فلا حق لواحد منهما لان كل واحد منهما اقر باطلان القصاص وادعى المال فهو  
اقرار على نفسه باطلان القصاص ولا يقتل في حق دعواه المال لان القاتل بكذبه واما اذا صدق احدهما  
خاصة وكذب الاخر فانه نعم للذي صدقه لان الدية ولا يني للذي كذبه لان كلامهما ادعى عليه المال فقتل  
دعوى المال الذي صدقه سديد القاتل ولا ينظر دعوى الاخر لانه لم يصدق واما اذا صدقتهما جميعا كان  
القياس ان نعم لهما الدية وفي الاستحسان لا نعم لهما وجه القياس انه لا يعتبر بصدق احدهما تصديق لغيره  
فلو انه صدق احدهما جاز نصيبه ما لا وكذا اذا صدقتهما جاز نصيب كل واحد منهما لانه لا وجه للاستحسان  
وذلك ان هذا تصديق لسوئية التكذيب لان كل واحد منهما يقول لم اعف انا عفا صاحبي وهو انما قال صدقنا  
فكانه يوافق كل واحد منهما قد عفو ولم يعف ولو قال هكذا الاجب في ذلك هاهنا **قال** واذا كان  
الدية على يدك فشهد اثنان منهم على الثالث انه قد عفا فان كان الشاهد من منزلة الشاهد الذي شهد  
على صاحبه فهو على رتبة اوجه كما ذكرنا في تلك المسئلة الا ان هناك كان يعتبر النصف وهاهنا اعتبر الملك  
فالخلف القاتل والمشهد عليه صار كانه ظاهر وصار كذبه بين نكته فعرعفا احدهم وجعل القاتل ثلثا



الدية للشاهدين وان كذا جميعا القاتل والمشهود عليه الشاهدين بطل حق الشاهدين والقدر نصف المشهود عليه ما لا يورث  
ثلاث الدية ولو صدقها القاتل وكذا بها المشهود عليه فانه نقص على القاتل بدينه تامة بينهم اثلاثا ولو كذبها القاتل  
وصدقها المشهود عليه كان القياس ان لا يحصى في الاستحسان بحسب الدية للشاهدين كما في الفصل الاول للدين لا للدين  
فان كان معهم شريك رابع لم يشهدوا ولم يشهدوا عليه فله حصته في الدية في الوجوه كلها لانها لم يشهدوا عليه بالعفو فله حصته  
في الدية في الوجوه كلها **قال** فاذا ادعى القاتل العفو على بعض الورثة حلف على ذلك فان حلف جده بالعقاص وان حلف  
عن اليمن بطل حقه ولو فاته حصته في الدية لان القصاص واجب على القاتل الا ان القاتل يدعي سقوط القصاص لعفو  
بعض الورثة فكانت البيعة عليه في ثبات العفو فان لم يكن له يدعي على العفو حلف المدعي عليه فان حلف لم يطل العفو  
والقصاص على حاله وان نكل بعض بالعفو وكان سببه حصته من الدية كما لو فاته العفو طاهرا **قال** واذا شهد بها  
على القاتل انه صاح على الدية وانما قتله عده فبذلك المسئلة على وجهين اما ان يكون الكفالة شرطا في الصلح واما ان  
يكون الكفالة بعد الصلح اما اذا لم تكن الكفالة شرطا في الصلح وكفالة بعد الصلح فبذلك جازية لان الدية في نفسها  
بل في ثباتها احكاما على العفو وان كان الكفالة شرطا في الصلح لا يقبل شهادتها لانها لم يشهدوا على عقدهم بها  
لان الكفالة اذا كانت شرطا في الصلح لا يتم الصلح الاقلها انها فاضلت شهادتها على فعل نفسها فلا تقبل وفي الموضع الذي  
قبلت شهادتها فاديا المال لا يوجب بذلك على المكفول عنه الا ان يكون امره هوانا لانها فاضلت شهادته لغير امره فلا  
يرجعان عليه وان ادعى الولي كتمانها وحمل القاتل ذلك جازت شهادتها على نفسها فلا يرجعان على القاتل في  
**قال** واذا شهد شاهدان على العفو وقضى به القاضي فوجبا فلا ضمان عليهما لانها لم يشهدوا على عقدهما  
لان القصاص ليس بالفلان فلان عليهما وليسهما القصاص بل انما اقر على نفسهما بشرية الضرر وان لم يقضي القاضي  
فبشهادتهما جبا القصاص واجب على حاله لان القصاص لم يقض بالعفو وانما سقط القصاص بقضاء القاضي  
بالعفو لا بشهادتهما فاذا لم يقض القاضي جبا فلا يقضي القاضي بالعفو والقصاص في حاله لان القاضي لا يقضي  
بشهادة باطلة وقد بطلت الشهادة **قال** ولو شهد اهل العفو واختلوا في الوقت والى المكان والزمان فيما  
كان مرجعه الى الاقوال لا يوجب ابطال الشهادة لان القول مما يتكرر ويرجع معنى الثاني الى الاول وقد ذكرنا هذا  
في كتاب الشهادات ولو شهد اهل الورثة بالعفو ولم يعرفوا بهم هو فاشهادة باطلة ويقضي بالقصاص **قال**  
ولو شهد احدها انه عفا على الف درهم وشهد الآخر انه عفى على جمل بالشهادة باطلة لانها شهد اهل صلحين مختلفين  
وليس على كل واحد منهما شهادة شاهدين لان العفو على من جمل غير العفو على جمل وكذلك ان شهدا احدهما على الف  
درهم والآخر بمائة لانها شهدا على عقدين مختلفين وليس على كل عقدين شهادة شاهدين اذا كان المدعي هو القاتل  
وان كان المدعي هو الولي بالعفو وقع باقران بعد ذلك كان الدعوى في المال فلا تقبل في قول أبي حنيفة رحمه الله  
وعندها تقبل على الاقل على ما ذكرنا من الاختلاف في كتابنا للثبوتات وكذلك لو شهد احدهما بالصلح على عبد والآخر  
بالصلح على الف درهم ان كان المدعي هو القاتل فلا تقبل وهذا دعوى العفو وان كان المدعي هو الولي فلا تقبل في قول  
باقران فلا تقبل شهادتهما على المال لاختلافهما **قال** وعفو الاب عن امر لابنه الصغير باطل وكذلك القاضي لان  
في ذلك ابطال حق الصغير لعرضه وذلك لا يجوز **قال** واذا كان الدم وليا احدهما غايب فادعى القاتل ان الغايب  
قد عفى عنه واقام البيعة على ذلك فاني لا اقله واحذر العفو على القاتل لان هذه البيعة انما فاته على ابطال القصاص  
في نصيب الحاضر لان العفو اظهر من قبل الغايب بطل القصاص في العين جميعا فقد توجه القصاص على الحاضر والنبوة  
الا القصاص على الحاضر الا ان الغايب قبلت بيعة لان الحاضر حصه معه وان لم يكن له بيعة فاراد ان يختلف  
الحاضر فلا يمين عليه لانه لم يكنه ان يحلف الغايب احضر ولا يخاف فوت اليمين بخلاف البيعة لانه يخاف فوت البيعة

في الدية للشاهدين وان كذا جميعا القاتل والمشهود عليه الشاهدين بطل حق الشاهدين والقدر نصف المشهود عليه ما لا يورث

على الحاضر والغايب جميعا حتى ان الغايب اذا قدم لا يحتاج الى اقامة البيعة

قبل حضور الغايب **قال** فان ادعى بيعة حاضره على العفو اجله ثلاثة ايام كما في سائر الحقوق اذا ادعى بيعة حاضره  
يوصل بيعة ايام فان مضت الايام الثلاثة وادعى بيعة غايبة القياس ان يقضي ولا يوجب وفي الاستحسان يجوز ان يقضي  
يقوم البيعة اما لا وجه للقياس ان القصاص حق عاجل فلا يطل على اجل كما في سائر الحقوق لكل ادعى بيعة غايبة انه  
لا يوجب كذلك ما هو وجه الاستحسان وذلك لان القصاص امر مستعجل اذا التقى لا يمكن تأخير فوجب ان يتأجل في  
ذلك ويثبت ويوجب ولا يعجل وليس في الثاني مقدار معلوم فذلك على قدر ما يراه القاضي **قال** واذا شهد شاهدان  
على احد الورثة لعنة بالعفو او بانه اقترافا فلا تالم بعقله فالشهادة جائزة اما ان الشاهد اعلى العفو فلا شك في ذلك  
اذا شهد اعلى اقران انه لم يمت له لانه لا يجوز القتل كالاستحسان فالشهادة على جحد القتل فالشهادة على الابرار **قال**  
واذا كان الدم من رجلين فعفا احدهما قتل الآخر فبذلك المسئلة على وجهين اما ان علم بالعفو ولم يعلم اما اذا  
ادام يعلم بالعفو فلا قصاص عليه الدية في حاله او كان بالسيف وان كان بالعقاص فعلى العاقلة وانما جبا القصاص  
لان الشبهة تكفي في القصاص صاعد الاولين اذا عفا كان للعقل الاختلاف قال بعضهم لنا في حق القصاص فاذا كان  
الامر هكذا كان ما ولا في قتله فلا يجز عليه القصاص للشبهة وتجلد لدية في ماله اذا قتله بالسيف وله نصف الدية  
في حال القاتل الاول فبذلك نصف ويرد النصف وان قتله بعد ما علم بالعفو لانه لم يعلم ان دمه صار  
عليه فذلك لاجواب الشبهة التي ذكرنا وان كان فقيها يعلم انه ليس له ان يقتل بعد العفو بقتله فعليه  
القصاص لانه قتله لعنه حق ولا تاويل وهذا كما ذكرنا في كتاب الحدود ان الشبهة اذا كانت بشبهة ومساء كما اذا  
زني بجارية والد له وجارية زوجته ان ادعى بشبهة وقال غطت له رجل يدري عنه احد وان لم يدع بشبهة  
وقال غطت لها حرام يجب عليه الحد وكذلك اذا اطلق امراته ملثما وطهر من العدة كذلكها هذا **قال** واذا  
وجب القصاص على رجل فقتله وليا لدية سفا وعفا او وقع في يديهما في الطريق وغيره فوصفه في الطريق  
لم يكن عليه في ذلك شيء وكان بمنزلة القصاص لان القصاص من حقه فعلى وجه استوفاه كان مستوفيا لادته  
احاطا بجهة الاستيفاء اذا قتله بغير السيف وذلك لا يمنع الاستيفاء وان كان له وليان فعفا  
احدهما رضاه هذا الآخر بعد العفو فعلى عاقلة الدية في جميع ذلك الا السيف هذا اذا كان لا يعلم بالعفو  
او يعلم ولكن لا يعلم ان دمه صار حراما على ما ذكرنا فاذا قتله بغير احد يد كان ذلك شبهة العفو في الدية  
على عاقلة وان كان بالسيف بحسب ماله لا بدعه والعاقلة لا تقبل العفو اذا اوليا المقتول من العاقلة جميع  
الدية رجوع هذا القاتل في مال المقتول نصف الدية لانه لما عفى احدها انقلب نصيبا لآخر مالا وذلك نصف  
الدية في ماله واذا قتله بعد العفو معنى اعلم ذلك كان لاوليا المقتول جميع الدية على عاقلة ولا يقايل  
لان الحق في موضعين لاحدهما على العاقلة وللآخر في ماله بخلاف ما اذا قتله بالسيف انما تقايل **قال**  
ولو قتله غير اولي بغير امره عدا وخطا بطل من الاول ولا شيء لوليه ويكون على القاتل الاخر القصاص في القتل  
والدية على عاقلة في الخطا لان القصاص واجب في الغير وقد فاته بطل حق الولي وعلى القاتل الاخر القصاص  
ان كان عدا وعلى عاقلة الدية ان كان خطا لانه محصوم الدية في حقه ولو قتله غير فقال الولي ان امرته  
بذلك وليس على ذلك بيعة فانه لا صدق لانه صدقه بعد فوات الحمل وبعد طلاق حقه وهذا كالزوج  
اذا قال بعد انقضاء العدة مكنة لاحقته في العدة انه لا صدق لذلكهاها وعلى القاتل القصاص هذا هو  
القياس ويؤخذ بالقياس الا اذا اقامت البيعة على الامر وليس هذا كمن حفر بئر في دار رجل فوقع فيها الشاة  
ومات وقال صاحب الدار اما امرته بذلك فانه يصدق لان صاحب الدار لو ادله في الحال لم يكن ذلك لانه  
مالك الدار واما ما هذا ذلك القصاص قد بطل لصلح العاقلة قوله والقياس فيها واحد والله تعالى اعلم



**باب العقوف في الخطأ وغير ذلك** قالوا إذا قتل الرجل بالدية بين الورثة والموصي به بالثمن كسائر المركة لما ذكرنا من قبل أن الدية مورثة عنه على ما بينا والموصي بالدية مال وقد اوجبه له بثلث ماله قال ولا حق للموصي به بالثمن في الدية ولا حق لعقوف فيه لأن ذلك ليس مال وحق الموصي له أنما يثبت في المال لا إذا القتل بالصلح حين يثبت للموصي له حق في ذلك وجاز عقوف بعد الصلح لأنه انما صار مالا على حكم ملكه كانت فثبت للموصي له حق في ذلك المال **قال** وليس للعقوف من دم عمد ولا خطأ اما العهد فلا يسكن لأنه مال وإنما الخطأ ميراث من الميت ولا حق للعقوف في عين التركة الا ترى ان الورثة ان يخلصوا التركة لانفسهم اذا اتفقوا الذين من ماله **قال** واذا اعطى الرجل عن دمه وهو خطي في مرضه الذي مات فيه جاز عقوف من ماله لان عقوف في مرضه بوجه وصحة والوصية لها دها من الميت فان كان اوصى مع ذلك بوصايا خاصة اهل الوصايا والعاقلة في الميت لاستموا حكمه الا اذا كان الوصايا عقوف مجزئ يده على ما ذكر في كتاب الوصايا ان العتق المجزئ او من سائر الوصايا ان شاء الله تعالى ولو لم يعط الميت وعفا بعض الورثة بطل حصته العاقلة في ذلك **قال** واذا شهد شاهدان من الورثة على بعضهم انه عني من حصته والقتل خطأ فشهداها جازية هذه المسئلة على وجهين ان كان الشاهدان اخذوا بغير نفسها من الدية بشهادتهما باطلا لانهما يشهدان بتأييد فغان عن أنفسهما مع ما لا يوجب للشهود عليه حتى اشاركه فيما قصصا حرمهما فشهداها اراد ابطال حقه وتخليصا اخذوا لغيرها وان لم يخطئ الشاهدان جازية شهداها لانهما في شهادتهما دفع معصية ولا حرم فغان قبل لانهما اراد فشهداها تخليصا باني على القتل لانفسهما فكان فيه نوع تهمه قتل له حق استيفاء المسلمين من الدية كان لها قبل الشهادة وبعد الشهادة فلم يكن في شهادتهما زيادة فنعده لغيرها ولو شهد اهل بعض الورثة انه قبض شيئا من الدية لا قبل شهادتهما سوا قبض والشاهدان يصيد أنفسهما لولم يقبضا لانهما متهما في الشهادة في الوجهين جميعا اما ان لم يقبضا شيئا فلا يثبت اراد تخليصا قبضا لانفسهما فلم يقبل شهادتهما في الغالبين جميعا **قال** ولو شهداها اراد ان على المقول انه عفا عنه بوجه من القاتل فشهداها جازية لانها شهداها على الميت اخرا بشهادتهما بانفسهما فقبلت شهادتهما **قال** واذا شهد شاهدان على عفو الورثة وهم كبار فاجاز العاقبة وابر القاتل ثم رجعا عن شهادتهما فشهداها الدية لانهما شهداها بشهادتهما على الورثة فالأوصى الدية فقتناه ولا يفتق العتق برجوعهما كما في سائر المواضع **قال** ولو شهد شاهدان في الدية العهد على احد الورثة انه اقر القاتل اليوم الى الليل على الف درهم لم يكن ذلك عفو ولا مال له والعقاص طائلة لان تاجرا حتى لا يوجب سقوطه لانهما اقر احدهما استوفيه في باقي الحان لا يسقطه اصلا ولا مال له لانه دسوع لانه اخذ مالا ليس مال وعمله أو شهداها انه اخذ منه الف درهم على ان يعفوا عنه يوما الى الليل لهذا العفو وهو صحيح جاز لان العفو عبارة عن اسقاط الحق فضع الاسقاط وبطل التوفيق لا ترى انه لو طلق امراته اليوم او اعتق عبده اليوم وقع الطلاق والعتاق والتوفيق باطل ولا كذلك السائر لان السائر ليس عبارة عن اسقاط الحق وذكر في الاصل من زيد ابن وهب **قال** وجد رجل مع امراته جلا فقتلها بالسيف فاسقى بعض اهلها ماء فقتل فقتل عنده فقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يرفع حصته من الدية وعن ابراهيم رحمه الله استشار ابن مسعود رحمه الله في دم عذبا عنه بعض الورثة فقال عبد الله بن مسعود قد احاطت بعض النفس فلا يستطيع بغيره الورثة ان يعلوا حتى يعلوا ما عفا عنه هذا والذي لم يرفع حصته من الدية فقال عمر رضي الله عنه وما اري ذلكا ورهدين فقتل على ان الدم اذا كان بين اثنين عفا احدهما القتل ضد الآخر **قال** ولو ان رجلا اخذ السكين فوجاه بها راس انسان فاصحبه ثم فرج السكين قبل ان يرضها حتى شججه اخرى فعنه موصحة واحدة وعنده فيها القصاص وعليه ان كان خطأ ارش موصحة واحدة

وإذا شهد شاهدان على بعضهم انه عني من حصته والقتل خطأ فشهداها جازية هذه المسئلة على وجهين ان كان الشاهدان اخذوا بغير نفسها من الدية بشهادتهما باطلا لانهما يشهدان بتأييد فغان عن أنفسهما مع ما لا يوجب للشهود عليه حتى اشاركه فيما قصصا حرمهما فشهداها اراد ابطال حقه وتخليصا اخذوا لغيرها وان لم يخطئ الشاهدان جازية شهداها لانهما في شهادتهما دفع معصية ولا حرم فغان قبل لانهما اراد فشهداها تخليصا باني على القتل لانفسهما فكان فيه نوع تهمه قتل له حق استيفاء المسلمين من الدية كان لها قبل الشهادة وبعد الشهادة فلم يكن في شهادتهما زيادة فنعده لغيرها ولو شهد اهل بعض الورثة انه قبض شيئا من الدية لا قبل شهادتهما سوا قبض والشاهدان يصيد أنفسهما لولم يقبضا لانهما متهما في الشهادة في الوجهين جميعا اما ان لم يقبضا شيئا فلا يثبت اراد تخليصا قبضا لانفسهما فلم يقبل شهادتهما في الغالبين جميعا **قال** ولو شهداها اراد ان على المقول انه عفا عنه بوجه من القاتل فشهداها جازية لانها شهداها على الميت اخرا بشهادتهما بانفسهما فقبلت شهادتهما **قال** واذا شهد شاهدان على عفو الورثة وهم كبار فاجاز العاقبة وابر القاتل ثم رجعا عن شهادتهما فشهداها الدية لانهما شهداها بشهادتهما على الورثة فالأوصى الدية فقتناه ولا يفتق العتق برجوعهما كما في سائر المواضع **قال** ولو شهد شاهدان في الدية العهد على احد الورثة انه اقر القاتل اليوم الى الليل على الف درهم لم يكن ذلك عفو ولا مال له والعقاص طائلة لان تاجرا حتى لا يوجب سقوطه لانهما اقر احدهما استوفيه في باقي الحان لا يسقطه اصلا ولا مال له لانه دسوع لانه اخذ مالا ليس مال وعمله أو شهداها انه اخذ منه الف درهم على ان يعفوا عنه يوما الى الليل لهذا العفو وهو صحيح جاز لان العفو عبارة عن اسقاط الحق فضع الاسقاط وبطل التوفيق لا ترى انه لو طلق امراته اليوم او اعتق عبده اليوم وقع الطلاق والعتاق والتوفيق باطل ولا كذلك السائر لان السائر ليس عبارة عن اسقاط الحق وذكر في الاصل من زيد ابن وهب **قال** وجد رجل مع امراته جلا فقتلها بالسيف فاسقى بعض اهلها ماء فقتل فقتل عنده فقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يرفع حصته من الدية وعن ابراهيم رحمه الله استشار ابن مسعود رحمه الله في دم عذبا عنه بعض الورثة فقال عبد الله بن مسعود قد احاطت بعض النفس فلا يستطيع بغيره الورثة ان يعلوا حتى يعلوا ما عفا عنه هذا والذي لم يرفع حصته من الدية فقال عمر رضي الله عنه وما اري ذلكا ورهدين فقتل على ان الدم اذا كان بين اثنين عفا احدهما القتل ضد الآخر **قال** ولو ان رجلا اخذ السكين فوجاه بها راس انسان فاصحبه ثم فرج السكين قبل ان يرضها حتى شججه اخرى فعنه موصحة واحدة وعنده فيها القصاص وعليه ان كان خطأ ارش موصحة واحدة

لان الفعل فثل واحد لم يرفع السكين وانا يعطى حكم الفعل باخر نصارك كانه شججه موصحة كسمن والموصحة قبله تصغر وتكبر لا فرق بين موصحة صغير وبين موصحة كبير لان اخر لم يفضل بينهما ومثله لورفع السكين ثوبوا الي جنبها اخرى فاقبل لم يصل فمده موصحة اخرى يقتض منها في العهد وعليه ارش الموصحة في الخطأ لانه لما وقع السكين ثم وجاه هذا الفعل اخر غير ذلك الفعل فصار حكمها حكم موصحة اخرى **قال** واذا اتفقا الرجل عين الرجل وفي عين العاقلة يتا من ينقصه فالعقوفه باختيار ان شاء اقتص من عنه الناقصة وان شاء اخذتية عينه لانه وجد حقه ناقصا فان شاء رضي به وان شألم يرض واخذ الدية وهذا كما ذكرنا فيما قطع يد رجل ويدها لقطع شلوان المقطوعة يده باختياره كذلكها هنا وان كان عين المفتوح هي الناقصة فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل لان المماثلة فيما دون النفس معتبر على ما قدسنا ولا مماثلة بينهما وفيها حكومة عدل لان ليس فيها ارش مقدر **قال** ولو قطع يد رجل وفيها صغى مسودا وخرج لا ينقصها فعليه القصاص لان هذا عيب ليس لاسم الحيوان من ذلك فلا يعتبر الا ترى انه لا ينقص منفعة اليد اذا لو اغتبر مثل هذا العيب في باب القصاص بطل القصاص اصلا لانه لا يخلو عن ذلك **قال** ولو قطع من كف رجل اصصا زيادة فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل لان منفعة الاصص الاضلية اكثر من منفعة الاصص الزائدة والمماثلة فيما دون النفس معتبر لان الشرح لم يذكر بتقدير ارشها فان قطع الكف كلها فان كانت تلك الاصص هي الكف وينقصها فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل وان كان لا ينقصها ولا يرضها ففيها القصاص اما اذا كانت الاصص بوهن الكف فلا قصاص لان منفعتها صارت ناقصة فصارت باليد الشلوان وان كان لا يوهن الكف فقد قطع ثلاثا منه ففيها القصاص **قال** واذا قطع الرجل يد الرجل من المفصل فمات واقتصر على مقتص منه ثم قطع احدها ذراع صاحبه من تلك اليد فلا قصاص فيه فان كانا سوا وهذا في قول أصحابنا وقال زفر بن القصاص بوجود المساواة بينهما كما لو كان كل واحد منهما مقطوع المفصل الا على قطع احدها مفصله الثاني وما بقي من اصبعه انه جيل القصاص بوجود المساواة بينهما كذلكها هنا الا ان نقول ان المماثلة فيما دون النفس معتبر ولا مساواة بينهما في الارش لان ارش لزراع حكومه عدل وذلك ما قرر بالاراي والاجزاء فصار هذا كعبد قطع احدهما يد صاحبه انه لا جيل القصاص لانه لا مساواة بينهما في الارش لان ايدي العبيد تعرف قيمته فالاراي والاجتهاد وذلك ما يختلف للقومون فيه كذلكها هنا بخلاف ما اذا قطع رجل مقطوع المفصل الا على من رجل مقطوع المفصل لهما على مفصله الثاني او مفصله انه يحب القصاص لان بينهما مساواة في الارش لان لكل مفصل ارش مقدر والله اعلم **باب الشهادة** **في القصاص** **قال** واذا شهد شاهدان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب الرجل يصرخ فعليه القصاص لانهما شهدا بقتل وان لم يذكر القطر القتل فاذا شهدا انه ضربه بالسيف ولم يزل صاحب الرجل يصرخ فمات كان ذلك شهادة على القتل ولا يفتق القصاص ان ليا لها انه مات من ذلك ام لا لان ذلك عيب والعيب لا يعلمه الا الله سبحانه وتعالى ونحن لغرض الظاهر والظاهر ان الضرب بالسيف سبب من سبب الموت وقد ظهر الضرب ولم يظهر سبب الموت فمات من ذلك سبب لم يظهر سبب اخر وكذلك هذا في الخطأ وان شهدوا انه مات من ذلك لم يطل شهادتهما وتم وجازت اذا قاموا عدولا لانهم شهدوا بالظاهر **قال** واذا شهدوا الله ضربه بالسيف حتى مات ولم يزدوا على ذلك فهذا هو العهد لان الضرب بالسيف يحد الصفة يكون هذا ما لم يظهر الخطأ فصار شهادتهما على ذلك شهادة على قتل العهد وان سالاها القاصي العهد ذلك فهو اتفق وذلك لان باب باب القصاص في اخذ بالاحوط وكذلك اذا شهدا انه طعن برمح او رماء بهما او بلسا

فأصل ع



فقد اكله عند ما ذكرنا **قال** ولو شهد احدها انه قتل سيف وشهد الاخر انه طعن برمح او شهد احدها انه ضربه بسيف وشهد الاخر انه دبحه او شهد الاخر انه رماه بسهم وشهد الاخر انه رماه بنشابة واختلفا في مكان القتل او في موضع الجرح او في يد به والشهادة بالخلة لانها تشهد على قتلين مختلفين لان القتل بالسيف غير القتل بالرمح وكذلك القتل بالسهم غير القتل بالنشابة وكذلك لو اختلفا في المكان والزمان لان ذلك قول واختلفا في الشهود في الزمان والمكان فيما كان الشاهد مرجحه الى الاموال لا يسطل وما كان مرجحه الى الافعال سطل الشهادة وكذلك اذا اختلفا في موضع الجرح لانهما شهدا على قتلين مختلفين واذا شهدا شاهدان انه قطع يده عند امس مفصل وشهد شاهد انه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا انه لم يزل صاحرا في اش حتمات والولي يدعي ذلك كله عند افاي افضى على القاتل بنصف الدية في ماله لان قطع اليد ثبت شهادة شاهد والولي انصا يدعي قطع الرجل ولم يظهر فقطع الرجل لان الشهادة الواحدة لا تثل فلما ظهر قطع اليد بشهادة شاهدين ولم يظهر قطع الرجل فقط القصاص فصار كرجل قطع يده وقطعت رجله ولا يعلم قطعه ثم مات من ماله فانه لا قصاص على قاطع اليد للشبهة ولكن عليه نصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على رجل شاهدا ولم يركبا لان قاطع الرجل لا يظهر هذه الشهادة لان الشهادة تنفذ بالتركة ولم توجد ولو ركب احد شاهدي اليد واحد شاهدي الرجل لم يوجب القاتل شي لان يد يقي على كل واحد من الجانيين شاهد واحد لا يوجب الحكم الا بشاهدين وان ركب جميعا قضى عليه بالقصاص لانه ثبت قطع اليد وقطع الرجل بشهادة اليهود وانما من ذلك كله فان طلبا لولي ان يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك وانما له ان يقتص بالسيف كما لو قطع يده عند ومات من ذلك كله جلا قصاص ونحو دية ولا تقطع يده **قال** ولو شهد عليه شاهدان انه قطع يده من المفصل عند اخر قتل عند هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يكون كلاهما عدا وقتله خطأ ويكونا كلاهما خطأ او يكون قطع اليد خطأ وقتله عدا وقتله خطأ وكل وجه على وجهين اما ان يبرأ من الاول ولا يبرأ اما اذا كان كلاهما خطأ وكان قبل ذلك قتل البر وجبة واحدة ودخلت دية اليد في النفس بالاتفاق لانه لم سلفا لا نفسا واحدا فلا يجب عليه الدية واحدة واما اذا كان كلاهما عدا **قال** حنفية رحمه الله لولي ان يقطع يده ثم يقتله وقال ابو يوسف ومحمد لولي ان يقتله وليس له ان يقطع يده لاني حنفية رحمه الله انها جانيان لو اتفرقت كل واحدة منها او جلا العقود وان اجتمعا وجب ان لا يدخل بوجه احدهما في الاخر كما لو تخلف بينهما فودوا ولا يلزم على هذا الخطا اما بطريق القصد ولا يلزم لانهما قد اصابا الفارة بالعقود واما في طريق العقص فلا يلزم لان الدية يجب بدلا عن الفات لا عن الفعل والقصاص يجب حرا على فعل الفاضل لا ترى ان جماعة لو قتلوا رجلا خطأ يجب دية واحدة لانها تدل النفس هي نفس واحدة ولو قتلوه عدا جلا القصاص عليه جميعا لانه يجب حرا عن الفعل وكل واحد منهما قاتل على الكمال لانه لا يجزى واذا كان بالقصاص فلا يوجب حرا على الفعل وهما فاعلان متميزان وكل واحد منهما موجب للقصاص بالانفراد فيجب عدا الاختلاف وان ثبت حررت هذا من وجه اخر وهو ان الدية في الخطا لا تكسر بكثر الجناية ولا تكسر بكثر الجانيات وبيان ذلك ان جماعة لو قتلوا رجلا خطأ يجب دية واحدة ولو قتلوا عدا قتلوا به فان سلك هذا ما ذكر في الزيادات ان رجلا قطع اصبع رجل فخر قطع باي كفه قبل البر وفاته يقطع يده وليس له ان يقطع اصبعه بوجهي الارش الباقي افتقر الى حال يدها قبل البر وبعد البر وكذلك هاهنا قتل لانه كور في الزيادات قول محمد واما على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب في الاصبع وانا باي الارش كما بعد البر ولو سلكنا بالانفصال عنه ان هناك لو اعتبرنا كل قطع منفصلا عن الاخر لم يجب القصاص في الكف لانه يصير كأنه قطع كفا في اربعة اصابع فاعده

واما في العود بكثر بكثر  
الجناية فيكثر بكثر الجانيات

وعنه لو برأ من الاصبع ثم قطع  
باقي كفه في القصاص لا يصح

مفصلة ليمكن من استيفاء القصاص واما في سلسلته فتمت اجاب القصاص مع اعتبار الفصل لانه لو قتل نفسا مقطوع يده واحد جلا القصاص ولا يعتبر مجتمعا والفعلان منفصلان حقيقة والحقان يجب حرا على الفعل لا يوجب ويوجب جميعا الله انها جانيان وتقتضي على واحد من جس واحد فدخل مادون النفس في النفس اذا لم يكن الفصل البر وكذا اذا كانت خطأ والمساله جالها والفرق بينهما ما ذكرنا ولو قطع يده خطأ ثم قتل عدا فاعده يفي اليد نصف الدية وعليه القصاص في النفس في قوله جميعا لانها شيان مختلفان فلا يدخل احدهما في الاخر ولو قطع يده عدا ثم قتل خطأ جلا القصاص في اليد والدية في النفس لهذا المعنى هذا اكله اذا لم يتخلل بينهما البر ولو تخلف بينهما البر وجلا القصاص في كل قول منها حكم لا يدخل احدهما في الاخر في المسائل كلها لان حكم الاول قد يقرر بالبر ووصار له حكم نفسه وانقطعت السعة فلا يدخل احدهما في الاخر هذا اكله اذا كان الجاني واحدا ولو كان الجاني اثنين فلا يدخل احدهما في الاخر في قوله جميعا واعتبر حكم كل واحد منهما على حدة في الخطا والمعد لانه لا وجه لتداخل كل واحد منهما وجب على شخص **قال** ولو شهد شاهدان هذا قطع يده من مفصل الكف وشهد اخر ان على احزانه قطع تلك اليد من المرفق ثم مات من ذلك كله والقطع عدا فعل قاطع اليد القصاص في اليد وعلى الاخر القصاص في النفس وكذلك لو قطع رجل اصبعه عدا ووقع الاخر كفه من تلك اليد عدا ومات من ذلك كله فعلى قاطع الاصبع القصاص في الاصبع وعلى الاخر القصاص في النفس وهذا في قول اصحابنا وعلى قول من رده الله عليه جلا القصاص عليها وان كان كلاهما خطأ وديه النفس على القاتل ودية القاطع على الاول وعلى قول من رده الله النفس عليها زفر رحمه الله يقول انه مات من الجانيين جميعا فكان القصاص عليها والعهد والدية عليهما في الخطا الدليل على ان الموت حصل من الجانيين ان الم الجناية الاولى انتشر في النفس والجناية الثانية انتشر في النفس ايضا وصار هذا كما اذا قطع احدهما عدا وقطع الاخر يسان ومات كان القصاص عليهما اذا كان عدا والدية عليهما اذا كان خطأ الا اننا نقول وان القاتل هو الثاني والاول قاطع مالم يقص على الثاني ان كان عدا فالدية اذا كان خطأ اذا قلنا عدا وذلك لان الثاني اذا قطع يده من المرفق فقد انقطعت سراية جناية بقطع الكف وكذلك الذي قطع الكف بعد ما قطع الاول اصبعه انقطعت سراية جناية قاطع الاصبع فصار كالموت من تلك الجناية لان معنى البر وهو ارتفاع حكم السراية وانا قلنا انه انقطعت سراية جناية الاول لان القاطع الثاني اذا لم يقطع الاول وازاله حمله فانقطعت سرايته لزواله في نفسه هذا كما قلنا في رجل قطع يده عدا ثم ان المولى باع من اخر ومات لعبد بان الجاني لا يضمن النفس وانا يضمن اليد لانه بايع انقطع حكم السراية عن الماساة لا اختلاف الملال فلم يكن اعتبار السراية بنفس وهذا الذي انقطع من ذلك الجناية اوله البر هذا كما لو قطع احدهما يديه والاخر يسان ومات من جميعا لان كل واحد من الجانيين ما فيه ودرى كل واحد منهما الى النفس واما هاهنا وان الجرحه التي تصاب السراية اليها فلا يجوز ان يضاف اليها وهي اليه ولو قطع رجل اصبعه عدا ثم قطع اخر كفه خطأ او قطع رجل كفه من اربع عدا ثم قطع الاخر يده من المرفق خطأ فعلى قول ابي يوسف يقتص من الاصبع ومن الكف وعلى ما قلناه في الدية ان مات لان السراية قد انقطعت فيجب القصاص فيه والثاني هذا القاتل فيجب له الدية وعلى قول زفر رحمه الله يجب الدية عليه على كل واحد منهما لان الموت حصل لهما عدا واحدا عامدا والاخر ضالحي فيجب عليهما ولو كان قطع الاول وقطع الثاني عدا كان على الاول دية اليد وعلى الاخر القصاص في النفس لان السراية قد انقطعت بالجناية الثانية في قول اصحابنا وكان القاتل هو الثاني وقد قطع عدا فيجب القصاص عليه وعلى الاول دية اليد

ن



وعلى قياس قول زعيم الدين عليها لا ينفذان واحد منهما على الآخر عايد فيل له يد ولا جيل القصاص **قال** ولو شهدا  
على رجلين انهما قتل رجلا احدهما سيف والاخر عصا ولا يدريان انهما صاحبان لم يصح جرحهما لان الشهادة على رجلين  
لا يدرى صاحب القصاص صاحب السيف وكذلك لو شهدا على واحد قطع اصبع وعلى الآخر لقطع اصبع اخرى بل  
لا بد ولا يدرى ان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا على صاحب الخطا ان القاص لا يمكنه القصاص شهدا  
عنه قاطع كل واحد من الاصبعين **قال** ولو شهدا على رجل انه قطع ابراهم هذا عهدا وشهدا على صاحب القصاص انه قطع  
كف القاطع بذلك عهدا فري فانه يحضر صاحب الكف فان شاق قطع ما بقى من يده لقاطع يده وان شاق اخذ دية يده ويطلب  
الاصبع لانه لما قطع ابراهم كان له ان يقتص منه في الاطعام فلو لم يقطع كفه فقد استوفى غير حقه لان حقه للابراهيم وقد  
قطع الكف فقال المظبوط الكفان شيت قطعت ما بقى من يده وان شيت اخذت دية بدل لانه وجد حقه ناقصا  
فان شاق يده وان شاق اخذ دية حقه وهو الارش فلا شى في الاراهم لان الاطعام قد فات بعد ما وجب القصاص فيها  
ولم يقتص بذلك حقا وجب عليه فقط القصاص **قال** ولو شهدا على رجل انه قطع يده من المفضل وشهدا في حقه  
سبع اوسمان او جرح نفسه او جرحه عدله او عثر فأنكرت رجله ثم مات من ذلك كله فلا قصاص على قاطع اليد  
نصف الدية اما اذا قطع يده او جرحه سبع اوسمان ولا ان النفس بلغت بجنايتين احدهما هدر وهو فعل سبع اوسمان  
لان كلاهما من جنس واحد فيرجع ذلك الى الاهداء وجناتته معتبرة فقط القصاص للشبهة ويجب نصف الدية وكذلك  
لو شهدا انه قطع يده من المفضل وخرج نفسه او جرحه عدله او عثر فأنكرت رجله لان ذلك يرجع الى الاهداء فختلف  
النفس بجنايتين احدهما معتبرة والاخرى هدر ويجب نصف الدية **قال** ولو قطع رجل يده رجل خطا وجرحه سبع  
وخرجه عدله وجرح نفسه فأتى من ذلك قبل قاطع اليد ربع الدية لان النفس بلغت باربع جنات جنات الاخرى  
وجنات السبع وجنات عده وجنات نفسه فيجب عليه ربع الدية ولا يجعل جنات عده وجنات نفسه وجنات السبع  
كنى واحد وان كان ذلك كله يرجع الى الاهداء لان جنات عده معتبرة الا ترى انه لو جرح رجله بغير جرح المفضل وكذلك  
ان جرح المفضل بنفسه على نفسه وكذلك لو جرحه او هتته حية ولو اجتمع هذا كله مع جراحة الرجل فان شى  
الاصل نصف ما اذا جرحه سبع وهتته حية وخرجه به فخرجه لان ذلك كله من جنس واحد ويرجع الى الاهداء  
واما اذا جرحه عدله وجرح نفسه وخرجه سبع وخرجه به فخرجه اجني كان على الاخرى الربع لان جراحة  
السبع وهتته الحية وخرج العزقة كنى واحد لان ذلك كله يرجع الى الاهداء جراحة نفسه وجراحة عده معتبرة  
على ما ذكرنا وجراحة الاجني معتبرة فيجب عليه ربع الدية كما ذكرنا ولو جرحه سبع وهتته حية وخرجه به فخرجه  
رجلان كان عليهما الثلثان لان النفس بلغت بثلث جنات جناتان معتبرتان وجنات هدر لان جراحة السبع  
وخرج العزقة وخرجه كنى واحد كما ذكرنا ولو جرحه اجني وخرجه سبع واصابه حجر وضعه رجل او حايط ندم  
لما هله فيه كان على الرجل الثلث وعلى صاحب الحجر والحايط الثلث لان النفس بلغت بثلث جنات جنات الاخرى وجنات  
واضع الحجر واصاحب الحايط وجنات السبع جنات السبع هدر وجنات الاخرى وواضع الحجر واصاحب الحايط وجنات  
السبع جنات السبع هدر وجنات الاخرى وواضع الحجر معتبر فيجب على كل واحد منهما ثلث الدية والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الوكالة في الجنايات** **قال** وتقبل الوكالة في ميسرهم العهد ولا تقبل في اقامة العقود اما الوكالة  
في استيفاء القصاص باطلة لان اتفاق اذ كان الموكل غائبا لانه استوفاه هذا الوكيل كان في ذلك استيفاء بالشبهة بخلاف  
لو كان عايد عايد واما الوكالة في الجنايات فمقتضى قول ابي حنيفة رضي الله عنه يجوز وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز وقد ذكرنا  
في كتاب الوكالة وكذلك فيما دون النفس **قال** وان اقر وكيل الطالب عدا باق ان صاحبه يطلب باطلا بطلت

حق صاحبه وقد ذكرنا في كتاب الوكالة ان الوكيل اذا اقر على موكله اقرار في مجلس القاصي مع اقراره وان اقر في غير  
مجلس القاصي لا يصح اقراره وهذا قول ابي حنيفة ومحمد هذا اذا كان وكيل الطالب وان كان وكيل المطلوب  
فاقر على موكله في مجلس القاصي لم يسووم القصاص عليه القياس ان مع اقراره قاسا على الاموال وعلى ما اذا كان  
الوكيل وكيل الطالب ون الاستحسان لا يصح وذلك لان القصاص لو وجب وجب بقول الوكيل والقصاص لا يتأخر  
الا بالابدال من الحج الا ترى انه لا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ولا كما للمقاضي الى القاصي **قال** ولا يصح القاصي  
القصاص بالعتو والاورثه كلهم حضور لانه يتوهم ان القاص عفا عنه ولو استوفى كان ذلك استيفاء بالشبهة  
والقصاص لا يستوفى بالشبهة **قال** واذا مات احد الورثة والقاتل جرح ورثته بطل العتو عنه وعليه حصة  
سائر الورثة واما بطل القصاص لانه ورث بعض دم نفسه فبطل بعضه واذا بطل بعضه بطل كله لانه  
لا يحري وعليه حصة سائر الورثة من الدية لان القصاص سقط لامر من جرحهم فان قلنا بطلهم ما لا يكره من  
اشين عفا احدهما اعتد بغيره الاخر ما لا يكره ما هنا وان ورثة القاتل بطل العتو ايضا وعليه الدية  
لسائر الورثة لان الابن ليس وان قتل ابيه قصاصا فاذا بطل بعضه بطل كله وعليه الدية لان القصاص  
انقلبت لاسم لم يبق الحكم **قال** والوكالة في دية الخطا وجرحه وفي جراح العهد الذي لا قصاص فيها بمنزلة  
الوكالة في المال لان الخطا حكم المال لا ترى انه يقبل فيه الشهادة على الشهادة وكما للمقاضي الى القاصي  
وشهادة السامع المراهل واذا قتل الرجل عدا له ورثته مغاز وكبار فلكبار ان يقاتلوا في قول ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد والناس في ليس لهم ان يقاتلوا حتى يبلغ الصغار واجمعوا ان الدية اذا كان من حاضر  
وغائب ليس للحاضر حق الاستيفاء من حاضر القاصي لابي حنيفة رحمه الله فانه ينتظر بلوغ الصغار وقال ذلك  
بمحضر من المهاجرين والانصار ولم يكره عليه احد ولا يجوز ان يقال ان الحسن كان صغيرا في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولم يصط شيئا من العمل لصغر لانه محضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الخلال بين  
والحر من ربهما امور متشابهات دع ما سكت له بالارسك وعلى هذا المعنى غير معتبر لانه روي ان عبد الله بن  
عمر رضي الله عنه وعبد الله بن عباس رضي الله عنه كانا صغيرين عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ولولا ان  
افعالهما وافعالهما لا تكون حجة وعلى ان احتجاجا باجتماع المهاجرين والانصار وسكوته عن الكفر في المذموم  
ولا يجوز ان يقال ان عليا رضي الله عنه او علي بن الحسن رضي الله عنه يقتل عبد الرحمن لان استيفاء القصاص  
حكم الوصية لا يجوز له ذلك الى الورثة ولا يجوز ان يقال بان الحسن ماله حكم الامامة لان عليا لما مات تحت  
الامامة اليه لان الامامة امانت بالتفويض وبالسعة ولم يوجد كلاما انما امر يقتل قابله وذلك  
لان مقتضى التفويض للامامة اليه فان قتل عبد الرحمن ماله مستحله ومن استحل قتل مسلم كفر بالله تعالى  
فقتله الحسن رضي الله عنه لورثته والدليل على كونه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعلي بن ابي  
طالب رضي الله عنه ان اسقا الاولين عاقرنا قد صاع وان اسقا الاخرين والاولين من حسب مثل هذا هذا  
واما روى بحقه ورثته شبه قاتل على رضي الله عنه لعاقرة قد صاع وعاقرة تملكها لانه كان كافرا والدليل  
على صحة هذا التنازل لانه كان في الورثة وليرى واحضر سائر الكتاب ولو كان قصاصا لكان يشترط حضورهم  
قتل له هذا لا يصح لانه لم يظهر من سبيل لاقتل على رضي الله عنه وذلك كبير فمقتضى كافر اعتد اهل السنة  
والجماعة واما قوله ان في الورثة كما قلنا الظاهر انه قتله بدينهم وامرهم وخصوصتهم والمعنى في المسئلة ان  
القصاص مما لا يحري فان السيل لا يحري بوجوب كل واحد على الكمال كالولي في النكاح اما في الفرع  
فلان الولاية باستيفاء القصاص من الكبير وفي بعضه والقصاص منها لا يحري سبيل لا يحري وهو القارة



لان القرابة غير مخيرة كما في النكاح فان الاخوين اذا اجتمعا في الوجه واحدة كان لكل واحد منهما الولاية في نكاح المرأة  
على الكمال لان النكاح مما لا يخفى وثبت بسبب لا يخفى وهي القرابة ثم ان احدا لا يخفى ان احدا كان صغيرا كان للثاني حق  
التزوج كذلكها فانما دليل على ان حق كل واحد منهما في النفس على الكمال انه لو باء واحد منهما باسبغ القصاص من  
الآخر ولو كان حقه في المصنف وجب له من كل واحد منهما ما يستوي جميع الدية من النفس ولو  
حق كل واحد منهما في المصنف فان لم يستسلم ان حق كل واحد منهما ثبت في الجميع بدليل انه اذا عفا احدهما لم يكن للاخر  
ان يستوي القصاص ولو ثبت الحق لكل واحد منهما في الجميع كان للاخر ان يستوي كما اذا قبل الرجل من زعمه احد  
الولدين كان للاخر ان يستوي مسئلة قد يجوز ان يكون لكل واحد من الجماعة حق في ثمن الكمال وقبض ذلك  
اذا اقبل احدهم بطل حق الآخر كواحد من الاوليا اذا زوج بطل حق الآخر وقد ثبت الحق لكل واحد من الكمال  
ولا يلزم على هذا ان مورثين صغيرين وكبيرين ليس للكبير ان يتصرف في حق الصغير لان الولاية ثبتت فيما يخفى وهو المال  
ولا يلزم على هذا عدم موروث او شتر من صغيرين وكبيرين قتل عدل لم يكن للكبير حق استيفاء القصاص لان من اخطأ  
سعوا في الموروث وقالوا لا خلاف بينهما واحد لان الولاية ثبتت بسبب الملك المضاف الى القرابة والقرابة لا يخفى  
فلا يخفى الولاية فيه واما في المشتري فقد ثبتت الولاية في القصاص بسبب الملك المضاف الى الشرا والشرا يخفى قالوا  
انه المستفادة بسبب تخري وهذا كما تقول في معتقه بين رجلين لا يزوجها احدهما لان الولاية صدرت عن ولاية  
مضافة الى ملكه فمخري فكذلك مورثه ولا يلزم قصاص من كبير من احدهما حاضر والاخر غائب لم يكن الحاضر استيفاء لان  
هناك الولاية ثبتت لكل واحد منهما المجمع الا انه لا يستوي لتوهم المعفون غائب وهذا لا يتوهم في الصغير لانه  
يوسف ومحمد وذلك لان القصاص حق موروث بينهم فلا يملك الكبر منهم الاستيفاء بل له الدية وانا قلنا انه  
موروث بينهما لان المقتول لو كان زوجا كان للمرأة حق في الربع او في الثمن ولو كان على سبيل الولاية وجب للثلاث  
للزوجة لان الولاية لها على الروح قتل له القصاص موروث بينهم الا ان الحق ثبت لكل واحد على الكمال على ما ذكرنا  
مخلاف الدية والجواب في المعنوق فاجواب في الصغير **قال** ولو كان البعي وصي الاب كان له ان يأخذ بحق الصغير مع  
الكبار فالقول الاول راد به قول في حقيقته رضي الله عنه لان من اصله ان الكبير ان يقتصر وان لم يكن معه وصي  
فاذا كان معه وهو اولي واما على قولهما لم يكن لكبار حق استيفاء القصاص من ببيع الصغار **قال** وان قطعت  
بدا الصغير عما كان الموصي ان يقتصر فان يصاح على ارش اليد وليس له ان يعفو هذا اذا كان القصاص فيما دون  
النفس وان كان القصاص في النفس فليس له ان يقتصر في الروايات كلها وليس ان يعفو وفي الصحيح روايتان وله  
اذا قتل بعد الصغير لم يكن الموصي ان يقتصر واما الاب له ان يستوي القصاص الثابت للصغير في النفس وفيما دون  
النفس وله ان يصاح وليس له ان يعفو ولو صاح على اقل من قيمته لم يجز وكان للمصبي ان يرجع بانه القيمة لانه اشد  
بقربان ماله ما لم يمت الى احسن فليس لذلك يصاح على اقل من قيمته العبد اذا كان العبد المقتول للصغير كالوابع مثاله  
ما اقل من قيمته لا يجوز كذلكها هنا لا يجوز المصالح الا ان الاستوى في بعض القيمة كان للمصبي ان يستوي بانيه  
القيمة بعد المبلغ حتى يصل اليه تمام حقه وقد ذكرنا في هذه المسئلة في كتاب الصلح **قال** واذا قتل الرجل عدا فاقام  
اخوه البيعة انه وارثه للمورث له غيره واقام القاتل البيعة ان له ابنا فاني لا يحل بقتله حتى انظر فيما جابه القاتل  
وابل فيه عدا لا علم مصداقه لان القصاص امر مستعظم اذا القتل لا يمكن تداركه فاذا كان هكذا ينبغي ان يؤخر  
فيستل ذلك حتى يتبين صدق مقالته فان اقام القاتل البيعة له ابنا وانه صالحه على الدية وانه قبضها منه دأ  
القصاص حتى انظر فيما قال لانه ادعى الصلح واقام على ذلك البيعة فقتل البيعة عليه في حق سقوط القصاص لان الاخ  
يدعي القصاص وانكر ان يكون ابنا فقتل البيعة في حق سقوط القصاص فانما الابن وانكر الصلح فلهما القتال

كذلك اذا كان معهم وصي والولي  
ليس له حق الاستيفاء  
في النفس

ان يتم البيعة على الصلح ولا اخيرا البيعة التي قامت على الاخ لان الاخ ليس يحكم على الابن في حق الصلح حكم فقبل  
بيته في حق الصلح وفتلت البيعة في حق سقوط القصاص وسله لو كانا اخوين واقام القاتل البيعة على احدهما سله  
قد صالح احده الغائب على حسانية درهم اخر ذلك ولا اكلفه اعاق البيعة اذا حضر الغائب لان كل واحد منهما  
خضع في اثبات القصاص بحيث المسئلة الاوليان الاخ لا يكون خضعا مع الابن فلما هاهنا كل واحد منهما خضع لان  
القصاص ثبت لها فالبينة قامت على خضع حاضر فضمن الغد على الغائب ولا يكلف اعتبار البيعة اذا حضر الغائب  
لان كل واحد منهما خضع والغائب يضمن الدية لان الصلح لم يثبت في حقيقته **قال** واذا ادعى بعض الورثة دية  
ابنه على رجل باع غائب واقام البيعة انه قد قتل اباه عمدا او ايا قتل ذلك واحصل القتال فاذا قدم احد  
كلهم جميعا ان بعدوا البيعة وفي قول في حقيقته رضي الله عنه وقال ابو يوسف لا يكلفهم اعادة البيعة  
ولو كان هذا في دم خطا لم يكلفه اعادة البيعة في قولهم جميعا واجعوا ان الحاضر لا يستوي القصاص مع المجرم  
الغائب لتوهم المعفون انهما احدهما الله في ذلك ان كل واحد من الورثة خضع عن نفسه وعن اصحابه فيما يدعي  
ويدي عليه دليله الخطا ان البيعة لا تقام القصاص حتى للميت بدليله لو عفي عن الخادج في خيانة صح وبدليل  
انه لو انقلب لا يقتضى منه ديونه وسفد وصاياه وبدليل انه يورث عنه ولو لم يكن في حقه لمورث منه وتدل  
ان القتال لو اقام البيعة على عفو الغائب او صلح اباه فقبل بيته فلو لم يكن الحق للميت لما قبلت بيته  
لان في ذلك قضا على الغائب فاذا ثبت هذه الدلائل ان الحق للميت قام الواحد مقام الجميع وكانت هذه البيعة  
قائمة على خضع ولا يكلف اعادة ثانيا لانه لا يبي حقيقته رحمه الله وذلك لان القصاص منه ان يكون حق الميت من  
وحق الورثة من وجهه ولو قال الحق كله للميت لم يكلف اعاق البيعة لان بعض الورثة يقوم مقام العمل في  
البيات حق الميت ولو كان الموكل للمورثة مكلف اعاق البيعة لان بعض الورثة لا يقوم مقام الكل فيما هو من  
خالص حق الورثة فلما كان لكل واحد منهم حق الصرفه الى الاحتياط استعطا ما لاشر الدم لان القصاص معدول  
به عن سائر الاحكام في الاستعطاء الاتري ان القاتل اذا ادعى العفو وقال البيعة على ذلك واجله القاضي ايا  
ولم يقدر على اقامة البيعة فانه لا توجه عليه القصاص بل ياتي فيه القاضي ايا ما بعد ذلك في نظر  
ولا يعجل بقتله هكذا ذكر مجرى الاصل بخلاف سائر الحقوق وكذلك ان اراد دليل القاتل لا يجوز على سؤاله  
باجاب القصاص بخلاف سائر المواضع ثم الاحتياط او بالحق هذا باحتقوقي التي هي للمورثة حتى لا يورثا فاقه البيعة  
لانه ربما عجز عن اقامة البيعة فيسقط القصاص وانا قلنا انه يشبه حق الميت ان الميت نوعي في مرضه عن  
الخارج جازع فمفوض وغير ذلك من الدلائل التي ذكرها ابو يوسف رحمه الله وانا قلنا انه يشبه حق الورثة من  
وجه الورثة له عفو عن الجراح جازع فمفوض في حال هذا المقتول فلو لم يكن لهم حق بمجرم الوبر واعن دين الميت  
في حال حياة الميت لا يجوز ولا يلزم على هذا اذا كان القتل خطا لانه لا يعاد البيعة وكذلك اذا انقلب  
القصاص الى البيعة ان الواحد يكون خضعا لان الواجب حق الميت من كل وجه بدليل انه يقتضى منه ديونه  
وسفد وصاياه وعلى ان الخطا ليس مضاف على التخليط بدليل ان لقبيل فيه سهاة السامع الرجال والنساء  
على الشهادة وفي هذا جواب عن كلامنا **قال** ولو حضر الورثة جميعا فاقاموا البيعة بالقتل المهد على جلين  
احدهما غائب قضيت بالقتل على الحاضر ولو اخرج لعينه الغائب ولذلك لو مات الاخر او قتل لان القصاص  
وجه على كل واحد منهما لانه لو اجتمع دمه على قتل رجل كان على كل واحد منهم القصاص بعينه احدهما الا  
سقوط القصاص الواجب عن الحاضر وهذا الجواب على قول في حقيقته رحمه الله الاخر وهو قول ابو يوسف ومحمد  
وعلى قياس قول في حقيقته رحمه الله يعني ان لا يستوي القصاص من الحاضر حتى يحضر الغائب والاختلاف ذكره



في السرقة ان احدا سارقين اذا القرابة سرقة فلان وهو غائب او قاتل عليه البيعة فان في قول اي حيفة  
وجه الله الاول انقطع وكذلك ما لو حصر الغائب لان الغائب لو حصر لعدلي في حجة ويدفع عن نفسه وعن صاحب  
القطع وكذلك في سلب شاهد واما في قوله الاخر البيعة على الحاضر جازية وعلى الغائب لا يجوز وصار الغائب في القضا  
كالعدوم وكما ثبت للاختلاف في ذلك المسئلة فكذا لكها هنا وان لم يذكر الاختلاف **قال** ولو ان اخوين اقاما في هذين  
على رجل انه قتل اباهما بعد ان قصا القاصي بذلك فقتله هم ان احدهما قال قد شهدنا اليهود بالزور وبناجيتهم  
نصف الدية لانه اقران المقتول قتل بعين حق فصدق في حق نفسه ولم يصدق في حق الآخر ويعز من نصف الدية لان  
اقران **قال** ولو كان احدا الاخرين قد قتل القاتل بطل ان يقضي له عليه بالقتل وقبل ان يقوم له البيعة  
على ذلك فقال الاخر قد كنت عفوت او كنت اريد ان اعفو او كنت صاغت ولا بيعة له فانه لا يصدق على اخيه  
ولا في حق اخيه لانه بذلك احب الى ان عليه ولا يكون قوله حجة عليه فان اقام ودين المقتول البيعة على هذا  
انه قد كان صالحا على كذا اقل ان لقتل الاخر او شهدوا انه قد كان عفا عنه جاز ذلك وصار هذا كدبر بين اثنين  
عفا احدهما وصالح احدهما على مال لم يقتل الاخر والجواب فيه كما ذكرنا قتل هذا ان هذا الاخر القاتل لو كان لا  
يعلم بعفواخيه او يعلم ذلك لا يعلم ان دمه صادر مما عليه بحجة عليه جميع الدية وله على المقتول ثلث الدية  
فيتقاضا ان يتراد ان الفصل وان علم بعفوع وعلم ان دمه صادر مما عليه فيجب عليه ان يقصص بوزن المقتول  
ولم يعط الدية في ماله وقد ذكرنا هذا من قبل والله اعلم **باب رجوع وشهود عن القتل قال**  
واذا شهد شاهدان على رجل بقتل عدل شهدا دمه رجوع احدهما ضمن نصف الدية في ماله في ثلث سنين وان  
رجعا جميعا ضمن الدية في ثلث سنين لان الشاهد من الموما القاصي على العقوبة وفعل المكن مسقولا الى المكن فصار  
كأنما اتلفا النفس فلا يمدقان على الولي لانهما يريدان ابطال القاصي وقضا القاصي لا ينقص ويحذف الدية  
في ماله في ثلث سنين لان هذه دية وجبت بالقتل فكل دية تجب بالقتل تجب في ماله في ثلث سنين وكل دية تجب بالصلح  
تجب في ماله حالا وتذكرناها فلاجل القصاص على الشاهدين لانهما مسيان وليس بالشرين ولا قصاص علىهما  
كما في البيعة قارعة الطريق وغير ذلك ولو رجع الشاهدان ورجع الولي الذي قتل ايضا واقر جميعا ان  
لم يقتل كان الولي المقتص منه ان ياخذ الدية ان شامر الشاهدين وان شامر القاتل لان كل واحد منهما جاز في حقه  
وان ضمن الولي لا يرجع على الشاهدين بالاتفاق لانهما شهدا له والمنفعة حصلت للولي فان ضمن الشاهدان لم يرجع  
على المقتول له في قول اي حيفة رحمه الله وفي قولنا رجوع ولو كان ظلم الشاهدان على قتل الخطا لم يرجعوا جميعا كالجواب  
به كما قال ابو يوسف ومحمد لا في حيفة رحمه الله وذلك لان الضمان انما يجب على كل من يجرى جنايته وفنديه وكل  
مرفق بعد ابحاثه ولا يرجع به على الولي كالوصي الولي لا يرجع على الشاهد برذلان الشاهدين افاد الولي لشهادتهما  
حقا القصاص ولم يسأله المالك لم يرجع عليه له حقا عليه بالمال وحق القصاص ليس بال لا تزي نه لو شهدا  
على الولي بالعنف لم يرجعوا بمضنا واذا كان كذلك لا يجوز ان يرجع عليه الشاهدان بالمال لما رجع ان القتل  
اذا صار مالا صادرا في معنى الخطا بديل ان يفيضة ديوته وينفذ وصاياه ولو قال هذا في الخطا ضمن الشاهدان  
فان لما ان يرجع على الولي فكذا لكها هنا ابو حيفة رحمه الله فرفق بين الخطا والعد فقال الخطا احدا الولي المالك  
فلما ضمن والمقتول الشاهدين ملكها ذلك المالك كان لهما ان يرجعاه عليه واما اذا كان عمدا فقد أخذ المقتول  
له القصاص وذلك ليس بال ولا يصح عليه واختلف اخرون في السامع ان اليهود اذا رجعوا بعد ما اقتص  
عزمو الدية ولا قصاص عليهم عندنا وعند الشافعي عليه القصاص وكذلك هذا للاختلاف اذا احب المقتول  
بقوله حيا وكذلك هذا للاختلاف فيما اذا رجع الولي لاصحابنا رحمهم الله انهم لم يباشروا القتل ولا اقره

المباشر على القتل فلا فود عليهم كما في البيعة على قارعة الطريق انه لا فود عليه وانا قلنا انهم لم يباشروا القتل  
ظاهر وقولنا لم يكن هو المباشر على القتل وان الولي بعد شهادتهم وقضا القاصي باختيار ان شا استوفى وان  
شا لم يستوفى فان قتل ماسر على جافر البيعة لا يصح لان جافرا البيعة بعد قتل شخص بعينه فصار حق كل واحد منهم  
كانه لم يقصد قتله والعقد في باب القصاص شرط واماها هنا بالنهاية فقد قصد قتل رجل بعينه ليس  
جمعه وهو كما مباشر والمكن مثل له هو وان قصد قتل رجل بعينه فاقا قصد بالسب لا بالمباشر فصار  
كما اذا قتل رجلا جاني جانا فقتله انه لا قصاص عليه كذلك في الشهادة بخلاف الاكراه لان هناك المكن الجاني  
القاتل على القتل فصار كالاته في القتل واماها هنا لم يجرى المباشر على القتل فان الذي يجزى ان يقتل  
ان لا يقتل لثباني انما قصدا قتله لسبيل يقصد ابيه بالقتل فصار كالاكراه الدليل على انها اكرها  
القاصي على القصاص بالقتل انه لو لم يقصص بام سره قتل له وان احبوا الى القتل ولكن لم يباشروا القتل  
وانما المباشر هو الولي ولم يلجوا الذي على القتل لانه يجزى من القتل والترك **قال** ولو رجع الشاهدان  
الولي فقال الولي انا احيى شاهديا حين شهدا ان علي ذلك لم يقتل ذلك واعرف الشاهدين الماحضين الدية  
ولا يفتنعا بشهادة من شهدا بعد رجوعها لانه لا يلزم الولي في رجوعها حتى يدفع ذلك عن نفسه بالبيعة  
فلما قام البيعة اقام للشاهدين الذين رجعا ولا يجوز ذلك لانه يحكم له لانه ليس بولي له ولا مولى له ولا موصي له  
لا يفتح الابولية او بوكالة فاد الاقامة في هذه البيعة فلا يثبت ابيه ولو رجع الشاهدان قتل ان قضا القاصي  
بالقاصي لا يقضي بشهادتهما ولو قال الولي انا احيى شاهدين اخرين على ذلك لم يذكر قتل بانه يقتل بعينه على  
ذلك فانه اراد ان يبين ان له حق القصاص على حالة **قال** ولو شهد احد شاهدي لدم مع اخر على صاحبه  
انه كان محمدا واني قد فذ او عدي بشهادتهما باطلة ولا في على احد منهما فاما لم يقبل الشهادة لان الشاهدين قات  
على جرح معزود ولا في على احد منهما لان هذا ليس برجوع عن الشهادة ولو شهدا انه عليه هذا المدعي فصحت  
بشهادتهما وعمرت القاتل الدية لانهما شهدا على جرح حقه وحكمه وهو بايات الملك المدعي به عليه واذا قبلت  
شهادتهما وجبت الدية على القاتل لانه لما بطلت شهادتهما لم يبق له ما يثبت عليه فقتله بعين حق فوجب الدية  
على القاتل **قال** فاذا قضى القاصي بالدية بشهادة الشاهدين فلم يقبل حتى رجعا استحسن ان ادرا القصاص  
عنه وجده القياس ان رجوعهما بعد قضا القاصي لا يعمل كما في الاموال وجه الاستحسان ان رجوعهما بعد  
قضا القاصي يورث شبهة والقصاص مما يقطع بالشبهة فهو كما يحدود والقصاص باليحدود امساها ما رجعوا  
بعد القصاص او رت شبهة في امر **قال** وكل دية وجب بعد صلح بيني وبينك سنين لملاذكرنا من قتل **قال**  
ولو شهد شاهدان بالدم فاقصص من اعقتل بغير الاخطا انا اما القاتل هذا الاخر لم يصدق على الثاني  
وعزمو الدية للاول لان اقرارهما على نفسهما والرجوع صحيح وعلى الثاني لا يصح **قال** ولو شهدا بدم على رجلين  
فقتلتهما دما ثم رجعا احدهما في احد الرجلين فعليه نصف دية هذا الواحد لانه رجع فيه ولم يرجع في  
صاحبه ورجوعه عن الشهادة فيه ليس برجوع عن الاخر فان مات كما اخذ ذلك من ماله حالا لان ذلك دية  
عليه فبالموت انتقل الى التركة ويجب حالا لانه لما اسقل الى التركة صار عسا والاجل في الاعيان باطلا في  
كان الرجوع منه في المرض وعليه دية في الصحة بدس بدس للصحة لان هذا الدين يثبت بقول المرين فصار كدين  
المرين لانه لا يحران لانفسهما مغنا ولا يدفعان عن أنفسهما مغنا فان رجعا عن شهادتهما بعد القتل ضمننا  
الدية بقضائ ديتهم من الثلث الاول لانها ضمننا الدية في ثلث سنين في كل سنة ملك الدية فاذا اخذ  
الثلث الاول صار قصاصا بما عليه لانهما من جنس واحد فاذا اتجا سنا نقاصا **قال** فان كان على المرين



سواء ذلك خاصهم فيه صاحبه لان ذلك الميت الذي وقت للقاصه مال الميت فيخاص الغرماء كلهم في ذلك والله اعلم بالصواب

**باب جنائنه الصبي والمعتق** قال واذا امر الصبي الحر الصبي الحر فقتل انسانا فالدية عليه عاقلة ولا تجزأ الكفارة وقد ذكرناها في اول الكتاب **قال** واذا امر الصبي الحر الصبي الحر فقتل انسانا فالدية عليه عاقلة ولا تجزأ الكفارة ولا تجزأ الكفارة ولا تجزأ الكفارة

وانما وجبت الدية على عاقلة القاتل لانه هو المباشر للقتل والصبي واحد بافعاله فتجوز الدية على عاقلة لما ذكرنا ان عاقلة الصبي وحظه سواء لاني على الصبي الامر لان الصبي الامر ليس من اهل ان يكره الضمان بالقول لا نزيان لو امر باجنائنه لا يصح اقراره وكذلك هاهنا ولو كان الامر جلا حرا بالغا فاقلة قتل الصبي جلا حرا كانت الدية على عاقلة الصبي لانه هو المباشر للقتل ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر لانه هو الذي دخله في ذلك الضمان اشتها الصبي في ذلك مكانه حتى على عاقلة الصبي فكذلك رجعت عاقلة الصبي على عاقلة الامر وان قتل امرأته لرجل في مال الامر ولم وجب على عاقلة ما وجب من الضمان يرجع الى القول والعاقلة لا تفعل الضمان الذي وجب بالقول كما لو اقر قتل له انما لاجب على العاقلة ما وجب من الضمان بالقول لان الامر مشبه لانه لا يعرف بالقول واقراره لا يكون حجة على العاقلة **قال** واذا اعطي الرجل الصبي عصا او سلاحا يسكه ولم يارسه بشئ فقتل الصبي بذلك فمقتله على عاقلة الرجل لانه استعمله فصار استعمله جنائنه منه فيما تولد منه يكون مضمونا عليه كمن جفرت بي على قارعة الطريق فوقع فيها انسان ومات فالضمان على الحاضر فكذلك هاهنا فان قتل الصبي نفسه بذلك او قتله رجلا لم يضمن الدية شيئا وانما الضمان على عاقلة الصبي لان الصبي لم يهلك باستعماله وانما هلك بعرضه بنفسه وزال جنائنه الدية فيجب الضمان على عاقلة الصبي اذا قتل به رجلا **قال** واذا اغتصب الرجل الصبي فذهب به فهو ضامن له ان قتل او اصابه حجر او اكله سبع او ترداس حيا ط وان مات موتا من جمل او مرض لم يضمنه الاصل فيه ان الصبي يمتي هلك بسبب حرمانه فالضمان صتام لانيه كما ذكرنا وان هلك بسبب لا يضمن كما اذا مات بحجر او مات فجاء وجهه ذلك ان الضمان لعاقلة فقتله من جمل او بيه والصبي يحتاج الى الحفظ فلما اخرج من حفظ ابويه صار ذلك جنائنه منه فيضمن واما اذا مات بالحجر او من مرض فلا جلا للضمان لانه لم يخرج من حفظ ابويه لان الابوين لا يمكنهما ان يحفظاه عن الموت لهذا السبب فلما لم يمكنهما التحفظ عن ذلك وصار هلاكه عند الغاصب وعند ابويه سواء وليس هذا كما لو غصب عذبات عدله باي سبب كان محال للضمان على الغاصب لان العبد مال فاذا غصب ما هو مال وجب للضمان عليه بالغصب واما الصبي الحر فليس محال فلا سقوط الغصب فيه فلا جلا للضمان بالموت وانما جلا اذا اخرج من حفظ ابويه وهلك بسبب لا يضمن ولا حرمانه ولو قتل الصبي رجلا لم يكن على الذي اغتصبه في لانه لم يارسه بذلك فانا قتله باختيار نفسه **قال** واذا حمل الرجل الصبي الحر على دابة فقال واسكها او ليس بيدي سقط عن الدابة فاقطع الرجل ضامن لانيه على عاقلة ان كان الصبي يركب مثله ولا يركب لانه استعمل الصبي فصار ضامنا له فانما سقط عن الدابة وانما مات في ضمانه سبب كان يمكن الاحرار عند فساد كانه هو الذي قتله وجب على العاقلة لان هذا بمنزلة شبه العمد لانه قصد به استهلاكه فصار كرجل من بصر جلا لانيه العمد ولم يقصد استهلاكه ومات ان لانيه على عاقلة **قال** ولو سار الصبي فاقطع انسانا فقتله وهو يسير على الدابة سلك عليها فدية القتل على عاقلة الصبي لان سير الدابة بمنزلة فعل حادث من الصبي وصار كالذي دفع اليه السكين فقتل انسانا من غير ان يارسه الرجل فلا ضمان على الرجل والضمان على عاقلة الصبي كذلك هاهنا وان كان الصبي صغيرا ليسير على الدابة لصغره ولا يستسك عليها فدية القتل ههنا لان سير الدابة هاهنا لا يندب الى الصبي وانما سارت الدابة بنفسه فصار بمنزلة دابة منقلبه والدابة اذا كانت منقلبه فاصاب انسانا فلا ضمان على صاحب الدابة كذلك هاهنا **قال** ولو كان للصبي متمسكا عليها فصار موقع الصبي منها فدية فدية على

واما هاهنا اعطاه فصار بمنزلة الجنائنه بالنقل فكانت الدية على العاقلة

الصبي

في سيرة

عاقلة

عاقلة الذي حمله عليها لان اركابه اياه جنائنه فادام الركوب باقته فاجنائه باقته **قال** واذا حمل الرجل معه الصبي على دابة ومثله لا يصح الدابة ولا يستسك عليها فقتل الدابة انسانا فقتله فالدية على عاقلة الرجل وعليه الكفارة لان الصبي اذا كان لا يصر فالدابة ولا يستسك لانه لم يصر فالدابة ولا يستسك لان كان الصبي متمسكا فالدية على عاقلة الرجل والصبي يضمن لان سير الدابة بسبب الصبي فالحضان عليها جميعا ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر لان سير الدابة وهو من يستسك على الدابة لسار الصبي فاقطع انسانا فقتله فدية القتل على عاقلة الصبي ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذلك هاهنا واذا حمل العبد متاجرا على دابة فوقع الصبي منها فقتل فدية في عتق العبد يدفع لها او يعدي لان العبد لم يحمل الصبي على الدابة فوقع الصبي منها فقتل فدية من العبد والعبد اذا جني جنائنه يقال لمولاه اما ان يدفعه او يقدر كذلك هاهنا وان كان العبد معه على الدابة فصار عليها فاقطع انسانا فقتل عاقلة الصبي يضمن الدية وفي العتق يضمنها يدفع لها او يعدي لانها استعملت في اخائنه وهذا اذا كان الصبي متمسكا على الدابة **قال** واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة مثله يعرفها ويمسك عليها ثم امره ان يسير عليها فاقطع انسانا فقتل العبد يدفع لها او يعدي فدية من مولاه او يعديه بمنزلة جنائنه جناها سيد ويرجع مولاه بالاقل من قيمته ومن الارش على الناصب اذا وجب للضمان في عتق العبد فقال لمولاه اما ان يدفعه او يقدر كذلك هاهنا القتل وانما يرجع مولاه بالاقل من قيمته ومن الارش على الحر الذي حمله لانه صار غاصبا للعبد فقتل الذي غصب الاصل فيه من قيمته ومن الارش بمنزلة رجل غصب عذبا فقتل العبد غاصب قتل العبد رده الغاصب على المولا فانه يقال لمولاه او دفعه او اوفده لم يرجع على الغاصب بالاقل من قيمته ومن الدية كذلك هاهنا هذا اذا كان العبد محال يستسك على الدابة واما اذا كان محال لا يستسك على الدابة ولا يعرفها فاقطع انسانا ومات فدية هذا ولا يضمن على احد لان سير الدابة لاستعماله فصار بمنزلة الدابة المتغلبة **قال** وان كانت واقعة حيث وقفها لم تسترحي صيرت رجلا يدها او برجلها او ذنبها او كدمته فقتل فلا يضمن على الصبي يمينه والضمان على الذي وقفها ان كانت في غير ملكه لان اتفاق الدابة في غير ملكه جناية منه فاقطع منه فمضمون عليه والله اعلم **باب جنائنه الاب** **قال** واذا سار الرجل على دابة اي الدابة كانت في طريق المسلمين فاقطع انسانا يدها او رجلها وهي سير فقتله فدية على عاقلة الراكب وعليه الكفارة وهكذا بمنزلة جنائنه يدها او رجلها او ذنبها او كدمته فقتل الاب على يمينه اوجه في وجه جلا للضمان وفي وجه لاجب وفي وجه جيب في النقص لا يجزأ النقص فاما الوجه الذي يجزأ للضمان اذا اوقفها على الطريق وفي ملك غيره بعير اذن صاحب الملك فاصاب جلا للضمان على الذي اوقفها لان فعله جنائنه منه فاقطع منه كان مضمونا عليه وانما وجهه بالرجل والذنب جميع ذلك مضمون عليه كما ذكرنا واما الوجه الذي لا يجزأ للضمان اذا اوقفها في ملك نفسه او قادها او ساقها في ملكه او اقتل من يده فلا ضمان على صاحبها لان فعله ليس بجنايته منه كذلك اذا انقلب من يده فلا ضمان على صاحبها لان فعله لا يوجب الجوارح ولا يوجب الجوارح ولا يوجب الجوارح واما الوجه الذي يجزأ في النقص ولا يجزأ في النقص اذا ساقها في الطريق او قادها او كان راكبا واصاب يدها او رجلها فهو ضامن لان حفظها عليه ويمكن حفظها من هذه الاشياء وهو ما دون الضرر على الطريق ليربطها العاقبة الا انما سارت الدابة بنفسه فصار بمنزلة دابة منقلبه والدابة اذا كانت منقلبه فاصاب انسانا فلا ضمان على صاحب الدابة كذلك هاهنا **قال** ولو كان للصبي متمسكا عليها فصار موقع الصبي منها فدية فدية على

فعل الحادث من الصبي اذا كان الصبي متمسكا بركبها او رجلها اذا حمل الصبي على الدابة



فهد على وجهين بان كان لها طريق  
وركب كل وعدت عينا او  
شمالا صح

21







فعله جانيه وما تولد منه كان مضمونا عليه الا انه لا يجب عليه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه لم ياتر القتل  
 بنفسه ولكن سبب سبب القتل فصار كذا في البير **قال** فان عثر بذلك رجل فوقع على اخذات فالتفت اليها  
 الذي احذته في الطريق لان الواقع كالمذوق والواقع في الاستدراك الدافع ولا ضمان انما يجب على الدافع **قال**  
 واذا جرح رجل يمينه من ذلك عن موضع فقط به اخر الضمان على الذي جرحه وقد خرج الاول من الضمان لانه  
 لما جاء زالت حاشية الاول وصار هو جانيه موصوفه في غير موصوفه **قال** ولو القى في الطريق رجل يرايا  
 كان بمنزلة الحجر لان فقل ذلك جانيه وهذا اذا كان في الطريق في سكة ياحد ار كان الطريق عاما فاما اذا  
 كانت السكة غير نافذة فالقافيهات ترابا فاعطيه فلا ضمان عليه هكذا عن روى عن محمد لان السكة  
 اذا كانت غير نافذة فالسكة والطريق ملك لاهل السكة فصار بمنزلة دار مشتركة بين قوم فان لكل  
 واحد منهم ان يضع في الدار ما يشاء به او القى ترابا اذا احتاج اليه كذلك هنا **قال** ولو ان  
 رجلا من الطريق فغطى موضع لسه انسان لم يضمن لانه اذا لمس الطريق فغطاه زال السعد عن  
 الطريق فلم يكن ذلك جانيه منه **قال** ولو رث الطريق فغطى انسان في موضع رثه ضمنه وكذلك  
 الوضوء لان رثه على طريق المسلمين جانيه منه فالتولد منه كان مضمونا عليه وهذا اذا عطيته رعي  
 او انسان مضي بالليل فاما اذا كان الرجل مضي عليه وهو يرى ذلك فقط به فلا ضمان عليه لانه  
 هو الذي بعد المرو عليه **قال** واذا اسرع الرجل جناحا الى الطريق من باع الدار فاصاب الجناح رجلا  
 فقتله فالضمان على البايع وكذلك الميزاب لان جناح جانيه منه فادام ذلك باقيا فاجانيه  
 باقيه وكذلك كان ما تولد منه مضمونا عليه وليس هكذا كالحايط يسل فيسجد على صاحبه فلم يضمنه  
 حتى باع الدار وهو كذلك فترسقط على انسان فانه لا يلزمه الضمان وذلك لان ميلان الحايط ليس  
 بجانيه منه وان صار جانيا لصادرت كهدمه بعد الاشهاد عليه واما يوصف بجهل الجانيه مادام قادر  
 على العلم وقد التفتت له على العلم فلا يوصف بجهل الجانيه **قال** ولو سقط التراب فاصاب  
 منه ما كان في الحايط فقتل فلا ضمان عليه واذا اصابه ما كان خارجا منه على الحايط فالضمان  
 واصفه لان الطريق داخل كان في ملكه فلم يكن في ذلك الوضوع جانيه منه وان اصابه الطريق فالحاج  
 يضمن والضمان لا يجب بالملك وجه الاستحسان لانه قد استوى الوجهان وجه الضمان ووجه الاكرام فوجب  
 ان يجعل يضمن ويجعل كانه اصابه الطرفان جميعا وكان الضمان نصفين **قال** واذا استجار حرب  
 الدار لفعله لاخراج الجناح او الطله فوقع فقتل انسانا فلا ضمان على الفعله فيما اصاب فذلك بغير علم  
 منه والضمان على ربه الدار الذي استجاره هو استحسانا وكان القياس ان يكون الضمان على الاجراء وجه  
 القياس ان احدا لفعل كان من الاجر ولم يوجد من صاحب الدار فعل وانما وجب منه الامر والامر بالجانيه  
 بالحل لا ترى انه لو سقط شي من ايديهم كان الضمان عليهم بذلك اذا سقط بعد فراغهم من العمل والمعنى  
 في ذلك ان ذلك من علم وجه الاستحسان ان الاجراء عملوا المستاجر ومنفعة علمهم يحصل له فلما فرغوا  
 من العمل وسلموا المستاجر كان المستاجر هو الذي فعل ذلك بخلاف ما لو سقط شي من ايديهم لافهم  
 صاروا كالمباشرين للقتل فيجب عليهم **قال** واذا وضع الرجل ساجه في الطريق وحشيتهم باعها من  
 رجل يبيع اليه فيها فتركتها المشتري حتى غطى بها انسان فالضمان على الذي وضعها لان وصفه جانيه  
 فادام الوضع باقيا فاجانيه باقيه ثم برأته اليه صحت في حق المشتري ولم يصح في حق غيره فذلك كان الضمان  
 عليه في هلال غيره به **قال** واذا كان جميع ما ذكرنا في ملك قوم اسرعوا في ملكهم فلا ضمان عليهم لان

في قولهم انما يجب عليه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه لم ياتر القتل بنفسه ولكن سبب سبب القتل فصار كذا في البير  
 في قولهم انما يجب عليه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه لم ياتر القتل بنفسه ولكن سبب سبب القتل فصار كذا في البير  
 في قولهم انما يجب عليه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه لم ياتر القتل بنفسه ولكن سبب سبب القتل فصار كذا في البير

وصفه في ملكهم ليس بجانيه وان كان اسرعه لعضام فعليه الضمان بدفع عنه حصه ملكه من ذلك وليس هذا  
 كوضوع فيه وانما كان كذلك لانه ليس بحال في حصه ملكه وجاني في حصص شركائه بخلاف الوضوء لان وضوء  
 ملكه من امره ومن غير عدم الارتفاق بالسكنى وذلك سباح له فلم يكن جانيه **قال** واذا وضع في الطريق  
 جرحا فاحرق شيئا فهو له ضامن لان اصل فعله جانيه وما تولد منه فهو مضمون عليه فان حرته النزع وحرته  
 به عن ذلك الموضع واصابت انسانا فلا ضمان عليه وكذلك ما وضع في الطريق فغير عن ذلك الموضع وقد روي  
 الاول من الضمان والمعنى فيهما ما ذكرنا والله اعلم **باب الحايط المايل** **قال** واذا مال  
 حايط الرجل اوصى فوقع على الطريق الا عظم فقتل انسانا فلا ضمان على صاحبه لان اصل فعله لم يكن جانيه  
 لانه قد بنى الحايط في ملك نفسه فلا يضمن ما تولد منه **قال** فان كان اهل الطريق وغيرهم يلقون اليه  
 فبالوع ان سقطه ويكن ذلك فاحذر ذلك حتى سقط على انسان فهو ضامن لدمه وهي على ما قلته استحسانا  
 لا لولا كفارة عليه والقياس ان لا يضمن لانه بنى في ملك نفسه ولم يوجد منه بعد ذلك عمل يجب به الضمان وجه  
 الاستحسان لانه سئل هو المايل بانقطاع المارة في ذلك الموضع فصار كمن اشبع جناحا او وضع حجرا او  
 شبه ذلك لان التفريط عن التفريط محل جانيه مستقبلة كما قالوا في ولد المعزور راند حاشيته وقت  
 الخصومة وان كان الولد في الاستدراك علق جرحا لانه حار في الحكم كانه منه وقت الخصومة فكذلك هنا واما  
 الامر المروي فيه ما روي عن الشعبي انه كان مضي ومعه رجل فقال الرجل ان هذا الحايط المايل فهو امر ولا  
 يعلم الرجل انه عامر فقال عامر مات الذي يقارني حتى انقضت فغنم الى فعله فنقطه وكذلك روي عن  
 ابراهيم النخعي وغيره وانما قلنا انه لا كفارة عليه لانه قاتل بالسب ولم يتصل فعله به وان كان قبل دانه  
 او انشدت عاقبته في مال له لان ضمان المايل لا يجب على لعاقله وكذلك لو كان شهيد عليه في حايطه بنا  
 او رجل وامرأتان عند سلطان او عند غير سلطان فلم يباخذ في نقصه فهو ضامن لما اصاب على ما ذكرنا  
 في القياس والاستحسان وهذا لانها دلت على الجرح حتى ان صاحب الدار او كان مقرا انه تقدم اليه  
 رجل واحد فلم يضمنه على ذلك حار وجب عليه الضمان وانما يحتاج الى الاشهاد للاحتياط حمله **قال**  
 واذا باع الحايط لعدهما انهد عليه برى من ضمانه ولا ضمان على المشتري حتى يهد عليه اما البايع فلا ضمان  
 عليه لان البايع لا يملك نقص الحايط وقت السقوط والضمان وانما يجب بالتفريط وقت السقوط وعند  
 السقوط لم يكن الحايط في ملكه واما المشتري فلا يملك يهد عليه وليس هذا كالمذوق الذي اشبع جناحا فباع الدار  
 لان هذا حصل فعله جانيه على ما ذكرنا في الفرقين **باب الباب الاول** **قال** ولو كان الحايط رهنا فتقوم الميراث  
 فيه لم يضمن الميراث ولا الراهن ولو تقدم الى الراهن فيه كان جناحا لما اصاب من الحايط الاصل في هذه  
 المسائل ان كل من يملك الدفع والنقص يصح الاشهاد عليه وكل من لا يملك الدفع والنقص فلا يصح الاشهاد  
 عليه ثم الميراث والمستعبر والمستاجر لا يملكون نقصه فسقط عنهم خطا من النقص واما الراهن يصح الاشهاد  
 عليه لانه يملك نقصا الدين ونقص الحايط وهذا علة في الاصل **قال** واذا تقدم الى ساكن الدار في نقص الحايط  
 المايل فليس يضمن حتى يتقدم الى ربه الدار لما ذكرنا لانه لا يملك نقص **قال** واذا تقدم الوصي اليتم في ذلك فلم  
 ينقصه حتى سقط فاجاب شيئا فضمنه على اليتيم دون الوصي وكذلك التقدم الى البايع وانما صرح بذلك لان الوصي  
 ملكه نقصه وكذلك الاب ويجعل الضمان في مال اليتيم لان الوصي يقوم مقام اليتيم بالاشهاد عليه فالاشهاد عليه  
 ان لو كان كبيرا **قال** واذا تقدم في الحايط الى بعض الورثة فالقياس ان لا ضمان على احد منهم ولكن ان كان  
 ان بعض الورثة لا يملك نقص الحايط الا باجماع جميع الورثة لانه لو هدم الحايط يجب عليه ضمان حصه شركائه

هذان



بطوت في الأسفل فإن كان يميني الطريق فلا ضمان عليه لأن مسيته لم تكن جناية وإن كان قايما في الطريق وأقاعده هو  
 صامن لذية الساقط عليه لأن قعوده وقيامه في الطريق جانيته منه لأنه غير ما دون بذلك بل عليه ما دوى عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نبى عن القعود في الصدقات أي الطريق وإن كان الأسفل قايما في ملكه وأقاعده  
 في ملكه فلا ضمان عليه لأن ذلك ليس بجناية منه ولو سقط الأعلى على الأسفل فإن الضمان على الأعلى وكذلك كان  
 لعقل سقط أو نام فعقل سقوط فهو صامن لما أصاب الأسفل لأنه ما رقتله فصار كأنه قتله بيده وعليه الكفارة  
 كما مباشره والدية على عاقلة لا تخطأ وكذلك لو ترامي من رجل على رجل فقتله كان ضامنا لأنه مباشره وملكه  
 وغير ملكه في ذلك إلا أنه مباشر لقتله وكذلك لو سقط في سراحقصر في ملكه وفها انسان فقتل ذلك الانسان كان  
 الجواب هكذا لما ذكرنا أنه مباشر لقتله ولو كان البير في طريق المسلمين فهو صاير لقتل الانسان على حافة البير أيضا  
 الساقط والمسقوط عليه لأن حافة البير كالمدافع والساقط منزلة المدفع فالضمان يجب على المدافع **قال** وإذا أشهد  
 على رجل في حايطة شاهدين فاصاب الحايط احد الشاهدين أو اباه أو عبده أو مكاتبه أو زوجة أو جده أو ولده  
 أو ولد ولد ولا شاهد على رب الحايط غيرها لم تجزئ شهادته هذا الذي عرأ إليه أو إلى احد هو ذكرنا شهادته إذا  
 انكر صاحب الحايط الشهاد وأما إذا لم ينكره فانه يجب عليه الضمان لأن التقدم يصح من غير الشهاد وأما إذا انكر  
 فلا تقبل شهادته هذا الشاهد لأن فيه حرج المقدم اليغنه وذلك غير مقبول كما في سائر الشهادات **قال** ولو أشهد  
 عليه دسيس أو عشرين أو كافرس لم وقع الحايط على انسان قتلان يعقبا وتكر أو يسلم أو يعد ذلك ثم شهد عليه  
 بعد العتق والتكر والاسلام فهو صامن لذلك لأنهم من اهل الشهادة وقتل الأداة في باب الشهادة يعتبر وقتل الأداة  
 ولو كانوا المهدد وفي تلك الأحوال فزدت شهادتهم ثم شهدوا والتكر والها قبلت شهادتهم لأن شهادتهم قد ردت لمعنى  
 في الشاهد على ما ذكرنا في كتاب الشهادة **قال** وإذا أشهد على القبط في حايطة ثم سقط فقتل رجل جلاذيته  
 على بيت المال لأن عاقلة عامة المسلمين وكانت جانيته على بيت مال المسلمين وكذلك الرجل من اهل الكفر يسلم  
 فلم يوال احد فهو كالقبط فيه يعقل منها من جانيته بيت المال ويبرأ منها لمنبت المال **قال** وإذا مال الحايط  
 على دار قوم فاشهدوا عليه فهو صامن لما أصاب الحايط منهم ما ذكرنا فإن قتل انسانا فالضمان على عاقلة  
 وإن انكر متاعا فالضمان في ماله لما ذكرنا من قتل وكذلك العلوا إذا وهما مقدم اهل النفل فيه إلى اهل العلو  
 وكذلك الحايط يكون اعلاه رجل واسفله آخر لأن تحت الشهاد كان لجميع المسلمين لأنه سفل هو اهل حايطة  
 وكل من طلب منه النقص فامتنع منه كان ضامنا وإن مال على اهل الطريق فقد حوته إلى اهداهم سقط فاصاب  
 انسانا قايما يقضي الذي يقدم اليه النصف من ذلك فإذا تقدم إلى اهداهم كان عليه النصف **قال** وإذا مال الحايط  
 إلى رجل بعينه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه اهل الدار فإنه سقط المايل إلى الدار على اهل الدار  
 فهو صامن أو العلو ما ذكرنا في الأصل أنه حايط واحد إذا أشهد على بعضه فقد اشهد على جميعه **قال** وإذا  
 وهي بعض الحايط وما بقى منه صحيح غير وهي فتقدم اليه سقطا وهي وما لم يفتل انسانا فهو صامن لأنه  
 حايط واحد أو هي بعضه فقد وهي كله وهذا إذا كان الحايط صغير العرفان بعضه إذا التهم لم يستمسك  
 الباقي فاما إذا كان طويلا فعرفانه يستمسك بدون بعضه فانه يصح ما أصاب الذي وهي ولا يضمن ما أصاب  
 الذي لم يري لأن التقدم على حايط لم يري عن صحيح فحصل في الحكم كما بها طيان **قال** وإذا أشهد على الرجل في حايط  
 له لم يري ثم سقط فقتل انسانا فلا ضمان عليه لأنه لم يسفل هو المسلم حايطه فلم يصح التقدم اليه **قال**  
 وإذا كان سفل الحايط لرجل وعلو لاخر وقد هي ثم تقدم اليها ثم سقطا العلو فقتل انسانا فالضمان على صاحب  
 العلو لأن صاحب السفلى لا الملك لعقل العلو فلا يصح التقدم اليه في نقص العلو وأشهد ما جميعا فصار العلو



صاحب العلو وضمان السفل على صاحب السفل لان كل واحد منهما الهدم على حدة بعد ما تقدم على صاحبه وضمانه على عاقلة صاحبه **قال** واذا استاجر الرجل قوما يخدمون له حايطا فقتل الهدم ومن تعلم رجلا منهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار لانهم هو الذي ملوا الايديهم وعليهم الكفارة لانهم باشر واقتل **قال** واذا انفق المشتري الدار في حايط عنها ما يمل وهو باختيار في الشرائع ايام هذا اعل وجعين اما ان يبيع البيع او يوجع البيع فان فسخ البيع بطل الاثم اما على قول في جنة رجه الله فلا يسقط لانه لم يملك الدار لان خيار المشتري بمنع المالك على اصله واما على قولها فلكل لانه اخرجته عن ملكه بالرد فصار كالوباعه بعد الاثم ودون بوعه بعد الاثم بطل الاثم لما ذكرنا من قتل ولو اجاز البيع لم يطل الاثم والضممان على عاقلة المشتري لان الاجارة تستلزم وقت العقد وكان يملك بعض الحايط فصح العقد اليه ولو كان اثمه على البائع في ذلك الحال لم يضمن لانه خرج من ملكه هذا اذا كان الخيار للمشتري ولو كان الخيار للبائع فتقدم الى البائع فيه فان ضمن المبيع فالاثم لا يصح لانه على ملكه وقت الاثم لان خيار البائع يمنح ملك المشتري فاذا انقضى البيع بقي على ملكه وهو ملكا لنفسه في الحالين وان اجاز البيع بطل الاثم دلالة اخرجته من ملكه بالاجارة ولا يملك بعضه ولو تقدم الى المشتري في ذلك الحال لم ان البائع اجاز البيع لم يكن يملك واحد منهما ضمان اما المشتري فلا لانه اثمه على خياره لا يملك **قال** ولو تقدم الى رجل في حايط ما يمل عليه جناح شارب قد اضرعه الذي باع الدار سقط الجناح والجناح وكان الحايط هو الذي طرح الجناح كان منا من اجاب في ذلك لان صاحب الحايط كان لواقع الجناح ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي اضرعه لما ذكرنا من قبل ان ضمان الجناح لا يزول بالبيع والله اعلم **باب البيوع ما يحدث فيها** **قال** واذا احتقر الرجل سيرا في طريق المسلمين في غير قنطرة فوقع فيها حراق عند فوات ذلك على عاقلة الحافر لان حفرة جنائيه منه ما تولد منه فهو مضمون عليه ويجب الضمان على العاقلة ولا كفارة عليه لانه خطأ بالسب هذا اذا مات من السقوط واما اذا علم انه مات غلوا فلو قلائد على الحافر وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه اذا مات غاصق وان مات جوعا لا يضمن وروي عن محمد رحمه الله انه قال يضمن في الحالين جميعا وجه قول في جنة رجه الله ان الضمان انما يجب على الحافر اذا مات من السقوط وما هاهنا لم يمت من السقوط وانما مات بسبب حرق وهو الغم وجه قول في يوسف رحمه الله انه اذا مات غلوا فهو من البيوت لان ههنا البير هو الذي قتله وان مات جوعا فاما مات لعدم الطعام لان من على البير وجه رواية محمد لانه يضمن في الحالين جميعا لان ذلك كله حصل بسبب حفرة وجود حياته فما تولد منه فهو مضمون عليه **قال** فان كان استاجر عليها احرا حفرة وهاهنا هذا اعل وجعين اما ان يكون البير في قنطرة المستاجر او لم تكن في قنطريه فان كان البير في قنطرة المستاجر فالضمان عليه دون الاخر لسوا علم الاخر انه لم يملوا لان الاحرا اذا فرغ من العمل وسلم الممول اليه حصلت المنفعة للمستاجر وكان العمل باشر فصار كانه هو الذي فعل وهذا كما ذكرنا في قنطرة الجناح ان الضمان يجب على المستاجر لان منفقة ذلك حصلت له وهكذا روي عن شريح وان لم يكن ذلك من قنطرة وان كان المستاجر اعلم الاخر ان ذلك الموضع ليس من قنطريه فالضمان على الاخر وان لم يعلم ذلك فالضمان على المستاجر لانه اذا اعلم ان ذلك الموضع طريق المسلمين ولا يملك الحفر في ذلك الموضع فعاد يقع العزو وفصار وادب حاسبين فاذا لم يعلمهم فالضمان على المستاجر لانه لو وجب على الاخر احرا او معزورين لان الضمان يملك الانسان يا امر باحفر في قنطريه فاذا امره باحفر يقع عند هوانه يا امره باحفر في قنطريه فاذا كان كذلك اثنى عليهم الضمان لانه لا يملك الحفر والعزو وان قتل لم لا يجب الضمان على الاخر ليرجع على الاخر على المستاجر كما ذكرنا في الذي ربط البعير على قنطرة رجل فان تلف انسانا فالضمان على القايديم يرجع على الرباط قد لذي الفرق بينهما ان هذا

وجد من القايديم على الرباط البعير وهو القود فجاز ان يجب الضمان لم يرجع على الرباط المعزور واما هاهنا فلم يرجع من الاخر على البعير فانه لا يجب عليه الضمان وانما يجب الضمان على المستاجر من العاهد وذلك واجب **قال** وان سقطت في حفرة فقتل من فيه كذا وكذا الاستعانة والعروض ولا يفسد العاقلة من المال محرر البير لما ذكرنا ان ضمان المال لا يجب على العاقلة **قال** واذا وقع فيها انسان ستهل للسقوط فيها فلا ضمان فيه لانه مات جنائيه نفسه فلا يكون دية مضمون على غيره **قال** واذا استاجر الرجل رجلا رجلا رهط يحفرون بيرا فوقع عليهم من حفرة فقتل واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقي ربح دية وكذلك لو كانوا نحو ثلاثة لانه مات جنائيه نفسه وجنائيه اصحابه وهو ثلثه فوجب لكل واحد من الثلاثة الدية ارباعا وتسقط حصته وهي الربع لانه اعان على قتل نفسه وهذا ان كان الحفر في طريق المسلمين ولو كان الحفر في ملك المستاجر يعني ان لا يجب على السفل كان سباحا فمات لانه لا يجب عليه شيء **قال** ولو كان الذي حفره واحدا فقتل عليه من حفرة فدية هكذا لانه مات جنائيه نفسه فلا يكون مضمون على غيره **قال** واذا حفرت الرجل سيرا في طريق المسلمين نحو حفرة احرا حفرة حايفة في اسفلها لم يدفع فيها انسان ومات فانه لا يضمن في القياس لان يضمن الاول لانه كالدافع وبه واحد مخرج الله ولم يذكر جوابا للاستحسان ويحتمل انه لو استحسن احد ولو وجب الضمان عليها لكان له وجه ايضا لان الجناية وجدت منها الا ان وجه القياس اكدوا فخرج لان ابتداء السبب كان من الاول وهو الحافر الا ترى انه لو حفرت سيرا رجل احرا ووقع فيه سكرانا او حجرا فوقع فيها انسان ومات فالضمان على الحافر ايضا لان صاحب البير هو الدافع فصار كانه القاء فيها **قال** ولو وسع رجل راسها فحفرها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليها بضمين لانه ما راد ان يعجب في الحكم وقيل هذا اذا كان الثاني وسع راسها قبل ان يعقد ما يكون وضع الرجل كله في حفرة الثاني فالضمان على الثاني لانه مات جنائيه الثاني **قال** ولو ان رجلا حفرت سيرا في الطريق ثم سد بها بطين وتراب او حفرت في احرا فحفرها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان على الذي احفرها اخر مرة لانه لما سد بها ما سد به الا بالخرج من حكم البير وزاخرية الاول فصار سيرا جنائيه الثاني ولو سدا الاول راسها واستوثق منها في احرا فقتل ذلك كان الضمان على الاول اذا وقع فيها انسان لانه صار سيرا حفرة الاول الا ان الاول سدا راسه ذلك عارض فاذا زال العارض صارت من احفر الاول كما كانت وكذلك ان كان جعل فيها سدا او ما اشبه ذلك ما لا يسيده الا بالبر في انسان فاحتمل ذلك فوقع فيها انسان كان الضمان على الاول لان اسم البير باقي على ما ذكرنا ولو لم يعمل رجل حفرة فسقط في هذه البير كان الضمان على واضع الحجر وان لم يكن وضع الحجر احرا فالضمان على جافر البير لانه اذا وضعه انسان فالضمان عليه لانه كالدافع فيه وكان الضمان على الدافع ومما ركن حفرة سيرا فدفن في البير ومات بجل الضمان على الدافع واما اذا كان الحجر ووضعه سيرا سيرا لوطر ههنا كمن فعل احدا فانه يكون الضمان على جافر البير لانه لا عين لتعمل الحجر قبل وقوعه وذلك من قبل الحافر **قال** ولو وضع رجل في هذه البير حجرا او حديد فوقع فيها انسان فقتله الحجر او رجل او حديد كان الضمان على الحافر هاهنا بمنزلة الدافع ومن دفع رجلا فوقع على سكران ومات من ذلك كان الضمان على الدافع **قال** واذا حفرت الرجل سيرا في الطريق فوقع فيها رجل فقتل من فيه فخرج منه فسخ رجلا فخرج من ذلك يجه مات فالدية عليهم لان الاثامات من جراحه الثلاثة لا تقسم لانه لا يضمن عليه وقوله عطي لي كاد ان يعطي واستشهد في الاصل فقال لا ترى انه لو قطع يد رجل ونحوه رجل فمات من ذلك كانت له دية عليهم ان لا يثا على حالها لان العزو لعدد الحياه لا لعدد الجنائيات والحياه ثلاثة لان احدها قطع يده ونحوه والاخر قطع يده والثاني نحوه فكانت له دية عليه سيرا لانه لو كان الاخر هكذا وذلك لان الانسان قد يهلك من جراحه واحد وليس مع جراحات

فانسدح



كثير فلكذلك المعنى كان على عدد الجناح ولو كان احدهم قد جرح جرحين او ثلثة وجرحه الآخر جرحا صغيرا  
كالتلدية على عدد الرجلان ولا يكون على عظم الجراحة ولا يمكن صغرها ولا على عدد ما ذكرنا **قال** واذا  
وقع الرجل في البئر في الطريق فعلق باخر وتعلق باخر فوقعوا جميعا فما توالى هذا على جميع امان الموت  
حال موتهم وهوان محروا محروا ولم ما توالى من ذلك فلا يعرف كيفية موتهم فان عرف ذلك فان موت الاول لا  
يخلو من سبعة اوجه اما ان يموت بوقوعه البئر او بوقوعه الثاني عليه او بوقوعه الثالث عليه او بوقوعه  
الثاني والثالث عليه او بوقوعه ووقوعه الثاني عليه او بوقوعه الثالث عليه او بوقوعه ووقوعه  
الثاني والثالث عليه اما اذا علم انه مات بوقوعه فالضمان على الكافر لانه مات من جنيته وان مات بوقوعه  
الثاني عليه فدينه هدر لانه هو الذي جرح الثاني اليه فدينه وان مات بوقوعه الثالث عليه فدينه على الثاني لان  
الثاني هو الذي جرح الثالث عليه وان مات بوقوعه الثاني والثالث عليه فدينه نصفان نصفه هدر لانه  
هو الذي جرح الثاني اليه ونصفه على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث عليه وان مات بوقوعه ووقوعه  
عليه نصفه على الكافر ونصفه هدر لانه هو الذي جرح الثاني عليه وان مات بوقوعه ووقوعه الثالث عليه  
فدينه على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث عليه ولو مات بوقوعه ووقوعه الثاني والثالث عليه فدينه  
الثالث على الكافر ودينه على هدر لانه هو الذي جرح الثاني اليه ودينه على الثاني لانه جرح الثالث عليه  
هذا كله في موت الاول واما موت الثاني فلا يخلو من ثلثة اوجه اما ان يموت بوقوعه في البئر او بوقوعه الثالث  
عليه او بوقوعه ووقوعه الثالث عليه فان مات بوقوعه في البئر فدينه على الاول لان الاول هو الذي جرح  
في البئر وان مات بوقوعه الثالث عليه فدينه نصفان نصفها هدر لانه هو الذي جرح الثالث اليه ونصفها  
على الاول لانه هو الذي جرح وموت الثالث لا يخلو من وجه واحد وهو بوقوعه في البئر فدينه على الثاني لان  
الثاني هو الذي جرح في البئر وهذا اذا علم كيفية موته وان وجدوا موته لا يعرف كيفية موته فان كانوا  
متفرقين ولم يقع بعضهم على بعض فدينه الاول على الذي جرح البئر ودينه الثاني على الاول المتعلق به لانه هو الذي  
جرح ودينه الثالث على الثاني لانه هو الذي جرح ولو وجدوا بعضهم على بعض فان في القياس وهو قول محمد  
رحم الله هكذا ان دية الاول على الكافر ودينه الثاني على الاول ودينه الثالث على الثاني واما في الاستحسان  
وهو قول من لم يرضوا بقتله ويقال انه قول ابي حنيفة رحمه الله ان دية الاول والثالث على صاحب البئر الثالث  
وعلى الاول الثلث والثالث هدر ودينه الثاني نصفان نصفها على الاول ونصفها هدر ودينه الثالث على  
الثاني بالانفاق والما بين الاختلاف في دية الاول والثاني وجه القياس ان دية الاول على الكافر لان بوقوعه  
في البئر قد ظهر وسببه اسبق فهو محمول على انه مات من ذلك اذ لم يبين سبب وكذلك موت الثاني فيظهر سبب  
الاول وموت الثالث فيظهر سبب جرح الثاني وهو على ذلك ما لم يبين سبب جرحه وجه الاستحسان ان هذه الاشياء  
الثلاثة قد ظهرت وليس احد الاسباب وان من الاخر فوجيلان يتسمرا لانا وجعل كانه مات من اسباب الثلاثة  
وكذلك الثاني جعل كانه مات بالسبب جميعا وقوله في الكتاب فاذا لم يعرف من اي ذلك ما توالى بطل نصف ذلك كله  
يعني انه يجب النصف والنصف لا يرد به النصف خاصة لانه يسقط من دية الاول الثلث ويجعل الثلثان وحتما  
ان النصف اراد به من دية الثاني خاصة لانه يسقط النصف ويجعل النصف لانهم اسقوا انه لا يسقط من دية الثالث  
**في قال** واذا وقع الرجل رجلا في بئر فعلقه او في الطريق فقات الضمان على الدافع لانه جنى عليه بلغة فيها  
فصار هو القاتل **قال** واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فقال الكافر هو القاتل نفسه عمدا وقال ورثته  
كذب فالقول قول الكافر وهو قول ابي يوسف رحمه الله الاخر وهو قول محمد في قول ابي يوسف الاول قول الورثة

ذكره في باب اخر وجه قوله الاول ان الغالب من امر الانسان ان لا يتعدا لوقوعه في البئر فالحاظر ان امر مستكره الى  
الظاهر فلا يدعي بفعله قوله وجه قوله الاحزان حاصل الاختلاف وقع في وجوب الضمان والكافر متكره الضمان فالحاظر  
قول المتكره لان الغالب ان الرجل يرى البئر في الطريق عند ميانه بقاءه او قريبا من دان حيث يتفجع بها ونفثها  
ماه فاعطى فيها فهو على المولى لان المنفعة حصلت له كما قلنا في الذي استاجر احرا يحضره في قنائه فاعطى الضمان  
على عاقلة المستاجر ولا ضمان على الاجير وحمل كان المستاجر هو الذي جرح فلكذلك هاهنا واما اذا كان في غير قنائه  
كحضرها كان ما وقع فيها في رتبة العبد يدفعه المولى او يقدر به سواء اعلم انه ليس في قنائه او لم يعلمه خلافا لما اذا  
استاجر اجيرا ليحضره في غير قنائه ان اعلم انه ليس في قنائه بالضمان على الاجير لان العز ووقفا رقع اما اذا لم  
يعلم بالضمان على عاقلة المستاجر على ما ذكرنا من قبل واما هاهنا والضمان في رتبة العبد سواء اعلم انه  
بقنائه او لم يعلمه لانه لا عز وورس المولى وسبب عدم لانه يتلف ماله في الوجع والعبد هو القاتل في  
الحقيقة واقرا المولى لم يحرم في الحضر في غير ملكه فلكذلك له فيه الضمان في رتبة العبد **قال** ولو استاجر عبد المحجور  
عليه وحر او مكاتب يحضر له بيرا فوقع عليهم في حضرهم فما توالى فلا ضمان على المستاجر في الحر والمكاتب لان  
استيجار الحر والمكاتب لم يكن منه جنائية وهو ضامن لقيمة العبد المحجور وعليه بوجهها الى مولا لانه استيجار  
ايه جنائية لانه استعمل عبد غير عتق اذنه فصار جانيا عاصيا فاذا دفع القيمة الى المولى دفعه المولى الى  
ورثة الحر والى ورثة المكاتب لان القيمة قامت مقام العبد ولو كان العبد حيا كان يدفع اليه جميعا وكذلك  
القيمة القاية مقامه مصر في ورثة الحر والى دية وورثة المكاتب بثلث قيمة المكاتب فيقتصر في قيمة العبد  
على ذلك لان يكون قيمة العبد بدينه فيمك مولا الفصل لانه ملكه وانما يفسد هكذا لان كل واحد  
منهم مات جنائيات بثلث جنائيات نفسه وجنائيات صاحبه فاذا كان من حصه نفسه فهو هدر وما كان من حصه  
صاحبه فهو مسبق وكان بثلث دية الحر هدر وثلثه متبعا للثالث على العبد والثلث على المكاتب وكذلك قيمة  
المكاتب ثلثها هدر وثلثها متبوع والثلث من الحر والثلث على العبد فلكذلك يرجع كل واحد منهما بالثلث  
في قيمة العبد يرجع مولى العبد على المستاجر على قيمته اخري سلم له لان المستاجر عتق عبدا وارعا ورده فولا  
فاذا اخذ المولى قيمة اخرى من المستاجر فان العبد المستاجر لان المستاجر غرم قيمته فيصير العبد له  
وللمستاجر ان يرجع على عاقلة الحر بثلث قيمة العبد ولو بيرا المكاتب ياخذون ايضا من عاقلة الحر فان فيه المكاتب  
لم تؤخذ من تركه المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستاجر مصر فيها ورثة الحر بثلث لدية والمكاتب  
بثلث القيمة لان المكاتب قد استهلك من كل واحد منهما فصار دينا في ذمته فتؤخذ من تركته لما ذكرنا ان كل  
واحد منهما مات بثلث جنائيات ثلثها هدر وثلثها متبوع ويرجع على كل واحد منهما بالثلث ويسقط الثلث  
**قال** ولو استاجر حر او عبدا محضرا له بيرا فحضره او فواتا او مولى او مولا فقاتل له احد هما  
ولم ياذن له الاخر فلا ضمان على المستاجر في الحر لان استيجار اياه ليس جنائية ولا ضمان في العبد فيضيق الذي  
اذن له ايضا لان استيجار العبد المأذون لا يكون جنائية وهو ضامن لنصف قيمة العبد وهو نصيب الذي لم ياذن  
له لان استيجار العبد المحجور عليه جنائية ويرجع فيه ورثة الحر يرجع الدية وبصرف القيمة اياها ما كان اقل لان  
القيمة قامت مقامه وانما يرجع بربع الدية لان الحر مات بجنائياته وجنائياته هذا العبد فكان نصف دية هدر  
والنصف معتبرا فكان نصف النصف وهو ربع الكل على الذي لم ياذن له فلكذلك يرجع بالربع ثم يرجع المولى  
الذي لم ياذن له على المستاجر بما اخذته من ذلك النصف لان العدل لم يسم له ويرجع المستاجر على عاقلة  
الحر بربع قيمة العبد لانه ملك نصفه بالضمان وهذا النصف هلك بجنائيات العبد وجنائيات الحر وكان نصفه



ههنا ونضعه على هذا الموضع ويرجع المستاجر مع المولا الذي اذن له على عاقلة الحركل واحد منها بربع القيمة  
 لان نصيب المولى اذن له من العبدات بحايته وجانية هذا الحر وكان نصفه ههنا ونصفه على هذا الحر  
 النصف ربع الكل من يرجع ورضه الحر على المولا الذي اذن له بذلك لربح لان ذلك لربح قام مقامه ولو كان  
 العبد قائما وجيلا يدرج النصف الذي هو ملكه فذلك مقامه فيرجع في ربع القيمة ربع الدية وان كان  
 العبد ما دون ذلك في التجار فلا ضمان على المستاجر في ذلك لان استيجار الحر والعبد الماذون ليس بحايته  
 وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان العبدات بحايته وجانية نفسه وذلك ههنا وجانية الحر وبيع ربع  
 يرجع ورضه الحر على وليا العبد فيأخذ به نصف الدية لان الحر مات بحايته وجانية نفسه وجانية العبد وبيع  
 ربع نصف قيمة العبد قام مقام العبد فيأخذ به نصف الدية **قال** ولو ان رجلا استاجر عبد من احد  
 ماذون له والآخر محجور عليه فحضر ابيرا فوفعت بينهما فاتفقا ان المستاجر يضمن قيمة المحجور وعليه المولى لان  
 استيجار العبد المحجور عليه جناية لم يرجع مولى الماذون بنصف القيمة في ملك القيمة لان الماذون تلف  
 بحايته وجانية نفسه وذلك ههنا وجانية العبد الماذون المحجور وذلك يبيع على ما ذكرنا فذلك لربح نصف  
 قيمة الماذون ثم يرجع مولى المحجور على المستاجر بذلك النصف لان دفع القيمة معوله لربح المستاجر بنصف  
 قيمة العبد المحجور على مولى الماذون لان المستاجر ما رما لك بنصف المحجور على ما ذكرنا **قال** واذا احتقر  
 الرجل ميرا في دار لا يملكها غير اذن اهلها فهو ضامن لما وقع فيها لان حفر في غير ملكه جناية فأتولد  
 منه فهو ضامن وان قال صاحب الدار انما كنت امرته بذلك او له وليا للميت والقياس ان لا يصدق صاحب الدار  
 لانه ادعى براه الحاضر لا يطال عود دية الميت وفي الاستحسان يصدق لانه لو اذن له في الحفر في المال لم يجرأ  
 فاذا اذانه من قبل قوله لانه اقرب بالاذن من وقت عيالك الاذن **قال** واذا احتقر الرجل ميرا في طريق مكة  
 او غير ذلك من القيس في موقع فيها انسان فلا ضمان عليه في ذلك وهذا لان المفارقة موضع مباح وذلك  
 لعدم الارتفاق وهو ماذون بالارتفاق فلا يكون فعله جناية وليس هذا كالامصار والمدان لان  
 الطريق في الامصار لا تخلو عن اهلها فاذا حفر فيها غير اذن اهلها فان ذلك جناية منه الا ترى  
 انه لو حفر فيها لخطا او في جريسور المحفزة او ربط دابته لم يضمن ما احدث من ذلك وفي الامصار  
 والفري يضمن والله اعلم **باب البئر** **قال** واذا احتقر الرجل ميرا في ملكه او في  
 عليه جسدا او قنطرة في ارضه فغطيت لك انسان فلا ضمان عليه لان حفر في ملكه ليس بحايته وكذلك في  
 الجسد والقنطرة فما تولد عليه لان حفر في ملكه ليس بحايته فلا يكون مضمونا عليه وان حفر في غير  
 ارضه فهو معتزلة البئر وكذلك لو جعل عليه جسدا او قنطرة في غير ملكه لان ذلك جناية فما تولد منه  
 كان مضمونا عليه فان منى عليه انسان متولا لذلك فاحسنت به فلا ضمان عليه لانه جنى على نفسه  
 حيث تعمد المشي عليه **قال** ولو حفر لغيره في غير ملكه فاشق من ذلك المهر ما فخرق ارضا او قنطرة كان ضامنا  
 لذلك لان ذلك جناية منه وكذلك لو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غير ملكه يضمن لان سقيه ارضه ليس بحايته  
 منه وكذلك لو احرق حديقته في ارضه او حصيدا او جهة فخرجت النار الى ارض غيره فاحرق شيئا فلا  
 ضمان عليه لان اخراجه حصيدا ليس بحايته فما تولد منه لا يكون مضمونا عليه وهذا اذا فعله كما اذا  
 يغعله الناس واما اذا فعل خللا عادات الناس كما اذا ارسل في ارضه ما كثر الايسل بحال او لوقه  
 ثارا في يوم شديد الترح فان هذا لا يضمن في القياس ايضا لانه ماذون في اصل الفعل فلا يضمن فأتولد  
 منه ولكن يضمن استحسانا لان ذلك منه قصد الجناية حيث يعلم انه لا يخطر ذلك ما فعل في ملكه ولكن

ذلك

يتعدى الى غيره **قال** او حفر ميرا في ارضه او ميرا في داره فحفر من ذلك الى جبر غير او حارب الغريم حتى فقد  
 فلا ضمان عليه ولا يورث جويله عن موصفه لما ذكرنا ان حفر في ملكه ليس بحايته **قال** ولو ضل الماني  
 ملكه صبا لم يخرج من صبه ذلك اي ملكه غير ما فقد ضمنه استحسانا والقياس ان لا يضمن وجبا لقياس  
 ان صبه في ملكه ليس بحايته فما تولد منه لا يكون مضمونا عليه وفي الاستحسان يضمن لان هذا من جناية  
 يده الا ترى انه لو صبه في ميزاب له فاقتصد متاعا حققة ضمنه لانه اذا صبه في ميزاب وشبهه كان ما افسد  
 من جانيته بهذا استشهد الاصل والله اعلم **باب المحدث في المسجد والوقوف** **قال** واذا  
 حفر اهل المسجد فيه من الماء المطر او مضعوا فيه حيا فضمنه الما وطروا فيه مذارى او جبا او ركبا  
 فيه بابا او علقوا فيه قناديل او ضلوع فلا ضمان عليهم فيها عطف بذلك وكذلك ان فعله غيرهم باذنه  
 لان تدبير المسجد لاهله كما ان تدبير مال اليتيم الى وصية وتدبير مال الصغير الى ابيه فلو ان الابن او  
 الما فعل شيئا في مال اليتيم او مولى الوقف اذا فعل في ذكر الوقف حيا فعله كذلكها ههنا ذلك عليه ماذون  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما اخذ المفتاح من بني شيبة امر بالرد عليهم وان كان العاكف فيه  
 والبادي سوا او لو فعل غير اهل المسجد لغير اذنهم فهو ضامن لما عطف في قول ابي حنيفة رحمه الله وقا  
 ابو يوسف ومحمد اذا كان المسجد مسجدا عامة فلا ضمان عليه استحسانا الا في البناء والحفر فان فيه  
 اتفاقا انه اذا فعله اهل المسجد فلا ضمان عليه وان فعله غيرهم لغير اذنهم ضمن ابو حنيفة رحمه الله يقول  
 ان وسط المحصر او تعليق القناديل في موضع او بقعة غير احتقار به وتدمير فكان فعله معقلا بشرط  
 السلامة دله ما اذا وسط الحصى في دار غيره واما فعله هذا وذلك لان تدبير المسجد الى اهل المسجد  
 الا ترى ان مستلوا والامام اليهم والدليل على ان التدبير اليهم ان واحدا من اهل المسجد لو بنا فيها  
 بنا او حفر فيها بيرا فغضب به رجل لم يضمن ولو فعله في المسجد والملا منه فصار غير اهل المسجد  
 كالمستعير لانه ماذون بالاستفاد به واهل المسجد بالمال كمنع رجل عاردا رضى رجل  
 بنسطة المستعير فيها حصيدا او علق قنطرة فاعطى به فلا ضمان عليه ولو حفر ابيرا وبنا حيا  
 ضمن وصاحب الدار لو فعل شيئا من ذلك لا يضمن كذلكها ههنا **قال** واذا فعل الرجل في مسجد حربة  
 محدث او نام فيه في غير صلوة او مرفقه ماز او موصا من لما اصاب كما يضمن في الطريق الا عظم في قول  
 ابي حنيفة رحمه الله عند قال ابو يوسف ومحمد لا ضمان عليه والاختلاف في اهل المسجد وغير اهل المسجد  
 واهلها ههنا لا يضمن حربة رحمه الله وذلك ان تدبير المسجد كما ان المسجد اعد للصلوة لا للمحدث والنوم ففعله  
 سبحانه وتعالى في سوت اذن الله ان ترفع ويدك فيها اسمه فاذا فعل فيه غير ما اخذ المسجد له صار  
 حائرا ولانه سفل المسجد لا لا سفل به فصار كمن شعل الطريق بالجلوس او بالوقوف فيه فصار كالدور  
 المشتركة بين الشركاء فلهذا ان سفل من سفل سوا من حيث اقامته العيان لا المحدث والنوم والقعود  
 ولو جلس لذكر الله او لقراءة القرآن او للفقهاء والعباد من العبادات فغضب به الشان فقد اختلف  
 ما يحن فيه قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا يضمن **قال** واذا احتقر الرجل في سوق العامة بيرا  
 او بنا فيها كبا او دكانا لغير امر السلطان فهو ضامن لما عطف به من بني فان فعله بادن السلطان  
 فلا يضمن روي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يضمن في الحالين وجه ظاهر الرواية ان هذا العامة المسلمين  
 وتدير العامة الى الامام فاذا فعل لغير اذنه صار ضامنا كمن احدث في ملكه لغير اذنه وجه رواية  
 ابي يوسف ان في هذا الفعل مصلحة للمسلمين وهو ماذون باصلاح امور المسلمين وكان ذلك حربة

جانية لاهلها رحمه الله ان كان في الما حشر عا  
 لان المسجد عامة المسلمين فصار



منه فلا ضمان عليه **قال** واذا وقع الرجل فاته في السوق فاصاب دابة فهو له ماض لان افلاها في ذلك المكان  
حياة الا اذا كان موصفا بغيره الدواب ليس قبل اذن فيه السلطان فوقعته فيه فلا ضمان عليه فاصاب  
بقائه اياها في ذلك الموضع الذي اذن السلطان بالابقاء فيه ليس بحياة وان لم يكن السلطان اذن في ذلك الموضع  
فهو له ماض اذا كان هو اخرجها او وقفها او ارسلها لان ذلك جنائنه منه فان لم يكن هو اخرجها ولا وقفها  
ولا ارسلها فلا ضمان عليه في ذلك لان ذلك من حرج العجمي وخرج العجمي فاحترقوا والقول قوله في ذلك مع عبثه  
لان يدبر وجوب الضمان عليه والقول قول المذنب مع عبثه والله اعلم **باب جنائنه العبد** **قال**  
واذا جنى العبد جنائنه خطا فوله باختيار ان شادفه بها وان شادفه بالارث واسكنه عبده قال الشيخ الامام  
رحمه الله هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون جنائنه العبد على الحر او جنائنه الحر على العبد فان جنى العبد على الحر  
ان جنى على النفس فان كان عدا لا يحل القصاص لان القصاص يجري بين الحر والعبد في النفس وان كان خطا فوله  
باختيار ان شادفه وان شادفه بالدية لان المولا عاقله فان شادفه وان شادفه بتخلف عن كونه عاقلة  
له وان جنى على الحر فمادون النفس كان عدا كان او خطا حيز مولا بشئ الدفع والعقد الا اذا كان خطا فلا يشك  
وان كان عدا فكذلك لان القصاص لا يجري بين العبد والحر فيما دون النفس لان المالك له فيما دون النفس معتبر  
ولامساواة بينهما فيما دون النفس على ما ذكرنا في صدر الكتاب وان جنى الحر على العبد فان كان عدا فكان في النفس  
حج القصاص وان كان خطا جنى قيمته على عاقله الجاني في قول اصحابنا في ذلك سنين وقال ابن ابي ليلى جنى قيمته  
عليه في ماله واجتمع في ذلك ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما موقوفه عليه ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال لا يعقل العاقلة عدا ولا عدا الا بالنقل ان العبد يسلك به مسلكه لحرار في جنائنه عليه في  
النفس لا ترى انه ينقص منه اذا كانت جنائنه منه في النفس عدا ولو كان يسلك به مسلكه الاموال كان لا ينقص  
وكذلك العبد اذا وجد قتيلا في محله وجب القسامة والدية بخلاف البهايم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقلة  
اراد به اذا جنى على العبد فيما دون النفس او جنى العبد جنائنه فلا يجزى عاقلة المولا وان جنى الحر على العبد فيما دون  
النفس ضمان ذلك في ماله وان كان عدا لا يحل القصاص لان ما دون النفس يسلك به مسلك الاموال وضمان المال  
لا يجزى على العاقلة وفي العصور كلها لا تقضى بين جاني جنائنه لان الجنائنه تعتبر بما لها لاحاله على ما ذكرنا في  
صدر الكتاب **قال** والصغير من الخراطب والكبير هو اعلى الخمر والملوك والذكر والاني اراد به ان يكون لا يخبر من  
الدفع والعقد على ما ذكرنا **قال** واذا وطئ امرأة مستكرمة بذلك درى عقبة فباع فيه لانه اتلف عينا منقعة  
الصنع فصار كاتلاف المال ولو اتلف العبد ما الاقدار من عقبة ساع فيه او يقضي السيد كذا هذا **قال**  
ولا يعقل العاقلة سائر جنائنه المماثل وهو ان العبد اذا جنى جنائنه بغير مولا من الدفع والعقد ولا يجزى على عاقلة  
وقد ذكرنا ولا يعقل العاقلة ما جنى على المملوك فيما دون النفس على ما ذكرنا ان حكمه حكم الاموال **قال** وان  
كان الجاني حرا فاذا بلغ النفس عقوبة العاقلة في ذلك سنين ان قلة القيمة او كبرت غنائه لا يبلغ لها دية  
حرو ونقص من غنائه دراهم وان كانت امة محضتة الا في درهم الا عشرة دراهم في ظاهر الرواية للشيخ  
رباعين اربعة وخمسة عشر الله عنه انه قال محضتة الا في خمسة دراهم لان دية المما كات على النصف  
فتنقص منها نصف ما ينقص من العبد وهو خمسة وهذا قول اصحابنا وعلمنا السابق بحج قيمته بالعلم ما بلغت  
وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف لاصحابنا رحمهم الله ما روي عن عبد الله بن مسعود انه قال مثل مذهبنا  
والكلام في المسئلة مروي على حرف وهو ان العبد سجين ليس بمالية ودية فالتا في حقه الله اعتبر بالمالية وضمان  
المالية بحج بالغ ما بلغ كضمان العقب وضمان الدية لاسر او على عشرة الاف درهم كافي الحر والمعني في المسئلة وهو

ان هذا ضمان دية واصحابنا اعتبروا ضمان الدية لا المالية لا ترى انه يتعلق بقسط الضمان عند العبد والكنه  
عند الخطا ولو كان المضمون منه المالية لا يتعلق بالقصاص منه ولا الكفارة خطا به كما في الاموال يدل عليه ان لو  
اعتبرنا المالية التي فيه لكان لا يحل القصاص على عاقلة لان المالية لا يوجب القصاص والدية توجب القصاص  
لمن تردد بين الوجوب والسقوط فانه سقط وجب احقا على وجوبه ذلك المالية ساقطة الاعتبار وانما الجاني لا اعتبار  
للدية الذي يدل عليه ان حالة الحرية حال بغاية النفس وحالة الرق حالة حساسة النفس فري حاله الضمان  
لا يتراد على الف دينار بقوله حاله الحساسة او لما لا يتراد عليه الذي يدل عليه ان المولا لو امر على عبده بالقصاص  
لم يصح وعليه المروج على المال والروح ليس بمملوك له ومثله لو اقر العبد على نفسه بالقصاص صح وطأ المال  
شتماله ثبت ان المالية تتبع للدية ولا يكون الدية بغير المالية اجتمع السابق في ذلك لان هذا ضمان مال بدليل  
ان العبد اذا كانت قيمته اقل من عشرة الاف درهم فانه يجب ذلك ولو كان هذا ضمان الدية وجب عشرين  
الاف درهم ضمن جميع الاموال وكذلك لا تقدر اقله فان العبد قد يكون قيمته الف وقد يكون قيمته الفين  
وعبر ذلك وكذلك يعقل الا في ذلك كما اذا كانت قيمته الامة اكثر من قيمته العبد وقد يفضل الذكر على الانثى  
ويغير قيمته اذا كان قيمته العبد درهم الذي يدل عليه ان هذا لو كان ضمان الدية فكان لا يسري حكم البيع اليه لان  
الحكم في البيع يسري الى بدل المعقود عليه والمعقود عليه هو المالية فلو كان الدية كان لا يسري واجتنب ان  
العبد يبيع اذا قتل خطا في بدل البيع كان المشتري ان يجتاز ارباع الجاني وياخذ منه القيمة ويصفي البيع عرفا ان  
المضمون هو المالية لا الدية الذي يدل عليه ان ضمان الدية قد يتراد على الف دينار كما لو رهن عبدا بتمتته الف دينار  
دينار والدين اكثر من الف دينار فقبل الميراث العبد فانه يصير مستويا مقدارا دية وذلك كما ذكرنا من الف دينار  
ولو كان هذا ضمان دية وجب ان لا يرد فذلك لو غضب عبدا وقتله بحج قيمته بالغ ما بلغ ولو كان هذا ضمان  
الدية وجب ان لا يتراد وان وجب العقب كما لو غضب حرا صغيرا وقتله انه لا يتراد على عشرة الاف فاما القصاص والكفارة  
فاما بحر القفلة لا يدرى المال فاعطينا الدية حط من حيث وجوب القصاص والكفارة اما الجواب عن قوله  
اذا كان قليل العبد يجب ذلك فيقول ان ذلك ضمان الدية عندي حتى يجزى القصاص والكفارة والفضل لا يخرج به  
من ضمان الجنائنه لا ترى ان دية المرأة على البغض من دية الرجل ذلك ضمان جنائنه وكذلك دية الجاني وقوله  
ان ذلك لا يقدر اقله بفضل الذكر على الانثى والاني على الذكر فيقول ان ضمان الدية لا يستوي فيه الذكر والانثى  
كما في جنين الحرة حتى جنينها ذكر اما بفضل الانثى على الذكر كما في جنين الامة انه اذا كان انثى بحج عسل القيمة  
وان كان ذكر احب نصف عشر القيمة ثلثان هذا الاصل الذي ذكره لا سلم له وجواب حرا انه ليس كمالا مقدر  
اقله يدل على انه لا مقدر لكره فان اقل بدل الجنائنه لا يقدر وهو العتق والذي يقيده وهو الحر وكذلك ادرى الوجه  
وما فوقها مقدر وما دونها لا تقدر وهو حكومة عدل وليس هذا كسلة الرهن لان هناك ليس ضمن في الرهن  
عندي وهو يقتصر العبد صار مستويا لدية وماله وليس هذا كما لو غضب عبدا وقتله لان الضمان هناك ليس  
ال وقتل العقب ضمان العقب ضمان المالية لا ترى انه لو قتل عبدا لا يحل القصاص لان ضمانه ضمان مال فذلك هذا  
في الرهن حرا ما سقن عشرة دراهم للامر الذي جاعل ابن مسعود رضي الله عنه ولا يقض ان الرق عشرة دراهم  
لا ترى ان الحر لا يستباح نصفه الا بعشرة دراهم ونصف الامة مستباح بدون العشرة **قال** ولو قتل العبد  
قتيلا له وليان فغني احداهما دفع الى الثاني بضعه او فداءه بضعه الدية لانه لما عفى احدهما ففادى اطلاق نفسه  
وسلم بغيره للمولا وبقي بغيره لآخر وكان حق كل واحد منهما نصف الدية في نصف العبد فكان للمولى الخيار

ضمان



في ذلك النصف **قال** ولو قتل قبل اخطا وفقاعين اخر دفعه مولاه اليهما الا ما اوفده بحسنة عن العبد  
حق والخطا في الجميع وحق المقنوع عنه في النصف فاذا اختار الدفع قسم العبدان لانا وان اختار الفداء بدول  
لعشر الاف وصاحب العين بحسنة الاف لان دية العين بحسنة الاف **قال** فان اعتقه المولا وهو يعلم وهو حيا  
عليه حسنة عشر الف في ماله لان المولا كان مجبرا من الدفع والفداء والمخير من امرين اذا اخرج من عندهما كان  
ذلك دليلا على اختياره الاخر فيها لما منع العبد عن الدفع بالنفس كان اختيارا منه للفداء وكذلك لو دبر او باعه  
او كاتبه لانه منع عن الدفع باختياره فصار مختارا للفداء وان كانت امة فباعها او زوجها او احراها او اسجد  
لم يكن مختارا لانه لم يمنع عن الدفع اما اذا اجامع او زوجها فلا تسلك وكذلك اذا احراها لانه لا يقدر على دفع  
الاجارة لانها من العبد وكذلك اذا رجمها لانه لا يقدر على فكها ودفعها بالجناية وكذلك اذا استخذه مالا  
الاستخدام لا تمنع من الدفع وان من العبد بغير الزممة من عيب فاحشر او جرحه او قتله وهو يعلم فهو مختار  
اما اذا قتله فلا تسلك لانه منع عن الدفع واما اذا جرحه او ضربه ضربا لزمه منه عيب فاحشر فذلك لانه  
منع نفس الرقبة عن اوليا الجناية وحقق وجب في الكل فصار مالا للدفع كله الدية ولو دفع العبد في بئر حفرة  
للمولى في الطريق واصاب به جراح اسرعه المولى فليس هذا باختيار عليه قيمة العبد ولا الجناية الدية واما وجب القيمة  
لان المولا سلب قتله ولم يباشر قتله وان اوطاها المولى وهو ليس على دابته او وقع عليه فقتله وهو  
جناية العبد ولو سجد المولى ولا الوقوع فهذا اختيار وعذبة الارش لانه باشر قتله الا ترى ان الكفاية تجب عليه  
خلافا لمسله المختار لان هناك الكفاية عليه لانه غير مباشر لقتله ولو وقع العبد في بئر حفرة في ملكك  
نفسه فأت فلا تلي على المولى لان اصل فعله لم يكن جناية هذا اذا الضرر فيه مع عمله بالجناية ولو اعتقه او با  
او وهبه وهو لا يعلم بجنايته فعليه قيمته لانه لا يوصف بالاختيار قبل العلم فصار مستملا للعبد فليزمه  
القيمة ولو علم باحدى الجناتين ولو يعلم بالآخرى فهو مختار للذي علم فلا اخرى حصتها من قيمة العبد كانه ما  
مختارا للاسكال في حق الذي علم ولم يمنع مختارا في حق الذي لم يعلم **قال** واذا جنى العبد جناية لم تبلغ النفس فاعتقه  
المولى وهو يعلم بها قبل البر ونرا انتقصت الجراحة فأت فهو مختار وعذبة الدية لانه لما اعتقه فقد صار مختارا  
للاصل فيما اختار الاصل صار مختارا لما تولد منه والمعنى فيه انه صار قاتلا لتلك الجراحة واذا اختار الجراحة  
بالعتق مع عمله ان تلك الجراحة قد سري وقد لا سري والعتق مما لا يحتمل النقص والرد صار ذلك منه اختيارا للدية  
**قال** ولو قال لعبد ان ضرب فلانا بالشيف او بعصا او بسوط او بيدك او بحجته او جرحته فأت حد  
ففعّل ذلك فأت منه عتق المولى مختارا للدية وهذا في قول أصحابنا الملائكة وفي قول زفر عليه القيمة ولا تجب  
الدية وجه قوله انه لم يوجب منه اختيارا للجناية واما عتق العبد لم يبق سابقا لصاحبنا ان المولى يعلق عتقه  
بالقتل فصار كانه تكلم بالعتق بعد القتل اذا المعلق ينزل عن وجود الشرط ويصير كالمكتم به في ذلك الوقت وهذا  
كما قلنا في الرجل اذا قال لامرأته اذ امرت فأت طالق قبل ان يرضى الزوج خلقت المرأة ويصير بارا لان الطلاق  
وقع في المرض فصار كانه قال لما بعد المرض استطلق قلنا كذلك هاهنا لان في قوله واحده وهو ان يصير باليه  
عداقتة فانه يجب على العبد القصاص لان القصاص يجري من الحر والعبد في النفس واعراض العتق لا يسقط  
القصاص كالعبد اذا قتل رجلا عدا عتقه المولى **قال** واذا اخرج العبد رجلا خوص فيه المولا فاختار  
العبد واعطى الارش نرا انتقصت الجراحة فأت فالقياس ان يكون المولا مختارا وعليه الدية وهو قول ابي  
الاحمر وفي قول الاول وهو قول محمد لا يكون مختارا ويحمل لان فان ساد دفعه واحده اعطى وان  
شأ فداء الدية وجه قول ابي يوسف رحمه الله عليه الاخر وهو العتق ان الجرح احده في الاصل والنفس بولك

منها فلما اختار الاصل صار مختارا لما تولد منه كما قلنا فاما اذا كان الاختيار با لعتق انه يصير مختارا لما تولد  
وجه قول محمد رحمه الله عليه انه لم يوجب منه اختيارا للدية واما اختار اسكال العبد بدفع الارش وهو اقل  
المالين فلا يكون اختيارا لاسا كما بدفع اكثرهما وهو الدية وليس هذا كالا عتاقا لانه بالاعتاق صار عاجزا عن  
دفعه فلدية الدية ولم يمنع بدفع الارش عما جاز عن دفعه فافتقر قاص من هذه الوجهة شال مسلتنا رجل الشري  
سياس من بصرى ما قل من قيمته والمجاهة لا يخرج من ذلك فان المستري يجبر ان شال تمام القيمة وان شال تركه  
لانه لم يدر عزم ما كان طاهرا في الاستدراك لها هاهنا ولم يفضل في ظاهر الرواية بين ما اذا اختار بعتق  
قاص او بغيره فغنايه **قال** واذا جنى العبد جناية فاختار المولى لمساك عتقه وليس عنده ما يودي وكان ذلك  
عند قاضي او عند غيره قاضي فالعبد عتقه والارش دين عليه في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
ان اذا الدية فكانه اخذ عتقه والادفع العبد الا ان يرعى للاوليا ان يتنعم بالدية على ما قال **قال** فان شال  
ذلك لم يكن لم يعل ذلك ان يرجعوا في العبد وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان المولا كان مخيرا بين الدفع والعتق  
ولو انه اختار الدفع صح اختياره فذلك اذا اختار الفداء صح اختياره ايضا لان هذه الجناية توجب لدية على مولاه  
لانه عاقبته الا انه يتخلص بدفع العبد ليم عن كونه عاقله له فاذا اختار الفداء فقد اختار ما كان واجبا لاجل  
مكان دينا في ذمته وان كان موسرا اخذ منه في الحال وان كان معسرا انتظر الى وقت البتة ليعوله سبحانه وتعالى  
وان كان ذوا عسرة فنظر الى ميسره وجه قول ابي يوسف ومحمد ان الواجب عليه اخذ ارش ما دفع العبد كالا  
او دفع الفداء كالا فلما احسده وليس عنده ما يولد له لم يصح اسساكه وهو من يدفع العبد كالا **قال** واذا  
جنى العبد جناية خطا لم يقر المجني عليه انه حر بعد ما دفع اليه العبد عتق العبد وولاه موقوف لانه اقرانه  
لاحق له في رتبة العبد فان حقه على عاقلة المولى ولا يصدق على عاقلة الا ان العبد يعتق اذا اذ بعد ما دفع  
اليه عتق العبد ولا موقوف ولا تارة اقرانه لاحق له في رتبة وان حقه على عاقلة المولى ولا يصدق على  
عاقلة الا ان العبد اذا اقر بعد ما دفع العبد اليه لانه اقر لعتقه وهو في ملكه ويكون ولا موقوف  
لانه بقي المولا عن نفسه **قال** واذا جنى المرأة جناية نزلت ولدت ولدا فهذا لا يختار اما ان يلد ولدا لعبد  
الجناية او كسب كسبا فان الامة بدفع بالجناية ولا بدفع ولدها وكسبها لان الجناية لم تكن في رتبة العبد ولا  
كانت على المولا فلا سري الى احاد منها فهو كما يقول في ذلك المستأجرة انه لا يدخل في الاحارة لان عتقه  
الاجارة لا ترد على رقبته واما نرد على منفعة وكذلك كسبها لان الكسب شئ حادث فاذا دفع الجارة اليه لم  
يقع الملك للمجني عليه الا وقت الدفع ولا سيما ذلك اليوم الجناية والكسب حدث قبل ملكه فلا يكون له ذلك  
وهذه العلة تجمع الولد والكسب واما ما جنى عتقه فاذا ارش فان الارش يدفع مقامها لانه اذا ارش فقد  
وجبت صاحب الجناية في رقبته ماله والارش قام مقام عضوها وجب ان يدفع حتى هذا اذا وجب الارش بعد  
جنايته وان كان الارش قبل جنايتها فالارش للمولى ولا حق لصاحب الجناية في الارش لان حق صاحب الجناية  
في رتبة ما دفع اليه الرقبة الناقصة والارش للمولى وان لم يعلم ذلك واختلف فيه فقال المولى الارش  
قبل جنايته فهو قول المجني عليه بل حصل بعد جنايته فالقول قول المولى مع عتقه لانه ينكسر الجناية  
الى الارش **قال** وان وجب الارش بعد جنايته فاستملاك المولى الارش وهبه الجاني عليه لم يكن مختارا  
وان امر بدفعه ولم يدر مثل ما استملك من ارشها لان الارش راسم ودنا بغير فلا يتعين للدفع كالا يتعين  
عقودا مالا بالانزاع له ان له ان يحسبه ويخرج مثله من عند نفسه فلا يصير باستملاكه مختارا لعزم  
مثل ما استملك لانه بدل حر ومن اجر الحما فقام مقامه فاذا اعتق العبد صار مختارا للامة وعليه الدية

يعتق مع



ولا يستطيع ان يدفع احد من دون الاخر لان العبد قام مقام بعض فصار العبد والامة كشي واحد فلما اعتق العبد صار في الحكم كعتق بعض الامة ولو اعتق بعض الامة بعد جانيته كان ذلك اختيارا منه الدية كذلكها هنا وان اعتقه وهو لا يعلم بجانيته دفع الامة وقبض العبد لانه صار حاسبا للعبد لا باختياره حين اعتقه وهو لا يعلم بجانيته وقد ذكرنا ان اذا تصرف العبد الجاني وهو لا يعلم بجانيته فبمته **قال** ولو كان هذا العبد ففاحسن الامة فدفع بها واحد الحارثية مكانا يدفع بجانيته او يدفع لان العبد قام مقامه وكذلك لو قتلها فدفع بها قاتل مقامه **قال** ولو كانت الحارثية قتلت خطأ فاحذف المولى قيمته لم يقتل المولى ادفع بها او اخذها ولكن يدفع قيمته لانه لا فائدة في الاختيار لانه لا يصح ان يقال اما ان يدفع هذه الالف واما ان يدفع عشرين الالف واما ان يدفع بالعتق فيكون الخيار فائدة لانه لا يختار اسكال العبد ودفع عشرين الالف **قال** عده قتل جراحا فخر قتل جاريته المولى العبد قتل له ادفع بها بقيمتها لان العبد لو قتلته امة اجني كان يقال المولاها اما ان يدفع الامة واما ان يدفع بقيمتها العبد كذلك اذا قتله امة **قال** واذا قتل عبد الرجل رجلا خطأ فقتل امته رجلا خطأ وهما رجل واحد فموت العبد قتل الامة خطأ فان المولى باختياره ان يدفع العبد اليها وان شاذ فان اختار العتق فلا مولى قتل العبد بدية لانه جسد العبد باختياره لانه يمكنه الدفع اليه ويؤدي قتل الامة بقيمتها الامة لانه جازحاسا لمقتل العبد اناها ولا يمنع له فيه وان اختار دفعه دفع العبد اليها جميعا فمقتل العبد قتل الامة فمقتل العبد قتل الامة واوليا قتل العبد الدية واوليا قتل الامة بقيمتها الامة على مقدار حق كل واحد منهما **قال** واذا جني العبد جناية فبناه المولى منها ثم جنى جناية اخرى صل له او دفعه بها او افده لان المولى لما افده قد طهرت رقبته فصار كأن لم يكن على المولى شيء سوى هذه الجناية ولم ينقص في المولى شيء حتى جنى الثانية فدفع بها او افدها بارشها لان جميعا اجتمع في العبد فنجس الدفع اليها او العتق وكذلك اذا كانت الجناية اكرم من ذلك **قال** واذا اعتق العبد العبد ثم اقر به جنى في رقبة جانيته عمدا او خطأ لم يلزمه في نفسها الا القود في النفس اما اذا اقر بالعصا فقد صح اقراره لانه اقر على نفسه بالعصا والاقرار بالعصا يصح في حالة الحرية والرق واما الاقرار بخطا فلا يصح لان الجناية في حالة الرق وجوب على المولى الدفع او العتق فلا يصح اقراره على مولا **قال** ولو جنى العبد جناية فقال المولى اعتقها قبل الجناية او دفعها او كان شام ولا يملك لم يصدق على هل الجناية وهذا الجاني ان قال له لبيك العلم بالجناية لان الظاهر وجب عليه في الظاهر وهو هذا يريد تحمله الى غيره فلم يصدق فصار ذلك منقولة عن مستقبل فان كان يعلم بالجناية فعليه الدية وان كان لا يعلم فعليه القيمة لما ذكرنا من قبل **قال** واذا احرق انسان مولا العبد جناية عليه ام اعتقه ثم قال اصدق الذي اخبرني او قال اصدق ولم اصدق ولم اكنه فليس عليه الا القيمة ما لم يخبر بذلك رجلا او رجل عدل يعرف بذلك وتقراته قد صدق الذي اخبرني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف احرأ اذا اجره بذلك حر او عبد صغير او كبير مسلم او كافر لم يعتقه ان كان احر حرا فهو مختار وقد ذكرنا هذا الاختلاف في كتاب الوكالة **قال** ولو جنى عبد جناية وقال المولى قد كنت بعتك بعتك من قبل ولا تفرق الجانيته فهذا على وجهين اما ان يصدق فلا يبيع منه او يكذبه فان صدقه فلا جاز ذلك ولا يجب على المولى ضمان لانه لم يملك بعد اصحاب الجناية فحكم لان المشتري ما مر بان حق اصحاب الجناية في رقبة العبد فيخطب المولا بالدفع والعلم ولو كذبه فلا قتل للمولى ادفعه او افده لا تدفع على ملكه ولم تنفع الامة فبقي على ما كان وكذلك لو قال صاحب الجناية هو لفلان ولم يكن يخطب منه على هذين الوجهين **قال** ولو ان عبد في يدي رجل جانيته فقال له الجانيته هو عبدك وقال الرجل هو وديعة عندي لفلان

اوليا

حال

او عارية او باجارا ورهن فان اقام على ذلك بدية اخرى الامر به حتى يقدم الغائب وان لم يقر بدية فهو الخصم بدية او بغيره وهذه هي المسئلة المحسنة وقد ذكرناها في احد العبد ليس في تصادمهما ان العبد عليه ولم يمسح بالقد فله ان ياخذ عده فان كان دفعه لم يحضر الغائب فان شأنا المصاه وان شأنا اخذ ودفع الارش لان تصديق استه الوقت لا واروكان محض راس الدفع والعقد اذا دفعه صاحب اليد ورهن به المالك حار ذلك وان انكر الغائب يكون له حار ما صنع الاول فيه لانه لما كذب الغائب في العبد على ملكه يصح دفعه **قال** واذا كان عبد في يدي رجل وهو مقر بانه عبد او لم يقر به ولم ينكر فاقتر المولى على العبد بجناية خطا ثم اقرانه لرجل اخر وانه يملكه والرجل مقر بانه عبد وان لم يقر ولم ينكر فاعطى العبد هذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يصدق في المقر في الملك والجناية جميعا او كذبه فيهما جميعا ان صدقه في احدهما وكذبه في الاخر فان صدقه في الملك والجناية فلا ضمان على المقر فاقتر المولى ادفعه او افده لانه طهر ان يملك العبد بدية تصادمهما جميعا وقد تصادم على الجناية ايضا ولو كذب فيهما جميعا بقى العبد على ملك المقر فيقال له ادفعه او افده واما اذا صدقه في احدهما فان صدقه في الملك وكذبه في الجناية فان العبد المقر له الدية على المقر لان اقراره يصح في الملك ولا يصح في الجناية عليه وان كان محض راس دفعه وفدايه فاذا اقر به لغيره وصدقه المقر له صار ذلك كالباع منه ولو كذبه في الملك وصدقه في الجناية بقى المقر على ملك المقر لخطا بالدفع والعقد ولا تسكن ولوم يدع صاحب اليد لنفسه انه اقر به انه هذا الرجل فلا يملكه ولا على العبد من الجناية لانه لم يعلم ان الملك حتى يوصف بالامانة فاقراره واختياره واما اقراره بالجناية على الغير فلم يوجبها ولم يصدق على العبد ولا على مولا **قال** واذا جنى العبد جناية ثم اصابه عيب سماوي او لته المولى في حاجة له فطغى فيها او استخذه فلا ضمان على المولى فيها صحفة من ذلك اما اذا عطي في ذلك فلا ضمان المولى لان المولا مادون بالاستخدام وكان بعتك في حاجة له فصار كأنه ما صحف بغيره واما اذا اصابه عيب سماوي فان العبد قيام على حاله دائما وان وصفه من او صافه فغير المولاين دفعه وفدايه **قال** واذا قتل العبد قتل الخطا ثم قتل رجل عينة ثم قتل اخر خطا ثم اخذ المولا دفعه فانه يدفع ارش العين الى الاول ويكون العبد بينهما مصر بفيه الاول بالدية الا ما اخذ من ارش العين ومصر بفيه الاخر بالدية واما كان ارش العين للاول لان حق الاول وجب في رقبته باخذة وحق الثاني وجب في رقبته ما قص فوجب ان يبلغ الارش الثاني فيه بالدية كاملا ومصر بالاول بالدية الا ما وصل اليه من الارش لان حق كل واحد منهما على الارش في رقبته العبد وقد وصل الى الاول بعض حقه ونقي الباقي فوجب ان مصر با بقي من حقه فان كان الارش الذي وصل اليه حتمية ومصر الثاني لعشر الالف والاول تسعة الالف وحتمية فمقتل العبد بينهما تسعة عشر ونصف سهم وكذلك لو كان الذي فقاعينه عبد فادفع به كان ولي الاول احق به ومصر مع الا بالدية الا قيمة العبد الذي اخذ لما ذكرنا **قال** واذا قتل العبد قتل الخطا والمقتول لسان قد فعل المولا الى اصداه فقتل القاتل ثم قتل عده اخر خطا ولي الاخر والشريك في الاول فانه يقال للمدفع اليه الاول دفع نصف الى الاخر نصف الدية او افده لان الغائب قبض نصف العبد حتى ونصفه بغير حتى فالنصف الذي اخذ حتى كان ملكا له فاذا قتل عده قتل لا فقال له اما ان تدفع هذا النصف الى ولي القاتل الثاني او افده بنصف الدية لان ملكه تامة ذلك النصف واما النصف الاخر فانه يرد على المولا وهو نصيب للشريك الا ان قبضه لذلك النصف لم يصح فيوم يرد له المولا ان يدفع هذا النصف اليها بالجناية او افده فان اختار القاتل فدا العشر الالف درهم حصة الاخر للشريك الثاني وحصة الاخر للمولى العبد الذي قتله عبد المدفع اليه لان حق الشريك الذي يرد دفع اليه حصة الاخر وهو نصف الدية وحتى ولي القاتل الذي قتل

انما نصيب المولى من الدية في الجناية



عبد المدفوع اليه بقي المقام حقه خمسة الاف فان اختار الدفع ضرب كل واحد منهما فيه خمسة الاف لان حق كل واحد  
منهما نصف الدية فيقسم هذا النصف بينهما نصفين فيصير لكل واحد منهما ربع العبد ونصف الذي كانت الجناية عليه  
اي دفع قيمته للمولى فندفعه المولا الاول لان حق الشريك لان نصف العبد الا ان نصف النصف ينفصل كان  
عند المدفوع اليه جناية حصلت عند منو كالفاصب في حق ضيق شريكه ومن غضب عكبا انسان جناية على جناية  
رده على صاحبه ودفعه بالجناية كان له ان يرجع على الفاصب ببقية قيمته فكذا المعنى قلنا انه يرجع عليه ببقية الدية  
ويُدفعه الى الشريك الثاني ساما حقه واذا قتل العبد قتلين خطأ فدفعه المولى الى احدهما غير قضا قاضي يقتل عن  
قتل اخطا ثم اجتمعوا فاجابوا بصل هذه المسئلة ان القابض يرد نصف العبد على المولا ويدفع النصف بالجناية الى  
المحرر نذ نصف نصفه بحق ونصفه بغير حق فما اخذ حتى يدفعه بالجناية او يفديه بنصف الدية لانه ملكه ساما  
ما ذكرنا في المسئلة الاولى يرد النصف على المولا لانه اخذ ذلك النصف بغير حق فدفعه المولا الى الاوسط والآخر  
فيصير فيه الآخر خمسة الاف درهم لان حقه خمسة الاف درهم لما اذن وصل الى نصف حقه من جهة المولا الثاني  
وغيره في الاوسط فيصير في الاوسط حقه عشرة الاف ولم يصل اليه في فاذا اذناهما اذنا ذلك وان اختار الدفع  
فانه يدفع اليها فيصير فيه الاوسط بعشر الاف والآخر خمسة الاف درهم فيصير هذا النصف بينهما الاثنا عشر  
للاوسط وثلثه للآخر لم يضمن المولى لاسدس قيمة العبد للاوسط لانه بقي من حقه السدس لان حقه كان نصف العبد  
وقد وصل اليه ثلث النصف وبقي ثلث النصف وهو السدس فيصير المولى لاسدس لثلاث المدفوع الاول الذي كان في يده  
لانه استحق عليه جناية عبده فلم يسلم الرد في السدس فيرجع عليه فان كان المدفع لعنه وقتا قاص كما ذكرنا في الاول  
بالجناية ان شاء اخذ من الاول وان شاء اخذ من القابض وان كان المدفع ثقتنا القاضي فله ان يدفع القابض خاصة  
**قال** واذا قتل العبد قتل اخطا وفقا عين اخر فدفعه المولا الى المعقود فقتل عند قتل فان المعقود عينه  
فلما اخذ ثلثه بحق وثلثه بغير حق لان الواجب عليه ان يدفع العبد اليها جميعا لانه لصاحب النفس وثلثه لصاحب العين  
لان صاحب النفس صاحب الجميع وحق صاحب العين النصف لان العين من الشخص نصفه فلما دفع الى المعقود عينه صح  
نصفه في الثلث لان حقه وصار كالفاصب في الثلثين ولما قتل قتيلا اخر فقال له اما ان تدفع الثلث اليه او تفديه  
بتلث الدية ويرد الثلثين على المولا فتدفعها الى ولي النفس ان شاء دفع وان شافدي فان نذ يفيدي المولا او العنز  
الاول حقه تمام الدية ويؤدي ثلثي الدية وهو ستة الاف وستماية وستون وثلثا درهم لانه وصل  
اليه ثلث حقه فان اختار الدفع دفع اليها ثلثي العبد فيقسم بينهما فيصير في العبد الاول بعشر الاف والآخر  
ثلثي الدية فاجعل كل الف بينهما ستم مائة فيصير ثلثا العبد على ستة عشر مائة وثلثي سهم واما حارب ثلثا العبد عليه  
عند وثلثي سهم ان العبد عليه حقه وعند ولوقد كان اخذ ولي القبول الآخر ثلث العبد وهو ثلثه وثلث ثلثا  
العبد صيرها لان احدها عشر وللآخر ستة وثلثان ثم الاول ان يرجع على القابض ستة احرا وتلي جزوين  
ستة عشر جزوا او تلي جز من ثلثي قيمته لانه قد اذن حقه بذلك المقدار لب كان عند فصار كانه تلف عند هذا  
اذا كان المدفع ثقتنا القاضي وذكر في الاصل ان ذلك مما تلي قيمته ويرجع به على صاحب العين انه اذا دفع ثلثي العبد  
اليها شمر بعد ما بالدية والآخر ثلثي الدية فاجعل كل ثلث بينهما فيصير ثلثا الدية ستم مائة وثلثي سهم وثلث  
اسم فيصير ثلثا العبد على ستة اسم للدار ثلثه اسم وللآخر سهمان فلما صار ثلثا العبد على ستة اسم يصير  
الثلث للآخر على نصف ذلك وهو سهمان ونصف فيصير الجميع على سبعة ونصف فالكسر فاضعه فيصير حقه عند  
فالثلث منه حقه وقد دفع ثلثي الآخر ثلثي العبد وثلثا الدية عشر اسم فيقسم بينهما فيصير لاولي ثلثه  
اخماسه وهو ستة اسم والآخر باربعة اسم ثم ان يرجع الاول على الثاني بتلك الاربعة الاسم وذلك مما تلي

ان كان المدفع ثقتنا القاضي يرجع على ايها شافان رجح على المولا يرجع على صاحب العين وان قبلت  
الامة قتل اخطا ثم ولدت بنتا ثم قتل الامة وحل اخطا ان الامة قتلت الام فالمولا الجناية ان شادفع الامة اليها  
وان شادفع فان اختار القتل الاول او قتل الامة بالدية ولاوليا قتل الامة ببقية الام لانه اجتمع في رقة الامة  
جنايتان جناية الامة وجناية الام فقلنا مسك الامة باختيار لانه صار حاربها باختيار لان الامة محل الدفع  
وانما لم يدفع بعد هذا جميع الدية او يفديه ببقية الام لاوليا قتلها لانه صار حاربها باختيار لانه قبلت ولا يمكن  
دفعها وان اختار المدفع دفع اليها ونصيان منها على احد عشر سهم او قتل الام ببقية الام وذلك لانه قد دفعها واوليا  
قتل الامة بالدية وذلك عشر الاف فيقسم على احد عشر سهم ولو كانت الامة ثقات عين الام ولم يقتلها فان  
هذا على اربعة اوجه اما ان يختار المولى دفعها جميعا الام المعقود عنها والامة او يفديها جميعا او يختار دفع الامة  
ويؤدي الام او يختار فدنا الامة ودفع الام فاما ان اختار دفعها فانه يدفع الام الى اوليا قتل الام لان ذلك حتم  
لا يشاء لكم فيها احد ويدفع الامة الى اوليا قتل الامة والاوليا قتل الام فيصير فيها اوليا قتل الامة  
بالدية لان حتم ذلك واوليا قتل الام بنصف قيمته الام لانه املت نصف الام لان العين من الامة نصفه  
وان اختار فدفعها فان يفيدي لكل فريق تمام الدية لان لكل فريق تمام الدية وان اختار دفع الام وفدا الامة فانه  
يدفع الام الى اوليا قتل الام فيؤدي لاوليا قتل الامة بالدية لان حتم تمام الدية ولاوليا قتل الام بنصف  
قيمتها الام لما ذكرنا ان العين من الامة نصفه وان اختار دفع الامة وفدا الام فانه يدفع الامة الى اوليا  
قتل الامة ويؤدي لاوليا قتل الام بجميع الدية لانه لما قتل الام بسبب ان الولد جناية على الام وهما  
لاسان واحد فاجب فيه في غير ثقتنا الامة الاحياء واحدة ولو فقا سلام عين الامة وبعد ما فقا الامة  
عنه فان المولى خير فيسلك جميعا وسلا الامة لانهما هي التي بدأت بالجناية فلدفع اليها فيصير فيها اوليا  
قتل الامة بالدية واوليا قتل الام بنصف قيمته الام فيكون ذلك مع الام ثم يدفع الام وما اصاب من ارشها  
من الدية لان الارش يقوم مقام العين فيصير بثلثا جناية الامة بنصف قيمته الامة في الام وهي معقود العين  
واما يصير بثلثا معقود العين لانهما ثقات عين ابنتها حين ثقات كانت معقود العين وليست كانهما لانهما  
ثقات عين احدهما وهي صحيحة العين ويصير فيها اوليا قتل الام بما بقي من الدية ويكون ما دفع بها من الامة  
لولى قتل الام خاصة لانه قام مقام العين وحينما قتل الام قتيلا كانت عنها صحبة ولعزب فيها وكي  
جناية الامة بنصف قيمته الامة ولو اختار القتل المسكهما واعطاهما **قال** واذا قتل الام وحل  
خطا ثم ولدت ابنة فقتلها ابيها قتل للمولى فدفعه او فقه ببقية الام لان جناية الام حارت في الابن فاما  
ان يدفع الابن او يفديه ببقية الام لانه صار حاربها باختيار **قال** واذا جئت الامة ومع حامل ثمر  
ولدت ولدا قبل ان يدفعها فالولد للمولى لانه حدث في ملكه لان جناية لا تزيل ملكه وقد ذكرنا ان ولد  
الجناية لا يدفع الجناية فان ولد ثمر بعد المدفع هو المدفوع اليه لان الام صارت ملكا له بالمدفع فحصل الولد  
في ملكه **قال** ولو جئت الامة جناية خطا ثم ولدت ولدا فقتل الولد يدها اخر المولى فان شادفع الام ونصف  
قيمتها الى ولي الجناية وان شادفعها وولدها لانه صار حاربها بنصفها باختيار ولكن يقطع يدها لان الولد  
قام مقام كدها وان شادفعها واعطى الارش لانه صار حاربها بما بقي من الام باختيار فله من الارش  
وولدها بعد المولا لانه لما اعطى الدية بقي الولد على ملكه ولو جنى عليها بعد المخرج فهو على ثلثه اوجه اما ان يكون  
جناية العبد بعد جناية اوكا قتل جانيها اذا اختلف في ذلك فاما اذا كانت جناية العبد بعد جناية  
فان هو لا العبد بخير من المدفع والقلة فاذا دفع او فقه المولى الامة فالحار فان شادفع الامة



فان هذا بعدد ما بارئ الحياية وان شأ وضع من الارض المأخوذ فان فصل شي كان للمولى فان اخار مولى الامة دفع الامة  
فانه يدفع الامة مع ذلك الارض او مع العبدان دفع به لان حق صاحب الحياية وجب في رقبته ماله فالارض او العبد  
قام مقام نصفه فوجله يدفع مع وان كانت الحياية عليه قبل جنائمه فارسلها للمولى لان حق جنائمه الامة وجب  
رقبته ناقصة وان اختلف المولى وولي جنائمه فقال له المولى حيث وهي صحبه ثم فقار رجل عينها فالارض يا وقال  
المولى حيث بعدا لفتي فالقول قول المولى لان المولى مكرهم في الارض على المولى البينة لانه يدعي الارض فذلك  
لو كان الحياي عليه القليل او وليه بهذا المعنى والله اعلم **باب جنائمه العبد في البر** قال اذا  
حصن العبد سيرا في الطريق لغير اذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم باحضار مولاه فمات فمات المولى  
فيمتة العبد لانه حصنه من غير اختياره حين اعتقه وهو لا يعلم بالحياية يعلم المولى بحضرة اولم يعلم هو سوا  
المولى وان علم بالحياية وقت العتق لم يكن عتقه اختيارا لانه لم يكن مختارا مالم يتبع فيها احدو بذلك لو لم يكن  
عالم بالحياية فانه يرض لان الجاهل بعد في الاسم ولا يحد في المفرد فان قيل ان نضر الحياية منه فاذا علم  
بالحياية لم يعتقه لم لا يرض مختارا للدينه فقل له الحياية في الارض وليس بخيانة على الانسان فاذا دفع فيها  
انسان ماله حياية بذلك الفصل السابق فاذا كان الامر هكذا فلا يصير المولى مختارا ابا لعتق وان دفع فيها  
احدا شتركا في ملك القمه لان وقوعه استدال وقت الحضر فصار كانه قتلها في ساعة واحدة ودرت عظمها  
فذلك لكان شتركا في تلك القيمة **قال** وقع فيها عبد الحاضر فمات شتركا ثم وارثه في تلك القيمة لانه لما وجد في ذلك  
الحضر على المولى صار العبد كالاخي وصار وقوعه فيها بمنزلة وقوع الاخي فان قتل القيمة هو الذي حصن  
الميراث بدنه وهو الذي وقع فيها فكيف يحضنه على غيره قتل له العبد وان كان الحاضر فيصير ذلك الفصل  
في حكمه بالحياية بمنزلة فعل المولى لكن استاجر اجرا يشرع له جناحا او كينفا اي الطريق لشرع ذلك على الاجير  
فالضمان على صاحب الدار فان كان الاخر هو الذي فعل بيده فهو كذلك صاهنا فان قيل اذا كان ذلك بمنزلة  
فعل المولى فلم يجب على عاقله المولى الدية كالمولى اذا حضر سيرا في الطريق بيده فوقع فيها انسان ومات تحت  
الدينه على عاقلته قيل في حكمه الضمان جعل بمنزلة فعل المولى لانه عاقلته لانه لا يجب عليه الدية وجب عليه  
لان الضمان وجب عليه بفعل عتقه بغير حكم الوجب جعل كفعل المولى بغير المقدار جعل كفعل العبد وقد  
يجوز مثل هذا ان يكون فعل واحد في وجه له حكم وفي وجه له حكم اخر على صاحب قيام الدليل **قال** وكذلك  
لو اعتقه بعد ما وقع فيها رجل وهو لا يعلم به انه جليل القيمة لانه حصنه لا باختياره وان كان علم بموت الرجل  
ثم اعتقه بعلمه الدية لانه صار ممسكا له مختارا لدفع الدية **قال** فان وقع فيها اخر فمات فانه يقيم صاحب  
الدينه فيصير للاخر قيمة العبد الاول في قول اي حقيقته رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد على المولى نصف  
قيمة الاخرى لولي القتل الاخر ولا شتركا الاول في الدية وجه قول اي حقيقته رحمه الله انه لما دفع الدية فقد دفع  
بدل العبد لان الدية بدله اتمت مقامه الا ترى انه يتخلص بدفعه عن دفع العبد وقد سلف ان المولى لو اعتقه  
وهو لا يعلم وعزم القيمة الاول ثم وقع فيها اخر ان السائر الاول ولا يجعل المولى غرضه لانه دفع القيمة  
منه فلا يجب عليه شي اخر لان القيمة بدل نفسه كذلك الدية بدل نفسه وجه قولهما ان المولى صار مختارا لاختار  
الاول بالعتق ولم يصر مختارا لاختار الثاني فيه وقد استلم جوب الضمان جميعا الحقته وصار كانهما دفعا  
معا وعلم المولى باحدهما ولم يعلم بالاخر بالاخي اعتقه بعلمه الدية التي علم وعليه نصف القيمة الذي لم يعلم  
واستشهد ابو يوسف ومحمد في الاصل فقالا لاراي لو امسكه ولم يعتقه واعطى الدية اما ان كان عليه  
ان يدفع نصفه الى الاخر او يعديه ويرى ابو حنيفة من العتق ومن امسكه فقال اذا امسكه فهو عاقلته

فان الضمان للثاني عليه فاما اذا اعتقه فقد خرج من ان يكون عاقله له فلا يجب عليه شي ولكنه يشارك الاول  
**قال** ولو وقع فيها رجل ومات ووقع فيها اخر بعد ذلك فذهب عنه والعبد قيم دفعه اليها اذ لا لان  
العين نصف الشخص حتى القتل جميع الشخص فتعثر بينهما على الملك والعتق وان اراد العبد انما حصنه عند  
الف درهم حصنه الا ان درهم لصاحب العين وعتق الا ان لولي القتل فان اعتقه بعد ما علم بالحياية كان  
مختارا للدينه والارض العين **قال** وعتقه قبل ان يعلم فعليه قيمته بينهما الا ان لا حصنه لا باختياره وان كان  
يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عند الا ان لولي القتل لانه صار حيا له في حقه باختياره وعليه ثلث قيمته  
لصاحب العين لانه حصنه عنه لا باختياره **قال** ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان فمات  
فعل البايع قيمته لان حصن استدال وقت الحضر فصار كانه وقع في ذلك الوقت ثم باعه وكذلك اذا اعتقه ثم وقع  
فيها انسان فان المولى يصير لقيمة هذا المعنى وكذلك لو وقع فيها العبد فمات فمات المولى قيمته لورثته  
وقد ذكرناه **قال** واذا حضر العبد سيرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فمات فقال المولى انا كنت امرته  
بذلك لكن يصير عاقلته لم يصدق وعلى ذلك الابينة والحياية في رقبته العبد يدفعه بها او يتركه اذ كذب  
ولي الحياية لان الدفع او القذا وجب عليه في الظاهر وهو بقوله انا كنت امرته بذلك اراد احبا للضمان على  
عاقلته فلم يصدق على ذلك الا اذا اقام البينة على ذلك لانه اقام البينة على خلاص نفسه فقبلت بيته عليه  
**قال** واذا استاجر الرجل حرا او عبدا محجورا عليه ان يحضر ان له سيرا في طريق المسلمين فوقع عليها  
فمات فمات المستاجر قيمة العبد للمولى لان استجار العبد المحجور عليه لا يصح فقد استعمله بغير اذن صاحبه  
فصار غاصبا له فيضمن قيمته بخلاف ذلك صار لكل واحد منهما معقولا من جهة نفسه ومن جهة صاحبه فاما ان  
من جهة نفسه فهو هدر وهو النصف وما كان من جهة صاحبه فهو متبع ولورثة الحر الاقل من  
القيمة وهي نصف الدية لان القيمة قامت مقامه ولو ان العبد كان قايما بدفع الورثة الحر او يعديه  
بنصف الدية ان كان اقل كذلك صاهنا ثم يرجع بها المولى على المستاجر لان ملكا لقيمة لم يرضح  
المستاجر على ما قلنا الحر بنصف قيمة العبد لان المستاجر لما ضمن قيمته فقد ملكه فمات فمات نصف القيمة  
عاقلته الحر وقد ذكرنا اجناس هذه المسئلة في مقدم **قال** واذا حضر العبد سيرا في الطريق فمات  
مولاه ثم قتل قبل ان يخطأ فمات مولاه الى ولي القتل ثم وقع في البر انسان فمات فان ولي القتل باختيار  
ان شأ دفع نصفه وان شأ فذاه بالدينه لان الوقوع استدال الى الحضر فصار كانه العبد قتل قتل حيا  
في وقت واحد ولو كان هذا فان لكل واحد منهما نصف العبد او عتق الا ان درهم مملتان حر الثاني  
اما نصف العبد او عتق الا ان فان قتل دفع نصفه وان شأ فذاه بغير الا درهم لان مولاه عاقلته  
ولو وقع في البر ولا انسان فمات فمات مولاه ثم قتل قبل ان يخطأ فمات مولاه ثم وقع في البر اخر فمات فان ولي  
القتل يدفع بدنه الى ولي الواقع فيها اخر او يعديه لعتق الا ان في عتقه قتل جنائمه عليه  
وجائتان حصن **قال** واذا حضر المديبر او ام الولد سيرا في الطريق وقيمة الف درهم فوقع فيها واحد  
بعد واحد فماتوا وقد بعير في قيمته فمات ذلك الزيادة او نقصان لم يكن على المولى الا قيمته الف درهم  
يوم حضر منهم بالسوية واما العتق فمات يوم الحضر لان الحياية وقعت باحضار وانما يجب على المولى وانما  
ولانه حصن كل واحد منهما لا باختياره ولكن لما سبق من التدبير والتولي لم يخل منه اقل الما ليعن انما  
القيمة واما الدية ولو وقع فيها اخر استر كوا في قيمته وكذلك الثالث والرابع لانه لم يحسن الادوية  
واحدة فلا يلزم اكثر من قيمة رقبته واحدة وكذلك لو مات المديبر قبل ان يقع فيها انسان او اعتقه

يجب على المولى قيمة المديبر والديار ويشارك المولى  
على عتق من جراح انما جلا جنائمه الدية  
على مولاه



او كاتبه او فعل شي من ذلك بعد ما وقع فيها بعضهم ثم وقع فيها انسان فانت فعل المولا قيمة لان الواجب عليه  
قيمة في حال جنايته وعنايته وهي الحجز والاختيار له في دفع نفسه وليس هذا كالعبد العنق اذا احضر ابي الزمات انه لا يلزم  
المولا شي بعد موته لانه محض من دفعه ودفع قيمته اذا كان حيا فمن حجة ان يقول احار دفع عينه فذلك كالمعنى  
سطل بموته وكذلك لو جنى مد جناية ساركم ولها في ملكا لقيمة لما ذكرنا ان المولا لم يحسن الارقية واحدة وان  
كانت قيمته يوم الحجز الف درهم ويوم جنايته الف درهم هذا خاصة ولم يرب في القيمة الا  
مع اهل البسطة الاق ولعزب كل واحد من اهل البسطة الاق لانه حسن الاق لانه عزب في القتل يدع ولا حق  
للو اقر في البسطة والا لكان الذي كانت قيمته يوم الحجز يقيم بينهما على نفسه عشرهما لعزب فيها اول القتل يد  
يتبعه اسهم لان حزمهم كان عزب الاق وقد وصل اليهم الف درهم ولعزب الاول بعشر اسهم لان حزمهم كان  
عزب الاق ولم يصل اليه من حزمهم وكذلك الثاني والثالث لعزب كل واحد منهم بعشر اسهم لما ذكرنا  
**قال** واذا استاجر الرجل اربعة رهط مديرا ومكاتب وعبد واحد وحارحزون له سيرا فوقت عليهم من  
حفر فابوا ولم يودن للمدير ولا للعبد في العمل فغلبت قيمة كل واحد منهم المولا لان استجار العبد  
والمدير جناية منه فكان منزلة العصب لانه استعمل عبد غير مدير فغلبت قيمة فغلبت فغلبت فغلبت فغلبت فغلبت  
واحد منهم مات بخنايات اربع بخناية نفسه وجناية ماله سواء فما كان من حصه نفسه فهو هدر وهو  
البيع وما كان من حصه اصحابه فهو موسع فاذا كان كذلك فان لورثة الحر ربع دية الحر في رقة كل انسان  
منهم لما ذكرنا فاذا وقعت قيمة كل واحد منهم الى مولا فادفعه المولا الى ورثة الحر والى ورثة المكاتب  
فصنوب ورثة الحر ربع الدية وورثة المكاتب ربع القيمة لان المكاتب لان القيمة تقوم مقامهم ثم يرجع  
مولا العبد ومولا المدير على المستاجر كل واحد منهم لقيمة اخرى فيسلم له لان ملك القيمة لم تسلم لها بخناية  
كان عند المستاجر لم يوحده من تركه المكاتب قيمة المكاتب فنضرب فيها ورثة الحر ربع الدية او ربع قيمة المكاتب  
ايها كان اقل لان المكاتب اذا جنى جناية يدرمه الاقل من الدية ومن قيمته لانه عاقله نفسه ويضرب  
المستاجر ربع قيمة المدير وربع قيمة العبد لان المستاجر لما علم قيمتهما صار ملكا لهما من طريق الحكم ويرجع  
المستاجر ايضا على عاقله الحر ربع قيمة المدير وربع قيمة العبد ويرجع الى المكاتب ايضا على عاقله الحر ربع  
قيمة المكاتب لما ذكرنا ان كل واحد منهم قد تلف باربع جنات واسمان العبد والمدير فلا يجب ان يما صار  
لانسان واحد وهو المستاجر بخناية كل واحد منهم على صاحبه هذا او ذكر في الاصل ولكل واحد من  
ربع قيمته في قيمة الاخر ولكن ذلك على المستاجر وهو له وعليه ارادة انه لا يجب ان كان العبدان معا دون  
لما في العمل فلا ضمان على المستاجر لان استيجار اياها ليس بخناية فلو كان على عاقله الحر من ربع قيمة كل  
واحد منهم ويضمن مولا المدير مقدار قيمة المدير فنضرب قيمة ورثة الحر ربع الدية ومولا العبد ربع القيمة  
ومولا المكاتب ربع القيمة ويوحده من ملك المكاتب مقدار قيمته ويدفع السهم لما ذكرنا ان مولا العبد يدفع  
ما وصل اليه من القيمة فيقسم بينهم على ما ذكرنا لان القيمة قامت مقام العبد فانما يوحده من تركه  
المكاتب تمام قيمته اقل مما عليه لما ذكرنا من المكاتب بحسب عليه الاقل من الدية ومن قيمته والله تعالى اعلم

**باب جناية الكيف والميزان** **قال** واذا اخرج الرجل من دانه كيف اشار على الطريق  
او ميرا او حرجا او صلابه من حايط لما اصاب من ذلك انسانا فقتله فعليه الذي اخرج به دية لان اصل  
فعله كان جناية فا تولى منه كان مصونا عليه فان اصابه الذي في الحايط فلا ضمان عليه لان وضعه  
في حايطه ليس بخناية **قال** ولو وضع حنبة على الطريق فعقلها رجل فهو ضامن له لما ذكرنا ان ذلك

خايفة يضمن ويحيط عليه فوات كان ضامنا له لانه لا يتعدى الزلق وان لعقل به عاقل فلا ضمان عليه لانه اذا  
عدا فلا ضمان عليه لانه اذا فعله عاقل فقد جنى على نفسه وان كان لم يتعدى الزلق فلا ضمان عليه واضع الحجر والخشب  
وان اختلفا في ذلك فقال واضع ذلك بعد التفعل وكذا به المولى فالقول قول المولى في قول ابي يوسف الاول  
ثم رجع وقال القول قول الواضع وهو قول محمد وقد ذكرنا هذا الاختلاف في حفر البير **قال** واذا تفعل  
الرجل حجر فوقع على حجر اخر فمات فاعطى على واضع الحجر الاول لانه كان واضع اياه فان لم يكن له واضع فهو على  
واضع الحجر الاخر وقد ذكرنا فيما تقدم والله اعلم **باب العصب في الرقيق** **قال** واذا  
عصب لرجل عبد من رجل فقتل العبد عنده قتيلا خطا ام اختصا فان العبد يرد الى مولاهم يقال له ادفعه  
اولاده ويرجع على الغاصب لقيمة يوم عصب لان الغاصب عصب عبدا فادعى رده معولا حتى تلف بذلك  
الشغل فصار كانه هلك عند الغاصب ولو كان المولا اختار العبد ارجع على الغاصب ليعطى بالقيمة ولا يرجع الزنا  
لان المولا هو الذي اختار الزيادة ولم يكن واجبه عليه لانه كان تخلص بالدفع ولا يرجع عليه بتلك الزيادة وانما  
يجب عليه قيمته وقت العصب لان الضمان وجب عليه بالعصب فيغير قيمته وقت العصب ولا عبرة بالزيادة  
والنقصان فعبد ذلك **قال** فان كانت عينه ذهب عند الغاصب فماتت المسئلة على وجهين اما ان  
ذهب بثل جناية العبد او بثل جنايته فان ذهب بثل جنايته فان المولى باخذ العبد ونصف القيمة لان العين  
من الادنى بضعه ثم يدفع العبد بخناية فيسلم له نصف القيمة لان حيا وصار بخناية وجب في رقه ناقصة ولا  
يجب دفع الارش مع العبد ويرجع المولى على الغاصب لقيمة العبد بدفع ذلك كله الى ولي الجناية لان حق ولي الجناية  
عنه بعد جنايته فان المولى باخذ نصف القيمة والعبد يدفع ذلك كله الى ولي الجناية لان حق ولي الجناية  
وجب في رقه بامه ويرجع بذلك كله على الغاصب لانه لم يسلم له **قال** واذا عصب لرجل عبد فهو ضامن  
له ولما جنى عنه من جناية او حقه من ماله من قيمته ولا يضمن اكثر من ذلك وانا وجه الضمان عليه  
في الحاصل لانه عصب عبدا فادعى رده معولا الا انه لا يضمن اكثر من قيمته لان الضمان وجب عليه بالعصب  
فيغير قيمته يوم العصب ولا يضمن اكثر من ذلك **قال** ولو عصب عبدا فقتل منه فذهب عينه  
فدفعه الى المولا اعور فعقل عنه قتيلا اخر من اجتمعوا بدفعه بخنايتين فانه ياخذ نصف قيمته من الغاصب  
لان العين ذهبت في ماله والعين نصف الشخص فيدفع الى الاول لان حق الاول وجب في رقة تامة ولا حق  
للتاني في العين لانه حيا قبل الثاني كان العبد اعور فذلك المعنى يدفع الى الاول لم يرجع على الغاصب نصف  
قيمة اخرى فيسلم له لان ذلكا نصفه لم يسلم له بسبب كان عند الغاصب فيرجع عليه ثم يدفع العبد لغيره  
للاول في العبد لدية الا ما اخذ لان ذلكا قدر وصل اليه من قبل الثاني لدية لانه لم يصل اليه ثم يرجع  
على الغاصب لقيمة ما اخذ منه الاول لان ذلكا قدر تلف كان عند الغاصب ولا يرجع المدة مقدار ما دفع الى الثاني  
لان الجناية الثانية لم تكن عند الغاصب لم لصاحب الجناية الاول ان ياخذ من ذلك القيام قيمته وقيل هذا  
قول ابي حنيفة وابو يوسف لم يرجع المولى على الغاصب لانه ما اخذ منه فيكون المولى خاصة واصل الاخذ  
تذكر بعد هذه المسئلة **قال** واذا عصب عبدا فقتل عنه قتيلا خطا باس او غير اس ثم رده الى المولى  
فقتل عنه اخرجنا فاخذ المولى دفعه بها فانه يكون بينهما نصفين لاستنوا حقهما لان كل واحد منهما  
حقه جميع الدية ثم ياخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد لان نصف العبد استحق بخناية كان عند  
يترجع به عليه ويدفع ذلك النصف الى ولي القتل الاول ويرجع مثل ذلك ايضا على الغاصب فيكون المولا  
وهذا قول ابي حنيفة رضي الله عنه واي يوسف وقال محمد ودفع ما اخذ المولا من الغاصب نصف القيمة ويسلم



له ولا يدفعه الى الاول وجه قول محمد وزفران نصف القيمة التي اخذ المولا من الغاصب لما هو بديل لذلك النصف  
الذي وصل الى الاول فلو قلنا بانه ياخذ منه اجتمع عند البديل والمبدل ولا يجوز ان يجتمع له الشيء وبذلك  
وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان حق الاول يجب في رقبته بامه وقد وصل اليه نصف الرقبة ولم يصل اليه  
تمام الرقبة ولو كان فقد رجع على جميع الرقبة كان له ان ياخذ كما اذا لم يكن جناية اخرى فلما اجنى جناية اخرى  
لعدم جواز الجناية الاولى عن الرجوع في جميع العبد فاقصر على النصف فلما رجع المولى على الغاصب بنصف قيمته  
فقد حصل بديله بطله فكان له ان يرجع فيه غير ان هذه القيمة في حق صاحب العبد والغاصب بدل عن النصف  
الذي في بديله الجناية الاولى لانه انما ياخذها بدلا عنه وفي حق المولا وفي الجناية الاولى بدلا عن النصف الذي  
اخذه وفي الجناية الثانية اذ حق وفي الجناية الاولى مقدم في هذا العبد وبذلك لم يجز المولا ان ياخذ اذا  
كان حقه مقدما لم يصح منارعة المولا معه ان هذا يدل على النصف الاول دون النصف الاخر لسقوط حقه  
في العبد وبذلك عند اختيار الدفع وقد يجوز ان يكون الشيء الواحد بدلا عن شيئين في حق اثنين وغير ذلك  
الشيء يدل على شي اخر في حق اخر هذا كما نقول في المسلم اذا كان له على ذي دين ولهذا الذي على ذي اخر من  
مثل الجور فاجاز الذي للمسلم على عزمه تحت احواله ويجوز للمسلم استيفاء وهو المستوفى بدل المخزني حق  
الدينين وبدل عن الذي في حق المسلم والذي كذلك هاهنا وفي هذا جواب عما ذكره محمد ولو قتل العبد  
اولا فقتل العبد المولى لم يرضه رجل فقتل عنه اخر ثم رد العبد على المولا فادفع الى ولي الجنايتين نصفين  
رجع على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق سبب كان عند دفع ذلك النصف الى الاول بالانفاق لان  
نصف القيمة هاهنا بدل عن النصف الذي وقع الى ولي الجناية الثانية ثم لا يرجع على الغاصب بقوله لانه  
عصب على منفولا وقد مر عليه النصف منقولاً كما مر في رادى النصف من القيمة فقد برى من الغصب  
وانما تلف ذلك سبب كان عند المولى وكذلك الجواب في المدين في هاتين المسألتين لان المولى يدفع قيمته  
لان المدين لم يكن دفعه **قال** ولو عصب عبدا وجارته فقتل كل واحد منهما قتيلا لم يقتل العبد الجارية  
ثم رده الغاصب الى المولا فاختر دفعه فانه يرضى بغيره ولو قتل العبد بالدية وحق اولي قتل الجارية فقتل  
لان العبد قتل الجارية صار الجارية في الحكم كالميت في القتل ويرجع المولا على الغاصب بقيمة العبد  
لان العبد لم يسلم له سبب كان عند ويرجع بغيره الجارية على الغاصب ايضا لان الجارية كانت مضمونة عند  
الان كان مضمونا فاذا كان اسير بواحدة الجارية فيدفع من قيمة الجارية الى وليا مسلم الجارية تمام  
قيمتها لان حقهم في قيمته تامة وقد وصل البعض اليهم ولم يصل البعض ويرجع به المولا على الغاصب  
ذكرنا اننا استحق سبب كان عند الغاصب وياخذ اوليا قتل العبد من قيمة العبد الذي اخذها المولى من  
الغاصب تمام قيمة العبد حتى يصل اليهم تمام حقهم ثم يرجع بذلك المولا على الغاصب لما ذكرنا هذا اذا اختار  
الدفع ولو اختار المولا الفداء فانه لعدي لا وليا قتل العبد بالدية ولا وليا قتل الجارية بالقيمة ثم يرجع  
على الغاصب بقيمة العبد وخصه الجارية ولا يرجع بالعبد لان ذلك لدمه باختاره على ما ذكرنا من قبل  
وهذه المسئلة يقال لها مسئلة قصيرة وهذه المسئلة الطويلة **قال** واذا اغتصب لرجل عبدا وجارته  
قيمة كل واحد منهما العبد ثم قتل كل واحد منهما عند قتيلا لم يقتل العبد الجارية ثم رده على المولا  
فذهبت المسئلة على وجهين اما ان ينتظر اوليا فقتل الجارية يسار الغاصب ولا ينتظر فان كان الغاصب  
موسرا فاوليا فقتل العبد لانه ملكه وهو قائم وقيمة الجارية لانها كانت مضمونة عند الغاصب فاذا  
اخذ القيمة دفع قيمتها الى اوليا قتل الجارية لان قيمة الجارية قامت مقامها ويرجع على الغاصب بغيره اخرى

فيسلم له لان الاول قد استحق سبب كان عند الغاصب ثم المولى بالخيار في العبد ان شاء دفعه الى وليا قتيله وان شأ  
فداه بالدية فاما فعل رجع على الغاصب بغيره العبد فيسلم له وهذا قول أبي حنيفة وجه الله وفي قولنا ان اختيار الدفع يكون  
في الجارية العبد ثم دفع العبد الى وليا قتل العبد الى الغاصب فيسلم له وليا قتل العبد بالدين والغاصب بغيره  
يتم على احد عشرهما وهذا مخرج اختلافهم في مسئلة ذكرها العبد هذا ان رجلا لو عصب عبد لغيره في الغاصب على الجناية  
هذه فيقول في حنيفة رجلا لم يعتبر ويكون في رقبته العبد وهاهنا الغاصب وقتل الجناية على جاريته الغاصب عند  
ابي حنيفة هدد بديف المولى العبد الى الاجني ليعديه بالدية وفي قوله ما يضرب الاجني بالدية والغاصب بغيره  
الجارية هاهنا العبد وهو والدية عنق الا فيقتل بينهما على احد عشرهما ثم يرجع المولى على الغاصب بغيره العبد لان  
استحق بديله سبب كان عند فندفع من تلك القيمة جزوا واحدا الى وليا قتل العبد من احد عشر جزوا لان حق وليا قتل  
العبد يكتسب في جميع العبد الا ان القيمة وقت يكتسب للمضايقة ثم يرجع المولى على الغاصب بغيره العبد ويسلم له وان اختار الفداء  
فانه يفتدي لا وليا قتل العبد بالدية ولا يفتدي الغاصب في فداء في قوله جميعا انما عرفنا من قول أبي حنيفة وجه  
فلا يسلك لان المذهب عندنا انه يجعل كل جنا على جارية الغاصب وذلك هدد عنه واما على قولنا فذلك لانه ملك  
الجارية بالتمام وقد وجب له الرجوع على الغاصب بغيره العبد فيه وجب للغاصب قيمة الجارية وفي مثل تلك القيمة  
فصا صا فصار في الحاصل في يد المولى قيمة العبد تامة وقيمة الجارية ونصير في يدي ولي قتل العبد من احد عشر  
عشر جزوا من العبد ونصير في يدي قتل الجارية قيمة الجارية هذا اذا كان الغاصب موسرا واما اذا كان الغاصب  
ولم يقدر عليه فقد ذكرنا هذا على وجهين اما ان ينتظر واليسا والغاصب لا ينتظر وانما انظر وفي قول أبي حنيفة  
وجه الله بخير مولى العبد فان شاد دفع العبد الى وليا قتل العبد وان شاد فاداه بالدية ولا يوقف شيء من رقبته لاجل  
الغاصب لان المذهب عندنا ان جنايته على جاريته هدد وانما كان لم الخيار لان حقهم كان في قيمة الجارية فلم ان  
الى الحج الدين فاذا اسير الغاصب رجح عليه المولا بغيره الجارية فيدفعها الى وليا قتلها ثم يرجع على الغاصب بغيره  
فيسلم له واما على قولنا فاذا اختار الدفع فانه يدفع عن جزا الى وليا قتل العبد بوقف في جزا ومن العبد الغاصب  
فاذا اسير الغاصب جاز منه قيمة الجارية ويدفعها الى وليا قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بغيره العبد فصار  
مالا للجارية لانه لما ضمن قيمته فقد ملكها ثم يقال للمولا ان شئت فادفع ذلك الجور الموقوف الى الغاصب ان شئت فادفع  
بقيمة الجارية فان دفع اليه ذلك جاز ويرجع بغيره العبد على الغاصب لان الدفع انفس من حيث لا يقع المقاصد لانه لا يقع  
بين العبد والدرهم ثم يدفع من جزا من احد عشر جزوا الى ولي قتل العبد حتى تمام حقه ثم يرجع على الغاصب بغيره  
فيسلم له وان اختار الفداء فانه يفتدي بغيره الجارية ويرجع عليه بغيره العبد فصار قصاصا لان المقاصد بين الدرهم جارية  
ويدفع المولا مكان ذلك الجزوا الى ولي قتل العبد من احد عشر جزوا ومن قيمته لان المقاصد استيفاء فصار كانه استوفى  
قيمتها لم يرجع بمثله على الغاصب فيسلم له واما اذا كان وليا قتل الجارية لا ينتظر ويسار الغاصب فان المولى بخير من  
الدفع والفداء فان اختار الدفع فانه يدفع العبد اليها ونصير قيمته ولي قتل العبد بالدية ولي قتل الجارية بغيره الجارية  
فيكون العبد بينهما على احد عشرهما فاذا اسير الغاصب رجح المولى عليه بغيره العبد وقيمة الجارية لانها استحقا من  
يده بجنايته حصلت عند الغاصب بغيره المولا الى ولي قتل العبد من احد عشر جزوا ومن قيمته حتى تمام حقه ثم يرجع  
به المولا على الغاصب فيسلم له لما ذكرنا وليس لولي قتل الجارية ان يرجع بالمعسر الاجرام من قيمة الجارية على المولا وليس له  
الانما اصابت من العبد في رواية المسئلة الطويلة وذكر في رواية المسئلة القصيرة لان له ان ياخذ من قيمة الجارية الى  
تمام قيمتها ثم يرجع به على الغاصب بغيره العبد والرواية ان ولي قتل الجارية وان وجب حقه في جميع القيمة الا انه كان الخيار  
بين ان يرضى بحقه ناقضا ويصير بغيره في العبد وبين ان ينتظر الى وقت جزوا قيمتها وان اختار الضرب في العبد



انقطع حقه وبطل اختياره ورضي بالحق الضرب على نفسه وجه تلك الرواية ان ولي قاتل الجارية لم يصل الى تمام حقه فلو ان  
على اخذ الجارية كان له ان ياخذها فلما لم يقدر عليها كان له ان ياخذ من بدلها تمام حقه كما كان لولي قاتل العبد  
ان ياخذ واما اذا اختار المولى العبد فانه يعدي لا وليا قاتل العبد بالدية لانه جسد واحد لان العبد ياتي  
ويغدي لا وليا قاتل الجارية بقيمة الجارية لان جسد واحد لا ينفك مقبولة ثم اذا اقر الغاصب برجوع عليه المولى  
العبد لانه اسحق بسبب ان عده على ما ذكرنا غير من ويقضي الجارية فيه مكان القيمة التي ادها وقيمة العبد اذا اراد  
ان يبيع المولى في قول في حصة لا تشكل ان السرا له ذلك كما ذكرنا ان جناية العبد على الجارية ههنا واما على قوله فاذا اختار  
المولى العبد وقد ادى الغاصب قيمة العلام وقيمة في الجارية كانت جارية كانت له فيقال للمولى ادفع جزوا من احد عشر  
جزوا من العبد وانه بغير قيمة الجارية قايما ذلك فعله لم يرجع على الغاصب شيئا ذكرنا **قال** واذا غصب رجل  
قتل مولاه او قتل عبد مولاه باكثر من قيمته ثم رده الغاصب على المولى فالغاصب ضمن قيمة العبد الذي عبقه وهذا  
قول في حصة رده الله وفي قوله لا يضمن شيئا من ذلك وجه قول في حصة ان الغاصب يحكم الجارية كما لا يملكه لو  
جنى على اجني كان حاصل الضمان على الغاصب لانه لا يقدر على دفع العبد بالجناية لان العبد ملك المولى ويمكن دفع  
الملك فوجب فيه هذا كما نقول في المبر اذا جنى جناية فعلى المولى قيمته لانه لا يقدر على دفع المثل فيقول الضمان  
الى القيمة كذلك ههنا على اصله مستقيم فانه يجعله كعبد الغاصب حتى لو جنى على الغاصب عليه كان ههنا في قوله  
حصة رده الله وجه قولنا ان احكام الجناية يرجع الى المولى لا الى الغاصب لانه المولى هو الذي يحجز من الدفع  
والفداء فاذا كان حكم الجناية يرجع اليه فاستحال ان يحجزه دفعه اليه وهذا على اصله مستقيم لان المولى  
عندهما ان جناية العبد المصوب على الغاصب على ما المعتبر واجمعوا ان العبد لو قتل نفسه ضمن الغاصب قيمته  
ابو حنيفة رده الله في الاصل والفرق لهما ان هناك اذا قتل نفسه فقد يفرده والعبد صار مضمونا عليه بالعص  
يخلص عن ضمان العبد لانه رده الله او ترد قيمته ان عجز عن تسليمه فاما ههنا فلم يفرده عليه رده الله وقد عر  
العين على ما لا **قال** ولو غصب عبدا ثم امس ان يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عند اخره عفا اوليا  
القتل الاول عن الدم كان على المولى ان يدفع نصفه الى اوليا القاتل الا جزوا لا يرجع على الغاصب لانه الواجب عليه  
ان يدفع لما مضى قبل العفو ثم يرجع بذلك النصف على الغاصب لانه اسحق بسبب ان عده على ما قد سألنا في  
اوليا القاتل الاول قبل ان يدفع اليها فقد اطلوا احقهم وتبقى اوليا القاتل الثاني في النصف لا يرجع على الغاصب  
شي لانه يوجد من العبد جناية حصلت عند القاصي لان ولي القاتل الذي قتل عند الغاصب فقد عفي عنه وذلك  
لوفاء اوليا الجناية الثانية لهذا العفي ولود دفعه اليها قبل العفو عفا الاول عما بقى وكان للمولى ان يرجع على الغاصب  
بنصف القيمة لما ذكرنا ان ذلك النصف اسحق عليه بسبب ان عده ولم يكن لولي القاتل الاول على ذلك النصف  
القيمة بسبب لانه اطل حقه بالعفو والعفو لا يفي بقى من حقه لا ما قصده لانه لا يبرأ فكذلك المعنى لم يكن على  
القيمة بسبب ولا يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة سلم اليه **قال** واذا غصب رجل عبدا واستودع  
مولى العبد الغاصب فقتل العبد قتيلا في يد الغاصب ثم قتله الامة فانه يكون على الغاصب قيمة العبد  
بدفعها الى المولى لان العبد كان مضمونا في يد الغاصب فقد عجز عن رده ثم ان المولى ادفع القيمة الى اوليا القاتل  
لان القيمة قامت مقامه ثم يرجع على الغاصب بغير قيمة اخرى فيسلم له على ما ذكرنا غير من ثم يقال للمولى ادفع امساك  
الى الغاصب فانه قيمة العبد لان الغاصب لم اعرم قيمة العبد فقد صار العبد ملكا له في الحكم فظهر ان الامة  
قتلت عند الغاصب والامة كانت ودعية في يديه والعبد لوديعه اذا التفت مال المودع وجعل الضمان في قوله جعلا  
على العبد المصوب لئلا التفت مال الغاصب فيه اخلافا هذا اذا قتل الامة العبد ولو ان العبد هو الذي قتل

الامة وقد قتل رجلا اخر فان الغاصب ليس له العبد المولى لان شئت فادفع وان شئت فافد فان اختار  
الدفع دفع عشرة اجزاء العبد الى اوليا قاتل العبد وبمسك الجرح ولسقه في قول في حصة رضى الله عنه لان من اضله  
ان جانيه معتبر وفي مال المولى اذا كان في يد الغاصب على ما ذكرنا قبل ههنا ثم يرجع على الغاصب بغير قيمة العبد لان العبد  
قد تلف سبب كان عده ويدفع من القيمة جزوا واحدا من احد عشر جزوا الى اوليا قاتل العبد حتى يكمل له القيمة  
ثم يرجع بذلك على الغاصب فيسلم له وذكر في الاصل انه ياخذ من الغاصب تمام قيمة الامة وهذا غير مد بلان  
الجارية كانت لمانه في يده فلا يجزى عليه الضمان وانما يرجع للغاصب بغير قيمة العبد هذا اذا اختار المولى الدفع وان  
اختار العبد فانه يندى لا وليا قاتل العبد بالدية ثم يرجع على الغاصب بغير قيمة ولا يرجع بالزيادة لانه دفع تلك  
الزيادة باختياره لانه لو جوب الحكم واما على قول في يوسف ومحمد فان جانيه على الامة ههنا فصار كانه لم يجر  
الا على الاجني فيقال للمولى ادفعه او افده ثم يرجع على الغاصب بغير قيمة العبد فيسلم له **قال** ولو غصب امة  
فقتل عند قتيلا خطأ ثم ولدت ولدا ثم قتلها ولدها فعلى الغاصب ان يرد الولد وقيمة الام على المولى لانه عجز عن  
رد الام فيجب قيمتها وبقا للمولى ادفع هذه القيمة الى اوليا القاتل لانه قامت مقام الام لم يرجع بها على الغاصب  
لم يسلم ببقا له ادفع الولد الى الغاصب فانه لقيمة الام كما ذكرنا في الامة الوديعه اذا قتلت العبد لان الولد لمانه  
في يده وولد المصوب لمانه في يده ولو غصب رجلا من رجل عبدا فقتل في ايدهما فقتل ثم قتل احد الغاصبين فان  
العبد يرد الى المولى لان الغاصب ادفع العبد الى اوليا القاتلين بغير استحقاقهم لم يرجع على الغاصب شي في نصف  
القيمة وفي مال الميت بنصف القيمة لان العبد لم يفسد سبب كان عده ما لم يرد المولى يدفع نصف القيمة الى ولي القاتل الاول  
حتى يكمل حقه لانه اسحق العبد بجميع اجزائه الا ان القيمة وقعت للقاتل ثم يرجع به على الغاصب حتى ويكمل  
الغاصب المقتول بنصف القيمة وتكون له لان ذلك لم يسلم ولا يرجع واحد من الغاصبين لبي اذا دفع به ان ورثة  
المقتول لم يرجعوا به على الاخ لانه لم يصل اليه شي من العبد الا العبد الجناية ولم يحس به ولم يذكر ههنا اخلافا  
ولكن هذا الجواب على قوله خاصة فاما على قول في حصة رضى الله عنه لجانيه على الغاصب ههنا فقد  
كان نصف القيمة في ضمانه ونصفه في ضمان صاحبه والنصف الذي في ضمانه ههنا والنصف الاخر معتبر وقد اجمع  
في العبد يده الاجني ونصف دية الغاصب فيلبي ان يدفع العبد اليها ان لا يفيدي لولي الاجني بعشر الاف  
درهم ولو لولي الغاصب خمسة الاف درهم ثم يرجع على الغاصب القيمة العبد لانه والله اعلم **باب**  
**جناية المكاتب** **قال** واذا جنى المكاتب جناية خطا فقتله ان يسعى في الاقل من ارشها ومن قيمته يوم جنى لان  
كسبه وما فيه يحصل له دون مولاه فكان هو المانع نفسه عن الدفع وليس هذا كالمدر لان كسبه للمولى فكان  
المانع هو المولى فعليه قيمته فان قتل المولى هو الذي كاتبه فكان سبب المنع من قتله فوجب عليه الضمان قبل  
له كما كاتبه لم يكن له ما جنى جناية فيه حتى وانما وجب حقه لعبد ملكا المكاتب كسبه نفسه فصار هو المانع نفسه  
فيكون الضمان عليه ثم اذا وجب عليه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لان قيمته اذا كانت اقل فانه  
منع قدر قيمته فاذا لم يقدر على دفع الرقبة قامت القيمة مقامه فلا يجب عليه اكثر من ذلك وان كانت الجناية اول  
مجهدة لك المقدار لانه لم يحس اكثر من ذلك فلا حرج عليه وانما ينظر الى القيمة يوم الجناية ولا تلف اليها حدث في  
يده من زيادة ونقصان لان الضمان وجب عليه بالجناية فيعتبر قيمته يوم الجناية كما قلنا في العبد اذا حضر  
بيرا على قامة الطريق فان جنى جناية اخرى ههنا على وجهين اما ان يجي بعد قضا القاصي الاول او يجي قبل  
ان يقضي القاصي الاول فان جنى بعد قضا القاصي الاول فعليه ان يسعى لولي الجناية الناسة في الاقل من ارشها  
ومن قيمته لان الغاصب لما قضى بالاول صار ذلك دينه في ذمته فاذا جنى جناية ثانية صار حكمها كالجناية



الاول فليزيمه الاقل من قيمته ومن ارش الحايه وان كان القاضي لم يقضي بالحايه الاول فانه يجب عليه الاقل من قيمته  
وجميع ارش الحايه فليزيمه الاقل من الارش حيس رقبه واحده فنج عليه قيمة واحده **قال** وان كانت الحايه نفسا  
وقيته اكثر من عشرة الاف درهم سعي في عشرة الاف الا عشره درهم لان هذا بدل الدم والدم لا يحاون عنق الاوثر  
كافلتا في العبد اذا قتل خطا انه يقضي بعشره الاف الا عشره وانما قلنا انه ينقص عنق لان نقصان الرق عنق كافلتا  
في تلك المسئلة **قال** وان قتل رجلا خطا وقيته العدرهم ثم قتل رجلا خطا وقيته الفان فانه يقضي عليه ان  
يسعي في العيين العنق للآخر خاصة لان حق الاول لم يحل الا في الاقل لان المكاتب لا ينظر الى قيمته يوم الحايه وقيته  
يوم الحايه الاولي الف ويوم الحايه الثانيه الفان الاقل للمولى الاخر خاصة والالف الاخرين الاخر والاوثر  
يترتب فيه الاول بجميع الدية وهو عنق الاوثر درهم والآخر بتسعة الاف قد وصل اليه الالف من قيمته فيقسم بينهما على النصف  
عشرهما **قال** واذا قتل المكاتب قتلين خطا فقتل عليه بنصف القيمة لاحدهما والاخر غايب لم يقتل  
ثم عجز فان المولا يحبس من الدفع والقدان اختيار الدفع فانه يدفع نصفه اليه لان القاضي لما قضى عليه  
بنصف القيمة فظاهر ذلك النصف وخرج من الحايه فقتل الثالث ونصفه فخرج فاذا اختار الدفع دفع  
ذلك اليه واستبع الاول المقضي له بنصف القيمة لانه صار دما عليه في ذلك الوقت بقضا القاضي فيباع ذلك  
النصف فيه او يقضي عنه المدفع اليه فان بيع يودي من ثمنه حتى الاول فان وصل شي الى الثالث واما  
الاخر ففيه حق الغايب حتى الثالث فيدفع ذلك النصف الى الثالث وفي الاوسط الذي كان غايبا يصير فيه  
الوسط بجميع الدية لانه لم يصل اليه شي ويصير فيه الثالث بنصفه لانيه وصل اليه النصف فيكون  
بينهما الثلثا وان اختار القنا فانه يقضي له الثالث بالدية فللول بالدية ثم يباع العبد بالدين الذي يقضي  
به **قال** واذا جنى المكاتب حايه ثم مات ولم يترك الامايه درهم ومكاتبته اكثر من ذلك فان هذه المسئلة  
على وجهين اما ان يترك وفاءا المكاتبه او لم يترك فان لم يترك وفاءا المكاتبه فان ذلك للمولى ولا حق لصاحب الحايه  
ان كان لم يقض عليه بالحايه لان المكاتبه لم يترك وفاءا فمات عندك فصار كعبد جاني حايه ثم مات  
وترك مالا فان المولى والمكاتب لم يملك الحايه لان حق صاحب الحايه في الرقيه لا في الكسب كذلكها هنا  
وان قضى عليه بالقيمة يودي من كسبه دية لان الدين يودي من الكسب هذا اذا لم يترك وفاءا اما اذا ترك  
وفاءا المكاتبه فان اصاب الحايه او ايد لك المالا لانه اذا مات وترك وفاءا صار على الحكم كالحمي ولو كان حيا لكان  
يقضي عليه بالحايه بالاول من قيمته ومن ارش الحايه ثم استوفى المولى المكاتبه وما بقي فهو ميراث والحمله فيه  
ان المكاتبه مات عن وفا المدي في تركته بالاقوي فالاقوي في ديونه كما يفعل في تركه الحمي لان البدايه  
بالاقوي ولغير الدين اقوي من الحايه والمكاتبه لان الدين واجب في حالة الحرته وفي حالة الرق جميعا ولو  
بالحايه صار ذلك دينا ايضا بعد بعد ما قضى الدين فينظر فيه فان كان في ابائي وفاءا المكاتبه كانت  
الحايه اول ما ذكرنا وان لم يكن فيه وفاءا كان ما بقي بعد الدين للمولى لانه مات عدا فبطلت الحايه **قال**  
واذا مات المكاتب وترك ولد له في مكانته من امته وعليه دين وجانيه قد قضى فيها اول يقضي بها  
سعا الولد في الدين والحايه والمكاتبه لان الولد قام مقامه فصار كالمكاتب حتى ولو كان جالسا كان يقضي  
عليه الدين والحايه والكاتبه وكل ذلك الا ان يها هنا للولد ان يداي الدين شي ولا يجوز الولد على ان  
يبدأ بشي من ذلك قتل شي لان الولد انما يودي ذلك من كسبه وتبدير كسبه اليه كما ان الوالد لو كان حيا  
كان له ان يبدأ باي الدين شي فذلك للولد الذي قام مقامه وليس هذا كالمكاتبه فان يداي بالدين  
اولا بالحايه ثم بالكاتبه لان تبدير ذلك للقاضي فيبدأ بالاقوي فالاقوي فان عجز هذا الولد عن ادا الكا

ان كان يقضي عليه بالحايه بيع وكان منه بين العزما فاصاح الحايه بالحصل لانه عجز فبطلت الحايه مالا بالقضا  
فلا يسقط كسب الدين وان عجز قبل القضا بالحايه بطلت الحايه لان اياه مات عاجزا فصار حايه جانيه  
عبد والعبد الجاني اذا مات بطل حكمه جانيه ولا يلزم الابن منها وعجز الاب وعجز الابن سو الاله قام مقام الاب  
وان كانت ام هذا الوالد حيه حين مات للمكاتب فانه يقضي على الآخر والولد بالسعيه فيها لان الابن دخل في كتابها  
لاب ودخلت الام بالصاح للابن فقامت مقامه فان قضى عليها اول يقضي بها حتى قتل احدها قتل خطا قضى عليه  
بقيمته لولي قتيله سوا امه المولى الحايه المكاتبه لان جانيه نفسه اليه اقرب وهو كالمكاتب للمولى من وجهه وان  
عجز ابعد ذلك بيع كل واحد منهما في جانيه خاصة دون جانيه الابن لانها لما عجز ابطلت جانيه الاب ولما  
كانا سعيان في دينه بقا حكم كتابه فلما عجز او قد قضى عليها بالحايه كانا مملوكين وعليهما دين فباعا فيه  
فان فضل من الثمن شي كان فيه جانيه الاب لان ما فضل من ثمنها ما كسب لابي وكان في جانيه الاب وان لم يبق  
من ثمنها شي فلا حق لصاحب جانيه الاب لانه مات عاجزا فصار كعبد جاني حايه ثم مات **قال** واذا مات المكاتب  
وتركت ماله درهم وامثاله والديه في مكانتها وعليهما دين وقد قبلت قتل خطا قضى بها اول يقضي فانه يقضي  
على الابن ان يسعي في المكاتبه والدين والحايه وبذلك الماله بين اهل الحايه والدين بالحصل لانه قام مقام  
الام لدخوله في مكانتها في كسبها ولو كانت حيه كانت لاله يدينهم بالحصل لا بفضل بعضهم على بعض  
على في الاصل فقال لان المكاتبه غير عاجز ما دام لها ابن يسعي في المكاتبه فان استدال الابن دينا او جني  
جانيه قضى عليه بذلك مع ما قضى به عليه من دين امه وجانيه فاعليه ان يسعي في ذلك كله لان ما حقه  
من الدين والحايه لا يبطل دخوله في كتابه الام فكذا لك يسعي في ذلك كله فان عجز ورد في الرق بيع في دينه خا  
دون دين امه لان دينه احق من دين امه والحايه التي قضى لها كاسير ديونه فان فضل من ثمنه شي كان  
في دين امه وجانيه بالحصل لان من ثمنه كسب الام وهذا اذا عجز لعدم افعى عليه بالحايه فاما اذا عجز قبل  
ان يقضي عليه بالحايه فانه يجبر بولاه بين الدفع والقدان بالحايه لان جانيه بعد العجز صارت جانيه فيجبر بين  
الدفع والقدان الا انه يبدأ بالحايه لان في البدايه بالحايه توقيف الحقي لان يدفع بالحايه ثم يسبعه صاحب الدين  
فيسبعه بالدين ولو سبغ بالدين ولا يبطل الحايه بحرحهم ملكه فاذا بيع في دينه فان فضل من ثمنه شي لم يكن  
احاجب دين الام وجانيه عليه سبيل ويصرف في جانيه نفسه لما ذكرنا ان جانيه نفسه اولي هذا اذا اختار المولى  
الدفع ولو فداء المولى واختار ادساك العبد بيع العبد في دينه لان الدية لزم رقبته فيه ورأس مادارت رقبته فان  
بقي في بعد دينه كان من دين امه وجانيه لانه لم يرها صاحب الحايه الا ان يمولاه فداءه وكان مسترعا الفدا فلك  
نصف الفاضل الى دين امه وجانيه لان كسبها **قال** واذا جنى المكاتب جانيه ثم مات قبل ان يقضي عليه بها  
وقد ترك وفاءا بالمكاتبه استوفى صاحب الحايه من تركته حصه فان بقي شي كان ميراثا لانا حكمنا بحريته في اخرجته من الحايه  
اقوي من الكاتبه فان بقي شي اديت المكاتبه بعد ذلك فان بقي شي كان ميراثا لانا حكمنا بحريته في اخرجته من الحايه  
هذا اذا لم يقض بالحايه فاما اذا قضى بالحايه فرد الدين سوا المالا ذكرنا **قال** واذا مات المكاتب وعليه دين  
وترك عبدا له تاحرا عليه دين بيع العبد في دينه خاصة لان دين العبد اقرب اليه نفسه من دين المولى وهذا  
لان المكاتب كالمولى يدفعه والعبد اذا حقه دين كان دينه احق من دين مولاه الا ترى ان الحر اذا ادلى العبد  
في التجاره فاستدان دين وعلى مولاه دين فانه يساع في دين نفسه دون دين مولاه فان بقي شي من ثمنه كان في  
دين المكاتب هذا اذا كان على العبد دين وعلى المكاتب دين فان لم يكن على العبد دين ولكنه جانيه يوجب الدفع  
او الفدا او قدمات المكاتب وليس لمالك غيره عجز المولى وعزما المكاتب فان شاد فنه هو جميع العزما بالحايه

شي



ولا حق للفرع فيه لانهما اطلوا احقهم بدفعه وان شأنا اذ به بالدية فباع للفرع لانه كذا الكتاب فان شأنا واطمأنوا  
انقسم لان لم حق لهما مالهم وان شأنا اطلوا احقهم بدفعه واحجوه من ان يكون كسالة وان كان العبد دين من حيا  
ودين المكاتب ايضا فان دين العبد وجنائه اول من دين المكاتب لما ذكرنا ببدء الجنانية لما ذكرنا وبجبر مولاه فان شأنا  
دفعه واسعه صاحب الدين فباع في دينه لان الدين له ودفعه فله وارث ما دارت ولا يفتن احد المكاتب لانه زال  
كسبه فان شأنا المولى فذاه بمساع في دينه خاصة دون دين المولى لانه لما فذاه فقد طهرت رقبته وكان دسه اقوى  
من دين مولاه لما ذكرنا فان فضل شي كان لغرم المكاتب لان للمولى لان مستطوعا في العتق فكلما فضل من ثمنه فهو  
من كسبه المكاتب وكسبه المكاتب لغرمه والله اعلم **باب جنائية المكاتب بين اثنين** قالوا اذا  
كان العبد بين رجلين فكات احدهما النصف لغير امر صاحبه ثم جنى جنائية ثم ادى فقتل ففاهنا حكما ان حكم الكتابة  
وحكم الجنائية اما حكم الكتابة فهو ان للشريك ان يخلص من الذي كاتبه نصف ما اخذ من الكتابة لانه كسبه عبيدها  
ويأخذ من المكاتب نصف ما في يده من الذي كتبه قبل العتق لان ذلك كسبه عبيدها ايضا فله ان يأخذ نصف ذلك  
ثم ان المولى الذي كاتبه ان يرجع على المكاتب ما اخذ منه لانه قد سلم المكاتب شرطه وقد سلم للمولى شرطه وهو  
الكتابة هذا اذا كانت النصف وان كانت النصف فكل ذلك لحواب الا انه لا يرجع على المكاتب ما اخذ منه لانه لم يسلم  
للمكاتب جميع شرطه لانه كانت النصف ولم يسلم له الجميع ثم ان الذي كاتبه ان كان موسرا فشرطه ان يخرجه  
اذا اعتق فليطيه وان شأنا استعماه وان شأنا ضمن شرطه وان كان موسرا فهو باختيار من شأنا وهذا قول  
ابي حنيفة رحمه الله وفي قول ابي يوسف ومحمد للشريك ان يأخذ منه نصف ما اخذ من الكتابة ويأخذ من العتق  
ايضا نصف ما بقي في يده لانه كسبه عبيدها كما قال ابو حنيفة رحمه الله الا ان الذي كاتبه لا يرجع على العبد ما اخذ  
منه سواء كانت نصفه وكله لان من اصلها انه اذا كانت نصفه نكاحه ولم يسلم للمكاتب جميع شرطه لان جميع الكسب  
يسلم للمكاتب ان كان الذي كاتبه موسرا ضمن نصف قيمته وان كان معسرا ضمن العتق على ما عرفت من مذهبيهما  
وهذا حكم الكتابة واما حكم الجنائية فان نصف الجنائية على المكاتب يوجب من كسبه الاقل من نصف قيمته ومن  
ارث الجنائية لان المكاتب عاقله نفسه بنصف المكاتب واما النصف الاخر فان كان المولى الذي لم يكاتب اختيارا  
شرطه او السعاية فعليه الاقل من نصف قيمته ومن نصف الارش لانه عجز عن دفع العتق لاعتقل نفسه ولكن  
يكاتبه غيره الا انه لا يوجب اخذه مالم يصل اليه ضمان النصف والسعاية لان العتق صار كفا فلا يضمن الا بغير عجز  
الدين كرجل جاعله جنائيه ثم قتل العتق فان المولى لا يضمن شيئا حتى يأخذ قيمته العتق فكذا كسبه اذا ضمن او  
استسقى فانه يجب ذلك في المقصود من قيمته واذا اعتق فعليه ذلك من خالص ماله لانه بالعق استملكه وفي قول  
ابي يوسف ومحمد هكذا الا انه لم يكن له ان يختار العتق لانه اعتق كله ولكن اذا وصل اليه الضمان والسعاية  
فانه يدفع من ذلك الى صاحب الجنائية الاقل من نصف قيمته ومن نصف الارش ولا يجب عليه شيء ماله وكذلك هذا  
في الذي كاتبه باذن شرطه لانه لا ضمان عليه لان شرطه رضى بالكتابة **قال** ولو خوص المكاتب في الجنائية  
قبل ان يعتق فقتل عليه بنصف ارشها ثم عجز عن الكاتبة فانه يباع نصفه فيما دفع عليه به وهو نصف الذي  
كاتبه ونحو الاخر اذ دفع نصفك بنصف الجنائية او اذ دفع نصف ارشها لان النصف الذي بقي به عليه صار مالا  
وصار كدين من حنيفة والعتق اذ احقه الدين ببيع او بعتق السيد والنصف الاخر عتق على حاله فيخرج مولاه من الدفع  
والعتق ولو كان النصف الذي كاتبه عجز فقتل ان بقيت القامى بالجنائية فالموليان جميعا باختيار من الدفع والعتق  
لان الجنائية لم يضمن مالا فصار كدين من رجلين جناية ايها الجيران بين الدفع والعتق اذ كسها **قال**  
واذا كاتبا حدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عتقا جناية ثم ادى المكاتب عتق فانه يخرج المكاتب والذي لم يكاتب

فان شأنا دفع وان شأنا فذاه بالدية لان هذا المكاتب نصفه مكاتب ونصفه عبد الذي لم يكاتب فالعبد الذي  
اشتراه المكاتب نصفه لانه احق به والذي لم يكاتب نصفه لانه كسبه عتقا فخرج من الدين والعتق اذ كسها  
رجلين احدهما حر والاخر مكاتب جناية **قال** ولو كان الحايثان المكاتب ولديعه من امه لكان عليه  
ان يسير في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنائية وصورة المسئلة ان العتق اذا كان بين اثنين كاتبا  
ثم ولد للمكاتب ولد دخل في جنائيه وكان نصفه مكاتب فنجى عليه السعاية في الاقل من نصف قيمته ومن  
ارث الجنائية كالمكاتب نفسه وليس في المولى الذي لم يكاتب شي حتى يعتق او يستسقى فخرج من الدين نصف قيمته  
ومن نصف ارش الجنائية على ما ذكرنا في الفصل الاول **قال** ولو كان هذا الابن جناية عليه ثم ادى العتق فانها  
يلزم احكام حكم نكاته وحكم منان الامة وحكم الجنائية فاما حكم الكتابة فالذي لم يكاتب باختيار في نكاته اسيا  
في مصيبتها من الاب والارث ما ذكرنا في الفصل الاول من الاختلاف والفرق بين البسار والاعسار واما  
حكم الامة فانها صار تلم ولد للمكاتب تلم امومية الولد لا يجزي وعلى المكاتب نصف قيمتها ونصف غيرها للشريك  
الذي لم يكاتب لان نصفها كان على ملكه واما على حكم الجنائية فان الولد جناية على الاب ونصف كل واحد منهما  
مكاتب ونصف كل واحد منهما مملوك وقد اجتمع اربع جنائيات جناية مكاتب على مكاتب وذلك هو ولد الابن  
مكاتب نكاته ابيه وذلك بيع له فصار كانه جنى نفسه وجناية مملوك على مملوك وذلك هو ولد الابن لانها لا تلتصق  
واحد فيقتل جناية المكاتب على مملوك وجناية المملوك على المكاتب فاما جناية المكاتب على المملوك فانها تنسقة  
وعلى الابن المكاتب ليس في الاول من نصف قيمته وربع قيمته للاب الذي لم يكاتب لان الاب عاقله نفسه  
ففسق في الاول من نصف قيمته وربع قيمته للاب لان نصف الجنائية على الاب صار هدر او بنصف النصف للاخر  
وهو ربع قيمة الاب وجنائه ما كان مملوكا للمولى الذي لم يكاتب على الكات وهو الاب مبيعة ايضا فله المولى الذي  
لم يكاتب الاول من نصف قيمته الولد وربع قيمة المكاتب لانه لا يوجب حتى يصل اليه بكه لانه المولى لا يقد  
على دفعه فنجى عليه السعاية بنزله جنائية المدبر فلما وجب لكل واحد منهما على صاحبه فان بعا صير قسما  
وان لم يقسما لا يصير قسما لان الدين وجب للمولى على المكاتب الذي جنى وهو الدية يودي من كسبه والذي  
وجب للمكاتب على المولى الذي لم يكاتب في ماله فصار كجنينين وقال في الكتاب يصير قسما فيقتل ان يكون  
قسما اذا اتصا ما احتل ان يكون قسما وان لم يتقاصا **قال** واذا كانتا من رجلين كات  
احدهما نصيبه منهما ثم ولدت ولد ادم ارادت حر او اسققت لعيب ثم ادت فقتلت فاختار الشريك ان يضمن  
الذي كات وهو موسر ضمنه نصف قيمته يوم عتقت وكه ان يستسقى الا ان نصف قيمته وانما ضمن الشريك  
نصف قيمته يوم العتق ولا ينظر في قيمته هييم الكتابة لان الاتلاف انما يطهر بالعتق ولا يطهر بالكتابة لان الكسب  
الذي في حاله الكتابة كان بينهما فلما كان الاتلاف بالعتق فيضمن قيمته يوم العتق والولد يسير في الذي لم يكاتب  
في نصف قيمته ولا يضمن للذي لم يكاتب الام في نصف قيمته ولا يضمن للذي لم يكاتب الام يسير من الولد لان الولد لم  
يكن مولودا يوم كسبه فقد ولد ولم يوجد من الذي كات فيه جنائية فلا يجب عليه شيء من الضمان لاجل  
الولد ولا يجوز ان يسئل مال الشريك الذي لم يكاتب لان نصفه له فليس في نصف قيمته نفسه لان المالك في يده  
**قال** ولو كاتبا حدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا وكاتبا لآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنى  
عليه امه جناية لا تتبع النفس شراديا عتقا والوليان موسران فلا ضمان للذي كات الام على شريكه في الولد لا  
لما كات الام صار نصيبه من الولد مكاتب نكاته الام فلما كات الاخر نصيبه من الولد لم يصح جناية عليه  
كسبه من شريكين كات احدهما نصيبه ثم كاتبا لآخر نصيبه ثم ادى اليها وعتق والذي كاتبا لولد ان يضمن

وقعت في



الذي كانت الام نصف قيمة الام وان شئت استعماها وان شئت اعتقها لان كتابة الولد لا يوجب كتابة الام فيجب  
الذي كانت الام نصف قيمتها فان شئت استعماها وان شئت اعتقها كما ذكرنا في المسائل المتقدمة **قال** في الاصل وجب  
كل واحد منهما على صاحبه علي ما وضعك في العقد وانه لا يمتنع في فعل وهو ان في تلك المسئلة كان يثبت  
عقود كل واحد منهما نصف الجناية ثم يتقاسان وفي هذه المسئلة يثبت في عقد كل واحد منهما اربع الجناية وذلك  
لان الام نصفها مكاتب لاني كاتبها ونصفها امته لاني شريكه والوكيل كالمكاتب نصفه مكاتب ربع الام ونصفه  
مكاتب مفرد مكاتبه شريكه فاما ان من جناية الاجل النصف الذي هو مفرد والنصف الذي هو ربع الام  
النصف الذي هو امة مبيع والنصف الذي هو مكاتب مفرد من الاجل يعتبر جناته على نصف الام الذي هو  
مكاتب فاعتبر ان الجنايات الثلثة وما كان من جناية النصف الذي هو ربع الام في الكتابة هو هدر لانه ربع  
لها فلكل جناية الام على الولد وهكذا ان نصف الام على الولد في نصف هذا النصف لاني ولده الذي دخل  
في كتابه فهو هدر لانه كالمولى له من وجه ونصف هذا النصف لاني حصة الكتابة المفردة من الولد وهو ربع  
فاما النصف الباقي الذي هو رقيق للذي لم يكاتب على الولد نصفه لاني حصة المكاتب المفرد وهو ربع ونصفها  
لان ما دخل منه في كتابته وهو ربع وكان ثلثه اربع الكتابة مبيعة وربعها هدر فان جاكل واحد منهما  
على صاحبه سقط ربع الجناية وبقي ثلثه اربعها وتقاسا **قال** وان كان للعقد بين اثنين يقعان  
احدهما وقيمة الفم ان الذي بقيت عينه كان نصيبه منه ثم جرحه حرجا اخر ثم اذ فقن جرحا لثالثا بالجار  
جميعا هاتين حكمان حكم الكتابة وحكم الجناية فاما حكم الكتابة فعمل ما ذكرنا ان الذي لم يكاتب ياخذ من الذي  
كانت نصفه ما اخذ من ثلث الكتابة لان ذلك كعقد بينهما ويرجع بذلك ورثة الذي كاتبه على العبد كما  
ذكرنا ان لم يسلم لم ذلك والذي لم يكاتب حق البصر لولا الاستسعا او العتق على ما ذكرنا من الاختلاف واما  
حكم الجناية فان العقد فان العقد قد استهلك جميع النفس وكل نصف منه استهلك نصف النفس فاما النصف  
الذي هو نصيب الذي كاتبه فقد استهلك نصف نفس مولاه بجنايتين جناتية قتل المكاتبه فهو هدر لانه  
عده وجناية العبد على مولاه هدر وجناتية بعد الكتابة فيلزمه الاول من نصف قيمته نفس ربع الدية  
لان جناية المكاتب على مولاه معتقة وانما يعتبر ربع الدية لان الربع صار هدر لاني ربعي الربع وانما اعتبر نصف  
قيمته لان الربع صار هدر فصار كان هذا النصف لم يحجر الا على هذا الربع خاصة اما النصف الذي هو  
نصيب الذي لم يكاتبه فقد استهلك نصف النفس ايضا بجنايتين جناتية قتل المكاتبه صاحب وجناتية بعد  
كتابة صاحبه وذلك على مولاه فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاول من نصف قيمته ففي نصف الدية كما ذكرنا  
في العقد اذ جني جناتية ثم قتل العبد ان المولا لا يطالب ما لم يصل القيمة اليه ولا يجثم له الا ان تخالف العتق  
على ما ذكرنا من قتل النقي الحاصل فعلى الذي لم يكاتب ادفع نصف القيمة الى ورثة الميت وعلى العبد ان يسعي في  
الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية والربع صار هدر **قال** واذا كان العبد بين رجلين فجناتية  
احدهما فقا عينه او قطع يده ثم ان الاخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجناية ثم جني عليه العبد ايضا  
جناية اخرى ان الذي باع رقبته اشترى ذلك الربع ثم كانت الذي جني عليه على نصيبه منه ثم جني عليه جناية اخرى  
ثم ادي مقت فانه المولى من الجنايات فاجواب في هذه المسئلة ان يقال ان العبد قد استهلك جميع نفس المولى  
ذلك نصف منه استهلك نصف النفس وكل ربع منه استهلك ربع النفس فاما الربع الذي جرافه البيع قد  
استهلك ربع النفس تلك جناتية قبل البيع فصار تخار وجناتية بعد البيع فصار هدر لانه جناية  
مولاه وجناتية بعد البيع حتى رقبته العبد لا تدل بصير بالشر او تخار او انما يصير تخار او ردي في ملكه فلما جاز

الربع على ثلثه طار الجميع على شأنيهما وأما الربع الذي لم يجر فيه البيع فقد استهلكا ببيع ربع النفس ثلاث  
جناتيات جناتية قبل البيع فصار المولى بخار ربع الاول وجناتيات بعد البيع فيما في رقبته العبد وقد اجتمع  
في نصيب الذي لم يكاتب جناتيات اربعة هدر او بعثت جناتيات ثلثان من ذلك صار المولى لا تخار  
فيهما وثلثهما في رقبته العبد بالثلثان وجناتيات على المولى صار كان المولى هو الذي جني والثلث الباقي في رقبته العبد  
كان العبد هو الذي جني فصار في الحكم كان المولى جني جناتيتين والعبد ثلث جناتيات فيجعل الجناتيات نصفين  
لان النفس يسر على عدد الجناة لا على عدد الجناتيات فلما جعلت نصفين صار الثلثان ونصف على المولى والثلثان  
ونصف في رقبته العبد وجب على المولى من الدية سهما ونصف سهما ونصف من التي على يكون سدس الدية  
وربع سدس الدية والمولى بالخيار في نصف العبد ان تادع نصف العبد الى شريكه وان شئت فداه بسدس الدية  
وربع سدس الدية الا انه عجز عن الدفع بكتابة الاخر لانه لا يقدر على دفعه اذا كان نصفه مكاتبه ويحيط به  
فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاقل من نصف قيمته ومن سدس الدية وربع سدس الدية واما نصيب  
الذي كاتب فقد اتلف نصف النفس بثلثه اربع الجناتيات قبل الكتابة فاما ان قبل الكتابة فهو هدر وما كان  
بعد الكتابة فعلى المكاتب فيقسم على عدد الجناة نصفين نصفه هدر ونصفه معتقة فعلى المكاتب الاول من  
نصف قيمته ومن ربع الدية **قال** واذا كان العبد بين اثنين فقطع يد رجل بئاعه احدهما من صاحبه  
وهو يعلم ثم اشترى منه فقطع يد رجل اخر وفقاعين الاول ثم مات من ذلك وتقير ذلك ان العبد قطع  
يد عمر وبئاعه احد الشريكين من صاحبه وهو يعلم ثم اشترى منه فقطع يد زيد وفقاعين عمر وفنانا  
من ذلك فنقول ان العبد استهلك نصفين وكل نصف منه استهلك نصف نصيب الذي باعه  
فقد استهلك نصف عمر ونصف زيد الا انه استهلك نصف عمر وبجنايتين جناتية قبل البيع فصار المولى  
مختارا بالبيع فعليه ربع دية عمر وبقي في نفسه ربع عمر ونصف زيد فيقال له اما ان يدفع اليهما الثلثا  
او يدفعي لزيد بنصف الدية ولعمر وربع الدية لان الربع قد وصل اليه بالاختيار واما نصيب الذي لم يبعه  
فقد اجتمع فيه نصف نفس عمر ونصف نفس زيد فيقال له اما ان يدفع نصيبك اليهما نصفين او يدي  
كل واحد منهما بمائة الف **قال** واذا كان العبد بين رجلين فخرج رجلا رجلا خطأ فكتبته احدا لثنتين  
وهو يعلم بذلك ثم جرحه ايضا فكتبته الثاني وهو يعلم ثم جرحه ايضا ثم مات من ذلك كله فاما نصيب الذي  
الذي كاتبه او لا فقد استهلك نصف النفس بثلث جناتيات جناتية قبل الكتابة فصار المولى مختارا وجناتيات  
بعد الكتابة فهو على المكاتب وعلى المولى لانه يقدر على عدد الجناة فعلى المولى ربع الدية لانه لا يد ما تخار  
وعلى المكاتب الاول نصف قيمته ومن ربع الدية واما نصيب الاخر فقد جني ايضا لاجناتيات جناتيتين قبل  
الكتابة فصار المولى استهلكا له ولم يصير مختارا لانه حين استهلكه كان حاله لا تكن دفعه بالجناية وجناتية  
بعد الكتابة فهو على المكاتب فيصير بين المولى والمكاتب نصفين فعلى المولى الاقل من نصف القيمة ومن ربع  
الدية وعلى المكاتب ان يسعي في الاقل من نصف قيمته وربع الدية فصار في الحاصل على المكاتب في النصفين  
جميعا الاقل من قيمته ومن نصف الدية وعلى الاول ربع الدية وعلى الاخر الاقل من نصف قيمته وربع الدية  
**باب جناتية المدبر** قال واذا قتل المدبر رجلا خطأ وفقاعين اخر فعلى مولاه قيمته لانه  
الجنايتين اثنان لانه صار حارسا له لا باختياره فعليه الاقل من قيمته ومن الدية لما روي عن النبي  
عليه السلام من الجراح انه جعل جناتية المدبر على سبيله واما قتل المدبر لانه جسد المدبر بالندب  
السابق واما وجب قيمته في هذه المسئلة اثنان لان حق ولي النفس الدية وحق صاحب العين نصف الدية فقيمة



بينهما على لئله اسم وتجب عليه قيمة واحدة ولا يجب عليه اكثر من ذلك وهذا في قول اصحابنا في قول زفر على المولا لكل  
جناية قيمة على حدة وجه قوله ان المولا عاقلة فصار كجنايات رجل كل جناية على عاقلة كذلك هاهنا لا يحاسبنا  
ان المولى لم يبع الا بقيمة واحدة لا يجب عليه اكثر من قيمة واحدة الا ترى انه لو كان عبدا وجب جنايات لا يجب  
المولا الا دفع رتبة واحدة كذلك هاهنا **قال** وان اكسر كسبا او وهب له هبة لم يكن له اهل الجناية من ذلك  
شي لان اهل الجناية لزم المولا ولم يلزم رقبته فلاحق لم من كسبه **قال** واذا قتل المولى رجلا وقيمة الف درهم  
ثم وهب عينه فعلى المولى قيمته يوم جنى وكذلك لو زادت قيمته لان ضمان القيمة اذا جنى بالحبس والحبس كان  
يوم الجناية فلو زدت قيمته في ذلك اليوم ولم يتغير بعد ذلك **قال** وان دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم  
يخدم به عيب ثم قتل رجلا اخر خطا فله المسألة على وجهين اما ان يدفع الى الاول بمقتضى قاض او دفعه بغير مقتضى  
قاض بان يدفع الى الاول بمقتضى قاض فلا سبيل للتاني على المولا ولكنه يبيع المولى فاخذ منه نصف القيمة لان  
المولى لم يحس في حق التاني لان القاض هو الذي اجبره على الدفع وان كان الدفع بغير مقتضى فكذلك الجواب عندي  
يوسف ومحمد والدفع بالقضاء غير مقتضى عندنا سواء اما على قول في حصة فالولي الثاني باختيار ان لا  
شارك مع الاول وان شارك من المولى نصف القيمة فانما اختارنا ساعده برى الاخر لان اشباع احدهما اثار  
الاخر بالانصاب وغاصصا لخاص فان اخذ من المولا رجع به المولى الى الاول لانه ظهر احدا اكثر من حقه وان  
حقه كان هو النصف لا الكل وان اخذ من الولي الاول لا يرجع على المولى لاني لان حقه النصف وقد بقي في يده  
النصف وجه قوله في حصة رجه الله ان حق التاني قد وجب في نصف القيمة والتحق الجناية الثانية بالجناية  
الاولى فصار كأنها واحد جميعا ثم دفع جميع القيمة الى احدهما بغير مقتضى القاض ولو كان هكذا ضمن كذلك هاهنا  
الدليل على ان الجناية الثانية التحقت بالاولى لانه لا يجب على المولى الا قيمة واحدة هذا كما يقول في الوصايا اذ اقتضا  
دين الميت بغير امر القاضى لم يظهر عزير اخر كان له ان يضمن المولى وللوصي ان يرجع على العزير الاول بحصة العزير  
التاني كذلك له ان يضمن المولى هاهنا وهو ارحمهما الله يقول ان المولى فضل ما يحسن القاضى على ذلك وحق الاخر  
لم يكن ثابتا في ذلك الوقت وانما ثبت بالجناية التي حصلت بعده فاذا كان كذلك فلم ينبذ المولى القيد وان فلاحي  
عليه ضمان بخلاف مسألة الوصي لان هناك الدنيا اظهر بعد الدفع الى الاول فقد رى انه كان زاجا على الميت  
فبذل دفع الوصي فكلت التركة مشغولة بالدين جميعا وهما هاهنا تخفى دفع القيمة الى الاول لم يكن للتاني  
حق وانما وجب حقه بعد الدفع قتل الجناية وان كانت بعد الدفع جازت في الحكم كالحاكات واجبه  
قبل الدفع الا ترى انهم اتفقوا ان له ان يشارك الاول فيما قبض فلما كان في حكم المشاركة صادرا كان وان  
من قبل كذلك هاهنا في حكم ضمان المولى **قال** وام الولد من له الميراث جميع ذلك لما ذكرنا ان حصة الاثنا  
ولكن بالاستقلال السابق كان الميراث **قال** واذا قتل الميراث رجلا وقيمة الف درهم ثم زادت قيمته الى الي  
درهم ثم قتل اخر خطا م اصابه عيب فوجب قيمته الى جسمانية ثم قتل اخر خطا من مولا الف درهم لانه حين  
جنى في المرة الثانية وقيمته الفان فله الفان فيكون الف منها للوسط خاصة لانه لاحق بالاول والثاني  
فيها لانه جنى على الاول وقيمته الف وجعل الف وقيمته جسمانية فحصلت الالف للوسط فيكون  
جسمانية من الالف باقية من الاول والوسط لانه لاحق للتاني فيهما لانه جنى عليه وقيمته جسمانية فكل  
الجسمانية لما قبضت في الوسط بشفعة الا لانه وصل الى الف من حقه ويضرب فيها الاول بعزم الالف  
لانه لم يصل الى شيء من حقه والجسمانية الباقية بينهم لان لكل واحد فيها حقا يضرب فيها الوسط بعزم  
الالف الا قدر ما وصل اليه وكذلك الاول واما الثالث فيضرب بعزم الالف لانه لم يصل الى شيء من حقه **قال**

واذا

واذا قتل الميراث رجلا خطا وقيمته الف درهم ثم دفع المولى بمقتضى قاض شرر جنى قيمته الى جسمانية ثم قتل اخر  
وان جسمانية مما اخذ الاول للاول خاصة لانه لاحق للتاني فيها والجسمانية الثانية بينهما للوسط حتما فيها فيضرب  
فيها الاول بعزم الالف والجسمانية لانه وصل اليه جسمانية من حقه ويضرب فيها الاول بعزم الالف لانه لم يصل الى شيء  
من حقه **قال** واذا اجتمع مديروا م ولد ومكاتب وعبد فقتلوا رجلا خطا قتل لمولا القيد ادفعوا  
افده بربع الدية لان النفس بلغت بجناية اربعة نفر فكان نصيب العبد الربع فيقال للمولى القيد ادفعه او افده  
بربع الدية كما في حال الانفراد اذا قتل قتيلا يقال للمولى ما ان يدفع واما ان يدفع بالدية ويسعى المكاتب  
الاقبل من قيمته ومن ربع الدية لان المكاتب عاقلة بنفسه كما في حال الانفراد وعلى مولى الميراث الاقل من  
ومن ربع الدية لان المولى عاقلة كما في حالة الانفراد فكذلك في ام الولد **قال** واذا قتل الميراث رجلا  
خطا واستملك ما لا فعل المولا قيمته لا وليا القتل لان ضمان الجناية تجب على العاقلة وعاقلة مولا  
الميراث يسعى فيها استملك من المال لان ضمان المال لا يجب على العاقلة وهو الذي استملك تجب عليه ولا  
شارك احدا لعزيرين الاخر فيما اخذ لان سبيل ضمان مختلفا حدهما بدل الدم والاخر بدل المال وراحتا  
على المولا والاخر على الميراث نفسه ولذا اختلف السبيل لم يتبع الشرط بينهما فان مات المولى قبل ان يقضى في  
من ذلك ولا مال للمولى غير فان الميراث يسعى في قيمته لرد الوصية لان التدبير وصية ولا وصية للاعب  
قضا الدين ملسد اوجب عليه السعاية في جميع القيمة وعليه اما ان يسعى في دين نفسه فان بدا بالسعاية  
في دين نفسه لا يسقط غير ضمان القيمة الذي وجب لعزير المولى لان ذلك وجب عليه رد الوصية وان بدا  
اولا يسعى في القيمة فان عزير الميراث في ذلك لان القيمة قامت مقامه والعبد اذا كان عليه دين وعليه  
دين المولى سيدا بدس نفسه فاذا كان دينه اقل من قيمته اخذ اصحاب الجناية بقيمة القيد ولا شيء لهم عليه  
اكثر من ذلك لان من حجه ان يقول قد ادبت لكم القيمة وانما استحق عليكم بسبب متقدم ولم يكن على اكثر من  
ذلك وكذلك لو كان القاضى قضا على المولى والميراث قبل موت المولا لان ذلك ما روي عليه من غير مقتضى القاض  
فلا يختلف الجواب بين القضا وغير القضا واما ام الولد فلا يسعى الجناية في شيء لان حق اصحاب الجناية على المولا  
وعق ام الولد ليس بوصية فلا يجب السعاية رد الوصية **قال** وجناية الميراث ام الولد على المولا  
في نفسه او ديتما خطا او على ما يملكه هدر لان جناية الخطا موجب المال والمولى لا يثبت له دين وان كان  
يسعى الميراث في قيمته اذا قتل مولا من قبله لا وصية له لانه ما مل **قال** ولو قتل الميراث مولا  
فعله ان يسعى في قيمته من قبله لا وصية له وعليه القصاص لان القصاص بحري من العبد والمولى  
في حكم الدم كالاخي ويبدأ الورثة به بما شأوا وبدوا بالسعاية وان شأوا وبدوا بالقصاص وان كان المولى  
اشان فغنى احداهما عند فعل الميراث يسعى في نصف قيمته للميت لم يعف لان احدي الاثنين لما عفا صار نصيب  
الاخر مالا وهو نصف القيمة ويسعى في قيمة اخري اخرى لما جميعا رد الوصية فان كان على المولى دين  
بدي بالدين في جميع ذلك والباقي بين الوارثين اثنان واذا بدي بالدين لان القصاص اذا اقتل كما لا  
صار في حكم الخطا وهو في حكم مال الميت فقضى منه ديونه والفاسل من الارش يكون بين الوارثين الا  
وانا بدي بالدين لان القصاص اذا اقتل كما لا صار في حكم الخطا وهو في حكم مال الميت فقضى منه ديونه  
والفاصل يكون بين الوارثين اثنان الا الذي عفا الثلث والذي لم يعف الثلثان لان حق الذي عفا منهما  
نصف القيمة من القيمة الكاملة وحق الذي لم يعف قيمة كاملة نصف القيمة من القيمة الكاملة اذا سعى الميراث  
في قيمته لا بطلان الوصية ونصف القيمة لان نصيبه من الدم انقلبتا لعقواخيه **قال** ولو قتل ام الولد

لا صاحب

ان شأوا



مولاها عمدا ولا ولد لها منه فعليه القصاص لان المولا لا يملك دمها كما لا يملكه في حق الدم فيجوز القصاص بينهما كما في الاحكام  
ولا سعاية عليها لان السعاية انا جرت رد الوصية وعقن ام الولد ليس بالوصية الا ترى انها لا تنسب للزنا ولا للورثة  
وان كان لها منه ولد لا تقصاص عليها فان حق استيفاء القصاص المولد ولا يقتصر من الوالد للمولود لما روي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقاد الوالد لولد ولا السيد لعدله والوالدة في معنى الوالد ولم يكن عليها ان تنسب  
في قيمتها لان سقوط القصاص هاهنا وقع من طريق الحكم فان قلت لكسالا بخلاف ما لو عني احدها ان نصف القيمة  
لسقط وجب نصف العبد الذي لم يعف لان العاني ابطال حق نفسه واما هاهنا فلم يوجد منه العفو فلا يسطر  
حقه من القيمة فصارت قيمتها جميعا مالا وكانت القيمة بينهما نصفين **قال** واذا قتل العبد مولا عمدا فله  
القصاص لما ذكرنا في المديروا والولد فان كان المولى وليا نفعي احدها عنه بطل لديه كله وهو عدي بينهما  
عليك له ولا يجب لاحدهما على صاحبه شيء في قولنا في حصة ومحمد فقال ابو يوسف فقال الذي يعني اما ان تدفع  
نصف نصيبك وهو ربع العبد الذي لم يعف او نفديه ربع الدية ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يقولان  
ان احدا الاثنين لما عني صار نصيبا لآخر مالا وانما صار مالا في ملكك لو ارثت وملكك لو ارثت يقوم مقام ملكك  
الموروث فصار بانه كان مالا في ذلك الموروث لا يجب شيء كالوفاة قتل العبد مولا حظا انه لا يجب شيء لذلك هاهنا  
والدليل على ان ملكا لو ارثت يقوم مقام ملك المورث ان لو ارثت ان يرد بالعب وبرد عليه كالموروث وجه  
قولنا في يوسف رحمه الله ان الجناية صادت متالا بعد اقتراف المملك في وقت يصح ان يكون لكل واحد منهما في  
نصيب لا يخرج حق بوجيل يقتصر هذه الحالة ولا تعتبر الحالة المتقدمة الالة في ان مديرا لو قتل مولا عمدا  
فنعفي عنه احد الاثنين نصيبا لآخر مالا ولا يحمل كانه صار مالا في ملك الموروث وكذلك هاهنا لما  
بين انه بعد هذه الحالة فاذا ظهر العفو من احدهما استباح في النسيب جميعا فقلد وجب للذي لم يعف نصف  
الدية في نصف العبد ربع من نصيبه وربع من نصيب شريكه بالربع الذي في نصيبه فقد بطل لان المولا  
سلبت عليه ورد الربع الذي في نصيب شريكه نفسه فيقال له اما ان تدفع نصف نصيبك الذي لم يعف  
او نفديه بربع الدية الجواب عنه في الغرض من هذا وبين المديرا ان المدير عتق مولا وصار ملكا  
وكسبه ولم يملك المورثة واما العبد في ملك المورثة وملكه يقوم مقام الموروث **قال** اذا قتل المدير  
مولا عمدا والمولا وارثان احدهما ان فعل المدير ان يعق في قيمته لان ابن المدير لم يورث من دية  
ابنه بعينه سقط القصاص لبا لعفو فانقلب مالا فعليه ان يسعي با قيمته حكما لسقوط القصاص ونسبي  
في قيمته اخرى لرد الوصية **قال** ولو حفر المدير سيرا في الطريق فوقع فيها المولات فذا في حق المدير  
من الثلث لان هذا في معنى الخطا والمولى لا يثبت له على مدير وعبد دين ولا يجب عليهم بالسعاية لرد الوصية  
وعقن من الثلث لانه غير ماسر القتل ولكنه سبب سببا والمنسب للقتل لا يسطر الوصية له الا ترى انه لا يحرم  
به الميراث بان كان الحافر وارثا ولا يجب فيه الكافرة كذلك الوصية **قال** فاذا قتل المدير رجلا وقيمة  
العبد درهم ثم فباعه المدير فغرم خمسة دراهم ثم قتل المدير رجلا اخر فافترض العين للمولى لاحق لاوتيا  
الجناية فيه لان حق المولى ما فله فلم يكن له على المدير وعلى جزو من اجزائه سبيل وارث العين  
بدل جزو من اجزائه وهو كما لك وعلى المولى الف درهم قيمة المدير لا ندحس رقبته الا ان حسمنا فيها الاول  
خاصة لانه لاحق الثاني فيطال لاحق الثاني ثبت فيه بعد ذهاب عنه وجعلت الاول حسمنا فيه والآخر  
يغيب فيطال الاول بغيره الا في درهم الا حسمنا فيه لانه وصل اليه من حقه حسمنا فيه ونسب فيها الآخر بعض  
الا فدرهم لانه لم يصل اليه شيء من حقه ولو كان العاني عبدا ودفعت كان للمولى ايضا **قال** واذا استملك المدير

رجل الف درهم فاقطع مولا لم يعقن المولا كعاصله بن نسيان ويسعى فيه المدير لان المولا لم يستملك على صاحب الدين نسيان  
لان المدير لا يمكن بيعه بالدين والنا يسعي في دينه ولعبد العتق له قدر على السعاية والكسب بخلاف العتق ولو لم يعف  
ولكن رجل قبل المدير فغرم قيمته وقد حنا المدير ثم مات المولى ولا مال له غيره لك فصاحب الدين احق بالقيمة من صاحب  
الجناية وكذلك ان كان المولى جناية المدير يجب على المولا ولا يجب في رقبته المدير واما الدين فقد ثبت في رقبته  
والقيمة قامت مقام الرقبة فكان صاحب الدين اولى **قال** واذا قتل المدير رجلين احدهما عبدا والآخر خطا فعلى  
المولى قيمة لانه ان الخطا لما ذكرنا انه حسن رقبته وجب له القصاص لمولى العبد لما ذكرنا غير مرة فان عفا احد المولى القيمة  
فقد بطل القصاص بقصد العبد بينهما اثنان فمن ان لو الخطا وسهم لولي العبد الذي لم يعف على طريق القول في قول  
ابي حنيفة وعلى قولنا في يوسف ومحمد تكون قيمة بينهما اربعا ماله اربعا لصاحب الخطا والدفع لولي العبد الذي  
لم يعف على طريق المنازعة ابو حنيفة رحمه الله يقول ان حق ولي الخطا عشرة الاف وحق ولي القيمة الذي لم يعف  
نصف الدية وخمسة الاف فوجب ان يقتل بينهما اثنان كما لو قتل احدهما وفقاعين الاخر فان القيمة تكون  
بينهما اثنان الا ترى ان هذا لو كان عبدا فاختر المولى العتق فانه يعفي من الخطا عشرة الاف درهم  
ولو كان العبد لم يعف خمسة الاف درهم فقتل حقه اثنان فوجب ان يكون القيمة اثنان لابي يوسف ومحمد وذلك  
انه لما عفي احدهما فقد ظهر نصف رقبته وخرج في الجناية فسلم ذلك لولي الخطا فاجتمع في النصف الاخر حقهما  
جميعا فيكون بينهما نصفين وليس كذلك الذي قتل رجلا وفقاعين الاخر ان القيمة تقسم بينهما اثنان لانه لو كان  
هناك صاحب العين بالانعام يدفع اليها العبد كله فلما ثبت حقه في الجميع كان له ان يرضى بعد الاجتماع بجميع  
وذلك هو النصف وحق صاحب الخطا في الجميع فيقتل بينهما اثنان فاما في سلبنا هذه لولم يكن صاحب الخطا  
لم يدفع الى ولي صاحب العبد الذي لم يعف الا النصف فقد سلم النصف لصاحب الخطا والنصف الاخر بقيت نصفين  
فصار اربعا **قال** واذا اغتصب رجل مديرا فقتل عبدا قيل لو استملك الرجل مولا ثم رده على المولى فقتل  
عنه رجلين خطا احدهما بعد الاخر فلي المولى قيمته بين صاحب الجنايات اثنان لان المولى لم يحسن لارقبته ولا  
وتكون القيمة بينهما اثنان لاستواء حقهما ويرجع المولى على الفاص بثلث القيمة فيدفعه الى الاول لان ذلك  
استحق بحايته حصلت عند ولنا تلف سبب كان عند المولى فكذلك المعنى يرجع بالثلث ولا يرجع بالثلثين  
واذا اخذت القيمة من الفاص به فله الى الاول ليرجع بذلك على الفاص ويدفع الى الاول ايضا حتى يكمل له  
تمام القيمة ثم يرجع على الفاص بثلث القيمة فيسلم له وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله  
قول واذا اخذت من القيمة من الفاص بثلث من يسلم له ولا يدفع الى المولا وقد ذكرنا هذا الاختلاف ويسعى المدير  
لصاحب الدين في دينه لان الدين بغير رقبته ولا بغير مولا من ذلك شيء فاذا سعي في قيمة العبد ما رجع المولى  
بذلك على الفاص لان كل بعك مالا المولا وقد استحق على المولا كسب تقدم عند الفاص فخرج عليه بذلك الا  
يكون القيمة اقل من الدين فيرجع بقدر قيمته لان الفاص لا يجب عليه اكثر من قيمة العبد **قال** واذا قتل  
المدير رجلا خطا ثم غصبه رجل اخر فقتل عبدا رجلا عمدا ثم رده الى المولا فانه يقتل لان التكم موجب للقصاص  
وعلى المولا قيمة لصاحب الخطا لانه حسمه على المدير السابق ويرجع المولا بقيمة على الفاص لانه تلف  
عند المولا سبب كان عند الفاص سلمت القيمة المولى لان صاحب الخطا استوفيا حقهما فان عفا  
احد ولي العبد للمولى كانت القيمة بينهما اربعا في قولنا في يوسف ومحمد وفي قولنا في حنيفة اثنان ثم يرجع  
على الفاص بذلك لانه هو الرابع عندهما والثلث عند ابي حنيفة رحمه الله ويدفع الى صاحب الجناية الاول  
لم لا يرجع شيء لانه اخذ منه كسب كان عند المولا لان التكم يبرق قتل عند المولا ولا ولو قتل عند الفاص ولا رجلا



علمنا في الدين أخذوا القيمة بالحصة لأن وجوب المصان استند إلى وقت الحضر فصار كان المدراس ملك الدابة في ذلك  
الوقت وقد كان استملاك ما لا عند الولي فيكون القيمة بينهم بحصص وكل واحد منهما ان المال ثم يرجع المولى  
بذلك القدر على الفاضل نه استحق بذلك القدر سبب كان عند الفاضل وهو الحضر فبذلك القدر لا يحل له ان يأخذ من الفاضل  
لأن حقه وجوبه في جميع القيمة إلا أن القيمة لأجل المفاضة لم لا يرجع بذلك على الفاضل لأنه إنما أخذ من الفاضل  
بذلك القدر لا يأخذ من غيره فلم يأخذ من نفسه فإن وقع في البير انما ان فاق المولى القيمة المدرس لأن هذا انما  
ينبغي على عاقلة وعاقلة مولاه وقد حصل المدرس بالتدبير فيجب قيمته ثم يرجع بذلك على الفاضل لأن سبب المصان  
وجد عند الفاضل وهو الحضر ولا يشاركه وليا القتل في المولى الأول لأن المصان الأول ماله والثاني ضمان  
جناية وضمان الجناية على المولى وضمان المولى على المدرس ولا يشاركه سبب ما و الله اعلم **باب جناية**  
**المدرسين** بين اثنين قالوا إذا كان المدرسين جليلين فقتل أحدهم مولى له وجرح الآخر فقتل المولى  
معه أنه قتل أخيه خطأ أو لم يقتل أحدهم مولى فقتل المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته لا  
جناية المدرسين على مولى له لأنها ماله فيكون قيمته عليها نصفين ثم أحدهما مولى فقتل لا يسطر عنه  
ما وجب عليه من الضمان إلا أن لورثة المولى المقتول ربع القيمة ولورثة الآخر ثلثه الأربعة الأرباع لأن المدرس قتل  
أحدهم مولى فقتل هلك نصفه نصف نفسه وذلك هدر لأن جناية المولى على ماله هدر ونصفه نصف  
صاحبه وذلك مبيع ماله هو النصف الآخر في المصارعة وأما النصف الآخر فقد استوت من رعيته مائة فيقسم  
بينها نصفين فصار للآخر ثلثه الأرباع القيمة والمولى رعيته مائة فصار على المولى نصف قيمته وفي مال المقتول  
نصف قيمته حصة الله قسم القيمة بينهما لأن الآخر نصف القيمة فيقتل كل واحد منهما في القيمة فقد رجعت وعلى المدرس ربع القيمة  
لأن حق أحدهما جمع العبد وحق الآخر نصفها فيضرب كل واحد منهما في القيمة فقد رجعت وعلى المدرس ربع القيمة  
نصفها لورثة المقتول لطلان وصيته لأنه قاتل والقاتل أو وصيته له ونصفها للمولى الباقي لأنه عتق  
نصفه بموت أحد المولدين ونصيب الشريك الآخر فقيمة أن يسبى في نصف القيمة له لأن الماله وقسمت  
بده ولم يذكر في الأصل أنه لو قتل المولى ماله حكمه ونكس محتمل أنه يكون جوان أنه لما قتل أحد مولى  
فقتل الشريك نصف القيمة ونصفها هدر فيضرب نصفه وصار مستعفا واستعفا كالمكات عند أبي حنيفة  
حصة الله والمكات ثلثا قتل أخيه فقيمة أن يسبى في قيمة كماله صاحب الجناية فقيمة أن يسبى في قيمة كماله  
الجناية كذلك هاهنا وعلى قولنا دية المقتول الثاني على عاقلة لأنه صار حرا كماله **قال** ولو قتل المولى خطأ  
وجرح الآخر خطأ كما ذكرنا فقتل المولى الباقي وفي مال المقتول قيمة المولى القاتل بالخطأ لأن صاحب العبد لا  
يسأركه قيمة لأن حقه القصاص فسلمت تلك القيمة لولي الخطأ ويسبى المدرس في قيمة بين المولدين في نصيب  
المقتول الآخر الوصية وفي نصيب الآخر من المقتول كما ذكرنا فقتل المولى الباقي عفا أحد ولي العبد سعى المدرس  
لذي لم يعف في نصف قيمته لأنه لما عفا أحدهما فقد وجب الأجر الذي لم يعف نصف القيمة على المدرس ولم يجز  
على المولى لأن القصاص صار ما لا بعد ما صار المدرس حرا أو مكاتباً على اختلاف المذاهب فلا يجب على المولى  
في ذلك شيء وعلى المدرس ربع القيمة للمولدين نصفها لورثة الوصية ونصفها لنفسه ما ذكرنا في المسألة  
الأولى **قال** وإذا قتل المدرس رجلاً عداً قتل أحد مولى خطأ بعد ما عفا أحد ولي العبد فقتل المولى الباقي  
نصف قيمته لأنه لم يملك من العبد إلا نصفه فيكون نصف ذلك النصف لولي المقتول وللنصف الباقي من  
ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من أصحاب العبد نصفين لأن هذا النصف كان بين ولي المولى وبين ولي العبد  
فما عفا أحدهما سبب نصيبه لولي القاتل والنصف بينه وبين الذي لم يعف نصفه فاستوا حقهما وكان لولي

في جناية المدرسين  
بين اثنين  
إذا كان المدرسين  
جليلين  
فقتل أحدهم  
مولى له  
وجرح الآخر  
فقتل المولى  
معه أنه قتل  
أخيه خطأ  
أو لم يقتل  
أحدهم مولى  
فقتل المولى  
الباقي نصف  
قيمته

علمنا في الدين أخذوا القيمة بالحصة لأن وجوب المصان استند إلى وقت الحضر فصار كان المدراس ملك الدابة في ذلك  
الوقت وقد كان استملاك ما لا عند الولي فيكون القيمة بينهم بحصص وكل واحد منهما ان المال ثم يرجع المولى  
بذلك القدر على الفاضل نه استحق بذلك القدر سبب كان عند الفاضل وهو الحضر فبذلك القدر لا يحل له ان يأخذ من الفاضل  
لأن حقه وجوبه في جميع القيمة إلا أن القيمة لأجل المفاضة لم لا يرجع بذلك على الفاضل لأنه إنما أخذ من الفاضل  
بذلك القدر لا يأخذ من غيره فلم يأخذ من نفسه فإن وقع في البير انما ان فاق المولى القيمة المدرس لأن هذا انما  
ينبغي على عاقلة وعاقلة مولاه وقد حصل المدرس بالتدبير فيجب قيمته ثم يرجع بذلك على الفاضل لأن سبب المصان  
وجد عند الفاضل وهو الحضر ولا يشاركه وليا القتل في المولى الأول لأن المصان الأول ماله والثاني ضمان  
جناية وضمان الجناية على المولى وضمان المولى على المدرس ولا يشاركه سبب ما و الله اعلم **باب جناية**  
**المدرسين** بين اثنين قالوا إذا كان المدرسين جليلين فقتل أحدهم مولى له وجرح الآخر فقتل المولى  
معه أنه قتل أخيه خطأ أو لم يقتل أحدهم مولى فقتل المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته لا  
جناية المدرسين على مولى له لأنها ماله فيكون قيمته عليها نصفين ثم أحدهما مولى فقتل لا يسطر عنه  
ما وجب عليه من الضمان إلا أن لورثة المولى المقتول ربع القيمة ولورثة الآخر ثلثه الأربعة الأرباع لأن المدرس قتل  
أحدهم مولى فقتل هلك نصفه نصف نفسه وذلك هدر لأن جناية المولى على ماله هدر ونصفه نصف  
صاحبه وذلك مبيع ماله هو النصف الآخر في المصارعة وأما النصف الآخر فقد استوت من رعيته مائة فيقسم  
بينها نصفين فصار للآخر ثلثه الأرباع القيمة والمولى رعيته مائة فصار على المولى نصف قيمته وفي مال المقتول  
نصف قيمته حصة الله قسم القيمة بينهما لأن الآخر نصف القيمة فيقتل كل واحد منهما في القيمة فقد رجعت وعلى المدرس ربع القيمة  
لأن حق أحدهما جمع العبد وحق الآخر نصفها فيضرب كل واحد منهما في القيمة فقد رجعت وعلى المدرس ربع القيمة  
نصفها لورثة المقتول لطلان وصيته لأنه قاتل والقاتل أو وصيته له ونصفها للمولى الباقي لأنه عتق  
نصفه بموت أحد المولدين ونصيب الشريك الآخر فقيمة أن يسبى في نصف القيمة له لأن الماله وقسمت  
بده ولم يذكر في الأصل أنه لو قتل المولى ماله حكمه ونكس محتمل أنه يكون جوان أنه لما قتل أحد مولى  
فقتل الشريك نصف القيمة ونصفها هدر فيضرب نصفه وصار مستعفا واستعفا كالمكات عند أبي حنيفة  
حصة الله والمكات ثلثا قتل أخيه فقيمة أن يسبى في قيمة كماله صاحب الجناية فقيمة أن يسبى في قيمة كماله  
الجناية كذلك هاهنا وعلى قولنا دية المقتول الثاني على عاقلة لأنه صار حرا كماله **قال** ولو قتل المولى خطأ  
وجرح الآخر خطأ كما ذكرنا فقتل المولى الباقي وفي مال المقتول قيمة المولى القاتل بالخطأ لأن صاحب العبد لا  
يسأركه قيمة لأن حقه القصاص فسلمت تلك القيمة لولي الخطأ ويسبى المدرس في قيمة بين المولدين في نصيب  
المقتول الآخر الوصية وفي نصيب الآخر من المقتول كما ذكرنا فقتل المولى الباقي عفا أحد ولي العبد سعى المدرس  
لذي لم يعف في نصف قيمته لأنه لما عفا أحدهما فقد وجب الأجر الذي لم يعف نصف القيمة على المدرس ولم يجز  
على المولى لأن القصاص صار ما لا بعد ما صار المدرس حرا أو مكاتباً على اختلاف المذاهب فلا يجب على المولى  
في ذلك شيء وعلى المدرس ربع القيمة للمولدين نصفها لورثة الوصية ونصفها لنفسه ما ذكرنا في المسألة  
الأولى **قال** وإذا قتل المدرس رجلاً عداً قتل أحد مولى خطأ بعد ما عفا أحد ولي العبد فقتل المولى الباقي  
نصف قيمته لأنه لم يملك من العبد إلا نصفه فيكون نصف ذلك النصف لولي المقتول وللنصف الباقي من  
ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من أصحاب العبد نصفين لأن هذا النصف كان بين ولي المولى وبين ولي العبد  
فما عفا أحدهما سبب نصيبه لولي القاتل والنصف بينه وبين الذي لم يعف نصفه فاستوا حقهما وكان لولي



المولاد منه ارباع هذا النصف والذي لم يعط ربحه وعلي وورثة المولا القاتل في مال ربع قيمة المديون الذي لم يعط  
لانه لو لم يعط وسقط القصاص للشيعة في مال المولا القاتل نصف قيمة المديون فاذا اعطى احداهما سقط نصف ذلك  
النصف وبقي النصف الثاني وهو ربع الكل وعلى المديون ان يسعي في قيمته كاملة ليحوي وورثة الميت لما ذكرنا في المسئلة  
الاولى **قال** واذا قتل المديون مولى معاصرا سعي في قيمته لورثته ما ردا للوصية لان عتق المديونية ولا وصية  
للقاتل ولا في لواحد منهما على صاحبه لانه ثبت لكل واحد منهما على الاخر نصف قيمة الا انها سلتان قضايا  
ولا اذينة في المطالبة **قال** واذا اغتصب المديون مولى فقتل عند قتل الخطا فمردده فقتل رجل اعطاه وليا  
نصف احداهما فغيرها قيمته بانه لما ذكرنا انما عاتلته لصاحب الخطا لانه ارباعها والذي لم يعط من ولي العهد  
ربعا وهو الجواب على قول ابي يوسف ومحمد فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فيقسم القيمة بينهما الثلث والثلثين  
كما حكم فيها اذا كان المديون رجل واحد لان الجواب لا يختلف بين ان يكون للدين او لواحد ثم يرجع المولى الذي  
لم يعط على من يملك الغاصب بل لانه ارباع نصف قيمة في قولها وفي قول ابي حنيفة رحمه الله يرجع على من يملك  
نصف قيمته لان المعصوب منه حسن نصف القيمة وربعا بجنائته وقتت عند ولاته ارباعا بجنائته وقتت  
عند الغاصب بربعا من ذلك على صاحب الخطا من قيمة العبد لان حق صاحب الخطا العبد كله وقد وصل اليه ثلثه ارباعا  
قبل الربيع وذلك ثمان نصفه على الغاصب ونصفه على المعصوب منه ثم يرجع بذلك على الغاصب فيسقط له وهذا  
قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف وفي قول محمد لا يدفع اليه لما ذكرنا في المسائل المتقدمة **قال** واذا قطع  
رجل يدين المديون وقيمتها الف فرار فمردد حتى صار ثلث قيمته الفين فمردد احد عبيده ثم اسقط البقية فانتهى  
والمديون اثنين ففقد احداهما من اليد وعما حدث منها ونقصا الاخر من الفين وعما حدث منها فالاصل في  
هذه المسئلة ان يجعل للمديون في حكم اليد كان قيمته الف درهم عند القطع والموت جميعا ومعمل حتى الباقي  
كان قيمته الف درهم في اليومين جميعا لان الزيادة التي حصلت بعد قطع اليد لم يحسن عليها فاطع المديون  
حقه كان قيمته على حالها الف درهم واما الباقي فانه حتى في حالة الزيادة فيقتل في حكمه في الزيادة فيفسر  
ذلك ان القاطع لما قطع يده ذكاته قيمته الف درهم فقد استملك منه خمسمائة درهم فلما ازدادت  
قيمتها حتى صار ثلث الفين فلا عبرت هذه الزيادة في حقته فلما افترقا الاخر عتبه فقد استملك منه خمسمائة درهم فلما ازدادت  
في حق القاطع وبقي من المديون مائة وخمسون فلما ماتت فقد ماتت من الجانبين جميعا من كل واحد منهما نصفه  
وذلك مائة وخمسة وعشرون فبين ان القاطع استملك منه ستمائة وخمسة وعشرون فلما اعطى احدهما  
فقد سقط عنه نصف ذلك وبقي عليه نصف ذلك وهو ستمائة واثنان عشر ونصف بدفع ذلك الى الذي لم يعط  
واما الثاني فلما افترقا في ذكاته قيمته عند الفتي الذي درهم استملك بالفتي الف درهم وبقي الف درهم  
وقد مات من الجانبين جميعا فيكون حصته من ذلك خمسمائة فظهر انه استملك من المديون الف وخمسمائة  
فلما اعطى عنه احدهما فقد سقط عنه نصف ذلك الجواب بقى عليه النصف وهو ستمائة وخمسون لعدم ذلك  
الذي لم يعط وكذلك الجواب في ام المولى لما ذكرنا ولو قتل ام المولى مولاها عبدا ولا ولد له منه ففني احداني  
المولا عن سائر اهل البيت لان القصاص كان واجبا لانه سقط لان احدها وجب عليها التسعائة  
في نصف قيمتها لان الجنابة كانت في حالة الرق فيجب نصف القيمة وليس هذا كما قتل مولاها خطا لا يجب عليها التسا  
لانه لو وجب عليها الجواب لكان المولى لا يثبت له على ماله دين ولا يثبت للمولى على الا القصاص لان القصاص  
سقط للشيعة بعفو احدها فانفذت بغير الاخر مالا وكذلك عبد قتل رجلا عبدا فاعقته المولى لم يعط  
الدم لانه بطل حق العاني بالعفو واستلحق الاخر مالا ويح نصف القيمة لان الجنابة في حاله الرق **قال** واذا

كان الرجل ام ذلك او مديونه ثم قتل مولاها خطا بيعت ام المولى في قيمتها من ثل الجنابة لان مكانته اياها  
قد صحت لان عقد الكتابة على ام المولى صحيح وبحوزة المولى على مكانته من ثل الجنابة لانها استغنا  
العتق بموت سيدها فاستغنت عن اداء الكتابة والدليل على انه يثبت للمولى على المكاتب دين ان الكتابة للمؤبد  
شاع المولى واستغرض منه مالا ثم مات المولى بطلت عنها الكتابة ولزمها الدين واما المديون فانها تسعي  
في ثمن قيمته الاجل الجنابة لما ذكرنا ان المولا يثبت له على مكانته من ثمن وقيمتها اخرى لرد الوصية لانه لا وصية  
للقاتل وان كانت مكانتها اقل من قيمتها يثبت في مكانتها لان الكتابة قد صحت فتسعي في الكتابة الا  
تكون القيمة اقل منها فتسعي فيها لانها تستفيد العتق واذا اقل المالكين **قال** واذا اسلمت ام ولد للنضر  
فاستعصاها في قيمتها فقتلته خطا وهي تسعي فعليها قيمتها من ثل الجنابة لان المستعصا المكاتب والمولى يثبت  
له على مكانته دين ويبطل عنها سعيته الرق لانها استغذت العتق بموت سيدها لانها ام ولد له وعتق ام  
المولى ليس بوصية ولا تسعي في قيمتها **قال** واذا اسلمت ام ولد مولاها عبدا وهي حرة منه ولا ولد لها  
فلا قصاص فيها لمعين احدها انه يحتمل ان يكون في بطنها ولد ورثت منها من دمها فسقط القصاص للشيعة  
والثاني ان الجبل لا يقتل بطريق القصاص حتى يضع حملها ذكر العتق في الاصل فان ولدت ولدا حيا لا يجب  
القصاص لان المولى يثبت من دمها والقصاص للمولى على الام ويجب جميع القيمة جميع الورثة لان القصاص  
لما سقط للشيعة انفذت لولا وان ولدت ميتا كان على صاحبها القصاص لان الميت لا يرث شيئا من دمها وان  
صربا بطنها فالت جدينا ميتا فعلى الضارب العرق قيمتها خمسمائة بالجرح وطامرها من تلك العرق وما بقي  
من ميراثها فهو لوصية الجدين وعتق من يقتل مولاها لان الجدين لم يرث شيئا من دمها حتى يقتل ميتا الا ان  
الشرعية وردت بالكتاب العرق على الضارب بخلاف القياس فلا تقاس عليه غيره **باب**  
**جنابة المكاتب بالخطا** قال واذا قتل المكاتب رجلا خطا وله وليان نقض عليه القصاص لاحدهما نصف  
القيمة ثم قتل اخر خطا الاخر فاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقتل له بل لانه ارباع القيمة وهذا قول ابي يوسف  
ومحمد رحمه الله وذكر بعض روايات هذا الكتاب انه يقتل لولي القاتل الثاني بطلني الدية وهو قاتل قول  
ابي حنيفة رحمه الله اما وجه هذه الرواية وهو قاتل قولها لانه لما قتل احدها بنصف القيمة فقد  
ظهر نصف رقبته ووجيل الثاني نصف القيمة في ذلك النصف بدليل انه لو كان قتل الاولين جميع القيمة كان  
بقضى الثاني لقيمتها اخرى فلما قتل احدها بالنصف وجيل لبقى الثاني نصف القيمة اعتبارا بالكل والكل  
فاما النصف الاخر فقد اجتمع فيه حقان حق في الثاني وهو النصف وحق في الذي لم يعط له وهو النصف  
فاستويا في هذا النصف فيكون نصف القيمة بينهما نصفين لكل واحد منهما الربع فيصير لولي الثاني  
ثلث ارباع القيمة ولما وجه الرواية التي قال انه يقتل لولي القيمة فلا حق في القاتل الاول نصف القيمة  
لان جميعا جميع القيمة حتى احدها نصفها وحق في القاتل الاخر جميع القيمة فيصير لكل واحد  
منها جميع حصته في القيمة على طريق القول هذا بالنصف والاخر بالكل فيكون القيمة بينهما على الثلثين  
فان عجز المكاتب وحالا لا وسط فانه يدفع اليه ربع العبد او ثلثه مولاها بنصف الدية وهذا على قياس  
قولها فاما على قياس قول ابي حنيفة فيدفع اليه ثلثه لان حق الاوسط الذي لم يعط له بثلث ربع القيمة  
والاخر ثلثه ارباعا في احدي الروايتين وهو قياس قولها وفي احدي الروايتين حقه الثلث وحق الاخر  
الثلثان وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله الا انه يخرج عن دفعه لقام الكتابة وقد طلعت الكتابة بالجن  
في دفع اليه في غير العبد وهو الربع او الثلث على ما ذكرنا او يعطيه بنصف الدية لان حقه نصف الدية



**قال** ولو قتل المكاتب رجلا خطأ فمات قتل اخرج خطا فعليه قيمته صحيحا لما ذكرنا ان المكاتب عاقلة نفسه  
لان نصف القيمة الاول لانه لا حق للثاني في هذا النصف لانه ما جنى عليه الا وهو مبيع العور فلم ينصف الاول اذ العين  
من الادبي نصفه فان النصف الاخر مشترك بينهما فيضرب فيه الاول بالدية الا ما اخذ لانه وصل اليه ذلك القدر من حقه  
ويضرب بالآخر جميع الدية لانه لم يسئل اليه من حقه وكذلك لو قتل عينا انسان ان دية العين وهو نصف القيمة الاول  
والنصف الاخر مشترك بينهما كما ذكرنا **قال** ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحضريرا في الطريق فوقع فيها انسان فمات  
فاحدث في الطريق فقتل عليه بالقيمة الذي وقع في البئر ولو لم يبق القتل ويسعى فيها لمثلها لاستواجرهما فيكون نصف  
القيمة ولو اخطأ وهو نصف القيمة ولو لم يبق في البئر لم يبق في الطريق فقتل ان يقتل عليه بالقيمة فصار كانه وقع  
في ذلك الوقت كذلك قبل القضا عليه بالقيمة فيستكون لهذا المعنى وكذلك لو وقع في البئر انسان فهو على هذا  
ومثاله لو احتضر سيرا احدى في الطريق واحضر في الطريق سيرا فقتل عليه بالقيمة فوقع فيها انسان  
فمات قتل عليه القاضى بقيمة اخرى لانه لما قتل عليه بالقيمة وطهرت رقبته وصار ذلك دما في ذمته  
فقتل عليه بقيمة اخرى لان الحضر واحدات ذلك التي كان بعد القضا عليه بالقيمة بخلاف الفصل الاول  
ولو وقع في البئر الاول فخرس فقتل كان عليه قيمته دينا يسعى فيها ما بلغت فلا يشاء ركه اهل الجناية  
ولا يشاركونه لان هذا ثمان المال وضمان المال يجب عليه بالغام مبلغه والاول كان ضمان الجناية يمسح عليه  
لانه عاقلة نفسه ولا جوار عن قيمته لانه ما حبس لارقت ولا يتبع المشاركة بينهما لاختلاف الضمانين **قال**  
واذا احل المكاتب لو ولد له من امته او المبتدري جناية فهو بمنزلة المكاتب يسعى فيها ولذلك ما جوع او ام ولد  
التي ولد منها ولد في المكاتبه لان كل من دخل في كتابته فان كاتب والمكاتب يسعى في الاقل من قيمته ومن ارش  
الجناية كذلك ها هنا **قال** واذا اقر المكاتب فمات لم يمسح عفا احد الوارثين عنه فقتل عليه بنصف  
القيمة للاخر لان القصاص سقط في نصيبها في وانقلب نصيبه للاخر ما لان فان عجز بطل ذلك عنه في قول ابي  
حيفة رحمه الله وهذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان يودي الضمان في الحال بعد الصلح او ادي وعق او لم يود  
حتى عجز فان ادي في حال كتابته حار لان جنايته على نفسه وهو على التصرف في نفسه وان ادي فقتل قبل ان  
يودي الضمان كما نرى بوجه من ان عقده لا يزيد في حاله الا تاكيدا واما اذا عجز فان في قول ابي حيفة رحمه  
الله لا يوجب منه مالم يوتق وفي قول ابي يوسف ومحمد يوجب منه ساع او تضييع السيد وقد ذكرنا المسئلة  
فيما تقدم من المالك ولذلك لو قتل المكاتب رجلا خطأ ثم اصرط من ذلك على مال فهو على هذه الاوجه الثلاثة  
وكذلك اذا اقر المكاتب جناية خطأ جاز اقراره ما دام مكاتباً فاذا عجز فهو كالمعتق **قال** واذا قتل  
المكاتب رجلا خطأ واذا قتل المكاتب رجلا خطأ له وليان فقتل احد الوارثين في نصف القيمة لان حق الذي  
لم يعف النصف فانقلب لا يعفو صاحبه فان وقع رجل في بئر حفرها المكاتب على الطريق قبل القتل فقتل عليه  
قيمة اخرى لصاحب البئر لان المكاتب في جناية لعزم قيمته وقد عزم نصفها في المرة الاولى فيعزم نصف قيمة  
قيمة اخرى تمام لعفته ولشارك ما جنى عليه صاحب البئر فقتل فاخذ منه نصف ما اخذ في قول ابي يوسف ومحمد  
لانه لما عني احد الوارثين نصيبه لصاحب البئر فلا تنازعه ولستوي منازعتهم في النصف الاخر فيكون بينهما  
نصفين ويكون لصاحب البئر ثلثة ارباع القيمة والذي لم يعف ربعها وعلى قياس قول ابي حيفة رحمه الله يكون  
القيمة بينهما على الثلثة والثلثين على ما ساقا **قال** واذا قتل المكاتب رجلا خطأ ثم ان المكاتب قتل ابيه  
وهو عبد وتل اخرج خطا فعليه القيمة لانه لا نعزم في جنايته اكثر من قيمة رقبته واحدة مالم تنفخ لها

قتل

فيضرب فيها اوليا قتل الاب بقيمة الاب لان الاب جاز في المكاتب حكمها حيث قتله فوقع حشر الاب لا باختياره فاشتب  
حقا وليا به الي القيمة وضرب فيها اوليا قتل المكاتب بالدية لان حقه من الدية فيضرب كل واحد منهما بقدر  
حقه فاذا جنى المكاتب جناية ثم اختلف المكاتب وولي الجناية في قيمة المكاتب وقد علم ان ارادته ونقصه  
في القيمة قول المكاتب لان المنازعة وقعت في قدر الدين الثابت في دية فالتقول قول من عليه الدين دليله  
سائر الديون وعلى ولي الجناية البيه لانه هو المدعي فكذلك لو وقع من عين المكاتب فقتل المكاتب جناية  
ما قويت عين فالتقول قوله لهذا المعنى انه ينكر بزيادة القيمة والله اعلم **كتاب**  
**الجناية** **قال** وبلغنا عن معاوية بن جندب عن ابي عبد الله بن ابي عبيد بن الجراح جعل جناية المدبر على  
سيده وعن ابراهيم وعامر قالوا جناية المدبر على مولاه اذا كان عاقله المدبر مولاه والمعنى فيه ان المولى صاير  
لرقبته بالتدبير فقتل عليه قيمته **قال** واذا جنى المدبر المولى مولاه وقيمتها الف فقال المولى لم يتركه  
قيمته مستجنى وقال المولى كانت قيمته يوم جنى اقل من هذا ولا يعلم في كانت الجناية فهدم المسئلة على يده  
اوجه اما ان يتفق ان الجناية حصلت في الحال ولكنهما اختلفا في قيمته واختلفا في وقت الجناية فقال اهلها  
الجناية حصلت في وقت كذا وكانت قيمته يوم كذا وقال الاخر لا بل الجناية كانت قبل تاريخ الاخر وقيمتها  
يوم كذا والواقع ان الجناية كانت مسدسة واختلفا في قيمته يوم الجناية فقال المولى كانت قيمته يوم  
الف درهم وقال ولي الجناية لا بل كانت قيمته يومئذ لعين اما اذا اتفقا ان الجناية حصلت في الحال واختلفا  
في مقدار القيمة فانه صار الى قيمته في الحال وجعل القول قول من لم يملكه الحال لان الوصول الى معرفة ما  
يدعيه كل واحد منهما في جهة الحال والمساهلة يمكن لان المدبر جنى واما الفصل الثاني فهو اذا اختلفا  
في تاريخ الجناية فالقول قول من يدعي ادنى الوقين لان الجناية ظهرت في الحال والاشيا بحال كونه اليه  
وجودها لا مقدم ولا يؤخر الا بدليل واما الفصل الثالث فهو اذا اتفقا ان الجناية كانت قبل هذا  
واختلفا في قيمته يوم الجناية كان ابو يوسف يقول ولي يحكم في ذلك الحال والقول قول من لم يملكه الحال  
ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال القول قول المولى وهو قول محمد وجه قوله الاول ان المولى انكر النقصان  
من قيمته في الحال وللواحي على المولى قدر قيمته فلا يملك المولى على اسقاط في بدعوله المجرده وجه قوله  
الاخر وهو قول محمد وذلك ان المدبر زاد قيمته من ويتقصه اخرى وطاصل اختلافها ان لما وقع في مقدار  
مال المولى من ضمان القيمة واوليا الجناية يدعون عليه زيادة الضمان وهو ينكر في القول قوله **قال**  
واذا حفر المدبر سيرا على الطريق فوقع فيها رجل فمات فدفع المولى القيمة الى وليه بقضا قاض فوهب المولى  
نصف القيمة للمولى فوقع فيها احو **قال** يدفع النصف الذي في يده اليه الى شريكه لان حقه كان في  
نصف القيمة فانما ذهب له نصف القيمة نصف من ماله ملكه فصار كانه استملكه والمستملك فالتقام  
في يده فصار كان القيمة كلها قايمة في يده ولو كانت القيمة كلها قايمة في يده يوم مرد نصف القيمة على ولي  
الجناية الثانية فكذلك ها هنا فان وقع فيها ثالث فمات وقد عزم للواهب نصف القيمة للثاني بابر  
القاضي **قال** على الواهب سدس القيمة لانه حين ان حقه ملك القيمة فقد اخذ سدس القيمة واستملكه  
فيضمن ذلك ويجب على الثاني الذي اخذ نصف القيمة ان يرد السدس ايضا وذلك لما في يده حتى يقع  
المساواة بينهما فيكون لكل واحد منهما ثلث القيمة هذا اذا وقع نصف القيمة الى الثاني بقضا القاضي فاما  
اذا دفع اليه لغير قضا القاضي فمات الثاني يرجع على الثاني في اخذ نصف ما في يده وهو ربع القيمة  
وذلك لانه لما وقع في البئر هذا الثالث فان حق الثاني والثالث في هذا النصف سواءا في الما قبض



ذلك المصنف بقضا القاضي ما وجدنا في حق الثالث فيرد نصف ما قبض وهو ربع القيمة الى الثاني بخلاف  
ما اذا دفع اليه بقضا القاضي لان الثاني لم يصرح بان في حق الثالث ثم الثاني والثالث يرحان جميعا على الاول  
ببدر القيمة وكل واحد منهما بنصف ما سدر لا بد من ان القيمة كانت بينهما اثلاثا وان كان حق الاول كان  
في الثلث لا غير فصار الاول مبلغا على الثاني والثالث مقدار ببدر القيمة فيرجحان عليه ببدر القيمة بينهما لكل  
واحد منهما بنصف ما سدر فيحصل في يد الثاني والثالث في يد كل واحد منهما ثلثا القيمة وذكر في الاصل فيقول  
قضا القاضي فلم يذكرنا اذا دفع بقضا القاضي والحوار ما قلنا ذكرنا **قال** ولو حرم مدبر سيرا ام اعتقه مولا  
م وقع فيها عبد المولى بالجملة في هذه المسائل ان يقول ان جناية المدبر على مولا وعلى مال مولا هدر لا لا والاول  
القيمة لا وجبنا على المولا للمولا فيكون احبا باله وهذا محال وشانه ان المدبر اذا احضر سيرا في الطريق لم اعتقه  
مولا لم دفع مولا في البير ومات قدومه هدر وكذلك لو وقع فيها عبد المولى ومدبره او ام ولد له وهذا  
لان الجناية يستند الى وقت الحضر وقت الحضر كان مدبرا فاستندت الجناية الى ذلك الوقت ولو وقع فيها غير  
كانت القيمة على المولا فلما وجبنا القيمة في هذه المسائل وجبنا على المولا له وهذا محال وكذلك لو وقع في البير  
المولا وليس له وارث سواء المولى فانه يهدر دمه ايضا لانه لو ضمن القيمة ضمن نفسه وهذا محال فان كان له  
شريك في الميراث فاما كان من نصيب المولى فانه يهدر دمه ايضا لانه لو ضمن القيمة ضمن نفسه وهذا محال فان كان  
له شريك في الميراث فاما كان من نصيب المولى فانه يهدر دمه ويضرب شريكه من الميراث ومن قيمة المدبر ولو وقع  
في البير فكانت للمولى فانه لا يهدر دمه وعلى المولا الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيه ومن قيمة المدبر يوم  
حضر البير يودي من ذلك مكاتبته وما بقي فهو ميراث وذلك لان المولى لو جنى على مكاتبته لا يهدر دمه بل  
يعتبر فيها طنك في جنايته مدبره عليه ولكن لعزم الادل من قيمة المدبر ومن قيمة المكاتب لان رتبة المكاتب  
قيمة فتعذر قيمته يوم موته وهو يوم الوقوع ويعتبر بقرينة المدبر يوم الحضر لانه يوم الجناية والمولا يجب عليه  
قيمة يوم الجناية لانه يصير حيا عند الجناية بالتدبير السابق لانه قتل الحيا لم يكن لاحد فيه حق حتى يوصف  
بالجنس وكذلك لو كان للمكاتب ولد جنى المدبر البير بعد ما كانت المكاتب وتلك انه لعزم قيمة المدبر  
كما لو وقع فيها اجني انه لعزم قيمة المدبر **قال** ولو حرم المدبر البير ام اعتقه المولى ثم مات المولى ثم وقع  
في البير انسان ذات كانت قيمة المدبر دينا في حال المولى لان هذا دين ظهر على المولى بعد الموت لسبب كان في حالة  
الحق فيكون دينا في تركته كسائر الديون حتى انه اذا كان على المولى دين اخر فان صاحب الجناية بغير قيمة  
العبد مع الغرماء هذا اذا مات وترك مالا او اذ مات ولم يكن له مال ولا يبي على الورثة لان القيمة ما  
دنا على الميت فيتعين من تركته ان كانت له تركه وان لم يكن فلا يورثه كباقي سائر الديون **قال**  
مدبر قتل دابة رجل فاحرق ثوبا حرق في شيء من ذلك فغصاه احدها وقد قضى القاضي لما جمعنا ساركة  
الاخر فيه لان هذا ضمان مال وضمان المال لا يعقله العاقله فكذلك لم يجب على المولا ربح على المدبر السعاية  
فيه وشر كان في ذلك على قدر قيمة دابة هذا ونوب هذا لان حق كل واحد منهما متعلق بالكسب والسعاية  
ناجرح من شيء كان بينهما وليس له ان يورث البعض على البعض لان الاساس بيع وهو ليس من اهله وهذا كما يقول  
في العبد المحجور اذا احتقه دين بسبب الاستئصال ونحوه لم يكتب له ان يورث البعض على البعض ليس لذلك  
لهذا المعنى انه ليس من اهل التبرع **قال** رجل اعتق عبدا له في مرضه ولا مال له غير اوله مال خرج العبد  
من يده ثم ان العبد قتل عبدا **قال** عليه ان يسعي في قيمته في قول اي حصة رجه الله وهذا لان  
العتق في مرض الموت وصية ولا وصية للقاتل لان العتق لا يمكن لنفسه فيجب عليه السعاية في قيمته للورثة

رد الوصية سواء كان المولى مال يخرج العبد من يده او ليس له مال اخر لا لا لا وجب عليه السعاية لانه لا يخرج من  
الملك ولكن رد الوصية لانه قاتل ويكون تلك القيمة من الورثة على فرض الله تعالى وهذه القيمة يجب الانفاق  
م عليه ان يسعي في قيمته اخرى لاحد الجناية عند اي حصة رجه الله لا لا ما اوجنا عليه السعاية رد الوصية  
صار مستسما والمستسعي عند اي حصة فاما المكاتب والمولى اذا قتل مولا خطأ لا يهدر جنايته بل يسعي في  
قيمة لاجل الجناية كذلكها هنا واما على قولنا فلا يسعي في قيمة اخرى ولكن تجلله يده على ما قلناه لان  
المستسعي عندها حر وملكه دين وجناية الحرة اذا كانت خطا يجب على العاقله **قال** عليه جرح مولا فاقته  
ثم مات من ذلك الجرح فمات اعمى ومحصي ان كان المولا صاحب فراش وقت العتق سعي العبد في قيمته لورثته  
لان العبد صار من حاله بالعتق في مرض الموت وصية والعتق بوجوبه ان الوصية فعليه ان يسعي في قيمته  
رد الوصية وان كان المولى يحسن ويذهب وقت العتق فاما العبد فلا يسيل ملكه بل ان العتق حصل في حالة الصحة  
فلا يكون ذلك وصية حتى يجب عليه السعاية اذ الوصية لم ينظر ان كان الجرح عدا على القصاص وان كان  
خطا يهدر لانه صار قاتلا بذلك الجرح السابق وطال ما جرحه كان عبدا له وقد ذكرنا ان جناية العبد على مولا  
هدر واستشهد في الاصل فقال الاتري ان رجلا جرح رجلا جرحه فاقته بدين وهو حي وبزهجا زوا  
كان صاحب فراش لم يحرق **قال** مدبر قتل مولا ما خطا وهي حرة ولدت بعد موته فلا سعاية على  
ولدها في شيء من رقبته لانها لما قتلت مولا خطا عتق فاذ اعتقت عتق ولدها فصار عتق الام وصية لنا  
برقبته وللولد برقبته فيها وصيتان للام قتلت مولا ما وصية لنا غيرها ان يسعي في قيمتها رد الوصية  
واما الولد فلم يقتل فلا يسعي في شيء من رقبته لوجرحه مولا هاهم ولدت ثم مات المولى من ذلك الجرح فان استسعى  
المدبر في قيمتها ولعتق الولد في الثلث لما المدبر فستسعي في قيمتها رد الوصية لما ذكرنا واما الولد  
من الثلث بخلافه فقل الاول فان في الفصل الاول اعتبر عتقا لولد من الثلث والدين بينهما ان الولد لما  
خرج من البطن جاني حال حق المولا صار مالا للمولا فلما مات المولا بعد ذلك عزم الملك لان الوصية بعد  
من الملك واما في الفصل الاول فان هناك كانت المولى والولد في البطن والولد ما دام في البطن لا يعد الا  
الولد في البطن بقا لعتاق الام فكذلك لا يعتبر عتاقه من الملك **قال** مدبر تاجر عليه دين فسل مولا خطا  
قال يسعي في قيمته رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حالة وانما يسعي في قيمته رد الوصية لما ذكرنا ثم تلك  
المسئلة ان القيمة ان تكون لغرمائه ولا تكون لورثته المولا لان هذا يدل الرقبة ويدل رقبته المدبر يكون  
لغرمائه الاتري ان المدبر لو قتل رجلا جرحه مولا جرحه قاتله القيمة فان القيمة تكون لغرمائه دون ورثته  
مورثته لا يكون احسن حالا من الميت وما بقي من الدين يكون على المدبر على حالة لان الدين كان في ذمته  
فلا يهدر بالقيمة وقد وصل الى الغرماء هذا العذر فستسعي مما بقي من الدراهم وكذلك لو كان عبدا ما دونها  
وعليه دين جرح مولا جرحا م اعتقه المولا وهو ما جرحا ثم مات من ذلك ولا مال له غير ان على  
العبد ان يسعي في قيمته رد الوصية لان العتق في مرض الموت وصية وتلك القيمة يورثها العبد  
ذكرنا ان القيمة بدلا العبد لغرمائه لو لم يبيط ان كان الدين على القيمة يورثها البهم وان كانت القيمة  
اكثر فقد اراد الدين لا يحيا بالدين والساق للورثة وان كان الدين اكثر من القيمة فان القيمة ما جرحا  
العبد وسعون العبد دينا لغرمائه دينهم واما اذا كان المولى حيا عتقه حتى يذهب لم يكن صاحب فراش فان  
العبد لا يسعي رد الوصية لان العتق حصل في حالة الصحة فلا يعتق وصيته غير ان المولا لعتق صار مبلغا  
على الغرماء حتى يسعي بالغرماء ما جرحا ان شاء سمو المولى بقيمة العبد ما جرحا من تركته لاجل الاتلاف فان



وتسلكه قيمة العبد والا سعى العبد ما بقي وان شا وارتكوا المولى يا سعى العبد جميع الدين لان اصل الدين كان عليه  
**قال** مديري مولا رجلا اجنبيا خطا بدي باحدها قبل الاخر والاجني مات قبل المولى كان لورثة الاجني قيمة المديري  
في ما في المولى ويسعى المديري قيمة واحدة لورثته وانما وجب لورثة الاجني قيمة المديري في مال المولا لانه قبل الاجني خطا  
فيغرم مولا قيمة لاوليا الحاية لما ذكرنا ولومات المولا قبل الاجني كان الجواب هكذا الصلا لان قبل الاجني لا ينقص  
الحال بل يصرف ثلثه لكان الضرب السابق وحال ما من الاجني كان المولا جانا فكذلك المعنى كان الجواب واحدا وكذلك  
لوم يدرا ما مات قبل صاحبه كانت قيمة المديري لورثة الاجني في مال المولى على ما ذكرنا وانما قلنا ان المديري يسعى  
قيمة واحدة للورثة لانه قبل مولا فيجب عليه السعاية رد الوصية فان لم يكن للمولا فان سعى المديري في قيمته  
ردا للوصية لم تكون القيمة لورثة الاجني لان القيمة صارت تركه للمولى وعليه ومن مثل ذلك فيصير في ارضه لان  
الدين مقدور على الميراث **قال** واذا كان لرحلين لكل واحد منهما مديري يقطع كل واحد منهما يد صاحبه وير  
جميعا **قال** نعمين كل واحد منهما نصف قيمة مديري صاحبه ثم جني عليه مديرا الا ان تكون قيمته مديرا ان  
من ذلك **قال** هذه المسئلة على وجه اما ان يكونا لقاطعان جميعا معا فاما جميعا معا او على التقاطع فاجواب واحد  
وهو ان يضمن مولا كل واحد منهما لصاحبه الاقل من قيمته مديري نفسه ومن قيمته ملك صاحبه وسقاصا لان  
كل واحد منهما مثل مديري صاحبه واذا قتل مديري صاحبه جني عليه قيمة مديري نفسه لان عاقبته الا ان يكون قيمة  
مديري صاحبه اقل وكذلك يجب على الاخر وسقاصا وهذا لان الموت يستند الى وقت القطع والقاطعان وقعا معا فان  
منهما جميعا فانه يضمن مولا كل واحد منهما لصاحبه الاقل من جميع قيمة مديري نفسه صحيحا ومن نصف قيمة مديري  
صحيحا لانه يصير كان مديري قطع يد مديرا اخر ولوان مديري قطع يد مديرا اخر جني عليه قيمة مديري نفسه لانه عا  
الا ان يكون نصف قيمة مديري صاحبه اقل صحيحا فيجب ذلك وفيما وجب نصف القيمة لان الدين من الادا في نصفه  
وانما وجب قيمته صحيحا لان القطع وقعا معا فاما قطع يد كان صحيحا وكذلك الجواب في مديري الاخر وان مات  
احدهما ويرى الاخر في الذي مات مديري فضمن قيمة مديري صحيحا الا ان يكون نصف قيمة مديري صاحبه اقل فيجب ذلك  
لان مديري قطع يد الاخر ولو قطع المديري مديرا كان الجواب هكذا او نعمين المولى يلد المديري الذي يرت يد جميع قيمته  
مديري صحيحا الا ان يكون جميع قيمته مديري صاحبه صحيحا اقل لان مديري قطع يد المديري اذا قتل مديرا  
كان الجواب هكذا اهذا اذا كان القاطعان وقعا معا فاما اذا كان القطع على التقاطع فانه على هذا الفاضل مضافا  
جميعا او على التقاطع فاجواب واحد فاما الذي قطع ولا يضمن مولا قيمة مديري نفسه صحيحا الا ان يكون قيمة مديري  
صاحبه اقل لان المولى انما يضمن بالحسن وانما يصير جاسا عند الحاية ما لتدبر السابق فيغرم قيمة يوم الحاية بقدر  
الذي قطع الا انما حسن مديرا صحيحا لانه حين قطع كانت يده موصلة فيضمن قيمته صحيحا والذي قطع اخر يضمن  
مديري مقطوعا لانه يوم جني كان مقطوعا فيغرم قيمته مقطوعا ايضا الا ان يكون قيمة الاخر صحيحا اقل  
من جميعا فاما الذي قطع ولا يضمن مولا جميع قيمته مديري مقطوعا الا ان يكون نصف قيمة مديري صاحبه صحيحا اقل فيجب ذلك  
على ما ذكرنا وانما طاحلهما ويرى الاخر فانه سخطان يرى الذي قطع او لافانه يصير قاتلا لمديري صاحبه فيضمن مولا جميع  
قيمة مديري صحيحا لانه حين جني كان مديرا صحيحا الا ان يكون قيمة مديري صاحبه صحيحا اقل فيجب ذلك والذي قطع  
اخر يضمن مولا جميع قيمته مديري نفسه مقطوعا لانه حين جني على الاخر كانت يده مقطوعة الا ان يكون نصف قيمة  
مديري صاحبه صحيحا اقل فيجب ذلك هذا اذا اما الذي قطع او لافانه مات الذي قطع او لافانه يرى الاخر فان مولا  
الذي يضمن جميع قيمته مقطوعا لانه جني عليه وهو مقطوع الا ان يكون جميع قيمته مديري صاحبه صحيحا اقل فيجب ذلك

**قال** ولو اعتمها مولا ما بعد الحاية كان على كل واحد منهما الاقل من قيمته عده ومن ارض الحاية على صاحبه  
اليوم اعق الاخر سيده ولا يضمن العفل الذي جعل في الحاية لعقد العتق وانما يضمن الاقل من قيمته عده لان المديري  
اذا جني على الاخر كان الجواب هكذا ان يضمن قيمة المديري الا ان يكون ارض حناية على صاحبه وما بقوا الى يوم العتق  
اقل فيجب ذلك ولا يجب عليه الزيادة التي جعلت لعقد العتق لانه ما لعتق صار مديرا اياه **قال** مديري من رحلين  
اللانما جني حناية **قال** علمها قيمته على قدر حصتها فيه لانها لما تضمنت باحسن فيضمن كل واحد منهما  
مقدار ما حسن من ملكه وكذلك لو كان احدهما مديري سيده منه واخرا الاخر تركه على حاله ان على المولدين  
قيمته على قدر ملكهما ولا يختلف الجواب لتدبر اما نصيب الذي يدبر فلا يسكل وكذا نصيب الذي لم يدبر لانه  
لا تقدر على الدفع اذا التدبر في بعضه يمنع النقل من ملكه الى ملك الاخر لانه لا تقدر على سعة فذلك لا تقدر  
على الدفع ايضا فصار حاسدا عن محارفة كان الجواب فيه كما لو كانت كل مديرا وهذا على قياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله وانما على قول ابي يوسف ومحمد فاذا دبر احدهما صار كله مديرا لانه لا يحري ومن نصف قيمته لغيره  
موسر كان او مقصدا فلما صار كله مديرا لانه فاذا جني حناية كان على المولا الذي جبر الاقل من قيمته ومن  
ارض الحاية كما لو كان العبد كله له مديري ثم جني لعد ذلك **قال** مديري من رحلين جني على احدهما حناية  
**قال** على الاخر نصف قيمته لانه النصف الذي هو نصيب المحمي عليه بعد رجائيه لان حنائه المديري  
على سيده هدر والنصف الاخر وهو نصيب شريكه معتبر رجائيه لان هذه حناية المديري على الاخر فيضمن  
الشريك الاقل من قيمته نصيبه من ارض الحاية وان اعطى ذلك فامر القاضي ثم جني المديري على اخيه فان  
المولا المحمي عليه نصف قيمة المديري الا جني ولا يفي على الشريك الذي لم جني عليه لانه ضمن قيمته نصيبه من  
فلا يضمن من اخرى فاما المولى المحمي عليه فلم يضمن قيمته نصيبه بسبب الحيار ولا بد من ان يضمن الا ان يكون  
الاخر حناية لان نصيب المولى المحمي عليه فارغ لم يتعلق به حق الاخر خاصة فيكون نصف القيمة له خاصة واما  
نصف القيمة التي ارض المحمي عليه من شريكه فانه يكون من المولى المحمي عليه ومن الاخر فيقسمان على قدر حصتهما  
لانه اجتمع فيه حقان حق المحمي عليه وحق الاخر في الجاني كان في الجميع الا انه وصل اليه النصف وبقي حصته في النصف  
ينقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما ربع القيمة في الحاصل يكون القيمة بينهما ارباعا للاخر ثلثه ارباعا للمولى  
المحمي عليه ربعا وان جاني حناية اخرى يولد ذلك على اجني فالجواب فيه ان نصف القيمة الى حق المولى المحمي عليه يكون  
بين الاجنبيين نصفين لانه لم يتعلق به حق المولى المحمي عليه بل هو فارغ عن حصه واما لعلق به حق الاخرين  
وكان ذلك من الاجنبيين نصفين واما النصف الاخر الذي كان اخر المولى المحمي عليه فيكون بينهم الاثلاثا  
لاستواء حقوقهم فيها لان حق كل واحد من الاجنبيين بقى النصف وحق المولى ما ثبت الا في النصف فيقسم  
القيمة بينهم الاثلاثا لكل واحد منهم ثلث النصف وهو السدس من الكل فيحصل للمولى المحمي عليه اثلث القيمة  
ولكل واحد من الاجنبيين سدسا ونصف سدس ولو جني لعد ذلك حناية اخرى كان على هذا القياس **قال** واذا  
جني المديري على احد مولى حناية برده على قيمته فعزم شريكه له نصف قيمته بامر القاضي ثم جني على اخيه حناية  
فانه يضمن كل واحد من المولدين فيما في يده نصف الحناية لان الحناية على المولدين حناية واحدة لانه بكل نصف  
كل واحد منهما واعتبر النصف فلما اعتبر نصف كل واحد صار ذلك حناية بامة والحناية على الاخر حناية تامة  
لان كل واحد معتبر فتكون القيمة بين الاجنبيين نصفين للاخرين نصفين للاخرين نصفين لكل واحد  
ربع عشرين في يدي كل واحد من المولدين نصف القيمة فيرجع الاخر على كل واحد من المولدين ربع القيمة فيحصل  
ما يده وسق لكل واحد من المولدين ربع القيمة فتكون القيمة بينهم ارباعا **قال** رجل مات وترك مديرا لانه

واستويا في حقان فيه لان حق المولى المحمي عليه ما ثبت في النصف وحق الاخر في



في الجاني من المالكين

عنهم في المدبر جناية قال عليه ان يسعي في الاقل من قيمته ومن الجناية ويسعي للورثة في بلتي قيمته وهو من المالكين  
والملك اذا جنى جناية فعليه ان يسعي في الاقل من قيمته ومن ارش الجناية واما على قول ابو يوسف ومحمد فالمستسعي كالحري عليه  
من ان يكون جانيه جانا الاخر فيجوز له ان يسعي المدبر في بلتي قيمته للورثة لان عقوب المدبر وصيته والوصية بغيرها  
من الثلث فيسعي في بلتي قيمته اذا لم يكن على المولى من وفي جميع قيمته اذا كان على المولى من فاذا رجت عليه السعاية  
صار كالمالك عند الجاني فيسعي رجه الله وعندها جرح عليه من **قال** في الاصل ان حكمه حكم المالك عند الجاني فيسعي رجه  
الله الا في وجهه اذا جنى بعد موت المولى جناية فقتل عليه بها اول يقض حيا مات قبل ان يسعي فيما عليه للورثة وعليه دين  
فان كان مات تركه من صاحب الجناية والدين باخص لان الجناية تعد عليه فيما ضمن مع سائر الرضا ولا يكون للورثة في  
الا اذا فصل من الجناية والدين فحينئذ باخذ للورثة بلتي القيمة وكان ميراثا وهذا بخلاف المالك فان كان المالك  
اذا مات وعليه دين وجناية وقد ترك مالا فان هناك يبدأ بالدين فان فضل شيء كان لصاحب الجناية والا فلا وجه  
الفرق بينهما وهو ان في حق المالك للدين اولى من الجناية لان جناية المالك لها سقوط احوالها بالحر فاذ عجز سقطت  
الجناية عنه وجب على المولى ولد اعققه بعد التحريم تسقط الجناية احدا راسا واما من المالك فلا سقوط له بحال  
فان يسعي به في حالته في حالة الرق والحريه جميعا فانه اذا اعقق عبده وعليه دين يسع بالدين بعد العتاق فذلك  
الدين اولى من حق المالك وكانت بدايته اولها واما في حق المستسعي فالجناية والدين سواء على ورثة واحدة لان  
الجناية هناك لا تسقط بحال كالدين لانه لا يعود الى الرق اذ لا تصور تحرير وكذلك ان ترق الجواب بينهما **قال** ولو ترك  
ولدا وله من امته ولم يترك المولى لغيره من ولد غنمته ولد المالك فيما كان على المدبر للورثة ولا يحال للدين والجناية  
لان الولد دخل في تدبير الاب بغير الاب كان لا يعتق بحالنا بغير سعاية وكذلك الابن فلما اوجبت السعاية عليه  
صار منزلة المالك ثم ولد المالك منزلة امه يسعي فيما كان على سبه وكذلك ولد المستسعي فان كان المدبر قد سعي في  
بلتي قيمته فلم يقتض عليه بالجناية حتى مات فلم يسع الابن لان الابن ادي السعاية الى الورثة وعقوله له ايضا  
فبعد ذلك اذا مات مهاد حرمات وعليه جناية او دين لمورثه ولم يدع مالا فلا يسع الورثة بشيء من ذلك كذلك هاهنا  
**قال** رجل اوصى بعتق عبده فخرج من ثلث ماله ثم مات الوصي في العتق جناية بعد موته قال يدفع الورثة بطل  
الوصية او بعد موته مقطوعين ولعقوبته على الميت واما تحرير الورثة بين الدفع والعتق لان العتق ملكهم بعد لا يعتق  
الا بالايقاع خلافا للمدبر اذا جنى بعد موت المولى ان الوارث لا يجبر بين الدفع والعتق لان المدبر لعقوبت الموت الشد  
من غير استيفاء العتق بعد الموت فكذلك ان ترقا ان قال اختار الدفع ودفعه بطل الوصية لانه زال ملكه ليلته  
فصار كما اذا استحق ولو استحق بطل الوصية كذلك هاهنا وان اختاروا العتق اظهر ارقته العتق من الجناية  
بالعتق وصاروا مقطوعين عن العتق ولا يرجعون على العتق بعد العتق لانه كان مكنهم الدفع حتى يتخلصوا من حكم  
الجناية دفع ذلك لما صاروا العتق اوصاروا مقطوعين عن العتق او المتبرع لا يرجع مما سعى على غيره فاذا اعقوه نظروا  
ذلك ان خرج من الثلث عتق فلما وان لم يخرج من الثلث وليس له مال عتق بطلته ويسعي في بلتي قيمته للورثة لان هناك  
والوصية بغيرها من الثلث **قال** وحماية مدبر الذي لمن له جناية مدبر المسلم وقد ذكرنا ان في جناية مدبر المسلم  
اذا جنى جناية يجب على المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجناية كذلك في مدبر الوصي وهذا لان المسلم والوصي في المعاملة  
دائما افتراقا في الديار ولو جنى هذا المدبر جناية ثم اسلم او جنى بعد الاسلام فهو سوا ان يجب على المولى الاقل من  
قيمته ومن ارش الجناية لانه مدبر قبل اسلامه وكذا اسلامه الا اذا قضى عليه بالجناية لاجل اسلامه ومولا  
الوصي فحينئذ اذا جنى كان بمنزلة المالك يسعي من الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وهذا في قولهم جميعا اما على  
قولنا في حقيقته فلا يشك لان المستسعي عنده كالمالك واما على قولها فكذلك لان هاهنا انما يسعي ليعتق كما ان

عنه

المالك

المالك يسعي للعتق بخلاف العتق بين اسين اعتقه احدهما انه اذا جنى جناية يجب على عاقله لانه صار حرا كله عندهما  
ولا يجب عليه السعاية للعتق في دار الاسلام قبل الحريه دفعه او اذله وان كان دين في دار الاسلام فهو بمنزلة المدبر  
الذي لان تدبيره في دار الحرب لم يسع اذا التدبير سعه من سعت العتاق والحريه اذا اعقق عبده الحريه في دار  
الحرب لم يسع اذا التدبير فلما لم يسع التدبير كان عبدا له فاذا جنى قبل الحريه دفعه لانه فاما اذا بره في دار  
الاسلام فقد صح تدبيره وصار كمدبر الذي انه يجب على المولى في جناية الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لان  
الحريه في عتقه كالذي في عتقه فان دين في الاسلام لم يحق الحريه به اذ الحرب والعتق في دار الاسلام للحريه  
جناية يترك على العتق سها في لان جناية المدبر لا يكون على نفسه وانما جنى على مولا فلورجح الحريه بعد ذلك  
بامان او خرج مسلما او اسلم اهل داره اخذ به الحريه لان القيمة كانت واجبة عليه لان عاقله المدبر لانه  
لا يمكن ان يقتل عليه لانه كان حرا لنا فلما عاد اليها اخرج مسلما او اسلم اهل داره اسلم ايضا لك عليه وماله  
لو لم يجرى بالمدبر حرو الجناية باطلا داما العتق المدبر لان الحريه في دار الاسلام بطل لانه وعقوبه فاذا كان  
لذلك صار كانه مات ولو مات عتق مدبره وكذلك اذا سبي وانما سطل الجناية لان الجناية كانت على المولى وصار  
القيمة دين عليه ثم لما سبي حكمنا بسقوط الدين الذي عليه كذلك الجناية **قال** واذا افتق الحريه مدبر  
او ام ولد او مكاتبه وقطع يده كان عليه نقصان ذلك لان المدبر ولم الولد والمكاتب ليس بحال العتق بل  
الي ملك فلما اسكه مضطرا غير مختار وكان له حق الرجوع بالنقصان وليس هذا كالعقبة تقتصر على قول  
خليفة رجه الله ان الحريه اذ افتق عينه فاذا مولا ان يملك العتق ويرجع بالنقصان ليس له ذلك لان  
العقبة يولي الغير يمكنه ان يدفع العتق الى الجاني فيضمنه تمام القيمة فلما اسكه العتق مع قدرته على دفعه  
احدا سقط حكم الجناية فلا يرجع عليه بشيء **قال** ولو فعل ذلك بعد حرم مولا فان ساء دفعه واخذ قيمته  
وان ساء اسكه ولا يجزيه في قولنا في حقيقته رجه الله وقال ابو يوسف ومحمد ان ساء اسكه واخذ ما نقد  
مالها هاهنا مسئلتان اختلفت لعلنا فيها احدهما انه اذا اختار امساك العتق لم يكن له ان يرجع بالنقصان في قول  
ابي حنيفة رجه الله وقال له اما ان تسلم اليه الحرة ويأخذ منه جميع القيمة او يسلك الحرة ولا ياخذ من  
الارش شيئا في قولنا في حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد له ان يسلك الحرة ويضمنه نقصان العتق والمسئلة  
الثانية انه اذا اخذ كمال القيمة لا يسلم له الحرة في قولنا اصحابنا وسمير مملوكه كالحاني منزلة العتق وقال الشافعي  
ما اذا من العتق يكون له اعز العتق والاحت ما لكما لا اصحابنا رحمهم الله ان الحرة اما لم تسلم له عند اجتماع  
القيمة لان المالك ملكه عليه القيمة برضاه كما اذا ادعاه والشيء الباقي للملك فيملكه كما اذا استولى عليه  
اسد ولا يلزم على هذا اذا افتق عتق مدبر او ام ولد وغصبه برافاق من يده او مات حيث لا يملك الحرة  
وان عزم كمال قيمته لان في عتق المدبر و ام الولد عند العزم النقصان ولا نعزم كمال القيمة على ما ذكرنا  
في المسئلة الاولى وفي غضب المدبر وان عزم القيمة وقال المدبر غير مختار بالنقصان من ملك المالك انما  
نقول ان الواجب بدل عن الجناية ويجب اداء العتق لا غير لان ضمان الجناية على العتق يجب اداء العتق والمثلث  
دون العتق لان ما يجب اداءه القام يكون ساءه الا ان يرد له لوفقا عينا واحدة ضمنه القيمة ولا شيء  
للمن العتق ولا يملك النصف فكذلك اذا اجتمع العتق لان ذلك الجميع وهذا لان كمال القيمة في قطع الدين  
توجب ملك الكل لان النصف للعتق يوجب ملك النصف كما في الاستيلاء ان كمال القيمة لما وجب ملك الكل نصف  
القيمة لوجب ملك النصف وان استولى جاريته من تركه حرم حصة شريكه ملك النصف الخواب  
عنه ان العتق مال الجناية على الطريق جناية المال بالجاني جميع القيمة بالجناية على النقصان يوجب على الجاني



بالجناية على بعض المال مثل ما يضمن بالجناية على جميع المال مع بقا ما بقي منه وهذا لا يجوز وليس هذا كما لو قطع احد  
يديه او فقا عينيه وضمن نصف القيمة لانه يملك النصف لان من ضرره وجوب كمال القيمة زوال كمال الذي يملكه  
وبده فاذا كان هذا مقتضا لم يمكن الحكم باستيفاء الجميع الا بدست مقتضاه وهو الزوال الاصل عن يديه وملكه  
بعد زوال الملك خلاصا من عين واحدة ويد واحدة لانها اوجبت بعض القيمة وليس من مقتضى وجوب بعض  
القيمة ان يزيل ملكه عن الثاني لاحالة كافي باب الاموال فان من خرق ثوبا خرقا فاحشا بعض النصف من  
النقصان والنوب يكون لصاحبه ان اخار الامساك والمسئلة الثانية انه اذا اخار امساك العين ليس له  
ان يضمنه النقصان في قول الجنيصة رحمه الله لان الجناية على المملوك فاذا اوجبت جميع القيمة لا يوجب  
النقصان كما اذا استولد جارية بانه او امه من اسين استولدها احدها الذي يدل عليه ان القيمة بدل  
عن العتق كما ان الدية بدل عن الحر في الحر لا يرجع عليه بالنقصان كذلك والعقد ومحمد ان هذا  
يخص بغيره الجاني في قطع احدي يديه نصف الدل ويقطع يده كمال البدن ولا يرجع عليه بالنقصان بل يملك  
الحر ولا يلزم على هذا ما اذا قطع يدي دابة وامسكها المالك انه لعزم النقصان لان هناك يقطع احدي يديها  
لا لعزم النصف وانما لعزم النقصان وكذلك في قطع اليد من لعزم النقصان بخلاف مقتضا هذه وفي احد  
عني الصرس رفع القيمة ولا يجزى نصف القيمة ولم يلزم ولا يلزمه عين هذا ما اذا خرق ثوبا لسان خرقا فاحشا  
فامسكها المالك انه لعزمه النقصان لان هناك في الاحوال عليها لعزم النقصان ولا يجزى نصف مقدار قيم  
يلزم ولا يلزمه فاذا قطع يدي مديرا وام ولدانه لعزم النقصان لانا قلنا فاقطع احدي يديه عن النصف  
ويقطع اليدين عن قيمه كمال القيمة وفي الاحوال كلها لعزم النقصان فلم يلزم لابي يوسف ومحمد ان ارض  
بدل عن العينين واجته حين قلنا جميعا انه اذا استوفى القيمة بكاملها لم يسلم له اجته خلافا لسانيني فلما  
ثبت ان كمال القيمة بليغها كان بالجناية ان تا اخذ الكل وهي كمال القيمة وازال الملك والاصل وان ساء  
استوفى الملك في الاصل وقيمة النقصان كما اذا خرق ثوبا بغير خرقا فاحشا **قال** رجل عصب مديرا رجل  
مقتل عنده قتيلا خطا لم رده الى المولا لمعصيه منه رجل اخر فقتل عنده قتيلا خطا فليس على المولى شيء  
ويأخذ المولى من الاول قيمته ويدفعها الى ولي الجنايتين ويرجع على الفاسد الاخر بنصف القيمة في دفع  
الى ولي الجنايتين قوله في الاصل وليس على المولى شيء اراد فيه ان حاصل الضمان ليس عليه وانا ذلك  
الفاسد الا في الاتداح عليه ثمته لا الفاسد لم يوجب زوال ملكه عنه فهذا مديرا ومدير رجل  
اذ جني الجنايتين يجب على المولى القيمة كما ذكرنا ثم يرجع المولى بتلك القيمة على الفاسد فيها فها دفع القيمة  
الى ولي الجناية الاول بغير اخذ المولى من الفاسد الاول قيمته لانه اخذ فارغا ورده مغولا ويرجع على الثاني  
الاخر نصف القيمة لان نصفه تلف بجناية كانت عشرة في دفعه الى ولي الجناية لان حق ولي العبد الاول  
في جميع القيمة وتداول النصف في دفع هذا النصف اليه حتى يتم حقه **قال** ولو عصب مديرا فقتل  
المدير الفاسد بغيره او رجلاه هو وارثه لم يكن على ولي المدير من ذلك شيء **قال** هاهنا مسئلتان احدهما  
جناية العبد المعصوب على الفاسد اذا اوجب مالا وعلى ماله وعبد همدني قول ابي حنيفة رحمه الله وقا  
ابو يوسف ومحمد جناية معصية المولى لا يردع والعقد فان اخار الفدا رجع على الفاسد فالاول من  
الدواجر قيمته فان اخار الدفع رجع عليه بالقيمة لا في جنيصة رحمه الله وذلك لان العقد المعصوب  
عند الفاسد في حكم الجناية كانه ملكه الا ترى انه لو جني على اجني كان جواب الضمان على الفاسد ثم العبد يوجب  
عليه ملكه قبل العتق كان هدر اكد ذلك اذا جني على الفاسد ولا بد لو جني المولى بيمينته كان للمولى ان يرجع على الفاسد

على كان لا يقبل بيمينته لا يستغله لانه ان جانيته على هذا الفاسد كما عسر قبل العتق لعنه ان الملك للمولى فلا  
ملك له فاصب وهذه العلة لم يرفع بالعتق فها هو كذا ان المولى يرجع بما ضمن على الفاسد فلا يقبل الضمان وهذا  
سامعني له لان المولى لا يرجع بما يضمن على الفاسد لان المولى يضمن ضمان الجناية ويرجع على الفاسد ضمان العتق ولا  
يرجع عليه ضمان الجناية لان الفاسد لم يضمن بيمينته من الوجوه وانا كان على ما قلنا الجاني فليز منه ضمان الجناية  
فكان معصونا عليه بالفاسد لم يرد وذلك الرد الذي وجدته فان من طريق المعنى لانه استحق لسيك ان عند الفاسد  
بما ركانه لم يرد الا ترى ان مولا العبد المعصوب يرجع عليه بيمينته يوم العتق بيمينته يوم الجناية حتى ان القيمة  
اذا ازدادت وقت الجناية لم يرجع عليه قيمة بل كما الزيادة ولو كان يرجع ضمان الجناية لاعتبرت قيمته يوم يستحق  
بالجناية والمسئلة الثانية ان هذا المدير المعصوب لو جني على يولاه وهو عند الفاسد كان معتبرا في قول ابي حنيفة  
حتى اذا ارد المدير على صاحب يرجع المعصوب منه على الفاسد بيمينته لولا اخر وقال ابو يوسف ومحمد جناية  
عليه هدر ولم يذكر الاختلاف هاهنا وانا ذكر في كتاب الزيادة لابي حنيفة رحمه الله ما ذكرنا ان وارضا ان  
الجناية على الفاسد كانت جناية على يولاه كجناية الاجني لانه مملوك للمولى فكيف يجزي جناية لان جناية العبد  
توجب الدفع او العتق او كيف يدفع اليه وهو له وكيف يفديه له وهو ملكه واجمعوا ان العبد اذا لم يكن معصوبا  
وجني على ماله كان ذلك هدر لانه لو وجب فوجب على نفسه وذلك مستحيل **قال** وام الولد في جنايته الجناية  
عليه كما بمنزلة المدير لان في المدير انما يضمن بيمينته بالحبس عند مختار والحبس في ام الولد موجود **قال** لانه من  
رجلين مديرا احدهما مديرا والآخر فحاش تولد فادعاه الوالي بدست له منه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
لان المذهب عنده ان التدبير يجري بالعق فصيل الوالي على حالة كما كانت ملكه بها باق لان التدبير  
تا ويل الملك بيمينته المملوك ولي واذا ثبت للنسبة صارت الجناية نصف ام ولد له ونصف مديرا  
مديرا ولا يقر الجارية بيمينته ام ولد الوالي لان التدبير يمنع النقل من ملك الى ملك ويجب على الوالي نصف عقر  
الام ونصف قيمة الولد لانه في حق النصف صار واليا مديرا الغير فيعزم نصف العقر عند سقوط الحل فيعزم  
نصف قيمة الولد لانه لم يعزم قيمة الام فانقر حكم الولد فيعزم نصف قيمة الولد لانه تولد دعوته لكان  
نصف تدبير مديرا الذي يدر وهو يدعواه حبس نصف شريكه واما في قول ابي يوسف ومحمد والتدبير لا  
يجري فيما مديرا احدهما صارت كلها مديرا له بعد ذلك استيلا داخل لا يصح ولا يثبت النسبة لانه ادعى  
ام ولد الغير والولد مديرا الذي يدر الام وعلى الذي يدر الام نصف قيمته في الوالي لانه اتلف على شريكه نصيبه  
وعلى الوالي جميع عقرها الذي يدر الام لانه ولي مديرا الغير فتقاصا وسرا ان الفعل فان حث هدر  
المديرة جناية كانت جناية عليها جميعا في قول ابي حنيفة لان نصفها مديرا لاول ونصفها ام ولد الثاني  
وجناية المدير على المولا وجناية ام الولد ايضا على المولا واما في قول ابي يوسف ومحمد جناية كليهما على الذي  
يدير الام لانه صارت كلها مديرة له على مذهبهما **قال** واذا جني المكاتب جناياتهم اعتقه سيده ففعل  
المكاتب الاقل من قيمته ومن الجنايات في ذمته وانا طارعت في ذمته لانه اعتق ملك نفسه لان الكفاية لا توجب  
زوال الملك ولا تبطل الجناية والجناية على المكاتب على طهارتها في كل ما كان يسعي فيها لان العتاق لا يرد  
في ملكه لانه من الاقوى وتأكد ولا يضمن المولى شيئا بالاعتاق لانه بالعق لم يضمن ضامنا فلا اتلف عليهم حتم  
لان حق اولية الجناية كان في السعاية وبعد العتق هو اندر السعاية ولا معنى لوجوب الضمان على المولا فان قضي  
عليه بذلك يقضي بعضهم جاز الاثر الا لا يرون وكذلك لا يكون فكذلك لو فعل ذلك وهو مكاتب لانه لما  
قضي عليه كان ذلك دينا عليه والحر والمكاتبان يقضيان عرياد ولا عزير ولو لم يقض عليه بالجناية حتى



عن فاعقه المولى وهو يعلم لها كان مخار الانه لما عجز قبل القمنا عليه بالقيمة صار كعبد جنى والعبد اذا عجز كان مولاه  
مخيرا بين الدفع والقنا فاذا اعتقه وهو يعلم بالجناية صار مختارا للدينه كذلك هاهنا وان كان لا يعلم فليدفع الاقل  
من قيمته ومن الدينه كذلك هاهنا ولو قضي عليه بالقيمة لم عجز فالمال صار دينه عليه وهذا عبد في رقبته من عجز  
مولاه بين الدفع وبين القمنا فاذا اعتقه وهو عالم بالدين او غير عالم له لم يلزمه الاقل من قيمته ومن الدين  
ما ذكرنا في كتاب المادون والجنى وهو مكاتب عجز قبل القمنا لم عجز احرى منها سواء صار كعبد جنى جانيه  
مولاه بين الدفع والقنا **قال** مكاتبه حيث جانيه لم عجز على العبد ذلك لم عجز من قبل ان يقضي عليه ولهذا قال  
المولا بالجنا ان شاد فيها بالجناية وان شادها لان المانع عن الدفع والقنا هي الكفاية وتذلت فان شادها  
ايح المولا الذي جنى عليها بالارث لانه لما شادها فقد ظهرت رقبته من الجناية فصارت كارتها لم عجز قط ولو ان عبد جنى  
عليه كان مولاه ان ياخذ ارض الجنايه من الجاني هذا اذا كان الارث لثاني على جميع قيمتها واما اذا ابي على جميع قيمتها  
واحد منه قيمتها فدفعها الى الجاني وان شادها فان اسكنها فلا يبي على الجاني من قول الله في حنيفة رحمه الله وفي قول  
يوسف ومحمد ان اسكنها بيع بالثمن ايضا وقد ذكرنا فيما تقدم وان اخذ دفعها الى الجاني عليه كان ارض  
الجنايه التي جنى عليها للجاني عليه لانه صار من ارض المولا واستند في الاصل فقال الارث ان عبد الوحي على رجل جانيه  
فجنى عليه لم دفعه المولا جانيه كانت الجنايه على العبد المدفوع اليه العبد **قال** واذا جنى المكاتب جانيه بقضي  
عليه لم يجرى له قيمته لغيره جانيه عجزا وجناها لغيره العجز وعليه دين فان المولا يدفعه ماله الجنايه وبيعه في الوث  
والجنايه المقتضى لها فباع فيه وهو هذه هي المسئلة التي ذكرنا ان العبد اذا كان في رقبته دين وجنايه واخذ المولى  
الدفع وان يبيعه ولا بالجنايه فان فيه توقيف الحق في دفع العبد الى صاحب الجنايه ثم يبيعه احيانا ليس بمحرورا  
احيانا بالجنايه من البيع ومن القضا كذلك الجنايه التي قضي عليه بها قبل العجز صارت دينه عليه فقد ذكرنا هاهنا  
**قال** وجنايه المكاتب على مولاه وعلى الاجني سواء لم عجز فاذا بطلت جنايته على المولا الاصل في هذه المسئلة  
ان المكاتب اذا جنى على مولاه كان ذلك مقبولا بكونه جانيه على الاجني لان المكاتب لان المكاتب عاقله نفسه فلا فرق بين  
الاجني على مولاه وبين ان يجنى على الاجني فان جنى على مولاه لم على الاجني فانه ينظر فان كان لعبد القضا بالجنايه الاولى فقي  
عليه في الجنايه لثانيه بقيته احرى لان يكون ارض الجنايه اقل وان كان قبل القضا لها مدخلان في قيمه واحدة  
فيقضي عليه بالاول من قيمته واحده ومن ارض الجنايه كما اذا جنى على اثنين فبعد ذلك اذا عجز بطلت جنايته على المولا  
سواء قضي على المكاتب بالقيمة او لم يقضي لما اذا قضي عليه لم عجز فكان دينه على العبد والمولا لا بد له عليه الدين وان لم  
يقضي عليه جنى عجز صار كعبد جنى على مولاه فهو هذا لان الجواب يختلف في حق الاجني من حق بيع الكل او بيع النصف فان  
كان جنى على المولا ولم يقضي به جنى حتى على الاجني فقيض بهما لم عجز بيع نصفه في جنايه الاجني لانه قد ثبت في الاجني في النصف  
الاتيان ليعي لكل واحد منهما في نصف القيمة الا انه لما عجز بطلت جنايه المولا وبقى حق الاجني في النصف لا غير وانما  
اذا قضي بجنايه المولا ولا يجرى على الاجني فقيض بها ايضا لم عجز سعت رقبته كلها في جنايه الاجني لانه لما قضي بجنايه  
المولى لم يجرى على الاجني فقيض عليه جميع القيمة ايضا وبيع لكل واحد منهما في جميع القيمة فاذا عجز بطلت جنايه  
المولا وبقى حق الاجني والجميع كما كان فكذلك افرقا **قال** رجل قطع يد مكاتبه يقضي عليه بذلك والمكاتبه الى  
اجل من جنى المكاتب على جانيه فقيض عليه بهما لم عجز مرد في الرق **قال** لا يسلط جانيه المولى على المكاتب في بيع  
المكاتب في جنايه الاجني فان لم يسلطه بهما رجح فبنا على المولا لانه لما قضي على المولا بجنايته صار ذلك دينه  
على المكاتب فاذا عجز ورد في الرق يباع في دين الاجني فان كان في نفسه وفاندين الاجني بطلت جنايته المولى عليه  
ولا يجزى على المولا من الارث لان العبد لا يملك له على مولاه دين وان لم يفتنه بالدين فان المولى يعلم من الارث

تمام الدين لانه جما جنى المولا عليه كان مكاتبه ولزمه الارث وصاد الارث من حمله مكاتبه المكاتب فليعجز بعد ذلك فلهذا  
عبد وعليه دين وله كسب فيقضي دينه من كسبه لان كسبه العبد المدين لاسم المولى الا بعد حقا الدين فيعجز المولى تمام الدين  
وما فصل من الارث فهو للمولى واستند في الاصل وقال لا ترى ان مكاتبه لو استبدك له مولاه الف درهم وعليه  
دين لا دين عليه لم استدان بعد ذلك بينا او مكاتبه الا حل من عجزا ومات ابيع المولى بذلك وكان من سائر الثمن  
يا حصص كذلك هاهنا فلان المكاتب ولا جنى على الاجني وقضي عليه بذلك جنى عليه المولى جانيه فقيض عليه بهما  
عجز كان الجواب هكذا انه اذا بيع ان كان في الثمن وقا به من الاجني بطلت جنايه المولى وان لم يكن في الثمن وقا به من  
المولى من الارث مقدار تمام الدين كما في الفصل الاول ولا فرق بين ان يجنى المولى ولا او جنى الاجني ولا والعني فيه  
انه الفرق بين المكاتبين على محرق الدين وبين المكاتبين عن الدين انما سوا في حق علق الدين بالكسب وفي هذا  
كله اذا اخذ المولا ادا دين الاجني واداه ولم يكن يجبر مع العبد في دينه بطلت جنايته المولى عليه لان المولى  
لما ادي دينه فقد ظهرت رقبته وسلم العبد له فقيض دين العبد عليه والعبد لا يملك له على مولاه دين سواء قضي على  
المولا بذلك ولم يقضي له ان قضي بجنايه على الاجني لانه لما قضي بجنايه على الاجني صار ذلك دينه عليه فلا فرق  
الحال بين القضا على المولى وبين عجز القضا الا ترى ان عبد الوحي جانيه فزجى عليه المولى وهو لا يعلم بجنايه ففانما  
دفعه ممن المولى ما جنى عليه والمعني في ذلك ان حق الجاني عليه وجب في جميع رقبته وارض رقبته بدل رقبته فقيض على  
المولا ما بقى من ذلك **قال** رجل جنى جانيه على مكاتبه ثم مات المكاتب وترل ولد اولد له في المكاتبه فانه رفع  
عن الابن بذلك الجنايه وسعي فيما بقي لعبد هاهنا المكاتبه لان الولد سعي فيما على ابنه في الكفايه لانه دخل في كتابه بابه  
وهو ما ارضه صغي فيما بقي لعبد هاهنا المكاتبه غير ان المولى ما جنى على مكاتبه فقد وجب على المولى الارث وصار الارث  
دين للمكاتب على المولى وللمولى الصداق من على المكاتب وهو بذلك الكفايه فان كان في الارث وقاسد الكفايه تلغى الصداق  
وحكم بحرية المكاتب والولد جميعا فلا سعي للولد في شي وان كان بدل الكفايه كره في الارث فانه يرفع عن الولد مقدار  
الارث من السعي لانه في ذلك المقدار يقع المقاصة وسعي الولد في الباقي وان كان ارض الجنايه اكثر من بدل الكفايه  
يطرح عن المولى من الارث مقدار بدل الكفايه وبيع المقاصة ويعزم المولى الفصل لذلك المكاتب فيكون ميراثا  
له من ابيه لانه مات عن وفاقان كان على المكاتب دين سوى بدل الكفايه فان المولى يعزم الارث ويقضي من ذلك  
دين للمكاتب لان الارث صار من حمله مكاتبه فيقضي دينه من كسبه فان وفي بالدين سعي الولد في جميع بدل الكفايه  
لا غرو ان لم يكن يبيع بالدين سعي الولد في المكاتبه في باقي الدين وان كان في الارث فصل عن الدين دفع الفصل  
من المكاتبه وصغي الولد في الباقي **قال** واذا قتل العبد رجلا خطا ثم كاتبه المولى فالمكاتبه حايه ان علم بانها  
اولم يعلم وليس لاهل الجنايه تقصير خلافا للدين ان العبد اذا حقه الدين بركابه المولى وباعه كان للعزم ان يقضي  
ذلك لان الدين بدين رقبته والعزم احر رقبته فكان لم ان يقضوا الجنايه لان الجنايه لا يلزم رقبته واما لو  
على المولى بوجه الفرق بينهما ان العبد اذا عجز وطالب بالدين بعد العتق ولا يطالب بالجنايه ثم الجواب يختلف بين العلم  
وقر اهلهم في حق الجنايه ان كاتبه وهو يعلم بالجنايه يصير مختارا للعقد وان كاتبه وهو غير عالم واعتقه وقد  
ذكرناه عشرين هذا اذا كاتبه قبل ان يقضي بالعبد لا ويا الجنايه ولو كاتبه بعد ما قضي به الا ان الجنايه قبل ان  
يقضوه فان مكاتبه باطله لان القاضي لما قضي بالعبد لم يقضوا المكاتبه ونقل المكاتبه واذ كاتبه  
فقد صرح في ملك غيره فلا يصح كما لو باع عبدا من انسان ثم ان البائع كاتبه قبل ان يسلمه الى ولي المشتري فانه  
لا يجوز ذلك هاهنا **قال** ولو كاتبه وهو لا يعلم بالجنايه ولم تقض لها لم علم بهام مات المكاتب ولم يدع  
او عجز بزمات فهو سوا فلا ضمان على المولا في اصل هذه المسئلة ان المكاتب اذا جنى جانيه لم عجز ورد في الرق فذكرنا



الفرق بين قضا القاصي وغير قضايه كذلكها هنا ينظر فيه ان كان عجز لعد ما قضا القاصي على المولى بالقيمة اذا كان  
غير عالم او بالدية اذا كان عالما فان الجناية لا تعود الى العبد حتى لا يجبر بين الدفع والقدا بل هي على المولا كما كان  
لان ذلك صار دينا عليه بقضا القاصي فلو قلنا انه يتحول الى العبد بالعجز كان في ذلك منقح فقضا القاصي وقتا  
القاصي لا يفسخ واما اذا عجز قبل ان يقضي على المولى لاني فان الجناية تعود الى رتبة العبد محرم مولا بين الدفع  
والقدا لان المتأخر كان في الكفاية فاذا زال المتأخر زال المعنى المانع عن الدفع وصار كالقدا اذا عجز مولا  
بين الدفع والقدا فان قيل انه لما كانت صار للمال دينا عليه فلم يسقط عنه لعجز المكاتب قيل له اما لا يقطع القول  
على المال صار دينا عليه لان الكفاية مما يحتمل الفسخ وربما عجز فيصير محل الدفع فحصل كانه لم يترك ان عذبا واما  
المال لم يكن دينا على المولى فاذا عجزنا هذا قلنا انه لم يقض عليه بالجناية لم عجز ثم مات فلا ضمان على المولى لان الجناية  
تحولت الى العبد بالعجز والعبد الجاني اذا مات سقطت عنه الجناية ولا يجب على المولى شي وكذا لو مات عاجزا ولو  
يبيع شي لانه مات عذبا فصار كانه عجز ثم مات ولو مات وترك وفاء بالكفاية كان على المولى القيمة كما كان لانه  
مات عن وفاء فمات حرا وهدر ريع المولى رقبته فصار كان المكاتب لم يمت ولكنه ادي لعقوك وكذلك لو ترك ولدا  
سعي في المكاتب لان الولد قام مقامه فصار كان المكاتب لم يمت ولو كان حيا كان على المولى قيمته ذلكها هنا  
فان عجز الاب بعد ذلك فزدر قضا فانظر فيه فان كان لم يقض على المولى بالقيمة بطلت الجناية لانه لما عجز الولد  
وردر قضا فان لنا ان المكاتب وهو اب الولد مات عاجزا والعبد الجاني اذا مات سقطت عنه الجناية ولا يلحق  
الاب من ذلك شي لان ولدا الجاني لا يدخل في جناية الاب وان عجز الولد بعد ما قضي على المولى بالقيمة او مات  
المكاتب عاجزا ولم يبيع شي ان عجز ثم مات فالقيمة على المولا كما كانت لانه لما قضي على المولا صار ذلك دينا على  
المولا فلا يسقط عنه ذلك لو لم يترك المكاتب عاجزا وعجز الولد **قال** واد كان العبد بين رجلين فنجنا جناية  
فكاتبه احدهما لغير اذن شره فادي اليه المكاتبه لم جاحا لصاحب الجناية منها صاحبا حكما ان حكم الكفاية وحكم الجنا  
اما حكم الكفاية فقد ذكرنا في كتاب المكاتب ان للشره ان يفسخ الكفاية فان لم يفسخ حتى اذا المكاتب عتق نصيبه  
وصار حكمه حكم عبيد بين رجلين اعتقه احدهما والجواب فيه معروف والذي لم يكتسب يرجع على العبد بقدر  
ما احده لانه لم يسل له ذلك هذا حكم الكفاية به واما حكم الجناية فانه ينظر ان كان الذي كانت عالما بالجناية  
تحتادوا لعزم نصفه من الجناية كالوكان العبد كله له واما الذي لم يكتسب فلا يجب عليه شي في الحال وينظر الى  
نصف الجناية وال نصف قيمة العبد فيصير في حصته الاقل من ذلك لانه حبسه غير مختار فيرسله لانه كان  
كان الذي كانت عوسرا نيب الذي لم يكتسب سحار اثنان شامس شره وان شأ استدعى العبد في نصف القيمة وان  
شأ اعتق فان ضمن الذي كانت قيمة نصيبه او استغناه فانه يدفعه الى صاحب الجناية لان المقبوض بدل رقبته  
وتد وجب حق اوليا الجناية فيه وان اختار العتق ضمن نصف القيمة في ماله خاصة الا ان يكون نصف الجناية اقل  
فلا يميز مختارا بالعتق لانه لم يصر لسا العتق بل العبد قبل العتق لم يكن يعرف له دفع فاذا كان كذلك لم يرب  
الى الاختيار بل يربى الاقل فماله هذا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله واما على قولهما فالجناية لا تخري العتق  
لا تحل فاذا ابدل المكاتبه فقد عتق كله من محبته وجب ضمان الجناية عليه وبشرق الحال من العلم وغير  
العلم ثم الفصل الذي يرجع الى الذي كانت نصف ما اخذ من المكاتبه ولا يفي لصاحب الجناية  
من ذلك لان ذلك كس العبد والجناية في عتق العبد فلا يفي لصاحب الجناية من ذلك الا يرى ان العبد اذا جني جناية  
ثم اسلمه مولا لا يكون لصاحب الجناية من العبد شي كذا كذاها هنا كذلك ان كاتبه باذن شره فاحجب كذا  
ذكرنا في العلم بالجناية وعلى العلم وهذا انما ينقسم على قول أبي حنيفة رحمه الله لان عنده الكفاية بحري وانما

يكتسب نصيبا لأمور لا غير ولم يكتسب نصيبا لأمور فستوي الجواب عنه بينا اذا كانت احدهما باذن شره كذا وغير  
اذنه في حق الجناية واما على قولهما بالكفاية لا يخري فلما اذن احدهما لصاحبه بان يكتسب نصيب نفسه كان ذلك  
اذ ناعنه بان يكتسب نصيبا لأمور لا يكتسبها كاتبا جميعا واما لعل ان بالجناية ما اختار من القدا  
وان كانا غير عالمين بل بينهما قيمة العبد الا ان يكون الجناية اقل وان كانت كل واحد منهما باذن شره كذا  
حكمان بالجناية كان هذا اختيارا بينهما وهذا لا ينافي فاما على قولهما فلا يكتسب واما على قول أبي حنيفة رحمه الله  
فلان كل واحد منهما كانت نصيب نفسه **قال** رجل كاتب عبيد وقد جني جناية ولم يعلم بها ثم جني جناية اخرى  
فقضى عليه بها ثم حضر صاحب الجناية الاولى قال يدفعه المولى اليهم ويبيعه صاحب الجناية الثانية المقضي بها  
فيباع لم فيباع لانه لما قضي عليه بالجناية الثانية صارت ما الا وصار ذلك دينا عليه والجناية الاولى على  
حاله كما كانت لانه لم يقض بها فلما عجز بعد ذلك فهذا عبد اجتمع فيه دين وجناية وقد ذكرنا من قبل انه يبدل  
بالجناية ويخبر المولى فان فداه وقد ظهرت رقبته عن الجناية فيباع في الدين وان اختار الدفع بيعة اصحاب  
الدين بدنيهم وبياع في دينهم على ما ذكرنا من قبل **قال** واذا قتل المكاتب رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر  
خطأ ثم جاز في احدهما فقضى له بقيمة العبد ولم يعلم بالجناية الاخرى ثم عجز المكاتب الجواب في هذه المسئلة  
ان القاضى لما قضي لاحدهما بجميع القيمة فقد اخطأ في قضائه بالزيادة على نصف القيمة لانه يبت عليه الجناية  
الثانية قبل القضا بالاقل فكان حق كل واحد منهما في المصنف فخرج قضاؤه لاحدهما نصف القيمة ولم يصح  
الزيادة فصار دينا عليه بالقضا فلم يقض بالجناية الثانية فلما عجز المكاتب فقد اجتمع في رقبته دين  
وجناية فاما المصنف فيشغول بالدين الذي قضى به وهو نصف القيمة فاما ان يباع ذلك المصنف فيه او يرد  
عنه مولا واما المصنف لاخر فيشغول بالجناية الاخرى ولم يصر ذلك للمال فيخير المولى في المصنف الاخر  
بين الدفع وبين القدا وان سادف ذلك المصنف في اوليا الجناية وان سادف جميع الدية ولو لم يعلم المكاتب  
واخذ المقضي عليه منه جميع القيمة ثم حضر الاخر **قال** يعني الاخر على المكاتب بنصف القيمة وهذا  
ان القضا بجميعه وقع خطأ فخرج ذلك القضا في حق المصنف ونصف الاخر على المكاتب بنصف القيمة كانه دفع  
ذلك لغير قضا القاصي فيرجع القاصي على الاول بنصف القيمة لانه اخذها لغير حق فيه **قال** مكاتب  
قتل رجلا خطأ ثم قتل اخر خطأ فقضى عليه باحدى الجنايتين ثم قتل اخر خطأ فاحجب في هذه المسئلة ان هذا  
المكاتب قتل لانه لم يخطأ وقد قضى عليه باحدى الجنايتين قبل ان يقبل الثالث فيكون المقضي له نصف  
القيمة التي قضى له بها لانه صار دينا عليه فقضا القاصي ويقضى للمجني عليه الثالث بنصف قيمة العبد ايضا  
لانه لما قضي عليه بنصف القيمة فقد خرج ذلك الجناية وبقي النصف لاخر فيشغول بالجناية الثانية فعدا  
لما جني الجناية الثالثة فقد جني ونصفه فخرج عن الجناية فخرج اوليا الجناية الثالثة في النصف الفارغ  
فيقضي نصف القيمة لاوليا الجناية الثالثة خاصة واما النصف الاخر فقد اجتمع فيه حوا الجنايتين الثانية  
وحق اوليا الجناية الثالثة فيقضي عليه بنصف قيمة اخرى لما عجز ان هذا النصف يكون بين الثانيين  
الثالث الا انما يملك الثاني وملك الثالث لان حق الثالث كان في جميع الدية وقد وصل اليه النصف حيث  
قضى له بنصف القيمة وبقي حقه في النصف واما الثاني فحقه مات في جميع الدية ولم يصل اليه شي فغير  
الثاني في ذلك المصنف من القيمة بجميع الدية ومن يملك الثالث بنصف الدية فيشتر بينهما الا ان لا ولو عجز قبل  
الجناية الثالثة اختار دفعه بالجواب فيه انه لما قضي عليه لاحد الا ولين نصف القيمة فان نصف القيمة  
صار دينا عليه في ذلك المصنف وخرج ذلك النصف عن الجناية فعدا فلك لما جني الجناية الثالثة فقد جني

النصف



ونصفه فخرج عن الجانية ونصفه مشغول بالجانية الثانية فثبت حق اوليا الجانية الثالثة في النصف الفارغ خاصة  
واما النصف الاخر فقد ثبت فيه حق اوليا الجانية الثانية والثالثة جميعا فلما عجز بعد ذلك ورد في الرق بالنصف  
منه اجتمع منه دين الاول وهو نصف النصف القيمة ونصف الجانية الثالثة هذا النصف اجتمع فيه دين وجانية  
فيما اوليا الجانية على ما ذكرنا غير من فيخرج من الدفع والقدا فان قدما نصف وظاهر ذلك النصف عن  
الجانية فيباع في الدين او يقضى عنه مولا وان اختار الدفع دفع ذلك النصف الى ولي الجانية الباقية فثبت له  
اوليا الجانية الاولى المقضى لم ينصف القيمة فيخرج اوليا الجانية من الدفع وبين القدا ولا شيء لم يخرج ذلك لما  
النصف الاخر فقد اجتمع فيه جانتان الجانية الثانية والجانية الثالثة فيخرج من الدفع والقدا فان اختار  
القدا فثبت له الدين وللتان نصف الدين وسلم له النصف وان اختار الدفع دفع ذلك النصف  
اليهما فيقسم ذلك النصف ثلاثا سلتا لثاني وثلثا لثالث وذلك لان حق الثالث كان في جميع الدين  
وقد وصل اليه النصف ببق حقه في النصف لغيره واما الثاني فثبت في جميع الدين وما وصل اليه في  
فلما المعنى لتسوية النصف بينهما ان لا يفرق بين الجواب بين ان يكون للجانية الثالثة بعد العجز او قبله  
فهو سواء والجواب فيه ما ذكرنا **قال** مكاتب قتل رجلا خطا ثم فارقا عين اخر فقضى للمفقوع عنه  
ثلاث القيمة ثم عجز **قال** يباع الثلث في دين المفقوع عنه ويدفع المولى له الى ولي النفس او يقضى بجميع  
الدين واما بقضى للمفقوع عنه ثلث القيمة لان الحقين قد اجتمعا في قيمته واحدة لان جانيات المكاتب  
سواء عليه الاقيمة واحدة اذا كانت قبل القضا ماحدا ويكون القيمة بينهما على قدر حقيقتها وحق  
صاحب النفس في جميع الدين وحق صاحب العين في نصف الدين ذلك ان حق صاحب النفس مثل حق صاحب العين  
فيكون بينهما على قدر حقيقتها ان لا تلت ذلك للمفقوع عنه فاذا عجز المكاتب بعد ما قضى للمفقوع عنه  
ثلاث القيمة فانه يباع الثلث في دين المفقوع عنه المقضى له واما الثلثان فقد صار مملوكا للمولى بعد ما  
عجز وعليه جناية فيخرج من الدفع والقدا فان اختار القدا فثبت له جميع الدين لان حقه جميع الدين وان اختار  
الدفع دفع الى ولي النفس فان لم يعجز حتى قتل رجلا اخر خطا ثم عجز ورد في الرق فاجاب فيه انما يقضى  
لصاحب العين ثلث القيمة صاد ذلك دينه عليه في ثلث رقبته ونزع ذلك للرجل عن الجانية وكلما جنى الجانية  
الثالثة بعد جنى وثلثه فخرج عن الجانية فثبت حق اوليا الجانية الثالثة فيه واما الثلثان فكان مشغولا  
بحق صاحب النفس فثبت فيه حق اوليا الجانية الثالثة فلما عجز ورد رقيقا فاقول اما الثلث فقد اجتمع فيه  
دين وجانية اما الدين فلصاحب العين وهو ثلث القيمة فثبت الجانية الثالثة فيها بالجانية الاولى والى ما ذكرنا  
ونحو المولى بين الدفع والقدا وان نداه فثبت له الدين وقد ظهر ذلك الثلث عن الجانية فيبيع في الدين او يوفى  
عنه مولا وان اختار الدفع دفع الثلث الى اوليا الجانية الثالثة ثم يبيع به صاحب العين فيخرج اوليا  
الجانية الثانية بين البيع والقضا على ما ذكرنا غير من واما الثلثان فقد اجتمعا فيه جانتان الاول  
وفي جناية صاحب النفس والجانية الثالثة فيخرج المولى بين الدفع والقدا فان اختار القدا بدل الاول جميع الدين  
لانه لم يصل اليه شيء من حقه وثلث الثلث ثلثي القيمة لانه وصل اليه ثلث حقه وان اختار الدفع دفع  
الثلثين اليهما فيقسم ذلك الثلثان بينهما اقسام ثلثه لانه الاول وحده لثالث لان حق الاول كان  
في جميع الدين فلم يصل اليه شيء وحق الثالث كان في جميع الدين ايضا لانه وصل اليه الثلث وثلثي حقه  
في الثلثين فيحصل كل ثلث بينهما فصار حق الاول ثلثه اسهم وحق الثالث سهمين فيكون كله حصة لثالث  
المعنى قلنا انه يتصرف بينهما اقسام **قال** مكاتبه قتل رجلا خطا ثم فارقا عين اخر ثم ولدت ولدا

فقضى

فقضى عليها للمفقوع عنه ثلث قيمتها ثم عجزت الاصل في هذه المسائل ان ولد الجانية لا يدخل في الجانية ولا  
يقضى له في الولد بل في ولد المديونة يدخل في الدين وقد ذكرنا الفرق في موضع اخر في هذه المسئلة فثبت  
للمفقوع عنه ثلث قيمتها ما رتبنا لقيمة دينه في ثلث رقبته وحق صاحب النفس لم يصح ما لا يوجب جانيته  
على حال كما كانت فلما عجزت انتقل الى المولا لكن مشغولا بالدين وهو ثلث القيمة فيخرج من الدين بين البيع  
وبين القضا فلو بيع ثلث المكاتبه ولو يوفى منه ثلث الدين يباع بثلث ولدا فيه ايضا لانه لما قضى عليها  
ثلث القيمة صار ذلك دينه عليها وهذا ولد المديونة وقد ذكرنا ان ولد المديونة يدخل في الدين يباع  
واما الثلثان مشغول بالجانية وهو حق صاحب النفس فيخرج المولى في الثلثين بين الدفع والقدا فان  
اختار القدا بدل الثلثين جميع الدين وان اختار الدفع دفع الثلثين ولم يدفع من الولد شيئا ما ذكرنا  
ان ولد الجانية لا يدخل في الجانية ولو انه لم يقضى للمفقوع عنه ولكن يقضى للمولى المتقاول بثلثي قيمته انما  
عجزت بعد ذلك فانه يخرج على هذا القياس **قال** مكاتب جناية فقضى عليه بها ثم جانيات ثلثي  
عليه باحدها ثم عجز فاجاب في هذه المسئلة انه لما جنى الجانية الاقل فقضى عليه بها فانه يقضى له بجميع القيمة  
لانما قضى عليه بالجانية الاولى لم يكن معه مراح فيثبت حقه في جميع القيمة وبالقضا صار ثلث القيمة دينه  
عليه فلما جنى جانيات بعد ذلك فقد اجتمعت الجانتان في قيمته واحدة وصار حق كل واحد منهما في النصف  
فلما قضى لاحدهما بنصف القيمة صار نصف القيمة دينه عليه ايضا والجانية الاخرى في النصف على حالها  
كانت فلما عجز بعد ذلك فقد رد في الرق فيجعل كل نصف كعدل على حدة فيقال للمولى هذا النصف اجتمع فيه  
دين وجانية فيدفع بالجانية على ما ذكرنا من قبل ونحو المولا بين الدفع والقدا فان اختار القدا فثبت  
ذلك النصف بجميع الدين وطهرت رقبته عن الجانية فقال للمولى هذا عدل عليه دين فاما ان يبيع او  
يقتضى بان قضي فيها ونفقت وان باع العبد كان نصف الثمن لبقضى له الاول خاصة وذلك لان حق الاول  
انما ثبت في الكل وحق الثاني يثبت في النصف لا جناية النصف فخرج عن دعواه سلم الاول والنصف  
الباقى من الثمن يكون من الاول وبين الثاني نصفين لان الاول وصل اليه النصف وبقى حقه في النصف  
وحق الثاني ما ثبت في الاول النصف فيكون النصف الباقي بينهما نصفين هذا اذا كان الثمن مثل القيمة  
واما اذا كان الثمن اقل من القيمة او اكثر فان نصف الثمن يكون الاول خاصة والنصف الباقي يقسم  
بينهما على قدر حقيقتها نصيب فيه الاول ما بقى من حقه مثل نصف القيمة يقسم بينهما ارباعا وهكذا اذا  
في الاصل واما اذا اختار الدفع فانه يدفع نصف العبد لا غير وصار العبد مشتركا بين المولى وبين صاحب  
الحارم فيخرج ان جميعا بين الدفع وبين القضا على ما ذكرنا فان استغوا عن قضا الدين يباع العبد بثلث  
النصف المدفوع في دين الاول خاصة لان حقه وجب في الجميع وحق الثاني وجب في النصف فثبت ذلك  
النصف سلم له فيباع له ويباع النصف الباقي للاخرين نصفين لان حقهما اجتمع فيه وحق كل واحد  
منهما النصف فيقضى بينهما نصفين ولو كان قضا للاخرين ايضا بقيمة العبد ثم عجز بيع العبد كله وكان  
نصف ثمنه الاول ونصفه للاخرين لان حق الاول في جميع القيمة ما ذكرنا وحقهما في جميع العبد يقسم  
بينهما نصفين نصفه الاول ونصفه للاخرين **قال** مكاتب قتل رجلا خطا فقضى لاصحابه ثلث  
ثم وهب احد الاخرين جانيته للمكاتب ثم عجز المكاتب فاجاب فيه ان يقول ان حق كل واحد منهم  
ثبت في الثلث لا غير فيجعل كل ثلث لاصحابه ثلث القيمة ما رتبنا لقيمة دينه في ثلث رقبته  
ثلاث رقبته فيباع ذلك الثلث في دينه او يقضى السيد ولما وهب احد الباقيين جانيته للمكاتب فقد



امر من الحايه وسلم ذلك لثلاث المولى وبقيت المكاتب مستغولة لا تحايثها ذلك فيجب المولى من ذلك ان لا يبيع  
والفدا فان اختار الفداء فانه يجمع الدية لا رقة جميع الدية وان اختار الدفع دفع ذلك لثلاث المولى والحايه  
الثالثه واستغله في الاصل فقال الاتري ان عبد الوحي جنيبتين فقال احدهما كان نصف المولى ويدين نصفه  
الى الثاني والباقي فيه ما ذكرنا او حق كل واحد منهما نصف النصف فلما عني احدهما فقد بطل حقه وبقي الحق  
في النصف الاخر يدفع ذلك للنصفين والحايه او لولديه بالدية وكذلك ان كان في يده المكاتب مال من يدين  
المقتضى له فحقه منه لان ذلك كسب المكاتب فيقضي منه دينه ودفع المولى لثلاثه الى الثالث فقط لان ذلك الدين  
مستوفى بالحايه والدين للمولى حصه الذي هو حصه فان كان ما في يده من الكسب الا ان يبيح المقتضى له فذلك  
وضع الدين في الباقي منه لان الدين يقتضي من كسبه فان لم يبيع كسبه بالدين يبيع رقبته والدين مستوفى  
بالدين فيباع فيه فان كان عليه دين سواء ذلك خاصا في هذا المال لان المقتضى له تركه من كسبه وحق صاحب  
الدين ثبت في كسبه فيتحصلان في ذلك فان بقي من دين صاحب الدين شيء يكون ذلك الباقي في يده المولى لان  
حق المقتضى له ثبت في الثلثه وان المدينين في المدينين لصاحب الدين فيباع في دينه وملكه دين صاحب  
مع ما بقي من دين المقتضى له في هذا الثلث فيباع لهما لانه اجمع فيه حق المقتضى وحق صاحب الدين فيتحصلان في ذلك  
**قال** واذا كان للمكاتب ولد ولديه في الكفايه في ولد جنيته قضي عليه بالحايه لان الولد دخل في  
مكاتبها فصار مكاتباً كالام سوا او الحكم في جنيته المكاتب والمكاتبه انه يقتضي عليه بالاقبل من الحايه في  
قيمتها المكاتب كذلك هاهنا ولا يبيح الام منه على لان الام لا يدخل في جنيته المولى كما لا يدخل الولد في  
جنيته الام بل هذا اول لان الولد يكون متعاقبا لغيره لا يدخل في جنيته المتبوع ولان لا يدخل المتبوع  
في جنيته البيع اول فان قيمته الام ذلك عن ولدها صاحب الحايه لم يحر ذلك فان عتقت صار ذلك الصانع  
لان صانع مبيع عن الولد هو ليس من اهل التبعية وهذا كما لو عتقت عن الاخيه لانه لا يجوز فاذا عتقت واخذ  
به لما ذكرنا من المعنى ان المانع قد ارتفع وهي الكفايه كما في الكفايه للاخيه اذا عتقت به واخذ به **قال**  
واذا كان العبد وامراته مكاتبين مكاتبه واحده فولدت ولدا لم يحره الاب بغير قيمته لانه لان الولد  
يدخل في ثمانية الام لنا ان الولد يبيع الام في الرق والحرية فخر المكاتبه سبيل العتاق وسعى الولد للام في الكفايه  
ايضا فان عتقا لم يقطع عن الاب وهو القاتل الضمان لان الارش حال ما وجب وجب للام فصا ولا يرضى  
تملكها لانه بدل كسبه فلا يروى عن ملكها بالعق وكذلك سبيل الان اباه سعي في قيمته لان الولد دخل  
في كفايه الام لانه الام لو وجبت على الاب فان ذلك محترق بغير قيمته كذلك هاهنا ولو انهم اعتقوا كانت  
تلك القيمة ميراثا عن الاب لان الارش وجب لاب على الولد بالحايه فصار ذلك ديناً عليه فلا يبطل بالعق  
ويكون ميراثا فلا يلزم الولد من الكفايه في لان الولد ما دخل في كفايه الاخيه سعي فيما على اسبه من الكفايه  
وانا كان دخل الولد في كفايه الام وهي حيه يسعي في الكفايه ولو لم يمتل الاب الولد ولكن الام قتلت الولد لم يحر  
في وكان ذلك هدر لان الولد حق امه منزلة العتق من سيده لم يمتل السيد عليه كان هدر اكد هاهنا  
وكذلك لو قتلت الولد الام لا يلزمه شيء لان الولد دخل في كفايه الام وترك الولد من الام منزلة العتق من  
السيد ثم العبد اذا قتل سيده حظا كانت جنيته هدر اكد هاهنا الا ان هاهنا يلزم الكفايه  
لان منزلة امه **قال** ولو ان رجلا كاتب مدين له مكاتبه واحده فولد لاحدها ولد من امه ثم جنى  
الاب على ولده وجنى الولد عليه فالحايه باطله لما ذكرنا ان الولد دخل في كفايه فصار كالعبد مع سيده  
وجنيته كل واحد منهما على صاحبه هدر لوجي المكاتب الاخر على الولد لانه جنيته الاب لانه ليس يبيع له

تصادف الاخي اذا جنى عليه **قال** واذا اولدت المكاتبه ولدا ام اقرت عليه بحايه او تبين لم يصدق عليه لان الولد  
دخل في كفايه الام وصار مكاتباً للمولى كالام سواء الاتري ان المولى لو اعتق الولد بعد عتقه ولو كان من قبل العتق  
للام لكان لا يصدق على المولى فيه فالام اقرت بالحايه على مكاتبه المولى واقرارها على مكاتبه المولى باطل فان  
مات الولد عن مال احدثت باقرارها من ذلك المال وهو الاقل من قيمته العبد ومن الحايه وما فضل يكون  
للأم لان رعيها ان الولد قد كان جني جنيته وان ذلك صار ديناً عليه وان المقر له احق بهذا المال فيواخذ  
بحكم اقرارها وهذا كما يقول في الوارث اذا اقر على مورثه بدين ان التركة لا تقسم له الا بعد فضا الدين  
لا تتران ان الدين مقدم على الميراث فيواخذ بحكم اقراره لذلك هاهنا وكذلك لو اقرت على الولد بدين  
والولد بمحمد ذلك لا يلزم الولد شيء فان مات الولد وترك ما لا فانه يقتضي من ذلك دينه الذي اقرت به الام  
وما فضل من ذلك يكون للام بالمعنى الذي ذكرنا وكذا لو قتل الولد فاخذت قيمته لان من رعيها ان  
المقر له اول بذلك فيواخذ بحكم اقرارها **قال** ولو اقر الولد على الام بدين او جنيته لم يصدق لان اقرار  
الام لا يبيح على الولد مع ان الولد يبيع لها مديونته اقرار الولد عليها اول فان مات الولد بعد ذلك عن مال  
بني بالمكاتبه فقيمتها لان اقرار الولد بالحايه على الام لم يبيح فليس على الام دين الا المكاتبه فقط لها  
وبحكم محرماتها ومجريات الولد وما فضل من ذلك فهو ميراث للولد وما اخذ المقر له بالحايه من ذلك المال  
الاقل من قيمته الام وفي الحايه لان من رعي المولى ان على الام ديناً وان ياخذ منها ياخذ على سبيل الميراث  
والدين المقدم على الميراث فيواخذ بحكم اقراره فان ماتت الام ولم تترك شيئا فانه يقتضي على الولد ان يبي  
فيما على امه من الكفايه ويقتضي عليه ايضا السعي في الحايه التي كان اقرارها على الام اما دين الكفايه  
فقد وجب للسعي عليه لانه يقوم مقام الام فيسعي فيما على امه ويسعي ايضا في الاقل من قيمته الام ومن  
الحايه لانه مقر اليوم ان ذلك ليس على الام فيواخذ بحكم اقراره فان عجز وقد ادي بعض الحايه امه  
ما ادي وسيطل ما بقي لان ما ادي من كسب المكاتبه فلا يسترد وسيطل ما بقي لانه بالعجز صار عبد المولى  
فلا يبيح اقراره في حق المولى **قال** ولو اقرت للمكاتبه على ولدها بدين وعلى الولد دين بسنه وفي يده  
مال قد اكتسبه فان صاحب البيعة احق به لان ذلك دين ظاهر فلا يملك المكاتبه كسب الولد مادام عليه  
دين فان فضل عنه شيء كان للذي اقرت له الام لان اقرت على نفسها حيث ملكت كسبه فان عجزت  
المكاتبه واعتقت لم يكن في رقبته لو كمن اقرارها شيء لما ذكرنا ان اقرار المكاتبه على ولدها لا يبيح لانه  
مكاتبه مثل ولو قتل الولد وهي مكاتبه واخذت قيمته صرفت الدين لما ذكرنا ان من رعيها ان المقر  
له بالدين اول بذلك فان صرفت في الدين لم يحر لغيره بدين اقرارها ان المقر له اول **قال** ولو غضب  
المكاتب عبداً فقتلته غلبه من قيمته ما لم يبعه ما بعت وكذلك سائر الاموال لان هذا ليس بعتان جنيته جنى  
يعتبر فيه الاقل بل هذا ضمان مال وصان المال يجب بالعالم ما بلغ وكذلك لو كان على المكاتب دين اخر يسعي  
ذلك بالعالم ما بلغ لان هذا ضمان مال وضمان المال فيما لا يتداخل بضمنه في بعض وكذلك لو غضب وابنه **قال**  
لان ذلك ليس بضمان جنيته بل هو ضمان مال فان غضب عبداً بغير قيمته الف درهم فصار قيمته في يده الف درهم  
ثم قتله وقتل حياضاً فاولا العبد باختيار ان تشاخصه بالعتل الذي درهم وان تشاخصه بالعتل الف درهم  
وان اختار فضيحه بالعتل الذي درهم فقتلها على المكاتب فبصر فيها مولى العبد الذي درهم وولي بالحكم  
بالدية لان هذا ضمان الحايه ولا يجب على المكاتب اكثر من قيمته واحده في ضمان الحايه فيقتصر منها ما يخص  
وان اختار المولى ان يصمنه بالعقب فبصره يوم قيمته يوم الغضب الف درهم ويقتصر بها مولى العبد ولا يشترط







للمولى فيصير قاصدا لان الام نصفها مكاتب ونصفها امة كذلك الولد نصفه مكاتب ونصفه عبد فلما اجنى احداهما  
على صاحبه جناية المكاتب على المكاتب قدر لان الولد كبيرها فلو اعتبرنا جانيها على ولدها وجانيته ولدها على  
في النصف الذي هو مكاتب كان ذلكا جانيها في كسبها لها لا عليها لكسبها وهذا الخلف فانه المملوك على المملوك قدر انما  
لان المالك واحد ايضا وهو المولى وجانيته المالك فعلم على بعض اذا كان المالك واحدا ودر وجانيته المكاتب على  
المملوك تبع وجانيته المملوك على المكاتب تبع فحقا حصل نصفها هدر ونصفها مبيع فاما كان من جناية المكاتب على  
المملوك فهو للمولى على المكاتب وما كان من جناية المملوك على المكاتب فهو على المولى والمكاتب مضافا **قال**  
ولو جنى الام جناية ثم ماتت قبل ان يعقبي عبيدها ولم يدع شيئا **قال** ولدها بمنزلة ابنتها يعقبي نصف الجانية  
وكذلك لو كان قضي عليها بالجناية لان الولد يقوم مقام الام في السعاية في الكفاية وكذلك في الجانية اذا قضى  
عليها فان جنى الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضي عليه بجناية امة وان ما قضى عليه من جانيته  
امة دينيا في نصفه لانه كان نصفه بتمامه فاذ اجنى هذا الولد جناية بجانيته في عتقه وقد زال المالك  
من الدفع فيخير المولى بين الدفع بالجناية وبين العتق فان فلدا فقد ظهرت رتبته عن الجناية فيخير المولى بعد  
ذلك في حق النصف بين البيع والعتق واما اذا اختار الدفع دفع العبد الى وليها الجانية وسلم لم ذلك فلا  
يبيعه احباب الدين بدينهم لان الدين لم يكن من نفسه وانما كان من امة فلما اجتمع هاهنا جناية نفسه  
ودين امة لجانيته احق من دين امة وان كان هو من كسب الام الا ترى انه لو كان عليه دين نفسه ودين امة  
نفسه احق من دين امة **قال** رجل كاتب نصف غيره جناية ثم كاتب النصف الثاني جناية  
اخرى ولم يكن قضا الاول **قال** على المولى نصف الجانية الاولى ونصفي المكاتب قيمته فيكون نصفه للآخر  
ونصفه من الاخره خاصا لانه لا يورث جناية الاولى كان نصفه عليه وكان ذلك النصف بمنزلة المالك  
لانه لا يملك دفعه لاصل كجناية النصف فكانت جناية ذلك النصف على المولى تعقبي على المولى نصف الاقل من  
ذلك ثم نظرت بعد ذلك الى نصف الجانية الاولى وجميع الجانية الثانية والقيمة العبد فيقضي على هذا العبد  
المكاتب بالاقل من قيمته واحدة ومن الجانيين لان نصف الجانية الاولى كان عليه ولم يكن قضي بها عليه  
حتى جانيته الثانية واجتمعا في قيمته واحدة كما هو الكلي جانيات المكاتب واذا قضى عليه بالاقل فيكون  
نصف ذلك لولي الجانية الثانية خاصة لانه قد وصل الى الاول نصف حقه من جهة المولى وما بقي حقه الا  
في النصف بالنصف فرج عن حقه فيكون للتاني خاصة ثم النصف الباقي لتحت حق كل واحد منهما فيه  
وليبوت منازعتها في ذلك فيصير بكل واحد منهما فيه ما بقي من حقه ويقسم بينهما على قدر حقه فان  
عجز هذا المكاتب ورد في الرق فالمولى بالحارات ان شاء الله لانه جاني لان كسب الجانية نصفه على المولى لان  
النصف الذي هو لم يكن محل الدفع فجعل كانه لم يزل كله عدل حتى جانيته وهو عبد فيخير المولى بين الدفع  
والعتق اهذا اذا لم يكن قضي بالجانية الاولى فان كان قضي بالجانية الاولى ولم تقض عليه بالجانية الثانية  
حين عجز فنقول لما قضى بالجانية الاولى ما رخص ما قضى به دينيا على المولى فلا يسقط ذلك بالعجز ونصفه  
ايضا دينيا في نصف العبد وذلك ما وجب في النصف الاول فلما جنى الجانية الثانية فخر قبل العتق بهذا عبد  
قد اجتمع فيدين وجانية فيبدا بالجانية لما ذكرنا فيخير المولى بين الدفع والعتق فان اختار العتق فقد  
ظهرت رتبته عن الجانية وبقي الدين في نصفه فيخير المولى في حق النصف بين الدفع والعتق واما اذا اختار  
الدفع دفع العبد الى وليها الجانية الاولى نصف القيمة في نصف العبد لان ذلك دين لازم احوحه للفقهاء  
وان عجز فيخير في حق النصف بين الدفع والعتق **قال** رجل كاتب نصف غيره جناية ثم عجز كاتب

النصف

النصف الباقي في جانيته ثم عجز فكذا لا يحلوا اما ان يعجز عن الكفاية الاولى وعمر امة فان عجز عن الكفاية الاولى  
ورد في الرق فيكون النصف الباقي على المكاتب لانه لا تغير كل نصف كعبد على جانيته فيجعل كل نصف مكاتب على جانيته  
ولو كان له عدان كاتب كل واحد منهما مكاتبه على جانيته فانه يرد في الرق وسبق الاخر على الكفاية فكذا لا يحل  
النصف الاول يرد في الرق والنصف الباقي على الكفاية فهذا كله حكم الكفاية واما حكم الجانية فقوله جاني  
الجانية الاولى كان نصفه عدل او نصفه مكاتب او لم يرد المولى نصف الجانية ولم يرد نصف الجانية المكاتب فلما عجز  
النصف الاول بعد ذلك صار ذلك النصف عبد المولى وعادت جناية ذلك النصف الى المولى فصارت الجانية كل على  
المولى ولما الجانية الثانية في جانيها كان كله مكاتب وكسبها عجز عن الكفاية الاولى عاد النصف الى الرق فصارت  
جناية ذلك النصف على المولى ويكون على المكاتب نصف الجانية الثانية لا غير باءا كان كذلك لم يرد المولى جميع  
الجانية الاولى ونصف الجانية الثانية فيقضي على المولى بالاقل من قيمته ومن جميع الجانية الاولى ونصف  
الجانية الثانية فيكون ما عزمه المولى نصفه لولي الجانية الاولى خاصة لانه نبت حقه من غير شرك للتاني فيه  
ونصفه دينه وبين الثاني يعقسم بينهما الحزب كل واحد منهما فيد نصف جانيته لاستوائها في هذا النصف  
وعلى المكاتب نصف الجانية الثانية فيقضي عليه بالاقل من نصف قيمته ومن نصف الجانية الثانية فيكون التاني  
خاصة هذا اذا عجز عن الكفاية الاولى ولو لم يعجز عن الكفاية الاولى ولكنه عجز عن الكفاية الثانية وورد  
النصف في الرق فان المولى لا يعزم هاهنا جميع القيمة وانما يعزم الاقل من نصف قيمته ومن نصف الجانية الاولى  
ونصف الجانية الاخره لانه طالما جاني الجانية الاولى كان نصفه مكاتب ونصفه عبد قايما وجب على المولى ان  
الاولي يصيرها لا غير والنصف على المكاتب لعجز ذلك النصف عن نصف الجانية الاولى على المكاتب كما كان حال  
ما جنى الجانية الثانية وان كان كله مكاتب ولكنه لما عجز عن الكفاية الثانية عادت جناية ذلك النصف الى  
المولى فيعزم المولى الاقل من قيمته ومن نصف الجانيين جميعا لانه ما حبس الا نصف حقه وبقي نصف  
الاولي ونصف الجانية الثانية على المكاتب ويدخلان في نصف القيمة لانه لم يقضي بالاولي بعد فبقى على  
المكاتب بالاقل من قيمته ومن نصف الجانيين جميعا وهذا كله قياس قول ابي حنيفة واما علي قول في  
ومحمد بالكفاية لا يحري فلما كانت نصفه صار كله مكاتب واذا جنى بعد ذلك فلا يجب على المولى ان يبل كله على المكاتب  
كما في جانيات المكاتب **قال** رجل كاتب عشرين له مكاتبه واحد ثم جنى جديها جناية يني فيهما ولم يرد  
صاحبه منها شيئا عاشر اومات وكذلك الدين وهذا لان ضمان الجانية انما يجب بالتقدي والتقدي لا يحصل  
من الجاني الا من الاخر فيجب على هذا المكاتب الاقل من قيمته نفسه ومن ارض الجانية كما لو كان مكاتب واحد و  
تواستدان احدهما دين لم يرد صاحب من ذلك شي لان الدين انما يلزمه بالمعاقل والمدانته والعتق  
وحده معه دون صاحبه بخلاف عقلا الكفاية لان دين الكفاية انما يجب لعقلا الكفاية وعقلا الكفاية وحده  
منها جميعا وكذلك لو مات الجاني قبل ما قضى عليه او بعد ما قضى عليه لا يلزم المكاتب الباقي من ذلك شي  
واما يسعي المكاتب الباقي في نذل الكفاية لا غير على ما ذكرنا من الفرق بين دين الكفاية وبين سائر الديون  
فان قتل احدها صاحبه وقيمتها سوا فعلية قيمة المقتول وسعي في جميع الكفاية مع ذلك لان كل واحد  
منها لم يدخل في كفاية صاحبه بل كل واحد منهما صار مكاتباً فمما من جهة المولى فلما جنى احدها على ما  
جنى على المكاتب مولاة لم يورث جانيته مولاة كانت جانيته معتبره واذا جنى على مكاتب مولاة فاولا ان يكون  
معتبره فاذا اعتبرته هذه الجانية يسعي في الاقل من قيمته نفسه وقيمتها صاحبه فاذا سعي في القيمة يصير  
ذلك مركه للمقتول فكان للمولى ان يستوفي منها بدل الكفاية لانه يستوفي بدل الكفاية من اسرع المال وجودا



فاذا استوفى وكان فيها وفاء حكم بحرية المقتول وهذا المحكي من جميع ما يرجع ودنة المقتول على هذا القائل  
بنصف المكاتب لان المكاتب كانت عليهم ما وقد ادب من تركه المقتول بما روي كان لورثة المقتول ان يرجعوا عليه  
بان لم يكن للمقتول ورثة احرار المولي هو الذي يرجع بذلك لانه هو الذي يرثه ولو ان هذا المكاتب المحكي دي  
جميع المكاتب الى المولي فله ان يسجل في الجناية فاذا سجد فانه حكم بحريته وحرية المقتول لان عاقبتهما كان معلوما  
بالادب وقد وجد في سبي هذا المحكي في الجناية لورثة المقتول ان كان له ورثة احرار الاصل المولي وقد ثبت لهذا  
الحكي حق الرجوع على الميت بنصف المكاتب وقد وجب للميت القيمة ايضا فيقاسان ويراد ان الفصل  
**قال** ولو كانت اثنتي عشرة مكاتبه واحدة فولدت احدها ولدا اخر جني هذا الولد على الاخرى فالحجاب  
فيه ان جناية الولد على الولد لان الولد دخل في كتابة امه فنزل منزلة امه فله ثمنها لو حلت على صاحبها لغير  
وقضى عليه ان يسجل في الأقل من قيمته نفسها ومن ارش الجناية كذلك لولد ولو ان ام هذا الولد جنت  
المكاتب وعقبا جميعا رجعت لام على صاحبها محضتها من المكاتب لما ذكرنا والسعاية على الولد كما كانت لانه  
لانه عتق لعتا واهله فكان بمنزلة المكاتب ذاعق وعليه الجناية ما ناهى نهره الا بالعتاق فان كان في يد الولد مال  
حين عتق فان ذلك على وجهين اما ان يكون القاصي قضا عليه بالجناية لولم يقض فان كان القاصي قضا على  
الولد بالجناية قبل ان يفتق فانما قضى به على الولد من الجناية يودي من ذلك المال الذي في يده فان فضل  
في ماله لا يرد للولد لانه لما قضى عليه قبل العتق فان المال الذي في يده لولد كله للام ويسعى الولد في  
الاقل من قيمته يوم جني ومن ارش الجناية لانه حتما عتق لغيره فله دين فكان جميع مكاسبه للام  
منه المكسب كله للام فلما قضى عليه بالجناية بعد العتق ما الا صارت الجناية مالا وصارت ديناً عليه والدين  
اللاحق بعد الحرية لا يقضي من مال الام هذا اذا جني الولد على الاخرى جناية ولو حلت الاخرى على الولد جناية  
فانه يقضى عليه بالاقبل من الجناية ومن قسها لانه لو جنت على الحر كان الجواب هكذا فذلك اذا جنت  
على الولد ثم اذا استغنى في القيمة يكون ذلك الام دون الولد لان الولد كسب الام والقيمة بدل كسبه فكانت  
اخرى فان ادت الجناية جميع المكاتبه في عفا بغيرها حق الرجوع على الأقل بنصف المكاتبه وقد كان وجب  
الام عليها قيمة الولد فيقاسان ويراد ان الفصل **قال** عبد بين رجلين جاني جنايته احدهما  
وهو لاعلم والآخر لعلم فبلغ المولى الذي لم يكتف كتابه صاحبه فاطارها لم يكن مختاراً بالاخاخ لانه  
حله لا باختياره لان كتابه صاحبه منع من الدفع فاذا كان كذلك كان على كل واحد منهما الاقل  
من نصف قيمته ومن نصف الجناية **قال** واذا السبي حر وعبد مع كل واحد منهما عصا فمضى كل واحد  
منهما صاحبه موصيه فترا جميعا هذه المسئلة على يده اوجه اما ان علم ان جناية الحر على العبد كانت  
اولا وجناية العبد على الحر اولاً ولا يدرى اذا اختلفنا في ذلك فقال المولى للحر ان بدأت بالضربة وقال  
الحر للعبد بدله اما اذا علم ان العبد هو الذي بدأ بالضربة فان المولى ولا يحرم من الدفع والضرب  
فان اختار العبد اذ به بنصف عشر الدية لان ذلك ارش الموصيه وظهرت رقبته عن الجناية ولعزم الحر  
للمولى بنصف عشر قيمته لان في الموصيه بحضماية وهو نصف عشر دية الحر غير ان دية العبد قيمته بنصف  
نصف عشر قيمته ولو اختار الدفع دفع العبد وهدرت جناية الحر عليه ولا يحرم الارش لان الحر ملكه  
من يوم جني العبد عليه جناية العبد كانت سابقة على جناية الحر على العبد وبان ان جني على نفسه مبددة  
جنايته وان علم ان الحر هو الذي بدأ بالضربة فان الحر لعزم الارش للمولى وهو نصف عشر قيمة العبد  
لما ذكرنا لغير العبد ذلك قيمته جناية العبد على الحر فيجوز للمولى من الدفع والعقد فان اختار العقد اظهرت

رقبة العبد عن الجناية وانما بقدره بنصف عشر الدية وهو ارش الموصيه وسلم العبد والارض للمولى وان اختار  
الدفع دفع العبد لا غير وسقى الارش للمولى لان العبد حتما جني على الحر كان ناقصا جانيه الحر عليه وحق المحكي عليه  
ما يثبت الا في رقبته ناقصه وقد سلمت له تلك الرقبة فلائله بعد ذلك واما اذا لم يعلم ايها اولى واختلفنا  
في ذلك في الوجه الذي ذكرنا كان القول قول المولى وجعل كان الحر جاني العبد ولا الجواب فيه ان الحر  
يعلم بنصف عشر قيمته العبد للمولى ويدفع المولى عده اليه بجنايته او بقدره لا بد طهرت جناية الحر على العبد  
وجناية العبد على الحر ولا يفرق ابداً بينهما فصار كما ناهى وقصا معاً ولو دفعنا لا يسقط حكم احدهما ولكن  
يجب على الحر بنصف عشر قيمة العبد للمولى ويدفع المولى عده بجنايته او بقدره كذلك ما هنا ولان  
حق المولى وجب الارش ان بدأ الحر بدفع اليه العبد او بقدره والارض سالم للمولى وان كان العبد هو  
الذي بدأ بجلب دفع العبد فاذا دفعه لسقط الارش عن الحر على ما ذكرنا فقد سما بوجوبه ونبت  
حق المولى فيه فلا يسقط الا بيقين **قال** وكذلك ان كان مع العبد سيف فأت العبد وبرى  
الحر واختلفنا على ما ذكرنا فقال المولى للحر ان بدأت بالضربة وقال الحر بل بدأ العبد فالقول في  
ذلك قول المولى لما ذكرنا في المسئلة الاولى فاذا جعل القول قول المولى جعل كان الحر هو الذي بدأ بالضر  
بقول يجب على عاقله الحر قيمة العبد صحيحاً لانه جني عليه وهو صحيح ويكون ذلك للمولى لانه قتل عده  
ونبت جناية العبد على الحر ولا يسقط بالموت جنايته لان العبد وان مات فقد اختلف بدل لا وفي القيمة  
ينظر الى قيمة العبد صحيحاً والى قيمته محرراً واما يوم جرحه الحر فيكون مقداره ما عقبه ضربة الحر من  
قيمته الى يوم ضرب العبد الحر للمولى وينظر الى ما بقي وهو قيمته محرراً واما يوم جرحه الحر فيكون مقداره ما عقبه ضربة الحر من  
المسئلة ان العبد اذا كانت قيمته صحيحاً الف درهم وقيمته محرراً واما يوم جرحه الحر فيكون مقداره ما عقبه ضربة الحر من  
للمولى ويجب على عاقله الحر وفي الحضماية الباقية ارش الحر فان كان مثله يستوفي ذلك من هذه الحضماية  
وان كان اقل منه فيكون لمقدار ارش جانيته والعقل للمولى لانه ارش عده فان كان ارش الحر اكثر  
من قيمته العبد فان المولى ياخذ القيمة ثم يدفع جانيته على الحر لان حق الحر ما ثبت الا في رقبته محرراً  
لان العبد حتما جني على الحر جني وهو محرر ولا لنا جعلنا كان الحر هو الذي بدأ بها اذا كان السيف مع  
العبد والعصا مع الحر ولو كان السيف مع الحر والعصا مع العبد وقدمت العبد وبرى الحر واختلفنا  
كما ذكرنا فقال المولى للحر ان بدأت بضربة عدي وقال الحر بل العبد بدأ بضربي فها هنا لا فرق بين ان يكون  
الحر هو الذي بدأ وبين ان يكون العبد هو الذي بدأ ففي الحال سقط جناية العبد على الحر وجب القصاص على  
الحر لانه قتل العبد بالسيف عداً محرراً والعصا من الحر والعبد في النفس وتبطل جنايته العبد على  
الحر لان العبد قد مات ولم يحلف بدله هاهنا والمولى القصاص والقصاص لا قيمة له بخلاف الفصل الاول  
لان هناك الواجب على الحر هو القيمة والعبد الجاني اذا مات بطلت جنايته وذكر في الاصل ان القول  
قول المولى فيجعل كان الحر بدله ابداف في القصاص عليه ويسقط حق الحر لان حقه كان في عتق العبد وقد  
مات ثم قال فان اقام الحر البينة على العبد انه بدأ بضربه **قال** هذا مثل الاول يستان الجواب لا يختلف  
سما اذا بدأ العبد وبينهما اذا بدأ الحر والمعنى ما ذكرنا **قال** ولو اتفقا حر وعبد مع كل واحد منهما  
عصا وسج كل واحد منهما صاحبه موصيه فتراها واتفقا المولى فالحري ان لا يدرى ايها بدأ فان المولى يدفع  
العبد او بقدره فان دفعه يرجع على الحر بنصف ارش جناية الحر عليه وان داه فداه بجميع ارش جانيته  
على الحر وانما كان كذلك لان جناية العبد قد طهرت على الحر وجنايته الحر قد طهرت على العبد فيجوز للمولى من الدفع



والفداء ان اخذ الفداء فداء ما رث الموصحة وكذلك نصف عند الدية وبقية جناية الحر على العبد فغرم الحر جميع الارش للمولى سواء بدا الحر او قبل الفداء فليد اخيرا المولى او لا واما اذا اخذ الدفع دفع العبد الى الحر بخرج المولى على الحر نصف ارش الموصحة وهو ربع عشر قيمة العبد لانه اذا اخذ المولى للدفع فان كانت جناية العبد سابقة لهذه الجناية الحر عليه ولا يجب على المولى ان يذكرنا انه يصير كانه جنى على نفسه وان كانت جناية الحر سابقة يجب جميع الارش على الحر للمولى ففي حال يجب جميع الارش وفي حال لا يجب في نصف كان على الحر نصف ارش الموصحة **قال** ولو كانا عبيدين فنجح كل واحد منهما صاحبه معا وبما شجر الى بولي كل واحد منهما فان شاد فعه وان شاد فدا وان اخذ الدفع صار عبيدا كل واحد منهما للآخر ولا شراجهما بل سوا ذلك لان حق كل واحد منهما ما وجب لاني رقبته مجروح ان اخذ الفداء اكل واحد منهما ارش جناية الآخر اما وسلم عبيدا كل واحد منهما لصاحبه لان الحكم في الفداء هكذا ان تعديه بارش جناية الآخر فدا اذا لم يعلم ان العبد من بدا بالضربة واما اذا علم انما بدا بالضربة فان مولى الذي بدا يخير بين الدفع والفداء فان اخذ الدفع دفع العبد وهدرت جناية العبد الثاني عليه لان المدفوع اليه ملك العبد المدفوع من وقت الجناية بعد اجمع الاول والثاني في ملكه واحد فهدرت جناية الثاني لان ما ليك الرجل اذا جنى بمصنوعه على بعض يكون هدر او اما اذا اخذ الفداء فقد ظهرت رقبته عن الجناية وبقية جناية العبد الثاني عليه فيخير مولا العبد الثاني بين الدفع والفداء هذا اذا كان العبدان حين مات العبد الذي بدا بالضربة وبني الاخر فقد صارت قيمة العبد الميت في عتق الحي فيخير مولى الثاني بين الدفع والفداء فان اخذ الفداء بدها بجميع قيمة العبد الميت وصار ارش العبد الثاني دسافي قيمة العبد الميت لان القيمة قامت مقام العبد الميت في اخذ مولى العبد الباقي من القيمة ارش عبيد وكان الفعل لمولى العبد الميت يعني الحاصل ان مولى العبد الباقي بحبس من قيمة العبد الميت مقدار ارش عبيد ولغرم الباقي لمولى العبد الميت هذا اذا اخذ الفداء واما اذا اخذ الدفع دفع العبد الباقي الى مولى العبد الميت فيفوق هذا العبد المدفوع مقام العبد الميت ولا يبطل جناية العبد الميت على هذا العبد المدفوع لان جناية العبد الميت لا يملك المدفوع العبد المدفوع من حين جناه العبد المدفوع فكانت جناية العبد الميت عليه قبل ذلك وحينما جنى لم يجمعها في ملكه فلهذا المعنى لا يبطل جناية الميت عليه وقام العبد المدفوع مقام العبد الميت فيخرج المدفوع اليه من الدفع والفداء فان شاد فعه وان شاد فدا بارش الشفعة وسم العبد الميت **قال** في الاصل وقال في جواب هذا السؤال بعد اسطران مولى الميت بخيانا ان شاد دفع ارش جناية الحر فكانت قيمة عبيد في عتق الباقي ويخير مولا فان شاد دفعه وان شاد فداه وانما ان يدفع ارش جناية الحر فلا يفي له من عتق الحي ووجد ذلك ان عبيد هو الذي كان هو الذي كان سدا الخطاب في الدفع والفداء اليه لكي يفرج رقبته عبيد عن الجناية فثبت حق الميت عليه كما لو كان العبد حيا وجده رواية الداميك مولى العبد الذي اخطأ بطل في الدفع والفداء اذا كان ابتداء حاله لا يبعد عليه دفعه فاما اذا كان ميتا فهو معدودا ارش الميت في عتق العبد الحي وذلك غير معد في مخاطبة ولا مولى العبد الحي في الدفع والفداء حتى ثبت ذلك الحكم في عتق العبد الحي بالدفع والفداء لا يبطل مولى العبد الميت لا يستيف حقه هذا اذا مات المادي منها وبني الاخر ولو مات الاخر وبني الضارب الاول فانه يجرى مولى العبد الاول من الدفع والفداء وان اخذ الدفع فقد اجتمع في ملك رجل واحد فيبطل جناية الثاني على ما ذكرنا فاما اذا اخذ الفداء فانه لغرمه قيمة العبد الثاني وكان ارش العبد الاول في قيمة العبد الثاني فيدفع منها المولى ارش موصحه عبيد لم يدفع مولى العبد الميت من باقي القيمة ارش موصحه عبيد

فان فضل شيء لم يولوا الثاني فان لم يضمن فلا شيء عليه وهذا لان ارش الموصحة كان وجب لولا الثاني قبل ان ثبت حق مولى العبد الاول في الباقي فحق مولا العبد الاول ما ثبت لا في عتق موصحه ما قصر فلهذا سلم من القيمة مقدار ارش الموصحة لولا الثاني وبلغ حق مولى العبد الاول فيما بقي بعد ذلك من القيمة **قال** ولو صار للعبدان بالعصا من ج كل منهما صاحبه موصحه مري ياد المادي مري ياد العبدان عبد الرجل من المادي منها اخطأ قبل لولا ادفعه به او افده لان خصا العبد موصحه هكذا فان اخذ الدفع قام العبد المدفوع مقام العبد الذي كان بدا بالضربة فصار كانه جنى فيخير مولى العبد المقتول بين الدفع والفداء فان اخذ الدفع دفع العبد الثاني لولا العبد الثاني وهدرت جناية العبد الثاني عليه لانه اجتمع جميعا في ملك رجل واحد واما اذا اخذ الفداء فقد ظهرت رقبته عن الجناية فاعتبرت جناية العبد الثاني على الاول فيخير مولى العبد الثاني بين الدفع والفداء فانه اما اخذ سلم لما احسن الارش لان العبد الثاني جنى وهو مجروح بحق مولى العبد المقتول ما ثبت لاني عبيد جرح هذا اذا اخذ مولى العبد القاتل للدفع واما اذا اخذ الفداء فدا بقيمة العبد المقتول فلا يبطل جناية الاول على الثاني الذي هو حي وذلك لان الاول وان مات ذلك اختلفت دلا وهو القيمة التي غرمها مولى العبد القاتل غرام مولى العبد المقتول لا يخبرها هنا لان التخيير لا يبعد لان القيمة راء والفداء ايضا داهروا والقاتل لا يختر صمان الاكثر على الاقل ولكنه يدفع الى المولا العبد الحي من تلك القيمة ارش عبيد فان فصل شيء كان الفصل لمولا العبد المقتول وان انقص ولم يبق بذلك فلا يغرم مولى العبد المقتول غير ذلك لان هذا القدر قام مقام العبد المقتول وبقية جناية العبد الثاني على الاقل وهو محل الدفع فيخير مولى العبد الثاني بين الدفع والفداء هذا اذا قتل العبد الذي بدا بالضربة ولم يقتل المادي ولكن قتل الآخر منهما خطأ فان مولى العبد القاتل يحبس من الدفع والفداء لما ذكرنا ان عبيد حي فان اخذ الدفع دفع العبد القاتل الى مولا المقتول الثاني فقام العبد المدفوع مقام المقتول وصار كانه جنى بمصنوعه مولى العبد الذي بدا بالضربة بين الدفع والفداء لانه حي كان محل الدفع فان اخذ الدفع هدرت جناية الثاني على الاول لانه ملكه من يوم الجناية فحصلت جناية الثاني من ملك المدفوع اليه واما اذا اخذ الفداء فداه بارش الجناية وسلم الارش لمولى العبد المقتول وبقية جناية الثاني على الاول وقد قام المدفوع مقام المقتول فيخير مولى المقتول بين الدفع والفداء هذا اذا اخذ حلية مولى العبد القاتل للدفع واما اذا اخذ الفداء فدا بقيمة المقتول لم يجرى مولى العبد الاول من الدفع والفداء لانه جنى محل الدفع فان اخذ الدفع بطلت جناية الثاني على الاول لانه اجتمع جميعا من ملك واحد واما اذا اخذ الفداء فداه بارش المقتول وبقية جناية الثاني على الاول ولا تبطل جنايته على الاول بموت الثاني لانه وان مات فقد اختلفت دلا وهو القيمة غير ان التخيير لا يعمل لما ذكرنا ولكن يدفع من تلك القيمة الى مولى ارش العبد الاول فان فضل منها شيء كان المولى المقتول وان لم يفرق فلا شيء عليه لما ذكرنا وان مات العبد القاتل بعد ما قتل الاخر منها جنى مولى العبد الثاني وهو المادي بالجناية لانه لما مات ولم يخلع بد لا فقد بطلت جنايته فبطلت جناية الثاني على الاول لان العبد الثاني اذا مات حيز بدل بطلت الجناية قيمة مولى العبد الثاني من الدفع والفداء فان دفع او فدا فقد بطل حقه انما فصل اما اذا دفع فلا يسل لان مولى العبد المقتول ملكه من يوم الجناية فحصلت جناية الثاني على الاول في ملكه فهدرت جنايته هو كذلك لو اخذ الفداء فكذلك ايضا سطل لان ما اخذ من الفداء كان ارش الجناية لانه لم يفرق رقبته وكان حق الاول في رقبته الثاني لان ارش الجناية عليه وقد مات رقبته غير بدل الا ترى ان المقتول لو كان جنا واختار هذا الفداء فان القاتل

واحدة







يد في مقدار ارش فلهذا يعديه بالاقول **قال** عبد قتل رجلا خطا نذر ان عبد الرجل قطع يد هذا الولد خطا ميرا  
**قال** يجوز لي القاطع فان شافه وان شافه لان الحكم في جنابة العبد هكذا اقامها اصل قام ذلك مقام  
يد المقطوع يد لم يحزن حولي المقطوع يد فان شافه عده وما اخذ جنابته معه لان المأخوذ ماله  
قام مقام يده وان شافه **قال** ولو ان عبد من رجل قتل رجلا خطا فاعتق احدهما فهو يعلم بالجنابة لم  
يكن هذا اختيارا للاخر لان العبد من ليس احدهما لآخر الاخر بل كل واحد منهما احل نفسه باعتاقه  
لم يكن اختيارا حتى الاخر وفي المسئلة الاولى اذ ادفع القاطع اليه مولا العبد لقاتل شرعت القاطع فبذلك  
عتقه بان ملكه فان كان اعتقه وهو يعلم بجنابة عبده القاتل يصير محمدا للفداء لان الولد المذموم  
بدل بالعبد القاتل فقام مقام يده فصار كما لو اعتق بعض العبد والقاتل ولو اعتق بعض عبده القاتل  
وهو يعلم بجنابته صار مختارا كذلكها هنا **قال** رجل قطع يدي عبد لرجل فاعتقه مولا قتل  
ان ييرا وهو يعلم بذلك ولا يعلم **قال** على الحر نقصان العبد في قول ابي يوسف ومحمد واما في قول ابي حنيفة  
رحمه الله فلا يفي عليه لانه لما اعتق العبد فقد اختار باسائه العبد لا محالة ولو لم يعتقه ولكنه اختار  
امساكه فلا يفي على القاطع في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يرجع بالنقصان فكذلك اذا اعتقه  
**قال** وقال ابو يوسف ومحمد في ام ولد من رجلين كتابتها جميعا فقتل احدا المولدين فليكن الاقل  
من القيمة ومن الدية لانها لما كتابتها فقد حلت كتابته وصار مكاتبه بينهما وجنابة المكاتب على مولاها  
معتبر ولو كانت كل امكاتبه ولو احدى فقتلته اعتبرت جنابته وسعت في الاقل فاذا كان نصف  
مكاتبه للعن كان يولي فان قتل الاخر بعد ذلك فقتلها الدية عليها ككافارتان اما على قول ابي حنيفة  
رحمه الله فانها قتلت احدا المولدين فلا يفي عتق كل ام ام الولد ليست بالعتق فلا تجب عليها السعاية  
واما على قولها قام الولد مال الا انما قتل احدهما فعتق نصفها فاذا اعتق نصفها فقد عتق كلها  
لان العتق عندهما لا يجري فاذا اقبلت الاخر بعد ذلك فقد قتلته وهي حرة فقتلها الدية وعاقبتها  
عاقلة المولدين وعليها كفارتان لانها قتلته من خطا فان قتلها معا فليقتلها لانها لعتق بعد قتلها  
جميعا ولم يستحق احدهما صاحبه حتى يصير قتل الماي بعد عتقها فاذا كان كذلك فليقتلها قيمتها لان  
ذلك اقل من الدية **قال** واذا قطع الرجل يدي عبده قيمته الف درهم فلم يبرأ حتى رادت قيمته فماتت  
البي درهم فقطع اخر جلده من خلاف مات منها جميعا **قال** على الاول ستماية وخمسة وعشرون درهما  
ووجه ذلك ان جعل قيمته في حق الاول الف درهم كانه لم يرد ويحق الماي قيمته الف درهم لان العن  
ليوم بجنابة فمن رجع الاول ان قطعت يده وقيمته الف درهم واما وجبت على يقطع اليد خمسمائة وثلاثين  
خمسمائة بهذا الماي لما قطع جلده بعد ذلك من خلاف فانما اكلت لصلبها في مائتان وخمسون وبقى نصف  
الباقى ومات من الجنابتين جميعا يلزم كل واحد منهما مائة وخمسة وعشرون وقد كان الاول منه خمسمائة  
لنقطع اليد ومائة وخمسة وعشرون بالسر ايه لجملة ذلك ستماية وخمسة وعشرون هذا في حق الاول لانه  
جعلنا قيمته العبد الف درهم في حقه واما الماي فان الاول لما قطع يده فقد استهلك منه نصفه وذلك  
الف درهم وبقى نصفه وهو الف فلما قطع جلده فقد استهلك نصف ما بقي منه وذلك خمسمائة وبقى خمسمائة  
وهلك من الجنابتين جميعا فيصير كل واحد منهما من ذلك مائتان وخمسون فلهذا من خمسمائة وثمانين  
مائتان وخمسون بالسداية فصار جميع ذلك سبعمائة وخمسون درهما اخر كتاب الجنابات والله تعالى اعلم

**كتاب العاقل**

وذلك هو

في ثلث سنين في كل سنة منها اما وجوب الدية فهو بالاية والحس على ما ذكرنا في كتاب الدييات واما حمل الصا  
الدية في ثلث سنين في كل سنة منها فلي ما روي عن عمر رضي الله عنه انه اوجب الدية على العاقل في ثلث  
سنين هذا في الجنابة في النفس اما فيما دون النفس فان كان اقل من نصف عمر الدية وجب في مال الجاني  
خاصة وان كان قد رخص العن او اكثر جعل على العاقل الدية في السنة الاولى والزيادة الى الثلثين في  
السنة الثانية وكان ينبغي في القياس ان لا يحمل العاقل شيئا لان ذلك جنابة الغير فلا يوجب به ثيابا  
الجنابة في المال وانزل الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وقوله تعالى ولا عدوان الا على الظالمين  
الا ان الدليل قد قام في نصف العن وهو ما روي ان حريتين اقتلتا فقتلتا فقتلتا فقتلتا فقتلتا فقتلتا  
فالقتل جدينا ميتا فوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقله الصارفة غرة عبد او امه قال  
ابراهيم الخفي رضي الله عنه قوسوها فبلغت ثمنها خمسمائة وخمسمائة نصف عمر الدية ولا يقاس ما دون  
ذلك عليه الا ان ورد الشرع في نصف العن وروى ما فوقه لانه اوجب على العاقل تخفيفا عن الجاني  
المحلي والحاجة الى التخفيف فصار اذ على الجنامة لكن قال بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض  
القاتل على اهل الديوان لانه اول من وضع الديوان لمجمل القتل فيه وكان القتل قبل ذلك على  
عشرين الرجل في اموالهم فالقتل على اهل الديوان من العاقله فاذا هذا الخبر ان عاقله الرجل الضار  
دون اقربا به والنسابة وكانت لتصرف بالعن او القاتل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وايضا  
رضي الله عنه فحمل الدية عليهم وفي وقت عمر كانت لتصرف باهل الدواوين فحمل الدية عليهم فان لم يكن للرجل  
اسم في الديوان كان ابو بكر رضي الله عنه يقول بحمل الدية في مال القاتل وكان يقول لعاقله كعجر  
واذا كانت لعاقله للعرب لانهم كانوا يفتنهم وكان ابو بكر بن ابي سعيد الاعشى يقول  
انه ينظر ان كانوا يفتنهم بالحل او بالعقوبة او غير ذلك بالدية على من يفتنهم فبما بينهم وكذلك لو كان  
نصفهم بالحق فيجب على اهل تلك الحزبة قال وعن ابي سويد قال فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدية بثلث  
في ثلث سنين والسيوف في سنتين وما دون ذلك في سنة واحدة اذا كان الدية يجب في ثلث سنين على  
ما ذكرنا قال وعن ابراهيم قال في دية الخطا ونسبة العن في النفس على العاقله وهم اهل الديوان في ثلث  
اعوام في كل عام الثلث فاذا ما افان الاول **قال** وما كان من جرأحت الخطا فقتل العاقله على اهل الديوان  
اذا بلغت الحراجه نلت الدية ففني سنين وان كان النصف ففني سنين بل الدية في السنة الاولى وذلك لان  
النصف الثاني وهو سدس الدية في سنة اخرى وان كان الثلث ففني سنة واحدة وكذلك على اهل الديوان  
لما ذكرنا عن عمر رضي الله عنه **قال** وليس على النساء والورد من كان له عطا في الديوان عمل لما روي  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لا تعقل مع العاقله صبي ولا امرأة والمعنى في ذلك ان العاقله  
الصغار وهم ليسوا من اهل العون والبصر وانما هم بيع لعنهم فالسهم في الاصل وانما جعل الفصل بها  
بري والله اعلم على عشرين الرجل ولم يحول على وجه العون لصاحبهم لانهم اهل يد واحد ونضره واحد  
على غيرهم ولم يوضع ذلك على السيد لان القوم من تعقل معهم حلفتهم وعديتهم ولعلوا عنه ليس بينهم  
وبينهم ولا ولا فزاد بها وضعت له واوين صار اهل الديوان يتناصرون دون القرابات وصارت  
اموالهم الا عطية ففرض العقل على اهل الديوان لذلك الاسري ان الاخرين يكون ديوان احدهما بالقيمة  
ولا ديوان الاخر بالسام فلا تعقل واحد منهما عن صاحبه لان نصرتا مختلفا راد هذا كله ان عاقله اكل  
انسان **قال** واذا قتل الرجل خطا لم يرفع ذلك الى القاضي حتى يموت على ذلك سنون ثم رفع اليه فانه يعقبي



3  
 من اهل الديانة  
 من اهل الديانة  
 من اهل الديانة

بالدية على عاقلة في تلك سنين من يوم يقضي لان الدية انما تجب عليهم بالقصاص والحالة المستقبلة لا  
 في الحالة الماضية لان الحالة الماضية غير مقدرة عليها فكذا حكم بالمستقبل فيؤخذ من الاعطية المستقبل  
 الامن الاعطية الماضية **قال** وان كانوا اهل ديوان ففرض في اعطائهم وجعل الثلث في اول اعطائهم  
 لم بعد قضاءه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطائهم الا شهر او اقل من ذلك وجعل الثلث  
 الثاني في العطا انما فرض لاجل التوسعة واحتمال النوايب وهذا من ابلغ النوايب وانما جعل الثلث في اول عطا  
 يخرج لم بعد ما قضى القاصي به وان كانت تلك المدة قليلة بعد القضاء لان هذه مونة ذلك الخارج فكان يجزى  
 له **قال** فان عمل للقوم العطا فخرجت لهم مئة اعطية ثم هي عطية استحقوها بعد قضاء القاصي في الدية  
 فان الدية كلها تؤخذ من تلك الاعطية الثلثة لان الحق عليهم روض في عطائهم فخرج الحق فيجعل  
 العطا **قال** ويقضي بالدية على القوم حتى يصل الرجل في عطائه في الدية كلها اربعة دراهم او ثلثه  
 دراهم او اقل من ذلك لانه انما جعل لعاقلة تخفيفا عن القاتل من حيث لا سئل على العاقلة لم قوله لا  
 يصيب كل رجل منهم اكثر من اربعة دراهم احتمال انه اراد به في السنة الواحدة واحتمل انه اراد به في السنين  
 الثلثة وعلى هذا بدل لفظ الرواية لانه لا حتى لا يصيب في الدية كلها اكثر من اربعة دراهم او ثلثه  
 دراهم **قال** فان قلت لعاقلة فكان نصيب الرجل اكثر من ثلثه دراهم من اهلهم اقرب القبايل اليهم  
 في السنين اهل الديوان حتى يصيب الرجل في عطائه ما وضعت لك لما ذكرنا ان ذلك تخفيف فيقيم اليهم  
 نظر المم وانما يصيب الي ديوانه او لاداسه وهو اخويه ثم اولاد اخويه ثم اعمامه ثم اولادهم على ترتيب  
 العصبان فان ذلك يفي القاصي والمعاون **قال** ولا يستحق العطا عندنا الا احرار المستنة فكذلك  
 قلنا اذا خرج العطا بعد القضاء لاهل او اقل احد منه بل الدية لان مال العطا فيقضي فيه بجعل لولا  
**قال** وان لم يقضي بالدية عليهم حتى يموتوا من قضيها ولم يخرج للناس عطا ثم اهلهم باعطائهم  
 الماضية لم يكن فيها من الدية شي واستقبل لصاحب الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء لان الدية  
 لم يكن واجبه عليهم فيما مضى وانما يجب عليهم بالقصاص لان الدية تجب على الجاني ثم جعل العاقلة عنه بالقصاص  
 واختلفا لغيره في ذلك على قولين احدهما هذا او قال الاخر وجب على العاقلة ابتداء ولكن لا يتأكد وجوب  
 عليهم حتى يقضي القاصي لها وانما يكون على شرف السقوط فعلى هذا القول ايضا يجازي لعقوبة من يوم  
 قضا القاصي لان تأكد الوجوب به فاذا كان كذلك اعتبر عطائهم بعد قضاء القاصي ولا يجب في الاعطية  
 الماضية لانها لم يجب فيها **قال** لو كانت عاقلة الرجل اصحاب رزق واحد ونزل شهر فقي عليهم بالدية  
 في اراقتهم في تلك سنين في كل سنة اثنتان لان مالهم اراقتهم في اخذونها والفرق بين العطا وبين  
 الرزق ان العطا يكون في السنة مرة والرزق يعطى في كل شهر او شهرين او اكثر من ذلك **قال** فان خرج  
 رزق شهر بعد القضاء وقد كان بقي من ذلك الشهر من قضاء القاصي يوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر  
 حصته يعني على حساب الثلث في كل سنة فان كانوا ياخذون الارزاق في كل سنة اشهر ولم يكن لهم  
 اعطية فخرج لهم رزق ستة اشهر بعد القضاء اخذ منهم سدس الدية لان تلك الدية موحدة في كل سنة  
 موحدة في كل خضفة سدسها وهو نصف الثلث وعلى هذا الحساب يؤخذ الدية من الارزاق **قال**  
 وان كانت لهم اراقتهم في كل شهر ولم اعطيه في كل سنة فرضت عليهم الدية في اعطائهم دون اراقتهم لان  
 عمر رضى الله عنه فرض الدية في الاعطية فاتباعه الا اذا لم يكن لهم اعطية ففرضت في اراقتهم لان ذلك  
 قاله **قال** ومن جاز من اهل البادية او اهل اليمن الذي لا ديوان لم فرضت الدية عليهم على عواقلهم

في اموالهم في تلك سنين على الاقرب فالاقرب منهم من يوم يقضي القاصي بالدية ونعم اليهم اقرب القبايل اليهم  
 في ذلك حتى يصيب الرجل من الدية في السنين الثلاثة مئة دراهم او اربعة دراهم على ما ذكرنا **قال** ومن  
 اقر يقتل خطأ ولم يرفعوا الي القاصي سنيين ثم ارفعوا القاصي عليهم بالدية في مال تلك سنين من  
 يوم يقضي لما روي في الخبر لا يعقل العاقلة عبدا ولا عبدا ولا صفا ولا اعترافا ولا يجب ذلك في تلك سنين  
 لان هذه دية وحيث بالقتل وكل دية وحيث بالقتل يجب في تلك سنين على ما ذكرنا في كتاب الديات **قال**  
 ولو اقر انه قتل ولي هذا الرجل وانه خاصه الي قاصي بالمكذبا فاقام بذلكا ليدفعه ففرض به القاصي على ما  
 من اهل الديوان بالكونه وصدة ولي الخيانة في ذلك ولدته العاقلة لم يجب عليه في مال شي لان يكون  
 له عطا معهم فيكون عليه حصته من ذلك لانه لم يعقر مجرد القتل وانما اقر باجباب القاصي وان القاصي اقر  
 على العاقلة لان اقراره بالقتل متعديا عن القصاص منه ابتداء اجاب الدية على العاقلة وليس له ان  
 يوجب الدية على العاقلة والاقرار بالقصاص بذلك احراز عن حكم قد قضى وكل اقرار يتضمن معنى الاقرار  
 فانه لسقط حكم الاقرار وسقط عن الاخبار كما اقرار المرء بدين الاجني يحيط بجميع ماله فهو جاز لانه  
 اقرار وليس يملك سند اقله ذلك ها هنا **قال** والعهد الذي لا قود فيه بعضه في تلك سنين في ماله  
 من يوم يقضي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعقل لعاقلة عبدا وحيث في ماله ويقضي به في تلك سنين لان  
 هذه دية وجب بالقتل **قال** ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر لان التاخر لا يجري فيما بينهم فلا حكم  
 كل مصر معصوم عليه في سرق ونقود ومهور ونسائه ونقاد قول قاضيه فلهذا في حكم عقله ويعقل  
 اهل مصر عن اهل سوادهم وقراهم لان التاخر يجري فيما بينهم فان سواد كل مصر منزله فناءه وفناء الدار  
 يبع لها **قال** وان كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لان استيقان اهل  
 الكوفة فيجوز لدية عليهم **قال** ولو ان قوما من اهل خراسان اهل ديوان واحد فخلعت في لسانهم  
 منهم من له ولا ومنهم من العرب ومنهم من الاولاد جنا بعضهم جنانية عقل عنه اهل رايته واهل قيادته  
 وان كان غير اقرب اليه في النسب لانهم انصاره دون اقرباياه فان كان عدد اهل رايته قليل من راي  
 من اهل الديوان حتى يجعلهم عاقلة واحدة على ما ذكرنا من قبل ان يضمن اليهم اقرب القبايل وانما ذلك  
 الى الامام لان ذلك بمنزلة ابتداء حكم عليهم وابتداء الحكم الى الامام **قال** ومن لا ديوان له من اهل  
 البادية ويحكمونهم لعاقلة على الانساب وان تناعدت منازلهم واختلقت المادات لان نصرتهم بالانساب  
 او لم يكن لهم ديوان وهذا اذا كان الرجل من العرب فاما اذا كان من العرب فقد ذكرنا اختلاف المذاهب  
 فيه **قال** لا يعقل اهل البادية عن اهل الامصار الذين عواقلهم بالعطا ولا يعقل اهل العطا عنهم  
 وان كانوا اخوة لان تناعد اهل البادية عن اهل الامصار اكثر من تناعد اهل مصر اخوة ان اهل  
 مصر لا يعقلون عن اهل مصر اخوة كل مصر باحكامه كذلك ها هنا **قال** ومن جاز جنانية من اهل  
 مصر وليس في عطا واهل البادية اقرب اليه وسكنه في مصر عقل عنه اهل الديوان من ذلكا لمصر  
 لم يكن فيه منهم عطا لان مسكنه اذا كان في مصر كالناصر والمعاون باهل الديوان في ذلكا لمصر وان لم  
 يكن لم فيه عطا **قال** وان كان لاهل الذمة عاقلة معروفة سعاقلون بها فقتل احدهم قتيلا  
 خطا فندبه على عاقلة بمنزلة المسلم لان حكم اهل الذمة مسمى على حكم اهل الاسلام فيما امكن سواد  
 وهذا حكمنا عليهم اذ ارضوا البناء وان لم يكن لهم عاقلة سعاقلون بها ما لدية في ماله في تلك سنين من  
 يوم يقضي بها عليه لانه لا عاقلة له فالدية يجب في ماله **قال** ولا يعقل المسلم عن كافر ولا كافر عن

ضم اليه الامام



سلم لانه لا يصير بعضهم بعضا ولكن انما يتعارفون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله مله واحدة الا ان  
بعضهم عدو لبعض صاحبها ويدعيه فلا يخرج من ذلك عن حيز الناصر **قال** واذا كان القاتل من اهل الكوفة  
وله عطا فلم يقتل بالدية حتى حول ديوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه يقتضي بالدية على عاقلة من اهل  
البصرة لان الدية لا يجب على العاقلة الا بقضاء القاضي فحين وقت القضاء وعند القضاء كانت لهرة من اهل  
البصرة فذلك كان العقل عليهم وعسله وقضاها على عاقلة بالكوفة ثم حول الى ديوان البصرة كانت بالدية  
على عطا به البصرة حصة لان ذلك ماله وهذا يدل بان القاتل يوجد منه ايضا كما يوجد من العاقلة وماله  
او سلبا العاقلة بعد القضاء عليهم وبعد اخذ البعض منهم من اليمام او بالقبائل منهم في السبل لا سلبا منهم  
تحويله الى بلد اخر لان منهم غيرهم اليمام ليس فيه بعض القضاء الاول لان معنى القيمة على حمة البقية لا سلبا  
الاستقال فانه يحتاج الى بعض القضاء الاول **قال** ولو كان رجل مسكبه بالكوفة وليس له عطا فقتل جلا  
فلم يقتل عليه حتى حول عن الكوفة واستوطن البصرة فانه يقتضي بالدية على عاقلة بالبصرة لما ذكرنا انه  
يعين يوم القضاء ولو كان يقتضي بها على عاقلة بالفرقة لم ينتقل عنهم لان فيه نسخ قضاء القاضي وكذا البايد  
اذا اتى القاضي بالديوان بعد القتل لا يكتفى بقضاء القاضي بالدية على اهل الديوان كان ذلك بعد القضاء  
على عاقلة بالدية لم يحول عنهم والمعنى ما ذكرنا **قال** ولو ان قوما من اهل البادية قتل بعضهم  
بالدية في اموالهم في ثلث سنين فادوا الثلث والثلثين او لم يودوا شيئا حتى جعلهم الامام في العطا  
صارت للدية عليهم في اعطائهم وان كان قد قضى بها اول مرة في اموالهم لان العطا من اموالهم هذا اذا كان  
مال العطا من حسن ما قضى به عليهم من الدية وان لم يكن من حشبه كما اذا اتفق عليهم بالدية من الابل  
فانه لا يتحول ذلك الى دراهم والدرهم الذي هو اعطاه ولا في تحويله الى دراهم فخرج القضاء  
ولكن يودي ذلك الجلس من مال العطا **قال** واذا قتل ابن الملاحة رجلا خطأ وعقلت عنه عاقلة  
الام ثم ادعى الاب رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب ولا تنتفع بقدر ما مضى من السنين  
بعد دعوى الاب لان سائر الدية استرد الى وقت الاعلام وسن وجوب الدية على عاقلة الاب وان  
عاقلة الام اخذت عطا فخرجوا عليهم ويرجعون في ثلث سنين من يوم القضاء لا ينتفع بالماضي  
من السنين بعد دعوى الاب لانه انما يصير من القضاء وعاقلة الام صحت الدية موجه فيرجعون كذلك  
وكذلك اذا مات المكاتب ولد حر وتروا فاعلم بغيره واكاتبه حتى خايبه وعقل عنه قوم امه م اديت الكذابة  
لانه يرجع عاقلة الام على عاقلة الاب بااد والانه ادوا عنهم لانه لما ادت كاتبه حكم بحرته في اخرج من اجزاء  
حيوته حر ولا ولد له الى نفسه من ذلك الوقت والجنابة كانت بعد ذلك كما في المسئلة الاول وكذلك رجل ارجع  
ان يقتل رجلا فقتله فقتل عاقلة البهي الدية رجعت بها على عاقلة الامران كان الامر منه وفي مال الامران كان  
بافران في ثلث سنين من يوم يقتضي بها القاضي على الامرا وعلى عاقلة لانه هو الذي اخطاهم في الضمان فغلبت عليهم  
او على عاقلة الخلاص ان كان الامر منه وانما سدد ذلك الى وقت الامر بالقتل فيرجعون عنهم كافي المسلمين  
الاولين وان كانوا اجمعوا في اول الامر يقتضي بها اول الجنابة على عاقلة البهي لان البهي هو المباشر لعاقلة  
البهي على عاقلة الامر وكما اخذ في الجنابة من عاقلة البهي شيئا اخذ من عاقلة من عاقلة الامر من ذلك  
لما ذكرنا وليس هذا كما لو كان الاب عبدا والام حر حتى ابيته جنابة وعقلت عنه عاقلة الام ثم عتق الاب ولا  
ولله اليقنة لم يرجع عاقلة الام على عاقلة الاب لان الاول انما ثبت للاب لم يثبت له وهو العتق ولا يرجعون عليه  
لانهم حينما عقلوا عقلوا عن انفسهم ولا يرجعون عليهم بالعتق ولا يرجعون عليهم بالعتق كما ذهب خلاى النيات

النسب ان ذلك يستند الى وقت العلوق والجنابة كانت بعد وهذا هو الاصل ان الجاني اذا انتقل من ولايه الى ولا  
سجادة لم ينتقل جنابته عن الاولين سواء كان وقع بها القضا او لم يقع وان انتقل من ولايه الى ولايه  
مثل دعوى الاب ولد الملاحة ونحو ذلك تحولت الجنابة الى الاخرين سواء وقع بها القضا او لم يقع وان لم يخلع حال  
الجاني ولكن العاقلة استحال الى عاقلة اخرى كانت العترة للقضا فان كان قضاها على الاول لم ينتقل الى الاخر  
او ان لم يكن قضاها على الاول فانه يقتضي بها على الاخرى لانه لم يتأكد بالقضا وعلى هذا المخرجي هذه المسائل  
**قال** ولو ان ابن الملاحة قتل رجلا خطأ فقتل القاضي القاضي بالدية فادوا الثلث ثم ادعى الاب وحضر واجمعا  
فانه يقتضي لعاقلة الام بالدين الذي ادعى على عاقلة الاب في سنة مستقبلة لانهم لو ادوا الجميع كانوا اسرجوت  
عاقلة الاب بجميع الدية في ثلث سنين فاذا ادوا ثلث الدية يرجعون بذلك الثلث في سنة واحدة وسيله بهم  
قتل اهل الجنابة لان ديتهم اقوى لانه لا يسقط ابداله صادر دينا في ديتهم فيستوفي منهم ان تركتهم اذ الساق  
فاما الثلثان فيل شرف السقوط لان العاقلة اذا مات بطل ما عليهم لانهم انما يتحملون لغوهم عاقلة فاذا ما  
خرجوا من ان يكونوا عاقلة فذلك المعنى يداهم قبل اولى الجنابة وسقط العقل عن عاقلة الام وقضى الثلثين  
الباقيين على عاقلة الاب في ثلث سنين بعد السنة الاولى لما ذكرنا ان دعواه لسوله وسند واجابة كانت  
بعده وكذلك ان المكاتب الذي وصفنا ذكرنا ان اعتقه لسد الى اخرج من اجزاء حيوته والجنابة كانت بعد  
**قال** واذا كانت المرأة حر مولاة لبني تم محمد رجل من همدان فولدت غلاما فاعاقلة لولد عاقلة  
امه بنوا بتم لانه لا عاقلة له من قبل الاب وان جاز به فلم يقتضي بها القاضي على عاقلة الام حتى عتق الاب فان  
القاضي حول ولاه الى مولاي ابيه لما ذكرنا فخرج من الاب اذا عتق حر ولا ولد له اليقنة لان الجنابة التي جازها  
فقتلها على عاقلة امه لا يحولها عنهم لان الجنابة حصلت في حال كان مولاي امه وولا الاب حلت في الحال  
ولم يستند اليها قبله وكذلك اذا اخرجت بيرا قبل عتق ابيه فليسقط فيما السان بعد عتق ابيه انه يقتضي بالدية  
على عاقلة الام لان الوقوع يستند الى وقت الحفر وولاة كان لعاقلة الام وقت الحفر والحكم في ذلك حتى ثبتت  
الدية على عاقلة ام الجاني ان كان الجاني بالغا لانه ولي نفسه والحق عليه بمر الان العاقلة تتحملونه عنه فكان  
في تحويله الى عاقلة هو الجاني وان كان صغيرا فابوه الذي عتق لانه وليه ولا نسبه هذا ان الملاحة وابن  
المكاتب والفرق ما ذكرنا هناك ثبت على سبل الاستدلال والجنابة كانت بعد فاما هذا فانه ولا محل في ذلك  
الجنابة ولا سدد **قال** وكذلك امراة مسلمة مولاة لبني تم حجابية او حضرت بيرا فلم يقتضي بالجنابة  
حتى ارتدت وبخت بدار الحرب فخرجت فاعتق رجل من همدان ثم وقع في البير رجل فأتى في البير رجل  
اخر فأتى مقتني بذلك وبالحاجة التي كانت جنتها على بني بتم ولا يتحول العقل عنهم لان الاول انما تحول الى المقتول  
في الحال ولا يستند فصار الجواب فيه كما ذكرنا فاجواب في المسئلة الاولى **قال** حر في اسلام ووالا اسلامي ما دام  
الاسلام ثم جنى جنابة عقلت عنه عاقلة الذي والا لانه عاقلة وان صار فان عقابوا عنه ولم يعق بها ثم اسروا  
من دار الحرب فاشترى رجل واعتقه حر ولا ابنه وصار مولاي ابنه لان ولا العتاقه اقوى من ولا المولاة  
لان ولا العتاقه لا يحمل الفسخ ولا المولاة لا يحمل الفسخ فذلك المعنى حر ولا نسبه الا انه لا يرجع عاقلة الذي  
كان ولاده على عاقلة مولاي الاب في لا يرفق تلك الجنابة عنهم وان لم يكن قضا القاضي بها عليهم لانه حينما جنى كانت  
جنابته على عاقلة مولاي الوالا وولا الاب بالعق حدث في الحال والجنابة كانت قبله وخرجت هذه المسائل  
في الاصل الذي ذكرنا **قال** وكذلك لو اخرجت بيرا قبل ان يوسر ابوه ثم وقع فيها السان بعد عتقه فان ظنك  
على عاقلة الذي والا دون عاقلة ابنه لما ذكرنا ان الجنابة وقعت بالحفر وقت الحفر كان مولاي الذي والا



فانحسرت في بيته مع الجاني على ما ذكرنا ان الحق عليه فكان الخصم في تحوله الى العاقلة هو الجاني **قال** ومن اسم ولم يوال  
احدا حتى قتل قسلا حفظا فلم يقص به حي والارحلام من يقيم فخر جناية اخرى فانه يقضي بالجناية على ما يدلل المال ويقضي  
بحول ولايته جماعة المسلمين وسقط مولاه الذي والا لانه لما حدث الجناية قتل عقدا الموالاة وجب ذلك على بيت المال  
لانه عاقلة لانه لا يترك في دار الاسلام دم هدر لقوله صلى الله عليه وسلم لا سئل في دار الاسلام دم مفرج فماتت  
ولاه لقتل المسلمين لم يرجع مولاه مع رجل اخر وكانت الجناية الثانية على بيت المال ايضا وكذلك لو سئل لم يوال  
حطاصل ان موالا احدا ولم يرجع الرمية حي والارحلام وقت الرمية فتقتل رجلا كانت مولاه باطلة لان  
جنايته بالرمية عند الاصابة والرمية حصلت في حال كان ولاؤه لبيت المال فلا يجوز ان يغير بموالاه وبطله  
حزبيرا في الطريق فلم يقع فيها احد حي والارحلام وقع فيها رجل فمات فان دقة العسل عليه في ماله وموالاة  
الذي والا صحيحة ولا شبه ما يقضي قبله من الرمية والجناية لان البيوت جناية يجب بها ارض حتى يعطى فيها  
الانسان فقتل والا وليس في عقبة جناية فارت الموالاة بخلاف الرمية لان الرمية بنفسها جناية توجب الفرق بينهما  
ان الرمية اذا وجدت لم يملك صاحبها رد هاف كانت الجناية متحققه منه بالرمية الا ان حكمها بطريق الامانة فاذا  
كان كذلك فقد ثبت الموالاة في بيت المال فلا يجوز ان يغيره واما الحضر فاما ملك صاحبه رده لان صاحبه يملك ابطال ذلك الفعل  
بان يكسبه وسيد راسه بما ليس به الا اباد الا ان له دية يجب فيها له في تلك سنين ولا يوجد من بيت المال ولا من غيره  
الذي والا لامن بيت المال فلا يوجد لانه لو عقل عند بيت المال بطلت مولاه وقد ذكرنا ان مولاه صحيحة  
وهذا لان الموالاة كانت لبيت المال ولكن لم يكن متأكدا وكان تعرض الفسخ بان يكسر ليس الجاني فاذا كان كذلك اخل  
ولاؤه الى الذي والا فلا يجب على بيت المال فكذلك لا يوجد من عاقلة الذي والا لانه بعد ما عقده لم يوجد منه  
جنايته فصار هذا كاجل من عرض الناس حتى خايقه وليس له عاقلة ان جنايته يجب في ماله **قال** ولذلك الرجل  
ويوال رجله بريما ويحي او يحضر بيرا من بيت المال الى اجل فهو بمنزلة هذا ان اذ اجني ارمي فهو على الوالي  
الاول لا ينتقل عنه ابد او اما في حضر البير بالجناية فيه عليه في ماله وولاه للآخر والفرق ما ذكرنا واستشهد  
في الاصل وقال الاتري ان حضر البير لم يقع في البير جناية حتى تحول بولاية الى رجل اخر فوالاه وعاقلة ثم جانيات  
تكره كان عقلم على عاقلة المولى الاخر علم حضر البير ولم يعلم بين هذا ان الانتقال من ولا الى ولا بعد حضر  
جنايته وبعد الرمي لا يجوز **قال** وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول لو ان رجلا قتل رجلا حفظا فلم يقص عليه بالدية  
حتى صاحبه على عشرين الف درهم او على العيدين او ما ياتي بمير وثلاثة الف شاه وثلثا يبعث لم يجد ذلك ورد اليه  
ورثته لان هذا الاشياكلها مقدرة منصوص عليها باخر الزيادة على حقه يودى الى الربا واستدلوا بهذا  
المسئلة ان الدية من الاصناف الستة بالاتفاق على ما ذكرنا في كتاب الديارات ولو قضا القاضي بالف دينار  
فضاح على عشرين الف درهم جاز لانه لما قضى بالدينار فقد جاز ذلك ديناه عليه واذا صاحبه على عشرين  
درهم كان ذلك بدلا عن الالف دينار التي قضى بها القاضي في بيع الدين الذي طلبه جاز لان الله يشترط القيس مثل  
الاقترا في ذلك صرفه وكذلك لو صاحبه على ما ياتي بعينه الا ان هاهنا لا يشترط القيس لانهما لغزاق  
عين بدلين **قال** ولو اقر رجل بقتل رجل عند القاضي فقال الموالاة لا علم لي بدينه فاقص له في ماله  
يقضي القاضي بالدية في مال الجاني ثم اقام ولي الجناية البيعة واراد ان يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك لانه  
قد ناك على الجاني في ماله بالقتل والقضا لا ينقص لولم يقص بها حتى اقم بينه فقضى بها على العاقلة لان  
هذه البيعة تعيد فايدة لان اقراره بقتل رجل في حق نفسه ولا يهل على العاقلة فقيام هذه البيعة بقتل رجل  
على العاقلة بخلاف سائر الحقوق اذا اقر بها لا تعقل البيعة عليه لان قيام البيعة هناك لا يقبل الاما افاد

الاقرار **قال** رجل من اهل البادية حفر بيرا في الطريق ثم ان الامام بعث اهل البادية الى الامصار فتفرقوا  
فيها وصاروا اصحابا عطية ثم وقع في تلك البير انسان كانت الدية على عاقلة يوم مات الرجل في البير لان  
الرجل الجاني لم يخرج من سسه ولم يحول الى جناية اخرى وقد ذكرنا في ذلك الاصل انه اذا لم يختلف حال الجاني  
ولكن العاقلة استخالت الى عاقلة اخرى كان الاعتداد في ذلك الوقت العصاص فان كان قد قضى على الاولي  
لم ينتقل الى الثانية وان لم يكن قضى بها على الاولي فانه يقضي بها على الثانية وكذلك لو حضر وهو من اهل  
العظام ابطال الامام عظامهم وردهم الى سابعهم فتعاقبوا عليها ثم مات انسان في البير كان على عاقلة اليوم  
وجيل في الثانية والمعنى ما ذكرنا **قال** ان اهل عطا الكوفة حتى رجل منهم جناية فقضى بها على العاقلة ثم حتى  
قوم من قومه اهل البادية ومن اهل مصر لم يكن لهم ديوان وجعلوا مع قومهم عقلا معهم ودخلوا فيما  
قضى به ولم يقص به من الجناية فلا يدخلون فيما قتل ذلك لانهم صاروا اهل النمرة الواحدة ودخلوا فيما  
بده ومالم يقص ولا يدخلون فيما اذ قتل ذلك لانه ضم اليهم بعد الادا كالا سركون فيما ادوا **قال** واذا  
كانت العاقلة واحدة فلحقها زيادة ونقصان اشركوا في حكم الجناية قبل الجاني تو بعلمها الا فيما قد سبق ادان  
لان العاقلة اسم يحل جميعا فكذلك في الحكم الذي لهم **قال** ولو ان رجلا من اهل البادية من اهل الابل جني  
جنايته ولم يهاجني قتله الامام وقومه فحلفهم اهل عطا وجعل عظامهم الدنيا نيرم وقع الى القاضي قضا عليهم بالدينا  
دون الابل لان القاضي انا يقضي عليهم في مال العطا وعظامهم الدنيا نيرم قضا القاضي ولو كان القاضي قضا  
عليهم بانه من الابل فترفعه الامام وقومه الى العطا وجعل عظامهم الدنيا نيرم اخذوا الابل ويعتبر لان  
الابل من جنس اموال الديارات تقوى ذلك بالقضا وذلك كان ابر عليهم ايضا لانهم كانوا من اهل الابل لان  
لم يكن لهم مال غير العطا احدث قيمة الابل من عظامهم قتل القيمة او كثر لان الابل تكثر بالقتل  
الا اذ اعد عليهم ذلك احدث منهم القيمة مما كان البير عليهم لان سائر الديارات على السرور والاعتدال  
سائر احناس الدية **قال** ذبحي اسم والارحلام حتى جناية خطا بيده فلم يقص بها القاضي على العاقلة  
حي ابر او وليا المجني عليه الجاني من الجناية فله الجاني ان يحول بولاية عن الذي والا لانه لم تصل بولاية حكم  
معه عن الانفساخ ولو كان للابو بعد قضا القاضي على العاقلة بالدية لم يكن له ان يحول بولاية عنه  
لان البراء هاهنا وقعت عاقلة العاقلة الاتري انه لو وجب لهم على هذا الدرس من جنس ما لم يرم من الدية  
صار قضا صا بذلك فلما لم يرمهم الدية والما سقط عنهم بالبراءة فقد تحول بعد ما عقلا وعند التحول بعد القضا  
بما حل بخلاف الفعل الاول اذا لم يقص به القاضي لان هناك وقعت البراء للجاني عن الدية ولم يكن ذلك  
على العاقلة قصاصا كانه تحول عن ولايته قبل ان يقضي عليه ذلك صحيح **قال** ولو اقر الجاني بالجناية فقص  
بها عليه في ماله فاداه فله ان يحول بولاية عنه لان وجود الاقرار في حق العاقلة كعدمه لانه لم ينفذ  
عليهم اقراره وهذا الاول لم يصل به حكم منعه من الانفساخ ولو لم يحضر هذا الرجل ولكن التحق معهم في ديوانهم  
تحقق بعضهم بعقل عنه معهم لم يكن له ان يحول بولاية عنهم لان الذي والا ليس له ان يحوله وكذلك هو لا يحول  
لبقا وهذا لان المايح من التحول حرمان حكم العقل وقد جرى ذلك ولم يعقل عنه ولكن اخذ معهم  
العطا فان له ان يحول عنه لان السرقة في مال العطا لا تحقق فيه معنى انتقال والمال من التحول هو  
التعاقل وقد عدم ذلك والله اعلم **كتاب الوصايا** قال الشيخ الامام  
رحمه الله الاصل ان الوصية لا يجوز في القياس وفي الاستحسان يجوز وجه القياس ان جواز الوصية  
معلق بالولاية والموت بربيل ولايته عن نفسه فلم يحران بوجها لغيره كالوكاله ولان نفاد الوصية بالموت

يقص

نير



ووقت ما ينفذ لا يصادف ملكه فبطل وفي الاستحسان يجوز بالكاتب والسنة واجماع الامة اما الكتاب  
فقله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين واما السنة فلما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال ان الله سصدق عليكم مثل ما اموالكم في اخر عمركم زيادة على اموالكم وغير ذلك من الاخبار المذكورة  
واما اجماع الامة فهو ان الامة اجمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على جواز الوصية من غير ذكر  
منازع وبمع من النظر يدل عليه ان موته لا تقطع حاجته لما يكون له بعد الموت حاجات كاله في حال حيوته فذلك  
سقى له حكم الولاية في ماله ضرورية فالتكليف عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث  
افاد هذا الخبر ان الوصية للوارث باطله وكلم الفقهاء في نفي جواز الوصية ان هذا الخبر ورد بما يحتمل القول  
الله سبحانه وتعالى في الوصية للوارثين والافترس بالمعروف وحججنا في كتاب الله تعالى بالخبر المتواتر عندنا من الخبر  
وان كان من اخبار الاحاد ولكنه محل التواتر وقال بعضهم في هذا الخبر ورد بخصوص الكتاب الله تعالى لان الوارثين  
قد يكونان وارثين وقد يكونان غير وارثين مثل ان يكونا كافرين او فريسين فاجابوا هذا الخبر وحسن الوارثين الذي  
ما وارثان انه لا وصية لهما قال وعن سعد بن مالك رضي الله عنه انه قال لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وصية  
بالي كله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال بفضله قال لا قال بفضله قال بالثلث والثلث كثير انك ان  
تدع عيال لك اغنيا خير من ان تدعهم فقرا فيكفون الناس افاد هذا الخبر ان الوصية باكثر من الثلث لا يجوز لان  
النبي صلى الله عليه وسلم جعل الثلث كبر المنع الزيادة وجعل الثلث قليلا في حق الجواز وافاد ان الانسان اذا  
كان له مال قليل بالانفصال ان لا يوصي الا ترى انه قال انك ان تدع عيال لك اغنيا خير من ان تدعهم فقرا قال  
وروي ان عمر بن عبد المطلب وصي اليه ابي بكر بن جابر يوم اصابه من عليا رضي الله عنه اوصي اليه الحسين افا هذا  
الخبر جواز الانصاف والقياس ان لا يجوز لانه يتصرف باذن الموصي واذنه يتقطع بموته الا ما جازنا بالاخبار قال  
وعن عبد الله بن مسعود انه سئل عن انسان اوصي لهما من ماله فقال له السدس افاد ان السهم عبارة عن السدس  
وموجبة ابي حنيفة رحمه الله عليه ان السهم عبارة عن السدس الا اذا كان احد السهم الورثة اقل من السدس فيعطى  
ذلك الاقل لانه تحتل به ارادة السهم المعروف في اللغة وهو السدس ويحتل به ارادته سهمهما كسهم واحد فيكون  
له الاقل وفي قول ابي يوسف ومحمد السهم لا يكون عبارة عن السدس وله احد السهم الورثة وقد ذكرنا الاختلاف  
في موضع اخر قال وعن شريح انه سئل عن رجل اوصي لهما من ماله فقال احسبوا له سهمهما الفريضة واجعلوا  
سهما كاحدهما هذا اذا كان السدس فلا يعطى الا السدس في قول ابي حنيفة على ما ذكرنا من الاختلاف قال  
وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا اوصي الرجل بوصيتين فالأخريتها ملك هذا اذا كان الوصيتان متنافيتين  
ان الاخيرة اولى كما اذا اوصي ببيع عبده اوصي بعتقه او لام اوصي ببيعها فان الاخيرة اولى ويكون ذلك رجوعا  
عن الاولى واما اذا كان يمكن تنفيذهما ولا يتنافيان في فانه ينفذ كلاهما كما اذا كان اوصي ببيع ماله لرجل ولآخر فمجلس ماله  
او اوصي لاحدهما بالثلث ثم اوصي لآخر بالثلث تسر الثلث بينهما قال وعن ابراهيم في الرجل يموت ولم يخج قال لا اوصي  
بما خج عنه من الثلث وان لم يوصي فلا شيء وهذا في قول اصحابنا وعلى قول الشافعي خج عنه من الثلث وان لم يوصي  
وقد ذكرنا الاختلاف في غير هذا الموضع وعن ابراهيم قال لا بأس بان يوصي المسلم للتصاريق والتفاريق للمسلم فيما  
بينه وبين الثلث فاد ان الوصية لاهل الذمة جائز والمعنى فيه ان الوصية برؤائه تعالى لم ينهنا عن بر من لم  
يقابلنا في الدين بقوله تعالى لا ينهناكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم وان تبرؤهم  
وقد روي عن شريح مثل ذلك قال وعن ابراهيم في الرجل يستاد وورثته في الوصية فياذن له ويرجع  
بعد موته قال لهم ذلك ان ساء رجوعا وهذا اذا اوصي باكثر من ثلث ماله او اوصي لورثته ما دون سائر الورثة كان

او اوصي بعتقه

لهم الرجوع بعد الموت والمعنى بذلك ان الحق انما ثبت لهم في العين بعد الموت ولا ملك لهم وقت الاجازة فاجازتهم  
بينهم بملكوا باطل قال وعن ابراهيم في رجل اوصي لغير وارث بدين او فريضة قال هو جائز ولو اخطأ ماله اما اذا اقر  
بالدين لا يجزي فانه يجوز ان اخطأ جميع لان الموصي لا يخرج عن التصرف فالدين ككل من ممتلك المداينة ملك الاقرار  
كالمعد الماذون والوصي الماذون واما قوله اوصي لغير وارث بدين فانه اراد به اذا قال بلفظ الوصية فقلوا  
دين الذي لفلان علي وهو الف درهم او قال لفلان علي الف درهم فقد اوصيت بالفتا فهو جائز في جميع المال لان  
هذا اقرار بالدين فاما اذا كانت وصية مطلقة فلا يجوز الا في الثلث قال وعن الشعبي انه سئل عن رجل  
له دينه بنين فاوصي مثل يصيل خدمهم قال فله الثلث والربع والمعنى في ذلك ان مثل النبي مثله وعدد الورثة ثلثة فذ  
عليه مثل يصيل فيصير لربعة فصارت وصيته ربع المال قال وعن ابراهيم والشعبي قال في رجل اوصي لرجل  
بالنصف والثلث مرد ولا لفلان الثلث يمينه على خمسة اسماء لصاحب النصف ثلثة ولصاحب الثلث ثلثان وهو  
قول ابي يوسف ومحمد وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة يمينه لانك لم تذكر هذا من الاختلاف ان ساء الله تعالى قال  
وعلى قول ابي عاصم التميمي قال سألت ابراهيم عن رجل اوصي نصف ماله وثلثة ورثته فاجاز فقلت لا علم لي  
بقول ابي حنيفة لانه نصف وثلث وربع وذلك اني عند رجل نصفها ستة وثلثها اربعة ورثته ثلثة فاقسم المال على  
ذلك ولم يذكر في الاصل خلاف ذلك وهذه المسئلة على وجهين اما ان يخر الورثة او لا يخرها فان احتاد الورثة  
فالثلث فيفسر على احد عشر سهما صاحب النصف نصيب بالثلث اربعة اسماهم وصاحب الثلث كذلك وصاحب الربع  
نصيب بالربع ثلثة اسماهم فيجعل على احدى عشر سهما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله لان المذهب عند ان الموصي  
له باكثر من الثلث لا يضر بالباقي الثلث ولما على قولنا فيصير صاحب النصف بالنصف ستة اسماهم فيصير صاحب  
الثلث بالثلث اربعة اسماهم فيصير صاحب الربع بالربع ثلثة اسماهم فيجعل على ثلثة عشر سهما نصيب لكل واحد منهم  
جميع حصته واما على قول ابي حنيفة فعلى خلاف ذلك فذكر جوابه في الكتاب ونذكر الاختلاف بين ابي يوسف  
ومحمد في تخريج قول ابي حنيفة فاما تخريج ابي يوسف ان يجعل للماله ولا على شيء غير عاجل الى النصف والثلث  
والربع فصاحب الثلث والربع لا يدعيان اكثر من اربعة سماهم لان صاحب النصف بلا منازعة ثم صاحب الربع لا  
يدعي اكثر من الربع فيبقى سهم واحد يدعيه صاحب النصف والثلث جميعا فيجعل بينهما نصيبين باكثر من المال  
سبعة فيعطى كل واحد منهما سهما فيبقى ثمانية اسماهم اسون من اربعة سماهم جميعا فيجعل بينهم اثلاثا وثمانية على ثلثة  
لا يستقيم فاصيب ثلثة في اصل الحساب وموانا عشر فيكون ست وثلاثين وقد كت اعطيت صاحب النصف  
من سهمين بلا منازعة صار مضروبا في ثلثة ومن سهما صار مضروبا في ثلثة فيكون تسعة اسماهم وصاحب الثلث  
اصابه من سهم مضروب في ثلثة فيكون ثلثة اسماهم ثلثة اربعة وعشرون سماهم بينهما فيكون ثلثة اربعة وعشرون سماهم  
اسماهم فاصاب صاحب النصف من ثلثة ثمانية فيكون سبعة عشر وكان حصته ثمانية عشر من ثلثة  
وثلثين فانتقص نصيب سهم واحد واصاب صاحب الثلث من ثلثة ثمانية فيكون ثلثة اربعة وعشرون وكان  
نصيبه الثلث ثلثة عشر فانتقص من نصيب سهم واحد واصاب صاحب الربع اصابه ثمانية اسماهم لا غير وكان نصيبه  
الربع وهو تسعة اسماهم فانتقص من نصيب سهم واحد واصاب صاحب النصف الموصي فانتقص من ثلثة ثمانية اسماهم  
وعلى سمان من اثني عشر ثلثة عشر اسماهم فيفسر ذلك بينهم فصاحب الثلث نصيب بالثلث اربعة اسماهم وصاحب  
النصف نصيب بالثلث ايضا اربعة لان حق صاحب النصف الثلث بعد ما اخذ سهمان وصاحب الربع ثلثة وقد  
اخذ من المال عشق فيفسر سهم على احدى عشر سهما وعشر على احدى عشر لا يستقيم فاصيب احدى عشر في عشر  
فصارت مائة وثلاثين وثلثين معدا لابتداء اكتساب صاحب النصف من سمان بلا منازعة صار مضروبا

صغار اصل المسئلة الموصي في الثلث نصيب  
او ياتلث في قول ابي حنيفة رحمه الله

ثلاثة



في احدى عشر فيصير اثنين وعشرين بيت مائة وعشرون فاجعل كل عشر سهما فياخذ صاحب النصف اربعين لانه  
كان ياخذ من احدى عشر اربعة اسهم وقصدنا لكل سهم عشرون وكذلك صاحب الثلث ياخذ اربعين سهما لانه كان  
ياخذ اربعة اسهم في احدى عشر ياخذ صاحب الربع اثنين سهما لانه كان ياخذ ثلثه اسهم من احدى عشر فاجمع  
ما اصاب كل واحد منهم فصاحب النصف من اصابه اثنان وعشرون ومن اربعون فيكون حصة اثنان وثلاثون  
وكان حقه ستة وستين وهو نصف جميع المال فانقص من نصيبه اربعة واما صاحب الثلث فقد اصابه  
اربعون وكان حقه اربعة واربعين وهو نصف جميع المال فانقص من نصيبه ايضا اربعة واما صاحب الربع  
فقد اصابه ثلثون وكان حقه ثلثه وثلثين وهو ربع جميع المال فانقص من نصيبه ثلثه **قال** وعن  
ابراهيم قال اذا اوصى الرجل واعتق بدي العتق او ادهن ان العتق المختار اولى من سائر الوصايا والمعنى فيه  
ان العتق اقوى لانه لا يحتمل النقص والرجوع المحقق اذا اجتمعت في مال الميت سدا بالاقوى والا اقوى لا يترك  
انه سدا بدين الحجيم بدين المرضم بالوصية وهذا اذا اعتق في المرض او قال هو بعد موتي اما اذا قال  
اعتقوا هذا العبد عني فهو من سائر الوصايا سواء الا ان حكمه حكم سائر الوصايا لانه محتمل النقص والرجوع  
لو كان على الميت دين يباع فيه ويسقط الوصية بخلاف العتق المختار والتدبير لان العتق لا يسقط بل يسيتمه  
للمرء **قال** وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال لان اوصى بالرجل حلي من ان اوصى بالربع ولا ان  
اوصى بالربع احب الي من ان اوصى بالثلث ومن اوصى بالثلث فلم يترك شيئا افاد هذا الخبر ان ثلث الوصية خير من  
كل شيء اذا كان المال قليلا لانه ينتفع ورثته افضل من ان ينتفع غيرهم لانهم اقرب اليه والمال قد فيه  
الحسن اعتبارا بالقيمة لان الله سبحانه وتعالى جعل الثقل في العتمة الحسن في قوله ومن اوصى بالثلث فلم يترك شيئا  
معني انا اوصي بما قدر عليه ولو كان في وصيته زيادة على الثلث لكان زيدا عليه ايضا **قال** وعن الحسين  
ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما قالان يوم يرحل رجل احب الي من ان يوم يرحل بالربع ولا ان يوم يرحل بالثلث  
من ان يوم يرحل بالثلث افاد الخبر ما افاده الاول **قال** وعن ابراهيم في الرجل يوصي بالرجل بموت الرجل الموصى اليه  
فتوصي بالرجل ارحل **قال** الاخر وصيته جميعا والمعنى في ذلك ان الوصية لما تصرف بالولاية وقد كانت  
العتق ولاية الموصي الي الوصي الاول بعد ما تده فلما اوصى بالاول الثاني فقد نقل تلك الولاية اليه كذا في سورة  
فصل الوصايا **قال** وعن ابراهيم في الرجل يوصي في ام ولد في حياته وصيته فموت الوصية الموصى اليه فتوصي  
رجل ارحل **قال** الاخر وصيته جميعا والمعنى في ذلك ان الوصية لما تصرف بالولاية وقد كانت نقلت لولاية  
الموصي الي الوصي الاول بعد ما تده فلما اوصى بالاول الثاني فقد نقلت تلك الولاية اليه في امور نفسه فصار  
وصيا لها **قال** وعن ابراهيم في الاصل يوصي لام ولد في حياته وصيته فموت **قال** هو ميراث وان  
اوصى عند موته بوصية فهو لها من الثلث والمعنى في ذلك ان الوصية في حياته وصيته فموت الوصية الموصى اليه فموت الوصية  
شيئا فصار ذلك ميراثا وصار ذلك كله من الثلث واما اذا اوصى عند موته بوصية فهو لها من الثلث لانه  
اعتق بالموت والوصية باحيا لئلا يمتلئ بالمال بعد الموت **قال** وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا اقر الرجل عند موته بدين  
لوارث فانه لا يجوز الاصل وان اقر غير وارث بدين جاز ذلك ولو اخط جميع ماله والمعنى في ذلك انهم  
في اقراره لو اقرته في مرض موته لا يري ان الوصية للوارث باطله لما دينا من سبب التهمة كذا في الاقرار  
الا ان يقوم البينة على ذلك فيندين ترتفع التهمة ويجوز واما اذا اقر غير وارث بدين جاز ذلك لانه ليس  
بسبب التهمة فجاز وان اخط جميع ماله **قال** وعن ابراهيم في المرأة تضرعها الطلاق قال هي بمنزلة الرجل  
يعني في الوصية لانه تصرف في حال حضور موته فصارت كالمرء **قال** وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا اوصى

الرجل ثلث ماله فهو جاز وان اوصى باكثر من الثلث لم يجز الفعل على الثلث الا ان يحصر الورثة بعد موته  
وهم كبار وان احواروا في حياته مردود بعد موته كان ذلك لهم اما الوصية بالثلث فثاني لما ذكرنا من قبل  
والوصية باكثر من الثلث لا يجوز الا باحاطة الورثة الا ان هذه الاطراف لا تقسم بعد موت المورث فاما اذا احواروا  
في حال حياته فذلك باطل لان حقه المأجور بعد الموت لا يري انه لومات بعض ورثته في مرض موته المورث وقد  
له ورثة اخرون فيرثه لاخرين بعد الموت فثبت انه لا اعتبار اطرافهم في حال الحيوة ولو احواروا بعد الوفاة  
جازت احوارهم ونفذت وليس لهم ان يرجعوا عن ذلك لان الوصية باكثر من الثلث فاقلم حرج الورثة لا يري  
انه لو اوصى بجميع ماله ولا وارث له جاز فاذا احواروا فاقلم حرجهم ونفذت الوصية هذا في قول علماءنا  
وقال ابن ابي ليلى ليس لهم ان يرجعوا عن الاطراف سواء كانت الاحاطة في حال الحيوة او بعد الوفاة لان ذلك  
مرض مرض الموت فقد جعل حقا لورثة ماله فاذا احواروا فاقلم حرجهم وكذا الوصية للمورث على  
هذا ان احواروها في حال حياته فلم ان يردوها بعد موته عندنا **قال** ولو اوصى بالف درهم من مال رجل  
للعبد او سوب فاحاروا الرجل قبل موته فله ان يرجع عند سالم يدفعه الي الموصاله فاذا دفعه اليه حلال  
وصية في حال غير بمنزلة الهبة فصار كانه وهب مال غيره والهبة لا تقسم للاب والاشقيم والعقب كما لو وهب  
مال نفسه انه لا يجوز الاب والعقب وليس هذا بمنزلة الوصية باكثر من الثلث واذا اوصى بالورثة بعد موت  
الموصي جازت ولا يشرط فيها التسليم لان هلك اوصى من مال نفسه الا انه لم ينفذ حقا لورثته فاذا احواروا  
فقد بطل حقه وجاز من قبل الموصا حوا الوصية فلم يكن التسليم من شرط صحته وجوازها قال واذا اوصى  
لرجل بعبد في اخر موته لاخر ماله او الثلث يبلغ الف درهم والوصية تبلغ الف وخمسة مائة اما بكل واحد  
منهم ثلثان وصته وبطل منه الثلث لانه لا بد من ابطال الفعل على الثلث وليس اقدم باطالها اولى  
من الاخر فكانوا لا يستحقان الثلث سواء ذلك في الابطال وجيلن يكونوا سواء في نقص من وصيته كل واحد  
لثنا ووجه ذلك ان ينظر الى جميع الوصايا وان يلك ماله فان كانت الزيادة مقدار الثلث فينقص من حجب  
كل واحد منهم الثلث وان كانت زيفا فنقص ونفسر ذلك اذا اوصى رجل قيمته الف درهم وبثوب لآخر قيمته  
ستمائة وبنار لآخر قيمتها مائتان فذلك كله الف وخمسة مائة وثلث ماله الف فان الزيادة هاهنا مقدار  
الثلث فينقص من وصيته كل واحد منهم مقدار الثلث فلصاحب العبد ثلثا العبد ولصاحب النار ثلثا  
النار ولصاحب الثوب ثلثا الثوب فاستقام على الثلث والثلثين **قال** واذا اوصى لذي قرابته بالثلث  
فان ذوي قرابته كل رحم محرم منه قال الشيخ الامام رحمه الله هاهنا خمسة القاطن اما ان يوصي لذوي  
قرابته او لقرابته او لغيره او لا رحمه او لذوي رحمه فابو حنيفة يمتنع خمسة اسيا ذرح محرم  
واسن فضاء ما سوا الوالد والولد في الاقرب الاقرب في قول ابي يوسف الاول يدخل فيها جميع  
ذوي الرحم المحرم منه الاقرب والاعقب في ذلك سواء رجح حكم جمعه وايضا ان يوصي في الاسلام دخل في الوصية  
ذو الرحم المحرم غير ذي الرحم المحرم وكلهم سواء والاختلاف في موضعين احدهما ان يوصي لذي الرحم المحرم  
عدي حقيقته رحمه الله ولا يوصي لذي الرحم غير المحرم وعلى قوله ذوي الرحم المحرم وغير ذي الرحم سواء  
والاختلاف الثاني انه يوصي بالاقرب بالاقرب عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما استوى فيه الاقرب  
والاعقب والتفقوا انه يوصي لغير القرابة من الاقرب ولا يدخل فيه من يرثه لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية  
لوارث ولولا ذلك لاعتبر الاثنان بالاتفاق لان لفظ ذوي لفظ جامعة واذل الجماعة اسان في كمال الخبر لا يري  
ان الاخوين متعلقان الام من الثلث الى السدس وذلك في باب الوصية او الوصية احتسابا وكذا لا يوصي



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الوصية لا تكون قربة

الى الوالد والولد لانها لا تسمىان قرابة لقول الله سبحانه وتعالى والوصية للوالدين والافريقين من بين الوالدين والقرابة بين ان الوالد غير القرابة فاذا اخرج الوالد من ان يكون قريبا للاب فكذلك للاب لا يكون قريبا للاب وهل يدخل الجد وولد الجد في الوصية ام لا ذكر في التريادات انه يدخل ولم يذكر فيه اختلاف اوردني الحسن ابن زياد ان الجد وولد الجد لا يدخل في الوصية انما يدخل فيها الوالد والجد والولد وكذلك الجد وكذلك الولد واما المختلف فيه فاما قال ابو حنيفة رحمه الله انه يعتبر فيه كل ذي رحم محرم فلان الوصي يقبل بالوصية حله للقرابة فانه ما موردها قال الله تعالى وايادي القرى وقال في الزنا احرى ويقطعوا ارحامكم اولئك الذين لعنهم الله فلما كان ما مورده للقرابة وانما يجب صلة القرابة فمن كان ذا رحم محرم منه فانصرف الوصية اليه دون غيره ولان القرابة المطلقة هي قرابة ذي الرحم المحرم لانه يجري بينهما احرام مخصوصه الا ترى انه لا يجوز المناكحة كما بينهم ولحقوا اذ امكدهم ولو وهب له هبة لا يرجع وبجفتة اذا كان معسرا فاذا ثبت ان القرابة المطلقة هي قرابة ذي الرحم المحرم فانصرف الوصية اليه ولذلك يعتبر الاقرب فالاقرب عندنا في حصة رحمه الله لان كل من كان اقربا ببلية فهو اسبه بهذه اللفظة فكان اولي كافي باب العصات يعتبر الاقرب فالاقرب وفي باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب كذلكها هنا وجه قول ابو يوسف الاول ان يصير في كل ذي رحم محرم منه والاقرب والاعلوسوا انهم كلهم في استحقاق الاسم سواء الا ترى ان الوصي لا حوزته ولدا حق لعنهم لآب ولعنهم لآب في الوصية سواء ولا تعتبر الاقرب فالاقرب منهم كذلك ها هنا واما في قوله الاخر وهو قول محمد انه يدخل فيه ذوي الرحم المحرم وغير ذوي الرحم المحرم ويصرف الى كل من عتقه وابعاهم اقضى في الاسلام لان هذا اللفظ في الاعداد من اكر استعما لامن الاقربين الا ترى انه لا يقال للاخ والعلم هذا قرأى فلما ثبت هذا اللفظ لانه استعمل في الاعداد من اكر استعما لامن الاقربين الا ترى انه روي في الخبر انه لما نزلت هذه الآية وانذر عيركم الاقربين اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرباه ترك سبعين نقسا وقال لم اجد فيكم بين يدي عذاب سديد وكان بينهم ذوو رحم محرم وغيره فثبت ان ذاك الرحم المحرم وغير ذي الرحم المحرم في الوصية سواء الا انه لا يمكن ان يدخل فيه جميع اولاد ادم صلى الله عليه وسلم فيحتاج الى جد محدد في ذلك فيجعل الجد فيه من جملة اقضى في الاسلام لانه لما ورد الاسلام صار تعلقه باهل الاسلام وكان قبل ذلك يعرفون بقبائل جاهلية فابو يوسف ومحمد انا قالوا ذلك في زمانها لان ذلك الوقت ربما يبلغ الى بطنه ابا او اربعة ابا ولا يجوز ذلك اقربا من ساس من موشا هذا فلا يمكن ان يعتبر ذلك الاعتبار لان النسبة قد طالت تنوع الوصية لقوم مجهولين فان ترك عيين وخالين ومنهم ليسوا بوريثه كما اذا مات وترك ولدا اخر جميع ميراثه فان في قول اي حنيفة الوصية للعمين دون الخالين لانه لا يعتبر الاقرب فالاقرب والعمان اقرب اليه من الخالين لانها اقرب من قبل الاب الا ترى ان الولاية للعمين دون الخالين وفي قوله العمان والخالان سواء لانها تعتبر ان الاقرب فالاقرب ولو كان له من واحد وخالان كان للعم النصف والباقي للخالين لان العلم الواحد لا يقع عليه اسم الجماعة وقد اوصي بلفظ الجمع وهو قول للرواية فرائيه ولا يجوز ان يستوجب جميع الوصية فاذا دفع اليهم نصف وبقي النصف صرف اليها لانها اقرب اليه ولما استحقاق اسم القرابة فاذا اخذ العلم النصف جعل من النصف الاخر كانه لم يترك الا الخالين **قال** وقال محمد رحمه الله اذا اوصي بثلث ماله لثلاثة دخل المولى فيه لان المولى يسون الى تلك القبيلة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال مولى القوم منهم هذا اذا كانوا ممن يحصون واذا كانوا ممن لا يحصون فالوصية باطله لان المقصود من هذه الوصية العلة الا ترى ان يستوي فيه المعنى والورثة

اكثر استعمال

فتبين

فاذا

فاذا كانوا ممن لا يحصون صادرا مجهولين والوصية للمجهول باطله ثم يكلوا فيها يحصون قال بعضهم اقل من مائة نفر وقد ذكرنا الانزال في كتاب الشرب والسفعة فلا خلاف في المسئلة الا انه نص على قول محمد **قال** وقال ابو يوسف ومحمد اذا اوصي لفقرا اهل بيته فهو اقل من سبب اليه الى اقصى حد في الاسلام يسبون اليه ويعتبر ذلك ان الرجل اذا اوصي لاهل بيته فان كان الرجل من اولاد العباس فكل من كانت نسبه الى العباس من قبل الاب سواء كان هو نفسه ذكرا او انثى بعد ان يكونوا يسبون اليه من قبل الاب ومن كانت نسبه اليه من قبل الام فلا يدخل فيه لانه لا يسمي من اهل بيته الاخرى فكذلك الوصية محض فلان او لمحتاجي حصة لان المحض واهل البيت سواء كانوا يحصون ولا يحصون لان سبيل هذا سبيل الصدقة لانه حصل الفقرا والمحتاجين وجبة المتصدق عليه لا يمنع صحة الصدقة لان فاضل الصدقة هو الله سبحانه وتعالى وهو مصروف وهذا في قولهم جميعا الا ان علي بن قولاي حنيفة يعتبر الاقرب فالاقرب ولا يجوز علي بن قولاي غير ذي رحم محرم **قال** ولو اوصي بثلث ماله لآخوته وله بنتان متفرقتين وله ولد محرم وميراثه بالثلث بين اخويه سواء لان الاختصاص بالام ومم في الاستحقاق بالام سواء وليس هذا كالا الذي اوصي لاقربا فلان انه يصير في الاقرب بالاقرب عند اي حنيفة لانه لا يصح ان يقال هذا اقرب من فلان واما في حق الاخوة فلا يصح ان يقال هذا اقرب من فلان بل كلهم في استحقاق الاسم سواء اذا كان هكذا ادخلوا كلهم في الوصية هذا اذا كان له ولد محرم ميراثه فان لم يكن فلا يسمي للاخوين من الاب والام والاعوين من الام لانهم من جملة الورثة ولا وصية لوارث وللأخوين من قبل الاب بيت ذلك الثلث لانه لا يرثان فان قيل لم لا يصرف جميع الثلث الى الاخوين من الاب اذا لم يصح الوصية للاخوين قيل له انا كان كذلك لان اصله كانت حصة الى الاخوين لآب والاب واما الا ترى انه لو اوصي لورثة حارث الوصية لهم وصار رجل اوصي لبيته نفر فوات اشان منهم قبل موت الوصي فثبت في ثلث الثلث لان الاضافة اليهم كانت حصة الا ترى انه لو قال المثلث الذي اوصيته لفلان فقد اوصيت لوارثي فاما ان يكون رجوعا وليس هذا كالا الوصية بالثلث لفلان ولفلان واحدهما ميتان جميع الثلث للميت خاصة ولا يقتصر لان الميت ليس محل الوصية لفلان بوجه فلم يكن له مدخل بحسب لفظ الوصية الا ترى انه لئلا يوصيته لفلان فقد اوصيته لفلان الميت فانه لا يكون رجوعا لان الميت ليس محل الوصية **قال** واذا اوصي بثلثه لثلاثة بنين فلان فهذا لا يجوز اما ان يكون الاب بقبيلة مثل تميم وكليب ووايل ولا يكون اب قبيلة ولكن يكون هو ابا فان كانت قبيلة دخل فيه الذكور والاناث لان المرأة تقول اي من بني فلان ويصح لذلك لان الاب اذا كان اب قبيلة فلا حقيقة له من السدة واما سبب اليها مجازا السادة حص من سبب اليها مجازا كما يسبب له ذكر وهذا اذا كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون فهو باطل لان القبيلة اعم وفقر الوصية للنفقة صلة والصلة للمجهول باطله واما اذا كان فلان ابا لصبيان كانوا كلهم ذكورا دخلوا في الوصية لان لفظ البنين المذكور في الحقيقة لا يقال لربنا وسون فصرف اللفظ الى الحقيقة ما امكن صرفها اليها وقد امكن وان كانوا انا لا يدخل فيه واحدة منهم لان اللفظ لا ساء ولا وان كانوا ذكورا وانا قد اختلفوا فيه فلي قول اي حنيفة واي يوسف رحمه الله الوصية للذكور منهم دون الاناث وعلى قول محمد رحمه الله دخل فيه الذكور والاناث وهو اوصي الرواية عن اي حنيفة رحمه الله روى عنه ابو يوسف بن خلف التيمي لاي حنيفة واي يوسف ان البنين جميعا لا ينفع على الذكور لانهم حقيقة الا ترى انهم لو كانوا كلهم انا ثام يدخلوا في الوصية هذا المعنى محمد رحمه الله عليه يقول ان اسم البنين اذا ذكر يطلق ويقع على الذكور والاناث جميعا عند اشرافهم كما

ق

ين



قال الله تبارك وتعالى يا بني آدم ولم يقصر اللفظ على الذكر وخاصة لان النسب الى الجد بمنزلة النسب الى الاب في الحقيقة  
لان كثير من الناس ينسب الى الجد لغيره دون الاب لا ترى ان ابن ابي يسمي بجدك وكذلك ابو نصر من سلم يسمي بجدك  
جدك لان سلم جدك لا ابو نصر فاما نسب الانسان فدينسب الى الجد فصار حكم ابي الصلب وحده سوا **قال** ولو اوصى  
سليمه لولد فلان وله ذكورا وان كان الله بينهم سوا الاب لفظه الوكده اسم حمل المولود ذكر كان او انثى  
واحد كان او اكثر وان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية لانه دخل بحسب نسبه الولد لا ترى  
انه يورث فاما ما دخل في الموراثه دخل في الوصية فان كان له منات وبنو اب بالوصية لبقائه دون بني ابيه  
لان اللفظ من الولد يتناول البنت حقيقة ويتناول اولاد الابن مجازا فاما ان يمكن صرفه الى حقيقة لا يورث  
الي محبان فان لم يكن له ولد لصلبه بالوصية لولد الابن يستوي فيهما ذكوره وذكورهم لانهم لا يورثون من غيرهم  
الي حقيقة فصرف الى محبان فصح كلامه ولا يدخل اولاد البنات لانهم من قوم اخرين فليسوا من اولادك لان  
النسب الى الاب بلبيل انه لو كان له ولد واحد ذكر او انثى جميع الوصية له لانه هو المستحق للاسم على الحقيقة  
فلا صرف الى محبان والولد اسحق يتناول المواليد فصاعدا **قال** واذا اوصى للمحرف فلان او لغيره فلا  
فالجواب فيه مثل الجواب في قوله لغيره فلان يدخل فيه البنات وهذا اذا كانوا يحسون  
فاما اذا كانوا لا يحسون فالوصية بالخله لانه يقع على المحمول الا اذا قال لغيري فصح ان يكون ذلك  
المقصود منه التقرب الى الله سبحانه وتعالى فان كانوا لا يحسون بدفع الى جميعهم لانه بمنزلة التسمية لهم  
وان كانوا لا يحسون حاز ان يدفع الى بعضهم دون بعض الا انهم اختلفوا فيه **قال** ابو حنيفة واثبتوا  
بحوزان يدفع كله الى فقير واحد وفي قول محمد لا يجوز لاني حنيفة واثبتوا رحمهم الله ان الفقير اسم  
جنس والجيش يتناول الواحد فصاعدا لا ترى الى قول الله سبحانه وتعالى اما الصدقات للمفقير المحرم  
ولو دفع الى فقير واحد لم يكن ذلك لو ان رجلا خلف وقال عدي حيران تزوج النساء فزوج امرأة واحدة  
عقلى العبد لذلك هاهنا انصرف الى الجنس والجنس يقع على الواحد والاكسر محمد يقول ان الوصية المحرم  
واقبل الحقة في باب الميراث اسان فصاعدا لا ترى الى قول الله سبحانه وتعالى فان كان له اخوة فلا ميراث  
ولو كان له اسان من الاخوة كان لامه السدس **قال** ولو اوصى سلمه لولد فلان او بنى فلان وولد فلان  
الموصي فله المسألة على سلمه اوجه اما ان يموت احد ما قبل موت الموصي او يموت بعد موت الموصي او كان  
مستأ وقت الوصية فاما اذا مات احد ما بعد موت الموصي فانه يكون الثلث بين الحي وبين ورثه الذي  
نصف لان الموصي لما مات اولاً فقد وجبت الوصية له فاما اذا مات احد ما جاز بقية لورثته وان مات  
احدا قبل موت الموصي صار نصف الثلث للحي ونصفه مردود الى ورثة الموصي لانه مات قبل وجود الوصية  
له لان الوصية تملك بعد الموت وقد مات هذا قبل الملك فانه يكون للحي نصف الثلث لان الاضافة  
اليها كانت صحيحة وكان لكل واحد منهما نصف الثلث فلا يراد حقه بموت الاخوت وكان ذلك لورثته  
الموصي واما اذا كان احدهما حيا وقت الوصية وان كان الموصي قال في وصيته بين فلان وفلان  
فلي نصيب الوصية ولا يورثه الميت لان كل من حكمه بقسم ويجزيه مضاركا انه اوصى لكل واحد منهما بنصف  
الثلث ولذا اطلق صبي الميت رجوع الى الموصي فلا يكون للحي نصفه ولو قال فلان وفلان واحدا  
مستأ الوصية كلها سوا علم بموته او لم يعلم وروي عن ابي يوسف انه قال ان كانوا الموصي علم بموته  
فان الثلث للحي وان لم يعلم فلي نصيبه اما وجه ظاهر الرواية وذلك لانه اضاف الوصية الى اثنين  
يصح للاضافة اليه والاخر لا يصح فبطلت الاضافة فذا لم يصح اليه الاضافة وبذلك يخرج كسر الاضافة

للحي

الميت

اليه الا ترى انه لو قال ثلث مالي لفلان وميت او قال ثلث مالي لفلان وهذه الاسطوانة ان الثلث كله لفلان لهذا  
المعنى كذا هاهنا وجه رواية ابي يوسف رحمه الله ان الموصي اذا لم يعلم بموته فقد فعل لكل واحد منهما بنصف  
الوصية فلا يثبت له الا ذلك ولا يكون للحي الا النصف من ثلث الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه مصلح الحي  
منها حيث علم بموته والاخر ولو قال ثلث مالي لفلان ولغيره فالثلث كله لفلان بالاتفاق لان الاضافة الى  
غيره فاسد لان عقبة من لعقبة فاذا كان الرجل حيا فلا يكون له عقب فاذا كانت الاضافة الى عقبه باطله  
بثبوت الاضافة اليه بثلث المال فكان الثلث له **قال** ولو قال ثلث مالي لفلان ولغيره لمساكين فان نصف الثلث  
ونصف للمساكين وهذا قول ابي حنيفة واثبتوا رحمهم الله وقال محمد بن مسلم لفلان وميتا لمساكين لان  
من امل الى حنيفة واثبتوا رحمهم الله ان اسم المساكين اسحق يقع على الواحد وعلى الاكثر فاذا ذكرنا  
فيما اذا اوصى للمساكين ودفع الى مسكين واحد جاز على قولهما والمذهب عن محمد انه لو اوصى للمساكين لا يجوز  
الا ان يدفع الى اثنين لان المساكين اسم جمع فيقع على الاثنين كما ذكرنا فلهذا المعنى قال لفلان ثلثه  
وللمساكين ميتا وكذلك لو قال ثلث مالي لفلان وللحي كان نصفه لفلان ونصفه للحي لان الوصية للحي  
وصيته لله تعالى فكان كانه اوصى للاثنين **قال** فاذا قال حجوا عني حجة واعتقوا عني ثمة فقد ادا  
من الثلث لان الوصية لغاها من الثلث وان كان لاسمها الثلث فانه ينظر ان كانت الحجة حجة الا  
سلام يدي بها وان احرم الميت لان حجة الاسلام اوصى من ثمة التطوع وعلم ان اسقاط الوصي لغيره الميت  
غيره الا انه اخر ليعمل قلبه مال واما اذا كان الحج تطوعا فليس احدهما باو من الاخر فيقضي بايها  
لانهم اليه وهذا اذا اوصى لعقبة لثمة لغيره فاما اذا كان ثمة لثمة لغيره فانه يتحصان وما كان  
اولا من الثلث لان الوصية بالعتق وصية للعتق اذا كان معيناً والوصية بالحج وصية لله سبحانه وتعالى  
فتقارب في وصية وتختلف في تحصيلها في ذلك بخلاف ما اذا كانت التسمية لغيره لانهما وصيتان لله تعالى  
فان كانت الوصية للحج الغرضية يبدأ به لانه اقوى واهم اليه وان كانت الوصية للحج التطوع يبدأ بما بدأ به  
الميت على ما ذكرنا **قال** واذا اوصى بالثلث لفلان وهم اربعة فاثبت الثلث لفلان وولد الا ولده  
لغيرهم مات الموصي فالثلث لولد يوم يموت الموصي لان الوصية مدد بعد الموت فانصرف ذلك الى الموجود في  
يوم الموت الا ترى انه لو اوصى بثلث ماله لغيره فمات بعد موته وتوالت الوصية وكذلك لو قال ثلث مالي  
لموالي فلان وفلان عري لغيري واليه الذي اعقمتهم ثم مات منهم ميت واعتق فلان عدل مات الموصي بالثلث  
لواليه يوم مات لما ذكرنا ولو كان لفلان مواليا اعقمتهم وموالي اعتقوا كما اذا لم يكن الرجل من العرب لم  
يبين لاني العريقين اوصى فالوصية باطله لان الموصي لم يجزى والوصية لغيره محمولين باطله لان المولى  
ذكر ويراد به الموالا الاسفل ويراد به الموالا الاعلى فلا يكتفى بالجمع بينهما لاختلاف معاصدهما لان المقصود  
من الوصية للاسفل بزيادة العام والوصية الاعلى السكوت على الثمة فاما استبعاد وان لا يكتفى بالجمع بينهما  
وروي عن ابي حنيفة رحمه الله في رواة اخرى ان الثلث للمولى للاسفل لان قصده بالوصية البر والناس  
يعتقدون بالبر الموالا الاسفل دون الاعلى لا ترى انه لو وقف على ماله كان للاسفل دون الاعلى كذلك  
هاهنا وروي عن ابي حنيفة رواية اخرى او الثلث بين العريقين نصفين لان الاستحقاق بالام ومير  
فاستحقاق الاسم سوا الا ترى انه لو اوصى لاختوته ولداخ لاب وام واخ لاب وام او الثلث بينهم لاختق  
الاسم كذلك هاهنا **قال** واذا اوصى بثلث ماله لفلان وله مال فملك ذلك المال اقل لم يكن لغيره  
لم الثلث ما مضى بثلث ماله يوم يموت لان الوصية تملك بعد الموت ولان الرجل لا يكون ماله ابد اعلى











فاجعل ذلك للمال وثلث المال مثل ذلك وهو مائتان واثنان وخمسون وجميعه ثمانية ومائتين  
وسن ان السيف صار لثلاثة وستون سهما لاننا جعلنا ثلث المال مائة وستة وعشرين سهما والسيف نصف ذلك  
لان السيف من المال لان جميع ماله مع السيف مائة وستة وعشرين سهما والسيف نصف ذلك  
لثلاثة وستون سهما فادفع لاهل الوصايا من السيف مقدار وصاياهم لصاحب الجميع تسعة وعشرون سهما ولصاحب  
الثلث خمسة ولصاحب السدس سهما فبقى من السيف سبعة وعشرون سهما ولا وصية بينهما لاحد وقد اخذت  
من المال تسعين سهما لصاحب الثلث وثلثين سهما لصاحب السدس بذلك سبعون سهما وقد بقى نصف الثلث من  
الدرهم وذلك لثلاثة وستون سهما وقد اخذت من المال تسعين سهما فادفع سبعة وعشرين من السيف الى الورثة  
مثل ما اخذت من ماله سبعة وعشرين وصحها الي يثله وستين وهو نصف الثلث فصار كمال الثلث خمسة  
وستون سهما من المال وخمسة من السيف ولصاحب السدس اثنان وثلثون اثنان من السيف وثلثون من الصات  
ولصاحب السيف تسعة وعشرون كل ذلك من السيف فصار حصة ذلك مائة وستة وعشرون وللورثة  
مائتان واثنان وخمسون سبعة وعشرون من السيف وما بقى من الصات وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
ولم يذكر قول ابي يوسف ومحمد فلي قولهما فيفسر على القول فيجعل للسيف على ستين سهما فصاحب السيف يضر  
جميع سنة وصاحب الثلث يضر بالثلث مائتين وصاحب السدس يضر بالسدس مائتين لان السيف اجتمع فيه  
وصايا ثلث وصية يثله ووصية السدس والسدس يخرج من سنة فلهذا جعلنا الحساب على ستة اسهم ولكل  
القول صار السيف على تسعة اسهم فلما صار للسيف لعل القول على تسعة اسهم صار من كل مائة من الصات  
على ستة غير عول لانه لا حاجة الى القول في الصات ومعنا خمسة درهم من الصات فصار الحصة  
على ثلثين سهما بالثلث من ذلك عشرة والسدس من ذلك خمسة فصار حصة الوصايا اربعة وعشرين حصة  
عشر في الصات وتسعة في السيف فاجعل الثلث على اربع وعشرين وثلث المال مثلا ذلك ثمانية واربعون  
فيقسم الثلث بينهم لصاحب السيف ستة اسهم كله في السيف ولصات الثلث ثمانية وعشرون من الصات  
وسهمان من السيف ولصاحب السدس ستة وجميعه اربعة وعشرون **قال** ولو اوصي لرجل بالثلث  
ولاحد بثلثي قيمة الف درهم وله الف درهم سوى ذلك فاجواب فيه ان على قول ابي حنيفة ثلثا العبد  
لصاحب العبد ولا منازعة والثلث استوت فيه منازعتهم فيقسم بينهما فيجعل العبد بينهما على ثلثه  
لحاجتهما الى الثلث وسهمان خلا عن دعوى صاحب الثلث وسلم صاحب الثلث بالامانة فله سهم استوت حصة  
فيه وهو بينهما فانكسر فاضربا بين في يثله فيكون ستة والثلثان من ذلك اربعة خلعت عن دعوى صاحب  
الثلث سهم لصاحب العبد لا منازعة وسهمان استوت منازعتهم فيه فيقسم بينهما الكل واحدهما سهم فاذا  
صارت العبد بقيمة الف درهم على ستة صار كل الف من الصات على ستة فتكون الالفان اثنان  
الثلث من ذلك اربعة اسهم فصار له خمسة اسهم اربعة من الصات وسهم من العبد ولصاحب العبد خمسة اسهم  
كلها في العبد ولا وصية له في الصات فصار وصيتهما جميعا عشرة اسهم فاجعل ثلث المال على عشرة اسهم  
فالثلثان عشرون حصة يثله وسهمان استوت منازعتهم فيه فيقسم بينهما الكل واحدهما سهم فاذا  
والالفان عشرون سهما فادفع وصيتهما من العبد فوصيتهما صاحب العبد خمسة وهو النصف ووصيتهما صاحب  
الثلث سهم من العبد وهو خمس ما بقى من العبد فادفع وصيته صاحب الثلث من الصات وذلك عشرة  
سهم اربعة اسهم وهي حصة على ما ذكر من الاصل وقد بقى من العبد اربعة اسهم لو وصيته فيما فادفع  
ذلك الى الورثة لئلا يلم بالثلثان لان الوصي له بالثلث احد من الالفين وقد جعلناهما على عشرين سهما

ستون

وصية تجميعه

او حقه اسهم حتى يكمل لهم الثلثان فصار للوصي له بالعبد خمسة اسهم من العبد وذلك نصفه وصار للوصي له  
فالثلث اربعة من الصات وذلك خمسة لاننا جعلنا الصات على عشرين سهما واربعة من عشرين حصة  
العبد سهم وذلك حصة النصف وجعل الورثة عشرون سهما وبقي الثلثان ستة عشر سهما من الصات وذلك  
اربعة اجزاء واربعة اثنى من العبد وذلك خمسة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واما على قولهما فيفسر  
على طريق القول فصار صاحب العبد يضر بجميع يثله وصاحب الثلث يضر بالثلث احصا الى حصة يثله وذلك  
يثله فصاحب العبد يضر بجميع يثله وصاحب الثلث يضر بالثلث سهم وصار العبد على اربعة اسهم على الصا  
العبد على اربعة اسهم بعد القول صار كل الف على يثله غير عول لانه لا حاجة الى القول في الالفين فصار  
الالفان ستة اسهم فلكل وصا له بالثلث سهمان من ذلك فبين ان وصيتهما ستة اسهم وصيته صاحب العبد  
كلها في العبد ووصيته صاحب الثلث يثله اسهم سهمان في الصات وسهم في العبد فاجعل ذلك يثله المال  
ثلث المال واجعل العبد على ستة اسهم فادفع اليها وصيتهما من العبد لصاحب العبد يثله اسهم ولصاحب  
سهم وبقي سهمان لا وصية فيما فادفع ذلك الى الورثة حتى يكمل لهم الثلثان لان صاحب الثلث احد سهمين من  
الصات وانقص نصيب الورثة فادفع سهمين من العبد حتى يكمل لهما الثلثان وقد جعلنا ثلث المال  
والعبد على ستة اسهم واذا صار الثلث على ستة اسهم فالثلثان يكون على اثني عشر وادفع وصيتهما  
الثلث من ذلك سهمين لثمنهما من العبد الذي لا وصية فيها الى عشر اسهم حتى يكمل لهم الثلثان فصار  
للورثة عشرة اسهم من الصات وسهمان من العبد وللوصي له بالعبد يثله اسهم وذلك نصف العبد كله  
في العبد وللوصي له بالثلث سهم من العبد وذلك سدس الالفين وهو سهمان من اثنا عشر **قال** واذا  
كان للرجل عبدان يقيمهما سواء لاما له غيرهما فوصي لرجل باحدهما بعينه ولاخر ثلث ماله فان الثلث يضر  
بينهما على سبعة اسهم فالعبدان هذه المسئلة وما حاشتها تبني على سلتين احدهما وهو ان الثلث يضر على  
طريق المنازعة عند ابي حنيفة وعندهما فيفسر على طريق القول وقد ذكرنا هذه المسئلة والمسئلة اثنا  
ان المذهب عند ابي حنيفة ان الوصي له بالثلث لا يضر بالثلث الا في ثلث وصايا ائنه يضر  
بجميع ما اوصي له ولو وصيته بالدرهم المسئلة كما اذا اوصي لرجل بالف درهم ولاخر بالفي درهم وثلث ماله  
الف درهم ان الثلث يضر بينهما الا ان اوصي بثلث كل واحد بجميع وصيته والثانية الوصية بالعق لا  
وصيته بالمجابه على اجازة الورثة فاذا اردتها انقص الوصية فيسكن بيقين ولا يضر بها لو وصيته  
المعسوخة لانها اذا انقصت يمين جعل كانه اوصي لكل واحد منهما بالثلث وانما قلنا انها معسوخة يمين  
لانه لا سقي حال من الاخر الى ما يد لو طهر لثالث مال اخر لا سقي هذه الوصية وهي الزيادة على الثلث فلا  
يلزم على هذا ما اذا اوصي لاحدهما بالثلث ولاخر بالسدس ولم يجر الورثة ذلك انه يضر بكل واحد  
بجميع وصيته لان الوصية بالثلث لا يتوقف على الاجازة الا ترى انه لو انفق وصي فله ثلث الوصية  
معسوخة لانه صادفت محل الوصية الا انه عند الاجماع ظهرت الزيادة فيها قاله بالدرهم عليها بنيت  
على حساب نصيبهما ولا يلزم على هذا ما اذا اوصي لاحدهما بالف والاخر بالالفين وثلث ماله الف درهم فزادت  
الورثة ذلك فانه يضر صاحب الالفين بالالفين وان كانت تلك الزيادة معسوخة لان غير معسوخة  
سنتين يجوز ان يظهر له مال اخر فتقضى الوصية بخلافه ما اذا باع عبدا من رجل وصابه بالف درهم  
وباع عبدا اخر من رجل وصابه بخمسمائة درهم وذلك لا يخرج من الثلث ان الثلث يضر بينهما الا ان



ويضرب صاحب المال بالزيادة كذلك لو اعتق عبدا في مرضه قيمته الف درهم فاعتق عبدا اخر في مرضه قيمته الفان  
 ولا مال له غيرهما ان التلت نعم بينهما وسقط عن الذي قيمته الفان لنا الف وعن سعيته الذي قيمته الف درهم  
 التلت الف لان كلتا الوصيتين غير مفسوخة سقين بخوران يظهر له مال اخر فتجوز الوصية لهما فان قيل هذا  
 العذر باطل انما غير مفسوخة سقين بخوران يظهر له مال اخر لانه اوصي بثلثه لرجل وثلثه لآخر ولا  
 مال له غير فزدت الورثة ذلك فان صاحب التلتين لا يضرب عبدا بالثلث الزايد وان كانت الوصية غير مفسوخة  
 سقين بخوران يظهر له مال اخر فيفقد تلك الوصية فبطل هذا القدر فبطل له في تلك المسئلة اذا اوصي بثلث  
 لرجل وثلثه لآخر حتى الورثة متعلقين بغير ما حصل الاجاب فيه فبطل اجابه فيه والانسان لا يستحق الضرب  
 بالوصية الباطلة واما في الدرام المرسلة لم يحصل الاجاب في محل حقهم وانا اصاب اليه وارسلها فلم يطل  
 اجابه ولا ورد عليه الفسخ سقين عند الرد وكذلك يستحق الضرب به لان هذا الجواب ضعيف لان الوصية  
 في محل حقهم ليت بوصية باطله بليل انما بفعل باطلة الورثة وانا في وصيته مرقوقه على طاعة المستحق  
 فاذا لم يرد عليها الفسخ سقين كان محبان يستحق الضرب كما في المرسلة سوا فاعلم ان يستحق ثبوت ذلك عند غير  
 مقبول وجه قول ابي يوسف ومحمد ان الوصي قصده هذا التفضيل لاجلها على الاخر فوجبان يراعي قصده اذ لم  
 يكن فيه ضرر على الورثة كما اذا اوصي لاحدهما بالف درهم والاخر بالفين وثلثه الف والجواب عنه ما ذكرنا  
 فاذا ثبت هذا جازنا المسئلة الكتاب فنقول اذا كان لرجل عبدا قيمته اسوا ولا مال له غيرهما فاوصي باحدهما  
 بعينه لرجل ولو اوصي بالآخر ثلثه الف فبطل قول ابي حنيفة رحمه الله لقسم بينهما على طريق المنازعة فنقول  
 اجتمع في العبد وصيان وصية جميعه ووصية بثلثه والثلثان خلا عن دعوي مدعي الثلث وسلم لصاحب جميع  
 بلا منازعة وذلك سمان من بثلثه والثلث وهو سمان استوت منازعتها في ذلك فيقسم بينهما لكل واحد منهما  
 نصف سمان فانكسر فاضرباينين بثلثه فيقسم ستة بالثلثان سمانا لجمع بلا منازعة وهي اربعة والثلث وهو  
 سمانا استوت منازعتها في ذلك فيقسم بينهما لكل واحد منهما سمان فصار لصاحب جميع حصته ولصاحب الثلث سمان  
 فاعلم ان هذا العبد على ستة صار العبد للاخر على ستة فلو اوصي له بثلث سمان فصار وصية صاحب الثلث بثلث  
 اسمان سمان في العبد الذي الوصية فيه وسهم في العبد الذي فيه الوصية ووصية صاحب العبد اسمان وذلك  
 اكثر من ثلث المال لان جميع المال ثمانية والثلث من ذلك اربعة والذهب عند ابي حنيفة رحمه الله ان الوصي له  
 بالاكثر من الثلث لا يضرب بالثلث فاطرح من وصيته سمانا واحدا فتصير وصيته اربعة ووصية الاخر بثلث فذلك  
 سبعة اسمان فاجعل هذا ثلثا للمال وثلثا للمال مثلا ذلك اربعة عشر والجميع اربعة وعشرون وماله عبدا فبين  
 ان كل عبد على عشرين ونصف لان كل عبد مقداره نصف المال فالعبد الذي اوصي به يدفع وصيته سمانا ويدفع اليها  
 بوصية صاحب الجميع اربعة اسمان في العبد فادفع اليه الاربعة ووصية صاحب الثلث سمانا واحدا في العبد فادفع اليه  
 سمانا بقى من العبد خمسة اسمان ونصف فادفع ذلك الى الورثة وحذف من العبد الاخر سمانين فادفع الى الموصله  
 بالثلث فصار الوصية كل سبعة اسمان وهو ثلث المال فادفع الى الورثة باقي هذا العبد وذلك ثمانية ونصف  
 فجعل للورثة خمسة اسمان ونصف من العبد الذي اوصي من العبد الذي لا وصية فيه ثمانية ونصف فذلك اربعة  
 عشرون بثلث المال فاما على قول ابي يوسف ومحمد فيستعمل على طريق القول فنقول اجتمع في العبد وصيان وصية جميعه  
 ووصية بثلثه ومخرج الثلث من بثلث فصار جميع لضرب بثلثه اسمان وصاحب الثلث سمانا واحدا فصار العبد على  
 اربعة اسمان فصار العبد على اربعة ليعول جعل العبد الاخر على بثلثه فيخرج عول لانه لا حاجة الى العول في ذلك العبد

نهم واحد من ذلك العبد الموصي له بالثلث فصار وصية صاحب الثلث سمانا وسهم من العبد الذي فيه الوصية ثم  
 من العبد الاخر وصية صاحب العبد بثلثه اسمان وذلك خمسة اسمان فاجعل هذا ثلثا للمال وثلثا للمال مثلا ذلك عشرين  
 فاجمع خمسة عشر وماله عبدا فيصير كل عبد على سبعة ونصف وادفع وصية صاحب العبد من العبد ثلثة  
 الى الموصله بالعبد وادفع سمانا منه الى الموصي له بالثلث بقى من هذا العبد ثلثه ونصف فادفع ذلك الى الورثة  
 فادفع من العبد الاخر سمانا الى الموصله بالثلث والباقي للورثة ستة اسمان ونصف فصار سمانا الوصية خمسة  
 اربعة من العبد الذي فيه الوصية وسبعة اسمان ونصف من العبد الاخر وجميع ما حصل للورثة عشرون اسمان بثلثه اسمان ونصف  
 من العبد الذي فيه الوصية وستة اسمان ونصف من العبد الاخر فاستقام على الثلث والثلثين **قال** فاذا  
 اوصي لرجل بعبد لرجل وتعلق ماله لآخر ولعبد ذلك لآخر وبالسدس لآخر وقيمة العبد الف درهم وله  
 الفان سوا ذلك فان الثلث نعم بينهم على اثنين وسبعين سمانا وهو قول ابي حنيفة ونعم على طريق المنازعة  
 فاجعل العبد على حساب له بثلث وسدس وذلك ستة فثلثا العبد للموصي لهما بالعبد بلا منازعة لان صاحب الثلث  
 وصاحب السدس لا يدعيان اكثر من ذلك وسهم اخر لا يدعيه صاحب السدس فسلم ذلك لصاحب الجميع ولصاحب  
 الثلث فيقسم بينهم اثلاثا وسهم اخر وهو السدس استوت منازعتهم في ذلك سوا فيقسم بينهم اربعا فانكسر  
 بثلثه وانكسر السهم الاخر على اربعة فاضرب بثلثه في اربعة فيصير اثنا عشر ثم اضرب اثنا عشر في اصل الجواب  
 ستة فيصير ثلثين وسبعين بثلثا العبد وهو ثمانية واربعون لصاحب العبد بلا منازعة لكل واحد منهما اربعة  
 اربعة وعشرون والسدس بين صاحبي العبد وبين صاحب الثلث اثلاثا لكل واحد منهم اربعة وبقى السدس وهو  
 وهو اثنا عشر سمانا بين صاحب السدس اربعا لكل واحد بثلثه اسمان ولكن لم يخرجهما في الكتاب على هذا واما  
 خرجها على نصف ذلك وجعله دعوي صاحب الثلث والسدس واحدا ودعوي صاحبي العبد واحدا وخارجها على  
 النصف وذلك ستة وثلثون فجعل بثلثا العبد لصاحب الجميع بلا منازعة وذلك اربعة وعشرون فالسدس وهو  
 ستة اسمان بينهما وبين صاحب الثلث لانا لصاحبي العبد اربعة اسمان ولصاحب الثلث سمانا فالسدس الباقي  
 وهو ستة اسمان منهم اربعا فادفع لصاحبي الجميع بثلثه اسمان لكل واحد منهما سمان ونصف فصار صاحب الثلث والسدس  
 بثلثه اسمان لكل واحد منهما سمان ونصف فجميع ما حصل لصاحبي العبد من اربعة وعشرون ومن اربعة ومن بثلثه  
 وذلك عليه احدى وثلثون سمانا على ما ذكر في الاصل وجميع ما حصل لصاحب الثلث من سمانا ومن سمانا ونصف  
 وذلك بثلثه ونصف وجميع ما حصل لصاحب السدس سمانا ونصف فلما صار العبد على ستة وثلثين وقيمة الف  
 صار كل الف على ستة وثلثين فيصير لالفان على اثنين وسبعين سمانا فالثلث من ذلك اربعة وعشرون  
 لصاحب الثلث فصار جميع وصيته في المال والعبد سبعة وعشرين ونصف والسدس من ذلك اثنا عشر وثلثا  
 السدس فصار جميع وصيته بثلثه عشر ونصف على ما ذكر في الاصل فاجمع بين الوصايا كلها وذلك اثنا وعشرون  
 لان العبد ستة وثلثون سمانا وصاياهم جميعا ووصية صاحب الثلث والسدس في السمانات ستة وثلثون  
 سمانا فاجعل بثلثا سمانين وسبعين والثلثان مثلا ذلك وتبين ان العبد اثنان وسبعون سمانا لان  
 العبد بثلثا للمال فادفع وصاياهم من العبد لصاحب الجميع احدى وثلثين ولصاحب الثلث والسدس خمسة لسانا  
 الثلث بثلثه ونصف ولصاحب السدس سمانا ونصف وادفع الباقي الى الورثة حتى يتم لهم الثلثان لان الوصايا  
 بالثلث والموصي له بالسدس احدى والالفين ثمانية واربعون ستة وثلثين فادفع الى الورثة ستمائة  
 من العبد حتى يكمل لهما الثلثان فاستقام على الثلث والثلثين واما على قول ابي يوسف ومحمد فيستعمل على طريق القول  
 فيصير لكل واحد منهم من صاحبي العبد جميع العبد وذلك ستة وصاحب الثلث يضرب بالثلث وذلك سمان



وصاحب السدس يصير بالسدس وذلك سهم واحد جميع ذلك خمسة عند فساد العبد مع العول على خمسة عشر صار  
كل الف على ستة وهو اصل الحساب غير عول فصار للالفان الساعشر منها فالسابع من ذلك اربعة والسدس منها ثلث  
اجمع بين وصاياهم اوصيتهم في العبد خمسة عشر ووصيته صاحب الثلث والسدس ستة في العات منهم ذلك اربعة عشر  
فيكون احد وعشرين فعلى هذا انفسهم ثلث المال والعبد ثلث المال فصار العبد على احد وعشرين فاذا دفع وصاياهم  
منه لصاحب الجميع لكل واحد منهما ستة وصاحب الثلث سهمان وصاحب السدس سهمان فله ذلك خمسة عشر  
العبد ستة اسهم لا وصيته منها فاذا دفع ذلك الى الورثة وكان احد صاحب الثلث والالفين ستة اسهم  
صاحب الثلث اربعة وصاحب السدس سهمان فاذا دفعت ستة اليهم كل لهم الثلثان وذلك ثلثان واربعون  
له الثلث احد وعشرين **قال** ولو اوصى رجل بعينه ورجل اخر نصفه والاخر ثلث ماله والعبد يساوي الف درهم  
وله سوا ذلك الفان ولم يخرجوا قسم الثلث بينهم على اثنين سهما الجواب في هذه المسئلة ان على قول ابي حنيفة  
رحمه الله قسم الثلث بينهم على طريق المنازعة كما ذكرنا في المسائل المتقدمة فنقول اجمع بلسه وصايا وصيته  
جميعه ووصية نصفه ووصية ثلثه والنصف والثلث يخرجان من ستة فاجعل العبد على ستة اسهم فالنصف  
لصاحب الجميع بلا منازعة وهو ثلث اسهم لان صاحب النصف وصاحب الثلث لا يدعيانه وسهم اخر وهو السدس  
لا يدعيه صاحب الثلث فله ذلك لصاحب الجميع ولصاحب النصف بلا منازعة ويكون بينهما نصفين فانكسر  
سهماان احران استوت منازعة الغزو بالثلث بينهما فيقسم بينهما اقلانا فانكسر لان السهماين اذا قسمتهما  
على ثلاثة لا يستقيم فانكسر الحساب على سهماين وعلى ثلثه فاضرب بعضهما في بعض واضرب اثنين في ثلثه فيكون ستة  
ثم اضرب ستة في اصل الحساب وهي ستة فيكون ستة وثلثين لصاحب الجميع والنصف بلا منازعة وذلك ثمانية  
عشر والسدس وذلك ستة عشر بين صاحب الجميع وبين صاحب النصف لكل واحد منهما ثلثة اسهم بقي اثنان عشر  
يقسم بينهما لكل واحد منهما اربعة فصار لصاحب خمسة وعشرون ولصاحب النصف سبعة اسهم ولصاحب الثلث اربعة  
فلما صار العبد على ستة وثلثين صارت للالفان على اثنين وسبعين فخذ من الثلث وادفع الى الموصال  
بالثلث وذلك اربعة عشر ونراهم بين الوصايا فتصير كل ستمين سهما فاجعل لكل ثلث المال وسين العبد  
صارتين سهما لان العبد ثلث المال والثلثان مائة وعشرون فاذا دفع وصاياهم من ذلك وحمله وصاياهم  
في العبد ستة وثلثون سهما وادفع الباقي للورثة وذلك اربعة وعشرون حتى يكمل لهما الثلثان لانه اخذ  
من الالفين وذلك مائة وعشرون اربعة وعشرين فاذا دفعت الى الورثة اربعة وعشرين من العبد كل لهم الثلثان  
وفي الكتاب خرج على نصف ذلك لانه قال يقسم على اثنين سهما فخرجه على الكسر فرض بالكسر البير ووجه  
ذلك ان جعل العبد على ستة اسهم ولما ذكرنا فان النصف من ذلك سلم لصاحب الجميع بلا منازعة وهو ثلث اسهم  
والسدس وهو سهما خلاص دعوى مدعي الثلث وسلم لصاحب الجميع ولصاحب النصف بلا منازعة لكل واحد منهما  
نصف سهم ورضي بمرحمة الله بهذا الكسر البير والثلث وهو سهماان يقسم بينهما اقلانا لا يستقيم ولم ير هذا  
الكسر لكثرة فاضرب ثلثه في اصل الفرض وذلك ستة اسهم فتصير ثمانية عشر فالنصف من ذلك سلم  
لصاحب الجميع بلا منازعة وذلك تسعة والسدس وذلك ثلثة اسهم لصاحب الجميع ولصاحب النصف لكل واحد  
سهما سهم ونصف والباقي ستة اسهم يقسم بينهما اقلانا لكل واحد منهما سهماان فلما صار العبد وهو ثلث المال  
وهو ثمانية عشر صار كل الف مثل ذلك فاجعل الالفين على ستة وثلثين والثلث من ذلك ثلثا عشر لصاحب الثلث  
ثم اجمع بين الوصايا اوصيتهم للعبد ثمانية عشر ووصيته الموصال بالثلث ثلثا عشر لصاحب الثلث ثم اجمع بين الوصايا  
فصار جملة الوصايا ثلثين سهما فيقسم الثلث على ذلك فالعبد ثلث المال لان قيمته العبد درهم وله سوا ذلك

الفان يدفع وصاياهم منه لصاحب الجميع اثناعشر ونصف لانه اصاب من تسعة ومن اصاب سهما ونصف ومن  
اصاب سهماين فيكون اثناعشر ونصف كله من العبد ولصاحب النصف ثلثه ونصف لانه اصاب من سهما  
ونصف ومن اصاب سهماين كله في العبد ولصاحب الثلث من العبد سهماان ومن الصامت اثناعشر جميع ما حصل  
لهم من العبد ثمانية عشر وادفع الباقي وذلك اثناعشر الى الورثة حتى يكمل لهم الثلثان لان صاحب الثلث احد  
من الصامتين اثناعشر فاذا دفعت اليهم اثناعشر من العبد كل لهم الثلثان وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
وذكر في الاصل **قال** عيسى بن الحرفان الاخران خطأ وانما ينبغي ان يجمع ما بقي من العبد والمال فتقسم ذلك  
بين الموصال والورثة على اربعة وسبعين سهما فلما اصاب اربعة عشر من ذلك فهو للموصي له بالثلث وما  
اصاب ستمين سهما فهو للورثة اثنان الى ان الموصال بالثلث لا يضرب في غير العبد ولكن يدفع الى صاحب  
جميعه والى صاحب النصف وصيتهما ونظم الباقي الى باقي المال فيقسم على حساب بينهما فنصيب الموصي  
بالثلث اربعة عشر ونصيب الورثة ستون سهما فتقسم على اربعة وسبعين سهما للموصي له بالثلث اربعة عشر  
وللورثة ستون واما على قول ابي يوسف ونجد رحمهم الله فيقسم على طريق العول قد جعلنا العبد على ستة  
فصاحب جميع العبد يضرب بالجميع ستة وصاحب النصف يضرب بالنصف ثلثه وصاحب الثلث يضرب بالثلث  
سهماين فتصير احد عشر فلما صار العبد مع العول على احد عشر صار كل الف من غير عول على ستة فتصير  
الالفان اثناعشر بالثلث من ذلك اربعة عشر فيكون ذلك صاحب الثلث او نصف اربعة الى وميتين في العبد  
وهو احد عشر فتصير خمسة عشر فخذ من جملة وصاياهم فاجعل هذا ثلث المال والثلثان ثلثا ذلك يثلثون  
ثلثا العبد خمسة عشر لانه ثلث المال وادفع وصاياهم من العبد لصاحب الجميع ستة ولصاحب النصف  
ثلثه ولصاحب الثلث سهماان بقي من العبد اربعة لا وصيته فيها فاذا دفع ذلك الى الورثة وقد اخذت من  
الصامتين من الورثة اربعة ودفعت اليهم من العبد اربعة فكل لهم الثلثان وللموصال الثلث خمسة عشر  
فما اصاب صاحب الجميع وصاحب النصف يكون كله في العبد وما اصاب الموصال بالثلث سهماان في العبد وادفع  
في الصامت **قال** ولو اوصى رجل بعبد قيمته اكثر من الثلث ولاخر لعبد قيمته اقل من الثلث ضرب  
صاحب الاقل قيمته عشرة وضرب الاخر بمقدار الثلث من قيمة عبده في قول ابي حنيفة رحمه الله وصورة  
المسئلة اذا كانت قيمة احد العبد من الف درهم وقيمة العبد الاخر الفان وثلث ماله الف وحبس ما كانا  
كان له من المال سوا العبد من الف وحبس مائة فان على قول ابي حنيفة رحمه الله الموصي له بالعبد الذي قيمته  
الفان لا يضرب الا بالف وحبس مائة لان الثلث عندك ان الموصال باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث  
والموصي له للاخر يضرب بالف درهم فاجعل كل حبس مائة سهما فصار وصيته احدهما الثلث ووصيته للاخر  
سهماين وصار ثلث المال خمسة اسهم فصاحب الالفين ثلثا خالص العبد الذي قيمته الف وحبس مائة وذلك  
سهماين فيكون له من ثلثا العبد ستماية درهم وذلك حبس مائة وربع حبسه وللآخر حبس الف وحبس مائة  
وذلك ستماية فيكون له من العبد الذي قيمته الف درهم ستماية وذلك ثلثه اخاسه وهذا قول ابي  
حنيفة واما على قول ابي يوسف وسجل صاحب الالفين يضرب بالالفين وصاحب الالف يضرب بالالف  
درهم فصار ثلث المال وهو الف درهم وحبس مائة بينهما اقلانا لصاحب الالفين الثلثان وهو الف درهم  
ولصاحب الالف الثلث وهو حبس مائة فصار لكل واحد منهما نصف العبد الذي اوصى له به وهذه المسئلة تدفع  
لما ذكرنا ان الموصال باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي قوله لا يضرب جميع  
ما اوصى له به **قال** ولو اوصى رجل بامية لعنه اثم وجهها لرجل وسلم اليه ثم رجع فيها او مات بالوصية



بالحالة لانه لما اخرجها عن ملكه صار ذلك رجوعا عنه من طريق العقل لانه تصرف في عين اوصيه فلا يعود الوصية الانايضا مستقبلا وعمله لو غصبها غاصب لم يرجع اليه بعينه لم تبطل الوصية لان الغصب لا يبطل ملكه ولو استلم ملكا الغاصب ضمن قيمته بطلت الوصية لان الوصية كانت متعلقة بالعين فيبطل ملك العين ولو كان الشري بالمائة عند انقضاء العقد ورجعت المائة اليه بعينه فلو وصيته باطلة لان المائة ملكه بغير ملكه اياه فكان ذلك دليل الرجوع حيث سلم تلك الدار الى ابي ابيع ولعلم يسلم تلك الدار الى ابي ابيع حتى انتقص البيع لهلاك العقد قبل ان يقضى فلم يذكر وينبغي ان لا يبطل الوصية لانه لم يوجبه فعله بل الرجوع وليس ان لا توجب الرجوع لانها لم تعين للعقد وكذلك لو اشترى هذه المائة سرعا يسلم المائة اليه حتى يفسخ البيع ان يكون رجوعا لما ذكرنا فان قيل اذ رجع في هبته فقد عادت الى الحالة الاولى فلم لا يعود وصيته فيها بسبب له عادت الى ذلك الاول لعل ما بطلت وصيته فلا يعود ذلك بعد البطلان فان قيل ما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا اوصى الرجل مائة درهم وهو الموهوب له من اخر فقد بطل حق الواهب في الرجوع فاذا رجع الواهب الباقي في الهبة عادت الى الاول فيسقط ولان يرجع فيها فقل له الفرق بينهما ان الواهب لو قال بطلت حتى في الرجوع لا يبطل وانما عجز عن الرجوع عجزا من ملكه فلما عادت اليه كان له ان يرجع واما في مسألة الوصية لو قال الوصي رجعت واطلقت الوصية كان رجوعا فلذلك اذا وصي وسلم بطلت وصيته والله اعلم **باب الوصية بالرجوع** قال اذا اوصى الرجل ان يرجع عنه مائة درهم وولده اقل من مائة فانه يرجع عنه بالثلث من حيث يبلغ الى الرجوع لان الرجوع فيه ففعل الوصية والمقصود منه زيادة البيت فخرج عنه من حيث يبلغ وليس هذا كما لو اوصى ان يشري له سعة مائة وليس ذلك ماله لا يبلغ المائة ان الوصية تبطل لان الوصي له عبد مشري مائة فلو اشترى به من ليس بغير له واما ما هنا من الله تعالى معلوم يمكن ان يوصل اليه باقل من الثلث **قال** ولو اوصى ان يرجع عنه مائة درهم حجة وهي بطلت فخرج عنها وبقي من نفقة هو كسوته وطعامه في كان ذلك لورثة الميت لان هذا افضل من الثلث والمجهول ملك ذلك فاذا لم يملك وجب رده على الورثة فان كان اوصى بان ما فضل من حجة للحاج اوصى رجلا بعينه حاز وان لم يسمه اختلف ما يخالف فيه فقال بعضهم لا يجوز لان الموصل مجهول وقال بعضهم يجوز لانه يصير معلقا اذا جازع عنه هذا اذا اوصى بان يرجع عنه مائة درهم حجة ولو اوصى بان يرجع عنه مائة درهم ولم يقل حجة والثلث يبلغ حجة فانه يرجع عنه حجة لانه لو اوصى بالثلث لم يقل حجة فيخرج عنه بجميع الحجج في كل سنة رجلا حاز وان الحجج عنه في سنة واحدة رجلا كل واحد حج عنه حاز وهذا الفصل لان فيه سائر الطاعة **قال** فان جامع فاضلها فغلبه الكفاة ويرى ما بقي من النفقة هو الكسوة ويضمن ما انفق واما قلنا ان بعض حجة لانه جامع قبل الوقوف بعرفة وقد ذكرنا في كتاب المناسك ان الحاج اذا جامع قبل الوقوف بعرفة فبطلت حجة وعليه لزم لانه هو المفسد ومعنى في الحجة الفاسدة ويرد ما بقي من النفقة والكسوة ويضمن ما انفق لانه خالف الفاسد لانه آمن بعرفه والفاسد لا قربته فيه وعليه ففقد هذه الحجة في السنة الثانية لان احكام الحج يرجع اليه ومن حكم الحج انه اذا افسد وجب عليه المقتضا وجب الميت على جاله لانما يحل له الحج **قال** ولو اوصى ان يرجع عنه فاستاجر رجلا حج عنه لم يجز الا حاز وقد ذكرنا ان لا يستاجر على اعيان الطاعات لا يجوز عندنا في كتاب المناسك وكتاب الاحاديث الا ان الاحاديث اذا افسدت بقي مجرد الامر بالحج فيكون الحج عن الميت وفائدة فساده الا حاز ان ما يفضل في يده من النفقة فليده رده لان المأمور بالحج انما يرجع عليه بدلين النفقة وان انتقصت النفقة كان عليهم ان يكملوا له نفقة مثله وما لا بد

كما في المأمور بالحج ولم يصح اشتراط الاجر **قال** اذا اوصى ان يرجع فالا فضل ان يرجع عنه من تدحج لانه اهد الامور المناسك ولانه اهد من الاختلاف لانهم لم يجزوا عنه ضرر ولا يجوز في قول الشافعي رحمه الله والضرون الذي لم يرجع فالوجه الذي هو اهد من الاختلاف كان افضل ولو اوجوا عنه ضرر حاز عندنا وقد ذكرنا انها في كتاب المناسك **قال** ولو اوجوا عنه امراته فانه يجزي وقد اساءوا الحوار فلان المرأة ملكا فانه الحج كما قبل لا انه نافقة الافعال فانها تلبس الخيط ولا ترفع صوتها بالبليه ولا ترمي في الطوان فلهذا اللغو تنصهم الاساءة **قال** فان كانت المرأة بموت الوصية فاجز اعز رجلا اجزاها لان الرجل كامل الافعال **قال** ما اذا اوصى بالحج فانه يرجع من بلد لان الغالب لك الانسان يخرج الى الحج من منزله فانصرف الى ما على الجوف ولو خرج حاط ومات في الطريق فواوصى بان يرجع عنه فانه يرجع عنه من حيث مات هكذا ذكرنا هنا ولم نذكر خلافا وذكر في الجامع الكبير ان القياس ان يرجع من منزله وفي الاستحسان يرجع من حيث مات ومذهبنا القياس قولنا في حيفه رحمه الله والاستحسان ولو خرج للجهاد او مات فواوصى ان يرجع عنه فانه يرجع عنه من منزله بالاتفاق وقد ذكرنا الاختلاف فيما تقدم **قال** فان كان له اوطان مختلفة فمات وهو ساقر او اوصى بان يرجع عنه فانه يرجع عنه من اقرب الاوطان الى مكة لان الوطن الذي هو اقرب الى مكة لا شك انه يدخل في الوصية وما قرب الى ذلك احتمل ان يدخل واحتمل ان لا يدخل فاشبهه لان فيه فلا يدخل بالسك هذا اذا ماتا ساقرا واما اذا مات في وطن من تلك الاوطان فانه يرجع عنه من ذلك الوطن لان ذلك وطنه فيجوز عنه من وطنه **قال** وان لم يكن له وطن من حيث مات لانه اذا لم يكن له وطن وجب عليه من حيث هو به فانصرف من وطنه الى الواجب عليه **قال** ولو اوصى ان يرجع عنه فاجز رجلا اشرفت نفقته في بعض الطريق في جمع فليعلم ان الحجوا اخر من بلد ما بقي في ايديهم من حيث اوصى الميت وهذا قولنا في حيفه وقد ذكرنا هذه المسئلة في كتاب المناسك **قال** فاذا اوصى ان يرجع عنه وارثا لم يجز الا ان يجز الوارث باجر لا بغيره لان اتفاق ان جمع الى الوارث فكان ذلك في معنى الوصية للوارث ولا وصية للوارث باجر لا بغيره لو قيل لو ارثه او عثر وارثه في مرض موته لا يجوز **قال** ولو اوصى ان يرجع عنه مائة درهم واوصى باقية من بلد مختلفين واوصى بالثلث من بلد اخر والثلث مائة درهم فنصف الثلث للحج ونصفه لصاحب الثلث ولا ياتي صاحب ما بقي لان الوصية بالحج والوصية بالثلث استويا فيكون بينهما ولم يبق في الثلث حتى يكون لصاحب ما بقي ولو مات الوصي له ما بثلث قبل موت الوصي بطلت وصيته وما بقي من الثلث بعد الحج للموصي له ما بقي لانه اوصى بذلك وهذا الجواب لا يصح الا ان يكون الثلث الكسوة من المائة التي هي الحج حتى يصير المائة للحج والباقي يصير الى الموصل بالباقي **قال** واذا كانت الوصايا له تعالى لا يسمها الثلث مثل الحج والسمعة والبدنة واسنائه ذلك يدعي بالذي بداهه الحجة في هذه المسئلة لانه اذا اوصى بوصايا كلها لله تعالى فانه ينظر ان كان لعق من العرق مثل الحج والركوع وحذ ذلك وبعضها واجاب مثل كفارة الايمان وكفارة الطهارة وحذ ذلك وبعضها نوافل كصدقة الفطر وحج التطوع والسمعة والبدنة وان كان الثلث لسمعة كل كلة فانه سفد ذلك كلة وان لم يكن مقصدا فانه سيدا لغيره اربع وان ارجها الميت لان ذلك لسم لا صرفا فان فضل في الواجبات فان فضل في نوافل الوافل وان كانت كلها في اربع او كلها في الواجبات او كلها في نوافل الميت لانه استوفى ما بدا بالاول الذي بدا به الميت لان البداية بالاول والاول فان كانت الوصايا كلها للعباد فانهم يتضاربون في ذلك بالتحص وان كانت الوصايا بعضها لله سبحانه وتعالى وبعضها للعباد فانه ينظر الى جملة الوصايا لله سبحانه وتعالى



والجدة الوصايا التي للعباد فالتبعية بينهم على ذلك فما اصاب حصته الذي له تعالى القسمة على الترتيب الذي ذكرنا واما اصاب حصته العباد ليعتبر بينهم بالحقص الله اعلم **باب الوصية للوارث**  
**والاجني والعامل** قال واذا اوصى الرجل لعبد لبعض ورثته ولا خزانة حصته الاجني وبطلت حصته الوارث وكذلك الوصية للقاتل والاجني لانه في حصته الاجني ما دون وفي حصته الوارث ما يحجزه عن حصته عليه وسلم وصية لوارث وليس هذا كما لو اقر الاجني ولوارث انه لا يصح الاقرار للاجني كما لا يصح للوارث والفرق بينهما ان الوصية بتلك من المستأنف بطلان التملك في حق احدثها لا يوجب بطلانها في حق الاجني ولا يثبت شركته بينهما لان الوارث لا يشاركه في ذلك واما في الاقرار الوارث بين ذلك الاجني فيما يخصه في ذلك اقرار للوارث هذا اذا اقر الوارث مع الاجني واما اذا تكاذبا او انكر الاجني شركه الوارث لورث الوارث اقراره وذلك في قول في حصة واري يوسف رحمه الله لان الاقرار احدثا عامين وقد اقرنا منكر ولم يصح اقراره ولو صح انما يصح بقوله غير وذلك لا يجوز واما في الوصية عدم هذا المعنى **قال**  
ولو اوصى له به وهو وارث يوم اوصى بغير وصية وارث وصورة المسئلة اذا اوصى لاجنه وهو وارث لم ولد له ان يشاركه في غير وارث بزمانات الوصية لانه لا يصح الاقرار بالملك بعد الموت في غير يوم الموت فاذا لم يكن وارثا وقت الموت جازت الوصية للاح لا ان الوصية اجاب الملك بعد الموت في غير يوم مات الوصية والاح صار وارثا له بطلت وصيته لما ذكرنا ان الوصية اجاب الملك بعد الموت وقت الموت هو وارث والوصية للوارث باطله وكذلك الهبة من الوصية لان الهبة من الوصية بطلت لانها عين من الملك **قال** ولو اوصى لملك كاتب كاتبه في مرضه اوصى حصته جازت الوصية لانه لا يخلو من اليد اسيرين اما ان يفتقر فيصير اجنبا بجملة الوصية واما ان يحجز فيرد في الرق فيصير ميراثا يحجز الورثة فلا يكون لبعضهم دون بعض فاذا كان هكذا جازت الوصية اذ ليس في هذه الوصية اشارة لبعض على البعض وليس هذا كما لو اوصى بكتابه وارثه لا يجوز ان منفعة ذلك يحصل لوارثه واما في الحال فاذا ابدل في الكتابة واما في المال بالجزء **قال** بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه لم يجعل للقاتل ميراثا وعن عمر رضي الله عنه انه اذا اذاته لاسير القاتل **قال** وعن عبيدة السلمي قال لا يورث قاتل بعد صاحبه القاتل فاذا اذاته لاسير القاتل **قال** محمد بن جعفر في الاصل والوصية عندنا من ذلك لا وصية للقاتل لان الوصية احتسب الميراث وكل واحد منهما تملك بعد الموت فلما لم يكن له الميراث لم يصح له الوصية ايضا **قال** واذا اوصى له لعبد لحياته او قبله فهو سوا لان الوصية وجوب بالموت ووقت الموت كان الوصية قاتلا فطلت الوصية له وكذلك الوصية لعبد القاتل او لملك بتملكه منقعة هذه الوصية ترجع الى القاتل اعاني الحال بالجزء واما في المال فاذا ابدل الكتابة وهذا كما قلنا فيما اذا اوصى لعبد واهله وملكاته لا يجوز لهذا المعنى كذلك ما هنا ولو كان العبد هو القاتل والمكاتب هو القاتل فاوصى له لا يجوز لان الوصية انما تصح لقول العبد ولقول المكاتب وهو قاتل فلا يجوز الوصية له ولان العبد قد يبيع له الملك من وجه الاتزان العبد اذا كان ملكه من كان العزما اول تلك الوصية فلما كان يفتقر منه دون العبد كانت الوصية للعبد والى القاتل ويجوز الوصية له لو اوصى له القاتل ولو لم يملك القاتل لكان الوصية التي تكون لولاه لا تكون للعبد فيها شيء وكذلك المكاتب وصار الوصية لعبد القاتل من جميع الوجوه والوصية جاز لان القاتل وابوه وغيرهم من قرابته ولما ليكم لان الاملاك بينهم متميزة فقلت الوصية لعبد القاتل وليس هذا كما قال ابو حنيفة رحمه الله ان الوكيل بالبيع اذا باع من هولا لا يجوز

اليوم

قال

لان

لان البيع الما بطل من هولا لاجل النية لان المالك لا يجزي بينهم واما الوصية للقاتل انما تبطل عقوبة له لانه لا يملكه وابن القاتل او ابوه لا يعاقب فانه **قال** فاذا اقر للقاتل بدين فان كان مريضا صاحب فراش حتى مات لم يجز وان كان يتكلم لسيده لبعض حاجته فهو ما صحرا من انما وان كان يذهب ويحي فهو جاز وكذلك الهبة لان الاقرار من الميراث يعطى له حكم الوصية الا ترى انه لو اقر لوارثه في مرض موته لا يجوز كما لو اوصى له فان كان يذهب ويحي حكمه حكم الصحيح فيجوز اقراره كما لو اقر لوارثه في هذه الحالة انه يجوز فذلك الهبة في المرض حكمها حكم الوصية **قال** ولو اشترى عتق في قتل رجل احدهم عبده واوصى لبعضهم بعد اجابته او اعتق عبده ذا الوصية باطله ولا يبطل عتق العبد وتلك الوصية في قيمته اما الوصية لبعضهم لا يجوز لان كل واحد منهم قاتل لا ترى ان الكفارة يجب عليه اذا كان خطأ واجبا لقصاص اذا كان عبدا والوصية للقاتل باطله واما اذا اعتق العبد القاتل فالعتق فيه له والوصية للقاتل لا يجوز لان العتق بعد وقوعه لا يحل النقص والرد ويسعى في قيمته رد الوصية **قال** والعفو عن القاتل في غير يوم العود جاز لانه ابطال القصاص والقصاص ليس بال ولهذا عدل في الاصل ولو كان خطأ يجوز العفو من الملك لان العتق اذا كان خطأ وجب المال لان مصادره في غير منزلة الوصية بالمال والوصية بالمال جارية في الملك واما جازت لان الوصية حصلت لعاقل القاتل لان اليد في الخطا يجب على العاقله وكذلك ان كان القاتل عبدا اما اذا كان القاتل عبدا جاز العفو لما ذكرنا ان القصاص ليس به مال واما اذا كان خطأ يجوز في الملك لان الوصية وقعت لولاه ومولا ليس بقاتل **قال** ولو اوصى لعبد بالملك لم يورثه القاتل ما عتق فوصية باطله غير انه عتق ويسعى في قيمته لانه اوصى له بملك ماله فصار ثلث رقبته وصيته له وصار ذلكا لملكه بمراله فاذا مات عتق بملكه ويسعى في ثلثه ويسعى في ذلكا لملكه ايضا لانه لا وصية للقاتل لان العتق بعد وقوعه لا يحل النقص والرد والمالية وقعت في يد العبد فيستخرج بها العتق وعلى قوله ما صار كله ميراثا لان الميراث لا يجزي عنهما كما عتق فاذا مات عتق كله ويسعى في جميع قيمته كما قال ابو حنيفة رحمه الله **قال** واذا اوصى لقاتل بالملك فاذا اذاته والورثة بعد موته جاز ولم يذكر في الاصل اخلافا وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا يجوز وان اجازت الورثة واجمعوا انه لو اوصى لوارثه واجازت الورثة جازت واجمعوا انه لو اوصى بحري فاجازت الورثة انه لا يجوز واجمعوا انهم لو اجازوا قبل موته فاذا ماتهم وعمر اجازهم سوا واما اذا اجازوا بعد الموت فلما قال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله انه يجوز لان بطلان الوصية حتى الورثة فاذا اجازوا فقد اطلوا بعضهم فيجوز كما لو اوصى لوارثه فاجازت الورثة انه يجوز بل هو الولي لان من الناس من يقول انه يجوز الوصية للقاتل وهو احد مولى الشافعي ولم يقل احد ان الوصية للوارث يجوزم اذا اجازت الورثة الوصية للوارث جازت منها هذا اولى ابو يوسف يقول ان القاتل حرم الميراث لقتله فصار كالحري ولو اوصى بحري واجازت الورثة لا يجوز اذ لا هذا **قال** ولو اوصى بطل بوصية فقامت اليه انما قاتل ومصدقهم بذلك بعض الورثة وكذلك بعضهم فانه ميراث من حصته الدين لم يوا في الدين ويجوز وصيته في حصته من الملك وطل وصيته في حصته الدين صدقوا وتلزمه حصته من الدين لانه ليس بقاتل في حق الدين كد بوا فتجوز وصيته في حصته من الملك ولا تجوز له عليه في حصته فهو قاتل في حق الدين صدقوا فلا يجوز وصيته في حصته ونحو الآية عليه في حصته وهذا لانه لو كانهم الفريقان جميعا كانت الوصية جازة ولا تجوز لانيه فلما صدقهم احد الفريقين



وكذبهم العريق الاخر دكل واحد الى اصله **قال** واذا قامت عليهم بالقتل البراء الميت فابراوه عفوامة  
لانه ابراهحقته فان كان القتل خطأ عفو من المثل لان العفو من الخطا وصيته بالمال لما ذكرنا  
وان كان عدا حاز كله لما ذكرنا الا ان الميت ابراه وعفاعة ومثله لو كذب الوارث والمقتول كالميت واداره  
من القتل جازت الوصية له عمدا او خطأ ولو قال المجروح في مرضه لم يجز حتى يبرأ من ذلك كان القول  
قوله ولا سبيل للورثة على القاتل وان اقام ورثته البينة على القتل لم يقتل بينهم لان الورثة يدعون  
اليه ولم يقدروا على ابطال المجروح دعواهم بان كان فلا يصح دعوى الورثة بعد ذلك ولا يقبل بينهم لان الدعوى  
فاسدة **قال** واذا وصي الرجل لرجلين بوصية واذا قتل واحد منهم ورثته البينة على اكل الوصية  
لها بما قتلها خطأ كان على كل واحد منهما خمسة الاف الذي قام البينة عليها ولا وصية له في  
حصته الذي اقام عليها البينة بالقتل ويجوز لهما الوصية في حصته الاخر بالحساب لان قتل كل واحد  
منهما ظن في حق الذي قام عليه البينة فاستحق عليه نصيبه من الدية وبطلت وصيته من نصيبه  
وجازت في نصيب الاخر لان القتل لم يطر في نصيب الاخر في حصته **قال** واذا وصي الرجل لرجلين لكل  
واحد منهما مال المثل ووصي الاخر واحد فمهره صاحب المثل على الموصي له بالدية فان قتل بها دهما باطله  
لانها مخير ان الى نفسها مقبلا لانه اذا بطلت الوصية بالعبد بئها دهما زدا مال الميت فان زادت  
وصيتهما وكذلك لو شهدا على وارث او على اجني انه قتله خطأ لا يقتل لانها مخير ان الى نفسها مقبلا لانه  
يزداد مال الميت بئها دهما فيزداد وصيتهما بالمثل **قال** واذا اعتق الرجل في مرضه صبيا صغيرا ولا  
مال له غيره لم يقتل البني بولاه عمدا فعليه ان يسعي في قيمته يدفع من ذلك المثل وصيته له هذه  
المسألة على وجهين اما ان يكون العبد صغيرا او كبيرا وكل وجه على وجهين واما ان يخرج من الثلث  
او لا يخرج فان كان العبد صغيرا ان كان خرج من الثلث عتق كله ولا سعاية عليه لان البني وان  
كان قاتلا فانه لا يحرم الميراث اذا كان وارثا ولا يحرم الوصية اذا كان اجنبيا فاذا كان كذلك  
عتق كله ولا سعاية عليه لرد الوصية وعلى عاقلة دية المقتول لانه قتله بعد الحرية وعمل البني خطأ  
سواء قبل دية على عاقلة وان لم يكن له مال غير هذا العبد فانه يسعي في قيمته وتلك القيمة لانه  
لما اعتقه ولا مال له غيره حاز العتق في الثلث ووجب السعاية في الثلثين والمستسعي كالمكاتب فلما  
قتله وجب عليه قيمة اخرى لان عمله وخطاؤه سواء لان صغيرا والمكاتب اذا قتل جلا خطا وجب عليه الاقل  
من الدية ومن القيمة والقيمة اقل فلما وجب عليه السعاية ارداد مال وصار كانه مات وترك قيمتين  
سقط عنه السعاية مقدار بطلت ذلك وبطلت قيمتين بطلت قيمة واحدة فلذلك قلنا انه يسعي في قيمة  
وتبلى هذا قولنا في حقيقته رحمه الله واما على قولنا عتق كله لان العتق عندهما لا يجزي والدية على عاقلة  
لانه قتل بعد الحرية فاذا اخذت الورثة الدية من عاقلة وذلك عتق الا ان يردوا ما املكه  
ما اخذوا منه من بطلت القيمة لانه لما طهر للورثة مال يحج العبد من بطلت فعلم ان يردوا ما قبضوا به  
هذا اذا كان العبد صغيرا واما اذا كان العبد كبيرا فانه يسعي في قيمتين في قولنا في حقيقته رحمه الله  
لان الوصية لا يجوز للقاتل اذا كان العبد كبيرا لان العتق بعد وقوعه لا يحتمل النقص والرد فلو كان  
يرد القيمة وعليه قيمة اخرى فالقتل لان المكاتب اقل وجب عليه الاقل من قيمته ومن الدية والقيمة  
اقل فلهذا المستسعي لا يسعي في قيمته وعلى قولنا يسعي في قيمة واحدة رد الدية  
والدية على عاقلة لانه قتله بعد الحرية والله اعلم

**باب الوصية في العبد والخدمة**

قال واذا وصي الرجل لرجل بخدمته عبده سنة وليس له مال غير فان العبد بخدمته يومين والوصي له  
يوما حتى يستعمل الوصي له سنة وهذا قول صاحبنا وقال ابن ابي ليلى الوصية بالخدمة باطله لا صحابا رحمه الله  
عليهم اجمعين انه لو وصي له بالرقبة جازت وصيته فاذا وصي بخدمته جازت وصيته ايضا لان ملك منع  
الرقبة عن الورثة فيملك منع المنفعة ولا باجمعا انه لو اعان للخدمة في حال الحيوة او اخر في حال الحيوة  
للخدمة جاز وكذلك اذا وصي بخدمته لان الوصية بعد الممات من العقول في حال الحيوة لا تترك  
الوصية سلت ماله ولا مال له يجوز ويتبع على ما كتب ويكون له من المال الموجود وقت الموت ثلثه فلما  
جاز ان يجعل الخدمة لغيره في الحيوة بعد الوفاة او لابي ابن ابي ليلى رحمه الله عليه يقول انه للممات  
صار الملك للورثة فلا يجوز للموصي ان يستخدم ملكا للورثة الا ترى انه لو اعان في حال الحيوة او اخر  
مات قبل سني الاجل بطلت الا حان والا حان فلما كان العقد على المنفعة يبطل بموته بعد صحته  
فالذي لم يصح في حال الحيوة او لابي ان لا يجوز بعد وفاته قتل له ان الورثة ملكوا الرقبة وهي مشغولة بالخدمة  
لانه لو جعل الرقبة للموصي له ولم يرثا الرقبة فلا يجعل المنفعة للموصي له لم يرثوا منفعتها ايضا والمأذون  
عبد استغلا وليس هذا كالميت الذي اعان في حال حيوته لان العقد وقع الحيوة فاذا مات بطل المقتول اما الوصية  
وقعت بعد الوفاة وهذا كما نقول لو وكل وكيل في حال الحيوة بخدمته الموكل ان عزل الموكل ولو جعل له  
بخدمته جاز ويكون وصيا كذلك هاهنا لما جازت هذه الوصية على قول صاحبنا نظرا ان كان  
يخرج من الثلث بخدمته الموصي له سنة وان كان لا يخرج من بطل ماله وليس له مال غير هذا العبد فانه يحج  
الموصي له يوما وللورثة يومين حتى يمضي ذلك سنين فاذا مضت سنين فقد استوفى وصيته وهي قيمة  
سنة لانه لا سبيل لقيمة العبد فلا بد له من المأذون وهذا اذا كان لم يعين السنة واما اذا عين السنة  
وقال هذه السنة فاذا مضت تلك السنة على ذلك الاختيار فانه يبطل وصيته لان الوصية وقعت على  
الخدمة في تلك السنة فاذا مضت تلك السنة بطلت وصيته **قال** ولو وصي له بسكنى دارة سنة ولا مال  
له غيرها فانه ليسكن بئها سنة وتسكن الورثة بئها وهذا قول صاحبنا وقال ابن ابي ليلى الوصية باطله  
كما قال في الخدمة وعدنا يجوز من نظر ان كان يخرج من الثلث يسكن الوصي له جميع الدار سنة وان كان لا  
يخرج من الثلث يسكن للورثة في بئها الدار والوصي له في بئها الدار ان الدار تحت القبة فيمكن ان تقسم  
بينهما وليسكن كل واحد منهما في نصيبه بخلاف الخدمة لان العبد لا يحتمل القيمة فلا بد من المأذون وكذلك  
اذا وصي بخدمته العبد سنة فانه يستعمل العبد سنة ثم يقيم بينهما الا ان العتق يحتمل العتقة **قال**  
وليس للوصي له سكنى الدار وخدمة العبدان بواحدة لان الوصي له ملك المنفعة لغرضه فصار كالمستعير  
للمستعير ان يواجر ولو وصي له بخدمته الدار فان اراد ان يسكن بنفسه فهذا العتق لم يذكر في الاصل  
المناج فيه قال الشيخ ابو بكر المصنف ان له ذلك لان عتق او سكن الما يسكن لاجله وباده فاذا  
سكن بنفسه كان اجورا وقال الشيخ ابو بكر لا عتق ليس له ذلك لان في ذلك ضرر على الميت لانه لو اجره  
واخذ العتق فلو ظهر على الميت دين نقص من تلك العتق دية واذا سكن هو بنفسه فلا يمكن ان الدارين  
ذلك فتصير الدية به **قال** وليس له ان يخرج العبد من الكوفة الا ان يكون الوصي له اهله في غيبة  
الكوفة فيخرجهم الى اهله لخدمته هذا اذا كان يخرج من الثلث لان الغالب ان الوصي له بالخدمة يحتاج  
الى الخدمة عند اهله وان كان العبد لا يخرج من الثلث فليس له ان يخرجهم الى مصر اخر وان كان اهله في ذلك  
المصر لانه اذا كان لا يخرج من الثلث خدم الوصي له يوما وللورثة يومين فلا يمكن ان يخرجهم من مصر لان







فصارا لغاياتين وكذلك لمتا المال فاستقام على التمسك والمدين واذا انفدت الوصية في ملكه ارباع العبد الموصى  
بخدمته بخدم الموصال له ثلثة ايام والورثة يوما واحدا فان مات صاحب الخدمة استعمل صاحب الرقبة عبد كله  
لانه بطلت وصية صاحب الخدمة بموته وتعتيت وصية صاحب الرقبة وهي خرج من ملكه فليكون له وكذلك  
ان مات العبد الذي كان يخدم كان العبد الآخر كله لصاحب الرقبة لان الوصية انما كان بينهما لنبوت  
حقهما فاذا ذهب أحدهما صار كأنه اوصى له وحده فتعين من الملك وهو يخرج من الملك ولو كانت قيمة العبد  
سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبته الاخر لان قيمة العبد الباقي جتمما  
وقيمة العبد من الذين اوصى بها الفة ربح قيمة كل واحد منهما حصة ثلثة فصار ثلثة مال حصة ثلثة فيقسم  
الملك بينهما فنصف في ذمته كل واحد منهما نصف فيكون لصاحب الرقبته نصف الرقبة والموصال له بالخدمة  
نصف الخدمة يوما وللورثة يوما وانما نصيب صاحب الخدمة كما يضرب صاحب الرقبة لما ذكرنا انه اوصى  
بخدمته لرقبة على الوارث فكان اوصى بالتبليك لا تقطع حق الورثة عنه في الوصية بالتبليك سوا قال  
ولو اوصى بالبيعة كلهم لصاحب الرقبة وبخدمته احدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب بالقيمة  
واحدة منهم ونضرب الآخر بخدمته الاخر فيكون كالاب للاب الذي قبله وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
لان الموصال له بالرقبة الحكم كأنه اوصى له برقبته لان العبد الذي اوصى بخدمته لغيره هو ممنوع لانه  
مستغول حتى يغيره فاقام سقولا لا جعل كأنه لم يوصى له به ولان اصل ابي حنيفة رحمه الله ان الموصال بالكر  
من الملك لا يضرب الا بالاب والاب لا يضرب الا بالاب للاب في الملك وهو عبد واحد والموصال  
بالخدمة يضرب ايضا العبد واحد فيصير الملك بينهما نصفين لكل واحد منهما نصف الرقبة فالذي اوصى له  
بالعبد من نصف العبد في العبد من جميعه لان حصة في العبد من يكون له من كل عبد ربحه والموصى له  
بالخدمة له نصف العبد من العبد الذي اوصى له بخدمته بخدم الموصال له يوما وللورثة يوما كما في الفصل  
الاول ولما اعلى قولها الموصال بالرقبة يضرب بالعبد والموصال بخدمته العبد يضرب بالعبد واحد  
فيضرب الملك بينهما الا ان اسمهما لصاحب الرقاب وسهم لصاحب الخدمة فلما صار الملك على ملكه صار  
الملكان على ستة والجميع تسعة كل عبد ثلثة اسهم والموصال بالرقبة بينهما ومن كل رقبته سهم والموصال  
بالخدمة سهم في العبد الذي اوصى له بخدمته الموصال بخدمته يوما وللورثة يوما من مال فضل  
الموصال له ثلثة اسهم وللورثة ستة اسهم ولو كانوا يخرجون من الملك كان لصاحب الرقبته ما اوصى له  
به ولصاحب الخدمة ما اوصى له به لان كل واحد منهما يصل الى تمام حقه فان مات صاحب الخدمة رجع  
الى صاحب الرقبة لانه بطلت وصية فارتفعت الصالحه **قال** لو لم يكن له مال غيرهم واوصى بثلث كل  
عبد منهم لفلان واوصى بخدمته احدهم فلم يعينه لفلان فانه لغير الملك بينهم على حصة اسهم لصاحب  
بخدمته الا ان ثلث في خدمة ذلك العبد بخدمته ثلثة ايام وبخدمه للورثة يومين وتكون للاخر حصة الثلث  
في العبد من الباقيين في كل واحد منهما خمس رقبته ووجه ذلك ان الموصال بالرقبة لا حق له في العبد الذي  
اوصى بخدمته مادام الموصال باقيا وصار كأنه اوصى بخدمته احدهما لرجل وثلث العبد من الاخرين لرجل  
فاجعل كل ملك منهما فيضرب صاحب الرقبته ملك كل عبد وذلك سمان فيضرب صاحب الخدمة بالجميع وذلك  
ثلثة اسهم فاجعل ثلث المال على حصة اسهم وثلثان على حصة غيره فعول ثلث المال حصة بينهم  
بينهم لصاحب الرقبته سمان في كل عبد من العبد من سهم ولصاحب الخدمة ثلثة اسهم في العبد الموصال به  
بخدمته ثلثة ايام وللورثة يومين فجميع ما حصل للموصال له حصة اسهم سمان للموصال بالرقبة وثلثة

اسهم

اسهم للموصال له بالخدمة وجميع ما حصل للورثة عن ثلثة اسهم ثمانية اسهم في العبد من كل عبد ربحه وسمان  
من العبد الموصال بخدمته فاستقام على الملك والمدين **قال** لو كان اوصى بثلث مال لصاحب الرقاب بخدمته  
احدهم بخدمه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم فسلم المال بينهم نصفين ووجه ذلك ان العبد الموصى بخدمته اجتمع  
فيه وصيتان وصيته بجميعه ووصيته بثلثه لانه اوصى له بثلث مال وخدمته العبد مال الا ترى ان من اوصى  
لاخر في ذمته عبد اخر ذلك من الملك خلافا لما ذكرنا في المسئلة الاولى انه اذا اوصى له بثلث الرقاب لكان الموصال  
له بالرقبة لا حق له في العبد الذي اوصى بخدمته مادام الموصال باقيا لانه اوصى له بالرقبة والخدمة لبيت  
من الرقبته في ثلثيها هنا اوصى له بالمال والخدمة مال ولذلك ثلثا انه اجتمع في العبد الموصال بخدمته وصيتان  
وصيته بخدمته ووصيته بثلثه فالملكان لصاحب الخدمة بلائسارعة والملك بينهما نصفان فيجعل العبد  
بينهما على ستة اسهم فالربعة اسهم خلعت عن دعوى صاحب الملك وسلم لصاحب الخدمة بلائسارعة وسمان  
استوت سائر عتقهما فيقسم بينهما الكل واحد منهما سهم فصار لصاحب الخدمة حصة اسهم ولصاحب الملك  
سهم فاذا صار العبد على ستة صار العبد الاخران اثنان عشر فثلثا الربعة صحت لخدمة نصيب عن فله  
حصة وصا يام فاجعل هذا الملك للمال والملكان مثلا ذلك فجميع المال يكون ثلثين ان كل عبد ربحه  
والعبد الموصال بخدمته عنده بخدم الموصال بخدمته حصة ايام وللورثة اربعة ايام وبخدمه صاحب الملك  
يوما ولصاحب الملك من العبد من الاخرين اربعة اسهم فنقص الوصية عن ستة في العبد الموصى بخدمته  
واربعة في العبد من الباقيين وللورثة عنده من كل عبد من الباقيين ثمانية واربعة من العبد الموصال  
بخدمته فاستقام على الملك والمدين الذي اوصى بخدمته اجتمع فيه وصيتان وصيته بجميعه ووصيته  
بثلثه ومخرج الملك من ملكه فصار جميع يضرب بالجميع ثلثة وصاحب الملك يضرب بالملك سهم فصار هذا  
العبد على اربعة فلما صار هذا العبد على اربعة صار العبدان الاخران كل واحد منهما ثلثة فغير قول  
سمانه لاجابة الى القول في ذلك فاما الملك سمان حصة الى اربعة فيصير ستة فاجعل هذا الملك للمال  
والملكان مثلا ذلك اثنان عشر في جميع ثمانية عشر فليس ان العبد الموصال بخدمته صار على ستة بخدم  
لصاحب الخدمة ثلثة ايام والاخر يوما وللورثة يومين والموصال بالملك من العبد من الاخرين سمان  
فصار الوصية ستة اربعة اسهم في العبد الموصال بخدمته وسمان في العبد وللورثة اثنان عشر سمان  
في العبد الموصال بخدمته وعن ثلثة اسهم في العبد من الباقيين فاستقام على الملك والمدين **قال** واذا اوصى  
بخدمته عبد لرجل ولعبد اخر وهو يخرج من الملك ثلثة بخدمه صاحب الخدمة ثلثة ايام وعليه فيه طعامه وصا  
الفلة ثلثة ايام وعليه فيه طعامه وكسوته عتقها نصفان لانه اوصى لكل واحد منهما جميع الرقبه لان الوصية  
بالخدمة وصية بحبس الرقبه لانه لا يمكن استغلامه الا بعد حبسه والوصية بالفلة الصا وصية بالرقبة  
لانه لا يمكن استغلامه الا بعد حبس الرقبه ففقد اوصى لكل واحد منهما جميع الرقبه وحطما سوا فيخدم  
هذا شهر او بعد الاخر شهر الا ان للعبد لا تكن قسمته بالاجرا فيقسم بالايام وطعامه في هذه الخدمة  
على صاحب الخدمة لانه هو الذي ينتفع به دون صاحب الفلة والنفقة اناج على من يحصل له المنفعة  
في مدة الفلة على صاحب الفلة لان منفعته في ملكا المدة حصل له واما الكسوة فليهما جميعا لان الكسوة  
لا تقدر بملك المدة لانه تبقى اكثر من هذه المدة ولا سجد الحاجة اليها فان قضا هذا القدر من المدة  
كما تجدد الطعام في كل وقت وسماؤه سوا فكانت الكسوة فليهما لهذا المعنى فان جناه هذا العبد جناية  
فلما اقره بالان منفعة لهما فحيا لهما كما يحاطب المرء في العبد المهرهون فان قدماه كان على كاله



وان اسما الغدا معداه الورثة بطلت وصيتهما لانها اسما الغدا فقد رخصا بذلك الرقبة فبطل حقها **قال**  
اذا اوصى لرجل من غله عبدا كل شهر درهم ولا خربك ماله ولا مال له غير الوعد فان تلتك العبد بينهما الصفا  
في قولنا في حيفه رحمه الله لانه اوصى للموصي له بالعقله جميع الرقبة ولا يمكن استيفاء درهم من غله في كل شهر الا  
بحسب جميع الرقبة والمذهب عن ابي حنيفة ان الموصله باكثر من الثلث لا يصير بالاثلاث الثلث يكون  
بينهما لكل واحد منهما السدس ويخرج الحساب من ستة فالثالث سهمان يكون بينهما سهم لصاحب الثلث ليعطيه  
من الرقبة وسهم لصاحب العقله فيستقل بحب غلته عليه وينفق عليه منه كل شهر درهم لانه هكذا اوصى له  
واربعة اسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصله بالحدية وقد بقى من العقله بين رد ذلك الى صاحب الرقبة  
وكذلك ما يحس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة لانه بطلت وصيته بموته فخرج ذلك الى صاحب الرقبة  
**قال** وعلى قولنا بقسم الثلث بينهما على اربعة صاحب العقله نصيب بالجميع وصاحب الثلث بالثلث سهم  
**قال** ولو اوصى لرجل عقله دار ولا مال له غيرها فاحتاج الورثة الى سكنها فتمت الدار فلا تملك  
للورثة ملكا لها واستعمل بملكها العقله لان الدار ما يحتمل القسمة فتقسم بينهما بخلاف العقله ولو  
اوصى لرجل عقله دار ولا خربك ولا خربك هذه المسئلة على وجهين اما ان يخرج ملكه للاشياكل  
يخرج من الثلث اخر كل واحد منهما ما وصى له به لانه اوصى بالجميع والعقله العقله الدار موصية بحسب رقبته  
ما ذكرنا وان كان لا يخرج من الثلث ولكن للورثة اجازوا فذلك وان لم يخرج للورثة من كل واحد منهم  
حقه الا ان يكون وصيته احدهم يزيد على الثلث فلا يصير بالزيادة في قولنا في حيفه رحمه الله واذا  
مات صاحب العقله بطلت وصيته وقسم الثلث بين من بقى منهم ما ذكرنا **قال** واذا اوصى لرجل عقله  
دار او عبدا في المسائل جاز ولا يجوز ذلك في السكينة والحديث الا لانسان معلوم لان الوصية بالعقله  
وصية بالدرهم والدنيا يبرو الوصية بالدرهم والدنيا يبرو الوصية بالحدية والسكينة  
لا يجوز الا لانسان بعينه لانه لا يمكن سقطة هذه الوصية الا بعد موت العاين ولا يسبق العاين الا بالانفاق  
عليه وليس هاهنا احد يبرو بالانفاق عليه اما الوارث فلا يملك سقطة هذه في ذلك والنفقة انا تجب على  
محصله النفقة الا يجوز ان يستعمل وينفق عليه من العقله لانه لم يوصى بالعقله ولو اشغل كان فيه  
تبدل الوصية وذلك لا يجوز ولا تجب النفقة على المسكين لاجل الجحامة بخلاف ما اذا اوصى لرجل بعينه  
لان من تجب عليه النفقة معلوم **قال** ولو اوصى بظهر دابة في المسكين كان بالاجل الجحامة من شق  
عليه ولو اوصى بظهرها لانسان معلوم يركب في حاجته ما عاين جاز كما اذا اوصى بسكينة دار وخدمته  
عبدا لانسان معلوم ان يجوز ولو اوصى له بظهرها في سبيل الله تعالى جاز ايضا لان الموصله معلوم لانه  
اوصى له بظهرها في سبيل الله تعالى ولو اوصى بظهرها في سبيل الله تعالى لا يجوز في قولنا في حيفه رحمه الله  
وجوز في قولنا في حيفه رحمه الله وذلك لان هذه وصية لا يمكن سقطةها من الوجه الذي ذكرنا  
ومحمد رحمه الله عليه يقول ان الوصية بظهر الدابة في سبيل الله نوع من الاعداد للعدد وقد امر الله سبحانه  
وتعالى بذلك بقوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ولم يذكر قولنا في يوسف  
ان قوله مثل قول محمد وقال بعضهم هذا افرع مسئلة الوقف او على قولنا في حيفه رحمه الله لوجهين  
احد ان الحق لا يجوز وكذلك اذا اوصى بعد الوفاة وعندهما لوجهين وقفا في حال الحيوة حاز ذلك  
اذا اوصى بعد الوفاة فان قال في صحته علمه اوصى هذه اوصى هذا صدقة في المسكين وادق في قوله  
موت في وصيته في تلي باع فيه فصحدها وتمت احزت ذلك ما احاز الورثة فان طعن فيه طاعن منهم

جعله وصيته من يملكه كما قال وانا اشترط هذا الشرط احتراز عن قولنا ان يملك فان المذهب عند  
انه لا يجوز فاذا اشترط هذا الشرط وبطل ما من من القضاء فيباع ويتصدق بملكه لان الميت وصي  
فاذا بطلت احداهما حازت الاخر من الثلث **قال** واذا اوصى بدار او بارضه لرجل اجبا على  
الاخر فالآخر من ورثته لا يباع البطلت ذلك وجعلنا ميراثا وهذا قولنا في حيفه والاختلاف فيه  
مثل الاختلاف في الوقف في الوقف **قال** ولو اوصى بعقله دار لرجل وسكانها الاخر ورثتها  
لاخر وصي الثلث فهذا اسمها رجل بعبد موصى غريم فتمه ما هدم من بنائها وبني ما كان كالكات فتور  
فيما حدى عينا صاحب العقله وسكنها الاخر لان الوصية بالعقله والسكنى لا تبطل بدم الدار لتمام القيمة  
مقام الدار وهذا كما قلنا في العبد الموصى بخدمته لرجل **قال** اذا اوصى ان الوصية لا تبطل وبني  
بقيمتها عبدا اخر فيخدمه كذلك هاهنا وكذلك الدار وان اوصى بعقله فقطع رجل كله او جزء  
فهو على هذا **قال** واذا اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر عقله دار وقيمة الدار الف درهم وثلثها  
درهم سوا ذلك فلصاحب العقله نصف فله الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فمات بقيت الثلث  
في الدار واربعة اخماسه في المال ووجه ذلك يقول ان الوصية بثلث المال وصية بثلث العقله ايضا  
لان العقله مال الميت يعقضي منها ديونه فاذا كان كذلك فالدار يخرج من الثلث ماله لان قيمة الدار  
الف درهم وله الف درهم سوا ذلك فقد اجتمعت في الدار وصيتان او وصيته بجميعها ووصيته بثلثها  
فيجعل الدار على يملكه ولقسمة بينهما على طريق المنازعة على قولنا في حيفه رحمه الله فطاعت الثلث  
لا يدعي اكثر من الثلثة وهو سهم واحد والثلثان سهمان سهم لصاحب العقله وهو صاحب جميع  
منازعة لان الوصية بالعقله وصية بجميع الدار على ما ذكرنا انه يحسب جميع الدار لاجله واستوتت منازعة  
في سهم واحد فكان بينهما فانكسر على سهمين فاصرت سهمين في يملكه فيصير ستة فصاحب الثلث لا يدعي  
اكثر من سهمين واربعة اسهم حلت عن دعواه وسلم لصاحب جميع وهو صاحب العقله بل لا تنازعوا  
منازعة ما في سهمين فيقسم سهمها لكل واحد منهما سهم فاذا صارت الدار وصي الثلث على ستة والالفان  
الشاغرة فلصاحب الثلث ذلكا لثلاثة اسهم فيقسمها الى ستة فيصير سهام الوصايا عن اسهمها  
صارت على عشرة والوصية من الثلث صار كل ثلث عشرة وجملة ذلك يكون ثلث الدار على عشرة  
بينهم لصاحب العقله خمسة اسهم كل في الدار ولصاحب الثلث خمسة اسهم اربعة من الالفين وسهم من  
الدار هذا معنى قوله في الاصل لصاحب العقله نصف غلة الدار وذلك حجة لانا جعلنا الدار على عشرة  
ولصاحب الثلث نصف الثلث حصة اربعة اخماسه في المال وحصل ذلك في الدار وهذا في قولنا في حيفه  
رحمه الله وعلى قولنا بقسم الثلث على طريق العول صاحب الجميع يصير بالجميع وصاحب الثلث يصير بالثلث ويخرج  
الثلث من يملكه فصاحب الجميع يصير بثلثه وصاحب الثلث يصير بثلثه فاجعل الدار على اربعة اسهم فاذا  
صارت الدار على اربعة اسهم مع العول صار كل الف على ثلثة من غير عول فالالفان فيصير ستة اسهم  
فللموصي له بالثلث ثلث ذلك وثلث سهمان وصم ذلكا لثلاثة فيصير ستة فاجعل هذا ثلثا المال والثلثا  
الشاغرة والجميع ثمانية عشر فللموصي له بالثلث ثلث المال الالفين وذلك اربعة اسهم من ستة مائة وهذا  
معنى قوله في الاصل وان شئت قلت ثلثا ذلك في المال وقال ايضا وثلث في الدار لانك جعلت الدار على  
ثلثة قبل العول وللموصي له بالثلث سهم من الدار وذلك لثلاثة فان مات صاحب العقله فلصاحب  
ثلث الدار ثلثا المال لانه لما مات الوصي له بالعقله بطلت وصيته وصار كل ثلث بوصي له بثلث الوصي له



التي تملك المال والدار فيكون له ذلك فان استحققت الدار بطلت وصيته صاحب الغلة واخذ صاحب المال  
بذلك لان لا يملك استعمالها بعد استحقاقها ولو لم يستحق ولكن انما استحققت لخاصة الغلة ابن بغيرك  
منها ويصير صاحب الغلة نصيبه والورثة نصيبهم لان ذلك من تركهم فيس كل واحد منهم نصيبه وانهم  
اي ان لم يحضر على ذلك ولم يمنع الاخران شي ما نصيبه من ذلك ونواجره ويسكنه لان الذي يمنع من  
البتا رضى بطلان حصته فلا يوجب بطلان حق صاحبه وليس هذا كالفعل اذا كان لرجل وعلوه لآخر فانهما  
واي صاحب الفل ان يبي الفل فانه يقال لصاحب العلوان سفلته فخر ابن عليه العلوان اذا اراد صاحب  
السفل ان يرسق السفل فامنع حتى يدفع اليك قيمة السفل لان هناك لا يمكن بنا العلوان لاعتدنا السفل  
فكان لصاحب العلوان سفلته حتى يمكن بنا العلوان عليه واما هاهنا يمكن ان يستوعر صد الدار فيبني  
كل واحد منهما في نصيبه **قال** ولو اوصى رجل بكني دار او فعل فادعاهما رجل واقام البينة ان  
له فشهد الموصل باله باله والسكنى ان اقر بها الميت لخر بجزئها دته لاند بجزئها دته اليه المعتم لانه  
لو قبلت منها دته سلمت الوصية له وكذلك لو شهد الميت بماله وعلقت خطا لانه بجزئها المعتم لانه اذا اكر  
مال الميت كرت وصيته وسلمت له والله اعلم **باب الوصية بغلة الدار والبستان**  
**قال** ولو اوصى له غلة بستانه ولاخر برقبته وهو بستانه فله رقبته لصاحب الرقبته والغلة لصاحب الغلة  
انما يبيع الكلام منه والكلام كالكلام فيما اذا اوصى برقبته لرجل وخدمته لآخر والرقبة يخرج من ثلث  
ماله ان اوصى له بالخدمة او لمادام حيا فاذا مات تسلم الرقبته كل لصاحب الرقبته كذلك هاهنا  
وجله هذه المسائل بثلث ما لزوجته يقع على الابد ذكر الابد ولم يذكر ومما ان يوصى بغيره بستانه  
او ارضه او سكنا دار او خدمة عليه فهذا يقع على الابد ولا يرد ولم يذكر ولم يرد في حرج البستان  
والارض والدار من ثلث لان الغلة لعظمه عامه الا ترى ان اسم الغلة تقع على الثمرة وغيره فلاجل  
هم واللعظ سائل الموجود وغيره وفي وجه يقع على الموجود ولا يقع الحادث دلر الابد ولم يذكر وهو ان  
يوصى بالصوف على ظهر غنمه والولد في بطن طارسته والذين في الصرع انه يقع على الموجود وقت الموت  
ان كان على ظهرها صوف وقت موت الموصي وكان في بطنها لبن او في بطنها ولد وقت موت الموصي جاز  
الوصية والا فلا لان الوصية لما يجوز في بني جري فيه الميراث او ماله نظير من العقود وفي حال الحياة  
والان المستجرد من العدم المستجرد من الولد حادث لا يدخل تحت الميراث ولا نظير من العقود بخلاف الغلة  
لان له نظير من العقود وهي المعاملة والادارة وكذلك سكنى الدار وحلقه العبد لان له نظير من العقود  
وهي الادارة والعارية وفي وجه ان ذكر الابد وقع على الموجود والحادث جميعا كما اذا اوصى بثمر بستان  
ابدا يقع على الابد وان لم يذكر الابد كان وقت الموت بالثمر موجودة يقع على ذلك الثمرة وان لم يكن هناك  
ثمر موجود والقياس ان سطل الوصية ولا يورث عبدا ما اذا ذكر الابد يقع على الحادث والموجود جميعا  
لان لها نظير من العقود وهي المعاملة وان لم يذكر الابد كان هناك ثمر موجودة يقع عليه خاصة  
لان الثمرة اسم خاص يقع على الموجود كما اذا قال في وصيته ثمة لبستاني لفلان الصل الى الموجود وقت  
الانقراض كذلك هاهنا الوصية وجوبها بالموت فيبعض وجود الثمرة وقت الموت وان لم يكن في البستان ثمرة  
موجودة وقت الموت لقياس ان سطل الوصية وفي الاستحسان انه ثمة البستان في الميت الفلاد وجب  
القياس ان الثمرة اسم خاص لما ذكرنا فصار كاللبن والولد والصوف وفي الاستحسان يقع على الحادث  
ابدا لانه احتمل ان الموصي اراد به الثمرة في المستأنف ولو صرفت وصيته الى ذلك صحت الوصية اذا احتملت

الوصية والفساد عليه على الصحة هذا كما قالوا فيمن اوصى لولده فلان وليس لفلان ولد صارت الوصية له  
ولده كذلك هاهنا بخلاف الصوف والولد والدين لان هناك اراد به الحادث لا يقع عليه كما اذا قال ابدلا  
ينع عليه فلما لم يكن له وجه الصحة لا يحتمل عليه والسقي والخراج وعلاج ما يصلح على صاحب الغلة لان  
منفعة يحصل له فكانت المونة والضممان عليه فان مات صاحب الغلة يطلب وصيته كما ذكرنا في الوصية  
بخدمة العبد وسكنى الولد بخلاف ما اذا اوصى له بالثمر فطهرت الثمرة وصار لها قيمة ثمرات الموصل صارت  
ميراثا عنه لان الثمرة لما ادركت جعل ملكها الموصي له وصارت كاللوازم جار بغيرها فاذا ثبت ملكه ثمرات  
كان ذلك ميراثا لورثته بخلاف الغلة والخدمة **قال** ولو اوصى بغلة لرجل بدار ولاخر برقبته ولم يذكر  
ولم يجل بالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبته فاذا اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة اما اذا  
يذكر بالنفقة على صاحب الغلة لان صاحب الغلة لا ينتفع بها فلا يلزمه نفقتها والنفقة على صاحب الرقبته  
لاصلاح ملكه فاذا اثمرت فالنفقة الان على صاحب الغلة لانه الان صار كالحال ينتفع بها **قال** وان حمل فلما  
واحد ام احال فلم يجل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعته ترجع عليه لانه اذا احال في عام كان اوفى  
لثمرته في العام القابل واذا كانت المنفعة مرجع اليه كانت النفقة عليه فان لم يفعل وانفق صاحب النفقة  
عليه حتى جل فانه يستوفي نفقته من ذلك الحمل وما بقي من الحمل فهو لصاحب الغلة لانه انفق لاصلاح ملكه  
مستطرا مع حصول منفعة لغيره فلم يوصف بالتمتع وذكر في الاصل بدار حال وقال اهل الغلة الصحيح ان  
حال لانه يقال حال الغلة اذا لم يتركها يقال امراة طيلة اذ الحمل **قال** ولو اوصى لرجل ثلث غلته بستانه ابدا ولما  
له غير مقام البستان دخل على اهل النصيبين ولم يقل لآخر فانهم يتركون فيما خرج من الغلة لان الغلة باطلة  
لان الموصي له لا يملك رقبته البستان والخدمة فيما ليس ملكه باطلة ولهما حق الثمرة والثمر غير موجوده  
فما لم يخلق باطلة والخدمة في معنى البيع لا يجوز بيع ما لم يخلق فذلك الخدمة وللورثة ان يسموا على البستان  
مستاعا لان ثلث مشغول عن صاحب الغلة والورثة ممنوعون عن ذلك لثبات مدام الموصل حيا فاذا كان  
هكذا فلا يجوز البيع الا في مقدار نصيبهم وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال لا يجوز بيع نصيبهم لان في  
ذلك ضرر بالموصي له لانه ينقص الغلة وسنت **قال** ولو اوصى بغلة بستانه الذي فيه لرجل واوصى بغيره  
ابدا البستان للموصي ولما لم له غير الغلة تساوي ما يدرهم والبستان يساوي بثلثا درهم فله الموصي له  
ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل ابدا لانه اوصى له بالغلة التي فيه ولم يرد على ذلك كما  
الغلة كلها له فاذا اوصى له مع ذلك فغلته في المستأنف ابدا صار كانه اوصى له بالبستان والثمر التي فيه  
لان الوصية بالغلة وصية بالبستان لان البستان بحبس له ولو فعل هكذا كان له من كل واحد منهما ثلثه  
فاذا كان كذلك كان له ثلث الثمرة الموجودة وثلث ما يجدد لانه اوصى له بالمالين لان الغلة التي يجدد يقال  
الميت لانه يعق من ماله بونه وسفند وصته **قال** ولو اوصى لعشرين درهما من غلته كل سنة له حل فاعل  
سنة قليلة سنة كثيرا فله ثلث الغلة خمس فيبقى عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما لان الوصية  
لعشرين درهما من غلته وصية له بجميع الغلة لانه يجوز ان تمتد غنم في ذلك كله فذلك جاز بثلثه  
وحبس عليه حتى ينفق عليه كل سنة عشرون درهما الى ان يموت **قال** ولو اوصى ان ينفق عليه الوصية  
كل شهر من عرض ماله وعلى اخر حصة كل شهر من غلة البستان ولما لم له غير البستان فغلة البستان بينهما  
نصفان يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهما متوقف عنه على يد الموصي وعلى يد الغلة ان لم يكن وصيا  
فينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له لان الوصية باعفاق اربعة وصية باجمع وكذلك الوصية



بأننا حصة وكذلك الوصية بائنا قدرهم ولا غنى بالانقل والاكثر لا يجوز ان ليس صاحبها قتل اكثر من واحد  
الاكثر فلما كانت وصيتهما سوا كان الثلث بينهما فكل واحد منهما السدس فيباع سدس الغلة لكل واحد منهما  
وتوقف عنه وينفق على كل واحد منهما ما سمي له لانه اوصى لاحدهما بان ينفق عليه كل سهم اربعة من عرض ماله  
والدستان ماله ولا نسلم المال اليهما ولكن يوضع على يد الوصي وان لم يكن له وصي فالقاضي يبيع على يده  
عدله لانه امن بالانفاق عليهما ولم يوصي بدفع المال اليهما فان مات وقد بقي ثمن المال رد على ورثته الوصي  
وصيتهما قد بطلت فثمنها لما ذكرنا من قبل فيعود الى الورثة وكذلك لو قال ينفق على فلان اربعة وعلى فلان حصة  
حبس السدس على المنفرد والسدس الاخر على المجموعين في النفقة لانه اضاف الاربعة الى شخص واحد واصلح الحصة  
الى شخصين لانه جمعها في الوصية فصار كأنه اوصى بان ينفق على فلان اربعة وعلى فلان حصة فذلك ليس  
الثلث بينهما سدس بوقف المنفرد وسدس للمجموعين **قال** ولو اوصى بثلثه لرجل ونصف غلته  
لاخر ووصلت غلته قسم ثلث الغلة بينهما نصفين فيكون الثلث بينهما الاستواء ولو كان البستان يخرج من ثلث  
ماله فانه تقسم غلة البستان بينهما على طريق المنازعة على قول ابي حنيفة رحمه الله لان صاحب النصف لا يدعي الا  
النصف فالنصف خلا عن دعواه وسلم لصاحب الجميع بلا منازعة والنصف الاخر استوتت منارعتهم فيه فيقسم  
بينهما نصفين فيحتاج الى حساب له نصف ونصف ونصف وذلك اربعة فصاحب الجميع لا يدعي اكثر من سهمين  
وسهمان حليا عن دعواه وسلم لصاحب الجميع بلا منازعة وسهمان اخران استوتت منارعتهم ما بينهما فيقسم بينهما الكل  
واصلهما سهمان فصار لصاحب الجميع ثلثه سهم ولصاحب النصف سهم وعلى قولهما يقسم على طريق العول فصاحب الجميع  
يغزب بالجميع وصاحب النصف يغزب بالنصف والحساب الذي له نصف سهمان فصاحب الجميع يغزب بسهمين  
وصاحب النصف يغزب بسهم واحد فيقسم بينهما الثلثا سهمان لصاحب الجميع وسهم لصاحب النصف وقد ذكرنا الا  
خلاف في مواضع اخر **قال** ولو اوصى لرجل غلة بستانه وقيته الف درهم ولاخر قيمته عده وقيته حصة  
وله سوا ذلك بستانه فالثلث بينهما على اقل عشر سهمان في قول ابي حنيفة رحمه الله لصاحب الغلة حصة اسمهم في  
العقد ولصاحب البستان اسمهم في غلته لان جميع ماله الف وثمان مائة والثلث من ذلك ستماية فوصية  
صاحب البستان الف درهم وذلك اكثر من الثلثين فله مذهب ابي حنيفة رحمه الله ان الوصي له بالثمن من الثلث  
يصرفه الى البستان فاطرح ما زاد على ستماية لان ذلك زيادة على الثلث فصاحب البستان يصرف بستانه وصاحب  
العقد يغزب بستمائة فاجل ثلث المال وهو ستماية على اقل عشر سهمان لصاحب البستان ستة اسمهم ولصاحب  
حصة اسمهم فاصاب صاحب البستان كان في البستان في غلته وما اصاب صاحب العقد كان في العقد وهذا قول  
ابي حنيفة وعلى قولهما صاحب البستان يغزب بجميع البستان وهو الف وصاحب العقد خمسة مائة فيقسم ثلث  
المال بينهما الثلثا على طريق العول **قال** ولو اوصى لرجل غلة ارضه وليس فيها ثمن ولا شجر ولا مال له  
غيرها فانما توارث فيكون له ثلث الغلة وان كان فيها شجر اعطيت ثلث ما خرج منها لان اسم الغلة يبيع على الثمن وعلى  
الاخر بان كان فيها ثمن يصرف الوصية اليها لان كان يخرج منها لان الغلة في الحقيقة اسم لما يخرج اذا كانت في الارض  
اشجار وان لم يكن فيها شجر فالوصية بالغلة وصيته بالداهر والدناير وذلك من الاجرة فان قيل لا يرد  
فيستوفي زرعها اذا لم يكن في الارض شجر قيل له لانه لو زرع اسفاد الملك الخارج سدرة وهو انا اوصى له  
غلة ارضه لا غلته بذر **قال** ولو اوصى ان توارث ارضه سنين نساء كل سنة بكذا ولا مال له غيرها فان  
كان الذي سماه ارضه جازت الاجارة وان كان اقل منه جت له ذلك من الثلث لانه لم يشرع حق الورثة في  
الثلث الا ترى له لو اوصى بان يساع من فلان بثلث قيمتها او بمائة خرج من الثلث جازت الوصية وكذلك الاجارة

في ثلث الغلة  
في ثلث الغلة  
في ثلث الغلة

ولو كان النقصان اكثر من الثلث بطل الفضل على الثلث الا ان يجمع الورثة **قال** ولو اوصى لرجل غلة ارضه  
ولاخر بقتنها وهي يخرج من الثلث فباعها صاحب الرقية وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت وصيته صاحب  
الغلة ولاحق له في الثمن اما لو وصيته في الغلة جاز لما ذكرنا من قبل فان باعها صاحب الرقية وسلم صاحب الغلة  
جاز لان ملكا لرقية له الا انه كان متعلقا بحق صاحب الغلة وقد رضي بابطال حقه حيث سلم واجاز بطل  
وصيته صاحب الغلة لانه اوصى له بالغلة في ملك الوصي له بالرقية وقد زال بالبيع ملكه ولاحق له في الثمن  
لان الثمن بدل الرقية ولا ملك له بالرقية **قال** ولو اوصى لرجل لرجل غلة بستان له يوم يموت وليس له  
يوم اوصى بستان ثم اشتري بستانا مات فالوصية جاز لان الوصية اجاب الملك بالموت فاذا كان في  
ملكه وقت الموت صح الوصية له ولو لم يقل هكذا ولكن قال اوصيت لفلان غلة بستانا وليس له بستان فاشترى  
بعد ذلك ومات فانه لا يجوز في ظاهر الرواية وفي رواية الكوفي يجوز على ما ذكرنا في الغنم **قال** ولو اوصى  
له غلة بستانه فاغل البستان سنين قبل موت الوصي ثم مات الوصي لم يكن للوصي من تلك الغلة شيء انما  
يكون له الغلة التي فيه يوم يموت لان الوصية اجاب الملك بالموت فيكون له من الثمن التي فيه يوم يموت لان  
الوصية وما عدا ذلك لموت فان اشترى الوصية البستان من الورثة بعد موته جاز الشراء وبطلت وصيته  
لانه يملك ذلك العين بالشر فاستغنى عن ملكه بالوصية هذا كما يقول فحين تزوج امة انسان ثم اشترى  
بطل النكاح كذلك هاهنا وكذلك لو اعطى شيئا على ان يري من الغلة وكذلك في سبكي الدار وخدمته  
العبد اذا اصاح امة على من جاز ونطل وصيته لان فيه اسقاط الحق بالعبد فجاز الخلع والطلاق  
على المال والله اعلم **باب الوصية في العتق** واذا اوصى لرجل بعتق عبده بعد موته  
او قال اعتق عبدي يومئذ او باقل او باكثر او اوصى لاني ان باع درهم عاصا في الثلث وليس هذا  
من العتق الذي يدا به لان هذه وصيته بالعتق والوصية بالعتق يحتمل النقص والرد الا ترى انه لو رجع  
عن ذلك صح رجوعه فلو كان عليه دين يساع في الدين فاذا كان كذلك كان حكمه حكم كسائر الوصايا  
والاصل فيه ان كل عتق تاجر عن الموت ولو ساعه لا يعتق الا باعتاق الوارث او الوصي وكان حكمه حكم  
سائر الوصايا ولو كان العتق منجرا اذا اعتقه في مرضه او قال هو حر بعد موتي او دبره تدبير مطلقا  
او معتقدا اذا قال ان مت من مرضي هذا فهو حر بدينه فكان اولى من سائر الوصايا لانه يعتق موته فلا  
يحتاج الى اعتاق الورثة والوصي والمعنى في ذلك ان هذا العتق لا يحتمل النقص والرد وكان قوي من سائر الوصايا  
في دينه وهكذا روي عن عبد الله بن عمر وابراهيم الخليلي رحمهم الله **قال** ولو اعترق امته في مرضه فولدت  
عبد العتق وكذا اصل ان يموت الرجل لولده مائة لم يدخل ولدها في الوصية لان الام ولدته وهي حرة ولا  
لا يدخل تحت الوصية وان مات الرجل فان خرجت لمارته من الثلث فلا شيء عليها ولا على ولدها لان الوصية  
نفادها من الثلث وهي يخرج من الثلث وان لم يخرج الجارية من الثلث فعلم ان اسعى في بطن قيمتها ان لم  
يكن له مال غيرها فان ماتت جارية قبل الاداء فعل ولدها ان يودي على الام من السعاية في قول ابي حنيفة  
رحمهم الله وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء على الولد لان من اصل ابي حنيفة رحمه الله ان الام اذا وحت عليها السعاية  
صارت معي المكاتبه والمكاتبه اذا ماتت وتركت ولدا فان الولد يقوم مقامها في السعاية فذلك هاهنا  
ومن اصلها يعتق كل ما صارت حرة وعيها دين والحرمة المديونة اذا ماتت ولم تترك شيئا فلا يجب على ولدها  
شيء كذلك هاهنا **قال** ولو دبر عبده وقال لاني ان حدثت من مرضي هذا فان حرمت مات  
من مرضه محاصا في الثلث لان كل واحد منهما يعتق بموت المولى ولا يحتاج الى اعتاق الورثة فكانا سوا

قال

يا



**قال** ولو اوصى بعدد درهمين من ماله لم يحل ان العبد ماله فصار كانه اوصى  
 لنفسه فلا فائدة فيها ولو اوصى بثلث رقبته جاز ويصح منه مدبر في قول ابي حنيفة رحمه الله وعند  
 صار كله مدبرا لان التدبير يجري عند فالتعق فلا يجري عندهما ولو اوصى له بثلث ماله حازت وصيته وثق  
 بملكه بعد موته لان رقبته من ماله فانصرفته وصيته الى رقبته والى سائر امواله فمفسر ان كان ماله درهم  
 او دينار فنظر الى ملكي العبد فان كانت قيمة ملكي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قصاصا وان كان  
 في المال زيادة دفعت المنة بزيادة وان كان في ملكي قيمته زيادة يدفع الى الورثة تلك الزيادة ولو كانت  
 التركة عروضا لا يصير قصاصا لاحد احبس عليه ان يسي في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر امواله وللورثة  
 ان يجمعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما صار كله مدبرا  
 فاذا مات عن كل واحد يكون التعق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة ان  
 يدفعوا اليه ذلك وان كانت قيمته اكثر فله ان يبيع في الفلدي اوصى له بالبيع ان يشتري حصة اسد العبد  
 ان يباع من اجزئ من حصة ماله فان اخذه كان للآخر سدس وصيته وان تركه كان للآخر ثلث رقبته وانما حازت  
 الوصية ان جميعا لانه لا ياتي في بيعها ولكن الجميع بينهما فيفسر الثلث بينهما لان الوصية بعبد وصيته بملكه  
 لان الزيادة على الثلث لا تفقد وصيته فيها وقد اوصى لآخر بالثلث حصة ماله فكان للوصي له بالعبد  
 نصف الثلث وهو سهم من رقبته ويحظر عن الوصية له بالبيع منه نصف الثلث وهو السدس فيقال له ان ثبت  
 في حصة اسد العبد بثلثي قيمته وذلك لانه لو باع منه سهم من سهمه ذلك سدس القيمة وصيته له وان دفع  
 وانما اخر لانه لم يسم له ما اوصى له به من الخط فاعلم بقاءه وان الرضا في المبادلات شرط فان ترك الذي  
 اوصى له بالثمن او لم يصر بثلث الرقبة الذي اوصى له بالرقبة لانه اوصى لكل واحد منهما بالثلث وانما  
 كانت الفسخة لاجل المطابقة فاذا ترك هو وصيته ارتفعت لمطابقته وسلم الثلث لآخر **قال** ولو  
 اوصى لعتقه ثم اوصى ان يباع كان هذا رجوعا عن الوصية لانه لو اوصى لعتقه لكان لا يمكن الجمع بينهما انما  
 وتناقصهما **قال** فيكون الثانية منهما رجوعا عن الاولى ودفعها **قال** وقال محمد اذا اوصى ان يباع  
 ولم ير ذلك اوصى ان يباع بغيره فهو باطل لان الموصل له مجهول وحالة الموصل له سطل الوصية  
 ولو اوصى ان يباع بغيره حاز ولا يبيع النعمة وصية للعبد لانه لا يشتري بالتعق واذا كانت الوصية  
 للعبد صار الموصل له معلوما فيجوز وعلى الورثة ان يبيعوا العبدان ووجهه وان يشتريه بالقيمة للعتق  
 وان لم يوجد من يشتريه بقيمته للعتق يحظر من يثمنه مقدار الثلث ليرى المشتري في سرية للعتق تنفيذا  
 للوصية **قال** ولو اوصى ان يباع من رجل بعينه ولم يسره فانه يباع منه بغيره لانه لا يفتق منها  
 شيئا فان شاء اذن وان شاء ترك وانما حازت هذه الوصية لان الموصل له معلوم ولكن لا يحظر من يثمنه شيئا  
 لانه اوصى بالبيع ولم يوصى بالمحايه فان شاء اخذه بقيمتها وان شاء ترك لان الرضا شرط في المبادلات وليس هذا  
 كالمواصلة ان يباع لانيه ان يحظر من يثمنه الثلث اذ لم يوجد من يشتريه لانيه لان في الغالب لا يثمنه  
 اشترى ما رخص ما اشترى غير لانيه فكان اذن بالخط ولا لانه اذ لم يشتره لانيه تنفذ الوصية وهما  
 كانت الوصية بالبيع ولم يوجد منه الاذن بالخط ولا لانه اذ لم يشتره لانيه تنفذ الوصية وهما  
 العبد او لعل ذلك فانه يعتق من الثلث لان التعق لا يحتاج الى القبول كالمطلوق وقد قصد الوصية للعتق  
 الى الله سبحانه وتعالى فلا يبطل ذلك ما ايد **قال** واذا اشترى الرجل ابيه في مرضه بالف درهم وذلك

قيمة

قيمته له الف درهم سوا ذلك كان ابيه يعتق لان ملكه بالشراف يعتق عليه لقوله صلى الله عليه وسلم من ملك  
 ذارحم يحرم فهو حر ويرث منه بالانفاق ولا بد يخرج من الثلث وصار حرا او الحرير من الحر وفي وجوب السعاية  
 اختلاف على قول ابي حنيفة رحمه الله لا سعاية عليه وعلى قول ابي يوسف ومحمد يسي في قيمته وجه قولهما  
 ان التعق في مرض الموت وصيته فلا وصية لوارثه الا ان التعق لا يحتمل النقص والرد فيجوز ان يسي في  
 قيمته رد المالمية وانما قال ابو حنيفة رحمه الله وذلك لان الوصية عليه السعاية لبطلت من حيث  
 يجب لان السعاية اذا وجبت صار في معنى المكاتب والمكاتب لا يرث واذا لم يرث حازت له الوصية واذا لم  
 الوصية سقطت عنه السعاية فاذا كان الزوج يودي الى الاطلاق فلا فائدة في وجوبها وهذا على اصل  
 مذهبي في حنيفة رحمه الله مستقيم لان المذهب عنده ان المستسي كالمكاتب والمكاتب لا يرث ويودي الى  
 ما ذكرنا واما على قولهما ان المستسي كحر وعليه دين فلم يكن في ايجاب السعاية اطلاقا فوجبا السعاية  
 وهذا على اصلهما ولو ان الميراث اعتق عبدا اخر لساوي الف درهم ولا ماله غير هذا العبد من الف درهم  
 سوا ذلك فان على قول ابي حنيفة رحمه الله بثلث حاله بينهما بضعين وثلث ماله الف وثلثا منه وثلثه  
 وثلثون وثلث لان ماله عليه اربعة الاف فاذا قسم الثلث بينهما صار نصيب كل واحد منهما ستمائة  
 وستون وثلثين فسقط عن كل واحد منهما ذلك المقدار ويبقى كل واحد منهما فيما بقى من قيمته وذلك  
 ثلثا منه وثلثه وثلثون وثلث ولا يرثا منه لانه لما وجبت عليه السعاية صار في معنى المكاتب والمكاتب لا يرث  
 من احد واما على قولهما الثلث كله للعبد الاخر وعق بغيره سعاية لانه يخرج من الثلث ولا وصية لانه  
 لانه وارث عنده عندهما لان المستسي عندهما كحر وعليه دين السبي الا ان جميع قيمته رد الوصية بسقط  
 عنه مقدار ميراث نفسه فيتقاصان ويراد ان الفصل **قال** ولو اشترى اياه بالف درهم وقيمته  
 خمسمائة واعتق عبدا له اخر لساوي خمسمائة ولا ماله غيرهما اخرنا الوصية في المحايه قبل التعق في  
 قول ابي حنيفة رحمه الله اجتمعت في هذه المسئلة وصايا وصية للبايع بزيادة خمسمائة لانه اشترى بايضا  
 خمسمائة بالف درهم ووصية لانه حاز عتق بالشر او وصية للعبد الاخر بالتعق فالبايع اولى بالوصية  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله لان المذهب عنده ان المحايه اولى بالتعق اذا كانت متقدمة وهذا هنا البايع  
 اولى لانه صاحب المحايه فلما صار الثلث كله للبايع فعلى الوبد ان يسعي في قيمته لان البايع اشترى  
 الثلث ولا ميراث لانيه في قول ابي حنيفة رحمه الله لان في معنى المكاتب عنده والمكاتب لا يرث واما على  
 قولهما العتق اولى من المحايه فيصرف الثلث كله الى العبد الاخر لان البايع عندهما لان المستسي  
 عندهما كحر وعليه دين ولا وصية للوارث وعلى الابن ان يسعي في قيمته وعلى البايع ان يرد الخمسمائة  
 المحايه ويرث اياه لان السعاية لا تسع الميراث عندهما واصل المسئلة ان المريض اخذ ابايع عبدا او حايه  
 او اشترى عبدا اكثر من قيمته او اعتق عبدا فانه ينظر على قول ابي حنيفة رحمه الله ان يبايع المحايه مثل  
 العتق فانه يبايع المحايه فانها بحايان والمشتري باختياره وعندهما العتق اولى بتقديم او باخر وجهه قوله  
 ابي حنيفة رحمه الله انه اذا باع المحايه ثم باع العتق كانت المحايه اولى لان المحايه ترجحت على العتق من  
 وجهين احدهما ان المحايه وصية في ضمن عقد مضمون عليه وهو البيع ومحر على تسليمه محرم من الجح  
 والمطالبة والبيع ليس باصطباع المعروف والوجه الثاني البدايه والسبق فاما بيعه العتق في باب  
 الوصايا لا ترى ان الوصايا لو كانت كلها الله تعالى فانه يبايعه الميت وان يبايع الوصية ثم يبايع  
 تحاصلا لان العتق يسبق بالبيع وترجحت المحايه من الوجه الذي ذكرنا انه في ضمن عقد المبادلة

وصية الثلث للمحايه وعلى العبد ان يسعي في قيمته  
 ولو باع العتق ثم المحايه







الاختلاف من قبل **قال** واذا اوصى الرجل في وصية لعدد ومدبر واحد او لاهل له غيرهما وقيمتها سوا  
فلم يزلنا نلت والاختلاف لانه لما قال في مرضه احدهما حرمت مات قبل الثاني فقد عتق نصف كل واحد  
منهما ويكون ذلك وصية لان القول كان في المرض بعد عتق من المدبر النصف والاخر ايضا من الثلث لانه كان مدبرا  
وعتق المدبر وصية مضارت وصية المدبر جميع رقبته وصية الآخر نصف رقبته فيصير للمدبر جميع قيمته  
والآخر نصف قيمته فيصير الثلث بينهما لاننا يحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وذلك لثمة اجعل كل رقبه  
على ثمة اسمهم فصار له كل ثمانية عشر وثلث ماله كان ستة اسمهم للمدبر ثلثا ذلك وذلك لربعة اسمهم وليس  
في خمسة اسباع قيمته والعبد يعتق منه سمانا ويسمى في سبعة اسباع قيمته فيصير للورثة الناعث ووصيتهما  
ستة فاستقام على الثلث والثلثين ولو كان قال ذلك في الصحة سعى المدبر في سدس قيمته والآخر في نصف قيمته  
لانه لما قال في الصحة احدهما حرمت مات فقد عتق نصف كل واحد منهما وجميع المال فاذا مات الرجل بعد ذلك  
عتق الباقي من المدبر من ثلث ماله فيحتاج الى حساب له نصف وثلث وثلث ستة اسمهم فاجعل كل رقبه على ستة  
اسمهم فقد عتق من رقبته كل واحد مني ما يعتق الباقي لثمة اسمهم وقد بقي من كل واحد منهما ثلثه اسمهم فصار  
ماله كله عند الموت ستة اسمهم فلم يدبر من ذلك ثلث وهو سمانا وقد كان عتق منه بالعتق الثلث لثمة اسمهم  
وقد عتق بالتدبير سمانا فذلك كله خمسة اسمهم فقد عتق منه خمسة اسداسه ويسمى في سدس قيمته وعتق من  
الآخر نصف بالعتق الباقى وذلك لثمة اسمهم ويسمى في ثلثه اسمهم فيصير للورثة اربعة اسمهم ووصية المدبر سمانا  
**قال** فاذا شهد شاهدان انه بر حرة فلان ان قتل فقتل ونهت شاهدان ان مات موتا فاني اخبر الحق  
من ثلثه وانما قبل المدبر على القتل لان في ذلك اثبات الحق وهو الحق وليس في بنية الموت اثبات ولا في ثمة فكان  
من البينة على القتل اولي وكذلك لو شهدا انه اعتقه ان جردت بر حرة هذا اوصى سعة هذا اوصى قد  
مات في ذلك السعة وفي ذلك المرض شهدا ان رجلا من ذلك السعة واني اخبرته هو العتق لان فيه اثبات الحق  
وهو الحق وثلثه الرجوع لا يثبت شيئا وكما في العتق والبيعة على اثبات اولي ولا في البيعة الذي قات على الميت  
في السفر سبقنا رجلا فخرج به **قال** ولو شهد الاخران انه قال ان رجعت من سفر في هذا في اهل بفلان  
حروا قد رجعت ذات في اهله وشهد الاولان على يدهما الاولي ونصوا جميعا الى القاصي فاني اخبرتهما في  
الذي شهدا على الرجوع واخر شهدا الذي شهدا انه مات في سفر وذلك لان في كلتا الشهادتين اثبات  
حق لان الذي شهدا انه مات في سفر يرجع بالسبق فاذا ثبت موته في الوقت الاول فلا يجوز موته بعد ذلك  
لان لا يثبت مرتين الا ترى ان رجلا لو قال ان مت في جمادي الاخر ففلان حروا ان مت في رجب ففلان حروا  
له اخر شهد شاهدان انه مات في جمادي الاخر وشهدا ان ان مات في رجب ففلان حروا في رجب ففلان حروا  
الاول كذلك هاهنا **قال** واذا شهد انه قال ان مت من مرضي هذا ففلان حروا وقال الاخر اني مات منه  
او لا فقال الغلام ملك منه وقال الوارث صح سدد مات فالقول قول الوارث لانه يثبت العتق فكان  
القول قوله مع يمينه وعلى العبد البيعة لانه يدين بالعتق ولو اقاما جميعا البيعة فالبيعة عليه العبد  
لان في بنية اثبات الحق **قال** ولو قال ان مت من مرضي هذا ففلان حروا ان برت منه ففلان حروا  
فقال له العبد قد مات منه وقال الوارث قد برت منه فالقول قول الوارث لان الوارث قد اقر بعتق  
الثاني وانكر عتق الاول والقول قول المنكر مع يمينه فان اقام الاخر البيعة فانه مات من مرضه فقبل  
بيئته لانه ثبت عتق نفسه وعتق الاخر باقرار الوارث وان اقاما جميعا البيعة اخذ في بيئته الذي  
شهدا على العتق الاول انه مات من مرضه ذلك وابطلت بيعة الاخر لانها استأبقت الموت واذا مات من

وما تقي اهله

فلا يموت بعد ذلك والله اعلم **باب عتق النسيئة عن الميت** قال واذا اشترى الوصي ثمة ليعتقها عن الميت  
كتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان من فلان وصي فلان من فلان من فلان من فلان اشترى منه مملوكا له يقال له  
كذا وهو رجل كذا وكذا وورثها ثمة كان فلان او صاه ان ليعتقها عنه ثم يكتب للقاضي فيها ثمة  
على ربه لان الله سبحانه وتعالى امر بالكتابة في باب الدية واجبة ومن المعنى فيه قوله عز وجل يا ايها الذين امنوا  
اذا تدبرتم بين اي اجل سمي فاكتبوه الي ان قال تعالى ذلك اذ ان لا تتركوا هذا المعنى هاهنا موجود فيك  
حتى لا ترتاب فيه ولا يقع المنازعة في بابي الحال والنسيئة اسم لرقبة تشتري للعتق **قال** واذا اوصى الى العتق  
عنه ثمة بماية درهم فلم يبلغ ثمة درهم لم يعتق عنه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
لعتق عبد بالثلث واجمعوا انه لو اوصى ان ينج عنه بالمائة وثلث ماله لاسلخ ماله فانه نج عنه من حيث يبلغ  
فا بويوسف ومحمد جعل هاهنا كما لو وصيته بالنج والمعنى الجامع بينهما ان كل واحد منهما اوصيه بالرقبة لله سبحانه  
وتعالى وابو حنيفة رحمه الله يقول الوصية لعتق النسيئة وصية العبد وقدا وصي لعبد يشتري بماية درهم فالشراء  
بدون ليس بموصاله فاما الوصية بالنج وصية بالوصول الى يد الله تعالى وذلك معلوم واقر اخبرنيهما ان الوصية  
بالنج وصية بان ينفق في مكان النج وفي غير مكانه ايضا فاذا قبل الثلث اطلقها العبد هاهنا وهي ما ينفق في  
مكان النج وفي النسيئة ليس الوصية مستين فذلك لافترقا **قال** واذا اوصى ان يعتق عنه ثمة واوصى لآخر  
بالثلث فان الثلث تقسم على الثلث وعلى ادي ما يكون من ثمة النسيئة فاذا اصاب النسيئة اعتق به النسيئة لانه  
لا كتابة لثمة النسيئة فهو خدما للعتق وهو الاقل حتى ان يكون ثلث ماله ثمة وفيه النسيئة بثلثه  
فيقتسم الثلث بينهما نصفين نصفه لصاحب الثلث ونصفه للنسيئة ولو كان ثلث ماله ثمة وادى  
قيمة النسيئة مائة فقد ثبت الثلث بينهما ارباعا لثمة اسمهم لصاحب الثلث وسهم للنسيئة **قال** ولو اوصى ان  
يشتري عبد فلان فيعتق عنه ثمة فانه يشتري من ثمة لان الوصية نقادها من الثلث فان امتنع  
صاحبه من البيع بالثلث وقفا للثلث حتى يموت العبد فيرجع الى الوارث لان صاحبه وان لم سمعه في الحال  
فعله يبعه في بابي الحال فاذا دام يرجي بيعه بوقف الثلث واعتقه صاحبه او درهم فذلك كان سمي بالثمة  
من الثلث لهذا المعنى **قال** ولو اوصى الى رجل ان يشتري له ثمة بمائة ليعتقها فاعتقها من الثلث  
عنه فاشترى بها ثمة فاعتقها عنه ثم اشترى رجل بثلث المائة او بعضها او ثمة من ثمة المائة اكثر من الثلث  
فان الوصي يضمن ذلك ويكون العتق عن نفسه وانا يضمن لان حقوق العقد يرجع الى العاقلة والمطالبة  
بالثمن بعد استحقاق الثمن من حقوق هذا العقد يكون العتق عن الوصي لانه امر ان يشتري هذه المائة  
من الثلث فاذا اشترى بعضا وحقه دين تين ان المائة اكثر من الثلث فيبطل امره اذا امره بالسرا بأكثر  
من الثلث فاذا ابطال امره وصار الشراء نقضه فان حرج الميت مال لم يعلم به من دين او عيب يكون ثمة النسيئة  
الثلث من ثمة الوصي من ذلك الثمن لانه يبين ان الشرا كان ثمة ماله وان الشرا والعقود كان عن الثلث  
لولا يظهر له مال هل يشتري ما بقي من الثلث ثمة فلم يذكر في الاصل فعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا  
يشتري كما ذكر فيما اذا اوصى بان يشتري هذه المائة ثمة والثلث اقل من ثمة اذ لا يشتري عنه وعنده  
يشتري فذلك هاهنا **قال** واذا اوصى الرجل ان يباع عبده ويشتري ثمة ثمة سعتق عنه  
فباع الوصي العبد واشترى ثمة ثمة فاعتقها وهو الثلث ثم رد العبد ليعتق لثمة الوصي من الثلث  
ونقال له ليع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالعتق حاشا عن الميت كما كان وانما يضمن الوصي الثمن لانه هو العاقلة  
واصلاح العقد يرجع اليه ان باعه بثلث ذلك الثمن فالعتق عن الميت لان الثمن صار هو الباقي لان البيع الاول



تدفع جانيه فدفعته للمعني ولو فداء الورثة كانوا استوفوا من الفداء وعتق عن الميت لان الفداء  
لا يجب عليهم ويقع الخلاص لهم بالدفع فاذا ادعوا فقد تبرعوا وصار كأنهم لم يمنحوا وصي لعتق امه له يخرج  
من ماله كأنه حاله كذلك لما ذكرنا فان ولد له نسبه او الامه قبل ان يعتق فالولد رقيق للورثة لان النسبه  
ملك للميت ما لم يعتق فكان الولد زيادة منفصله غير ملكه ولم يوصي بها الميت فكانت للورثة ما يراد  
الميت وان كانت النسبه او الامه ذارحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى يعتق عن الميت لان قلة ما يعتق الميت  
يمنع وقوع الملك فيها للورثة كما يمنع تعلق الحق الموصله من وقوع الملك للورثة فلا يعتق بقواتهم **قال**  
ولو اعتقها البعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت الاصل في هذه المسائل ان الوارث ملك العتق شخصيا  
وتعليقها واعتقه عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال استعرة ان دخلت الدار فدخلت الدار  
عتقت عن الميت وكذلك لو دبرها لم يكن مدبره ولكنها يعتق عن الميت اذا مات الوارث وكذلك لو قال استعرة  
على الفداء ربحم ان قبلت فقبلت فمضى حرجه فمضى قبل الوصي ملك العتق بالتفويض فصار كالوكيل والوكيل  
بالعتق اذا علق العتق بالشرط لا يقع والمعني ذلك انه لم يصر بالتفويض وانما امره بالتفويض واما الوارث  
فيعتق على اعتبار الملك لا على وجه التفويض لان الوارث وان كان لا يملكه فله اعتبار الملك ويقوم مقامه  
في الملك لا ترى انه لو قطع يد قبل العتق كان الارث للوارث ولو انكسب كان المكتسب للوارث فاذا كان  
كذلك كما روي في مسأله معلقا كالمورث **قال** ولو اوصي بعتق نسبه عن بني واجبه عليه فانه يعتق من النسبه والاول  
وعن الواجب سوا الا ان وجوبه تعالى في ملكه لا يبرهن ملكه على ما ذكرنا في كتاب الزكوة ما نقل انتقال الملك  
الى الورثة فاذا اوصي بعتق نسبه لغيره لزم ملكه على ما ذكرنا في كتاب الزكوة ما نقل انتقال الملك  
على ما ذكرنا **قال** ولو اوصي بعتق نسبه فاستبرأه او عتق امه له يخرج من النسبه جانيه فانه يعتق من النسبه  
وكذلكهما لان ملك الميت قبل ان يعتق وهذه الزيادة لم يدخل تحت الوصية لانها زيادة زالت ملكه فاذا كان  
كذلك كان ذلك للورثة **قال** ولو زوجوه فمكحوا فان دخل بها الزوج فالمرء للورثة لانه يعلق بها العتق  
فمنع به ويحكم كما لو اوصي بها الرجل من زوجها الورثة لا يجوز ان يدخلوا فيها الزوج فالمرء للورثة لان هذه زيادة  
منفصلة طالت للورثة كالورثة والكسب ولو اوصي بالبيع عبده هذا وصددق منه على المسكين فباعه  
الوصي وقبض الثمن فملك عبده فاستحق العتق كان ابو حنيفة يقول من يضمن الوصي ولا يرجع على جدي  
ثم يرجع وقال يرجع في جميع ما ترك الميت وقال هو قول ابو يوسف ومحمد وروي محمد بن سماعة عن محمد بن  
رجع بملك ماله الميت وانما يرجع المشتري بالثمن على الوصية لان الوصية لان الوصي هو العاقد وانما العقد يرجع  
على من جرح في قول ابو حنيفة الاول وفي قوله الاخر يرجع وجه قوله الاول ان العنان وجب عليه بالعقب  
فهو في القبض بمنزلة المالك واذا كان بمنزلة المالك فلا يثبت له الرجوع وهذا كما قالوا في الجامع البكر وكل  
رجل ابا ن شري له عبدا فاشتره وقبضه فملك في يد الوكيل فمكح الرجل واستحقه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل  
على الموكل لان العنان محقق بالقبض وهو في القبض كالمالك بدليل ان الموكل لو اراد ان يحرر عبده عن القبض  
لم يكن له ذلك وجه قوله الاخر ان البيع كان للميت وقد كفى العنان ليعمل على الميت فوجبان يكون حاصل العنان  
عليه لا ترى ان المودع اذا احتقه العنان يرجع على من اودعه كذلك هاهنا وليس هذا كالوكيل بالشر  
لان في مسألة الشرايين العنان كان من قبل الوكيل لا من قبل الموكل لان الموكل انما امره بان يشترى  
عبدا يجوز شراؤه فلما اشترى عبدا فاستحق عليه سائر لم يوكل ما امر به ولم يكن ذلك لعل له فملك  
المعني لا يرجع عليه واما هاهنا فقد امره بالبيع لسياسة ودفعت له امره فوجب ان يكون حاصل العنان

تدفع جانيه وتبين انه اشتراه بماله كما امر الميت وان كان الثمن اتالي اكثر من الاول او اقل لا يكون العتق عن الميت يكون  
عن نفسه لانه يبر خلافه لان الثمن هو الثمن الثاني ولم يستقر منه فصار مخالفا لامر ويشتري بهذا الثمن نسبه  
اخرى فيعتق عن الميت كما امره ولو لم يرد العتق بالثمن ولكنه استحق رجوع المشتري على الوصي لانه هو العاقد وكان  
العتق عن الوصي لان العتق لما استحق بين انه اوصي بالغير فبطل امره واذا بطل امره كان العتق عن نفسه  
ولا يرجع على الورثة في نصيبهم لاني لان الميت لم يوصي بذلك لاني انما اوصي بان يشترى بمن ذلك العتق وتبين  
العقد لغيره **قال** واذا اوصي ان يشترى بثلث ماله نسبه فيعتق عنه وماله ثلثا منه فاشترى الوصي بمائة  
نسبه واعتقها واعطى الورثة ما بين فاستحق النسبه ورجعت في الرق وقبض الوصي المائة يشتري بالمائة  
اخرى فملك منه فانه يرجع على الورثة بثلث ماله اخذوا يشتري به نسبه في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو  
يوسف ومحمد مقاسمة الوصي الورثة جائز ولا يرجع فيما اصابا للورثة بثلث ماله بطلت وصية الميت واصل  
هذه المسألة ما ذكرنا في كتاب المناسك انه اذا اوصي بان يخرجه من ماله فمضى الوصي قد رجع الى رجل  
ليخرجه فملكه بثلث ماله في بعض الطريق انه يخرجه بثلث ماله في قول ابو حنيفة رحمه الله انه لم يمتدح رجل  
كان الباقي جميع تركه وقال ابو يوسف ومحمد ان كان بقي له من المثلث شيء جرح به والابطال الوصية وقال  
محمد نسبه الوصي جائز ولا يعمل بان ذلك هاهنا ونسبه الوصي على النسبه لا يجوز في قول ابو حنيفة رحمه الله  
وجعل الرجحان الوصي له العايد ونسبه الوصي على الموصله للثمن لا يجوز كذلك هاهنا نسبه الوصي على النسبه  
لا يجوز وانما كان قول ابو يوسف هاهنا مثل قول محمد لانه لما هلك الثمن من المثلث بطلت الوصية كما  
محمد **قال** ولو اوصي بعتق عنه نسبه جميع ماله فلم يخر الورثة لم يسره شي والوصية باطله في قول ابو حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد يشتري بالثلث واصل هذه المسألة ما ذكرنا في اول الباب انه لو اوصي بان يشتري  
مائة نسبه وعتق عنه ثلث ماله لا تبلغ المائة والوصية باطله في قول ابو حنيفة رحمه الله والعلة ما ذكرنا  
ان الوصية لعتق نسبه وصية العتق وقد اوصي بعتق ثلث مائة فاشترى بثلث مائة ليس بموصي له كما ذكرنا  
وعندها يشتري بالثلث كذلك هاهنا اوصي بعتق ثلث مائة والمشتري بالثلث ليس بموصي له وعندهما  
يشتري بالثلث كذلك هاهنا واستشهد في الاصل بمسئتين **قال** ارايت لو اوصي بان يعتق عنه نسبه مائة  
درهم مائة من ماله ومائة من مال فلان لرجل اجني لكت ابطال وصيته في ماله من اصل انه سمي مال اجني  
وقال ايضا في رات لو اوصي ان يشتري له نسبه مائة درهم ويخر او يخرن او بالسان حر لكت ابطال وصيته  
بالمائة ولا بطلها والوصية جائز من ماله ورواية عن ابو حنيفة في هذا فيجوز ان يقال في قول ابو حنيفة  
رحمه الله لا يجوز ايضا لان لم يوصي بعتق ثلث مائة ويحوز ان يقال انه يشتري بمائة وموافقا  
مسئلتين من تلك المسئلتين ان هناك صرح بالفساد حرجا وصي بالغير وحيث اوصي بالخر والخرير لانه  
اشترى بمائة من مال غيره فلا يكون عن الميت الا قدر ما يشتري من ماله فاصفاه الى  
ما يشتري من مال غيره بالحالة والى مال نفسه جائز واما هاهنا لم يصح بالفساد ولان الزيادة على الثلث  
حالة الا ان احتاج الى الاطراف فاذا كان كذلك كانت الوصية لعتق ثلث مائة جميعه **قال** ولو اوصي ان  
يعتق عنه نسبه مائة درهم فمضى درهم ستون لا ينفق لو اشترى بمائة نسبه ومكحوا بالبايع  
عن ذلك ما كتب من ان يشتري بها او قال البايع لا قبله لما كتب من ان يشتري بايقي وهذا ايضا انما  
لما المسألة الاولى لا رواية عن ابو حنيفة في هذه المسألة **قال** ولو اوصي ان يشتري له نسبه مائة  
يعتق عنه فاشترى بها الوصي فمات بطلت الوصية لانها كانت متعلقة لعتق فبطلت مالا كما وكذلك



على الامر وجه الدين **قال** يرجع في ملت كاله لان هذا صمان الغرور فاسه صمان الكفالة وضمان الكفالة يكون  
في الملت كذا كها هنا والله اعلم **باب الوصية** قال في الملت في كتاب وصيته ذكر تركته  
حتى يتيسر مبلغ المال ويحل قدره وانما هم طار لان المناقعة اذا وقعت كان القول قول الورثة مع ما بينهم لكن  
اذا لم يكن المبلغ في قطع المناقعة ما كان فيه ان يعمل كذا ان اقامت من مرضي هذا او في سفره هذا ورجع من ذلك  
السفر ويرى من ذلك المرض بطلت الوصية لان شرط الاتصال بوجد **قال** ولا يجوز لاحد الوصية متى سجد ولا  
اقتصار لاجور ذلك لان اذن صاحبه الا لا بد منه وهذا قول في حيفته ومحمد وقال ابو يوسف لاحد الوصيتين  
ان تصرف دون صاحبه قال بعض اصحابنا ان الاختلاف فيما اذا اوصى اليهما فاما اذا اوصى الى كل واحد  
منهما فلكل واحد منهما ان يتصرف وقال بعضهم الاختلاف في الفعليين واحد وهذا اصح لان ذكر في كتاب  
الزيادات ان جازينين رجلين جات بولد فادعيا جميعا فهو اسما وان اوصى كل واحد من الابوين الى رجل  
ثم ماتا جميعا فليس لاحد الوصيتين ان يتصرف دون الاخر في قول في حيفته ومحمد وقال ابو يوسف يجوز  
ذكر الاختلاف فيه وان كان اوصى الى كل واحد منهما على حدة فكذلك في هذه المسئلة واجمعوا ان لاحد الوصيتين  
ان يتصرف في اشياء مخصوصة وهي سبعة اشياء الكفن وقصا الدين من العيس والنفاد الوصية يعنيها ورد الوصية  
وسر الطعام والكسوة للصغير المحصومة وقبول الهبة للصغير لا في حيفته ومحمد انه قوي الماري والاختيار اليها  
جميعا فيما ينتفع باجتماعهما عليه فالبقي حال لا يملك التصرف فيه الا بالتفويض فوجب ان لا يتصرف احد منهما به  
فالوكيلين بالبيع والصلح عن دم الجسد والعق على مال والطلاق على مال ودليله ما لودع ماله الى رجلين  
لا يجوز تصرف احدهما دون الاخر كذا كها هنا وانما قلنا انه ينتفع باجتماعهما عليه لانه اذا كان بعين احدهما  
سد له الثاني ولا الهافا قلنا اذا اجتماعهما على شراي يكون احسن واخص من شرا الواحد وانما قلنا ان النكاح لا  
يملك التصرف فيه الا بالتفويض ان غير الوصي والعم لا يصرف فيه ولا يلزم على هذا اشرا الكفن والتجمل لانه يملك  
من غير تفويض فانه يجوز ذلك من احدهما وادعى في الطريق ولا يلزم على هذا قصا الدين من العيس وتنفيد الوصايا  
المستة لا يترتب احدا على ان يأخذ من غير تسليمه فالتفويض تسليمه ففي اخذ حقه بنفسه مجاز ولا يلزم سد الطعام  
للتبتم لانه يملك من غير تفويض فان الام والمسلط على كانه والثاني لا ينفارق رجل الغنله لان لاحد الوكيلين  
يقبول الهبة ان سفره انقبول الهبة ولا يلزم المحصومة لان لاحدهما ان يخاصم لان في الاجتماع من ذلك  
يؤدي الى السب والعلبة ولانه لا ينفارق الاصل لان لاحد الوكيلين ان يتصرف باخصومة ولا يلزم رد الوذائع  
لان في العيانه في احد المودع حقه فكان له ذلك ولانه لا ينفارق الاصل فان لاحد الوكيلين رد الوذائع  
ان يرد وحده ولا يلزم على هذا احدا الشركيين في النكاح ان له ان يتصرف بالشراي لانه ليس فيه تفويض  
الشركيين والاجتهاد والعساف مقبده ابو يوسف يقول ان نسا الوصية على العموم الاتري ان الوصي ان يوصي  
الى غيره وان يوكل بخلاف الوكيل وصار هذا كما لو اذن لحيدته في التجارة كان لكل واحد منهما ان يتصرف  
كذا كها هنا **قال** واذا مات الوصي ووصى الى اخر فهو وصيته في تركته وورثة الاول وقال  
ابن ابي ليلى لا يكون وصيا للاول الا ان يوصي بوصية الاول لاصحابه رحمهم الله انه سفل ولا بد الى الثاني  
وتدكاستله ولايه في ماله ومال الاول فانقل ذلك الى الوصي الثاني ان ابى بلى رحمه الله عليه يقول ان اوصى  
اليه في حق نفسه ولا يكون وصيا للاول الا ان ينص عليه واجواب عنه ما ذكرنا **قال** واذا قل الوصي  
الوصية في حياة الوصي يوراد ان يخرج منها بعد موته فليس له ذلك والوصية له لازمة لان العقد قد ستر  
بالاحباب والقبول فلا يكون لاحدهما النسخ الا لعلم صاحبه وهذا الاستدلال الوصية فقد لزم نفع اصلاح

اموره بل وحار حرج وجه صار الميت معرورا والعزور حرام الا ان يعلم الميت قبل موته فيجوز حرج وجه لان العزور قد  
ارتفع الاتري ان الوكيل لو اراد ان يخرج من الوكالة لغير محضر الموكل لا يجوز حرج وجه الا ان يعلم الموكل بهذا المعنى  
كذا كها هنا وكذا اذا قبلها بعد موته لهذا المعنى الا اذا اخرجها القاضي من الوصية ولو لم يقبلها حتى مات  
الوصي فهو باحيا وان شاقبل وان شاقبل لا يقبل لانه لم يلزم نفسه الوصاية في حال حياته فان ساقب التزم وان ساقب  
يلزم فان قال بعد موته لا قبل فلم يخرجها القاضي من الوصية حتى قال قبلت فلم يذكر في الاصل وذكر الاله  
خلاف بين ابى يوسف ورفق قال ابو يوسف له ان يقبل وهكذا روي عن ابى حنيفة رحمه الله وعلى قول ذفر لا  
يجوز قبوله بعد ما رده وجه قول ذفر ان لما رد فقد بطل التفويض فلا يجوز قبوله بعد ذلك كما لو رد في حال  
حيوته في وجهه لا يجوز قبوله بعد ذلك كذا كها هنا ابو يوسف يقول انه اذا رد بعد موته والتفويض لا  
يبطل الاتري ان لو قبل في حال حيوته لم رد بعد موته لا يصح رده والتفويض لا يبطل بهذا الرد خلاف ما اذا  
رد في حال حيوته في وجهه ان التفويض حال لا يبطل بذلك لانه لو مل الوصاية بخر رده في وجهه صح الرد  
**قال** فان لم يقبل ولكنه باع بعض شركة الميت واشترى للورثة بعض ما صلحهم او اوصى بالاهنا  
لزمته الوصية لان هذا قبول من طريق الدليل والمقول بان يكون بالصرح واخرى يكون بالليل اما اذا  
كان يعلم تفويض الميت الوصية اليه فلا شك وان كان لا يعلم فكذلك ان الوصي بمنزلة الوارث من وجه  
لانه يقوم مقام الميت في حال مكانه ومنزلة الوكيل من وجه لانه يصير وصيا بالتفويض مضار حاله بين حالين  
بان كان وارثا من جميع الوجوه لا يبطل بالتدريس من غير قبول ولو كان وكيل من جميع الوجوه لا يثبت الا  
بالقبول ويبطل بالرد فيوز على هذين السمين خطهما فتر عقد رده اعتبارا بالوكالة ولو باع ساجا ربحه  
اعتبارا بالوارث **قال** واذا اشركا الورثة وبعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يثبت  
له مستحقة لان الميت اعمد عليه واقامه مقام نفسه وجعله امينا فهو على الامانة مالم يظفر منه الخيانة  
فاذا كان هكذا لا ينبغي ان يعزله بقول الورثة فان ظهرت منه الخيانة اعزله واقام غيره مقامه لان الوصي له  
لوعلم انه خائن لم يوصي اليه ولو اوصى اليه ثم علم خيانتة عزله كذا كذا القاضي **قال** واذا اوصى الرجل  
الى عبد غيره فالوصية باطلة وان اختار مولاه معنى قوله الوصية باطلة اي مستبطل وهو وصي في الحال  
سالم مخرجه القاضي وانما يبطل وصيته لان العبد مملوك لا يقدر على بني لانه شغل خدمته مولاه فلا يملك  
سيدا لوصايا وكذا لكان اذن له مولاه يقبول الوصية لاجور ايضا لانه ملك بعد الاطاعة منه ولا  
ملك سيدا لوصايا وكذا لو اوصى الى عبد نفسه وكان الوارث كبيرا او كان في الورثة صفار وكذا لان  
الكبير ان ينفقه فلا يملك سعيه الوصايا وان كانت الورثة صفارا فالوصية اليه طار في قول ابى حنيفة  
ولا يجوز في قول ابى حنيفة ومحمد ابو حنيفة يقول انه اوصى الى شخص لا رد عليه الحجر للحال مضار كما اذا  
اوصى الى مكاتبته وهذا لان الصفار لا يقدر ان يبيع نفسه فيملك سيدا الوصايا لهما رحمهما الله انه يتوهم  
ورده الحجر جوار ان يظفر عليه دين فيبيعه القاضي مثل هذا موهوم فلا يبطل الوصية بالموهوم كما في  
المكاتبته يتوهم ان الحجر فيبيعه مولاه وسع ذلك جاز الوصية الى مكاتبته **قال** ولو اوصى الى مكاتبته  
او مكاتبته غيره فهو جاز لان المكاتب ملك سيدا الوصايا ولا يملك المولى بيعه عن التصرف فان عجز فاجواب  
منه كما ذكرنا في عبد نفسه وعبد غيره **قال** واذا اوصى المسلم الى ذي احرابي شاس فالوصية اليه  
باطلة معناه يبطل كما ذكرنا في العبد فاما في الحال فهو وصي لانه ذكر في كتاب الفتح انه لو قاسم الورثة  
قبل ان يخرجها القاضي من الوصية جازت نفسه وانما قلنا انه يبطل لان الذي لا يميز بين الحلال والحرام فيخاف



ان يكتب للرب الاتري ان سلا لو وكل ذيا يكرم له ذلك لانه يخاف ان يطعمه الربا وكذا بكها هنا وكذا وصية  
الذي لي الحربي لان الحربي لا يثبت له ولاية على الذي كمالا ثبت الذي ولاية على المسلم ولو اوصي الى ذي حارب لا الذي  
له ولاية على الذي وكذا لو اوصي الذي والمستامن الى المسلم فهو حارب لان المسلم عليهما ولاية الاتري ان يجوز  
المسلم على الذي والمستامن **قال** ولو اوصي رجل مسلم الى اسود او اعلى او محذور في قذف فهو حارب لانهم من  
اهل التصرف يورث الربا عليهم بخلاف الذي **قال** ولو اوصي الى فاسق يحرق على ماله فالوصية اليه باهلة  
معنا سبب طله كما قلنا في الوصية الى العبد والذي والقاضي جعل مكانه وصيا اخر لان هذا ممن على المال  
وللقاضي ولاية عامة فله ان يستبدله بغيره **قال** واذا مات وصي الميت جعل القاضي مكانه وصيا ان  
لم يكن اوصيا الى احد لان القاضي له ولاية عامة في ماله وان لم يوصي الى احد فان للقاضي ان نصب وصيا في ماله  
**قال** واذا اوصي الى رجل بماله فهو وصي في ماله وولده وسائر اسبابه لانه اقامه مقام نفسه في ماله  
وللوالد والمولد وحفظ لاجل الولد فاذا قام في حفظ المال تمام الابا كذلك في حفظ الولد **قال** ولو قال  
فلان وصي حتى تقدم فلان نفي الوصية الى فلان فهو كما قال اراد به ان هذا الرجل يكون وصيا الى ان يقدم  
فلان فاذا قدم فلان تحولت الوصية الى غيره وروي عن ابي حنيفة رحمه الله ان هذا الرجل يكون وصيا  
الى تقدم فلان فاذا قدم فلان منها وصيا وجه ذلك ان تعلق الحجر بالحجر لا يجوز وتعلق الوصايا بالوصايا  
بحوز كما قلنا في تقدم من المكتبات لتعلق الوكالة بالحجر لا يجوز وتعلق الحجر بالحجر لا يجوز وكذلك في العبد  
وحجر وجه ظاهر الرواية ان الوصي يتصرف بالولاية على قدر ما ولاة الميت فاذا اوصى ذكرا لمقتضى استبداد  
ولاية وقد روي عن ابي حنيفة ما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشا وجعل الولاية على الدراج  
فقال اية الصلاة والسلام اميركم اسامة فان استشهد اسامة فاميركم جعفر الطيار فان استشهد جعفر  
عبد الله بن ابي رباح فاميركم علي بن ابي طالب **قال** وان اوصي بالمال العين الى رجل واوصي بغيره الى  
الرجل وسعه ولده وميراثهم الى اخرهم جميعا وصار جميع المال شخص ذلك وهذا قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقال محمد كل وصي منهما وصي فيما اوصي اليه دون صاحبه وذكر في كتاب الوقف قول ابي يوسف  
مثل قول محمد لا يحنف في وصية وافي يوسف ان الوصية على العموم مضاربة لانه اذا كان في التجارة ولو اذن  
لعبد في بعض التجارة صار ما دونها في التجارة كلها فكذلك هذا لان الوصية في الدين تقتضي الوصية  
في العين لان الدين يعتبر عينا بالفتن والعين بصيرة اذا استملكه رجل فثبت له كل واحد منهما يقتضي  
الوصية في الآخر فاذا كان هكذا فاستحسن فيجعل كل واحد منهما وصيا في جميع الاموال محمد بن ابي حنيفة  
كل واحد منهما في بعض الاموال فوجب ان يكون مخصوصا بذلك الذي لانه انتم كل واحد منهما في شيء لهما من الآخر  
على ذلك الذي وقد يجوز ان يكون الشيء عام على العموم ولكنه يحتمل التخصيص اذا احصى دليله المضاربة ان  
المضاربة وان كان بناء على العموم الا ان رب المال اذا احصى في نوع تخصيصه كذا هنا ولم يذكر  
قول محمد في المسئلة التي سقت له اذا اوصي لرجل بماله ولم يوصي في ذلك هل يصير وصيا في امره على قول  
محمد اذا اوصي الرجل في بعض المال وسكت عن غيره ولم يوصي في بقية المال الى احد فيجوز ان يقال انه يكون  
وصيا في ذلك الشيء خاصة كما قال في هذه المسئلة ويجوز ان يقال هو وصي في جميع الاموال لانه اذا اوصي اليه  
في شيء خاص فلا بد من وصي اخر في سائر امواله وولده ولو لم يجعل هذا الرجل وصيا احتاج الى ان يجعل  
وصيا اخر والميتا عند قل هذا الرجل في بعض امواله قد ظهرت امارات سمعه هو اولي من الذي لم يوصي

اليه واسم هذه المسئلة فقد اعتمد على كل واحد منهما في شيء ولم يعتمد بينه على الآخر والاسباب بقوله ان لا يكون  
وصيا الا في ذلك الشيء خاصة وقد ذكر هلاك عن ابي يوسف انه على قول محمد وصي في ذلك الشيء خاصة **قال** واذا  
اختلف الوصيان في مال عدل من يكون ماله يكون عند كل واحد منهما نصفه وان استودعه رجلان والذين  
كان عند احدهما لهما امرا فاحفظ على حسب وسعهما وامكانهما وليس في وسعهما ان يجتمعا على حفظه فضا  
اذا لم يبال القسمة اذا كان يحتمل القسمة وان كان لا يحتمل القسمة سهاان في ذلك وان احدا استودعه رجلا وان  
احدا كان عند احدهما لهما ولاية عامة الاتري ان الوصي شخص ويضارب مع غيره كلما كان لهما ان يبعلا  
كلما كان **قال** وللوصي ان يحرم باليتم ويدفعه مضاربة ويضعه له لم يشارك بدله وهذا في قول  
اصحابنا وفي قول ابن ابي ليلى ليس للوصي ان يفعل ذلك لاحصاء وذلك لان ولاه الوصي ولاية عامة وقد قرب  
مال اليتيم بالتي هي احسن ابن ابي ليلى فاسد على الوكيل لان الوكيل يبيع والشر ليس له ان يبيع ولا يدفع  
مضاربه والعزق بينهما ذكرنا ان ولاية الوصي ولاية عامة وولاية الوكيل ولاية خاصة وكذلك الوصي  
يعمل بنفسه في مال اليتيم مضاربة لانه حرم للوصي من امساك المال بغير حاجة وينبغي ان يسهل على ذلك ولو لم  
يسهل واراد ان يخلط نصف الزرع فانه لا يصدق على ذلك لانه يعمل في مال اليتيم ويريد استحقاق الزرع من  
مال اليتيم والامس يصدق في بره نفسه غير مصدق في الاستحقاق على غيره **قال** ولو اوصي بالثلث والورث  
صفار فقام الوصي هل الوصية فاعطاهم الثلث وامساك الثلث للورثة فهو حارب فان هلك حصه الورثة  
في يده لم يرجعوا على اهل الوصية لاني لان له ولاية كاملة على الورثة الصغار الاتري ان له ان يبيع ماله  
ويشتري لاجلهم فاذا كان كذلك حازت حصته عليهم وعمل لو كان الوارث كبيرا او صاحب الوصية كبيرا  
غايب فاعطى الوصي الوارث الثلث وان امساك الثلث لصاحب الوصية لم يملك الثلث في يد الوصي فلصاحب  
الوصية ان يرجع على الوارث بثلث ما بقي من الثلث لانه الولاية له على الوصي له فلا تخرج حصته عليه  
فاذا لم تخرج القسمة كان هلالا للثلث بعد القسمة كما هو قبله ولو كان الوارث هو الغايب فاعطى الوصي  
صاحب الوصية الثلث وامساك الثلث في يده والقسم حارب لانه له ولاية على الوارث الكبير  
الغايب الاتري ان له ان يبيع عن وصية ولذا يجوز قيمته عليهم والمسلم من ذلك ان الوارث يقوم مقام  
المورث الاتري ان الميت اذا باع سائر حيوته فوجب المشتري به عيبا بعد وفاته كان له ان يخاصم الوارث  
ويرد بالعيب الوصي وكيلا للميت فكان وكيل لمن قام مقامه ومو الوارث والموصي لا يقوم مقام  
الميت بدليل انه لا رد عليه بالعيب ولم يكن الوصي وكيل له فافترق من هذا الوجه **قال** واذا كانت  
الورثة من ذوات الارواح فقال الوصي انفق عليهم كذا درهم فان كان ذلك نفقة مسلم في ذلك المدة او زيادة في  
قليل فهو مضاف وعليه اليمين ان اتهموا لانه امين والقول قول الامين مع اليمين الا اذا ادعى نفقة  
خللا والعنف تخيلا لا يصدق لانه ادعى امر استكره والامين اذا ادعى امر استكره لا يقبل قوله  
**قال** واذا كان في الورثة صغير وكبير فقام الوصي الكبير واعطاه حصته وامساك حصه الصغير فهو  
حارب اذكرنا ان له ولاية على الصغير **قال** واذا كانت نفقة احدهما اكثر لانه كان اكبرهما فهو يصدق  
فيما يعرف من ذلك لانه امين والقول قول الامين مع اليمين مالم يتبرمه الحقيقة والعادة **قال** واذا  
قال الوصي للوارثين ومما كبر ان قد اعطيتكم الفضة رسم وهي ميراث فقال احدهما صدق وقال الآخر  
كذبت كان الذي صدق منا مالنا بين وحسين درهمين يورثهما اليه شريكه بعد ما يخلص شريكه ما تيسر ختم  
اما الوصي فقد بري من التخصيص جميعا لانه امين والقول قول الامين مع اليمين ثم لما صدق احدهما



وكذلك الآخر فان الذي صدقه بعض نصف الخصم لا يشركه لانه اقر قبض مال من ائتمنها فكان له  
نصفه وليس له نصفه ولم يظهر قبض الآخر الا بقول الوصي والوصي يصدق في حق رارة نفسه حرم صدق في  
حق غيره وحلف المنكر بالله ما تبين حتمية فان حلف بشاكره في الخصم انه وان نكل صار مقرا بقبض حتمية  
بلاشك **قال** واذا قسم الوصي الميراث بين الورثة وما صار من اموالهم فكل لكل انسان منهم نصيبه او من صفاء  
وكبار وذلك لعنصر محض من الكبار لم يحرم وما هلك هلك جميعا اما اذا اكلوا اكلهم صفاء فلا يجوز قسمته  
عليهم لان القسمة انما تكون بين الخصمين وليس معهم حصص خاصة وكذا اذا كانت الورثة صفاء او كبارا  
فقسام بعضهم لعنصر محض من الكبار لم يحرم لانه لا حصص معهم ولا يجوز ان يكون لواحد مقاسما ومقاسما لا يجوز  
ان يكون بالغا واستريا **قال** واذا مات احد الوصيين واوصا الى صاحبه جازما فقل في الوصية وهذا  
في ظاهر الرواية ان هذا الما الوصي الى صاحبه فقد اوصى بتصرفه وصار فعله كفعله جميعا الا ترى انها  
كانت احسن فاذن احدهما لصاحبه ان يبيع ويشترى بفعله ذلك جاز في قولهم جميعا كذلك هاهنا وجبة تلك الرواية  
ان الميت رضي راي اسين ولم ير من براري احدهما وفي اجتماع رايهما منفعه له واذا مات احدهما فقد ذات رايه  
فلا يجوز الا براري اثنين **قال** واذا قضى الوصي ديناً عن الميت ليهود فلا ضمان عليه وان كان فقنا ذلك لغير  
امر القاضى لانه ما دون نقصادته فان حق الميت من بعد ذلك نظر في ذلك ان دفع الى الاول بقضا القاضى فلا  
ضمان عليه لان امر القاضى نافذ عليه فصار في قضا الدين كالمكسر فاذا كان كذلك فلا ضمان على الوصي  
ولكن يبيع عراه الدين امضوا حصته لانهم اقتضوا ما لا يمتنع كائنتهم نصيبه لا يمتنع اقتضائهم في نصيبه  
فيخرج عليهم وان قضا لغير امر القاضى فالعزير الثاني باختيار ان شاع العزير الاول واخذ منه حصته  
وان شاع من الوصي لا يظهر ان العزير الاول اخذ حصته فيخرج عليه ان شاع من الوصي وان شاع من الوصي لانه  
دفع ما لا يمتنع كما الى احدهما فاذا دفع نصيب الثاني اليه فقد ارجل حقه فصار جازبا لنصيبه **قال** ولو  
اوصى الى رجلين فدفعا الى رجل ديناً ونهدهما ان له على الميت ديناً من حق الميت بعد ذلك كدين ليهادة غيرهما فانها  
صامتان جميع ما دفعا هذه المسئلة على وجهين اما ان شهدا بعد ما دفعا الدين الى ذلك الرجل او شهدا قبل  
ان يدفعا فان شهدا بعد اقفى الدين ليهادة باطله لانها لما قضى الدين ولا فقد وجب الضمان عليهم كما  
فيما شهدا بهما يريدان اسقاط الضمان عن القسمة وكان في نهادهما دفع بضرة فلا تقبل واما اذا شهدا قبل  
ان يقضى المال قبلت شهادتهما لانه لا يمتنع في نهادهما فان قيل لم يجوز نهادهما وليس هاهنا من يقضي  
عليه وانا نقبل النهاية على الحتم ولا خصم هاهنا قيل له ان كان الوارث كبيرا فيدعي صاحب الدين عليه  
ويشهد الوصيان فيقضي القاضي للمدعي على الوارث وان لم يكن الميت وارثا كبيراً فيدعي صاحب الدين عليه  
عن الميت فيدعي المدعي على ذلك الخصم ونهدهما الوصيان عليه بذلك الدين فيأخذ من الوصيين ويقضي دين  
الميت فاذا ثبت هذا قلنا انهما اذا دفعا المال فزعموا لم تقبل شهادتهما لانهما دفعا بغير حق فوجب عليهما الضمان  
واما اذا شهدا او لا وقضى القاضي ودفعا ثم ثبت الدين بعد ذلك ليهادة اليهود لم يكن عليهما ضمان لانهما دفعا  
بقضا القاضي ولكن للعزير سعة المقضي فيأخذ منه حصته لان الدين جميعا قلنا بقضا القاضي فيشركان  
فيه **قال** ولو شهد وارثان على دين على الميت جازت شهادتهما وبي نهادة غيرهما لانه لا يمتنع في  
شهادتهما لانهما شهدا على قسمة ما في الظاهر فان قيل لم قبلت هذه الشهادة وفيها نوع من عدم الا بطلت  
شهادتهما في اقرارهما بالدين وبوجوب جميع الدين من نصيبهما واذا قبلت شهادتهما حول بعض الدين الى نصيب  
سائر الورثة قبل له لا يعتبر هذا المعنى واما يعتبر نفس النهاية والظاهر انهما ليهذهان على ايها الدين

في رواية اخرى ان الوصي اذا اوصى الى صاحبه جازما فقل في الوصية وهذا في ظاهر الرواية ان هذا الما الوصي الى صاحبه فقد اوصى بتصرفه وصار فعله كفعله جميعا الا ترى انها كانت احسن فاذن احدهما لصاحبه ان يبيع ويشترى بفعله ذلك جاز في قولهم جميعا كذلك هاهنا وجبة تلك الرواية ان الميت رضي راي اسين ولم ير من براري احدهما وفي اجتماع رايهما منفعه له واذا مات احدهما فقد ذات رايه فلا يجوز الا براري اثنين

الا ترى ان الاولاد لو شهدوا على ايهم بالرهنا وهو محض قبلت شهادته ورحم وان كانت لم الميراث بهذه النهاية  
ولا يعتبر ذلك واما يعتبر نفس النهاية لقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم او والدين  
والاقرنين **قال** والوصي يصدق في حق الميت فيما يكف فيه مسلم لا يمتنع اذون له في كنهه **قال** ولو  
اشترى الوصي الكفن من ماله وبعد الموت كان له ان يرجع به في مال الميت وكذلك لو ارث لانه ما مورث نفسه  
فلا يكون متبرعا والمعنى في ذلك انه لو لم يحضره لاد اذ كان الميت لا يضر لان مال الميت رعا لا يكون حاضرا وقت الموت  
ولا يكون في ماله رايهم وانه لا يمكن بيع تركته في ذلك الوقت فيحتاج الى شرا الوصي والوارث  
من مال نفسه فصار كالمادون بذلك من طريق الدليل وكذلك لو قضى الوصي والوارث في ملكه من الميت  
انه لا يكون متبرعا وله ان يرجع في مال الميت لانه قضى ديناً وهو خاصه ويطالب به فلا يكون متبرعا وقد  
اذنبت فقنا الدين ليهادة اليهود فاما اذا ظهر يقول فلا تقبل بيته الابه لانه يريد احبا للضمان على غيره  
والامين يصدق في نفي الضمان عن نفسه عن مصدق في احبا للضمان على غيره وكذلك الوصي يشترى لليتيم  
طعاما وكسوة بآله ليهادة اليهود ويؤدي عنهم خراجهم ليهادة اليهود فلا يصدق على اخراج ولا يبيع  
بين من ماله حتى يهدى اليهود على ذلك لانه لا يريد احبا للضمان على غيره فلا يصدق لاليهادة اليهود  
**قال** وان كان الميت مال فقنا لاديت منه او انفق منه فهو مصدق في ذلك في ذلك بالمعروف لان  
الامين يصدق في رارة نفسه وهما ههنا يدعي براءة نفسه ولا يدعي الضمان وعلى غيره **قال** واذا قبض الوصي  
دينا كان للميت على انسان كتابا لم يما قبض ولم يكتب البراءة وكل قليل او كثير لانه يحتمل ان يكون الميت عليه  
مال اخر وهذا اقل في الاصل فقال لانه لا يدري هل للميت عليه مال سوا ذلك **قال** ولو اقر الوصي ان  
هذا جميع ماله عليه لم يصدق على الورثة لانه يقر على الورثة واقران على الورثة باطل **قال** واذا اقر  
الوصي مال الورثة الى اجل لم يحرق وان كانوا صفاء وكذلك الخط لانه امر شرعي بالقيم بالتي هي احسن  
وليس في هذا حرج لليتيم وهذا اذا ثبت الدين وداست الميت واما اذا ثبت بمداينة الوصي فانه يجوز تأخير  
وحظه وبراءة في قول ابي حنيفة ومحمد وبعض وفي قول ابي يوسف لا يجوز وهذا كما اخذنا في الوكيل  
بالبيع اذا اراد الوصي وقد ذكرناه في كتاب البيوع وان اختار بين الصغير وقيل كحو القارة فان كان الثاني ابلا  
من الاول جاز لان ذلك جرح لليتيم ولم يكن املا ولا يجوز لانه لا حرج لليتيم في ذلك وهذا اذا ثبت الدين بمداينة  
الميت اما اذا ثبت الدين بمداينة الوصي فهو رسوا كان املا ولم يكن املا غيرته اذا كان املا الا ضمان عليه  
فان لم يكن املا جازا لبعض في قول ابي حنيفة رحمه الله ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز وكذلك اذا اصاح على  
بعض الميراث فان كان الصلح يوم صلح حرج لليتيم فهو حرج لهما ان كان سر لهما لم يحرج لهما هذا ان الدعوى اذا كانت  
لليتيم على غيره نظر ان كانت له دينه وكان المدعي عليه مقرا لم يحرج لهما على دون حقه وان لم يكن له دينه  
جاز صلحه وان كانت الدعوى على اليتيم وكانت المدعي دينه جاز صلحه فان لم يكن له دينه لم يحرج الصلح منه واصل  
هذا كله قوله تعالى ولا تترى بوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن **قال** وكذلك اذا اشاع نفسه من ماله فان كان  
خيرا لم جاز وان كان شرالهم او كان يوجد مثل ذلكا نعم اطلت البيوع في قول ابي حنيفة واصل المسئلة ان  
الوصي اذا باع مال نفسه من اليتيم واشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على قول محمد حال وعلى قول ابي حنيفة  
واي يوسف رحمه الله يجوز اذا كان حرج لليتيم كما اذا باع مال نفسه من اليتيم باقل من قيمته او اشترى مال  
اليتيم لنفسه باكثر من قيمته والقياس ما قال محمد لانه استوجب البيوع بالامر فصار كالوكيل والوكيل  
اذا فعل ذلك لم يحرج لابي حنيفة واي يوسف ان في هذا قربان مال اليتيم بالتي هي احسن ولان الوصي سنة







القاضي فانه يدفع الالف للاول ولا يحمل الثاني شيئا لان الاول استحق الالف في وقت لا يارفعه صاحبه وقد  
ذكرناه **قال** وشهادة الوارث على الوصي حائزة كما يجوز شهادة غير الوارث لانها تحلها على الغير **قال**  
واذا شهد الوارثان الميتا وصي لفلان بالثبوت فلهما ذلك اليه من شهادتهما انما كان وصي به لآخر فقالا  
اخطانا فانهما لا يصلحان على الاول وهما صنفان للثبوت يدفعا اليه الاخر لانهما اقرعا على الغيبهما بالثبوت  
بالدفع الى الاول فخر قصدا اسقاط الثبوت لهما على الاول فلهما ذلك اليه من شهادتهما على الاول وهو وارثهما  
على الغيبهما بالثبوت ولو لم يدفعا اليه احترمت شهادتهما على الاول فلهما ذلك اليه من شهادتهما على الاول وهو وارثهما  
ولا يتم في شهادتهما لان الثبوت لهما على الغيب فلهما ذلك اليه من شهادتهما على الغيب **قال** واذا كانت  
الورثة ثلاثة والمال ثلاثة الاخذ كل انسان الفان لم يقر احد منهم بان اياه او صي بالثبوت لفلان فانه يعطيه  
ثلاثة في يديه وهذا جواب الاستحسان والقياس ان ياخذ المقر له ثلاثة اخماس ما في يده المقر وهو قول  
وجه القياس ان من دهم هذا المقر والمقر له ثلث المال والثلثان بين الاثنين ان لا يقر احد منهما على حساب ثلث  
ثلاثة وذلك لسعة المقر لثلاثة اسهم ونصيب المقر سهمان فذلك خمسة اسهم وبقيت ستة اسهم لكل من سهمان  
فلما انكر الانسان الاخر ان اطرح نصيبهما وذلك لثلاثة اسهم ونصيب المقر سهمان وذلك  
خمس اسهم فلم يبق لنا ان يدفع اليه ثلاثة اخماس ما في يده الا ترى ان المدعي لو اقام البيعة ان الميت اوصي  
له بالثبوت والاخران غايبان فانه ياخذ من الاخرين خمسة اخماس ما في يده والاسمين او اخذ الاثنين الثلث  
لو اقر لرجل ان كان شريكه بالثبوت وانكر الاخران انه ياخذ ثلثه اخماس ما في يده المقر كذلكها صوابه  
الاستحسان ان الوصية لا يجوز اكثر من الثلث فلو اخذ ثلثه اخماس ما في يده يودي الى تنقيح الوصية باكثر من  
الثلث لان الاسمين بالآخر لو اقر كل واحد منهما لرجل على حدة واحد كل واحد منهما ثلثه اخماس ما في يده صا  
الوصية باكثر من الثلث فاذا كان كذلك قلنا انه ياخذ ثلث ما في يده بخلاف ما اذا اقام عليه البيعة لان الثبوت  
اجل الحق الحاضر والغايب فلا يزيد على الثلث ويرجع الحاضر على الغايب بحسبته وكذلك لو كانا اثنين فاقرا  
الاسمين ان اياه او صي بالثبوت لفلان فان القياس ان ياخذ المقر نصف ما في يده وفي الاستحسان ياخذ ثلثه  
الثلثان ما وجه القياس هو ان في ثبوت المقر للمال على ثلثه اسهم المقر له سهم واحد فلما انكر احد الاثنين اطرح  
نصيبه فيقسم ما في يده المقر على حساب نصيبهما ونصيب كل واحد منهما اسهم ياخذ نصف ما في يده لانه يرى  
ان نصيبهما سواء في الاستحسان ياخذ ثلث ما في يده للمعنى الذي ذكرنا ان الوصية لهما من الثلث فلو  
اخذ منه نصف ما في يده واقر لآخر واقر لآخر ايضا الاخر واخذ نصف ما في يده فزيد على الثلث ولا يزيد  
على الثلث **قال** ولو كان المال القاعسا والقاديا على احدهما فاقرا الذي ليس عليه دين من بينهما او صي  
لهذا بالثبوت احد المقرين من الالف لهما فكان القياس ان يكون له نصفهما واما الجواب في هذه المسئلة وفي  
المسئلة الاولى **قال** ولو كان المال كله عينا فاخذ كل واحد منهما الفان لم يترك كل واحد منهما على حال  
لرجل عن الذي اقر له صاحبه ان الميت اوصي له بالثبوت فان كل واحد منهما ياخذ ثلث ما في يده الذي اقر له به  
لما ذكرنا ان كل واحد منهما لو اخذ نصف ما في يده اراد ان يترك على الثلث **قال** في الاصل وهذا ان  
يترك القياس فيه احسن من القياس لان كل واحد منهما لو اخذ نصف ما في يده المقر اراد ان يترك على الثلث  
واستشهدنا فقال الا ترى ان الميت لو كان ترك امراة وابنا فاخذت امراة الثمن شرقت ان الميت  
اوصي لفلان بالثبوت لم ياخذ الا ثلث ما في يده ولو احدا فله بالقياس احد اربعة اخماس ما في يده وهذا  
صح واما احد اربعة اخماس ما في يده فله بالقياس لان وصيته ولو كانت ظاهرة كان للموصي الثلث والمال والثلثان

بين الابن وامراة على ثمانية اسهم فلما صار الثلثان على ثمانية صار الثلث على اربعة نصارا لكل على اثنى عشر لوصاله  
اربعه وبنى ثمانية للمراة الثمن وموسمهم واحد وللبن سبعة وهذا من زعم المراه فلما انكر الابن الوصية يطرح  
ينبغي نصيب المراه سهم ونصيب الموصي اربعة اسهم فذلك خمسة اسهم فيقسم ما في يده للمراه على هذا الطاب  
للمراه سهم والموصي اربعة اسهم والقياس والاستحسان في هذه المسئلة والاوولي سواء الا انه استشهد على الاصل  
وان الصحيح فيه **قال** ولو ترال اثنين وعشرين درهما لم يترك غيرهما فاقسمها نصفين نصفها لهما فاقام  
رجل البيعة على الحاضر بوصيته بالثبوت اخذ منه نصف ما في يده لان نصيب الموصي له ونصيب الابن وليس هذا  
كالاقراء انه ياخذ ثلث ما في يده لان الاقرار يجوز على نفسه خاصة ولا يجوز على غيره فلو اخذ نصف ما في  
يديه نزل اقر الابن الاخر لرجل اخر واخذ نصف ما في يده يودي الى ان يوجده الوصية اكثر من الثلث وهذا  
لا يجوز واما البيعة فيجوز عليه وعلى الغايب ولا يقتضي الوصية له باكثر من الثلث فاذا احضر الغايب يوجده  
ثلث الدرهم وثلث درهم فيكون بين الابن والاخرين الموصي له باكثر من الثلث فاقام الموصي لهما ثلثا وبيان  
ان عشرين درهما قسمتها بين الاثنين لكل اثنى عشر فلما ادعا الموصي له ان الميت اوصي له بثلث ماله واقام البيعة  
واخذ منه خمسة دراهم فخرج الغايب وفي يده عشرة فدفعت ثلاثة دراهم وثلث درهم لهما فيقسم بينهما  
لكل واحد منهما درهم وثلث درهم فصار لكل واحد منهما ستة وثلث درهم وبنى ثمانية للغايب ستة وثلثا  
درهم فقد قسمت العشرين بينهما اقلنا **قال** واذا اقر الوارث بوصيته او لعق ثم اقر بهين بعد ذلك  
لم يصدق في ابطال العلق والوصية وحار الدين عليه في نصيبه لان اقراره بالعق والوصية ثلث في ثلث  
الامتناع لهما في ذلك وهو باقراره بالدين يريد ابطال ذلك لان الدين اذا ثبت كان مقدما على الوصية  
فلا يصدق في حق نفسه ليعود اقراره على نفسه **قال** واذا اقر الوارث بوصية فبينما لم يزوجها فليعق كل  
متصل يدي بالاول والاول قال الشيخ الامام رحمه الله هاهنا اربع مسائل اما ان يقر الوارث بوصية  
يعنيها يزوجها او يعق على ابيه بالدين او يقر بالوديعه بالدين او يقر بالدين نورا بالوديعه  
وكل وجه على وجهين اما ان يكون الكلام موصولا او مقصولا اما اذا كان الكلام موصولا فان اقراره  
ان هذا العين وديعة عندي ثم اقر لآخر بوديعة فالاول والاول لان الاول استحق ذلك العين والاول  
اقر على ابيه بالدين ثم يدين كحاصلاته اقر لهما بكل واحد منهما نصف ما في يده فلو كان  
قال هكذا احصاها في التركة ولو اقر بالوديعه بالدين فالوديعه اولى لانه يدي بالوديعه فلهما صاحب  
الوديعة ذلك العين لانه اقر له بشي بعينه فاما اقر بعد ذلك بالدين فقد اقر ولا تركة له ولو اقر بالدين  
ثم بالوديعة فاعلم انما يتحاصن لانه لما يدين بالدين فلهما صاحب الدين حق الاستيفاء فلما اقر بالوديعة  
فقد اقر بوديعة مستهلكه فصار كذا فريدين نورا بالدين ولو فعل ذلك يتحاصن ولو كان مقصولا بالاول  
اولي من الوجه كله اما اذا اقر بوديعة ثم بوديعة او اقر بوديعة ثم بدين لا تسلك لانه لو كان موصولا كان  
الاول اولي فاذا كان مقصولا كان اولي ولو اقر بالدين وسكت عن اقر بالدين كان الاول اولي لانه اقر  
بالدين الاول للاول وسكت صار منزلة دين معروف لانه لو اقر له ولم يدين له منازع واعطى كلامه حكم الصحيح  
فاذا اقر لثاني فقد اقر لثاني على الاول فاقرا على الاول باطل الا ترى ان دين الاول ثلث بشهادة  
التمهود نورا اقر الوارث لرجل اخر فاقرا كذا كذا صوابا وكذا لو اقر بالدين ولا ثم بالوديعة لهذا المعنى  
**قال** فاذا اقر احد الورثة بدين وانكر ذلك فلهما جميع الدين في نصيبه لانه اقر لآخر  
لاميراث لهما الا بعد قضا الدين وقد صح في حق نفسه ولم يصح في حق بقية الورثة وليس هذا كالاقرار بالوديعة

بيعة



انه اذا اقر ان اباه اوصي له بالعتق ياخذت ما في يده لما ذكرنا ان استحقا الاكثر من نصيبه يودي الى استحقاق  
الزيادة على العتق على الميت في باب الوصية وهذا في قول اصحابنا وفي قول الشافعي ان الميراث لا يباين  
للمرثته مقدار تركته ان كانت الورثة ثلاثة سبب باخذ من الميراث ثلثين وقد ذكرنا الاختلاف في كتاب  
الاقرار **قال** ولو كان الوارث واحدا فقال هذه الودعة لفلان الاول لفلان او قال لفلان فلان **قال** ولو كان  
لعدلين لفلان ودفعا اليه ثلثا اقرانها كانت لهذا والاخر وانه احط في نوصيا من يملكها هذا والاخر ولو لم يدفع كان  
للاول ولا ضمان عليه وقد ذكرنا هذه المسئلة **قال** ولو قال اوصي لي بهذا الميت ولهذا من الفقه  
في كلام متصل والدين مستهلك جميع المال احرا لدين واطلقت الوصية لانه لما اقر بملك متصل فكل ما وكلها  
معاضار كان الوصية والدين طهر كل واحد منهما بشهادة اليهود واذا اجتمع الدين والوصية كان الدين اقل  
من الوصية وكذلك اذا اجتمع العتق والوصية كان العتق اقل كما اذا قال اقل لي لفلان بالعتق واعتق هذا  
العبد وموت الميت صدق في العتق وبطلت الوصية للمعنى الذي ذكرنا في الدين وان كان الكلام معصوما لاجرت  
الميت الاول لما ذكرنا الا ان العبد يسعي في قيمته لانه يصدق في حق نصيبه فيعتق ويسعي في قيمته لان  
الميت استحقه الاول **قال** ولو اقر الوارث ان اباه اوصي لفلان باكثر من ثلثه وانه احرا لعدلين  
مات الوارث قبل ان يقضه المورث وعليه دين فان الوصية بيد البها من مال ابيه قبل دين الوارث  
لان الوصية باكثر من الميت قد صحت باحالة المالك واقرار الوارث بذلك فلا يرث الابن من الاب بقدر ما  
احرا وكان ذلك للموصي له فان بقي من ميراثه لم يقض منه دينه وان كان الوارث قد استهلك مال  
ابيه فهو دين من ميراثه خاص به فيها لان مال الوصية في يده كمالوديعته ومن استهلكه في يده كما  
صنونه عليه كسائر الديون وينقل الى تركته من دينه بعد وفاته كسائر الديون فذلك كما المعنى لعدم الوصية  
له مع سائر الغرما في تركه **قال** واذا شهد وان كان حق الورثة على الوصية حارت سعادتهما على  
الورثة لانه لا يمتنع في سعادتهما فصار من سعادتهما غيرهما ولو كانا غير عدلين واقرباها ولم يسهل فاجزا  
فيه كما ذكرنا فيما اذا اقر بعض الورثة بالوصية بالميت ان الوصية له ياخذت ما في يده فان قيل اذا اقر  
م اراد ان يسهل بعد ذلك هل يقبل سعادتهما قتل له لم يذكر هذا الفصل في الاصل وقال الفقه  
ابو الليث رحمه الله سمعت الفقيه ابا جعفر انه قال ان فقيها في القضاة باقرارهما بترتيب سعادتهما  
لانه ليس فيه دفع معزم ولو لم يقض القضاة باقرارهما حتى شهدا بقبول سعادتهما لانه ليس فيه دفع معزم  
**قال** ولو شهدا او جمعا عدلان على الوصية وعلى يمينه الودعة فاعلم احرا وهما بعد الموت حارت  
سعادتهما لانه لا يمتنع في سعادتهما **قال** ولو شهدا سعادتهما ان اوصي بالميت لهذا الاجني وشهدا  
وارثان ان اوصي بالميت لهذا الاجني وشهدا رثان ان اوصي بالميت لهذا الوارث واثارتا تورثه  
فالميت للاجني لانه اجتمع وصيته للاجني وصيته الوارث فالاجني اولي بالميت من الوارث لان وصيته  
الاجني يحتاج الى الاحالة والوارث يحتاج الى الاحالة ولو شهدوا امرتان ان اوصي عن وصيته الاجني وحلها  
لهذا الوارث لانهما جميع قد سلموا ذلك بعد الموت حارت سعادتهما الوارثين في قول ابي يوسف الاول وفي قول  
الاخر وهو قول محمد لاجزا سعادتهما وجه قوله الاول انه ليس في سعادتهما حر معزم ولا دفع معزم لانهما شهدا  
للتاني على الاول وهما لما احازا الوصية للوارث كانت سعادتهما غير واقعة لان سعادتهما وصارا كالشفعاء  
اذا شهدا بالبيع بعد ما سلم الشفعة حارت سعادتهما وان لم يسلم لم يحرك ذلك في الوصية وجه قوله الاخر وهو

في قوله لو شهدا او جمعا عدلان على الوصية وعلى يمينه الودعة فاعلم احرا وهما بعد الموت حارت سعادتهما

توالمحل ان وصية الثاني انما تقع باقرارهما فصارا شهدين على فعل انفسهما وصار امتهم في سعادتهما  
فلا يقبل ولا يطل الوصية الاول والله اعلم **باب اقرار الوارث بالعتق** **قال**  
واذا مات الرجل وترك وارثا واحدا وبذله اعد فميت هو سوا الامال له غيرهم فقال الوارث اعتقني هذا  
في مرضه ثم قال بعد لاهذا ثم قال بعد لابل هذا فاعلم يعتقون جميعا لانما اقر بعتق الاول فقد عتق الاول  
لان حرج من الميت وقوله لابل هذا رجوع عن الاول واقرار الثاني فلم يصح رجوعه عن الاول وجاز اقرار  
للتاني بالعتق وصار العتق الاول مضمونا عليه في حق الثاني لانه استملك اعتق الثاني لغير سعاية وكذلك  
قوله لثالث لابل هذا رجوع عن الثاني واقرار الثالث فلا يصح رجوعه وجاز اقراره لثالث فذلك عتقوا  
جميعا لغير سعاية وهذا بمنزلة رجل مات وترك ثلثه لاف درهم وابنا واحدا فاقرا لاس ان اباه اوصي لهذا  
الرجل بالف درهم دفع الالف اليه ثم قال لرجل احرا اوصي لهذا ولم يوصي للاول فغلبه ان يدفع الف الاجني  
الى الثاني ثم اذا قال الي الثالث بل اوصي بالف لهذا الاخر ولم يوصي للتاني شيئا فغلبه ان يدفع الف احرا الى  
فلا يسبق للابن شي فذلك حالها سعادته في الاصل **قال** ولو قال في كلام متصل اعتقني هذا وهذا  
سعي كل واحد منهما في يمينه لانه طهر عتقهم بكلام واحد فصار كانه قال عتقني ها ولاي الثلثة ولو  
قال هكذا اعتق من كل واحد منهم ثلثه وسعي في يمينه وهذا اذا اقر بوصول ولو اقر بملك معصوم  
عتق الاول كله وعتق من الثاني نصفه وعتق من الثالث لانه قال عتقني هذا وسكت فقد عتق الاول  
كله لانه يخرج من الميت فلما اقر بعد ذلك للتاني فقال عتقني هذا ثم رجوع عن الاول فصار كانه قال  
الميت من الثاني والاول نصفين فصار في كلامه معينان اقرارا للتاني بالنصف ورجوع عن النصف باقرار  
للتاني بالنصف خاصة ورجوعه عن الاول باطل فلما قال لثالث واعتق هذا فقد عتق لثالث  
بالعتق ولم يرجع عن عتق الاول والثاني فصار كانه قال للميت بينهم ثلث واقاراه لثالث جازي زوجه  
عن الاول والثاني باطل **قال** ولو اقر بان اباه اعتق هذا في مرضه وهو الميت وشهدا لشهود  
انه اعتق هذا الاخر وهو الميت فان الذي اقر له الوارث يسعي في قيمته لانه اجتمع هاهنا اقرار وسهادة  
فالقضا بالسهادة اولي لان الشهادة اقوى من الاقرار لان الشهادة محور على الوارث وعلى غيره والاقرار  
محور على نفسه ولا محور على غيره وكان القضا بالسهادة اولي عتق الذي قضاه القاضي بسهادة اليهود  
لان الوارث يزعم ان المقر له عتق ايضا والعق لا يحتمل العتق والرد فندسعا في جميع قيمته **قال** لان  
الميت استحقه المشهود له **قال** ولو اقر الوارث ان اباه در هذا العبد في مرضه ثم سكت قال  
واعتق هذا الاخر في مرضه فان الميراث يعتق من الميت وعتق من الاخر نصف الميت اما الميراث فيعتق كله  
من الميت لانه اقر له في وقت لم يكن له منازع فتبعت وصيته لانه خرج من الميت فلما اقر للتاني انه اعتقه  
في مرضه ولم يرجع عن التيسر صار كانه قال للميت بينهما نصفان فاقرا للتاني بنصف الثلث جازي زوجه  
عن الاول باطل لما ذكرنا في الفصل الاول **قال** وكذلك لو شهدا لشهود على اقرار الوارث في حصة  
ابيه وبعلموته ان اباه اعتق عبده هذا وهو سكر ذلك فاجزا كذلك لانما طهر اقرار الوارث  
الشهود صار بمنزلة ظهور اقرار بالمعينة وكذلك لو شهدا احد الشاهدين انه اقر بذلك قبل موت  
وشهدا الاخر انه اقر به بعد موته فبالشهادة طهر لانهما شهدا على القول واختلاف الشهود في الزمان  
والمكان فيما كان مرجعه الى الاقوال لا يوجب بطلان الشهادة وقد ذكرناه في كتاب الشهادات والله اعلم  
**باب الوصية بالعتق على مال او ضمن** **قال** واذا اوصي الرجل لعبده بان يودي كذا كذا



او لعقق بنو حازم على ما قال ان كان الذي شرط عليه اداءه اكثر من قيمته او شيئا او ديونا بمقدار ثلث ماله  
وان كان النقصان تحت القيمة اكثر من ثلث ماله حط عنه ثلث ماله فبقي لان الوصية بالعقق على مال  
وصيه يسع رقبته والميراث اذا وصي ان باع ماله من انسان طار ذلك على هذا الاعصار وهذا لان الحيازة  
لا يجوز ان يكون من الميراث ولو ادى العبد المالا لعقق الا ان لعققه الورثة او الوصي لان هذا لعقق باخر عن  
الموت وقد ذكرنا من قبل ان العتق اذا اخرج عن الموت ولو بساعة لا يعقق الا باعناق الوصي او الورثة كان  
اعتق مع هذا عدا على غير جعل يدي بالعبد المقتق من غير جعل فلو اعتق هذا الاخر مما بقي من الثلث على ما  
وصفنا ان العتق المتجر اول من سائر الوصايا والمعنى في ذلك والذي عتق في المرض لاحتمال النقص والذي  
اوصي بعققه قد يحتمل النقص الرد فصار كسائر الوصايا **قال** واذا اوصي الرجل ان يخدم عبده  
بعض ورثته سنة لم يعقق عنه حر الا ان حره الورثة لانه اوصي بالورثة حيث لعققه في حال مرضه  
فلا يجوز الا باجاة سائر الورثة كما في سائر الوصايا ما ان احل سائر الورثة جاز وان لم يحل سائر الورثة  
لم يحل لان هاهنا وصيان وصية بالخدمة وصية بالعقق فالوصية بالعقق متعلقة بالوصية بالخدمة  
فان اجازت الورثة الوصية بالخدمة جازت طهرت الوصية بالعقق وان لم يحل الورثة لانت الوصية بالعقق  
لان الوصية بالعقق تابعة للوصية بالخدمة فان لم يمتدح المشيخ لا يثبت **قال** ولو اوصي ان يخدم  
جميع الورثة سنة فهو حراز لان بطلان الوصية بالورثة لا ينعى اختصاصه بها من بين الحيلة وتفصله  
سائرهم وقد عدا هذا المعنى وان رد ذلك بعض الورثة اجبر عليه فلو عتق العبد من الثلث لان هذا وصية  
تعلق بها حق العبد وهو العتق بعد الخدمة فحرم على ذلك حتى يبطل حقه ويعتق من الثلث **قال** ولو  
اوصي ان يخدم فلانا سنة ثم هو حر وفلان غير وارث فهو حراز من الثلث فان با ان يقبل الخدمة لم يحل  
على ذلك كما لا يخبر على قبول سائر الوصايا ويبطل عتق العبد لان الوصية بالعقق كانت تابعة للوصية  
بالخدمة فاذا بطلت الوصية بالخدمة بطلت الوصية بالعقق فلا يحل على قبول الوصية كما لا يخبر على قبول  
سائر الوصايا وليس بمنزلة الوارث لان على الورثة اداء الوصية فيجبر على ذلك وليس على الاجابي اداء  
الوصية وكذلك لو قبل بمرات قبلت بطلت الوصية لان الخدمة قد فلت والوصية بالعقق كانت  
تعلق بالوصية بالخدمة وقد بطلت الوصية بالخدمة وبطلت الوصية بالعقق وكذلك لو قال ان يخدم فلانا  
سنة فهو حر وكان فلانا غايبا فقدم بعد موته بلسنة فان الخدمة تكون له من يوم قدم فلانا اوصي له  
بالخدمة سنة مطلقه فيخدمه سنة من يوم قدم ولو كان قال هذه في سنة فتاب لان تلك السنة كلها بطلت  
الوصية بالخدمة وبطلت الوصية بالعقق لانه اوصي له بالخدمة في وقت معين وقد مضى ذلك الوقت ولم يوصي له  
في وقت اخر **قال** ولو اوصي ان يخدم فلانا سنة ثم هو حر ولا مال له غير فانه يخدم فلانا يوما والورثة يدين  
فاذا مضى ثلث سنين عتق لان الوصية بالخدمة وصية بحبس الرقبة وسقطت الثلث على ما قدمنا قبل هذا وانما  
يعتق اذا اعتقه الوصي والوارث كما ذكرنا ان هذا اعتق باخر عن الموت **قال** ولو اوصي ان يخدم ورثته سنة  
ثم هو حر فصالح من الخدمة على دراهم وعجلوا عتقه فهو حراز لانهم صالحون عن الخدمة والخدمة حتم فبحر  
الصالح والخدمة ما يجوز الصلح وعليه والاعتياض عنه **قال** ولو اوصي ان يعقق هذه الجارية بعد موته  
بسته فولدت ولدا او غلت عليه قبل السنة او قبلها فذلك الورثة لانه باقية على حكم ملك الميت قبل ان يعقق  
عنه والورثة قاموا مقامه في املاكه فكانت الزيادة لهم ولا يكون وصيته لانه لم يوص بها واذا جازت جانيته  
قبل العتق حوط حبلها الورثة اما الدفع واما الفداء لانهم قاموا مقام الميت وهو الذي يجاطب بالدفع والقد

اذا كان حازم كذا من تمام مقامه بعد وفاته فان دفعوا بطلت الوصية بالعقق وان افندوها اعتقوها من الثلث  
وكاوا متبرعين في العدا **قال** واذا اعتق احد الورثة عن نفسه قبل مضي السنة فهو عن الميت وعليه حصة  
من بقى من الورثة من قيمة الخدمة لان الوارث يملك ان يعقق عن الميت ولا يملك ان يعقق عن نفسه فعتقه جاز قوله  
نفسه باطل وعليه حصة من بقى من الورثة من قيمة الخدمة لانه ابطال العتق حرم فعله ضمان ذلك فان قيل لم  
يضمن في الاصل عندنا ان من استهلك خدمة احد الاضمان عليه قتل له هو كذلك ولكن كل من اراد ان يمنع حقل  
احدا لم يترك وذلك الاسد فان من عصى ما وزرعهما فلا اجر عليه ولو اراد ان يدفع براض غيره لم ينتفع الا بثلث  
والعتق اراد منع الخدمة عن الورثة فلا يجوز ذلك الا بثلث **قال** ولو اوصي ان يعقق ما في بطن جاريته بعد موته  
بشهر فهو حراز لان ما في بطنها رقيق والعقق يلاقي الرق فجازت الوصية بعققه فان عتق بعض الورثة الام فبقي  
حق عنه لان ملك الورثة لانه لم يوصي بعتق الام في كرامة من الشركا اعتقها احدهم والجواب فيه معروف وما في  
بطنها حر عن الميت لانه اوصي بعققه والعبد الموصي بعققه اذا اعتق احد الورثة كان العتق عن الميت لا ذكره ولو  
دبر بعض الورثة الام قبل ان يلد فتدبره جاز وقد بطلت وصية الميت لان الجارية لما صارت مدبرة صار ما في  
بطنها مدبرا ايضا لانه لا يجوز ان يكون الام مدبرة وما في بطنها غير مدبرة فلما صار مدبرة له وجب عليه الضمان واذا  
وجب عليه الضمان فقد ملك الجارية وملك ما في بطنها حكما للضمان واذا ملكها بطلت الوصية الا ترى ان العبد  
الموصا بعققه اوصى جانيته فله فاع بها بطلت الوصية لانه وجب تملكه حكما فاذا ملك بطلت الوصية وليس حكما  
كما لو اوصي بعتق العبد بعد موته بعض الورثة انه يعقق عن الميت لانه لما دبر العبد الموصا بعققه لم يجب عليه الضمان  
وجاز العتق عن الميت لما مات الذي دبره واما هاهنا فقد وجب عليه ضمان الام لانه لم يوصي بعتق الام فلما وجب  
عليه ضمان الام فقد ملك الام حكما للضمان وملك الولد ايضا حكما للملك الام فاذا املك الام بطلت الوصية  
فاذا اوصي الرجل ان يعقق عنه جاريته فلانه بعد موته بلسنة وهي الثلث فباعها الورثة ويضمن باطل لانهم لا  
يملكون اوصي بعتقها فاذا لم يملكوها لم يحرمهم فان ولدت من المشتري فالولد حر لان المشتري معزور والميراث  
يكون حرا بالقيمة الا ان هاهنا لا يجب على المشتري قيمة الولد لانها لو وجبت وجبت للورثة ولا يجاليم لان الورثة  
هم الذين غرو فاذا كان له ان يرجع عليهم فلا يكون في التضمن فائدة وعلى المشتري العتق لانه لان الخدمة سقط  
للسبب فوجب العتق ولو وجب العتق وقضا به لا يثبت له الرجوع به على الورثة فيفيد التضمن ويرد على  
على المشتري لان المبدل لم يسلم له فلا يسلم له المبدل ويوجب الجارية وعتق بعد سنة كما اوصي لان الوصية بالعقق  
لم يبطل **قال** ولو اوصي بعتق جارية وقيمتها العتد ربه وله الضمان فملكها لالضمان قبل ان يقبض الوصي فان  
الجارية عتقت بثلثا ويسعى بثلثي قيمتها لان العين اذا هلك قبل قبض الوصي وقيل العتد صارت كما لم تكن قيمتها  
الجارية منفردة وهي جميع مال الميت فحوز الوصية في الثلث وعلما ان لسي في الدين لان الوصية بعقدها  
من الثلث والله اعلم **باب الوصية اذا لم يقبل الوصي** **قال** اذا اوصي الرجل لرجل بوصية  
فلا حكم للقبول والرد في حال حيوته فاذا مات الوصي كان الموصي له ان يرد الوصية وان كان الذي اوصي له بعهده  
لان الوصية عليك بعد الموت فلا يعبر به او يقول قبل الموت وله ان يرد الوصية بعد الموت حتى ان الوصي  
لو كان ولدا للموصي او ذارحم محرم منه فلا يعقق عليه لانه لا يجوز للموصي ان يملكه بغير رضا اذ لو جاز ذلك دخل  
على الموصي له من لانه لو اوصي له لعبد عثمان او اوصي له بحاسب مكسورة في داره او اوصي له بطبق كسر في داره  
ولم يرد من غير قبول يحتاج الى موته كسر في ذلك فاذا كان يودي الى هذا فلا يجوز الا برضاه فلو انتم قبل  
ولم يرد حتى مات الموصي له بعد موت الموصي لزمته الوصية لان الوصية قد وجبته بموت الوصي الا ان الحق



الرد لما عجز عن رد ما لزمته الوصية وهذا كرجل اشترى ثيابا على انه باختيار يملكه ايام كان المشتري حق الرد فلم يرد  
 مات لزمه البيع وبطل الخيار كذلك هاهنا ولان الوصية نسبة المراتب من وجه لانه يذبحه بالموت ونسبة الهبة  
 من وجه لانه يستفيد بها فلو كانت هبة من جميع الوصية فلو كانت هبة من جميع الوصية فلو كانت هبة من جميع الوصية  
 فهذا اجواب الاستحسان والقياس ان لا يلزمه اذ اما القول بان في الوصية تملكها فصار بمنزلة  
 الهبة والصدقة وفي الاستحسان يلزمه لما ذكرنا **قال** واذا اوصى بمجارية قد ولدت من الوصي فلم يعلم بالقر  
 حتى مات الموصل له بعد موت الوصي والقياس ان يكون ورثته بمنزلة ولا يجرون على القول ولكن ادع القياس  
 هذا ويجعل من مال الموصل وقد ذكرنا القياس والاستحسان فلما كانت من مال الموصل كانت ام ولدته  
 واعتقت بموته **قال** ولو كان جيا لم يعلم بالوصية وهو يطأها بالنكاح حتى ولدت له اولاد لم يعلم بالوصية فهو  
 بالخيار ان تقبل وكان تمام ولد له واولادها احرار ان كانوا احرار من ولد مال الميت وان شام بقول الوصية  
 لان رضاء بالتملك صار تمام ولد له واولادها احرار واعتبر من ولد لان الوصية جوازها من ولد وان لم يقبل  
 كانت الجارية ملكا لورثة الوصي والاولاد ارقا لان الولد يتبع الام في الرق والحرية **قال** واذا اوصى بالرجل  
 لرجلين بالثمن فزاد احداهما الوصية بعد موته كان الاخر حصته من الوصية لانه احاد الميت لاسين فانصر في  
 كل واحد منهما النصف فادار احداهما يزيد في نصفه والنصف الاخر الذي قبل وهذا بمنزلة رجل اقر رجلين  
 بالقر وهو وزاد احداهما اقران فلكل واحد نصف الاخر وكذلك هاهنا وليس كالذي اوصى بالثمن فزاد احداهما  
 فزاد احداهما فزاد احداهما فزاد احداهما فزاد احداهما فزاد احداهما فزاد احداهما فزاد احداهما  
 فقد انزل المراجعة وكان الميت كله له **قال** واذا اوصى لرجل بوصية فقبلها بعد موته ثم ردها على الورثة  
 فرد جاز وان لم يقبل الوصية ولا نسبة الهبة والصدقة قوله مرد جازا واوصى للورثة لانه لما قبل الوصية  
 بعد موت الوصي فقد ملك فلا يجوز فسخه اياها الا برضى الورثة فان رضوا بذلك جاز وان رضوا به فلا يجوز  
 وقوله ولا نسبة الهبة والصدقة اراد به هبة المشاع وصدقة المشاع باطل فيما احتمل التهمة ولما هاهنا  
 فالوصية لم تقسم وقد رخصا جازا والعرف بينهما ان الرد فسخ الوصية والوصية في المشاع جاز ووجوب الرد  
 الفسخ في المشاع امر من امر الابتداء اما الهبة والصدقة فابتداء عليك فلا يجوز في المشاع على ما ذكرنا في كتاب  
 الهبة الذي يدل عليه ان هبة المشاع فيما احتمل التهمة لا يجوز فسخ الهبة في المشاع جاز كما لو رجع في نصف الهبة  
 مشاعا ثم في سدة تاهله فالفسخ اولى ان يجوز وان ردها على بعض الورثة دون بعض وفي لم يلم كلهم على بعض الورثة  
 ورد على بعضهم كره على كلهم وهذا اجواب الاستحسان والقياس ان لا يجوز الرد على جميعهم بقول واحد منهم وجه  
 القياس ان هذا تملك سدا من وجه بذلك انهم لو امتنعوا من القبول لم يكن لهم ملكه فان ملكها مستدام من وجه لم  
 حرا لا يقبلون جميعا وجه الاستحسان ان هذا فسخ الوصية وبعض الورثة يقوم مقام الكل في حق الفسخ الا ترى  
 ان المشتري اذا اوجد البيع عبا رد به بالبيع على بعض الورثة كان رد اكل فذلك هاهنا لو انه اذ ارد عليهم  
 فلم يقبلوا لم يجروا على القبول لان الرضا في التملك وفي الفسخ شرط فاهما كان فلا يجوز الا برضاءهم وكذلك لو كان له  
 على الميت دين فوهبه للورثة او لبعضهم فهو له لم يملك لانه وهبه لهيت لان كل واحد منهم يقوم مقام الميت وهبة  
 الدين لهما والقبول في الابتداء ليس بشرط ولكن برده بالرد وهما اذا ردوا للورثة هل يصح رداه فيه اخلاف فك  
 ذكرناه في كتاب الاقرار **قال** ولو اوصى بخادم ثم مات الوصي فوهبه لسان الخادم الف درهم والخادم في الميت فقبل  
 الموصل له الوصية فله الخادم ولما لا فلو كان الخادم في هذه المسائل ان الخادم والولد والهبة ان كانا  
 جميعا خرجا من الميت فله ذلك كله وان كان الاخر جان من الميت يصرف الميت الى الخادم فان فضل شيء يصرف الى

في نسخة ١٣٢٢  
 في نسخة ١٣٢٢  
 في نسخة ١٣٢٢

الولد وهذا قول في حصة رجة الله وقال ابو يوسف ومحمد يصرف الميت اليهما جميعا الوصية يقول رجة الله ان  
 الام في الاصل في الوصية والزيادة فرع والعقود اقوي من الفرع والاصل في باب الوصايا ان يدبها الاقوي كالا  
 قوي بذلك انه اذا كان في الوصايا علق سلاية لانه اقوي لابي يوسف ومحمد ان الزيادة اذا احدثت بعد العقد وقبل  
 الفسخ جعل كالموجود وقت العقد فقلنا في الجارية المسعفة اذ ولدت قبل القبض فخر بقصم المشتري كان للموكل حصته  
 من الثمن وانفقوا انه لو كان موجودا وقت العقد فقلنا الوصية فيها قيل لما جعل على وجه البيع ولا يكون حكمه  
 من جميع الوصايا لا ترى ان الولد اذ اهلك قبل القبض صار كانه لم يكن ولا يسقط من الثمن شيء في المسئلة التي ذكرنا  
 الاصل الخادم والمال يخرج من الميت فكذا الخادم ولدت لالف في قول في حصة رجة الله ولو هلك بعض المال صرف  
 الميت كله الى الخادم فان بقي في يده ذلك من الولد والهبة وغدهما الميت يصرف اليهما جميعا فله الميت من الخادم  
 ومن الولد ومن الهبة بالحصته والله اعلم **باب الوصية بمثل نصيب احدكم** قال واذا كان للرجل  
 حصة من فادى رجل على نصيب احدكم وولدت ما بقي من الميت لآخر فالعزبة من احد وحسين سهمها صاحب  
 النصيب ثمانية اسهم ولصاحبته ما بقي من الميت ولكل ابن ثمانية اسهم ومحمد انك تغزو نصيب لورثة حصة فرد  
 عليه سهمها واحدا لاجل الموصل له لان مثل الذي عزم فقصرته فاضربها في خرج الميت وذلك كله الوصية بثلثي  
 من الميت فيصير ثمانية عشر اطرح منها سهمها واحدا لاجل الموصل له مثل ما بقي من الميت لانه زاد في الوصية والزيادة  
 في الوصية بوجوب نصيبا في نصيب الموصل له وولدت ما بقي من الميت كله كما ذكرنا وسقط ذلك من جميع المال الميت  
 من كل سهم فوجدك ينقص من هذا الثلث سهم فذلك السهم من هذا الثلث سهم فيسقط عنه فاجعل هذا  
 ثلث المال وولدت المال ثلاثا ذلك وذلك اربعة ويلتصون جميع المال احد وحسون وولدت المال سبعة عشر واذا ارد  
 ان يعرف قدر النصف فخذ النصف وذلك سهم واحد فاضرب في يده لانه ضرب في التمسك في ثلثه فاضرب هذا  
 السهم الواحد في يده فاضرب يده في يده لقوله بثلث ما بقي من الميت بعد النصيب فيصير ثمانية اسهم واحدا  
 لاجل الموصل له كما نقصت في الابتداء فثبت ثمانية ذلك النصيب صاحب النصيب بثلث المال بقي هناك تسعة اقسام  
 بثلث المال فادفع الى الموصل له بثلث ما بقي من الميت ثمانية لان التسعة هي التي بقيت من الميت سبعة بثلثه بقي هناك  
 ستة فضم الى باقي المال وولدت المال اربعة ويلتصون فقصر اربعين سهمها فاقسم بين النيس الحصة لكل ابن ثمانية مثل  
 ما اعطيت الموصل له بالنصيب وهذا طريق احسن وقد خرج محمد المسائل عليها وفيها طرق اخر وموطر بن الدار  
 والدنايس وطريق اخر للمقابلة وطريق الخطاسين وليس فيها نصيب ايام المدرس والتعليق فاطر حها واكتفت  
 بهذه الطريقة وخرجت عليها المسئلة وكذلك سائر الكتب والزيادات **قال** ولو اوصى بثلث نصيب احدكم لآخر  
 بربع ما بقي من الميت فالعزبة من تسعة وستين لصاحب النصيب احد عشر ولصاحب الربع ما بقي من الميت فله  
 ولكل واحد عشرة لانك بعد نصيب النيس وذلك حصة فرد عليها واحدا لاجل الموصل له لان مثل الذي عزم  
 كما ذكرنا في المسئلة الاولى فقصرته فاضربها في خرج الربع وذلك اربعة فقصر اربعة وعشرين وانقص منها  
 واحدا كما ذكرنا في المسئلة الاولى فقصر يده وعشرين فاجعل هذا ثلث المال وولدت المال سبعة عشر وذلك ستة  
 واربعون وجميع المال تسعة وستون واذا اردت ان تعرف النصيب فخذ النصيب وذلك سهم واحد فاضرب  
 في اربعة لانك ضربت ستة في اربعة فاضرب هذا السهم الواحد في اربعة لانك ضربت ستة في اربعة فاضرب  
 هذا السهم الواحد في اربعة ثم اضرب اربعة في يده لقوله ربع ما بقي من الميت فيصير ثمانية اسهم ناقص منها  
 واحدا كما نقصت في الابتداء فيصير احد عشر وذلك ثمانية بقي هناك تسعة فضم الى باقي المال وولدت المال  
 ستة واربعون ولصير حصة وحسين فاقسم بين النيس لكل ابن احد عشر مثل ما كان للموصل له بالنصيب والظلم

هذا هو النصيب في تمام ثلث المال ما عسى  
 ربع ذلك الوصية ربع ما بقي



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

مايقي



غير حساب فانظر الى نصيب الموصل له بالنصيب فكان نصيبه اربعة وعشرين فاعلم ان نصيب المرأة مثل ذلك لان  
نصيبها ونصيب الموصل له بالنصيب واحد وذلك اربعة وعشرون واذا اردت ان تعرف نصيب الام فقد علمت ان  
نصيب الام مثل نصيب المرأة ومثل ذلك لان في الاتحاد كان نصيب المرأة ثلثه ونصيب الام اربعة وذلك مثل نصيب المرأة  
ومثل ثلثه فلما كان نصيب المرأة اربعة وعشرون علمت ان نصيب الام اربعة وعشرون مثل نصيبها وهو ثمانية  
فاذا اصبحت ثمانية الى اربعة وعشرين صارت اثنين وثلثين واما نصيب العنقة فكان مثل نصيب المرأة لان  
المرأة كان ثلثه من اربعة وعشرين ونصيب العنقة منهم وذلك مثل ثلثه فلما صار نصيب المرأة اربعة وعشرين علمت  
ان نصيب العنقة ثمانية **قال** ولو كان لرجل خمسة بنين فواو واحد منهم بثلث الربيع فنصيبه وثلث ثلثي  
من الثلث الاخر فاطاروا بالفرصة من اثني عشر نصيب ثمان وبكلمة الربيع سهم واحد وثلث ما بقي من الثلث فلهذا  
ما وضع المسئلة فيما اذا طاروا الورثة لان الوصية للوارث لا يجوز بعد احاد الورثة وخرجها ان يجعل الوصية  
من اثني عشر لانك تحتاج الى حساب ثلث وربع وذلك اثنا عشر فذلك المال اربعة فلهذا لم يوصي له سهم واحد لان ذلك  
كما ان الربيع للنصيب لان نصيبه سهمان على ما ذكرنا فاذا اصبحت ثمانية سهم واحد يكون له ثلثه اسهم وذلك ربع جميع  
المال ونقتل ثلثه اسهم فلم يوصي له الاخر ثلث ما سبق من الثلث وموسمهم وسبق سهمان فضمهما الى ثلثي المال  
وذلك ثمانية فكون عنده اسهم واسمها بين البنين كل ابن سهمان فجعل الوصية بثلث الربيع ثلثه اسهم سهمان  
بالثلث وموسمهم بالوصية فذلك المال اربعة نصيب من الميراث وللوصي له الاخر سهم وثلثين الاربعة لكل ابن سهمان  
والله اعلم **باب العنق والدين** **قال** واذا مات وترك ابنين له على احد ما عتق دراهم  
دراهم وترك عشرة عينا ولا مال له غيرهما او وصي بالثلث فان العنقة من ثلثه للوصي له بالثلث واحد لكل واحد  
من الاثنين واحد فاطرح نصيب الذي عليه الدين واقسم العنق على سهمين فلهما نصيبه من ثلثه وللان خمسة  
وتحت صاحب الدين نصيب مما عليه ستة وثلثان ويودي بثلثه وثلث من الاثر الوصية له نصيبين وخرجوا ان  
المال لو كان كله عينا كان بينهما اثنا لكل واحد منهم ستة وثلثان فاذا لم يكن من العنق الا عشرة دراهم  
فستتم بينهم على ذلك لكل واحد منهم ثلثه وثلثان والابن الذي عليه الدين لا يعطى شيئا لان عليه مقدار  
ذلك وزيادة فخرج من الوسط وبقى للابن الاخر والوصي له فيقسم العنق بينهما نصفين لاستواء حقهما لكل  
واحد منهما خمسة فلما كان نصيب هذا الابن خمسة علم انه جازي الدين الذي عليه خمسة لان نصيبه من الميراث  
مثل نصيب الاخر فصار المال العنق خمسة عشر لكل واحد منهم خمسة وبقى عليه خمسة فخرج له من ذلك لتمام  
حقه دراهم وثلثان وبقى عليه ثلثة دراهم وثلث فاذا اقتضا ذلك منه بقى بينهما نصفين لاستواء حقهما  
لكل واحد منهما دراهم وثلثان فصار لكل واحد منهما ستة دراهم وثلثان وكذلك لو كانت الوصية ثلث العنق  
والدين لما ذكرنا **قال** ولو لم يوصي له بالثلث ولكنه اوصي له بربع ماله فالعنق بين الموصل وبين الابن الذي لا  
دين عليه على خمسة اسهم للابن ثلثه وللوصال سهمان وحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه سبعة ونصف  
ويودي الباقي وخرجها ان المال لو كان كله عينا كان للوصي ماله ربع خمسة والباقي بين الابنين لكل واحد منهما  
سبعة ونصف فبين ان نصيب كل ابن سبعة ونصف ونصيب الموصل خمسة فلما كان المال بعضه عينا وبعضه  
دينا فيقسم بينهم على حساب ان لو كان المال كله عينا لو كان المال كله عينا كان نصيب الموصل ربع المال  
ونقتل ثلثه اسهم بين الابنين لا يستقيم فاصير باس في اربعة فصار ثمانية للموصال سهمان ونقتل ستة  
بين الابنين لكل ابن ثلثة فلما كان على احد الابنين دين اخرج نصيبه لانه ما استوفى لذلك القدر وزيادة  
فاقسم العنق بين الابن الاخر والوصي له وثلثة اخماس للابن فقسم العنق العنق هكذا الموصل خمسة وثلث

في خمسة اسهم  
بين الابنين  
والوصي له  
والله اعلم

اربعة اسهم وللان الذي لادين عليه ثلثة اخماس هو الابن عليه الدين صار ستة فبالمال عليه ستة فصار كان  
الميت ترك ستة عشر درهما ينزل الابن الذي عليه الدين الى تمام نصيبه سبعة ونصف وذلك درهم ونصف  
ويبقى عليه درهمان ونصف فان خرج ذلك كان بين الموصل وبين الابن الاخر اخماسا للموصي له وثلث اخماس  
للان كما قسمت العنق بينهما فاجعل درهمين ونصف درهم على خمسة اسهم كل نصف حصة وحسان للوصي له درهم  
وثلثة اخماس للابن ومودرهم ونصف فحصل للوصي له من الحاصل خمسة من مائة واربعة من مائة درهم وربع ربع  
جميع المال ولكل واحد من الابنين سبعة ونصف **قال** ولو كان اوصي له بالثلث من ثلث العنق وللان  
ثلثه وحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه ثمانية وخرجها ان يقول لو كان المال كله عينا كان بينهما اخماسا  
للوصي بالثلث اربعة وما بقي وهو ستة عشر بين اثنين لكل ابن واحد منهما ثمانية فبين ان نصيب الموصل اربعة  
ونصيب كل ابن ثمانية فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين لان عليه في الدين اكثر من نصيبه فخرج عن  
الوسط فيقسم المال العنق وهي عشرة بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصل اربعة فيكون الموصل  
من العنق العنق ثلثة وثلث وثلثان واما ان كان نصيب هذا الابن ستة وثلثين على ابنين من الدين  
الذي عليه ستة وثلثين فصار المال العنق ستة عشر وثلثين سهم على ما ذكرنا وبقى عليه ثلثة وثلثين فخرج له من ذلك  
الى تمام حصة درهم وثلث فيكون ثمانية وبقى عليه درهمان بين الابن الاخر والموصال على الثلث والثلثين للوصي  
له ثلثة ذلك وثلث ذلك ثلثة درهم واحد فيضمة الى ما اصابه وذلك ثلثة وثلث فكل له اربعة وذلك ثلثة  
وللابن درهم وثلث فيضم ذلك الى ما اصابه وذلك ستة وثلثان فيصير ثمانية وذلك تمام حصة **قال** ولو كان  
اوصي له بدرهم او باكثر منه الى خمسة دراهم او وصية كل من العنق لان الدراهم تسه الى العنق  
الدين لانه لو اوصي له بدرهم مرسلة ولم يجعله شريك الورثة وان اوصي له بخمسة استوفاه من العنق  
وكانت الخمسة الباقية للابن الذي لادين عليه ويحيى من الدين الذي على الابن الاخر خمسة فتجعل كان الميت  
ترك خمسة عشر فاحسب خرج من الثلث وكذلك لو اوصي باقل من ذلك ولو اوصي له ستة دراهم او باكثر من  
ذلك فانه لا يعطى في الحال اكثر من حصة لان ثلث المال في الحال خمسة فيستوفى في الموصل خمسة والابن الذي لادين  
عليه خمسة ويحيى من الدين خمسة فاذا خرج الدين يعطى له الى تمام نصيبه فاما اذا اوصي له بخمسة فباخذ الوصية  
الحقة العنق والابن خمسة فيحيى من الدين خمسة وبقى عليه خمسة فاذا خرج ذلك بقى سهم بين الابنين لكل واحد  
منهما درهمان ونصف حتى يكون لكل واحد سبعة ونصف وللوصي له خمسة **قال** ولو اوصي له بالثلث  
وباربع الاخر كان للابن نصف العنق بين صاحب الوصية على سبعة اسهم لصاحب الثلث اربعة ولصاحب الربع ثلثة  
في هذه المسئلة فثمان قيمة بين الورثة والموصي لهما وقسم فيما بين الوصي لهما فاما العنقة بين الورثة والموصي لهما  
فان الابن الذي لادين عليه خمسة من العنق والموصي لهما خمسة للعنق الذي ذكرنا في اول الكتاب لان الوصية لا يجوز  
باكثر من الثلث بثلث ماله في الحكم حصة واما العنقة التي بين الوصي لهما فان الخمسة تقسم على سبعة لان وصية  
احدهما الثلث بوصية الاخر الربع والثلث والربع عوطلان من اثني عشر والثلث اربعة والربع ثلثة فمقسم الخمسة  
بينهما على هذا الحساب **قال** ولو اوصي لرجل ثلث العنق والاخر ربع العنق والدين كان نصف العنق بين  
صاحب الوصية نصفين فبما صاحب ثلث العنق ثلثة وثلث وصاحب ربع العنق والدين حصة ففي هذه المسئلة  
ايضا قسمت ان قيمة بين الورثة والموصي لهما وقيمة بين الموصل لهما واما العنقة التي بين الورثة وبين الموصل  
لها في ان الابن الذي لادين عليه من العنق خمسة وللوصي لهما خمسة والابن الذي عليه الدين صار ستة فبالمال  
محمته وطلق يوم الحساب في مثل الطريق في اول الكتاب على ما ذكرنا واما العنقة التي بين الموصل لهما في ان الخمسة

على الثلث والثلثين لان حق الابن يتلاقى  
الموصي له وهو ثمانية وحق الوصي له



تسم بغيرها على ثمانية اسهم وثلاث لهما تقسم بينهما على حساب وصاياهما من وصية احداهما ثلث العين وذلك لانه  
وثلث وصية الآخر ربع العين والدين وذلك لانه ففقد الحصة بينهما على هذا الحساب احداهما يضر بثلث حصة  
والآخر بثلث حصة وثلث هذا طريق الكذاب وطريق اخوان يقول وصية احداهما حصة ووصية الآخر ثلثه وثلث  
وبلته وثلث في ثلث حصة فاحصل على ثلث سهمها فصار ثلثا حصة سهمين وصارت الحصة لثلاث اسهم كما جعلت  
كل ثلث سهمها فصار ثلث العين بثلث سهمين وصاحب ربع العين والدين يضر بثلث اسهم ففقد الحصة بينهما  
على هذا الحساب لاحدها ثلثه اجناسها والآخر خمسها وبقى على الابن الذي عليه الدين حصة عجب من ذلك  
درهما وثلثان حتى يتم له ستة وثلثان تمام نصيبه وليتوفى منه ثلثه وثلث نصف ذلك لابن الذي لادين عليه  
ويعود درهم وثلثان حتى يكمل له ايضا ستة وثلثان ونصف ذلك وهو درهم وثلثان ففقد من الموصي الموصي  
على هذا الحساب حسدا ذلك للموصي ثلث العين وثلثه اجناسه لصاحب ربع العين والدين **قال** ولو اوصي  
بربع العين لرجل وثلث العين والدين لآخر فان لاهل الوصية نصف العين يضر فيه صاحب ربع العين  
بدرهمين ونصف وصاحب ثلث العين والدين بسبعة دراهم وثلث درهم **قال** هاهنا ايضا قمتان كما ذكرنا  
فاما القسمة التي بين الموصي والموصي فذكرنا ان نصف العين لابن الذي لادين عليه ونصف الموصي  
لها واما القسمة التي بين الموصي فان يقال ان وصية الذي اوصي به ثلث العين والدين منه وثلثان لان ثلث  
العين والدين هذا وصية صاحب ربع العين درهمان ونصف فذلك كله سبعة دراهم وسدس ففقد سهمها  
على هذا الحساب هكذا قال في الكتاب فاذا اردت ان تعرف القسمة بالاسهام فاقسم الحصة بينهما على احدى  
لان وصية احداهما ستة وثلثان وذلك ثلث العشرة ووصية الآخر درهمان ونصف وذلك ربع العشرة فتحتاج  
الى حساب ثلثان وربع وذلك يوجد في ثلث عشرة فثلثه ثمانية وربعه ثلثه ففقد سهمهم على هذا الحساب  
لاحدهما ثمانية وللآخر ثلثه وذلك احد عشر وهذا قول ابي يوسف ومحمد ولم يذكر قول ابي حنيفة ولكن ينبغي  
على قياس قوله ان تقسم بينهما على ثلثه اسهم لان من اصله ان الموصي لا يكثر من الثلث لا يضر بالثلث وثلث  
ما له حصة كما ذكرنا ان نصف العين للموصي ونصف الموصي لاهل الوصية الذي عليه الدين متوفيا حصة  
فالموصي بثلث العين والذي لا يضر بثلثه من حصة والموصي بربع العين يضر بدرهمين ونصف ودرهما  
ونصف هي نصف الحصة فيقسم بينهما الثلثا لصاحب الثلث سهمان ولصاحب ربع سهم فاذا اخرج الدين فحذف  
فيقسم بينهما على احدى عشر سهم فيقول جميعا لان احدهما يضر بالثلث وثلثه وثلثان والآخر يضر  
بالربع كما ذكرنا في الفصل الاول **قال** ولو ترك ابا وامرأة وعنه عينا وعنه على اوراقه دينان او وصي  
لرجل بدرهمين ولاخر بما بقي من الثلث ولاخر بالربع ما يوان محروما في الوصية من ثلث عشرة وخرج هكذا  
المسئلة ان يقول ان هذه الوصية ما بقي من الثلث بالكلية لانه لما اوصي لاحدهما بالربع ولاخر بدرهمين فقد  
جاوز ذلك لعلنا لان يدع ما له حصة والدرهمان اذا ما اخرجت حصة فمصر سبعة وذلك اكثر من الثلث لكن ثلث  
ما له ستة وثلثان وثلثه لا يبقى من الثلث في كانت وصيته ما بقي من الثلث بالكلية ففقد وصيتان وصية  
بربع المال ووصية بدرهمين فان لم يجر الورثة هاتين الوصيتين وان العين تقسم على احدى عشر سهم لاهل الوصية  
ما جاوز الثلثين الثلث فيكون مقدار الثلث لهما والثلثان من المرأة والام على ثمانية اسهم للمرأة الثمن سهم والابن  
سبعة اسهم فصار الثلثان على ثمانية صار الثلث على نصف ذلك وهو اربعة ففقد الموصي الموصي الموصي الموصي  
المالكه عينا فكان يقسم على ثلث عشرة فلما كان على المرأة دين سيطر نصيبها الى عينا من الدين اكثر من ذلك  
فبقى نصيب الابن سبعة ونصيب الموصي لهما سبعة فاقسم العين بينهما على هذا الحساب وهذه القسمة بين الورثة

والموصي لهما واما القسمة التي بين الموصي والموصي فان يقال ان الاربعة الاسهم التي صادت لهما يقسمان في ثمانية اسهم  
الدرهمين وصاحب ربع يضر بثلثه لان احدهما المال في الاصل على ثلث عشرة وربع رطله ثلثان وصية  
بلته ووصية الآخر درهمان فيقسم المال بينهما على هذا الحساب ثم يترك على المرأة تمام نصيبها وهو درهم وثلث  
المالك وثلث ثلث الحصة اثنان درهم يكون نصف درهم وثلث حبات وثلث ومن وصية وذلك درهم وثلثا  
على ما ذكرنا واذا اردت ان تعرف كم صار نصيب الموصي والموصي لابن فانظر الى المال العين وهي عن ثلث  
على احدى عشر وذلك لا يستقيم فاصرف عشرين في احدى عشر فصار ثمانية وعنه كل درهم صار احدى عشر سهمها  
كان لاس سبعة مضروبة في عشرين فله سبعون سهمها وذلك ستة دراهم واربعة اخرى من احدى عشر جزءا من درهم  
لان كل درهم صار احدى عشر سهمها فيكون حقلته هكذا وكان للمرأة ثلثهم مضروب في عشرين فله عشرين قد استوفت  
ذلك ونصيب الموصي لهما اربعة مضروبة في عشرين فله ثمانون سهمها فيقسم من الموصي الموصي الموصي الموصي  
بثلثين سهمها لان المال اذا صار ثمانية وعشرين فالربع من ذلك ثلثون فيضرب بذلك وصاحب ربع درهمين يضر  
باسم وعشرين لان وصية درهمان كل درهم احدى عشر فله درهمان اثنان وعشرين فيقسم بينهما  
على هذا الحساب والاربعون هي ثلثه دراهم وسبعة اجزاء من احدى عشر جزءا من درهم لان كل درهم صار احدى  
عشر ويؤخذ الباقي من المرأة ونقسم بين الابن والموصي لهما عينا وصنفنا **قال** ولو ترك ابا وعنه عينا  
وعنه على احدى عشر دينارا او وصي لرجل ثلث العين ولاخر ربع الدين فان العين تقسم للاثنتين ذلك للموصي  
له وثلثا بين الاثنين نصفان الا ان صاحب الدين لا نصيب له من العين ولها وصية بالدين فيؤخذ حصة التي في  
خروج الدين فيقسم العشرة العين بين الموصي لاهل الوصية وبين الاثنين فيعطى ثلث العشرة وذلك يسهل وثلث للموصي  
بالعين وثلث العين لابن الذي لادين عليه وثلث العشرة وهو ثلثه وثلث حصة الابن الذي عليه الدين فلا  
يعطى اياه لان عليه من الدين اكثر من ذلك فحصل مضافا عليه فاضا في الحكم كما نخرج من الدين ذلك للفقهاء  
فاذا اخرج من الدين بذلك المقدار فقد ظهرت وصية صاحب ربع الدين فيقسم هكذا بين الابن الذي لادين عليه  
وبين الموصي لاهل الوصية لان له حق الضرب بما حي من الدين وما حي سعة في وصية فنضرب بالابن الذي لادين عليه  
بثلثه من نصيب من العين وذلك سهم وثلثان نصيبه من العين حصة وقد استوفى ثلثه وثلث ففقد  
ما بقي له ونضرب الموصي لاهل الوصية بالربع بدرهمين ونصف وذلك ربع الدين فيقسم بينهما على اربعة وسدس ثلث الابن  
الذي عليه الدين تمام نصفه سبعة ونصف سدس وهي سبعة وثلثا قال في الاصل لان المال لو كان كله عينا  
لكان يعطى الموصي لهما حصة دراهم وحصة اسداس لصاحب العين ثلثه وثلث وللآخر درهمان ونصف فيكون  
حصة دراهم وحصة اسداسه سبعة عشر وسدس الاثنين لكل واحد منهما سبعة ونصف ملبس فذلك كله  
سبعة ونصف سدس وتؤدي الباقي وذلك ثلثه الا نصف سدس يقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي  
له برز الدين على ما بقي من حصة على الوجه الذي ذكرنا قال ابو الفضل رحمه الله عليه وقد اصاب في هذه المسئلة  
عينا في كتاب العين والدين بخلاف ما ذكرها هنا وقال ان الحصة في هذه العشرة والعين لابن الذي لادين عليه  
والحصة للموصي لهما وقال هاهنا ان الموصي لاهل الوصية لاهل الوصية من العين ووجه ذلك ان الموصي لاهل  
برز الدين ظهرت وصية في العين لانه حي من الدين اكثر من وصيته فصار كان وصيتهما كلها في العين فاذا كان  
ذلك كان لاهل الوصية لاهل الوصية وثلث حصة وثلث حصة من العين فيضرب الموصي لاهل الوصية بالربع بدرهمين  
ونصف والموصي لاهل الوصية بثلثه وثلث فيقسم الحصة على هذا الحساب فلما كان الابن الذي لادين عليه حصة  
من العين وقد حي الدين حصة فصار المال العين كله حصة عشرين سهم لاهل الوصية الذي عليه الدين حصة حصة

وربما يكون العشرة لو كانت عينا  
كان للموصي ثلث ذلك وثلث درهم واربعة  
وبقي ثلثه عشرة وثلث درهم واربعة  
دوايق الا ان في الكار غير اللفظ قال درهم  
وحصة اثنان وثلث ثمن

تترك  
بين







النوب على ستة وحصلت صاحبها من ذلك وثمة النوب خمسة فالهم من ذلك خمسة اسداس درهم وثلث العنبر  
 ستة وثلثان فيكون سبعة ونصف درهم **قال** واذا ترك ابن واما درهم عينا وثلثا درهم على احد ابنيه  
 دينار وسبعة ائتمه مائة واوصي لرجل بالسيف والآخر الثلث العنبر فالحق في هذه المسئلة ان السيف اجتمعت فيه  
 وميتان جميعه ووصيته بثلثه فاجعل السيف على ستة اسم ثلثاه وذلك اربعة لصاحب السيف بلا تنازعه والثلث  
 وهو ميتان استوت سائر عتقها في ذلك فيقسم عتقها لكل واحد منهما سهم فيكون لصاحب السيف خمسة ولصاحب  
 سهم ولصاحب السيف على ستة وقيمتها مائة صارت كل مائة من العنبر على ستة ومعنا من العنبر مائتان بصاربه  
 اثني عشر سهم لكل واحد منهما سهم فيكون لصاحب السيف خمسة ولصاحب الثلث سهم ولصاحب السيف على ستة  
 وقيمتها مائة صارت كل مائة من العنبر على ستة ومعنا من العنبر مائتان بصاربه اثني عشر سهم لصاحب الثلث من  
 ذلك اربعة اسداس فضارت وصية خمسة اسم سهم في السيف واربعة في الدراهم ووصيه صاحب السيف خمسة كل  
 في السيف فلما صارت وصيتها عشرة اجعل ذلك ثلث المال لان الوصية نفادها من الثلث وصار الثلثان عشرين  
 سهم لكل ابن عشرة اجعل ذلك ثلث المال لان الوصية اكثر من ذلك واقم العنبر وموتها مائة سيف ومائتان دراهم  
 فيقسم بين الابن الذي لادين عليه ومن الموصل لهما نصفين لادين من ذلك مائة وخمسون درهما والموصي لهما مائة وخمسون  
 درهما بينهما نصفان فيكون لكل واحد منهما خمسة وسبعون فصار لصاحب السيف خمسة وسبعون كل في السيف  
 وذلك ثلثه اربع السيف والآخر مائة وخمسون خمسون من الدراهم وخمسة وعشرون من السيف لادين المال  
 الصامت نصف السيف لان الصامت صان والسيف قيمته مائة وقد اوصي له ثلث السيف وثلث الصامت فوجبا  
 يكون له من الصامت نصف نصف ما يكون له من السيف فخرج لادين الذي عليه الدين نصيبه مما عليه  
 وذلك ما يتادرم لان حصة المال ستمائة ويودي مائة درهم باقي الدين فيقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي  
 لهما نصف لادين الذي لادين عليه حتى يكمل له مائتان والنصف الآخر فيقسم فيه صاحب السيف خمسة اسداس  
 السيف وصاحب الثلث كان في السيف والمال هكذا ذكر في الاصل **قال** الحاكم رحمه الله عليه قوله فيصير ثلث  
 حصة مائة خطا لانه اوصي له ثلث العنبر والعنبر مائتان وقال ايضا ان قوله فيصير ثلث السيف غير بعيد  
 لان الوصية ثلث العنبر انما يقع على المال الصامت ولا يقع على العروض وما لم يخصصهم ان ذلك صحيح كله لانه  
 قصدا ل صحة الوصية فصار ثلثه العنبر واقعة على الكل لان الدين مصر عينا في الحاصل والسيف ايضا وحق  
 عين **قال** في الاصل ايضا وقد انشأ في هذه المسئلة في كتاب العنبر والدين فقال اوصي له ثلث العنبر وثلثا  
 وسمي ذلك العرض واذا اجل على ذلك وجبان يتوفوا وصيتهما اذا خرج من الدين ثلثه ومائتان وثلث لان وصيتهما  
 خرج لان من ثلث ذلك وتذكر ذلك في كتاب العنبر والدين ان شاء الله تعالى **قال** ولو ترك ابن وامراة  
 وعلى امراته عشرة دينار وعلى احد ابنيه عشرة دينار وترك نورا اسوي خمسة دراهم واوصي بالنوب لرجل فان  
 النوب يقسم بينهما على خمسة عشر سهمها لصاحب الوصية ثمانية وللابن سبعة وتخرج ان المال لو كان كله عينا  
 لكان يقسم على حساب ثلثه ثلث ومن لان الوصية جوازها من الثلث ونصيب المرأة الثمن والحساب الذي له ثلث  
 اربعة وعشرون للموصي له ثلث وللراة الثمن من الباقي وذلك سهمان نصيب لربعة عشرين لادين لكل واحد خمسة  
 فاطرح نصيب الذي عليه الدين ونصيب المرأة لان عتقها اكرمها من العنبر بذلك يقسم النوب بين الموصي له  
 وبين الابن على خمسة عشر واما ثمة النوب ولا لان المال العنبر ليس الا النوب فترك كل واحد لهما على  
 نصيبه ويودي الفضل فيقول لو كان المال كله عينا كان نصيب المرأة من عشرين ثم وذلك درهمان نصيب  
 لان النوب قد اوصي به فالقسمة من عشرين فيودي الفضل سبعة ونصف وحق الابن الآخر نصيبه وذلك

في النوب على ستة وحصلت صاحبها من ذلك وثمة النوب خمسة فالهم من ذلك خمسة اسداس درهم وثلث العنبر ستة وثلثان فيكون سبعة ونصف درهم قال واذا ترك ابن واما درهم عينا وثلثا درهم على احد ابنيه دينار وسبعة ائتمه مائة واوصي لرجل بالسيف والآخر الثلث العنبر فالحق في هذه المسئلة ان السيف اجتمعت فيه وميتان جميعه ووصيته بثلثه فاجعل السيف على ستة اسم ثلثاه وذلك اربعة لصاحب السيف بلا تنازعه والثلث وهو ميتان استوت سائر عتقها في ذلك فيقسم عتقها لكل واحد منهما سهم فيكون لصاحب السيف خمسة ولصاحب سهم ولصاحب السيف على ستة وقيمتها مائة صارت كل مائة من العنبر على ستة ومعنا من العنبر مائتان بصاربه اثني عشر سهم لكل واحد منهما سهم فيكون لصاحب السيف خمسة ولصاحب الثلث سهم ولصاحب السيف على ستة وقيمتها مائة صارت كل مائة من العنبر على ستة ومعنا من العنبر مائتان بصاربه اثني عشر سهم لصاحب الثلث من ذلك اربعة اسداس فضارت وصية خمسة اسم سهم في السيف واربعة في الدراهم ووصيه صاحب السيف خمسة كل في السيف فلما صارت وصيتها عشرة اجعل ذلك ثلث المال لان الوصية نفادها من الثلث وصار الثلثان عشرين سهم لكل ابن عشرة اجعل ذلك ثلث المال لان الوصية اكثر من ذلك واقم العنبر وموتها مائة سيف ومائتان دراهم فيقسم بين الابن الذي لادين عليه ومن الموصل لهما نصفين لادين من ذلك مائة وخمسون درهما والموصي لهما مائة وخمسون درهما بينهما نصفان فيكون لكل واحد منهما خمسة وسبعون فصار لصاحب السيف خمسة وسبعون كل في السيف وذلك ثلثه اربع السيف والآخر مائة وخمسون خمسون من الدراهم وخمسة وعشرون من السيف لادين المال الصامت نصف السيف لان الصامت صان والسيف قيمته مائة وقد اوصي له ثلث السيف وثلث الصامت فوجبا يكون له من الصامت نصف نصف ما يكون له من السيف فخرج لادين الذي عليه الدين نصيبه مما عليه وذلك ما يتادرم لان حصة المال ستمائة ويودي مائة درهم باقي الدين فيقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي لهما نصف لادين الذي لادين عليه حتى يكمل له مائتان والنصف الآخر فيقسم فيه صاحب السيف خمسة اسداس السيف وصاحب الثلث كان في السيف والمال هكذا ذكر في الاصل قال الحاكم رحمه الله عليه قوله فيصير ثلث حصة مائة خطا لانه اوصي له ثلث العنبر والعنبر مائتان وقال ايضا ان قوله فيصير ثلث السيف غير بعيد لان الوصية ثلث العنبر انما يقع على المال الصامت ولا يقع على العروض وما لم يخصصهم ان ذلك صحيح كله لانه قصدا ل صحة الوصية فصار ثلثه العنبر واقعة على الكل لان الدين مصر عينا في الحاصل والسيف ايضا وحق عين قال في الاصل ايضا وقد انشأ في هذه المسئلة في كتاب العنبر والدين فقال اوصي له ثلث العنبر وثلثا وسمي ذلك العرض واذا اجل على ذلك وجبان يتوفوا وصيتهما اذا خرج من الدين ثلثه ومائتان وثلث لان وصيتهما خرج لان من ثلث ذلك وتذكر ذلك في كتاب العنبر والدين ان شاء الله تعالى قال ولو ترك ابن وامراة وعلى امراته عشرة دينار وعلى احد ابنيه عشرة دينار وترك نورا اسوي خمسة دراهم واوصي بالنوب لرجل فان النوب يقسم بينهما على خمسة عشر سهمها لصاحب الوصية ثمانية وللابن سبعة وتخرج ان المال لو كان كله عينا لكان يقسم على حساب ثلثه ثلث ومن لان الوصية جوازها من الثلث ونصيب المرأة الثمن والحساب الذي له ثلث اربعة وعشرون للموصي له ثلث وللراة الثمن من الباقي وذلك سهمان نصيب لربعة عشرين لادين لكل واحد خمسة فاطرح نصيب الذي عليه الدين ونصيب المرأة لان عتقها اكرمها من العنبر بذلك يقسم النوب بين الموصي له وبين الابن على خمسة عشر واما ثمة النوب ولا لان المال العنبر ليس الا النوب فترك كل واحد لهما على نصيبه ويودي الفضل فيقول لو كان المال كله عينا كان نصيب المرأة من عشرين ثم وذلك درهمان نصيب لان النوب قد اوصي به فالقسمة من عشرين فيودي الفضل سبعة ونصف وحق الابن الآخر نصيبه وذلك

ثمانية وثلثة ارباع وهو النصف بعد اخصد المرأة ويودي الباقي وذلك درهم وربع فيقسم ذلك الى الماخوذ من المرأة  
 وذلك سبعة ونصف فيصير ثمانية وثلثة ارباع فيدفع الى الابن الذي لادين عليه لستوى الابن واحد  
 النوب النوب من الابن فيكون كله له لانه خرج من المال **قال** واذا مات وترك ابن وامراة  
 احد منهما مائة درهم وعلى احد ابنيه مائة درهم وترك خادما لينا ويماية درهم فاعتقها عند الموت فان الخادم  
 يسعي ونصف قيمتها للمراة من ذلك ثمة وللابن سبعة اثمانه ووجه ذلك ان يجعل المال على اربعة وعشرين  
 كما في المسئلة الاولى فالحساب على حساب ثلثه ثلث فالثلث من ذلك وصية وهو ثمانية والباقي ستة عشر للابن  
 الثمن سهمها لكل واحد منهما سهم ولكل ابن سبعة الا ان المال كان على احد الابنين واحدي المراتين دين اكثر من  
 ذلك فاطرح نصيبها وبقي نصيب الابن الذي لادين عليه ونصيب المرأة التي لادين عليها ثمانية ووصيته الخادم ثمانية  
 فصارت وصية الخادم وميراث الابن والمرأة سوا فاقم المال العنبر سهمها نصفين والمال الخاص بقيمتها الخادم مائة  
 فاجعل ذلك نصفين نصف ذلك حصة الخادم ونصف الآخر يسعي فيه من المرأة والابن على ثمانية ثم سري على الابن  
 الذي عليه الدين وعلى المرأة التي عليها الدين نصيبهما ويؤخذ الباقي فنصيب المرأة الساعتر ونصف الآخر للمال  
 لو كان كله حاضرا كان ثلث ماله مائة وذلك للموصي له وسبق مائتان فلكل ابن من ذلك خمسة وعشرون درهما لكل  
 واحد منهما الساعتر ونصف ونصيب الابن مائة وخمسة وسبعون ولكل ابن سبعة ومائتان ونصف فيقول  
 على الابن الذي عليه الدين نصيبه وهو سبعة ومائتان ونصف ويودي الباقي وهو انما عليه وذلك ثلثا  
 عشر ونصف فيقسم ذلك الى ما استوي من المرأة فيكون ذلك مائة فيقسم بين المرأة التي لادين عليها وبين الابن  
 الذي لادين عليه على ثمانية للمرأة الثمن وذلك ثلثا عشر ونصف وللابن سبعة اثمانه وذلك سبعة ومائتان  
 ونصف مثل ما حصل للمرأة التي عليها الدين وللابن الذي عليه الدين وردان على الخادم مال واحد منهما من  
 السعاية لانه لما خرج الدين ظهر ان الخادم خرجت من الثلث وسقطت عنها السعاية **قال** واذا ترك ابنين  
 على كل واحد منهما عشرة وترك على رجلين كل واحد منهما عشرة واوصي لكل واحد من الرجلين ما على صاحبه واوصي  
 لآخر الثلث ثم اوصي احد الرجلين ثمان في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان هذه العشرة والعشرين التي على  
 الابنين جميع ذلك كله يقسم بين الورثة وبين صاحب الثلث الذي ادي العشرة على ثلثه واربعين سهمها لاهل الثلث  
 احد عشر سهمها لصاحب الثلث ستة ولصاحب العشرة خمسة وللورثة اثنان وثلثون وحصل نصيب مائة  
 من ستة عشر ويودي الفضل فيقسم كما وصفت لك لان الصامت هاهنا صار ثلثين لان الرجل الذي ادي العشرة  
 سببان الابن مثلا ذلك وذلك عشرون فاذا كان نصيبها مثل ما عليها من الدين حتى ذلك الدين وثلثين صار  
 كالآد افضال المال الحاضر ثلثين فيقسم على ثلثه واربعين كما ذكرنا في الفضل الاول وتخرج ان العشرة  
 اللتين على العزيمين اجتمع في كل عشرة سهمان وصية جميعا ووصيته بثلثه لانه اوصي لكل واحد  
 منهما ما على صاحبه الوصي ثلث مال الثلثان وصية لصاحب الجميع بلا تنازعه والثلث من ذلك استوت  
 سائر عتقها فيه فيقسم بينهما فصارت على عشرة على ستة للموصي له بالثلث من كل عشرة سهم ولكل واحد  
 العزيمين للاجديين خمسة اسمهم واما العشرة التي على الابنين فقد اوصي لصاحب الثلث منها ما اثلث  
 ولما صارت العشرة الثلثان على العزيمين للاجديين على اثني عشر سهمها صارت العشرة الثلثان على الابن  
 كذلك على اثني عشر سهمها الثلث من ذلك اربعة اسمهم بعتهم الى ما حصل للموصي له بالثلث فيما على الاجديين وذلك  
 اربعة اسمهم بعتهم الى ما حصل للموصي له بالثلث على الاجديين وذلك سهمان فصارت جميع وصيته ستة اسمهم  
 ووصيته كل واحد من العزيمين للاجديين خمسة اسمهم فصار جميع سهمهم الوصايا ستة عشر سهمها فالحق في المال

ثلث



سنة عشر فلما صار الثلث على ستة عشر صار الثلثان على اثنين وثلثين سهما وجميع المال ثمانية واربعون سهما  
 فقد ظهر وصية العزيم الذي ادي العشر وذلك خمسة اسهم لان وصيته فيما على صاحبه ووصيته صاحبه فيما  
 ادي هو وذلك خمسة اسهم متقسمين ذلك من الدين الذي عليه وصار مستوفيا فيطرح نصيب الموصله الذي عليه  
 الدين وذلك خمسة فاذا طرح نصيبه وجعلته مستوفيا قسمت الدين بين الاثنين والموصاله بالثلث وصار  
 العشر على قدر سهماهم على ثلثه واربعين سهما الاثنين اثنان وثلثون لكل واحد ستة عشر من ثلثه واربعين  
 سهما من ثلثين درهمين على كل واحد من الاثنين لان وصيته في العشر خمسة اسهم من ثلثه واربعين سهما من ثلثين  
 درهماين سمين ادي جميع ما كان على كل واحد من الاثنين لانك جعلت ثلثين درهما على ثلثه واربعين سهما فلو كان  
 كل عشر من ذلك على اربعة عشر سهما وثلث سهما فكل واحد منهما اكثر مما عليه فذلك حي كلة وصار عينا  
 فصار العشر فيه وصار العزيم المودي خمسة اسهم من ثلثه واربعين سهما وحي على العزيم الذي لم يودسلا وصار  
 قضا ما ثبت له من الوصية في العشر التي اداها العزيم الذي عليه الدين وياخذ كل من الاثنين سهما وثلثي  
 سهم حتى يتم لكل واحد ستة عشر سهما من ثلثه واوقت سهما من ثلثين درهما لم يترك على العزيم الذي لم يودسلا تمام نصيبه  
 ورد العسل واذا اردت ان تعرف تمام نصيبه فتقول لو كان المال عليه عينا كان ثلث الاثنين وذلك ثلثه  
 عشر وثلث من احوال الوصايا على ستة عشر لكل واحد من العزيمين خمسة اسهم من ستة عشر سهما من ثلثه عند  
 درهما وثلث درهم فيكون كل سهم خمسة اسداس درهم وذلك بالدرهم اربعة وسدس فترك ذلك عليه ويودي  
 الباقي وذلك خمسة دراهم وخمسة اسداس درهم فيكون ذلك من الواردين بين الموصي لهما على قدر نصيبهما  
 من ثلثه واربعين سهما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله ولم يذكر في قول ابي يوسف ومحمد **قال** ولو مات وترك  
 اثنين وامراة وخادما او ادي مائة درهم وترك على رجل مائة درهم فوصي للرجل مائة درهم واوصي بان يفتق الخادم  
 فان الخادم يفتق من خمسة وسعي في اربعة اجاسها للورثة وحسب للرجل الثلث مما عليه من نصيبه ويودي الثلثين  
 ويبيع الخادم من ذلك تمام الثلث من قيمتها وياخذ الورثة الفضل ويخرج ان المال لو كان كله عينا كان  
 ينقسم على ستة اسهم ثلثه لك ويوسمها للموصي له والخادم لان وصيتهما سواء لكل واحد منهما سهما من ثلثه  
 الثلثان اربعة درهم فلما كان على احد الموصالين اكثر من مال صار مستوفيا لوصيته فاطرح نصيبه واقسم  
 سعاية الخادم على حاسب نصيبها ونصيب الورثة نصيبهم سهم ونصيب الورثة اربعة اسهم فيقسم بينهما وبين  
 الورثة على قدر حقوقهم للورثة اربعة اسهم وكما سهم وذلك خمسة قيمتها وهو عشرون درهما ويودي ثمانون  
 درهما وذلك اربعة اجاس قيمتها ويحت للموصي له تمام نصيبه من الوصية وذلك نصف الثلث وثلث الثلثين  
 ستة وستون وثلثان ونصف ثلثه وثلثون وثلث ويودي ما سقى وذلك ستة وستون وثلثان يوزن  
 على الخادم الى تمام نصف الثلث حتى يحصل لهما مثل ما حصل للموصال الاخر وقد استوفت عشرون درهما فزاد عليه  
 ثلثه عشر وثلثا حتى يكمل لهما ثلثه وثلثون وثلث مثل ما حصل للاخر وسقى ثلث المال فيقسم بين الاثنين والمراة  
 على ثمانية اسهم للمراة الثلث سهما والباقي سبعة بين الاثنين نصفان فهذا قول ابي يوسف ومحمد ولم يذكر قول ابي  
 حنيفة ومحمد ههنا وذكر قوله في كتاب العيين والدين من الخادم سعي في عشر اخر من ثلثه عشر جزء من قيمتها  
 ووجد ذلك ان الموصله بالثلث لا تترك الا بالثلث وثلث ماله ستة وستون وثلثان فينصب  
 بذلك الموصله بالثلث ينصب بجميع وهو مائة فيصير كل ثلث سهما ووصية العبد لثله اسهم ووصية  
 صاحبه من سهما فلذلك خمسة اسهم فاذا صار ثلثا لثله خمسة اسهم صار الجميع خمسة عشر من اربع  
 الذي عليه الدين سمين بثلثه عشر نصيب الخادم ثلثه ونصيب الورثة عشر فيقسم الخادم في عشر اجزا

من ثلثه عشر جزءا وعلى الذي عليه الدين نصيبه مما عليه وذلك خمسة الثلث وذلك ستة وستون وثلثان لان  
 الثلث ستة وستون وثلثان الخمس منها ثلثه عشر وثلث والثلثان ستة وستون وثلثان يودي ما بقي ذلك  
 ثلثه وسبعون وثلث فاذا ادي ذلك لكل الخادم تمام الاربعين وذلك ثلثه اثنان من الثلث لان كل خمس ثلثه عشر  
 وثلث ميراث ثلثه عشر وثلث تكون الاربعين الخادم والثلثان للورثة المراة من ذلك الثلث والباقي بين الاثنين نصفان  
**قال** ولو ترك اثنين والعين عينا والفا دينار على رجل فوصي لصاحب الدين بما عليه واوصي لآخر بالعين  
 الاثنين بعينها فانه ياخذ الموصله بالعين اربعة لان المال لو كان كله عينا كان الثلثين بينهما نصيبين لكل  
 واحد منهم وللورثة اربعة فلما كان على احد الموصي لهما دين اكثر مما عليه صار مستوفيا نصيبه فيقسم الاثنين  
 بين الاثنين وبين الموصي له بالعين على خمسة على قدر قيمتها فالورثة المراة وسهم الموصي له الذي لا دين عليه  
 وذلك اربعة درهما ويوصي الاثنين فلما صار نصيبه من الاثنين اربعة اخرج من الذي الذي عليه اربعة  
 وصار عينا لهما اصاب صاحبه فاذا اراد ان يودي الباقي حصله تمام نصيبه وذلك مائة درهم حتى يصير له خمسة مائة  
 ويودي خمسة مائة بين الاثنين وبين الموصله الاخر فيدفع المائتين الى الموصله الاخر حتى يكمل له خمسة مائة سلما كان نصيبه  
 وادفع مائة للاثنين لكل واحد منهما مائة حتى يصير لكل ابن الف والوصية الف درهم **قال** ولو كان احد  
 الاثنين دينيا على احد الاثنين كان لصاحب الوصية الثلثين ثلث الاثنين لان المال لو كان كله عينا فان نصيب  
 كل واحد من الاثنين سمين ونصيب كل واحد من الموصله اسهم فلما كان على احد الموصي لهما دين وعلى احد  
 الاثنين دين صار مستوفين نصيبهما فيطرح نصيبهما ويبقى نصيب الموصله سهم ونصيب الاثنين الذي لا دين  
 عليه سهما فيكون الثلث العين سهما الموصله الذي لا دين عليه ثلث الثلث ثمانية وثلثان ولما صار نصيبه لباقي الذي لا دين عليه  
 وللباقي الذي لا دين عليه ثلث الثلث ثمانية وستة وستون وثلثان ولما صار نصيبه لباقي الذي لا دين عليه  
 هذا العذر حتى من من نصيب الاخر مثله وحي ما على الموصله الاخر مثل ما اصاب صاحبه وذلك ثمانية وثلثه  
 وثلثون وثلث وبقى على الاب الذي عليه الدين ثمانية وثلثه وثلثون وثلث وبقى على الموصله ثمانية وستة  
 وثلثون وثلثان بحسب الاب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه وهو ثمان مائة درهم لانه صار مستوفيا  
 سعاية وستة وستون درهما وبقى درهم وثلثه ثمانية وثلثه وثلثون درهما وثلث درهم فيقسم  
 ذلك بينه وبين الاب الاخر وبين الموصله الذي لا دين عليه على قدر سهماهم لكل ابن سهما وذلك خمسة  
 له سهم وذلك خمسة وخمس ثمانية وثلثه وثلثون وثلثه وستة وستون وثلثا درهم وللاب الذي عليه الدين  
 خمسة وذلك ثمانية وثلثه وثلثون وثلث فيصير له ثمان مائة والموصال الذي لا دين عليه ستة وستون وثلث  
 فيصير له اربعة مائة وحسب الموصله الذي عليه الدين نصيبه وذلك خمسة مائة لان ثلث جميع المال العذر درهم لكل  
 واحد منهما خمسة مائة ويوجد خمسة مائة فتقسم بين الاثنين الموصله على قدر سهماهم الموصله سهم وذلك مائة  
 درهم فيكمل له خمسة مائة مثل ما كان لصاحب لكل ابن مائة فيصير لكل واحد منهما الف درهم فاستقام الثلث  
 والثلاثين والله اعلم **باب الدعوى بغير الورثة** قال واذا مات الرجل وترك اثنين فادعى  
 احدهما اختا وكذب الاخر فان الاخت باخذ من المقر لها ثلث ما في يده فاك الشيخ الامام رحمه الله الاصل في هذه  
 المسائل ان لا تستمر المال بين المقر وسائر الورثة على الوصية المعروفة لان اقرار المقر لا يجوز في حق باي الورثة  
 ويقوم الذي احدث المقر بين المقر على حساب الوصية المحبولة والعرضة المحبولة هي التي لا تقرب الا بقبول  
 المقر فهذه المسئلة تستمر المال بين الاثنين نصيبين لان اقراره في حق الاب الاخر لا يصح نعم اصاب المقر  
 بقدر دينه وبين الاخت على ثلثه للاب سهما وللخت سهم لان الحاحد لهما احد نصيب جعل كانه لم يكن وكان

سهما فصار جميع الثلث ستة وستون وثلثين  
 ستة وستون وثلثان للموصي له واربعون

درهم فيودي ما بقي درهم فيكون للاثنين الذي  
 لا دين عليه مائة وثلثه وثلثون وثلث  
 فيصير له ثمانية مائة

عليه







لان من زعمه ان المقر له سهم ولي سهم والاخر سهم فاطرح نصيب الاب المذكر واقسم ما في يده بينهما نصفين  
**قال** وان كان للميت اسان وعبدان لامال له غيرهما قيمة كل واحد منهما مائة فافترس احد الاثنين فان  
اباهما اعتق هذا العبد نصيبه في مرضه واقترن الاخران اعتق احدهما لا يدري ايها نصيب قال الذي اقر له نصيبه  
يعتق نصيبه نصيبه ويسعى له في الدلت ويسعى للمكر في نصف قيمته ويعتق من نصيب الاخر الدلت فيها جميعا  
ويسعى له في نصيبه وانما قلنا هذا وذلك لان الذي اقر له نصيبه اقترن له تاق بعد في مال الميت وت  
الكل ومولتا نصيبه فيعتق منه نصيبه نصيبه ويسعى له في نصيبه ويسعى للاخر في نصف قيمته وذلك تمام نصيبه  
وذلك لم يقر لغيره واما نصيب الذي اقر له نصيبه في احداهما فغيره نصيبه فانه اقرب الى الدلت فيها جميعا فيعتق  
من نصيب الدلت فيها جميعا ويسعى له في نصيبه فيعتق كل عبد على نصيبه اسهم حاجتا اليه ان كان  
دلت ونصف فاما العبد الاول فقد عتق منه نصيبه اسهم سهمان من نصيب الاول وسهم من نصيب الثاني ويسعى  
في نصيبه اسهم سهم الاول وسهم الثاني واما العبد الثاني فانه يعتق منه سهم من نصيب المقر الثاني ويسعى في نصيبه  
اسهم سهمين الثاني ونصيبه اسهم الاول **قال** ولو اقر كل واحد منهما الواحد نصيبه يسعي كل واحد للذي اقر له  
في نصيبه منه والذي لم يقر له في جميع نصيبه لان كل واحد من الاثنين اقر لاحد العبدان بالذلت  
لان اقران يجوز في نصيب نفسه ولا يجوز في نصيب شريكه والدلت اربعة اسهم لانا جعلنا كل عبد على  
سنة اسهم والعبدان شاعرا والدلت اربعة اسهم سهمان من نصيب وصح ذلك وسهمان من نصيب  
شريكه ولم يسع اقران في ذلك فاعتق من نصيبه سهمان ويسعى في سهم العبد الذي لم يقر له يسعي في جميع نصيبه  
لانه لم يقر لغيره وكذلك العبد الثاني على هذا **قال** ولو شهدا جميعا انه اعتق هذا العبد وقال الآخر  
اعتق هذا ايضا اعتق بئنا الذي شهدا له ويسعى لهما في الدلت وعتق الآخر ويسعى في جميع قيمته لهما اما الاول  
فقد اجتمع على الاقرار له جميع الدلت واعتق بئنا عتق بئنا عتق واحد عتق بئنا ويسعى في سهمين لهما  
فاما الآخر يسعي في جميع قيمته لهما لان الدلت تحمل النقص والرد فيعتق ويسعى لهما **قال** ولو شهدا احدهما  
انه اعتق هذا العبد في صحته وشهد الآخر انه اعتق هذا الآخر في مرضه عتق نصيب هذا الذي شهد  
له في الصحة لان العتق في الصحة لا يكون وصية فيعتق نصيبه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته للآخر لان  
اقران يجوز في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه واما العبد الآخر فقد اعتق بئنا نصيب الذي شهد له  
في المرض من الذي شهد له ويسعى له في الدلت لان العتق في المرض وصية والوصية نفادها من الدلت فقد اخرج  
الدلت له وذلك اربعة الا ان اقران يصح في حق نفسه فلا يصح في حق اخيه فعتق سهمان من نصيبه وذلك  
لنصيبه ويسعى له في نصيبه ويسعى في النصف لآخر لانه لان الاخر لم يقر لغيره عتق بئنا والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب اقرار المريض واقفاله** قال واذا كان على المريض دس في الصحة فعتق في  
مرضه من اسان شيئا م قضاء فهو جائز لانه لم يملك بالعقب فلم يتعلق به حق العزما ففتح رده وكذا كان  
اخذ بغيره فانفق على نفسه في كسوته وطعامه ودوايه فترفضه لانه حصل له ذلك بحاجته اليه وكذلك لو  
اشترى بيا في مرضه او استقرض بغيره فجاز وليس لعزما الصحة ان يشترى بيا فيه لانه اخذ منه بدل ما دفع  
اليه ولم يظهر منه اضطباع المعروف ومثله لو قرض عزما الصحة الدس ثم مات كان المقرض والمأخوذ  
ان يشترى بيا فيه والفرق بينهما انه اذا اشترى في حالة المرض او استقرض فقد قبض بيا في العزما  
فيه حتى وادى من مال وص العزما فيه حق وقد اخذ منه ما دفع اليه واما اذا قضى امره بالصحة بانه  
لا يملك له ذلك لانه لم ياخذ منه عدل ما دفع اليه لانه لما اخذ في حال الصحة لم يجز للعزما حتى قبض منه

الاخر

لانه كان صحيا في ذلك الوقت فلما دفع اليه في حال المرض فقد دفع اليه بيا قد وجب العزما فيه حتى فلا يملك  
ما قبض به ولو استاجر اجرا او تزوج امرأة فاعطاها ذلك لم يجز وكانا اسوة عزما للصحة لانه لم يحصل  
سائر العزما فاما اذا اخذ بدل اضرار مسطلا فحقهم فصار حكمه حكم دس الصحة وكانا اسوة لعزما للصحة  
**قال** ولو اقر المريض بال دس الذي على هذا الرجل لفلان لم يجز حتى يقتضي دس الصحة لان تعلقه به  
حق عزما معروفا ولا يصح اقراره بال دس في حقهم ويصح بعد زوال حقهم هذا اذا عين في حال المرض لانه ثبت  
للعزما حتى في ذلك مثل ان يدان والمداين بعد لا يسطل حقهم واما اذا عين في حال الصحة فانه يصح لانه  
لم يثبت للعزما حتى في ذلك المداين **قال** ولا يجوز للمريض ان يبيع من وارثه في مرضه الذي يموت فيه بيا ان كان  
من قيمته ولا بيا قل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد وابن ابي ليلى اذا باع بالقيمة او بالكثر  
وتذكرنا هذه المسئلة فيما تقدم من الدلت **قال** واذا اوصى الرجل لرجل بدينه نصيبه حيث احب  
بجمله حيث احب هو سواء اما ان يجعله لنفسه او لمن احب من ولده فليس له ان يجعله لاحد من الورثة الدلت  
لانه يوجب اليه ووسع عليه الا ان ليس هذا كما اذا اوصى بدينه ان يعطيه من ثا او يدفع الى من يشاء الاجور  
ان يجعله لنفسه لانه لا يجوز ان يكون عطية لنفسه ودافعا اليه لانه لا يعطى الا من يشاء او يدفع الى من يشاء  
نصيب المدفوع اليه والواحد لا يصح ان يكون معطيا ومعطيا اباه ودافعا ومدفوعا اليه واما الوصية  
هذا اللفظ او غير ولو اوصى اليه بان نصفه حيث احب نصفه عند ذلك كان له ان يصفه حيث  
احب وقد وضع وليس له ان يجعل لواحد من ورثة الميت لانه اخار محبة فاسد لانه اخرج هذا محجج الوصية  
في راي فيه حكمه فلو جعل الوصية عند الوصي او عند ولد جاز ولو جعله عند ولد نفسه لم يجز كذلك الفصل  
الوصي ولو اراد ان يجعل لغيره لم يجز بل هو مقسوم بين الورثة لان من ايها لانه نصيب ما اس له نصيبه  
عند وارث الوصي وضع فلم يخالف امره ولكن لم يجز اختصاصه من بين سائر الورثة بالشرعة وكان يقسم  
بين الورثة بالحقص فلما لم يخالف هو امره فقد انتهى امره فليس له ان يجعل لغيره **قال** واذا  
اوصى اليه وقال قد جعلت بئنا لرجل سميت له فصدق فيه وقال الوصي هو هذا وظالمه الورثة  
لم يصدق الوصي على ذلك لان قول المريض باطل لانه امره يقبل شهادة الواحد وهذا امر خلاف الشرع  
فبطل امره وليس كما الذي امر الوصي ان يضع حيث احب لان هذا الوجه لا امر الى الوصي فحوز فعله باسرها واما  
هاتان الوصيتان الوصية الواحدة الوصية بالسماحة ومنها دته وحده غير جائز ولو كان الوصي  
والمسئلة بجها حاز قولها لان شهادة الاثنين مقبولة لانها شهادة وكذا لو قال عتقت عبدي وسميته  
للوحي فصدقوا والمعنى ما ذكرنا **قال** ولو اوصى الى رجلين ان يعامنه حيث شا او يعطيا من ثا  
فاختلفا فقال احدهما اعطه فلانا وقال الآخر اعطه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين بيا لانه رضي بياهما  
ولم يجز بيا بياي احدهما ولم يجز على واحد منهما **قال** ولو قال قد اوصيت بئنا لاسان وسميته ثانيا  
فصدقوا معا لا هو منا ولم يملك بئنا لانه عاينت شهادتهما ذكرنا **قال** ولو اوصى بعدد رجل بئنا  
يسعى النصف وهو رجع عن الوصية الاولى لانه لو اوصى به مرة بعد كان رجوعا والمعنى فيه ان يعرف  
فيه تصرف المالك لذلك اذا امر اخر ببيع **قال** وان اوصاه لرجل بئنا ووصى به ان يباع من رجل اخر  
كما خافته لانه لا منافاة بين الوصيتين وهذا هو الاصل في هذه المسائل ان اذا اوصى بوصيتين متماثلتين  
كانت الثانية باسوة الاولى وان كانتا عزميتين تصدق جميعا اما اذا كانتا متماثلتين فانه  
لا يمكن الجمع بينهما ولا بد من فتح احدهما ونسخ الاولى لان الظاهر انه رجع فيها بالوصية الثانية







وكذلك لو قال عاين المائة الى المائتين فانه انما اوصى له بمائة تسعة وتسعين وربما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال ابو يوسف ومحمد بن النضر والاختلاف فيه كما لا خلاف في الاقرار وقد ذكرنا في كتاب الاقرار وعلى قول ابي  
 بلزيمه في العشرة الى العشرين مائة عشر وذكر ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله **قال** ولو اوصى بعشر في عشرين  
 فله عشرة دراهم وهذه المسئلة على الله اوجه قد ذكرناها في كتاب الاقرار ولو قال عشرة اذع في عشرين اذع  
 من اذع جعلته له مائة ذراع مكسرة لانه اذع في عشرين في المسئلة بين الطول والعرض وذلك  
 مما يستقيم فيه الضرب بخلاف ما اذا قال عشرة في عشرين وبوي حساب الضرب بلزيمه عشرة دراهم لان هناك  
 بالضرب كسرة للاجزاء والدرهم وان كسرة تاجز اوها فانه لا تكسر وانما يستقيم بكسرة للاجزاء في المسئلة فيكون  
 طول وعرض والدرهم موروثة ليس لها طول وعرض اراد بالذراع المكسرة يعني مكسرة في المسئلة فيكون  
 له موضع يكون عشرة اذع طولها وعرض عشرة فيكون كل ذراع اذا اعتد بطولها يكون عشرة اذع وعرضها  
 هذا اسمي ذراع مكسرة **قال** ولو اوصى له بنوب تسعة في اربعة جعلته كما قال وله نوب طولها سبعة  
 اذع وعرضها اربعة اذع لان هذا اللفظ اذا ذكر في النوب وطهره هكذا فانضمت الوصية الى ما يعرفه  
 الناس **قال** ولو اوصى له بحظ في جوارق اعطته الحظ التي **قال** ولو اوصى له بهذا الحران الهروي  
 اعطته الحراب وما فيه لانه اوصى بها **قال** ولو اوصى له بذي الدن اعطته الدن لانه اوصى بها  
 وكذلك لو اوصى له بقصر فمر لانه اوصى بها **قال** ولو اوصى له بالسيف اعطته السيف بحدته وجاهه لان  
 الحق ما في السيف فصار كانه اوصى به من طريق الدليل ولو باع السيف ببيع ان يدخل الحق في البيع وكذلك  
 لو اوصى له بسرج اعطته السرج وما حل من شاة لان ذلك بيع له وسعة للسرج تشبيهه بجمع ذلك **قال**  
 ولو اوصى له بعبدان القبة اعطته عبدان القبة فمر كس لان القبة اسم للعبدان دون الكسوة لان الكسوة  
 للزينة لا ترى انه يقال سوة القبة ولو اوصى بقبة تركية اعطته القبة مع اللود لان القبة تركية لا يستحق  
 اسمها الا باللوحة والبلدية اعتبر في ذلك عادة الناس كذلك اعتبر في ذلك عرف كل بلد **قال** ولو اوصى  
 له بحبل فله الكسوة دون العبدان لان الحبل في العرف اسم للكسوة **قال** ولو اوصى له ببلد رعفران اعطته  
 الرعفران دون البلد لان البلد لا يستحق اسم الرعفران لان السكة اسم لمقدرا للرعفران كالمس وكالقفير  
 للحظية وكذلك لو اوصى له بهذا الصاع وموني زوا اعطته الصاع دون الزق وكذلك المس والذيت وما اشبهها  
 لانه اوصى له بالصاع دون الزق والصاع يعرف انما في العرف فاعتبر عرف الناس والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب الوصية بما في البطن** **قال** واذا اوصى لرجل بما في بطن هذه الحارثية فمر ولدت لغيره  
 ستة اشهر واكثر فلا وصية له لانه لا يعرف وجوده في البطن وقت موت الموصي بحارثية علقته لولا اذا كانت  
 الحارثية معتدة من زوجها من طلاق او وفاة فولدت الى سنتين منذ طلق او ما دعي زوجها فان الولد يدخل  
 في الوصية لان النكاح من زوج واذا ثبت النكاح من زوج حكما يكون موجودا في البطن وقت موت الموصي  
**قال** ولو قال ان كان في بطن فلانة حارثية فلان وصية الف وان كان في بطن غلام فله وصية الفان ولد  
 حارثية ستة اشهر لا يوصى له ولدت غلاما بعد ذلك يومين فله جميع الوصية لانه اوصى لها جميعا لاحد هاتين  
 وللآخرين والعين وقد عرف كونها في البطن وقت الوصية لانها ولدت الحارثية لا قبل من ستة اشهر علم يقينا انها  
 كانت في البطن وقت موت الموصي وانما ولدت الغلام بعد ذلك لاكثر من ستة اشهر من وقت موته بغير اوسوس  
 علم انه كان في البطن مع الحارثية لانه لو كان علقا من ما واحد **قال** وان ولدت غلامين او جارتين لاقول  
 من ستة اشهر فله كذا في الورثة لعلهم من اهل الجارتين ساه لانه اوصى لغلام واحد وجارية

دون

واحدة ولم يوص له جميعا فاذا كان كذلك كان البيان الى الورثة لانه هو المطلوب وقام مقام المورث  
 ويجوز ان يقال هذا على قول محمد خاصة فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله فالوصية باطلة لان رجلا الوصي  
 ثبتت له لفلان او لفلان فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله ان الوصية باطلة لان الموصل له مجهول وروي  
 عن ابي يوسف انه قال الوصية له جميعا وروي عن محمد انه قال الحارثية في هذه المسئلة يجوز ان يقال  
 في قول ابي حنيفة رحمه الله الوصية باطلة لان الوصية لاهل الفلجيين ومجهول واحد في الجارتين  
 وهي مجهولة ويجوز ان يقال في هذه المسئلة يجوز في قولهم جميعا لان مخرج كلامه صحيح وليس فله في قول  
 لفلان او لفلان لان هناك خرج الكلام مخرج الفاضل لم يعين الموصل له واما هاتان فتصح كلامه باضافته  
 الى ما في البطن لمرأته لانه لما ظهرت في المتالف بعد صحة الوصية **قال** ولو قال ان كان الذي في بطنك  
 غلاما فله الفان وان كانت حارثية فلان الف فولدت غلاما وحارثية فليس لواحد منهما شيء لان شرط وجود  
 الوصية ان يكون من جميع ما في البطن غلاما وجميع ما في البطن حارثية وقد كان بعضه غلاما وبعضه حارثية  
 فاذا كان كذلك فلم يوجد الشرط لان قوله ان كان الذي في بطنك لسانه الى جميع ما في البطن بخلاف المسئلة  
 الاولى لان هناك **قال** ان كان ما في البطن ولدان فله جميعا وقيل كان في بطن فلانة غلام وحارثية  
 فوجد الشرط **قال** واذا مات الرجل وترك امرأة جلي واوصى لرجل بما في بطنها بوصية ثم وصفت لولده لاقول  
 من سنتين ثبتت نسبة ووجبه الوصية لان نسب ولد المعتدة ثبت الى سنتين فلما حكم بكونه موجودا  
 في البطن وقت موت الموصي حكما ثبتا تثبت وان ولدت ولدا ميتا فلا وصية له لانه لم يتحقق كونه حيا وقت  
 موت الموصي لا ترى انه لا يستحق الميراث فله كذا لا يستحق الوصية لان الوصية احتساب الميراث **قال** وان ولد  
 ولدين احدهما ميت والاخر حي فالوصية لحي منهما لان الوصية احتساب الميراث والميت لا يستحق الميراث وكذلك  
 لا يستحق الوصية والله اعلم **باب الوصية بالحر والسهم** **قال** واذا اوصى لرجل  
 بسهم من ماله فله مثل احسن سهام الورثة يزداد ذلك على القرينة الا ان يكون الزمن السدس فلا يزداد  
 عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله مثل ذلك فله وان زاد على  
 الثلث رد الى الثلث لم يحرم الورثة وحاصل الاختلاف ان السهم عند ابي حنيفة رحمه الله عان عن  
 السدس حتى انه اذا اقر بسهم من ماله يتبع على السدس ولو اعق سها من عبد لعلق السدس وروي عن  
 ابا بن معوية انه قال السهم في كلام العرب هو السدس من هذه المسئلة احتمل انه اراد به السهم المعروف  
 عند اهل اللغة وبني السدس واحتمل انه اراد به احد سهام الورثة وفي الاقل احاطه به من وفي الاكثر  
 شك فان كان احد سهام الورثة اقل من السدس عطي ذلك وانضمت الوصية اليه وان كان السدس اقل من  
 الوصية اليه وان اجازت الورثة لا يحا وزا السدس لان الوصية انضمت الى السدس صار كانه اوصى بالسدس  
 مطلقا ولو قال هكذا لا يكون في اجازة الورثة وايده وعدمها السهم لا يكون عانة عن السدس وقاسا على  
 الجاهل والنقص فها هنا اذا اوصى بسهم من ماله يعطى له سهم كاحدهم الا اذا حادوا بالثلاث فله الثلث لان  
 الوصية لا تحوز بالثلاث لانها اذا اجازت الورثة فيجوز حصيد **قال** ولو اوصى له بحرم من ماله او بضيف  
 من ماله لم يطالب من ماله او ببعضه او ببعض من ماله اعطاه الورثة ما ساءلوا لانه هذا اللفظ يصح للتقليل  
 والكثير لانه يقال جز من عشرة وجز من ثلث فاذا لم يتبع على ما معلوم كان البيان الى الورثة **قال**  
 ولو اوصى بالثلث لاشيا او الاقلية او الايسر او غيرها الف او كل هذه الالف او لعمامة هذه الالف  
 او لعمامة هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطونه

واخرج في كتابه روي عن ابي حنيفة في الوصية  
 انه سئل عن رجل اوصى من ماله قال له  
 السدس







اصل الحرب والله تعالى لم ينه عن بر اهل الذمة لقوله تعالى لا ينهكم عن الذين لم يقاتلوك في الدين الى اخر الآية  
 ثم قال انما ينهكم الله عن الذين قاتلوك في الدين الآية فكذا الوصية بحوزة الذمة ولا يجوز للمسلم ان يستأمن الا في  
 ان لا يوارث بين اهل الذمة واهل الحرب وان كانوا على صلة واحدة كذلك ما هنا في الوصية واما وجه هذه الرواية  
 فان المستأمن في عهد كذا الذي عقد الا ترى انه لو وهب له شيئا في حال حيوته او صدق عليه حازه فكذا لو اؤتمن  
 له عهد موته بحوزة من ملك ماله **قال** ولو اوصى بحري في دار الحرب بوصيته ثم اسلم اهل الدار وصاروا مسلمين فحقوا  
 اي في ملك الوصية فان كانت قائمة بعينها اجزأت وان كانت قد استبدلت قبل الاسلام اطلبها اما قوله اذا كان  
 قائمة بعينها اجزأت لان تلك الوصية انما كانت لا يجوز حصوها في دار الحرب فيفسخ احكام المسلمين وقد ارفع ذلك  
 المعنى وان كانت مستبدلة اطلبها لانه استبدلها في دار الحرب ولا يوارث اهل الحرب اذا اسلموا وصاروا مسلمين  
 بما استبدلوا بعضهم على بعض وما اغتصب بعضهم من بعض **قال** ولا يجوز وصيته الذي يكثر من ماله ولا وصيته  
 لو ارثه لان الذي من اهل دارنا واحكامنا بحري علمهم فلا يجوز منهم الا ما يجوز في احكام المسلمين بدل عليه عاروي  
 عن علي بن الحسن انه قال انما اعطيناهم الذمة ليكونوا لهم كما كانوا لنا وما وهبوا كد ماينا وان اوصى بحري لم يملك ماله  
 فهو باطل لان الكفر ملة واحدة وان اوصى بحري في دار الحرب لم يملك لان المسلم لو اوصى بحري في دار الحرب لا يجوز  
 فكذا الذي لان الذي من اهل دارنا ولا يوارث بينهما فكذا الوصية لان الوصية اخت الميراث  
**قال** اذا اوصى الذي للبيعة والكثيرة ان ينفق عليه في صلاحها له جزيه **قال** البيع الامام  
 رحمه الله اعلم ان وصية الذي على ماله اوجه في قولهم وفي وجه لا يجوز في قولهم وفي وجه اختلفوا  
 فيه اما الوصية الذي يجوز في قولهم فهو اذ اوصى بما هو قربة عندنا وعندهم كما اذا اوصى بثلث ماله ان  
 سدد قبه على فقير المسلمين او فقير اهل الذمة او لفقير من اهل دارنا هذا ما يقتضيه هذا المذهب والمذهب الثاني  
 الوجه الثاني لا يجوز في قولهم فهو اذ اوصى بما هو قربة عندنا وليس لقربة عندهم كانه اذا اوصى بالحق عنه او اوصى  
 ان سعى مسجدا للمسلمين ولم يبي موصفا لان هذا الامر لا يتقربون به فيما بينهم ولعل ذلك او استندوا  
 فصارت الوصية على وجه النزل والوصية بطلان الهزل ولو اوصى بان سعى في القوم معاقبين جاز لان  
 اراد به صلة لا ركن في القوم واما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو انه اذا اوصى بما هو قربة عندهم وليس لقربة  
 عندنا كما اذا اوصى بارض لم يبي سعة او كنيسة او بيت فان اوصى بان يرخ غيرهم او للبيعة او لبيت النار  
 ذبيحة او اوصى بعمارة البيعة والكثيرة وبيت النار جاز كذلك في قولنا في حيفته وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
 ابو حنيفة رحمه الله يقول ان هذا الامر يتقربون به فيما بينهم ويجوز ذلك فيما بينهم واما اعتبار ما يتقربون به  
 الا ترى انه لو اوصى بما هو قربة عندنا وليس بقربة عندهم كانه لا يجوز بديته اعتبر ما  
 يتقربون به الى الله سبحانه وتعالى الا ترى انهم لو اوصوا بالحق والحق لا يسلط ذلك البيع  
 لان ذلك في ادانهم جاز لا يوجب ومحمدان هذه وصية بالمعصية باطل **قال** ولو بى في جبانة بيعه او كسبه  
 او بيت نار ثم مات كان ذلك ميراثا من ورثته وهذا في قولهم جميعا على اختلاف المذاهب اما علي بن ابي طالب فلو كان  
 معصية والوصية بالمعصية باطله كالا يجوز الوصية بذلك عندنا واما عند ابو حنيفة رحمه الله بطل ايضا لان  
 اصله ان المسلم لو حبل داره وقفا ثم مات صادرت ميراثا فكذا هنا **قال** قل له لا يجعل حكم البيعة فيما  
 بينهم حكم المسجدين فيما بين المسلمين قيل له لان المسجدين خرج من مباح المسلمين في حال حاله طال الوقت واما البيعة  
 فانها باقية على مباح الاذنين لانه يمكن فيها اساقفتهم ويدفن فيها موتاهم فلما كانت باقية على مباح فغير  
 صادرة منزلة الوقت فيما بين المسلمين **قال** وصية الذي بالحجر والحجر حايض لان ذلك مال عندهم فصار

كامل لما والساء فيما بين المسلمين **قال** ولو اتهم قوم من اهل الذمة بدين علي الذي اوصى مسلم فانه هادة  
 حايض لان هذه البيعة قامت على الميت والميت كان ذميا ومنها ذمة الذي علي الذي حايض ولو انه لم يدع على الميت  
 ولكنه ادعى على هذا الوصي انه باع منه شيئا من مال الميت لا يقبل منها ذمة اهل الذمة لان الخصومة توجهت الى  
 المسلم فلا يقبل الاستحانة المسلم **قال** ولو اوصى الذي المسلم او المسلم الذي بوصيته حايضا ذكرنا ان الذي  
 بحري يملكه احكام اهل الاسلام **قال** ولو اوصى المسلم ببيت له ان سعى مسجدا فهو حايض من ماله وكذلك  
 لو اوصى ان يرم مسجد اليه او يلقى فيه حصاة او حصص او يلقى عليه ابواب لان هذا مما يقترب به المسلمون  
**قال** ولو اوصى المسلم للبيعة والكثيرة بوصيته باطله لان هذه معصية **قال** ولو اوصى المسلم  
 لعله جاريه في بيعة المسجد وموئنته فانهم المسلم وقد اجمع من علمه ان ينفق ذلك في بناءه لان ما لا يهدم  
 لا يخرج من ان يكون مسجدا وقد اوصى له بغيره في بناءه وعمارته والله اعلم **باب الوصية**  
**سدر** ان قال واذا قال الرجل في مرضه بعتي لفلان او قال سدد لفلان بثلث ماتي قبل ان يقبض  
 بهذا في القياس باطل لانه محمول على من عرفه ولكن استحسن ان يجعل ذلك وصية من جميع تركته كما هي وجبة  
 القياس ان هذه هبة والهبة في المحمول باطله ولان لم يقبض الهبة من غير ماله الا ترى انه لو قال  
 عدي لفلان كان ذلك هبة ولا يجوز الا بالقبض كذلك ما هنا وجه الاستحسان ان دار الميت والربع بحري  
 في باب الوصية والحال حال الوصية لانه قال ذلك في مرضه سدد داري لفلان فاما حركتك وليس هذا باقرا  
 وهذا جواب الاستحسان ايضا لانه قال في وصيته جعل عليه **قال** ولو قال سدد داري بهذا اقرار  
 لانه اقرار بالشركة وكذلك لو قال له الف درهم في مالي كان اقرارا وان قال له الف درهم من مالي لم  
 يكن هذا اقرارا وهو وصية ان كان ذكره في وصيته وان لم يكن في حال ذكر الوصية يكن هبة لان كلمة  
 من لفلان به او لبعضهم بقدر ملكه بعض ماله فان سلم اليه حايض وان لم يسلم لا يجوز داهية **قال** واذا  
 قال عدي هذا لفلان وداري هذه لفلان فهو مثل قوله سدد داري لفلان في القياس سواء ولكن هذا  
 ان لم يتم وصيته لم تكن وصيته وكانت هبة ان لم يقبض في حال حيوته هي باطله والفرق بينهما ان هذا  
 سهام الوصية الميت والسدد فاذا قال في مرضه وهي في حال الوصية كانت وصية واما هبة فانه يذكر  
 سهام الوصية اما قال عدي لفلان فله ملكه والتمليك بحري بدل يكون هبة فلا يكون وصية الا ان يصرح  
 بالوصية **قال** ولو قال هذه الدار لفلان فهذا اقرار لانه لم يصف له دارا لنفسه حتى يصير ملكا اياه  
 ولكنه احراز الدار ملكه فكان اقرارا **قال** ولو قال درهم من داري لفلان فليس باقرارا ذكرنا  
 ان كلمة من لبعضهم بقدر ملكه درهما من داره فان سلم اليه حايض **قال** وان قال ميت من داري لفلان  
 فليس باقرارا لما ذكرنا وكانت هبة فاسد لان هذه هبة المتاع فيا احتمال العسكرة ولو قال ميت في داري  
 فله اقرار لانه اقرار بالشركة وقد ذكرناه وان قال له سدد داري ولم يقل ذلك في وصيته ولم يقل  
 بعتي موته فهذه هبة لما ذكرنا في قوله عدي لفلان **قال** ولو قال قد اوصيت بان يوهب لفلان  
 سدد داري بعد موتي هبة اخرى وكذلك لو قال سدد داري لفلان هبة وصية لعدي او صدقة  
 اخرى ذلك لانه صرح بالوصية وكانت وصيته والله اعلم **باب الوصية بالكمال**  
**قال** واذا اراد الرجل خمسة بنين وانه واحد ووصى لاحد بنيه كمال الربع فاطاروا قال العتمة  
 من ستة وثلث منها الربع من ذلك سبعة اشهم وميراثه ستة كمال الربع ثلثه والباقي من الاخرين لكل  
 ابن ستة وللأندلسه قوله ووصى لاحد من كمال الربع اراد به ان يعطي ميراثه وراو على الميراث

نصف كلامه الى البيعة بحري الصحيح كلامه  
 قال واذا قال في وصيته







المثلث مع نصيبها ستة عشر واعطى صاحب الحن مع نصيبها خمسة ووجه ذلك ان اصل الفريضة  
 من اربعة وعشرون للمرأة الثمن بلده اسهم وللابوين السدسان ثمانية والبنات الثلثان ستة عشر فباتت  
 وصارت سبعة وعشرين الا ان ستة عشر من تلك ثبات لا يستقيم فاضرب ثلثه في سبعة وعشرين فيكون  
 احد وثلاثين فيكون نصيب كل بنت ستة عشر فاطرح منها نصيب الموصي لما وذلك ثمانين وثلاثون كما  
 ذكرنا في المسائل المتقدمة فيبقى بعد ذلك ستة واربعون فاضرب ما بقى في حساب له خمس وثلث وذلك  
 خمسة عشر فاطرح منها ثلثه وخمسة وذلك ثمانية الثلث خمسة والحسن منها ثلثه سبعة ثم اضرب  
 النصيب وذلك ستة عشر في سبعة فيكون مائة واثنا عشر هذا هو النصيب بواقع من جميع المال  
 سبع وسبع وسبع سبع مائة وخمسة وثلثين فيكون مائة واثني عشر ستة عشر فصار المال مائة وخمسة  
 والنصيب ستة عشر فاعط صاحب الثلث ثلثه مائة وخمسة وذلك خمسة وثلثون النصيب منها ستة عشر  
 سبعة وستين ستة عشر واعطى للاخري كمال الحن وذلك احد وعشرون النصيب منها ستة عشر سبعة وستين  
 خمسة فصار جميع سهام الوصية اربعة وعشرين فاذا وفقت اربعة وعشرين في مائة وخمسة وخمسة سبعة  
 وثمانون من الورثة على سبعة وعشرين سها المرأة من ذلك الثمن ثلثه مضروبة في ثلثه فصار ثمانية  
 والبنات ستة عشر مضروبة في ثلثه فصار ثمانية واربعين لكل واحد ستة عشر فمضى نصيب الموصي  
 فالثلاث والوصية وكانت وصيتها ستة عشر فيكون خمسة وثلثين وذلك كمال الثلث بنصيبها وكانت  
 وصيتها صاحب الحن خمسة فمضت الى ستة عشر فيكون احد وعشرين وذلك كمال الحن بنصيبها وكان للابوين  
 السدسان مضروبان في ثلثه فيكون اربعة وعشرين فيكون حصة ذلك احد وثلاثين والوصية اربعة  
 وعشرين والجميع مائة وخمسة كما ذكرنا في الاصل **قال** ان ترك ثلثه سبعة او امرأة او وصي لاحد من  
 ثلثه اربع الثلث بنصيبه ولرجل اخي ربع الثلث قال هي من ثمانين وثمانين للاخري من ذلك  
 اربعة وعشرون والباقي بينهم على الميراث وليس للابوين وصية لان ميراثه اكرم من الثلث ووجه ذلك  
 ان يجمع الفريضة او لامن ثمانية فاحتاج الى الثمن للمرأة الثمن سبعة فيبقى سبعة من ثلثه سبعة من ثلثه  
 لا يستقيم فاضرب ثلثه في اصل الفريضة فصار اربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلثه سبعة فيبقى سبعة من ثلثه  
 بين البنين الثلث على ثلثه مستقيم لكل ابن سبعة والثلث من ذلك ثمانية وثلثه اربع الثلث ستة ونصيب  
 الابن بالميراث سبعة وذلك اكرم من وصيته فلو لم يوص له لكان ميراثه اكرم من وصيته فلو لم يوص له لكان ميراثه  
 اكرم من وصيته فبقيت وصيته للاخري وهو ربع الثلث لانه لا يترك ربع وذلك ثمانين وعشرون فاعطى الموصي  
 للاخري ربع الثلث وذلك سهم يبقى احد عشر مقسوم بين المرأة والبنين على اربعة وعشرين لا يستقيم فاضرب  
 الثمانين في اربعة وعشرين فيكون ثمانين وثمانين كما ذكرنا في الاصل وكل من كان له نصيب من اربعة  
 وعشرين فهو مضروب في احد عشر الذي بقي بعد ما دفع من نصيب الموصي له سها كان للموصي له سهم من ثمانين  
 وهو مضروب في اربعة وعشرين فيكون له اربعة وعشرون وكان للمرأة ثلثه من اربعة وعشرين مضروب  
 في احد عشر فصار ثلثه وثلثين فذلك لا وكل ابن سبعة مضروبة في احد عشر فيكون لكل ابن سبعة وسبعون  
 فاذا اجتمعت هذه كله يكون ثمانين وثمانين وفي هذه المسئلة لا تستعمل بمان النصيب لان وصية  
 الابن قد طلعت وبقيت وصية الاخري ولا نصيب للاخري بخلاف المسائل المتقدمة لان هناك كانت الوصية  
 للوارث صحيحة وله نصيب فيحتاج الى بيان النصيب **قال** فان ترك امرأة وثلث اخوان وجد او وصي  
 لاحد اخوه بالثلث بنصيبها وللأخري خمسة اسداس الوصية فاجازوا قال هي من مائة سهم واحده من

كان

سها قوله خمسة اسداس الوصية خمسة اسداس الوصية الاخرى هذه المسئلة اما احاب في الاصل على قولها واما  
 على قول اي حصة رحمة الله واجواب خلافه لان المذهب عند ان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الجد والجدات  
 على قولها ان يأخذ سها الفريضة ان حصه المرأة الربع سهم سقى ثلثه بين الجد والاخوات على حصة لا يستقيم فاضرب  
 حصة في اربعة فيصير عشرين للمرأة الربع حصة فيبقى حصة عشر للجد ستة ولكل اخت ثلثه اسهم فاطرح لان  
 نصيب الموصي له بالثلث ثلثه لما ذكرنا فيما تقدم فاطرح نصيب الاخري ايضا وهي حصة اسداس ثلثه وذلك  
 سها من نصف من عشرين بقى اربعة عشر ونصف فاضرب هذا في حساب له ثلث والثلث خمسة اسداس اقل  
 ثمانية عشر فاذا ضربت اربعة عشر ونصف في ثمانية عشر يكون ثمانين وثمانين لان اربعة عشر في ثمانية  
 عشر يكون ثمانين واثني وخمسة والنصف من ثمانية عشر يكون ستة وثلثين واحد وستين والثلث  
 من ذلك سبعة وثمانون وهذا هو جميع المال واذا اردت معرفة النصيب فخذ نصيبها ثلثه فاضربها في ثمانية  
 عشر كما ضربت جميع المال في ثمانية عشر فاذا ضربت ثلثه في ثمانية عشر فيصير اربعة وخمسين فاطرح منها ثلثها  
 وذلك ثمانية عشر واطرح ايضا حصة اسداسها وذلك حصة عشر فيكون ثلثه وثلثين فاذا طرحت ثلثه وثلثين  
 بقى احد وعشرون وهذا هو النصيب وقد عرفت المال وعرفت النصيب وعرفت ثلث المال فارجع الى المال  
 وحده ثلثه وذلك سبعة وثمانون فاعط الموصي كمال الثلث بنصيبه وذلك احد وعشرون والوصية ستة  
 وستون ووصية الاخري خمسة اسداس وصية الاول وذلك حصة وحسن فيكون حصة الوصية مائة  
 واحد وعشرون يبقى الى تمام المال مائة واربعون تقسم بينهم على فراغ الله تعالى للمرأة من ذلك الربع حصة  
 وثلثون والجد ثمان واربعون وكل واحد وعشرون نصيب ذلك كمال وصيتها فيكون للاحد كمال الثلث  
 بنصيبها وذلك سبعة وثمانون احد وعشرون بنصيبها وستة وستون وصيتها وللأخري حصة وحسن وصيتها  
 واحد وعشرون نصيبها وذلك ستة وسبعون وللأخري لثي لا وصية لها احد وعشرون فصار حصة  
 ذلك ثمانين واحد وستين هذا على قولها وهو مذهب زيد واما على قول اي حصة وهو مذهب علي بن ابي طالب  
 رضي الله عنه وان الاخوة والاخوات لا يرثون مع الجد والاخوات كالاخوات والوصية للاخية حصة من ثمانين  
 كانه وصي لصاحب الثلث كمال الثلث بنصيبها ان كانت وارثة وان لم يكن وارثة بالثلث وللأخري حصة اسداس  
 الثلث فاد اوصية احد بها الثلث ووصية للاخري حصة اسداس الثلث فاحتاج الى حساب له ثلث وثلث خمسة  
 اسداس فاضرب مخرج الثلث بمخرج السدس ثلثه في ستة فيصير ثمانية عشر فاضرب ذلك في اصل الفريضة  
 والفرصة من اربعة كاحصا الى نصيب المرأة وهو الربع فتقيل ثمان وسبعين فلت اربعة وعشرون وخمسة  
 اسداس الثلث عشرون وكانت وصية احد بها اربعة وعشرين ووصية الاخري عشرين فاجمع بينهما فقلت  
 سها الوصايا اربعة وعشرين وبقى من المال ثمانية وعشرون من الورثة مستقيم للمرأة من ذلك الربع سبعة  
 واثني واحد وعشرون للجد هذا اذا جازوا اما اذا لم يحسروا اما جعل الثلث على سهام الوصايا فوصية  
 احد بها سهم من ثمانية عشر وهو ثلث المال ووصية للاخري حصة اسداس الثلث وذلك حصة فيكون ثلثه  
 احد عشر فلما صار الثلث على احد عشر صار الثلثان اسين وعشرين والجميع ثلثه وثلثين فالثلث لاصحاب  
 الوصايا وذلك احد عشر مقسوم بينهم على قد حصة بقى ثمان وعشرون للمرأة من ذلك الربع وذلك  
 حصة ونصف والماتى للجد **قال** وان ترك ثمان وخمسين ثمان ووصي لثي لثي حصة اسداس الثلث حصة  
 واوصي لاحد من ثمانين بنصيبها من جميع المال فاجازوا قال هي من ثمانين وستين سها الوصية  
 احد وثلثون سها لاس من ذلك ستة اسهم وللأخري حصة عشرون والباقي في ميراث بينهم ومخرجها ان



سهم الورثة وهي سبعة سمان للابن وللأبنة سهم غير اوصي بوصيتين احدهما بحصة اسداس الثلث وذلك لا يخرج الابن  
ثمانية عشر وللأخري بالحس وذلك لا يخرج الابن حصة فاضرب احد المحضين في الثاني فاضرب خمسة في ثمانية عشر  
فتصير تسعين ثم اطرح نصيب الابن والابنة الموصالين لانا نعطيهما في الثاني اكر الوصية مقيدة على الميراث ونصيبها  
منه من تسعة بنى اربعة فاضرب الاربعة في تسعين فتصير مائة وستين وهذا جميع المال ولأنه مائة  
وعشرون وحصة اسداس الثلث مائة سهم وحسن جميع المال ثمان وسبعون واذا اردت معرفة النصيب  
فخذ نصيب الابنة الموصالين وذلك سهم صادم وبنى في تسعين لا تكسر بنى اربعة في تسعين فيكون تسعين ثم  
اطرح من التسعين خمسة اسداس منه وذلك خمسة وعشرون واخرج ايضا وصيته الابنة حسن جميع التسعين  
وذلك ثمانية عشر فيكون منه واربعين بنى من تسعين تسعة واربعون فهذا نصيب الابنة والفصل من نصيب  
الابن كمال الحس وهو ثمان وسبعون حصة وعشرون وهي لها وصيته ونصيب الابن نصف نصيب الابنة  
سبعة واربعون وذلك اربعة وتسعون واذا اردت ان تعرف نصيب الابن فخذ نصيب الابن وذلك سهمان  
فاضرب في تسعين فيصير اية ومائتين فاخرج مثل حصة اسداس منه وذلك خمسون وحصة وذلك كله ستة  
وثمانون بنى اربعة وسبعون فهذا نصيب الابن والفصل من نصيب الابن كمال حصة اسداس الثلث ستة  
وهو للابن وصيته فاجمع ما بين الوصيتين فيكون احد وثلثين فاطرحه من جميع المال وهو ثمانمائة وستون بنى  
ثمانية وتسعون مقسوم بين الورثة على فرض الله تعالى لكل ابن سهم من سبعة فاضرب في سبعة  
واربعين لان ذلك سهم من ذلك صرته في سبعة واربعين في الحقيقة فاضرب لكل ابن سبعة واربعون  
والبنات حسن فيكون لهن مائتان وخمسة وثلثون ونصم الى نصيب الموصالين وصيته وذلك خمسة وعشرون  
فاذا اجتمعت بينهما يكون ثمان وسبعين وهو حسن المال وللان نصف مال الالة وذلك اربعة وتسعون  
صم اليها وصية وذلك ستة فيكون له مائة وهي حصة اسداس الثلث كما اوصي فاضرب بجميع مع الوصية  
ثمانية وستين سهمها **قال** فان ترك امراة وابو به وبنات واوصي لاحد امراته بالحس نصيبها وللأخري  
بالسهم بنصيبها وبربع ما بقى من الثلث فاحاذروا قال هي من حصة مائة واربعين سهمها ووجه ذلك ان نصيب سهام الورثة  
وذلك يخرج من اربعة وعشرين للابن السمان ثمانية وللبنات الثلثان ستة عشر والمراتين الثمن منه فعالت  
بناته سهم فصار تسعة وعشرون ومخرج ومخرج من ستة مع التكرار للبنات الثلثان اربعة وللأبوين السمان  
سهمان والمراتين الثمن ثلاثة ارباع سهم فعالت سبعة ارباع سهم ومجد رحمه الله عليه حصة بالكره وحوز ذلك  
فيقول ان المال ستة وثلثة ارباع وفيه وصيتان احدهما بالحس وذلك يخرج من حصة والأخري بالسهم وذلك  
مخرج من ستة فاضرب احد المحضين في الثاني ستة في حصة فتصير ثمانين واخرج من ستة وثلثة ارباع نصيب المرأتين  
وذلك منه ارباع لما ذكرنا غير من بنى ستة اضرها في ثمانين بصير مائة ومائتين اجعل هذا الثلث للمال والبنات  
ذلك ثمانية وسبعون والجميع حصة واربعون كما ذكرنا في الاصل قلت المائة ومائتين وحسن المال المائة  
ومائتين وسدس المال سبعون واذا اردت معرفة النصيب فخذ نصيب المرأتين وذلك منه ارباع فاضرب في ثمانين  
سهما كاضرب ستة في ثمانين سهمان في ثمانين وعشرين ونصف فاطرح مثل حصة وسدسه وذلك ثمانية وربع  
لابن خمس اربعين وعشرين اربعة ونصف وسدسه ثمانية وثلثة ارباع فاذا اصفتهما يكون ثمانية وربع بنى اربعة  
عشر وربع فاضرب اربعة عشر وربع في ثمانية فصار ثمانين واربعين وثلثة ارباع فاطرح منه ثمانية ارباع كما طرحت  
في الاصل بنى ثمان واربعون سهمها لكل واحدا وعشرون هذا هو النصيب فانظر الى نصيب كل واحدة والى  
وصيتها واعط الموصالين ما بحس مائة ومائتين واخرج احد وعشرين فاذا طرحت احد وعشرين من مائة ومائتين

بنى سبعة ومائتين واعط الموصالين ما بالسهم تسعين واخرج منها احدا وعشرين فاذا طرحت احدا وعشرين من  
تسعين بنى تسعة وستون وذلك وصيتها مائة ومائتين وصيتها مائة وستون فيكون مائة وستة  
وحسين واربع هذا من ثلث المال وثلث المائة ومائتين لانه اوصي للموصالين بالسهم وربع ما بقى من الثلث  
ان يرفع هاتان الوصيتان من الثلث ليطرح ربع ما بقى لهما فاذا رقت مائة وستة وحسين من ثلث المال ومائة  
ومائتين بنى اربعة وعشرون فاعطها الثلث من ذلك ستة بنى ثمانية عشر سهمها الى ثلثي المال وهو ثمانمائة وستون  
فيصير ثمانية ومائتين وسبعين فاضرب في الورثة على فرض الله تعالى المرأتين تسع ذلك لا اعط المرأتين بنى سبعة  
وعشرين منه وذلك تسع سبعة وعشرين وكذلك اعطيت من ستة وثلثة ارباع وهو تسع ستة وثلثة ارباع  
فاعط من هاتان الوصيتان تسعة مائة ومائتين وسبعين يكون ثمانين واربعين لكل واحدة احد وعشرين  
فصم ذلك الى وصيتها حتى يكمل لاحدهما الحس وللأخري السهم مع نصيبها فيبقى ثمانية وستة وثلثون بنى الابوين  
والبنات للابوين لكل واحد منهما اسداس وذلك مائة واثني عشر لكل واحد ستة وخمسون والبنات الثلثان  
مائتان واربعه وعشرون بنهن اثنا **قال** وان ترك خمس بنات وابوين واوصي لاحدى بناته بالثلث  
بنصيبها وسدسه ارباع الوصية للأخري واقر الابن وابن وابنته بالبنات ذلك واقر اولادهم الوصية  
بالعزبة في ثمان مائة ومائتين وعشرين في هذه المسئلة فرضيتان فرضية الامكان وفرضية الاقرار  
اما فرضية الامكان فان يقول اصل الحساب من ستة مائة وحصة وفي السهم للابوين السمان سهمان من  
ستة والبنات الثلثان اربعة فاربعة بنى خمس بنات لا يستقيم فاضرب عدد من اكسر عليهم السهم في اصل  
الفرضية فاضرب حصة في ستة فتصير ثمانين فالثلث للابوين عشر لكل واحد حصة والبنات الثلثان  
لكن واحدة اربعة ولما اوصي لاحدى البنات بالثلث بنصيبها واوصي للأخري سدسه ارباع وصيتها ونصيبها  
اربعة وثلثة ارباع وصيتها منه وذلك سبعة فاطرح ذلك من ثمانين بنى ثمانية وعشرون وانما طرحت  
نصيبها لانا نعطيهما في الثاني فاضرب ثمانية وعشرين في حسابها ثلث ذلك منه ارباع فاضرب بمخرج  
الثلث في مخرج المخرج فاضرب ثمانية في اربعة فيكون اثنا عشر فاضرب ثمانية وعشرين في اثني عشر فتصير ثمانين  
وسبعة وسبعين هذا هو المال وثلثة ثمان وتسعون واذا اردت معرفة النصيب تقول كان النصيب  
اربعة مائة مائة في اثني عشر فتصير ثمانية واربعين فاطرح من ذلك ستة وصيته صاحب الثلث وذلك ستة عشر  
واخرج ايضا وصيته الموصالين سبعة ارباع الوصية وذلك اثنا عشر فيكون ثمانية وعشرين فاذا طرحت  
هذا بنى عشرون هذا هو النصيب فاعط الموصالين كمال الثلث بنصيبها ثمانين وتسعين النصيب بنى عشرون  
الوصيتان وسبعون هذا هو وصيته الموصالين بالثلث ووصيته للأخري ثمانية ارباع وصيتها وثلثة  
ارباع وصيتها اربعة وخمسون فاجمع بين الوصيتين فيكون مائة وستة وعشرين فاعطها ذلك بنى مائة  
وسبعون فاقسم بينهم للابوين الثلث خمسون لكل واحد منها حصة وعشرون والبنات الثلثان  
مائة لكل واحدة عشرون لما ذكرنا ان النصيب عشرون فيصم ذلك الى وصيتها وكل واحدة منها حتى يكمل  
وصيتها هذه في العزبة في الامكان والفتحة لو لم يقر لاسداس الابن فاما فرضية الاقرار فاصله  
من ستة ايضا لان الابوين السمان لكل واحد منهما اسداس بنى اربعة بنى حصة ثمان واثني عشر  
لا يستقيم فاضرب سبعة في اصل الفرضية وذلك ستة فيصير ثمانين واربعين للابوين السمان اربعة  
عشر بنى ثمانية وعشرون لكل ابنه مائة بنى في اصل الفرضية وذلك اربعة فيكون عشرين وللبنات  
مائتين في اصل الفرضية وهي ثمانية فقد حصل للاب حصة وعشرون على ما ذكرنا في فرضية الامكان



ومن زعم الابن للابن ثمانية وليسعة على ما ذكرنا في فريضة الارثا وفي يد خمسة وعشرون فاذا امت  
 حصة وعشرين على خمسة عشر فلا يستقيم لانك اذا قسمت خمسة وعشرين على خمسة عشر اصاب كل درهم من  
 خمسة عشر درهما وثلث درهم من خمسة عشر فانكسر على الثلث فاصب ثلثه في اصل الفريضة وذلك مائتان وستة  
 وسبعون فاذا ضرب ثلثه فيها يكون ثمان مائة وثمانية وعشرين على ما ذكرنا في الاصل وان شئت فقل ان  
 خمسة وعشرين لما كانت لا تستقيم على خمسة عشر فانظر هل بينهما ما افقه وبينهما ما افقه فاحس خمس خمسة  
 وعشرين خمسة وخمس خمسة عشر ثلثه فاصب ثلثه في اصل الفريضة وذلك مائتان وستة وسبعون فاذا  
 ضرب ثلثه فيها يكون ثمان مائة وثمانية وعشرين واذا اردت معرفة المضيق الوصية فقل ان وصية  
 الوصي لها بالثلث نصيبا اشان وسبعون صار مضروبا في ثلثه فيكون اثنتي عشرة وستة عشر وميراثا ستون  
 على ما تذكره وذلك تمام الثلث وصية الاخرى كانت ثلثة وخمسين مضروبة في ثلثه ففصل مائة واثنين وستين  
 فاجمع بين الوصيتين فيكون ثمان مائة وثمانية وسبعين فاعطها هذا من جميع المال وهو ثمان مائة وثمانية وعشرون  
 وعلى اربعة وخمسون الثلث للابن مائة وخمسون لكل واحد منها خمسة وسبعون والثلثان للبنات ثمانمائة  
 لكل واحدة ستون لانه كان لكل واحد عشرون صار مضروبا في ثلثه فيصير ستين وكان للابن من كل  
 واحد خمسة وعشرون مضروبا في ثلثه فيصير خمسة وسبعين تقسم بين الاب والابن اربعين من ذلك  
 للابن وخمسة وثلثون للابن لان من زعم الابن ان سبعة من خمسة عشر لما ذكرنا وسبعة من خمسة عشر يكون خمسة  
 وثلث خمسة كذلك له من خمسة وسبعين خمسة وثلث خمسة وخمسة وسبعين بثلثين وثلث  
 خمسة ومن زعم ان الابن ثمانية من خمسة عشر وثلث خمسة وذلك اربعون **قال** واذا مات  
 الرجل وترك ابنين وعشرة دراهم عينا وعشرة دراهم دينارا على اربعة اوصي لرجل خمس ماله الادوية  
 فان اجابة ذكر في الاصل مختلفا واحال جوبه على كمال العين والدين وحاصل الجواب ان الوصي له درهما ونصف  
 ونحوه ان يقول لولم يستثن شيئا كانت العشرة العينية من الابن الذي لادين عليه وبين الوصالة اثلاثا  
 لانك تقسم الخمس العينية للوصالة واربعه اخماسها بين الابن لكل واحد حصة فان يكون نصيب الابن الذي لا  
 دين عليه خلاص نصيب الوصالة لانك تطرح نصيب الابن الذي عليه الدين لان عليه اكثر مما له فاذا كان كذلك  
 تقسم العشرة العينية اثلاثا للوصي له ثلثه وثلث للابن ستة وثلثان وجني على الابن الذي عليه الدين ثلثها  
 فجميع ما صوب فيه القيمة ستة عشر وثلثا درهم ثم استرد من الوصالة درهما لاجل الاستثناء فتقسم بين الابن  
 نصف درهم للابن الذي لادين عليه ونصف درهم للابن المديون وعلى الابن المديون اكثر من ذلك فيقسم نصف  
 درهم للابن الذي هو نصيب الابن المديون بين الابن الذي لادين عليه وبين الوصالة اثلاثا فصار للوصالة ثلث  
 النصف وذلك سدس الدرهم وللابن مثله ذلك بحسب الابن الذي لادين عليه من ستة وثلثان ومن نصف  
 درهم ومن ثلث درهم يكون سبعة ونصف وحصل للوصالة من درهما وثلث بعد الاستثناء ومن ذلك  
 درهم وذلك درهما ونصف لحي على الابن المديون ايضا سبعة ونصف وبق عليه درهما ونصف فتترك  
 له من ذلك تمام نصيبه وهو ثمان مائة ومعرفة ذلك ان يقول لو كان المال كله عينا لكان للوصالة خمس ذلك  
 وذلك اربعة وستون منه درهم فبق له ثلثه فيقسم الباقي وذلك سبعة عشر بين الابن لكل واحد حصة  
 ونصف فيترك له ثمانية ونصف ويؤخذ منه درهم ونصف فيقسم ذلك بين الابن الذي لادين عليه وبين  
 الوصالة اثلاثا للابن من ذلك درهم وللوصالة نصف درهم فصار للابن الذي لادين عليه ثمانية ونصف  
 وللوصالة ثلثة دراهم وذلك مثل حصة المال الادوية **قال** ولو كان اوصي خمس المال الادوية كذلك

خمس

ذكر

ذكر في الاصل مختلفا وحاصل الجواب ان الوصي له درهما ولكل ابن تسعة ونحوه ان يقول لو لم يسن لكان العتق  
 تقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الوصالة اثلاثا لما ذكرنا للوصالة الثلثة وثلث للابن الذي لادين عليه ستة  
 وثلثان جني على الابن الذي عليه الدين ثلثها فيقسم من الوصالة درهما فيبقى له درهم وثلث وتقسم بين الابن  
 الذي لادين عليه وبين الاخر درهم من الثلث للابن الذي لادين عليه وما اصاب الابن الذي عليه الدين تقسم  
 ذلك بين هذا الابن وبين الوصالة على الثلث فحصل للابن من ستة وثلثان ومن درهم ومن ثلث درهم وذلك  
 وثلث وحصل للوصالة درهم ومن ثلث درهم بذلك درهم وثلثان ثم جني على الابن المديون تمام نصيبه ويؤخذ  
 الباقي ومعرفة ذلك ان المال لو كان كله عينا لكان للوصالة باخمس اربعة واستثنى منه درهمين فبق درهما  
 والباقي ثمانية عشر لكل ابن تسعة فبق له تسعة ويؤخذ من ثلثها او يقسم ثلثها لادين عليه بين الوصالة  
 اثلاثا ثلثة ذلك للابن فصار له درهمين **قال** ولو اوصي خمس ماله الادوية والاخر فاجاب في هذه المسئلة  
 فاجاب في المسئلة الاولى لانها هذا الذي استثنى لا يعود الى الورثة ويكون للوصالة الاخر اذا كان كذلك  
 تقسم العشرة العينية بين الابن الذي لادين عليه وبين الوصالة اثلاثا فيكون للابن الذي لادين عليه ستة وثلثان  
 درهم وللوصالة ثلثه وثلث ثلثه من ذلك درهما وادفعه الى الوصالة الاخر فيبقى له درهم وثلث فلما  
 تعد ذلك الدرهم الى الورثة فبقول جني على الابن الذي عليه الدين ستة وثلثان مثلهما اقر الابن الذي عليه  
 م سري على الابن الذي عليه الدين نصيبه وذلك ثمانية لان المال لو كان كله عينا كان الخمس لصاحب الحق  
 اربعة والباقي ستة عشر بين الابن لكل واحد منها ثمانية ويؤخذ منه الباقي وذلك درهما تقسم بين الابن  
 الذي لادين عليه وبين الوصالة اثلاثا كما قسم العشرة العينية بثلثه ذلك للابن الذي لادين عليه وذلك درهم  
 وثلث فبقا صا به من ستة وثلثان واذا اتمت الثلثة درهمان وثلثه درهم صار ذلك ثمانية مثلهما كان للابن  
 الذي عليه الدين وثلث ذلك وهو ثلثا درهم واحد لصاحب الوصية وقد كان له ثلثه وثلث وادفعه  
 درهم درهم من ذلك للوصالة الاخر وثلثه درهم للوصالة باخمس **قال** رجل مات وترك ثلثه عينا  
 واوصي بثلث نصيب احد درهم لرجل وثلث ماله الاخر وثلثه درهم للوصالة باخمس **قال** رجل مات وترك ثلثه عينا  
 له مثل نصيب احد درهم واحد لكل واحد من البنين سهم لان الورثة لما اطاروا انفسا الوصية كلكم وللوصالة  
 الثلث كما لا دو ذلك سهمان من ستة وللوصالة مثل نصيب احد درهم سهم لان الوصالة مثل نصيب احد درهم صار ثلث  
 احد درهم والباقي ثلثه لكل ابن سهمان واما اذا لم يحرم الوصية فقلل ما اصاب الثلث لهما اثلاثا للوصي له بالثلث  
 سهمان ولصاحب النصيب سهم ويكون جميع المال تسعة هذا على قول ابي يوسف وعلى قول محمد تقسم الثلث بينهما  
 على خمسة لصاحب الثلث ثلثه اسهم ولصاحب النصيب سهمان وجميع المال خمسة عشر ابراهيم يوسف رحمه الله يقول  
 ان الورثة لو اطاروا كان يحصل للوصالة بالثلث سهمان وللوصالة بالنصيب سهم وهذا لان الورثة اذا لم  
 يحرموا فقد استقر حقهما فوجب ان تقسم على قدر نصيبهما الا ترى انه لو اطاروا بعض المال تقسم الباقي على قدر  
 النصيبان محمد يقول ان الوصالة بالثلث الثلث على طهر من الاختيار لا على وجه التحصيل فبق لنا المال على ثلثه  
 لا يستقيم فاصب ثلثه في ثلثه فيصير تسعة للوصي له بالثلث ثلثه اسهم اعان ونصيب الوصالة بالنصيب سهم  
 وذلك خمسة اسهم فيقسم الثلث بينهما على خمسة اسهم **قال** مسألة قالها محمد رحمه الله الجلب في هذه المسائل  
 ان نقول الوصي وصيان وصي قوي وصي ضعيف فالوصي القوي وصي الاب وصية وصي الجد في الوصية  
 الاب وصي القاصي والوصي الضعيف وصي القم وصي الاخ والقم وغيرهم فاما الوصي القوي فيضرب في مال الضعيف  
 في المستوفى والعقار جميعا وله ولاية المقر في مثل العتق فاما ورث من ابويه وغيره لانه يقوم مقام الاب والاب

تسعة مثل كان الابن الاخر ثلث درهم  
 للوصي له ثلثه درهم وذلك خمس المال الاخر

لادين



ولاية التصرف في جميع ذلك وكذلك من يقوم مقامه وليس له ولاية التصرف فيما لا اكسر الحاضر لان ولايته زالت  
عند البلوغ وان كان الكسر غايبا فله ان يبيع الموقوف الذي ورث من ابيه وليس له ان يبيع العقار لان بيع الموقوف  
من الخط لان حفظ ماله من حفظ عينه وله ولاية الحفظ ولما العقار من محض نفسه فلا يحتاج الى الحفظ  
وعلم الوصي الضعيف على الصغير كما ذكرنا في الوصي القوي على الكبير الغايب حكم الوصايا يتلوه كما العرف **كتاب العين والدين**  
منهنا مائة درهم وثلثمائة درهم لعماله غيرهما كان له ثلث الدينارين وثلث الدرهم الاصل في هذه  
المسألة ان الوصية على ضربين مرسلة ومعينة فالوصية اذا كانت مرسلة كما اذا اوصى بثلث ماله كان الموصل  
شركا للورثة فانما من المال كان لغيرهم وما بقي من قدر حقوقهم ويعتبر وقت وقوع العتمة ويزداد  
حق الموصل ما زاد من المال وينقص ما نقص كالمال المشترك بين قومه والوصية اذا كانت معينة فالعبرة  
فيها الوقت وقوع الوصية لانها تزداد بالزيادة والمال ولا ينقص ما نقص وهذا المستحق ليس بعينه اذا كان  
يخرج من المثل حي ان المال اذا هلك بعضه يملك على الورثة ولو اوصى له ما اوصاه به الا اذا زاد على الثلث  
فانه رد الى الثلث لان الوصية باكثر من الثلث لا يجوز فاذا عرفنا هذا فسوف نل في هذه المسألة ان الوصية مرسلة  
وللوصي له ثلثا لثلاثين عشرة وثلثا لدرهم مائة فان هلك من الدينارين عشرة جعل كان لو كان وكان الهلاك  
عليهم جميعا سوا هلك قتل موت الوصي وبعد موت الوصي فهو سوا الوصي له ثلث عشرة دنارين في ذلك ثلثه  
وثلث ومائة درهم من ثلث مائة درهم وكذلك لو اوصى بثلث ماله فله ثلث مائة درهم من ثلث مائة درهم  
هكذا العتمة وذلك دينار وثلثا دينار قيمته ستة عشر مائة درهم وله سدين ثلث مائة وذلك خمس درهما فيكون  
حجته ستة وستون وثلثي درهم وماله اربعة مائة مائة من الدرهم وعشرة دنارين قيمته مائة وسدين  
ذلك ستة وستون وثلثان وعمله لو كان اوصى بثلثا لثلاثين وثلثا لدرهم مائة فله ثلث مائة ذلك  
كله من الدرهم والدينارين وهذه وصية معينة هي لو هلك من الدينارين عشرة ينظر ان كان له مالا اخر  
يخرج هذه العتمة الباقية والمائة درهم من الثلث يعطى له كلها لان الوصية معينة فهو المستحق لها  
العتمة والمائة الدرهم وصار كانه قال اوصيتك بعشرة من هذه الدينارين ومائة من هذه الدرهم وهي يخرج  
من ثلثه فتعطى له ذلك وان كان لا يخرج من الثلث كما اذا لم يكن له مال غير ذلك ولا يزداد على الثلث وماله هذا  
الاجل وقت موت الوصي اربعة مائة وعشرون دنارين قيمته مائة مائة وثلث درهم والوصية وقت ما في درهم  
وعشرون دنارين قيمته مائة مائة مائة من ثلث مائة درهم فله الثلثة لا يجوز الزيادة على الثلث وثلث مائة وثلثه  
وثلثون وثلث فيعطى له نصف ذلك من الدينارين وذلك ستة وثلثون دينار قيمته مائة ستة وستون وثلثي درهم  
والنصف من الدرهم وهو ستة وستون وثلثي درهم وانما يعطى له نصف الثلث من الدينارين لان حقه كان يثلث  
جميع العتمة الباقية الاثر في الوصية من الثلث اعطى له كلها في الدرهم بثلث في المائة فاستوى حقه فيها فله  
من كل واحد نصفه فيكون للوصي له مائة وثلثون وثلث نصفه من الدينارين ونصفه من الدرهم **كتاب الوصية**  
ما يشاء وستة وستون وثلثان وكذلك لو اوصى له بثلثا لثلاثين وثلثا لدرهم مائة من الدرهم خسون  
لان ذلك سدين ومن الدينارين خمسة لان ذلك سدين فله هلك في هذه المسألة عشرون دينار فانما يجب كذلك  
يعطى لخسون من الدرهم وخمسة من الدينارين سوا كان له مال اخر او لم يكن لها اذا كان له مال اخر فلا تسلك لان  
الرماية وتبنيها مائة وثلثون وثلث وصية سدين الدرهم وسدين الدينارين فله سدين الدرهم خسون  
وسدين الدينارين خمسة قيمته خسون فيكون مائة وثلث ماله اكثر من ذلك فلما كان يخرج من الثلث يعطى للجميع

حقة وهو سدين الدينارين خمسة وسدين الدرهم خسون ولو اوصى له بثلث ماله وهلك من الدرهم ايضا ثلثا درهم  
فانه يأخذ سدين المائة الباقية وسدين العتمة الدينارين لان الوصية معينة فصار كانه لم يكن من المال الا هذا فليأخذ  
سدين الباقي ومثله لو اوصى بثلثا لدرهم وسدين الدينارين وهلك من الدينارين عشرة ومن الدرهم مائة درهم  
فان كان يخرج من ثلث مائة ياخذ من الدرهم وذلك خسون وسدين الدينارين وذلك خمسة لثلاثين وان كان لا  
يخرج من ثلثه لان له ثلثا لثلاثين الباقية وثلثا لدرهم الباقية لانه لا يزيد على الثلث وماله وقت موت الوصي  
عشرون دنارين قيمته مائة مائة درهم ومائة درهم وثلث وهذا ستة وستون وثلثان نصفه من الدينارين وذلك  
ملكه وثلثون وثلث وقيمته من الدينارين ثلثه وثلثا لدرهم الباقية وذلك ثلثه وثلثون وثلثا لدرهم  
في الاصل **قال** واذا ترك الرجل الف درهم ومائة مائة قيمته الف درهم واوصى له رجل سدين ماله فاستحق  
نصف الف درهم اخذ الوصي له سدين الباقي من الف درهم وسدين الدرهم لان هذه وصية مرسلة وقد ذكرنا ان الوصي  
له شرك في العتمة وكان الهلاك على الكل وصار كانه لم يكن لان نصف الف درهم ولذا لو استحق نصف الماد ابيض  
ولو كان اوصى له بثلث الف درهم وسدين الدرهم فاستحق نصف المالين احد ثلث مائة في كل نصفه في الف درهم  
والدرهم فتكون وصية السدين في كل واحد منها لان هذه وصية معينة لانه خسر جليا وهو الف درهم والدرهم  
ولم يقل ما لم يكن شركا للورثة لم يستحق ذلك اذا كان يخرج من الثلث وهاتين يخرج من الثلث وهذا لانه  
ذكر البعض فيما بعض ويقسم الاصل ان كل ما قسم اخرا في جز واحد فصار كانه ذكر العدد وقال اوصدت  
لثلاثة عشر وثلثين شاه وذلك سدين مائة شاه واوصيت بمائة وستة وستين وثلثي درهم من الدرهم بثلث  
عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في عشرة من الابل شاهان بخر عشرة من الابل اذا كان من  
شركين يجب على كل واحد شاه لان الابل فيما يتبع بعض ويقسم جميع اجزا الضيكل واحد من خمس من اجزا كل  
واحد اخمن من الابل فيجب على كل واحد شاه فله ذلك هاتين وذلك لو كان مكان الف درهم ابل او ثمانين  
صنف واحد او شيئا مما يكال او يوزن والعين فيه ما ذكرنا **قال** ولو كان ترك الف درهم وثلثه اعيد  
واوصى له رجل بثلثا لدرهم وسدين الدرهم لو اوصى له بثلث ماله ثم هلك عبدان كان له في الثلث الكون  
جميعا سدين الوصي الباقي وسدين الدرهم فله ذلك الاستحقاق واما اذا اوصى بثلث ماله فلا تسلك ولا  
تختلف الجواب بين البعيد والاعتنام والابل ان له سدين العتمة الباقي كما في المسائل المتقدمة واما يختلف الجواب  
في الوصية المعينة انه اذا اوصى بثلثا لدرهم وسدين الدرهم ثم هلك عبدان كان له سدين البعيد  
الباقي كما في الوصية المرسلة بخلاف المسائل المتقدمة والفرق بينهما ان البعيد لا ينقسم حتى تجمع اجزا البعيد  
كلهم فيحصل في عتمة واحد بل في جميع الاجزا سنا عتمة هلك من اجزا البعيد هلك عليهم جميعا وما بقي من البعيد  
فاذا كان كذلك كان له سدين العتمة الباقي واما الف درهم والابل فله ذلك ما ينقسم في جميع اجزاها وبطلانها في  
الوصية في الباقي كله وهذا على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لان عتمة البعيد اجزا مختلفة فلا تقسم واما  
قوله البعيد حسن واحد كابل والبقر والغنم ينقسم حتى ان في الوصية اذا هلك عبدان يكون له نصف  
العتمة الباقي وهو سدين الجميع اذا كان يخرج من الثلث **قال** ولو كان مكان البعيد ارفا استحق نصفها  
مقسوما او غير مقسوم فهو سوا وكان الجواب فيه كالجواب في الف درهم لان الدار الواحدة ما تحت العتمة بين الشركين  
فان كان اوصى له بثلث ماله فله سدين الباقي كما قلنا في الف درهم والابل وان كان اوصى له بثلثا لدرهم وسدين  
الدرهم اخذت ما بقي من الدرهم وذلك سدين الجميع لان نصف الثلث الباقي سدين جميع الدرهم واخذ سدين  
الدرهم ايضا لما ذكرنا ولو كان مكان الدرهم دو وستة او خمسة الا ان كل دار منها على الحائط



على قدر ما وصي له بسدس ماله او بسدس الدور والدرهم فاستحق داران منها فله سدس الدرهم وسدس الدار  
الباقية وقيل في الوجهين جميعا فاجاب فيه كالجواب في الجيد المنة لان الدار لا تقسم عند كالعبد وذكر في  
الاصل ولا تسد الدار والعبد سواهما لان الدور والعبد اذا كانا من شرك لا تقسم فيحصل نصيب الرجل منهم  
من العبد في عبد واحد ومن الدور في دار واحد فكل ذلك نصيب صاحب الوصية لا يجعل هكذا او هذا قول  
ابي حنيفة رحمه الله **قال** ولو وصي لرجل بسدس ماله وقد ترك الف درهم وملكه اثوابا حدها هري  
والاخر مومي والآخر مومي فملك ثوبان منها فله سدس الباقي وهذا الاسكال لانه وصي له وصية مرسلة فيحصل  
الهلاك من الجملة كما ذكرنا في المسائل المتقدمة وكذلك لو كان وصي لسدس الشيا وبسدس الدرهم كان  
الجواب هكذا لان الشيا مختلفة لا تقسم فصار كالعبد والدور لان الشيا في العبد والدور اختلافها  
انما في الجواب فيها كالجواب على ان حصة رحمه الله الا ان اديابها هنا مختلفة هري ومومي ومروي وكذلك  
لو كان وصي له بسدس الشيا وسدس الدرهم ولو هلك نصف الدرهم ايضا فان كان وصي له بسدس ماله  
فله سدس الباقي وان كان وصي له بسدس الدرهم وسدس الشيا كان له سدس الثوب وملك الدرهم الباقية  
لان ثلث النصف سدس الكل كما ذكرنا في العبد والدور والاجناس المختلفة **قال** واذا ترك الرجل ثلث مائة  
درهم وعدل على بياوي ثلث مائة درهم بالمال عشرة كلفه وصي لرجل ثلث ماله ولا حصة العدل وثلث  
الدرهم اقتسم الثلث بينهما نصفين في العدل والدرهم لانه وصي بوصيتين وصية مرسلة وهي الوصية  
ملك ماله ووصية معينة وهي الوصية بثلث العدل وثلث الدرهم فتقسم بينهما نصفين كجاء في حجاب  
له ثلث وثلثه نصف لانه جعل الثلث بينهما نصفين مما اصاب نصف الثلث فهو اصاب الثلث لانه ثلث الدرهم  
نصفه من العدل ونصفه من الدرهم وما بقي من الدرهم والعدل اقره الورثة والموصي له ثلث المال على حصة  
اسهم لانك جعلت الثلث بينهما نصفين وذلك سهمان من ستة اسهم فنصيب الوصية ماله بالثلث سهم ونصف الورثة  
اربعة اسهم والموصي له بالثلث شريك وقد ذكرنا ان كل واحد من الورثة ينقسم سهمها على حساب نصيبها للموصي له سهم  
والورثة اربعة اسهم فان صاع نصف الدرهم قبل موت الموصي وبعد فاجاب فيه ان يقول ان جميع المال  
كان ستمائة درهم فله اهلك نصف الدرهم وذلك مائة وخمسون بقى من المال اربعة وخمسون ووصية صا  
المرسلة مائة وخمسون لانه سعر وصية يوم القيمة لانه شريك الورثة وما هلك جعل كان له يكن على قدر ما اذا  
كان كذلك كان ثلث مال الميت يوم القيمة مائة وخمسون ووصية صاحب العين مائة لان وصية معينة وقد  
ذكرنا ان العرق من الوصية المعينة لوقت الوصية ووقت الوصية كان ثلث ماله مائة وخمسون والمذهب عند ابي حنيفة  
وجعل ان الموصي له باكثر من الثلث ينضمم ذلك في الثلث فاجعل كل حصتين سهمان فصار حق صاحب الميراث ثلثه  
اسهم وحق صاحب العين اربعة اسهم فيكون سبعة لصاحب العين اربعة سهمان من العدل وسهمان من الدرهم  
لان حق صاحب العين من الدرهم لم يطل المعين بدليل انه لو ظهر له مال اخر احدى المائة كلها وصاحب الميراث ينضم  
ملكه وهو سهم في الدرهم لانه حقه مائة وخمسون وسهمان في العدل لانه لم يملك منه شي وحده مائة  
في جميعه وقيمته ثلث مائة درهم وسق الثمان للورثة وهو اربعة عشر ولما على قول ابي حنيفة رحمه الله الثلث  
بينهما نصفان لان وصية صاحب الميراث بثلث الباقي وذلك مائة وخمسون ووصية صاحب العين مائة لان  
ذلك اكثر من الثلث والمذهب عند ابي حنيفة ان الموصي له باكثر من الثلث لا ينضمم الباقي لانه اذا كان كذلك صار الثلث  
بينهما الا ان حق صاحب العين نصف في الدرهم ونصف في العدل لما ذكرنا ان حقه في الدرهم لم يطل وحق  
صاحب الميراث سهم مائة من الدرهم لان حقه في الدرهم مائة وخمسون وملكه في العدل لان حقه

جميعه وقيمته ثلث مائة ولم يملك منه شي **قال** واذا ترك الرجل ثلث مائة درهم وخراب هري او ثلث مائة  
درهم ووصي لرجل بثلث ماله وللآخر بثلث احواب وملك الدرهم فان الموصي له ثلث المال ينضمم في الثلث  
ملكه اسهم ونصيب الآخر سهمين لانه وصي بوصيتين مرسلة ومعينه جميع ماله لسمائة منها درهم وسمائة  
فتمت احواب وملك ثلث مائة وسدس احواب مائة وملك الدرهم مائة نقدا وصي لصاحب العين مائة درهم ووصي  
الثلث بثلث مائة فاجعل كل مائة سهمين فصار ثلثه وحق صاحب الميراث مائة وحق صاحب العين سهمان فيكون حصة واذا صار  
الثلث على حصة صار الكل على حصة عشر فحق صاحب العين حصة الثلث سهمان سهم في احواب وسهم في الدرهم  
لان سدس احواب سهم وملك الدرهم سهم وحق صاحب الميراث مائة اخماس ثلث الحصة وذكر ملكه اسهم فيقسم باقي  
المال على ثلثه عشر سهمان مائة للموصي له بالمائة سهم في الدرهم وملكه سهمان في احواب لان سهمه احواب نصف  
الدرهم وهذا الاتفاق لان وصيتهما في الثلث فان لم يقسم احدهما هكذا نصف احواب صار مال الميت ستمائة  
درهم ونصف احواب الباقي ثلثه ثلث مائة وملكه درهم من الصامت ووصية صاحب الميراث بعشر يوم القيمة  
لما ذكرنا وملك ما اليوم القيمة مائة وخمسون وصية صاحب العين مائة وخمسون من الجميع مائة من احواب وصي ملك  
الحواب ومائة من الدرهم وهي ثلث ثلث مائة فيكون الثلث نصفين اصلها من ستة مائة وملك سهمان  
لكل واحد منهما سهم نصف ذلك والحواب ونصف في الدرهم وان صاع نصف الدرهم ولم يضع من احواب  
شي بقى له ستمائة وخمسون من الدرهم وسمائة وملكه سهمان وحق صاحب الميراث مائة وخمسون وصية صاحب الميراث  
في ما سبق وحقين لما ذكرنا ان نصيب وصية يوم القيمة ووصية الآخر فيما تبين لان وصية معينة فاجعل  
كل حصتين سهمان فصار مائة وخمسون حصة اسهم ومائة درهم اربعة فبلغ سهام الوصايا ثلثه وملك الثلث  
المال وملكه ثمانية عشر وجميع سبعة وعشرون فحق صاحب العين اربعة اسباع الثلث وذلك يستقيم في المال  
سهمان في احواب وسهمان في الدرهم وحق الميراث حصة سهم ذلك الى نصيب الورثة وهو ثمانية عشر فصار ثلثه  
للموصي له حصة اسهم حصة في الدرهم واربعة اخماس في احواب لان احواب قيمته ستمائة وباقي الدرهم مائة  
وخمسون والحواب اربعة اسال ما بقي من الدرهم والورثة ثمانية عشر **قال** واذا ترك الرجل ثلث مائة درهم  
وسيف او ثلث مائة درهم ووصي لرجل بثلث ماله ولا حصة السيف وسدس الدرهم فله ثلث منها على  
حصة اسهم للموصي له بسدس السيف والدرهم سهمان ربعه في السيف وملكه اربعة في الدرهم والباقي من  
الورثة والموصي له بالثلث على ثلثه عشرها ووجه ذلك ان جميع ماله اربعة مائة درهم وثلثه مائة  
قيمتها مائة درهم وربع ماله مائة وسدس السيف ستة عشر مائة درهم وسدس ثلث مائة وخمسون فيكون  
سدس الجميع ستة وستون ثلثان فاجعل كل ثلث سهمان فصار ثلثه مائة وخمسون وصية صاحب الميراث مائة  
وذلك ملكه اسهم فيكون حصة واذا صار الثلث على حصة صار الثلثان عشره وجميع حصة عشر فحق صاحب  
المعين سهمان ربعه في السيف وملكه اربعة في الدرهم لان حقه ستة عشر مائة درهم كان في السيف  
وخمسون كان في الدرهم فاجعل كل ستة عشر مائة درهم سهمان ويكون الحقون ملكه اسهم فله الثلثان ربعه  
في السيف وملكه اربعة في الدرهم والباقي من السيف والدرهم ينضم من الموصي له بثلث المال والورثة  
على ثلثه عشر سهمان مائة للموصي له وحق اسهم للورثة كما ذكرنا في الاصل فله الثلث الذي للموصي له  
ربعه في السيف لانه قيمته مائة وملكه اربعة في الدرهم لان الدرهم ثلث مائة فان لم يقسم احدهما على صاع من  
الدرهم مائة يقول ان ماله بعد هلاك المائة ثلث مائة درهم وسيف قيمته مائة فالموصي له بثلث  
المال بعشر حقه يوم القيمة لانه شريك الورثة فاهلك كان بين الموصي له وبين الورثة وربع ثلث مائة حصة



وسبعون وحق صاحب السدس ستة وستون وبلغت درهم كما كان لان حقه ما قام بعد الهلاك لانه لا يخرج من  
الثلاث فاجعل المال على حساب له سدس وربيع وذلك لانه عثر في حق صاحب المعين ثلثاه ثمانية لان حقه من المائة ستة  
وستون وبلغت ذلك ثلثاه وحق صاحب الوصية المرسلة ثلثة ارباعا وهي تسعة لان حقه من المائة خمسة وستون  
وهو ثلثة ارباعه فاجمع بينهما فتصير سبعة عشر ولما صار الثلث على سبعة عشر صار الجميع على احدى وخمسين بهما  
كان لصاحب المعين ثمانية ثلثة ارباعه وهو ستة في الدرهم وربعه وهو سبعة في السيف وحقه بعد هلاك المائة  
كما كان قبل الهلاك لما ذكرنا انه اوصى له بالعينه فحقه في جميع المال قائم بالمرد على الثلث لم يرد هاهنا على  
الثلث فاذا دفعت ثمانية من احدى وخمسين بقي ثلثة واربعون بهما فاقسم بين الوصالة ربع المال والورثة ثلثة ارباعه  
تسعة وهو الوصالة ربع المال بثلث ذلك في السيف وهو ثلثة وبلغت في الدرهم وموسه لان وصية يث في  
ثمانية بعد هلاك المائة على ما ذكرنا واربعه وبلغت الورثة فان هلك من الدرهم مائة اخرى قبل القيمة فاقسم  
في ذلك ان يقول انه لم يبق من الدرهم الا مائة وبقى السيف وان قيمته مائة فجمع ماله مائتان مائة عين وماية  
في السيف ووصية المرسلة صاحب في المربع وهو خمسون من المائة لما ذكرنا ان الوصالة بالوصية المرسلة مائة  
الورثة فاهلك جعل كان لم يكن في حقه ووصية صاحب المعين في سدس السيف وقيمتها ستة عشر وبلغت ثلثان وبلغت  
جميع الدرهم الذي كان قبل الهلاك وهو خمسون فنضرب بذلك كله وذلك ستة وستون وبلغت لان ذلك  
ثلث المائتين فلما كان يخرج من الثلث يضرب بجميع ذلك فانكسرت المائة على النصف والثلث فالثلث الا النصف  
وبلث وذلك ستة ونصف ثلثة وبلغت سهران وبلغت اربعة في حق صاحب المربع ثلثة وحق صاحب المعين اربعة  
صم ثلثة اربعة فصار سبعة وهو الثلث وجميع المال احدى وعشرون في حق صاحب المعين اربعة وربعه في السيف  
وبلثه ارباعه في الدرهم فاذا دفعت من احدى وعشرون وستين وثلثين ويسعي فيما بقي وبقي ثلث من رقبته  
مثل ذلك وبلغت الدرهم السعاية وبلغت الدية على اثنين وخمسين سهران للعا في ثمنها ستة اسهم ولسعاسهم  
والباقي الاخرين وجه ذلك ان ننظر الى الحكي كم نصيبه من الوصية فنظره بذلك ان الثلث صار ستون فصار ثلثه  
بعد ذلك وبوي الباقي عليه وجه ذلك ان نحمل ذلك الثلث بينهما نصفين ونصير الجميع ستة اربعة للورثة  
وسهران لهما فاطرح سهم الميت لا نصارستق في الوصية بقي حصة حصة الحكي واربعه ارباعها للورثة وما  
الرجل كله ثمانية لان وستاية وستين وثلثين ثمة العبد الف درهم وبلغت الدية ستة الاف وستاية وستة  
وستون وبلغت في العبد الحكي خمس ذلك وهو الف وسبعماية وبلغت وبلغت وتلك طهران الميت استوفى في ثلثه ايضا  
لان الثلث كان بينهما نصفين فلما مات استوفى الف وسبعماية وبلغت وبلغت وبوي الباقي عليه وهو مائتان  
وسنة وستون وبلغت درهم ويسعي الحكي فيما بقي وهو مائتان وه وستون وبلغت درهم فيضم الى ثلثي الدية  
فتصير ستة الاف وستاية وبلغت وبلغت للورثة فقد عذرت الوصية في ثلث نصفه وذلك ثلث الجميع  
وذلك ثلثة الاف واربعماية وستة وستون درهما وبلغت درهم هذا بيان حكم الوصية ولما القية بينهما بينهم  
بان يقول المعين من مال الميت قيمتها لعبد الحكي وذلك لكان نصيبه العبد المالك وذلك الف وسبعماية  
وبلثه وبلغت درهما وبلغت وبلغت الدية وذلك ستة الاف وستاية وستة وستون درهما وبلغت فيكون  
جلته عشرة الاف واربعماية فانكسر على الحكي لان اربعة من الالف حصة فاجعل كل الف على حصة يخرج  
الكسر فنظره الا احدى وخمسين سهران نصير كله انسان وخمسون للعا في من ذلك ستة اسهم ولسعاسهم  
سهم والباقي الاخرين على ما ذكرنا في الاصل لانه لو لم يكن في المال وصية كان سهم العبد الباقي ووصية  
المالك وذلك ثلثة الاف وسبعماية وبلغت وبلغت وثلث بينهما ثلثا لكل واحد منهم الف واربعماية

واربعون واربعه اشاع فاقسم هذا على حصة اسهم لانا جعلنا كل الف على حصة الف ومائتان يكون  
سنة اسهم واربعه واربعون واربعه اشاع بينهم لان تسع المائة احدى عشر وتسع وستاها الثلث  
وعشرون وتسع واربعه واربعون واربعه اشاع اربعة اشاع المائة واربعه اشاع المائة  
تسعا المائتين فيقسم باقي المال على هذا الحساب وباقي المال سعة العبد الحكي وبلغت الدية وذلك ستة الاف  
وسبعماية وبلغت وبلغت وبلغت تقسم بينهم على اثنين وخمسين للباقي العا في ستة اسهم ولسعاسهم والباقي  
للانين الاخرين **قال** واذا اوصى الرجل لعبد بعينه مساوي اربعة الاف لمال له غيره فترقت رجل الكو  
عدا وله وليان يعني احدهما فليوصي له ثلثة ارباع فيرد ربع العبد فيضم الى الخمسة لان التي توجد من  
القاتل يقيم الا انسان على اربعة وخمسين سهران للعا في ثمنها اثنى عشر سهرانا حدها من نصف ما بقي من  
العبد والباقي من الخمسة الاف وللآخر ما بقي وجه ذلك ان مال الوصى كله تسعة الاف درهم حصة  
الاف نصف الدية واربعه الاف قيمة العبد وقلنا وصي له اربعة الاف درهم وذلك ككر من الثلث لان  
ثلثه ثلثة الاف وقد اوصى له اربعة الاف مما زاد على الثلث سطل فيه الوصية وياخذ الوصى له ثلثة  
ارباع العبد وقيمة ثلثة الاف وسر در ربعه وقيمة العبد درهم الى الورثة ونضم ذلك الى نصف الدية ونصير  
سنة الاف فنقسم الانين على اربعة وخمسين سهرانا لانه لو لم يوص من كان العبد بين الاثنين لكل واحد  
الف درهم فظهر ان حق العا في الف درهم وحق غير العا في سبعة الاف درهم الفان من العبد وحقه لاف  
من الدية فيجعل كل الف بينهما فيجعل حق العا في سهران وحق غير العا في سبعة اسهم فيقسم الباقي بينهم على  
تسعة اسهم سهران للعا في وسبعة اسهم لاجله وقال في الاصل يضم الباقي بينهما على اربعة وخمسين سهران  
وانما قال ذلك لان باقي المال ستة الاف حصة الدية واللف من العبد ومور ربعه وقيمة ثمة  
على سبعة اسهم المستقيم فاضرب ستة في تسعة فصار اربعة وخمسين هذا هو المال الكامل كان للذي  
عقا سهران من تسعة مضروبة في ستة فصار اثنى عشر وغير العا في سبعة في تسعة مضروبة في ستة  
فنظر اثنين واربعين فيما خذا العا في اثنى عشر وغير العا في اثنين واربعين وقال في الاصل للعا في من هلك  
المنع عن اربعة ونصف في العبد والباقي في الدية وهو تسعة ونصف وانما قال ذلك لان ربعه  
الف درهم ونصف الدية حصة الاف فصار كل الف على تسعة وصار ربع العبد ومو الف درهم  
تسعة ايضا فمدت التسعة هي للعا في وغير العا في نصفين لكل واحد اربعة ونصف والباقي في الدية  
وانما من حق كل واحد منها هاهنا ولم يسن في المسائل التي قبل هذا لان هناك الحق كان ثلث في التسعة  
والسعاية دراهم كالدية واحسن واحد فاجتبر بغيرها حله واما هاهنا فمختلف عباد ودرهم فحتاج  
الى ان يظهر ان حقه في العبد كم وفي الدرهم كم فذلك بين والله اعلم **باب الوصية**  
**بالعتق والمجارية** الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه اذا اجتمع العتق والمجارية وان كان الثلث  
يبيع ليعطي كل ذي حق ناله حقه وان ضاق بظن ان كان الوصى بداءا للمجارية وثني بالعتق والمجارية  
اول فان فضل شيء من الغنم صرف الى العتق وان لم يفضل يسعي المقتوق في جميع قيمته در الوصية  
اذا العتق لم يمكن لعصه بعد وقوعه الا بالسعاية وان كان بداءا للعتق وثني بالمجارية كخاصا وخير  
صاحب المجارية حتى لا يهرمه زيادة ممن لم يرض به فان اختار الاخذ كان الثمن بينهما نصفين وان لم يختار  
الاخذ رد البيع وصارت الوصية لكل للعبد بالعتق واما عندنا العتق او من المجارية قدم او اخر  
ولان صاحب المجارية والمجارية عندهما وسائر الوصايا سواء ادعاهما هذا فنقول اذ اباع الرجل عبدا



الحبيب

العبد المقت قبل ان يودي نيا فالمشري بالخيار ان شا اخذ العبد بالف وستمائة وان شارك لان الملت  
كان بينهما نصفان وذلك سبها من ستة فلما مات العبد صار مستوفيا الوصية وحسبها لما عليه من السبا  
فالتين سبها من ستة بن خمسة للمورثة اربعة اسهم ولصاحب المحايه سهم وذلك خمس بائني والمال البا  
الفان وحسبته اربعة فكان ذلك لمحايه له فان شا اخذ بالف وستمائة وان شارك **قال** ولو اعق  
م حيا لم يعاقب كحاضر المقت الاخر وصورة المسئلة كما ذكرنا انه اذا اعق عبدا بقيته الف درهم في  
مرضه ثم باع عبدا بقيته الفان بالف ثم اعاق عبدا بقيته الف درهم ولا مال له غيرهم فاجاب  
علي قولنا وحيثه ان نقول ما لا المرجل كله اربعة الاف وقد اوصي بثلثه الاف درهم وزده الي  
الثلث وثلثا مال الف وثلثا مائة وثلثه وثلثين وثلث فيكون الثلث بين المقت الاول وبين صاحب  
المحايه نصفين علي ما عرف من اصله انه اذا اعق ثم حيا كحاصا والثلث بينهما نصفان فلصاحب  
المحايه من الثلث ستمائة وستة وستون وثلثا درهم فحايه ذلك وزيد في الثلث ثلثا الف  
فيقال له اما ان يريد ذلك او رد البيع فان اراد اخذه اخذ بثلثي قيمته وهو الف وثلثا مائة وثلثه  
وثلثون وثلث وثلثا للعتق له محايه وذلك ستمائة وستة وستون وثلثا درهم ثم شاركه صاحب  
العتق الباقي بينهما نصفين لكل واحد ثلثا الف وثلثي في كل واحد منها الثلثه ويسبي في ثلثي قيمته  
لان من اصله ان من اعق ثم اعاق كحاصا ولا يشارك المقت الثاني صاحب المحايه لان من اصله  
انه اذا حيا لم اعاق بالمحايه اولى وان رد البيع فالعبد كله للمورثة بينهما نصفان لكل واحد  
سبها ستمائة وستة وستون وثلثا درهم فيعتق من كل واحد منها الثلثه ويسبي في ثلثي قيمته واما علي قول  
ابي يوسف ومحمد وان الملت للعبد بين اعتقان من الثلث والف وثلثا مائة وثلثه وثلثون وثلثا مائة  
نصفان فيكون لكل واحد منهما مقدار ثلثي قيمته ويسبي كل واحد منهما في ثلثي قيمته ولا يشارك صاحب المحايه  
فان شا اخذ العبد بالثمن درهم وان شارك لان عدهما العتق او **قال** ولو اعاق ثم حيا لم يعاقب  
م حيا لم يعاقب ثم حيا فالثلث بين المقت الاول ومن صاحبي المحايه ابلانا ثم دخل المقت الاخر فيها  
اصاب العتق الاول كحاصه فيه وصورة المسئلة كما ذكرنا انه اذا اعاق عبدا بقيته الف درهم  
ثم باع عبدا بالف درهم بقيته الفان فوصه ذلك بان نقول ان مال الملت ستة الاف درهم وقد اوصي  
باربعه الاف فمرد الى الثلث الثلث الفاد درهم فيكون المقت الاول وصاحبي المحايه ابلانا عند ابي حنيفة  
لان من اصله ان العتق اذا تقدم المحايه كحاصا وهذا احد العتقين تقدم المحايه فيكون سبها ثلثا  
ثم المقت الثاني يشارك المقت الاول فيها احد كما ذكرنا انه اذا اعاق ثم اعاق كحاصا ولا يشارك ايضا المحايه  
الثانية فاما احد الان المقت الثاني تقدم على المحايه الثانية وقد ذكرنا انه اذا اعاق ثم حيا كحاصا  
فيقسم ما اخذ المقت الاول وما اصاب صاحب المحايه الثانية بينهما ومن المقت الثاني ان لا اذا احتاج الي  
عشابه بثلث وثلثه بثلث وذلك تسعة فاجل بثلثا مال على ستة وثلثه ثمانية عشر واجمع تسعة وثلثين  
سبها ثلثا ثم اخذ المقت الاول وهو بثلثه وما اصاب المحايه الثانية وهو بثلثه بينهما ومن العتق  
الثاني فيقسم ثلثا اصا بكل واحد منهم سبها وما اخذ صاحب المحايه الاول فهو له خاصة لا تقدم  
المقت الثاني فكان اولى منه هذا وجه المعرذ من طريق السهام واما وجه المعرذ من طريق الترتام  
فيقول بثلثا مال الفاد درهم فيقسم بين المقت الاول والمحايه بين ثلثا لكل واحد منهما بثلثا الفين وذلك  
ستمائة وستة وستون وثلثين ثم ما اصاب المقت الاول والمحايه الثانية وذلك الف وثلثا مائة وثلثه وثلثون

الاول والمشتري بالثلث قال صاحب الحق الاول  
يتناول فيه المشتري ٥٥



وبلت بينهما وبين المعتق الثاني ابلان اصاب كل واحد منهما الرماية واربعه واربعون واربعة السباع درهم  
 لما اصاب الحيايه الاول فلان شارك صاحبه احدا ذكرنا انه تقدم المعتق الثاني فيكون له بلت الالفين وذلك  
 ستمائة وستة وستون وبلتان وتقال له اما ان باخذ بالالف وبلتان والالف وذلك بتمائة وبلته  
 وبلتون وبلتان ويرد البيع وحصل للمحايه الثانيه اربعه واربعون واربعة السباع وذلك  
 بحايته وتقال له اما ان باخذ العبد بالف وخمسمائة وخمسة وخمسين وخمسة السباع درهم ويرد البيع  
 واما المعتق الاول فتقوته الرماية واربعه واربعون واربعة السباع درهم ويسعى في باقي قيمته  
 درهم وكذلك المعتق الثاني هذا اذا اختار عتق العبدين ولو اصابا بالبيع كان البلت كله وهو الفان  
 للمعتقين فيعتقان غير سعيه وحصل للورثة عتقان قيمتهما اربعه الاف واستقام على البلت  
 والبلتين واما على قول في يوسف ولحمدا لمعتق اولى على كل حال تقدم او ياخر والبلت الفان يصرف في  
 العبدين وقيمة كل واحد منهما الف فعتقان غير سعيه فيقال للمعتري اما ان باخذ كل واحد بالالفين  
 او بثلث فان اختار الاخذ او اختار الرد او اختار احدهما الآخر والآخر المرد عتق العبدان غير سعيه  
 لان البلت صرفا لهما على مذهبهما **قال** او طيا لمعتق بفرحايه فالبلت من صاحبي الحيايه الاخر لهما  
 فيه وهذا قول اي حنفية لان المذهب عند ان الحيايه اذا تقدمت لعتق كانت الحيايه اولى بفرحايه  
 الثانيه لشارك الاول لانها حيايه مثله فيكون بينهما نصفين بفرحايه المقتضى الثانيه فيهما  
 اصابه وهو نصف البلت فيكون بينهما نصفين لان المعتق بفرحايه على الحيايه الثانيه ومن مذهب  
 ان المعتق اذا تقدم على الحيايه فخاصا فصار للمعتق ربع البلت ولصاحب الحيايه الاول نصف البلت  
 ويسعى العبد فيما بقي من قيمته هذا وجه المعرفة من طريق السهام واما وجه المعرفة من طريق الدرهم  
 فتقول ما له خمسة الاف لان العبد الاول كان قيمته الفين والعبد الذي عتقه قيمته الف درهم  
 والعبد الثاني الذي باع اخر اقيمته الفان جميع ذلك خمسة الاف وبلته الاف وستمائة وستون  
 وبلتان درهم نصف هذا الحيايه الاول وذلك ثمان مائة وبلته وبلتون وبلتان فان شا اخذ العبد الذي  
 بيع منه بالف ومائة وستة وستين وبلتي درهم وان سار بالبيع كان للمحايه الثانيه مثل ذلك ايضا  
 الا ان المعتق شاركه في ذلك فيقسم نصف البلت وذلك ثمان مائة وبلته وبلتون وبلتان بينه وبين  
 المعتق لكل واحد منهما الرماية وستة عشر وبلتي درهم ولصاحب الحيايه الثانيه هذا الدرهم وهو  
 بالحيايه ان شا اخذ العبد الذي باع منه بالف وخمسمائة وبلته وبلتان وبلتان وان سار بالبيع والمعتق  
 يسعي وخمسمائة وبلته وبلتان وبلتي وعتق منه قدر الرماية وستة عشر وبلتي درهم هذا اذا  
 احار بالبيع وان نقصا البيع صار البلت كله للمعتق كله واما عتق المعتق العبد ونصف البلت  
 اليه والبلت الف وستمائة وستة وستون وبلتان درهم وقيمة العبد الف وستين من البلت ستمائة وستة  
 وستون وبلتان درهم من صاحبي الحيايه نصفان لكل واحد مائة وبلته وبلتون وبلتان درهم **قال**  
 ولو طيا لمعتق بفرحايه لمعتق على قول اي حنفية البلت من صاحبي الحيايه نصفان لان المذهب عند  
 ان الحيايه اذا تقدمت كانت اولى بفرحايه الحيايه الاول لشاركه صاحب الحيايه الثانيه لان المعتق  
 تقدم عليه ومن مذهب ان المعتق اذا تقدم خاصا بفرحايه المقتضى الاول للمعتق الاخر فيما اصابه من  
 ذلك لانه مثله واما شارك الحيايه الاول الثانيه لانهما من جنس واحد فلا يعبر فيه بالتدبير والتاخير  
 هذا وجه المعرفة من حيث السهام واما وجه المعرفة من جهة الدرهم فهو ان يقول بثلث المال الفان

درهم وقد اوصى باربعه الاف درهم فمرد الى البلت من صاحبي الحيايه لكل واحد الف درهم الف لصاحب  
 الحيايه الاول خاصة فسلم له وصته كله وبأخذ العبد الذي باع منه الف درهم وما اصاب صاحب  
 الحيايه الثانيه وهو الف يكون بينه وبين المعتق الاول نصفين يكون له واحد خمسمائة وتقال له سلم له  
 الحيايه وهي خمسمائة فان شئت اخذت العبد الذي باع منه الف وخمسمائة وان شئت فارتك واما  
 الخمسمائة التي اصاب للمعتق الاول يكون بينه وبين المعتق الثاني لكل واحد منهما مائتان وخمسون فيعتق  
 من كل واحد منهما اربعه وستين في ببلته اربع قيمته وموسمعيه وخمسون هذا على قول اي حنفية  
 واما على قولنا فالبلت من المعتقين وذلك لان الفان فيعتقان محايانا لان قيمته كل واحد منهما الف درهم  
 وطلت وصيته المشتركين يقال اما ان ياخذ كل واحد منهما العبد الذي باع منه الف درهم او  
 يترك واما فاعدا يحصل للورثة مثلا ما بعد ما قيمته الوصيه بالعتق لان المذهب عندهما ان العتق اولى  
 على ما ذكرنا **قال** واذا انشأ الرجل في مرضه على رجل بالف درهم وقبض او وهبها الذي حم  
 محرم وقبضها وهو غير وارث لم اعتق عبد امرمات تدي بالعتق في قوله جميعا لان العتق المحر اولى  
 من سائر الوصايا لانه لا يحتمل العسخ وما الصدقه وان كان لا يملك دفعها والرجوع فيها وكذلك الهبة  
 من ذي الرحم المحرم لانه محتمل العسخ حال وموان يكون على الميت ديون فجاران يعسفيها اذا كان  
 في الوصيه عتق فاما الحيايه فلا يرد عليها العسخ بحال لانه ان كان عليه دين فلا تسفيح الحيايه الا  
 بعد مرد المشتري البيع ولا تسفيح ايضا لاجل العتق ولو لم يعتق ولكنه جابا بدي الحيايه في قول اي حنفية  
 رحمه الله وعندنا الحيايه وسائر الوصايا سواء تخصون في البلت على ما ذكرنا والله تعالى اعلم بالصواب  
**باب الوصيه في العين والدين على الاجنبى** **قال** واذا كان للرجل مائة درهم  
 عينا ومائة درهم دينا على اجنبى فادعى رجل بثلث له فانه ياخذ ثلث العين وما خرج من الدين لعبد  
 ذلك اخذ بثلث حتى يخرج الدين كله لان مال الميت هو المائتين والعين والدين كالناوي وليس الدين الاخر  
 المطالبه فاذا خرج الدين اخذ بثلثه لانه صار عينا ولا يواخذ بثلث جميع المال من العين ادى ذلك  
 الى تفصيل الموصله على الورث لانه لو اخذ بثلث الكل وموسمته وستون وبلتان درهم يحصل للورثة  
 بثلثه وبلتون وبلته درهم وهذا لا يجوز وكذلك لو كان اوصى له بثلث المائتين والعين وثلث المائتين الذي  
 لما ذكرنا **قال** واذا اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بثلث المائتين والعين فاقسم المائتين العين  
 نصفين لاستقرارهما في ذلك لان الموصي له بثلث ماله موصلا له بثلث العين لانهما له فالموصي له بثلث  
 العين كذلك ايضا فان خرج من المدين خمسون درهما ضم الى العين فكان البلت حرج ذلك سهمه على  
 حجة سهم لصاحب بثلث العين سهمان في العين والباقي مقسوم بين صاحب بثلث المال والورثه على بثلث  
 عشر سهمان لان صاحب بثلث العين في العين البلت لا غير وذلك بثلثه وبلتون وبلتان وحق صاحب المال في بثلث  
 جميع المال وصار ماله مائة وخمسون وبلتان وخمسون فاما الخمسون التي خرج لآخر لصاحب العين في ذلك  
 لان وصيته في المائتين العين فيجعل الخمسون على بثلثه سهمه للموصي له بثلث المال سهمه ووصيته في المائتين  
 سهمان لان العين مثلا ما خرج من الدين فيصير له بثلثه سهمه للموصي له بثلث العين وصيته في العين خاصة  
 وذلك سهمان فيقسم بثلث بينهما على حجة صارا جميع حصة عشر وثلث المال خمسون درهما فيقسم بينهما  
 اخماسا سهمان لصاحب العين يكون له خاصة في العين وذلك عشر درهما والباقي من العين وهو ثمانون  
 نعم الى ما خرج من الدين وهو خمسون فيقسم بين الموصله بثلث المال وبين الورثه على بثلثه عشر سهمان الذي



له بالثلث منه والورثة عشرة على ما ذكر في الاصل وانما يضم نصيبه اليه بالثلث داخل الورثة فيقاسم  
الورثة ولكن والضم لا يرد اذ حقه ولا ينتقص لانه بعد الضم نصيبه يكون وقيل للضم نصيبه يكون  
ايضا وذلك لانه احسن حين علي ما ذكرنا الا انه مع هذا يضم حتى ان المال اذا ملك لوصية كان التوا  
عليه وعلى الورثة على قدر سهمهم **قال** ولو كان اوصي بثلث العين لرجل وثلث العين والدين لآخر  
ولم يخرج من الدين شيئا فاقسم الثلث للعين بضعين لان نصيبهما في العين سواء ولو خرج من الدين حصون  
درهما فماتت العين وكان لصاحب الوصية ثلث ذلك حصون درهما بينهما ان لا يظا الثلث لصاحب الوصية  
في العين والثلث لآخر على قول ابي يوسف ومحمد وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله الجواب في هذه المسئلة ان  
الاولى سواء قسم الثلث بينهما على حصة كما في المسئلة الاولى واصل المسئلة ان الموصي له باكثر من الثلث لآخر  
الا بالثلث في قول ابي حنيفة رحمه الله وعندنا ان يضم جميع ذلك في هذه المسئلة الموصي له بثلث العين والدين  
بضرب ثلثي المائة وموتته وستون وثلثا درهم وصاحب العين بضرب ثلث العين وهو ثلثه وثلثون  
وثلثا درهم فاجعل اصل السهام بينهما وموتته وثلثون وثلثا درهم فاصرف حق صاحب العين سهمها وحق الآخر سهمها  
فيقسم الثلث بينهما على ذلك وصار الجميع تسعة فما اصاب صاحب العين فهو له في العين خاصة وموتته عشرة  
وثلثا درهم والثلثان من الخمسين وموتته وثلثون وثلثا درهم فاصرف حق صاحب العين والدين وليس هذا  
كالمسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى اوصي بثلث ماله من سائر ماله المائة العين وما خرج من الدين وموتته  
درهما فاما ما لم يخرج من الدين وذلك ليس من ماله لانه كان ادي فبضرب بالثلث واما في هذه المسئلة  
اوصي له بثلث العين والدين مقبلا فنضرب ثلث جميعه وذلك ستة وستون وثلثا درهم وان كان  
ذلك اكثر من ثلث ماله واما على قول ابي حنيفة فالموصي له باكثر من الثلث لا يضرب بالثلث فهو وان  
اوصي له ستة وستين وثلثا درهم الا انه لا يضرب باكثر من الثلث في المال الحاضر والمال الخاضع لثله  
وخصون درهما **قال** ولو كان الدين ما بقي درهم واوصي لرجل بثلث العين ولاخر بثلث الدين فقلت  
العين للموصي له بثلث العين خاصة لانه ادي حق صاحب العين في العين وما اديت في العين لصاحب الدين  
حقا ولا يكون له شيء من ذلك فان خرج من الدين حصون ضم الى المائة العين فيوزن ثلثه وذلك  
حصون ويقسم بينهما على حصة لصاحب العين سهمان في العين ولصاحب الدين ثلثه وذلك يكون  
درهما في الدين خاصة لانا نجعل المائة العين على ستة اسهم محتاجا الى اربعة ثلث ونصف  
وذلك ستة فاذا جعلت المائة على ستة اسهم جعلت خمسين على ثلث اسهم فصاحب ثلث العين بضرب  
العين وذلك سهمان وصاحب ثلث الدين وصيته ستة وستون وثلثا وذلك ثلث المائة وهو اربعة  
اسهم لانه لا يضرب باكثر من ما خرج وقد خرج من الدين حصون وذلك نصف المائة وهو ثلثا سهم  
وثلثا مال حصون درهما المائة العين وخصون درهما مما خرج من الدين فيقسم الحصون بينهما على قدر  
حقهما سهمان للموصي له بالعين وذلك عشرة درهما كاله في العين لانه لا وصية له في الدين فلصاحب  
الدين ثلثون درهما وذلك لانه احسن الثلث باخذها مما خرج من الدين **قال** ولو كان اوصي بثلث  
ماله لرجل وثلث الدين لآخر وقد خرج من الدين حصون درهما فاقسم صاحب الوصية الثلث بضعين  
في قولهم جميعا اما صلح زوج الدين فلا شيء لصاحب الوصية بالدين لانه اديت حقه في الدين وما اديت حقه  
في العين ولصاحب الوصية ثلثا مال ثلث العين وذلك ثلثه وثلثون وثلثا درهم اذا خرج من الدين حصون  
درهما اقسّم صاحب الوصية الثلث بضعين بالانفاق وصورة المسئلة على ما ذكرنا انه ترك مائة درهم

عينا

عينا وما بقي على اخيه دين او وصي لرجل بثلث ماله وثلث الدين لآخر اقسّم الثلث للمال بضعين بالانفاق  
اختلاف المذهبين اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فيقسم على طريق المنازعة فنقول اجتمع في الخمسين الحاجة  
وصيان وصيته بجميعه وصيته بثلثه لان صاحب ثلث المال لا يدعي الا الثلث وصاحب الوصية بثلث الدين  
يدعي جميعه لان ثلث الدين ستة وستون وثلثا درهم لانه لا يضرب باكثر مما يخرج وخصون درهما  
اصل الوصية من ثلثه كاحتاجا الى اربعة ثلث وصاحب ثلث الدين يدعي ذلك كله وصاحب ثلث المال يدعي ثلثه  
اسهم فماتت العين عن دعوى صاحب ثلث المال اقسّم الثلث لصاحب الدين بلائنا زعمهم اخر استوت منا زعمنا فيه  
فيقسم بينهما بضعين فانكسر على سهمين فاصرفا ثلث في ثلثه فيصير ستة فصاحب ثلث المال لا يدعي الا الثلث  
وذلك سهمان واربعه اسهم حلت عن دعواه وسلمت لصاحب ثلث الدين بلائنا زعمهم ان استوت منا زعمنا  
فيها فقسّم بينهما بضعين فصار لصاحب ثلث المال سهم من الدين ولصاحب ثلث الدين حصة كاله من الدين  
فلما صار الخراج من الدين وهو حصون على ستة صارت المائة العين على اثني عشر سهمها اعطى الموصي له ثلث المال  
ثلثه وذلك اربعة فصار له حصة اسهم في الدين واربعه في العين ولصاحب الدين حصة كاله في الدين  
فلهذا قلنا ان الثلث بينهما بضعين فما اصاب صاحب الدين وذلك حصة وعشرون فهو له مما خرج من الدين  
وما بقي من الثلث وذلك حصة وعشرون يضم اليها في يد الورثة وذلك مائة فنقسم بين الورثة والموصي  
له ثلث المال على حصة اسهم سهم من ذلك للموصي له ثلثا مال واربعه اسهم للورثة لان حق الموصي له نصف  
الثلث وذلك حصة وعشرون وحق الورثة ثمانية واحمل كل حصة وعشرون سهمها فصار الجميع حصة اسهم  
فاحس ذلك حصة وعشرون للموصي له ثلثا مال مما خرج من الدين بينهما وذلك ثمانية وثلثا وذلك  
سته عشرة وثلثا درهم فيكون للورثة من العين ثلثه ومائتة وثلثا وثلثا من الذي خرج من الدين ستة  
عشر وثلثا درهم هذا على قول ابي حنيفة واما على قولهم اقسّم على العول والخارج من الدين وهو حصون  
يدعي صاحب الدين كله وصاحب ثلث المال ثلثه وصاحب الدين بضرب الجميع ثلثه وصاحب ثلث المال سهم فيصير اربعة  
ولما صار هذا على اربعة اسهم لانه لا عول فيها ولصاحب ثلث المال سهمان وقد كان له من الدين سهم ولصاحب  
ثلث الدين ثلثه فاستوت وصيتهما فاقسم بينهما بضعين **قال** ولو كان اوصي بثلث العين والدين لرجل  
وثلث الدين لآخر وصورة المسئلة ما ذكرنا انه ترك مائة عينا وما بقي درهم على رجلين اوصي لرجل ثلث العين  
والدين ولاخر بثلث الدين فالموصي له بثلث العين والدين بثلث العين لانه اديت له الحق في العين ولا شيء لصاحب الدين  
في العين لانه ما اديت له الحق في العين فان خرج من الدين حصون درهما ضمته الى العين فكان ثلثه ذلك هو  
حصون من صاحب الوصية على ثمانية اسهم على قول ابي يوسف ومحمد ووجه ذلك ان ما خرج من الدين يدعي صاحب  
العين والدين جميعه ويدعي صاحب الدين جميعه ايضا فيضرب بكل واحد منهم بجميع دعواه وذلك ثلثه وثلثا  
جعل خمس على ثلثه صارت المائة العين على ستة لانا سلا ذلك للموصي له بثلث العين والدين ثلثه ذلك  
فيهما ان يكون لصاحب العين والدين حصة اسهم سهمان من العين وثلثه اسهم من الدين والموصي له بثلث الدين  
ثلثه اسهم كاله في الدين فيقسم الثلث بينهما على ثمانية اسهم لصاحب ثلث الدين ثلثه كاله في الدين وذلك ثلثه  
اما ان حصة درهما وهي بالدرهم ثمانية عشرة درهما وثلثه اربعة درهما ولصاحب ثلث العين والدين حصة  
اما ان ذلك بالدرهم احد وثلثون درهما وربع درهم من ذلك حصة وهو ما في العين وهو اربعة درهما  
ونصف ياخذ من العين ثلثه اخرا ما اصاب وهو ثلثه اثنان الثلث فخرج من الدين ويسبق ما خرج من الدين  
الشعير درهما ونصف وهو للورثة وكملت لهم مائة درهم والموصي له حصون هذا على قولهما فاما قول

وهذا الدرهم ثمانية عشر درهما ثلثه  
ارباع درهم باخذ ما خرج من الدين



حينئذ رحمه الله فالله سبحانه وتعالى لما اصاب ثلث الدين الثلث والآخر الثلثان ووجه ذلك ان يقول ان ما خرج  
من الدين وهو جنس من يدعيه صاحب ثلث الدين والدين ويدعيه ايضا صاحب ثلث الدين فاجعل ذلك بينهما اثنين  
فلما اصاب الثلث وهو جنس من يدعيه صاحب ثلث الدين على اربعة اسهم للموصي له ثلث الدين والدين من ذلك  
الثلث واربعه لغيره لثلاث صحف فانكسر على الثلث فاصر بثلثه في اربعة فاصر ثلثا عشر فلما اصاب ثلث الدين  
على اثني عشر صار المحصول الذي خرج من الدين على ستة فيجعل ذلك بينهم نصفين لكل واحد ثلثه فصارت  
له ثلث الدين والدين سبعة اسهم بثلثه من الدين واربعه من المائتين العيين الا انه اكر من ثلثه لان المال  
كله كان ثمانية عشر وثلثه ستة والمذهب عنده ان الموصي له اكر من الثلث لا يضرب الا بالثلث فاطرح منها  
سماها واحدا فصارت له ستة اسهم والموصي له ثلث الدين بثلثه فيكون على الثلث والثلثين فيقسمون  
على سبعة اسهم بثلثه اسهم منها لصاحب ثلث الدين في الذي خرج من الدين وذلك ثلث الثلث وهو بالدرهم  
ستة عشر وثلثا درهم فاما اصاب ستة اسهم وهو ثلث الثلث لصاحب ثلث الدين والدين وذلك ثلثه  
ويكون وثلثه اسباعد في الدين واربعه اسباعد في العيين لانه حق في المائتين كان سبعة وانقص منه  
سهم فيكون النقصان على المائتين والباقي على المائتين **قال** لو اوصى رجل اوصي له ثلث الدين ووصى  
المسألة ما ذكرنا انه ترك ما يعين وما بين على اجني ديناً واوصى بثلث الدين والدين لرجل وثلث الدين لآخر  
واوصى لرجل اخر من ثلث الدين فاجاب نعم ان ثلث الدين بين صاحب ثلث الدين وبين صاحب ثلث الدين  
والدين نصفين لاستوائهما لانه لهما اوصى بكل واحد منهما ثلث الدين ولا خلاف صاحب الدين في الدين لانه  
ما اتيه لاحتياجه فان خرج من الدين جنس درهمين فذلك في الدين ويتقسم الثلث بينهما وهو جنس درهمين  
على عشر اسهم على قول في حصة ومحمد على قياس قول في حصة بعشر الثلث بينهم على ثلثه عشر سماها  
اما على قولهما فلان المذهب عندهما ان كل واحد منهما نصيب جميع حقه واجعل المائة العيين على ستة اسهم  
كاجتناب الاحتياط له ثلث ونصف وذلك ستة فاذا جعلت المائة على ستة كانت المحصول على ثلثه اسهم  
فنقول اجتمع في الخمس الخارج وصيتان وصية صاحب الدين وصية صاحب الدين فيضرب كل واحد جميعه  
وصية صاحب الدين بثلث الدين فيضربهمين ووصية صاحب الدين والدين في الدين سمان ايضا  
فيضرب به ووصية في الدين بثلثه اسهم فصا جميع وصية خمسة اسهم ووصية صاحب الدين بثلثه  
اسهم فصا جميع وصية خمسة اسهم ووصية صاحب الدين بثلثه اسهم فصا جميع وصية خمسة اسهم  
اسهم فاذا كان كذلك لثمة الثلث وهو عشرة دراهم فاخذ ذلك من المائة العيين وما اصاب ثلثها اسهم  
من عشرة وهو لصاحب الدين واخذها من الخارج من الدين وذلك خمسة عشر وما اصاب خمسة اسهم فهو  
لصاحب ثلث الدين والدين سمان في الدين وذلك عشرة او ثلث الدين وذلك خمسة عشر سماها فاخذ  
من الدين عشرة درهما عشره لصاحب الدين وعشره لصاحب الدين والدين وما اخذ من الدين  
يكون درهما خمسة عشر اخذ صاحب الدين وخمسة عشر اخذ صاحب الدين والدين وينبغي عشرة  
درهما من الخارج من الدين فيكون للورثة وكلت المائة للورثة للموصي لهم جنس فاستقام على الثلث  
والثلثين واما على قول في حصة رحمه الله فيقسم الثلث بينهم على ثلثه عشر سماها لان المذهب عنده ان كل  
واحد منهما لا يضر بجميع حقه فلا تقسم على المعول بثلث يكون بينهما نصفين وقد جعلنا الخارج من  
الدين على ثلثه اسهم فيقسم بينهما فانكسر ما ضعف فيضربته واذا صار ثلث المال ستة وهو جنس  
صار ثلث المائة العيين على اثني عشر سماها فلصاحب ثلث الدين والدين منها اربعة من الدين ومن الدين ثلثه

فذلك

فذلك سبعة اسهم وهو اكر من ثلثه لان ثلثه ستة والمذهب عنده ان الموصي له اكر من الثلث لا يضرب  
الا بالثلث فيكون ستة والموصي له بالدين بثلثه ايضا اربعة ولصاحب ثلث الدين بثلثه فيكون ثلثه ستة  
سماها فيقسم الثلث وهو جنس من يدعيه صاحب ثلث الدين على اربعة اسهم للموصي له ثلث الدين والدين من ذلك  
ويكون ذلك في الدين وما اصاب ثلثه وهو الموصي له بالدين ويكون ذلك في الخارج من الدين وما اصاب ثلثه  
اسهم وهو الموصي له بثلث الدين والدين بثلثه اسباعد في الدين واربعه اسباعد في العيين لما ذكرنا ان  
كان في المائتين سبعة الا انه انقص سهم فيكون النقصان على المائتين والباقي على المائتين **قال** ولو لم  
يكن اوصى لاحد من ثلث الدين والدين ولكنه اوصى له ثلثه بالمرسل والمسألة مقصورة كما ذكرنا انه ترك  
ما يعين وما قد درهم على رجلين واوصى لرجل ثلث الدين وثلث الدين لآخر واوصى لآخر ثلث المال فاجاب  
فيه انه لا حق لصاحب الدين في الدين لما ذكرنا انه ما اتيه لاحتياجه فان خرج من الدين جنس درهمين فذلك في الدين ويتقسم الثلث بينهما وهو جنس درهمين  
وسين صاحب ثلث المال نصفين لاستوائهما في ذلك فان خرج من الدين جنس درهمين فذلك في الدين ويتقسم الثلث بينهما وهو جنس درهمين  
سهما منها لصاحب وصية الدين وثلثه منها لصاحب ثلث المال وثلثه لصاحب ثلث الدين على قول في  
يوسف ومحمد لان المذهب عندهما انه يقسم على القول فاجعل ما خرج من الدين على حساب له ثلث كاحكام  
الى الثلث وذلك ثلثه وصاحب الدين يدعي جميعه وصاحب ثلث المال يدعي ثلثه وصاحب الدين بثلثه جميعه  
بثلثه وصاحب ثلث المال بثلثه فصا ذلك على اربعة اسهم فلما صار المحصول بعد المعول على اربعة  
اسهم صار ثلث المائة على ستة اسهم لانه لا قول في ثلثه فوصية صاحب الدين بثلث الدين وثلثه سمان  
ووصية صاحب ثلث المال سمان ايضا وذلك ثلث الدين ايضا وذلك سمان فيجعل ذلك ثمانية اسهم  
فيقسم ثلث المال وهو جنس درهمين بين صاحب الوصايا على ثمانية اسهم فاذا اصاب ثلثه اسهم وذلك ثلثه لمان  
جنس لصاحب الدين جميع ذلك في الدين وهو من الدرهم ثمانية عشر وثلثه ارباع وما اصاب سمان وهو  
ثلثا لصاحب ثلث الدين وذلك في الدين وهو ثلثا عشر ونصف وما بقي من الدين والدين اقسمة الورثة  
والموصي له ثلث المال على ستة عشر سماها لانا جعلنا الثلث على ثلث جميع المال يكون اربعة وعشرين سمان  
فاعطيت ثلثه اسهم صاحب ثلث الدين واعطيت سمان صاحب ثلث الدين سني ثلثه عشر وثلثه اسهم منها  
للموصي له ثلث المال بثلثه منها في الدين وثلثه منها في الدين وستة عشر سماها للورثة لما ذكرنا من قبل ان  
الموصي له ثلث المال شركا للورثة هذا على قولهما واما على قول في حصة بعشر الثلث بينهم على ثلثه عشر  
فيقسم الثلث بينهم على اربعة عشر سماها لان الخارج من الدين يدعي صاحب الدين كله وصاحب ثلث المال  
يدعي ثلثه فاجعل على ستة اسهم كاحكام له ثلث وثلثه نصف وذلك ستة فصا ثلث المال  
يدعي سمان واربعه حلت عن دعواه وسلمت لصاحب وصية الدين بثلثا عشر وسمان احران استوت  
سما بينهما فيقسم بينهما لكل واحد سهم فصا لصاحب وصية الدين خمسة اسهم ولصاحب ثلث المال  
سهم فلما صار الخارج من الدين على ستة اسهم فالمائة العيين يكون على اثني عشر سماها فصا ثلث  
المال بثلثه اربعة وصاحب ثلث الدين بثلثه اربعة فصار ثلثا عشر وثلثه اربعة عشر سماها  
وجميع المال ثمان واربعون سمان فيقسم ثلثا لهما وهو جنس درهمين بينهما على اربعة عشر سماها  
حصة اسهم وهو لصاحب الدين كله في الدين وذلك ثلثا لهما وثلثه سبع الثلث لصاحب ثلث المال في  
الدين لان كل سبع من اربعة عشر سمان وما اصاب اربعة اسهم فهو لصاحب وصية الدين في الدين فذلك سمان  
الثلث لصاحب الدين من الدين وما بقي من الدين والدين اقسمة الورثة والموصي له ثلثه ثلثه

بيان  
فصير



ولتين سهمهما لانا جعلنا الثلث على اربعة عشر خيفة يكون اسن واربعين فاعطينا خمسة اسهم لصاحب  
الدين واربعه اسهم لصاحب ثلث العين سقى بثلثه وثلثون خمسة اسهم لصاحب ثلث المال ونماين وعشرون  
للوثره ذكرنا ان الموصي له ثلث المال شريكاً للورثة **قال** ولما وصي مع هذا ثلث العين والدين لآخر  
المسئلة ما ذكرنا ان ترك ما بقي درهم عينا ومائة درهم ديناً على رجل واوصي بثلث العين لرجل وثلث الدين  
لاخر واوصي بثلث ماله لرجل واوصي مع هذا ثلث العين والدين فاجاب فيه ان ثلث العين من الموصي له ثلث  
المال ومن الموصي له ثلث العين ومن الموصي له ثلث العين والدين اثلاثاً لا استواء دعوى كل واحد منهما في ثلث  
العين ولا في ثلث الدين في العين حتى يخرج من الدين ثلثاً ذكرنا ان لم ير جليلاً لصاحب الدين حتى  
في العين وان خرج من الدين حصون درهم القسم على القول على قول ابي يوسف ومحمد فاجعل الخمين على ثلثه  
كاجتناب الحساب له ثلث اذا جعلت الخمين على ثلثه صارت المائة العين على ستة اسهم وصاحب ثلث الدين  
يضرب بكل ما خرج من الدين وهو ثلثه وصاحب ثلث العين يضرب بثلث العين وذلك سهمان وصاحب ثلث  
يضرب بثلث المال وهو ثلث العين وذلك سهمان وثلث ما خرج من الدين وذلك سهم وصاحب ثلث العين ثلث  
الدين يضرب بثلث العين وذلك سهمان وما خرج من الدين وهو ثلثه اسهم فصا ردعواه في خمسة اسهم جعل  
الثلث وهو حصون درهمها على ثلثه عشر سهمان فاصاب ثلثه اسهم فهو لصاحب ثلث الدين وذلك فيما خرج من الدين  
وما اصاب سهمان فهو لصاحب ثلث العين ياخذ من العين وما اصاب خمسة اسهم فهو لصاحب ثلث العين ثلث  
الدين سهمان في العين وثلثه اسهم في الدين وما بقي من العين والدين اقسمة الورثة والموصي له ثلث المال  
على ستة وعشرين سهمان لان الثلث كان بينهم على ثلثه عشر جميع المال يكون ستة وثلاثين فاعطينا  
اسهم لصاحب ثلث العين والدين وثلثه اسهم لصاحب ثلث الدين وسهمين لصاحب ثلث العين سقى بثلثه وعشر  
اقسمة الموصي له ثلث المال والورثة على ستة وعشرين فما اصاب ثلثه اسهم فهو لصاحب ثلث المال سهم  
في الدين وسهمان في العين سقى بست وعشرون فهو للورثة وهذا على قولنا واما على قول ابي حنيفة رجه  
ان لا تقسم على طريق المنازعة فنقول الخارج من الدين وهو حصون اجتمع فيه ثلث وثلثا فاصاحب  
الدين يدعي خمسة وصاحب ثلث العين والدين يدعي جميعه ايضا وصاحب ثلث المال يدعي ثلثه فاجت  
الحساب له ثلث وذلك ثلثه فصاحب ثلث الدين يدعي جميعه ثلثه وصاحب ثلث العين والدين كذلك  
وصاحب ثلث المال يدعي ثلثه سهم واحد والسهمان جلا عن دعوى صاحب ثلث المال وسلم لصاحب ثلث  
الدين ولصاحب ثلث العين والدين بثلثا رجة لكل واحد منهما اسهم وسهم اخر استوت منازعة الورثة والثلث  
فيه فيقسم بينهم اثلاثاً فانكر على ثلثه فاضرب ثلثه في ثلثه فتكون ستة فصاحب ثلث المال لا يدعي  
الا الثلث وذلك ثلثه وستة اسهم جلا عن دعواه وسلم لصاحب ثلث الدين ولصاحب ثلث العين والدين  
بثلثا رجة لكل واحد منهما ثلثه اسهم وثلثه اسهم استوت منازعة في ذلك فيقسم بينهم اثلاثاً لكل  
واحد سهم صار لصاحب ثلث الدين اربعة ولصاحب ثلث العين والدين اربعة ولصاحب ثلث المال سهم  
فلما صار ثلث المال وهو الخارج من الدين وذلك حصون درهمها على ستة صارت ثلثا المال وهو ثلثا  
العين على ثمانية عشر واجتمع ثلثه وعشرون لم يدعي صاحب ثلث العين والدين ثلث العين وهو  
ست اسهم فصا جميع دعواه عشرة اسهم اربعة في الدين وستة في العين وثلث المال ثلثه والمذهب  
عند ابي حنيفة ان الموصي له باكثر من الثلث لا يضر بالثلاث فاطرح منه سهمان فصارت وصية بثلثه  
اسهم وصاحب ثلث المال يدعي ثلث العين وهو ستة اسهم فصا ردعواه سبعة اسهم سهم في الدين

في العين وصاحب ثلث العين يدعي من العين ثلثها وهو ستة اسهم وصاحب ثلث الدين يضرب باربعة في الدين  
فصار ثلثه وصاياه ست وعشرون سهمهما فاجعل هذا ثلثا المال وثلثا المال مثلاً ذلك وذلك انان وحسن  
وجميع المال ثمانية وسبعون فيقسم الثلث بينهم وذلك حصون درهمها على ستة وعشرين سهمهما فاصا ستة  
وهو لصاحب العين كله في العين لانه لم يترك له حقاً في الدين وما اصاب اربعة فهو لصاحب الدين كله في الدين  
لانه ما اترك له حقاً في العين وما اصاب ثلثه اسهم فهو لصاحب ثلث العين والدين اربعة اسهم في الدين  
وستة اسهم في العين لان السهم المطروح من المالين وما بقي مما خرج من الدين والدين اقسمة  
الورثة وصاحب ثلث المال على ثلثه وخمسين سهمهما لانا جعلنا ثلثا المال على ستة وعشرين جميع المال  
يكون ثمانية وسبعين فاعطينا ستة اسهم لصاحب ثلث العين واربعة اسهم لصاحب ثلث الدين وثلثه اسهم  
صاحب ثلث العين والدين في ثلثه وخمسون فما اصاب ثلثه اسهم فهو للموصي له ثلثا المال سهم فيما خرج من  
الدين وستة اسهم في العين وما بقي فهو للورثة وذلك انان وحسن وفي الكتاب خرجت على المصنف فقال  
لنقسم الثلث بينهم على ثلثه عشر سهمهما ونحن خرجنا على ضعف ذلك وذلك ستة وعشرون وقال في الاصل  
لصاحب العين بثلثه ونحن اعطينا له ضعف ذلك ستة وقال لصاحب ثلث الدين سهمان ونحن اعطينا له اربعة  
اسهم ضعف ذلك وقال لصاحب ثلث العين والدين اربعة ونصف ونحن اعطينا له ضعف ذلك اربعة وثلاثون  
في الاصل فيكون سهمان وثلثه اسهم سهم من ذلك في العين وسهم وثمانية اسهم سهم في الخارج وذلك  
كله اربعة ونصف واما قال ذلك لانه كان اصابه من العين ستة اخصر على نصف ثلثه ثم طرحا من كل  
سهم عشر لان حقه كان من عشرة اسهم قد طرح منه سهمان وهو عشر يضرب فقد طرح من كل سهم عشر  
فاذا طرح من ثلثه اسهم بثلثه اسهم سهمان وسبعة اسهم سهمان كما ذكرنا في الاصل فبقا له سهمان  
وثمانية اسهم سهمان من الدين لان حقه كان في الدين اربعة فلما اخصر على النصف صار سهمين فاذا  
طرح من كل سهم عشر سقى سهم وثمانية اسهم سهمان فبقا له اسهم سهمان وقال وما بقي من المال اقسمة الورثة وصاحب  
المال على ثلثه وعشرين سهمان ونصف ونحن قسمناه على ضعف ذلك وذلك ستة وعشرون وقال لصا  
ثلثا الثلث ونصف ونحن اعطينا ضعف ذلك فقد رضى محمد بن الحسن **قال** ولو خرج الدين كله كان  
ثلث جميع المال ثلثه من اصحاب الوصايا على ستة اسهم لان الوصية قد اخرجت بجميع الدين فقصر  
القيمة لان ثلثه حتى لان كان حصون والآن صارت مائة فنقول اجتمع في المائتين الدين ثلث  
وصاياه ثلث وثلث لان حق صاحب الدين في ثلثه وكذلك حق صاحب ثلث العين وثلثا الدين وجوز صاحب  
ثلثا المال مثله ايضا وقد اجتمع في المائتين العين ايضا لثلث وصاياه ثلث وثلث لان حق صاحب ثلث  
العين في ثلثه وحق صاحب ثلث العين والدين كذلك وحق صاحب ثلث المال مثله فصارت ثلثا الدين  
على ثلثه والمائتان على ستة فكل ثلثه سبعة فيقسم ثلثا المال بينهم على ستة وثلثا المائة درهم  
فما اصاب سهمان وهو الثلث لصاحب ثلث العين وثلثا المائة احد عشر وثلثه سهم يكون ذلك في العين  
ولصاحب ثلث الدين ثلثان وذلك انان وعشرون وثلثا كل ذلك في الدين وما بقي من العين  
والدين اقسمة الورثة والموصي له ثلثا المال والموصي له ثلثا العين وثلثا الدين على اربعة وعشرين  
سهما لانا جعلنا الثلث على ستة في جميع المال يكون سبعة وعشرين فاعطينا سهمان لصاحب ثلث العين  
لصاحب ثلث الدين وثلثا اربعة وعشرون فما اصاب ثلثه فهو لصاحب ثلث العين وثلثا الدين بثلثه من العين  
وثلثا من الدين وما اصاب ثلثه اسهم فهو للموصي له ثلثا المال بثلثه في العين وثلثه في الدين وثلثا ثمانية



عند وى المال فيكون للورثة ثم ان محمد ارحمه الله جعل صاحب بيت العيين والدين كصاحب بيت المال حتى قال  
يضم نصيبه ونصيب صاحب بيت المال الى نصيب الورثة فيقسم بينهم بخلاف ما اذا خرج بعض الدين ان هناك  
لا يضم نصيب صاحب بيت العيين والدين الى نصيب الورثة وانما يضم نصيب صاحب بيت المال لا غير والفرق بينهما انه لما  
خرج جميع الدين ساوي صاحب بيت العيين وبيت الدين صاحب بيت المال لان وصيتهما ساوي فلما كان قبل خروج  
جميع الدين حتى صاحب بيت العيين والدين ثانيا فخرج من الدين فصار كما مستحق وصار كساير الوصايا المفصلة  
وافترقا من هذا الوجه ان محمد ارحمه الله في الاصل على بيت اربعة وعشرين وذلك ثمانية لصاحب بيت العيين  
والدين ولصاحب بيت المال ثمان لكل واحد منهما اسمهم وستة للورثة **قال** واذا كان لرجل ثمانية درهم  
مائة عيين ومائة دين على رجل ومائة دين على اخر فاوصي رجل بثلث ماله واوصي لكل واحد من الرجلين بمائة  
ثم مات ولم يترك مالا غير ذلك فان المائة بين صاحب بيت العيين والدين على ثمانية اسمهم لصاحب بيت العيين والدين  
لستعاقبهم وفي قول اخر حيفه لانه يترتب على طريق المنازعة وصاحب بيت المال يدعي بيت المال وكل واحد  
من الرجلين الذين علمهما الدين يدعي كل واحد ما عليه وثمانية ولا يترتب لصاحب بيت العيين في بيتي المائة فيقسم  
ذلك لكل واحد من صاحب بيت العيين والدين والثلث الاخر بينهما النصفان احتج كل واحد بما عليه وثلثه نصف وذلك  
سته فاجعل كل مائة على ستة اسهم والغرماء الذين علمهم الدين كل واحد منهم ما يدعي جميع المائة وذلك  
سته اسمهم وصاحب بيت المال يدعي بيت المال يدعي من كل مائة سهمين واربعة اسمهم من كل مائة حلا عن دعواه  
وسلم لصاحب بيت العيين ثمانية اسمهم واستوت من ثمانية في ذلك فيقسم بينهما نصفين لكل واحد  
منهما سهم وصار لكل واحد من الغرماء سهمان على مائة حصة اسمهم ولصاحب بيت المال من كل مائة سهمين يدعي صاحب  
بيت المال من المائة العيين بثلثها وذلك مما كان فصار له اربعة اسمهم جميع دعاه ويمر اربعة عشر منها فاجعل هذا  
بيت المال جميع المال يكون اثنين واربعين سكهما فاطرح نصيب الغرماء الذين علمهم الدين وهو عشرين اسهما لانها  
مستوفيات او وصيتهما معصودان ولا يقدران على ادائها فليبق اثنا عشر وثلثون سهمها اربعة عشر من ذلك  
نصيب صاحب بيت المال وثمانية وعشرون للورثة فتقسم المائة العيين من صاحب بيت المال ومن الورثة  
على اثنين وثلثين سهمها اربعة من ذلك لصاحب بيت المال وذلك ستة وثمانية وعشرون للورثة وذلك ستة  
اعاها وفي الاصل حرجه على ثمانية لصاحب بيت العيين وذلك ستة وسبعة امانه للورثة واختصر لان بين  
النصفين اتفاق بربع وربع فخرج اربعة سهم بينهم وربع ثمانية وعشرين سبعة فاختصر من كل حصة على  
ربعة واما على قول اخر فليقسم على ثمانية بيت المال سبع العيين وستة اسباع للورثة لان صاحب بيت المال يترك  
الثلث وكل واحد من الغرماء يدعي الجميع فاجعل المائة العيين على ثمانية لان صاحب بيت المال يدعي ثلثه  
سهم فاذا جعلت المائة على ثلثه جعلت كل مائة التي على الغرماء على ثلثه فصار اربعة عشر فاطرح  
نصيب الغرماء وهو سهمان لانا جعلنا بيت المال على ثلثه وانا طرحنا نصيبهما لانها مستوفيات فحقهما  
وهما معشران يبقى سبعة اسمهم فيقسم المائة العيين من الموصي له فثلث المال ومن الورثة على سبعة  
اسهم للورثة المائة وذلك اربعة عشر وسبعان وما بقي من العيين من الورثة وذلك خمسة وثلاثون درهما  
وحصة اسباع فان خرج من الدين ثلثي اقسمة الورثة والموصي له ثلث المال على سبعة اسمهم حتى يستوفي  
صاحب بيت المال ثلث المائة وذلك ثلثه وثلثون وثلث لان الثلث بينهم على ثلثه فان كانوا موسرين  
يقسم الثلث بينهم على ثلثه لكل واحد منهم ثلثه وثلثون وثلث ويورد ان الفصل كل واحد منهما  
سته وسبعين وثلثي درهم يورد ان الورثة وصار حصة الوصايا مائة لكل واحد منهم ثلثه وثلثون

وتلت والورثة ما يتا درهم واستقام على الثلث والثلثين **قال** واذا كان لرجل مائة درهم عينا وما يتا  
درهم دين على رجلين على كل واحد منهما مائة درهم فاوصي بربع ماله لرجل ولكل واحد من صاحب بيت العيين  
بما عليه ثم مات والغرماء معصودان والعين بين الورثة ومن الموصي له بربع المال على ثلثه وعشرين للموصي  
له ثلثه اسمهم والورثة عندون سهمها وهذا قول اخر حيفه ولتقسم على طريق المنازعة وصاحب بيت العيين والدين  
يدعي من كل مائة ربعها والذين علمهم الدين يدعي كل واحد منهما المائة كل مائة اربعة ارباع المائة حلا  
عن دعوى كل واحد منهما وسلم لصاحب بيت العيين ثمانية اسمهم والربع بين صاحب بيت العيين وصاحب بيت المال  
واحتج كل واحد منهما على ربع واربعة نصف وذلك ثمانية فاجعل المائة التي على كل واحد منهما على ثمانية  
سته اسمهم من ذلك خلا عن دعوى صاحب بيت العيين وسلم لصاحب بيت العيين ثمانية اسمهم لانها استوت  
سواء رغبتهما في ذلك فيقسم بينهما الكل واحد منهما اسمهم فصار لصاحب بيت العيين سبعة اسمهم ولصاحب بيت العيين  
فكذلك المائة الاخرى التي على الغرماء الاخر فصار كل مائة على ثمانية اسمهم والمائتان العيين ستة عشر منها  
فربما يكون اربعة فصار دعوى صاحب بيت العيين ستة اسمهم اربعة في العيين وسهمان في الدين من كل مائة منها  
سهم ودعوى صاحب بيت العيين على كل واحد منهما سبعة اسمهم فحالة وصاياهم عشرين سهمها وجميع المال  
يكون ستمين سهمها فاطرح نصيب صاحب بيت العيين لانها صادرة مستوفيات وهو اربعة عشر بقيت ستة واربعين  
فيقسمها ثمان المائتان العيين بين الورثة والموصي له بربع المال على ستة واربعين سهمها لان الموصي له  
شريك للورثة للموصي له ستة اسمهم وللورثة ثمانون وفي الاصل حرجه على نصف هذا فقال يستمر العيين  
بين الورثة والموصي له بربع المال على ثلثه وعشرين سهمها وخمس حرجا على نصف ذلك ستة واربعين وذلك  
ان الموصي له ثلثه اسمهم وخمس اعطياها ضعف ذلك ستة وللورثة عشرين وخمس اعطياها اربعين سهمها  
وذكر في الاصل ان صاحب لكل واحد من الغرماء ثلثه اسمهم ونصف من ثلثين سهمها من جميع المال العيين والدين  
وخمس حرجا من ذلك سبعة من ثلثين سهمها حتى لا يتبع الكسر ومحمد حرج الله رضى بالكسر وان خرج بعد ذلك ثلثي  
من الدين يقسم بين الموصي له والورثة على ستة واربعين سهمها ستة للموصي له واربعون للورثة وذكر في الاصل  
انه يقسم على ثلثه وعشرين سهمها ولو كان الغرماء موسرين فاودين على ادائها علمها فانه يحسب لكل واحد  
منهما ما عليه ما لبيت المال والمال اربع مائة وثلثه مائة وثلثون وثلثه ثلثون وثلثه ثلثون وثلثه ثلثون  
من الغرماء اربعة واربعون واربعة اشاع ويودي كل منهما الفضل الذي عليه وهو خمسة وخمسون حصة  
والاشاع ويكون للموصي له بالربع ثلثه وهو اربعة واربعون واربعة اشاع درهم وهذا قول اخر حيفه  
واما على قول اخر لصاحب بيت العيين ثمانية اسمهم والورثة ستة اسباع لان صاحب بيت العيين والمال وهو ثمان  
وصاحب بيت العيين يدعي كل واحد منهما جميع ما عليه مائة فكون الثلث بينهم على ثلثه وجميع المال يكون سبعة  
فاطرح نصيب صاحب بيت العيين لانها استوت فاحترقا وذلك سهمان سبعة اسمهم ثمان العيين وهو المائتان  
بين الورثة وثلث للموصي له بربع المال على سبعة اسمهم فاصحاب سهمهم وهو سبع العيين ومن الموصي له بربع المال  
وستة اسباع للورثة وان خرج من الدين ثلثه فليقسم هكذا ولو كانوا موسرين فهو على ما ذكرنا ان الثلث  
يقسم بينهم اثنان **قال** ولو كان اوصي لكل واحد من صاحب بيت العيين نصف ما عليه واوصي لاجني  
مخمس ماله وان للورثة والموصي له ما يحسن فليقسم العيين على اربعة واربعين لصاحب بيت العيين من ذلك ثمانية  
والباقي للورثة وحسب للغرماء ما علمها عن اسمهم من اربعة وخمسين سهمها من جميع المال وهذا  
قولهم جميعا وصورة المسئلة كما ذكرنا انه ترك ما يتا درهم عينا وما يتا درهم دين على رجلين الا انه اوصي



لكل واحد من صاحبي الدين نصف ما عليه واوصي لاجبي بحسن ماله ووجد ذلك صاحب حسن المال يدعي من كل ثمانية  
حسبها والعريان بالمدان علمها من يدعي كل واحد منهما نصف ما عليه ولا يشاركها احد في ذلك لان في المال  
سعة فاجل لكل مائة مائة حسنة ونصف وذلك عن فضا صاحب حسن المال يدعي من كل ثمانية حسنة وهو  
سهما وصاحب الدين يدعي كل واحد نصف المائة وهو حسنة حسنة اسهم فتكون عشرون فاذا جعلت المائة  
على عشرون صارت المائتان العيين على عشرون سهما فضا صاحب حسن المال يدعي عشرون ذلك وذلك اربعة فضا  
حسنة وصاهاهم ثمانية عشر فيصير جميع المال اربعة وحسب سهما فيسقط نصيب الغريمين وهو عشر لهما  
استوفيا حقا وبقي اربعة واربعون سهما فيقسم المائتان العيين بين الورثة والموصي له بحسن المال على اربعة  
واربعين سهما ثمانية لصاحب حسن المال وستة وثلثون للورثة وهذا في قولهم جميعا لانه لا يقع لاحدهم مائة  
مع صاحبه في دعواه مائة لانه كان في المال سبعة فارتفع الخلاف **قال** ولو كان العيين مائة درهم  
واوصا لكل واحد من الغريمين بمائتين درهما مائة عليه ومائة من فواضي رجل تملك ماله فالعينين  
الورثة وسن صاحب المثلث على ثلثه ومائتين ثلثه عشر سهما لصاحب المثلث والباقي للورثة وهذا على قول  
اي حيفه ونقسم على طريق المنازعة بقول دخل في احد الوصيتين وصيتان وصية بالثلث وصية بالاربع  
اخماسه لان مائتين من مائة اربعة اخماسها فيصير المائة على حساب ثلث صحيح وحسن صحيح وذلك حسنة  
عشر حسنة ثلثه وثلثه حسنة فضا صاحب الدين يدعي من هذه المائة التي عليه اربعة اخماسها وذلك اني عشر  
وصاحب المثلث لا يدعي اكثر من ثلثه وهو حسنة ولا يشارك الذي عليه الدين في عشرون اسهم فسلم ذلك  
لصاحب الدين بلا منازعة فضا صاحب الدين يدعي في تلك الحسنة ستمين فخرج من دعواه ثلثه وسلم لصاحب  
المثلث بلا منازعة سهما ان احرا استوت منازعتها فيقسم بينهما لكل واحد ستمين فضا صاحب المثلث  
من هذه المائة اربعة اسهم وصاحب الدين احد عشر فلما صار احد الدين على حسنة عشر صارت  
المائة الدين التي على الاخر كذلك لانه ثلثه وصارت العيين اربعين على حسنة عشر فتكون لصاحب المثلث  
من المائة العيين الثلث وهو حسنة فضا وصية صاحب المثلث ثلثه عشر حسنة من العيين ومائتين من الدين  
كل مائة اربعة وصية صاحب الدين اثنا عشر وعشرون لكل واحد منهما احد عشر فضا صاحب المثلث وصاهاهم  
حسنة وثلثين والجميع مائة وحسنة فاطرح نصيب صاحبي الدين ما عليهم وهو اثنا عشر وعشرون يبقى ثلثه  
ومائتين سهما فيقسم المائتين على عشرين صاحب المثلث وسن الورثة على ثلثه ومائتين سهما فضا صاحب المثلث  
عشر وهو الموصي له بالثلث وما اصاب سبعين سهما فهو للورثة واما على قول اي يوسف ومحمد فيقسم على العيين  
فالموصي له بالثلث سوا الثلث وذلك مائة لان ماله ثمانية عيين ومائتين عشرين وكل واحد من صاحب الدين  
يدعي اربعة اخماس المائة وذلك لما نزل درهما فاجل كل عشرون سهما فضا صارت المائة عشرون اسهم والباقي ثلث  
ثمانية فضا صاحب المثلث وصاهاهم ستة وعشرون وعشرون وصية صاحب المثلث وستة عشر وصية صاحب الدين  
لكل واحد منهما ثمانية وجميع المال ثمانية وسبعون فاطرح نصيب الغريمين وذلك حسنة عشر سوا اثنا عشر  
وستون سوا الموصي له بالثلث الورثة للموصي لعشرون اسهم وللورثة اثنا عشر وحسب سهما فخرج من الدين ستمين  
على ذلك حتى يستوي الموصي له بثلث المال حسنة وصية **قال** ولو اوصي لكل واحد من الغريمين بمائة  
واوصي لرجل تملك ماله فادى احدهما مائة ومات الاخر فماتت الاخر فماتت المائتين العيين فماتت في قول اي  
حيف سن الورثة والموصي لهما الاخيرين على سبعة وثلثين سهما فضا صاحب حسنة سهما وهو الموصي له بالثلث  
من المائة التي اداها فخر بعض ما بقي منها الى المائتين العيين فيقسم سن الورثة وصاحب المثلث على ثمانية اسهم

لصاحب الثلث منها سهم والباقي للورثة وبحسب العيون لثالث علي ما اصاب يحيى ووجه ذلك ان المال نعم على طريق  
المنازعة في قول اي حيفه بقول اجتمع في المائة المودي وصيتان وصية بجميعه وصية بالثلث فيحتاج  
الى حساب له ثلث والثلث نصف وذلك حسنة فضا صاحب الدين يدعي جميعه وصاحب المثلث يدعي ثلثه مئين  
فاربعة اسهم خلاص دعواه وسلم لصاحب الجميع بلا منازعة واستوت منازعتها في ستمين فيقسم بينهما  
لكل واحد منهما سهما فلما صار احد الدين على حسنة صار الدين الذي لم يخرج ايضا على حسنة والمائة العيين  
ايضا صارت على حسنة للموصي له بالثلث وذلك سهما ان فيكون وصية الموصي له بالثلث اربعة وصية  
كل عشر حسنة وصارت حسنة وصاهاهم اربعة عشر وجميع المال يكون اسن واربعين سهما فاسقط  
نصيب الذي لم يود ومات ثلث مالا وذلك حسنة اسهم بقى سبعة وثلثون فيقسم المائة العيين والمائة  
الدين التي خرجت فيعطى الذي ادى نصيب حسنة بقى اثنا عشر وثلثون فيقسم سن الورثة وسن الموصي له  
بالثلث فضا صاحب اربعة وهو الموصي له بالثلث والباقي هو ثمانية وعشرون للورثة وبحسب الذي مات مائة  
مثل ما ادا صاحبها وذلك حسنة اسهم وبقي اثنا عشر عليه وفي الاصل خرج على ثمانية واختر واحد  
من نصيب كل واحد اربعة فخرج اربعة سهم وربع ثمانية وعشرين للذي كانت للورثة فيقسم ذلك على اربعة  
الاختصار واما على قولها بقسم على القول فضا صاحب المثلث يدعي ثلث المال وهو مائة وكل واحد من  
صاحبي الدين يدعي ثلثه فيقسم الثلث بينهم على ثلثه وصار جميع المال تسعة اسهم فاسقط نصيب الذي  
عليه الدين ولم يود ومات وذلك سهما بقى للورثة ثمانية اسهم سهما منها الذي ادى وذلك بالدرهم حسنة  
وعشرون وسهم لصاحب المثلث وذلك حسنة وعشرون بقى ستة اسهم وهو للورثة وذلك مائة وخمسون  
**قال** ولو لم يكن اوصا للرجل بالثلث ولكنه اوصي له بالربع وصورة المسئلة كما ذكرنا ان القسم  
على طريق المنازعة على قول اي حيفه والمائة التي اداها اجتمع فيها وصيتان وصية بجميعه وصية اربعة  
فالموصي له بالربع يدعي الربع وثلثه اربعة اربعة خلاص دعواه وسلم لصاحب الجميع بلا منازعة والربع الاخر  
استوت منازعتها فيقسم بينهما فيحتاج الى حساب له ربع واربعه نصف وذلك ثمانية وستة اسهم خلاص  
عن دعواه وسلم لصاحب الدين بلا منازعة وسهما ان يقيم بينهما لاستوت اياها فضا صاحب المربع سهما وصاهاهم  
الدين سبعة اسهم ولما صارت هذه المائة على ثمانية صارت المائة التي لم يخرج من الثلث ايضا على ثمانية  
سبعة اسهم للذي عليه الدين وسهما لصاحب المربع وصارت المائة العيين ايضا على ثمانية اسهم لصاحب  
الربع من ذلك سهما ان وصارت وصية صاحب الربع اربعة اسهم سهما من العيين ومن كل مائة من الدين  
سهم وصية صاحب الدين اربعة عشر وصية كل واحد منهما سبعة فضا صاحب المثلث وصاهاهم ثمانية عشر  
فيقسم الثلث على ذلك وصار جميع المال على اربعة وحسب فاطرح نصيب الذي مات ولم يود لانه  
مات معصرا ونوي ما عليه وذلك سبعة سبعة واربعون فاعط الموصي له بالدين سبعة ما ادى  
والباقي اربعون سهما فيقسم سن الموصي له بالربع والورثة للموصي له نصيب اربعة والباقي ثمانية وثلثون  
موزنة وفي الاصل خرج على عشر اسهم سهما للموصي له بالربع وتسعة اسهم للورثة واختر من كل واحد  
منها على اربعة لان بينهما اتفاق بالربع وربع فخرج اربعة اسهم سهما وذلك للموصي له بالربع وربع حسنة  
وبنتين حسنة فذلك للورثة ولم يذكر قولها والرجل على مذهبها ان يقيم على القول فاجل كل مائة  
على اربعة احتيا الى الربع يدعي كل عشر جميعه اربعة والموصي له بالربع يدعي من كل مائة سهم وهو الربع  
والغريمين ثمانية اسهم ولصاحب المربع سهما ان ما عليهم وسهما من العيين فيكون كله احد عشر جميع المال











وتسعين سهما لصاحب المثلث من ذلك تسعون والباقي للورثة وخرج على حصة اصغافه لان خمس مائة وثمنا  
عشر يكون جنماية وتسعين وخمس مائة اربعة عشر يكون سبعين فان خرجنا احد المائتين ضمننا الى العين ثمانين  
بين الورثة وصاحب المثلث وصاحب الربع والمودي على سبع مائة وخمسة عشر سهما للمودي منها خمسة وسبعون  
سهما وعشر اسمهم لصاحب الربع وسبعون سهما لصاحب المثلث والباقي للورثة ووجه ذلك ان جعل المثلث على اثنين  
وخمسين ولم يعتبر نصيب صاحب الربع لانه لم يخرج من الدين شي والآن خرج من الدين مائة وكان لصاحب الربع سمان  
من كل مائة وقد خرج من وصية سمان فصا المثلث على اربعة وخمسين فاجمع مائة واثنين وستين سهما فاطرح  
نصيب الذي لم يورث تسعة عشر لانه صار مستوفيا حقه سبعة مائة وثلثه واربعون فبقية من الورثة ومن الوصي  
له المثلث والغريم المودي والوصي له بالربع لصاحب الربع اربعة عشر والغريم المودي تسعة عشر ولصاحب  
الربع سمان وما بقي وهو مائة وثمنا للورثة وفي الاصل خرج على سبع مائة وخمسة وعشرون وذلك  
حصة اصغافه لانا قسمنا مائة وثلثه واربعين بينهم فبما طرنا نصيب الذي لم يورث وخمس مائة وثلثه  
واربعين يكون سبع مائة وخمسة عشر وذكر ان يعطى المودي منها خمسة وسبعين ونحن اعطيناه تسعة عشر  
وخمس عشر وخمس مائة تسعة يكون خمسة وسبعين وذكر ان لصاحب الربع عشر اسمهم ونحن اعطيناه سمان  
وعشر اسمهم خمس مائة سمان وذكر ان لصاحب المثلث سبعون سهما ونحن اعطيناه اربعة عشر وسبعون  
خمس مائة اربعة عشر فان خرجنا المائة الاخرى اجمع من الوصايا كلها لان المائتين بعيننا خمسة لغريمين  
ثمانية وثلثين لكل واحد منها تسعة عشر وصية صاحب الربع سمان من كل مائة وذلك اربعة وخمسة  
صاحبت  
المال اربعة عشر اجمع ذلك ستة وخمسون فاجعل ذلك المال على ذلك واجمع يكون مائة وثمنا وستين  
المائة العين والمائتان اللتان خرجتا من الدين بين الورثة واصحاب الوصايا على مائة وثمانية وستين  
فاصاب ثمانية من الغريمين لكل واحد منها تسعة عشر من المائة التي اداها وما اصاب اربعة اسمهم من الوصي  
له بالربع من كل مائة سمان وما بقي من الدين الذي خرج يضم الى العين فاقسمه للورثة وللوصي له بذلك  
علامة وستة وعشرين فاربعة عشر من ذلك لصاحب المثلث مائة وثلثه واربعون وفي الاصل خرج  
على ثمان مائة واربعين سهما وذلك حصة اصغاف مائة وثلثه وستين وذكر في الاصل عشرون منها لصاحب  
الربع ونحن اعطيناه اربعة وعشرون حصة اصغافها ذكر ان للغريم مائة وتسعون وذلك حصة اصغاف  
ما اعطيناهما وهو ثمانين وثلثون وذكر ان صاحب المثلث يضرب في الباقي تسعين سهما وذلك حصة اصغاف  
ما اعطيناه وهو اربعة عشر وذكر ان للورثة يصربون بجنماية وستين سهما وذلك حصة اصغاف ما اعطيناهم  
وهو مائة واثنين عشر وهذا كله قولنا في حقيقته واما على قولنا في يوسف ومحمد اذ لم يخرج من الدين شي اقتسمه  
الورثة والموصي له ثلث المال العين على سبعة اسمهم للموصي له السبع والباقي للورثة ووجه ذلك انك تجعل  
كل مائة اربعة اسهم لمكان الربع والموصي له ثلث المال يدعي مائة لان ذلك ثلث المال والغريمان يدعي  
كل واحد منهما مائة والموصي له بربع الدين يدعي من كل مائة ربعها وهو سمان سهم ولا يحب بوصيته لانه لم يخرج  
من الدين شي فصا المثلث ثلث الوصي له بالثلث وثلث الغريمين الموصي له بما عليه على ثلثه اسمهم لانه لو لم  
سوا اذ اكان المثلث على ثلثه اسمهم صار جميع المال تسعة اسمهم فاطرح نصيب الغريمين وهو سمان سبعة  
اسهم بقسم المائة العين بين الورثة ومن الوصي له ثلث المال على تسعة اسمهم فاجعل تسعة منها لصاحب المثلث وستة  
الاسع للورثة فان خرجت احد المائتين جعل كل مائة اربعة اسمهم والموصي له ثلث المال يصرب اربعة  
والغريمان يضرب كل واحد منهما اربعة والموصي له بربع المال يضرب سمان من المائة التي خرجت فصار

وصاياهم ثلثه عشر فاجعل ثلث ذلك المال وجميع المال تسعة وثلثون سهما فاطرح نصيب الذي لم يورث  
اربعة سبعة وخمسة وثلثون فبقسم المائة العين والمائة التي خرجت بينهم على حصة وثلثين سهما فاصا له  
اربعة اسمهم من الغريم الذي ادي في المائة التي اداها وما اصاب سمان فهو للموصي له بربع الدين في المائة  
التي خرجت فما بقي من الدين يضم الى العين فاقسمه للورثة وللوصي له ثلث المال على اثنين سهما اربعة منها  
لصاحب المثلث وستة وعشرون للورثة وفي الاصل خرج على مائة وخمسة وذلك ثلثه اصغاف  
حصة وثلثين وقال لصاحب الربع ثلثه وذلك ثلثه اصغاف ما اعطيناه وهو سهم واحد وذكر ان  
للمودي اثني عشر وذلك ثلثه اصغاف ما اعطيناه وهو اربعة والموصي له بالثلث اثني عشر وذلك ايضا ثلثه  
ايضا ثلثه اصغاف ما اعطيناه وهو اربعة فان خرجنا المائة الاخرى فاجعل ايضا كل مائة اربعة اسمهم  
وصاحب المثلث يدعي اربعة وكل واحد من الغريمين يدعي اربعة وصاحب ربع الدين يدعي من كل  
مائة ربعها وذلك سمان اجمع ذلك اربعة عشر جعل هذا ثلث المال وجميع المال يكون على اثنين واربعين  
سهما فنقسم المائة العين والمائتان اللتان خرجتا من الدين بين الورثة وبين اصحاب الوصايا على اثنين  
واربعين سهما فاصا لاربعة اسمهم من الغريم الذي اداها وكذلك الغريم الاخر له اربعة من المائة التي  
ادها وما اصاب سمان فهو للموصي له بربع الدين من كل مائة سهم وما بقي من التي خرجت من الدين يضم  
الى العين فاقسمه للورثة وللوصي له ثلث المال على اثنين وثلثين سهما فاصا لاربعة فهو للموصي  
له ثلث المال وما بقي ثمانية وعشرون للورثة **قال** واذا كان للرجل مائة درهم عينا وامانين  
دينا على رجلين على كل واحد منهما مائة درهم فامضي لرجل ثلثها ولكل واحد منهما من صاحب الدين  
بما على صاحبه ولصاحب المثلث ثلث العين وللورثة ثلثها ولا وصية لصاحب الدين حتى يخرج احد الاثنين  
لانه لو مات حق كل واحد منهما في دمه صاحبه وذلك لم يخرج بعد الا ترى انه اوصى لرجل بما على الاخرى ولم  
يخرج من الدين شي لا يكون له شي حتى يخرج الدين كذلك فها هنا خلاف ما لو اوصى لكل واحد منهما بما في  
ذمته لان حقه ثبت فيما في ذمته فيصير مستوفيا ما في ذمته فصار كالعين والمعنى في ذلك ان الموصي له  
نصرب جميع وصيته اذ املك الوصية فاذا كان الدين على اربعة املك لان ثلثها من غير الذي عليه  
الدين لا يجوز للمال ملكه لاسعين لاحكام ولا حقيقة قلنا لعل نصرب ثلث الوصية قبل ان يخرج خلاف ما لو  
اوصى باعليه لانه لعل اذ املك الدين من الذي عليه الدين حار فان خرجت احد المائتين ضمننا الى العين  
وقسمنا في قولنا في حقيقته على سبعة وثلثين سهما بين الورثة بين صاحب المثلث والموصي له بالمائة التي لم  
يخرج للموصي له بالمائة التي لم يخرج للموصي له بالمائة التي لم يخرج من ذلك حصة اسمهم في المائة التي اداها  
والباقي من المال العين بين الورثة ومن الوصي له بالثلث على ثمانية اسمهم لصاحب المثلث سمان واحد للورثة  
سبعة اسمهم وبذلك الذي لم يورث ما عليه حصة اسمهم من اثنين واربعين سهما من المال كله وثلثين على  
هذا الفصل فقال محمد اجعل المثلث على اربعة عشر وصية وصية ووصيته لم يخرج بعد  
فان وصية الذي ادي لم يخرج والوصي له بالدين ايا نصرب اذ اخرج الدين وصل ان يخرج الدين لا نصرب  
وقد ابيت محمد رحمه الله له الضرب قتل خروج الدين اجابوا عنه انه ادي احدهما جعل كاد اياهما جميعا  
حيث انه اذ اخرج احد المائتين جعل كانهما خرجا جميعا لانه ادي احدهما مائة لمعول الاخر وصية في  
هذه المائة وانا اقول هو للمودي لمعول وصية ثمانية ملك وكذا اخرج من هذا قصاصا فنقول وصية  
كل واحد منهما اربعة فصار لكل واحد منهما وصية ثمانية عليه وانا نقسم على سبعة وثلثين



قول في حقه على طريق المنازعة لانه اجتمع في الدين وصيتان وصيته بثلثه فيحتاج الى  
حسابه بثلثه وثلثه نصف وذلك منه فصار الثلث لا يفي الا بالثلث وذلك سهران فاربعة خلا عن دعواه  
وسلم لصاحب جميع بلاننا زعم سهران احران استوفى من ائتمها فيقسم منها لكل واحد منهما سهم فصار  
لصاحب الجميع خمسة ولصاحب الثلث سهم فلما صار احد الدين على ثلثه صار الثاني كذلك لانه مثله وصار الثلثة  
العين ايضا على ثلثه لصاحب الثلث كذلك وذلك سهران فصار الثلث اربعة سهران في العين وفي كل دين  
سهم حصل لكل واحد من صاحبي الدين خمسة خمسة فيكون كل خمسة عشر المال كله ثمانية عشر والوصايا  
كلها اكثر من الثلث فان احاز الوردية فيعطى لم جميع ذلك فكذا فيما سبق من المسائل اذا احازت الوردية  
الوصية باكثر من الثلث يعطى لم ذلك وان لم يجز وانتم الثلث بينهم على اربعة عشر وصار جميع المال لثلاثين واثني  
فاطرح نصيب الغريم الذي لم يولد لانه استوفى بما عليه سبعة وثلثون والعين مائتان فاستوفى سبعة  
وثلثين فاصاب خمسة من الذي واما اصاب اربعة فهو لصاحب الثلث فيثني ثمانية وعشرون فهو للوردية  
ومحمد رحمه الله اخصر فقال يقسم الباقي بين صاحب الثلث والوردية على ثمانية اسهم لصاحب الثلث سهم واحد  
وللوردية سبعة اسهم واخصر على اربعة لان حق صاحب الثلث اربعة وله ربع صحيح وذلك سهم واحد وحق الوردية  
ثمانية وعشرون وله ربع صحيح وذلك سبعة فذلك قال يقسم على ثمانية اسهم سهم لصاحب الثلث وللوردية  
سبعة فان لم يخرج من الدين غير خمسين درهما من احد المائتين ختمت الخمسين الى المائة العين ثم اقسمتها  
الوردية وصاحب الثلث اثنان كما اذا لم يخرج في ثمانية وصيته لصاحب الدين الا ان يخرج من الدين مقدار ما على  
احدهما او يخرج من الدين مقدار ما على احدهما الا مقدار ما يصيب من وصيته ان لو خرجت المائة كلها  
فان لم يبق عليه الا ذلك وهو مقدار ما يصيب قسم على ما ذكرنا على سبعة وثلثين سهران خمسة اسهم  
من ذلك الذي ادى المائة كلها من المائة التي ادى وان لم يولد المائة كلها الا ما يصيبه من وصته فصار  
مقام الذي ادى من الوردية والموصي له ثلث المال على الثلثين سهران ووقت المقاصة في خمسة  
اسهم وان شئت فسمت على ثمانية اسهم فمهم للموصي له ثلث المال وسبعة اسهم للوردية ويكون كان  
المائة اذا اهلكها وانا كان كذلك لان وصيته للذي لم يولد في المائة التي خرجت لان الوصية نصير عيبا  
فاذا صار وصيته الذي لم يولد عيبا كان للمودي ان يمنع ذلك عن صاحبه لان له عليه مثله فوقيت وصيته  
ايضا وصار كانه اوصى لكل واحد منهما ما عليه وكذا لو ادى لكل الا مقدار ما يصيب من المائة ان لو خرجت  
المائة كلها لانه نصير كانه ادى المائة كلها فاذا ادى خمسين او اثنين او اكثر من نصيبه ان لو خرجت  
وصيته لم يبق وصيته الاخر فلم يبق وصيته وهذا كله قول في حقه واما على قولهما ان لم يخرج من  
الدين هذا القدر الذي وصفناه فهو كما قال ابو حنيفة ان يقسم بين الموصي له بالثلث وسن الوردية اثنان واما  
اذا خرج ذلك قسم المائة العين والمائة التي خرجت من الوردية وسن صاحب الثلث والمودي على ثمانية اسهم  
لان كل ما يتجمل على ثلثه كاحتاج الى الثلث فيدعي كل غيرهم جميع الثلث فصار الثلث يدعي من كل مائة سهران  
سهران في المائتان الدين وسهم في المائة العين فبلغ دعواهم تسعة كل واحد يدعي ثلثه الا ان سهران  
سهران بثلثه فاجعل وصاياهم ثلثه وجميع المال تسعة واطرح منه نصيب الذي لم يولد وذلك سهم واحد  
ثمانية اسهم من الوردية والغريم المودي والموصي له بالثلث على ثمانية اسهم للمودي منها سهم واحد والباقي تسعة  
فيقسم بين الموصي له بالثلث وبين الوردية الموصي له بالثلث سبعة وذلك سهم واحد وللوردية ستة اسباع وللذي  
لم يولد ما عليه وصيته في المودي لا تفتقر نصيبه ايضا وان اردت العتمة بالدرهم فهو ان ادى المائة

كلها

كلها فممن الوردية وثلث الموصي له بثلث المال وثلث الذي ادى المائة العين والمائة التي خرجت على ثمانية  
اسهم فالعين منها للذي ادى وهو خمسة وعشرون درهما فان لم يولد المائة كلها ولكنه ادى خمسة وسبعين  
درهما فيكون كان المائة كلها قد خرجت من الدين فيقسم المائتان بين الوردية وبين الموصي له بثلث المال  
وسن الذي ادى على ثمانية اسهم سهم للذي ادى فاصح وهو خمسة وعشرون ويقسم المائة الغريم والخمسة  
والسبعون الذي ادى من الوردية وبين الموصي له بثلث المال على سبعة اسهم لصاحب الثلث لاسع وذلك  
وهو خمسة وعشرون وستة اسباع للوردية وذلك مائة وخمسون والله اعلم **باب**  
**الوصية في العين والدين على بعض الورثة** قال واذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائة درهم  
دينا على احد منته ووصي لرجل ربع العين والدين ثمرات ولم يدع وارثا غير ابه ولم يدع مالا  
غيرها بين الماسين احد للموصي له نصف العين لان وصيته معينة فصار كانه سمي له خمسين درهما فيكون  
للموصي له خمسون وللان الذي لادين عليه خمسون وبحال ان الذي عليه ما عليه خمسون حتى يستوفي  
الاساس وبقى عليه خمسون درهما فاذا ايرى يودي خمسة وعشرين الى الابن الذي لادين عليه وبحسب  
عليه خمسة وعشرون فيكون لكل واحد خمسة وسبعون درهما ولا يكون للموصي له شيء لانه استوفى وصيته  
وذلك ربع الماسين وهو خمسون درهما **قال** ولو كانت الوصية بخمس العين وخمس الدين استوفى وصيته  
كلها من العين وذلك ربعون درهما لما ذكرنا ان وصيته معينة فصار كانه سمي له اربعين درهما وستون درهما  
للان الذي لادين عليه وبحسب الابن الذي لادين ما عليه حتى يستوفي الاساس سمي عليه اربعون درهما  
فيودي بضعه وذلك عشرون درهما الى الابن الذي لادين عليه حتى يصير لكل واحد ثلثها وثلثها للموصي له  
اربعون درهما **قال** ولو كان اوصى بثلث ماله وخمسة كان نصف العين بينهما على ثمانية لصاحب الثلث  
خمسته ولصاحب الخمس ثلثه لان هذه الوصية لو جمعت كلها كان اكثر من الثلث ولا سغدا الوصية باكثر من  
الثلث وصار كانه اوصى بالثلث لا غير فعول لو كان المال عينا كله كان اصله من ثلثه اسهم سهم للموصي  
لما سقى سهران فاقسم العين بين الابن الذي لادين عليه وثلث الموصي لهما بضعين ثم اصاب المودي  
لها وذلك خمسون درهما فيقسم بينهما على ثمانية لانك تحتاج الى حساب له بثلث وخمس واقل ذلك خمسة  
عشر فقله خمسة وخمس ثلثه فصارت ثمانية فاقسم نصف العين بينهما على ثمانية هذا من طريق السهم  
واما من طريق الدرهم فلصاحب الثلث واحد وثلثين وربع ولصاحب الخمس ثمانية عشر وثلثه اربع لانك  
اذا قسمت له خمس على ثمانية يكون كل سهم ستة وربع فحق الحساب على ما ذكرنا وبحسب الابن الذي عليه  
الدين مما عني بثلث المال وذلك ستة وستون وثلثا درهم ويودي الباقي وذلك ثلثه وثلثون وثلث  
فنصف ذلك وهو ستة عشر وثلثا درهم بين الموصي لهما على ثمانية **قال** ولو كان اوصى بثلث ماله  
وبربعة وخمسة كان نصف العين بينهم على سبعة واربعين سهران عشرين من صاحب الثلث وخمسة  
عشر لصاحب الربع واثني عشر لصاحب الخمس لان الوصايا اذا جمعت كان اكثر من الثلث ولا سغدا باكثر من  
الثلث كما ذكرنا في المسئلة الاولى فصار كانه اوصى بالثلث لا غير فعول لو كان المال كله عينا كان اصله  
من ثلثه للموصي لهم سهم ولكل ابن سهم فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين وهو سهم سهران  
فاقسم المائة العين بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي له نصف ذلك لكان بين النصف الاخر سهم  
على سبعة واربعين سهران لانك تحتاج الى حساب له بثلث وربع وخمس واقل ما يخرج هذا من سهران ثلثه



عشرون وربعه حصة عند وجهه التي عند فاجمع هذا كله فيكون سبعة واربعين للموصي له بالثلاث عشرون  
 والموصي له بالثلاث عشرون والموصي له بالاربع حصة عند وجهه الذي عليه الدين مما عليه ثلث المال وذلك ستة  
 وستون وثلثا درهم ويودي الباقي وذلك ثلثه وثلثون وثلثا درهم فتنقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي  
 لم نصف ذلك للابن الذي لادين عليه ونصفه بقسم بين الموصي له على سبعة واربعين سهما كما ذكرنا في  
 المسئلة الاولى **قال** ولو اوصي ثلث العين والدين وتحسن كاله كانت منزلة وصته باكثر من الثلث لا يضرب  
 باكثر من الثلث هذا لان الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث فلا فرق بين ان يوصي بثلث ماله وبين  
 ان يوصي بثلث العين والدين وقد ذكرنا جواب تلك المسئلة ان نصف العين للابن الذي لادين عليه ونصفه  
 بين الموصي له على ثمانية وكذا لها هذا وهذا على قول في حقيقته واما على قولنا فقد وافقنا ابا حنيفة في ان  
 له لا يضرب مع الورثة باكثر من الثلث وخالفنا في انه هل يضرب مع شريكه بجميع اقله ان لا يضرب مع شريكه  
 بجميع وصته وان كان اكثر من الثلث فنقول بان التحسين الذي اصابه الموصي له اياها داخل فيه وصيتان  
 بالثلث واحصل يحصل المحنون الخارج على حساب له ثلث وحسن وذلك حصة عند فلما صار المحنون  
 على حصة عشر خارجا جميع المال وهو المائتان ستون سهما وما عشرين من المال وهو مائة وحشون بصير حصة  
 واربعين سهما لصاحب ثلث العين والدين من كل حصة عشر حصة اسهم والمال كله ستون فيكون له عشر  
 ولصاحب تحسن تحسن العين الحاصل وهو حصة واربعون كله من كل حصة عشر ثلثه اسهم فيكون ثلثه  
 فظم ذلك الى العشرين فصار ثلثه وعشرين فا اصاب ثلثه فلصاحب تحسن واما اصاب عشرين فلصاحب  
 الثلث هذا اذا كان معسرا واما اذا قدر على الاداء العين المال كله وهو مائتان فيكون المال بينهما على  
 ثلثه فقال الذي عليه الدين لك ما عليك ستة وستين وثلثا درهم وادي الفضل فا ادي عشر من  
 الابن الذي لادين عليه وبين الموصي له نصفين فا اصاب الموصي له ثلثا سهما عند ابي حنيفة  
 وعندهما انقسم على ثلثه وعشرين سهما على ما ذكرنا **قال** ولو اوصي لرجل بثلث ماله والاخر ربع العين  
 والدين اقتسم نصف العين نصفين ووجه ذلك ما ذكرنا ان المال لو كان كله عينا لا يستقل الوصية باكثر من  
 الثلث فاحصل المال كله على ثلثه اسهم سهم للموصي له وبهما للابن الذي لادين عليه  
 الدين بقى سمان سهم للابن الذي لادين عليه وسهم للموصي له اصاب الموصي له ثلثا سهما نصفين  
 وهذا في قولهم جميعا اما على قول في حقيقته فلا حق صاحب الثلث في ثلث العين وهو حشون لادين  
 مائة درهم فكان المحنون للابن الذي لادين عليه فلما كان له حشون ثلثه ما على الابن الذي عليه الدين  
 حشون ايضا وثلثا لادن انا اقيمت فماتعين فاما الدين بثلث فلما قلنا ان ثلثا لادن حشون وهو حق  
 صاحب ربع العين والدين في حشون ايضا لان ربع العين ربع الدين وذلك حشون فا ادا حق كل واحد  
 منهما في قدر حشون فيكون ما اصاب من العين وهو حشون سمان نصفين وعندهما انقسم هكذا الاداء اجمع  
 من الحشون الخارج وصيتان بثلث وربع فاحصل الحشون على حساب له ثلث وربع وذلك التي عشر فلما صار الحشون  
 على اثني عشر وما عشرين من المال مائة وحشون وذلك بالشهات ستة وثلثون فللموصي له بالثلث ثلثا لادن  
 وما لثنتين وثلثه وثلثين اثني عشر فا ادا حقهما سمان هذا الوجه فذلك ان اقتسم نصفين **قال**  
 ولو كان اوصي لرجل بثلث ماله وتحسن العين والدين لاخر كان نصف العين بين الموصي له الساعا لصاحب  
 الثلث حصة ولصاحب تحسن اربعة حصة ووجه ذلك ما ذكرنا ان المال لو كان كله عينا كان لثمنه على ثلثه للموصي  
 له اسهمه ولا يريد على الثلث واطرح نصيب الابن الذي عليه الدين بقى سمان فسهو للابن الذي لادين عليه

وصيته

في مسوحي  
 حشون ربع العين والدين  
 حشون ربع الدين والدين  
 حشون ربع الدين والدين

وسهم للموصي له فذلك انقسم المائة العين نصفين فا اصاب الموصي له مائة وحشون درهما انقسم بينهما على ثلثه  
 اسهم حصة اسهم لصاحب ثلث المال واربعه اسهم لصاحب ربع حصة ووجه ذلك ان صاحب ثلثا لادن بثلث  
 ما يتعين من المال والعين مائة درهم وللابن الذي لادين عليه من هذه المائة نصفها وذلك حشون  
 فتعين على الابن الذي عليه الدين مثل ذلك وهو حشون درهما فصار المال العين مائة وحشون نصفها  
 الثلث يدعي ثلثه وذلك حشون والذي اوصي له تحسن العين والدين بثلث تحسن جميع ذلك وذلك لادن  
 احصل كل عشر سهما المحنون يكون حصة اسهم واربعون اربعة اسهم ولذلك فلما انقسم بينهما على ثلثه  
 اسهم وحسب على الابن الذي عليه الدين ثلثا لادن وهو ستة وستون وثلثان ويودي ما بقى وهو ثلثه  
 وثلثون وثلث من الابن الذي لادين عليه وبين الموصي له نصفين نصفه للابن الذي لادين عليه ونصف  
 الاخر بين الموصي له على ثلثه اسهم حصة اسهم لصاحب ثلث المال واربعه اسهم لصاحب ربع العين والدين  
**قال** ولو كان ثلث الوصية ثلث العين والدين وربع ماله كان نصفا لادين بينهما على حصة وعشرين  
 سهما لثمنه منها لصاحب ربع وستة عشر سهما لصاحب ثلث في قول ابي يوسف ومحمد واما على قياس  
 قول ابي حنيفة فهو بينهما على سبعة اسهم ووجه ذلك ما ذكرنا غير من ان الوصية وقوت باكثر من  
 الثلث فلا يضرب مع الورثة لا تقدر الثلث فصول لو كان المال كله عينا كان المال ينقسم بينهما على  
 ثلثه للموصي له اسهم وهو الثلث بقى سمان بين الابن نصفين فاطرح نصيب الذي عليه الدين وذلك  
 سهم فا قسم المائة العين بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصي له نصفين فا اصاب الموصي له ثلثا سهما  
 بينهما على سبعة لان الموصي له بالثلث يضرب بالربع والموصي له بالربع يضرب بالثلث ويخرج الربع و  
 من اثني عشر ثلثه اربعة وربعه ثلثه فيقسم بينهما على ذلك وهو ستة واما عندهما انقسم ما اصابا  
 وذلك نصفا لادين بينهما على حصة وعشرين سهما لادن واما ابا حنيفة في ان الموصي له لا يضرب  
 باكثر من الثلث مع الورثة وخالفنا في انه لا يضرب مع شريكه بجميع وصيته فقلنا لا باكثر من ثلثه  
 بجميع وصيته فصاحب ثلث العين والدين يضرب ثلثا سمان جميعا والمال العين مائة وحشون فاحشون  
 على الابن الذي عليه الدين فصار المال العين مائة وحشون فاحشون الذي اصاب الموصي له اجمع فيه  
 وصيتان بثلث وربع فيحصل على حساب له ثلث وربع وذلك اثني عشر ولما صار المحنون على اثني عشر  
 المال كله ثمانية واربعين وذلك لادن ثلثا لادن فصاحب ثلث العين والدين بثلثه وذلك ستة عشر  
 وما لادين من المال مائة وحشون وذلك بالسهم ستة وستون فصاحب ربع المال بثلث ربع ذلك  
 لان ماله مما تقين وربع ستة وستين ثلثه فظمه الى ستة عشر فصار حصة وعشرين فا اصاب  
 ثلثه وهو للموصي له ربع المال وما اصابه عشر فهو للموصي له بثلث العين والدين هذا من طريق  
 السهام واما من طريق الدرهم يكون لصاحب ربع ثمانية عشر درهما لان له ثلثه من حصة وعشرين  
 فيكون من المحنون نصف ذلك ولصاحب ثلث العين والدين ثلثان وثلثون درهما نصف ستة  
 عشر هذا اذا كان معسرا واما اذا قدر على الاداء لادن الذي عليه الدين لك ما عليك  
 ستة وستين واد الفضل وهو ثلثه وثلثون وثلثا درهم فتنقسم المود بين الابن الذي لادين  
 عليه وبين الموصي له نصفه للابن ونصفه بقسم بين الموصي له على سبعة عند ابي حنيفة رجه الله  
 وعندهما انقسم بينهما على حصة وعشرين سهما كما قسمنا العين **قال** ولو كان ثلث الوصية ربع ماله  
 وتحسن العين والدين اقتسم نصف العين على اربعة وثلثين سهما حصة عشر منها لصاحب ربع وستة



عشر لصاحب الخمس وجه ذلك ما ذكرنا غير مرة ان المال لو كان كله عينا كان اصله من ماله للموصي لهما سهم وكل ابن  
سهم فاطرح نصيب الذي عليه الدين وهو سهم ونسب العيين من الابن الذي لا دين عليه وبين الوصي لهما نصيبين  
فاما الموصي وهو محضون درهما فليمان ذلك على احد وثلثين سهمهما لانه اجتمع في الخمسين وصيتان اربع وخمسين فاجعل  
الخمسين على حساب ربع وخمسين وذلك عشرون رجة خمسة وخمسة اربعة فلما صار المحضون على عشرين سهمهما  
صار جميع المال على ثمانين سهمهما فصار خمس العيين والدين نصيب خمس ذلك وذلك ستة عشر وما عتقت مائة وخمسون  
وذلك بالسهم ستون سهمهما فصار ربع المال نصيب ربع ذلك وذلك خمسة عشر لما ذكرنا ان صاحب ربع المال  
او ثلث المال نصيب ما عتقت لان ذلك ماله والذي لم يخرج من الدين ليس مال له وصاحب خمس العيين والدين نصيب  
جميع ذلك على ما ذكرنا وخمسة عشر ادا صمته الى ستة عشر يكون احد وثلثين سهمهما **قال** ولو اوصي مع  
هذا ثلث ماله قسم بين اصحاب الوصايا نصف العيين على احد وخمسين سهمهما لصاحب الثلث عشرون ولصاحب  
الربع خمسة عشر ولصاحب الخمس ستة عشر وهذا قياس قول ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد ذكر في هذه المسئلة  
الوصية ثلث ماله وقد اوصي ربع ماله واوصي خمس العيين والدين والوجه في ذلك ما ذكرنا ان المدة العيين  
تقسم بين الابن الذي لا دين عليه وبين اصحاب الوصايا نصفين لما ذكرنا ان النصف الذي اصحابه الوصايا  
تقسم بينهم على احد وخمسين سهمهما وجه ذلك ان الخمس الذي اصحابه الوصايا ادا اهل فيه ثلث وصايا  
ثلث ورابع وخمسة فيحتاج الى حساب ثلث ورابع وخمسة واثلاثون فذلك ستون فله عشرون ورابعة خمسة عشر  
وخمسة اثنى عشر فلما صار المحضون على ستين سهمهما صار جميع المال ثمانين واربعون سهمهما وما عتقت مائة وخمسون  
المائة العيين ومحضون ثمانين ايضا على الابن الذي عليه الدين فيكون بالسهم مائة وثمانون سهمهما فصار ثلث المال  
نصيب ثلث العيين لان ماله ما عتقت مائة وخمسين سهمهما وجه ذلك ان صاحب الربع نصيب ربع ما عتقت ايضا  
وذلك خمسة واربعون وصاحب خمس العيين والدين نصيب خمس جميع المال وذلك ثمانية واربعون فصار جميع  
ذلك مائة وثلثون وخمسون فيقسم ما اصحابه الوصايا وذلك خمسون بينهم على هذا استون لصاحب الثلث  
وخمسة واربعون لصاحب الربع وثمانون واربعون لصاحب خمس العيين والدين وفي الاصل حجة على الاختصار  
على احد وخمسين سهمهما على ثلث نصيب كل واحد منهم ونصيب صاحب الثلث ستون واعطاه ثلث ذلك وذلك  
عشرون ونصيب صاحب الربع خمسة واربعون واعطاه ثلث ذلك وذلك خمسة عشر ونصيب صاحب خمس العيين  
والدين ثمانية واربعون واعطاه ثلث ذلك وذلك ستة عشر فيكون جميع ذلك احد وخمسون وهذا في حق لهم  
لان الارزحام والمصانقة لم يقع في الخمسين الخارج حتى يحتاج الى التسمية على طريق المنازعة لانا جعلنا الخمسين  
على ستين سهمهما الحق صاحب الثلث عشرون وحق صاحب الربع خمسة عشر وحق صاحب خمس العيين والدين اثنى عشر فيكون  
سبعة واربعون وهو اقل من خمسين فلم يقع الارزحام فلهذا احد كل واحد كل حقه **قال** ولو لم يكن  
اوصي ثلث ماله ولكنه اوصي ثلث العيين والدين واوصي لآخر ربع ماله واوصي لآخر خمس العيين والدين  
اقسم اصحاب الوصايا نصف العيين على سبعة وخمسين سهمهما وثلثي سهم لصاحب خمس منها ستة عشر ولصاحب  
الربع خمسة عشر والباقي لصاحب الثلث فيقول ابي يوسف ومحمد ويخرجون ان على قوله ان نصيب كل واحد جميع  
المائة العيين نصيب الابن الذي لا دين عليه ونصيب الموصي لهم على ما ذكرنا غير مرة فنقول ان الخمسين  
التي اصحاب الوصايا اجتمع فيها ثلثه وصايا ثلث ورابع وخمسين واثلاثون ما يخرج هذا من ستين فيجعل المحضون  
على ستين سهمهما وصار جميع العيين والدين ثمانين واربعون فصار ثلث العيين والدين نصيب ثلث جميع ذلك  
وذلك ثمانون وصاحب خمس العيين والدين نصيب خمس جميع ذلك وذلك ثمانية واربعون وصاحب ربع المال

نصيب جميع ما عتقت من المال العيين مائة وخمسون مائة عيين وخمسون ليعين ايضا على الابن الذي عليه الدين وجعلنا  
كل خمسين على ستين سهمهما فصار مائة وثمانون سهمهما فصار ربع المال نصيب ربع ما عتقت وذلك خمسة واربعون  
فاذا جمعت كلها صار مائة وثلثون فيقسم ما اصحابه وذلك خمسون سهمهما على مائة وثلثون وسبعين سهمهما  
ثمانون لصاحب الثلث وثمانين واربعون لصاحب خمس وخمسة واربعون لصاحب ربع المال وخمسة في الاصل  
على سبعة وخمسين وثلثي سهم لانه اخضر من نصيب كل واحد على ثلثه لصاحب ربع المال خمسة عشر وثلث  
خمس واربعين الذي اعطياه ولصاحب خمس العيين والدين ستة وعشرون وثلثان وذلك ثلث ما اعطياه  
وهو ثمانون فجميع ذلك سبعة وخمسون وثلثان ويحب على الابن الذي عليه الدين بما عتقت ثلث المال وهو ستة  
وستون وثلث درهم ويودي الفضل لما ادى نصف ذلك لاني الذي لا دين عليه ونصف الباقي يسم بين  
اصحاب الوصايا على ما ذكرنا واما على قياس قول ابي حنيفة ونصيب العيين بينهم على اربعة واحد وعشرون  
سهمهما لصاحب الربع مائة وثلثون سهمهما ولصاحب الخمس مائة وخمسة وعشرون سهمهما والباقي لصاحب  
وجه ذلك ان المائة العيين تقسم بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي لهم على ما ذكرنا غير مرة فنقول  
ان الخمسين التي اصحاب الوصايا لم يثلث وصايا ثلث ورابع وخمسين واثلاثون ما يخرج هذا من ستين سهمهما فصار ثلث  
على ستين سهمهما فقد ادرج سهمها الوصايا في هذه الخمسين وصاق عن الكل فيقسم على طريق المنازعة فصار  
ثلث العيين وثلث الدين نصيب جميع حقه من الدين اربعون لان حقه في المال العيين والدين ثمانون  
لان جميع المال ثمانين واربعون وحقه في المال العيين والدين ثمانون لان له من كل ستين عشرون  
كان حقه في العيين والدين ثمانون فيكون حقه في الدين اربعون فقد خرج من الدين قدر حقه وزياد  
نصيب جميع حقه وهو اربع وعشرون لان حقه من جميع المال ثمانية واربعون فيضرب جميعه وصا  
ربع المال نصيب في الخارج برجة وهو خمسة عشر فقد ادرج الوصايا وصاق عن الكل  
فيقسم على المنازعة والموصي له ثلث العيين والدين يدعي اربعين وصاحب خمس العيين والدين لا يدعي الا  
اربعة وعشرين وسلم لصاحب ثلث العيين والدين ستة عشر يبقى اربعة واربعون فصار ثلث العيين  
والدين وصاحب خمس العيين والدين يدعي كل واحد اربعة وعشرين وصاحب ربع المال لا يدعي اكثر من خمسة  
عشر سلم تسعة من دعواه لهما وقد عذر كل واحد بدعوى تسعة فيعطي لكل واحد منها تسعة لان  
المال تسعة ذهبت ثمانية عشر يبقى ستة وعشرون استوت دعواهم فيسقط هذه الستة والعشرون  
لان صاحب الثلث كان في حقه اربعون وقد اخذ من ستة عشر ومن تسعة فذلك خمسة وعشرون  
بقى من حقه خمسة عشر وحق صاحب الربع خمسة عشر فلما استوت دعواهم بقسم هذه الستة والعشرون بينهم  
اثلاثا فصار ثلثه في اصل الحساب وذلك ستون فصار مائة وثمانون اجعل الخمسين الخارج على مائة  
وثمانين سهمهما ونصيب جميع الدين ثمانية وستين سهمهما والمائة العيين ثمانية وستين سهمهما ايضا وقد وصل ايضا  
ثلثا العيين والدين من ستين خمسة وعشرين من ستة عشر ومن تسعة فصار في ثلثه فيكون له  
من مائة وثمانين خمسة وسبعين وما وصل الى صاحب خمس العيين والدين من ستين تسعة فصار في ثلثه  
فيكون سبعة وعشرين والباقي ثمانية وسبعون باخذ كل واحد منهم ستة وعشرون لانك جعلت  
سته وعشرين من ستين بينهم الاثلاث لكل واحد منهم ثلثه وستة وعشرين فاذا ضربت ستين في ثلثه  
يكون لكل واحد ستة وعشرين فجميع ما اخذ صاحب ثلث العيين والدين مائة وواحد من الخمسين الخارج  
وصاحب خمس العيين والدين وصل اليه ثلثه وخمسين من سبعة وعشرين ومن ستة وعشرين في ذلك



بلنه وحسنون واصاب لصاحب ربع المال ستة وعشرون ولا غير فصار كل مائة ومائتين بينهما فلما صار الخارج من  
الدين وهو حسنون على مائة ومائتين بها صارت المائة العينية على مائة ومائتين بينهما فلما صاحب المثلثة ذلك  
مائة وعشرون وقد كان له من الخارج مائة وواحد فصار مائتان واحد وعشرون وذلك اكثر من ثلث ماله  
لان جميع المال المائة العينية والمحسنون الخارج انما هو خمسة مائة واربعون فله مائة ومائتان وقد بلغ  
سهم وصيته مائتان واحد وعشرون فلا يضرب باكثر من الثلث وذلك مائة ومائتان ولصاحب حسن العينية والدين  
حسن العينية ايضا وحسن المائة وستين اثنا وسبعون وكان اصاحب من الخارج بلنه وحسنين فيكون جملة  
مائة وخمسة وعشرون ولصاحب ربع المال ربع العينية وذلك تسعون وقد كان اصاحب من الخارج ستة وعشرين  
فيكون مائة وستة عشر فاذا اجتمعت ذلك كله صار الرابطة واحد وعشرون فيقسم المحسن الذي اصاب من العينية  
على هذا اقول اني خيفة وفروق بوجيفة من هذه المسئلة ومن ما تقدم من المسائل لان هاهنا الحقوق قد  
ازدحم في الخارج وصاق عن سهامهم لان حق صاحب ثلث العينية والدين اربعون من ستين وحق صاحب حسن العينية  
والدين اربعة وعشرون من ستين فاذا دفعت ربع العينية الى صاحب الثلث ينتقص نصيب صاحب المحسن فاذا اخذت  
اولا اربعة وعشرين الى صاحب المحسن ينتقص نصيب صاحب الثلث والاصل عندنا في خيفة ان الحقوق اذا اجتمعت  
العينية وصارتها العينية تقسم على المنازعة وفي المسائل المتقدمة وان ازدهمت الحقوق فما الخارج لا يضي  
عن دعواهم بغير بكل واحد تمام حقه وحبب الابن الذي عليه الدين ثلث المال وهو ستة وستون وثلثان  
ويؤدي الفصل ما ادي نصف ذلك الابن الذي لادين عليه ونصفه يستمر من املاك الوصايا على ما ذكرنا  
**قال** ولو اوصي لرجل بربع ماله والاخر بربع العينية والدين كان نصف العينية بينهما على سبعة اسهم  
بلنه منها لصاحب ربع المال واربعة للاخر وصورة المسئلة ما ذكرنا ان مائة وترك مائة درهم عينا ومائة  
درهم على اهل بيته دينا واوصي بربع ماله لرجل وربع العينية والدين والاخر فالوجه في ذلك ما ذكرنا عينية  
من ان الوصايا زاد على الثلث ولا يزيد على الثلث فيقول لو كان المال كله عينا كان اصله من ثلثه للموصي  
لما ساهم بقية سهام من الآس فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين واقسم العينية بين الابن الذي لادين  
عليه وبين الوصي لهما نصفين بغير ما اصاب لهما وهو حسنون يتسما على سبعة ثلثه لصاحب ربع المال واربعة  
لصاحب ربع العينية والدين لان حق صاحب ربع العينية والدين في حشيين لان جميع حقه من الدين قد خرج  
وحق صاحب ربع المال في ربع ما عتق من المال وما العينية مائة وحسنون على ما ذكرنا فالوجه سبعة وثلثون  
ونصف والفصل من سبعة وثلثين ونصف الى الحال حشيين اثني عشر ونصف وما جعل ذلك لهما فقصير المحس  
اربعة اسهم وسبعة وثلثين بلنه اسهم فاذا اجتمعت ذلك فصار سبعة وان شئت قلت المحسول الخارج  
من الدين لكسر بالارباع فاجعله على اربعة وصار جميع المال ستة عشر وما عتق من العينية اثني عشر وحق صاحب ربع  
المال ربع ما عتق وهو اثني عشر وربعه ثلثه وحق صاحب ربع العينية والدين في ربع جميع المال  
وهو ستة عشر وربعه اربعة فاجمع فنصف سبعة **قال** ولو اوصي لرجل ثلث العينية والاخر ثلث الدين كان  
نصف العينية بينهما نصفين والمسئلة كما ذكرنا رجل مات وترك مائة درهم عينا ومائة درهم على اهل بيته  
دينا واوصي لرجل ثلث العينية والاخر ثلث الدين والوجه في ذلك ما ذكرنا ان المال لو كان كله عينا كان  
يقسم على ثلثه للموصي لهما سهم اوله يزيد على الثلث فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين بقية سهام  
سهم الابن الذي لادين فلكل سهم للموصي لهما فما اصاب للموصي لهما وهو حسنون يقسم ثلثه نصفين لان  
ثلث العينية ثلثه وثلثون وثلث حقهما من هذا الوجه سوى في اصاها يكون بينهما نصفين وحق

ع

الابن الذي عليه الدين ستة وثلثون وثلثان لان صاحب ثلث العينية يدعي ثلث العينية وهو ثلثه وثلثون  
وثلث من العينية والدين مائة وثلثه وثلثون وثلث من العينية نصفين لكل واحد ستة وستون وثلثان  
ويؤدي الفصل وذلك لبلنه وثلثون وثلث من العينية الذي لادين عليه في كل له ستة وستون وثلثان ونصف  
ذلك وهو ستة عشر وثلثان بين الوصيين لهما نصفين لكل واحد ثمانية وثلث وكل لكل واحد منها ثلثه وثلثون  
وثلث وذلك الوصية ربع العينية لرجل وربع الدين والاخر كان الجواب هكذا ان نصف العينية وهو حسنون  
درهما للابن الذي لادين عليه ونصفه وهو حسنون درهما بين الوصيين لهما نصفين لان حقهما سوا الا ان  
ربع العينية خمسة وعشرون وربع الدين كذلك ايضا وقد خرج من الدين اكثر من وصيته فيصير مجموع حقه  
من الدين والاخر مجموع حقه من العينية فصار حقهما سوا فاذا ايسر الابن الذي عليه دين بحله مما عليه  
خمسة وسبعون درهما ويؤدي الفصل وذلك حقه وعشرون فيكون ذلك للابن الذي لادين عليه  
ولا ياتي للموصي لهما من ذلك لانهما استوفيا حقهما لان كل واحد حقه ستة وعشرون وذلك تمام حقه وهو ربع  
العينية وربع الدين وبقي مائة وحسنون بين الابنين لكل واحد منهما خمسة وسبعون فكذلك نصف ثلثه حقه  
وسبعون ويؤدي الفصل ومجموعه وعشرين فيكون للابن الذي لادين عليه وقد اخذ حشيين في اخذ حقه  
وعشرين حتى يكمل له خمسة وسبعون سل ما لاحد خلافا للسئلة الاولى لان في المسئلة الاولى لم يصل اليها  
تمام حقهما اذ حق كل واحد منهما ثلثه وثلثون وثلث وقد وصل الى كل واحد منهما خمسة وعشرين فلذلك  
المعنى صريحا في ما خرج من الدين حتى يكمل حقهما **قال** ولو كان اوصي بحسن العينية لرجل وحسن الدين لآخر  
احد اجمع وصيتهما من العينية وصورة المسئلة كما ذكرنا فنقول ان هاهنا في هذه المسئلة سهام الوصايا اقل  
من ثلث المال لان حسن العينية عشرون وحسن الدين ثلثه فيكون لهما اربعون وهي من العينية ستون والابن الذي  
لادين عليه ويكون حصته الابن الذي عليه الدين ثلثه وهو ستون فصار العينية مائة وستون والمائة العينية  
وستون درهما عينية على الابن الذي عليه الدين والوصية في اربعين وهو اقل من الثلث وحبب الابن الذي  
عليه الدين اذا قدر على الاداء فاعليه ما نون لانا اعطينا حسن العينية وذلك عشرون للموصي له بحسن العينية  
واعطينا حسن الدين وذلك عشرون للموصي له بحسن الدين فبقية مائة وستون من العينية والدين بين الابنين  
لكل واحد ثلثا نون ويؤدي الفصل وهو عشرون درهما فيكون كماله للابن الذي لادين عليه حتى يكمل له ثمانون  
ولا ياتي للموصي لهما من ذلك لانهما استوفيا حقهما وهذا في قولهم جميعا **قال** ولو اوصي بثلث العينية لرجل وربع  
الدين والاخر كان نصف العينية بينهما على سبعة لصاحب ربع ثلثه وللآخر اربعة لان الوصية وقعت في  
ثمانية وحشيين وثلثان ثلث العينية ثلثه وثلثون وثلث وربع الدين خمسة وعشرون وذلك ثمانية  
وحسنون وثلث وهو اكثر من ثلث المال لان ثلثه المائة العينية وما عتق من العينية على الابن الذي عليه الدين وذلك  
حسنون وانما يضرب بقدر الثلث مع الورثة فنقول لو كان المال كله عينا كان اصله من ثلثه على ما ذكرنا  
عشر مرة فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين بقية سهام لهما سهم الابن الذي لادين عليه وسهم للموصي لهما  
يقسم بينهما على سبعة لانه اجتمع في الحشيين وصيتان ثلث وربع واقل ما يخرج منه الثلث والربع اثنا عشر  
ثلثه اربعة وربعه ثلثه فيكون سبعة ثلثه لصاحب ربع واربعة لصاحب ربع واربعة لصاحب الثلث  
فيقسم المحسول بينهما على سبعة اسهم اربعة اسهم لصاحب ثلث العينية وثلثه اسهم لصاحب ربع الدين  
هذا ما دام معسرا فان قدر على الاداء فجميع المال وهو مائتان لصاحب ثلث العينية ثلثه وثلثون وثلث  
من العينية ولصاحب ربع الدين خمسة وعشرون من الدين فذهب من المال ثمانية وحسنون وثلث بقي مائة واحد



واربعون وثلثان لكل ابن سبعون وخمسة اسداس درهم فبحسب العدم مما عليه فنودي الفصل وهو ستة وعشرين وسدس نمر المودي يكون بين الابن الذي لادين عليه والموصي لما نصفا ان المان خرج ستة عشر وثلثان من الدين فاذا خرج ذلك القدر يكون نصفه وذلك ثمانية وثلث الابن الذي لادين عليه وثمانية ثلث للموصي لما وقد كل حصتها لانه انما وصل اليها حصون وبقي اليها حصتها ثمانية ثلث لان حصتها كان في ثمانية وخمسين وثلث وما وبق ذلك يكون للابن الذي لادين عليه خاصة حتى يتم له حصته وهو سبعون وخمسة اسداس درهم لانه وصل اليه من حصون ومرة ثمانية وثلث ومرة اثنا عشر ونصف لانه ادي من تسعة وعشرين وسدس ستة عشر وثلث وكان ذلك من الوصايا والباقي الى اتمام تسعة وعشرين وسدس ثلثا عشر ونصف فكان ذلك كله سبعون وخمسة اسداس درهم **قال** ولو اوصي بثلثي المال لرجل وثلثي العين لآخر ورابع الدين لآخر كان نصف العين بينهم على ثلاثة عشر سهمها ستة لصاحب ثلث المال والرابعة لصاحب ثلث العين وثلثه لصاحب ربع الدين والمسلطة بصورة كما ذكرنا ان مات وترك مائة درهم عينا ومائة على اصابته دنا واوصي ما ذكرنا فان المائة العين تقسم بين الابن الذي لادين عليه ونمر المودي لما نصفا لما لادين الذي لادين عليه ونصف للموصي لهم وموصون درهما تقسم بينهم على ثلثة عشر لانه اجتمع في المال ثلثة وصايا ثلث وثلث ورابع وخرج من اثني عشر فاجعل كل مائة على اثني عشر سهمها فاذا جعلت المائة العين على اثني عشر سهمها صار الخارج من الدين وهو حصون ستة اسداس فصار جميع المال العين ثمانية عشر حق صاحب ثلث المال العين لان ماله ما لادين وثلث ذلك ستة وحق صاحب ثلث العين في ثلث العين الاصل وهو اربعة وحق صاحب ربع الدين في ربع جميع الدين وجميع الدين وقد جعلناها على اثني عشر ورابع ثلثة فاجتمع ذلك فمبلغه عندنا اصابوا بقسم على قدر استه لصاحب ثلث المال والرابعة لصاحب ثلث العين وثلثه لصاحب ربع الدين هذا اذا دام معصرا وان قدر على الاداء فقيمت المائتان كلتاهما فيكون بينهم اثنا لان المال لو كان كله عينا يدفع لاصحاب الوصايا ثلث المال وهو ستة وستون وثلثا درهم ويبقى من المال مائة وثلثه وثلثون وثلث بين الاثنين فيجب الابن الذي عليه الدين ما عليه وستون وثلثان ويودي الفصل وذلك ثلثة وثلثون وثلث فثلاثة وذلك ستة عشر وثلثان للابن الذي لادين عليه وقد اصاب بين المال العين خمسين فكون ذلك ستة وستون وثلثان ثلثا كما لاجنه ونصف لكل تقسم من الوصايا على ثلثة عشر سهمها كما قسمت الخمسين بينهم وهذا على قولهم جميعا **قال** ولو لم يكن اوصي بثلثي ماله ولكنه اوصي بثلثي العين والدين فهذا رجل مات وترك مائة درهم عينا ومائة على اصابته دينا واوصي لرجل ثلثي العين والدين واوصي لآخر ثلثي العين واوصي لآخر ربع الدين فاجوابته ان الابن الذي لادين عليه اخذ نصف المائة العين على ما ذكرنا عمر مرة ونصف العين وهو حصون تقسم بين اصحاب الوصايا على خمسة وعشرين سهمها في قول ابي حنيفة ووجه ذلك ان يقول اجتمع في المال ثلثة وصايا ثلث وثلث ورابع فبقي ثلثة العين الخمسين الخارج من الدين لبيتين السهام فنقول اجتمع فيه وصيتان ثلث وثلث لصاحب ثلثي العين والدين وربع لصاحب ربع الدين واقل ما يخرج ذلك من اثني عشر فاجعل الخمسين الخارج على اثني عشر فتقسم جميع الدين اربعة وعشرين والمائة العين كذلك صار على اربعة وعشرين لانه مثله فيضرب صاحب ربع الدين في الخارج فجمع حصته من الدين وهو ستة وثلث صاحب ثلثي العين والدين جميع حصته من الدين في الخارج وهو ثمانية لان حصته ثلثا الدين وذلك ثمانية فظهر ان حق ابيها في ثمانية وحق الآخر في ستة فصار اربعة عشر والخارج من الدين صار على اثني عشر فازدحم

حقوقها

حقوقها في الخمسين وصا وقها فيقسم ثمانية خفيفة على طريق المنازعة وقول صاحب المربع ليس يدعي اكثر من ستة سلم سهمان لصاحب ثلثي العين والدين يبقى من الخارج عشرة كل واحد يدعي من ذلك ستة فاستوفوا غنمهم فيقسم نصفين لكل واحد خمسة يحصل لصاحب ثلثي العين والدين سبعة من الخارج ولصاحب ربع خمسة في المائة العين وموارعة وعشرين ثلثة ثمانية لصاحب ثلثي العين والدين فيصير له خمسة عشر وهو اكثر من ثلثي العين الحاصل لان ثلثي العين الحاصل اربعة عشر فلا يضرب بهذا كله بل يضرب باثني عشر لان المذهب عنده ان الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث ولصاحب ثلثي العين ثمانية من العين فيضرب بثمانية فصار عشرين وصاحب ربع الدين يضرب بخمسة فصار اربعة وخمسة وعشرين وهذا معنى قوله في الكتاب يقسم على خمسة وعشرين على قول ابي حنيفة واما على قولهما جعل المائة العين بين الابن الذي لادين عليه والفضل الباقي بين اصحاب الوصايا على خمسة عشر سهمها وجعل كل مائة مثله ثلث ورابع وذلك اثنا عشر سهمها فصاحب ثلثي العين وثلثا الدين يضرب بثلثي العين وذلك اربعة وثلثا الدين ثلث جميع الدين وذلك اربعة فصار دعواه ثمانية اسداسهم من اثني عشر وصاحب ثلثي العين يضرب بثلثي العين وذلك اربعة اسداسهم وصاحب ربع الدين يدعي ربع جميع الدين وذلك ثلثة اسداسهم تقسم نصف العين بينهم على ذلك وهو خمسة عشر سهمها اما اصاب ثمانية اسداسهم فهو لصاحب ثلثي العين والدين واما اصاب اربعة فهو لصاحب ثلثي العين واما اصاب ثلثة اسداسهم فهو لصاحب ربع الدين لان المذهب عندهما ان كل واحد من الموصي لهم يضرب بجميع وصيته ولا نعم على المنازعة فحق على الابن الذي عليه الدين فاعلى ثلث المال وهو ستة وستون وثلثا درهم ونودي الفصل وهو ثلثة وثلثون وثلث فثلاثة وذلك ستة عشر وثلثان للابن الذي لادين عليه وبين اصحاب الوصايا نصفين فنصفه للابن الذي لادين عليه والنصف الباقي بين اصحاب الوصايا على خمسة عشر على ما ذكرنا **قال** واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة درهم على اصابته دينا واوصي لرجل ربع ماله ولاخر ثلثي العين ولاخر خمس الدين فاجوابته ان يقول ان المان الذي لادين عليه باخذ نصف المائة العين على ما ذكرنا ان المال لو كان كله عينا كان اصله من ثلثة لاصحاب الوصايا الثلث وذلك سهمين يبقى سهمان بين الاثنين لكل ان سهم فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين وذلك سهمين يبقى سهمين للابن الذي لادين عليه وسهم لاصحاب الوصايا اما اصاب اصحاب الوصايا وذلك حصون تقسم بينهم على اثنين وستين سهمها عند ابي حنيفة فااصاب ثلثة وسبعين فهو للموصي له بخمس الدين واما اصاب سبعة وثلاثين سهمها فهو للموصي له بربع المال واما اصاب ثمانية سهمها فهو للموصي له بثلثي العين ووجه ذلك ان اجتمع هاهنا ثلثة وصايا ربع وهو ربع ماله وثلث وهو ثلثي العين وخمس وهو خمس الدين واقل ما يخرج مستدرا ربع والثلث ستون فتجعل الخمسون الذي اصابهم على بيتين سهمها فصاحب خمس الدين يضرب بجميع حصته في الدين وحقه في الدين ثمانية واربعون لانا جعلنا كل خمسين على بيتين والدين مائتان فاذا جعلت كل خمسين على بيتين سهمها صار المائتين الدين على مائتين واربعين سهمها فخرج لك ثمانية واربعون واما يضرب بخمس جميع الدين لانه قد يخرج من الدين قدر وصيته واكثر وذلك حصون فلذلك يضرب صاحب الخمسين الخمسين الخارج بثمانية واربعين وصاحب ربع المال حصته خمسة عشر ومور ربع ستين لان ماله مائتين فاذا اجتمعت ذلك صار ثلثة وستين فازدحم حقوقها في الخارج فيقسم على المنازعة عند ابي حنيفة فنقول ان صاحب ربع المال لا يدعي اكثر من خمسة عشر من ستين وخمسة واربعون خلاص دعواه وسلم لصاحب الخمسين بالمانا رعة وبقي ستين خمسة عشر وقد وصل الى صاحب الخمسين من حصته خمسة واربعون بقي



من حقه مائة ولا دعوى لصاحب الحق اكثر من مائة فلم اشأ عن من حقه عن صاحب الحق بل ما نازعه  
 ثم استوت ادعواهما في مائة فيقسم بينهما نصفين وانكر فاصنع فصار الستون على مائة وعشرين  
 فصاحب الحق كان اخذ حقه واربعين بل ما نازعه فالصنف صار تسعون وصاحب الحق اخذ اثنى  
 عشر بل ما نازعه وبالصنف صار اربعة وعشرون والذي لم يقسم بينهما وانكر كان مائة في الصنف  
 صار ستة لكل واحد منه فحصل لصاحب الحق مائة وتسعون ولصاحب الحق تسعة وعشرون من الحق  
 الخارج واما العين فكل خمسين منها صار على مائة وعشرين فصار المائة العين مائتين واربعين لصاحب  
 ربع المال اربعة وذلك ستون ولصاحب الحق العين مائة وذلك ثمانون فحصل لصاحب الحق ربع ستون  
 من العين وسبعة وعشرون من الخمسين الخارج فصار كاله سبعة وثمانون وهو اصل من تلك العين  
 الحاصل لان العين بمائة ستون المائة العين وحسنون ما تقس على الابن الذي عليه الدين  
 ومائة وعشرون وصيته هل ياخذ اقل من تلك المال فيضرب كل واحد بجميع حقه فصار جميع  
 المال بضرب سبعة ومائتين وصاحب حق الدين مائة وتسعين وصاحب الحق العين ثمانين فاذا جمعت  
 ذلك صار كاله مائتان وستون مائة فذلك **قال** يقسم الخمسون مائة على مائتين مائة واما على قول  
 يوسف ومحمد فيقسم ما اصابا لوصايا وهو حسنون على مائة وثلثين مائة لصاحب الحق العين اربعة  
 مائة ولصاحب حق الدين ثمانين واربعون مائة ولصاحب ربع المال خمسة واربعون ووجه ذلك ان يحصل  
 ما اصابا لوصايا على حساب له ثلث وربع وخمس كاجتماع ذلك وذلك ستون مائة وبضرب المائة العين  
 مائة وعشرون مائة والمائتين الدين بضرب مائتين مائة فصار جميع المائتين الدين بضرب مائتين  
 وذلك ثمانين واربعون مائة وصاحب ربع المال بضرب ربع الخارج من الدين وذلك خمسة وعشرون وربع العين  
 وذلك ثمانون لانا جعلنا المائة العين على مائة وعشرين مائة فله ثمانون فيكون حقه خمسة واربعين  
 فصاحب الحق بضرب ثلث العين وذلك اربعة وعشرين مائة فجميع ذلك مائة وثلثين وثلثون مائة فيقسم  
 نصف العين بين اصحاب الوصايا على مائة وثلثين مائة فاذا اصاب ثمانين مائة واربعين مائة مائة لصاحب  
 خمس المائتين الدين وما اصابا لربعين مائة مائة لصاحب ربع المال وما اصابا حقه واربعين مائة مائة لصاحب  
 حق الدين ويحسب الدين الذي عليه الدين نصف ما عليه وهو مائة لانه لو كان المال كله عينا  
 بربع ثلث المال وهو مائة بقر مائة درهم بين الاثنين نصفين لكل واحد مائة فنودي الفصل ويقسم  
 بين الابن الذي لادى عليه وبين اصحاب الوصايا نصفين فنصف ذلك للابن الذي لادى عليه وذلك  
 حسنون حتى يحل له مائة مثل الاخيه ونصف ذلك بين اصحاب الوصايا على مائة وثلثين مائة كما ذكرنا  
 فاذا اصاب ثمانين واربعين مائة لصاحب خمس المائتين الدين وما اصابا لربعين مائة مائة لصاحب  
 وما اصابا حقه واربعين مائة مائة لصاحب ربع المال **قال** ولو لم يكن اوصي بربع ماله ولكنه اوصي بربع  
 العين والدين فهذا رجل مات وترك مائة درهم عينا وماي على ادينه دينيا واوصي لرجل بربع  
 العين والدين ولا خير ثلث العين ولا خير ثلث العين فاذا اجاب فيه ان المائة العين بضرب لادى الذي  
 لادى عليه ونصف بين اصحاب الوصايا على ما ذكرنا عشر مائة فاذا اصابا لوصايا وذلك حسنون  
 يقسم على مائة واربعين وعشرين على قول في حقه ووجه ذلك انه اجتمع في المال ثلث وصايا ثلث ربع  
 وخمس ومخرج من ستين فاجعل الخمسين على ستين مائة فصار الدين كله مائتان واربعون فلصاحب  
 خمس الدين خمس الدين جميع الدين ثمانين واربعون لصاحب ربع الدين ربع الدين ربع الدين كله

وهو ستون لان كل واحد يضرب في الخارج جميع حقه لانه خرج من الدين قدر حقه واحدهما فقد اذبح الحق  
 فيه فيقسم على المائة عددا في حقه فيقول انه لا دعوى لصاحب الحق اكثر من مائة واربعين فصار اربعة  
 لصاحب ربع العين والدين بل ما نازعه واستوت ادعواهما في مائة واربعين لكل واحد ربع وعشرون فصار  
 لصاحب حق الدين اربعة وعشرون ولصاحب ربع العين والدين ستة وثلثون لانه اصاب ربع اثني عشر وربع  
 اربعة وعشرين من العين وهو مائة يجعل على مائة وعشرين لانا جعلنا كل خمسين على ستين فصار ثمانين  
 العين مائة وعشرين فلصاحب ثلث العين ثلث ثمانين ثمانون ولصاحب ربع العين وربع الدين ربع العين وربع  
 وربع العين ايضا وهو ثمانون حصل له من العين والدين ستة وستون وثلثون من العين وثلث العين  
 ستون لان العين الحاصل مائة وحسنون لانه كان عينا وحسنون لعين على الابن الذي عليه الدين وقولنا  
 كل خمسين على ستين مائة فاد نصفه على ثلث فلا يضرب باكثر من الثلث في قول في حقه بل يضرب بحد  
 الثلث وهو ستون يحصل صاحب ثلث العين اربعون ولصاحب حق الدين اربعة وعشرون ولصاحب ربع  
 العين والدين ستون فيقسم مائة واربعين وعشرون فيقسم الخمسون بينهم على ذلك فان ثبت اخذت  
 من نصف كل واحد على اربعة فيصير كاله واحد وثلثون فيقسم على ذلك واما على قول في يوسف ومحمد  
 تقسم الخمسون الذي لاصحاب الوصايا على سبعة ومائتين مائة وذلك لانك تجعل الخمسين الذي لاصحاب الوصايا  
 مائة على حساب له ثلث وربع وخمس وذلك من ستين فلما صار الخمسون على ستين صارت المائة مائة وعشرين  
 مائة وجميع الدين بضرب مائتين واربعين مائة فصار جميع الدين والضرب ربع العين وهو ثمانون مائة  
 وربع جميع الدين وهو ستون مائة وصار حقه من العين والدين تسعون مائة وصاحب ثلث العين بضرب  
 ثلث العين وهو اربعون مائة وصاحب حق الدين بضرب جميع الدين وهو ثمانين مائة واربعون مائة  
 وصار جميع ذلك مائة وثمانين وتسعين مائة ومخرج حقه على نصف ذلك فقال لصاحب ربع العين والدين  
 حقه واربعون وقد اعطيناها بستين ولصاحب ثلث العين عشرين مائة وقد اعطيناهم اربعين مائة وصاحب  
 خمس الدين اربعة وعشرين وهو نصف ما اعطيناه وذلك ثمانين واربعون فيكون حقه ذلك تسعة ومائتين  
 مائة على ما ذكرنا وحسب على الابن الذي عليه مائة مائة ثلث المال وهو مائة درهم ويودي ما بقى وهو مائة  
 درهم فان ادى شأهم من الابن الذي لادى عليه وبين اصحاب الوصايا نصفين فاذا اصابا لوصايا  
 يقسم بينهم على ما ذكرنا ولم يذكر في الاصل قول في حقه واما ما ذكرناه **قال** واذا كان المراد ما يتا  
 درهم عينا ومائة درهم على ادينه دينيا واوصي لرجل بثلث ماله ولا خير ربع الدين ولا خير خمس العين  
 فالمال كله غير محسب للابن الذي عليه الدين ما عليه من نصفه وياخذ الابن الاخز مائة درهم من العين  
 ويبقى مائة درهم من العين ويبقى مائة درهم من اصحاب الوصايا على ثلثه وثلثين مائة لصاحب ثلث المال  
 عشرون ولصاحب ربع العين حقه ايضا ولصاحب خمس العين ثمانين فيقول لم جميعا لان جميع مال الميت  
 ثمانين مائة وثلثه مائة فيكون ذلك لاصحاب الوصايا مائة درهم في الابن الذي لادى عليه وسري للميت  
 على ثلثه فذلك ثمانون لانا جعلنا المال كله عينا ثلثه لاصحاب الوصايا وهو مائة تقسم بينهم على ثلثه وثلثين مائة  
 لان حق صاحب الميت في المائة كاله لانه ثلث مال الميت وحق صاحب ربع الدين في ربع الدين وهو خمسة وعشرون  
 وحق صاحب الخمس في خمس العين والدين مائتان وحقه واربعون فاجعل كل مائة سبعة وخمسة وربع وذلك عشرون  
 مائة لانه لو كان ستون مائة وثلث المال عشرون مائة صاحب الثلث في جميع العشرين وحق صاحب ربع الدين  
 حقه وحق صاحب خمس العين في ثمانين مائة لان العين مائتان وصار كل مائة عشرون فيضرب بكل واحد بجميع

يقسم الخمسون الذي لادى عليه فيقسمها على ثمانين مائة  
 بين اصحاب الوصايا على ثمانية ومائتين مائة







تصح الفريضة من المرأة والابن واللاتة على اربعة وعشرين سهما ويريد عليه مثل نصيبه وهو اثني عشر  
 لان نصف الثلثين ثلث الجميع فنصير ستة وثلثين فاطرح نصيبه الابنة سبعة ونقسم الباقي وهو تسعة وعشرون  
 على ما ذكرناه هذا اذا كانت معسرة فان قدرت على الاداء جميع المال وذلك ما يتان في الموصل في ذلك  
 وهو ستة وستون وثلاثا درهم سقي مائة وثلثون وثلث للمرأة ثمن ذلك وذلك ستة عشر وثلاثا  
 درهم سقي مائة وستة عشر وثلاثا درهم من الابن والابنة الا نالت ذلك الابنة وذلك ثمانية وثلثون  
 وثمانين سباع درهم والابن مثله ذلك وذلك سبعة وسبعون وسبعة اشباع درهم وحسب الابنة ما يليها  
 نصيبها وهو ثمانية وثلثون وثمانين اشباع درهم ويودي الباقي وذلك احد وستون وتسع يقسم بين  
 الموصل له وبين الابن للمرأة على سبعة وعشرين كما قسم الاصل **قال** واذا كان للمرأة مائة درهم عينا  
 ومائة درهم على زوجها من صداقها واوصت رجل بربع مالها ثم ماتت وترك زوجها وامها واخيها  
 لامها واخيها لاتبها وامها فالمائة العينية تقسم بين الام والاخت والموصي له على احد وثلثين للموصي  
 له من ذلك عشرة وللأم ثلثه وللأختين من الأم والابنة عشر وللأختين من الأم ستة ووجه ذلك  
 ان يصح الميراث والام من ستة كالحقنا الى حساب له نصف وثلث وثلثان واقل حبات يخرج منه  
 هذا ستة للزوج النصف ثلثه وللأم سدس سهم وللأختين الثلث سمان وللأختين للابن وللأم  
 الثلثان اربعة تعال فصار عشرة ولما اوصي له بربع المال معول او كان المال كله عينا كان اصله من  
 اربعة للموصي له ربع سهم وللباقي من الورثة على عشرة لا يستقيم ولا يتفقان في فاضل عشرة في اصل  
 الفريضة وذلك اربعة فتصير اربعين سهما للموصي له الربع وذلك عشرة اسهم يبقى ثلثون سهما للزوج ثلثه  
 اغنان وذلك تسعة وللأم عشرة وذلك ثلثه اسهم وللأختين للام عشرة ان وذلك ستة اسهم وللأختين  
 لاب ولم اربعة اشعان وذلك اثني عشر اطرح نصيب الزوج وذلك تسعة من اصل المال الا ان عليه من الدين  
 اكثر من نصيبه بنى احد وثلثون فاقسم للمائة العينية بين هاولا على احد وثلثين عشرة من ذلك للموصي له الربع  
 وثلثه للام وستة للأختين للام واثني عشر للأختين لاب وام هذا اذا كان معسرا واما اذا قدر على الاداء  
 فعين جميع المائتين للموصي له ربعه وهو خمسون درهما سقي مائة وخمسون من الورثة على عشرة اسهم للزوج  
 ثلثه اعشار المال وكل عشرة حصة عشر ثلثه اعشار حصة واربعون فيجب للزوج مما عليه وذلك حصة  
 واربعون ويودي الفضل حصة وخمسون فيقسم بين الورثة والموصي له على احد وثلثين كما قسمنا العينية في  
 الانتها **قال** واذا كان للرجل على امراته مائة درهم دينافات وترك مائة درهم عينا واوصي لرجل ثلثه  
 وترك من الورثة امراته وابنته وابويه فالمائة العينية تقسم بين الموصل له وبين الابن والابنة على مائة  
 وثلثه وعشرين للموصي له منها سبعة وعشرون وللأختين اربعة وستون وللأبوين ثلثان وتكون  
 ووجه ذلك ان يصح الفريضة او لا لولم يكن لها هذا وصيه فالاصل من اربعة وعشرين كالحقنا الى الثمن  
 والسدس والثلثان ولما خرج ذلك من اربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلثه وللأبوين السدس ثمانية  
 وللأختين الثلثان ستة عشر فصار تسعة وعشرين كان للمرأة الثمن ثلثه بعد القول صارت  
 التسع فلما كان فيه وصيه معول لو كان المال كله عينا كان اصله من خمسة للموصي له سهم بقيت اربعة  
 بين المرأة والأبوين والأختين على سبعة وعشرين لا يستقيم ولا يتفقان في فاضل سبعة وعشرين  
 في اصل الفريضة وذلك خمسة فتصير ثمانية وخمسة وثلثين من كان له من خمسة نصيبه من مضر وب  
 في تسعة وعشرين وكل من كان له من سبعة وعشرين نصيبه من مضر وب في اربعة وثمانين

اربعة لان الموصل له احد الخمس سهما واحد وبقي نصيب الورثة اربعة فلذلك ضربناه في اربعة فكان  
 للموصي له سهم من خمسة مضر وب في سبعة وعشرين فيكون له سبعة وعشرين وذلك خمس جميع المال الا  
 جعلنا جميع المال مائة وخمسة وثلثين فخص هذا المال سبعة وعشرون بثبت مائة وثمانية كان للمرأة ثلثه  
 من سبعة وعشرين مضر وب في اربعة فيكون اثني عشر فلما انني عشر لان نصيبها كان هو الثمن وذلك  
 ثلثة من اربعة وعشرين فلما عالت وصارت سبعة وعشرين كان لها ثلثة من سبعة وعشرين وذلك  
 هو السبعة وسبعائة وثمانية اثني عشر وان شئت قلت كان لها ثلثة اسهم من سبعة وعشرين فاجعل  
 باقي المال بعد الوصية وذلك مائة وثمانية على سبعة وعشرين واذا جعلت هكذا كان كل سهم اربعة وثلث  
 مرات يكون اثني عشر وكان للأبوين ثمانية من سبعة وعشرين مضر وب في اربعة فيكون لها اثني عشر وثلثين  
 وان شئت قلت كان للأبوين ثمانية من سبعة وعشرين فيكون لها ثمانية اسهم من مائة وثمانية اسهم  
 وقد جعلنا كل سهم اربعة فثمان مرات اربعة يكون اثني عشر وثلثين سهما وكان للأختين ستة عشر من  
 سبعة وعشرين فاضربها في اربعة فتكون اربعة وستين وان شئت قلت كان لها ستة عشر من سبعة  
 وعشرين وقد جعلت مائة وثمانية على سبعة وعشرين كل حروا اربعة فتكون ستة عشر كل حروا اربعة  
 فيكون اربعة وستين ثم اطرح نصيب المرأة من حصة المال وحصة المال مائة وخمسة وثلثون فاطرح  
 منها نصيبها لانها معسرة وعليها من الدين اكثر من نصيبها ونصيبها اثني عشر فاذا طرح ذلك  
 من مائة وخمسة وثلثين يبقى مائة وثلثة عشر وقسم بين الموصل له وبين الابوين والأختين على  
 مائة وثلثة وعشرين سهما فيها اصاب سبعة وعشرين فهو للموصي له وما اصاب ثلثين وثلثين فهو  
 للأبوين وما اصاب اربعة وستين فهو للأختين فان قدرت المرأة على الاداء عينية المال كله وهو ثمان  
 درهم فللموصي له خمس ذلك وذلك اربعون يبقى مائة وستون للمرأة سبع ذلك لما ذكرنا ان ثمنها صار  
 سبعا وتسعائة وستين سبعة عشر درهما وسبعة اشباع درهم فحسب لها ما عليها وقودي الفضل وذلك اثنا  
 وثمانون درهما وتسع درهم يقسم بين الأختين والأبوين والموصي له بالخمسة على مائة وثلثة وعشرين  
 سهما كما قسمنا الاصل في الابتها **قال** واذا كان للرجل عشرة دراهم عينا وعشرة على احد ابنة دينا  
 فاصي لرجل خمس ماله الا درهم احد الموصل له من العشرة العينية درهمين ونصف وباخذ الابن الذي لا  
 دين عليه ما يبيع منها ويحسب للاخت مما عليه ثمانية دراهم ونصف ويودي الباقي فيكون للموصي له  
 نصف درهم من ذلك ووجه ذلك ان يقول ان المال لو كان كله عينا كان اصله من خمسة للموصي له خمسة فبقي  
 اربعة بين الابن الذي لا دين عليه وبين الابن الذي عليه لكل واحد منهما سهما فاطرح نصيب الابن  
 الذي عليه الدين لان عليه اكثر من نصيبه يبقى ثلثة فاقسم العينية بين الموصل له وبين الذي لا دين عليه  
 ثلثة للابن وذلك ستة دراهم وثلثا درهم وللوصي له ثلثة وثلث فلو لم يكن فيه اشتراك لم جميع  
 ذلك له فلما اشتراك من ذلك درهما اخرج الدرهم عن الوصية بقي للموصي له درهمان وثلث وصار الدرهم  
 المستثنى للأختين نصفه للابن الذي لا دين عليه ونصفه للابن الذي عليه الدين فذلك النصف الذي  
 هو نصيب الابن الذي عليه الدين لا يدفع اليه لانه مسبق لاكثر من نصيبه وصار كانه خرج من الدين نصف  
 الدرهم والثلث من ذلك حصة الموصل له كما قسمنا العشرة وثلث النصف سدس الكل فيقسم ذلك الدرهمين  
 وثلث فيصير كله درهما ونصف فادفع اليه من العينية درهمين ونصف وباقي من العينية وذلك سبعة ونصف  
 للابن الذي لا دين عليه وحسب على الابن الذي عليه مثل ذلك وكانه خرج من الدين سبعة ونصف فيصير



العين وهو عشرة دراهم وحصته الابن الذي عليه الدين سبعة ونصف فاذا جمعته يصير سبعة عشر ونصف للموحي  
 بائع من ذلك ثلثه ونصف ويستثنى منه درهمين من درهمين ونصف وحسب على الابن الذي عليه الدين مما عليه ثمانية  
 دراهم ونصف لان المال لو كان غنيا كاله كان المحض منها اربعة دراهم فلما اوصى بالمحض الا درهمين استثنى من الاربعة  
 درهمين درهمين يبقى ثلثه درهم ويبقى من المال سبعة عشر بين الابن لكل واحد ثمانية ونصف فلذلك يحسب عليه  
 ثمانية ونصف ويؤدى درهمها ونصف ثلث ذلك وهو نصف درهم للموحي له حين يحل له تمام وصيته وهو خمس  
 الادره وثلثاه وهو درهم للابن الذي لا دين عليه حتى يحل له ثمانية ونصف مثل ما كان للابن الاخر **قال**  
 ولو كان اوصى بمحض ماله الا ثلثه دراهم والمسئلة كما ذكرنا انه مات وترك عشرة عينا وعشر على اجدانيه  
 دينا واوصى بمحض ماله الا ثلثه دراهم فلم يوص له من العشرة العين خمسة اسداس درهم ويكون للابن الذي  
 لا دين عليه تسعة دراهم ودائره وجه ذلك انه لو لم يستثنى كان للموحي له من العشرة العين ثلثه وثلث كما  
 ذكرنا ان اصل الحساب من خمسة اسداس من ذلك للموص له بالمحض واربعه اسداس من الاربعة عشر اطرح نصيب  
 الابن الذي عليه الدين لان عليه اكثر من ذلك فيبقى نصيب الذي لا دين عليه ونصيب للموحي له ثلثه سمان  
 للابن الذي لا دين عليه وسهم للموحي له وذلك ثلثه وثلث استثنى منه ثلثه يبقى له ثلث درهم وذلك المستثنى  
 بين الابن نصفين لكل واحد منهما درهم ونصف لانه لا بد من ذلك الى الابن الذي عليه الدين لانه  
 استوفى اكثر من ذلك فصار كان نصيبه خرج من الدين درهم ونصف فيقسم بين الموص له بالمحض وبين الابن  
 الذي لا دين عليه اثنان للموص له بالمحض نصف درهم فيصنفه الى ثلث درهم الذي كان اصابه فيصير خمسة اسداس  
 درهم ويبقى تسعة دراهم وسدس وهو الابن الذي لا دين عليه ويصير الابن الذي عليه الدين استوفى  
 ذلك القدر وذلك تسعة دراهم وسدس فصار ذلك ايضا عينا فصار المال العين تسعة عشر دراهم وسدس  
 للموحي له بالمحض خمس ذلك وثلثه درهم وحصته اسداس درهم فاذا استثنيت منه ثلثه درهم بقي نصيبه  
 خمسة اسداس درهم كما اعطينا من العين ويحسب على الذي عليه الدين ما عليه تسعة ونصف لان المال لو كان  
 كله غنيا كان للموحي له بالمحض درهم لان محض العشرة اربعة دراهم فاذا استثنيت منه ثلثه درهم يبقى له  
 درهم وتسعة عشر بين الابن لكل واحد تسعة ونصف فلذلك يحسب له مما عليه تسعة ونصف ويؤدى  
 نصف درهم فيقسم بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموص له اثنان ثلثه درهم وهو سدس درهم للموحي له حتى  
 تكمل وصيته درهم وثلثاه وذلك دافئين للابن الذي لا دين عليه حتى يكمل له تسعة ونصف مثل  
 ما كان للابن الذي عليه الدين **قال** ولو اوصى لرجل بدرهم من ماله ولاخر بمحض ماله فان الموحي له  
 بدرهم ياخذ من العين درهمها وياخذ الموص له بالمحض من العين ثلثه درهم وسدس درهم والمسئلة مصورة  
 على ما ذكرنا ان رجلا مات وترك عشرة دراهم عينا وعشرة على اجدانيه دينا واوصى لرجل بدرهم ولاخر  
 بمحض ماله فان الموص له بالمحض اخذ درهم من العشرة العين لان وصيته معينة فياخذ الدرهم والموص له  
 له بالمحض شريك القرينة على ما ذكرنا فيما تقدم ان الموحي له ثلث المال واربعة او خمسة يكون شريك  
 القرينة فاذا دفع الى الموص له بالدرهم درهم ثلثه تسعة ثلثه للموحي له وذلك ثلثه لما ذكرنا  
 انه لو لم يكن هاهنا وصيته بالدرهم وكان المال كله غنيا كان اصله من خمسة للموحي له بالمحض سبعة يبقى اربعة  
 لكل ابن سمان فاطرح نصيب الابن الذي عليه الدين يبقى للموحي له سمان وللابن الذي لا دين عليه سمان  
 فلو كانت العشرة كاملة كان للموحي له بالمحض ثلثه وثلث فلما انتقص منه درهم وهو الدرهم الذي  
 اخذ الموحي له بالدرهم انتقص نصفه من نصيب الابن الذي لا دين عليه ونصفه من نصيب الابن

ذلك

الذي

الذي عليه الدين لانه لما اخذ الدرهم العشرة اخذه من النصيبين جميعا نصف درهم من نصيب الابن  
 الذي لا دين عليه فذلك النصف ينقسم بين الابن الذي لا دين عليه الموص له بالمحض اثنان ثلثه وذلك سدس  
 الجميع من نصيب صاحب المحض فان نقص من ثلثه وثلث سدس فصار للموص له من ثلثه وسدس درهم كما ذكر  
 في الاصل وانما كان النقصان بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموحي له بالمحض اثنان فاما المال العين كان  
 بينهما اثنان كذلك النقصان بينهما اثنان فيعطى من العشرة للموحي له بالمحض ثلثه وسدس للموحي له  
 بالدرهم درهم يبقى من العشرة العين خمسة وحصته اسداس درهم للابن الذي لا دين عليه ويكون حصته  
 الذي عليه الدين مثل ذلك ايضا وصار كان خرج من الدين ذلك القدر وصار كان العين خمسة عشر وحصته  
 اسداس للموحي له بالمحض خمس ذلك وذلك ثلثه وسدس درهم للموحي له بدرهم يبقى اربعة دراهم  
 واربعة اسداس درهم بين الابن نصفين لكل واحد خمسة دراهم وحصته اسداس درهم كما اعطينا  
 للابن الذي لا دين عليه هذا اذا كان معصرا فلو قدر على الادافين المال كله وذلك عشرون درهما فحصة  
 اربعة ولاخر درهم ثم خمسة تنقي خمسة عشر لكل ابن سبعة ونصف فيجب للابن الذي عليه نصيبه مما  
 عليه وذلك سبعة ونصف ويؤدى الفصل درهمين ونصف وينقسم ذلك المودي بين الابن الذي لا دين  
 عليه وبين الموحي له بالمحض اثنان كما قسمنا في الابتداء والموحي له بالدرهم استوفى كاله فثلاثة فلا نصيب له  
 في ذلك ثلث للموحي له بالمحض وذلك خمسة اسداس درهم فاذا اصبحت ذلك الى ما اصاب وقد اصاب  
 ثلثه وسدس يكون اربعة وذلك تمام حقه وهو المحض من جميع المال وثلثا درهمين ونصف للابن الذي لا دين  
 عليه وذلك درهم وثلثا درهم نصه الى ما اصاب من العين وقد اصاب من العين خمسة وحصته اسداس درهم  
 فاذا اصبحت اليه درهم وثلث درهم يكون سبعة ونصف مثل ما كان لاجله وهو الابن الذي عليه الدين  
**قال** ولو كان المال اثنا عشر عينا واثنى عشر دينا على اجدانيه واوصى لرجل بدرهم والابن الذي لا دين  
 بسدس ماله فان الموحي له بسدس العين ياخذ من العين درهمين وياخذ الموحي له بسدس المال  
 من العين ثلثه درهم وسبع وانما قلنا ان الموحي له بسدس العين ياخذ درهمين من العين لان  
 وصيته معينة وسدس العين درهمان يبقى عشرة دراهم من العين فالموحي له بسدس ماله ياخذ  
 من ثلثه وسبع وجه ذلك ان المال لو كان كله قايما ولم يوص بسدس العين كان اصله من ستة  
 لصاحب سدس المال بينهم ويبقى خمسة بين الابن فان كسر فاضعف فيصير اثنى عشر للموحي له بسدس  
 المال لثمانين ولكل ابن خمسة ثم اطرح نصيب الابن الذي عليه الدين لان ما عليه اكثر من نصيبه يبقى سبعة  
 سمان للموحي له بسدس المال وهو سبعة وحصته اسداس للابن الذي عليه وذلك خمسة اشياء وسبعة  
 اثنى عشر ثلثه درهم وثلثه اسباع درهم لان كل سبع من اثنى عشر درهم وحصته اسباع درهم  
 واسباع درهمان وعشرة اشباع وذلك ثلثه درهم وثلثه اشباع فلما اخذ الموحي له بسدس العين  
 درهمين اخذ درهمين من نصيب الابن الذي عليه الدين ودرهم من نصيب الابن الذي لا دين عليه لانه  
 ان الدرهم الذي انتقص من نصيب الابن الذي لا دين عليه يكون للنقصان عليه وعلى الموحي له  
 بسدس المال كما كان المال بينهما اسباعا كذلك النقصان وكان له من قبل نقصان درهمين ثلثه  
 درهم وثلثه اشباع فان نقص منه سبعة يبقى له ثلثه درهم وسبع كما ذكرنا في الاصل فقد اخذ  
 الموحي له بسدس العين درهمين والموحي له بسدس المال ثلثه وسبع يبقى من المال العين ستة وستة  
 اسباع درهم وهو الابن الذي لا دين عليه وبري المديون عن ثلثه وصار ذلك القدر خارجا من الدين

لادين



وضار جميع ما بقي من ثمانية عشر وستة اسباع درهم اثني عشر درهما كان عينا وستة دراهم وثمانية اسباع  
 درهم لعتين على الابن المديون وقد اعطينا لصاحب سدس المال وهو من جميع ما بقي من ثمانية عشر  
 واعطينا للموصي له سدس العين درهمين يبقى ثمانية عشر وثمانية اسباع درهم من الاسبق نصفين  
 لكل واحد منهما ستة دراهم وستة اسباع كما اعطينا الابن الذي لادين عليه من العين هذا اذا كان  
 المديون معسرا فان قدر على الاداء لعتين جميع المال اربعة وعشرون فسدسه لصاحب سدس  
 المال وهو اربعة ولصاحب سدس المال درهمان يبقى ثمانية عشر لكل ابن ستة فيجب لابن الذي عليه  
 الدين نصيبه مما عليه وذلك تسعة ويودي الباقي وذلك ثلثه دراهم يتقسم بين الابن الذي لادين عليه  
 وبين صاحب سدس المال على سبعة سبعة لصاحب سدس المال وهو ستة اسباع درهم لادين  
 صورة خط بهان الدين رحمه الله على الاصل المنقول منه يقول علي بن الحسين بن محمد الحنفي قد  
 قرأ الفقيه ضياء الدين يوسف بن محمد بن احمد جميع كتابي حنيفة الامام برواية محمد بن الحسن عند واجزة  
 له ان يروي عن ذلك كتب علي الحنفي بخطه وكان الفراغ من هذا الحزب المنقول عن هذه  
 النسخة الشريف منتصف شهر رمضان سنة تسع وخمسة عشر وسبعمائة في امير المؤمنين العرفه نجاه الكعبه  
 زادها الله شهرا على يد العبد الفقير اليه المستغفر من ذنوبه ندى بن عبد الغني على الانصاري  
 الحنفي المدرس بها حامدا لله ومصليا على نبيه وآله واصحابه الطيبين الطاهرين

وقد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة المبسوط  
 في اواخر الربيعين بالقاهرة المحروسه بالديار المصرية  
 حماها الله عن الافات والبليّة وقولت باضلها  
 بتمامها وكما لها بالجهد والطاق في اواخر الجماديين  
 سنة ثلث وخمسين وتسعمائة حامدا لله ومصليا  
 وسلم تسليمًا كثيرًا وحسبنا الله ونعم الوكيل